

المملكة العربية السعودية
جامعة أم القرى
كلية اللغة العربية
الدراسات العليا
فرع اللغة والتخو

د. محمد بن عبد الله
سراة



٣٠١٠٢٠٠٠٠٠١٠٩٨

نقد ابن القيم
على بعض أعماله القاسية في الجاهلية
للأستاذ الإمام أبي سعيد فرج بن قاسم بن أبي رستم رضى عنه
(ت ٧٨٢ هـ)

تحقيق ودراسة
رسالة مقدمة لنيل درجة (الدكتوراه) في النحو والصرف

إعداد الطالب

١٠٠٣١٥٢

محمد الزين زروق



١٠٩٨

إشراف
الأستاذ الدكتور يوسف عبد الرحمن الصنيع
الأستاذ بكلية

١٤٠٥ - ١٤٠٦ هـ

١٩٨٥ - ١٩٨٦ م

در قضا علیٰ ارض مصر
و قد مررت بها
سنة الف و الف

المجلد الثاني

وتقديره إذا كان من الثاني : السَّمَنُ ذُو مَنُوبِينَ بِدَرِهِم ، وَالْبُرُّ ذُو قَفِيزِينَ بِدَرِهِم
 أَيْ : صَاحِبُ هَذَا التَّسْمِيرِ . ونظيرُ هَذَا النَّوعِ مِنَ الحَذْفِ قَوْلُهُ تَعَالَى : (وَلَكِنَّ الْبِرَّ
 مِنْ آمَنَ) ^(١) أَيْ : وَلَكِنَّ ذُو ^(٢) الْبِرِّ مِنْ آمَنَ ، والمعنى : صَاحِبُ الْبِرِّ مِنْ آمَنَ ، أَوْ يَكُونُ
 التَّقْدِيرُ : وَلَكِنَّ الْبِرَّ بِرٌّ مِنْ آمَنَ . وقد أَخَذَ أَبُو عَلِيٍّ الْفَارَسِيُّ قَوْلَهُ تَعَالَى : (وَمَثَلُ
 الَّذِينَ كَفَرُوا كَمَثَلِ الَّذِي يَنْعِقُ) ^(٣) عَلَى أَنَّهُ مِنْ هَذَا الْقَبِيلِ ، أَعْنَى عَلَى حَذْفِ مُضَافٍ
 إِمَّا مِنَ الْأَوَّلِ وَإِمَّا مِنَ الثَّانِي ، تقديره إذا كَانَ الحَذْفُ مِنَ الْأَوَّلِ الَّذِي هُوَ (الَّذِينَ)
 وَمَثَلُ دَاعِي الَّذِينَ كَفَرُوا كَمَثَلِ الَّذِي يَنْعِقُ ، فَحَذْفُ (دَاعِي) وَهُوَ المضافُ وأَقِيمَ
 المضافُ إِلَيْهِ وَهُوَ (الَّذِينَ) مَقَامَهُ ، وتقديره إذا كَانَ الحَذْفُ مِنَ الثَّانِي وَهُوَ
 (الَّذِي) : وَمَثَلُ الَّذِينَ كَفَرُوا كَمَثَلِ مَنْعُوقِ الَّذِي يَنْعِقُ ، ثُمَّ حَذْفُ المضافِ وَهُوَ
 (مَنْعُوقٍ) وَأَقِيمَ المضافُ إِلَيْهِ وَهُوَ (الَّذِي) مَقَامَهُ . وَلِسِيَوِيهِ فِي هَذِهِ الْآيَةِ مَا أَخَذَ
 آخِرُ سَوَى هَذَا ، وَهُوَ أَنَّ يَكُونُ الْأَصْلُ : مَثَلُكَ يَا مُحَمَّدُ وَمَثَلُ الَّذِينَ كَفَرُوا كَمَثَلِ
 الَّذِي يَنْعِقُ بِمَا لَا يَسْمَعُ إِلَّا دُعَاءً وَنِدَاءً وَمَا يَنْعِقُ بِهِ ، أَيْ : كَمَثَلِ النَّاعِقِ وَالْمَنْعُوقِ
 بِهِ ^(٤) ، فَالْمَعْنَى عَلَى هَذَا : تَشْبِيهُ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي دُعَائِهِ الْكَفَّارَ إِلَى
 الْإِيمَانِ بِالنَّاعِقِ بِالْغَنَمِ ، وَهُوَ الصَّائِحُ بِهَا ، وَتَشْبِيهِ الْكَفَّارِ فِي كَوْنِهِمْ لَا يَنْفَعُ فِيهِمْ
 الدُّعَاءُ بِالْغَنَمِ الْمَنْعُوقِ بِهَا لِأَنَّهَا / لَا تَفْقَهُ مَا يَقُولُ النَّاعِقُ إِنَّمَا تَسْمَعُ صَوْتًا لَا غَيْرَ ، (٨٠ / ب)
 فَحَذْفُ مِنَ الْأَوَّلِ مَثَلُكَ يَا مُحَمَّدُ لَوْجُودِ نَظِيرِهِ فِي الثَّانِي وَهُوَ الَّذِي شَبَّهَ بِهِ ، وَذَلِكَ
 قَوْلُهُ : (كَمَثَلِ الَّذِي يَنْعِقُ بِمَا لَا يَسْمَعُ إِلَّا دُعَاءً وَنِدَاءً) وَحَذْفُ مِنَ الثَّانِي وَمَا يَنْعِقُ
 بِهِ ، لَوْجُودِ نَظِيرِهِ فِي الْأَوَّلِ وَهُوَ الَّذِي شَبَّهَ بِهَِذَا الْمَنْعُوقِ بِهِ ، وَذَلِكَ قَوْلُهُ :

(١) مِنَ الْآيَةِ : (١٧٢) مِنْ سُورَةِ الْبَقَرَةِ .

(٢) كَذَا فِي الْأَصْلِ ، وَفِي اللَّسَانِ (بَرَر) : (وَلَكِنَّ ذَا الْبِرِّ مِنْ آمَنَ) . وَأَيْضًا فِي
 تَفْسِيرِ الْقُرْطُبِيِّ : ٢٣٩ / ٢ ، وَالْبَحْرِ الْمَحِيطِ : ٣ / ٢ .

(٣) مِنَ الْآيَةِ : (١٧١) مِنْ سُورَةِ الْبَقَرَةِ . وَانْظُرِ الْبَسِيطَ : ٤٣٢ .

(٤) انْظُرِ الْكِتَابَ : ٢١٢ / ١ .

(٥) انْظُرِ تَفْسِيرَ الْقُرْطُبِيِّ : ٢١٤ / ٢ .

(وَمَثَلُ الَّذِينَ كَفَرُوا) وهذا النوع من الحذف على مأخذ سيبويه يُسمى الحذف للنظير
حذف فيه من الأول ما أثبت نظيره في الثاني ، ومن الثاني ما أثبت نظيره في الأول
وحكى سيبويه أن بعض العرب يقول : كَانَ السَّمْنُ مَنُونٍ بِدَرَاهِمٍ (١) ، وَكَانَ الْبُرُّ قَفِيزِينَ
بِدَرَاهِمٍ ، وهذا إنما هو على الوجه الثاني من الوجهين المتقدمين في قولك : السَّمْنُ
مَنُونٍ بِدَرَاهِمٍ ، وَالْبُرُّ قَفِيزَانٍ بِدَرَاهِمٍ ، وهو أن يكون السَّمْنُ أو الْبُرُّ مبتدأ والاسم
المفرد بعده خبره ، والمجرور في موضع الصفة للخبر ، فلما دخلت (كَانَ) رفعت
المبتدأ اسماً لها ونصب الخبر خبراً لها .

وأما على الوجه الأول وهو أن يكون ما بعد المبتدأ الذي هو السَّمْنُ أو الْبُرُّ
جملة من مبتدأ وخبر في موضع الخبر ، فإذا أدخلت (كَانَ) على هذا الوجه قلت :
كَانَ السَّمْنُ مَنُونٍ بِدَرَاهِمٍ ، وتصير الجملة التي هي (مَنُونٍ بِدَرَاهِمٍ) في موضع
نصب خبراً لكان . وكذلك تقول في المثال الآخر : كَانَ الْبُرُّ قَفِيزَانٍ بِدَرَاهِمٍ ، والوجه
الأول في هذا ونحوه ذكره أبو علي الفارسي في الإيضاح . (٢)

ومن حذف الضمير أيضاً لا اجتماع الشرطين المتقدمين قوله تعالى : (وَلَمَنْ صَبَرَ
وَغَفَرَ إِنَّ ذَلِكَ لَمِنْ عَزْمِ الْأُمُورِ) (٣) وهذا على مأخذ الفارسي فيها على ما تقدم (٤) ، وقد
ذكرنا ما في ذلك من الخلاف وما يتصور فيها . وتقول أيضاً على حذف الضمير : زَيْدٌ
جَعْتُ مِنْ قَبْلُ ، فزَيْدٌ مُبْتَدَأٌ ، و (جَعْتُ مِنْ قَبْلُ) جملة في موضع الخبر ، والضمير
المائد عليه محذوف تقديره : زَيْدٌ جَعْتُ مِنْ قَبْلِهِ ، ثُمَّ حذفت الضمير المضاف إليه ،
لأنَّ (قَبْلًا) من الأسماء التي يجوز قطعها عن الإضافة ، وكذلك (بَعْدُ) تقول :
زَيْدٌ قُمْتُ بَعْدُ ، تُرِيدُ : قُمْتُ بَعْدَهُ ، ثُمَّ حذفت الضمير ، وتقول أيضاً : الْقَوْمُ

(١) الكتاب : ٣/١ ، وفيه : (وَأَمَّا قَوْلُ النَّاسِ : كَانَ الْبُرُّ قَفِيزِينَ ، وَكَانَ السَّمْنُ
مَنُونٍ ، فَإِنَّمَا اسْتَغْنَوْا هَاهُنَا عَنْ ذِكْرِ الدَّرَاهِمِ لِمَا فِي صَدْرِهِمْ مِنْ عِلْمِهِ . . .)

(٢) الإيضاح : ٤٤/١ .

(٣) الآية : (٤٣) من سورة الشورى .

(٤) انظر ما سبق في ص : ٣٢٩

جاءني كُلُّ ، أَيْ : كُلُّهُمْ ، وحذفت الضمير ، لأنَّ (كَلَّا) أيضاً مما يصحُّ قطعه عن الإضافة .

ولا يجوز حذف الضمير في مثل قولك : زيد قام أبوه ، لفقد الشرط الأول ، لأنه ليس مخفوضاً بحرف خفي ولا باسم يصحُّ قطعه عن الإضافة .

ومثال ما يؤدّي حذف الضمير فيه إلى التهيئة والقطع قولك : زيد مررت به ، لا يجوز حذف الضمير هنا ، لأنك لو حذفته قللت : زيد مررت ، لكنت قد هيأت (مررت) لأن يتعدى إلى زيد بالباء ^(١) وقطعته عن ذلك بأن رفعته بالابتداء ،

ألا ترى أنك تقول : بزيد مررت ، فتعدى (مررت) إلى زيد المتقدم بالباء ، فتسّى أمكن / تعدّيه إليه لم يجرّ قطعه عنه إلى الرفع بالابتداء ، ولهذا العلة امتنع حذف (أ/٨)

ضمير النصب في مثل قولك : زيد ضربته ، لا تقول : زيد ضربت ، لأنَّ (ضربت)

إنَّ ذاك مهياً لأن ينصب زيداً ، فلا يقطع عنه ويرفع بالابتداء إلاَّ حيث سمع أو فسى

ضرورة . فمن المسموع قوله تعالى : (وكلُّ وعد الله الحسنى) ^(٢) على قراءة ابن عامر

برفع (كلُّ) على الابتداء ، والجملة بعده في موضع الخبر ، والضمير محذوف تقديره :

وكلُّ وعد الله الحسنى فحذفت الهاء من (وعده) وهى ضمير نصب ، ولا يقاس ^(٣)

عليه غيره لما فيه من التهيئة والقطع ، ألا ترى أن (وعد) بعد حذف الضمير مهياً

لأن ينصب (كَلَّا) بدليل أنه قد نصبه على قراءة الجماعة ^(٤) حيث قرأوا : وكَلَّا وعد

الله الحسنى . ومن الضرورة قول الشاعر :

(١) انظر شرح الجمل لابن عصفور : ٣٥١/١ .

(٢) من الآية : (١٠) من سورة الحديد . وانظر البحر المحيط : ٢١٩/٨ ،

وتفسير القرطبي : ٢٤١/١٧ ، وحجة القراءات : ٦٩٨ ، والمغنى : ٤٩٨/٢ .

(٣) نقل ابن مالك الاجماع على جواز هذا الحذف . انظر المساعد : ٢٣٤/١ ،

والخزانة : ٣٥٩/١ .

(٤) حجة القراءات : ٦٩٨ .

وَعَالِدٌ يَحْمَدُ سَادَاتِنَا بِالْحَقِّ لَا يَحْمَدُ بِالْبَاطِلِ (١)

ف (عَالِدٌ) مبتدأ ، والجُمْلَةُ بعده في موضع خبره والضمير محذوف تقديره : وعَالِدٌ يحمدُه ساداتنا ، لكنَّه حذفه ضرورة . وَمِنْ الضَّرُورَةِ أَيضاً قول الشاعر :-

قَدْ أَصْبَحَتْ أُمُّ الْخِيَارِ تَدْعِي عَلَى ذَنْبِ كُلِّهِ لَمْ أَصْنَعْ (٢)

ف (كُلُّهِ) مبتدأ ، و (لَمْ أَصْنَعْ) في موضع خبره والضمير محذوف تقديره : كُلُّهُ لَمْ أَصْنَعْهُ ، وحذف الضمير ضرورة ، وكذلك أيضاً قول الآخر :-

ثَلَاثُ كُلِّهِنَّ قَتَلْتُ عَمداً فَأَخَذَ اللَّهُ رَابِعَةً تَعُودُ (٣)

ف (كُلِّهِنَّ) مبتدأ ، و (قَتَلْتُ) في موضع خبره على حذف الضمير ، أي : كُلِّهِنَّ قَتَلْتُهُ ، أو قَتَلْتُهُنَّ ، وقول الآخر :-

(١) من السريخ نسبة ابن عصفور في المقرب لالاسود بن يعفر ، وليس في ديوانه

جمع الدكتور نوري القيسي . و يروي (أصحابه) مكان (ساداتنا) .

انظره في المقرب : ٨٤ / ١ ، وشرح الكافية الشافية : ٣٤٨ / ١ ، والبحر

المحيط : ٢١٩ / ٨ ، والخزانة : ١٧٤ / ١ - ٣٦٠ .

(٢) البيت من أربعة لأبي النجم الصبلي ، وأم الخيار : زوجته . انظر الكتاب :

٨٥ / ١ ، ١٢٧ ، ١٣٢ ، ١٤٦ ، والمقتضب : ٢٥٢ / ٤ ، والتبصرة : ٢٠١ / ١

والمحتسب : ٢١١ / ١ ، والخصائص : ٢٩٢ / ١ ، ٦١ / ٣ ، وشرح المفصل :

٢ / ٣٠ ، ٦٠ / ٩٠ ، والافصح للفارقي : ٢٠٥ ، والبسيط : ٤٤١ ، وشرح

الجميل لابن عصفور : ٣٥٠ / ١ ، والمساعد : ٣٩٤ / ٢ ، والمفنى :

٢٠١ / ١ ، ٤٩٨ / ٢ ، ٦١١ ، ٦٣٣ ، والجمع : ١٦ / ٢ ،

ويرى الفراء قياسية هذا الحذف إذا كان الضمير منصوباً مفعولاً به كما فى

البيت ، ونقل الصَّفار أنه مذهب الكسائي أيضاً ، انظر الخزانة : ٣٥٩ / ١ .

(٣) من الوافر ، ولم اهتمد لقائله ، انظر الكتاب : ٨٦ / ١ ، ومعاني القرآن

للأخفش : ٢٥٢ / ١ ، والحبشة لابن خالويه : ٣٤٢ ، وأمالى ابن السجرى :

٣٢٦ / ١ ، ومعجم الشواهد : ١٠٦ ، والخزانة : ١٧٧ / ١ .

فَأَقْبَلَتْ زَحْفًا عَلَى الرُّكْبَتَيْنِ فَثَوْبٌ نَسِيْتُ وَثَوْبٌ أَجْرٌ (١)

(فَثَوْبٌ نَسِيْتُ) جملةٌ من مبتدأٍ وخبرٍ ، وحذِفَ الضَّميرُ من الخبرِ ، وكذلك أيضًا قوله : ثَوْبٌ أَجْرٌ ، أَرَادَ : أَجْرُهُ ، وحذِفَ الضَّميرُ من الخبرِ ، ومثُلُ هذه الأبيات قولُ الآخرِ أيضًا :

فَيَوْمٌ عَلَيْنَا وَيَوْمٌ لَنَا وَيَوْمٌ نَسَاءٌ وَيَوْمٌ نَسْرٌ (٢)

والاسمُ المرفوعُ في الأبياتِ الثلاثةِ الأولِ مبتدأٌ لا غيرُ ، وأما البيتانِ الأخيرانِ فأخذَهما سييويه في ظاهِرِ كلامه على أَنَّ الاسمَ المرفوعَ فيهما أيضًا مبتدأٌ على ما تقدَّمَ . والمسوّغُ للابتداءِ بالنكرةِ على هذا ما في البيتينِ من معنى التفصيلِ . ويتصوّرُ فسى ذلكَ الاسمَ فيهما أيضًا وجهٌ آخرُ ، وهو أَنَّ يكونَ خبرَ مبتدأٍ محذوفٍ ، والأصلُ : فَثَوْبِي ثَوْبٌ نَسِيْتُهُ وَثَوْبٌ أَجْرُهُ ، و (نَسِيْتُهُ) و (أَجْرُهُ) على هذا في موضعِ الصّفةِ لثوبٍ وحذِفَ منها الضَّميرُ العائدُ على الموصوفِ . وكذلك أيضًا الأصلُ في البيتِ الأخيرِ : فَأَيَّامُنَا يَوْمٌ عَلَيْنَا وَيَوْمٌ لَنَا ، وَيَوْمٌ نَسَاءٌ فِيهِ ، وَيَوْمٌ نُسْرٌ فِيهِ ، فَأَيَّامُنَا مبتدأٌ ، وَيَوْمٌ بعده مع ما عطفَ عليه خبرُهُ ، و (عَلَيْنَا) في موضعِ الصّفةِ ليومٍ ، وكذلك قولُهُ : (لَنَا) في موضعِ الصّفةِ ليومٍ الذي قبله ، وكذلك أيضًا نَسَاءٌ فِيهِ ، وَنُسْرٌ فِيهِ ، في موضعِ الصّفةِ ليومٍ / فحذِفَ المبتدأُ وأبقى خبرَهُ ، وحذِفَ أيضًا الضَّميرُ مِنَ الجملةِ الواقعةِ صفةً فسى (٨ / ب) قوله : (نَسَاءٌ) وفي قوله (نُسْرٌ) ويحتملُ أَنَّ يكونَ حذْفُهُ مخفوضًا ب (في) فيكونُ قد

(١) من المتقارب لا مرئ القيس ، ويروى صدره في ديوانه : ١٥٩ :

فَلَمَّا دَنُوتُ تَسَدَّ يَتَهَا

انظر : الكتاب : ٨٦ / ١ وفيه (لبست) مكان (نسيت) وأمالى ابن الشجرى :

١ / ٩٣ ، ٣٢٦ ، وشرح الكافية الشافية : ٣٤٦ / ١ ، والمغنى : ٤٧٢ / ٢ ،

وشرح ابن عقيل : ٢١٩ / ١ ، والخزانة : ١٨٠ / ١ .

(٢) من المتقارب للنمر بن تولب العكلى . انظر شعره : ٥٧ ، والكتاب : ٨٦ / ١ ،

والبسيط : ٤١٥ ، وشرح الكافية الشافية : ٣٤٦ / ١ ، والمساعد : ٢٣٣ / ١ ،

والهمع : ٣٠ / ٢ ، ٨٦ / ٤ ، والدرر : ٧٦ / ١ .

حَذَفَ الْخَافِضَ وَالْمَغْفُوعَ مَعًا ، وَبِحَتْمَلُ أَنْ يَكُونَ إِنَّمَا حَذَفَهُ بَعْدَ أَنْ صَيَّرَهُ مَفْعُولًا بِهِ
مَجَازًا ، فَيَكُونُ عَلَى هَذَا إِنَّمَا حَذَفَهُ وَهُوَ ضَمِيرٌ نَصَبٍ مَتَّصِلٌ بِالْفِعْلِ تَقْدِيرُهُ : نَسَاؤُهُ
وَنَسْرُهُ ، ثُمَّ حَذَفَ الْهَاءَ ، وَقَدْ تَقَدَّمَ (١) فِي الْبَابِ قَبْلَ هَذَا أَنَّ ضَمِيرَ اسْمِ الزَّمَانِ إِنْ
أُخِذَ عَلَى أَنَّهُ ظَرْفٌ لَزِمَتْ مَعَهُ (فِى) ، وَإِنْ أُخِذَ عَلَى أَنَّهُ مَفْعُولٌ بِهِ مَجَازًا وَاتِّسَاعًا
لَزِمَ أَلَّا يُؤْتَى مَعَهُ بِـ (فِى) . وَالْوَجْهُ الثَّانِي هُوَ الْأَوَّلَى أَنْ يُدْعَى فِي الضَّمِيرِ الْمَحْذُوفِ
لِيَكُونَ حَذَفٌ وَهُوَ ضَمِيرٌ نَصَبٍ مَتَّصِلٌ بِالْفِعْلِ كَالضَّمِيرِ الْعَائِدِ عَلَى الْمَوْصُولِ .

وَأَعْلَمُ أَنَّ مَذْهَبَ سَيِّوِيهِ (٢) فِي هَذِهِ الْأَبْيَاتِ الْخَمْسَةِ وَمَا كَانَ نَحْوَهَا ، أَنَّهُمَا
فِي الشَّدِّ وَفِي بِنْتِزِلَتِهَا فِي غَيْرِ الشَّعْرِ وَلَيْسَتْ بِضُرُورَةٍ ، لِأَنَّهُ لَوْ نَصَبَ فِيهَا الْاسْمَ الْأَوَّلَ
بِالْفِعْلِ الْمَتَأَخَّرِ لَمْ يَفْتَلِ الْمَعْنَى (٣) وَلَمْ يَنْكَسِرِ الشَّعْرُ ، أَلَا تَرَى أَنَّهُ لَوْ قَالَ : كُلُّهُ لَمْ
أَصْنَعْ ، بِنَصَبِ (كُلُّ) لَكَانَ فِي وَزَنِ الشَّعْرِ مِثْلَ الرَّفْعِ ، وَكَذَلِكَ فِي الْأَبْيَاتِ الْأُخْرَى
لَوْ نَصَبَ الشَّاعِرُ الْاسْمَ بِالْفِعْلِ الْمَتَأَخَّرِ لَكَانَ مَسَاوِيًا لِلرَّفْعِ فِي الْوَزَنِ .

وَهَذَا الَّذِي ذَهَبَ إِلَيْهِ سَيِّوِيهِ فِيهِ إِشْكَالٌ فِي الْبَيْتِ الثَّانِي وَالثَّلَاثِ مِنْ جِهَتَيْنِ
أَنَّ الْاسْمَ الْمَرْفُوعَ فِيهِمَا هُوَ (كُلُّ) مُضَافَةً إِلَى الضَّمِيرِ ، وَقَدْ حَكَى سَيِّوِيهِ (٤) عَنِ
الْخَلِيلِ أَنَّ الْمَرْبَ وَضَعَتْ كُلًّا الْمُضَافَةَ إِلَى الضَّمِيرِ (عَلَى أَنْ تَكُونَ لِلْعُمُومِ وَلَا تَسْتَعْمَلُ
إِلَّا تَوْكِيدًا تَابِعَةً لَهَا قَبْلُهَا فِي الْإِعْرَابِ أَوْ مَرْفُوعَةً بِالْإِبْتِدَاءِ) (٥) ، فَلَا يَجُوزُ عَلَى هَذَا
أَنْ تَسْتَعْمَلَ فَاعِلَةً وَلَا مَفْعُولَةً وَلَا غَيْرَ ذَلِكَ سِوَى التَّوْكِيدِ وَالْإِبْتِدَاءِ ، مِثَالُ اسْتِعْمَالِهَا
مَبْتَدَأُ قَوْلِهِ تَعَالَى : (قُلْ إِنْ أَمَرَ كُلُّهُ لِلَّهِ) (٦) عَلَى قِرَاءَةِ أَبِي عَمْرٍو (٧) (كُلُّهُ) بِالرَّفْعِ ،

(١) انظر ما تقدم في ص : ٢٤٤

(٢) انظر الكتاب : ١ / ٨٥ - ٨٦ .

(٣) انظر دلائل الإعجاز : ١٨٤ - ١٨٥ .

(٤) الكتاب : ٢ / ١١٦ - ١١٧ .

(٥) ما بين القوسين مثبت في الحاشية .

(٦) من الآية : (١٥٤) من سورة آل عمران .

(٧) ويمقوب . انظر حجة القراءات : ١٧٧ ، والاتحاف : ١٨٠ ، والنشعر :

فَكَلَّمَهُ مَبْتَدَأٌ وَ (لَهُ) فِي مَوْضِعِ خَبَرِهِ وَالْجَمْلَةُ مِنَ الْمَبْتَدَأِ وَالْخَبَرِ فِي مَوْضِعِ خَبَرِ (إِنَّ) .
 وَمِثَالُ اسْتِعْمَالِهَا تَوْكِيدًا قَوْلُهُ سُبْحَانَهُ : (قُلْ إِنَّ الْأَمْرَ كُلَّهُ لِلَّهِ)^(١) عَلَى قِسْرَاءِ
 الْجَمَاعَةِ بِنَصْبِ (كُلِّ) فَكَلَّمَهُ تَوْكِيدًا لِلأَمْرِ ، وَ (لَهُ) فِي مَوْضِعِ خَبَرِ (إِنَّ) فَإِذَا ثَبَتَ
 هَذَا فَيَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ الْبَيْتُ الثَّانِي وَالثَّلَاثُ مِنَ الضَّرَائِرِ ، لِأَنَّ الشَّاعِرَ لَمْ يَكُنْ لِيَقْدِرَ
 عَلَى نَصْبِ (كَلَّمَ) فِي الْبَيْتِ الثَّانِي ، وَلَا (كَلَّمَهُنَّ) فِي الْبَيْتِ الثَّلَاثِ ، لِأَنَّهُ لَوْ نَصَبَ
 فِيهِمَا (كُلًّا) الْمُضَافَةَ إِلَى الضَّمِيرِ عَلَى أَنَّهَا مَفْعُولٌ بِالْفِعْلِ الْمَتَأَخَّرِ لَكَانَ قَدْ اسْتَعْمَلَهَا
 فِي غَيْرِ الْإِبْتِدَاءِ وَالتَّوْكِيدِ ، وَذَلِكَ مَضْعُوعٌ عَلَى حِكَايَةِ الْخَلِيلِ ، فَالشَّاعِرُ إِذَا مَضَى إِلَى
 حَذْفِ الضَّمِيرِ ، وَلَا سَبِيلَ لَهُ إِلَى نَصْبِ الْأَسْمِ فِيهِمَا ، إِذَا هُوَ مُتَمَتِّعٌ كَمَا ذَكَرَ ، فَكَيْفَ
 يَقُولُ سَيُوبَةُ^(٢) إِنَّ الشَّاعِرَ فِي الْبَيْتَيْنِ كَانَ مُتَمَكِّنًا مِنَ النَّصْبِ ؟ فَعَلَى هَذَا كَانَ يَنْبَغِي
 أَنْ يَكُونَ حَذْفُ الضَّمِيرِ فِيهِمَا ضَرُورَةً ، مِنْ جِهَةٍ أَنَّ فِي حَذْفِهِ شِبْهَ التَّهْيِئَةِ وَالْقَطْعِ
 مِثْلَ قَوْلِكَ : زَيْدٌ هَلْ / ضَرَبْتَ ؟ وَأَنْ يَكُونَ الْحَذْفُ فِيهِمَا أَشْبَهَ يَسِيرًا مِنْهُ فَنَحْنُ
 الْأَبْيَاتِ الْأُخْرَى ، لِأَنَّ مَا يُؤَدِّي الْحَذْفُ فِيهِ إِلَى شِبْهِ التَّهْيِئَةِ وَالْقَطْعِ دُونَ الْأَوَّلِ فَتَنِي
 الْقُبْحُ ، وَسَيَأْتِي بَيَانُ شِبْهِ التَّهْيِئَةِ وَالْقَطْعِ .

وَقَدْ انفصلوا عَنْ هَذَا الْإِشْكَالِ فِي كَلَامِ سَيُوبَةَ ، بِأَنَّ فِي (كُلِّ) الْمُضَافَةَ إِلَى
 الضَّمِيرِ لُفْظَةً قَلِيلَةً ، وَهِيَ أَنَّهَا تَسْتَعْمَلُ فِي غَيْرِ التَّوْكِيدِ وَالْإِبْتِدَاءِ بِخِلَافِ مَا حَكَاهُ
 الْخَلِيلُ ، لَكِنْ مَا ذَكَرَهُ الْخَلِيلُ هُوَ الْأَكْثَرُ فِيهَا فَتَكَلَّمَ عَنْ سَيُوبَةَ هُنَا عَلَى مَقْتَضَى تِلْكَ
 اللَّفْظَةِ مِنْ جَوَازِ النَّصْبِ فِيهَا بِالْفِعْلِ الْمَتَأَخَّرِ .

وَمِثَالُ مَا يَمْتَنِعُ فِيهِ حَذْفُ الضَّمِيرِ لِأَنَّهُ يُؤَدِّي إِلَى شِبْهِ التَّهْيِئَةِ وَالْقَطْعِ ، قَوْلُكَ :
 زَيْدٌ هَلْ ضَرَبْتَهُ ؟ وَزَيْدٌ أَضْرَبْتَهُ ، وَزَيْدٌ إِنْ تَضَرَّبَ أَهْنَكَ . فَزَيْدٌ مَبْتَدَأٌ وَالْجَمْلَةُ بَعْدَهُ
 فِي مَوْضِعِ خَبَرِهِ ، وَالْحَائِذُ عَلَيْهِ الْهَاءُ فِي (ضَرَبْتَهُ) وَفِي (تَضَرَّبَ) وَيَقْبَحُ حَذْفُهَا هُنَا ،
 وَإِنْ كَانَ الْفِعْلُ لَا يَصِحُّ لَهُ الْعَمَلُ فِي الْأَسْمِ الْأَوَّلِ بَعْدَ حَذْفِ الضَّمِيرِ لِأَجْلِ أَدَاةٍ

(١) مِنَ الْآيَةِ : (١٥٤) مِنْ سُورَةِ آلِ عِمْرَانَ ، وَانْظُرْ تَفْسِيرَ الْقُرْطُبِيِّ : ٢٤٢ / ٤ ،

وَمِثْلُ اِعْرَابِ الْقُرْآنِ : ١٦٤ / ١ .

(٢) الْكِتَابُ : ٨٥ / ١ .

الاستفهام أو أداة الشرط ، لأنهما من الأدوات التي لا يعمل ما بعدها فيما قبلها وإنما قبَّح ذلك وليس فيه التَّهْيِئَةُ والقطعُ ، لأنَّ ذلك الحذف يؤدي إلى الشَّبه بما فيه التَّهْيِئَةُ والقطعُ ، ألا ترى أنَّ ذلك الفعل المتأخَّر واقع بعد الاسم المبتدأ في موضع خبره عامل في ضميره ، فصار شبيهاً بقولك : زيدٌ ضربته ، ولكنه ليس بمنزلة في قبَّح الحذف . ومن هذا القبيل : كَلَّه لم أَسْنَحْ ، وَكَلَّهْن قَتَلَتْ في البيتين المتقدمين على مقتضى اللغة الفصيحة التي حكاهما الخليل ، لأنَّ الفعل المتأخَّر فيهما على ما تقدَّم لا يصحُّ له الحمل بعد حذف الضمير في الأول ، فصار في ذلك بمنزلة : زيدٌ كَلَّه ضربته ؟

وأعلم أنَّ العامل في ضمير الاسم المبتدأ إذا تقدَّم على المبتدأ ، فإنه لا يجوز حذف الضمير منه مطلقاً بوجه لا في الشعر ولا في غيره ، فإذا قلت : زيدٌ ضربته ، على الابتداء والخبر ، ثُمَّ قدَّمت الجملة الواقعة خبراً وهي (ضربته) على الاسم المبتدأ فقلت : ضربته زيدٌ ، فلا يجوز حذف الضمير هنا بوجه ، فلا تقول : ضربت زيدٌ ، تريد : ضربته زيدٌ ، وكذلك أيضاً إذا قلت : زيدٌ هل ضربته ؟ ثُمَّ قدَّمت الخبر فقلت : هل ضربته زيدٌ ؟ لا يجوز أيضاً أن تحذف الضمير فتقول : هل ضربت زيدٌ ؟ لا يجوز أيضاً أن تحذف الضمير فتقول : هل ضربت زيدٌ ، فإن قلت : ولمَّ جاز مع تأخُّر الخبر في الشعر وحيث سُمِعَ من الكلام حذف الضمير في مثل الآية المتقدمة على قراءة ابن عامر ، والأبيات المذكورة ، ولمَّ يجوز ذلك مع تقدُّم الخبر على وجه من الوجوه ، وما الفرق بينهما ؟ فالجواب : أنَّ العامل المتقدم قوٌّ ، فقطعه من العمل مع قوَّة تهْيِئِهِ له لا يسوغ ، فلذلك لم يرد في كلامهم نحو : ضربت زيدٌ ، على حذف الضمير ، وأما العامل المتأخَّر فضعيف العمل فهو أيضاً ضعيف التهْيِئَةِ (٨٢ / ب) فقطعه عن العمل أسهل . فلذلك جاء في كلامهم مثل : زيدٌ ضربت ، ويدلُّك على أنَّ العامل المتقدم قوٌّ العمل والمتأخَّر ضعيف جواز قولك : لزيدٌ ضربت ، وامتناع :

ضَرَبْتُ لَزِيدٌ ، على ما تقدّم في بابِ أقسامِ الأفعالِ في التَّعْدِي (١) ، لأنَّ العاملَ المتأخَّرَ ضعيفٌ في التَّعْدِي فَقُوَى بِاللَّامِ وليس المتقدّمُ كذلك ، بَلْ هُوَ قُوَى التَّعْدِي فلم يحتج إلى دخولِ اللَّامِ على معموله .

المسألة الثانية : في حذفِ خبرِ المبتدأ وإثباته .

والخبرُ بهذا النظرِ على ثلاثة أقسامٍ :

قسمٌ لا يجوزُ حذفُه ، وذلك إذا لم يكن عليه دليلٌ نحو : زيدٌ قائمٌ ، وعمروٌ صَاحِبُكَ .

وقسمٌ يجوزُ فيه وجهانِ : الحذفُ والإثباتُ ، وذلك إذا كان عليه دليلٌ إمَّا مِنَ اللَّفْظِ وإمَّا مِنَ الْحَالِ . مثَالُ دليلِ اللَّفْظِ أن يقولَ قائلٌ : مَنْ القائمُ ؟ فتقولُ : زيدٌ ، أو عمروٌ ، فيجوزُ في زيدٍ أن يكونَ مبتدأً محذوفَ الخبرِ تقديرهُ : زيدٌ القائمُ أو عمروُ القائمُ ، وحذفه لتقدّمه في كلامِ السَّائِلِ . ويجوزُ أيضاً أن يكونَ خبرَ مبتدأٍ محذوفٍ تقديرهُ : هو زيدٌ ، فيكونُ من حذفِ المبتدأِ للدليلِ على ما تقدّم في الفصلِ الأولِ (٢) .

ومن حذفِ الخبرِ أيضاً لدلالةِ اللَّفْظِ عليه قولك : إنَّ زيداً قائمٌ وعمروٌ ، فعمروٌ مبتدأٌ وخبره محذوفٌ تقديرهُ : وعمروٌ قائمٌ ، لكنّه أيضاً حذفٌ لتقدّم ذكره . ومثَالُ دليلِ الْحَالِ أن ترى شخصاً مقبلاً تظنّه زيداً فتقولُ : زيدٌ ، فزيدٌ مبتدأٌ وخبره محذوفٌ تقديرهُ : زيدٌ الجائِي ، أو زيدٌ المُقْبِلُ ، وحذفه لدلالةِ الْحَالِ عليه ، ويجوزُ أيضاً أن يكونَ خبرَ مبتدأٍ محذوفٍ ، أي : هذا زيدٌ ، فيكونُ إنَّ ذاكَ من حذفِ المبتدأِ للدلالةِ على ما ذكر في الفصلِ الأولِ .

وقسمٌ يلزم فيه حذفُ الخبرِ وذلك في خمسة مواضع :

(١) انظر ص : ١٩٣ - ١٩٤

(٢) انظر ص : ٦ - ٣

أَحَدُهُمَا : خَبَرُ الْمَبْتَدَأِ الْوَاقِعِ بَعْدَ (لَوْلَا) نَحْوُ : لَوْلَا زَيْدٌ لِأَكْرَمَتِكَ ، فـ (لَوْلَا)
 حَرْفُ امْتِنَاعٍ لِمَوْجُودٍ ، وَمَعْنَى هَذَا أَنَّهَا تَدُلُّ عَلَى امْتِنَاعِ الْإِكْرَامِ لِمَوْجُودِ زَيْدٍ ، وَزَيْدٌ
 مَبْتَدَأٌ ، وَلَا أَكْرَمَتَكَ جَوَابٌ لَوْلَا ، لِأَنَّهَا لَا بُدَّ لَهَا مِنْ جَوَابٍ ، وَخَبَرُ الْمَبْتَدَأِ مَحْذُوفٌ
 لَا يَجُوزُ ظَهْرُهُ ^(١) ، تَقْدِيرُهُ : لَوْلَا زَيْدٌ حَاضِرٌ أَوْ مَوْجُودٌ لِأَكْرَمَتِكَ . وَاخْتَلَفُوا هَلْ يَجُوزُ
 أَنْ يَكُونَ خَبَرُ هَذَا الْمَبْتَدَأِ بَعْدَ (لَوْلَا) غَيْرَ حَاضِرٍ أَوْ مَوْجُودٍ أَوْ نَحْوَهُمَا فِي الْمَعْنَى
 أَمْ لَا ؟ عَلَى قَوْلَيْنِ :

أَحَدُهُمَا : أَنَّ ذَلِكَ جَائِزٌ وَلَا بُدَّ مِنْ ظَهْرِ الْخَبَرِ حِينَئِذٍ ، لِأَنَّكَ إِنْ حَذَفْتَهُ لَمْ
 يَكُنْ عَلَيْهِ دَلِيلٌ ، فَتَقُولُ : لَوْلَا زَيْدٌ قَائِمٌ لِأَكْرَمَتِكَ ، وَلَوْلَا زَيْدٌ ضَاحِكٌ لَفَعَلْتُ كَذَا .
 فـ (قَائِمٌ) خَبَرُ الْمَبْتَدَأِ ، وَكَذَلِكَ (ضَاحِكٌ) وَلَا يَجُوزُ حَذْفُ هَذَا الْخَبَرِ هُنَا ، لِأَنَّكَ
 إِنْ حَذَفْتَهُ لَمْ يَكُنْ مَعَكَ مَا يَدُلُّ عَلَيْهِ . وَالضَّابِطُ لِمَا يُلْزَمُ حَذْفُهُ عَلَى هَذَا الْقَوْلِ أَنَّ
 يَكُونَ الْخَبَرُ مَفْهُومًا مِنَ الْجُمْلَةِ / قَبْلَ ذِكْرِهِ نَحْوُ : لَوْلَا زَيْدٌ لِأَكْرَمَتِكَ ، وَأَنْتَ تَرِيدُ (٨٣ / أ)
 لَفْظَ مَوْجُودٍ أَوْ حَاضِرٍ أَوْ ثَابِتٍ أَوْ مَا كَانَ بِهَذَا الْمَعْنَى ، فَلَا يَجُوزُ فِي مِثْلِ هَذَا أَنْ
 تَقُولَ : لَوْلَا زَيْدٌ حَاضِرٌ لِأَكْرَمَتِكَ ، لِأَنَّهُ يَفْهَمُ مِنَ الْجُمْلَةِ فَلَا يَجُوزُ إِظْهَارُهُ ^(٢) ، وَمِنْ
 هَذَا قَوْلُهُ تَعَالَى (لَوْلَا أَنْتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ) ^(٣) فـ (أَنْتُمْ) مَبْتَدَأٌ وَخَبَرُهُ مَحْذُوفٌ لَا يَظْهَرُ
 تَقْدِيرُهُ : لَوْلَا أَنْتُمْ مَوْجُودُونَ أَوْ حَاضِرُونَ . وَأَمَّا إِنْ كَانَ الْخَبَرُ عَلَى هَذَا الْقَوْلِ مَالًا
 يَفْهَمُ مِنَ الْجُمْلَةِ دُونَ أَنْ يُذَكَّرَ فَلَا بُدَّ مِنْ ظَهْرِهِ نَحْوُ : لَوْلَا زَيْدٌ قَائِمٌ لِأَكْرَمَتِكَ ،
 فَلَا يَجُوزُ أَنْ تَقُولَ فِي هَذَا : لَوْلَا زَيْدٌ لِأَكْرَمَتِكَ ، لِأَنَّهُ لَا يَفْهَمُ أَنَّكَ أَرَدْتَ الْقِيَامَ ،
 وَمِنْ هَذَا الْقَبِيلِ عِنْدَ أَصْحَابِ هَذَا الْقَوْلِ قَوْلُهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَخَاطِبًا لِمَعَاشِقَةٍ

(١) هَذَا مَذْهَبُ جُمْهُورِ الْبَصَرِيِّينَ ، وَنَقَلَ ابْنُ هِشَامٍ فِي الْمَعْنَى : (٢٧٣ / ١) أَنَّ
 الرِّمَانِيَّ وَابْنَ الشَّجَرِيِّ وَالشُّلُومِيَّ وَابْنَ مَالِكٍ قَرَّرُوا أَنَّ الْخَبَرَ بَعْدَ لَوْلَا يَجِبُ
 ذِكْرُهُ إِذَا كَانَ كَوْنًا مُقَيَّدًا وَلَمْ يَعْلَمْ ، وَيَجِبُ حَذْفُهُ إِذَا كَانَ كَوْنًا مُطْلَقًا
 كَالْوَجُودِ وَالْحَصُولِ . انْظُرْ أَمَالِي ابْنَ الشَّجَرِيِّ : ٢ / ٢١١ ، وَالْمُسَاعِدُ : ١ / ٢٠٨ .
 - ٢٠٩ ، وَالْمُهَمِّجُ : ٢ / ٤٠ ، وَتَوْضِيحُ الْمَقَاصِدِ : ١ / ٢٨٨ .

(٢) انْظُرِ الْبَسِيطَ ص : ٤٦٥ .

(٣) مِنَ الْآيَةِ : (٣١) مِنْ سُورَةِ سَبَأٍ .

رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا : (لَوْلَا قَوْمُكَ حَدِيثٌ عَنْهُمْ بِكُفْرٍ لَأَقَمْتُ الْبَيْتَ عَلَى قَوَاعِدِ إِبْرَاهِيمَ)
 (قَوْمُكَ) مبتدأ ، و (عَنْهُمْ) متبداً آخر ، و (بِكُفْرٍ) يتعلّق به ، و (حَدِيثٌ)
 خبره متقدّم عليه ، والجملة من المبتدأ الثاني وخبره في موضع خبر المبتدأ الأول
 الذي هو (قَوْمُكَ) ولزم ظهوره هنا ، لأنّه لو حذف لم يفهم من الجملة . ويتصوّر
 أيضاً أن يكون (حَدِيثٌ) خبر المبتدأ الأول الذي هو (قَوْمُكَ) و (عَنْهُمْ) فاعل
 بحديث ، وهه يتعلّق المجرور بعده أو بحديث ، والخبر أيضاً لا زم الظهور هنا ،
 لأنّه لو حذف لم يفهم ، ومثّل الحديث أيضاً قول الشاعر :

فَوَاللَّهِ لَوْلَا فَارِسُ الْجَوْنِ مِنْهُمْ لَأَبَوْا خَزَايَا وَالْأَيَّابُ حَبِيبُ (٢)

(فَارِسُ) مبتدأ ، و (مِنْهُمْ) في موضع خبره وظهر أيضاً الخبر هنا ، لأنّه
 لو حذف لم يفهم .

والقول الثاني وعليه أكثر النحويين أنّ خبر المبتدأ الواقع بعد (لَوْلَا) إنّما يكون
 ما يفهم من الجملة دون أن يذكر ، وذلك حاضر أو موجود أو ما كان نحوهما في

(١) أخرجه البخاري (فتح الباري) ٢٢٤ / ١ - بروايات مختلفة في كتاب العلم
 حديث رقم (٤٨) وفي الحج حديث رقم (٤٢) . وسلم (بشرح النووي)
 ٨٩ / ٩ - في الحج باب نقض الكعبة وبنائها . والنسائي في سننه : ٢١٤ / ٥ -
 ٢١٨ - في المناسك . ومالك في الموطأ : ٣٦٣ / ١ - باب الحج - باب ما جاء
 في بناء الكعبة . وأحمد في مسنده : ١٠٢ / ٦ - ١٧٩ - ١٨٠ .
 وقال ابن أبي الربيع في البسيط : ٤٦٧ : (ان الرواية الصحيحة في الحديث
 لولا حدثان قومك بالكفر . كذا رواه مالك في موطأه . وهذه الرواية لم أرها
 في الصحاح ، فيبعد الأخذ بها) . وانظر تنوير الحوالك : ٣٣٢ / ١ .
 (٢) من الطويل لحلمة بن عبدة بن النعمان بن قيس من باعيته المشهورة والتي
 مطلعها :

طاعبك قلب في الحسان طروب بعيد الشباب عصر حان مشيب

ديوانه : ٤٣ ، وشرح الفضليات : ٧٨٠ ، وسمط المالكى : ٤٣٣ / ١ ،
 والبسيط : ٤٦٦ .

كونه مفهوماً من الجملة ويجب إن ذاك حذفه ^(١) ، فإذا أردت على هذا القول الإخبار عن ذلك الاسم بما لا يفهم من الجملة كالقيام والضحك ونحو ذلك ، أضفته إلى الاسم الأول وجعلته مبتدأ ، وصار الخبر إن ذاك مفهوماً من الجملة ، فتقول : لولا قيام زيد لأكرمتك ، ولولا ضحك زيد لفعلت كذا ، وتقدير الخبر : لولا قيام زيد حاضر ، ولولا ضحك زيد موجود ، وحذف لزوماً ، لأنه يفهم من الجملة ، ولا يقال عند هؤلاء في مثل هذا : لولا زيد قائم ، ولا : لولا زيد ضاحك ، وعلى هذا القول الثاني أكثر النحويين ، ولهم في البيت المتقدم والحديث المذكور ، وما ورد من نحوهما قولان :

أحدهما : إبقاء ذلك على ظاهره من كون ما ظهر بعد الاسم خبراً عنه ، وحمله على الشذوذ والقلّة فلا يقاس عليه ، وهذا ظاهر مذاهب ابن مالك ^(٢) .

والثاني : تأويله وصرف ما ظهر عن أن يكون هو الخبر . أما البيت فيحمل على

أن (منهم) ليس خبراً للمبتدأ الذي هو (فارس) وإنما / خبره محذوف ، حاضر ^(٣/٨٣) أو موجود أو نحوهما ، و (منهم) متعلق بما في فارس من معنى التعظيم والإعتناء في الحروب ، فكانه قال : لولا العظيم منهم أي : لولا هذا الذي عظم فيهم ^(٣) وشرف .

وأما الحديث المتقدم فمحمول على أن قوله صلى الله عليه وسلم فيه (حديث عهد) عهدهم بكفر جملة من مبتدأ وخبره مستأنفة لا موضع لها من الإعراب مقدمة ممن تأخير ، والتقدير : لولا قومك لأقممت البيت على قواعد إبراهيم ، ثم قال : عهدهم بالكفر حديث كانه جواب لسؤال مقدر ، وكأنه عليه السلام قدر عائشة رضي الله عنها تقول : ما بال قومي تمتنع من ذلك لأجلهم ؟ فقال : حديث عهدهم بكفر ، لكن الجملة قدّمت فوضعت بين (لولا) وجوابها ، على أن هذه الرواية في هذا الحديث

(١) انظر البسيط : ٤٦٥ .

(٢) انظر شواهد التوضيح ص : ٦٥ .

(٣) ذكر هذا التأويل ابن أبي الربيع في البسيط : ٤٦٦ .

لم تثبت فيما زعموا من طريق صحيح ، وإن ثبتت فوجهها ما تقدم والله أعلم .
والى هذه الطريقة من التأويل ^(١) ذهب من المتأخرين ابن أبي الربيع ^(٢) . فقد
تحصل من هذا أن خبر المتمدأ الواقع بعد (لولا) إن كان مفهوماً من الجملة
حذف ، ولم يجز إثباته قولاً واحداً .

ويختلف هل يجوز أن يكون ما لا يفهم من الجملة فيظهر أم لا ؟ على قولين :
أصحهما المنع على ما تقدم ، وقد لحنوا المصرى فى قوله :

يُذِيبُ الرُّعْبُ مِنْهُ كُلَّ عَضْبٍ فَلَوْلَا الْغَمْدُ يُسْكُهُ لَسَالَا ^(٣)

لأنه أظهر الخبر الذى هو (يُسْكُهُ) مع أنه كان يفهم من الكلام قبل ذكره ، على أنه
يمكن ألا يجعل (يُسْكُهُ) الخبر ، بل يجعل مقدماً من تأخير على حسبهما ذكر فى

(١) انظر تأويل ابن أبي الربيع فى : البسيط : ٤٦٧ ، وتوضيح المقاصد : ٢٨٩/١ ، ٢٩٠ .

(٢) هو أبو الحسين عبيد الله بن أحمد بن عبيد الله بن محمد بن عبيد الله بن
أبي الربيع القرشى الأموى الأشبيلي . امام أهل النحو فى زمانه ، ولد سنه
٥٩٩ هـ قرأ النحو على الدجاج والشلميين ، وأخذ القراءات عن محمد بن أبى
هارون التميمي ، وسمع عن القاسم بن بقى وغيره . صنف شرح الايضاح ، والمخلص
والقوانين فى النحو ، وشرح سيبويه ، وشرح الجمل وغير ذلك . توفى سنة
٦٨٨ هـ . انظر ترجمته فى البهية : ٢/١٢٥ ، ١٢٦ ، والطالع السعيد :
٤٧٧ - ٤٧٩ .

(٣) من الوافر لأبى العلاء المصرى فى وصف سيف . وقد اعتذر ابن هشام عن
المصرى باحتمال تقدير (يسكه) بدل احتمال على أن الأصل : (أن يسكه)
ثم حذفت (أن) وارتفع الفعل ، أو تقدير يسكه جملة معترضة .
انظره فى شروح سقط الزند : ١/١٠٥ ، وشرح الجمل لابن عصفور : ١/٣٥٢
وشرح الكافية الشافية : ١/٣٥٦ ، وشواهد التوضيح : ٦٧ ، وأوضح
المسالك : ١/٢٢١ ، والمغنى : ١/٢٧٣ ، ٢/٥٤٢ ، والصاعقة :
١/٢٠٩ ، والهمع : ٢/٤٢ ، والأصموني : ١/٢٥١ .

الحدِيث ، ويكون الخبر محذوفاً ، أو يكون (يُسَكُّه) في موضع الحال من الضمير
المستتر في الخبر المحذوف (١) ، والتقدير : فلولا الفمذ موجود أو حاضر يسكُّه ، وفي
(موجود) ضمير مستتر مفعول لم يسَم فاعله ، وكذلك في حاضر ضمير فاعل ، فتكون
الجملة في موضع الحال من ذلك الضمير ، وهذا الوجه أيضاً يطرد في الحديث
والبيت المتقدمين . وهذا الذي ذكر من كون الاسم المرفوع بعد (لولا) مبتدأ
هو مذ هب البصريين (٢) ، وذ هب الكوفيون إلى أنه فاعل بفعل محذوف (٣) عوضاً منه
(لا) فإذا قلت : لولا زيد لأكرمتك ، فالأصل عندهم : لو زال زيد لأكرمتك ، فزيد
فاعل بزال ، لكنه حذف وجعلت (لا) في موضعه عوضاً منه فصار : لولا زيد ، فهذا
عندهم مما وضع فيه الحرف موضع الفعل كما يقوله البصريون في قول العرب : أما أنت
منطلقاً انطلقت معك (٤) الأصل : أن كنت منطلقاً انطلقت معك . والتاء في (كنت)
ضمير متصل هو اسمها ، و(منطلقاً) خبرها ، و(أن) مصدرية على حذف لام الجبر ،
أي : لأن كنت منطلقاً انطلقت معك ، لكنهم حذفوا (كان) وعوضوا منها الحرف
الذي هو / (ما) وادغموا نون (أن) في الميم ، ولما حذف (كان) انفصل (٥/٨٤)
الضمير الذي كان متصلاً بها ، ف(ما) الواقعة بعد (أن) زائدة عوضاً من (كان)
و(أنت) اسم كان المحذوف (منطلقاً) خبرها ، وعلى هذا خطأ قول الشاعر :-

(١) المصنف : ٢٧٣ / ١

(٢) الانصاف : ٧٠ / ١

(٣) البسيط : ٤٦٤ ، والجنى الداني : ٦٠٢ ، والانصاف : ٧٠ / ١ ، وشرح
المفصل : ٩٦ / ١ ، ونسبه السيوطي في الهمع : ٤٣ / ٢ ، وأبو حيان في منهج
السالك : ٤٩ / ١ إلى الكسائي ، وذ هب الفراء في معاني القرآن : ٤٠٤ / ١ إلى
أنه مرفوع بـ (لولا) لاستغنائه بها . ونسب ابن يعيش مذ هب الفراء إلى
بمعهور الكوفيين .

(٤) انظر الكتاب : ٢٩٣ / ١ ، ١٤٩ / ٣ ، ٣٣٢

أَبَا خُرَاشَةَ أَمَا أَنْتَ ذَا نَفَرٍ فَإِنَّ قَوِيَّ لَمْ تَأْكُلْهُمْ الضَّيْعَ (١)
فَالكَلَامُ عَلَى قَوْلِهِ : أَمَا أَنْتَ ذَا نَفَرٍ كَالكَلَامِ الْمُتَقَدِّمِ فِي : أَمَا أَنْتَ مُطْلَقًا ،
(أَنْتَ) اسْمُ (كَانَ) الْمُحَدَّثِ ، وَ (ذَا) خَبَرُهَا بِمَعْنَى صَاحِبِ نَفَرٍ ، أَيْ : أَنْ كُنْتَ
ذَا نَفَرٍ .

وَقَدْ فَرَّقَ بَعْضُ النُّحَوِيِّينَ (٢) بَيْنَ هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ وَبَيْنَ مَا أَدَّاهُ الْكُوفِيُّونَ فِي قَوْلِكَ :
لَوْلَا زَيْدٌ لَاكْرَمْتِكَ ، بِأَنَّ هَذِهِ الْمَسْأَلَةَ الَّتِي هِيَ : أَمَا أَنْتَ مُطْلَقًا انْطَلَقَتْ مَعَكَ ،
نَابَ فِيهَا الْحَرْفُ مَنَابَ (كَانَ) وَهِيَ فَعْلٌ نَاقِصٌ شَبِيهٌ بِالْحُرُوفِ ، إِنْ لَا تَدُلُّ عَلَى
حَدَثٍ وَلَا يَتَعَلَّقُ بِهَا ظَرْفٌ وَلَا مَجْرُورٌ ، وَلَا تَعْمَلُ إِلَّا فِي أَسْمِهَا وَخَبَرِهَا عَلَى الْقَوْلِ
الصَّحِيحِ ، فَصَارَتْ شَبِيهَةً بِ (أَنْ) مِنْ حَيْثُ لَا تَعْمَلُ إِلَّا فِي أَسْمِهَا وَخَبَرِهَا ، فَلَضَعُفُهَا
أُنْيَبَ الْحَرْفُ مَنَابَهَا ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ (زَالَ) الَّذِي أَدَّاهُ الْكُوفِيُّونَ نِيَابَةَ الْحَرْفِ مَنَابَهُ
فِي مَسْأَلَةِ (لَوْلَا) إِنْ هُوَ فَعْلٌ حَقِيقَةٌ قَوِيٌّ غَيْرُ نَاقِصٍ ، فَلَا يَنْبَغِي أَنْ يَنَابَ الْحَرْفُ
مَنَابَهُ .

وَيُمْتَرِزُ هَذَا الْفَرْقُ بِقَوْلِكَ : يَا عَبْدَ اللَّهِ ، أَلَا تَرَى أَنَّ (عَبْدَ اللَّهِ) منصوبٌ بإضمارِ
فَعْلٍ نَابَتْ (يَا) مَنَابَهُ تَقْدِيرُهُ : أَنَا بِي عَبْدَ اللَّهِ ، فَقَدْ نَابَ الْحَرْفُ هُنَا مَنَابَ
فَعْلٍ قَوِيٍّ غَيْرِ نَاقِصٍ . فَهَذَا إِذَا أَنْظِيرُ مَا قَالَهُ الْكُوفِيُّونَ ، وَقَدْ فُرِّقَ أَيْضًا بَيْنَهُمَا بِأَنَّ

(١) من البسيط للعباس بن مرداس السلمي يخاطب خفاف بن نديه في ملاحاة
وقعت بينهما . والنضر : رهط الرجل ، والضبع : حيوان معروف والمراد به
هنا السنة الجديدة .

وهو من شواهد سيويه : ٢٩٣/١ ، وأمالى ابن الشجرى : ٣٤/١ ، ٣٥٣ ،
٣٥٠/٢ ، والإيضاح : ١٠٩/١ ، وشرح الأبيات المشككة للفارسي : ل/١٣ ،
والحلل : ٣٨ ، وشرح المفصل : ٩٩/٢ ، وشرح الكافية الشافية : ٤١٨/١ ،
والمغنى : ٣٥/١ ، ٥٩ ، ٤٣٧/٢ - ٦٩٤ ، والخزانة : ٨٠/٢ .

(٢) وهو ابن أبي الربيع ، انظر البسيط : ٤٦٥ .

(أنادى) الحقدَر هنا مُخَرَّجٌ عَنْ أَصْلِهِ وَوَضْعِهِ ^(١) لِأَنَّهُ وَضَعَهُ أَنْ يَكُونَ خَبَرًا ، فَصَدِلَ بِهِ عَنْ ذَلِكَ إِلَى غَيْرِ الْخَبَرِ وَهُوَ الْإِنْشَاءُ . (وَالْإِنْشَاءُ هُوَ : مَا لَيْسَ بِخَبَرٍ وَلَا أَصْلُهُ كَالْقَسَمِ وَالنِّدَاءِ ، أَلَا تَرَى أَنَّكَ إِذَا قُلْتَ : احْلَفْ بِاللَّهِ ، أَوْ يَا زَيْدُ ، فَلَسْتَ تُخْبِرُ أَحَدًا بِشَيْءٍ ، وَلَا تَطْلُبُ مِنْ أَحَدٍ إِيقَاعَ فَعْلٍ وَلَا تَرْكَهُ ^(٢)) - مع أَنَّهُ لَمْ يَسْتَعْمَلْ قَطُّ مَلْفُوظًا بِهِ عَلَى هَذَا الْمَعْنَى الَّذِي هُوَ الْإِنْشَاءُ ، فَضَعَفَ مِنْ هَذِهِ الْجِهَةِ ، وَ(زَالَ) عَلَى مَا ادَّعَاهُ الْكُوفِيُّونَ لَيْسَ كَذَلِكَ .

وهذه الطريقة من الفرق بين ما ادَّعاه الكوفيون وبين المسألتين بعدها ارتضاه

(٣)

ابن أبي الربيع

الموضع الثاني من المواضع التي يلزم فيها حذف خبر المبتدأ أَنْ يَكُونَ المبتدأُ قَسَمًا نَحْوَ قَوْلِهِ تَعَالَى : (لَعَمْرُكَ إِنَّهُمْ لَفِي سَكْرَتِهِمْ يَعْمَهُونَ) ^(٤) فَعَمْرُكَ مَبْتَدَأٌ فِيهِ مَعْنَى الْقَسَمِ ، وَاللَّامُ الدَّاخِلَةُ عَلَيْهِ لَامُ الْإِبْتِدَاءِ ، وَالْجُزْءُ بَعْدَهُ مِنْ (إِنَّ) مَعَ اسْمِهَا وَخَبَرِهَا جَوَابُ الْقَسَمِ ، وَخَبَرُ الْمَبْتَدَأِ مَحذُوفٌ لَا يَظْهَرُ أَبَدًا تَقْدِيرُهُ : لَعَمْرُكَ قَسَمِي أَوْ يَمِينِي ، أَوْ مَا أَقْسَمُ بِهِ .

وَالْعَمْرُ : هُوَ الْبَقَاءُ وَالْحَيَاةُ ، أَقْسَمَ اللَّهُ تَعَالَى هُنَا بِحَيَاةِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، تَشْرِيفًا لَهُ وَتَعْظِيمًا ، وَكَذَلِكَ أَيْضًا قَوْلُهُ تَعَالَى : (قَالَ فَالْحَقُّ وَالْحَقُّ أَقُولُ لَأَمْلَأَنَّ جَهَنَّمَ) ^(٥) عَلَى قِرَاءَةِ عَاصِمٍ وَحُمَزة ^(٦) ، بَرَفِعِ الْحَقَّ الْأَوَّلَ عَلَى الْإِبْتِدَاءِ ، وَفِيهِ مَعْنَى الْقَسَمِ ، وَقَوْلُهُ (لَأَمْلَأَنَّ) جَوَابُ الْقَسَمِ / وَالْحَقُّ الثَّانِي مَفْعُولٌ بِأَقُولُ مُتَقَدِّمٌ (٨٤ / ب)

(١) انظر البسيط ص : ٤٦٥ .

(٢) ما بين القوسين مثبت من الحاشية .

(٣) انظر البسيط : ٤٦٥ .

(٤) الآية : (٧٢) من سورة الحجر . وانظر البسيط : ٤٦٨ .

(٥) الايتان : (٨٤ - ٨٥) من سورة (ص) .

(٦) ووافقهم خلف ، انظر حجة القراءات : ٦١٨ ، والنشر : ٣٦٢ / ٢ ، والسبعة

٥٥٧ ، والكشف عن وجوه القراءات السبع : ٢ / ٢٣٤ .

عليه ، والجملة التي هي قوله عز وجل : (والحق أقول) جملة اعتراضية لا موضع لها من الإعراب ، وقعت بين متلازمين وهما القسم وجوابه ، وخبر المبتدأ الذي هو الحق الأول محذوف لا يظهر تقديره : فالحق قسمي أو يميني على ما تقدم ، ومن نصب الحق الأول فعلى إسقاط حرف الجر ، والأصل : فبالحق لأملأن ، وبالحق متعلق بفعل محذوف تقديره : فاقسم بالحق أو أهلك بالحق لأملأن ، ثم حذف حرف الجر فانتصب الاسم على إسقاطه بالفعل المحذوف ، فالحق على هذا مفعول بإضمار فعل ، وفي الكلام معنى القسم ، وكذلك أيضاً قول الشاعر :-

فقلت يمين الله أبرح قاعداً ولو قطعوا رأسي لديك وأوصالي (٢)

يروي (يمين الله) بالرفع والنصب (٣) على ما تقدم في هذه الآية ، فيمين مبتدأ محذوف الخبر لا يظهر ، أي : يمين الله قسمي أو يميني ، ويمين بالنصب مفعول بإضمار فعل على إسقاط حرف الجر ، و (أبرح قاعداً) جملة من (برح) واسمها المستتر فيها وخبرها الذي هو (قاعداً) وقعت جواباً للقسم ، وهي على حذف (لا) ، أراد : لا أبرح قاعداً ، وحذف (لا) كقوله تعالى : (تالله تفتؤا) (٤) أراد : لا تفتؤا .

(١) انظر البسيط : ٨٢٤ .

(٢) من الطويل لامرئ القيس ، ديوانه : ٣٢ ، وروايته :

فقلت لها تالله أبرح قاعداً

ولا شاهد عليها . وانظر الشاهد في : الكتاب : ٥٠٤/٣ ، والمقتضب :

٣٢٦/٣ ، ومعاني القرآن : ٥٤/٢ ، ١٥٤ ، ٤١٣ ، والأصول : ٥٢٩/١ ،

وأما ابن الشجري : ٣٦٩/١ ، والخصائص : ٢٨٤/٣ ، واللمع : ١٨٦ ،

وشرح المفصل : ١١٠/٧ ، ٣٧/٨ ، ١٠٤/٩ ، والجمل : ٨٥ ، وشرحه

لابن عصفور : ٥٣٢/١ ، والبسيط : ٨٢٢ ، والهمع : ٢٣٣/٤ ، والخزانة :

٢٠٩/٤

(٣) رواية النصب هي رواية الديوان ، وأوردتها أبو علي الفارسي في الشيزاريات : ل ٢٧

(٤) من الآية : (٨٥) من سورة يوسف .

وَمِنَ الْقَسَمِ الْمَحذُوفِ خَبْرَهُ أَيْضًا قَوْلُكَ : أَيْمَنُ اللَّهِ لِأَفْعَلَنَ ، فـ (أَيْمَنُ) مبتدأٌ
محذوفٌ والخبرُ أَيْضًا ، تقدِّره : أَيْمَنُ اللَّهِ قَسَمِي أَوْ يَمِينِي كَمَا تَقَدَّمَ ، وعلى هذا
قول الشاعر :-

فَقَالَ فَرِيقٌ الْقَوْمَ لَمَّا نَشَدْتَهُمْ نَعَمْ وَفَرِيقٌ لِيَمِينِ اللَّهِ مَا نَدَرِي (١)
فـ (أَيْمَنُ) مبتدأٌ وَاللَّامُ الدَّاخِلَةُ عَلَيْهِ لَامٌ الْاِبْتِدَاءِ ، وَخَبْرُهُ محذوفٌ كَمَا ذَكَرَ ،
وقوله (مَا نَدَرِي) جملةٌ منفيةٌ هِيَ جَوَابُ الْقَسَمِ .

المَوْضِعُ الثَّلَاثُ : أَنْ يَكُونَ الْمَبْتَدَأُ قَدْ عُرِّفَ عَلَيْهِ اسْمٌ آخَرُ بِالْوَاوِ الَّتِي مَعْنَاهَا
المصاحبة ، بِمَنْزِلَةِ (مَعَ) نَحْوُ قَوْلِهِمْ : كُلُّ رَجُلٍ وَضِيعَتُهُ ، فـ (كُلُّ) مبتدأٌ ، وَ
(وَضِيعَتُهُ) معطوفٌ عَلَيْهِ ، وَالْوَاوُ هُنَا لِلْمَصَاحِبَةِ ، كَأَنَّكَ قُلْتَ : كُلُّ رَجُلٍ مَعَ وَضِيعَتِهِ ،
فَالْوَاوُ هُنَا بِمَعْنَى (مَعَ) وَهَذَا الْمُعْطَوْفُ أَقْنَى عَنِ الْخَبَرِ وَسَدَّ مَسَدَهُ ، وَقَدْ دَرَسَ
سَبِيحُ الْخَبَرِ فَقَالَ : كَأَنَّكَ قُلْتَ : كُلُّ رَجُلٍ وَضِيعَتُهُ مَقْرُونَانِ ، (٣) فَظَاهِرٌ كَلَامِهِ أَنْ
الْخَبَرَ هُوَ (مَقْرُونَانِ) الْمَحذُوفُ (٤) ، وَلِزِمَ حَذْفُهُ هُنَا ، لِأَنَّهُ يَفْهَمُ مِنَ الْمُعْطَوْفِ ،

(١) مِنَ الطَّوِيلِ لِنَصِيبِ بْنِ رِيَّاحِ الْأَسْوَدِ (شَاعِرُ أُمَوِي) وَيَعْرِفُ بِنَصِيبِ الْأَكْبَرِ .
انظُرْهُ فِي دِيَوَانِهِ : ٩٤ ، وَالْكِتَابُ : ٥٠٣ / ٣ ، ١٤٨ / ٤ ، وَشَرَحَ أَبْيَاتَهُ
لَا بِنَ السَّيْرَانِي : ٢٨٨ / ٣ ، وَالْمُقْتَضَبُ : ٢٢٨ / ١ ، ٩٠ / ٢ ، ٣٣٠ -
وَالْأَصُولُ : ٥٢٨ / ١ ، وَالْجَمَلُ : ٨٦ ، وَالْحَلَلُ : ١٠٠ ، وَالنَّصَفُ : ٥٨ / ١ ،
وَشَرَحَ الْفَصْلَ : ٣٥ / ٨ ، ٩٢ / ٩ ، وَالْمَغْنَى : ١٣٧ / ١ ، وَالْمَهْجُ : ٣٢٩ / ٤
وَفَرْحَةُ الْأَدِيبِ : ١٤٧ ، وَالرَّوَايَةُ فِيهِ

فَقَالَ فَرِيقٌ لَا ، وَقَالَ فَرِيقٌ نَعَمْ وَفَرِيقٌ قَالَ : وَيْلَكَ مَا نَدَرِي
وَلَا شَاهِدَ عَلَى هَذِهِ الرِّوَايَةِ .

(٢) لَعَلَّهُ يَرِيدُ (أَيْمَنُ) بَعْدَ حَذْفِ الْهَمْزَةِ .

(٣) الْكِتَابُ : ٢٩٩ / ١ - ٣٠٠ - ٣٩٣ .

(٤) ذَهَبَ الْكُوفِيُّونَ وَالْأَخْفَشُ إِلَى الْكَلَامِ فِي مِثْلِ هَذَا تَامَ وَمُسْتَفْنٍ عَنْ تَقْدِيرِ شَيْءٍ ،
وَذَلِكَ مِنْ قَبْلِ أَنْ الْوَاوُ بِمَعْنَى (مَعَ) وَأَنْتَ لَوْ ذَكَرْتَ (مَعَ) فِي الْكَلَامِ فَقُلْتَ :
(كُلُّ رَجُلٍ مَعَ وَضِيعَتِهِ) لَكَانَ الْكَلَامُ تَامًا مُسْتَفْنً عَنِ التَّقْدِيرِ . فَكَذَا مَا هُوَ
بِمَعْنَى ذَلِكَ .

وَقَدْ رَدَّ الرُّضِيُّ فِي شَرْحِ الْكَافِيَةِ : ١٠٢ / ١ ، هَذَا الْقَوْلُ . وَانْظُرْ أَلَا شَمُونِي : ٢١٧ / ١

وكذلك أيضاً تقول: أنت وشأنك (١) وزيد وكتابه، إذا أردت أنه ملازم له لا يفارقه،
وتقدير الخبر: أنت وشأنك مقرونان أو متلازمان أو مقترنان أو ما كان نحو هذا ففى
المعنى، وتقدير الخبر هنا على رأى بعض النحويين وإليه ذهب أبو الحسين بن أبى
الريح: كل رجلٍ مع ضيعته وضيعة معه، (٢) (كل) مبتدأ و (مع) ظرف فى موضع
الخبر، و (ضيعة) خفى بالاضافة و (ضيعة) الثانى مبتدأ آخر، و (مع) ظرف
ومخفون به فى موضع الخبر، ثم / حذف خبر المبتدأ الأول لدلالة المبتدأ الثانى (٨٥/أ)
عليه، وحذف أيضاً خبر المبتدأ الثانى لدلالة المبتدأ الأول عليه، فبقى الكلام:
كل رجلٍ وضيعة، وهذا من حذف الضمير، حذف من الأول ما أثبت نظيره فى
الثانى، ومن الثانى ما أثبت نظيره فى الأول. وهكذا التقدير فى سائر مثل هذا
النوع.

وحمل أصحاب هذا المذهب تقدير سيبويه المتقدم على أنه تفسير للمعنى ولم
يتعرض لتفسير الإعراب.

وإذا دخلت (إن) وأخواتها أو (كان) وأخواتها على شيء من أمثلة هذا
الموضع صار الاسم الأول اسماً لها وتبعه الثانى فى إعرابه عطفاً عليه، ومضى الخبر
محدوفاً لا يظهر، فمن دخول (كان) قول الشاعر:-
فَكَانَ تَنَادٍ بَيْنَا وَعَقْدٌ عِذَارُهُ
وَقَالَ صَحَابِي: قَدْ شَأْنُكَ فَاطِلَبُ (٣)

(١) الكتاب: ٣٠٢/١ - ٣٠٤ - ٣٠٥.

(٢) البسيط: ٤٦٩.

(٣) من الطويل لامرئ القيس. كان تنادينا: أى كان نداء بعضنا بالخروج الى

مطاردة الوحش، وعقد عذار الفرس من العجلة. وشأونك: سبقتك.

انظره فى ديوانه: ٥٠، والارتشاف: ٥٠٦، وشرح الالفية للشاطبى:

٣٥٢/٢، واللسان: (صحب)، وفيه (تدانيينا) مكان (تنادينا).

فـ (تَنَادَيْنَا) اسْمُ كَانَ ، و (عَقَدَ عِذَارَهُ) عَطَفَ عَلَيْهِ مَعْنِي عَنْ الْخَبَرِ وَسَادَّ سَدَّهُ ،
تَقْدِيرُهُ عَلَى ظَاهِرِ كَلَامِ سَيُوبَةَ : فَكَانَ تَنَادَيْنَا وَعَقَدَ عِذَارَهُ مَقْرُونَيْنِ أَوْ مُتَلَازِمَيْنِ ،
وَتَقْدِيرُهُ عَلَى الْمَذْهَبِ الْآخِرِ : فَكَانَ تَنَادَيْنَا مَعَ عَقَدَ عِذَارَهُ ، وَعَقَدَ عِذَارَهُ مَعَ تَنَادَيْنَا ،
ثُمَّ وَقَعَ الحذفُ لدلالةِ النَّظِيرِ .

ومن دخولِ (إِنْ) قولُ الشاعرِ :

فَمَنْ يَكُ سَائِلًا عَنِّي فَإِنِّي
وَجِرَّةٌ لَا تَرُودُ وَلَا تُعَارُ (١)

فَالْيَاءُ فِي (إِنِّي) اسْمُهَا ، و (جِرَّةٌ) عَطَفَ عَلَيْهِ يُغْنِي عَنْ الْخَبَرِ ، أَيْ : فَإِنِّي
وَجِرَّةٌ مَقْرُونَانِ ، و (جِرَّةٌ) اسْمُ فَرْسِهِ ، يَقُولُ : أَنَا مُلَازِمٌ لَهَا لَا أَفَارِقُهَا ، وَالتَّقْدِيرُ
عَلَى الْمَذْهَبِ الْآخِرِ : فَإِنِّي مَعَ جِرَّةٍ وَجِرَّةٍ مَعِي . وَكَأَنَّ الْأَصْلَ قَبْلَ دُخُولِ (إِنْ) : أَنَا
وَجِرَّةٌ ، فَلَمَّا دَخَلَتْ (٢) صَارَ الضَّمِيرُ الَّذِي كَانَ مُبْتَدَأَ ضَمِيرِ نَصْبٍ مُتَصِلًا بِهَا ، وَانْتَصَبَ
المعطوفُ وَبَقِيَ الْخَبَرُ مُحذَوْفًا ، عَلَى هَذَا حَمَلُ سَيُوبَةَ (٣) هَذَا الْبَيْتِ ، وَهَكَى عَنِ
الْعَرَبِ فِي نَحْوِ هَذَا أَنَّهُمْ يَقُولُونَ : إِنَّكَ مَا وَخِيرًا (٤) فَالْكَافُ اسْمُ (إِنْ) و (مَا)
زَائِدَةٌ ، و (وَخِيرًا) مَعْطُوفٌ عَلَى الْكَافِ سَادَّ سَدَّ الْخَبَرِ ، وَتَقْدِيرُهُ عَلَى مَا تَقَدَّمَ مِنْ
الْقَوْلَيْنِ ، وَالْمَعْنَى أَنَّهُ مُلَازِمٌ لِلْخَيْرِ لَا يَفَارِقُهُ ، فَالْأَصْلُ قَبْلَ دُخُولِ (إِنْ) : أَنْتَ
وَوَخِيرٌ ، ثُمَّ لَمَّا دَخَلَتْ (إِنْ) صَارَ الضَّمِيرُ اسْمًا لِأَنَّهُ مُتَصِلًا بِهَا وَانْتَصَبَ المَعْطُوفُ
إِنْ ذَاكَ وَبَقِيَ الْخَبَرُ مُحذَوْفًا ، وَالْجُمْلَةُ الَّتِي هِيَ قَوْلُهُ (لَا تَرُودُ وَلَا تُعَارُ) مُسْتَأْنَفَةٌ
لَا مَوْضِعَ لَهَا مِنَ الْإِعْرَابِ ، وَنُقِلَ عَنِ الْفَارَسِيِّ فِي هَذَا الْبَيْتِ وَجْهٌ آخَرُ ، وَهُوَ أَنْ يَكُونَ

(١) من الوافر لشداد أبي عنتره الحبشي كما في الكتاب : ١/٣٠٢ . ترود : تجيئ

وتذهب ، وانظر مجاز القرآن : ١/٢٤٣ ، ٢/٤٧ ، والأغانى : ١٦/٣٢ ،

واللسان (جرا) . والبحر المحيط : ٢/٢٢٢ ، والارتشاف : ٥٠٦ ، وشرح

الشاطبي على الألفية : ٢/٢٩٠ .

(٢) أي : (إِنْ) .

(٣) الكتاب : ١/٣٠٢ .

(٤) الكتاب : ١/٣٠٢ .

قوله (لا تَرُودُ ولا تُعَارُ) في موضع خبر (جبروة) والخبر عن الاسم الأول وهو الياء في (إني) محذوف لدلالة تلك الجملة عليه ، من جهة معناها ، لأن مقتضى كون جبروة لا تَرُودُ ولا تُعَارُ ، أنه يلازمها ولا تفارقه ، لأن معنى تَرُودُ : تطوف على البيوت وتُعَارُ : من الإغارة ، أي : أنها لا تذهب عنه ولا يعيرها أحداً ، فصار هذا الكلام من جهة معناه / دالاً على الخبر الأول ، وتقديره : فإني ملازم لجبروة وجبروة لا تَرُودُ (٨٥ / ب) ولا تُعَارُ ، فجبروة الثاني محطوف على الياء في (إني) وقوله : (لا تَرُودُ ولا تُعَارُ) محطوف على قوله (ملازم) لكنه حذف قوله (ملازم لجبروة) لدلالة الجملة المتأخرة عليه ، إن كانه قال : وجبروة ملازمة لي ، وذهب سيويوه أحسن من هذا وأقرب .

الموضع الرابع : أن يكون المبتدأ في معنى الأمر ، فقد يرد الخبر في هذا محذوفاً لا يظهر نحو قول الشاعر :

يَشْكُو إِلَى جَمَلِي طُولَ السُّرَى صَبْرٌ جَمِيلٌ فَكَلَانَا مَبْتَلَى (١)

(ف صبر) يحتمل أن يكون مبتدأ وخبره محذوف ، أي : صبرٌ جميلٌ أمثلُ بك وأولى ، وأن يكون خبر مبتدأ محذوف لا يظهر أيضاً على ما تقدم في الفصل الأول في مسألة حذف المبتدأ . ومن هذا القبيل قوله تعالى : (فَصَبْرٌ جَمِيلٌ) (٢) يحتمل أيضاً الوجهين على ما تقدم ، أي : فأمرى صبرٌ جميلٌ ، أو فصبرٌ جميلٌ أمثلُ بي .

الموضع الخامس : أن يكون المبتدأ مصدراً أو مضافاً إليه أو إلى متأول به ووقعت بعده حالٌ ، ذلك المصدر هو العامل في مفسر صاحبها نحو : ضربي زيداً قائماً ، وأكثر شربي السويق ملتوتا (٣) وأخطب ما يكون الأمير قائماً ، فالخبر في هذا كله محذوف لا يظهر عند أكثر النحويين ، تقديره عند سيويوه : ضربي زيداً إذا كان قائماً ، أو إذا كان قائماً ، على حسب المعنى من استقبال أو مضي ، فالظرف هو خبر المبتدأ الأول ، حذف مع فعله الذي أضيف إليه ، وتقدير الخبر عند أبي الحسن

(١) ينسب البيت للبلد بن حرمة الشيباني . وقد تقدم تخريجه في ص : ٨ - ٧

(٢) من الآية : (١٨) من سورة يوسف .

(٣) انظر الكتاب : ٤١٩ / ١ ، والايضاح : ٣٤ / ١ ، وشرح المفصل : ٩٥ / ١ .

(٤) انظر الكتاب : ٤٠٠ / ١ .

الأخفى : ضربي زيداً ضربه قائماً ، وقد تقدم بسط هذا الموضوع في فصل الحال من الباب قبل هذا (١) ، وذكرنا هناك أن هذه الحال سدت سدد الخبر .
 ونهّب بعض النحويين إلى جواز إظهار هذا الخبر ، فتقول : ضربي زيداً إذا كان قائماً ، على أن (كان) تامة ، و (قائماً) حال من فاعليها ، وهو الضمير المستتر فيها ، وكذلك في سائر الأمثلة . وإلى هذا ذهب من المتأخرين أبو الحسين بن أبي الربيع . (٢)

المسألة الثالثة : في دخول الفاء على الخبر .
 وذلك لا يجوز إذا لم يكن المبتدأ مقروناً بـ (إما) إلا بأربعة شروط (٣) :
 أحدها : أن يكون المبتدأ موصولاً أو موصوفاً به ، أو نكرة موصوفة عامة .
 والثاني : أن تكون الصلة أو الصفة ظرفاً أو مجروراً أو جملة فعلية صالحة لولاية أداة الشرط .

والثالث : أن تكون الصلة أو الصفة سبباً في الخبر .
 والرابع : ألا يدخل على المبتدأ عامل ما عدا (إن) ، وزاد ابن مالك (٤)
 (أن) و (لكن) .

وهل يشترط في المبتدأ الموصول أن يكون ما عدا الألف واللام أم لا يشترط ذلك ؟
 فيه خلاف اشترطه بعض النحويين ، / وإليه ذهب ابن أبي الربيع ، فلم يجوز دخول (٨٦ / أ)

-
- (١) ووافقه ابن مالك في التسهيل : ٤٥ ، وانظر شرح الكافية للرضي : ١٠٥ / ١ .
 (٢) انظر ص : ٢٨١ .
 (٣) البسيط : ٤٣٢ - ٤٣٣ .
 (٤) انظر الكتاب : ١٠١ / ٣ - ١٠٣ ، وأما ابن الشجرى : ٢٣٦ / ٢ ، وشرح المفصل : ٩٩ / ١ ، وشرح الكافية للرضي : ١٠١ / ١ - ١٠٢ ، والبسيط : ٤٤٨ وما بعدها .
 (٥) انظر شرح الكافية الشافية : ٣٧٥ - ٣٧٦ ، والتسهيل : ٥١ .

الفاء في خبر المبتدأ الداخلة عليه الألف واللام بمعنى الذي أو التي ، وزعم أنه مذ هب سبويه ، ولم يشترط ذلك بعضهم ، بل عمم الحكم في الموصولات كلها ، وهو مذ هب أبي العباس المبرد (٢) . فمثال الموصول إذا كانت صلته جملة فعلية مع وجود الشرط الآخر قوله تعالى : (وَالَّذِينَ كَفَرُوا وَكَذَّبُوا بِآيَاتِنَا فَأُولَئِكَ لَهُمْ عَذَابٌ مُهِينٌ) (٣) فالذين مبتدأ ، والجملة بعده وهما قوله (كَفَرُوا وَكَذَّبُوا بِآيَاتِنَا) صلة له ، وكنيتاهما جملة فعلية صالحة لولاية أداة الشرط ، ألا ترى أنه يحسن أن يقال : إِنْ كَفَرُوا وَكَذَّبُوا ، فالصلة أيضاً سبب في الخبر ، لأن كفرهم وتكذيبهم بالآيات سبب لاستحقاقهم العذاب ، ولم يدخل على المبتدأ عامل ، فلما استوفى هذا المبتدأ الشرط دخلت الفاء في خبره ، في قوله عز وجل (فَأُولَئِكَ لَهُمْ عَذَابٌ مُهِينٌ) وهذه الفاء بجواب الشرط الذي (.) (٤) أن المعنى : إِنْ كَفَرُوا وَكَذَّبُوا بِآيَاتِنَا . ومثل هذه الآية أيضاً قوله تعالى : (الَّذِينَ يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ بِاللَّيْلِ وَالنَّهَارِ سِرًّا وَعَلَانِيَةً فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ عِنْدَ رَبِّهِمْ) (٥)

ومثال الموصوف بالموصول المذكور قولك : الرجل الذي يأتيني فله درهم ، فالرجل مبتدأ ، و(الذي) صفة له ، والجملة الفعلية بعده صلته ، و(له درهم) في موضع الخبر ، ودخلت الفاء هنا لأن المبتدأ موصوف بالموصول المجتمعة فيه الشرط . ومن هذا قوله تعالى : (قُلْ إِنْ الْمَوْتَ الَّذِي تَفِرُونَ مِنْهُ فَإِنَّهُ مَلَأَقِيكُمْ) (٦) فالموت اسم (إن) وهو كان المبتدأ في الأصل ، والجملة الداخلة عليها الفاء في موضع خبر (إن) ، ودخلت عليها الفاء ، لأن الاسم الذي كان مبتدأ موصوف

(١) انظر البسيط : ٤٤٨ .

(٢) انظر المقتضب : ١٩٥/٣ وما بعدها ، والهمع : ٥٦/٢ ، والبسيط : ٤٤٨ .

(٣) الآية : (٥٧) من سورة الحج .

(٤) بيان في الأصل ، ويمكن أن يملأ بـ (دلت عليه الصلة) .

(٥) من الآية : (٢٧٤) من سورة البقرة .

(٦) من الآية : (٨) من سورة الجمعة . وانظر الخصائص : ٣٢٤/٣ - ٣٢٥ .

بالموصول الذي اجتمعت فيه الشروط. فإن قلت : ليست الصلة هنا سبباً في الخبر فكان ينبغي ألا تدخل الفاء لنقص هذا الشرط ، لأن فرارهم من الموت ليس سبباً في ملاقاته ، ألا ترى أنه يلاقيهم قرواً أو لم يفروا ؟ فقد أجاب سيويه ^(١) عن ذلك بأن الآية خطاب لمن هرب عن الموت ولم يتمه حين قيل لهم : (فتمنوا الموت إن كنتم صادقين) فحين تخيلوا النجاة من الموت بالفرار هبطوا بنقيض معتقدهم وتخيلهم ، فجعل سبباً للموت ما اعتقدوه سبباً للنجاة منه ، فجعل الفرار كأنه سبب في ملاقات الموت إذ كانوا يعتقدون الاعتصام بذلك منه ، فدخلت الفاء لذلك ، وكأن المعنى - والله أعلم - فراركم من الموت أولى بأن يكون سبباً لملاقاته من أن يكون سبباً للنجاة منه ، ونظير هذا قول الشاعر :

وَمَنْ هَابَ أَسْبَابَ الْمَنِيَةِ يَلْقَاهَا وَلَوْ رَامَ أَسْبَابَ السَّمَاءِ يَسْلَمُ ^(٢)

وذلك أن جملة الشرط سبب في الجواب ، ولا شك أن هيئة الموت ليست / بسبب (٨٦ / ب) في لقيه ، إذ لا بد أن يلقاه من هابه ومن لم يهبه ، ولكنه في البيت خرج مخرج الرد على من يهاب لينجو بتخيل أن ذلك سبب في النجاة ، فكذلك الآية جرت هذا المجرى .

ومثال الموصول إذا كانت صلته ظرفاً أو مجروراً قولك : الذي عندك فله درهم ،

(١) الكتاب : ٣ / ١٠٣ .

(٢) من الطويل لزهير بن أبي سلمى من معلقته المشهورة . وأسباب السماء :

نواحيها ووجوهها . ورام : حاول . ويرون : (المنايا) مكان (المنية) و (يلته) مكان (يلقها) و (نال) مكان (رام) .

انظره في : الديوان : ٣٠ ، وجمهرة أشعار العرب : ٢٧٠ ، ومعاني الحروف للرماني : ٤٥ ، وشرح القصائد الحشر : ١٩٤ ، وشرح السبع للتبريزي :

١٥٢ ، والرواية فيه :

ومن يبخ أطراف الرماح يئلته ولو رام أن يرق السماء يسلم

والخصائص : ٣ / ٣٢٤ - ٣٢٥ .

وَالَّذِي فِي الدَّارِ فِائِي أَكْرَمُهُ ، إِذَا أُرِدَّتْ أَنَّ السَّبَبَ فِي اسْتِحْقَاقِ الدَّرَجَةِ أَوْ الْإِكْرَامِ
الاستقرارُ فِي ذَلِكَ الْمَكَانِ . وَمِنْ هَذَا قَوْلُهُ تَعَالَى : (وَمَا بِكُمْ مِنْ نِعْمَةٍ فَمِنَ اللَّهِ) (١)

ف (مَا) مَوْصُولَةٌ مُبْتَدَأٌ وَ (بِكُمْ) صَلَّتُهَا ، وَ (مِنَ اللَّهِ) فِي مَوْضِعِ الْخَبَرِ ، وَدَخَلَتِ الْفَاءُ
عَلَيْهِ ، لِأَنَّ الْمُبْتَدَأَ مَوْصُولٌ وَصَلَتُهُ الْمَجْرُورُ بَعْدَهُ ، وَهَذِهِ الصَّلَةُ سَبَبٌ فِي الْخَبَرِ ،
لِأَنَّ اسْتِقْرَارَ نِعْمَةِ اللَّهِ بَيْنَا سَبَبٌ فِي أَنْ يُعْرَفَ كَوْنُهَا مِنَ اللَّهِ تَعَالَى ، وَأَنَّهُ الْمَقْدَرُ
لِهَا وَالْمُرِيدُ لِإِقَاعِهَا بَيْنَا ، فِيهِذِهِ الْمَلَا حِظَةُ دَخَلَتِ الْفَاءُ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

وَمِثَالُ النَّكْرَةِ الْمَوْصُوفَةِ الْعَامَّةِ قَوْلُكَ : كُلُّ رَجُلٍ يَأْتِينِي فَلَهُ دَرَجَةٌ ، فَكُلُّ رَجُلٍ
مُبْتَدَأٌ (وَيَأْتِينِي) جُمْلَةٌ مِنْ فَعَلٍ وَفَاعِلٍ فِي مَوْضِعِ الصِّفَةِ ، وَالْجُمْلَةُ الَّتِي هِيَ (لَهُ دَرَجَةٌ)
فِي مَوْضِعِ الْخَبَرِ ، وَدَخَلَتِ الْفَاءُ لِأَنَّ الْمُبْتَدَأَ نَكْرَةٌ فِيهَا مَعْنَى الصُّمُومِ مَوْصُوفَةٌ بِالْجُمْلَةِ
الْفَعْلِيَّةِ .

وَمِثَالُ النَّكْرَةِ الْمَوْصُوفَةِ الْعَامَّةِ إِذَا كَانَتْ مَوْصُوفَةً بِظَرْفٍ أَوْ مَجْرُورٍ قَوْلُكَ : كُلُّ رَجُلٍ
عِنْدَكَ فَلَهُ دَرَجَةٌ ، وَكُلُّ رَجُلٍ فِي الدَّارِ فَلَهُ دَرَجَةٌ .

وَمِثَالُ مَا دَخَلَ عَلَيْهِ (إِنْ) مِنَ الْمَوْصُولَاتِ قَوْلُهُ تَعَالَى : (إِنْ الَّذِينَ فَتَنُوا
الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ ثُمَّ لَمْ يَتُوبُوا فَلَهُمْ عَذَابُ جَهَنَّمَ) (٢) فَدَخَلَتِ الْفَاءُ عَلَى الْخَبَرِ (٣) فِي
قَوْلِهِ عَزَّ وَجَلَّ (فَلَهُمْ عَذَابُ جَهَنَّمَ) ، لِأَنَّ دُخُولَ (إِنْ) لَمْ يَغَيِّرْ حَكْمَ الْمُبْتَدَأِ عَمَّا
كَانَ عَلَيْهِ قَبْلَ دُخُولِهَا .

وَكَذَلِكَ أَيْضًا مَا تَقَدَّمَ مِنْ قَوْلِهِ سُبْحَانَهُ : (قُلْ إِنَّ الْمَوْتَ الَّذِي تَتَرَفَّوْنَ مِنْهُ فَإِنْ
مَلَاقِيكُمْ) (٤) .

(١) مِنَ الْآيَةِ : (٥٣) مِنْ سُورَةِ النَّحْلِ . وَانْظُرِ التَّبْيَانَ : ٧٩٨ / ٢ ، وَمَعَانِي

الْقُرْآنَ لِلْأَخْفَشِ : ٣٨٣ / ٢ .

(٢) مِنَ الْآيَةِ : (١٠) مِنْ سُورَةِ الْبُرُوجِ .

(٣) وَخَالَفَ فِي هَذَا الْأَخْفَشُ فَلَمْ يَجْزِ دُخُولَ الْفَاءِ فِي خَبَرِ (إِنْ) وَأَنْ كَانَ فِي الصِّفَةِ

مَعْنَى الشَّرْطِ . انْظُرْ شَرْحَ الْمَفْصَلِ : ١٠١ / ١ ، وَالْبَسِيطُ : ٤٤٨ ، وَشَرْحُ

الْكَافِيَةِ الشَّافِيَةِ : ٣٧٨ / ١ .

(٤) مِنَ الْآيَةِ : (٨) مِنْ سُورَةِ الْجُمُعَةِ .

وكذلك أيضا تقول في النكرة الموصوفة : **إِنَّ كُلَّ رَجُلٍ يَأْتِينِي فَلَهُ دِرْهَمٌ** .

ومعنى ما اشترط في الجملة الواقعة صلة للموصول أو صفة للنكرة العامة من كونها صالحة لولاية أداة الشرط ، أن يكون ذلك الفعل مما يصح وقوعه بعد أداة الشرط كما تقدم من نحو قولك : **الَّذِي يَأْتِينِي فَلَهُ دِرْهَمٌ** ، ألا ترى أن الفعل الواقع صلة وهو (**يَأْتِينِي**) يسوغ وقوعه بعد (**إِنَّ**) فتقول : **إِنَّ يَأْتِينِي أَحَدٌ فَلَهُ دِرْهَمٌ** ، وكذلك في الصفة نحو : **كُلُّ رَجُلٍ يَأْتِينِي فَلَهُ دِرْهَمٌ** ، فهذا الفعل تصح مباشرته لأداة الشرط . فإن كان الفعل قد دخلت عليه أداة الشرط أو (**مَا**) النافية ، أو كان قسما لم يجز دخول الفاء في الخبر ، لأن أداة الشرط لا تدخل على الشرط ، ولا على (**مَا**) النافية ولا على القسم وجوابه ، فإذا قلت : **الَّذِي إِنْ يَأْتِينِي إِنَّهُ مُحْسَنٌ** ، لم يجز دخول الفاء على الخبر الذي هو (**مُحْسَنٌ**) لأن الصلة شرط وجوابه ، فلا (**أ/٨٧**) تصح مباشرتها لأداة الشرط ، ولهذا منع أبو علي الفارسي أن يقال : **الَّذِي إِنْ تَكْرَمَهُ يَكْرَمُكَ فَمُحْسَنٌ** ^(١) ، وكذلك إِنْ قلت : **الَّذِي مَا يَأْتِينِي مُكْرَمٌ** ، لم يجز أيضا دخول الفاء على الخبر الذي هو (**مُكْرَمٌ**) لأن أداة الشرط لا تليها (**مَا**) النافية ، وكذلك : **إِذَا قلت : الَّذِي وَاللَّهِ لَيَقُومَنَّ مُكْرَمٌ** ، لا يجوز أن تقول : (**فمُكْرَمٌ**) لأن الصلة قسم وجوابه ، وهي (**وَاللَّهِ لَيَقُومَنَّ**) وأداة الشرط كما تقدم لا تدخل على القسم وجوابه .

ومن عمم الحكم في الموصولات كلها فأجاز دخول الفاء في خبر المبتدأ الداخلة عليه الألف واللام الموصولة ، وهو أبو العباس المبرد كما تقدم ، حمل على ذلك قوله تعالى : (**الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا**) ^(٢) (**وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا**) ^(٣) . فالزانية عنده ^(٤) مبتدأ ، وقوله سبحانه (**فاجلدوا كل واحدٍ منهما**)

(١) الايضاح للفارسي : ٥٥/١ ، وعبارته : (**الَّذِي إِنْ يَكْرَمُنِي يَكْرَمُكَ فَمُحْسَنٌ**) .

(٢) من الآية : (٤) من سورة النور .

(٣) من الآية : (٣٨) من سورة المائدة .

(٤) انظر اعراب القرآن للنحاس : ٤٦٦/١ ، وشرح السيرافي : ٥/٢ .

جُمْلَةٌ فِي مَوْضِعِ خَبَرِهِ ، وَدَخَلَتِ الْفَاءُ عَلَى الْخَبَرِ ، لِأَنَّ الْمَبْتَدَأَ الَّذِي هُوَ (الزَّانِيَةُ) فِيهِ الْأَلْفُ وَاللَّامُ الْمُوصُولَةُ ، وَكَذَلِكَ الْآيَةُ الْأُخْرَى . وَإِلَى هَذَا أَيْضًا ذَهَبَ الْفَرَّاءُ (١)
 مِنَ الْكُوفِيِّينَ ، وَارْتَضَاهُ ابْنُ مَالِكٍ وَمَعْشَرُ الْبَصَرِيِّينَ ، وَأَكْثَرُ الْبَصَرِيِّينَ عَلَى امْتِنَاعِ (٢)
 دُخُولِ الْفَاءِ فِي خَبَرِ اسْمِ الْفَاعِلِ الْوَاقِعِ صَلَةً لِلْأَلْفِ وَاللَّامِ ، وَالْآيَتَانِ عِنْدَهُمَا مَحْمُولَتَانِ
 عَلَى مَا ذَكَرَ سَيِّبُوهُ مِنْ كَوْنِ الزَّانِيَةِ وَالسَّارِقِ مَبْتَدَأَيْنِ خَبَرَهُمَا مَحْذُوفَانِ (٣) ، أَيْ : مِمَّا
 يَقْصُ عَلَيْكُمْ ، أَوْ مِمَّا يُتْلَى عَلَيْكُمْ حُكْمُ الزَّانِيَةِ وَالزَّانِي ، أَوْ حُكْمُ السَّارِقِ وَالسَّارِقَةِ ، وَقَدْ
 تَقَدَّمَ بَسْطُ هَذَا فِي الْمَسْأَلَةِ الْأُولَى مِنْ هَذَا الْفَصْلِ (٤) .

وَقَدْ زَعَمَ ابْنُ أَبِي الرَّيْعِ (٥) وَابْنُ عَصْفُورٍ ، أَنَّ مَذْهَبَ سَيِّبُوهِ امْتِنَاعُ ذَلِكَ ، اعْتِمَادًا
 مِنْهُمَا فِي ذَلِكَ عَلَى كَوْنِ سَيِّبُوهِ حَمَلِ الْآيَتَيْنِ الْمَذْكُورَتَيْنِ عَلَى حَذْفِ الْخَبَرِ كَمَا ذَكَرَ ،
 وَلَمْ يَذْكُرِ الْوَجْهَ الْأَوَّلَ الَّذِي ذَكَرَ الْمُبَرِّدُ وَلَا عَنَّ عَلَيْهِ ، فَقَدْ وَلَّهِ عَنْهُ إِنَّمَا هُوَ لِجَلِّ
 دُخُولِ الْفَاءِ ، فَلَوْ كَانَ مُجِيزًا لِدُخُولِ الْفَاءِ هُنَا كَمَا ذَهَبَ إِلَيْهِ أَبُو الْعَبَّاسِ لَذَكَرَ ذَلِكَ
 الْوَجْهَ ، وَلَمْ يَحْتَجْ إِلَى دَعْوَى الْحَذْفِ .

وَالْحَقُّ أَنَّ سَيِّبُوهُ لَمْ يَتَكَلَّمْ فِي الْمَسْأَلَةِ وَلَا يَحْرُفُ لَهُ فِيهَا مُوَافَقَةً لِقَوْلِ أَبِي الْعَبَّاسِ
 وَلَا مُخَالَفَةً ، وَلَيْسَ فِي حَمَلِ الْآيَتَيْنِ عَلَى مَا ذَكَرَ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّهُ يَضَعُ دُخُولَ الْفَاءِ ، إِنْ لَعَلَّهُ
 يَجِيزُ ذَلِكَ وَلَكِنَّهُ لَمْ يَحْمِلِ الْآيَتَيْنِ عَلَيْهِ ، لِأَنَّ الْأَسْمَ إِذَا تَأَخَّرَ عَنْهُ فَعِلٌ أَمْرٌ أَوْ نَهْيٌ
 عَامِلٌ فِي ضَمِيرِهِ أَوْ سَبَبِهِ وَهُوَ مَعَهُ فِي جُمْلَةٍ وَاحِدَةٍ - عَلَى مَا سَيَأْتِي بَيَانُهُ فِي بَابِ الْإِشْتِفَالِ
 إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى - فَالْمَخْتَارُ أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ الْأَسْمَ الْأَوَّلَ عَلَى إِضْمَارِ فَعِلٍ يَفْسِدُ بِهِ
 الْفَعْلُ الْمُتَأَخَّرُ ، فَتَقُولُ : زَيْدًا أَضْرِبْهُ ، بِنَصْبِ زَيْدٍ بِإِضْمَارِ فَعِلٍ ، تَقْدِيرُهُ : أَضْرِبْ (٦)

(١) انظر معاني القرآن : ٣٠٦/١ .

(٢) انظر المصباح : ٥٦/٢ ، والمساعد : ٢٤٤/١ .

(٣) انظر الكتاب : ١٤٣/١ - ١٤٤ .

(٤) انظر ما تقدم في ص : ٣٨٨ .

(٥) انظر البسيط : ٤٤٦ .

(٦) انظر الكتاب : ١٤٤/١ .

زيداً ، ولا ينبغى أن يقال : زيدٌ اضره ، على أن يكون (اضره) فى موضع / خبر (٨٧/ب)
المبتدأ إلا على الضعيف ، ومهما وجد نحو هذا فى كلام فصيح وأمكن أخراجه عن هذا
الوجه الضعيف إلى وجه سائغ فهو أولى ، فلعل سيويه إنما عدل عن جعل الجملة
خبراً لما فى ذلك من حمل القرآن على الوجه الضعيف ، وحذف الخبر فى كلام العرب
كثير جداً فهو أولى ، ويؤيد أن سيويه إنما لم يذكر ذلك لما فيه من حمل القرآن
على الوجه الضعيف مع إمكان غيره لا لأجل دخول الفاء ، كونه لم يذكره أيضاً فى قوله
تعالى : (واللذان يأتياها منكم فاذنهما)^(١) بل حمل هذه الآية على مثل ما حمل
عليه الآيتين المذكورتين مع صحة دخول الفاء على الخبر فيهما ، إن المبتدأ موصول
ليس الألف واللام ، ما ذاك إلا لأن جعل الجملة الطلبية بعده خبراً حمل للقرآن
على الوجه الضعيف ، فلذلك عدل عنه سيويه لا لأجل الفاء ، ألا ترى أن سيويـ
قد جواز أن تقول : اللذان يأتياك فاضربهما ، على أن يكون (اللذان) مبتدأ
والجملة التى هى (فاضربهما) فى موضع الخبر ودخلت الفاء عليها^(٢) لأجل الموصول
فقد نص^(٣) على جواز هذا الوجه فى هذا المثال ، ثم لم يذكره فى الآية ، ولا فرق
إلا أنه يكره حمل القرآن على الوجه الضعيف ، والله أعلم .
وقد ذكر سيويه فى الآيتين المتقدمتين أن بعض الناس قرأها بالنصب (الزانية
والزاني فاجلدوا -)

- (١) من الآية : (١٦) من سورة النساء ، وانظر الكتاب : ١٤٣ / ١ - ١٤٤ .
(٢) فى الأصل : (عليهما) وهو تسميتهما .
(٣) الكتاب : ١٣٩ / ١ ، وفيه : (وتقول : اللذان يأتياك فاضربهما ، تنصبه كما
تنصب زيدا ، وإن شئت رفعت على أن يكون مبنياً على مظهر أو مضمرة . وإن شئت
كان مبتدأ . . .) .
(٤) من الآية : (٢) من سورة النور . وقراءة النصب هى قراءة عيسى بن عمر ، ويحيى
ابن يعمر ، وعمرو بن فائد ، وأبى جعفر ، وشيبة ، ورويس ، وأبى السمال .
انظر البحر المحيط : ٤٢٧ / ٦ .

(والسَّارِقُ والسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا) (١) ووجه هذه القراءة الشاذة ما تقدم في قولك : زيدا اضره . ووجهها من العربية قوى ، فمضى فقد شئ من هذه الشروط الأربعة المتقدمة لم يجز دخول الفاء على الخبر ، هذا ما ذهب سيويه والفارسي وأكثر النحويين ، وذهب أبو الحسن الأخفش إلى جواز دخول الفاء على الخبر ، (٢) وإن فقدت الشروط أو بعضها ، وتكون الفاء إذ ذاك زائدة ، فأجاز أن تقول : زيد فمنطلق ، على أن يكون زيدا مبتدأ ، و (منطلق) خبره ، والفاء زائدة ، وحمل على هذا قول الشاعر :

وَقَائِلَةُ خَوْلَانَ فَانْكحْ فَتَاتَهُمْ
وَكَرُومَةُ الْحَيِّينِ خَلَوْ كَمَا هِيَ (٣)

ف (خولان) عنده مبتدأ ، والجملة الطلبية بعده في موضع خبره ، والفاء زائدة . وخالف أيضا أبو الحسن في الشرط الأخير من الشروط المذكورة ، فزعم أن دخول (إن) على المبتدأ الموصول أو النكرة الموصوفة مؤثر (٤) ، فيمنع دخول الفاء في الخبر

(١) من الآية : (٣٨) من سورة المائدة . وقراءة النصب هي قراءة عيسى بن عمر ،

وابن أبي عملة . انظر البحر المحيط : ٤٧٦ / ٣ .

(٢) انظر شرح المفصل : ١٠١ / ١ ، والبسيط : ٤٤٩ .

(٣) من الطويل مجهول القائل . خولان : حي من اليمن ، والاكرومة : الكريمة والحيان : حي أبيها وحي أمها ، وخلو : أى خالية من الزوج ، كما هي : كعهدك من بكارتها .

وهو من شواهد سيويه : ١٣٩ / ١ ، ١٤٣ ، ١٧٨ / ٣ ، وشرح أبياته لابن

السيرافي : ٤١٣ / ١ ، ومعاني القرآن للأخفش : ٧٦ / ١ - ٨٠ ، والأزهية :

٢٥٢ ، والايضاح : ٥٣ / ١ ، وشرح المفصل : ١٠٠ / ١ ، ٩٥ / ٨ ، والبسيط

٤١١ ، ٤٤٦ ، ٤٤٩ ، والبحر المحيط : ٤٧٧ / ٣ ، والتصريح : ٢٩٩ / ١ ،

والمغنى : ١٦٥ / ٢ ، ٤٨٣ ، والجنى الدانى : ٧١ ، والمهم : ٥٩ / ٢ ،

والخزانة : ٢١٩ / ١ ، ٣٩٥ / ٣ ، ٤٢١ / ٤ ، ٥٥٢ .

(٤) انظر الأشموني : ٢٢٥ / ١ ، قال ابن مالك في شرح الكافية الشافية : ٣٧٨ / ١

- ٣٧٩ : (وثبت هذا عن الأخفش مستبعد ، وقد ظفرت له في كتابه (معاني

القرآن) بأنه موافق لسيويه في بقاء الفاء بعد دخول (إن) وذلك أنه قال :

وأما (واللذان يأتيا نهما منكم فادهما) فقد يجوز أن يكون هذا خبر المبتدأ ، =

على حدٍّ ما كانت قبل دخولها ، من كونها لتضمين المبتدأ معنى الشرط ، بل دخولها حينئذٍ عنده على الزيادة كما هي في قولك : زيد فمطلق ، فعنده أن الفاء الداخلة على الخبر في قوله تعالى : (إِنَّ الَّذِينَ فَتَنُوا الْمُؤْمِنِينَ) (١) وفي قوله سبحانه (قُلْ إِنَّ الْمَوْتَ الَّذِي تَفِرُونَ مِنْهُ) (٢) زائدة ، ومذهب سيويه وأكثر النحويين امتناع

(زيادة) / الفاء ، فالآيتان عندهم على ما تقدم من كون دخول (إِنَّ) غير مؤثر ، (٨٨ / أ) فالحكم على ما كان عليه قبل دخولها .

وأما البيت فحمله سيويه على أن (خولان) خبر مبتدأ محذوف ، تقديره : هذه خولان ، أو هؤلاء خولان فانكح فقاتهم ، والفاء للربط بين الجملتين ، وليست بزايدة ، ومذهب سيويه في البيت أولى لما يلقي على مذهب أبي الحسن من كونه البيت جاءً على الوجه الضعيف ، وهو رفع الاسم الأول مع وقوع فعل الأمر بعده ، والنصب في مثل هذا هو المختار كما تقدم .

ومما حمل أيضاً في مذهب أبي الحسن على زيادة الفاء قول الشاعر :
أرواحٌ مودعٌ أم بكمور
أنتَ فانظرْ لأَيِّ ذاكِ تصيرُ (٥)

= لأن الذي إذا كان صلته فعلاً جاز أن يكون خبره بالفاء نحو قول الله تعالى :
(ان الذين توفاهم الملائكة ظاهري أنفسهم) . . . ثم قال : (فأولئك ماواههم
جهنم) . وانظر معاني القرآن للأخفش : ٨٠ / ١ - ٨١ .

(١) من الآية : (١٠) من سورة البروج ، وتتمة موضع الاستشهاد منها قوله
تعالى : (ثم لم يتوبوا فلهم عذاب جهنم) .
(٢) من الآية : (٨) من سورة الجمعة . وتتمة موضع الاستشهاد منها قوله تعالى :
(فانه ملاقيكم) .

(٣) كلمة (زيادة) مكررة في الاصل .

(٤) الكتاب : ١٣٩ / ١ - ١٤٣ .

(٥) من الخفيف لحدى بن زيد الصبادي ، وجاء البيت في أكثر المراجع بضبط مودع
اسم فاعل وفي بعضها اسم مفعول ، وقيل يجوز هذا .

وانظر الشاهد في ديوانه : ٨٤ ، ويروى عجزه فيه : فاعلم لأى حال تصير .

والكتاب : ١٤٠ / ١ ، وأما ابن الشجري : ٨٩ / ١ ، والخصائص : ١٣٢ / ١ ، =

فـ (أَنْتَ) مبتدأ ، والفاء زائدة ، و (أَنْظُرْ) في موضع الخبر ، وقد جَوَزَ سيبويه في هذا البيت ثلاثة أوجه :^(١)

أَحَدُهَا : أَنْ يَكُونَ (أَنْتَ) مبتدأ وخبره محذوف تقديره : أَنْتَ الْهَالِكُ .

وَالثَّانِي : أَنْ يَكُونَ خبر مبتدأ محذوف تقديره : الْهَالِكُ أَنْتَ .

وَالثَّالِثُ : أَنْ يَكُونَ فاعلاً بفعلٍ محذوف يفسره (انظر) والفاء جوابٌ لشرطٍ محذوف ، تقدير الكلام : مَهْمَا يَكُنْ مِنْ شَيْءٍ فَاَنْظُرْهُ لِأَيِّ ذَاكَ تَصِيرُ ، أَيُّ : لَا يَصْدُنَّكَ شَيْءٌ عَنِ النَّظَرِ ، فالفاء على هذا دخلت كدخولها في قولك : زيدا فاضربه ، وذلك أَنَّ الْعَرَبَ قَدْ تَحَذَفُ الشَّرْطُ وَتَبْقَى جَوَابُهُ مَعَ الْفَاءِ الدَّاخِلَةِ عَلَيْهِ ، وَذَلِكَ عَلَى أَحَدٍ

وَجْهَيْنِ :

أَحَدُهُمَا : أَنْ تَمُوتَ مِنْهُ (أَمَّا) فتجعلها في مكان الشرط المحذوف ، ثُمَّ تَقْدَمُ شَيْئاً مِمَّا بَعْدَ الْفَاءِ عَلَيْهَا ، لِأَنَّهُ يَقْبَحُ وَلَا يَأْتِي الْفَاءُ لـ (أَمَّا) لِأَنَّ حَرْفَ الشَّرْطِ لَا يَلِيقُ الْفَاءُ الدَّاخِلَةُ عَلَى جَوَابِهِ ، فَقَدْ مَوَّاهُ شَيْئاً مِمَّا بَعْدَهَا وَجَعَلُوهُ وَالِيّاً لـ (أَمَّا) إِصْلَاحاً لِلْفَطْرِ وَازَالَةً لِقَبْحِهِ ، وَمِثَالُهُ قَوْلُكَ : أَمَّا زَيْدٌ فَمَنْطَلِقٌ ، الْأَصْلُ : مَهْمَا يَكُنْ مِنْ شَيْءٍ فَزَيْدٌ مَنْطَلِقٌ ، ثُمَّ حَذَفَتْ أَدَاةُ الشَّرْطِ الَّتِي هِيَ (مَهْمَا) مَعَ مَا اتَّصَلَ بِهَا مِنْ فَصْلِ الشَّرْطِ ، فَحَذَفَ (مَهْمَا يَكُنْ مِنْ شَيْءٍ) .

وَلَا يَقْدَرُ النُّحَوِيُّونَ أَبَدًا الشَّرْطَ الْمَحْذُوفَ إِلَّا هَكَذَا ، فَلَمَّا حَذَفُوا عَوَضُوا مِنْ

= وفيهما (لَأَيِّ حَالٍ) مكان (لَأَيِّ ذَاكَ) ، والرد على النحاة : ٩٩ ، والمغني

١٦٦/١ ، والمساعد : ٢٢٩/٢ ، والمهمع : ٥٩/٢ ، والدرر : ٧٩/١ -

٠١٤٥

(١) انظرها في الكتاب : ١٤١/١ . وأضاف السيرافي في شرحه : ٤/١ ، هـ

ثلاثة أخرى وهي : أَنْ تَرْفَعَ (أَنْتَ) ببكور لأن المصادر تعمل عمل الأفعال .

والخاص : أَنْ تَجْعَلَ (بَكُورٌ) في معنى (بَاكِرٌ) .

والسادس : أَنْ تَحْذِفَ الْمُضَافَ وَتَقِيمَ الْمُضَافَ إِلَيْهِ مَقَامَهُ ، كَأَنَّكَ قُلْتَ : أَصَاحِبُ بَكُورٍ .

المحذوف (أَمْ) فَصَارَ اللَّفْظُ : أَمْ زَيْدٌ مُنْطَلِقٌ ، فَقَبِحَ اللَّفْظُ بِذَلِكَ مِنْ جِهَةِ وَلَايَةِ
 الْفَاءِ ل (أَمْ) فَقَدَّموا شيئاً من جملة الجَوَابِ ، ليفصلوا به بين الفاء و (أَمْ) فيزول
 قبح اللفظ ، فقالوا : أَمْ زَيْدٌ مُنْطَلِقٌ ، ومن هذا قوله تعالى : (وَأَمْ شَمُودُ فَهَدَيْنَاهُمْ) (١)
 الأصل : مَهْمَا يَكُنْ مِنْ شَيْءٍ فَشَمُودُ هَدَيْنَاهُمْ ، ثُمَّ حُذِفَ (مَهْمَا يَكُنْ مِنْ شَيْءٍ) وَعَوِّضَتْ
 مِنْهُ (أَمْ) ، فَصَارَ : أَمْ شَمُودُ هَدَيْنَاهُمْ ثُمَّ قَدَّمَ لَفْظُ (شَمُودِ) لِيُفْصَلَ بِهِ بَيْنَ (أَمْ)
 وَالْفَاءِ ، فَصَارَ : (أَمْ شَمُودُ فَهَدَيْنَاهُمْ) وهكذا هو التقدير أبداً في (أَمْ) هَيْثُ
 وَقَعَتْ فِي كَلَامِ الْعَرَبِ ، ولهذا يلزم دخول الفاء على خبر المبتدأ الداخلة عليه (أَمْ)
 مطلقاً من غير شرطٍ ، لأنها جواب ل (أَمْ) من حيث قامت مقام / الشرط المحذوف (٨٨ / ب)
 وتنزلت منزلته ، فأغنت عن أداة الشرط وفعلها كما تقدم ، فشَمُودُ في الآية مبتدأ ،
 والجملة بعده في موضع خبره والفاء لازمة جواباً ل (أَمْ) ، وكذلك قولك : أَمْ زَيْدٌ
 مُنْطَلِقٌ ، فالشروط الأربعة المذكورة إنما هي إذا لم يدخل على المبتدأ (أَمْ) ،
 وأما مع دخولها فلا بد من الفاء في الخبر من غير شرطٍ ، ولا يجوز حذفها إلا أن
 دخلت على فعل من القول وحذف ذلك الفعل معها وبقي معموله أو في ضرورة .
 فنشأ حذفها مع القول قوله تعالى : (فَأَمَّا الَّذِينَ اسْوَدَّتْ وُجُوهُهُمْ أَكْفَرْتُمْ
 بَعْدَ إِيمَانِكُمْ) (٢) فَالَّذِينَ مَبْتَدَأُ و (اسْوَدَّتْ وُجُوهُهُمْ) صلة له ، وقوله (أَكْفَرْتُمْ بَعْدَ
 إِيمَانِكُمْ) جملة في موضع معمول قول محذوف وتقديره : فيقال لهم : أَكْفَرْتُمْ ، والفاء
 جواب (أَمْ) والجملة بعدها في موضع خبر المبتدأ وهو (الَّذِينَ) ثُمَّ حُذِفَتِ الْفَاءُ

(١) من الآية : (١٧) من سورة فصلت . و (شمود) بالرفع من غير تنوين هي قراءة الجمهور . وقرأ ابن وثاب والأعمش ومكر بن حبيب بالرفع والتنوين . والحسن وابن أبي اسحاق (شمودا) منونة منصوبة . انظر تفسير أبي حيان (البحر المحيط) :

٤٩١/٧ ، والاتحاف : ٣٨١ .

(٢) مشكل اعراب القرآن : ٢٧١/٢ .

(٣) من الآية : (١٠٦) من سورة آل عمران ، وانظر المغني : ٥٦/١ .

(٤) انظر معاني القرآن للأخفش : ٢١١/١ ، والمساعد : ٢٤٤/١ .

مع القول وبقي معموله . وكذلك أيضاً قوله تعالى : (وَأَمَّا الَّذِينَ كَفَرُوا أَفَلَمْ تَكُنْ آيَاتِي تَتْلَىٰ عَلَيْهِمْ) (١) التَّقْدِيرُ : فَيَقَالُ لَهُمْ : أَفَلَمْ تَكُنْ آيَاتِي ، والكلام في هذا مثله في الآية قبلها . ومثال الضرورة قول الشاعر :

فَأَمَّا الصَّدُورُ لَا صَدُورَ لِحَمْفِرٍ * (٢)

وقول الآخر :-

فَأَمَّا الْقِتَالُ لَا قِتَالَ لَدَيْكُمْ * (٣)

التَّقْدِيرُ : فَلَا صَدُورَ ، وَلَا قِتَالَ ، وحذف الفاء ضرورة ، وقد تقدم هذان

البيتان .

وأعلم أن المقدم قبل الفاء من جملة الجواب يشترط فيه عند سيبويه (٤) : أن يكون مع تقدير الشرط وإظهاره يصح وقوعه بعد الفاء والياء لها ، فإن امتنع ذلك فإنه لم يجهز تقديره قبل الفاء ، ألا ترى أنك إذا قلت : أما زيد فمطلق ، فإذا قدرت الشرط المحذوف وأظهرته صح أن تقول : مهما يكن من شيء فزيد منطلق ، وكذلك قوله تعالى : (وَأَمَّا ثَمُودُ فَهَدَيْنَاهُمْ) (٥) تقديره : مهما يكن من شيء فثمود هديناهم . وذكر سيبويه أن بعض الناس قرأوا : (وَأَمَّا ثَمُودُ فَهَدَيْنَاهُمْ) بنصب (ثمود) (٦) على إضمار فعل يفسره (هديناهم) من باب الاشتغال ، ولا بد أن يقدر ذلك الفعل بعد الفاء ، تقديره : وَأَمَّا ثَمُودُ فَهَدَيْنَا ، والأصل على هذه القراءة : مَهْمَا

(١) من الآية : (٣١) من سورة الجاثية .

(٢) وتامه : * ولكن أعجازا شديدا ضريرها . وتقدم البيت في ص : ٣٩١

(٣) وتامه : * ولكن سيرا في عراض المواكب . وتقدم البيت في ص : ٣٩١

(٤) انظر الكتاب : ١ / ٨١ .

(٥) من الآية : (١٧) من سورة فصلت . وانظر الكتاب : ١ / ١٤٨ .

(٦) وقراءة نصب (ثمود) من الشواذ ، قرأ بها ابن أبي إسحاق وعيسى الثقفي

انظر شوان ابن خالويه : ١٣٣ ، والبحر المحيط : ٧ / ٤٩١ ، والاتحاف

يكن من شيء فشَمَوْدَ هَدَيْنَاهُمْ . وكذلك أيضا قوله تعالى : (فَأَمَّا الْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ ،
وَأَمَّا السَّائِلَ فَلَا تَنْهَرْ)^(١) فاليتيم مفعول بالفعل الذي بعد الفاء ، وكذلك السائل ،
فإذا قدرت الشرط صح أن تقول : مهما يكن من شيء فاليتيم لا تقهر ، ومهما يكن
من شيء فالسائل لا تنهر ، ويدل لك على أن سيويوه يشترط ذلك استدلاله على جواز
تقديم معمول الأثلة التي تعمل عمل اسم الفاعل عليها بقول العرب : أَمَّا الْعَسَلُ
فَأَنَا شَرَابٌ^(٢) ، لأن التقدير : مهما يكن من شيء فالعسل أنا شراب ، وشَرَابٌ
(فَعَالٌ) من الأثلة ، والعسل مفعول به ، فلو لا صحة تقديم معموله عليه بعد
الفاء لم يصح وقوعه قبلها ، فعلى هذا الشرط لا يجوز عند سيويوه أن تقول / أَمَّا زَيْدًا^(٣) (٨٩ / أ)
فإِنِّي ضَارِبٌ ، ولا : أَمَّا زَيْدًا فَإِنِّي ضَرَيْتُ ، ولا : أَمَّا زَيْدًا فَمَا ضَرَيْتُ ، على أن يكون
(زَيْدًا) مفعولًا بضارب أو بضريت ، لأن زَيْدًا المتقدم هنا لا تصح ولايته للفاء
ألا ترى أنك لو قلت : مهما يكن من شيء فزَيْدًا إِنِّي ضَارِبٌ ، وإِنِّي ضَرَيْتُ ، لم يجوز
أصلًا ، لأنه لا يعمل ما بعد (إِن) فيما قبلها . وكذلك أيضًا في المثال الآخر
لا يجوز أن تقول : مهما يكن من شيء فزَيْدًا مَا ضَرَيْتُ ، لأن زَيْدًا منصوب بضربت
(ما) نافية ، ولا يعمل ما بعد (ما) النافية فيما قبلها ، فزيد في هذه الأثلة
ونحوها لا يجوز وقوعه بعد الفاء والياء لها ، فلا يجوز تقديمه عليها .

وخالف أبو الصبَّاس المبرد في هذا ، فأجاز تقديم الاسم مع وجود (أَمَّا) على الفاء^(٣)

(١) الآيتان : (٩ - ١٠) من سورة النحى . وانظر مشكل اعراب القرآن : ٢ / ٤٨١

(٢) انظر الكتاب : ١١٠ / ١ - ١١١ .

(٣) الى مثله ذهب ابن درستويه واعتاره ابن مالك ، ونقل السيوطي عن ابن ولاد

والزجاج أن المبرد رجع عنه الى القول بذهب سيويوه والجمهور .

وذهب الفراء الى أن كل ناسخ يعمل ما بعده فيما قبله مع (أَمَّا) . انظر

المجم : ٣٥٨ / ٤ - ٣٥٩ ، وأما الى ابن الشجرى : ٣٤٩ / ٢ ، والمفنى :

٥٨ / ١ ، وحواشى المقتضب : ٢٧ / ٣ .

وإن كان لا يصح وقوعه بعدها والياً لها ، لأنه لا يشترط في المقدم أن يكون مما تصح ولايته للفاء .

وأعلم أن هذه الفاء الواقعة جواباً لـ (أما) جاز أن يعمل ما بعدها فيما قبلها في مثل قوله تعالى : (فَأَمَّا الْيَتِيمَ فَلَاتَتَّهَر) لما كان ذلك الاسم المقدم على الفاء إنما قدّم عليها اصلاً للفظ وإزالة لقبه فاخرجت عن الصدريّة ، ولا تخج الفاء الواقعة جواباً للشرط عن الصدريّة إلا في هذا وفي الوجه الثاني الآتي إثر هذا إن شاء الله . الوجه الثاني من الوجهين اللذين يحذف الشرط فيهما ويبقى جوابه مع الفاء الداخلة عليه ، وهو أن يحذف الشرط ولا تموع منه (أما) ولا يكون هذا إلا بشرط ثلاثة :

أحدها : أن تكون الجملة فعلية .

والثاني : أن يكون الفعل طلباً أو أمراً أو نهياً أو نحوهما ، في طلب إيقاع الفعل أو تركه .

والثالث : أن يقدم بعد حذف الشرط شيء من الجملة على الفاء إزالة لقبه اللفظ بوقوع الفاء أول الكلام ، وهي لم توضع إلا على أن تقع بعد جملة الشرط . ومثال ذلك قولك : زيداً فاضرب ، وزيداً فلا تضرب ، وزيداً فامر ، وزيداً فلا تمر ، الأصل : مهتما يكن من شيء فاضرب زيداً ، ثم حذف الشرط وفعله وهو قولك : مهتما يكن من شيء ، وبقي الجواب مع الفاء فبقى الكلام : فاضرب زيداً ، فقبح وقوع الفاء أول الكلام ولم توضع على ذلك ، فقدّم زيداً اصلاً للفظ ، فصار : زيداً فاضرب ، وزيداً مفصولاً باضرب وكذلك في المثل الآخر ، وجاز ذلك فيها لاجتماع الشروط الثلاثة . ومما جاء على هذا في القرآن قوله سبحانه : (لِمِثْلِ هَذَا فَلْيَعْمَلِ الْعَامِلُونَ) (١) الأصل : مهتما يكن من شيء فليعمل العاملون لمثل هذا ، فحذف الشرط وقدم على الفاء المجرور مع المضاف إليه الذي هو (لمثل هذا) فصار (لمثل هذا فليعمل العاملون)

و (لِجَلِّ) متعلق بقوله (يَعْمَل) ومثلها أيضاً قوله تعالى : (وَرَبِّكَ فَكَبِّرْ) وشيأياً بك
 فَطَهَّرَ وَالرَّجْزَ فَاهْجُرْ ^(١) / الأصل : ومهما يكن من شيء فَكَبِّرْ رَبِّكَ ، ومهما يكن من (٣٨٦ / ٣)
 شيء فَكَبِّرْ رَبِّكَ ، ومهما يكن من شيء فَطَهَّرْ شَيْئاً بِكَ ، ومهما يكن من شيء فَاهْجُرْ الرَّجْزَ ،
 ثُمَّ حُذِفَ الشَّرْطُ وَقُدِّمَ عَلَى الْفَاءِ مَحْمُولُ الْفِعْلِ ، وَالشُّرُوطُ الثَّلَاثَةُ مُوجُودَةٌ ، وَمِثْلُهَا
 أَيْضاً قَوْلُهُ تَعَالَى : (وَلِرَبِّكَ فَاصْبِرْ) ^(٢) / الأصل : ومهما يكن من شيء فَاصْبِرْ لِرَبِّكَ ، ثُمَّ
 فَعِلَ مَا تَقَدَّمَ . وَكَذَلِكَ أَيْضاً عِنْدَ سَيِّوِيهِ قَوْلُهُ تَعَالَى : (وَأَنَّ الْمَسَاجِدَ لِلَّهِ فَلَا تَدْعُوا
 مَعَ اللَّهِ أَحَدًا) ^(٣) / الأصل : ومهما يكن من شيء فَلَا تَدْعُوا مَعَ اللَّهِ أَحَدًا لِأَنَّ الْمَسَاجِدَ
 لِلَّهِ ، فَحُذِفَتِ اللَّامُ الْجَارَةُ مِنْ (أَنَّ) عَلَى مَا تَقَدَّمَ فِي بَابِ أَقْسَامِ الْأَفْعَالِ فِي التَّمَدُّي ،
 وَحُذِفَ أَيْضاً الشَّرْطُ وَفَعِلُهُ ، ثُمَّ قُدِّمَتْ (أَنَّ) مَعَ أَسْمِهَا وَخَبَرِهَا وَهِيَ مُتَعَلِّقَةٌ بِتَدْعُوا ،
 وَالْفِعْلُ هُنَا نَهْيٌ ، وَذَكَرَ أَيْضاً سَيِّوِيهِ أَنَّ الْمَفْسَّرِينَ يَحْمِلُونَ (أَنَّ) مَعَ مَحْمُولِيهَا
 هُنَا عَلَى أَنَّهَا مَحْطُوفَةٌ بِالْوَاوِ عَلَى قَوْلِهِ تَعَالَى : (أَنَّهُ اسْتَمَعَ) ^(٤) ، وَمِنْ هَذَا الْوَجْهِ
 الثَّانِي جَعَلَ أَبُو بَكْرٍ بْنُ عُبَيْدَةَ ^(٥) قَوْلُهُ تَعَالَى : (إِذَا جَاءَ نَصْرُ اللَّهِ وَالْفَتْحُ) ^(٦) قَالْفَاءُ
 عِنْدَهُ فِي قَوْلِهِ (فَسَبِّحْ) جَوَابَ شَرْطٍ مَحْذُوفٍ ، وَ (إِذَا) مُتَعَلِّقَةٌ بِسَبِّحَ فَهُوَ الْعَامِلُ
 فِيهَا ، وَحُذِفَ الشَّرْطُ هُنَا لَوْجُودِ الشُّرُوطِ الثَّلَاثَةِ ، وَالْأَصْلُ : مِمَّا يَكُنْ مِنْ شَيْءٍ
 فَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ وَاسْتَغْفِرْهُ إِذَا جَاءَ نَصْرُ اللَّهِ وَالْفَتْحُ ، ثُمَّ لَمَّا حُذِفَ الشَّرْطُ قُدِّمَ

(١) الآيات : (٣ - ٤ - ٥) من سورة المدثر .

(٢) الآية : (٧) من سورة المدثر .

(٣) الآية : (١٨) من سورة الجن ، وانظر الكتاب : ١٢٧ / ٣ - ١٢٨ .

(٤) من الآية : (١) من سورة الجن .

(٥) هو : محمد بن عبدة الأنصاري الأشبيلي المتوفى سنة (٧٠٦ هـ) ، قال
 السيوطي : (قال ابن رشيد في رحلته : أستاذ مقرئ ، أديبٌ نحويٌّ بارع ،
 نزل سبته ، وله نظم) ، أخذ عن الدباج ، وابن أبي الربيع .
 انظر ترجمته في بغية الوعاة : ١٧٠ / ١ ، وبرنامج الوادي أشي ص ١٢١ ، وغاية
 النهاية : ١٨٢ / ٢ .

(٦) الآية : (١) من سورة النصر .

على الفاء معمول الفعل الذي هو الظرف ، لئلا تقع الفاء أول الكلام ، وإنما حمل الآية على هذا ولم يجعل الفاء جواباً (إذا) لأنه لو فعل ذلك لم يجر لفصل الأمر الذي هو (سَبَّحَ) أن يعمل في (إذا) ، لأنَّ الفاء الداخلة عليه تمنع ، إذ كانت تكون باقية على صدريتها ، لأنه قد تقدّم أن الفاء الواقعة جواباً لا تنفك عن الصدرية ، إلا أن تكون جواب شرط محذوفٍ على أحد الوجهين المذكورين ، فلذلك جعلها من هذا الوجه الثاني ، على أنه يمكن في الآية البقاء مع الظاهر من كون الفاء جواباً لـ (إذا) من غير ادعاء حذف شرط ، ويكون العامل في (إذا) معنى الجملة الواقعة جواباً ، التي هي قوله : (فَسَبَّحَ بِحَمْدِ رَبِّكَ) ، لأنَّ هذا أمر للنبي صلى الله عليه وسلم بلزوم تعظيم الله تعالى وتمجيدِه وتسبيحِه عند ذلك ، ولا شك في امتثاله عليه السلام أمر رَبِّهِ تعالى ، فصار المعنى على هذا : إذا جاء نصر الله والفتح لزمت التعظيم والتمجيد والتسبيح واشتغلت بذلك ، إذ قد كُفيت عناد المعاندين لمجيء النصر والفتح ودخول الناس في الدين قبائل قبائل ، فالعامل في (إذا) معنى قوله فسبح ، أي : لزمت التسبيح والاستغفار . ونظير هذا ما قاله ابن جني في قوله تعالى : (فَإِذَا نُفِخَ فِي الصُّورِ فَلَا أَنْسَابَ بَيْنَهُمْ يَوْمَئِذٍ وَلَا يَتَسَاءَلُونَ) جعل الفاء في قوله (فَلَا أَنْسَابَ) جواباً (إذا) ، والعامل فيها معنى الجملة لأنهم إذا لم تكن بينهم أنساب فقد تقاطعوا وتعادوا ، فكأنه قال : فإذا / نفخ (١ / ٩٠) في الصور تقاطعوا ، ولا يمشى هنا ما ذكره ابن عبيدة ، لأنَّ الجملة ليست فعلية ولا طلبية ، فلا سبيل إلى ادعاء حذف الشرط . والله أعلم .

ومن هذا الوجه الثاني أيضاً جعل سيويه قول الشاعر :

أرواحٌ مودَّعٌ أم بكُورٌ أنت فانظر لأَيِّ ذاك تصيرُ (٢)

على أحد الأوجه الثلاثة (٣) المتقدِّمة ، فالأصل : مهما يكن من شيء فأنت انظر ،

(١) الآية : (١٠١) من سورة المؤمنين . وانظر الخطاطريات : ل / ٤٦ .

(٢) تقدم تخريج البيت ص : ٦٤٣

(٣) انظر الكتاب : ١ / ١٤٠ .

و(أَنْتَ) فاعِلٌ بفعلٍ آخرٍ محذوفٍ يفسره قوله (انْظُرْ) ثم حُذِفَ الشَّرْطُ وفعلُهُ ، وبقي
انْظُرْ ، ثُمَّ قَدِّمَ عَلَى الْفَاءِ (أَنْتَ) فَصَارَ : أَنْتَ فَانْظُرْ ، وفُعِلَ هَذَا لاجتماعِ الشُّرُوطِ
الثَّلاثَةِ .

وقد ذهب بعض الكوفيين إلى أنه لا يشترط في هذا الوجه كله الشرط الأول ولا الثاني
فلا يشترط عند هم في حذف الشرط وابقاء جوابه مع الفاء كَوْنِ الْجُمْلَةِ فَعْلِيَّةً وَلَا طَلْبِيَّةً
بل قد تكون اسميةً وغير طلبية ، فحطوا هذا البيت على أَنَّ (أَنْتَ) مبتدأ ، و(انْظُرْ)
في موضع خبره ، والفاء جواب شرطٍ محذوفٍ ، و(أَنْتَ) مُقَدِّمٌ مِنْ تَأْخِيرٍ ، وَالْأَصْلُ :
مهما يكن من شيء فَأَنْتَ انْظُرْ ، وَالْجُمْلَةُ عَلَى هَذَا اسْمِيَّةٌ ، وَعَلَيْهِ أَيْضاً حَطُّوا قَسْرَ
الْآخِرِ :-

وَقَائِلُهُ خَوْلَانُ فَانْكِحْ فَتَاتَهُمْ * (١)

ف(خَوْلَانُ) مبتدأ ، و(انْكِحْ فَتَاتَهُمْ) في موضع خبره ، والفاء جواب شرطٍ محذوفٍ
أَيُّ : مهما يكن من شيء فخَوْلَانُ انْكِحْ فَتَاتَهُمْ ، ثُمَّ لَمَّا حُذِفَ الشَّرْطُ قَدِّمَ عَلَى الْفَاءِ
الْمُبْتَدَأُ الَّذِي هُوَ (خَوْلَانُ) وَقَدْ تَقَدَّمَ مِنْهُ هَبَّ سَيِّوِيهِ (٢) فِي هَذَا الْبَيْتِ .

المسألة الرابعة : في الفاعل الذي يسد سد الخبر .

وذلك هو الاسم المرفوع بوصف قبله ، واقع بعد نفي أو استفهام على مذ هـ
سبويه (٣) بشرط أن يكون الاسم بعد الوصف ظاهراً أو ضميراً منفصلاً ، ويجوز فيه
إن ذاك وجهان :

أحدهما : أن يكون الوصف المتقدم مبتدأ والاسم المرفوع بعده فاعلٌ به يسد
سد خبره ، فلا يحتاج ذلك الوصف معه إلى خبر ، ولا يجوز في ذلك الوصف على هذا
أن يصغر مطلقاً ولا أن ينعت قبل الفاعل ولا يُشْنَى ولا يُجْمَعُ عَلَى اللَّفْظِ الْفَصَحَى ،

(١) تقدم تخريجه في ص : ٣٦٣

(٢) انظر ص : ٣٦٣

(٣) انظر الكتاب : ١٢٧/٢

(٤) انظر شرح الفصل : ٧٩/٦ ، والبسيط : ٤٥٦ ، والتصريح : ١٥٨/١

وتجوز تشنيته وجمعه على لغة (أكلوني البراغيث) وهي قليلة ضعيفة تقدم ذكرهما في باب الفاعل ^(١) ، وزاد ابن مالك أيضاً أنه لا يعرف ^(٢) ، لأن حكمه حكم الفعل ، والفعل لا يجوز فيه ذلك .

والوجه الآخر : أن يكون ذلك الاسم المتأخر مبتدأ ، والوصف المتقدم عليه خبره ^(٣) ، مقدم عليه ، وأصله التأخير ، وعلى هذا الوجه لا يمنع في ذلك الوصف شيء مما ذكر امتناعه في الوجه الأول فيصغر وينعت ويصرف ويشئ ويجمع مطلقاً . فإن لم يقع ذلك الوصف بعد نفي ولا استفهام بل وقع أول الجملة تعين الوجه الثاني ، وهو أن يكون ذلك الوصف خبراً مقديماً ، والاسم المتأخر مبتدأ ، ولم يجر الوجه / الأول ، ^(٤) (ب / ٩٠) ومذهب أبي الحسن الأفش أنه لا يشترط في جواز الوجهين وقوع الوصف بعد نفي أو استفهام ^(٤) ، بل يجوز الوجهان المذكوران مطلقاً ، تقدم الوصف نفي أو استفهام أو لم يتقدمه شيء . ومثال هذه المسألة قولك : أقائم زيد ، وهل قائم زيد ، وما قائم زيد ، فيجوز لك في إعراب هذا وجهان باتفاق ، لأن الوصف الذي هو قائم واقع بعد الاستفهام في المثالين الأولين ، وبعد النفي في المثال الثالث ، فأحسد الوجهين أن يكون (قائم) مبتدأ ، و (زيد) بعده فاعل به يسد سد خبره ، فلا يفتقر معه إلى وجود خبر ، فهذا الاسم هنا فاعل سد سد الخبر ، لأنه مرفوع بوصف وهو (قائم) وذلك الوصف متقدم عليه واقع بعد نفي أو استفهام ، وهذا على الوجه الأول من الوجهين المتقدمين ، فقائم على هذا لا يصغر ، فلا يقال : أقويم زيد ، ولا ينعت فلا يقال : أقائم كريم زيد ، ولا يعرف على ما زاده ابن مالك ،

(١) انظر ص : ٥٩ ، ٦٢ ، ٦٤ ، ٦٥ .

(٢) التسهيل ص : ٤٤ .

(٣) هذا مذهب سيويه وجمهور النحويين ، انظر الكتاب : ١٢٧ / ٢ ، والايضاح :

١ / ١٤١ ، وشرح المفصل : ٦ / ٧٩ ، والهمع : ٥ / ٧٩ .

(٤) ووافقه في ذلك الكوفيون وابن مالك . انظر التسهيل : ٤٥ ، والتصريح :

١ / ١٥٨ ، والهمع : ٢ / ٦ .

فَلَا يُقَالُ : الْقَائِمُ زَيْدٌ ، وَلَا : هَلِ الْقَائِمُ زَيْدٌ ؟ وَلَا يَثْنَى وَلَا يَجْمَعُ إِلَّا عَلَى اللَّغَةِ الضَّعِيفَةِ ، فَيُقَالُ عَلَى تِلْكَ اللَّغَةِ : أَقَائِمَانِ الزَّيْدَانِ ، وَأَقَائِمُونَ الزَّيْدُونَ ، وَإِنَّمَا جَازَ أَنْ يَكْتَفَى بِالْفَاعِلِ هُنَا عَنِ الْخَبَرِ ، لِأَنَّ هَذَا الْكَلَامَ عَلَى هَذَا الْوَجْهِ مَحْمُولٌ عَلَى مَعْنَاهُ ، لِأَنَّ هَذَا الْوَصْفَ هُنَا بِمَنْزِلَةِ الْفِعْلِ فِي الْمَعْنَى ، أَلَا تَرَى أَنَّ الْمَعْنَى : أَيْقُومُ زَيْدٌ ، فَهَذَا الْوَصْفُ هُنَا فِي مَعْنَى الْفِعْلِ ، فَلَمْ يَكُنْ لَهُ خَبَرٌ ، وَلِهَذَا أَيْضًا امْتَنَعَ مِنْ تِلْكَ الْأَشْيَاءِ الْمَذْكُورَةِ لِكُونِهَا مِنْ غَضَائِصِ الْأَسْمَاءِ ، وَلِهَذَا الْأَسْمُ هُنَا حُكْمُ الْفِعْلِ .

وَالْوَجْهُ الثَّانِي : أَنْ يَكُونَ (زَيْدٌ) مُبْتَدَأً وَ(قَائِمٌ) قَبْلَهُ خَبَرُهُ ، مُتَقَدِّمٌ عَلَيْهِ ، فَلَيْسَ فِي الْمَسْأَلَةِ عَلَى هَذَا الْوَجْهِ فَاعِلٌ سَدَّ سَدَّ الْخَبَرِ ، وَفَاعِلُ هَذَا الْوَصْفِ عَلَى هَذَا ضَمِيرٌ مُسْتَتَرٌ فِيهِ يَعُودُ عَلَى الْمُبْتَدَأِ ، وَلَا ضَمِيرٌ فِيهِ عَلَى الْوَجْهِ الْأَوَّلِ ، لِأَنَّ فَاعِلَهُ الْأَسْمُ الْوَاقِعُ بَعْدَهُ . وَلَا يَمْتَنِعُ فِي الْوَصْفِ الْمُسْتَقَدِّمِ عَلَى هَذَا الْوَجْهِ الثَّانِي شَيْءٌ مَّا تَقَدَّمَ ، بَلْ تَثْنِيَّتُهُ وَجْمَعُهُ عِنْدَ تَثْنِيَةِ الْمُبْتَدَأِ وَجْمَعِهِ لِزَمَانٍ ، كَمَا لَوْ كَانَ مَتَأَخَّرًا ، لِأَنَّهُ مُقَدَّمٌ مِنْ تَأْخِيرٍ فَتَقُولُ : هَلِ قَائِمَانِ الزَّيْدَانِ ؟ وَهَلِ قَائِمُونَ الزَّيْدُونَ ؟ كَمَا تَقُولُ : هَلِ الزَّيْدَانِ قَائِمَانِ ؟ وَهَلِ الزَّيْدُونَ قَائِمُونَ ؟ فَإِنْ قُلْتَ : قَائِمٌ زَيْدٌ ، مِنْ غَيْرِ أَنْ يَتَقَدَّمَ الْوَصْفُ نَفْيٌ وَلَا اسْتِفْهَامٌ لَزِمَ فِي مَذْهَبِ سَيُوبَةَ (١) أَنْ يَكُونَ زَيْدٌ مُبْتَدَأً وَقَائِمٌ خَبَرُهُ مُتَقَدِّمٌ عَلَيْهِ وَيَجُوزُ لَكَ تَصْفِيرُ هَذَا الْوَصْفِ هُنَا وَنَعْتُهُ وَتَمْرِيفُهُ مُطْلَقًا ، وَتَلْزِمُ تَثْنِيَةَ الْمُبْتَدَأِ وَجْمَعُهُ فَتَقُولُ : قَوِيَّتُمْ زَيْدٌ ، وَقَائِمٌ كَرِيمٌ زَيْدٌ ، وَالْقَائِمُ زَيْدٌ ، وَقَائِمَانِ الزَّيْدَانِ ، وَقَائِمُونَ الزَّيْدُونَ . وَلَا يَجُوزُ هُنَا عِنْدَ سَيُوبَةَ أَنْ يَكُونَ (قَائِمٌ) مُبْتَدَأً ، وَزَيْدٌ فَاعِلٌ بِهِ يَسُدُّ سَدَّ الْخَبَرِ ، لِأَنَّ الْوَصْفَ لَمْ يَقْعُ بَعْدَ نَفْيٍ وَلَا اسْتِفْهَامٍ ، وَكَلَّا الْوَجْهَيْنِ جَائِزٌ عِنْدَ أَبِي الْحَسَنِ الْأَخْفَشِ عَلَى حَسَبِ مَا تَقَدَّمَ ، إِذَا وَقَعَ بَعْدَ النَّفْيِ أَوِ الْاسْتِفْهَامِ (أَوَّلُهُمْ يَقَعُ) (٢) فَتَقُولُ عَلَى مَذْهَبِهِ (٣) : / قَائِمٌ الزَّيْدَانِ ، وَقَائِمٌ الزَّيْدُونَ . فَلَا تَثْنَى الْوَصْفَ ، وَلَا تَجْمَعُهُ (١ / ٩١)

(١) انظر الكتاب : ١٢٧ / ٢ ، والمقتضب : ١٢٧ / ٤ ، وشرح الجمل لابن عصفور

(٢) زيادة يقتضيها السياق .

(٣) انظر شرح المفصل : ٧٩ / ٦ ، والبسيط : ٤٥٦ - ٤٥٧ .

إذا جعلته مبتدأ إلا على تلك اللفظة الضعيفة كما تقدم ، فيجوز على ما ذهب إليه أبو الحسن من هذا جواز كون الوصف مبتدأ والاسم بعده فاعلاً به يسد مسد الخبر أن يكون على ذلك قوله تعالى : (فَإِنَّ أَثَمَ قَلْبُهُ)^(١) فيكون (أَثَمَ) مبتدأ و (قَلْبُهُ) فاعل به يسد مسد الخبر ، والمبتدأ وفاعله معاً في موضع خبر (إِنَّ) ولا يجوز ذلك في ما ذهب إليه بل تكون الآية على أحد وجهين :

أما أن يكون (قَلْبُهُ) مبتدأ ، و (أَثَمَ) خبره تقدم عليه ، والجملة في موضع خبر (إِنَّ)

وأما أن يكون (أَثَمَ) وحده خبر (إِنَّ) وقلبه فاعل به^(٣) . ويمكن أيضاً وجسه ثالث أن يكون (أَثَمَ) أيضاً خبر (إِنَّ) وفاعله ضمير مستتر فيه ، و (قَلْبُهُ) بدل من ذلك الضمير ، بدل بمعنى من كل^(٤) . وبناء في الحديث : (أَوْ مَخْرَجِي هُمْ)^(٥) فالهمزة للاستفهام والواو للعطف توسطت بين الهمزة وما دخلت عليه كقوله تعالى : (أَوَلَوْ كَانَ آبَاؤُهُمْ)^(٦) و (قَالَ أَوَلَوْ جِئْتُمْ)^(٧) وقد تقدم في باب العطف أن الهمزة وحدها دون سائر أدوات الاستفهام انفردت بدخولها على الواو ، والفاء ، و (ثُمَّ) من حروف العطف . ومثال الفاء و (ثُمَّ) قوله تعالى : (أَفَأَنْتُمْ لَهُ مُنْكَرُونَ)^(٨) وقوله عز وجل : (أَثُمَّ إِذَا مَا وَقَعَ)^(٩) . ولا يجوز ذلك في غير الهمزة من أدوات الاستفهام ، بـ (ثُمَّ)

(١) من الآية : (٢٨٣) من سورة البقرة .

(٢) تفسير القرطبي : ٤١٦ / ٣ .

(٣) هذا الوجه هو اختيار ابن أبي الربيع . انظر البسيط : ٥٦٢ .

(٤) هذا الوجه ذكره مكي في مشكل اعراب القرآن : ١٢١ / ١ ، والقرطبي : ٤١٦ / ٣ .

(٥) تقدم تخريجه في ص : ٢٢٢ .

(٦) من الآية : (١٧٠) من سورة البقرة ، ومن الآية : (١٠٤) من سورة الطائدة .

(٧) من الآية : (٢٤) من سورة الزخرف .

(٨) من الآية : (٥٠) من سورة الأنبياء .

(٩) من الآية : (٥١) من سورة يونس .

يدخل حرف المصطفی عليها كقوله تعالى : (فَهَلْ أَنْتُمْ مُنْتَهُونَ) (١) وقوله سبحانه :
 (وَمَنْ أَوْفَى بِوَعْدِهِ مِنَ اللَّهِ) (٢) فَمَنْ اسْمٌ استفهامٌ مبتدأ ، و (أَوْفَى) بعده خبره ،
 ودخلت الواو عليه . و (مُخْرِجِي) في الحديث خبرٌ مقدَّم ، و (هُمْ) مبتدأ ، وأصلُ
 (مُخْرِجِي) قبل الإضافة : (مُخْرِجُونَ لِي) وهو جمعٌ مذكّرٌ سالمٌ مرفوعٌ بالواوِ ثُمَّ
 لما أضيفَ إلى ياء المتكلم وحذفت النون للإضافة صار اللفظ : (مُخْرِجِي) فاجتمعت
 الياء والواو وسبقت أحدهما بالسكون فقلبت الواو ياءً وأدغمت في الياء ، فصَارَ
 (مُخْرِجِي) ثم قلبت ضمة الجيم كسرة لأجل الياء الساكنة بعدها ، فصَارَ :
 (مُخْرِجِي) فعلازمة رفعه الآن الواو التي صارت باجتماعها (٣) مع الياء (ياء) (٤) فعلى
 هذا ينبغي أن يحمل هذا الحديث من كون (مُخْرِجِي) خبراً مقدماً ، والضمير
 بعده مبتدأ .

وقد أجاز فيه أبو الحسين بن أبي الربيع وبها آخرون ، وهو أن يكون (مُخْرِجِي)
 مبتدأ ، و (هُمْ) فاعلٌ به يَسُدُّ سُدَّ الخبر كما تقدّم في قولك : أقائم زيد ، لأن الوصفَ
 الذي هو (مُخْرِجِي) وقع بعد همزة الاستفهام ، ويكون الحديث على هذا الوجه
 إنما جاء على لغة (أكلوني البراغيث) في جمع الوصف لكون فاعله مجموعاً ، كما جاء
 في حديث آخر : (يتماقبون فيكم ملائكة بالليل وملائكة بالنهار) (٥) فالحق علامّة
 الجمع في (يتماقبون) . لأن الفاعل الذي هو (ملائكة) جمعٌ / ولو جاء على اللغة (٩١ / ب)
 الفصحى لكان الفعل معه كماله مع المفرد (يتماقبون فيكم ملائكة) . وكذلك لو جاء
 هذا الحديث الآخر على اللغة الفصحى لكانت الصفة مفردة غير مجموعية ، فكان
 يجب أن يكون (أو مُخْرِجِي هُمْ) بتسكين الياء أو فتحها مخففة على إضافة (مخرجي)

(١) من الآية : (٩١) من سورة المائدة .

(٢) من الآية : (١١١) من سورة التوبة .

(٣) في الأصل : (بالاجتماعها) وهو تحريف .

(٤) تكلمة يلتئم بها الكلام .

(٥) تقدم تخريجه في ص : ٦٥ .

إلى الياء ، كما تقول : غلامى وغلامي ، وفي هذا الوجه الذى أبجازه ابن أبى الربيع
فى هذا الحديث نظر ، وهو أن الفاعل بالصفة على ما ذكره الضمير المنفصل الذى هو
(هم) ، وليس هذا من المواضع التى يجوز فيها انفصال ضمير الفاعل ، ألا ترى أنه
لا يجوز باتفاق : زيد قائم هو ، على أن يعرب (هو) فاعلاً بقائم ، والمانع منه
انفصال الضمير ، فكذلك لا ينبغي أن يكون (هم) فى الحديث فاعلاً بمخرجهم
لا انفصاله ، إلا أن يكون المسوغ عنده لا انفصاله هنا على ما ذكره كونه ساداً مسدداً
الخبر ومضنياً عنه ، فبرى عليه فى ذلك حكم الخبر ، فانفصل كما انفصل الضمير
الواقع خبراً ، فإن كان هذا عنده مسوغاً لانفصال الضمير ونى على ذلك فى تجويزه
هذا الوجه هنا ، فذلك مذ هب انفرد به ، إن لم يجعل غيره ذلك من مسوغات
الانفصال ، وهو أيضاً أعنى ابن أبى الربيع حيث ذكر المسوغات لانفصال الضمير لم
يذكر ذلك ولا عن عليه ، ولا ينبغي من جهة القياس والنظر أن يكون ذلك مجوزاً
لانفصال الضمير ، وذلك أنك إذا قلت : أقائم زيد ، على أن يكون (قائم) مبتدأ
وزيد فاعل به يسد سد الخبر ، فليس (زيد) خبراً ولا له حكم من أحكام الخبرية
وإنما هو فاعل حقيقة ، لكن هذا الوصف لما كان بمعنى الفعل لم يحتج إلى خبر ،
واستقل بفاعله بمنزلة الفعل ، كما لو قلت : أيقوم زيد . وأيضاً فقد حصل الخبر
والمخبر عنه مفوظاً بهما فلا حاجة إلى زيادة لفظ آخر . ونظير هذا قولك : ظننت
أن زيدا قائم ، ف (أن) مع اسمها وشبهها سدّت سدّ مفعولى (ظننت) و (أن)
مصدرية تتقدّر مع معموليها بالمصدر المفرد ، فلم يقع بعد (ظننت) فى الحقيقة
إلا المفرد ، وكأنك قلت : ظننت قيام زيد ، وهذا لا يجوز أعنى : أن يقع بعد (ظننت)
المتعدية إلى اثنين مفرد ، لأنها إنما تدخل على المبتدأ والخبر فتتصبها ، فإنما
أجاز : ظننت أن زيدا قائم ، وإن كان لم يقع بعد (ظننت) فى الحقيقة إلا المصدر
المفرد ، لوجود الخبر والمخبر عنه بعدها فى قولك : إن زيدا قائم ، مفوظاً بهما ،
فاكتفى بذلك ولم يجر : ظننت قيام زيد ، لأنها لم يقع بعدها فى اللفظ إلا المفرد ،
وكذلك قولك : أقائم زيد ، اكتفى فى استقاله كلاماً بحصول الخبر والمخبر عنه مفوظاً

بهما عن زيادة لفظ آخر، ونظيره أيضاً قولك : عَسَى / أَنْ يَقُومَ زَيْدٌ ، فزَيْدٌ فاعِلٌ يَقُومَ (٢٠ / أ)

و (يَقُومُ) منصوبٌ (أَنْ) و (عَسَى) تعلقان إلى اسمٍ مرفوعٍ وخبرٍ منصوبٍ كقولك : عَسَى زَيْدٌ أَنْ يَقُومَ ، فزَيْدٌ اسمُها ، و (أَنْ يَقُومَ) في موضعٍ خبرِها ، ولم يقع بعدُها في قولك : عَسَى أَنْ يَقُومَ زَيْدٌ ، اسمٌ وخبرٌ معاً ، لأنَّ (أَنْ) مع صلتها في تقديرٍ مصدرٍ مفردٍ ، لكن اكتفى بعدُها بقولك : أَنْ يَقُومَ زَيْدٌ ، لما كان فيه الخبرُ والمخبرُ عنه ملفوظاً بهما ، فسَدَّ ذلك سدَّ اسمِها وخبرِها معاً ، ومثل : عَسَى أَنْ يَقُومَ زَيْدٌ ، قوله تعالى : (عَسَى أَنْ يَبْعَثَ رَبُّكَ مَقَامًا مَحْمُودًا)^(١) وقوله سبحانه : (عَسَى أَنْ يَهْدِيَنِي رَّبِّي)^(٢) وقوله عز وجل : (قُلْ عَسَى أَنْ يَكُونَ قَرِيبًا)^(٣) ويدلُّك على أنَّ (زَيْدًا) المرفوعُ بالوصفِ في قولك : أقائمُ زَيْدٌ ، ليس له حكمُ الخبرِ وأنتَ فاعِلٌ حقيقةً ، أنَّ النواسِغَ الناصبةَ للخبرِ لا تنسبه ، ألا ترى أنَّه تقول على قياسٍ مذ هب الأُخفش : كَانَ قائمٌ أخوأك ، فقام اسمٌ (كَانَ) ولم تنصب (أخوأك) لأنَّه فاعِلٌ بقائم ، ولو كان له حكمُ الخبرِ لنصبته (كَانَ) لأنها تنصبُ خبرَ المبتدأ . وكذلك تقول على قياسٍ قوله : ظننتُ قائماً زَيْدٌ ، وظننتُ قائماً أخوأك ، ولو كان الاسمُ بعد الوصفِ خبراً لا تنصبُ بظننتُ لأنها تنصبُ المبتدأ والخبرَ معاً ، فرفعه بعد د خولها دليلٌ على أنَّه فاعِلٌ لا خبرٌ ، لكنه يسدُّ سدَّ (المفصول)^(٤) الثاني لظننتُ ، وسدَّ الخبرَ لكان كما كان يسدُّ سدَّ الخبرِ قبل د خولها . وكذلك أيضاً تقول على قياسٍ قولٍ سيبويه : ما قائمُ زَيْدٌ ، على أن تجعل (ما) حجازية ترفعُ الاسمَ وتنصبُ الخبرَ ، من أخواتِ (كان) فيكون (قائم) اسمٌ (ما) وزَيْدٌ فاعِلٌ يسدُّ سدَّ خبرِها المنصوبِ ، ولا يجوز نصبه ، لأنه فاعِلٌ

(١) من الآية : (٢٩) من سورة الاسراء .

(٢) من الآية : (٢٤) من سورة الكهف . و (يهديني) بالياء في الوصل هي قراءة ابن كثير ونافع وأبي عمرو . وقرأ ابن عامر وعاصم وحمره والكسائي : (يهديين) بخيرياء . انظر السبعة : ٣٨٩ .

(٣) من الآية : (٥١) من سورة الاسراء .

(٤) تكلمة يلتزم بها الكلام .

حقيقةً وليس له حكم الخبر. فقد تحصل من هذا كله أن (زيداً) في قولك : أقائم زيد ، إذا ارتفع (قائم) بالابتداء إنما هو فاعل حقيقةً وأحكامه أحكام الفاعل ، فعلى هذا لا ينبغي أن يكون هذا الاسم المرفوع بالوصف هنا ضميراً منفصلاً إلا مع موجب للانفصال في نحو : زيد ما قائم إلا هو ، وما قائم إلا أنت ، وما قائم إلا أنا ، فلك أن تجعل (قائم) مبتدأ والضمير المنفصل بعد (إلا) فاعل به يسد سد الخبر ، واقتترانه بإلا مسوغ لانفصاله ، لأن ذلك يوجب انفصال الضمير مطلقاً . فإن قلت : فإذا تقرر أن ذلك الاسم فاعل حقيقة فلم لا يجوز أن يكون ضميراً متصلاً بالصفة ساداً مع ذلك سد الخبر في نحو : زيد أقائم ؟ فيكون (زيد) مبتدأ ، و (قائم) مبتدأ ثانٍ ، والضمير المستتر فيه المائد على زيد فاعل به يسد سد الخبر ، والجملة من المبتدأ وفاعله المعنى عن الخبر في موضع خبر زيد ؟ فالجواب أن ذلك منوع لما تقدم من الاكتفاء في استقلال ذلك كلاماً بحصول الخبر والمخبر عنه طوطاً بهما / (٩٢ / ب) فإذا قلت : زيد أقائم ، فلم يوجد المخبر عنه طوطاً به فامتنع لذلك ، ألا ترى أنه ضمير مستتر في (قائم) غير طوطاً به ، فلهذا يشترط في الفاعل الساد سد الخبر أن يكون ظاهراً أو ضميراً منفصلاً ^(١) لشيء من المسوغات لانفصال ضمير الفاعل ، فالضمير في الحديث على هذا لا يكون إلا مبتدأ ، و (مخرجي) قبله خبره ^(٢) ، إذ لا مسوغ هنا لانفصال ضمير الفاعل ، فيحمل على أنه فاعل بالوصف كما ذكره أبو الحسين على ما تقدم ، ويمكن أيضاً في الحديث وجه آخر من الإعراب وإن كان بعيداً ، وهو أن يكون (مخرجي) خبر مبتدأ محذوف ، و (هم) توكيد لفاعل (مخرجي) وهو ضمير مستتر فيه تقدير المبتدأ : أقوى مخرجي هم ، وحذف المبتدأ لتقدم ذكره قبل هذا الحديث ، لأن فيه : سيخرجك قومك ، وفي هذا الوجه تكلف الحذف من غير حاجة إلى دعواه .

(١) انظر شرح ابن عقيل : ١٨٩ / ١ ، والجمع : ٦ / ٢ .

(٢) انظر شواهد التوضيح : ١٣٠ .

وأعلم أنه يعبري مجرى النفي لفظ (غير) ، في مثل قولك : غير قائم زيد ، ففيسر مبتدأ ، وقائم مخفوض بالإضافة ، وزيد فاعل بقائم يسد سد خبر (غير) وساغ ذلك هنا وإن لم يتقدم الوصف الذي هو (قائم) أداة نفي ولا أداة استفهام ، لأن (غيراً) تعطى معنى النفي (١) بمنزلة (لا) ألا ترى أنها تعبري مجرى (لا) في قولك : أنا زيداً غير ضارب ، فزيداً مفعول بضارب المخفوض بخير ، وجاز هنا أن يعمل المخفوض فيما قبل خافضه ، لأن (غيراً) محمولة على (لا) فكأنك قلت : أنا زيداً لا ضارب ، وقد تقدم هذا (٢) ، وأن الكوفيين الحقوا بخير في ذلك (أول) . وأعلم أن الظرف والمجرور يعبريان مجرى الوصف في جميع ما تقدم من جـ — واز الوجهين المذكورين ، إذا (وقعا) بعد نفي أو استفهام في مذهب سيوييه ، ومطلقاً في مذهب الأخفش . غير أن الظرف أو المجرور إن ذاك لا يعرب مبتدأ والفاعل به يسد سد خبره ، بل إنما يكون هنا حكم كل واحد منهما كحكم الفاعل إذا جعلت ما بعده فاعلاً ، والفعل لا يحتاج إلى خبر ، ففي هذا وحده فارق الظرف أو المجرور الوصف . ومثال ذلك : أعندك زيد ؟ وأفي الدار زيد ؟ فيجوز لك في زيد هنا وجهان باتفاق :

أن يكون فاعلاً بالظرف أو المجرور ، ولا يكون هنا ساداً سد خبر ، إذ ليس قبله مبتدأ وإنما قبله ما هو بمنزلة الفعل ، فكأنك قلت : استقر عندك زيد ، واستقر في الدار زيد ، ولا ضمير في الظرف ولا في المجرور على هذا الوجه .

والوجه الآخر : أن يكون زيد مبتدأ ، وخبره في الظرف أو المجرور قبله (٤) ، ففي كل واحد منهما على هذا ضمير مستتر فاعل . فإذا قلت : عندك زيد ، أو في الدار زيد لزم عند سيوييه الوجه الثاني من الابتداء والخبر ، وجاز الوجهان المذكوران عند

(١) المصنف : ١٥٩/١ ، وانظر المساعد : ٢٠٨/١

(٢) انظر ما تقدم في ص : ٢٩٦

(٣) في الأصل : (وقع) .

(٤) انظر البسيط : ص : ٤٥٨ .

أبى الحسن . وكذلك أيضاً حكم الضمير المنفصل هنا حيث يسوغ انفصاله على حكمه
 / بعد الوصف كما تقدم (١) ، نحو : ما فى الدار إلا أنت ، وما عندك إلا أنا ، وبعوز (أ/٩٣)
 أيضاً فى الوصف أو الظرف أو المجرور أن يرفع الظاهر بالفاعلية أو الضمير المنفصل
 بعده إذا وقع أعنى : كل واحد من الثلاثة خبراً فى اللفظ أو فى الأصل أو صفة أو صلة
 أو حالاً . مثال الخبر فى اللفظ : زيد قائم أبوه ، وزيد عندك أبوه ، وزيد فى الدار
 أبوه ، ف (أبوه) يعوز أن يكون فاعلاً بالوصف أو بالظرف أو بالمجرور ، لأنها وقعت
 أخباراً لزيد .

ومثال الخبر فى الأصل : ظننت زيدا قائماً أبوه ، وظننت زيدا عندك أبوه ،
 وظننت زيدا فى الدار أبوه ، ف (أبوه) فاعل بالمفعول الثانى لظننت ، لأن أصله
 أن يكون خبراً للمبتدأ ، وكذلك مع جملة نواسخ الابتداء ، (إن) وأخواتها ،
 و (كان) وأخواتها ، و (باب) (ظننت) و (باب) (أعلمت) .

ومثال الصفة : مررت برجل قائم أبوه ، ومررت برجل فى الدار أبوه ، ومررت
 برجل عندك أبوه .

ومثال الصلة : جاءنى الذى عندك أبوه ، وجاءنى الذى فى الدار أبوه ، ف (أبوه)
 فاعل بعندك أو بفى الدار ، لوقوعهما صلة للموصول ، ولا يصح أن يقع الوصف وحده
 صلة إلا والموصول الألف واللام ، نحو : جاءنى القائم أبوه ، ف (أبوه) فاعل بقائمه
 لوقوعه صلة للألف واللام ، كأنك قلت : جاءنى الذى قام أبوه .

وأما قولك : اضرب أيهم قائم أبوه ، إذا جعلت (أبوه) فاعلاً بقائمه ، فليس
 قائم وحده صلة (أى) بل هو خبر مبتدأ محذوف والجمة هى الصلة تقديره : اضرب
 أيهم هو قائم أبوه ، فقائم على هذا إنما رفع الظاهر لوقوعه خبراً ، لا لوقوعه صلة .

ومثال الحال : هذا زيد قائماً أبوه ، وهذا زيد عندك أبوه ، وهذا زيد فى
 الدار أبوه . فقائم حال ، ولأجل ذلك رفع الظاهر ، وكذلك الظرف والمجرور .

فقد تحصل من هذا كله أن الوصف والظرف والمجرور لا يرفع الظاهر شيء منها
إلا إذا وقع في واحد من هذه المواضع الأربعة ، أو اعتمد على أداة نفي أو أداة
استفهام . هذا مذهب سيوييه ، ومذهب أبي الحسن أنه يجوز في هذه الثلاثة
أن ترفع الظاهر مطلقاً من غير شرط .

المسألة الخامسة : في الخبر السببي والحقيقي .

وأعلم أن الوصف الواقع خبراً للمبتدأ إن كان فاعله ضميراً يعود على المبتدأ
فهو حقيقي نحو : زيد قائم ، وهند قائمة ، ألا ترى أن (قائماً) هنا (قائمة)
فاعلهما ضمير مستتر يعود على المبتدأ ، ولا يجوز انفصاله هنا من غير موجب ، فإن
قلت : زيد قائم هو ، وهند قائمة هي ، فليس الضمير المنفصل بعد الوصف فاعلاً
به ، وإنما هو تأكيد لفاعله الضمير المستتر .

/ ومثال انفصاله لموجب قولك : زيد قائم إما هو وإما عمرو ، ف (هو) فاعل (٩٣ / ب)
بقائم ، وانفصل لاقتراحه ب (إما) وإن لم يكن فاعله ضميراً يعود على المبتدأ فهو
سببي ، ولا بد فيه من وجود ضمير يعود على المبتدأ . ثم فاعل هذا الخبر السببي
يكون ظاهراً ومضمراً ، وإذا كان مضمراً فلا بد من انفصاله مطلقاً ، ولا يجوز أن
يكون متصلاً إلا في ضرورة ، هذا مذهب البصريين ، وأجاز الكوفيون ^(١) ذلك في
الكلام . وهكذا الحكم على كل وصف جرى على غير من هوله في المعنى ، حكمه كحكم
الخبر السببي في جميع ما ذكر .

ومعنى كون الوصف جارياً على غير من هوله في المعنى ، أن يقع الوصف خبراً
لمبتدأ لفظاً أو أصلاً أو صفة لموصوف ^(٢) ، أو صلة لموصول ، أو حالاً من ذي حال
وفاعل ذلك الوصف في الجميع ليس ضمير المبتدأ ولا ضمير الموصوف ولا الموصول

(١) انظر الانصاف : ٥٧ / ١ - ٥٨ ، والأشمونى : ١٩٩ / ١ ، والتصريح : ١٦٥ / ١

(٢) في الاصل : (لموصول) وهو تعريف .

ولا صاحب الحال ، فهذا يعتبر كون الوصف جارياً على غير من هوله ، فمتى كان فاعل الوصف ليس ضميراً عائداً على ما جرى عليه ذلك الوصف خبراً أو صفة أو حالاً ، فهو سببى جارٍ على غير من هوله ، ولا يعتبر ذلك بكون الوصف فى المعنى لغير من جرى عليه ، ألا ترى أنك إذا قلت : مررتُ برجلٍ حسن الوجه ، أو حسن الوجه ، فليس (حسن) صفة سببية ، وإن كان إنما أفاد معنى فى غير موصوفه ، ألا ترى أن الحسن فى الوجه خاصة لا فى الرجل كله ، وإنما هو حقيقى ، لأن فاعله ضميرٌ مستترٌ فيه يعود على الرجل .

ومثال وقوع الوصف السببى خبراً فى اللفظ قولك : زيد قائم أبوه ، فزيد مبتدأ (قائم) خبره ، و (أبوه) فاعل به ، وهذا الخبر هنا سببى ، لأن فاعله الأب ، وليس ضميراً يعود على المبتدأ ، فهو جارٍ على زيدٍ خبراً وليس له فى المعنى ، فهو إن ذاك جارٍ على غير من هوله ، والضمير الذى أضيف إليه الأب هو العائد على زيد .

ومثال وقوع الوصف السببى خبراً فى الأصل : ظننتُ زيداً قائماً أبوه ، ذ (قائماً) مفعول ثانٍ لـ (ظننتُ) وهو فى الأصل - قبل دخول ظننتُ - خبرٌ للمبتدأ سببى لكون فاعله ليس ضميراً يعود على زيد .

ومثال وقوعه صفة لموصوفٍ : مررتُ برجلٍ قائم أبوه ، فقائم نعت سببى ، وقد تقدم ذكر ذلك فى باب النعت (١) ، وذكر الأشياء التى يتبع منعوته فيها .

ومثال وقوعه صلة لموصولٍ قولك : مررتُ بالقائم أبوه ، فقائم صلة للألف واللام سببية ، لأن الفاعل ليس ضميراً ما تقع عليه الألف واللام ، ألا ترى أن المعنى مررتُ بالرجل الذى قام أبوه ، فليس فاعل القيام إلا الأب دون الرجل .

ومثال الحال بالسببى قولك : جاءنى زيد قائماً أبوه ، ذ (قائماً) حال من زيد

سببية ، ومن هذا قوله / تعالى : (خَشَعَا أَبْصَارَهُمْ يُخْرِجُونَ) (١) ف (خَشَعَا) حال (١٤ / أ) من فاعل (يُخْرِجُونَ) وهو الواو ، وهي سببية ، لأنها لم ترفع ضمير صاحبها وإنما رفعت الأبصار . وهذه الأمثلة كلها فاعل الوصف فيها ظاهر ، ولا بد معه كما تقدم من ضمير يعود على الاسم الأول الذي جرى الوصف عليه .

ولقد ذهب الكوفيون إلى أن الألف واللام تقوم مقام الضمير (٢) هنا ، فأجازوا : مررت برجل حسن الوجه ، والأصل : حسن وجهه ، و (الوجه) فاعل بحسن وهو صفة سببية ، والمعائد على الموصوف المهاء من (وجهه) ثم عوضت منه الألف واللام .

ومذهب البصريين أن الألف واللام لا تقوم مقام الضمير ، لكنهم اختلفوا في جواز حذف هذا الضمير هنا ، فذهب أبي القاسم الزجاجي جوازه (٣) فتقول على مذهب زيد حسن الوجه ، تريد : حسن الوجه منه . وكذلك أيضاً يجوز على مذهب مررت برجل حسن وجهه ، تريد : وجهه منه ، فحذفت الضمير .

ومذهب الفارسي امتناع حذف هذا الضمير مطلقاً (٤) ، فلا يجوز في مذهب مررت برجل حسن الأب ، تريد : الأب له . ولا يجوز أيضاً عنده : مررت برجل حسن الوجه ، على حذف الضمير ، بل إنما يجوز هذا في مذهب على أن (الوجه) بدل من الضمير المستتر في (حسن) وهو الفاعل المعائد على (رجل) وعلى هذا حمل قوله تعالى : (جَنَّاتٍ عَدْنٍ مَفْتَحَةٌ لَهُمُ الْأَبْوَابُ) (٥) فجعل (مَفْتَحَةٌ) حالاً من (جَنَّاتٍ عَدْنٍ) وفيه

(١) من الآية : (٧) من سورة القمر . قال أبو حيان في البحر المحيط : ١٧٥ / ٨ (وقيل : هو حال من الضمير المجرور في (عنهم) من قوله (فتول عنهم) وقيل : مفعول ب (يدع) وفيه بضم د) .

(٢) البسيط : ٩٧٣ ، والبحر المحيط : ١١٣ / ١ ، والمغني : ٥٠١ / ٢ .

(٣) الجمل : ١١١ ، والبسيط : ٩٧١ - ٩٧٣ .

(٤) الايضاح : ١٥٤ / ١ ، وانظر البسيط : ٩٧٣ .

(٥) الآية : (٥٠) من سورة (ص)

ضميرٌ مستترٌ مفعولٌ لم يُسم فاعله ، و (الأبواب) بدلٌ من ذلك الضمير ^(١) ، ويجوزُ
على مذ هب الكوفيين أن تكون (الأبواب) مفعولاً بمفتحة ، والألف واللام فيه تُغنى
عن الضمير المائد إلى الجنات ^(٢) ، ويجوزُ أيضاً ذلك على مذ هب أبي القاسم على حذفِ
الضمير ، والتقدير : مفتحة لهم الأبواب منها . و (جنات عدن) في الآية بدلٌ من
(حُسن مآب) ، بدلٌ شئٍ من شئٍ .

وذ هب بعضُ النحويين إلى جوازِ حذفِ هذا الضمير مع وجودِ الألف واللام خاصةً ،
وإلى هذا ذهب ابنُ عصفور ^(٣) فأجاز : زيدٌ حسن الوجه ، على حذفِ الضمير ،
لا على أن الألف واللام عوضٌ من الضمير تقوم مقامه من غيرِ حذفٍ كما يقوله الكوفيون ،
فالتقدير : زيدٌ حسن الوجه منه ، ومنع أصحابُ هذا المذهب : زيدٌ حسن وجهه ،
لِفقدِ الألف واللام .

ويسوغُ في الآية على هذا المذهب أن تكون ^(٤) (الأبواب) مفعولاً لم يُسم فاعله
على نحو مذ هب أبي القاسم من حذفِ الضمير . وسيعودُ الكلامُ في هذه الآية وهذه
المسائل في بابِ الصفة المشبهة باسمِ الفاعل إن شاء الله بأوعب من هذا .

ومثالُ الوصفِ السببيِّ وفاعله مضمَرٌ منفصلٌ قولك : زيدٌ هندٌ ضاربها هو ، فزيدٌ
هنداً ، و (هندٌ) مبتدأ ثانٍ ، و (ضاربٌ) خبرٌ هندی ، وليس لها ^(٥) ، ألا ترى أنها
ليست فاعلةً للضرب ، ففاعلٌ (ضاربٌ) ليس ضميراً يعودُ على هندی ، وإنما فاعله ضميرُ
زيدٍ المنفصلُ ، ويدلُّك على أن ذلك الضميرُ منفصلٌ هو الفاعلُ بضاربٍ / وليس فاعله (٩٤ / ب)
ضميراً مستتراً و (هو) توكيدٌ له ، أنك في التثنية والجمع لا تثني (ضارباً) ولا تجمعهُ

(١) الأفعال : ل ١٢١ - ١٢٢ ، وانظر الايضاح : ١٥٤ / ١ ، والبسيط : ٩٧١ ،

والمغنى : ٥٠٧ / ٢ .

(٢) معاني القرآن : ٤٠٨ / ٢ ، ومشكل اعراب القرآن : ٢٥٢ / ٢ ، والبسيط :
٩٧٣ .

(٣) شرح الجمل لابن عصفور : ٥٧١ / ١ .

(٤) في الأصل : (يكون) بالياء المثناة التحتية .

(٥) انظر المقتضب : ٢٦٢ / ٣ ، وشرح الكافية الشافية : ٣٣٩ / ١ .

جَمَعَ سَلَامَةً إِلَّا عَلَى لُفَةٍ (أَكَلُونِي الْبَرَاغِيثُ) وَهِيَ ضَعِيفَةٌ ، فَتَقُولُ فِي التَّثْنِيَةِ : الزَّيْدَانِ
 هُنْدٌ ضَارِبُهَا كُهَا ، وَفِي الْجَمْعِ : الزَّيْدُونَ هُنْدٌ ضَارِبُهَا هُمْ ، أَوِ الزَّيْدُونَ هُنْدٌ
 ضَارِبُهَا هُمْ ، وَتَقُولُ عَلَى اللَّفَةِ الضَّعِيفَةِ : الزَّيْدَانِ هُنْدٌ ضَارِبَاهَا هُمَا ، وَالزَّيْدُونَ
 هُنْدٌ ضَارِبُوهَا هُمْ ، وَلَوْ كَانَ فَاعِلٌ (ضَارِبٌ) ضَمِيرًا مُتَّصِلًا بِهِ سَتَرْنَا لَوَجِبَ أَنْ يُثْنَى
 وَيَجْمَعَ فِي كُلِّ لُفَةٍ ، لِأَنَّ الْوَصْفَ إِذَا كَانَ فَاعِلُهُ ضَمِيرًا مُتَّصِلًا وَجِبَ عِنْدَ تَثْنِيَةِ ذَلِكَ
 الضَّمِيرِ وَجَمْعِهِ أَنْ يُثْنَى الْوَصْفُ وَيَجْمَعَ إِمَّا تَكْسِيرًا أَوْ سَلَامَةً ، وَإِنْ كَانَ فَاعِلُهُ ظَاهِرًا
 أَوْ ضَمِيرًا مُنْفَصِلًا وَجِبَ فِي اللَّفَةِ الْفُصْحَى أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ الْوَصْفُ مَعَ تَثْنِيَةِ فَاعِلِهِ كَهَالِهِ
 مَعَ الْمَفْرَدِ وَمَعَ جَمْعِهِ كَذَلِكَ أَيْضًا ، أَعْنَى : كَهَالِهِ مَعَ الْمَفْرَدِ ، أَوْ مُجْمَعًا جَمَعَ تَكْسِيرٍ ،
 وَتَكْسِيرِهِ إِنْ ذَاكَ أَحْسَنُ مِنَ الْإِفْرَادِ كَقَوْلِهِ تَعَالَى : (خَشَعًا أَبْصَارُهُمْ) (١) وَقَدْ قَرَأَهُ
 أَبُو عَمْرٍو وَحُمَزُهُ وَالْكَسَائِيُّ : (خَاشِعًا أَبْصَارُهُمْ) عَلَى الْإِفْرَادِ .

وَمِثَالُ اتِّصَالِ الضَّمِيرِ بِالْوَصْفِ السَّبِيحُ فِي الضَّرُورَةِ قَوْلُ الشَّاعِرِ :-

يَجْعَرَانِ ثَنِيًّا خَيْرَهَا عَظْمٌ جَارَةٌ بِصِيرًا بِهَا لَمْ تَعُدْ عَنْهَا مَشَاغِلُهُ (٢)

ف (بِصِيرًا) نَعْتٌ لِثَنِيٍّ وَفَاعِلُهُ ضَمِيرٌ سَتَرْتُ فِيهِ يَعُودُ عَلَى الرَّجُلِ الْمَدْحِ صَاحِبِ
 الثَّنَى ، وَأَتَى بِالضَّمِيرِ هُنَا مُتَّصِلًا ضَرْوَةً ، وَلَوْلَا الضَّرُورَةُ لَقَالَ : بِصِيرًا بِهَا هُوَ ،
 وَفَصَلَ الضَّمِيرَ الْفَاعِلَ . وَكَذَلِكَ أَيْضًا قَوْلُ الْآخَرِ :-

(١) مِنَ الْآيَةِ : (٧) مِنْ سُورَةِ الْقَمَرِ . وَ (خَشَعًا) بضم الخاء وتشديد الشين

قراءة ابن كثير ونافع وعاصم وابن عامر : السبعة : ٦١٧ .

(٢) حجة القراءات : ٦٨٨ .

(٣) مِنَ الطَّوِيلِ لَزِينَبِ بِنْتِ الطُّشْرِيةِ مِنْ أَبْيَاتِ لَهَا فِي الْحِمَاسَةِ تَرْتِي أَخَاهَا يَزِيدَ
 ابْنَ الطُّشْرِيةِ . وَالثَّنَى : الْوَلَدُ الَّذِي بَعْدَ الْوَلَدِ الْأَوَّلِ ، فَالْأَوَّلُ بَكْرٌ وَالثَّانِي
 ثَنِيٌّ .

وَهُوَ مِنْ شَوَاهِدِ التَّوَطُّعَةِ : ١٧٦ ، وَالْأَمَالِي : ٨٦/٢ ، وَالْحِمَاسَةُ لِابْنِ

تَمَام : ٥١٦/١ ، وَالْأَغَانِي : ٦١/١٣ - ٦٢ .

تَرَى أَرْبَاقَهُمْ مُتَقَلِّدِيهَا كَمَا صَدِئَ الْحَدِيدُ عَلَى الْكُمَةِ (١)

ف (مُتَقَلِّدِيهَا) حالٌ من (أَرْبَاقٍ) وفاعله ضميرٌ مستترٌ فيه يعودُ على أصحابِ الأَرْبَاقِ ، لَوْلَا الضَّرُورَةُ لَفَصَلَهُ فَقَالَ : (مُتَقَلِّدِيهَا هُمْ) على اللَّفْظَةِ الْفُضْحَى ، أَوْ (مُتَقَلِّدِيهَا هُمْ) على لُفْظَةِ (أَكْلُونِي الْبَرَاعِيثَ) على أَنَّهُ يُمْكِنُ فِي هَذَا الْبَيْتِ أَنْ يَكُونَ (مُتَقَلِّدِيهَا) حَالاً من الضَّمِيرِ الْمُضَافِ إِلَيْهِ فِي قَوْلِهِمْ (أَرْبَاقَهُمْ) فَيَكُونُ عَلَى هَذَا جَارِياً عَلَى مَنْ هُوَ لَهُ ، وَالْعَامِلُ فِيهِ (تَرَى) وَيَكُونُ هَذَا جَاءَ عَلَى الْقَلِيلِ مِنْ كَوْنِ الْعَامِلِ فِي الْحَالِ غَيْرِ الْعَامِلِ فِي صَاحِبِهَا ، لِأَنَّ الْعَامِلَ فِي صَاحِبِ الْحَالِ هُنَا (أَرْبَاقٍ) ، لِأَنَّهُ الْخَافِئُ لَهُ بِالْإِضَافَةِ ، وَالنَّاصِبُ لِلْحَالِ (تَرَى) أَوْ يَكُونُ (مُتَقَلِّدِيهَا) حَالاً من ضَمِيرٍ مُتَّصِلٍ بِفِعْلِ مُحَذَوْفٍ تَقْدِيرُهُ : تَرَى أَرْبَاقَهُمْ إِذَا كَانُوا مُتَقَلِّدِيهَا ، فَالْوَاوُ فِي (كَانُوا) فَاعِلٌ ، وَ (كَان) هُنَا تَائَةً ، وَ (مُتَقَلِّدِيهَا) حَالٌ مِنَ الْوَاوِ ، وَالْعَامِلُ فِي (إِذَا) (تَرَى) ثُمَّ مُحَذَفُ الظَّرْفِ وَالْفِعْلُ بَعْدَهُ وَهُوَ الَّذِي أَضِيفَ الظَّرْفُ إِلَيْهِ وَبَقِيَتْ الْحَالُ . وَنَظِيرُ هَذَا مَا تَقَدَّمَ فِي قَوْلِكَ : ضَرَبَنِي زَيْدًا (٢) قَائِماً ، وَفِي قَوْلِهِمْ : هَذَا بُسْراً أَطِيبٌ مِنْهُ رُطْبًا ، مِنْ أَنَّ التَّقْدِيرَ : ضَرَبَنِي زَيْدًا إِذَا كَانَ قَائِماً ، وَهَذَا إِذَا كَانَ بُسْراً أَطِيبٌ مِنْهُ إِذَا كَانَ رُطْبًا . وَهَذَا الْوَجْهُ أَيْضاً مُمْكِنٌ فِي الْبَيْتِ فَيَكُونُ التَّقْدِيرُ : يَجْرَانُ شَيْئاً غَيْرَهَا عَظُمَ جَارَةٌ إِذَا كَانَ بِصِيرًا بِهَا ، وَيَكُونُ الْعَامِلُ فِي (إِذَا) / (٩٥ / أ) (يَجْرَانُ) ، فَيَكُونُ الْوَصْفُ فِي الْبَيْتَيْنِ عَلَى هَذَا جَارِياً عَلَى مَنْ هُوَ لَهُ ، وَلَا ضَرُورَةَ إِذَا ذَاكَ فِي اتِّصَالِ الضَّمِيرِ ، وَأَمَّا قَوْلُ الشَّاعِرِ :-

- (١) من الوافر للفرزدق ، ديوانه بشرح الصاوي : ١ / ١٣١ ، والأرباق : جمع ربق - بكسر الراء وقد تفتح وسكون الباء ، وأصله الحبل والحلقة التي تشدُّ بهما الخنم الصفار لئلا ترضع ، ومتقلدِيها : أي جعل عليها في أعناقهم في موضع القلادة ، والكُمَة : جمع كُمى وهو الشجاع المتكبي . انظر معاني القرآن : ٢ / ٢٧٧ ، ومجاز القرآن : ٢ / ٨٤ ، والانصاف : ١ / ٥٩ . ويروى : (إِذَا) مكان : (كُمَا) ، و (يرى) بالياء المثناة التحتية .
- (٢) في الأصل : (زَيْد) بالرفع وهو خطأ .

وَإِنَّ أَمْرًا أَسْرَى إِلَيْكَ وَدَّ نَسَهُ
لَمَحْقُوقَةٌ أَنْ تَسْتَجِيبِي لَصَوْتِهِ
مَنْ الْأَرْضِ مَوْمَاةً وَيَدَاءُ سَطَقَ (١)
وَأَنْ تَحْلِمِي أَنَّ الْمَعَانَ مَوْفَقٌ

فظاهره أيضا أَنَّ (محقوقة) خبر (إِنَّ) فهو جارٍ على امرئ خبراً له ، وليس له في المعنى ، لأنَّ الضمير المستتر فيه وهو المفعول الذي لم يسم فاعله القائم مقام الفاعل يعود على المرأة المخاطبة ، و (أَنْ تَسْتَجِيبِي) على اسقاطِ باءِ الجرِّ ، تقديره : لمحقوقة أنتِ بأنَّ تستجيبِي لصوته ، فأتى بالضمير متصلاً ضرورةً ، لكن هذا يحتمل وجهاً آخر يخفى به عن الضرورة ، وهو وجه حسن ، وذلك أَنْ يَكُونَ (محقوقة) لا ضمير فيه و (أَنْ تَسْتَجِيبِي) ليس على حذفِ باءِ الجرِّ ، ولكنه مفعول لم يسم فاعله بمحقوقة وأنه لما كان (أَنْ تَسْتَجِيبِي) مقدراً بمصدر مؤنث ، كأنه قال : لمحقوقة استجابتك لصوته ، كما قال تعالى : (وَاسْتَعِينُوا بِالصَّبْرِ وَالصَّلَاةِ وَإِنَّهَا لَكَبِيرَةٌ) (٢) إذا جعلنا الضمير في (إنها) يعود على المصدر المفهوم من (استعينوا) جاء الضمير مؤنثاً لأنَّ ذلك المصدر يتقدّر كذلك ، أي : أَنَّ الاستعانة ، ولا ينبغي أَنْ يجعل (محقوقة) خبراً مقدماً و (أَنْ تَسْتَجِيبِي) مبتدأً والجملة خبر (إِنَّ) لأجل لَمْ الابتداء الداخلية على الخبر في قوله : لَمَحْقُوقَةٌ ، وهي لا تدخل على خبر المبتدأ من الجملة الواقعة خبراً (لِأَنَّ) ألا ترى أنك لا تقول : إِنَّ زيدا أبوه لقائمٌ ،

(١) من الطويل للأعشى ميمون بن قيس ، يمدح الملق بن خنثم بن شداد بن ربيعة . مومة : أي صحراء واسعة ، وسطى : أي قفر لا نبات فيها . وعجز البيت الأول في الديوان : ٢٢٣ :
فَيَا فَيَا تَنُوفَاتٍ وَيَدَاءُ خَيْفَقُ
والخيفق : الفلاة الواسعة .

وهو من شواهد الانصاف : ٥٨/١ ، والخزانة : ٥٥١/١ ، ومجاز القرآن : ٢٤٤/١ ، واللسان (حقق) ، وحواشي المفضل : ٤٢٨ ، والصاحبي : ٣٥٨ / ٣٥٩ ، وشرح الكافية للرضي : ٢١٢/١ .

(٢) هذا الوجه ذكره ابن الأنباري في الانصاف : ٦٠/١ .

(٢) من الآية : (٤٥) من سورة البقرة .

اللهمَّ إِلَّا أَنْ تَجْعَلَ هَذِهِ اللَّامَ جَوَابَ قَسَمٍ مَحْذُوفٍ ، فحينئذٍ يصحُّ هذا الوجهُ ،
يَكُونُ التَّقْدِيرُ : وَاللَّهُ لَمَحْقُوقَةٌ أَنْ تَسْتَجِيبَ ، والجملةُ من القَسَمِ وَجَوَابِهِ فِي مَوْضِعِ خَيْرِ
(إِنْ) وَيَكُونُ عَلَى هَذَا فِي (مَحْقُوقَةٌ) ضَمِيرٌ مُسْتَتَرٌ مَفْعُولٌ لَمْ يَسَمَّ فاعِلُهُ يَعُودُ عَلَى
الاستجابة ، لِأَنَّهُ مَقْدَمٌ مِنْ تَأْخِيرٍ . وهذه الأبيات ونحوها عند الكوفيين ليست بضروريةٍ
مع بقاءها على ظواهرها ، لأنَّهم يَجِيزُونَ اتِّصَالَ ذَلِكَ الضَّمِيرِ بِالوصفِ السَّبَبِيِّ .

وَأَمَّا قَوْلُهُ تَعَالَى : (فَظَلَّتْ أَعْنَاقُهُمْ لَهَا خَاضِعِينَ)^(١) ففيها أربعة أقوال :

أَحَدُهَا : أَنَّ (خَاضِعِينَ) خَيْرٌ (ظَلَّ) ، لأنها من أخوات (كَانَ) و(لَهَا)
متعلق به ، أَوْ يَكُونُ (لَهَا) فِي مَوْضِعِ خَيْرِ (ظَلَّ) وفيه ضَمِيرٌ مُسْتَتَرٌ فِيهِ يَعُودُ عَلَى
الأعناق ، وهو فاعِلٌ به ، أَعْنَى : بَلَّهَا مِنْ حَيْثُ قَامَ مَقَامَ اسْمِ الْفَاعِلِ الْمَحْذُوفِ الَّذِي
يَتَعَلَّقُ بِهِ ، وَالتَّقْدِيرُ : فَظَلَّتْ أَعْنَاقُهُمْ مُسْتَقَرَّةً لَهَا أَوْ كَائِنَةً لَهَا ، وهذا كما تقولُ :
زَيْدٌ لَهَا بِهِ ، إِنْ أَمْلَكَ الْمَرْضُ كَأَنَّكَ قُلْتَ : زَيْدٌ مُلُوكٌ لِلْمَرْضِ ، وَكَذَلِكَ الْمَعْنَى هُنَا فِي
قَوْلِهِ سَبَّحَانَهُ (ظَلَّتْ أَعْنَاقُهُمْ لَهَا) وَيَكُونُ (خَاضِعِينَ) إِنْ كَانَ (لَهَا) هُوَ الْخَيْرُ
حَالًا مِنَ الضَّمِيرِ الْمُسْتَتَرِّ فِي (لَهَا) الَّذِي هُوَ / ضَمِيرُ الْأَعْنَاقِ ، وَيَكُونُ الْوصْفُ الَّذِي (٩٥ / ب)

هُوَ (خَاضِعِينَ) فِي هَذَا الْقَوْلِ سَبَبِيًّا ، لِأَنَّ فاعِلَهُ ضَمِيرٌ مُسْتَتَرٌ فِيهِ يَعُودُ عَلَى أَصْحَابِ
الأعناقِ لَا عَلَى الْأَعْنَاقِ ، وَجَاءَ هَذَا عَلَى اتِّصَالِ الضَّمِيرِ بِالوصفِ السَّبَبِيِّ ، وَعَلَى حَذْفِ
الضَّمِيرِ الْعَائِدِ عَلَى الْأَعْنَاقِ ، لِأَنَّهُ كَمَا تَقَدَّمَ يَشْتَرِطُ فِي الْوصفِ السَّبَبِيِّ وَجُودَ ضَمِيرٍ
يَعُودُ عَلَى الْاسْمِ الَّذِي جَرَى عَلَيْهِ ، وَالْأَصْلُ : خَاضِعِينَ بِهَا هُمْ ، فَحُذِفَ (بِهَا)
وَأَتَّصَلَ الضَّمِيرُ الْفَاعِلُ الَّذِي هُوَ (هُمْ) بِالوصفِ . وهذا القولُ^(٢) ضَعِيفٌ جَدًّا ، وَهُوَ
مَنْقُوعٌ عَلَى جَوَازِ حَذْفِ الضَّمِيرِ الْعَائِدِ إِلَى الْاسْمِ الَّذِي جَرَى عَلَيْهِ الْوصْفُ السَّبَبِيُّ ،

(١) من الآية : (٤) من سورة الشعراء . وانظر معاني القرآن : ٢ / ٢٧٦ - ٢٧٧ ،

والكشاف : ٢ / ١٠٤ ، والبحر المحييط : ٧ / ٥ - ٧ ، وتفسير أبي السعود : ٤ / ٢٠ .

(٣) نسب هذا القول للكسائي . وانظر التبيان : ٢ / ٩٩٣ ، وتفسير القرطبي :

كما تقدم^(١) في مذهب أبي القاسم ، ومبنى أيضاً على مذهب الكوفيين في جواز اتصال
الضمير الفاعل بالوصف السببي.

القول الثاني : ما ذهب إليه بعض المفسرين من أن (خاضعين) خبر (ظل)
أو حال من الضمير المستتر في (لها) على ما تقدم ، وفاعل (خاضعين) ضمير مستتر
فيه يعود على الأعناق ، والمراد بالأعناق هنا : الجماعات^(٢) . تقول العرب : أتاني
عناق من الناس ، أي : جماعة ، فكانه قال : فظلت جماعاتهم لها خاضعين ، والوصف
على هذا القول حقيقي ولا حذف فيه .

القول الثالث : أن (خاضعين) خبر عن الأعناق أو حال من ضميرها المستتر
في (لها) ، على ما تقدم ، وفاعله ضمير مستتر فيه عائد على الأعناق أيضاً ، فالوصف
على هذا حقيقي لا سببي ، وجاء هذا الوصف هنا مجموعاً بالياء والنون كجمع المذكر
الحاقل ، والأعناق ليست بمذكرة ولا عاقلة ، وكان الأصل أن يكون : فظلت أعناقهم
لها خاضعات أو خاضعة ، فإنما جاء هكذا ، لأن الأعناق مضافة إلى ضمير المذكورين
العاقلين في قوله (أعناقهم) فجرى على المضاف في هذا حكم المضاف إليه ، فوصل
في وصفه معاملة المذكر العاقل لإضافته إليه .

ونظير هذا قوله تعالى : (إِنْ تَكْ مِثْقَالَ حَبَّةٍ مِنْ خَرْدَلٍ فَتَكُنْ فِي صَخْرَةٍ أَوْ فِي
السَّمَوَاتِ أَوْ فِي الْأَرْضِ يَأْتِ بِهَا اللَّهُ)^(٣) ألا ترى أن المِثْقَالَ مذكّر وأنت هنا في قوله
تعالى : (تَكْ ، وَتَكُنْ ، وَيَأْتِ بِهَا) وإنما ذلك لإضافته إلى مؤنث وهو العبادة ،
فأجرى عليه حكم ما أضيف إليه . ومن ذلك أيضاً قولهم : قُطِعَتْ بَعْضُ أَصَابِعِهِ ،
فأنت (البعض) وإن كان مذكراً لإضافته إلى المؤنث الذي هو (الأصابع) وقد بين

(١) انظر ما تقدم في ص : ٣٨٤

(٢) ونسب هذا القول إلى الأخفش وأبي زيد الانصاري . المقتضب : ١٩٩/٤ ، وتفسير

القرطبي : ٨٩/١٣ ، وعراب القرآن للزجاج : ٦٠٧/٢ .

(٣) من الآية : (١٦) من سورة لقمان . وانظر تفسير القرطبي : ٦٧/١٤ .

هذا وشروطه في باب الفاعل (١).

القول الرابع : أن (خاضعين) أيضاً على ما تقدم خبر (ظل) أو حال من الضمير المستتر في (لها) وجاء مجموعاً (بالياء) (٢) والنون ، والأعناق ليست بمذكرة ولا عاقلة ، لأنه محمول على ما يصلح في الموضع ، فهذا من باب الحمل على المعنى ، وكأنه قال : فظنوا لها خاضعين ، والواو إنما هي للمذكر العاقل ، فلما كان يقال : ظنوا وظلت أعناقهم على معنى واحد ، جاء الوصف مع ظلت أعناقهم على حكمه مع

(ظلوا) / والحمل على ما يصلح في الموضع كثير في كلام العرب ، قال تعالى : (١/٩٦) (أو كالذي مر على قرية) (٣) فقله سبحانه (كالذي) معطوف على ما يصلح في موضع قوله جل وتعالى : (ألم تر إلى الذي حاج إبراهيم) (٤) لأنه يصلح في موضعه : رأيئت كالذي حاج إبراهيم ، وكذلك أيضاً قوله تعالى : (إن المصدقين والمصدقات وأقرضوا) (٥) فأقرضوا معطوف على ما يصلح في موضع قوله سبحانه (إن المصدقين والمصدقات) كأنه قال : إن الذين تصدقوا وأقرضوا ، ويكون الذين تصدقوا يشمل المذكر والمؤنث ، وقد تقدمت هذه الآية في باب العطف (٦) ، وتقدم التنبيه على المنع من كونه معطوفاً على المصدقين من حيث يتقدم بالفعل وهو في تأويله ، وكذلك أيضاً قوله تعالى : (إنه من يتقى ويصبر) (٧) في قراءة قبل (٨) بإثبات ياء (يتقى) على

(١) انظر ما تقدم في ص : ٦٠ - ٦١ .

(٢) في الأصل : (بالواو) .

(٣) من الآية : (٢٥٩) من سورة البقرة .

(٤) من الآية : (٢٥٨) من سورة البقرة . وانظر تفسير القرطبي : ٢٨٨ / ٣ ،

والمعنى : ٤٧٩ / ٢ .

(٥) من الآية : (١٨) من سورة الحديد . وانظر البيان : ٤٢٢ / ٢ .

(٦) انظر ما تقدم في ص : ٣٩٨ .

(٧) من الآية : (٩٠) من سورة يوسف .

(٨) هو أبو عمر المكي محمد بن عبد الرحمن المخزومي بالولاء الطَّحْبُ بِقُنْبُل (١٩٥ -

٢٩١ هـ) شيخ القراء بالحجاز ، وإليه انتهت رئاسة الاقراء به ، كان على الشرطة

بمكة لأهليته لذلك ، أخذ القراءة عرضاً عن أحمد بن محمد النبالي ، ورواهما =

قَوْلٍ مَنْ جَعَلَ (مَنْ) موصولةً بمعنى (الَّذِي) و (يَتَّقِي) صلةٌ لها وهو مرفوعٌ بالضمة المقدرة لا يجزم ، وقوله (يَصْبِرُ) معطوفٌ على (يَتَّقِي) فكان يجب أن يكون مرفوعاً ، لكنه جزم (١) حملاً على ما يصلح في موضع الموصول وصلته ، ألا ترى أنه يصلح فيه (مَنْ) الشرطية مع مجزومها ، لأنه يقال : مَنْ يَتَّقِي ، وَمَنْ يَتَّقِي ، على معنى واحد ، ولذلك قرئت هذه الآية بالوجهين (٢) معاً ، فلما كان (يَصْبِرُ) مجزوماً مع وجود (مَنْ) الشرطية وجزم (يَتَّقِي) جاء أيضاً مجزوماً مع وجود الموصولة ، ووقع (يَتَّقِي) حملاً على الشرطية لصحتها في الموضع ، وكون الموصولة بمعناها . وهذا القول في هذه الآية على قراءة قبيل ذكره الفارسي وارتضاه ، وفيها أوجه (٣) سوى هذا (٤) .

ومن باب الحمل على ما يصلح في الموضع أيضاً عند الفارسي قول العرب : هُوَ أَحْسَنُ الْفَتَيَانِ وَأَجْمَلُهُ ، فالهاء في (أجمله) تعود على ما يصلح في موضع الفتيان لأنه يصلح في موضعه المفرد على معناه ، فكانهم قالوا : هُوَ أَحْسَنُ فِتًى وَأَجْمَلُهُ (٥) ، ولو جاء الضمير على لفظ الفتيان لقالوا : وَأَجْمَلُهُمْ ، وسيبويه يقول في هذا الضمير :

= عن البزى ، وروى عنه جماعة كثيرة منهم : أبو ريعة محمد بن اسحاق ، وابن

مجاهد ، وابن شنبوذ وغيرهم . انظر ترجمته في طبقات القراء : ١٦٥ / ٢ ،

والاعلام : ٦٢ / ٧ .

وانظر قراءته في السبعة : ٣٥١ ، والاتحاف : ٢٦٧ ، وانظر المصنف : ٤٧٨ / ٢

(١) مشكل اعراب القرآن : ٤٣٥ / ٢ .

(٢) قرأ ابن كثير وحده (إنه من يَتَّقِي) بياء في الوصل والوقف فيما قرأت على قبيل

وقرأ الباقيون : (إنه من يَتَّقِي) بغير ياء مجزوماً .

انظر حجة القراءات : ٣٦٤ - ٣٦٥ ، والاتحاف : ٢٦٧ ، والسبعة : ٣٥١ ،

وتفسير القرطبي : ٢٥٦ / ٩ .

(٣) انظر المصنف : ٤٧٨ / ٢ .

(٤) انظر مشكل اعراب القرآن : ٤٣٤ / ١ - ٤٣٥ .

(٥) انظر البسيط : ٦٥٥ .

إِنَّهُ يَحُودُ عَلَى الْفِتْيَانِ ، عَلَى مَعْنَى مَا ذَكَرَ (١) ، فَكَانَ هُمْ قَالُوا : هُوَ أَحْسَنُ الْفِتْيَانِ وَأَجْمَلُ
مَنْ ذَكَرَ (٢) .

وَمِنْ الْحَمْلِ عَلَى مَا يَصْلُحُ فِي الْمَوْضِعِ أَيْضًا قَوْلُهُمْ لِمَكْثَرِ الْكَلَامِ (حَسْبُكَ يَنْبِ النَّاسِ)
فَحَسْبُكَ مَبْتَدَأٌ وَخَبَرُهُ مَحذُوفٌ ، أَيْ : حَسْبُكَ هَذَا ، وَ (يَنْبِ) مَجْذُومٌ عَلَى جَوَابِ أَمْرٍ
يَصْلُحُ فِي الْمَوْضِعِ ، كَأَنَّكَ قُلْتَ : اكْتَفَيْ بِهَذَا الْقَدْرِ يَنْبِ النَّاسِ ، لِأَنَّ مَعْنَى قَوْلِكَ :
حَسْبُكَ هَذَا : اكْتَفَيْ بِهِ ، وَحَسْبُكَ مَعْنَاهُ : كَافِيكَ ، وَمِنْهُ أَيْضًا قَوْلُهُمْ : مَا قَامَ غَيْرُ
زَيْدٍ وَعَمْرُو ، بِرَفْعِ (عمرو) عَطْفًا عَلَى مَا يَصْلُحُ فِي مَوْضِعِ قَوْلِكَ (غَيْرُ زَيْدٍ) كَأَنَّكَ قُلْتَ :
مَا قَامَ إِلَّا زَيْدٌ وَعَمْرُو ، لِأَنَّ مَعْنَاهُمَا وَاحِدٌ ، وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ (عمرو) مَعْطُوفًا عَلَى
لَفْظِ (غَيْرِ) مِنْ غَيْرِ تَقْدِيرٍ / شَيْءٍ ، لِأَنَّ الْمَعْنَى يَكُونُ : مَا قَامَ عمرو ، بِنَفْيِ الْقِيَامِ (٩٦ / ب)
عَنْهُ وَالْمَعْنَى إِثْبَاتُهُ ، فَلَا بُدَّ مِنْ تَقْدِيرِ (إِلَّا) لَذَلِكَ ، وَيَجُوزُ أَيْضًا فِي (عمرو) الْخَفْضُ
عَطْفًا عَلَى لَفْظِ زَيْدٍ ، فَتَقُولُ : مَا قَامَ غَيْرُ زَيْدٍ وَعَمْرُو ، وَمِنْهُ أَيْضًا قَوْلُ الشَّاعِرِ :-
مُشَاعِمٍ لَيْسُوا مُصْلِحِينَ (٥)

الْبَيْتُ الْمَذْكُورُ فِي بَابِ الْعَطْفِ ، حَمَلُ (نَاعِبِ) بِالْخَفْضِ عَلَى مَا يَصْلُحُ فَنُصِيَ
(مُصْلِحِينَ) الْمَنْصُوبِ ، وَكَأَنَّهُ قَالَ : لَيْسُوا بِمُصْلِحِينَ وَلَا نَاعِبٍ ، وَكَذَلِكَ أَيْضًا قَوْلُ
الْآخِرِ : -

بَدَأَ لِي أَنِّي لَسْتُ مُدْرِكَ مَا مَضَى * (٦)
وَقَدْ تَقَدَّمَ أَيْضًا فِي الْبَابِ الْمَذْكُورِ ، وَمِنْهُ أَيْضًا قَوْلُ الشَّاعِرِ :-

(١) كَذَا فِي الْأَصْلِ ،

(٢) انْظُرِ الْكِتَابَ : ٨٠ / ١ ، وَانْظُرْ أَيْضًا اللِّسَانَ (ثَقَل) .

(٣) وَقِيلَ : مَبْتَدَأٌ لَا خَبَرَ لَهُ ، وَهُوَ اخْتِيَارُ ابْنِ طَاهِر . انْظُرِ الْمَجْمَعُ : ٤٤ / ٢ .

(٤) فِي الْأَصْلِ : (عمر) بَدُونِ وَاو .

(٥) تَقَدَّمَ الشَّاهِدُ كَامِلًا وَتَخْرِيجُهُ فِي ص : ١٢٨

(٦) تَقَدَّمَ الشَّاهِدُ كَامِلًا وَتَخْرِيجُهُ فِي ص : ١٢٩

فَمَا تَرَيْنِي وَلَيْسَ لِمَّةٌ فَإِنَّ الْحَوَاثِثَ أَوْدَى بِهَا (١)
 فالضَّمِيرُ الْفَاعِلُ فِي (أَوْدَى) بَجَاءِ مَذْكَرًا حَمَلًا عَلَى مَا يَصْلُحُ فِي مَوْضِعِ الْحَوَاثِثِ ، كَأَنَّهُ
 قَالَ : فَإِنَّ الْحَدَثَانِ أَوْدَى ، لِأَنَّهُمْ يَقُولُونَ الْحَدَثَانِ وَهْمٌ يَرِيدُونَ بِهِ الْكَثْرَةَ وَالْجِنْسَ ،
 كَمَا يُرَادُ ذَلِكَ بِلَفْظِ الْجَمْعِ إِذَا قُلْتَ الْحَوَاثِثِ ، وَلِهَذَا أَيْضًا ذَكَرَ الْآخِرُ الْحَدَثَانِ ،
 فَأَجْرَى عَلَيْهِ حُكْمَ الْحَوَاثِثِ فِي قَوْلِهِ :

أَلَا هَلَكَ الشَّهَابُ الْمُسْتَنِيرُ وَمَدَّ رَهْنًا الْحَسَامُ إِذَا نُفِيرُ (٢)
 وَحَمَّالُ الْبَعِثِينَ إِذَا أَلَمَّتْ بَنَا الْحَدَثَانِ ، وَالْأَنْفُ النَّصُورُ
 فَالْحَدَثَانِ فَاعِلٌ (أَلَمَّتْ) وَالْحَقُّ التَّاءُ فِي فِعْلِهِ وَإِنْ كَانَ مَذْكَرًا ، إِذَا يَصْلُحُ فِي
 مَوْضِعِهِ (الْحَوَاثِثِ) وَهُوَ مُؤَنَّثٌ ، فَكَأَنَّهُ قَالَ : أَلَمَّتْ بَنَا الْحَوَاثِثِ ، (وَالْأَنْفُ) فِي

(١) من المتقارب للأعشى ميمون من قصيدة يمدح بها ربه قيس بن معدى كـرب
 الكندي ويزيد بن عبد المدان الحارثي . (لمة) - بكسر اللام وتشديد الميم -
 ما أَلَمَّ وأحاط بالمنكبين من شعر الرأس . والحواث : جمع حادثة وأراد بها
 نوازل الدهر وكوارثه ، وأودى بها : ذهب بها وأبادها . الديوان : (١٧١) .
 وهو من شواهد سيبويه ، وصدره في الكتاب : ٤٦ / ٢ : فاما ترى لمتى بدلت *
 ومعاني القرآن : ١٢٨ / ١ ، والانصاف : ٧٦٤ / ٢ ، وأمالى ابن الشجرى :
 ٣٤٥ / ٢ ، وشرح المفصل : ٩٥ / ٥ ، ٦ / ٦ ، ٤١ ، والبسيط : ١٨٦ ،
 والأشمونى : ٥٣ / ٢ ، والخزانة : ٨٧٨ / ٤ .

(٢) من الوافر ، أنشدهما ابن منظور (حدث) من غير عزو . والمدرة - بكسر
 الميم وسكون الدال وفتح الراء - السيد الشريف ، والمقدم في اللسان واليد
 عند الخصومة والقتال . وفي اللسان (ووهَّاب) مكان (وحمَّال) و (الحامى)
 مكان (الأنف)

وهو من شواهد معاني القرآن : ١٢٩ / ١ ، ومجالس شعلب : ٤٨٩ / ٢ ،
 والانصاف : ٧٦٦ / ٢ ، وأمالى ابن الشجرى : ١٠٦ / ١ ، واصلاح الخل :
 ٣٨٣ ، والبسيط : ١٨٧ ، ٢٥١ ، ٤٠٩ ، ٤٣٦ .

هذا البيت معطوف على (حَمَالٍ) لا على (الحَدَثَانِ) ، وَلَوْ جَاءَ البيتَانِ على مراعاة المطفوف به لقال في الأول : فَإِنَّ الْحَوَادِثَ أَوْدَتْ بِهَا ، وفي الثاني : إِذَا أَلَمَّ بَنَا الْحَدَثَانِ .

ومن هذا القبيل أيضا قول الآخر :-

أَجِدُّكَ لَنْ تَرَى بِشَعِيلِبَاتٍ وَلَا بَيْدَانِ نَاجِيَةٍ (ذَمُولًا)^(١)
وَلَا مُتْدَارِكَ (و) (الشَّمْسُ) دَافِلٌ بِيَعْنِ (نَوَاشِغِ) الْوَادِي هُمُولًا

فقوله : (وَلَا مُتْدَارِكَ) معطوف على ما يصلح في موضع قوله (لَنْ تَرَى) قَدَرَهُ ابْنُ جَنِّي : أَجِدُّكَ غَيْرَ رَاءٍ ، وَقَدَرَهُ الْفَرَّاءُ : لَسْتُ بِرَاءٍ^(٢) ، فمتدارك معطوف على (رَاءٍ) المخفوف المقدر في موضع (لَنْ تَرَى) ومنه أيضا على مذهب بعض النحويين^(٣) قول الصَّرب : (رَأَيْتُ التَّيْمَ تَيْمٌ عَدِيٌّ) (ف تَيْمٌ) بالخفض بدل مما يصلح في موضع التَّيْمِ ، كَأَنَّكَ قُلْتَ : الْمُنْسُوبُ إِلَى تَيْمٍ تَيْمٌ عَدِيٌّ ، فَتَيْمُ الثَّانِي بَدَلٌ مِنْ (تَيْمٍ) الْأَوَّلِ الْمُقَدَّرِ ، أَلَا تَرَى أَنَّهُ يَقَالُ : التَّيْمِيُّ وَالْمُنْسُوبُ إِلَى تَيْمٍ عَلَى مَعْنَى وَاحِدٍ . وقول الفارسي في هذا وجمهور النحويين أَنَّهُ عَلَى حَذْفٍ مضاف^(٤) ، وَالْأَصْلُ : رَأَيْتُ التَّيْمَ ذَا تَيْمٍ عَدِيٍّ ، وَ(ذَا) بَدَلٌ مِنَ التَّيْمِ بِمَعْنَى صَاحِبٍ ، وَ(تَيْمٍ) مضاف إليه ، ثُمَّ حَذَفَ

(١) من الوافر ، للمرار بن سعيد الفقعسي . شعيلبات وبيدان : موضعان ، والناجية : الناقة السريعة ، والنواشغ : جمع ناشغة مجازي الماء في الوادي ونواشغ الوادي أعاليه ، والهمول : الأبل عليها الهوامع . والذمول : التي تسير سيرا ليئا .

انظر معاني القرآن : ١٧١/١ ، ومجالس شعلب : ١٥٩/١ ، والخصائص : ٣٨٨/١ ، ومعجم البلدان : (شعيلبات) واللسان : (نشغ) وفيه (متلاقيا) مكان (متدارك) . وما بين الأقواس في البيتين بيان في الأصل .

(٢) معاني القرآن : ١٧١/١ .

(٣) وهم الكوفيون ، انظر شرح المفصل : ١٤٢/٥ ، والمقدمة المحسبة : ٢٧٣/١ ،

وحاشية الصبان : ١٧٦/٤ .

(٤) انظر الكامل للمبرد : ١٤٢/٢ ، والانصاف : ٤٧٤/٢ .

المضاف وبقي المضاف إليه على خفضه كقراءة بعض الناس في الشاذ : (تُريدون عَرَغَ الدنيا والله يريد الآخرة)^(١) بخفض الآخرة على حذف مضافٍ تقدیره : والله يريد بباقي الآخرة.

وبالجملة فالحمل على ما يصلح في الموضع كثير جداً في كلام العرب ، فحمل هذه الآية قوله تعالى : (فَظَلَّتْ أَعْنَاقُهُمْ لَهَا خَاضِعِينَ) على ذلك قول حسن ارتضاه / (٩٧ / أ) المبرد^(٢) وابن أبي الربيع من المتأخرين ، والله الموفق .

وأعلم أن ما تقدم من أن الكوفيين يميزون أن يكون فاعل الوصف السببي ضميراً متصلاً ، إنما ذلك عندهم بشرط أن لا يوقع اتصاله لبساً ، في نحو : زيدٌ هندٌ ضاربها ونحو ما تقدم من الأبيات والآية التي هي قوله تعالى : (فَظَلَّتْ أَعْنَاقُهُمْ لَهَا خَاضِعِينَ)^(٤) على القول الأول فيها ، ونحو قوله تعالى : (وَإِنَّ لِلْمُتَّقِينَ لَحُسْنَ مَآبٍ ، جَنَّاتٍ عِدْنٍ مِفْتَاحُ لَهُمُ الْأَبْوَابُ)^(٦) على أن يكون (مِفْتَاحُ) حالاً من (المتقين) وفيه ضمير مستتر مفعول لم يسم فاعله ، يعود على (جَنَّاتٍ عِدْنٍ) والأبواب بدل بعض من كل من ذلك الضمير المستتر ، ومرفوع الوصف السببي على هذا ضمير متصل به ، فيجوز هذا الإعراب في هذه الآية على مذهب الكوفيين ، ولا يجوز عند البصريين لأنه لو كان حالاً من المتقين والأبواب بدل لوجب انفصال الضمير المرفوع بمِفْتَاحُ ، فكان يجب أن يكون مِفْتَاحُ هي لهم الأبواب ، وتوجيهها عندهم على ما تقدم ممن مذهب الفارسي وأبي القاسم .

(١) من الآية : (٦٧) من سورة الأنفال . وقراءة الخفض هي قراءة ابن جهماز ، انظر المحتسب : ٢٨١ / ١ .

(٢) المقتضب : ١٩٨ / ٤ - ١٩٩ .

(٣) انظر شرح ابن عقيل : ٢٠٧ / ١ - ٢٠٨ .

(٤) من الآية : (٤) من سورة الشعراء .

(٥) تكملة .

(٦) من الآيتين (٤٩ - ٥٠) من سورة (ص) . وانظر الايضاح : ١٥٤ / ١ .

فَأَمَّا إِنْ كَانَ اتِّصَالُ ضَمِيرِ الْوَصْفِ السَّبْبِيِّ يُوقَعُ لَبْسًا ، فَلَا بُدَّ مِنْ انفصالِهِ إِذَا ذَاكَ
عِنْدَ الْبَصْرِيِّينَ وَالْكُوفِيِّينَ ^(١) نَحْوُ : زَيْدٌ ضَارِبُهُ أَنَا ، وَهِنْدٌ ضَارِبُهَا أَنْتَ ، وَالزَّيْدَانِ
ضَارِبُهُمَا نَحْنُ ، وَالزَّيْدَانِ ضَارِبُهُمَا أَنْتُمَا . فَلَا يَجُوزُ اتِّصَالُ الضَّمِيرِ فِي هَذِهِ الْأَمْثَلَةِ
وَنَحْوِهَا لِأَجْلِ اللَّبْسِ ، إِذَا لَا يَتَحَيَّنُ كَوْنُهُ لِمَتَكَلِّمٍ أَوْ مُخَاطَبٍ أَوْ غَائِبٍ . وَإِلَى مَثَلِ
مَنْ هَبَ الْكُوفِيُّينَ ذَهَبٌ مِنَ الْمَتَأَخِّرِينَ ابْنُ طَالِبٍ ^(٢) .

وَأَعْلَمُ أَنَّ الْوَصْفَ السَّبْبِيَّ الْمَعْطُوفَ عَلَى وَصْفٍ حَقِيقٍ حَكَمَهُ كَحُكْمِ السَّبْبِيِّ الْمُبَاشِرِ
عَلَى مَا تَقَدَّمَ ، فَتَقُولُ : زَيْدٌ قَائِمٌ وَضَارِبُهُ أَنَا ، وَزَيْدٌ قَائِمٌ وَنَحْوُ أَبِيهِ .

فَإِنْ كَانَ مَعْطُوفًا عَلَى وَصْفٍ سَبْبِيٍّ وَفَاعِلُ الْمَعْطُوفِ ضَمِيرٌ يَعُودُ عَلَى فَاعِلِ الْوَصْفِ
الْمَعْطُوفِ عَلَيْهِ ، لَمْ يَمْتَنِعْ اتِّصَالُ فَاعِلِ الْمَعْطُوفِ بِهِ كَقَوْلِكَ : زَيْدٌ قَائِمٌ أَبَوَاهُ لَا قَاعِدَانِ
فَقَائِمٌ خَبَرُ زَيْدٍ ، وَ (أَبَوَاهُ) فَاعِلٌ بِهِ وَهُوَ سَبْبِيٌّ ، لِأَنَّهُ لَمْ يَرْفَعْ ضَمِيرَ زَيْدٍ ، وَ (لَا) حَرْفُ
عَطْفٍ ، وَ (قَاعِدَانِ) مَعْطُوفٌ عَلَى قَائِمٍ ، وَفَاعِلُهُ ضَمِيرٌ مُسْتَتِرٌ فِيهِ يَعُودُ عَلَى فَاعِلِ
(قَائِمٍ) وَهُوَ (أَبَوَاهُ) وَالْمَعْطُوفُ عَلَى الْخَبَرِ خَبَرٌ مِثْلُهُ ، فَقَدْ صَارَ (قَاعِدَانِ) خَبَرًا
سَبْبِيًّا عَنْ زَيْدٍ ، وَلَمْ يَنْفَصِلْ ضَمِيرُهُ ، وَكَذَلِكَ تَقُولُ : مَرَرْتُ بِرَجُلٍ قَائِمٍ أَبَوَاهُ لَا قَاعِدَيْنِ .
فَإِنْ كَانَ فَاعِلُ الْمَعْطُوفِ غَيْرَ عَائِدٍ عَلَى فَاعِلِ الْوَصْفِ الْأَوَّلِ ، فَحَكْمُهُ أَيْضًا حَكْمُ
السَّبْبِيِّ الْمُبَاشِرِ فِي لَزُومِ انفصالِ الضَّمِيرِ ، نَحْوُ قَوْلِكَ : زَيْدٌ قَائِمٌ أَبَوَاهُ وَضَارِبُهُ أَنَا .

وَأَعْلَمُ أَنَّ الظَّرْفَ وَالْمَجْرُورَ إِذَا جَرَّيَا عَلَى غَيْرِ مَنْ هُمَا لَهُ فَحُكْمُهُمَا ^(٣) أَيْضًا فَمِنْ
انفصالِ الضَّمِيرِ كَحُكْمِ الْوَصْفِ السَّبْبِيِّ عَلَى مَا تَقَدَّمَ ، كَقَوْلِكَ : زَيْدٌ هِنْدٌ فِي دَارِهَا هُوَ ،
وَزَيْدٌ هِنْدٌ عِنْدَهَا هُوَ ، تَرِيدُ : زَيْدٌ هِنْدٌ مُسْتَقَرٌّ فِي دَارِهَا هُوَ ، / وَزَيْدٌ هِنْدٌ
مُسْتَقَرٌّ عِنْدَهَا هُوَ ، (فَهُوَ) فَاعِلٌ بِالْمَجْرُورِ أَوِ الظَّرْفِ ، لَا يَجُوزُ اتِّصَالُهُ بِهِ ، فَلَا تَقُولُ :
زَيْدٌ هِنْدٌ فِي دَارِهَا ، عَلَى أَنْ يَكُونَ فِي (دَارِهَا) فِي مَوْضِعِ خَبَرٍ هِنْدٍ ، وَالْاِسْتِقْرَارُ فِي
الدَّارِ لَزِيدٍ ، وَفَاعِلُ الْمَجْرُورِ ضَمِيرٌ مُسْتَتِرٌ فِيهِ يَعُودُ عَلَى زَيْدٍ .

(١) انظر شرح الكافية الشافية : ٣٣٩ / ١ .

(٢) انظر التسهيل ص : ٤٨ .

(٣) فِي الْأَصْلِ : (حُكْمُهُمَا) .

وأما الفعل فلا ينفصل ضميره مطلقاً إلا لموجب ، كان جارياً على من هو له أو على غير من هو له ، فتقول : زيدٌ هندٌ يضربها ، وزيدٌ اضربه ، وزيدٌ تكرمه ، وزيدٌ تكرمه ، فإن قلت : زيدٌ هندٌ يضربها هو ، وزيدٌ اضربه أنا ، وزيدٌ تكرمه أنت ، وزيدٌ تكرمه نحن ، فليس الضمير المنفصل هو الفاعل ، ولكنه تأكيد^(١) للضمير الفاعل المستتر في الفعل .

المسألة السادسة : في الرفع للخبر .

والمبتدأ كما تقدم مرفوع بالابتداء في مذهب سيبويه ، والخبر عنده مرفوع بالمبتدأ^(٢) ، فإذا قلت : زيدٌ قائمٌ ، فزيدٌ مرفوع بالابتداء الذي هو تصريحته من العوامل اللفظية واسناد الخبر إليه على ما تقدم بيانه في أول الباب^(٣) ، و(قائمٌ) مرفوع بالمبتدأ الذي هو (زيدٌ) .

المسألة السابعة : في تعدد الخبر .

وأعلم أنه يجوز أن يكون للمبتدأ الواحد خبران فصاعداً ، من غير عطف بشرط أن يكونا في المعنى يصح أن يشطهما اسم واحد ، نحو ما أجاز سيبويه من قولك : هذا زيدٌ منطلق^(٤) ، على أن يكون (هذا) مبتدأ ، و(زيدٌ) خبر له ، و(منطلقٌ)

(١) وهذا على رأى سيبويه . والمبرد يرى أن الضمير الذي أبرز فاعل . انظر الكتاب

٥٢/٢ ، والمقتضب : ٢٦٢/٣ .

(٢) وعند المبرد أن الخبر رفع بالابتداء ، ويرى الكوفيون أنهما يترافعان . انظر

الكتاب : ١٢٧/١ ، والمقتضب : ٤٩/٢ ، والانصاف : ٤٤/١ وما بعدها ،

والتصريح : ١٥٨/١ - ١٥٩ ، واصلاح الخلل : ١٤٩ ، والبسيط : ٤١٩ - ٤٢٠

وشرح الكافية الشافية : ٣٢٤/١ ، والتسهيل : ٤٤ ، وشرح الجمل لابن عصفور

٣٥٥/١ وما بعدها .

(٣) انظر ما تقدم في ص : ٢٩٩

(٤) انظر الكتاب : ٨٣/٢ ، والمقتضب : ٣٠٧/٤ - ٣٠٨ ، وشرح الجمل لابن

عصفور : ٣٥٩/١

خبر ثان ، ألا ترى أنه يصح أن تقول : هذا جامع كونه زيدا والانطلاق ، ويكون (جامع) وحده الخبر ، وهو اسم مفرد يشمل معنى الخبرين في قولك : هذا زيد منطلق . وتقول أيضا : زيد قائم ضاحك ، على أن يكون (قائم) و (ضاحك) خبرين عن زيد ، لأنه يصح أن تقول : زيد جامع القيام والضحك ، فتأتي بخبر واحد يشملهما . ومن هذا أيضا قوله تعالى : (صم بكم عى) (١) فهذه ثلاثة أخبار لمبتدأ واحد محذوف تقديره : هم صم بكم عى (٢) ، ويجوز أيضا أن يكون (صم) وحده الخبر ، (بكم وعى) صفتان لصم ، وكذلك أيضا يجوز هذان الوجهان في قوله تعالى : (والذين كذبوا بآياتنا صم وبكم في الظلمات) (٣) يجوز في المجرور الذي هو قوله سبحانه (في الظلمات) أن يكون خبرا ثانيا (٤) ، وأن يكون في موضع الصفة . وما جاء على الخبرين أيضا قول الشاعر :-

اترضى بأنا لم تجف دماؤنا وهذا عروس باليماة خالد (٥)

(هذا) مبتدأ ، وعروس وخالد خبران له ، وكذلك قول الآخر :-

ينام باحدى مقلتيه ، ويتقى المنايا بأخرى ، فهو يقظان هاجع (٦)
(يقظان وهاجع) خبران لـ (هو) ومن هذا أيضا قولهم : هذا حلوحامض ، أى : مز (٨) (فحلوحامض) في معنى خبر واحد ، كأنك قلت : هذا مز ، وكذلك قوله فسى البيت (يقظان هاجع) في معنى خبر واحد ، كأنه قال : فهو حذر .

وقد زعم ابن الطراوة أنه لا يجوز أن يكون للمبتدأ خبران / فصاعدا إلا أن يكونا (٩٨ / أ) في معنى خبر واحد ، وإن لم يكونا كذلك لزم العطف فتقول : هذا زيد وقائم ، وهذا قائم وضاحك ، وإنما اشترط في الخبرين أن يكونا يصح أن يشملهما اسم واحد تحزرا من مثل : أين زيد قائم ؟ وكيف زيد خارج ؟ على أن يكون (زيد) مبتدأ و (قائم) خبر ، و (أين) في موضع خبر ثان ، وكذلك كيف ، وخارج في المثال الآخر ، فهذا ونحوه لا يجوز عند ابن الطراوة وغيره ، لأنه لا يصح هنا أن يعوض من الخبرين اسم واحد يشملهما .

(١) من الآية (١٨) من سورة البقرة ، وتامها : (فهم لا يرجعون) .

(٢) تفسير القرطبي : ٢١٤ / ١ .

(٣) من الآية : (٣٩) من سورة الانعام .

(٤) التبيان : ٤٩٤ / ١ .

(٥) من الطويل ، ولم أقف له على نسبة ، ويروى الشاهد بنصب (عروس) على الحال من

(هذا) . انظر شرح السيرافي : ٤ / ١ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٣٦٠ / ١ ،

والاصول : ١٨١ / ١ .

(٦) من الطويل ، لحميد بن ثور الهلالي ، في وصف ذئب . وذلك أن الذئب لا ينام كل

نومه لشدة حذره ، فمن شقائه بالسهر لا يكاد يخطئه من رماه ، وإذا نام فتح

احدى عينيه وأغضى الاخرى . ديوانه : ١٠٥ ، وفيه (الأعادى) مكان (المنايا) .

انظر العقد الفريد : ٣٦١ / ٤ ، وكتاب الأمثال : ٣٦١ ، وشرح الجمل لابن عصفور

١٦٩ / ١ ، ٣٦٠ ، والاشموني ٢٢٢ / ١ ، وفيه (نائم) مكان (هاجع) وليس بصواب

لأن قافية القصيدة (عينية) .

(٧) انظر الكتاب : ٨٣ / ٢ ، والاشموني : ٢٢٢ / ١ . وقد أنكر ابن هشام أن يكون هذا

المثال من تعدد الخبر ، لأن الاثنين بمعنى خبر واحد وهو : مز . التصريح ٥٤ / ١

(٨) مز : من المازة وهي كيفية متوسطة بين الحلاوة والحموضة .

الفصل الثالث : في الأحكام المشتركة بين المبتدأ والخبر

وفيه مسائل :

الأولى : في التقديم والتأخير ، والأصل تقدم المبتدأ وتأخر الخبر ، وقد يُخَن عن هذا الأصل ، والمبتدأ والخبر بحسب ذلك على ثلاثة أقسام :

القسم الأول : ما يلزم فيه الأصل وهو تقديم^(١) المبتدأ ، وذلك أن يكون المبتدأ اسم شرط نحو : مَنْ يَقُمْ أَكْرَمُهُ ، ف (مَنْ) مبتدأ لازم التقديم ، لأنه متضمن معنى الشرط ، و (يَقُمْ) في موضع الخبر ، وكذلك المضاف إلى اسم الشرط نحو : غلام مَنْ يَقُمْ أَكْرَمُهُ .

أو يكون اسم استفهام نحو : مَنْ ضاحك ؟ أو مضافاً إليه نحو : غلام مَنْ ضاحك ، أو (كَمْ) الخبرية نحو : كَمْ رجلٍ في الدار ؟ ف (كَمْ) مبتدأ ورجلٌ مضاف إليه ، و (في الدار) في موضع الخبر .

أو يكون (ما) التعجبية نحو : مَا أَحْسَنَ زيداً ! ، ف (ما) مبتدأ فيه معنى التعجب لازم التقديم ، و (أَحْسَنَ زيداً) في موضع الخبر .

أو يكون الخبر مقروناً بـ (إلا)^(٢) نحو : ما زيدٌ إلا قائمٌ ، فزيدٌ مبتدأ وقائمٌ خبره ، والمبتدأ هنا يلزم تقديمه على الخبر .

أو يكون في معنى المقرون بإلا نحو : إنما زيدٌ قائمٌ .

أو يكون الخبر مقروناً بالفاء نحو : أما زيدٌ فقائمٌ ، والذي يأتي فله درهمٌ ، فزيدٌ مبتدأ ، وكذلك (الذي) مع صليته وهو هنا لازم التقديم ، لاقتراح الخبر بالفاء .

أو يكون المبتدأ ضمير الأمر والشأن أو القصة نحو : هو زيدٌ قائمٌ ، وهي هنا ضاحكة ، فهو مبتدأ والجملة بعده من المبتدأ والخبر في موضع خبره ، وتقدمه عليها لازم ، لأنه ضمير الأمر والشأن كأنك قلت : الأمرُ زيدٌ قائمٌ ، أو الشأنُ زيدٌ قائمٌ ،

(١) انظر شرح الجمل لابن عصفور : ٣٥٣/١ ، وشرح ابن عقيل : ٢٣٨/١ .

(٢) انظر البسيط : ٤٦٠ ، وشرح ابن عقيل : ٢٣٥/١ .

وكذلك المثال الآخر (هي) فيه مبتدأة والبطئة من المبتدأ والخبر بعده في موضع خبره ، ويلزم أيضاً تقديم هذا الضمير ، لأنه ضمير القصة كأنك قلت : القصة منذ صاحكة .

أو يكون المبتدأ في المعنى مشبهاً بالخبر نحو : زيدٌ زَمِيرٌ ، وزيدٌ حَاتِمٌ .
أو يكون المبتدأ والخبر معرفتين نحو : زيدٌ أَخُوكَ ، فزيدٌ مبتدأ و (أَخُوكَ) خبره ، ولا يجوز تأخير هذا المبتدأ ، لأنك لو قلت : أَخُوكَ زيدٌ ، لالتبس أن يكون (أَخُوكَ) هو المبتدأ ، و (زيدٌ) الخبر ، فإن فهم المراد من جهة المعنى ولم يقع لبسٌ ، فقال ابن جني : إنه يجوز إذ ذاك تأخير المبتدأ نحو قول الشاعر :-

بَنُونَا بَنُوا أَبْنَاءَنَا وَمَنَا تَنَا
بَنُونُ هُنَّ أَبْنَاءُ الرِّجَالِ الْأَبَاعِدِ (١)

ف (بَنُونَا) خبرٌ مقدَّمٌ ، و (بَنُوا أَبْنَاءَنَا) هو المبتدأ ، و مراده (بَنُوا أَبْنَاءَنَا) بَنُونَا) لكنه أخر المبتدأ لدلالة البيت على المراد وفهمه من جهة المعنى ، ألا ترى (٦٨ / ب) أن المعنى الإخبار عن بني الأبناء بأنهم أبناءٌ ، وعن بني البنات بأنهم ليسوا بأبناء ، ولكنهم أبناء رجالٍ أباعدٍ ، ولا يستقيم أن يكون (بَنُونَا) مبتدأ و (بَنُوا أَبْنَاءَنَا) الخبر ، لأن المعنى إذ ذاك يكون الإخبار عن البنين بأنهم بنو الأبناء ، وهذا ليس بمستقيم ، وإن أخذ قوله (بَنُونَا بنوا أبناءنا) على معنى التشبيه وجب أيضاً أن يكون (بَنُوا أَبْنَاءَنَا) لأنهم المشبهون بالبنين ، فالمراد : بَنُوا أَبْنَاءَنَا كَبْنِينَا ،

(١) من الطويل ، للفرزدق .

انظره في : ديوانه بشرح الصاوي : ٢١٧/١ ، والانصاف : ٦٩/١ ،
وشرح الكافية الشافية : ٣٦٧/١ ، وشرح ابن عقيل : ٢٣٣/١ ، والمساعد :
٢٢١/١ ، والمغنى : ٤٥٢/٢ ، والتصريح : ١٧٣/١ ، وشرح الكافية
للرضي : ٩٧/١ ، والهمع : ٣٢/٢ ، والخزانة : ٢١٣/١ - ٤٤٤ .

فهذا من تشبيه المبتدأ بالخبر ، فقد كَانَ الوجهُ أَنْ يقدَّمَ المبتدأ كما يلزمُ ذلك في مثل : زيدٌ زهيرٌ ، لكنه قدَّمَ الخبرَ اعتماداً على فهمِ المعنى ^(١) وعدمِ اللبس ، إذ لا يستقيمُ المعنى حقيقةً على تشبيهِ البنينِ ببنى الأبناء .

أو يكونَ المبتدأ والخبرُ نكرتينِ كَلْتَاهُمَا يصحُّ الابتداءُ بها ، نحو : رجلٌ كريمٌ خيرٌ من زيدٍ ، فربَّما له مسوغٌ بالابتداءِ به وهو كونهُ موصوفاً ، وللخبرِ أيضاً مسوغٌ وهو كونهُ عاملاً في المجرورِ بعده ، فلا يجوزُ تقديمُ الخبرِ هنا ، إذْ يلتبسُ بأنْ يكونَ المقدَّمُ هو المبتدأ لوجودِ المسوغِ .

أو يكونَ المبتدأ مقروناً بلامِ الابتداءِ نحو : لزيدٌ قائمٌ ، أو مخبراً عنه بفصلٍ رافعٍ لضميره المتصلِ ^(٢) نحو : زيدٌ قائمٌ ، فزيدٌ مبتدأ ، و(قائمٌ) فعلٌ ماضٍ في موضعِ خبره ، وفاعلهُ ضميرٌ مستترٌ فيه يعودُ على زيدٍ ، فتقدَّم المبتدأ هنا لآزم لا يجوزُ أَنْ يتأخَّرَ .

فأما قولك : قائمٌ زيدٌ ، فليس (زيدٌ) مبتدأ ، و(قائمٌ) في موضعِ خبره مقدَّمٌ ، هذا لا يجوزُ .

ففي هذه المواضع الخمسة عشر يلزمُ تقديمُ المبتدأ على خبره ، ويزادُ فيها سادسٌ عشر ، وهو أن يكونَ الخبرُ مفرداً عاملاً في اسمٍ استفهامٍ أو في مضافٍ إليه . فيلزمُ إذْ ذاكُ تقدُّمُ ذلك المعمولِ على المبتدأ وتقدُّمُ المبتدأ على الخبرِ . فمثالُ الخبرِ المفردِ العاملِ في اسمٍ الاستفهامِ قولك : متى زيدٌ قائمٌ ؟ فزيدٌ مبتدأ ، وقائمٌ خبره ، و(متى) ظرفُ زمانٍ فيه معنى الاستفهامِ ، والعاملُ فيه الخبرُ الذي هو (قائمٌ) فلا يجوزُ تقدُّمُ الخبرِ هنا على المبتدأ ، فلا تقولُ : متى قائمٌ زيدٌ ، على أن يكونَ (قائمٌ) خبراً مقدَّماً .

(١) انظر دلائل الإعجاز : ٢٤١ .

(٢) انظر شرح ابن عقيل : ٢٣٤ / ١ - ٢٣٦ .

(٣) لأن الفعل إذا تقدم بطل الابتداء لأن العامل اللفظي أقوى من العامل

المعنوي . انظر البسيط : ٤٢١ - ٤٦٣ .

وَمَثَالُ الْمَآمِلِ فِي مِثَالِ مِثَالِ اسْمِ اسْتِفْهَامِ قَوْلِكَ : فَلَا مَنَّ أَنْتَ ضَارِبٌ ، فَلَا مَنَّ مَفْعُولٌ بِضَارِبٍ ، وَهُوَ مِثَالُ مِثَالِ اسْمِ اسْتِفْهَامِ الَّذِي هُوَ (مَنَّ) وَ (أَنْتَ) مَبْتَدَأٌ ، وَ (ضَارِبٌ) الْخَبَرُ ، وَتَقْدِيمُ هَذَا الْمَبْتَدَأِ عَلَى الْخَبَرِ لَا زَمَّ ، لِأَنَّهُ قَدْ عَمَلَ فِي (فَلَا مَنَّ) الْمِثَالُ إِلَى اسْمِ اسْتِفْهَامِ ، فَلَا يَقَالُ فَلَا مَنَّ مِنْ ضَارِبٍ أَنْتَ ، وَإِنَّمَا اشْتَرَطَ فِي الْخَبَرِ هُنَا أَنْ يَكُونَ مَفْرُودًا ، لِأَنَّهُ إِنْ كَانَ جُمْلَةً جَازَ تَقْدِيمُهُ عَلَى الْمَبْتَدَأِ ، نَحْوُ : مَتَى زَيْدٌ ضَرَبْتَهُ ؟ فَيَجُوزُ أَنْ تَقُولَ : مَتَى ضَرَبْتَهُ زَيْدٌ ، وَ (زَيْدٌ) مَبْتَدَأٌ ، وَ (ضَرَبْتَهُ) الْحَقْدُ عَلَيْهِ فِي مَوْضِعِ الْخَبَرِ . وَكَذَلِكَ أَيْضًا تَقُولُ : صَاحِبَةٌ مِنْ تَطْنُهَا هِنْدٌ ، عَلَى أَنَّ يَكُونُ الْأَصْلُ : صَاحِبَةٌ مِنْ هِنْدٍ تَطْنُهَا ، وَ (هِنْدٌ) مَبْتَدَأٌ ، وَ (تَطْنُهَا) فِي مَوْضِعِ الْخَبَرِ ، وَ (صَاحِبَةٌ) مَفْعُولٌ ثَانٍ لـ (تَطْنُ) وَمَفْعُولُهَا الْأَوَّلُ / (الْهَاءُ) الْمُتَّصِلَةُ بِهَا فِي قَوْلِكَ : (٩٩ / أ) (تَطْنُهَا) ثُمَّ قَدْ مَتَّ (تَطْنُهَا) عَلَى الْمَبْتَدَأِ ، لِأَنَّهُ لَيْسَ بِاسْمٍ مَفْرُودٍ .

وَالْقِسْمُ الثَّانِي : مَا يَلْزَمُ فِيهِ تَقْدِيمُ خَبَرِ الْمَبْتَدَأِ عَلَيْهِ ^(١) ، وَذَلِكَ أَنْ يَكُونَ الْخَبَرُ اسْمَ اسْتِفْهَامٍ نَحْوُ : أَيْنَ زَيْدٌ ؟ فَزَيْدٌ مَبْتَدَأٌ وَ (أَيْنَ) ظَرْفٌ مَكَانٍ فِي مَوْضِعِ خَبَرِهِ ، وَيَلْزَمُ تَقْدِيمُ هَذَا الْخَبَرِ لِكُونِهِ اسْمَ اسْتِفْهَامٍ . أَوْ يَكُونُ مِثَالُ مِثَالِ اسْمِ اسْتِفْهَامٍ نَحْوُ قَوْلِكَ : مَكَانَ أَيُّهُمْ زَيْدٌ ، فَزَيْدٌ مَبْتَدَأٌ ، وَ (مَكَانَ) ظَرْفٌ فِي مَوْضِعِ خَبَرِهِ وَهُوَ لَا زَمَّ التَّقْدِيمِ لِأَنَّهُ مِثَالُ مِثَالِ اسْمِ اسْتِفْهَامِ الَّذِي هُوَ (أَيُّ) . أَوْ يَكُونُ (كَمْ) الْخَبَرِيَّةُ نَحْوُ : كَمْ دُرٍّ هِيَ مَالِي ، عِنْدَ مَنْ يَجْعَلُ الْاسْمَ الْمَعْرِفَةَ الْمَتَأَخَّرَ هُوَ الْمَبْتَدَأُ وَ (كَمْ) الْخَبَرُ ، فَهَذَا الْخَبَرُ عَلَى هَذَا لَا زَمَّ التَّقْدِيمِ ، لِأَنَّ (كَمْ) الْخَبَرِيَّةَ لَهَا صَدْرُ الْكَلَامِ . وَمِنْ هَبِّ سَبِيحَةٍ فِي هَذَا أَنَّ (كَمْ) هِيَ الْمَبْتَدَأُ وَالْاسْمُ بَعْدَهُ الْخَبَرُ ، فَمَالِي ، عِنْدَهُ خَبَرٌ عَنْ (كَمْ) وَهِيَ عَلَى مَذْهَبِهِ فِي نَحْوِ هَذَا مَبْتَدَأٌ ^(٢) ، يَلْزَمُ التَّقْدِيمُ عَلَى الْخَبَرِ مِنَ الْقِسْمِ الْأَوَّلِ قَبْلَ هَذَا ، وَقَدْ تَقَدَّمَ ذِكْرُهَا فِيهِ .

وَإِنَّمَا يَتَصَوَّرُ وَقُوعُ (كَمْ) خَبَرًا عَلَى مَذْهَبِهِ فِي نَحْوِ : كَمْ فَرَسٌ سَيَّرِي ، فَسَيَّرِي مَبْتَدَأٌ وَ (كَمْ) ظَرْفٌ مَكَانٍ فِي مَوْضِعِ الْخَبَرِ ، وَيَلْزَمُ تَقْدِيمُهَا إِنْ ذَاكَ .

(١) انظر الجمل : ٤٩ ، والبسيط ص : ٤٥١ فما بعدها .

(٢) انظر الكتاب : ١٥٨ / ٢ .

أو يكون المبتدأ نكرة وخبره ظرف أو مجرور معرفة ، ولا مسوغ للابتداء بتلك النكرة إلاّ تقدّم ذلك الظرف أو المجرور عليها ^(١) نحو قولك : عندك رجل ، وفي الدار رجل .

أو يكون المبتدأ قد اتصل به ضمير يعود على شيء في الخبر ، نحو قولهم : على التمرة مثلها زيدا ^(٢) ، فمثلها مبتدأ ، والمجرور قبله في موضع خبره ، و (زيدا) تمييز ، وتقدير الخبر في هذا ونحوه لازم ، لأن المبتدأ الذي هو (مثل) قد اتصلت به الهاء الحادثة إلى التمرة ، وكذلك أيضا قولك : في الدار مالِكها ، لأن الهاء المتصلة بالمبتدأ الذي هو (مالك) تعود إلى الدار .

أو يكون المبتدأ مقرونا بالأنحو : ما قائم إلاّ زيد ، أو في محني المقرون بها نحو : إنما قائم زيد . أو يكون المبتدأ (أن) مع اسمها وخبرها نحو : في الكتاب أنك قائم ، وحق أنك قائم ، فأنت قائم يتقدّر بمصدر مبتدأ ، و (حق) قبله أو المجرور هو الخبر . وهذا الخبر هنا لازم التقديم ، ففي هذه المواضع الثمانية يلزم تقديم خبر المبتدأ عليه .

والقسم الثالث : ما يجوز فيه تقديم كل واحد من المبتدأ والخبر على صاحبه نحو قولك : زيد قائم ، هذا هو الأصل ، ويجوز تقديم الخبر فتقول : قائم زيد . وحكي سيويه أن العرب تقول : مشنوء من يشنؤك ^(٣) ، أي : مفضى من يفضى ، والشأنى هو المفضى ^(٤) ، ومنه قوله تعالى : (إن شئت هو الأبر) فمشنوء خبر

(١) انظر شرح ابن عقيل : ٢٤٠ / ١ .

(٢) انظر الجمل : ٢٤٥ ، والتوطئة : ٢٨ ، والبسيط : ٤٦١ .

(٣) الكتاب : ١٢٧ / ٢ ، والمهم : ٣٨ / ٢ .

(٤) قال ابن السكيت في إصلاح المنطق : ٢٨٤ : (وتقول : هذا رجل مشنوء إذا كان مفضا وإن كان جميلا ، وهذا رجل مشنأ ، إذا كان قبيح المنظر ورجلان مشنأ وقوم مشنأ .) . وانظر المشوف المعلم : ٤٠٨ / ١ .

(٥) الآية : (٣) من سورة الكوثر .

مَقْدَمٌ ، و (مَن) مبتدأ وهى موصولة بمعنى (الذى) ، و (يَشْنُوْكَ) صلتها ، ولو
 قَدَّمُوا المبتدأ هنا فقالوا : مَن يَشْنُوْكَ مَشْنُوْءٌ ، لكان جائزاً . وحكى أيضاً أَنَّهُمْ
 يَقُولُونَ : تَمِيحٌ أَنَا (١) ، / ف (أَنَا) مبتدأ ، و (تَمِيحٌ) خبره مَقْدَمٌ عليه ، ولو قالوا : (٩٩ / ب)
 أَنَا تَمِيحٌ ، لجاز أيضاً .

ويجوز فى هذين المثالين على مذهب أبى الحسن الأَخْفَش وجه آخر سوى هذا ،
 وهو أَن يكون (مَشْنُوْءٌ) مبتدأ و (مَن) مفعول لم يسم فاعله بِمَشْنُوْءٍ يَسُدُّ مَسَدَ الْخَبَرِ ، (٢)
 وكذلك المثال الآخر يجوز عنده أَن يكون (تَمِيحٌ) مبتدأ ، و (أَنَا) فاعل به يَسُدُّ
 مَسَدَ الْخَبَرِ . وهذا الوجه فى هذا المثال الأخير ، إِنَّمَا يَجْرَى على طريقة ابن أبى
 الربيع المذكورة فى الحديث المتقدم ، الذى هو قوله صلى الله عليه وسلم : (أَوْمَخِرَجِيْ
 هُمْ) (٣) وقد نَحَى أيضاً على جريانه هنا فى مذهب أبى الحسن . والصَّحِيحُ أَن مذهب
 أبى الحسن لا يجرى فيه لأجل انفصال ضمير الفاعل من غير موجب على ما تقدم بسطاهُ
 فى الكلام على الحديث ، ولا يجوز هذا الوجه فى هذين المثالين على مذهب سيوييه
 لأن الوصف المتقدم فيهما لم يعتمد على أداة نفي ولا أداة استفهام .
 ومن تقدم الخبر أيضاً وليس بلازم قوله تعالى : (سَوَاءٌ الْحَاكِمُ فِيهِ وَالْبَادِي) (٥) وقوله

(١) الكتاب : ١٢٧ / ٢ .

(٢) قال ابن أبى الربيع فى البسيط : ٤٥٢ : (ولا أعلم خلافاً فى أَن (مَشْنُوْءٌ)
 خبر مقدم الا ما ذكر عن أبى الحسن ، فانه أجاز أَن يكون (مَشْنُوْءٌ) مبتدأ ،
 و (مَن) يَشْنُوْكَ مفعول لم يسم فاعله) . وانظر شرح الجمل لابن عصفور :
 ٥٥٣ / ١ ، وشرح المفصل : ٧٩ / ٦ ، ونسب مذهب الأَخْفَش الى الكوفيين فى

شرح ابن عقيل : ١٩٢ / ١ ، والمجموع : ٦ / ٢ ، ٨١ / ٥ .

(٣) انظر ص : ٣٧٥ .

(٤) انظر الكتاب : ٢٢ / ١ ، ١٠٨ ، ١٠٩ ، ١١٨ / ٢ .

(٥) من الآية : (٢٥) من سورة الحج ، و (البادى) كذا فى الاصل باشبات الياء ،
 على قراءة ابن كثير فى الوصل والوقف ، وقرأ أبو عمرو واسماعيل وورش بالياء فى
 الوصل والحذف فى الوقف . وقرأ الباقر بن بغير ياء اتباعاً للمصحف واجتيازاً
 بالكسرة عن الياء . انظر حجة القراءات : ٤٧٥ .

سبحانه : (سَوَاءٌ مَحْيَاهُمْ وَمَمَاتُهُمْ) ^(١) على قراءة (سَوَاءٌ) بالرفع ^(٢) فيهما ، فالعاكف مبتدأ ، و (البادي) معطوف عليه ، و (سَوَاءٌ) خبر مقدم ، وكذلك (مَحْيَاهُمْ) مبتدأ و (مَمَاتُهُمْ) عطوف عليه ، و (سَوَاءٌ) خبر مقدم ، ولا ينبغي أن يجرى هنا الوجه الآخر الذي يجيزه أبو الحسن ، لأن (سَوَاءٌ) لا ترفع الظاهر مباشرة إلا قليلاً ضعيفاً ، إنما ترفع الضمير المتصل كما في هاتين الآيتين على قراءة الرفع ، لأن (سَوَاءٌ) خبر مقدم ، وفاعله ضمير مستتر فيه ، فلو حملنا الآيتين هنا على ما أجازهُ أبو الحسن ، لَكَانَ (سَوَاءٌ) مبتدأ و (العاكف) فاعل به يسدُّ سدَّ الخبر ^(٣) ، والجملة في موضع المفعول الثاني أو في موضع الحال ، إِمَّا مِنَ الضَّمِيرِ فِي (جَعَلْنَاهُ) وإِمَّا مِنَ الضَّمِيرِ فِي (لِلنَّاسِ) ، وكذلك (مَحْيَاهُمْ) في الآية الأخرى ، والجملة في موضع الحال ، فكانت (سَوَاءٌ) فيهما قد رفعت الظاهر الذي هو (العاكف) في الآية الواحدة ، و (مَحْيَاهُمْ) في الأخرى . وقد نصَّ سييويه على ضعف ذلك وقيل ، إلا مع العطف فليس بضعيف ، نحو قولهم : مررتُ برجلٍ سَوَاءٍ هو والعدم ^(٤) ، فسَوَاءٌ نعت لرجلٍ وفاعله ضمير مستتر فيه يعودُ على الرجل ، و (هو) توكيدٌ لذلك الضمير ، و (العدم) عطوف على ذلك الضمير المستتر في (سَوَاءٌ) ، وقد تقدَّم في باب العطف أنَّ العامل هو العامل في المعطوف ^(٥) ، والعامل في المعطوف عليه هنا الذي

(١) من الآية : (٢١) من سورة الباقية .

(٢) قراءة الرفع في آية الحج هي قراءة الجماعة ، وقرأ حفص بالنصب (سَوَاءٌ) ، وقرأ بالرفع في آية الباقية (سَوَاءٌ) هي قراءة ابن كثير ونافع وأبي عمر وابن عامر وعاصم في رواية عن أبي بكر ، وقرأ حفص وحمة والكسائي (سَوَاءٌ) بالنصب . انظر السبعة : ٤٣٥ - ٥٩٥ ، وحجة القراءات : ٤٧٥ ، ٦٦١ ، والتبيان :

٠١١٥٢/٢

(٣) انظر مشكل اعراب القرآن : ٩٧/٢ ، ٢٩٦ ، ومعاني القرآن : ٢٢٢/٢ ،

٠٣٦٢/٦ ، والبحر المحيط : ٤٧/٣

(٤) انظر المثل في الكتاب : ٣١/٢

(٥) انظر ص : ٤٠ \

هو الضمير المستتر لفظ (سَوَاءٌ) فهو إذاً الحامل في المصطوف الذي هو (العدم) وهو اسم ظاهر ، فقد رفعت (سَوَاءٌ) على هذا الاسم الظاهر ، لكن بواسطة حرف العطف لا بالباشرة ، والمنوع إنما هو أن ترفع الظاهر المباشر .

وَمَا جَاءَ مَسْمُوعًا عَلَى / الوجه القليل من رفع الظاهر بِسَوَاءٍ مباشرة قوله تعالى : (١٠٠/أ)
 (الَّذِي جَعَلَنَاهُ لِلنَّاسِ سَوَاءً الْعَاكِفُ فِيهِ وَالْبَادِي)^(١) على قراءة حفص بنصب (سَوَاءٌ)
 فسَوَاءٌ على هذه القراءة مفعول ثانٍ لجَعَلَنَاهُ ، والهاء هو المفعول الأول ، أو يكون المفعول الثاني المجرور الذي هو (للناس) و (سَوَاءٌ) حالٌ^(٢) مِنَ الهاءِ فنسى (جَعَلَنَاهُ) أو مِنَ الضمير المستتر في المجرور الحائد على المسجِد ، وهو فاعلٌ بالمجرور من حيث وقع مفعولاً ثانياً لجَعَلَ التي هي من أخوات (ظَنَنْتُ) و (الْعَاكِفُ) فاعلٌ بِسَوَاءٍ . وكذلك أيضاً عند الفارسي قوله تعالى : (أَمْ حَسِبَ الَّذِينَ اجْتَرَحُوا السَّيِّئَاتِ أَنْ نَجْعَلَهُمْ كَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ سَوَاءً مَحْيَاهُمْ وَمَمَاتِهِمْ)^(٣) بنصب (سَوَاءٌ) على قراءة حفص وحمزة والكسائي ، فسَوَاءٌ حالٌ ، و (مَحْيَاهُمْ) عند الفارسي^(٤)
 فاعلٌ به ، فهذا أيضاً على ما قاله الفارسي فيها من المسموع على الوجه القليل . وقد تأولها أبو علي الشلومي على وجه تخنُّن به عن هذا الوجه الضعيف ، وهو أن يكون (سَوَاءٌ) حالاً وفاعله ضميرٌ مستترٌ فيه ، و (مَحْيَاهُمْ) مبتدأٌ وخبره محذوفٌ ، و (مَمَاتِهِمْ) أيضاً مبتدأٌ وخبره محذوفٌ^(٥) ، والتقدير : مَحْيَاهُمْ كَمَحْيَاهُمْ ، وَمَمَاتِهِمْ كَمَمَاتِهِمْ ،

(١) من الآية : (٢٥) من سورة الحج ، وانظر حجة القراءات : ٤٧٥ .

(٢) انظر مشكل اعراب القرآن : ٩٦/٢ .

(٣) من الآية : (٢١) من سورة الباقية ، وانظر البحر المحيط : ٤٧/٨ ، ٤٨ .

(٤) انظر السبعة : ٥٩٥ ، وحجة القراءات : ٦٦١ .

(٥) انظر البسيط : ٩٥١ .

(٦) قال ابن أبي الربيع في البسيط : ٩٥١ : (ومنهم من قال : مَحْيَاهُمْ مبتدأٌ ومماتِهِمْ

مصطوف عليه ويكون الوقف على سَوَاءٍ ، ويكون الخبر محذوفاً ، وعلى هذا كان الأستاذ أبو علي يأخذ هذه الآية) . ثم قال : (ويمكن عندى أن يكون (مَحْيَاهُمْ وَمَمَاتِهِمْ) خبر مبتدأ محذوف ويكون التقدير : المتباينات مَحْيَاهُمْ وَمَمَاتِهِمْ ويجب أن يُحْمَلَ القرآن على أفصح اللغات) .

فالمجرور المحذوف فيهما هو الخبر ، والجملة في موضع الحال ، أو بدل من قوله
 (كَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ) والضمير في (مَحْيَاهُمْ) الأول يعود على (الَّذِينَ
 اجْتَرَحُوا السَّيِّئَاتِ) وفي (مَحْيَاهُمْ) الثاني يعود على الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ
 وكذلك في (مَمَاتِهِمْ) الأول لمجرى السَّيِّئَاتِ وفي الثاني للمؤمنين ، والمعنى : أم
 حسب الذين اجترحوا السيئات أن نبطلهم مثل المؤمنين سواء مَحْيَاهُمْ كمحيي
 المؤمنين ومماتهم كمماتهم ، وهذا المحذوف هنا في هذا القول لفهم المعنى ، والمحذوف
 في كلام العرب كثير جداً ، والآية بهذا المحذوف تخرج عن الوجه الضعيف فهو
 أولى والله أعلم .

وقد استدل الفارسي على جواز تقدم خبر المبتدأ عليه بقول الشاعر وهو الشماخ :
 كَلَّا يَوْمَ طَوَالَةٍ وَصَلَّ أَرَوَى ظُنُونٌ ، أَنْ مَطَرَحَ الظُّنُونِ (١)

ومعنى البيت : أَنَّ الشَّماخَ لَقِيَ (أَرَوَى) وهي امرأة في يومين بطوالة وهي بئر ،
 فلم ير منها ما يرضاه ويسره ، فعتب ذلك عليها ، فقال : في كل واحد من يومين
 طوالة وصل هذه المرأة ظُنُونٌ ، أى : لا خير فيه ، ثم قال : أَنْ مَطَرَحَ الظُّنُونِ ، أى :
 جَانِ اطْرَاحَ مَنْ لا خير فيه . ومَطَرَحَ هنا اسم مصدر (٢) و (كَلَّا) ظرف زمان ، لأنَّه
 مضاف إلى اسم الزمان بعده ، و (وصل) مبتدأ ، و (أَرَوَى) مضاف إليه ، و (ظُنُونٌ)
 خبر المبتدأ ، وهو الحامل في ظرف المتقدم على المبتدأ . ووجه استدلال الفارسي
 به أَنَّ المعمول لا يتقدم إلا حيث يصح تقدم الحامل ، و (كَلَّا) هنا معمول لظنون
 وقد تقدم / على المبتدأ الذي هو (وصل) وذلك دليل على جواز تقدم الحامل الذي (١٠٠ / ب)

(١) من الوافر للشماخ بن ضرار الخطافاني ، مطلع كلمة له يمتدح بها عرابة بن أوس .
 انظره في ديوانه : ٣١٩ ، وأملى القالي : ٣٠ / ٢ ، والايضاح : ٥٢ / ١ ،
 والمحتسب : ٣٢١ / ١ ، والانصاف : ٦٧ / ١ ، وشرح المفصل : ١٠١ / ٣ ،
 والمقدمة المحسبة : ٤١١ / ٢ ، والبسيط : ٤٥٢ ، ومعجم البلدان (طوالة)
 واللسان (طول) .

(٢) والصواب أنه مصدر ميمي بمعنى الاطراح .

هو (ظُنُونٌ) على المبتدأ الذي هو (وَصَلٌ) مِنْ حَيْثُ تَقَدَّمَ عَلَيْهِ مَعْمُولُهُ ، وَلَوْ كَانَ تَقَدَّمَ مِمَّا مَتْنَعًا لَا مَتْنَعٍ أَيْضًا تَقَدَّمَ مَعْمُولُهُ ، وَمِثْلُ هَذَا اسْتَدَلَّ الْفَارْسِيُّ فِي غَيْرِ الْإِضَاحِ عَلَى جَوَازِ تَقَدُّمِ خَبَرٍ (لَيْسَ) عَلَيْهَا ^(١) ، فَأَجَازَ أَنْ تَقُولَ : قَائِمًا لَيْسَ زَيْدٌ ، وَزَيْدٌ اسْمٌ (لَيْسَ) وَ (قَائِمًا) خَبَرُهَا مَتَقَدَّمَ عَلَيْهَا ^(٢) ، وَاسْتَدَلَّ عَلَى جَوَازِ تَقَدُّمِهِ بِقَوْلِهِ تَعَالَى : (أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ) فَاسْمٌ (لَيْسَ) ضَمِيرٌ مُسْتَتَرٌّ فِيهَا ، وَ (مَصْرُوفًا) خَبَرُهَا وَهُوَ مُتَأَخِّرٌ عَنْهَا ، لَكِنْ قَدْ تَقَدَّمَ عَلَى (لَيْسَ) مَعْمُولٌ هَذَا الْخَبَرِ وَهُوَ الظَّرْفُ لِأَنَّهُ مَعْمُولٌ لِمَصْرُوفٍ ، فَتَقَدَّمَ عَلَى (لَيْسَ) دَلِيلٌ عَلَى جَوَازِ تَقَدُّمِ (مَصْرُوفٍ) عَلَيْهَا ، إِنَّ الْمَعْمُولَ كَمَا تَقَدَّمَ لَا يَتَقَدَّمُ إِلَّا فِي مَوْضِعٍ يَصِحُّ وَقُوعُ الْعَامِلِ فِيهِ ، فَدَلَّ ذَلِكَ عَلَى جَوَازِ : قَائِمًا لَيْسَ زَيْدٌ .

وَمِنْ تَقَدُّمِ خَبَرِ الْمَبْتَدَأِ عَلَيْهِ أَيْضًا قَوْلُ الشَّاعِرِ :

إِلَى مَلِكٍ ^(٤) مَا أُمُّهُ مِنْ مَحَارِبٍ أَبَوْهُ ، وَلَا كَانَتْ كَلِيبَ تَصَاهِرُهُ ^(٥)

(١) ذَهَبَ إِلَى جَوَازِ تَقَدُّمِ خَبَرٍ (لَيْسَ) عَلَيْهَا جَمْهُورُ الْبَصَرِيِّينَ وَابْنُ بَرَهَانَ ،

وَالزَّمَخْشَرِيُّ وَالشُّلُومِيُّ ، وَابْنُ عَصْفُورٍ ، وَالْفَارْسِيُّ .

وَمِنْ ذَلِكَ الْجَمْهُورُ مِنَ الْكُوفِيِّينَ وَالْمَبْرَدِ وَالزَّجَّاجِ ، وَابْنُ السَّرَاجِ وَالسِّرَافِيُّ ، وَالْبُجَرْجَانِيُّ وَأَكْثَرُ الْمُتَأَخِّرِينَ وَمِنْهُمْ ابْنُ مَالِكٍ . وَقَدْ نَسَبَ السِّيُوطِيُّ الْمَنْعُوعَ أَيْضًا لِلْفَارْسِيِّ . انْظُرِ الْهَمْعَ : ٨٨ / ٢ - ٨٩ ، وَالْإِنْصَافَ : ١٦٠ / ١ وَمَا

بَعْدَهَا ، وَشَرَحَ الْجَمَلُ لَابْنَ عَصْفُورٍ : ٣٨٨ / ١ .

(٢) انْظُرِ الْبَسِيطَ : ٤٥٣ ، وَالْكَافِيُّ لَابْنَ أَبِي الرَّبِيعِ : ١٤٧ / ١ .

(٣) مِنَ الْآيَةِ : (٨) مِنْ سُورَةِ هُودٍ .

(٤) فِي الْأَصْلِ : (مَالِكٌ) وَهُوَ تَحْرِيفٌ .

(٥) مِنَ الطَّوِيلِ لِلْفَرَزْدَقِ مِنْ قَصِيدَةٍ فِي مَدْحِ الْوَلِيدِ بْنِ عَبْدِ الْمَلِكِ . دِيَوَانُهُ :

٢٥٠ / ١ . انْظُرِ شَرْحَ الْأَبْيَاتِ الْمَشْكُوكَةِ لِلْفَارْسِيِّ : ل ٣٤ ، وَالْخَصَائِصُ :

٣٩٤ / ٢ ، وَشَرَحَ الْجَمَلُ لَابْنَ عَصْفُورٍ : ٣٥٤ / ١ ، وَالْمَغْنَى : ١١٦ / ١ .

فَ (أَبُوهُ) مبتدأ ، و (مَا) قبله حرف نفى و (أُمُّهُ) مبتدأ ، و (مِنْ مَّحَارِبٍ) فسى موضع خبره ، هذا إِنْ جَعَلْتَ (مَا) تَمِيزَةً وَهِيَ لُغَةُ الْفَرَزْدَقِ قَائِلِ الْبَيْتِ ، لِأَنَّهُ مِنْ بَنِي تَمِيمٍ ، وَإِنْ جَعَلْتَ (مَا) هِجَازِيَّةً مِنْ أَخَوَاتِ (كَانِ) كَانِ (أُمُّهُ) اسماً لَهَا ، و (مِنْ مَّحَارِبٍ) فِي مَوْضِعِ نَصْبِ خَبَرٍ لَهَا ، وَالْجُمْلَةُ مِنْ (مَا) مَعَ مَا بَعْدَهَا فِي كِلْتَا اللَّفْظَيْنِ فِيهَا فِي مَوْضِعِ خَبَرِ الْمَبْتَدَأِ الْمَتَأَخَّرِ الَّذِي هُوَ (أَبُوهُ) فَقَدَّمَ الْجُمْلَةَ الْوَاقِعَةَ خَبَرًا عَلَى الْمَبْتَدَأِ كَمَا تَقُولُ : قَامَ أَخُوهُمَا هِنْدٌ ، تُرِيدُ : هِنْدٌ قَامَ أَخُوهُمَا ، وَمَرَرْتُ بِخَلَامِهِمَا الزَّيْدَانِ ، تُرِيدُ : الزَّيْدَانِ مَرَرْتُ بِخَلَامِهِمَا ، وَالْأَصْلُ فِي الْبَيْتِ : إِلْسِي مَلِكِ أَبُوهُ مَا أُمُّهُ مِنْ مَّحَارِبٍ .

وقد زعم ابنُ السَّكَاوَةِ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ تَقْدُّمُ خَبَرِ الْمَبْتَدَأِ عَلَيْهِ (١) ، وَلَا مَعْنَى لِنِكَارِ ذَلِكَ لَوْجُودِهِ فِي كَلَامِ الْعَرَبِ ، وَتَأْوِيلُ ذَلِكَ كُلُّهُ تَكْلُفٌ وَخُرُوجٌ عَنِ الظَّاهِرِ لِغَيْرِ دَلِيلٍ صَحِيحٍ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

السَّأَلَةُ الثَّانِيَّةُ : فِي أَحْكَامِ الْمَبْتَدَأِ وَالْأَخْبَارِ إِذَا اجْتَمَعَتْ .

وَأَعْلَمُ أَنَّ الْمَبْتَدَأَ إِذَا تَعَدَّدَ فَذَلِكَ عَلَى وَجْهَيْنِ : بِعَطْفٍ وَغَيْرِ عَطْفٍ ، فَإِنْ كَانَ ذَلِكَ بِعَطْفٍ أَكْتَفَى بِخَبَرٍ وَاحِدٍ لِمَجْمُوعِهَا ، فَيَكُونُ الْخَبَرُ وَاحِدًا عَنْهَا كُلِّهَا ، عَلَى حَسَبِ مَا تَقَدَّمَ مِنْ تَفْصِيلِ ذَلِكَ بِالنَّظَرِ إِلَى اخْتِلَافِ حُرُوفِ الْعَطْفِ ، كَمَا ذُكِرَ فِي بَابِ الْعَطْفِ (٢) . وَحَيْثُ كَانَ فِي الْخَبَرِ ضَمِيرٌ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنَ الْمَعْطُوفِ وَالْمَعْطُوفِ عَلَيْهِ عَلَى اللِّزُومِ فِي الْوَاوِ ، وَعَلَى الْجَوَازِ فِي الْفَاءِ ، وَ (ثُمَّ) كَمَا تَقَدَّمَ فِي الْبَابِ الْمَذْكُورِ ، فَلَا خِلَافَ فِي جَوَازِ اجْتِمَاعِ ذَلِكَ فِي ضَمِيرٍ وَاحِدٍ غَيْرِ مُتَعَدِّدٍ ، مِثْلِي أَوْ مَجْمُوعٍ بِحَسَبِ مَا يَعُودُ عَلَيْهِ ، نَحْوُ : زَيْدٌ وَهِنْدٌ قَائِمَانِ ، وَزَيْدٌ فَهِنْدٌ قَامَا ، وَزَيْدٌ ثُمَّ هِنْدٌ ضَرَبْتُهُمَا ، فَزَيْدٌ / مُبْتَدَأٌ (١/١٠١) وَ (هِنْدٌ) عَطْفٌ عَلَيْهِ ، فَصَارَ لِذَلِكَ مُبْتَدَأٌ آخَرٌ مِنْ حَيْثُ عَطِفَ عَلَى مُبْتَدَأٍ ، وَالْمَعْطُوفُ

(١) انظر المصحح : ٣٨/٢ ، والاقتراح : ٤٦ - ٤٧ ، وضمه السالك : ٤٥/١ .

(٢) انظر ما تقدم في ص : ١٤٦ .

شَرِيكَ المَعْطُوفِ عَلَيْهِ فِي الْأَعْرَابِ ، وَ (قَائِمَانِ) خَبَرٌ عَنْهُمَا ، وَفِيهِ ضَمِيرٌ تَشْنِيعٌ وَاحِدٌ
مُسْتَتِرٌ يَعُودُ عَلَيْهِمَا ، وَالْأَلْفُ فِي (قَامَا) أَيْضًا ضَمِيرٌ تَشْنِيعٌ يَعُودُ عَلَيْهِمَا .

وَكَذَلِكَ الضَّمِيرُ أَيْضًا لَمْ يَتَعَدَّدْ فِي (ضَرَبْتُهَا) وَكَذَلِكَ إِذَا قُلْتَ : زَيْدٌ وَهِنْدٌ
وَعَمْرُو قَائِمُونَ ، أَوْ قَامُوا ، أَوْ ضَرَبْتُهُمْ ، الضَّمِيرُ أَيْضًا غَيْرُ مُتَعَدِّدٍ فِي هَذَا كُلِّهِ ، وَلَا خِلَافَ
فِي جَوَازِهِ .

وَهَلْ يَجُوزُ تَعَدُّدُ الضَّمِيرِ بِتَعَدُّدِ الْمَعْطُوفِ وَالْمَعْطُوفِ عَلَيْهِ حَتَّى يَكُونَ أَحَدُ
الضَّمِيرِينَ مِثْلًا فَاعِلًا وَالْآخَرُ مَفْعُولًا ؟ فِي ذَلِكَ خِلَافٌ ، مَنَعَهُ الْبَصَرِيُّونَ ، وَذَهَبَ
الْكُوفِيُّونَ إِلَى جَوَازِهِ ، وَأَجَازَهُ أَيْضًا ابْنُ مَالِكٍ ^(١) مِنَ الْمُتَأَخِّرِينَ ، وَمِثَالُ ذَلِكَ قَوْلُكَ :
زَيْدٌ وَالرَّيْحُ يَبَارِيهَا ^(٢) ، وَأَخَوُكَ وَالدُّنْيَا يَذُّمُهَا ، فَأَجَازَ الْكُوفِيُّونَ وَابْنُ مَالِكٍ ذَلِكَ ،
عَلَى أَنَّ يَكُونَ (يَبَارِيهَا) خَبَرًا عَنِ الْأَسْمِينَ قَبْلَهُ ، وَالضَّمِيرُ الْعَائِدُ عَلَى زَيْدٍ الْفَاعِلِ
بِيَارَى ، وَهُوَ الْمُسْتَتِرُ فِيهِ الْعَائِدُ عَلَى الرَّيْحِ (الْمَاءُ) الَّتِي هِيَ الْمَفْعُولُ بِيَارَى ،
وَكَذَلِكَ فِي الْمِثَالِ الْآخَرِ .

وَمَنْعَ ذَلِكَ الْبَصَرِيُّونَ عَلَى هَذَا الْوَجْهِ .

فَإِنْ كَانَ تَعَدُّدُ الْمُبْتَدَأِ مِنْ غَيْرِ عَطْفٍ فَذَلِكَ أَيْضًا عَلَى وَجْهَيْنِ :
أَحَدُهُمَا : أَنَّ يُضَافَ غَيْرُ الْأَوَّلِ مِنَ الْمُبْتَدَأَاتِ إِلَى ضَمِيرِ الْمُبْتَدَأِ الَّذِي قَبْلَهُ .
وَالثَّانِي : أَنَّ يُضَافَ شَيْءٌ مِنَ الْمُبْتَدَأِ إِلَى ضَمِيرِ مَا قَبْلَهُ ، لَكِنْ يُجَاءُ بَعْدَ خَبَرٍ
الْمُبْتَدَأِ الْأَخِيرِ بِضَمِيرٍ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنَ الْمُبْتَدَأَاتِ ، وَيَكُونُ آخِرُ الضَّمَائِرِ لِأَوَّلِ الْمُبْتَدَأَاتِ ^(٣) ،
وَمَا قَبْلَ الْأَخِيرِ مِنَ الضَّمَائِرِ لَمَّا بَعْدَ الْأَوَّلِ مِنَ الْمُبْتَدَأَاتِ ، هَكَذَا عَلَى هَذَا التَّرْتِيبِ
وَفِي كَلَا الْوَجْهَيْنِ يَكُونُ مَا بَعْدَ الْمُبْتَدَأِ الْأَخِيرِ خَبَرًا عَنْهُ ، وَيَكُونُ ذَلِكَ الْمُبْتَدَأُ الْأَخِيرُ
مَعَ خَبَرِهِ فِي مَوْضِعِ الْخَبَرِ لِلْمُبْتَدَأِ الَّذِي قَبْلَ الْأَخِيرِ ، وَالْمُبْتَدَأُ الَّذِي قَبْلَ الْأَخِيرِ مَعَ
جَمِيعِ مَا بَعْدَهُ فِي مَوْضِعِ خَبَرِ الْمُبْتَدَأِ الَّذِي قَبْلَهُ . هَكَذَا أَبَدًا عَلَى هَذَا التَّرْتِيبِ .

(١) التَّسْهِيلُ ص : ٥٠ ، وَانْظُرِ الْهَمْعُ : ٥٢ / ٢ .

(٢) انْظُرِ الْمِثَالَ فِي الْهَمْعِ : ٥٢ / ٢ ، وَالْمُسَاعَدُ : ٢١٦ / ١ .

(٣) انْظُرِ شَرْحَ الْجَمَلِ لِابْنِ عَصْفُورٍ : ٣٥٨ / ١ ، وَالْهَمْعُ : ٥٥ / ٢ .

فَمَثَالُ الْوَجْهِ الْأَوَّلِ قَوْلُكَ : زَيْدٌ بِنْتُهُ أَخُوها غَلَامٌ قَائِمٌ^(١) ، فَكُلُّ وَاحِدٍ مِنْ أَرْبَعَةِ الْأَسْمَاءِ الْأَوَّلِ مُبْتَدَأٌ ، وَقَائِمٌ خَبَرٌ لِفَلَامٍ ، وَالْجُمْلَةُ الَّتِي هِيَ (غَلَامٌ قَائِمٌ) فِي مَوْضِعِ خَبَرٍ الْأَخِ ، وَ (أَخُوها) مَعَ جُمْلَةٍ مَا بَعْدَهُ فِي مَوْضِعِ خَبَرِ الْبِنْتِ ، وَبِنْتُهُ^(٢) مَعَ مَا بَعْدَهُ خَبَرٌ عَنْ زَيْدٍ ، وَالْهَاءُ فِي (بِنْتِهِ) تَعْوِذٌ عَلَى زَيْدٍ ، وَفِي (أَخُوها) تَعْوِذٌ عَلَى الْبِنْتِ ، وَفِي (غَلَامٌ) تَعْوِذٌ عَلَى الْأَخِ ، فَكُلُّ وَاحِدٍ مِنَ الْمُبْتَدَأَاتِ غَيْرِ الْأَوَّلِ مُضَافٌ إِلَى ضَمِيرٍ مَا قَبْلَهُ . وَتَقْرِيبُ هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ وَنَحْوِهَا عِنْدَ إِرَادَةِ فَهْمٍ مَعْنَاهَا أَنْ تُضَيَّفَ الْمُبْتَدَأُ الْأَخِيرُ إِلَى الَّذِي قَبْلَهُ ، وَالَّذِي قَبْلَهُ إِلَى الَّذِي قَبْلَهُ ، حَتَّى تَنْتَهِيَ إِلَى الْأَوَّلِ^(٣) ، فَيَصِيرُ الْمُبْتَدَأُ الْأَخِيرُ إِنْ ذَاكَ أَوَّلَ الْكَلَامِ وَالْخَبَرُ لَهُ وَحْدَهُ ، وَلَا مُبْتَدَأٌ سِوَاهُ ، فَالْتَّقْدِيرُ هُنَا : غَلَامٌ أَخِي بِنْتِ زَيْدٍ قَائِمٌ .

وَمَثَالُ الْوَجْهِ الثَّانِي : / زَيْدٌ هِنْدٌ عَمْرُو زَيْنَبُ (قَائِمَةٌ)^(٤) مَعَهُ عِنْدَهَا لِأَجْلِهِ ، (١٠١ / ب) فَكُلُّ وَاحِدٍ مِنْ أَرْبَعَةِ الْأَسْمَاءِ الْأَوَّلِ أَيْضًا مُبْتَدَأٌ ، وَ (قَائِمَةٌ) خَبَرٌ عَنْ زَيْنَبَ وَالْعَائِدُ عَلَيْهَا الْفَاعِلُ بِقَائِمَةٍ وَهُوَ الضَّمِيرُ الْمُسْتَتَرُّ فِيهِ ، وَ (زَيْنَبُ) مَعَ خَبَرِهَا فِي مَوْضِعِ خَبَرِ عَمْرُو ، وَالْعَائِدُ عَلَيْهِ الْهَاءُ فِي (مَعَهُ) وَعَمْرُو مَعَ كُلِّ مَا بَعْدَهُ فِي مَوْضِعِ خَبَرِ هِنْدٍ ، وَالْعَائِدُ عَلَيْهَا الْهَاءُ فِي (عِنْدَهَا) وَهِنْدٌ مَعَ جُمْلَةٍ مَا بَعْدَهُ فِي مَوْضِعِ خَبَرِ زَيْدٍ ، وَالْعَائِدُ عَلَيْهِ الْهَاءُ فِي (لِأَجْلِهِ) . وَتَقْرِيبُ هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ وَنَحْوِهَا لِمَنْ رَامَ فَهْمَ مَعْنَاهَا : أَنْ تَأْتِيَ بِالْمُبْتَدَأِ الْأَخِيرِ وَخَبَرِهِ أَوَّلَ الْكَلَامِ ، ثُمَّ تَجْعَلَ سَائِرَ الْمُبْتَدَأَاتِ فِي مَوَاضِعِ ضَمَائِرِهَا الْعَائِدَةِ عَلَيْهَا^(٥) ، فَتَقُولُ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ : زَيْنَبُ قَائِمَةٌ مَعَ عَمْرُو وَعِنْدَ هِنْدٍ لِأَجْلِ زَيْدٍ .

(١) وصف ابن السراج مثل هذه التراكييب بأنها شيء قاسه النحويون ليتدرب به

المتعلمون ، قال : (ولا أعرف له في كلام العرب نظيرا) .

انظر الاصول : ٢٥ / ١ ، والهمج : ٥٥ / ٢ .

(٢) في الاصل : (بِنْتِها) وهو تحريف .

(٣) انظر شرح الجمل لابن عصفور : ٣٥٩ / ١ .

(٤) كلمة (قَائِمَةٌ) ساقطة من الاصل ، وبها يستقيم المثال .

(٥) انظر شرح الجمل لابن عصفور : ٣٥٨ / ١ .

بَابُ اشْتِغَالِ الْفِعْلِ عَنِ الْمَفْعُولِ بِضَمِيرِهِ

الكَلَامُ فِي الْاِشْتِغَالِ فِي فَصْلَيْنِ :

الفَصْلُ الْأَوَّلُ : فِي حَدِّهِ

وهو أن يتقدّم اسمٌ معرّى من العَوَامِلِ فِي اللَّفْظِ ، مفتقرٌ لما بعده ، ويتأخّرُ عنه فعلٌ أو جارٌ مجرّاه ، عامِلٌ فِي ضَمِيرِهِ أَوْ سَبَبِهِ ، يَصِحُّ لَهُ الْعَمَلُ فِي ظَرْفٍ أَوْ مَجْرُورٍ فِي مَوْضِعِ ذَلِكَ الْاسْمِ الْمُتَقَدِّمِ . وَمِثَالُ ذَلِكَ قَوْلُكَ : زَيْدٌ ضَرَبَتْهُ ، وَزَيْدٌ أَنَا ضَارِبُهُ ، وَزَيْدٌ ضَرَبْتُ أَخَاهُ ، وَزَيْدٌ أَنَا ضَارِبُ أَخَاهُ ، (زَيْدٌ) الْمُتَقَدِّمُ كَمَا تَرَى مَعْرَى مِنَ الْعَوَامِلِ اللَّفْظِيَّةِ مُفْتَقِرٌ لِلْجُمْلَةِ بَعْدَهُ ، قَدْ تَأَخَّرَ عَنْهُ عَامِلٌ فِي ضَمِيرِهِ فِي الْمِثَالَيْنِ الْأَوَّلَيْنِ ، وَفِي سَبَبِهِ فِي الْمِثَالَيْنِ الْآخِرَيْنِ ، لِأَنَّ أَخَا الرَّجُلِ مِنْ سَبَبِهِ ، وَلَوْ جَعَلْتِ فِي مَوْضِعِ (زَيْدٍ) ظَرْفًا أَوْ مَجْرُورًا لَصَحَّ لَذَلِكَ الْعَامِلُ أَنْ يَحْمَلَ فِيهِ ، أَلَا تَرَى أَنَّكَ لَوَقَلْتَ : عِنْدَكَ ضَرَبْتُ زَيْدًا ، أَوْ فِي الدَّارِ ضَرَبْتُ زَيْدًا ، أَوْ عِنْدَكَ ضَرَبْتُ أَخَا زَيْدٍ ، أَوْ فِي الدَّارِ ضَرَبْتُ أَخَا زَيْدٍ ، أَوْ عِنْدَكَ أَنَا ضَارِبُ أَخَا زَيْدٍ ، أَوْ فِي الدَّارِ أَنَا ضَارِبُ أَخَا زَيْدٍ ، لَكُنَّا نَذَلِكَ كُلَّهُ جَائِزًا عَلَى أَنْ يَكُونَ الظَّرْفُ أَوْ الْمَجْرُورُ مُتَطَلِّقًا بِالْفِعْلِ بَعْدَهُ أَوْ بِاسْمِ الْفَاعِلِ . وَقَدْ حَصَلَ فِي هَذِهِ الْأَمْثَلَةِ تَمَثُّلُ الْفِعْلِ الْعَامِلِ فِي الضَّمِيرِ أَوْ السَّبَبِ ، وَتَمَثُّلُ الْجَارِ مُجْرَاهُ وَهُوَ اسْمُ الْفَاعِلِ فِي قَوْلِكَ : ضَارِبُهُ أَوْ ضَارِبُ أَخَاهُ ، وَإِنَّمَا اشْتَرَطْنَا فِي الْاسْمِ الْمُتَقَدِّمِ أَنْ يَكُونَ مَعْرَى مِنَ الْعَوَامِلِ اللَّفْظِيَّةِ تَحَرُّزًا مِنْ نَحْوِ : مَا زَيْدٌ ضَرَبْتَهُ ، عَلَى أَنْ تَكُونَ (مَا) حِجَازِيَّةً ، وَ(زَيْدٌ) اسْمًا ، وَ(ضَرَبْتَهُ) فِي مَوْضِعِ نَصَبِ خَبَرٍ لَهَا ، فَلَيْسَ هَذَا وَنَحْوُهُ مِنْ هَذَا الْبَابِ ، لِأَنَّ الْاسْمَ قَدْ عَمَلَ فِيهِ عَامِلٌ فِي اللَّفْظِ وَهُوَ (مَا) فَأَمَّا إِنْ جَعَلْتَ (مَا) تَمِيمِيَّةً ^(١) فَالْمَسْأَلَةُ مِنْ هَذَا الْبَابِ ، لِفَقْدِ الْعَامِلِ اللَّفْظِيِّ ، وَإِنَّمَا اشْتَرَطْنَا فِيهِ أَيْضًا أَنْ يَكُونَ مُفْتَقِرًا لِمَا بَعْدَهُ ، تَحَرُّزًا مِنْ نَحْوِ قَوْلِهِ تَعَالَى :

(١) (مَا) النَافِيَةُ الْمُشَبَّهَةُ بِ(لَيْسَ) عَاطِفَةٌ عَمَلُ (لَيْسَ) عِنْدَ الْحِجَازِيِّينَ ، وَمُهْمَلَةٌ عِنْدَ التَّمِيمِيِّينَ .

(وَعِنْدَهُ مَفَاتِحُ الْغَيْبِ لَا يَعْلَمُهَا إِلَّا هُوَ)^(١) / فليس (مَفَاتِحُ) هنا مع الْفِعْلِ (١٠٢/أ) بعده الَّذِي هُوَ (يَعْلَمُهَا) من بابِ الاشتغالِ ، وإن كان ذلك الاسمَ معرًى من الصَّوْمِلِ اللَّفْظِيَّةِ وَالْعَامِلِ فِي ضَمِيرِهِ يَصِحُّ لَهُ الصَّمَلُ فِي مَوْضِعِهِ ، وإنَّما لم يكن من هذا الباب ، لأنَّه غيرُ مُفْتَقِرٍ لِلْجُمْلَةِ الَّتِي بَعْدَهُ ، أَلَا تَرَى أَنَّ قَوْلَهُ سُبْحَانَهُ (وَعِنْدَهُ مَفَاتِحُ الْغَيْبِ) مُسْتَقِلٌّ الْمَعْنَى ، لَأَنَّهَا جُمْلَةٌ مِنْ مُبْتَدَأٍ وَخَبَرٍ ، فَ (مَفَاتِحُ) مُبْتَدَأٌ ، وَ (عِنْدَهُ) ظَرْفٌ فِي مَوْضِعِ الْخَبَرِ .

وَمَعْنَى السَّبَبِ مَا كَانَ مُتَبَسِّئًا بِالاسْمِ الْأَوَّلِ ، وَذَلِكَ أَحَدُ خَمْسَةِ أَشْيَاءَ :^(٢)

الْأَوَّلُ : مَا أُضِيفَ إِلَى ضَمِيرِ ذَلِكَ الْاسْمِ الْأَوَّلِ نَحْوُ : زَيْدٌ ضَرَبْتُ أَخَاهُ ، فَالْأَخُ مِنْ سَبَبِ زَيْدٍ ، لِأَنَّهُ مَضَافٌ إِلَى ضَمِيرِهِ ، وَكَذَلِكَ : زَيْدٌ ضَرَبْتُ غُلَامَهُ .

وَالثَّانِي : مَا أُضِيفَ إِلَى مَا اتَّصَلَ بِضَمِيرِ الْاسْمِ الْأَوَّلِ نَحْوُ : زَيْدٌ ضَرَبْتُ غُلَامَ أَخِيهِ فَالْغُلَامُ مِنْ سَبَبِ زَيْدٍ ، لِأَنَّهُ مَضَافٌ إِلَى الْأَخِ الْمُتَّصِلِ بِضَمِيرِ زَيْدٍ .

وَالثَّالِثُ : مَا اشْتَمَلَتْ صِفَتُهُ عَلَى ضَمِيرِ يَحْوِي عَلَى ذَلِكَ الْاسْمِ الْمُتَقَدِّمِ نَحْوُ : هِنْدٌ ضَرَبْتُ رَجُلًا يَحِبُّهَا ، فَالرَّجُلُ هُنَا مِنْ سَبَبِ هِنْدٍ ، لِأَنَّهُ مَوْصُوفٌ بِقَوْلِكَ (يَحِبُّهَا) ، فَ (يَحِبُّهَا) فِي مَوْضِعِ الصِّفَةِ لَهُ ، وَقَدْ اشْتَمَلَتْ هَذِهِ الصِّفَةُ عَلَى ضَمِيرِ (هِنْدٍ) وَهُوَ (الْهَاءُ) .

وَالرَّابِعُ : مَا عَطِفَ عَلَيْهِ اسْمٌ قَدْ اتَّصَلَ بِهِ ضَمِيرُ ذَلِكَ الْاسْمِ الْمُتَقَدِّمِ ، إِذَا كَانَ الْعَطْفُ بَيَانًا أَوْ نَسْقًا بِالْوَاوِ خَاصَّةً . مِثَالُ عَطْفِ الْبَيَانِ : هِنْدٌ ضَرَبْتُ زَيْدًا أَخَاهَا ، إِذَا جُعِلَتْ (أَخَاهَا) عَطْفَ بَيَانٍ عَلَى زَيْدٍ وَلَمْ تَجْعَلْهُ بَدَلًا ، فَ (زَيْدٌ) إِذَا ذَاكَ مِنْ سَبَبِ هِنْدٍ ، لِأَنَّكَ قَدْ عَطَفْتَ عَلَيْهِ مَا اتَّصَلَ بِضَمِيرِهَا وَهُوَ (الْأَخُ) . وَمِثَالُ عَطْفِ النَّسْقِ بِالْوَاوِ قَوْلُكَ : هِنْدٌ ضَرَبْتُ زَيْدًا وَأَخَاهَا ، فَ (زَيْدٌ) أَيْضًا مِنْ سَبَبِهَا لِعَطْفِكَ (أَخَاهَا) عَلَيْهِ بِالْوَاوِ . فَإِنْ قُلْتَ : هِنْدٌ ضَرَبْتُ زَيْدًا فَأَخَاهَا ، أَوْ هِنْدٌ ضَرَبْتُ زَيْدًا

(١) من الآية (٥٩) من سورة الانعام .

(٢) انظر المساعد : ٤١٠/١ .

ثُمَّ أَخَاها ، لم يجز لكونِ الْعَطْفِ بِغَيْرِ الْوَاوِ (١) ، فَإِنْ كُرِّرَتِ الْفِعْلَ بَعْدَ الْوَاوِ قُلْتَ :
 هُنْدٌ ضَرَبْتُ زَيْدًا وَضَرَبْتُ أَخَاها ، فَإِنْ جَعَلْتَ (ضَرَبْتُ) الْوَاقِعَ بَعْدَ الْوَاوِ هُوَ
 النَّاصِبُ لِأَخِيها ، وَ(أَخَاها) مَفْعُولًا بِهِ ، وَالْجُمْلَةُ مَعْطُوفَةٌ عَلَى الْجُمْلَةِ قَبْلِها التِّي
 هِيَ (ضَرَبْتُ زَيْدًا) فَالْمَسْأَلَةُ غَيْرُ جَائِزَةٍ ، لِأَنَّ زَيْدًا لَيْسَ مِنْ سَبَبِ هُنْدٍ عَلَى وَجْهِ ، فَإِنْ
 جَعَلْتَ (أَخَاها) مَعْطُوفًا بِالْوَاوِ عَلَى زَيْدٍ وَأَرَدْتَ : هُنْدٌ ضَرَبْتُ زَيْدًا وَأَخَاها وَلَكِنَّكَ
 كُرِّرْتَ (ضَرَبْتُ) توكِيدًا ، أَوْ لَمْ تَجْعَلْ (أَخَاها) مَفْعُولًا بِهِ ، فَالْمَسْأَلَةُ جَائِزَةٌ ،
 لِأَنَّ زَيْدًا إِذَا كَانَ مِنْ سَبَبِ هُنْدٍ ، إِذَا قَدْ عُطِفَ عَلَيْهِ اسْمٌ قَدْ اتَّصَلَ بِهِ ضَمِيرُها .

وَالْخَامِسُ : مَا أُبْدِلَ مِنْهُ اسْمٌ مُتَّصِلٌ بِضَمِيرِ الْاسْمِ الْأَوَّلِ نَحْوُ : هُنْدٌ ضَرَبْتُ زَيْدًا
 أَخَاها ، إِذَا جَعَلْتَ (أَخَاها) بَدَلًا مِنْ زَيْدٍ ، فَ(زَيْدٌ) إِذَا كَانَ مِنْ سَبَبِ هُنْدٍ ،
 لِأَنَّهُ / قَدْ أُبْدِلَ مِنْهُ مضافٌ إِلَى ضَمِيرِها . وَفِي هَذَا الْخَامِسِ خِلَافٌ بَيْنَ النُّحَوِيِّينَ (٢) ، (١٠٢/ب)
 مِنْهُمْ مَنْ مَنَعَهُ ، لِأَنَّ الْبَدَلَ عَلَى نِيَّةِ تَكَرُّارِ الْعَامِلِ ، وَالْعَامِلُ فِيهِ إِذَا فَعَلَ مُحذُوفٌ ،
 فَصَارَ إِذَا مِنْ جُمْلَةٍ أُخْرَى ، فَلَا يَكُونُ الْبَدَلُ مِنْهُ بِذَلِكَ مِنْ سَبَبِ الْاسْمِ الْمُتَقَدِّمِ ،
 وَكَأَنَّكَ قُلْتَ : هُنْدٌ ضَرَبْتُ زَيْدًا ضَرَبْتُ أَخَاها . وَمِنْهُمْ مَنْ أَجَازَ ذَلِكَ ، إِمَّا لِأَنَّ مَذْهَبَهُ
 أَنَّ الْعَامِلَ فِي الْبَدَلِ نَفْسُ الْعَامِلِ فِي الْبَدَلِ مِنْهُ مِنْ غَيْرِ حَذْفٍ ، وَإِلَيْهِ ذَهَبَ ابْنُ
 الْمُبَارَكِ (٣) ، وَإِمَّا لِأَنَّ الْمُرَاعَى مَا فِي الْيَدِ وَلَا يُرَاعَى مَا كَانَ ، فَ(أَخَاها) فِي مَسْأَلَتِنَا
 وَإِنْ كَانَ عَلَى نِيَّةِ تَكَرُّارِ الْعَامِلِ وَالْعَامِلُ فِيهِ فَعَلَ آخِرُ مُحذُوفٌ ، فَذَلِكَ الْعَامِلُ لَيْسَ
 مَوْجُودًا وَلَا مَطْفُوظًا بِهِ ، لِأَنَّ الْأَوَّلَ قَدْ قَامَ مَقَامَهُ وَأَغْنَى عَنْهُ فَلَيْسَ فِي اللَّفْظِ الْآنَ غَيْرُ
 الْفِعْلِ الْأَوَّلِ ، فَكَأَنَّهُ الْعَامِلُ ، وَيَكُونُ هُوَ الْمُرَاعَى دُونَ ذَلِكَ الَّذِي لَمْ يَوْجَدْ ، وَكَأَنَّ
 الْكَلَامَ لَا حَذْفَ فِيهِ ، فَصَارَ (زَيْدٌ) عَلَى هَذَا مِنْ سَبَبِ هُنْدٍ ، لِأَنَّ (أَخَاها) لَا حَقَّ
 بِمَا هُوَ مَعَهُ ، أَعْنَى مَعَ زَيْدٍ فِي جُمْلَةٍ وَاحِدَةٍ ، وَإِلَى هَذَا ذَهَبَ الْفَارَسِيُّ وَابْنُ جِنِّي ،

(١) انظر شرح الجمل لابن عصفور: ١/٣٦١.

(٢) شرح الجمل لابن عصفور: ١/٣٦٢ ، والمهمع: ٥/١٥٧ - ١٥٨ ، والمساعد

(٣) انظر شرح الجمل له: ٩/ل (نسخة دار الكتب المصرية)

إلى أن ذلك العامل المحذوف في باب البدل لا يراعى وأن المراعى ذلك العامل المفوظ به . وقد سأل ابن جني أبا علي الفارسي عن الحال في قولك : زيد ضربته إياه قائماً^(١) ، فأجابه بأن (قائماً) حال من (إياه) و (إياه) بدل من الهاء في (ضربته) وأن العامل في هذه الحال الفعل الظاهر ، فقال له ابن جني : أوتجعل العامل في الحال غير العامل في صاحبها ؟ فأجابه بأنه لما لم يظهر ذلك الفعل المحذوف ، وكان هذا الظاهر مفسراً له ، والمفسر عندهم بمنزلة المفسر ، تنزل هذا الظاهر هنا منزلة ذلك المحذوف من حيث لم يظهر مراعاة لما في اليد ، وإنما جعل الفارسي هذه الحال هنا من البدل دون البدل منه الذي هو الضمير المتصل بالفعل ، لأن البدل أقرب ، وجعلها للأقرب أولى ، وإنما اشترط في العامل المتأخر أن يكون يصح له العمل في ظرف أو مجرور في موضع ذلك الاسم المتقدم تحرراً من مثل : زيد هل ضربته ؟ فليست هذه المسألة من هذا الباب ، لأنك لو جعلت في موضع زيد ظرفاً أو مجروراً لم يصح أن يكون العامل فيه (ضربت) الذي بعد (هل) ، لأن أدوات الاستفهام لها صدر الكلام فلا يعمل ما بعدها فيما قبلها ، ولم يشترط في الحد أن يكون ذلك العامل يصح له العمل في الاسم الأول عند اسقاط الضمير أو السبب ليدخل في الحد مثل : زيد قام ، ألا ترى أن

(١) وفي الخصائص : ٤٢٨ / ٢ : (سألت أبا علي - رحمه الله - عن مسألة الكتاب : رأيت إياك قائماً ، الحال لمن هي ؟ فقال : لـ (إياك) . قلت : فالعامل فيها ما هو ؟ قال : (رأيت) هذه الظاهرة . قلت : أفلا تعلم أن (إياك) معمول فعل آخر غير الأول ؟ وهذا يقود إلى أن الناصب للحال هو الناصب لصاحبها أعني الفعل المقدّر ؟ فقال : لما لم يظهر ذلك العامل ضعف حكمه ، وصارت المعاطة مع هذا الظاهر . فهذا يدل على ضعف العامل في البدل واضطراب حاله ، وليس كذلك العامل إذا دل عليه غيره . . .) . وانظر الكتاب : ٣٨٢ / ٢ ، ونص المسألة فيه : (ضربته إياه قائماً) .

(قَامَ) قد عَمِلَ في ضمير زَيْدٍ ، لأنه قد رَفَعَ ضَمِيرَهُ الْمُسْتَتِرَ بِالْفَاعِلِيَّةِ ، ويصحُّ له مع ذلك الْعَمَلُ في موضعه لو قلت : عندك قَامَ زَيْدٌ ، أو : في الدَّارِ (قَامَ) زَيْدٌ ، لكان جائزاً ، وَالْحَاطِلُ في (عندك) أو في المجرور لَفْظُ (قَامَ) .

وأعلم أنَّ هذه الزِّيَادَةَ في هذا الْحَدِّ التي / هي قولك فيه (يصحُّ له الْعَمَلُ (١/١٠٣) في ظرفٍ أو مجرورٍ في موضع ذلك الاسم المتقدم) وهي طريقة جماعة من النحويين ، والأحسن إسقاطها ، لأنَّ حقيقة الاشتغال اصطلاحاً حاصلَةٌ دونها ، فقولك : زَيْدٌ هل ضربته ونحوه ينبغي أن يكون من باب الاشتغال ، لكنَّ هذا الباب تشتملُ مسائلُهُ على ما يلزم ابتداءهُ لِجَارِضٍ عَرَضِيٍّ ، وعلى ما يلزم حمله على الفعل وعلى ما يجوز فيه الوجهان كما سيأتى تفصيلُهُ في الفصل الثاني ، وينبغي أن يعوَّنَ في الْحَدِّ من تلك الزِّيَادَةِ أن يُقَالَ في مكانها (جائز العمل فيما قبله لذاته) فبهذه الزِّيَادَةِ يخرجُ من الْحَدِّ نحو : زَيْدٌ ضربَهُ حَسَنٌ ، لأنَّ الْمَصْدَرِ الْمَقْدَّرَ بَأَنٍّ وَالْفِعْلِ وإن كان جارياً مجرى الفعل في عطيه لا يجوز أن يعمل فيما قبله من جهة ذاته .

الفصل الثاني : في إعراب ذلك الاسم المتقدم ، وفيما يحمل عليه

من ضمائره أو أسبابه .

فهنا مسألتان :

أما الأولى : وهي في إعرابه ، فله أحوالٌ خمس :

حَالٌ يَجِبُ فِيهَا رَفْعُهُ بِالْإِبْتِدَاءِ .

وَحَالٌ يَجِبُ فِيهَا حَمْلُهُ عَلَى إِضْمَارِ الْفِعْلِ .

وَحَالٌ يَجُوزُ فِيهَا الْوَجْهَانِ وَالْأَفْصَحُ رَفْعُهُ بِالْإِبْتِدَاءِ .

وَحَالٌ يَجُوزُ فِيهَا الْوَجْهَانِ وَالْأَفْصَحُ حَمْلُهُ عَلَى إِضْمَارِ فِعْلٍ .

وَحَالٌ يَجُوزُ فِيهَا الْوَجْهَانِ عَلَى السَّوَاءِ .

فَأَمَّا الْحَالُ الَّتِي يَجِبُ فِيهَا رَفْعُ ذَلِكَ الْاسْمِ الْمُتَقَدِّمِ بِالْإِبْتِدَاءِ ، فَهِيَ أَنْ يَقَعَ
 ذَلِكَ الْحَامِلُ الْمُتَأَخِّرُ صِلَةً أَوْ صِفَةً أَوْ مَجْرُورًا بِمَا سَوَى (غَيْرِ) مِنَ الْأَسْمَاءِ ، وَمِمَّا
 سَوَى الزَّوَائِدِ مِنَ الْحُرُوفِ ، أَوْ يَقَعَ ذَلِكَ الْحَامِلُ تَالِيًا لـ (إِلَّا) وَفِي هَيْزِهَا ، أَوْ يَقَعَ
 فِي هَيْزِ أَدَاةٍ مِنْ أَدَوَاتِ الصِّدْرِ فَاصِلَةً بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْاسْمِ الْمُتَقَدِّمِ . وَأَدَوَاتُ الصِّدْرِ
 هِيَ : (مَا) النَّافِيَةُ وَ (إِنْ) مِثْلُهَا ، وَ (لَا) الَّتِي لِلتَّبَرُّعَةِ ، وَلَا مِثْلُهَا بِالْإِبْتِدَاءِ إِذَا لَمْ
 تَقْعُ بَعْدَ (إِنْ) فَإِنَّهَا إِنْ وَقَعَتْ بَعْدَهَا لَيْسَتْ بِحَرْفِ صَدْرٍ بِالنَّظَرِ إِلَى مَا بَيْنَهَا وَبَيْنَ
 (إِنْ) وَاللَّامِ الدَّخْلَةِ عَلَى جَوَابِ الْقَسَمِ ، وَ (لَا) الَّتِي فِي جَوَابِ الْقَسَمِ أَيْضًا ، وَالْحُرُوفُ
 النَّاسِخَةُ لِلْإِبْتِدَاءِ ، وَهِيَ : (إِنْ) وَأَخَوَاتُهَا ، وَأَدَوَاتُ الشَّرْطِ كُلُّهَا ، وَأَدَوَاتُ
 الِاسْتِفْهَامِ كُلُّهَا ، وَأَدَوَاتُ التَّحْضِيضِ وَهِيَ أَرْبَعٌ : (هَلَا) وَ (لَوْلَا) ، وَ (لَوْمًا) ، وَ
 (أَلَا) ، وَمِنْ أَدَوَاتِ الصِّدْرِ أَيْضًا (كَمْ) الْخَبَرِيَّةُ وَحُرُوفُ الْجَوَابِ كَالْفَاءِ الدَّخْلَةِ
 عَلَى جَوَابِ الشَّرْطِ ، مَا لَمْ يَكُنِ الشَّرْطُ الَّذِي هُوَ جَوَابٌ لَهُ مَحْذُوفًا ^(١) مَعَ تَعْوِيضٍ
 (أَمَّا) وَمَعَ عَدَمِهِ ، أَوْ يُفْصَلُ بَيْنَ ذَلِكَ الْحَامِلِ فِي الضَّمِيرِ أَوِ السَّبَبِ وَبَيْنَ الْاسْمِ
 الْمُتَقَدِّمِ بِفَاصِلٍ يَسْتَقِلُّ ذَلِكَ الْحَامِلُ بِهِ مَاعِدَا الظَّرْفِ وَالْمَجْرُورِ ، وَهَذَا فِيهِ خِلَافٌ
 كَمَا سَيَأْتِي أَوْ يَدْخُلُ عَلَى الْاسْمِ الْمُتَقَدِّمِ مَا يُلْزِمُ الْجُمْلَةَ الْأَسْمِيَّةَ وَذَلِكَ (إِذَا) الَّتِي
 لِلْمُفَاجَأَةِ ، أَوْ يَكُونُ الْاسْمُ الْمُتَقَدِّمُ لَمْ يَقْتَرِنْ بِهِ مَا يَطْلُبُ بِالْفِعْلِ لَا لَزُومًا وَلَا اخْتِيَارًا
 وَضَمِيرُهُ أَوْ سَبَبُهُ مَرْفُوعٌ ، أَوْ / فِي مَوْضِعِ رَفْعٍ ، أَوْ يَكُونُ الْاسْمُ الْمُتَقَدِّمُ لَوْ حُمِلَ عَلَى (١٠٣ / ب)
 اضْمَارِ فِعْلٍ لَكَانَ مُخَالَفًا لَضَمِيرِهِ أَوْ سَبَبِهِ ، فِي جِهَةِ الْإِعْرَابِ . فَهَذِهِ الْأَمَاكُنُ كُلُّهَا
 يُلْزِمُ فِيهَا رَفْعُ الْاسْمِ الْمُتَقَدِّمِ بِالْإِبْتِدَاءِ ، وَيَمْتَنِعُ حَمْلُهُ عَلَى اضْمَارِ فِعْلٍ ، وَلِنَبَسِطِهَا
 بِالْأَمْثَلِ ، مِثَالُ وَقْعِ الْحَامِلِ صِلَةً : زَيْدٌ أَنَا الضَّارِبُ ^(٢) ، فَزَيْدٌ مُبْتَدَأٌ ، وَ (أَنَا) مُبْتَدَأٌ
 ثَانٍ ، وَ (الضَّارِبُ) خَبَرُ الثَّانِي ، وَالْجُمْلَةُ مِنَ الْمُبْتَدَأِ الثَّانِي وَخَبَرِهِ فِي مَوْضِعِ (رَفْعٍ) ^(٣)
 خَبَرِ الْأَوَّلِ ، وَ (ضَارِبُهُ) اسْمُ فَاعِلٍ عَامِلٍ فِي ضَمِيرِ زَيْدٍ ، وَزَيْدٌ يُلْزِمُ رَفْعَهُ بِالْإِبْتِدَاءِ ،

(١) فِي الْأَصْلِ : (مَحْذُوفٍ) بِالرَّفْعِ .

(٢) الْكِتَابُ : ١ / ١٣١ .

(٣) تَكْمَلَةُ يَلْتَنِمُ بِهَا الْكَلَامُ .

لأنَّ اسمَ الفاعِلِ قد وَقَعَ صِلَةً لِلألفِ وَاللَّامِ . ومثَالُ وَقوعِهِ صِفَةً قَوْلُكَ : هِنْدٌ أَنْتَ رَجُلٌ مُكْرِمٌهَا ، فيلْزَمُ أَيْضاً فِي (هِنْدٍ) الرَّفْعُ بِالابتداءِ ، لأنَّ العَامِلَ المتأخَّرَ الَّذِي هُوَ (مُكْرِمٌ) قد وَقَعَ صِفَةً لِرَجُلٍ . ومثَالُ كَوْنِ العَامِلِ مَجْرُوراً بِمَا سِوَى (غَيْرٍ) مِنَ الأَسْمَاءِ (المضافَةِ) ^(١) إِلَيْهِ قَوْلُكَ : هِنْدٌ أَنَا صَاحِبُ ضَارِبِهَا ، فالعَامِلُ الَّذِي هُوَ (ضَارِبٌ) قد وَقَعَ مَجْرُوراً بِصَاحِبٍ ، فيلْزَمُ فِي هِنْدٍ الرَّفْعُ بِالابتداءِ ، فَإِنْ قُلْتَ : هِنْدٌ أَنَا غَيْرُ ضَارِبِهَا ، فَلَا يَكُونُ مِنْ هَذِهِ الحَالِ ، وَ(أَوَّلُ) عِنْدَ الكَسَائِي بِمَنْزِلَةِ (غَيْرٍ) .

ومثَالُ كَوْنِهِ مَخْفُوضاً بِحَرْفٍ غَيْرِ زَائِدٍ قَوْلُكَ : هِنْدٌ فِي مُكْرِمِهَا سَمَاحَةً ، فمُكْرِمٌ وَهُوَ العَامِلُ فِي ضَمِيرِ هِنْدٍ قَدْ وَقَعَ مَخْفُوضاً بِ(فِي) فَلَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ (هِنْدٌ) إِلَّا مَرْفُوعاً بِالابتداءِ ، فَإِنْ قُلْتَ : هِنْدٌ لَسْتُ بِضَارِبِهَا ، لَمْ يَكُنْ مِنْ هَذِهِ الحَالِ الَّتِي يَلْزَمُ فِيهَا رَفْعُ الأَسْمِ بِالابتداءِ وَإِنْ كَانَ العَامِلُ الَّذِي هُوَ (ضَارِبٌ) مَخْفُوضاً ، لِأَنَّ البَاءَ الخَافِضَةَ لَهُ زَائِدَةٌ .

ومثَالُ وَقوعِهِ بِمَعْدٍ (إِلَّا) فِي حَيْزِهَا قَوْلُكَ : مَا زَيْدٌ إِلَّا أَضْرِبُهُ ، فَلَا يَجُوزُ فِي زَيْدٍ إِلَّا الرَّفْعُ بِالابتداءِ ، لِأَنَّ العَامِلَ فِي ضَمِيرِهِ الَّذِي هُوَ (أَضْرِبُهُ) بَعْدَ (إِلَّا) .

ومثَالُ الفَصْلِ بَيْنَ العَامِلِ وَالأَسْمِ المَتَقَدِّمِ بِ(مَا) النَّافِيَةِ قَوْلُكَ : زَيْدٌ مَا أَنَا ضَارِبُهُ ، فَلَا يَجُوزُ أَيْضاً إِلَّا رَفْعُ زَيْدٍ بِالابتداءِ ، لِفَصْلِ (مَا) النَّافِيَةِ بَيْنَهُ وَبَيْنَ العَامِلِ الَّذِي هُوَ (ضَارِبُهُ) .

ومثَالُ الفَصْلِ بَيْنَهُمَا بِ(إِنْ) النَّافِيَةِ قَوْلُكَ : زَيْدٌ إِنْ ضَرَبْتُهُ ، تَرِيدُ : مَاضِرْتُهُ .

ومثَالُ الفَصْلِ بِ(لَا) الَّتِي لِلتَّبَعَةِ قَوْلُكَ : زَيْدٌ لَا أَحَدٌ ضَارِبُهُ ، عَلَى أَنْ يَكُونَ (ضَارِبُهُ) فِي مَوْضِعِ خَبَرِ المَتَدَأِ الَّذِي (لَا أَحَدٌ) فِي مَوْضِعِهِ ، وَالأَصْلُ : زَيْدٌ مَا مِنْ أَحَدٍ ضَارِبُهُ ، وَ(مِنْ) زَائِدَةٌ ، وَ(أَحَدٌ) مَبْتَدَأٌ ، وَ(ضَارِبُهُ) خَبَرُهُ ، ثُمَّ جَاءَ بِ(لَا) لِلنَّفْيِ مَضْمُومَةً مَعْنَى (مِنْ) الزَّائِدَةِ وَرَكِبَتْ مَعَ اسْمِهَا الَّذِي كَانَ مَبْتَدَأً ، وَبَنَى ذَلِكَ الأَسْمُ إِذْ ذَاكَ لِتَرْكِيبِهِ مَعَ الحُرُوفِ ، وَصَارَتْ مَعَ اسْمِهَا بِمَنْزِلَةِ اسْمٍ وَاحِدٍ فِي مَوْضِعِ الأَسْمِ المَرْفُوعِ

بالابتداء ، وسيبسط هذا في باب (لا) إن شاء الله تعالى . فزيد في هذه المسألة
يجب رفعه بالابتداء لفصل (لا) التبرئة بينه وبين العامل .

ومثال الفصل بين العامل المتأخر والاسم المتقدم بلام الابتداء قولك : زيد
لأننا ضاربه ، فزيد مبتدأ ، و (أنا) مبتدأ ثان ، و (غاربه) خبر هذا الثاني ، واللام
الداخل على (أنا) لام الابتداء ، وقد حالت بين زيد وضارب الذي هو العامل
التأخر ، فلذلك / يجب في زيد الرفع بالابتداء ، وليس لهذه اللام إذا وقعت (١٠٤ / أ)

بعد (إن) صدر الكلام فيما بينهما وبين (إن) ، فيعمل حينئذ ما بعدها فيما
قبلها فتقول : إن زيدا عمرا ليضرب ، تريد : إن زيدا ليضرب عمرا ، ثم قد مت
معمول (يضرِب) على اللام ، فتقول على هذا : إن زيدا هنداً ليضربها ، ويكون
(هنداً) مفعولاً باضمار فعل يفسره الفعل المتأخر ، وتكون المسألة أعني قولك :
هنداً ليضربها ، من هذا الباب .

ومثال الفصل بين الاسم والعامل بلام القسم قولك : هنداً لأضربها ، فيلزم
رفع هند بالابتداء ، لأجل لام القسم الداخلة على الفعل ، والتقدير : هند والله
لأضربها ، فاللام جواب ذلك القسم المحذوف .

ومثال الفصل ب (لا) التي في جواب القسم قولك : زيد لا أضربه ، إذا أردت :
زيد والله لا أضربه ، وحذفت القسم ، فلا يجوز أن ذلك في زيد إلا الرفع بالابتداء .
ومثال الفصل بحرف ناسخ للابتداء قولك : هنداً إنني مكرمها ، فلا يجوز أيضاً
في (هند) إلا الرفع بالابتداء لأجل (إن) .

ومثال الفصل بأداة من أدوات الشرط قولك : زيد إن تره تضربه ، فلا يجوز
في (زيد) إلا الرفع بالابتداء لأجل (إن) الشرطية ، فإن قلت : زيد إن رأيته
تضربه ، برفع (تضربه) فلا تكون المسألة على هذا من هذه الحال التي يجب فيها
رفع الاسم المتقدم بالابتداء ، لأن الفعل الأخر الذي هو (تضربه) لم يقع في
حيز أداة الشرط ، لأنه ليس بجواب لها ، والمراد به التقديم على الشرط ، فكانك

قلت : زيد تضربه إن رأيتَه ، وجواب الشرط محذوف لدلالة (تضربه) عليه ، لكنه من يشترط في جواز العمل على إضمار فعل في هذا الباب عدم الفصل بين الاسم المتقدم والفعل المتأخر بما عدا الظرف أو المجرور ، فمقتضى مذهبه أيضاً في (زيد) وجوب الرفع بالابتداء وإن رفعت (تضربه) لوجود الفصل بقولك : (إن رأيتَه) واشترائط ذلك هو مذهب ابن طاهر ، وابن أبي الربيع ^(١) على ما سيأتي بيانه .

ومثال الفصل بين الاسم المتقدم أيضاً وذلك العامل المتأخر بأداة استفهام قولك : زيد أضربتَه ؟ وهند هل أكرمتها ؟ فلا يجوز في (زيد وهند) إلا الرفع بالابتداء ، لأجل أداة الاستفهام بعدهما .

ومثال الفصل بينهما بأداة تضييق قولك : زيد هلا ضربتَه ، وهند لوما أكرمتها . ومثال الفصل بينهما أيضاً بـ (كم) الخبرية قولك : زيد كم ضربة ضربتَه ^(٢) ، فـ (كم) مصدر لا ضافتيها إليه ، فهي في موضع نصب بضربت ، و (زيد) مبتدأ لا يجوز فيه غير ذلك ، لأجل (كم) بعده ، والجملة من (كم) وما بعدها في موضع خبره . وكذلك أيضاً (كم) الاستفهامية من أدوات الصدور ، وقد تقدمت في ذلك أدوات الاستفهام ، لأنها من جملتها ، ومثالها قولك : زيد كم ضربتَه ، تريد : كم ضربة ضربتَه ، وتكون (كم) / إن ذاك مصدرًا ، أو كم مرة ضربتَه ، فتكون حينئذ (١٠٤ / ب) ظرفًا ، لأن الاستفهامية تعرب بحسب ما تميز به من مصدر أو ظرف أو غير ذلك ، وتميزها هو الاسم المنصوب بعدها ، كما أن الخبرية بحسب ما تضاف إليه ، ولا يجوز في (زيد) قبلها مطلقاً إلا الرفع بالابتداء .

ومثال وجوب الرفع في الاسم المتقدم لأجل فاء الشرط الداخلة على العامل قولك : هند إن رأيتها فأضربتها ، فلا يجوز في (هند) النصب بإضمار فعل يفسره (رأيتها) لأجل أداة الشرط ، ولا (أضربتها) لأجل الفاء الداخلة عليه ، وهي جواب الشرط ، فإن نزع هذه الفاء وأردت بالفعل التقديم على الشرط وجعلت الجواب محذوفاً

(١) انظر البسيط : ٤٩٠ .

(٢) انظر الكتاب : ١٢٧ / ١ .

فَقُلْتُ : هِنْدٌ إِنْ رَأَيْتَهَا أَضْرِبُهَا ، جَازَ نَصَبُ (هِنْدٍ) بِإِضْمارِ فَعْلٍ يَفْسُرُهُ (أَضْرِبُهَا)
وَكَأَنَّكَ قُلْتَ : هِنْدًا أَضْرِبُهَا إِنْ رَأَيْتَهَا ، إِلَّا عَلَى مَقْتَضَى مَا تَقَدَّمَ مِنْ مَذْهَبِ أَبِي طَاهِرٍ
وَأَبْنِ أَبِي الرَّيْعِ ، فَيُلْزَمُ الرَّفْعُ بِالْإِبْتِدَاءِ ، لِأَنَّ الْعَامِلَ الْمَتَأَخِّرَ الَّذِي هُوَ (أَضْرِبُهَا)
لَمْ يَلِ الْأَسْمَ الْمُتَقَدَّمَ بَلْ فَصَلَ بَيْنَهُمَا قَوْلُكَ (إِنْ رَأَيْتَهَا) فَإِنْ كَانَتِ الْفَاءُ الدَّاخِلَةُ
عَلَى الْعَامِلِ جَوَابَ شَرْطٍ مَحذُوفٍ ، لَمْ يَكُنْ لَهَا صَدْرُ الْكَلَامِ ، فَيَجُوزُ إِذَا أَنْ يَعْمَلَ
مَا بَعْدَهَا فِيمَا قَبْلَهَا ، وَأَنْ يَفْسَرَ مَا يَعْمَلُ فِيهِ ، سَوَاءً أَعُوذَ مِنْ ذَلِكَ الشَّرْطِ
الْمَحذُوفِ (أَمَا) أَمْ لَمْ يَعُوْذَ مِنْهُ شَيْءٌ ، فَتَقُولُ عَلَى هَذَا : أَمَا زَيْدًا فَاضْرِبْ (١) ، فَيَكُونُ
(زَيْدًا) مَنْصُوبًا بِالْفِعْلِ الَّذِي بَعْدَ الْفَاءِ ، لِأَنَّهَا فِي الْأَصْلِ جَوَابُ الشَّرْطِ
الْمَحذُوفِ تَقْدِيرُهُ : مَهْمَا يَكُنْ مِنْ شَيْءٍ فَزَيْدًا أَضْرِبْ ، قَالَ تَعَالَى : (فَأَمَّا الْيَتِيمَ
فَلَا تَقْهَرْ وَأَمَّا السَّائِلَ فَلَا تَنْهَرْ) (٢) ، وَكَذَلِكَ أَيْضًا تَقُولُ : زَيْدًا فَاضْرِبْ ، قَالَ تَعَالَى :
(وَرَبِّكَ فَكْبِرْ ، وَشِيبَاكَ فَطَهِّرْ وَالرَّجْزَ فَاهْجُرْ) (٣) وَقَدْ مَضَى بِسَطْرُ هَذَا فِي بَابِ الْإِبْتِدَاءِ (٤)
فَتَقُولُ فِي هَذَا الْبَابِ : أَمَا زَيْدًا فَاضْرِبْ ، وَأَمَا زَيْدًا فَضْرِبْ ، قَالَ سُبْحَانَهُ : (وَأَمَّا
ثَمُودَ فَهَدَيْنَاهُمْ) (٥) عَلَى قِرَاءَةِ بَعْضِ النَّاسِ فِي الشَّانِ بِنَصَبِ (٦) (ثَمُودَ) فَالْأَسْمُ الْأَوَّلُ
فِي هَذَا مَنْصُوبٌ بِفَعْلٍ مَحذُوفٍ يَفْسُرُهُ الَّذِي بَعْدَ الْفَاءِ تَقْدِيرُهُ : وَأَمَا ثَمُودَ فَهَدَيْنَاهُمْ
هَدَيْنَاهُمْ ، فَ(ثَمُودَ) مَنْصُوبٌ بِ(هَدَيْنَا) الَّذِي بَعْدَ الْفَاءِ لَكِنَّهُ حُذِفَ وَجُعِلَ

(١) انظر البسيط ص : ٤٩١ .

(٢) الْآيَاتَانِ : (٩ - ١٠) مِنْ سُورَةِ الضَّحَى .

(٣) الْآيَاتُ : (٣ - ٤ - ٥) مِنْ سُورَةِ الْمَدْثَرِ .

(٤) انظر ما تقدم ص : ٣٦٥ / ٣٦٨ .

(٥) مِنَ الْآيَةِ : (١٧) مِنْ سُورَةِ فَصَلَتْ .

(٦) وَهِيَ قِرَاءَةُ ابْنِ أَبِي اسْحَاقَ ، وَعِيسَى بْنِ عَمْرٍ ، وَالْحَسَنِ . وَقَرَأَ الْجُمْهُورُ بِالرَّفْعِ

انظر البحر المحيط : ٤٩١ / ٧ ، وشوان ابن خالوية : ١٣٣ ، ومعانسي

القرآن : ١٤ / ٣ ، والاتحاف : ٤٦٧ .

(هَدَيْنَاهُمْ) عَوَضًا مِنْهُ وَدَالًا عَلَيْهِ ، وَلَا يَجُوزُ اجْتِمَاعُهُمَا فِي اللَّفْظِ ، إِنْ لَا يَجْمَعُ
بَيْنَ الْعَوَضِ وَالْمَعْوَضِ مِنْهُ ، وَهَذِهِ الْقِرَاءَةُ فِي هَذِهِ الْآيَةِ حَكَاهَا سَيِّوِيهِ (١) رَحِمَهُ اللَّهُ ،
وَأَنشَدَ عَلَيْهَا قَوْلَ الشَّاعِرِ :-

فَأَمَّا تَمِيمٌ تَمِيمٌ بَنَ مُرٍّ فَأَلْفَاهُمُ الْقَوْمُ رَهَى نِيَامًا (٢)

وَيُنْشَدُ أَيْضًا : (تَمِيمٌ تَمِيمٌ بَنَ مُرٍّ) بِالرَّفْعِ ، فَقِي هَذَا الْبَيْتَ الْوَجْهَانِ كَالْآيَةِ ،
فَعَلَى رَوَايَةِ النَّصَبِ يَكُونُ (تَمِيمًا) الْأَوَّلُ مَنْصُوبًا (٣) بِإِضْمَارِ فَعْلٍ يَفْسَرُهُ (أَلْفَاهُمْ)
كَمَا ذَكَرْنَا فِي الْآيَةِ ، وَ (تَمِيمٌ) الثَّانِي بَدَلٌ مِنَ الْأَوَّلِ فِي كِلْتَا الرِّوَايَتَيْنِ .

وَتَقُولُ أَيْضًا فِي هَذَا الْبَابِ : زَيْدًا فَاضِرِيهِ ، عَلَى أَنْ يَكُونَ (زَيْدٌ) مَنْصُوبًا (٤)

بِإِضْمَارِ فَعْلٍ يَفْسَرُهُ (اضْرِيهِ) الَّذِي بَعْدَ الْفَاءِ ، لِأَنَّ هَذِهِ الْفَاءُ لَيْسَ لَهَا صَدْرُ
الْكَلَامِ / إِنْ هِيَ جَوَابُ شَرْطٍ مَحذُوفٍ ، قَالَ سُبْحَانَهُ : (وَإِيَّايَ فَاتَّقُونِ) (٥) ، (وَإِيَّايَ) (١٠٥/أ)
فَارْتَبِئُونَ (٦) (وَإِيَّايَ) مَنْصُوبٌ بِإِضْمَارِ فَعْلٍ يَفْسَرُهُ الْفَعْلُ بَعْدَ الْفَاءِ ، وَالنُّونُ فِي
آخِرِهِ لِلْوَقَايَةِ ، وَالضَّمِيرُ الْمَفْعُولُ هُوَ الْيَاءُ الْمَحذُوفَةُ ، حَذَفَتْ اجْتِرَاءً بِالْكَسْرِ عَنْهَا .

وَمِثَالُ الْفَصْلِ بَيْنَ الْأَسْمِ الْمَتَقَدِّمِ وَالْعَامِلِ الْمُتَأَخِّرِ بِفَاصلٍ يَسْتَقِلُّ الْعَامِلُ دُونَهُ
وَلَيْسَ بِظَرْفٍ وَلَا مَجْرُورٍ قَوْلُكَ : هِنْدٌ أَنْتَ تَضْرِبُهَا ، فَلَا يَجُوزُ فِي (هِنْدٍ) إِلَّا الرَّفْعُ

(١) الْكِتَابُ : ٨٢/١ ، ٩٥ ، ١٤٨ .

(٢) مِنَ الْمُتَقَارِبِ لِبَشْرِ بْنِ أَبِي خَازِمٍ الْأَسَدِيِّ . وَالرُّوَيْسِيُّ : الرَّجُلُ الَّذِي فَتَرَتْ نَفْسُهُ

وَاخْتَلَطَ رَأْيُهُ وَأَمْرُهُ ، مِنْ رَأْيِ الرَّجُلِ إِذَا تَحَيَّرَ . قَالَ ابْنُ الشَّجَرِيِّ : الْوَاحِدُ

(رُوِيَان) وَقَالَ الْأَصْمَعِيُّ : وَاحِدُهُمْ (رَائِب) مِثْلُ مَائِفٍ وَمَوْقِيٍّ وَهَالِكٍ وَهَلَكِيٍّ

دِيَوَانُهُ / ١٩٠ ، وَانْظُرِ الْكِتَابَ : ٨٢/١ ، وَشَرْحُهُ لِلْسِّيْرَانِي : ١٩٥/١ ،

وَأَمَّا ابْنُ الشَّجَرِيِّ : ٣٤٨/٢ ، وَالتَّبَصُّرَةُ : ٣٢٧/١ ، وَاللِّسَانُ : (رُوب) .

(٣) فِي الْأَصْلِ : (مَنْصُوبٌ) بِالرَّفْعِ .

(٤) انْظُرِ الْكِتَابَ : ١٤٢/١ ، وَشَرْحُ الْمَفْصَلِ : ٣٨/٢ .

(٥) مِنَ الْآيَةِ : (٤١) مِنْ سُورَةِ الْبَقَرَةِ .

(٦) مِنَ الْآيَةِ : (٤٠) مِنْ سُورَةِ الْبَقَرَةِ .

بالبتداء ، لفصلك بينها وبين العامل في ضميرها الذي هو (تَضْرِبُهَا) بالابتداء
 الثاني الذي هو (أَنْتَ) وكذلك أيضاً ما تقدم من قولك : هُنْدُ إِنْ رَأَيْتَهَا تَضْرِبُهَا ،
 برفع (تَضْرِبُهَا) على نية التقديم ، ومن قولك أيضاً : هُنْدُ إِنْ رَأَيْتَهَا أَضْرِبُهَا ،
 على نية التقديم (أَضْرِبُهَا) أيضاً ، أَلَا تَرَى أَنَّ الْفَاعِلَ فِي هَذِهِ الْأَمْثَلِ وَنَحْوِهَا
 يَسْتَقِلُّ الْعَامِلُ الْمَتَأَخَّرُ وَنَهْ ، وليس بظرف ولا مجرور ، أَلَا تَرَى إِلَى حَصُولِ مَعْنَى
 الْكَلَامِ وَاسْتِقْلَالِهِ لَوْ قُلْتَ : هُنْدُ تَضْرِبُهَا ، وَهِنْدُ تَضْرِبُهَا إِنْ رَأَيْتَهَا ، وَهِنْدُ أَضْرِبُهَا
 إِنْ رَأَيْتَهَا ، فَإِذَا مَا قُلْتَ : هُنْدُ أَنْتَ ضَارِبُهَا ، فَلَا يَلْزَمُ فِي (هِنْدُ) الرَّفْعُ
 بِالْإِبْتِدَاءِ ، لِأَنَّ الْفَاعِلَ الَّذِي هُوَ (أَنْتَ) لَا يَسْتَقِلُّ الْعَامِلُ الْمَتَأَخَّرُ وَنَهْ . وَكَذَلِكَ
 أَيْضاً إِذَا قُلْتَ : هُنْدُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ تَضْرِبُهَا ، وَهِنْدُ فِي الدَّارِ تَضْرِبُهَا ، لَا يَلْزَمُ فِي
 (هِنْدُ) الرَّفْعُ بِالْإِبْتِدَاءِ ، لِأَنَّ الْفَاعِلَ ظَرْفٌ أَوْ مَجْرُورٌ ، وَهَذَا عَلَى مَذْهَبِ ابْنِ
 طَاهِرٍ ، وَابْنِ أَبِي الرَّيْعِ (١) . وَأَكْثَرُ النُّحَوِيِّينَ عَلَى خِلَافِ ذَلِكَ ، فَمَعْنَاهُمْ أَنَّ الْفَصْلَ
 بِضَمِيرِ أَدَاةِ صَدْرِ لَا يَوْجِبُ فِي الْأَسْمِ الْأَوَّلِ الرَّفْعَ بِالْإِبْتِدَاءِ ، غَيْرَ أَنَّ ابْنَ عَصْفُورٍ (٢)
 أَوْجَبَ ذَلِكَ مَعَ كَوْنِ الْفَاعِلِ مُبْتَدَأً وَالْعَامِلُ الْمَتَأَخَّرُ فَعْلٌ ، نَحْوَ الْمَثَالِ الْأَوَّلِ الَّذِي
 هُوَ قَوْلُكَ : هُنْدُ أَنْتَ تَضْرِبُهَا ، قَالَ : لِأَنَّ الْفَعْلَ الْوَاقِعَ خَبَرَ الْمُبْتَدَأِ لَا يَجُوزُ
 أَنْ يَحْمَلَ فِيمَا قَبْلَ ذَلِكَ الْمُبْتَدَأِ ، فَلَا يَجُوزُ أَنْ يُفْسَّرَ مَا يَحْمَلُ فِيهِ ، لِأَنَّهُ لَا يَجُوزُ
 أَنْ يُفْسَّرَ إِلَّا مَا يَصِحُّ أَنْ يَحْمَلَ ، وَإِنَّمَا امْتَنَعَ هُنَا أَنْ يَحْمَلَ فِيمَا قَبْلَ الْمُبْتَدَأِ ،
 لِفَصْلِ الْمُبْتَدَأِ إِذْ ذَاكَ بَيْنَ الْعَامِلِ وَالْمَعْمُولِ (٣) ، فَلَا يَجُوزُ أَنْ يُقَالَ عِنْدَهُ : عَمْرًا زَيْدٌ
 ضَرَبَ ، عَلَى أَنْ يَكُونَ (زَيْدٌ) مُبْتَدَأً ، وَ(ضَرَبَ) حَمْلَةٌ مِنْ فَعْلٍ وَفَاعِلٍ فِي مَوْضِعِ
 خَبَرِهِ ، وَ(عَمْرًا) مَفْعُولٌ (بِضَرَبَ) تَقَدَّمَ عَلَى الْمُبْتَدَأِ ، لِفَصْلِكَ بَيْنَ الْعَامِلِ وَالْمَعْمُولِ
 بِالْمُبْتَدَأِ ، وَلِهَذَا مَنَعَ فِي قَوْلِ الشَّاعِرِ :-

(١) انظر البسيط ص : ٤٩٠ .

(٢) انظر شرح الجمل لابن عصفور : ٣٧٠ / ١ .

(٣) انظر شرح الجمل لابن عصفور : ٣٩٣ / ١ .

قَنَافِذُ هَدَاجٍ حَوْلَ بَيْوتِهِمْ بِمَا كَانَ إِيَّاهُمْ عَطِيَّةً عَوْدًا (١)

أَنْ يَكُونَ اسْمُ (كَان) ضَمِيرَ الْأَمْرِ وَالشَّأْنِ مُتَّصِلًا بِهَا مُسْتَتِرًا ، وَ (إِيَّاهُمْ) مَفْعُولٌ بِعَوْدَ ، وَ (عَطِيَّةً) مُبْتَدَأٌ ، وَ (عَوْدَ) فِي مَوْضِعِ خَبَرِهِ ، وَمَعْمُولُهُ مُقَدَّمٌ عَلَى الْمُبْتَدَأِ ، مَنَعَ هَذَا لِمَا يَلْقَى فِيهِ مِنَ الْفَصْلِ الْمَذْكُورِ ، وَالزَّمَّ فِي الْبَيْتِ أَنْ يَكُونَ (عَطِيَّةً) اسْمُ (كَان) وَ (عَوْدَ) فِي مَوْضِعِ خَبَرِهَا وَ (إِيَّاهُمْ) مَفْعُولُ بِعَوْدَ ، فَيَكُونُ قَدْ أَوَّلَى (كَان) مَعْمُولَ خَبَرِهَا ضُرُورَةً ، لِأَنَّهُ لَا يَلِي (كَان) وَأَخَوَاتِهَا مَا لَيْسَ بِاسْمٍ لَهَا وَلَا خَبَرٍ مِمَّا عَدَا الظَّرْفَ وَالْمَجْرُورَ إِلَّا فِي ضَرُورَةٍ ، وَهَذَا الَّذِي مَنَعَهُ أَبُو الْحَسَنِ بْنُ عَصْفُورٍ / إِنَّمَا (١٠٥ / ب) هُوَ إِذَا كَانَ الْحَامِلُ فِعْلًا ، فَأَمَّا إِنْ كَانَ اسْمُ فَاعِلٍ نَحْوُ : زَيْدًا أَنَا ضَارِبٌ ، فَلَيْسَ بِمَمْنُوعٍ ، وَالْفَرْقُ عِنْدَهُ بَيْنَ اسْمِ الْفَاعِلِ وَالْفِعْلِ فِي هَذَا ، أَنَّ الْفِعْلَ قَدْ اسْتَقْلَلَ وَتَمَّ بِفَاعِلِهِ ، فَالْمُبْتَدَأُ الْفَاعِلُ إِذَا أَجْنَبِيٌّ بِخِلَافِ اسْمِ الْفَاعِلِ فَإِنَّهُ لَا يَحْتَمِلُ حَتَّى يِعْتَمِدَ عَلَى غَيْرِهِ .

وَمِنَ الْأَشْيَاءِ الَّتِي يَشْتَرُطُ اعْتِمَادَهُ عَلَى وَاحِدٍ مِنْهَا الْمُبْتَدَأُ الْوَاقِعُ هُوَ خَبَرًا لِسِهِ ، عَلَى مَا يَبِينُ فِي بَابِ اسْمِ الْفَاعِلِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ ، فَصَارَ الْمُبْتَدَأُ الَّذِي اعْتَمَدَ عَلَيْهِ لَيْسَ بِأَجْنَبِيٍّ مِنْهُ ، إِنْ لَا يَسْتَقِلُّ دُونَهُ ، وَلَيْسَ بِكَلَامٍ إِلَّا مَعَهُ .

وَهَذَا الَّذِي مَنَعَهُ ابْنُ عَصْفُورٍ لَيْسَ بِمَمْنُوعٍ عِنْدَ النُّحَوِيِّينَ ، وَقَدْ نَصَّ الْمُبَرِّدُ عَلَى جَوَازِهِ (٢)

(١) مِنَ الطَّوِيلِ لِلْفَرَزْدَقِ مِنْ قَصِيدَةٍ فِي هَجَاءِ جَرِيرٍ ، وَالرَّوَايَةُ فِي الدِّيَوَانِ : ١٨١ / ١

قَنَافِذُ دَرَّامُونَ خَلْفَ جَهَاشِهِمْ

وَالْقَنَافِذُ : جَمْعُ قَنَفَذٍ حَيَوَانٌ مَعْرُوفٌ يَضْرِبُ بِهِ الْمَثَلُ فِي السَّرِّ ، يُقَالُ : هُوَ أَسْرَى مِنْ قَنَفَذٍ . وَالْهَدَاجُ : فَعَّالٌ بِالتَّشْدِيدِ مِنَ الْهَدَجَانِ وَهُوَ مَشْيَةُ الشَّيْخِ وَنَحْوُ ذَلِكَ .

وَدَرَّامُونَ : مَا شُونَ .

وَهُوَ مِنْ شَوَاهِدِ الْمُقْتَضَبِ : ١٠١ / ٤ ، وَالتَّبَصُّرَةُ : ١٩٤ / ١ ، وَاصْلَاحُ الْخُلُلِ :

١٢٢ ، وَشَرْحُ الْجَمَلِ لِابْنِ عَصْفُورٍ : ٣٩٣ / ١ ، وَالبَسِيطُ : ٥٧٤ ، وَالمَغْنَسَى :

٦١٠ / ٢ ، وَالتَّصْرِيحُ : ١٩٠ / ١ ، وَشَرْحُ ابْنِ عَقِيلٍ : ٣٨١ / ١ ، وَالمَسَاعِدُ :

٢٧٧ / ١ ، وَالمِهْمَعُ : ٩٢ / ٢ ، وَالْأَشْمُونِي : ٢٣٧ / ١ ، وَالْخِزَانَةُ : ٥٧ / ٤ .

(٢) الْمُقْتَضَبُ : ٩٩ / ٤ - ١٠١

وما ذكره من الفصل فليس بمعتبر ، لأنَّ المبتدأ ليس بأجنبيٍّ من خبره مفرداً كان الخبر أو جملة . والفصل بين الصَّامِلِ والمفعول كثيرٌ جداً في كلام العرب ، قال الله تعالى : (أَهْؤُلَاءِ إِيَّاكُمْ كَانُوا يَعْبُدُونَ)^(١) (إِيَّاكُمْ) مفعولٌ بـعَبَدُوا ، وقد فصل بينهما بكانوا . وإذا كان الفصل بين النعت والمنعوت بالأجنبيٍّ منهما جائزاً مع أنَّهما كالشئ الواحد نحو قوله (تعالى)^(٢) : (سُبْحَانَ اللَّهِ عَمَّا يُصِفُونَ ، عَالِمِ الْغَيْبِ)^(٣) على قراءة (عَالِمِ) بالخفض^(٤) نعتاً (لله) وقد فصل بينهما قوله (عَمَّا يُصِفُونَ) فأحرى أن يجوز بين الفعل ومفعوله ، لأنهما ليسا كالشئ الواحد بمنزلة النعت مع المنعوت ، وأنشد سيويه قول الشاعر :-

فَلَا ذَا جَلَالٍ هَبْنَهُ لَجَلَالِهِ وَلَا ذَا ضِيَاعٍ هَنَ يَتَرَكْنَ لِلْفَقْرِ^(٥)

ولم يمنع أحدٌ من النعويين أن يكون (هُنَّ) مبتدأ ، و (يتركن) في موضع خبره ، و (ذَا) من قوله (ذَا ضِيَاعٍ) مفعول منصوب بـيتركن ، بل ضعفوه فقط من جهة أن فيه عطف الجملة الاسمية على الفعلية ، فإذا تقرر أنه لا يمنع أن يعمل الفعل الواقع خبراً لمبتدأ فيما قبل ذلك المبتدأ ، ثبت أنه يصح أن يفسر ما يعمل فيه فتقول : هندا أنت تضرِّيها ، برِّفِ (هندی) بالابتداء أو نصيها بإضمار فِعْلٍ

(١) من الآية : (٤٠) من سورة سبأ .

(٢) تكلمة يقتضيها السياق .

(٣) من الآيتين : (٩١ - ٩٢) من سورة المؤمنين .

(٤) وقراءة الخفض هي قراءة ابن كثير وابن عامر وأبي عمرو وحفص . وقرأ الباقون بالرفع

السبعة : ٤٤٧ ، والبحر المحيط : ٤١٩/٦ ، والحجة لابن خالوية : ٢٥٨ ،

وتفسير الطبري : ٥٠/١٨ .

(٥) من الطويل لهدبة بن الخشرم الحذري ، يذكر المنايا لم تهب الجليل ولم

تشفق على الفقير .

وهو من شواهد سيويه : ١٤٥/١ ، والتبصرة : ٣٣٢/١ ، وأمالى ابن الشجرى

٣٣٤/١ ، وأمالى القالى : ٢٥٠/١ ، وشرح المفصل : ٣٧/٢ ، والرد على

النحاة : ١٠٥ ، وورد في الخزائن عرضاً : ٨٦/٤ وروايتها : فلا تتقى ذاهية

لجلاله

يُفسَّرُهُ (تَضَرُّبُهَا) اللَّهُمَّ إِلَّا أَنْ يَمْنَحَ ذَلِكَ مِنَ الْوَجْهِ الَّذِي ذَهَبَ إِلَيْهِ ابْنُ طَاهِرٍ
وَابْنُ أَبِي الرَّبِيعِ ، مِنْ أَنَّ الْحَمْلَ عَلَى إِضْمَارِ فَعْلٍ فِي بَابِ الْإِشْتغالِ خَارِجٌ عَنِ الْقِياسِ ،
فَالْمَفْسَرُ فِيهِ ضَعِيفٌ ، فَيَشْتَرُطُ فِيهِ أَنْ يَلِيَ الْأَسْمَ الْمُتَقَدِّمَ ، فَهَذَا لَهُ وَجْهٌ ، وَإِنْ كَانَ
أَكْثَرُ النَّحَاةِ عَلَى خِلَافِهِ كَمَا تَقَدَّمَ .

وَأَمَّا مَا بَنَى عَلَيْهِ ابْنُ عَصْفُورٍ فَضَعِيفٌ مُسْتَقِيمٌ عَلَى مَا تَقَرَّرَ .
وَمِثَالُ وَقْعِ الْأَسْمِ الْمُتَقَدِّمِ بَعْدَ (إِذَا) الْمَفْاجَأَةِ قَوْلُكَ : خَرَجْتُ فَإِذَا زَيْدٌ
يُضْرِبُهُ عَمْرُوٌ ، فزَيْدٌ يَجِبُ فِيهِ الرَّفْعُ بِالْإِبْتِدَاءِ (٢) ، لَدُخُولِ (إِذَا) الَّتِي مَعْنَاهَا
الْمَفْاجَأَةُ عَلَيْهِ ، وَهِيَ لَا تَدْخُلُ إِلَّا عَلَى الْجُمْلَةِ الْأَسْمِيَّةِ خَاصَّةً ، فَلَوْ نَصَبْتُ زَيْدًا بِإِضْمَارِ
فَعْلٍ يَفْسَرُهُ (يَضْرِبُهُ) ، لَكَانَتِ الْجُمْلَةُ فَعْلِيَّةً ، وَ(إِذَا) هَذِهِ يَمْتَنِعُ دُخُولُهَا عَلَيْهِ
إِنْ ذَكَ .

وَمِثَالُ كَوْنِ الْأَسْمِ الْمُتَقَدِّمِ لَمْ يَقْتَرِنْ بِهِ مَا يُطَالَبُ / بِالْفَعْلِ لَا لَزُومًا وَلَا اخْتِيَارًا (١/١٠٦) (أ)
وَضَمِيرُهُ أَوْ سَبَبُهُ مُرْفُوعٌ أَوْ فِي مَوْضِعِ رَفْعٍ قَوْلُكَ : هُنْدٌ قَامَتْ ، وَهَنْدٌ قَامَ أَخُوها ، وَهَنْدٌ
مَرْبُها ، وَهَنْدٌ مَرْبَأُخِيها ، فَلَا يَجُوزُ فِي (هَنْدٍ) هُنَا إِلَّا الرَّفْعُ بِالْإِبْتِدَاءِ ، لِأَنَّهُ
لَمْ يَدْخُلْ عَلَيْهَا شَيْءٌ يُطَالَبُ بِالْفَعْلِ ، وَالضَّمِيرُ فِي الْمِثَالِ الْأَوَّلِ مُرْفُوعٌ ، لِأَنَّهُ فَاعِلٌ
بِقَامَتْ مُسْتَتَرٌ فِيهِ ، وَالسَّبَبُ أَيْضًا فِي الْمِثَالِ الثَّانِي مُرْفُوعٌ ، وَالضَّمِيرُ وَالسَّبَبُ فِى
الْمِثَالَيْنِ الْآخِرَيْنِ فِي مَوْضِعِ رَفْعٍ . وَذَهَبَ ابْنُ الْعَرِيفِ (٣) إِلَى أَنَّ هَذَا لَيْسَ مِنْ هَذِهِ

(١) قَالَ ابْنُ أَبِي الرَّبِيعِ فِي الْبَسِيطِ : ٤٨٥ (أَعْلَمُ أَنَّ نَصْبَ هَذَا الْأَسْمِ بِإِضْمَارِ
فَعْلٍ يَفْسَرُهُ مَا بَعْدَهُ خَارِجٌ عَنِ الْقِياسِ ، لِأَنَّهُ لَا يَحْذِفُ شَيْءٌ حَتَّى يَتَقَدَّمَ مِنْ
الْلفظِ أَوْ مِنْ قَرَأْنِ الْحَالِ مَا يَدُلُّ عَلَى الْفَعْلِ ، وَأَمَّا أَنْ يَحْذِفَ الْفَعْلُ عَلَى
شَرِيطَةِ التَّفْسِيرِ فَخَارِجٌ عَنِ الْقِياسِ) .

(٢) الْبَسِيطُ : (٤٩١) ، وَشَرْحُ الْكَافِيَةِ الشَّافِيَّةِ : ٦١٦/٢ .

(٣) هُوَ أَبُو الْقَاسِمِ الْحُسَيْنُ بْنُ الْوَلِيدِ بْنِ نَصْرِ ، الْمَعْرُوفُ بِابْنِ الْعَرِيفِ النَّحْوِيِّ
كَانَ أَمَامًا فِي الْعَرَبِيَّةِ نَحْوِيًا مُتَقَدِّمًا فِيهَا ، اسْتَأْذَنَ فِي الْآدَابِ ، مُقَدِّمًا فِي
الشُّعْرِ ، أَخَذَ عَنِ ابْنِ الْقَوَايِمِ وَغَيْرِهِ . لَهُ شَرْحٌ عَلَى الْجُمْلِ . مَاتَ بِالْبَيْطَلَةِ فِي
رَجَبِ سَنَةِ تِسْعِينَ وَثَلَاثُمِائَةٍ مِنَ الْهَجْرَةِ ، انْظُرْ تَرْجُمَتَهُ فِي بَغْيَةِ الْوَعْدَةِ :

الحَالِ ، بَلَّ يَجُوزُ فِي (هِنْدِ) عِنْدَهُ الرَّفْعُ بِالابتداءِ وَالْحَمْلُ عَلَى إِضْمَارِ فِعْلٍ فَيَكُونُ
فَاعِلًا ^(١) بِفِعْلٍ مَحذُوفٍ يَفْسَرُهُ الْمُتَأَخَّرُ فِي الْمَثَالِينِ الْأُولَيْنِ ، وَمَفْعُولًا لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ
بِفِعْلٍ مَحذُوفٍ أَيْضًا يَفْسَرُهُ الْمُتَأَخَّرُ فِي الْمَثَالِينِ الْآخِرِينَ ، وَهَذَا الْمَذْهَبُ هُوَ ظَاهِرُ
كَلَامِ ابْنِ مَالِكٍ ^(٢) .

وَمِثَالُ كَوْنِ الْأَسْمِ الْمُتَقَدِّمِ بِحَيْثُ لَوْ حُمِلَ عَلَى إِضْمَارِ فِعْلٍ لَكَانَ مُخَالَفًا لَضَمِيرِهِ أَوْ سَبَبِهِ
فِي جِهَةِ الْإِعْرَابِ قَوْلُكَ : زَيْدٌ جَلَسْتُ عِنْدَهُ ، فَزَيْدٌ مَرْفُوعٌ بِالابتداءِ ، وَلَا يَجُوزُ نَصْبُهُ
بِإِضْمَارِ فِعْلٍ ، لِأَنَّكَ لَوْ فَعَلْتَ ذَلِكَ فَقُلْتَ : زَيْدًا جَلَسْتُ عِنْدَهُ ، لَكَانَ تَقْدِيرُ الْفِعْلِ
الْمَحذُوفِ : لَا بَسْتُ زَيْدًا جَلَسْتُ عِنْدَهُ ، أَوْ لَا صَقْتُ زَيْدًا جَلَسْتُ عِنْدَهُ ، أَوْ مَا كَانَ نَحْوَ
هَذَا فِي الْمَعْنَى ، وَزَيْدٌ كَيْفَمَا قَدَّرْتَ النَّاصِبَ لَهُ فَهُوَ مَفْعُولٌ بِهِ ، هَذِهِ جِهَةُ إِعْرَابِهِ
وَهِيَ مُخَالَفَةٌ لَجِهَةِ إِعْرَابِ سَبَبِهِ ^(٣) الَّذِي هُوَ (عِنْدَهُ) ، لِأَنَّهُ مَنْصُوبٌ عَلَى الظَّرْفِيَّةِ .
وَكَذَلِكَ أَيْضًا إِذَا قُلْتَ : زَيْدٌ ضَرَبْتُ ضَرْبَهُ ، فَلَا يَجُوزُ فِي (زَيْدٍ) إِلَّا الرَّفْعُ بِالابتداءِ
أَلَّا تَرَى أَنَّكَ لَوْ نَصَبْتَهُ فَقُلْتَ : زَيْدًا ضَرَبْتُ ضَرْبَهُ ، لَكَانَ مَفْعُولًا بِهِ عَلَى تَقْدِيرِ :
(مَا ثَلَّثْتُ زَيْدًا ضَرَبْتُ ضَرْبَهُ) أَوْ (شَابَهْتُ زَيْدًا ضَرَبْتُ ضَرْبَهُ) أَوْ نَحْوِ هَذَا ، وَلَيْسَ
السَّبَبُ الَّذِي هُوَ (ضَرْبُهُ) بِمَفْعُولٍ بِهِ ، وَإِنَّمَا هُوَ مَنْصُوبٌ عَلَى الْمَصْدَرِيَّةِ فَقَدْ تَخَالَفَا
فِي الْإِعْرَابِ ، فَيُلْزَمُ إِذَا ذَاكَ الرَّفْعُ بِالابتداءِ ، وَلَيْسَ هَذَا إِلَّا غَيْرُ كُلِّهِ عِنْدَ أَبِي الْحَسَنِ
الْأَخْفَشِ مِنْ هَذِهِ الْحَالِ الَّتِي يُلْزَمُ فِيهَا الرَّفْعُ بِالابتداءِ ، بَلْ هُوَ عِنْدَهُ مِمَّا يَجُوزُ فِيهِ
الْوَجْهَانِ : الرَّفْعُ بِالابتداءِ وَالْحَمْلُ عَلَى إِضْمَارِ فِعْلٍ ، لِأَنَّ مِنْ مَذْهَبِهِ أَنَّهُ لَا يَشْتَرُطُ
فِي الْحَمْلِ عَلَى إِضْمَارِ فِعْلٍ فِي هَذَا الْبَابِ اتِّفَاقُ جِهَتَيْ الْإِعْرَابِ فِي الْأَسْمِ الْمُتَقَدِّمِ
وَضَمِيرِهِ أَوْ سَبَبِهِ ، عَلَى أَنَّ سَبَبَهُ رَحِمَهُ اللَّهُ قَدْ أَجَازَ أَنْ تَقُولَ : يَوْمَ الْجُمُعَةِ سِرَّتَهُ ^(٤) ،

(١) قَالَ السِّيُوطِيُّ فِي الْمَهْمُوعِ : ١٦٠ / ٥ : (قَالَ أَبُو حَيَّانَ : وَهِيَ نَزْعَةُ كُوفِيَّةٌ أَى

لِبَنَائِهِ عَلَى جَوَازِ تَقَدُّمِ الْفَاعِلِ عَلَى الْفِعْلِ) . وَانْظُرِ الْمُسَاعَدَ : ١ / ٤٢٣ .

(٢) التَّسْهِيلُ : ٨٢ ، وَالْمُسَاعَدَ : ١ / ٤٢٣ .

(٣) انْظُرِ الْبَسِيطَ : ٤٨٧ .

(٤) الْكِتَابُ : ١ / ٨٥ .

بَنَصَبِ (يَوْمِ الْجُمُعَةِ) عَلَى الظَّرْفِيَّةِ ، بِفَعْلٍ مَحذُوفٍ يَفْسَرُهُ (سِرَّتُهُ) تَقْدِيرُهُ : سِرَتْ
يَوْمَ الْجُمُعَةِ سِرَّتُهُ ، وَلَا شَكَّ أَنَّ (يَوْمَ الْجُمُعَةِ) عَلَى هَذَا جِهَةٌ إِعْرَابِيَّةٌ مُخَالِفَةٌ لَجِهَةِ
إِعْرَابِ ضَمِيرِهِ الَّذِي هُوَ الْهَاءُ فِي (سِرَّتُهُ) لِأَنَّهَا مَنْصُوبَةٌ عَلَى الْمَفْعُولِ بِهِ مَجَازًا وَتَسَاعًا
لِأَنَّ ضَمِيرَ الظَّرْفِ كَمَا تَقَدَّمَ فِي بَابِ مَا تَتَمَدَّى إِلَيْهِ الْأَفْعَالُ الْمُتَعَدِّيَّةُ وَغَيْرُ الْمُتَعَدِّيَّةِ (١)
لَا يَأْتِي بِغَيْرِ (فِي) إِلَّا إِذَا نَصَبَ نَصَبَ الْمَفْعُولِ بِهِ مَجَازًا ، وَأَنْ بَقِيَ عَلَى أَصْلِهِ مِنْ
الظَّرْفِيَّةِ لَزِمَ أَنْ يَأْتِيَ / مَعَهُ ب (فِي) فَقَدْ صَارَتِ الْهَاءُ عَلَى هَذَا مَفْعُولًا بِهِ ، وَالاسْمُ (١٠٦ / ب)
الْمُقَدَّمُ مَنْصُوبٌ عَلَى الظَّرْفِيَّةِ ، فَقَدْ اخْتَلَفَا فِي جِهَةِ الإِعْرَابِ كَمَا تَرَى . وَكَذَلِكَ أَيْضًا
أَجَازَ أَنْ تَقُولَ : يَوْمَ الْجُمُعَةِ سِرَّتُ فِيهِ (٢) ، عَلَى أَنْ يَكُونَ (يَوْمَ الْجُمُعَةِ) مَنْصُوبًا عَلَى
الْمَفْعُولِ بِهِ مَجَازًا ، مَعَ أَنَّ ضَمِيرَهُ بَاقٍ عَلَى الْأَصْلِ غَيْرُ مُتَسِّحٍ فِيهِ ، وَكَذَلِكَ جِئْتُ مَعَهُ
ب (فِي) فَقَدْ اخْتَلَفَا أَيْضًا فِي جِهَةِ الإِعْرَابِ ، فَأَخَذَ بَعْضُ النُّحَوِيِّينَ مِنْ هَذَا الْكَلَامِ
أَنَّ سَبِيوِيَّةَ مُوَافِقٍ لِأَبِي الْحَسَنِ عَلَى إِجَازَةِ : زَيْدًا جَلَسْتُ عِنْدَهُ (٣) ، وَزَيْدًا ضَرَبْتُ ضَرْبَهُ ،
بَنَصَبِ (زَيْدٍ) وَأَنَّهُ لَا يُرَاعَى اخْتِلَافُهُ مَعَ ضَمِيرِهِ أَوْ سَبَبِهِ فِي الإِعْرَابِ .
وَفَرَّقَ بَعْضُهُمْ (٤) بَيْنَ مَسْأَلَةِ سَبِيوِيَّةِ هَذِهِ وَبَيْنَ مَا أَجَازَهُ أَبُو الْحَسَنِ ، بِأَنَّ مَا
أَجَازَهُ سَبِيوِيَّةُ لَيْسَ فِيهِ اخْتِلَافٌ بَيْنَ الْاسْمِ الْمُقَدَّمِ وَضَمِيرِهِ فِي الإِعْرَابِ بِمُلَاحَظَةِ الْأَصْلِ
وَالْحَقِيقَةِ وَعَدَمِ مَرَاعَةِ الْمَجَازِ ، أَلَّا تَرَى أَنَّكَ إِذَا قُلْتَ : يَوْمَ الْجُمُعَةِ سِرَّتُهُ ، عَلَى أَنْ
يَكُونَ (يَوْمَ الْجُمُعَةِ) مَنْصُوبًا عَلَى الظَّرْفِيَّةِ ، فَالْأَصْلُ وَالْحَقِيقَةُ فِي ضَمِيرِهِ أَنْ يَكُونَ ب (فِي)
وَعَلَى هَذَا هُوَ الْمَعْنَى ، وَأَمَّا نَصَبُهُ عَلَى الْمَفْعُولِ بِهِ فَمَجَازٌ وَتَسَاعٌ وَخُرُوجٌ عَنِ الْأَصْلِ ،
فَرُوعِي فِيهِ الْأَصْلُ ، وَلَيْسَ بَيْنَهُمَا اخْتِلَافٌ فِي الإِعْرَابِ بِالنَّظَرِ إِلَى الْأَصْلِ . وَكَذَلِكَ أَيْضًا
إِذَا قُلْتَ : يَوْمَ الْجُمُعَةِ سِرَّتُ فِيهِ ، عَلَى أَنْ يَكُونَ (يَوْمَ الْجُمُعَةِ) مَنْصُوبًا عَلَى التَّسَاعِ
فَلَيْسَ ذَلِكَ فِيهِ بِالْأَصْلِ ، وَإِنَّمَا هُوَ مَجَازٌ ، وَالْأَصْلُ نَصَبُهُ عَلَى الظَّرْفِيَّةِ ، وَهَذَا هُوَ

(١) انظر ما تقدم في ص : ٢٤٤ .

(٢) الكتاب : ٨٥ / ١ .

(٣) انظر البسيط : ٤٨٧ .

(٤) المصدر السابق : ٤٨٨ .

المُراعى ، ولا اختلاف إذ ذاك بينه وبين ضميره من جهة الإعراب ، ويدلُّك على أنَّ المُراعى عند سيويوه في الظرف المتَّسِّع فيه أصله قبل الاتِّساع ، أنَّ سيويوه قد أجاز أنَّ تقول : أعلمت زيدا عمراً قائماً يوم الجمعة^(١) ، على أنَّ يكون (يوم الجمعة) منصوباً على المفعول به مجازاً ، فقد صار (أعلمت) على هذا متعدّياً إلى أربعة مفعولين ، وليس ثمَّ فعلٌ يتعدى إلى زيادة على ثلاثة ، فما جاز هذا إلا بمراعاة أصله من الظرفية ، وليس في الحقيقة مفعولاً به ، وقد تقدّمت هذه المسألة في باب ما تتعدى إليه الأفعال المتعدّية وغير المتعدّية^(٢) ، وتقدّم هناك أنَّ أبا العباس المبرّد لم يُكرع الأصل فمنع المسألة ، وكذلك ابن عصفور لم يُكرع الأصل أيضاً ، فإذا تقرّر هذا فلا يلزم عليه أنَّ سيويوه يجيز : زيداً جلسْتُ عنده ، وزيداً ضربتُ ضربه ، بالنصب إذ ليس هنا أصل يُراعى في جواز المسألة ، كما في مسألة سيويوه والله أعلم.

وأما الحال التي يجب فيها حمل الاسم المتقدّم على إضمار فعلٍ ، فهي أنَّ يدخل

عليه ما لا يليه إلا الفعل ، وذلك أدوات الشرط الجازمة كـ (إن) وغير / الجازمة (أ/١٠٧) كـ (لو) ، وأدوات التحضيض المذكورة ، وكلُّ ظرف زمان لما يستقبل . واختلف فيما عدا الهمزة من أدوات الاستفهام على قولين :

أحدُهما : أنَّ الحمل معها على إضمار فعلٍ على اللزوم وإليه ذهب ابن مالك^(٣).

والثاني : أنَّ ذلك ليس من هذه الحال ، وأنَّ الحمل معها على إضمار فعلٍ على الاختيار ، ويجوز مع ذلك الرفع بالابتداء ، فتكون هذه الأدوات على هذا القول من الحال الآتية بعد هذا ، وهذا القول الثاني هو ظاهر كلام سيويوه^(٤).

وهذه الأدوات التي يجب معها الحمل على إضمار فعلٍ على قسمين :

(١) انظر الكتاب : ٤١/١ .

(٢) انظر ما تقدّم في ص : ٢٤٨ .

(٣) شرح الكافية الشافية : ٦١٨/٢ ، والتسهيل ص : ٨٠ .

(٤) انظر الكتاب : ٩٨/١ - ١٠١ .

قِسْمٌ تَكُونُ الْمَسْأَلَةُ مَعَهُ مِنَ الْإِشْغَالِ مُطْلَقًا .

وَقِسْمٌ لَا تَكُونُ الْمَسْأَلَةُ مَعَهُ كَذَلِكَ إِلَّا فِي ضَرُورَةِ الشَّعْرِ .

فَالْقِسْمُ الْأَوَّلُ أَدَوَاتُ التَّهْضِيهِ وَظُرُوفُ الزَّمَانِ الْمُسْتَقْبَلِ ، وَ (لَوْ) مِنْ أَدَوَاتِ الشَّرْطِ
(وَإِنْ) إِذَا كَانَ فَعْلُهَا الْأَوَّلُ مَاضِيًا أَوْ مُنْفِيًا بِ (لَمْ) وَمَا عَدَا الْهَمْزَةَ مِنْ أَدَوَاتِ
الاسْتِفْهَامِ إِذَا كَانَ الْحَامِلُ فِي ضَمِيرِ الْأَسْمِ الْأَوَّلِ أَوْ سَبَبِهِ غَيْرُ فَعْلٍ ، عَلَى مَا سَيَأْتِي
بَيَانُهُ (١)

وَالْقِسْمُ الثَّانِي : مَا بَقِيَ ، وَذَلِكَ مَا عَدَا الْهَمْزَةَ مِنْ أَدَوَاتِ الْإِسْتِفْهَامِ إِذَا كَانَ
الْحَامِلُ الْمُتَأَخَّرُ فَعْلًا ، وَمَا عَدَا (لَوْ) ، وَ (وَإِنْ) مِنْ أَدَوَاتِ الشَّرْطِ ، وَ (وَإِنْ) إِذَا
كَانَ الْفِعْلُ بَعْدَهَا مُضَارِعًا غَيْرَ مُنْفِيٍّ بِ (لَمْ) فَهَذَا الْقِسْمُ لَا تَكُونُ الْمَسْأَلَةُ مَعَهُ مِنْ
الْإِشْغَالِ ، إِلَّا فِي ضَرُورَةِ الشَّعْرِ خَاصَّةً .

وَذَلِكَ أَنَّ أَدَوَاتِ الْإِسْتِفْهَامِ مَا عَدَا الْهَمْزَةَ تَدْخُلُ عَلَى الْجُمْلَةِ الْأَسْمِيَّةِ ، وَالْخَبَرِ
غَيْرِ فَعْلٍ مُطْلَقًا فِي الْكَلَامِ وَغَيْرِهِ ، فَتَقُولُ : هَلْ زَيْدٌ قَائِمٌ ؟ وَأَيُّ زَيْدٍ ذَاهِبٌ ؟ وَمَتَى
عَمْرُو مَنْطَلِقٌ ؟ وَتَدْخُلُ أَيْضًا عَلَى الْجُمْلَةِ الْفِعْلِيَّةِ مَعَ مَا شَرْتَهَا لِلْفِعْلِ مَلْفُوظًا بِهِ مُطْلَقًا
فِي الْكَلَامِ وَغَيْرِهِ ، نَحْوُ : هَلْ رَأَيْتَ زَيْدًا ؟ وَمَتَى ضَرَبْتَ عَمْرًا ؟ وَأَيُّ قَامَ عَمْرُو ؟
وَلَا تَدْخُلُ عَلَى غَيْرِ هَاتَيْنِ الْجُمْلَتَيْنِ إِلَّا فِي ضَرُورَةٍ ، فَتَدْخُلُ فِي الشَّعْرِ عَلَى الْجُمْلَةِ
الْأَسْمِيَّةِ وَالْخَبَرِ فَعْلٌ فِي ظَاهِرِ كَلَامٍ سَيَبُوهِ حَيْثُ جَعَلَ الْحَمْلَ عَلَى إِضْمَارِ الْفِعْلِ بَعْدَ
هَذِهِ الْأَدَوَاتِ فِي الشَّعْرِ عَلَى الْإِغْتِيَارِ (٢) ، فَيَجُوزُ إِذَا مَعَ ذَلِكَ الرَّفْعُ بِالْإِبْتِدَاءِ نَحْوُ :
هَلْ زَيْدٌ رَأَيْتَهُ ؟ وَمَتَى عَمْرُو أَكْرَمْتَهُ ؟ وَلَا تَدْخُلُ عَلَى هَذِهِ فِي الشَّعْرِ عِنْدَ ابْنِ مَالِكٍ ،
إِنْ يَجِبُ عِنْدَهُ الْحَمْلُ عَلَى إِضْمَارِ فَعْلٍ (٣) فَتَصِيرُ الْجُمْلَةُ فَعْلِيَّةً .

(١) انظر ما يستأني في ص : ٤٣٥

(٢) قال سيبويه : ١٠١ / ١ : (وأعلم أن حروف الاستفهام كلها يقبح أن يصير
بعد ما الاسم إذا كان الفعل بعد الاسم . لو قلت : هل زيدٌ قام ؟ وأيُّ
زيدٌ ضربته ، لم يجز إلا في الشعر ، فإذا جاء في الشعر نصبته ، إلا الألف
فإنه يجوز فيها الرفع والنصب) .

(٣) شرح الكافية الشافية : ٦١٧ / ٢ - ٦١٨ .

وتدخل أيضاً في الشعر على الجملة الفعلية والفعل محذوف مفسر بظاهر من هذا الباب نحو : هل زيداً رأيته ؟ ومتى عمراً أكرمته ؟ فزيداً منصوب بإضمار فعل يفسره ذلك الفعل بعده ، وكذلك (عمراً) في المثال الآخر تقديره : هل رأيت زيداً رأيته ؟ ومتى أكرمت عمراً أكرمته ؟ وتدخل أيضاً في الشعر على الجملة الفعلية ^(١) مفصلاً بينها وبين الفعل نحو : هل زيداً رأيته ؟ ومتى عمراً أكرمت ؟ فزيداً منصوب بالفعل المتأخر ، وكذلك (عمرو) في المثال الآخر .

والجملة فأدوات الاستفهام سوى الهزة ، متى وجدها / الفعل في الجملة التي (١٠٧ / ب) دخلت عليها ، طابت أن يليها ظاهراً ، فلا يجوز أن يفصل بينهما ، ولا أن يليها محذوفاً إلا في ضرورة ، فيلزم من هذا أن جملة الاشتغال مع كون الحامل المتأخر فعلاً لا تقع بعدها إلا في الضرورة ، لأن جملة الاشتغال إن ذاك إما أن يرفع فيها الاسم بالابتداء وفي ذلك الفصل بينهما وبين الفعل نحو : هل زيداً رأيته ؟ وإما أن يحمل ذلك الاسم على إضمار فعل وفيه إضمار الفعل بعدها نحو : هل زيداً رأيته ؟ ^(١)

وأما أدوات الشرط ما عدا (لو) و (إن) ، فلا تدخل أيضاً في الكلام إلا على الجملة الفعلية مباشرة للفعل ظاهراً غير محذوف نحو : متى قام زيد قام عمرو ، وأينما تضرب زيداً أضربه ، وتدخل في الشعر على الجملة الفعلية مفصلاً بينها وبين الفعل نحو : متى زيداً تضرب أضربه ، وأينما زيداً تضرب أضربه ، فزيداً مفعول بتضرب

(١) انظر البسيط : ٥٠١ .

(٢) هذا هو مذاهب سيويه في الكتاب : ٩٩ / ١ ، ونقل أبو حيان في الارتشاف ص ١١٠٠ - أن الكسائي أجاز دخول (هل) على الاسم الذي بعده فعل ولم يخص ذلك بالشعر .

وذاهب الرضي إلى أنه يقيح دخول (هل) على جملة فعلية مقدر فعلها مفسراً بفعل ظاهر نحو : هل زيداً ضربته ، وحسن النصب ههنا . انظر شرح الكافية

للرضي : ١٧٣ / ١ ، والتصريح : ٢٩٧ / ١ ، والمساعد : ٤١٣ / ١ .

(٣) انظر البسيط ص : ٥١٠ .

مَقْدَمٌ عَلَيْهِ فَاصِلٌ بَيْنَهُ وَبَيْنَ أَدَاةِ الشَّرْطِ الَّتِي هِيَ (مَتَى) فِي الْمَثَالِ الْأَوَّلِ وَ (أَيْنَ) فِي الْمَثَالِ الثَّانِي ، وَلَأَجْلِ هَذَا الْفَصْلِ لَا يَجُوزُ مِثْلُ ذَلِكَ إِلَّا فِي شِعْرِ . وَتَدْخُلُ أَيْضًا فِي ضَرْوَةِ الشَّعْرِ عَلَى الْبُحْطَةِ الْفِعْلِيَّةِ وَالْفِعْلُ مِنْهَا مَحذُوفٌ مَفْسَّرٌ بِفِعْلِ ظَاهِرٍ نَحْوُ : مَتَى زَيْدًا تَضْرِبُهُ أَضْرِبُهُ ؟ وَأَيْنَمَا عَمْرًا تَكْرُمُهُ أَكْرُمُهُ ؟ فزَيْدًا مَفْعُولٌ بِإِضْمَارِ فِعْلِ يَفْسِّرُهُ (تَضْرِبُهُ) تَقْدِيرُهُ : مَتَى تَضْرِبُ زَيْدًا تَضْرِبُهُ ؟ وَكَذَلِكَ أَيْضًا فِي الْمَثَالِ الْآخِرِ تَقْدِيرُهُ : أَيْنَمَا تَكْرُمُ عَمْرًا تَكْرُمُهُ . وَمِمَّا جَاءَ مِنْ نَحْوِ هَذَا فِي ضَرْوَةِ الشَّعْرِ قَوْلُ الشَّاعِرِ :-

صَعْدَةُ نَابِئَةٍ فِي حَائِرٍ أَيْنَمَا الرِّيحُ تَمِيلُهَا تَمِيلُ (١)

ف (الرِّيحُ) فَاعِلٌ بِفِعْلِ مَحذُوفٍ يَفْسِّرُهُ (تَمِيلُهَا) تَقْدِيرُهُ : أَيْنَمَا تَمِيلُهَا الرِّيحُ تَمِيلُهَا ، وَفَاعِلُ (تَمِيلُهَا) الظَّاهِرُ ضَمِيرٌ مُسْتَتَرٌ فِيهِ يَحْوِي عَلَى (الرِّيحِ) وَهُوَ ضَرْوَةٌ مِنْ جِهَةِ أَنْ فِيهِ إِضْمَارُ الْفِعْلِ بَعْدَ أَدَاةِ الشَّرْطِ الَّتِي هِيَ (أَيْنَمَا) وَمِثْلُهُ أَيْضًا قَوْلُ الْآخِرِ :-

فَمَتَى وَاغِلٍ يَنْبَهُمْ يَحْيَوُ نَ وَتَعْطَفُ عَلَيْهِ كَأْسُ السَّاقِي (٢)

(١) مِنَ الرَّمْلِ لَكُمْبُ بْنُ جَعْفَرٍ التَّخْلِبِيُّ (شَاعِرٌ اسْلَافِي) يَصِفُ امْرَأَتَهُ بِالصَّعْدَةِ وَهِيَ الْقَنَاةُ الَّتِي نَبَتَتْ مُسْتَوِيَةً . وَالْحَائِرُ : الْمَدَامُنُ مِنَ الْأَرْضِ يَسْتَقِرُّ فِيهِ السَّبِيلُ .

وَهُوَ مِنْ شَوَاهِدِ الْكِتَابِ : ١١٣/٣ ، وَشَرَحَ أَبْيَاتَهُ لَا بِنَ السَّيْرَانِي : ١٩٦/٢ ، وَالْمَقْتَضِبُ : ٧٣/٢ ، وَمَعَانِي الْقُرْآنِ : ٢٩٧/١ ، وَأَمَالِي ابْنِ الشَّجَرِيِّ : ٣٤٧/٢ ، ٣٣٢/١ ، وَالْإِنْصَافُ : ٦١٨/٢ ، وَشَرَحَ الْجَمَلُ لَا بِنَ عَمْفُورٍ : ٣٧٠/١ ، وَالْبَسِيطُ : ٣٢٠ ، ٥١٠ ، وَالْمُهَمَّجُ : ٣٢٥/٤ ، وَالْأَشْمُونِيُّ : ١٠/٤ ، وَالْخَزَانَةُ : ٤٥٧/١ ، ٤٦٢/٣ .

(٢) مِنَ الْخَفِيفِ لِحَدِيدِ بْنِ زَيْدٍ الْحَبَابِيُّ . وَالْوَاغِلُ : الدَّاخِلُ عَلَى الشَّرْبِ مِنْ غَيْرِ دَعْوَةٍ . يَنْبَهُمْ : يَنْزِلُ بِهِمْ ، وَيُرَوَّى (يَزْرَهُمْ) مَكَانَ (يَنْبَهُمْ) انْظُرِ الشَّاهِدَ فِي دِيَوَانِهِ : ١٥٦ ، وَالْكِتَابُ : ١١٣/٣ ، وَشَرَحَ أَبْيَاتَهُ لَا بِنَ السَّيْرَانِي : ٨٨/٢ ، وَالْمَقْتَضِبُ : ٧٦/٢ ، وَالتَّبَصُّرَةُ : ٤١٨/١ ، وَأَمَالِي ابْنِ الشَّجَرِيِّ : ٣٣٢/١ ، وَاعْرَابُ الْقُرْآنِ لِلنَّحَّاسِ : ٤٧٥/١ ، وَالْإِنْصَافُ : ٦١٧/٢ ، وَشَرَحَ الْفَصْلُ : ١٠/٩ ، وَالْبَسِيطُ : ٥١١ ، وَالْمُهَمَّجُ : ٣٢٥/٤ ، وَالْخَزَانَةُ : ٤٥٦/١ ،

ف (مَتَى) ظرف زمان فيه معنى الشرط، و (وَإِغْل) فاعل بفعل محذوف يفسره (يَنْبَهُم) تقديره : فَمَتَى يَنْبَهُم وَإِغْل يَنْبَهُم ، وفاعل (يَنْبَهُم) الظاهر ضمير مستتر فيه يعود على (وَإِغْل) : فَإِنْ قُلْتَ : وما الجازم لـ (يَنْبَهُم) الظاهر وقد أخذت (مَتَى) مجزوميتها (١) ، أحدها (يَنْبَهُم) المقدّر والثاني (يَحْيُوهُ) وعلامة الجزم فيه حذف النون ، و (مَتَى) لا تجزم إلا اثنين فيبقى (يَنْبَهُم) الظاهر لا جازم له ، إنَّ ليس بفعل الشرط ولا جوابه ؟ فالجواب : أنه لما كان مفسر الفعل الشرط الذي هو (يَنْبَهُم) المحذوف وقائماً مقامه ولذلك لا يجتمع معه ، صار كأنه هو وحكم له بحكمه فانجزم إن صار كأنه فعل الشرط ، وكذلك أيضاً الكلام في البيت قبل هذا وما كان نحوه مثل قول الآخر :-

فَمَنْ نَحْنُ نُؤْمِنُهُ يَتِّ وَهُوَ آمَنٌ وَمَنْ لَا نَجْزُهُ يَمْسُ مِنَّا مَفْزَعًا (٢)

ف (مَنْ) مبتدأ فيه معنى الشرط ، و (نَحْنُ) / فاعل بفعل محذوف يفسره (نُؤْمِنُهُ) (١٠٨/أ) تقديره : (فَمَنْ نُؤْمِنُهُ) ويصير (نَحْنُ) متصلاً بالفعل إذا أظهرته مستتراً فيه ، وإنما انفصل لما حذف الفعل الذي كان متصلاً به ، والكلام في جزم (نُؤْمِنُهُ) الظاهر كاللّام في البيت قبله . وأما (إِنْ) إذا كان الفعل بعدها مضارعاً غير منفي بـ (لَمْ) فكأن واث الشرط سواها فيما تقدّم ، فتدخل في الكلام على الجملة الفعلية مباشرة للفعل ظاهراً غير محذوف نحو : إِنْ يَقُمْ زَيْدٌ يَقُمْ عَمْرُو ، وَإِنْ تَضْرِبْ زَيْدًا اضْرِبْهُ ، ولا يجوز مثل : إِنْ زَيْدًا تَضْرِبْهُ أَكْرَمْتُكَ ، إلا في ضرورة ، لفصليكَ في المثال الأول (٣) بين (إِنْ) والفعل ، واضمارك الفعل بعدها في المثال الثاني . هذا تمام الكلام على بيان القسم الثاني .

(١) في الأصل : (مجزوماً) بالرفع وهو خطأ .

(٢) من الطويل لهشام المري وينسب أيضاً لمرة بن كعب بن لؤي القرشي . وهو

من شواهد سييويه : ١١٤/٣ ، والمقتضب : ٧٥/٢ ، والانصاف : ٦١٩/٢ ،

والمغنى : ٤٠٣/٢ ، وحاشية يس : ٢٩٧/١ ، والخزانة : ٤٤١/٣ ، ٦٤٠ .

(٣) هكذا في الأصل ، وواضح أن المؤلف لم يذكر إلا مثالا واحداً . وهذا المثال

الذي ذكره إنما ينصرف إلى ما أشار إليه من اضمار الفعل ، وهو المثال الثاني

وعلى ذلك فيكون قد سقط من النسخة المثال الأول ، الذي ينبغي أن يكون :

ان زيدا تضرب أكرمك .

وَأَمَّا الْقِسْمُ الْأَوَّلُ الَّذِي تَتَصَوَّرُ مَعَهُ مَسَائِلُ الْإِشْتَغَالِ فِي الْكَلَامِ وَغَيْرِهِ ، فَمِثَالُ
أَدَوَاتِ التَّحْضِيضِ مِنْهُ قَوْلُكَ : هَلَّا زَيْدًا ضَرَبْتَهُ ، وَلَوْمَا عَمْرًا أَكْرَمْتَهُ ، فَيَجِبُ نَصَبُ ذَلِكَ
الاسْمِ الْمَوَاقِعَ بِحَدِّهَا بِإِضْمَارِ فِعْلِ يَفْسُرُهُ ^(١) الْفِعْلُ الْمَتَأَثَّرُ وَالتَّقْدِيرُ : هَلَّا ضَرَبْتَ
زَيْدًا ضَرَبْتَهُ ، وَلَوْمَا أَكْرَمْتَ عَمْرًا أَكْرَمْتَهُ ، وَلَا يَجُوزُ دُخُولُ شَيْءٍ مِنْ أَدَوَاتِ التَّحْضِيضِ
عَلَى جُمْلَةٍ اسْمِيَّةٍ مِنْ مَبْتَدَأٍ وَغَيْرِهَا إِلَّا فِي ضَرُورَةٍ نَحْوُ قَوْلِ الشَّاعِرِ :-

وَنَبِئْتُ لَيْلَى أَرْسَلْتَ بِشَفَاعَةٍ إِلَى ، فَهَلَّا نَفْسُ لَيْلَى شَفِيعَهَا ^(٢)

(فَ نَفْسٌ) مَبْتَدَأٌ ، وَ(شَفِيعَهَا) خَبَرُهُ ، وَهَذَا شَذُوذٌ وَخُرُوجٌ عَنِ الْأَصْلِ ، لَكُونِهِ
أَدْخَلَ أَدَاةَ التَّحْضِيضِ الَّتِي هِيَ (هَلَّا) عَلَى الْجُمْلَةِ الْاسْمِيَّةِ ، فَبُذِلَ مِنْ وَضْعِ الْجُمْلَةِ
الْاسْمِيَّةِ مَوْضِعُ الْفِعْلِيَّةِ ، وَقَدْ تَقَدَّمَ أَنَّ حُرُوفَ التَّحْضِيضِ أَرْبَعَةٌ : (هَلَّا) وَ(لَوْ) وَ(لَوْمَا)
وَ(أَلَّا) بِالتَّشْدِيدِ وَالتَّخْفِيفِ ^(٣).

وَهَذِهِ الْأَرْبَعَةُ تَكُونُ لِلتَّحْضِيضِ وَتَكُونُ لِلْعَرْضِ ، وَأَحْكَامُهَا فِي كَلَامِ الْمَعْنِيِّينَ وَاحِدَةٌ
فَتَقُولُ : هَلَّا ضَرَبْتَ زَيْدًا ، وَهَلَّا زَيْدًا ضَرَبْتَ ، وَهَلَّا زَيْدًا ضَرَبْتَهُ ، عَلَى جِهَةِ الْعَرْضِ
أَوِ التَّحْضِيضِ. وَيَجُوزُ حَذْفُ الْفِعْلِ بِحَدِّهَا لِفَهْمِ الْمَعْنَى مَالِقًا فَتَقُولُ : هَلَّا عَمْرًا ،
لَمَنْ قَالَ لَكَ : ضَرَبْتَ ، تَرِيدُ : هَلَّا ضَرَبْتَ عَمْرًا ، فَعَمْرًا مَفْعُولٌ بِإِضْمَارِ فِعْلِ حُذِفَ
لِلدَّلَالَةِ عَلَيْهِ ، وَمِثْلُ ذَلِكَ قَوْلُ الشَّاعِرِ :-

تَعْدُوْنَ عَقْرَ النَّيْبِ أَفْضَلَ مَجْدِكُمْ بَنَى ضَوْطَرَى لَوْلَا الْكَمَى الْمُقْنَمَا ^(٤)

(١) الكتاب : ١/١٨٩ .

(٢) من السَّوِيل ، ينسب لمجنون ليلى وهو فى ديوانه : ١٩٥ ، ولأبى الدمينه وهو
فى ديوانه : ٢٠٦ ، ولابراهيم بن العباس الصولى ، وللمصمى بن عبد الله القشبرى
وانظر الشاهد فى الحماسة لأبى تمام : ٥/٢ ، وشرح الحماسة للمرزوقى :
٣/١٢٢ ، والبسيط : ٥٢١ ، ٧٦٥ ، والمغنى : ١/٧٤ ، ٢٦٩ ، ٣٠٧ ،
٢/٥٨٣ ، والجنى الدانى : ٥٠٩ - ٦١٣ ، والخزانة : ١/٤٦٣ ، ٣/٥٩٧ -
٤/٤٩٨ - ٥٢٤ .

(٣) انظر شرح المفصل : ٨/١٤٤ ، والبسيط : ٥٠٥ ، والمغنى : ١/٦٩ - ٧٤ .

(٤) تقدم تعريفه فى ص : ١٧٦ .

فـ (الكمي) مفعول بفعلٍ محذوفٍ تقديره : لَوْلَا تَعْقِرُونَ الكميَّ المقنَّعَ ، وذلكَ
 أَنَّ الفرزدقَ كَانَ يَفْخَرُ بِمَا فَعَلَ جَدُّهُ مِنْ عَقْرِ النَّيْبِ الْأُضْيَانِ وَهِيَ الْإِبِلُ الْمَسْنُونَةُ ،
 فَقَالَ لَهُ بِمِيرٍ فِي هَذَا الْبَيْتِ : تَحْسَبُونَ عَقْرَ النَّيْبِ أَفْضَلَ شَرْفِكُمْ يَا بَنِي الْحَمَقِ لَوْلَا
 تَعْقِرُونَ الكميَّ المقنَّعَ . و (الكمي) : الشُّبَاعُ الَّذِي تَسْتَرُّ شِجَاعَةً غَيْرَهُ عِنْدَ شِجَاعَتِهِ ،
 و (المقنَّع) : اللَّابِسُ الْخِضْفَرِ . وَلَا فَرْقَ بَيْنَ الْعَرَضِ وَالتَّحْضِيضِ إِلَّا مِنْ بَعْدِ الْمُنْصِي ،
 لِأَنَّكَ فِي الْعَرَضِ تَصْرِيحٌ عَلَيْهِ الْفِعْلُ لِيَنْظُرَ فِيهِ وَيَرَى رَأْيَهُ ، وَأَنْتَ فِي التَّحْضِيضِ تَحْضِيهِ
 عَلَى الْفِعْلِ / وَتَقُولُ إِنَّ الْأَلِيْقَ بِكَ وَالْأَوْلَى أَنَّ تَفْعَلَ فَلَا تَتْرَكَ وَلَا يَفْتَكُ (١)

(١٠٨ / ب)

وَأَمَّا ظَرْفُ الزَّمَانِ الْمُسْتَقْبَلِ فَهَوَ : إِذَا زِيدًا (٢) ضَرَبْتَهُ أَكْرَمَتَكَ ، فَيَجِبُ
 فِي (زَيْدٍ) النَّصْبُ بِإِضْمَارِ فِعْلِ يَفْسَرُهُ (ضَرَبْتَهُ) تَقْدِيرُهُ : إِذَا ضَرَبْتَ زَيْدًا ضَرَبْتَهُ
 أَكْرَمَتَكَ ، وَلَا يَجُوزُ رَفْعُ زَيْدٍ بِالْإِبْتِدَاءِ وَتَكُونُ الْجُمْلَةُ الْفَعْلِيَّةُ بَعْدَهُ فِي مَوْضِعِ خَبَرِهِ ،
 لِأَنَّ ظَرْفَ الزَّمَانِ الْمُسْتَقْبَلِ لَا يَدْخُلُ إِلَّا عَلَى الْجُمْلَةِ الْفَعْلِيَّةِ ، عَلَى هَذَا الْمَذْهَبِ
 أَبُو عِثْمَانَ الْمَازِنِيُّ وَأَبُو عَلِيٍّ الْفَارَسِيُّ وَابْنُ جَنِّي وَأَكْثَرُ النَّحْوِيِّينَ . وَتَقُولُ عَلَى هَذَا
 إِذَا زَيْدٌ قَامَ أَكْرَمَتَكَ ، فَيَكُونُ (زَيْدٌ) فَاعِلًا (٤) بِفِعْلِ محذوفٍ يَفْسَرُهُ الْمَتَأَخَّرُ تَقْدِيرُهُ :
 إِذَا قَامَ زَيْدٌ قَامَ أَكْرَمَتَكَ ، وَمِنْ هَذَا قَوْلُهُ تَمَالَى : (إِذَا السَّمَاءُ انْشَقَّتْ) (٥) وَ (إِذَا
 السَّمَاءُ انْقَطَرَتْ) (٦) وَنَحْوُهُمَا ، فَالْسَّمَاءُ فَاعِلٌ بِفِعْلِ محذوفٍ يَفْسَرُهُ : إِذَا انْشَقَّتْ

(١) انظر البسيط ص : ٥٥٥ .

(٢) في الاصل : (زيد) بالرفع .

(٣) هو بكر بن محمد بن بقرية بن حبيب الإمام أبو عثمان المازني من بني شيخان كان
 إماما في الصرية متسعا في الرواية ، وكان لا يناظره أحد إلا قطعه لقد رته على
 الكلام . أستاذ البرد والفضل بن محمد اليزيدي . روى عن الأصمعي وعن أبي
 عبيدة وأبي زيد . له عدة كتب منها : التصريف ، وكتاب الصروعي وكتاب القوافي .
 توفي بالبصرة سنة ٢٤٨ هـ وقيل : سنة ٢٤٩ هـ وقيل : غير ذلك . انظر ترجمته
 في البهية : ١ / ٤٦٣ ، ٤٦٦ ، وانباه الرواة : ١ / ٢٤٦ ، وهدرات الذهب
 ١ / ١٢٩ .

(٤) البسيط : ٧٦٥ ، وشرح ابن عقيل : ٢ / ٦١ .

(٥) الآية : (١) من سورة الانشقاق .

(٦) الآية : (١) من سورة الانفطار .

السَّمَاءُ انشَقَّتْ وَإِذَا انْفَطَرَتِ السَّمَاءُ انْفَضَّتْ ، وَفَاعِلُ الْفِعْلِ الظَّاهِرِ ضَمِيرٌ مُسْتَتِرٌ فِيهِ
يَعُودُ عَلَى السَّمَاءِ ، وَكَذَلِكَ أَيْضًا قَوْلُهُ سَبَّحَنَاهُ : (إِذَا الشَّمْسُ كُوِّرَتْ) (١) فَالشَّمْسُ
مَفْعُولٌ لَمْ يَسَمَّ فاعلهُ بِفِعْلِ مَحذُوفٍ مفسَّرٍ بِالظَّاهِرِ تَقْدِيرُهُ : إِذَا كُوِّرَتِ الشَّمْسُ كُوِّرَتْ ،
وَالْمَفْعُولُ الَّذِي لَمْ يَسَمَّ فاعلهُ بِالْفِعْلِ الظَّاهِرِ ضَمِيرٌ مُسْتَتِرٌ فِيهِ يَعُودُ عَلَى الشَّمْسِ ،
وَلَا يَجُوزُ عَلَى هَذَا الْمَذْهَبِ أَنْ يَكُونَ الْاسْمُ بَعْدَ (إِذَا) هَذِهِ مَرْفُوعًا بِالْإِبْتِدَاءِ .

وَمِنَ النَّاسِ مَنْ ذَهَبَ إِلَى أَنَّ (إِذَا) هَذِهِ يَجُوزُ فِيهَا عَلَى ضَعْفٍ أَنْ يَرْتَفَعَ بَعْدَهَا
الْإِسْمُ بِالْإِبْتِدَاءِ (٢) ، بِشَرْطِ أَنْ يَكُونَ الْخَبَرُ فِعْلًا ، فَأَجَازَ أَنْ تَقُولَ : إِذَا زَيْدٌ
ضَرَبَتْهُ أَكْرَمَتَكَ ، وَيَكُونُ (زَيْدٌ) مُبْتَدَأً ، وَ(ضَرَبَتْهُ) فِي مَوْضِعِ الْخَبَرِ ، وَكَذَلِكَ الْآيُ
الْمَذْكُورَةُ عَلَى هَذَا الْمَذْهَبِ ، يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ الْإِسْمُ الْمَرْفُوعُ بَعْدَ (إِذَا) فِيهَا مُبْتَدَأً
وَالْفِعْلُ بَعْدَهُ فِي مَوْضِعِ الْخَبَرِ . وَهَذَا الْمَذْهَبُ يَظْهَرُ مِنْ كَلَامِ سَيِّوِيهِ فِي أَبْوَابِ
الْإِسْتِفْهَالِ (٤) ، وَإِلَيْهِ ذَهَبَ ابْنُ مَالِكٍ وَنَسَبَهُ أَيْضًا إِلَى أَبِي الْحَسَنِ الْأَخْفَشِيِّ (٥) ، وَعَلَيْهِ
جَاءَ قَوْلُ الشَّاعِرِ :-

وَقَدْ يَسَّرَتْ إِذَا مَا الْجُوعُ كَلَّفَهُ مَعْقَبٌ مِنْ قِدَاحِ النَّبْعِ مَقْرُومٌ (٦)

(١) الآية : (١) من سورة التكوير .

(٢) انظر الخصائص : ١٠٤/١ ، ١٠٥ ، وشرح الكافية الشافية : ٤٤٤/٢ ،

والانصاف : ٦٢٠/٢ .

(٣) في الأصل : (زيدا) بالنصب .

(٤) الكتاب : ١٠٧/١ .

(٥) قال الرمادي في الجنى الداني : ٣٦٨ : (وأجاز الأخفش وقوع المبتدأ بمعد

(إذا) ، قال ابن مالك : ويقولُه أقول ، لأن طلب (إذا) للفعل ليس كطلب

(ان) . وانظر شرح الكافية الشافية : ٤٤٤/٢ ، وشرح ابن عقيل : ٦١/٢ .

(٦) من البسيط ، لعلمة بن عبدة (الفحل) .

يسرت : أغذت في الميسر ، أو ضربت بالقداح وقامت ، ومعقَّب : مشدود

بالمعقَّب أي قدحاً قد شدَّ بالمعقَّب ، ومقروم : مخرزٌ معلَّم والخزرة يقال لها

القرمة والقرمة .

انظره في ديوانه : ٧٧ ، وشرح المفضليات : ٨١٧ ، والبسيط : ٧٦٥

ف (ما) بعد (إذا) زائدة ، و (الجوع) مبتدأ ، و (كُلفه) في موضع الخبر ، وهذا هو الظاهر في هذا البيت وليس (الجوع) محمولاً على إضمار فعل ، لأن ضميره المتصل بالفعل في قوله (كُلفه) ضمير نصب ، فلو كان الجوع محمولاً على الفعل لكان منصوباً كضميره (١) ، لأنه كما تقدم يشترط في الاسم المحمول على إضمار فعل في هذا الباب موافقته لضميره أو سببه في جهة الإعراب (٢) فإذا ارتفع ضميره أو سببه أو كان في موضع رفع كان هو مرفوعاً ، وإذا انتصب أو كان في موضع نصب كان ذلك الاسم منصوباً ، فمثال المرفوع بإضمار فعل لكون ضميره مرفوعاً قولك : هَلَّا زَيْدٌ قَامَ ، وَهَلَّا زَيْدٌ ضُرِبَ ، ف (زَيْدٌ) في المثال الأول فاعل بفعل محذوف ، لأن ضميره المستتر في الفعل بعده فاعل ، و (زَيْدٌ) في المثال الثاني مفعول لم يسم فاعله / بإضمار فعل ، لأن ضميره المستتر في الفعل بعده مفعول لم يسم فاعله .

ومثال المرفوع بإضمار فعل لكون ضميره أو سببه في موضع رفع قولك : هَلَّا زَيْدٌ نُهِبَ بِهِ ، ف (زَيْدٌ) مفعول لم يسم فاعله ، لأن ضميره المشفوع في موضع رفع مفعولاً ب (نُهِبَ) وكذلك أيضاً في السبب مرفوعاً أو في موضع رفع نحو : هَلَّا زَيْدٌ ضُرِبَ أَشْوَهُ وَهَلَّا زَيْدٌ نُهِبَ بِأَخِيهِ .

ومثال المنصوب بإضمار فعل لكون ضميره منصوباً مثله قولك : هَلَّا زَيْدًا ضَرَبْتَهُ ، ومثال كون الضمير في موضع نصب قولك : هَلَّا زَيْدًا نُهِبَتْ بِهِ ، وكذلك أيضاً في السبب نحو : هَلَّا زَيْدًا ضَرَبْتَ أَخَاهُ ، وَهَلَّا زَيْدًا (٣) نُهِبَتْ بِأَخِيهِ ، فإذا تقرر هذا فيلزم عليه أن يكون (الجوع) في البيت مبتدأ ، إذ لو كان محمولاً على إضمار فعل لكان منصوباً موافقاً لضميره ، وهو الهاء في (كُلفه) على أنه قد يكون الفعل المقدّر في هذا الباب مأوفاً للظاهر فيرتفع إن ذاك الاسم المتقدم مع نصب ضميره ، وتحصل المخالفة حينئذ بين الاسم المتقدم وضميره في جهة الإعراب ، لكن هذا قليل لا يقاس عليه ،

(١) انظر البسيط : ٧٦٥ .

(٢) انظر ما تقدم في ص : ٤١٤ .

(٣) في الأصل : (زَيْدٌ) بالرفع وهو خطأ .

وسَيِّئِينَ بَعْدَ هَذَا إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى .

وقد نُسِبَ لأبي الحسنِ الأَخْفَشِ أيضاً في (إذا) هذه مذهب ثالث وهو أنه يجوز أن يقع بعدها المبتدأ والخبر مطلقاً ، سواءً أكان الخبر فعلاً أم غيره ، فأجـاز أن تقول : إذا زيد قائم أكرمك ، فزيد مبتدأ ، و (قائم) خبره ، و (أكرمك) جواب (إذا) وهو الحامل فيها وعليه جاء قول الشاعر :-

مِنْ كُلِّ فَيْتٍ فِي السَّنَةِ —————
بين إذا الكواكب خاوية (١)

ف (الكواكب) مبتدأ ، و (خاوية) خبره ، وأكثر النحويين على أن هذا البيت ضرورة من وضع الجملة الاسمية مكان الفعلية كما تقدم في قول الآخر :

..... فها نفس ليلى شفيحها (٢)

وقد استدل ابن جني (٣) لصحة مذهب أبي الحسن في جواز وقوع الاسم المبتدأ

بعد (إذا) بقول الآخر :

إذا هو لم يخفني في ابن عَمِي —————
- وإن لم ألقه - الرجلُ الظلوم (٤)

وذلك أن الظاهر في هذا البيت أن (هو) ضمير الأمر والشأن ، فيلزم إذ ذاك أن يكون مبتدأ ، والجملة بعده في موضع خبره ، والرجل فاعل يخفني ، على هذا أخذ ابن جني (٥) ، وقد تأوله أبو الحسن بن عصفور على أن (هو) يعود على الرجل والرجل بدل منه بدل شيء من شيء ، وفاعل (يخفني) ضمير مستتر فيه يعود إلى (هو) ويكون (هو) على هذا فاعلاً بفعل محذوف يفسره (لم يخفني) فلم يقع بعد (إذا) في البيت على هذا مبتدأ وخبر ، وسأغ على هذا التأويل أن يعود الضمير

(١) من مجزوء الكامل ، وورد ابن أبي الربيع في الكافي : ٩٦/١ من غير عزو

(٢) تقدم تخريجه في ص : ٤٣٥

(٣) انظر الخصائص : ١٠٤/١ فما بعدها .

(٤) من الوافر ، ونسبه ابن جني في الخصائص : ١٠٤/١ ، إلى ضيفم الأسدي .

(٥) الخصائص : ١٠٤/١

هنا وهو الواقع بعد (إذا) على الرجل الواقع آخرًا ، لأنَّ عود الضمير على ما بعده لفظاً ومرتبته في باب البدل جائز ، ألا ترى أنَّ الخليل قد أجاز أن تقول : مررت به المسكين^(١) ، على أنَّ يكون (المسكين) بالخفض بدلاً من الهاء في (به) . وكذلك أجاز أن تقول : مررت به أخيك ، على إبدال / الأخ من الهاء ، وأنشد على ذلك (١٠٩ / ب) قول الشاعر :-

فَأَمْبَحْتُ بَقْرَ قَرَى كَوَانِسَا فَلَا تَلْمُهُ أَنْ يَنَامَ الْبَائِسَا (٢)

ف (البائس) بالنصب بدل من الهاء في (تلمه) ، وأجاز أيضاً أن يكون منصوباً بإضمار فعلٍ تقدیره : أعنى البائس ، فيكون هذا البيت الذي استدل به ابن جني على هذا التأويل الذي ذكره ابن عصفور من هذا النوع الذي أجاز الخليل أن يعود الضمير فيه على ما بعده لفظاً ومرتبته ، وهذا التأويل في البيت ممكن غير أن فيه التهيئة والقطع ، ألا ترى أنَّ (يخفني) مهياً لأن يرفع الرجل بالفاعلية ، وذلك هو الظاهر فيه ، فنصرف هذا الفعل عن ذلك إلى أن يضم فيه ضمير الرجل ، وحمل الرجل على أنه محمول ليخفني آخر مضمّر خروج عن الظاهر .

وهذه المذاهب الثلاثة المذكورة في (إذا) ينبغي أن تجرى أيضاً في كل ظرف زمانٍ مستقبل . وقد نص أبو عثمان المازني على أن كل ظرف لما يستقبل من الزمان فحكمه حكم (إذا) ، فتقول : سأجيبك يوم زيداً تضربه ، ويلزم في (زيد) النصب بإضمار فعلٍ يفسره (تضربه) على المذهب الأول ، ويجوز فيه على المذهب الثاني والثالث وجهان : النصب بإضمار فعلٍ وهو المختار ، والرفع بالابتداء . وتقول أيضاً على المذهب الثالث : سأجيبك يوم زيد قائم ، وقد أجرى ابن عصفور^(٣) أيضاً الخلاف

(١) الكتاب : ٧٥ / ٢ .

(٢) من الرجز مجهول القائل . يصف ابلاً بركت بعد أن شبع فلذا نام راعيها لأنها غير محتاجة للرعى . وقرقى : موضح مخصب باليامة . وكوانس : يقال كنس الطيب ويقر الوحش ، دخل كناسه أي بيته .

وهو من شواهد سيويه : ٧٥ / ٢ ، والهمع : ٢٣١ / ١ .

(٣) شرح الجمل لابن عصفور : ٣٧٠ / ١ .

في جميع ظروف الزمان المستقبل مطلقاً ، ولم يخصه بـ (إذا) .
وَأَمَّا (لَوْ) من أدوات الشرط فمثالها قوله تعالى : (قُلْ لَوْ أَنْتُمْ تَعْلَمُونَ خَزَائِنَ رَحْمَةِ رَبِّي)^(١) ذ (أَنْتُمْ) فاعل بفعل محذوف يفسره (تَعْلَمُونَ) ولا يجوز فيه الرفع بالابتداء لدخول (لَوْ) عليه . وكذلك أيضاً قولهم (لَوْ ذَاتُ سَوَارٍ لَطَمْتَنِي)^(٢) ذ (ذَاتُ) فاعل بفعل مضمير يفسره (لَطَمْتَنِي) تقديره : لَوْ لَطَمْتَنِي ذَاتُ سَوَارٍ لَطَمْتَنِي ، فلا يجوز أن يكون مبتدأ ، وتقول أيضاً : لَوْ زَيْدٌ ضَرَبْتَهُ أَكْرَمْتُكَ ، على تقدير : لَوْ ضَرَبْتَ زَيْدًا ضَرَبْتَهُ ، ولا يجوز : لَوْ زَيْدٌ ضَرَبْتَهُ أَكْرَمْتُكَ بالرفع على الابتداء
.^(٣) ولا يقال : إِنْ زَيْدٌ ضَرَبْتَهُ أَكْرَمْتُكَ ، على أن يكون (زَيْدٌ) مبتدأ ، وكذلك : إِنْ زَيْدٌ^(٤) لَمْ تَضْرِبْهُ أَكْرَمْتُكَ ، فزيد يجب نصبه بإضمار فعل يفسره قولك : لَمْ تَضْرِبْهُ ، لأنَّ (الْمَفْسَّرَ)^(٥) أيضاً لم يظهر (إِنْ)^(٦) فيه

- (١) من الآية : (١٠٠) من سورة الاسراء . وانظر التبيان : ٨٣٣ / ١ .
(٢) في حاشية الأمير على المغني : ٢ / ١ : (أصله لحاتم الطائي . أسرفني حَيٍّ من العرب ، فقالت له امرأة رب المنزل : أفصد ناقة ، وكان من عادة العرب أكل دم الفصاد في المباحة ، فنهروها ، وقال : هذا فصدى ، فطامته جارية فقال ذلك . . .) . والمغني : لو كان هذا الذي ظلمني نِدًّا لى ، وكان له شرف وقدراحتلته ، ولكنه ليس بكفٍّ ، فهو أشدُّ على .
ويروى هذا القول : (لو غير ذَاتِ سَوَارٍ لَطَمْتَنِي) .
انظره في كتاب الأمثال : ٢٦٨ ، والمستقصى : ٢ / ٢٩٧ ، والمقتضب : ٣ / ٧٧ .
والجنى الداني : ٢٧٩ ، ومجمع الأمثال : ٢ / ١٧٤ .
(٣) بيان في الأصل بمقدار سطر واحد تقريبا .
(٤) في الأصل (زيدا) بالنصب .
(٥) في الأصل بيان ، ولعل بما أثبت يتجه الكلام .
(٦) في الأصل : (لَنْ) بكسر الهمزة وتشديد النون وهو خطأ .

عَمَلٌ ، وَالْجَزْمُ الَّذِي ظَهَرَ فِيهِ إِنَّمَا هُوَ (لَمْ) وَتَقْدِيرُ الْفِعْلِ فِي الْمَثَالِ الْأَوَّلِ : إِنْ ضَرَبْتَ زَيْدًا ضَرْبَةً أَكْرَمَتْكَ ، وَفِي الثَّانِي : إِنْ لَمْ تُضَرْبْ زَيْدًا لَمْ تُضَرْبْ أَكْرَمَتْكَ ، وَلَا يَجُوزُ الرَّفْعُ بِالْإِبْتِدَاءِ فِي شَيْءٍ مِنْ نَحْوِ هَذَا .

وَمِنْ هَذَا أَيْضًا قَوْلُهُ تَعَالَى : (وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ) (١) فـ (أَحَدٌ) فَاعِلٌ بِفِعْلِ مَحذُوفٍ يَفْسَرُهُ (اسْتَجَارَكَ) تَقْدِيرُهُ : وَإِنْ اسْتَجَارَكَ أَحَدٌ ، وَكَذَلِكَ قَوْلُ الشَّاعِرِ :-

لَا تَجْزِعْ إِنْ مُنِيسًا أَهْلَكْتَهُ وَإِذَا هَلَكْتُ فَعِنْدَ ذَلِكَ فَاجْزِعْ (٢)
فـ (مُنِيسًا) / مَفْعُولٌ بِفِعْلِ مَحذُوفٍ يَفْسَرُهُ (أَهْلَكْتَهُ) تَقْدِيرُهُ : إِنْ أَهْلَكْتُ (٣) (أ/١١٠)
مُنِيسًا أَهْلَكْتَهُ ، وَهَذَا الَّذِي ذُكِرَ مِنْ امْتِنَاعِ الرَّفْعِ بِالْإِبْتِدَاءِ بَعْدَ (إِنْ) ، هُوَ مَذْهَبُ جُمْهُورِ النُّحَوِيِّينَ وَخَالَفَ فِي ذَلِكَ السُّهَيْلِيُّ (٤) فَأَجَازَ رَفْعَ الْأِسْمِ بَعْدَهَا هُنَا

(١) مِنَ الْآيَةِ : (٦) مِنْ سُورَةِ التَّوْبَةِ .

(٢) مِنَ الْكَامِلِ لِلنَّمْرِ بْنِ تَوَلَبٍ مِنْ قَصِيدَةٍ يَصِفُ نَفْسَهُ فِيهَا بِالْكَرَمِ وَبِعَاتِبِ زَوْجَتِهِ عَلَى لَوْمِهَا فِيهِ .

وَانْظُرِ الشَّاهِدَ فِي دِيَوَانِهِ : ٧٢ ، وَالْكِتَابُ : ١٣٤ / ١ ، وَالْمَقْتَضِبُ : ٧٦ / ٢ ، وَمَعَانِي الْحُرُوفِ لِلرَّمَانِيِّ : ٤٦ ، وَالتَّبَصُّرَةُ : ٣٣٢ / ١ ، وَأُمَالِي ابْنِ الشَّجَرِيِّ ، ٣٣٢ / ١ ، ٣٤٦ / ٢ ، وَشَرْحُ الْأَبْيَاتِ الْمَشْكُوكَةِ لِلْفَارَسِيِّ : ل ١٨ ، ٨٣ ، وَالرَّدُّ عَلَى النِّهَاةِ : ١٠٦ ، وَالتَّوْطِئَةُ : ٢٠٧ ، وَشَرْحُ الْمَفْصَلِ : ٣٨ / ٢ ، وَحَوَاشِي الْمَفْصَلِ : ٥٣ ، وَضَهَجُ السَّالِكِ : ٢٠٦ / ٢ ، وَالْمَغْنَى : ١٦٦ / ١ ، ٤٠٣ / ٢ ، وَالْخِزَانَةُ : ١٥٢ / ١ ، ٤٥٠ ، ٦٤٣ / ٣ ، ٤١٠ / ٤ .

(٣) فِي الْأَصْلِ : (هَلَكْتُ) وَالْوَجْهَ مَا أُثْبِتَ .

(٤) هُوَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَحْمَدَ ، أَبُو الْقَاسِمِ السُّهَيْلِيُّ الْخَثْعَمِيُّ الْأَنْدَلُسِيُّ الْمَالِقِيُّ . كَانَ عَالِمًا بِالْعَرَبِيَّةِ وَاللُّغَةِ وَالْقِرَاءَاتِ ، نَحْوِيًّا مُتَقَدِّمًا ، أَدِيبًا ، عَالِمًا بِالتَّفْسِيرِ وَصِنَاعَةِ الْحَدِيثِ . مِنْ مَصْنَفَاتِهِ : الرُّوسَى الْأَنْفَ ، وَنَتَائِجُ الْفِكْرِ فِي النُّحُو ، وَالْأُمَالِي ، وَشَرْحُ الْجَمَلِ .

أَخَذَ مِنْ ابْنِ الطَّرَاوَةِ ، وَابْنِ طَاهِرٍ . تَوَفَّى سَنَةَ ٥٨١ هـ . انْظُرْ تَرْجُمَتَهُ فِي بَغِيَةِ الْوَعَاةِ : ٨١ / ٢ .

بلا ابتداء (١) ، ولا بُدَّ إِذْ ذَٰلِكَ أَنَّ يَكُونَ الْخَبَرَ فِعْلًا ، فَأَجَازَ أَنْ تَقُولَ : إِنَّ زَيْدًا
ضَرَبَتْهُ أَكْرَمَتَانِ ، عَلَى أَنَّ يَكُونَ (زَيْدٌ) مُبْتَدَأً ، وَالْجُمْلَةُ الْفِعْلِيَّةُ بَعْدَهُ فِي مَوْضِعِ الْخَبَرِ ،
وَقَدْ رُوِيَ فِي هَذَا الْبَيْتِ رَفْعُ (مُنْفَسٍ) ، وَظَاهِرُهُ يَشْهَدُ لَصَحَّةِ مَذْهَبِ السَّهْلِيِّ هَذَا ،
لَأَنَّ ضَمِيرَهُ فِي قَوْلِهِ (أَهْلَكْتَهُ) ضَمِيرٌ نَصَبٍ ، فَإِنَّ حَمَلَتَهُ عَلَى أَنَّهُ مَرْفُوعٌ بِإِضْمَارِ فِعْلٍ مِنْ
هَذَا الْبَابِ ، كَانَ مَخَالِفًا لَضَمِيرِهِ فِي جِهَةِ الْإِعْرَابِ ، إِذْ الْأَسْمُ مَرْفُوعٌ وَالضَّمِيرُ نَصَبٌ
لَكِنَّ النَّحْوِيِّينَ تَأَوَّلُوهُ عَلَى أَنَّهُ فَاعِلٌ بِفِعْلٍ مَحْذُوفٍ يَدُلُّ عَلَيْهِ مِنْ جِهَةِ الْمَعْنَى قَوْلُهُ :
(أَهْلَكْتَهُ) ، لِأَنَّهُ إِذَا أَهْلَكَهُ فَقَدْ هَلَكَ هُوَ ، فَالْتَقْدِيرُ : إِنَّ هَلَكَ مُنْفَسٌ أَهْلَكْتَهُ ،
وَسَاغَ أَنْ يَكُونَ الْأَسْمُ هُنَا مَخَالِفًا لَضَمِيرِهِ فِي الْإِعْرَابِ لِمَا كَانَ الْفِعْلُ الْمَقْدَرُ مَطَاوِعًا
لِلظَّاهِرِ ، تَقُولُ : أَهْلَكْتَهُ فَهَلَكَ ، كَمَا تَقُولُ : كَسَرْتَهُ فَانْكَسَرَ ، فَهَلَكَ مَطَاوِعٌ لِأَهْلَكَ
كَمَا أَنَّ انْكَسَرَ مَطَاوِعٌ لِكَسَرَ ، فَأَجْرَى الْمَطَاوِعُ هُنَا ، وَهَذِهِ طَرِيقَةُ ابْنِ مَالِكٍ (٢) فَنَسِيَ
هَذَا

(٣) المتأخرُ على أَنَّهُ مِنْ هَذَا الْبَابِ ، وَإِنَّمَا هُوَ مِنْ بَابِ (آخِر) (٤)
خَارِجٌ عَنْ بَابِ الْإِشْتِغَالِ ، لِأَنَّ بَابَ الْإِشْتِغَالِ مَقْصُورٌ عَلَى الْحَذْفِ لِلتَّفْسِيرِ بِالْعَامِلِ
الْمَتَأَخَّرِ مَعَ مَوَافَقَةِ الْأَسْمِ لَضَمِيرِهِ أَوْ سَبَبِهِ فِي جِهَةِ الْإِعْرَابِ كَمَا تَقَدَّمَ .
وَلَا يَتِمَّحِينَ عَلَى هَذِهِ الطَّرِيقَةِ أَنَّ يَكُونَ الْفِعْلُ الْمَضْمُرُ (هَلَكَ) بَلَّ كُلُّ مَا يَصْلَحُ
هُنَا مِنْ جِهَةِ الْمَعْنَى ، فَتَقْدِيرُهُ : إِنَّ هَلَكَ مُنْفَسٌ أَوْ نَفَدَ مُنْفَسٌ أَوْ لَمْ يَبْقَ مُنْفَسٌ
أَوْ مَا كَانَ نَحْوَ هَذَا فِي الْمَعْنَى . وَقَوْلُهُ (فَعِنْدَ ذَلِكَ فَأَجْزَعِي) مَذْهَبُ ابْنِ جِنِّي

(١) وحكى هذا المذهب عن أبي الحسن الأخفش أيضا . انظر الانصاف : ٦١٦/٢ .

(٢) انظر شرح الكافية الشافية : ٦٢٧/٢ ، والأشْمُونِي : ٧٤/٢ - ٧٥ .

(٣) بيان في الأصل بمقدار سطر ونصف ، وفي الهامش أشار الناسخ بقوله : (هنا تقطيع في الصفحة) .

(٤) في الأصل بيان ، ولعل بما أثبت يستقيم الكلام .

أَنَّ الْفَاءَ الثَّانِيَةَ زَائِدَةٌ ^(١) وَالْأُولَى (هِيَ) جَوَابُ (إِذَا) ، وَ(عِنْدَ) مَنْصُوبٌ بِأَجْزَعِي ،
وَالْتَّقْدِيرُ : وَإِذَا هَلَكْتَ فَأَجْزَعِي عِنْدَ ذَلِكَ ، وَلَا تَكُونُ الْأُولَى هِيَ الزَّائِدَةُ ^(٢) وَالثَّانِيَةُ
جَوَابُ (إِذَا) ، لِأَنَّ فَاءَ الْجَوَابِ صَدْرِيَّةٌ فَلَا يَتَقَدَّمُ شَيْءٌ مَّا بَعْدَهَا عَلَيْهَا ، وَقَالَ
ابْنُ عَبِيدَةَ : إِنَّ الْأُولَى هِيَ جَوَابُ (إِذَا) وَالثَّانِيَةُ جَوَابُ شَرْطٍ مَحذُوفٍ ، وَ(عِنْدَ)
مَنْصُوبٌ بِأَجْزَعِي عَلَى حَدِّ قَوْلِهِ تَعَالَى : (لِمِثْلِ هَذَا فَلْيَعْمَلِ الْعَامِلُونَ) ^(٣) وَالْأَصْلُ عِنْدَهُ :
وَإِذَا هَلَكْتَ فَمَهْمَا يَكُنْ مِنْ شَيْءٍ فَأَجْزَعِي عِنْدَ ذَلِكَ ، ثُمَّ حُذِفَ الشَّرْطُ فَصَارَ : وَإِذَا
هَلَكْتَ فَقَأْجَزَعِي عِنْدَ ذَلِكَ ، فَقَدَّمَ الظَّرْفُ / إِصْلَاحًا لِلْفِظِ ، وَالْفَاءُ ^(٤) فِي مِثْلِ هَذَا (١١٠/ب)
تَخْرُجُ عَنِ الصَّدْرِيَّةِ فَيَحْمِلُ مَا بَعْدَهَا فِيهَا كَالْآيَةِ الْمَذْكُورَةِ ، وَتَقُولُ : زَيْدًا
فَاضْرِبْ .

وَأَمَّا أَدَوَاتُ الاسْتِفْهَامِ مَا عدا الهمزة إِذَا لَمْ يَكُنْ الْعَامِلُ الْمُتَأَخَّرُ فِعْلًا فَمِثَالُهَا
قَوْلُكَ : هَلْ زَيْدًا أَنْتَ ضَارِبُهُ ؟ وَمَتَى هِنْدًا أَنْتَ مَكْرُمُهَا ؟ وَأَيُّنَ زَيْدًا أَنْتَ ضَارِبُهُ ؟
فَيَجِبُ أَيْضًا حَمْلُ الْأِسْمِ الْوَاقِعِ بَعْدَ أَدَاةِ الاسْتِفْهَامِ عَلَى إِضْمَارِ فِعْلٍ تَقْدِيرُهُ : هَلْ
تَضْرِبُ زَيْدًا أَنْتَ ضَارِبُهُ ، وَمَتَى تَكْرُمُ هِنْدًا أَنْتَ مَكْرُمُهَا ؟ وَأَيُّنَ تَضْرِبُ زَيْدًا أَنْتَ
ضَارِبُهُ ؟ وَالْمَفْسَّرُ لِهَذَا الْفِعْلِ الْمَحْذُوفِ هُوَ اسْمُ الْفَاعِلِ الْمُتَأَخَّرِ ، وَالرَّفْعُ بِالْأَبْتِدَاءِ
هَذَا مَمْتَنِعٌ .

(١) انظر المجموع في علم البلاغة لابن جنى : ل ١٢ - ١٨

(٢) في الأصل : (هو) والوجه ما أثبت .

(٣) قال أبو علي الفارسي في شرح الأبيات المشككة الاعراب : ل / ١٨ / ٨٣ : الفاء
الأولى زائدة والثانية فاء الجزاء . . . وقال في موضع آخر : اجعل الزائدة
أيهما شئت .

(٤) الآية : (٦١) من سورة الصافات .

(٥) وفي الأصل : (وهو الفاء) باقحام كلمة (هو) بين الواو وكلمة الفاء .

وهذا على أحد القولين المتقدمين في أدوات الاستفهام سوى الهمزة ، وهو امتناع وقوع المبتدأ بعدها ، وهو الذي ذهب إليه ابن مالك (١) .

وأما على القول الآخر وهو أن حمل الاسم بعدها على إضمار فعل هو الاختيار ، ويجوز رفعه بالابتداء وهو كما تقدم ظاهر كلام سيوييه (٢) ، فيكون النصب في هذه الأمثلة هنا هو المختار ، وإن شئت رفعت بالابتداء فقلت : هل زيد أنت ضاربه ؟ ومتى هند أنت مكرمها ؟ وأين زيد أنت تضربه ؟

وأما الحال التي يجوز فيها في الاسم المتقدم الرفع بالابتداء والحمل على إضمار فعل ، والمختار الحمل على إضمار فعل ، فهي أن تقترب الجملة بما الأولى والأحسن معه الجملة الفعلية ويضعف وجود الاسم مع ، وذلك ثلاثة أشياء باتفاق :

أحدها : همزة الاستفهام نحو : أزيداً ضربته ؟ فيجوز في (زيد) النصب بإضمار فعل يفسره (ضربته) وهو المختار ، والرفع بالابتداء . وكذلك أيضاً قولك : أزيداً قام ، فالمختار في (زيد) الرفع بأنه فاعل يفعل محذوف تقديره : أقام زيد قام ، ويجوز رفعه بالابتداء ، قال الله تعالى : (أبشراً منا واحداً نتبعه) (٤) ف (بشراً) منصوب بإضمار فعل يفسره (نتبعه) تقديره : أتبع بشراً منا واحداً ، و (منا) في موضع الصفة لبشر ، و (واحداً) أيضاً صفة له ، وجاءت هذه الآية على الوجه المختار من الحمل على إضمار فعل .

وأما نحو قوله تعالى : (أنتم أنزلتموه) (٥) فيحمل (أنتم) الوجهين ، والمختار أن يحمل على أنه فاعل بفعل محذوف يفسره (أنزلتموه) لأجل الهمزة الداخلة عليه ، هذا هو المختار في الهمزة بشرط ألا يفصل بينها وبين الاسم المشتغل عنه بما عدا الطرف أو المجرور ، هذا مذهب سيوييه (٦) وجمهور النحويين ، وزاد أبو الحسين بن

(١) التسهيل ص : ٨٠ - ٨١ .

(٢) الكتاب : ٩٩/١ - ١٠١ .

(٣) الكتاب : ١٠٢/١ .

(٤) من الآية : (٢٤) من سورة القمر .

(٥) من الآية : (٦٩) من سورة الواقعة .

(٦) الكتاب : ١٠٤/١ ، وانظر شرح الجمل لابن عصفور : ٣٧٠/١ ، وأوضح

المصالح : ١٦٥/٢ .

الطَّرَاوَةُ شرطاً ثالثاً ، وهو أَنْ تكونَ الهمزة سؤالاً عن وقوعِ الفعلِ أو عن تعيينِهِ ،
لا عن تعيينِ أَحَدِ الاسمين أو الأسماء^(١) ، فَإِنْ / كانت لتعيين أَحَدِ الاسمين أو
الأسماء كَانَ المختارُ عنده الرفعُ بالابتداء ولم يكن من هذه الحال .

وأما الكلامُ على الشرطِ الأولِ المتفقِ عليه ، فمثالُ عَدَمِ الفصلِ بينَ الهمزة والاسمِ
بشيءٍ ما تَقَدَّمَ من الآيتين والمثالين ، ومثالُ الفصلِ بالظرفِ أو المجرورِ قولُكَ :
أعندكَ زيداً ضربته ؟ وأفي الدَّارِ زيدٌ قامَ ، فالمختارُ في (زيدٍ) أيضاً الحَمْلُ على
إضمارِ الفعلِ ، فيكونُ مفعولاً في المثالِ الأولِ ، وفاعلاً في المثالِ الثاني ، ولا يُعْتَدُّ
بالظرفِ والمجرورِ فاصلاً . وقد نَصَّ سييويه على أَنَّ المختارَ في قولِكَ : أَكَلَّ يومَ زيداً
تضريه ، نَصَبُ زيدٍ ، قَالَ : (وهو كقولِكَ : أزيداً تضريه ؟ لأنَّ الظروفَ لا تفصيلُ)^(٢)
يعنى : أَنَّ حكمَ زيدٍ هنا كحكمِهِ لو ولى الهمزة ، ولا يُعْتَدُّ بالظرفِ فاصلاً .

ومثالُ الفصلِ بخيرِ ظرفٍ ولا مجرورٍ قولُكَ : أَهْنَدُ أخوها اضربه ، ف (هَنْدُ)
مرفوعٌ بالابتداء ، ولا يختارُ في الأخِ النصبُ بإضمارِ فعلٍ يفسِّره (اضربه) لأجلِ

(١) وابن الطَّرَاوَةُ ليسَ أولَ من فُكِّرَ في التَّفريقِ بينَ السؤالِ عن الفعلِ وبينَ السؤالِ
عن الاسمِ في بابِ الاشتغال ، فهو مسبوقٌ في رأيه . قال الزجاجي في مجالسِ
العلماء ص : ٣٢٣ - ٣٢٤ : (سأل مروان ، سعيد بن مسعدة الأَخفش عن :
أزيداً ضربته أم عمراً ، فقال : أي شيء تختاره فيه ؟ فقال : اختار النصب
لمعني ألف الاستفهام . فقال : ألسنتنا تختار في الاسمِ النصب إذا كان
المستفهم عنه الفعل كقولِكَ : أزيداً ضربته ، أعبد الله مرتبته ؟ فقال : بلى
فقال له : فأنت إذا قلت : أزيداً ضربت أم عمراً ، فالفعل هنا قد استقر
عندك أنه قد كان ، وإنما تستفهم عن غيره ، وهو من وقع به الفعل فلا اختيار
الرفع ، لأنَّ المسئول عنه اسم وليس بفعل ، فقال له الأخفش : هذا هو
القياس . قال أبو عثمان : وهو القياس عندى ، ولكن النحويين اجتمعوا على
اختيارِ النصب في هذا لما كان معه حرفُ الاستفهام الذي هو في الأصل للفعل)
وانظر المجمع : ١٥٤ / ٥ ، والأشمونى : ٧٨ / ٢ ، وأوضح المسالك : ١٦٥ / ٢ .

(٢) الكتاب : ١٠٤ / ١ - ١٠٥ .

الفصل بينه وبين الهمزة بالمبتدأ الذي هو (هِنْد) ، فيجوز في الأخ وجهان : الرفع بالابتداء وهو المختار ، ونصبه بإضمار فعل بمنزلة ما لو لم يتقدمه شيء ، فصار حكمه كحكمه لو قلت : أَمُو هِنْدِ أَضْرِبْهُ ، فَإِنْ حطت الأخ على الوجه الذي ليس بمختار فنصبته بإضمار فعل يفسره (أَضْرِبْهُ) الظاهر ، جاز في (هِنْدِ) الوجهان : الرفع بالابتداء فتقول : أَهْنَدُ أَخَاها أَضْرِبْهُ ؟ والتقدير : أَهْنَدُ أَضْرِبْ أَخَاها أَضْرِبْهُ ، والوجه الآخر النَّصْبُ بإضمار فعل يفسره (أَضْرِبْ) المحذوف الذي هو العامل في الأخ ، وهو المفسر بأضربه الظاهر ، وجاز لهذا الفعل المقدّر أَنْ يفسّر ما ينصب هِنْدًا ، لأنه عامل في سببها الذي هو الأخ ، فتقول على هذا الوجه الثاني : أَهْنَدُ أَخَاها أَضْرِبْهُ ؟ (١) والتقدير : أَأَهْنِ هِنْدًا أَضْرِبْ أَخَاها أَضْرِبْهُ ؟ وَإِنْ شِئْتَ قَدَّرْتَ الْعَامِلَ فِي هِنْدٍ (أَلَيْسَ)

وهذا الوجه الثاني في (هِنْدِ) مع نصب الأخ هو المختار لأجل دخول الهمزة عليها من غير فاصل بينها ، فصار نصب الأخ في هذه المسألة غير مختار ، إذ لم يقترب به ما يختار معه الفعل ، وإيّا المختار رفعه بالابتداء ، ونصب (هِنْدِ) إذا نصب الأخ هو المختار ، لاقتنائها بما يختار معه الفعل وهو الهمزة الداخلة عليها ، ورفعها بالابتداء إذ ذاك ضعيف.

فأما إن رفعت الأخ بالابتداء فيجب في (هِنْدِ) الرفع بالابتداء أيضاً ولا يجوز نصبها بوجه ، لأنه ليس بعدها عامل في ضميرها ولا في سببها ، فليست (هِنْدُ) إن ذاك باسم مشتغل عنه ، وهكذا الحكم في كل جملة تقدم فيها اسم ووقع بعده اسم آخر من سببه ، يليه عامل في ضميره أو سببه ، رافع لغير ضمير ذينك الاسمين إذا اقترن بتلك الجملة ما يختار معه الفعل على / الاطلاق .

(١١١ / ب)

فأما إن كان العامل متأخر رافعاً لضمير أحد الاسمين نحو : أزيد هِنْدُ يَضْرِبُها ، وأزيد هِنْدُ تَضْرِبُها ، ألا ترى أَنَّ فاعل (يَضْرِبُها) في المثال الأول ضمير زيد ، وفاعل (تَضْرِبُها) في المثال الثاني ضمير هِنْدِ ، فيجوز هنا أربعة أوجه ، منها

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ ، ومنها مُخْتَلَفٌ فِيهِ ، ومنها مَا يَحُمُّ ، ومنها مَا يَخُصُّ .

أَحَدُهَا : أَنَّ تَرْفَعَ الْأَسْمِينَ مَعًا بِالْإِبْتِدَاءِ فَيَكُونُ (زَيْدٌ) مُبْتَدَأً ، وَ(هِنْدٌ)

مُبْتَدَأٌ ثَانِي ، وَالْفِعْلُ الْمَتَأَخَّرُ فِي مَوْضِعِ خَبَرِ هِنْدٍ ، وَ(هِنْدٌ) مَعَ خَبَرِهَا فِي مَوْضِعِ خَبَرِ زَيْدٍ .

وَالْوَجْهُ الثَّانِي : أَنَّ يَكُونَ الْأِسْمُ الَّذِي هُوَ صَاحِبُ الضَّمِيرِ الْمَرْفُوعِ بِالْفِعْلِ الْمَتَأَخَّرِ مَرْفُوعًا فَاعِلًا مَحذُوفٌ يَفْسِّرُهُ الْفِعْلُ الظَّاهِرُ ، وَالْأِسْمُ الْآخِرُ الَّذِي هُوَ صَاحِبُ الضَّمِيرِ الْمَنْصُوبِ مَنْصُوبًا مَفْعُولًا بِذَلِكَ الْفِعْلِ الْمَحذُوفِ أَيْضًا ، فَيَكُونُ عَلَى هَذَا ذَلِكَ الْفِعْلُ الْمَحذُوفُ قَدْ عَمِلَ فِي اسْمَيْنِ ، رَفَعَ الْفَاعِلَ وَنَصَبَ الْمَفْعُولَ ^(١) الْأَوَّلَ الَّذِي هُوَ زَيْدٌ هِنْدًا يَضْرِبُهَا ، يَكُونُ (زَيْدٌ) فَاعِلًا بِفِعْلِ مَحذُوفٍ يَفْسِّرُهُ (يَضْرِبُهَا) لِأَنَّ هَذَا الْفِعْلَ الظَّاهِرَ قَدْ رَفَعَ ضَمِيرَهُ ، أَلَا تَرَى أَنَّ فَاعِلَهُ ضَمِيرٌ مُسْتَتَرٌّ فِيهِ يَعُودُ عَلَى زَيْدٍ ، وَتَنْصِبُ (هِنْدًا) مَفْعُولًا بِذَلِكَ الْفِعْلِ الْمَحذُوفِ ، لِأَنَّهَا صَاحِبَةُ ضَمِيرِ النَّصْبِ فِي (يَضْرِبُهَا) وَالتَّقْدِيرُ : أَيَضْرِبُ زَيْدٌ هِنْدًا يَضْرِبُهَا ؟ وَتَقُولُ فِي الْمَثَالِ الثَّانِي : أَزَيْدًا هِنْدٌ تَضْرِبُهُ ؟ وَالتَّقْدِيرُ : أَتَضْرِبُ زَيْدًا هِنْدٌ تَضْرِبُهُ ؟ وَهَذَا الْوَجْهُ الثَّانِي نَصٌّ عَلَى جَوَازِهِ وَاجْتِيَازِهِ أَبُو الْحَسَنِ الْأَخْفَشُ ^(٢) ، وَتَبَعَهُ عَلَى ذَلِكَ مِنَ الْمُتَأَخِّرِينَ ابْنُ مَالِكٍ ^(٣) وَابْنُ أَبِي غَالِبٍ ^(٤) ، وَظَاهِرُ إِطْلَاقِ سَيِّمِيهِ ضَعْفُهُ ، وَعَلَى إِطْلَاقِهِ حَطُّهُ أَكْثَرُ النَّحْوِيِّينَ

(١) فِي الْهَامِشِ أَشَارَ النَّاسِخُ بِقَوْلِهِ : (كَأَنَّ هُنَا تَقْطِيعَ) .

(٢) انْظُرْ مَا نَقَلَهُ عَبْدُ السَّلَامِ هَارُونُ مِنْ كَلَامِ الْأَخْفَشِ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ عَلَى حَوَاشِي

الْكِتَابِ : ١٠٥ / ١ ، وَانْظُرْ أَيْضًا الْبَسِيطُ : ٤٩٠ - ٤٩١ .

(٣) التَّسْمِيلُ : ٨٢ ، وَانْظُرِ الْمَسَاعِدُ : ٤٢٤ / ١ .

(٤) هُوَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ مُحَمَّدُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ غَالِبِ الْمَالِقِيِّ . سَمِعَ بِمَصْرِ مِنْ

أَبِي الْحَسَنِ عَلِيِّ بْنِ الْفَضْلِ الْقُدْسِيِّ وَأَخَذَ عَنْهُ كِتَابَ (تَحْقِيقِ الْجَوَابِ) عَمَّنْ

أَجَبَزَ لَهُ مَا فَاتَهُ مِنَ الْكِتَابِ) مِنْ تَأْلِيفِهِ ، وَرَجَعَ إِلَى الْأَنْدَلُسِ ، ثُمَّ نَهَضَ إِلَى

مَرَاكِشَ فَمَاتَ فِي أَقْصَى بِلَادِ السُّوسِ فِي هُدُودِ سَنَةِ (٦٤٥ هـ) . انْظُرْ تَرْجُمَتَهُ

فِي نَفْحِ الطَّيِّبِ : ٥٢ / ٢ .

فَزَعَمُوا أَنَّ مَذْهَبَ سَيُوبَةَ امْتِنَاعُهُ ، وَقَعَدَ ابْنُ أَبِي غَالِبٍ ذَلِكَ الْإِطْلَاقَ فَحَمَلَهُ عَلَى أَنَّ
الاسْمَ الثَّانِي لَا يَخْتَارُ فِيهِ الْحَمْلُ عَلَى إِضْمَارِ الْفِعْلِ إِذَا رَفَعَتِ الْاسْمَ الْأَوَّلَ بِالْإِبتِدَاءِ
وَأَمَّا إِنْ حَمَلْتَهَا بِجَمِيعٍ عَلَى الْفِعْلِ فَلَمْ يَنْفِهِ سَيُوبَةُ وَلَا تَكَلَّمَ فِيهِ ، فَتَمَّ أَبُو الْحَسَنِ
كَلَامَ سَيُوبَةَ ، فَتَكَلَّمَ عَلَى الْمَسْأَلَةِ الَّتِي سَكَتَ عَنْهَا وَذَكَرَ أَنَّهَا الْأُولَى ، وَأَنَّهَا لَا مَانِعَ مِنْهَا .

وَأُخْتَلَفَ الْقَاعِلُونَ بِامْتِنَاعِ هَذَا الْوَجْهِ فِي عِلَّةِ ذَلِكَ ، فَزَعَمَ أَبُو الْعَبَّاسِ بْنُ مَضَا (١)

- وَتَبِعَهُ ابْنُ أَبِي الرَّيِّحِ (٢) ، أَنَّ الْمَنْعَ إِنَّمَا هُوَ لِقَوْلِ الْفِعْلِ الْمُحَذَّفِ فِي هَذَا الْبَابِ

لِضَعْفِهِ لَا يَجُوزُ أَنْ يَعْمَلَ إِلَّا فِي اسْمٍ وَاحِدٍ (٣) ، وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَعْمَلَ فِي أَكْثَرٍ مِنْ وَاحِدٍ ،

وَلِذَلِكَ مَنَعَ ابْنُ أَبِي الرَّيِّحِ فِي نَحْوِ قَوْلِهِ : أَكُلَّ يَوْمٍ زَيْدًا تَضَرُّعًا ، أَنْ يَكُونَ الظَّرْفُ الَّذِي

هُوَ (كُلِّ يَوْمٍ) مُتَعَلِّقًا بِالْفِعْلِ الْمُحَذَّفِ الَّذِي هُوَ النَّاصِبُ لَزِيدٍ ، لِأَنَّهُ لَا يَكُونُ قَدْ عَمِلَ

فِي اثْنَيْنِ ، وَالزَّمَّ أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ الظَّرْفُ مَنصُوبًا بِالْفِعْلِ الظَّاهِرِ (٤) ، وَجَعَلَ هَذَا أَعْنَى

كَوْنَ الْعَامِلِ الْمُحَذَّفِ لَا يَعْمَلُ إِلَّا فِي وَاحِدٍ ، شَرْطًا فِي هَذَا / الْبَابِ دُونَ مَذْهَبِ (١١٢/أ)

أَبِي الْحَسَنِ .

وَزَعَمَ السَّيْرَافِيُّ وَابْنُ طَاهِرٍ أَنَّ الْمَنْعَ إِنَّمَا هُوَ لَوْجُودِ الْفَصْلِ بَيْنَ الْاسْمِ الْأَوَّلِ وَالْفِعْلِ

الْمَتَّخِرِ بِالْاسْمِ الثَّانِي ، وَمِنْ شَرْطِ الْحَمْلِ عَلَى الْفِعْلِ عِنْدَهُمَا أَلَّا يَفْصَلَ بَيْنَ الْاسْمِ

(١) هُوَ أَبُو الْعَبَّاسِ أَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ مِضَاءٍ اللَّخْمِيُّ الْقُرْطُبِيُّ ، أَخَذَ

عَنِ ابْنِ الرَّمَاكِ كِتَابَ سَيُوبَةَ ، كَانَ حُجَّةً فِي الْفَقْهِ الظَّاهِرِيِّ وَالْحَدِيثِ النَّبَوِيِّ .

صَنَفَ : الْمَشْرِقَ فِي النُّحُو ، وَتَنْزِيهِ الْقُرْآنِ عَمَّا لَا يَلِيْقُ بِالْبَيَانِ ، وَكُتَابَ الرَّدِّ

عَلَى النُّحَاةِ وَفِيهِ هَاجِمُ نَظَرِيَةِ الْعَامِلِ الَّتِي عَقَدَتْ النُّحُو . تَوَفَّى سَنَةَ ٥٩٢ هـ .

انْظُرْ تَرْجُمَتَهُ فِي بَغِيَّةِ الْوَعَاةِ : ٣٢٣/١ ، وَالْدِيَاغِ الْمَذْهَبِ : ٤٧ .

(٢) الْبَسِيطُ : ٤٨٨ .

(٣) الرَّدُّ عَلَى النُّحَاةِ ص : ١٠٥ .

(٤) الْبَسِيطُ : ٤٩٠ .

والفعل المفسر (١) . وزعم ابن ولاد (٢) أنه إنما امتنع هذا الوجه الثاني ، لأن المشتغل عنه في هذا الباب إذا أريد حملُه على إضمار فعل فيشترط في جواز ذلك أن يكون لو رفع بالابتداء (٣) ولم يوجد هذا الشرط هنا ففى حق الاسم الأول ، فذلك لا يجوز حمله مع الاسم الثاني على إضمار فعل واحد البتة ، ألا ترى أن المثاليين المتقدمين لو رفعت الاسمين فيهما بالابتداء وأزلت الفعل

(١) انظر شرح السيرافي : ٢٢٢ / ١

(٢) هو أبو العباس أحمد بن محمد بن ولاد الوليد بن محمد النحوي هو ووالده وجده . كان بصيراً بالنحو أستاذاً ، أخذ عن الزجاج وكان يفضلُه على أبي جعفر النحاس . صنف المقصور والمدود ، وانتصار سيبويه على المبرد ، وله مناظرات مع أبي جعفر النحاس بسطها السيوطي في الأشباه والنظائر (الفن السابع من المناظرات في الجزء الثالث) توفي سنة ٣٣٢ هـ . انظر ترجمته فى بخية الوعاة : ٣٨٦ / ١ ، ومعجم الأدباء : ٢٠١ / ٤ - ٢٠٣ .

(٣) بيان فى الأصل بمقدار أربع كلمات ، ويمكن أن يطلأ بالآتى : (أن يكون الفصل خبراً عنه) . وقال ابن ولاد فى كتابه الانتصار : ٣٢ - ٣٣ ، عندما شرح المسألة : (ومثل ذلك : أنت زيد ضربته ، لأن (أنت) ابتداء وخبره الجملة وهى الابتداء الثانى وخبره ، فلم يقع الفعل مبنياً على (أنت) فيكون الألف بالفصل أولى ، وإنما يكون هذا إذا كان خبراً عن الاسم الذى يليها . فأما إذا كان خبراً عن اسم آخر وفى جملة أخرى فليس الأمر على ذلك . وإلى هذا ذهب سيبويه) .

وقال ابن مضاء فى كتابه الرد على النحاة : ١٠٤ : (واحتج أبو العباس أحمد ابن ولاد عليهما (يعنى الأخفش والمبرد) بأن قال : إنما يرفع الاسم الواقع قبل الفعل وينصب بإضمار فعل إذا كان الفعل خبراً عنه ، أى : يرتفع بالابتداء كقولك : أزيدا ضربته ؟ لو رفعت بالابتداء لكان (ضربته) خبراً له . وكذلك : و (أزيد قام) لو رفع زيد بالابتداء لكان (قام) خبراً له ، وأنت إذا قلت : أنت عبد الله ضربته ؟ ورفعت (أنت) بالابتداء لم يكن (ضربته) خبراً عنه ، وإنما خبره الجملة بعده ، التى هى (عبد الله ضربته) فهى بمنزلة قولك : أزيد أخوه قائم) .

المتوَّجَّهَ عليهما في التقدير لم يكن الحامل المتأخراً إلا خبراً عن الاسم الثاني خاصة ،
وصار الاسم الثاني مع خبره هو الخبر عن الأول ، فتعذر إذاً هنا أن يكون الحامل
التأخراً خبراً عن الاسم الأول إذا رُفِعَ بالابتداء ، فامتنع لذلك هذا الوجه ، وردَّ عليه
بأن الاتفاق حاصل على جواز الحمل على إضمار فعل في مثل قولك : زيداً أنا ضاربه ،
ولا شك أن (زيداً) هنا مع رفعه بالابتداء لا يكون خبره الحامل المتأخراً ، الذي هو
(ضاربه) ، وإنما الخبر المبتدأ الثاني مع خبره ، فهذا يدل على ما ذكره لا يشترط
في هذا الباب ، وكيف ينسب اشتراط ذلك لسيويه ؟ وهو قد نص على جواز النصب
في قولك : أزيداً أنت ضاربه (١) ، وهذان الوجهان المذكوران جاريان فيما إذا كان
الحامل المتأخراً رافضاً لضمير أحد الاسمين على الإطلاق ، سواءً أكان صاحب الضمير
المرفوع متقدماً أم متأخراً ، فهما يحمان هذا القسم .

وأما الوجهان الباقيان من الأربعة فيخصان عند الجمهور ما إذا كان صاحب
الضمير المرفوع متقدماً على صاحب ضمير النصب نحو المثال الأول ، الذي هو : أزيد
هنداً يضربها ، وهو مثل مسألة سيويه حيث مثل بقولك : أنت عبد الله ضربته (٢) ،
ولا يجريان فيما إذا تقدم صاحب ضمير النصب نحو المثال الثاني الذي هو : أزيد
هنداً تضربه ، فأحد الوجهين وهو الثالث أن يرفع الاسم الأول بالابتداء وينصب
الثاني بإضمار فعل يفسره الحامل المتأخراً ، فتقول : أزيد هنداً يضربها ، فزيد
مبتدأ ، و (هنداً) مفعول بفعل محذوف يفسره (يضربها) التقدير : أزيد يضرب
هنداً يضربها ؟ وهذا الوجه جائز باتفاق ، لكنه ضعيف إذ لم يقترب بالاسم الثاني
ما يحسن حمله على الفعل ، والوجه الآخر وهو الرابع أن ينصب الاسم / الثاني بفعل (١١٢/ب)
محذوف ، يفسره الحامل المتأخراً ، ويرفع الاسم الأول بفعل محذوف يفسره الفعل
المحذوف والناصب للاسم الثاني ، فتقول : أزيد هنداً يضربها ، على أن يكون (هنداً)
منصوباً بفعل محذوف يفسره (يضربها) تقديره : أزيد يضرب هنداً يضربها ، وزيد

(١) الكتاب : ١٠٨ / ١

(٢) الكتاب : ١٠٤ / ١

مرفوعاً على الفا عليه بفعلٍ آخر محذوفٍ يفسره (يَضْرِبُ) المقدَّر بعده ، وهو النَّاصِبُ
 لهندي ، تقديره : أَيْضَرُ زَيْدٌ يَضْرِبُ هِنْدًا يَضْرِبُهَا ، وَجَازِلٌ (يَضْرِبُ) النَّاصِبُ لهندي
 أَنْ يَفْسُرَ مَا يَرْفَعُ زَيْدًا ، لَأَنَّهُ قَدْ رَفَعَ ضَمِيرَهُ ، إِذْ فَاعِلُهُ ضَمِيرٌ مُسْتَتِرٌ فِيهِ يَعُودُ عَلَى زَيْدٍ ،
 وَهَذَا الْوَجْهُ أَيْضًا لَا يَخْتَلِفُ فِي جَوَازِهِ ، وَهُوَ أَحْسَنُ مِنَ الَّذِي قَبْلَهُ . وَإِنَّمَا لَمْ يَجْزُ
 هَذَانِ الْوَجْهَانِ أَعْنَى الثَّالِثِ وَالرَّابِعِ ، فِيمَا إِذَا كَانَ الْعَامِلُ الْمُتَأَخَّرُ رَافِعًا لَضَمِيرِ
 الْأِسْمِ الثَّانِي نَحْوَ الْمَثَالِ الثَّانِي الْمُتَقَدِّمِ وَهُوَ قَوْلُكَ : أَزِيدُ هِنْدٌ تَضْرِبُهُ ، فَكَتَبْتُ قَوْلُ
 فِي الْوَجْهِ الثَّالِثِ : أَزِيدُ هِنْدٌ تَضْرِبُهُ ، عَلَى أَنْ يَكُونَ (زَيْدٌ) مُبْتَدَأً ، وَ(هِنْدٌ) فَاعِلًا
 بِفَعْلِ مُحذوفٍ يفسره (تَضْرِبُهُ) وَالتَّقْدِيرُ : أَزِيدُ تَضْرِبُهُ ^(١) هِنْدٌ تَضْرِبُهُ ، وَفِي الْوَجْهِ
 الرَّابِعِ : أَزِيدُ هِنْدٌ تَضْرِبُهُ ، عَلَى أَنْ يَكُونَ (هِنْدٌ) أَيْضًا فَاعِلًا بِفَعْلِ مُحذوفٍ يفسره
 (تَضْرِبُهُ) وَزَيْدًا مُنْصَوِّمًا بِفَعْلِ مُحذوفٍ يفسره ذَلِكَ الْمَقْدَّرُ بِعَدِهِ الرَّافِعُ لهندي ، لَأَنَّهُ
 نَصَبَ ضَمِيرَهُ فِي التَّقْدِيرِ ، وَتَقْدِيرُ الْفَعْلَيْنِ : أَتَضْرِبُ هِنْدٌ زَيْدًا تَضْرِبُهُ هِنْدٌ تَضْرِبُهُ
 فَحُذِفَ (تَضْرِبُ) الْأَوَّلُ مَعَ فَاعِلِهِ الَّذِي هُوَ لَفْظُ (هِنْدٍ) وَ(تَضْرِبُ) الثَّانِي مَعَ مَفْعُولِهِ
 الَّذِي هُوَ الضَّمِيرُ الْمُتَّصِلُ بِهِ وَهُوَ الْهَاءُ ، إِنَّمَا لَمْ يَجْزُ هَذَانِ الْوَجْهَانِ ، لِأَنَّكَ كُنْتَ
 تَرْفَعُ هِنْدًا فِيهِمَا بِفَعْلِ مُحذوفٍ ، وَلَمْ يَقْتَرِنْ بِهِ مَا يَخْتَارُ مَعَهُ الْفَعْلُ ، وَقَدْ تَقَدَّمَ فِي
 الْحَالِ الْأَوَّلِ مِنْ خَمْسَةِ الْأَحْوَالِ أَنَّ الْأِسْمَ الْمُشْتَغَلَ عَنْهُ يَلْزَمُ رَفْعُهُ بِالْأَبْتَدَاءِ إِذَا كَانَ
 الْعَامِلُ الْمُتَأَخَّرُ رَافِعًا لَضَمِيرِهِ وَلَمْ يَقْتَرِنْ بِهِ شَيْءٌ يَخْتَارُ مَعَهُ الْفَعْلُ ^(٢) وَلَا شَيْءٌ يَجْزِبُ

معه .

نَعَمْ عَلَى مَذْهَبِ ابْنِ الْعَرِيفِ وَظَاهِرِ مَذْهَبِ ابْنِ مَالِكٍ يَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ هَذَانِ
 الْوَجْهَانِ هُنَا جَائِزَيْنِ ، لِأَنَّ الرِّفْعَ وَالنَّصَبَ بِالْفَعْلِ الْمُحْذَوْفِ عِنْدَهُمَا فِي هَذَا الْبَابِ
 يَسْتَوِيَانِ فِي الشَّرْطِ وَالْأَحْكَامِ ، فَعَلَى هَذَا الْمَذْهَبِ تَكُونُ أَرْبَعَةُ الْأَوْجُهِ الْمَذْكُورَةِ عَامَةً
 فِي الْمَثَالَيْنِ الْمَذْكُورَيْنِ وَكُلِّ مَا كَانَ نَحْوَهُمَا ، عَلَى أَنَّ ابْنَ مَالِكٍ لَمْ يَذْكُرْ هَذَيْنِ الْوَجْهَيْنِ
 فِي هَذَا الْقِسْمِ ، لَا فِي هَذَا الْمَثَالِ الْأَوَّلِ مِنْهُ وَلَا الثَّانِي ، بَلْ اِقْتَصَرَ فِيهِ عَلَى الْوَجْهِ

(١) فِي الْأَصْلِ (يَضْرِبُهُ) بِالْيَاءِ الْمُثَنَاءِ التَّحْتِيَّةِ ، وَالْوَجْهَ مَا أَثْبَتَ .

(٢) انْظُرْ مَا تَقَدَّمَ فِي ص : ٤١٨

الثاني خاصة ، وهو المذهب الذي نص عليه أبو الحسن ، ويؤخذ من كلامه في الباب جواز الوجه الأول أيضاً . وهذا تمام الكلام على الشرط الأول وما يتعلق بمسائله .
وأما الكلام على الشرط الثاني الذي زاده ابن الطراوة ، فمثال كون الهمزة سؤالاً عن وقوع الفعل : أزيد قام ؟ وأزيداً ضربته ؟ ألا ترى أنك في المثال الأول تسأل عن وقوع القيام من زيد / هل حصل أم لا ؟ وفي المثال الثاني تسأل هل وقع (١١٣ / أ) الضرب بزيد أم لا ؟ .

ومثال كونها سؤالاً عن تعيين الفعل قولك : أزيد قام أم قعد ؟ وأزيداً أهنّته أم أكرمته ؟ إذا لم تردّ بأمر معنى (بل) وهمزة الاستفهام ، فأنت هنا في المثال الأول سائل عن تعيين الفعل الواقع من زيد ، هل هو القيام أم القعود ؟ وفي المثال الثاني سائل عن تعيين الفعل الواقع به ، هل هو الإهانة أم الإكرام ؟
ووافق ابن الطراوة على أن المختار في هذين النوعين حمل الاسم المتقدم على إضمار الفعل ، وخالف في النوع الثالث الذي هو أن تكون الهمزة سؤالاً عن تعيين أحد الاسمين أو الأسماء كقولك : أزيد قام أم عمرو ، وأزيداً ضربته أم عمراً ، ألا ترى أنك هنا سائل عن تعيين أحد الرجلين ولم تتعرّض للفعل في سؤالك ، وكذلك إذا قلت : أزيد قام أم عمرو أم خالد ، وأزيداً ضربته أم عمراً أم خالد ، فأنت سائل عن تعيين أحد الرجال الثلاثة ، فهذا النوع هو محل الخلاف ، فالجمهور يختارون أيضاً في الاسم المتقدم الحمل على إضمار فعل النوعين المتقدمين ، وابن الطراوة يختار الرفع بالابتداء ، ويجيز الوجه الآخر على ضعف ، فالمختار عنده أن تقول : أزيد ضربته أم عمرو ، برفع زيد على الابتداء ، قالوا : والسمع يرد عليه لأنّ مثل هذا إنما ورد في أكثر كلامهم بالنصب ، أنشد سيويه لجرير :-

أَشْعَلَبَةُ الْفَوَارِسِ أَمْ رِيَا حَا عَدَلَتْ بِهِمْ طَهِيَّةٌ وَالْخَشَابَا (١)

ولم يسمع هذا البيت إلا بنصب (شعلبة) مع أنه يسأل عن تعيين أحد هذين الرهطين وهما (شعلبة ورياح) فشعلبة منصوب بإضمار فعل يفسره (عدلت بهم) تقديره أظلمت شعلبة أم رياحاً عدلت بهم هذين الرهطين ؟ والمعنى : أن جريراً ينكر على الفرزدق المفاخرة عليه بالآباء والقبائل ، فهو يقول له على جهة الإنكار : أخبرني بمن تعدل وهمايك ، (طهية) و (الخشاب) من أحد هذين الرهطين الشريفين — الماجدين ، (شعلبة) (ورياح) (٢)

وَأَمَّا الثَّانِي مِنَ الْأَشْيَاءِ الثَّلَاثَةِ الْمَتَّفِقِ عَلَى اخْتِيَارِ الْحَمَلِ عَلَى الْفَعْلِ مَعَهَا ، فَهُوَ أَنْ يَكُونَ الْعَامِلُ الْمُتَأَخَّرُ فِي مَعْنَى أَمْرٍ أَوْ نَهْيٍ أَوْ دُعَاءٍ . مِثَالُ الْأَمْرِ قَوْلُكَ : زَيْدًا أَضْرِبْهُ وَعَمْرًا لَتَكْرِمَهُ ، فَالْمُخْتَارُ فِي زَيْدٍ وَعَمْرٍ النَّصْبُ بِإِضْمَارِ فَعْلٍ يَفْسِّرُهُ الْفَعْلُ الْمُتَأَخَّرُ ، وَالتَّقْدِيرُ : أَضْرِبْ زَيْدًا أَضْرِبْهُ ، وَلَتَكْرِمْ عَمْرًا لَتَكْرِمَهُ ، وَيَجُوزُ الرَّفْعُ بِالْإِبْتِدَاءِ وَلَكِنَّهُ ضَعِيفٌ (٣) ، فَتَقُولُ إِنْ شِئْتَ : زَيْدًا أَضْرِبْهُ وَعَمْرًا لَتَكْرِمَهُ ، وَكَذَلِكَ أَيْضًا إِذَا قُلْتَ زَيْدٌ لِيَقُمْ ، فَالْمُخْتَارُ فِي زَيْدٍ أَنْ يَكُونَ فَاعِلًا بِفَعْلٍ مَحذُوفٍ يَفْسِّرُهُ (لِيَقُمْ) تَقْدِيرُهُ : لِيَقُمْ

(١) من الوافر من قصيدة له يهجو بها الراعي النميري . وشعلبة : هم شعلبة بن يربوع

ابن مالك . ورياح : من يربوع بن حنظلة ، وطهية والخشاب من قوم الفرزدق .

وانظر الشاهد في : ديوانه : ٥٩ ، والكتاب : ١٠٢ / ١ ، ١٧٣ / ٣ ، ومجاز

القرآن : ١٤٨ / ٢ ، ١٧٥ ، ٢٢٧ ، وأما لي ابن الشجري : ٣٢١ / ١ ، ٣١٧ / ٢ ،

والرد على النحاة : ٩٨ ، والتصريح : ٣٠٠ / ١ ، وأوضح المسالك : ١٦٦ / ٢ ،

والاشموني : ٧٨ / ٢ ، واللسان والتاج (خشب) وابن الطراوة النحوي : ٩٨ .

(٢) في الهامش أشار هنا بقوله : (هنا تقطيع في الاصل) .

(٣) قال ابن أبي الربيع في البسيط : ٥٠٢ : (. . . لأن الابتداء يضعف فيها لما

ذكرته من أن الخبر أصله أن يكون مفردا ، وإذا كان جملة فالجملة موضوعة موضع

المفرد وأنت إذا قلت : زيد أضربه . . . فليست هذه الجملة موضوعة موضع

المفرد ، وإنما هي شبيهة بما وضع موضع المفرد . . .) .

زَيْدٌ لِيَقُمَ ، وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مَرْفُوعًا بِالْإِبْتِدَاءِ عَلَى ضَعْفِهِ . وَكَذَلِكَ أَيْضًا يَحْمَلُ الْاسْمُ
الْمُتَقَدِّمُ عَلَى إِضْمَارِ فِعْلٍ إِذَا دَخَلَ الْفَاءُ عَلَى الْأَمْرِ الْوَاقِعِ بَعْدَهُ نَحْوُ : زَيْدًا فَاضْرِبْهُ ^(١) ،
فَزَيْدًا كَمَا ذَكَرَ مَفْعُولٌ بِإِضْمَارِ فِعْلٍ / يَفْسِّرُهُ (اضْرِبْهُ) وَالْفَاءُ الدَّاخِلَةُ عَلَيْهِ جَوَابُ شَرْطٍ ^(٢) (١١٣/ب)
مَحذُوفٍ تَقْدِيرُهُ : مَهْمَا يَكُنْ مِنْ شَيْءٍ فَزَيْدًا اضْرِبْهُ ، وَقَدْ تَقَدَّمَ الْكَلَامُ عَلَى هَذَا مَبْسُوطًا
فِي بَابِ الْإِبْتِدَاءِ ^(٣) . وَمِنْ هَذَا قَوْلُهُ تَعَالَى : (وَإِيَّايَ فَارْهَبُونَ) ، (وَإِيَّايَ فَاتَّقُونَ) ^(٤)
(فَإِيَّايَ فَارْهَبُونَ) ^(٥) (وَإِيَّايَ) مَفْعُولٌ بِإِضْمَارِ فِعْلٍ يَفْسِّرُهُ الْأَمْرُ الْمُتَأَخِّرُ ، لِأَنَّهُ قَدْ
عَمِلَ فِي ضَمِيرِهِ وَهُوَ الْيَاءُ الْمَحذُوفُ ، وَإِنَّمَا حَذَفَتْ اجْتِزَاءً بِالْكَسْرِ عَنْهَا ، وَهِيَ الْكَسْرَةُ
فِي النَّوْنِ قَبْلَهَا ، وَتِلْكَ النَّوْنُ هِيَ نَوْنُ الْوَقَايَةِ ، وَالْفَاءُ الدَّاخِلَةُ عَلَيْهِ جَوَابُ شَرْطٍ
مَحذُوفٍ ، وَالتَّقْدِيرُ : وَمَهْمَا يَكُنْ مِنْ شَيْءٍ فَإِيَّايَ ارْهَبُونَ ، وَمَهْمَا يَكُنْ مِنْ شَيْءٍ فَإِيَّايَ
اتَّقُونَ مَهْمَا يَكُنْ مِنْ شَيْءٍ فَإِيَّايَ ارْهَبُونَ . وَالرَّفْعُ بِالْإِبْتِدَاءِ مَعَ دُخُولِ هَذِهِ الْفَاءِ هُنَا
لَا يَجُوزُ عَلَى أَنْ يَكُونَ الْأَمْرُ فِي مَوْضِعِ الْخَبَرِ ، لِأَنَّهُ كَمَا تَقَدَّمَ فِي بَابِ الْإِبْتِدَاءِ لَا يُحَذَفُ
الشَّرْطُ وَتَبْقَى الْفَاءُ دَاخِلَةً عَلَى الْجَوَابِ فِي الْجُمْلَةِ الْاسْمِيَّةِ إِلَّا مَعَ وُجُودِ (أَمْ) عَوَضًا مِنْ
ذَلِكَ الشَّرْطِ نَحْوُ : أَمْ زَيْدٌ فَاضْرِبْهُ ، وَأَمْ مَعَ فَقَدْ (أَمْ) فَيَخْتَصُّ ذَلِكَ بِالْجُمْلَةِ
الْفِعْلِيَّةِ الدَّلِيلِيَّةِ ، فَإِنَّ رَفْعَ الْأَسْمِ هُنَا مَعَ وُجُودِ الْفَاءِ عَلَى أَنَّهُ خَبَرٌ مُبْتَدَأٌ مَحذُوفٌ جَازٍ
فَتَقُولُ : زَيْدٌ ^(٦) فَاضْرِبْهُ ، عَلَى أَنْ يَكُونَ التَّقْدِيرُ : هَذَا زَيْدٌ فَاضْرِبْهُ . نَحْوُ عَلَى جَسَّازٍ
ذَلِكَ سَيِّوِيهِ ^(٧) ، وَحَمَلٌ عَلَيْهِ قَوْلَ الشَّاعِرِ :

(١) الكتاب: ١/١٣٨ ، والرد على النحاة: ٩٦ ، والبحر المحيط: ١/٣٨٤-٣٨٥ .

(٢) انظر ما تقدم في ص: ٣٦١ ، ٣٦٢ .

(٣) من الآية: (٤٠) من سورة البقرة ، وانظر مشكل اعراب القرآن: ١/٤٢ .

(٤) من الآية: (٤١) من سورة البقرة .

(٥) من الآية: (٥١) من سورة النحل . وانظر البحر المحيط: ١/٥٧٧ ، وحاشية

يس: ١/٢٩٦ ، وحاشية الصبان: ٢/٧١ .

(٦) في الأصل: (زيدا) بالنصب وهو خطأ .

(٧) في الكتاب: ١/١٣٨ : (وقد يحسن ويستقيم أن تقول: عبد الله فاضربه ، إذا كان

مبنياً على مبتدأ مظهر أو مضمير ، فأما في المظهر فتقول: هذا زيد فاضربه ، وإن
شئت لم تظهر (هذا) ويعمل كعمله إذا أظهرته . . .) .

وَقَائِلُهُ خَوْلَانٌ فَانْكِحْ فَتَاتَهُمْ وَأَكْرَمَةُ الْحَيَيْنِ خُلُوكُمَا هِيَا (١)

ف (خَوْلَانٌ) خبر مبتدأ محذوف تقديره : هذه خَوْلَانٌ فانْكِحْ فَتَاتَهُمْ ، وقد تقدم هذا البيت في باب الابتداء . وتقول : أَنْتَ قُمْ ، وَأَنْتَ اخْرُجْ ، ف (أَنْتَ) فاعل بفعل محذوف يفستره الأمر بعده ، ويجوز رفعه بالابتداء على ضعفه . وكذلك تقول : أَنْتَ قُمْ ، وَأَنْتَ فَاخْرُجْ ، فيكون (أَنْتَ) فاعلاً أيضاً ، والفاء الداخلة على الأمر جواب لشرط محذوف ، وعلى هذا حمل سيبويه قول الشاعر :

أَرْوَاحٌ مَوْدَعٌ أَمْ بِكُورٍ أَنْتَ فَانْظُرْ لَأَيِّ ذَاكَ تَصِيرُ (٢)

فحمل (أَنْتَ) على أنه فاعل بفعل محذوف من هذا الباب يفستره (انظر) وتكون الفاء على هذا جواباً لشرط محذوف ، وأجاز أيضاً سيبويه في هذا البيت وجهين آخرين وقد تقدم ما في الكلام على هذا البيت في باب الابتداء (٣)

ومثال النهي قولك : زيدا لا تضربه ، وهنداً لا تكرمها ، فتحمل زيدا وهنداً على إضمار الفعل ، ويجوز أن ترفعه بالابتداء ضعيفاً (٤) فتقول : زيد لا تضربه ، وهند لا تكرمها . وكذلك تقول : زيد لا يقم ، وهند لا تكرم ، فيجوز الرفع بالابتداء والحمل على إضمار فعل وهو المختار ، فيكون (زيد) في المثال الأول فاعلاً بفعل محذوف ، وهند مفعولاً لم يسم فاعله بفعل محذوف ، لأن ضميرها كذلك والحكم مع دخول الفاء على أداة النفي مثل ما تقدم في الأمر نحو : زيدا فلا تضربه ، وهنداً فلا تكرمها ، وزيد فلا يقم ، وأنت فلا تخرج .

ومثال الدعاء قولك : زيدا اغفر اللهم له ، وهنداً ارحمها يا الله ، وعمراً ليجزه الله خيراً ، (٥) فيجوز في هندٍ وزيدٍ وعمرو الوجهان ، لكن المختار الحمل على إضمار (١١٤ / أ) فعل .

(١) تقدم تخريجه في ص : ٣٦٣ .

(٢) تقدم تخريجه في ص : ٣٦٤ .

(٣) انظر ذلك في ص : ٣٦٤ ، وانظر الكتاب : ١ / ١٤٠ .

(٤) انظر البسيط ص : ٥٠٢ .

(٥) الكتاب : ١ / ١٤٢ .

وكذلك أيضاً إذا قلت : اللهم زيدا فاغفر له ، وزيدا فاصح له شأنه ، وتقول
أيضاً : زيدا قحاح الله يده ، فيختار في (زيد) الحمل على الفعل وإن وقع بعده
الفعل الماضي ، لأن معناه الدعاء . وكذلك : زيدا أمر الله عليه العيش ، وزيدا
يغفر الله له ، وأنشد سيويه :

أَمِيرَانِ كَانَا أَخْيَانِي كَلَاهِمَا
فَكَلَا جَزَاهُ اللَّهُ عَنِّي بِمَا فَعَلْتُ (١)

ف (كل) مفعول بإضمار فعل يفسره (جزاه) تقديره : يبزي الله كلا ، واختار
النصب على الرفع ، لأن (جزاه الله) دعاء . وكذلك أيضاً الحكم مع دخول الفاء على
ما ذكر في الأمر والنهي فتقول : زيدا فاغفر اللهم له .

وأما الثالث من ثلاثة الأشياء التي يختار معها الحمل على الفعل فطالب المشاكلة
وذلك يكون في ثلاثة مواضع : العطف والجواب والتفسير .

فأما العطف فهو أن تعطف جملة الاشتغال على جملة فعلية ، فيختار إن ذاك في
الاسم المشتغل عنه الحمل على إضمار فعل ، لتكون جملة الاشتغال مشاكلة لما عطف
عليه فعلية مثلها ، فتقول : ضربت زيدا وعمراً أكرمتهم ، فيختار في عمرو والنصب بإضمار
فعل يفسره (أكرمتهم) ، تقديره : وأكرمت عمراً أكرمتهم . وإنما اختير هذا ، لأن هذه
الجملة معطوفة على الجملة الفعلية التي هي (ضربت زيدا) ، وإن شئت رفعت (عمراً)
بالبتداء فقلت : ضربت زيدا وعمرو أكرمتهم ، لكنه ضعيف من جهة عدم المشاكلة بين
الجمتين ، إذ الأولى فعلية والثانية اسمية .

ومما جاء في القرآن على الوجه المختار قوله تعالى : (يَدْخُلْ مِنْ يَشَاءُ فِي رَحْمَتِهِ
وَالظَّالِمِينَ أَعَدَّ لَهُمْ عَذَابًا أَلِيمًا) (٢) (الظالمين) مفعول بإضمار فعل يفسره

(١) من الطويل لأبي الأسود الدؤلي ، وهو من شواهد الكتاب : ١٤٢/١ ، وشرح
المفصل : ٣٧/٢ ، وفيه (صاحبي) مكان (أخيانني) ، والرد على النحاة ص :

(٢) الآية : (٣١) من سورة الانسان . وانظر الجمل : ٥٣ ، والبسيط : ٥٢٥ ، ٥٢٦

(أَعَدَّ لَهُمْ) تقديره : وَيَحْذِبُ الظَّالِمِينَ أَعَدَّ لَهُمْ عَذَابًا (١) . وَإِنَّمَا جَاءَ
 بِالنَّصْبِ لِأَنَّ الْجُمْلَةَ مَحْطُوفَةٌ عَلَى قَوْلِهِ (يَدْخُلُ مَنْ يَشَاءُ فِي رَحْمَتِهِ) وَقَوْلُهُ تَعَالَى :
 (وَقَوْمَ نُوحٍ لَمَّا كَذَبُوا الرُّسُلَ أَغْرَقْنَاهُمْ) (٢) (قَوْمٌ) منصوبٌ بإِضمارِ فِعْلِ يَفْسُرُهُ
 (أَغْرَقْنَاهُمْ) وَتَقْدِيرُ الْآيَةِ : وَأَغْرَقْنَا قَوْمَ نُوحٍ أَغْرَقْنَاهُمْ لَمَّا كَذَبُوا الرُّسُلَ ، وَكَذَلِكَ قَوْلُهُ
 سُبْحَانَهُ بَعْدَ هَذَا : (وَكُلًّا ضَرَبْنَا لَهُ الْأَمْثَالَ) (٣) التَّقْدِيرُ : وَذَكَرْنَا كُلًّا ضَرَبْنَا لَهُ
 الْأَمْثَالَ ، أَوْ : وَوَعَضْنَا كُلًّا ضَرَبْنَا لَهُ الْأَمْثَالَ ، وَدَلَّ عَلَى الْفِعْلِ الْمَحْذُوفِ قَوْلُهُ (ضَرَبْنَا
 لَهُ الْأَمْثَالَ) ، لِأَنَّ فِي ضَرْبِ الْأَمْثَالِ لَهُ تَذْكِيرُهُ وَوَعْظُهُ ، بَلْ ذَلِكَ هُوَ الْمَقْصُودُ مِنْ
 ضَرْبِهَا ، وَإِنَّمَا جَاءَتْ هَاتَانِ الْآيَتَانِ بِنَصْبٍ (قَوْمٌ) وَ(كُلٌّ) ، لِأَنَّهُمَا مَحْطُوفَتَانِ عَلَى
 قَوْلِهِ : (فَذَرَرْنَاهُمْ تَدْمِيرًا) (٤) ، وَهَذِهِ الْجُمْلَةُ فَعْلِيَّةٌ ، وَكَذَلِكَ أَيْضًا قَوْلُهُ تَعَالَى :
 (وَكُلُّ شَيْءٍ فَصَّلَنَاهُ تَفْصِيلًا) (٥) (وَكُلُّ إِنْسَانٍ أَلْزَمْنَاهُ طَائِرَهُ) (٦) (كُلٌّ) فِيهِمَا مَنْصُوبٌ
 بِإِضْمَارِ فِعْلِ يَفْسُرُهُ الْفَعْلُ الْمَتَأَخَّرُ ، أَيْ : وَفَصَّلْنَا كُلَّ شَيْءٍ فَصَّلْنَاهُ ، وَأَلْزَمْنَا كُلَّ
 إِنْسَانٍ أَلْزَمْنَاهُ ، وَاخْتِيرَ هَذَا / فِيهِمَا عَلَى الرَّفْعِ بِالْأَبْتَدَاءِ لِمُطْفِئِهِمَا عَلَى الْجُمْلَةِ الْفَعْلِيَّةِ (١١٤ / ب)
 قَبْلَهُمَا وَهِيَ قَوْلُهُ تَعَالَى : (وَجَعَلْنَا اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ آيَتَيْنِ) (٧)

وَمِنْ هَذَا الْقَبِيلِ عِنْدَ سَيُوبِهِ قَوْلُهُ تَعَالَى : (فَرِيقًا هَدَى وَفَرِيقًا حَقَّ عَلَيْهِمُ
 الضَّلَالَةُ) (٨) . (فَرِيقًا) الثَّانِي مَفْعُولٌ بِإِضْمَارِ فِعْلِ يَفْسُرُهُ قَوْلُهُ (حَقَّ عَلَيْهِمُ الضَّلَالَةُ)

(١) . انظر معاني القرآن : ٢ / ٢٢٠ ، والجمل : ٥٣ ، والبحر

المحيط : ٦ / ٤٩٨ ، ٨ / ٤٠٢ .

(٢) من الآية : (٣٧) من سورة الفرقان . وانظر مشكل اعراب القرآن : ٢ / ١٣٢ ، ١٣٣

(٣) من الآية : (٣٩) من سورة الفرقان . وانظر البحر المحيط : ٦ / ٤٩٩ .

(٤) من الآية : (٣٦) من سورة الفرقان . وانظر البحر المحيط : ٦ / ٤٩٩ .

(٥) من الآية : (١٢) من سورة الإسراء . وانظر البحر المحيط : ٦ / ١٥ .

(٦) من الآية : (١٣) من سورة الإسراء .

(٧) من الآية : (١٢) من سورة الإسراء .

(٨) من الآية : (٣٠) من سورة الأعراف . وانظر الكتاب : ١ / ٨٩ ، والبحر المحيط

تقديره : وَأَصْلُ فَرِيقًا حَتَّى عَلَيْهِمُ الضَّلَالَةُ ، وَإِنَّمَا كَانَ ذَلِكَ لِأَنَّ الْجُمْلَةَ مَعْطُوفَةً عَلَى
الْفِعْلِيَّةِ قَبْلَهَا ، الَّتِي هِيَ قَوْلُهُ سُبْحَانَهُ : (فَرِيقًا هَدَى) و (فَرِيقًا) هَذَا مَفْعُولٌ بِهِدَى
مَقْدَمٌ عَلَيْهِ ، أَيْ : هَدَى فَرِيقًا . وَنَهَبَ الْفَرَاءُ فِي هَذِهِ الْآيَةِ إِلَى أَنَّهَا لَيْسَتْ مِنْ بَابِ
الِاشْتِغَالِ ، وَفَرِيقًا الْأَوَّلَ عِنْدَهُ هَالٌ مَوْطَأَةٌ مِنْ قَوْلِهِ : (كَمَا بَدَأَكُمْ تَعُودُونَ) ^(١) وَطُئْتُ
لِأَنَّهُ تَكُونُ حَالًا بِالصِّفَةِ بَعْدَهَا ، فَجَمَلَ قَوْلُهُ تَعَالَى : (هَدَى) فِي مَوْضِعِ الصِّفَةِ
لِفَرِيقٍ ، و (فَرِيقًا) الثَّانِي مَعْطُوفٌ عَلَى الْأَوَّلِ ، فَصَارَ لِذَلِكَ حَالًا مِثْلَهُ ، وَالْجُمْلَةُ بَعْدَهُ
أَيْضًا فِي مَوْضِعِ الصِّفَةِ كَالْجُمْلَةِ بَعْدَ الْأَوَّلِ وَالتَّقْدِيرُ : كَمَا بَدَأَكُمْ تَعُودُونَ وَفَرِيقًا مَهْدِيًّا
وَفَرِيقًا مُضَلًّا ، وَهَذَا الَّذِي قَالَهُ الْفَرَاءُ مُمْكِنٌ وَجَائِزٌ ، غَيْرَ أَنَّ فِيهِ ضَعْفًا مِنْ جِهَةِ حَذْفِ
الضَّمِيرِ مِنَ الْفِعْلِ الْوَاقِعِ صِفَةً فِي قَوْلِهِ تَعَالَى : (فَرِيقًا هَدَى) لِأَنَّ الْأَصْلَ عِنْدَهُ : فَرِيقًا
هَدَاهُ . وَقَدْ نَصَّ سَيُوهٍ عَلَى أَنَّ حَذْفَ الضَّمِيرِ مِنَ الْجُمْلَةِ الْوَاقِعَةِ صِفَةً لَهُ ضَعِيفٌ ،
وَأَنشَدَ عَلَيْهِ قَوْلَ الشَّاعِرِ :

أَبَحْتُ بِي تِهَامَةً بَعْدَ نَجْدٍ وَمَاشٍ حَمِيَّتْ بِمُسْتَبَاحٍ ^(٣)

أَرَادَ : وَمَاشٍ حَمِيَّتْ ، فَحَذَفَ الْهَاءَ ، و (حَمِيَّتْ) صِفَةٌ لِشَيْءٍ ، وَقَوْلُ الْآخِرِ أَيْضًا :

(١) مِنَ الْآيَةِ : (٢٩) مِنْ سُورَةِ الْأَعْرَافِ . وَانْظُرْ مَعَانِيَ الْقُرْآنِ : ٣٧٦ / ١ ،

وَمَشْكَلُ أَعْرَابِ الْقُرْآنِ : ٣١١ / ١ ، ٣١٢ ، وَأَعْرَابُ الْقُرْآنِ لِلنَّحَّاسِ : ٦٠٨ / ١
وَالْبَسِيطُ : ٥٢٦ .

(٢) انْظُرِ الْكِتَابَ : ٨٧ / ١ ، ٨٨ ،

(٣) مِنَ الْوَافِرِ لِمُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ مَرْوَانَ ، وَالْحَمِيَّةُ : مَوْضِعٌ فِيهِ كَلٌّ يُحْمَى مِنْ
النَّاسِ أَنْ يُرْعَى ، وَتِهَامَةٌ : النَّاحِيَةُ الْجَنُوبِيَّةُ مِنَ الْحِجَازِ ، وَنَجْدٌ : هِيَ النَّاحِيَةُ
الَّتِي بَيْنَ الْحِجَازِ وَالْعِرَاقِ .

وَانْظُرْهُ فِي دِيَوَانِهِ : ٧٧ ، وَالْكِتَابُ : ٨٧ / ١ ، ١٣٠ ، وَشَرْحُهُ لِلْسِّيَرَانِي : ١٩٥ / ١
وَالْتَبَصُّرَةُ : ٣٢٩ / ١ ، وَأَمَّا ابْنُ الشَّجَرِيِّ : ٥ / ١ ، ٣٢٦ ، ٧٨ ، ٥ ، وَالرَّدُّ عَلَى
النُّحَاةِ : ١١٣ ، وَالْبَسِيطُ : ٩٥٦ ، وَالتَّصْرِيحُ : ١١٢ / ٢ ، وَالْمَغْنَى : ٥٠٣ / ٢ ،
٦١٢ ، ٦٣٣ ، وَالْمُسَاعَدُ : ٤٠٧ / ٢ ،

وَمَا أَدْرِ أَغَيَّرَهُمْ تَنَاءٍ وَطَوَّلَ الصَّهْدِ أَمْ مَالٌ أَصَابُوا (١)

ف (أَصَابُوا) في موضع الصفة لمالٍ ، أراد : أَمْ مَالٌ أَصَابُوهُ ، وحذف الهاء ، وعلل سيويوه جواز حذف ذلك الضمير من الجملة الواقعة صفة بالحمل على الجملة الواقعة صلة لشبهها بها (٢) ، من جهة أن الصفة مع موصوفها كالشئ الواحد ، كما أن الصلة مع الموصول كاللغة الواحدة ، فقلت : مررت برجلٍ ضربتُ ، حملاً على قولك : مررتُ بالذي ضربتُ ، لكن لما كان الموصول لا معنى له إلا مع صلتِهِ ويحصلُ منهما جميعاً معنى اسمٍ واحدٍ ، ألا ترى أنك إذا قلت : مررتُ بالذي ضربتُ ، وكان المضروب مثلاً زيداً ، فكأنك قلت : مررتُ بزيدٍ ، وليس الموصوف مع صفته كذلك . صارت الصلة أشد اتصالاً بالموصول من الصفة بالموصوف ، فكان لذلك الحذف من الصلة حسناً قوياً ومن الصفة ضعيفاً . ثم قد يحمل الخبر على الصفة فيحذف منه الضمير وهو ضعيف جداً فلا يجوز إلا حيث سمح أو في ضرورة وليس بقياس ، وقد تقدمت من ذلك الأمثلة ففى باب الابتداء (٣) ، فإذا تقرر هذا تبين أن في مذهب الفراء المذكور في الآية ضعفاً ليس في مذهب سيويوه ، فذهب سيويوه في الآية أولى .

ومن المحمول على إضمارٍ فعلٍ أيضاً لأجل الحذف على جملة فعلية في القرآن (أ/١١٥)
قوله تعالى : (والأرض بعد ذلك دحاهما) (٤) وقوله عز وجل : (والجبال أرساهما) (٥)

(١) من الوافر للحارث بن كلدة الثقفى (طبيب العرب المشهور) . وهو من شواهد سيويوه : ١/٨٨ ، ١٣٠ ، وشرح أبياته لابن السيرافى : ١/٣٦٥ ، والتبصرة : ١/٣٢٨ ، ٣٣١ ، وأمالى ابن الشجرى : ١/٣٢٦ ، ٢/٣٣٤ ، وأمالى القالى : ٢/١١٩ ، والرد على النحاة : ١١٤ ، وشرح المفصل : ٦/٨٩ ، والبسيط : ٩٥٧ ، والبحر المحيط : ٨/٢١٩ .

(٢) انظر الكتاب : ١/٨٨ .

(٣) انظر ما تقدم فى ص ٣٣٧ ، ٣٤٣ .

(٤) الآية : (٣٠) من سورة النازعات .

(٥) الآية : (٣٢) من سورة النازعات .

فـ (الأرض) مفعول^(١) بإضمارِ فِعْلِ يَفْسِّرُهُ (نَحَاها) ، تقديره : ودحا الأرضَ بعد ذلك نَحَاها ، وذلك لأن هذه الجملة معطوفة على قوله سَبَّحَانَهُ : (بَنَاهَا ، رَفَعَ سَمَكُهَا فَسَوَّاهَا ، وَأَغْطَشَ لَيْلَهَا وَأَخْرَجَ ضُحَاهَا)^(٢) وهذه جملة فعلية ، وكذلك (الجبال) في الآية الأخرى بعد ها مفعولة بإضمارِ فِعْلِ يَفْسِّرُهُ (أَرَسَاهَا) تقديره : وأرسي الجبالَ أَرَسَاهَا ، لأن هذه الجملة معطوفة على الجملة الفعلية قبلها التي هي قوله تعالى : (أَخْرَجَ مِنْهَا مَاءَهَا وَمَرْعَاهَا)^(٣)

ومِنَ الأمثلة أيضاً في هذا قوله تعالى : (قَالُوا وَجَدْنَا عَلَيْهَا آبَاءَنَا وَاللَّهُ أَمَرَنَا بِهَا)^(٤) فالمختار أن يكون (الله) فاعلاً بفعلٍ محذوفٍ يفسِّره (أَمَرَنَا) تقديره : وأمرنا الله أَمَرَنَا بِهَا ، وإنما كان المختار هذا ، لأن الجملة معطوفة على قوله (وَجَدْنَا عَلَيْهَا آبَاءَنَا) وهذه جملة فعلية ، ويجوز على الوجه الضعيف أن يكون (الله) مبتدأ ، و (أَمَرَنَا) في موضع الخبر ، وضعف هذا الوجه هنا لما فيه من عدم المشاكلة بحذف الجملة الاسمية على الفعلية .

ومِنْ أمثلة هذا أيضاً في الشعر قول الشاعر :-

أَصْبَحْتُ لَا أَحْمِلُ السَّلَاحَ وَلَا أَمْلِكُ رَأْسَ الْبَعِيرِ إِنْ نَفَرَا^(٥)

(١) قرأ بنصب (الأرض) و (الجبال) الجمهور . وقرأ الحسن وأبو حيوة وعمر بن

عبيد وابن أبي عتبة وأبو السمال ، برفعهما . البحر المحيط : ٤٢٣ / ٨ ، وانظر

معاني القرآن : ٢٣٣ / ٣ .

(٢) الآيات : (٢٨ - ٢٩) من سورة النازعات .

(٣) الآية : (٣١) من سورة النازعات .

(٤) من الآية : (٢٨) من سورة الاعراف . وانظر البسيط : ٥١٤ .

(٥) البيتان من المنسرح للربيع بن ضبع الغزاري ، من المعمرين يقال أنه نيف على

مائتي عام ، يصف حاله لما كبر . ويروى (ارد) وهما من شواهد سيوييه :

١ / ٨٩ ، ٩٠ ، والنوادر : ١٥٩ ، والتبصرة : ٣٣٠ / ١ ، وأمالى القالى :

١٨٥ / ٢ ، والمحتسب : ٩٩ / ٢ ، والجمال : ٥٢ ، وشرح أبياته لابن سيده :

ل / ١١٢ ، والحلل : ٣٧ ، والرد على النحاة / ١٠٧ ، وشرح الفصل : ١٠٥ / ٢

والمستقصى : ١٩٢ / ٢ ، والتوطئة / ٢١١ ، والبسيط / ٥٢٢ ، والخزانة : ٣٠٨ / ٣ ،

وَالذَّئِبَ أَخْشَاهُ إِنْ مَرَّتْ بِهِ وَحْدَى وَأَخْشَى الرِّيَّاحَ وَالْمَطَرَ
 ف(الذَّئِبَ) مفعول بفعلٍ محذوفٍ يفسره (أَخْشَاهُ) ، التَّقْدِيرُ : وَأَخْشَى الذَّئِبَ
 أَخْشَاهُ ، واختار هذا الوجه على الرفع بالابتداء ، لأنَّ الجملة معطوفة على الجملة
 الفعلية قبلها التي هي قوله (أَصْبَحْتُ لَا أَحْمِلُ السَّلَاحَ) ، أو تكون معطوفة على قوله
 (لَا أَحْمِلُ السَّلَاحَ) خاصة ، فتصير إنَّ ذَاكَ خَبَرًا لـ (أَصْبَحَ) من حيث عطفت على
 خبرها ، والأول أولى لأنَّ هذا الثاني فيه عيب التضمين ، والتضمين هو افتقار
 البيت الثاني إلى الأول^(١) ، وهو عيب من عيوب الشعر . ومثل ذلك أيضًا قول
 الشاعر :

تَخْلِي الْجَمَاحَ وَالْأَكْفَ سَيُوفِنَا وَرَمَانًا بِالطَّعْنِ تَنْتَظِمُ الْكَلَى^(٢)

ف(رَمَانًا) فاعل بفعلٍ محذوفٍ يفسره (تَنْتَظِمُ) ويختار هذا الوجه على الرفع
 بالابتداء ، لأنَّ الجملة معطوفة على الجملة الفعلية قبلها وهي قوله (تَخْلِي الْجَمَاحَ)
 وهذا البيت نظير الآية المتقدمة التي هي قوله سبحانه : (قَالُوا وَجَدْنَا عَلَيْهَا آبَاءَنَا
 وَاللَّهُ أَمَرَنَا بِهَا)^(٣) وقد زعم ابن الطراوة أنَّ الجملة لا تعطف إلا على مثلها^(٤) ، إنَّ
 كانت فعلية فعلى فعلية ، وإنَّ كانت اسمية فعلى اسمية ، ومقتضى هذا المذهب
 أنَّ جملة الاشتغال إذا عطفت على جملة فعلية يجب فيها حمل الاسم المشتغل عنه
 على إضمار فعلٍ ولا يجوز رفعه بالابتداء ، وهذا المذهب / مصادم لنص سيويه ، على (١١٥/ب)
 أنه منقول عن العرب ، فإنه قد ذكر في كتابه^(٥) أنَّ الرفع بالابتداء في هذا النوع جائز
 عربى ، ويرد عليه قوله تعالى : (قَالُوا يَا هُوَ مَا جِئْتَنَا بِبَيِّنَةٍ وَمَا نَحْنُ بِتَارِكِي آلِهَتِنَا
 عَنْ قَوْلِكَ وَمَا نَحْنُ لَكَ بِمُؤْمِنِينَ)^(٦) ألا ترى أنَّ قوله تعالى (مَا نَحْنُ بِتَارِكِي آلِهَتِنَا عَنْ

(١) أى لا يفهم معناه إلا الثاني ، انظر البسيط ص ٥٢٤ - ٥٢٥ .

(٢) من الكامل للأفوه الأودى (صلاة بن عمر بن مالك الأودى) كما نسبته ابن أبى

الربيع في البسيط : ٥١٤ .

(٣) من الآية : (٢٨) من سورة الأعراف ، وقد تقدمت فى ص : ٤٦١

(٤) انظر البسيط : ٥١٢ ، وشرح العمل لابن الفخار : ٨٨

(٥) الكتاب : ١ / ٩٠ .

(٦) الآية : (٥٣) من سورة هود .

قَوْلِكَ) والجملة الأخرى بعده كِلْتَاهُمَا جُمْلَةٌ اِسْمِيَّةٌ مَعْطُوفَةٌ عَلَى قَوْلِهِ (مَا جِئْتَنَا بِبَيِّنَةٍ)
وهي جُمْلَةٌ فَعْلِيَّةٌ ، وأيضاً فقد رُوِيَ الْبَيْتُ الْمُتَقَدِّمُ : (وَالذُّبُّ أَهْشَاهُ) بَرَفِيعُ (الذُّبُّ)
على الْاِبْتِدَاءِ ، فتكونُ الْجُمْلَةُ الْاِسْمِيَّةُ أَيْضاً عَلَى هَذَا مَعْطُوفَةٌ عَلَى الْفَعْلِيَّةِ ، فَالْاِسْمَاعُ
كَمَا تَرَى يَرِدُ عَلَيْهِ مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ .

وَأَمَّا قَوْلُهُ تَعَالَى : (يَغْشَى طَائِفَةٌ مِنْكُمْ وَطَائِفَةٌ قَدْ أَهَمَّتْهُمْ أَنْفُسُهُمْ) ^(١) فَالْوَاوُ
فِي قَوْلِهِ (وَطَائِفَةٌ) وَوَاوُ ^(٢) الْحَالِ ، وَالْجُمْلَةُ فِي مَوْضِعِ نَصْبٍ عَلَى الْحَالِ ، عَلَى هَذَا حَمَلَهَا
سَبِيحِيَّةٌ ^(٣) رَحِمَهُ اللَّهُ وَلَا يَنْبَغِي أَنْ تَكُونَ الْوَاوُ لِلْمَعْطُوفِ وَالْجُمْلَةُ الْاِسْمِيَّةُ بَعْدَهَا مَعْطُوفَةٌ
عَلَى الْفَعْلِيَّةِ الَّتِي هِيَ (يَغْشَى طَائِفَةٌ) ، لِأَنَّ قَوْلَهُ عَزَّ وَجَلَّ (يَغْشَى طَائِفَةٌ مِنْكُمْ) فِي مَوْضِعِ
الصِّفَةِ لِلنَّعَاسِ ، وَالْمَعْطُوفُ عَلَى الصِّفَةِ صِفَةٌ مِثْلُهَا ، وَالْجُمْلَةُ إِذَا وَقَعَتْ صِفَةً فَلَا بُدَّ مِنْ
اشْتِمَالِهَا عَلَى ضَمِيرٍ يَعُودُ عَلَى الْمَوْصُوفِ كَمَا تَقَدَّمَ فِي بَابِ النِّعَةِ ^(٤) ، فَإِنْ جُمِلَتْ قَوْلُهُ
تَعَالَى (وَطَائِفَةٌ قَدْ أَهَمَّتْهُمْ أَنْفُسُهُمْ) مَعْطُوفًا عَلَى الْجُمْلَةِ الْوَاقِعَةِ صِفَةً صَارَتْ أَيْضاً صِفَةً
لِلنَّعَاسِ ، وَلَا ضَمِيرَ فِيهَا يَعُودُ عَلَيْهِ ، وَأَيْضاً فِي ذَلِكَ عَدَمُ الْمَشَاكَلَةِ مِنْ جِهَةِ عَطْفِ
الْجُمْلَةِ الْاِسْمِيَّةِ عَلَى الْفَعْلِيَّةِ ، وَقَدْ تَقَدَّمَ أَنَّ ذَلِكَ وَجْهٌ ضَعِيفٌ ، وَالْقُرْآنُ لَا يُحْمَلُ عَلَى
الْوَجْهِ الضَّعِيفِ مَعَ امْكِانٍ غَيْرِهِ .

وَأَمَّا قَوْلُهُ عَزَّ وَجَلَّ : (وَجَعَلْنَا فِي قُلُوبِ الَّذِينَ اتَّبَعُوهُ رَأْفَةً وَرَحْمَةً وَرَهْبَانِيَّةً
ابْتَدَعُوهَا) ^(٥) فَيَجُوزُ فِي (رَهْبَانِيَّةٍ) وَجْهَانِ :
أَحَدُهُمَا : أَنْ يَكُونَ مَفْعُولًا بِإِضْمَارِ فِعْلِ يَفْسِّرُهُ (ابْتَدَعُوهَا) وَالتَّقْدِيرُ :

(١) من الآية : (١٥٤) من سورة آل عمران . وانظر مشكل اعراب القرآن : ١ / ١٦٤

(٢) وقيل : هي واو الابتداء ، وقيل : هي بمعنى (إِنَّ) . انظر مشكل اعراب القرآن

١ / ١٦٤ ، والتبيان : ١ / ٣٠٣ ، والمفني : ٢ / ٣٦٠ .

(٣) الكتاب : ١ / ٩٠ .

(٤) انظر ما تقدم في ص : ٨٧ .

(٥) من الآية : (٢٧) من سورة الحديد .

وَابْتَدَعُوا رَهْبَانِيَّةً ابْتَدَعُوهَا (١) ، فَتَكُونُ نَهْذِهِ الْآيَةُ عَلَى هَذَا الْوَجْهِ مِنْ هَذَا الْبَابِ ،
وَجَاءَتْ بِالنَّصْبِ لِأَنَّ الْجُمْلَةَ مَحْطُوفَةٌ عَلَى الْجُمْلَةِ الْفَعْلِيَّةِ قَبْلَهَا ، الَّتِي هِيَ قَوْلُهُ سُبْحَانَهُ :
(وَجَعَلْنَا فِي قُلُوبِ الَّذِينَ اتَّبَعُوهُ رَأْفَةً وَرَحْمَةً) ، وَعَلَى هَذَا الْوَجْهِ يَحْسُنُ الْوَقْفُ عَلَيْهَا ،
ثُمَّ يَبْتَدَأُ بِقَوْلِهِ (وَرَهْبَانِيَّةً ابْتَدَعُوهَا) .

وَالْوَجْهُ الثَّانِي : أَنَّ يَكُونُ (رَهْبَانِيَّةً) مَحْطُوفًا عَلَى قَوْلِهِ : (رَأْفَةً وَرَحْمَةً) وَ(ابْتَدَعُوهَا)
فِي مَوْضِعِ الصِّفَةِ لِرَهْبَانِيَّةٍ (٢) ، أَيْ : وَجَعَلْنَا فِي قُلُوبِ الَّذِينَ اتَّبَعُوهُ رَأْفَةً وَرَحْمَةً وَرَهْبَانِيَّةً
مَبْتَدَعَةً لَهُمْ ، وَعَلَى هَذَا لَا يَحْسُنُ أَنْ يَبْتَدَأَ بِقَوْلِهِ : (وَرَهْبَانِيَّةً ابْتَدَعُوهَا) .
وَقَدْ اقْتَصَرَ الْفَارِسِيُّ (٣) عَلَى الْوَجْهِ الْأَوَّلِ فِي هَذِهِ الْآيَةِ ، وَمَنْعَ الْوَجْهِ الثَّانِي بِنَاءً
عَلَى مَذْهَبِهِ السَّوِّءِ مِنَ الْإِعْتِزَالِ (٤) وَالْخُرُوجِ عَنْ مَذَاهِبِ أَهْلِ السُّنَّةِ .

وَأَمَّا الْجَوَابُ فَهُوَ أَنَّ تَقَعَّ جُمْلَةُ الْإِسْتِفْهَامِ / جَوَابًا لِسُؤَالٍ بِجُمْلَةٍ فَعْلِيَّةٍ نَحْوَ قَوْلِكَ : (١١٦ / أ)
زَيْدًا ضَرَبْتَهُ ، فِي جَوَابِ مَنْ قَالَ : أَيُّهُمْ ضَرَبْتَ ؟ أَلَا تَرَى أَنَّ السُّؤَالَ وَقَعَ بِجُمْلَةٍ
فَعْلِيَّةٍ وَهِيَ : أَيُّهُمْ ضَرَبْتَ ، لِأَنَّ (أَيُّهُمْ) مَفْعُولٌ بِضَرَبْتَ مَقْدَمٌ عَلَيْهِ ، لَا زُمْ التَّقْدِيمِ
بِمَا فِيهِ مِنْ مَعْنَى الْإِسْتِفْهَامِ ، فَالْمَخْتَارُ فِي جَوَابِهَا أَنْ يَكُونَ جُمْلَةُ فَعْلِيَّةٍ مِثْلَهَا ، فَلِذَلِكَ
يَخْتَارُ أَنْ تَقُولَ : زَيْدًا ضَرَبْتَهُ ، بِنَصْبِ زَيْدٍ عَلَى تَقْدِيرِ : ضَرَبْتُ زَيْدًا ضَرَبْتَهُ ، لِتَكُونَ
الْجُمْلَةُ فَعْلِيَّةً ، وَالرَّفْعُ بِالْإِبْتِدَاءِ جَائِزٌ وَلَكِنَّهُ ضَعِيفٌ فَتَقُولُ : زَيْدٌ ضَرَبْتَهُ .

وَأَمَّا التَّفْسِيرُ فَنَحْوُ قَوْلِكَ : أَيُّهُمْ ضَرَبْتَ ؟ أَزَيْدًا ضَرَبْتَهُ أَمْ عَمْرًا ؟ فَالْمَخْتَارُ فِي
زَيْدٍ النَّصْبُ بِإِضْمَارِ فِعْلِ لِأَمْرَيْنِ :

أَحَدُهُمَا : دُخُولُ الْهَمْزَةِ عَلَيْهِ

وَالثَّانِي : كَوْنُهُ تَفْسِيرًا لِقَوْلِكَ : أَيُّهُمْ ضَرَبْتَ ، وَهَذِهِ جُمْلَةُ فَعْلِيَّةٌ فَيَخْتَارُ فِي تَفْسِيرِهَا

(١) الْبَيَانُ لِابْنِ الْأَنْبَارِيِّ : ٢ / ٤٢٥ ، وَتَفْسِيرُ الْقُرْطُبِيِّ : ١٧ / ٢٦٣

(٢) التَّبْيَانُ : ٢ / ١٢١١ ، وَتَفْسِيرُ الْقُرْطُبِيِّ : ١٧ / ٢٦٣ .

(٣) الْإِيضَاحُ : ١ / ٣١ - ٣٢ ، وَانْظُرِ الْبَحْرَ الْمَحِيطَ : ٨ / ٢٢٨ .

(٤) الْمَعْتَزِلَةُ يَقُولُونَ مَا كَانَ مَخْلُوقًا لِلَّهِ لَا يَكُونُ مَخْلُوقًا لِلْعَبْدِ ، فَالرَأْفَةُ وَالرَّحْمَةُ مِنْ
خَلْقِ اللَّهِ وَالرَّهْبَانِيَّةُ مِنْ إِبْتِدَاعِ الْإِنْسَانِ فَهِيَ مَخْلُوقَةٌ لَهُ . انْظُرِ الْبَحْرَ الْمَحِيطَ :

مَوَافَقَتَهَا ، ويجوز الرفع بالابتداء لكنه ضعيف جداً فتقول : أَيَّهَمْ ضَرَبْتَ ، أَزِيدُ ضَرَبْتَهُ
أَمْ عَمْرُو؟ فهذه جملة الأشياء المتفق على اختيار الفعل معها .

وأختلف في أشياء آخر ، منها أدوات الاستفهام ما عدا الهمزة نحو : هَلْ زَيْدًا
أَنْتَ ضَارِبُهُ؟ فَقِيلَ إِنَّ الْحَمْلَ مَعَهَا عَلَى إِضْمَارِ فِعْلِ يَخْتَارُ وَلَا يَجِبُ وَهُوَ قَوْلُ سَيُويهِ (١) ،
فتكون على هذا من هذه الحال ، وقيل إن ذلك واجب معها ولا يجوز الرفع بالابتداء
وهو ظاهر مذ هب ابن مالك (٢) ، فتكون على هذا من الحال المتقدمة التي يجب فيها
الحمل على إضمار فعل . وقد تقدم ذكر هذا الخلاف في الحال قبل هذا .
ومنها ظروف الزمان المستقبل نحو قوله تعالى : (إِذَا السَّمَاءُ انشَقَّتْ) (٣) وما ذكر
مَعَهَا من الآي ، ونحو قول الشاعر :

إِذَا ابْنُ أَبِي مُوسَى بِلَالًا بَلَغْتِهِ فَقَامَ بِفَأْسٍ بَيْنَ وَصْلِكَ جَا زَرًا (٤)

ف (ابن) في هذا البيت مفعول بإضمار فعل يفسره (بَلَغْتِهِ) ، و (بِلَالًا) بدل من
(أَبِي مُوسَى) وتقدم الفعل : إِذَا بَلَغْتَ ابْنَ أَبِي مُوسَى بِلَالًا بَلَغْتِهِ ، وقد تقدم
أيضاً ذكر هذا الخلاف ، وأن سيويهِ وأبا الحسن الأفش يقولان بأن الحمل بعد ها
على إضمار فعل مختار لا واجب ، فعلى هذا تكون من هذه الحال ، وهذا المذهب
ارتضى ابن مالك (٥) ، وأن كثيراً من النحويين يذهبون إلى وجوب ذلك وامتناع الرفع

(١) الكتاب : ١/١٠١ .

(٢) شرح الكافية الشافية : ٢/٦١٨ ، والأشمونى : ٢/٧٣ ، ٧٤ .

(٣) الآية : (١) من سورة الانشقاق .

(٤) من الماويل لذي الرمة يمدح بلالا بن أبي بردة ، ويخاطب ناqqه اذا بلغته

المدح . انظره في ديوانه : ٢/١٤٠٣ ، والكتاب : ١/٨٢ وجاء البيت فيه برفع

الاسمين (ابن هلال) والمقتضب : ٢/٧٧ ، ومعاني القرآن : ١/٢٣٩ ، والتبصرة

١/٣٣٣ ، والخصائص : ٢/٣٨٠ ، وأمالى ابن الشجرى : ١/٣٤ وفيها (بين

رجليك) مكان (بين وصليك) والوصل - بكسر الواو - المفصل ، وشرح المفصل :

٢/٣٠ ، ٩٦/٤ ، والمغنى : ١/٢٦٩ برفع (ابن) ونصب (بلال) ، والخزانة :

١/٤٥٠ ، ٤٥١ .

(٥) انظر المساعد : ١/٤١٣ ، والهمع : ٥/١٥١ .

بالابتداء بعدها ، وإليه ذهب من المتأخرين ابن عصفور^(١) ، فعلى هذا تكون من الحال قبل هذه .

ومنها (إن) الشرطية إذا كان فعلها الأول ماضياً أو مضارعاً مضياً بـ (لم) فقد تقدم أيضاً الخلاف^(٢) في ذلك بين جمهور النحويين والسهيلي ، فالسهيلي يرى أنه من هذه الحال ، والجمهور على أن الحمل على الفعل بعدها واجب ، فتكون من الحال قبل هذه .

ومنها حروف النفي التي لا تختص بالفعل نحو : (ما) و(إن) و(لا) ، فإذا دخل شيء منها على الاسم المشتغل عنه ففيه اختلاف^(٣) : قيل : إن المختار فيه الحمل على إضمار فعل ، وقيل : يستوى حينئذ الرفع بالابتداء والحمل على إضمار فعل ، لا يختار أحدهما على الآخر .

وعلى المذهب الأول من المتأخرين ابن مالك^(٤) وابن عصفور ، وعلى الثاني منهم (ب/١١٦) ابن أبي الربيع^(٥) . وتفقوا على جواز الوجهين بعدها مطلقاً^(٦) ، وإنما الخلاف فـ في استوائيهما وعدمه كما ذكر ، وكلام سيويه^(٧) رحمه الله محتمل للقولين ليس في أحدهما بظاهر منه في الآخر ، وابن أبي الربيع يرى أنه ظاهر فيما ذهب إليه من الاستواء^(٨)

(١) شرح الجمل لابن عصفور : ٣٢٠ / ١

(٢) انظر ما تقدم في ص : ٤٤٢ / ٤٤٣

(٣) قال أبو حيان في الارتشاف : ١١٠٢ : (أن يلي الاسم حرف نفي لا يخص الفعل نحو : ما زيدا ضربته ، ولا عمرا ضربته ، فيه ثلاثة مذاهب : مذهب الجمهور أنه يختار النصب على الرفع ، واختاره ابن عصفور وابن مالك . والثاني : يختار فيه الابتداء على النصب وهو ظاهر مذهب سيويه . والثالث : هما مستويان وهو مذهب ابن البان ش وابن خروف) .

(٤) شرح الكافية الشافية : ٦١٩ / ٢ ، والمساعد : ٤١٥ / ١ .

(٥) البسيط : ٥٠٣ ، وعليه أيضاً ابن البان ش كما نقل السيوطي في الهمع : ١٥٥ / ٥ .

(٦) البسيط : ٥٠٤ .

(٧) الكتاب : ١٤٥ / ١ - ١٤٦ .

(٨) البسيط : ٥٠٤ .

وَقَدْ نَهَبَ ابْنُ طَاهِرٍ مَذْهَبًا ثَالِثًا ، فَزَعَمَ أَنَّ الرَّفْعَ بِالْإِبْتِدَاءِ بَعْدَ حُرُوفِ النَّفْسِ أَقْوَى مِنَ الْحَمْلِ عَلَى إِضْمَارِ فِعْلٍ ^(١) ، وَهَذَا الْمَذْهَبُ بَعِيدٌ جِدًّا مِنْ كَلَامِ سَيِّوِيهِ ، لَا يَسْتَقِيمُ حَمْلُهُ عَلَيْهِ إِلَّا بِتَكْلُفٍ كَثِيرٍ ، وَتَحَرَّرْنَا بِقَوْلِنَا (فِي حُرُوفِ النَّفْسِ الَّتِي لَا تَخْتَصُّ بِالْفِعْلِ) مِنْ نَحْوِ : (لَمْ) وَ (لَنْ) لِأَنَّ هَذَيْنِ وَنَحْوَهُمَا لَا دُخُولَ لِهَمَا فِي بَابِ الْإِشْغَالِ إِذْ لَا يَقَعُ بَعْدَهَا إِلَّا الْفِعْلُ ظَاهِرًا ^(٢) نَحْوُ : لَمْ أَضْرِبْ زَيْدًا ، وَلَنْ أَضْرِبْ زَيْدًا .

وَمِمَّا جَاءَ مَحْمُولًا عَلَى إِضْمَارِ فِعْلٍ بَعْدَ أَدَاةٍ نَفْيٍ لَا تَخْتَصُّ قَوْلُ الشَّاعِرِ :
فَلَا ذَا جَلَالٍ هِبْنَهُ لَجَلَالِهِ وَلَا ذَا ضِيَاعٍ هُنَّ يَتَرَكْنَ لِلْفَقْرِ ^(٣)
ف (ذَا) مَفْعُولٌ بِإِضْمَارِ فِعْلٍ يَفْسِّرُهُ (هِبْنَهُ) . يَصِفُ فِي هَذَا الْبَيْتِ الصَّنَايَا . وَقَوْلُ

الْآخِر :

لَا الدَّارُ غَيْرَهَا بَعْدِي الْأَنْبَسُ وَلَا
بِالدَّارِ لَوْ كَلِمَتُ ذَا حَاجَةٍ صَمٌّ ^(٤)
ف (الدَّارُ) مَفْعُولٌ بِفِعْلٍ مَحذُوفٍ يَفْسِّرُهُ (غَيْرَهَا) ، وَكَذَلِكَ أَيْضًا قَوْلُ الْآخِرِ :
فَلَا حَسْبًا فَخَرْتُ بِهِ لِتَيْمٍ وَلَا جَدًّا إِذَا أَرَادَ حَمَّ الْجَدِّ وَدَّ ^(٥)
ف (حَسْبًا) مَفْعُولٌ بِفِعْلٍ مَحذُوفٍ يَفْسِّرُهُ (فَخَرْتُ بِهِ) أَيْ : فَلَا ذَكَرْتُ حَسْبًا فَخَرْتُ بِهِ .

(١) المجمع : ١٥٥ / ٥ .

(٢) المجمع : ١٥٥ / ٥ ، والبسيط : ٥٠٣ .

(٣) تقدم تخريج البيت في ص : ٤٢٦ ، وانظر الكتاب : ١٤٥ / ١ .

(٤) من البسيط : لزهير بن أبي سلمى يصف دارا غلت من أهلها ولم يخلفهم غيرهم فيها ، والأنيس : من يؤنس به من الناس ، ويروى (بعد الأنيس)

انظره في : ديوانه ص : ١٤٦ ، والكتاب : ١٤٥ / ١ .

(٥) من الوافر : لجريير يخاطب عمر بن لبا التيمي من تيم عدي ، والبيت في ديوانه :

١٢٩ ، وروايته : ولا حسب ولا جد ، بالرفع . وهو من شواهد

سَيِّوِيهِ : ١٤٦ / ١ ، والرد على النحاة : ١٠٦ ، وشرح المفصل : ١٠٩ / ١ ،

٣٦ / ٢ ، والخزانة : ٤٤٧ / ١ .

وَأَمَّا قَوْلُهُ سُبْحَانَهُ : (وَمَا اللَّهُ يَرِيدُ ظُلْمًا لِلْعَالَمِينَ) ^(١) فَيَحْتَمِلُ الْوُجْهَيْنِ ، أَنْ يَكُونَ (اللَّهُ) فَاعِلًا بِفِعْلِ مَحذُوفٍ يَفْسُرُهُ (يَرِيدُ) تَقْدِيرُهُ : وَمَا يَرِيدُ اللَّهُ يَرِيدُ ظُلْمًا لِلْعَالَمِينَ ، وَهُوَ الْمُخْتَارُ عِنْدَ ابْنِ مَالِكٍ وَابْنِ عَصْفُورٍ ^(٢) لِأَجْلِ (مَا) النَّافِيَةِ ، وَأَنْ يَكُونَ (اللَّهُ) مُبْتَدَأً ، وَ(يَرِيدُ) فِي مَوْضِعِ الْخَبَرِ ، وَهُوَ الْوَاجِبُ عِنْدَ ابْنِ طَاهِرٍ . وَيَنْفِي أَنْ لَا يَجُوزَ عِنْدَهُ أَنْ يَكُونَ فَاعِلًا بِفِعْلِ مَحذُوفٍ لِأَنَّهُ قَدْ تَقَدَّمَ أَنَّ الْأِسْمَ الْمُشْتَغَلَ عَنْهُ إِذَا كَانَ غَمِيرَةً أَوْ سَبَبِيَّةً مَرْفُوعًا أَوْ فِي مَوْضِعِ رَفْعٍ لَا يَصِحُّ فِيهِ الْحَمْلُ عَلَى إِضْمَارِ فِعْلٍ ، إِلَّا إِذَا اقْتَرَنَ بِالْجُمْلَةِ مَا يُوْجِبُ الْفِعْلَ أَوْ يَخْتَارُ مَعَهُ ، وَلَيْسَ فِي هَذِهِ الْآيَةِ عَلَى مَذْهَبِ ابْنِ طَاهِرٍ شَيْءٌ مِنْ ذَلِكَ ، لِأَنَّ النَّفْيَ عِنْدَهُ كَمَا ذَكَرَ لَيْسَ مِمَّا يَخْتَارُ مَعَهُ الْفِعْلُ عَلَى الرَّفْعِ بِالْإِبْتِدَاءِ ، اللَّهُمَّ إِلَّا أَنْ يَسْتَوْفَى ذَلِكَ عِنْدَهُ وَجُودُ الْمُقَوَّى لِلْحَمْلِ عَلَى الْفِعْلِ وَإِنْ كَانَ لَا يَصِيرُهُ أَقْوَى مِنَ الرَّفْعِ بِالْإِبْتِدَاءِ ، وَيَكُونُ مَذْهَبُهُ فِي حُرُوفِ النَّفْيِ أَنَّهَا مُقَوِّبَةٌ لِلْحَمْلِ عَلَى الْفِعْلِ ، مَعَ أَنَّ الرَّفْعَ بِالْإِبْتِدَاءِ أَقْوَى مِنْهُ ، فَإِنْ كَانَ مَذْهَبُهُ هَذَا فَحِينَئِذٍ يَجُوزُ فِي الْآيَةِ عِنْدَهُ الْوُجْهَانِ ، وَيَخْتَارُ الرَّفْعَ بِالْإِبْتِدَاءِ وَكَلَا الْوُجْهَيْنِ جَائِزٌ حَسَنٌ عِنْدَ ابْنِ أَبِي الرَّيْثِ ^(٣) ، لَيْسَ أَحَدُهُمَا بِأَحْسَنَ مِنَ الْآخَرِ .

وَمِنْهَا أَنْ يَكُونَ الْعَامِلُ الْمَتَأَخَّرُ مَحْمُولًا لـ (لَمْ) أَوْ (لَنْ) فَبِمُتَهَوِّرِ (النَّحْوِيِّينَ) ^(٤)

عَلَى أَنَّ الْمُخْتَارَ الرَّفْعَ بِالْإِبْتِدَاءِ ، وَمَذْهَبُ ابْنِ السَّيِّدِ ^(٥) أَنَّ الْحَمْلَ عَلَى إِضْمَارِ فِعْلٍ

أَوَّلَى ^(٦) ، / وَمِثَالُهُ : زَيْدٌ لَمْ اضْرِبْهُ ، وَزَيْدٌ لَنْ اضْرِبْهُ ، فَرَفَعَ زَيْدٌ بِالْإِبْتِدَاءِ هُوَ (أ/١١٧)

(١) من الآية : (١٠٨) من سورة آل عمران .

(٢) المساعد : ٤١٦/١ .

(٣) البسيط : ٥٠٤ .

(٤) تكلمة يلتزم بها الكلام .

(٥) هو عبد الله بن محمد بن السيد البطليوسي النحوي ، كان عالماً باللغات والآداب

متبحراً فيهما ، وكان يقرئ الطلاب في قردوبة النحو ، شرح كتاب الجمل للزجاجي

وشرح أبياته . وصنف المسائل والأجوبة في النحو ، والمسائل المنثورة ، وشرح

أدب الكاتب وديوان المتنبي والموطأ وسقط الزند . ولد سنة ٤٤١ هـ وتوفي سنة

٥٢١ هـ . انظر ترجمته في بغية الوعاة : ٥٥/٢ - ٥٦ وانباء الرواة : ١٤١/٢ -

١٤٢ .

(٦) اصلاح الخلل : ١٥٥ ، وانظر المساعد : ٤٢١/١ .

(٧) في الأصل (زيد) بالذهب وهو هو

المختار عند كافة^(١) النحويين ، والمختار عند ابن السّيد أن تقول : زيداً لم اضربه
وزيداً لن اضربه ، ينصب (زيد) بفعل محذوف تقديره : لم اضرب زيداً لم اضربه ،
ولن اضرب زيداً لن اضربه .

ومنها أن يكون الاسم المشتغل عنه واقماً بعد ما هو فاعل في المعنى^(٢) ، فالجمهور
أيضاً على اختيار الرفع بالابتداء ، والكسائي يرى أن المختار الحمل على إضمار فعل^(٣) ،
فيكون عنده مفعولاً بفعل محذوف ، ومثاله قولك : أنا زيد ضربه ، وأنت عمرو كلمته ،
فالمختار في زيد الرفع بالابتداء ، ومذهب الكسائي أن المختار أن تقول : أنا زيداً
ضربه ، وأنت عمراً كلمته ، لأن (زيداً) واقع بعد (أنا) في المثال الأول ، وبعد
(أنت) في المثال الثاني ، وكلاهما فاعل من جهة المعنى ، ألا ترى أن المتكلم في
المثال الأول هو الضارب ، وكذلك المخاطب في المثال الثاني ، فقوله تعالى : (إننا
كُلَّ شَيْءٍ خَلْقناه بِقَدَرٍ)^(٤) لا إشكال في نصب (كُلَّ شَيْءٍ) فيه على مذهب الكسائي ، لأن
ذلك هو المختار عنده لأجل وقوعه بعد ما هو فاعل في المعنى ، بل المختار الرفع
بالابتداء ، والحمل على إضمار فعل^(٥) ، ولكنه ضعيف ، فتشكل الآية من حيث

(١) كافة ما يلزم النصب على الحالية ، قال الرضي في شرح الكافية : ٢١٥ / ١
(وقد) يلزم بمعنى الأسماء المالية ، نحو : كافة وقاطبة ، ولا تضافان ، وتقع
كافة في كلام من لا يوثق بعربيته مضافة غير حال وقد خطأوا فيه) .

وانظر البحر المحيط : ١٠٩ / ٢ - ١٢٠ .

(٢) الهمع : ١٥٦ / ٥ .

(٣) انظر المساعد : ٤٢٢ / ١ ، والهمع : ١٥٦ / ٥ .

(٤) الآية : (٤٩) من سورة القمر . وقراءة نصب (كل) هي قراءة الجمهور .

انظر تفسير القرطبي : ١٤٧ / ١٧ ، والبحر المحيط : ١٨٣ / ٨ .

(٥) انظر الكتاب : ١٤٨ / ١ .

جاءت على الوجه الضميف باجماع القراء ، ولم يقرأها أحدٌ منهم بالرفع ^(١) على
الابتداء مع أنه الوجه القوي ، فتكون هذه الآية حجة عليهم في صحة مذهب الكسائي .
وانفصلوا عن هذا الإشكال بأنها جاءت على وجه عري جائر ، وأجمع القراء
عليه محافظة على المعنى المقصود بالآية ، وهو أن الله تعالى خلق كلَّ شيء بقضاء
وقدر ، فليس في العالم شيء إلا وهو خلقه وصنعه سبحانه وتعالى ، فجاءت الآية
للتنصيص على عموم الخلق والاختراع لله تعالى في جميع الأشياء ، بخلاف ما يقوله أهل
الزيغ والاعتزال ، أثم مخلوقات لغير الله ؟ تعالى الله عن قولهم علواً كبيراً ^(٢) ، فلما
كان هذا الوجه الضميف الذي هو حمل (كل شيء) على إضمار فعلٍ نصاً في هذا المعنى
المقصود ^(٣) لا يحتمل غيره التزم مع أنه عري جائر في الكلام ، وترك الوجه الآخر الذي
هو رفع (كل) بالابتداء ، على أن يكون (خلقناه) في موضع الخبر وإن كان الاحسن
في القياس ، لأنه ليس بنص في المعنى المراد ، ألا ترى أنه لو رفع (كل) بالابتداء
لاحتمل وجهين : أن يكون خبره (خلقناه) ، فيكون المعنى كما هو في النص ، وأن
يكون (خلقناه) في موضع الصفة لشيءٍ وخبر (كل) قوله (بقدر) والتقدير : إنا كلُّ
شيءٍ مخلوق لنا بقدر ^(٤) ، فيكون المعنى على هذا أن الأشياء التي خلقها الله تعالى
وقعت بقضاء وقدر ، وهذا المعنى ليس بنص في عموم الخلق والاختراع لله تعالى ، فهو
خلاف المعنى المقصود ، فلما كان رفع (كل) بالابتداء ليس بنص في / المعنى المراد (١١٧/ب)
إن يؤهم الوجه الثاني وهو الوصف المخف بالمعنى ترك لذلك ، والتزم الوجه الآخر
الذي هو الحمل على إضمار فعلٍ ، لأنه لا يمكن معه أن يكون (خلقناه) في موضع الصفة

(١) قرأها بالرفع شاذاً أبو السَّمال . انظر شوان ابن خالويه : ١٤٨ ، والمحتسب :

٣٠٠/٢ ، وفيه انتصر ابن جني لقراءة الرفع . وفيه الزمخشري على قراءة الرفع

في كشافه وتعقبه صاحب الانتصاف ، الكشاف : ٤١/٤ - ٤٢ .

(٢) انظر مشكل اعراب القرآن : ٣٤٠/٢ .

(٣) انظر التصريح : ٣٠٢/١ ، والأشمونى : ٨٠/٢ ، والمهمص : ١٦٥/٥ .

(٤) البيان : ٤٠٧/٢ .

إن قد فسر ذلك الحامل في (كُلُّ) ولا يُفسر في هذا الباب إلا ما يصحُّ له العمل كما تقدم. والحامل في الضمير أو السبب إذا وقع صفة لا يصحُّ له العمل في الموصوف ولا فيما قبله ، وقد عوّل ابن مالك على هذا الانفصال المذكور في الآية وتوفّل فيه حتّى جمعل الحمل على إضمار فعلٍ فيها وفيما كان نموها وهو المختار على الرفع بالابتداء من الوجه الذي ذكرنا ، وهو المحافظة على المعنى المقصود ، لا من الوجه الذي ذهب إليه الكسائي ، فلما عدّد ابن مالك الأشياء التي يرفع معها الحمل على الفعل على الرفع بالابتداء ذكر في جملتها كون الرفع يؤهم وصفاً مخرلاً (١) ، أشار بذلك إلى الآية المذكورة ، والله أعلم. هذا تمام الكلام على الحال التي يجوز فيها في الاسم المشتغل عنه الوجهان ، والمختار جملة على إضمار الفعل.

وأما الحال التي يجوز فيها الوجهان على السواء ، فهي أن تكون جملة الاشتغال معطوفة على جملة ذات وجهين ، وهي التي تكون من مبتدأ وخبر ، إلا أن ذلك الخبر جملة فعلية ، فبالنظر إلى الجملة من أولها تكون جملة اسمية وتسمى الجملة الكبرى . وإذا نظرت إلى جملة الخبر وحدّها وجدتّها جملة فعلية وتسمى الجملة الصغرى ، فإن عطف جملة الاشتغال على الجملة الكبرى ، كان المختار في الاسم المشتغل عنه الرفع بالابتداء (٢) طلباً للتشاكل ، لأنك إنما عطف على الجملة الاسمية فتطلب في الجملة المعطوفة الموافقة لها في ذلك ، وإن عطفها على الجملة الصغرى ، كان المختار في الاسم المشتغل عنه الحمل على إضمار فعلٍ طلباً للتشاكل أيضاً بين المعطوفة والمعطوفة عليها ، لأنك إن ذاك إنما عطف على الجملة الفعلية ، فقد استوى في هذه الحال الوجهان في الاختيار ، ألا ترى أن كليهما مختار حسن لكن بنظرين ومن جهتين ، فأختير الرفع بالابتداء بالنظر إلى الجملة الكبرى ، وأختير الحمل على إضمار فعلٍ بالنظر إلى الجملة الصغرى ، نعم يضاف الحمل على الفعل هنا إن

(١) التسهيل : ٨١ ، وانظر المساعد : ٤١٧/ ، والهمع : ٥١٥٦/٥ .

(٢) انظر البسيط : ٥١٧ .

اعتقدت العطف على الجملة الكبرى ، ويضعف الرفع بالابتداء إن اعتقدت العطف على الجملة الصغرى ، فقد صار الوجهان بهذا النظر ضعيفين لعدم المشاكلة ، ومثال ذلك قولك : زيدٌ ضربته وعمرو كلمته ، (عمرو كلمته) جملة اشتغال معطوفة ، فإن جعلت العطف على الجملة قبله كلها من أولها وهي (زيدٌ ضربته) اختير في عمرو الرفع بالابتداء ، لأنك إنما عطفت على جملة اسمية ، ويجوز إن ذاك الحمل على إضمار / فعل^(١) فتقول : زيدٌ ضربته وعمراً كلمته ، ينصب (عمرو) على تقدير : وكلمت (١١٨ / أ) عمراً ، لكنه ضعيف من جهة عدم المشاكلة ، وإن جعلت العطف على الجملة الواقعة خبراً وحدها وهي (ضربته) اختير نصب (عمرو) بإضمار فعل فتقول : زيدٌ ضربته وعمراً كلمته ، أي : وكلمت عمراً ، لأنك إنما عطفت على جملة فعلية ، ويجوز إن ذاك رفع عمرو بالابتداء ، لكنه ضعيف لعدم المشاكلة .

وأعلم أنك إذا عطفت في هذه الحال على الجملة الكبرى ، فلا إشكال سواء أرفعت بالابتداء أم حملت على إضمار فعل ، فأما إن عطفت على الجملة الصغرى سواء أيضاً أرفعت بالابتداء أم حملت على الفعل ، فأما أن يوجد في الجملة المعطوفة ضمير يعود على المبتدأ من الجملة الأولى أولاً ، فإن وجد الضمير جازت المسألة اتفاقاً نحو : هندٌ ضربتها وعمراً كلمته عندها ، فلا خلاف ها هنا في جواز أن تكون الجملة بعد الواو معطوفة على (ضربتها) لوجود الضمير فيها العائد على (هند) ، وإن لم يوجد الضمير ففي جواز العطف على الجملة الصغرى للنحويين خمسة أقوال :^(٢)

- (١) انظر الكتاب : ١ / ٩١ .
- (٢) قال أبو حيان في الارتشاف : ١١٠٣ : (إن كان فيها (أي في الجملة المعطوفة) ضمير جازت المسألة بلا خلاف نحو : زيدٌ ضربته وهنداً أكرمتها في داره . وإن لم يكن فيها ضمير نحو : زيدٌ ضربته وهنداً أكرمتها - فأربعة مذاهب ، أحدها : أنه لا تجوز المسألة ، وهو مذهب الأخفش والزيادي والسيرافي . الثاني : أنه يجوز ، وهو مذهب جماعة من القدماء والفارسي ، وهو ظاهر كلام السيوطي . الثالث : إن كان العطف بالواو أو بالفاء جازت وإلا فلا ، وهو مذهب هشام . الرابع : إن كان العطف بثم جازت وإلا فلا ، وهو مذهب الجمهور .

أحدهما : المنع مطلقاً لأنَّ الجملة الصَّغرى وقعت خبراً للمبتدأ والمعطوف على الخبر خبر مثله ، والجملة الواقعة خبراً لأبد من اشتغالها على ضمير يعود على المبتدأ كما تقدَّم في باب الابتداء ^(١) ، فإذا عطفت جملة الاشتغال على (ضربتها) من قولك : هند ضربتها وعمراً أكرمته ، صارت أيضاً جملة الاشتغال خبراً عن هندٍ مثل ما عطفت عليه ، فلا يجوز لذلك خلوها عن ضمير يعود على (هند) فامتنع إنَّ ذاك العطف على الصَّغرى عند فقد الضمير ، وهذا مذهب السيرافي ^(٢) ، وهو مخالف لظاهر كلام سيويه ، إنَّ ظاهره الجواز مع فقد الضمير من حيث مثل المسألة بغير ضمير فقال : (وذلك قولك : عمرو لقيته وزيداً كلمته ^(٣)) فليس في قولك : زيداً كلمته ، ضمير يعود على عمرو ، ثم قال : (ومثل ذلك : زيد لقيت أباه وعمراً مرت به ^(٤)) وليس أيضاً في قولك : (عمراً مرت به) ضمير يعود إلى زيد ، لكن السيرافي تأول تمثيل سيويه ، فقال : (وأظنَّ سيويه إنَّما أراد بذلك إذا جعل في الجملة المعطوفة ضمير يعود إلى المبتدأ ، واشتغل بأنَّ أَرانا جواز العطف على الجملة الصَّغرى ، ولم يشتغل بتصحيح لفظ المسألة ^(٥)) ولا شك أنَّ ظاهر كلام سيويه يأبى هذا التأويل .

القول الثاني : الجواز على أن تكون الواو جامعة بمعنى (مع) ^(٦) فإذا قلت : عمرو لقيته وزيداً كلمته ، فالمعنى : عمرو لقيته مع تكليم زيد ، ولا يجوز هذا على هذا القول إلاَّ مع الواو

(١) انظر ما تقدم في ص : ٣١٧ - ٣١٨ .

(٢) وذهب إليه أيضاً الأخفش والزيادي . انظر المحتسب : ٣٠٢ / ٢ ، وشرح الجمل لابن عصفور : ٣٦٧ / ١ ، وشرح الجزولية للأبدي : ٢٥٥ ، والارتشاف : ٩٨٨ ، والمساعد : ٤١٨ / ٢ - ٤١٩ .

(٣) في الكتاب : ٩١ / ١ : (وذلك قولك : عمرو لقيته وزيداً كلمته ، إن حطت الكلام على الأول . وإن حطته على الآخر قلت : عمرو لقيته وزيداً كلمته) .

(٤) الكتاب : ٩١ / ١ .

(٥) شرح السيرافي : ١٩٩ / ١ .

(٦) وقد حكم ابن عصفور في شرح الجمل : ٣٦٨ / ١ بفساد هذا القول .

وحدَهَا دُونَ سائرِ حروفِ المطفِ ، لأنَّهَا الَّتِي تَكُونُ جَامِعَةً بِمَعْنَى (مع) وَحْدَهَا ،

(١)

وهذا الثاني مذَهَبُ أَبِي الْحَسَنِ بْنِ خُرُوفٍ .

الْقَوْلُ الثَّالِثُ : أَنَّهُ يَجُوزُ مَطْلَقًا / لَكِنِ الْمَطْفُ إِنَّمَا هُوَ عَلَى الْجُمْلَةِ الْكُبْرَى خَاصَّةً ، (١١٨/ب)

وَرَاعَيْتَ الْمَشَاكِلَةَ بَيْنَ الْجُمْلَةِ الْمَعْطُوفَةِ وَسَيِّئِ الْجُمْلَةِ الصَّغْرَى لِمَجَاوِرَتِهَا لَهَا ، وَلَمْ

تَعْطِفُ عَلَيْهَا فَيُلْزَمُ كَوْنُ الثَّانِيَةِ خَبْرًا ، فَإِنَّمَا هَذَا فِي هَذَا الْقَوْلِ مِنَ الْمَشَاكِلَةِ بَيْنَ

الْمَجَاوِرِينَ مِنْ غَيْرِ عَطْفٍ وَنَظِيرُهُ قَوْلُكَ : ضَرَبْتُ الْقَوْمَ حَتَّى زَيْدًا ضَرَبْتُهُ ، فَيُخْتَارُ فِي

(زَيْدٍ) الْحَمْلُ عَلَى إِضْمَارِ فِعْلِ (٢) طَلَبًا لِمَشَاكِلَةِ هَذِهِ الْجُمْلَةِ لِلَّتِي قَبْلَهَا ، وَلَيْسَتْ

بِمَعْطُوفَةٍ عَلَيْهَا ، وَهَذَا الْقَوْلُ لِلْفَارِسِيِّ (٣) فِي بَعْضِ تَوَالِيفِهِ .

الْقَوْلُ الرَّابِعُ : أَنَّهُ يَجُوزُ مَعَ كَوْنِ الْمَطْفِ عَلَى الْجُمْلَةِ الصَّغْرَى ، وَذَلِكَ لِأَنَّ الْجُمْلَةَ

الْوَاقِعَةَ خَبْرًا لَمَّا لَمْ يَظْهَرْ فِيهَا عَمَلُ الْمَبْتَدَأِ وَلَمْ تَكُنْ هِيَ الْخَبْرُ بِنَفْسِهَا ، وَإِنَّمَا هِيَ

مَوْضُوعَةٌ مَوْضِعَهُ لَمْ تَوَفَّ حَقَّ الْخَبَرِيَّةِ فِيمَا عُطِفَ عَلَيْهَا ، فَلَمْ يُلْزَمْ لِذَلِكَ وَجُودُ الضَّمِيرِ

فِي الْجُمْلَةِ الْمَعْطُوفَةِ عَلَيْهَا ، وَنَظِيرُ هَذَا جَوَازُ الْحِكَايَةِ بَعْدَ (مَنْ) فِي نَحْوِ قَوْلِكَ :

مَنْ زَيْدًا ، لِمَنْ قَالَ : رَأَيْتُ زَيْدًا ، وَمَنْ زَيْدٍ ، لِمَنْ قَالَ : مَرَرْتُ بِزَيْدٍ ، فَلَمْ يُؤَثَّرْ

الْمَبْتَدَأُ الَّذِي هُوَ (مَنْ) فِي خَبَرِهِ الرَّفْعَ لَمَّا لَمْ يَظْهَرْ تَأْثِيرُ الْإِبْتِدَاءِ فِيهِ ، أَعْنَى فِي

(مَنْ) ، لِأَنَّهُ مَبْنِيٌّ ، فَلَمْ يَوْفَ لِذَلِكَ حَقَّ الْمَبْتَدَأِ ، أَلَا تَرَى أَنَّكَ لَا تَحْكِي بَعْدَ (أَيْ)

(١) هُوَ عَلَى بَنِ مُحَمَّدَ بْنَ عَلِيٍّ بَنِ مُحَمَّدٍ نِظَامُ الدِّينِ الْأَنْدَلُسِيِّ النَّحْوِيِّ . كَانَ

إِمَامًا فِي الْعَرَبِيَّةِ مُحَقِّقًا مَدَقَّقًا ، مَاهِرًا مُشَارِكًا فِي الْأُصُولِ . أَخَذَ النَّحْوُ عَنْ ابْنِ

طَاهِرِ الْمُصْرُوفِ بِالْخَدَبِ . وَكَانَ فِي خَلْقِهِ زَعَارَةً وَلَمْ يَتَزَوَّجْ قَطُّ ، لَهُ مَنَاطِرَاتٌ مَعَ

السَّهِيلِيِّ صَنَفَ شَرْحَ سَيُوبِيهِ ، وَشَرَحَ الْجَمْلَ وَغَيْرَ ذَلِكَ . تَوَفَّى سَنَةَ ٦٠٩ هـ وَقِيلَ

سَنَةَ ٦١٠ هـ ، انْظُرْ تَرْجُمَتَهُ فِي بَغْيَةِ الْوَعَاةِ : ٢٠٣/٢ - ٢٠٤ .

(٢) انْظُرِ الْكِتَابَ : ٩٦/١ ، وَالْبَسْمِيلَ : ٥٢٠ .

(٣) وَجَمَاعَةٌ مِنَ الْقَدَمَاءِ ، قَالَ ابْنُ عَصْفُورٍ فِي شَرْحِ الْجَمْلِ : ٣٦٨/١ : (وَهَذَا أَسَدٌ

الْمَذَاهِبِ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ وَهُوَ الَّذِي يُعْضِدُهُ كَلَامُ الْعَرَبِ) وَانْظُرِ الْارْتِشَافَ

ص : ١١٠٣ .

فلا تقول: أَيْ زَيْدًا ، لَمْ قَالَ : رَأَيْتُ زَيْدًا ، وَلَا : أَيْ زَيْدٍ لَمْ قَالَ : مَرَرْتُ بِزَيْدٍ ،
 إِنَّمَا تَقُولُ : أَيْ زَيْدٌ ، فَتَوَثَّرَ (أَيْ) فِي خَبَرِهَا لظهورِ عَمَلِ الْمَبْتَدَأِ فِيهَا ، لِأَنَّهَا
 مَعْصُومَةٌ ، وَيُؤَيِّدُ هَذَا أَنَّ الْخَبَرَ الْمَفْرَدَ إِذَا عَطِفَتْ عَلَيْهِ جُمْلَةٌ لَزِمَ فِيهَا ضَمِيرٌ يَعُودُ عَلَى
 الْمَبْتَدَأِ لظهورِ عَمَلِهِ فِي خَبَرِهِ الْمَعْطُوفِ عَلَيْهِ ، وَلِأَنَّ الْمَفْرَدَ خَبَرٌ بِنَفْسِهِ ، فَمَا عَطِفَ عَلَيْهِ
 لَا بُدَّ فِيهِ مِنْ وَجُودِ أَكْثَامِ الْخَبَرِيَّةِ فِيهِ ، أَلَا تَرَى أَنَّ سَيُؤَيِّدُهُ مِثْلَ الْعَطْفِ عَلَى الْخَبَرِ
 الْمَفْرَدِ بِقَوْلِكَ : هَذَا ضَارِبُ عَبْدِ اللَّهِ وَزَيْدًا يَمْرُبُهُ (١) ، ففِي الْجُمْلَةِ الْمَعْطُوفَةِ الَّتِي هِيَ :
 (زَيْدًا يَمْرُبُهُ) ، ضَمِيرٌ يَعُودُ عَلَى الْمَبْتَدَأِ الَّذِي هُوَ (هَذَا) ، لِأَنَّ هَذِهِ الْجُمْلَةَ
 مَعْطُوفَةٌ عَلَى الْخَبَرِ الْمَفْرَدِ الَّذِي هُوَ : (ضَارِبُ عَبْدِ اللَّهِ) وَهَذَا الْقَوْلُ أَيْضًا مَكْنًى عَنْ
 الْفَارِسِيِّ ، حَكَاهُ عَنْهُ ابْنُ أَبِي غَالِبٍ ، وَابْنُ أَبِي الرَّيِّحِ ، وَارْتِضَاهُ ابْنُ أَبِي الرَّيِّحِ فِي بَعْضِ
 تَوَالِيفِهِ (٢) ، وَهَذَا الْقَوْلُ أَجْرَى عَلَى كَلَامِ سَيُؤَيِّدِهِ (٣) .

الْقَوْلُ الْخَامِسُ : أَنَّ ذَلِكَ جَائِزٌ مَعَ كَوْنِ الْعَطْفِ عَلَى الْجُمْلَةِ الصَّغِيرِ ، لَكِنْ لَا عَلَى
 أَنَّهَا خَبَرٌ عَنِ الْمَبْتَدَأِ الْأَوَّلِ كَالْمَعْطُوفِ عَلَيْهَا ، بَلْ عَطِفَتْ عَلَيْهَا مَعَ التَّغَاوُلِ عَنِ
 الْمَبْتَدَأِ وَوُقُوعِهَا خَبَرًا لَهُ ، كَأَنَّكَ تَوَهَّمْتَ أَنَّهَا لَيْسَتْ بِخَبَرٍ ، وَكَانَ هَذَا مِنْ بَابِ الْحَمْلِ
 عَلَى الْمَعْنَى وَعَلَى مَا يَصْلُحُ فِي الْمَوْضِعِ ، لِأَنَّكَ إِذَا قُلْتَ : زَيْدٌ ضَرَبْتُهُ ، فَكَأَنَّكَ قُلْتَ :
 ضَرَبْتُ زَيْدًا ، فَتَقُولُ : زَيْدٌ ضَرَبْتُهُ وَهَذَا أَكْرَمْتُهَا ، وَيَكُونُ قَوْلُكَ : (هَذَا أَكْرَمْتُهَا)
 مَعْطُوفًا عَلَى (ضَرَبْتُ زَيْدًا) لِأَنَّهُ يَصْلُحُ فِي مَوْضِعِ قَوْلِكَ : (زَيْدٌ ضَرَبْتُهُ) فَإِنْ قَصَدْتَ عَلَى
 هَذَا الْقَوْلِ أَنْ تَخْبَرَ عَنِ الْمَبْتَدَأِ الْأَوَّلِ بِالْجُمْلَتَيْنِ جَمِيعًا الْمَعْطُوفَةِ وَالْمَعْطُوفِ عَلَيْهَا ،
 فَلَا بُدَّ مِنْ وَجُودِ الضَّمِيرِ مُطْلَقًا ، فَتَقُولُ إِذَا قَصَدْتَ / ذَلِكَ : زَيْدٌ ضَرَبْتُهُ وَهَذَا (١١٩/أ)
 أَكْرَمْتُهَا عِنْدَهُ ، وَنَظِيرُ هَذَا قَوْلُ الْعَرَبِ : إِنَّهُمْ أَجْمَعُونَ ذَاهِبُونَ (٤) ، فَإِنَّمَا (أَجْمَعُونَ)
 تَوْكِيدٌ لـ (هُمْ) عَلَى التَّغَاوُلِ عَنْ (إِنْ) وَتَوَهُّمُهُ مَبْتَدَأٌ ، وَكَأَنَّهُمْ قَالُوا : هُمْ أَجْمَعُونَ

(١) الْكِتَابُ : ١/٢٣٠

(٢) انْظُرِ الْبَسِيطَ : ٥١٨

(٣) الْكِتَابُ : ١/٢١١

(٤) الْكِتَابُ : ٢/١٥٥

ذَاهِبُونَ ، وهذا القول ارتضاه ابن أبي الربيع في (قوانينه) ^(١) ، وذكر الفارسي أَنَّ المعطف على الجملة الصغرى قد جَاءَ في القرآن بشيرِ ضمير ، وذلك قوله تعالى : (وَالنَّجْمُ وَالشَّجَرُ يَسْجُدَانِ * وَالسَّمَاءَ رَفَعَهَا) ^(٢) فالسَّمَاءُ مفعول بإِضمارِ فعلٍ يفسِّرُهُ (رَفَعَهَا) والتقديرُ : وَرَفَعَ السَّمَاءَ رَفَعَهَا ، وجاء على هذا دون الرفعِ بالابتداء ، لأنَّ الجملةَ معطوفةٌ على الجملةِ الصغرى الواقعة خبراً ^(٣) ، وهى قوله : (يَسْجُدَانِ) ولا شكَّ أَنَّ قوله سبحانه (وَالسَّمَاءَ رَفَعَهَا) لا ضميرَ فيه يعودُ على النجمِ والشجرِ ، وليس فى هذه الآية دليلٌ على ذلك ، لأنَّه يحتملُ أَن يكونَ قوله سبحانه (وَالسَّمَاءَ رَفَعَهَا) معطوفاً على قوله عز وجل : (خَلَقَ الْإِنْسَانَ ، عَلَّمَهُ الْبَيَانَ) ^(٤) وحُمِلَ على إضمارِ الفصلِ لمعطوفها على الجملةِ الفعلية .

ومن هذه الحالِ التى يستوى فيها الرفعُ بالابتداءِ والحملُ على إضمارِ فعلٍ ، أَن يدخلَ على الجملةِ حرفٌ من حروفِ النفى التى لا تختصُّ بالفعلِ على أحدِ الأقوالِ فى ذلك ، وقد تقدَّم ^(٥) ما فيه من الاختلافِ .

وأما الحالُ التى يجوزُ فيها/الاسمُ المشتغلُ عنه الرفعُ بالابتداءِ والحملُ على إضمارِ فعلٍ والمختارُ الرفعُ بالابتداءِ ، فهو ما عدا الأحوالِ الأربعةَ المتقدمةَ نحو

(١) هو كتاب (الملخص فى ضبط قوانین العربية) يطلق عليه العلماء (الملخص) و (القوانين) والأخير أشهر . ألفه ابن أبي الربيع فى النحو ، وقد حققه الاستاذ على سلطان الحكيم بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة ونال به درجة الدكتوراة فى النحو . وانظر رأى ابن أبي الربيع فيه : ٣٦/١ <
(٢) الآية : (٦) ومن الآية : (٧) من سورة الرحمن . وقرأ شاذاً (السماء) بالرفع أبو السمال . انظر البحر المحیط : ١٨٩/٨ ، والمحتسب : ٣٠٢/٢ ، وابن خالويه : ١٤٨ .

(٣) انظر البسيط : ٥١٨ .

(٤) الآيتان : (٣ - ٤) من سورة الرحمن ، وانظر التبيان : ١١٩٧/٢ .

(٥) انظر ما تقدم فى ص : ٤٦٦/٤٦٧ .

قولك : زيدٌ ضربته^(١) ، فالمختارُ في (زيدٍ) الرَّفْعُ بالابتداء ، وتكونُ الجملةُ بعده في موضع خبره ، ويجوزُ أيضاً نصبه بإضمارِ فعلٍ فتقول : زيداً ضربته^(٢) ، ويزيدُ الرَّفْعُ حسناً ففى بعضِ المسائلِ مثلُ أنْ يقتَرَنَ بالجملةِ ما يرجحُ كونها اسميةً ، كأنْ تكونَ معطوفةً على جملةٍ اسميةٍ نحو : زيدٌ أخوك وعمرو أكرمته ، أو تكونَ جواباً لسؤالٍ بجملةٍ اسميةٍ نحو : أيَّهم ضربته ، فالمختارُ في جوابه أنْ تقولَ : زيدٌ ضربته ، فالرفْعُ بالابتداء في نحو هذا أحسنُ منه لو لم يقتَرَنَ بالجملةِ ذلك . وهنا انتهى الكلامُ على الأحوالِ الخمسة ، ويتعلّقُ بها هنا أربعُ مسائل :

إحداها : أنه إذا اجتمع لك في مسألةٍ طَلَبُ المشاكلةِ بالرفْعِ بالابتداء وطَلَبُ الهمزةِ أو الأمرِ أو النهيِ بالفعلِ ، فإنَّك تجعلُ الحكمَ للهمزةِ أو الأمرِ أو النهيِ وتهملُ جانبَ المشاكلةِ ، لأنَّ المشاكلةَ مناسبةٌ للألفاظِ لا تعلّقُ لها بالمعنى فهى أمرٌ لفظيٌّ . وأمّا الهمزةُ والأمرُ والنهيُّ وما كان بمنزلةِها من الطَلَبِ فأمرٌ معنويٌّ ، لأنَّ هذه الأشياءَ تدلُّ على الفعلِ من جهةِ المعنى ، وجانبُ المعنى مغلبٌ على جانبِ اللفظِ ، فإذا قلتَ : زيداً اضربه ، في جوابٍ من قال : أيَّهم اضربه ، أو زيداً لا تضربه ، فى جوابٍ من قال : أيَّهم لا اضربه ، فالمختارُ نصبُ زيدٍ بإضمارِ فعلٍ لأجلِ الطَلَبِ ، وإنْ

كانت المشاكلةُ بينهما / وبين جملةِ السؤالِ تطلبُ برفعِ زيدٍ بالابتداء ، وكذلك إذا (١١٩ / ب)

قلت : أيَّهم ضربته أزيداً ضربته أم عمراً ؟ فالمختارُ أيضاً نصبُ زيدٍ ، لأجلِ الهمزةِ ، وإنْ كانت المشاكلةُ بين هاتين الجملتين تطلبُ برفعِ زيدٍ بالابتداء ، لأنَّ الثانيةَ تفسيرٌ للأولى ، وقد غلبَ أبو الحسين بن أبي الربيع في كتابه (الكافي)^(٣) طَلَبُ المشاكلةِ

(١) الكتاب : ٨١ / ١ .

(٢) قال سيديويه : ٨١ / ١ : (وإن شئت قلت : زيداً ضربته ، وإنما نصبه على إضمارِ فعلٍ هذا يفسّره ، كأنك قلت : ضربتُ زيداً ضربته .) .

(٣) وهو (الكافي في الافصاح عن مسائل كتاب الايضاح) ويسمى أيضاً بـ (الكافي فى الافصاح عن نكت كتاب الايضاح) ومضممهم يسميه (الافصاح) وهو فى عدة مجلدات يوجد منها الجزء الأول بمكتبة القرويين برقم (٥١٣) ، والثانى بمكتبة الزاوية الحمزاوية برقم (١٧) ، والثالث بخزانة القرويين ، والرابع بالخزانة العامة بالرباط برقم (١٧) . واستطاع الزميل الدكتور عياد الشبتي المعاصر بجامعة أم القرى الحصول على بعض نسخ هذا الكتاب (مصورة) وانظر هديته عن هذا الكتاب فى دراسته لكتاب البسيط فى ص : ٣٧ ، ٣٨ .

في جملة التفسير على طلب الهمزة ، فزعم أن المختار أن تقول : أيهم ضربته أزيد ضربته أم عمرو^(١) ؟ برفع زيد بالابتداء ، لكون الجملة تفسيراً لجملة اسمية وهي قولك أيهم ضربته ، وظاهر هذا أنه يغلب جانب المشاكلة على جانب الأمر والنهي أيضاً ، فيختار أن تقول : زيد اضربه ، في جواب من قال : أيهم اضربه ، وزيد لا تضربه ، في جواب من قال : أيهم لا اضربه ، اللهم إلا أن يتأول كلامه على أنه ركون إلى مذهب ابن الطراوة من أن الهمزة إذا كانت سؤالاً عن تعيين أحد الاسمين لا يختار في الاسم بعدها الحمل على الفعل ، لأنها حينئذ ليست سؤالاً عن الفعل فلم يطلبه ، وقد تقدم تعيين هذا المذهب^(٢) ، فلهذا ابن أبي الربيع غلب جانب المشاكلة هنا في قولك : أيهم ضربته أزيد ضربته أم عمرو ؟ لما كانت الهمزة غير طالبة بالفعل ، من حيث هي لتعيين أحد الاسمين (زيد وعمرو) وإن كان قد رد على ابن الطراوة ما ذهب إليه ولم يوافق ، لكن يكون لا يوافق حيث لم يعرض أمر آخر يطلب بالرفع بالابتداء ، فهذا التأويل لا تكون المشاكلة عنده مغلبة على الأمر والنهي ، وقد ذكر أبو بكر بن عبيدة أن الهمزة والأمر والنهي طالبا مغلب على طلب المشاكلة مطلقاً ، وعلى ذلك بما تقدم أول هذه المسألة .

المسألة الثانية : أن الحمل على إضمار فعل حيث يجوز من مسائل هذا الباب ، فهو في بعضها أحسن منه في بعض ، فهو إذا كان العامل المتأخر قد عمل في ضمير الاسم المشتغل عنه بنفسه من غير وساطة حرف جر ، أحسن منه مع السبب الذي عمل العامل فيه بنفسه ، وهو مع السبب الذي عمل العامل فيه بنفسه أحسن منه مع السبب الذي وصل العامل إليه بوساطة حرف الجر . فالحمل على إضمار فعل في قولك : زيداً ضربته ، أحسن منه في قولك : زيداً مررت به ، لأن الضمير في المثال الأول وصل إليه الفعل بنفسه ، وفي الثاني وصل إليه الفعل بحرف الجر ، والحمل على الفعل في قولك :

(١) الكافي : ٤١٨ - ١٠ ، وانظر البسيط ص : ٥١٩ .

(٢) انظر ما تقدم في ص : ٤٤٦ / ٤٥٣ .

زيداً مرتباً به ، أحسن منه في قولك : زيداً ضربت أخاه ، لأنَّ الأول فيه الضمير ،
وفي الثاني السبب ، والحمل على الفعل أيضاً في قولك : زيداً ضربت أخاه ، أحسن
منه في قولك : زيداً مرتباً بأخيه ، لأنَّ السبب في المثال الأول وصل إليه العامل
بنفسه ، وصل إليه في الثاني / بحرف جر . هذه طريقة ابن أبي الربيع ^(١) ، وطريقة ^(٢) (١/١٢٠)
ابن عصفور تقدّم الحمل على الفعل مع السبب المنصوب عليه مع الضمير المجرور ،
فالحمل على الفعل عنده مع الضمير المنصوب أحسن منه مع السبب المنصوب ، ومع
السبب المنصوب أحسن منه مع الضمير المجرور ، ومع الضمير المجرور أحسن منه مع
السبب المجرور ، فقولك : زيداً ضربته ، أحسن من قولك : زيداً ضربت أخاه ، وزيداً
ضربت أخاه ، أحسن من : زيداً مرتباً به ، وزيداً مرتباً به ، أحسن من : زيداً
مرتباً بأخيه ^(٢) ، والطريقة الأولى أولى .

المسألة الثالثة : أنَّ الفعل الذي يحمل عليه الاسم المشتغل عنه في جميع مسائل
هذا الباب لا زَم الحذف لا يظهر أبداً ^(٣) ، لأنَّ العامل المتأخّر الذي هو مفسّره قد
قام مقامه وصار عوضاً منه فلا يجمع بينهما ^(٤) ، لأنَّ العرب لا تجمع بين العَوْن والمعْوَن
منه ، فلا يقال : ضربت زيداً ضربته ، على أنه من هذا الباب والفعل الثاني مفسّر
لِلأول ، بل إنما يقال هذا ونحوه على أنَّ الفعل الثاني توكيدٌ لِلأول فقط ، وعلى
التوكيد جاء قوله تعالى : (إِنِّي رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ رَأَيْتُهُمْ لِيِ
سَاجِدِينَ) ^(٥) ف (رَأَيْتُ) الثاني توكيدٌ لِلأول وليس من باب الاشتغال ، فإذا أردت
إظهار الفعل في هذا الباب أزلت الثاني ، لأنَّ المفسّر إذا ظهر زال المفسّر إن لا حاجة
إليه ، لأنَّ الأول قد ظهر فلا يحتاج إلى تفسير ، والتفسير في هذا الباب يكون
بِاللفظ إن أمكن وإلا بالمعنى ، مثال التفسير باللفظ قولك : زيداً ضربته ، ف (ضربته)

(١) انظر البسيط : ٤٦٩ - ٥٠٠

(٢) انظر شرح الجمل لابن عصفور : ٣٦٢ / ١ - ٣٦٣

(٣) الأشمونى : ٧٢ / ٢ ، والهمع : ١٥٨ / ٥

(٤) انظر شذوذا الذهب : ٢١٥

(٥) من الآية : (٤) من سورة يوسف .

مفسَّر (ضربت) آخر ينصب زيدا ، والتقدير : ضربت زيدا ضربه . وهكذا الحكم في كل مسألة كان العامل المتأخر فيها عاملاً في ضمير الاسم المشتغل عنه بنفسه .

ومثال التفسير بالمعنى قولك : زيدا مرت به ، ف (مرت به) يفسر فعلاً آخر من معناه ناصباً لزید ، تقديره : لقيت زيدا مرت به ، لأنك إذا مرت بزید فقد لقيته وكذلك أيضاً في نحو قولك : زيدا ضربت أخاه ، تقدير الفعل فيه : أهنت زيدا ، لأن في ضرب أخى زید اهانة له ، فهو يدل من جهة معناه على الإهانة ، وإن شئت قدرت الفعل حيث كان التفسير في مثل هذا بالمعنى من الملابس ، فتدبره : لا بست زيدا مرت به ، ولا بست زيدا ضربت أخاه ، ألا ترى أن مرورك به ملابس ومخالطة بينك وبينه ، وكذلك أيضاً (ضربك أخاه) والتفسير بالمعنى أبداً يكون في كل مسألة كان العامل المتأخر فيها وصلاً إلى الضمير بحرف جر أو عاملاً في السبب مطلقاً ، وإنما لم يكن التفسير من اللفظ في مثل قولك : زيدا مرت به ، لأنك إن قدرت (مرت) لزم أن يكون الاسم المشتغل عنه مجزواً ، وذلك لا يكون في هذا الباب ، لا يجوز في الاسم المشتغل عنه إلا الرفع أو النصب خاصة ، فأما أن يضم ما يطلبه بحرف جر فلا يجوز بوجه ، فمن شرط الفعل المحذوف في هذا الباب ألا يكون مما يتعدى (١٢٠ / ب) بحرف جر . (١)

المسألة الرابعة : أن ما تقدم من أن الاسم المشتغل عنه - إذا كان منصوباً -

محمول على إضمار فعل يفسره المتأخر ، هو مذ هب سيويه وجمهور النحويين ، وخالف في ذلك الفراء (٣) وابن الطراوة .

أما الفراء فذهب إلى أنه منصوب بالعامل المتأخر (٤) ، فإذا قلت : زيدا ضربته ،

(١) انظر البسيط : ٤٨٦ ، وشرح الجمل لابن عصفور : ٣٦٣ / ١ .

(٢) الكتاب : ٨٠ / ١ ، والانصاف : ٨٢ / ١ ، والهمع : ١٥٨ / ٥ .

(٣) شرح الكافية للرضي : ١٦٧ / ١ ، والارتشاف : ١١٠٤ ، وشذور الذهب : ٢١٥ .

(٤) وهو أيضاً مذ هب الكسائي . انظر شرح الكافية للرضي : ١٦٧ / ١ .

فزيداً عنده مفعولٌ بـ (ضربت) المتأخرِ العاملِ في ضميره ، فعنده أن هذا الفعلُ
 عاملٌ في (زيد) وفي ضميره معاً (١) ، لأن من قاعدته أن كلَّ اسمين كانا واقعين على
 شيءٍ واحدٍ ، فجاء أن يعملَ فيهما عاملٌ واحدٌ وإن لم يكن الثاني تابعاً للأول ،
 وهذه القاعدةُ ممنوعةٌ عند البصريين ، فعندهم أن العاملَ إذا طلبَ معنى لا يقضى
 منه إلا لفظاً واحداً ، ويردُّ عليه ما ذهب إليه قولهم : زيداً مرتُّ به ، فلا يتصور
 هنا مذهبه ، لأن (مرت) لا ينصبُ بنفسه ، وكذلك لا يتصور في مثل : زيداً ضربتُ
 أخاه ، فلا يصحُّ أن يكون (زيداً) مفعولاً بـ (ضربت) ، لأنه لم يضربْ إنما ضربَ
 أخوه . فإن وافق الجمهور في نحو هذا ، فيقال له : ما ثبت في هذا ثبت في غيره .

وأما ابن الطراوة فذهب إلى أن (زيداً) من قولك : زيداً ضربته ، منصوبٌ بوقوع
 الفعلِ عليه في المعنى (٢) لا بنفسِ الفعلِ المتأخرِ ، فانتصبَ (زيد) عنده من حيث
 كان في المعنى مضموراً ، فالعاملُ عنده هنا في الاسمِ المتقدمِ معنىً لفظيًّا ، ويردُّ
 عليه قولك : زيداً ضربتُ أخاه ، ألا ترى أن (زيداً) منصوبٌ ولم يقع به فعلٌ في
 المعنى (٣) . فإن وافق النحويين هنا كان حجةً عليه في غيره كما تقدَّم في مذهب
 الفراء ، وأيضاً فإنه جعلَ المعنى ناصباً وذلك لم يثبت في شيءٍ من كلامهم ، وقد ثبتَ
 النصبُ بإضمارِ الفعلِ في أماكن لا تحصى ، وأيضاً يلزمه جوازُ النصبِ في (زيد) من
 قولك : زيدٌ ضربَ ، ألا ترى أن زيداً واقعٌ به الضربُ من جهةِ المعنى ، فالمعنى
 الذي يقتضيه النصبُ عنده موجودٌ في زيدٍ هنا ، ولم يسمع فيه النصبُ ، وذلك يدلُّ

(١) الجمع : ١٥٨/٥ .

(٢) ذلك ما يسميه ابن الطراوة بالقصد إليه ، قال السهيلي في نتائج الفكر : ٤٣٥
 (ومما انتصب لأنه مقصودٌ إليه بالذكر : زيداً ضربته ، وهو مذهب شيخنا أبي

الحسين) .

(٣) والظاهر أن زيداً وإن لم يقع به فعلٌ في المعنى فهو قد قصدت إهانته بضرب
 أخيه .

على بطلان قوله . وهنا انتهى الكلام على المسألة الأولى من الفصل الثاني ، وهي إعراب الاسم المشتغل عنه .

وأما المسألة الثانية : وهي ما يحمل عليه ذلك الاسم من ضمائره أو أسبابه عند حملِه على إضمار الفعل (١) .

فأعلم أن الاسم المشتغل عنه إما أن يكون له ضمير واحد أو سبب واحد ، أو ضميران أو سببان أو ضمير وسبب ، فإن كان له ضمير واحد وسبب واحد حملت ذلك الاسم المشتغل عنه عليه إذا أردت حمله على الفعل . ومعنى حمله عليه أنه يكون موافقاً له في الإعراب من فاعلية أو مفعولية نحو : أزيد قائم ، فليس لزيد إلا ضمير واحد وهو المستتر في (قائم) فإذا حملت (زيداً) على الفعل وافقه في الإعراب فكان فاعلاً مثله ، وكذلك نحو : زيداً ضربته ، يكون (زيد) مفعولاً بفعل محذوف موافقاً / لسببه (١/١٢١) لضميره (المفعول) في (ضربته) . وكذلك تقول : أزيد قائم أخوه ، فيكون (زيد) فاعلاً موافقاً لسببه الذي هو (أخوه) وتقول : زيداً ضربت أخاه ، فيكون (زيد) مفعولاً على سبب سببه ، وإن كان له سببان حملت الاسم الأول على أيهما شئت نحو : أزيد ضرب أبوه أخاه ؟ فلزيد هنا سببان (الأب والأخ) فلك أن تحمله على (الأب) فيكون مرفوعاً فاعلاً ، وعلى (الأخ) فيكون منصوباً مفعولاً به بإضمار الفعل .

وإن كان له ضميران فإما أن يكونا منفصلين أو متصلين ، أو أحدهما متصل والآخر منفصل ، فإن كانا منفصلين حملت الاسم على أيهما شئت نحو : أزيد إياه لم يضرب إلا هو ، فلزيد هنا ضميران منفصلان ، أحدهما فاعل وهو الواقع بعد (إلا) والآخر مفعول وهو (إياه) الواقع قبل (لم يضرب) ، فلك أن تحمل (زيداً) على أيهما شئت إما على ضمير الرفع فيكون مرفوعاً فاعلاً بالفعل المحذوف ، وإما على ضمير النصب فتنبه ويكون مفعولاً بالفعل المحذوف أيضاً .

(١) انظر هذه المسألة في البسيط : ٢٧٥ وما بعدها ، وشرح الجمل لابن عصفور

١ / ٣٧٣ وما بعدها .

(٢) كلمة (المفعول) مكررة في الأصل .

وإن كانا متصلين فإما أن يكون الاسم المشتغل عنه ظاهراً أو مضمراً ، إن كان ظاهراً حملته على المرفوع منهما لا غير ، ولم يجوز الحمل على ضمير النصب ، ولا يتصور اتصال الضميرين من باب الاشتغال إلا في باب (ظننت) وفي (فقدت) و (عديمت) نحو : أهندُ ظننتها قائمةً ، وأهندُ فقدتها ، وأهندُ عديمتها ، تريد : ظننت نفسها قائمةً ، وفقدت نفسها ، وعديمت نفسها ، فلهند هنا ضميران متصلان ، أحدهما مرفوع وهو المستتر في الفعل فاعلاً به ، والآخر منصوب وهو المفعول ، فإذا أردت حمل (هند) على إضمار الفعل رفعته فاعلاً ليوافق ضمير الرفع ، ولا يجوز نصبه حملاً على ضمير النصب الذي هو المفعول ، فلا يقال : أهنداً ظننتها قائمةً ، ولا أهنداً فقدتها ، ولا أهنداً عديمتها . وإن كان الاسم الأول مضمراً حملته على أي الضميرين شئت ، إن حملته على ضمير الرفع رفعته فاعلاً فقلت : أنت ظننتك عالماً ، ف (أنت) مفعول بفعل محذوف يفسره (ظننتك) حملاً له على الضمير الفاعل الذي هو التاء فـ (ظننت) . وإن حملته على ضمير النصب نصبته مفعولاً فقلت : أياك ظننتك عالماً ، حملاً له على الضمير المفعول الذي هو الكاف في (ظننتك) وكذلك أيضاً تقول في (فقدت) و (عديمت) : أنت فقدتك ؟ وأنت عديمتك ؟ وأياك فقدتك ؟ وأياك عديمتك ؟ ولا بن عصفور في الضميرين المتصلين إطلاقاً فاسدٌ ، حيث قال : إن كان للاسم المتقدم ضميران متصلان حملته على المرفوع منهما ولم يجوز الحمل على غيره (١) فاطلق القول كما ترى في منع الحمل على ضمير النصب ، ولم يفرق بين أن يكون الاسم المتقدم ظاهراً أو مضمراً ، وذلك غير صحيح ، والصواب ما قد مناه (٢) من التفصيل ، فما ذكره ابن عصفور مختصاً / بما إذا كان الاسم المتقدم ظاهراً ، وإنما كان اتصال الضميرين (١٢١ / ب)

(١) قال ابن عصفور في شرح الجمل : ٣٧٥ / ١ : (وإن كان له ضميران فلا يخلو من أن يكونا متصلين أو منفصلين أو أحدهما متصلاً والآخر منفصلاً ، فإن كانا متصلين حملت على المرفوع ولا يجوز الحمل على المنصوب ، مثال ذلك : أزيداً ظنه قائماً . . .)

(٢) انظر ما تقدم في ص : ٤٨٢

في هذا الباب مُختصّاً بباب (ظَنَنْتُ) وب (فَقَدْ) و (عَدِمَ) لأنّ في ذلك تعدّي فعل المضمير المتصل إلى مضمرة المتصل ، وقد تقدّم في باب أقسام الأفعال في التعدّي أنّ ذلك لا يجوز إلّا في باب (ظَنَنْتُ) و (فَقَدْ) و (عَدِمَ) . (١)

وإن كان للاسم المتقدم ضميران أحدهما متصل والآخر منفصل ، فإنّما أن يكون الاسم المتقدم ظاهراً أو مضمراً ، إنّ كان مضمراً حملته على أيّهما شئت نحو : أَنْتَ لم يضربك إلّا أَنْتَ ؟ وَأَنْتَ لم تضرب إلّا إِيَّاكَ ؟ هذا إذا حملت الضمير بمعدّ الهمزة فاعلاً بالفعل المحذوف حملاً له على الضمير الفاعل الذي هو (أَنْتَ) الواقع بعد (إلّا) في المثال الأوّل ، والضمير المستتر في (تضرب) في المثال الثاني ، فإنّ حملته مفعولاً حملاً على الضمير المنصوب وهو مفعول الفعل المتأخّر قلت : إِيَّاكَ لم يضربك إلّا أَنْتَ ؟ وإِيَّاكَ لم تضرب إلّا إِيَّاكَ ؟ وإن كان الاسم المتقدم ظاهراً ، فإنّ كان العامل ليس (فَقَدْ) و (عَدِمَ) ولا من باب (ظَنَنْتُ) لَزِمَ الحمل على الضمير المتصل خاصّةً ، فتقول : أزيداً لم يضربه إلّا هُوَ ، وأزيد لم يضرب إلّا إِيَّاهُ .

وإن كان العامل (فَقَدْ) أو (عَدِمَ) أو من باب (ظَنَنْتُ) ، فإنّ كان المتصل من الضميرين هو المنصوب جاز لك الحمل على أيّهما شئت ، فتقول إذا حملت على المتصل : أزيداً لم يظنه قائماً إلّا هُوَ ، وتقول إن حملت على المنفصل : أزيد لم يظنه قائماً إلّا هُوَ .

وإن كان المتصل منهما هو المرفوع لَزِمَ الحمل عليه (٢) خاصّةً نحو : أزيد لم يظن قائماً إلّا إِيَّاهُ ، ولا يجوز الحمل على المنفصل .

وإن كان للاسم المتقدم ضمير وسبب ، فإنّما أن يكون الضمير منفصلاً أو متصلاً ، إن كان منفصلاً حملت ذلك الاسم على أيّهما شئت نحو : أزيد لم يضرب أخوه إلّا إِيَّاهُ ، إذا حملت (زيداً) على الأخ ، فإنّ حملته على (إِيَّاهُ) قلت : أزيداً لم يضرب أخوه إلّا إِيَّاهُ ، وكذلك أيضاً تقول : أزيد لم يضرب أخاه إلّا هُوَ ، إن حملت (زيداً) على

(١) انظر ما تقدم في ص : ١٩٥ .

(٢) انظر شرح الجمل لابن عصفور : ١ / ٣٢٥ .

الضمير الواقع بعد (إلا) ، فإن حملته على السبب المنصوب نصبته فقلت : أزيداً لم يضرب أخاه إلا هو .

وإن كان الضمير متصلاً ، فإن كان الفعل من غير باب (ظننت) وغير (فقد) و (عدم) فإما أن يقع السبب في موضع يجب اتصال الضمير لو وقع فيه أو في موضع يجب فيه انفصاله ، فإن كان الأول لزم الحمل على الضمير خاصة ، ولم يجز الحمل على السبب مطلقاً ، فتقول : أزيد ضرب غلامه ، برفع (زيد) حملاً له على الضمير المستتر في (ضرب) وهو الفاعل فيكون (زيد) إذ ذاك فاعلاً بفعل محذوف ، ولا يجوز نصب حملاً على السبب فلا يقال : أزيداً ضرب غلامه . وكذلك تقول : أزيداً ضربته غلامه ، بنصب زيد بالفعل المحذوف حملاً له على الضمير المتصل بـ (ضربته) وهو المفعول ، ولا يجوز رفعه حملاً على السبب الذي هو الغلام / فلا يقال : أزيد ضربته غلامه برفع (أ / ١٢٢) زيد بالفعل المحذوف حملاً على السبب ، وسواء في هذا القسم أكان الاسم المشتغل عنه ظاهراً نحو ما مثل به أم ضمراً نحو : أنت ضربت غلامك ، وإياك ضربك غلامك ، فالضمير الواقع بعد الهمزة في المثال الأول إذا حمل على الفعل المحذوف فيكون فاعلاً حملاً على الفاعل في (ضربت) ولا يجوز أن يقال : إياك ضربت غلامك ، حملاً على الغلام و (إياك) الواقع بعد الهمزة في المثال الثاني مفعول بالفعل المحذوف حملاً على الكاف في (ضربك) ولا يجوز أن يقال : أنت ضربت غلامك ، على أن يكون (أنت) فاعلاً بالفعل المحذوف حملاً على الغلام المرفوع ، فعلى هذا لا يقال : أزيد ضربته غلامه ، ولا : أنت ضربك غلامك ، إلا على أن يكون (زيد) و (أنت) مبتدأين خاصة ، لا متناع رفعه بفعل محذوف حملاً على السبب ، فلا يقال إذناً : هلاً زيد نفعه علمه ، ولا هلاً أنت نفعك علمك ، لأنه كما ذكر لا يكون (زيد) و (أنت) هنا إلا مبتدأين ، ووقع المبتدأ بعد أدوات التحضير ممتنع على ما تقرر في ذكر كسر الأدوات التي تلزم الفصل . فأما قول الشاعر :-

فَإِنْ أَنْتَ لَمْ يَنْفَعَكَ عِلْمُكَ فَانْتَسِبْ لَعَلَّكَ تَهْدِيكَ الْقُرُونُ الْأَوَّالُ (١)

فَقَدْ كَانَ الْوَاجِبُ لَوْلَا الضَّرُورَةُ أَنْ يَقُولَ : (فَإِنْ إِيَّاكَ) فَيَأْتِي بِضَمِيرِ النَّصْبِ بَعْدَ (إِنْ) مَحْمُولًا عَلَى إِضْمَارِ فِعْلِ يَفْسِّرُهُ (لَمْ يَنْفَعَكَ) ، حَمَلًا لَهُ عَلَى الضَّمِيرِ الْمُتَّصِلِ الَّذِي هُوَ الْكَافُ فِي (يَنْفَعَكَ) إِذْ لَا يَجُوزُ أَنْ يُؤْتَى بِضَمِيرِ الرَّفْعِ فَاعِلًا بِإِضْمَارِ الْفِعْلِ حَمَلًا عَلَى السَّبَبِ الَّذِي هُوَ (الْعِلْمُ) وَلَا مُبْتَدَأَ لِأَجْلِ (إِنْ) الشَّرْطِيَّةِ ، وَقَدْ تَقَدَّمَ (٢) أَنَّهَا مِمَّا يَلْزِمُ الْفِعْلَ وَلَا يَقَعُ بَعْدَهَا الْمُبْتَدَأُ ، فَهَذَا الْبَيْتُ كَمَا تَرَى مُشْكِلاً إِذْ أَتَى بِضَمِيرِ الرَّفْعِ بَعْدَ (إِنْ) نَعَمْ عَلَى مَا تَقَدَّمَ مِنْ مَذْهَبِ السُّهَيْلِيِّ وَهُوَ جَوَازُ وَقْعِ الْمُبْتَدَأِ بَعْدَهَا ، لَا إِشْكَالَ فِي هَذَا الْبَيْتِ بَلْ يَكُونُ (أَنْتَ) مُبْتَدَأً ، وَالْجُمْلَةُ بَعْدَهُ فِي مَوْضِعِ خَبَرِهِ ، فَهَذَا الْبَيْتُ بظَاهِرِهِ حُجَّةٌ لِمَذْهَبِ السُّهَيْلِيِّ ، فَاشْكَالُهُ إِنَّمَا هُوَ عَلَى مَذْهَبِ غَيْرِ السُّهَيْلِيِّ ، وَفِيهِ تَأْوِيلَانِ :

أَحَدُهُمَا : أَنْ يَكُونَ (أَنْتَ) مُبْتَدَأً ، وَالْجُمْلَةُ بَعْدَهُ فِي مَوْضِعِ الْخَبَرِ (٣) ، وَيَكُونُ أَدْخَلَ (إِنْ) عَلَى الْجُمْلَةِ الْأَسْمِيَّةِ ضَرْوَةً ، فَهُوَ مِنْ وَضْعِ الْجُمْلَةِ الْأَسْمِيَّةِ مَكَانَ الْفِعْلِيَّةِ لِمَكَانِ الضَّرُورَةِ كَمَا تَقَدَّمَ فِي قَوْلِ الْآخِرِ :

..... فَمَا لَنَفْسٍ لَيْلَى شَفِيعَهَا (٤)

(١) مِنَ الطَّوِيلِ لِلْبَيْدِ بْنِ رَيْحَةَ الْحَامِرِيِّ مِنْ قَصِيدَةٍ فِي رِثَاءِ النُّعْمَانِ بْنِ الْمُنْذَرِ
مَلِكِ الْحِيرَةِ . انْظُرْهُ فِي دِيَوَانِهِ : ٢٥٥ وَرَوَايَتُهُ

فَإِنْ أَنْتَ لَمْ تَصْدَقْ نَفْسَكَ فَانْتَسِبْ

وَانْظُرْ أَمَالِي السُّهَيْلِيِّ : ٤٣ ، وَأَمَالِي الْمُرْتَضَى : ١١٩/١ ، وَشَرْحُ الْجَمَلِ لِابْنِ
عَصْفُورٍ : ٣٧٣/١ ، وَشَرْحُ الْكَافِيَةِ الشَّافِيَّةِ : ٦٢٦/٢ ، وَشَرْحُ التَّسْهِيلِ : ١٦٥/١
وَالْأَرْتِشَافِ : ١١٠٤ ، وَتَوْضِيحُ الْمَقَاصِدِ : ١٤٠/١ ، وَالْهَمْعُ : ١٥٩/٥ ،
وَالْأَشْمُونِيُّ : ٧٥/٢ ، وَالْخَزَانَةُ : ٣٣٩/١ .

(٢) انْظُرْ مَا تَقَدَّمَ فِي ص : ٤٣٤

(٣) وَالْيَاقُونَ وَالْأَوَّلُ ذَهَبُ السُّهَيْلِيِّ ، وَيَجُوزُ عِنْدَهُ وَجْهٌ آخَرُ وَهُوَ أَنْ يَكُونَ (أَنْتَ)
فِي مَوْضِعِ نَصْبٍ . وَهَذَا مِنْ وَضْعِ الضَّمِيرِ الْمَرْفُوعِ مَوْضِعَ الضَّمِيرِ الْمَنْصُوبِ . انْظُرْ
أَمَالِي السُّهَيْلِيِّ : ٤٣ .

(٤) تَقَدَّمَ الْبَيْتُ بِتَمَامِهِ وَتَخْرِيجُهُ فِي ص : ٤٣٥

والتأويل الثاني : أَنْ يَكُونَ (أَنْتَ) فاعلاً بفعلٍ محذوفٍ لفهم المعنى ، ولا يكون من باب الاشتغال والتقدير : فَإِنْ ضَلَلْتَ لَمْ يَنْفَعَكَ عِلْمُكَ (١) ، وحذفت (ضَلَلْتَ) لفهمه من جهة المعنى ، ألا ترى أَنَّ مَنْ لَمْ يَنْفَعَهُ عِلْمُهُ فَقَدْ ضَلَّ وَخَسِرَ ، أَوْ تَقَدَّرَ أَنْ شَتَّ (فَإِنْ خَسِرْتَ) وما كان نحوه في المعنى ، فد (أَنْتَ) على هذا التأويل ليس بمحمولٍ

على السبب من / هذا الباب ، بل هو خارج عنه وداخل في باب الاكتفاء عن ظهور (١٢٢ / ب) اللفظ بحصول معناه ، ولو أظهره لكان جائزاً على ما تقدم من أحد القولين في قوله :

لَا تَجْزَعِي إِنْ مَنِّسَ أَهْلُكُتْهُ * (٢)

وإن وقع السبب في موضع لو وقع فيه الضمير لكان متفصلاً كأن يقع السبب بعهد (إِلَّا) و(أَمْ) ، جاز في الاسم المتقدم إن كان مضمراً أن تحمله على ما أردت من الضمير أو السبب مطلقاً نحو قولك : أَنْتَ لَمْ تَضْرِبْ إِلَّا غُلَامَكَ ، إذا حملت الضمير بعد الهمزة على المضمير المتصل بتضرب وهو المستتر فيه ، فإن حملته على السبب وهو (الْغُلَامُ) قُلْتَ : أَيْيَاكَ لَمْ تَضْرِبْ إِلَّا غُلَامَكَ ، وكذلك أيضاً تقول : أَيْيَاكَ لَمْ يَضْرِبْ إِلَّا غُلَامَكَ ، إذا حملته على الضمير المتصل ببيضريك ، وَأَنْتَ لَمْ يَضْرِبْ إِلَّا غُلَامَكَ إذا حملته على السبب الذي هو الْغُلَامُ

وإن كان الاسم المتقدم ظاهراً فحكمه كما تقدم في القسم الأول ، لا يجوز فيه الحمل على الضمير نحو : أَهْنَدُ لَمْ تَضْرِبْ إِلَّا غُلَامَهَا ، ولا يجوز أن تقول : أَهْنَدُ لَمْ تَضْرِبْ إِلَّا غُلَامَهَا ، حملاً لمندي على السبب ، وكذلك إن كان الضمير منصوباً والسبب مرفوعاً نحو قولك : أَهْنَدُ لَمْ يَضْرِبْهَا إِلَّا غُلَامُهَا ، تحمل (هْنَدُ) على الضمير ، ولا يجوز مراعاة السبب فلا يقال : أَهْنَدُ لَمْ يَضْرِبْهَا إِلَّا غُلَامُهَا .

وإن كان الفعل من باب (ظَنَنْتُ) أو كان (فَقَدْ) أو (عَدِمَ) فإما أَنْ يَكُونَ الاسم ظاهراً أو مضمراً ، إن كان مضمراً حملته على أيهما شئت مطلقاً نحو : أَنْتَ ظَنَنْتَ غُلَامَكَ مُنْطَلِقاً ، إذا حملت الضمير بعد الهمزة على المضمير المرفوع الذي هو (التَّاءُ)

(١) هذا التأويل ذهب إليه ابن عصفور في شرح الجمل : ٣٧٤ / ١ .

(٢) تقدم البيت بتمامه وتخريجه في ص : ٤٤٢

فِي (ظَنَنْتَ) وَتَقُولُ : أَيَّاكَ ظَنَنْتَ غَلَامَكَ مُنْطَلِقًا ، إِذَا حَمَلْتَهُ عَلَى السَّبَبِ الَّذِي هُوَ
الْغَلَامُ ، وَتَقُولُ أَيْضًا : أَنْتَ فَقَدْتَ غَلَامَكَ ، إِذَا حَمَلْتَ عَلَى الضَّمِيرِ الْمُتَّصِلِ وَهُوَ
التَّاءُ فِي (فَقَدْتَ) وَكَذَلِكَ : أَنْتَ عَدِمْتَ غَلَامَكَ ، فَإِنْ حَمَلْتَ عَلَى السَّبَبِ قُلْتَ : أَيَّاكَ
فَقَدْتَ غَلَامَكَ مُنْطَلِقًا وَأَيَّاكَ عَدِمْتَ غَلَامَكَ ، وَكَذَلِكَ أَيْضًا : أَنْتَ ظَنَنْتَ غَلَامَكَ مُنْطَلِقًا
وَأَنْتَ عَدِمْتَ غَلَامَكَ ، وَأَنْتَ فَقَدْتَ غَلَامَكَ ، إِذَا حَمَلْتَ عَلَى السَّبَبِ الَّذِي هُوَ الْغَلَامُ ،
وَإِنْ حَمَلْتَ عَلَى الضَّمِيرِ الْمُنْصَوْبِ الَّذِي هُوَ الْكَافُ قُلْتَ : أَيَّاكَ ظَنَنْتَ غَلَامَكَ مُنْطَلِقًا ،
وَأَيَّاكَ فَقَدْتَ غَلَامَكَ ، وَأَيَّاكَ عَدِمْتَ غَلَامَكَ .

وَإِنْ كَانَ الْاسْمُ الْمُتَقَدِّمُ ظَاهِرًا ، فَإِمَّا أَنْ يَكُونَ الضَّمِيرُ الْمُتَّصِلُ ضَمِيرَ رَفْعٍ أَوْ ضَمِيرَ
نَصْبٍ ، إِنْ كَانَ ضَمِيرَ نَصْبٍ حَمَلْتَ ذَلِكَ الْاسْمَ الْمُتَقَدِّمَ عَلَى أَيِّهِمَا شِئْتَ ، فَتَقُولُ : أَزِيدًا
ظَنَهُ غَلَامَهُ قَائِمًا ، وَأَزِيدًا عَدِمَهُ غَلَامَهُ ، وَأَزِيدًا فَقَدَهُ غَلَامَهُ ، إِذَا حَمَلْتَ (زِيدًا) عَلَى
الضَّمِيرِ الْمُتَّصِلِ الَّذِي هُوَ الْهَاءُ فِي (ظَنَهُ) وَ(عَدِمَهُ) وَ(فَقَدَهُ) ، فَإِنْ حَمَلْتَهُ عَلَى
السَّبَبِ الْمَرْفُوعِ قُلْتَ : أَزِيدُ ظَنَهُ غَلَامَهُ قَائِمًا ، وَأَزِيدُ عَدِمَهُ غَلَامَهُ ، وَأَزِيدُ فَقَدَهُ غَلَامَهُ .

وَإِنْ كَانَ الضَّمِيرُ الْمُتَّصِلُ / ضَمِيرَ رَفْعٍ حَمَلْتَ الْاسْمَ الْمُتَقَدِّمَ عَلَى ذَلِكَ الضَّمِيرِ وَامْتَنَعَ (١/١٢٣)
حَمْلُهُ عَلَى السَّبَبِ ، فَتَقُولُ : أَزِيدُ ظَنَ غَلَامِهِ قَائِمًا ، وَأَزِيدُ عَدِمَ غَلَامِهِ ، وَأَزِيدُ فَقَدَ
غَلَامِهِ ، إِذَا حَمَلْتَ زِيدًا عَلَى الضَّمِيرِ الْمُسْتَتِرِ فِي الْفِعْلِ ، فَإِنْ حَمَلْتَهُ عَلَى السَّبَبِ فَانْصَبْتَ
لَمْ يَجْزْ ، فَلَا يَقَالُ : أَزِيدًا ظَنَ غَلَامَهُ قَائِمًا ، وَأَزِيدًا عَدِمَ غَلَامَهُ ، وَأَزِيدًا فَقَدَ غَلَامَهُ .
وَلَمْ يَتَعَرَّضْ ابْنُ عَصْفُورٍ فِي جَمِيعِ صُورِ هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ لِلْفَرْقِ بَيْنَ أَنْ يَكُونَ الْاسْمُ الْمُشْتَفَلُ
عَنْهُ ظَاهِرًا أَوْ مُضْمَرًا ، بَلْ أَطْلَقَ الْقَوْلَ فِي ذَلِكَ وَذَكَرَ أَحْكَامَ الْاسْمِ الظَّاهِرِ خَاصَّةً ،
وَالْمُضْمَرِ فِي ضَبْطِهَا عَلَى التَّفْصِيلِ مَا ذَكَرْنَاهُ .

وَأَمَّا الْقَانُونُ الضَّابِطُ ^(١) لَهَا عَلَى الْجُمْلَةِ وَهُوَ الَّذِي يَحْتَبِرُ بِهِ مَا يَجُوزُ وَمَا يَمْتَنَعُ
فِي جَمِيعِ صُورِ هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ ، فَهُوَ أَنَّ تَضَعِ الْاسْمَ الْمُشْتَفَلَ عَنْهُ مَوْضِعَ مَا تَرِيدُ الْحَمْلَ عَلَيْهِ
مِنْ ضَمِيرٍ أَوْ سَبَبٍ إِنْ أُمِكنَ ذَلِكَ ، وَإِنْ لَمْ يُمْكِنْ أَبْقِيَتْهُ فِي مَوْضِعِهِ وَقَدَّرْتَهُ فِي مَكَانِ الضَّمِيرِ

(١) قَالَ ابْنُ عَصْفُورٍ فِي شَرْحِ الْجُمْلِ : (٣٧٥ / ١) وَتَحْتَبِرُ هَذِهِ الْمَسَائِلُ بِأَنْ تَضَعِ
الْاسْمَ الَّذِي اشْتَفَلَ عَنْهُ الْفِعْلَ مَوْضِعَ مَا حَمَلْتَهُ عَلَيْهِ إِنْ أُمِكنَ ، وَإِنْ لَمْ يُمْكِنْ
حَذَفْتَ مَا حَمَلْتَهُ عَلَيْهِ وَتَرَكْتَهُ فِي مَوْضِعِهِ وَنَوَيْتَ بِهِ التَّأْخِيرَ ، فَإِنْ جَازَتْ الْمَسْأَلَةُ
بَعْدَ ذَلِكَ فَهِيَ جَائِزَةٌ قَبْلَهُ وَالْأَفْهَى مَمْتَنَعَةٌ .

أو السَّبَبِ الذي تَرِيدُ الحملَ عليه ، فإذا فعلتَ ما ذَكَرْنَاهُ من تأخيرِ الاسمِ الأولِ إلى موضعِ الضميرِ أو السَّبَبِ أو تقديره مؤخرًا ، فتَنظُرُ المسألةَ فإن لقيتَ فيها أحدَ ثلاثةِ أشياءَ ضَعْتَ الحملَ على ذلك الضميرِ أو السَّبَبِ ، وإن لم تجد شيئًا منها أجزتَ الحملَ عليه .

والأشياءُ الثلاثةُ التي تراعى هنا هي التي تقدِّمُ في بابِ أقسامِ الأفعالِ فـ (١) التَّعَدِّي ، وهي تعدِّي فعلِ المضمرِ المتَّصلِ إلى ظاهره مطلقًا ، وتعدِّي فعلِ المضمرِ المتَّصلِ إلى ضميره المتَّصلِ ، مع كونِ الحاملِ ليس من بابِ (ظَنَنْتَ) ولا (فَقَدَ) ولا (عَدِمَ) ، وتعدِّي فعلِ الظَّاهِرِ إلى ضميره المتَّصلِ مع كونِ الحاملِ أيضًا ليس مما ذَكَرَ ، فلا جُلِ الوجهُ الأولُ الذي هو تعدِّي فعلِ المضمرِ المتَّصلِ إلى ظاهره ، لَزِمَ حملُ الاسمِ الأولِ إذا كان ظاهرًا وله ضميرانِ متصلانِ على الضميرِ المرفوعِ منهما ، ولم يجزِ الحملُ على المنصوبِ في مثل قولك : أَهْنَدُ ظَنَّتْهَا قَائِمَةً ، وَأَهْنَدُ فَقَدْتُهَا ، وَأَهْنَدُ عَدِمْتُهَا ، فلا يجوزُ نَصْبُ (هْنَدِ) حملًا على ضميرِها المنصوبِ الذي هو الهَاءُ في (ظَنَّتْهَا) و (فَقَدْتُهَا) و (عَدِمْتُهَا) لأنَّك إذا اخترتَ ذلك بما تقدِّمُ فازلتَ تلكَ الهَاءَ ، وقد رتَ (هْنَدًا) في موضعِها مفعولًا لذلك الفعلِ كما كان الضميرُ ، وجدتَ الفعلَ فاعلُـهُ ضميرُ لَهْنَدِ متَّصلٌ ، وقد تعدَّى لفظُ (هْنَدِ) وهذا هو تعدِّي فعلِ المضمرِ المتَّصلِ إلى ظاهره ، وقد تقدِّمُ أن (٢) ذلك لا يجوزُ على الإطلاقِ ، فلا يجوزُ لذلك الحملُ على ضميرِ النَّصْبِ .

فإن كان الاسمُ الأولُ مضمراً ، جاز لك الحملُ على أيِّ الضميرين شئتَ مطلقًا ، لأنه لا يُؤدِّي بالاختيارِ المذكورِ إلى ذلك الوجهِ الممنوعِ ، فيجوزُ لك أن تقولَ : أَيْيَاكَ ظَنَنْتَكَ عالمًا ، حملًا لَيْيَاكَ على ضميرِ النَّصْبِ الذي هو الكافُ ، لأنَّك لو أزلتَهُ وبطلتَ (إِيَّاكَ) في موضعه وبصيرُ إنَّ ذاكَ ضميرًا متَّصلًا بـ (ظَنَنْتَ) لأنَّ هذا ليس من مواضع انفصالِهِ ، فيصيرُ اللَّفْظُ : أَظَنَنْتَكَ عالمًا / وليس في هذا تعدِّي فعلِ المضمرِ المتَّصلِ إلى ظاهره (١٣٣ / ب)

(١) انظر ما تقدم في ص : ١٩٥ .

(٢) انظر ما تقدم في ص : ١٩٥ .

لأنَّ الاسمَ الأوَّلَ ليس بظاهرٍ ، إنَّما في هذه المسألة تعدَّى فعل المضمير المتصل إلى مضميره المتصل ، وقد تقدَّم أنَّ ذلك لا يمتنع ^(١) في باب (ظننت) ولا في (فقد) و (عدم) وكذلك أيضاً تقول : أنت ظننتك عالماً ، حملاً لأنَّت على ضمير الرفع الذي هو التاء في (ظننت) لأنَّك لو أزلت التاء وجعلت (أنت) في موضعها لا تصل أيضاً وصارت تاءً ، فصارت المسألة : أظننتك عالماً ، وليس في هذا أكثر من تعدَّى فعل المضمير المتصل إلى مضميره المتصل ، وذلك جائز في باب (ظننت) وفي (فقد) و (عدم) على ما ذكره ، وإنَّما قلنا في اختيار حمل (هندی) من نحو قولك : أهند ظننتها قائمةً ، على ضمير النصب الذي هو الهاء ، إنَّك تقدَّر (هنداً) في مكان ذلك الضمير دون أن تضعها موضعه ، لأنَّ وضعه موضعه لا يمكن ، إنَّ يكون في ذلك عود الضمير على ما بعده لفظاً ومرتبته وذلك لا يجوز إلا في أبواب معدودة يأتي ذكرها إن شاء الله تعالى في باب ما يجوز تقدُّمه من المضمير على الظاهر وما لا يجوز ، وليس هذا منها ، فلأجل هذا تبقى (هنداً) في موضعها وتقدَّرُها في مكان الضمير ، ألا ترى أنَّك لو وضعتها في موضع الضمير لصار اللفظ : أظننت هنداً قائمةً ، وفاعل (ظننت) ضمير مستتر فيه يعود على (هندی) وهنداً هو المفعول ، ولا شك أنَّ المفعول في المرتبة بعد الفاعل ، ولأجل الوجه الأوَّل أيضاً امتنع حمل الاسم الظاهر على السبب المنصوب في مثل قولك : أزيداً ضرب غلامه ، وأهنداً لم تضرب إلا غلامها ، وأزيداً ظن غلامه قائماً ، وأزيداً عدم غلامه ، وأزيداً فقد غلامه ، ألا ترى أنَّك لو أزلت السبب وقدَّرت (زيداً) في لوجدت فاعل الفعل ضميراً لزيد متصلاً وقد تعدَّى إلى لفظ زيد ، وهذا هو تعدَّى فعل المضمير إلى ظاهره ، فلا يجوز الحمل على ذلك السبب في مثل هذا مطلقاً ، وإنَّما لم تضع (زيداً) موضع الضمير في الاختيار ، لأنَّه لا يمكن لما يلقي فيه من عود الضمير على ما بعده لفظاً ومرتبته كما تقدَّم .

ألا ترى أنَّ اللفظ كان يصير : أضرب زيداً ، وأظن زيداً قائماً ، وفاعل الفعل ضميرٌ

مستتر فيه ، يحوط على (زيد) و (زيد) هو المفعول وهو متأخر في اللفظ والمرتبة ،
ولأجله أيضاً امتنع الحمل على الضمير المنفصل في نحو : أزيداً لم يضرب إلا إياه ،
وأزيداً لم يظن قائماً إلا إياه ، ولأجل الوجه الثاني الذي هو تمدى فعل الضمير
المتصل إلى مضمرة المتصل مع كون الحامل ليس (فقد) و (عدم) ، ولا من باب
(ظننت) امتنع حمل الاسم المتقدم إذا كان مضمراً وله سبب وضمير متصل على السبب
الذي لو وقع الضمير في موضعه لكان متصلاً في مثل : إياك ضربت غلامك ، ألا ترى أنك
لو وضعت (إياك) موضع السبب الذي هو (غلامك) لا تصل بالفعل وصار اللفظ / (١٢٤ / ١)
(أضربتك) فقد تمدى (ضرب) وفاعله ضمير متصل إلى ضمير متصل ، وكلا الضميرين
في المعنى لشئ (واحد) ، وهو هنا المخاطب ، وكذلك أيضاً في مثل : أنت ضربك
غلامك ، فهذا أيضاً لا يجوز ، لأنك إذا وضعت (أنت) موضع السبب الذي هو
(الغلام) اتصل بالفعل وصار اللفظ : (أضربتك) ولأجل الوجه الثالث الذي هو
تمدى فعل الظاهر إلى مضمرة المتصل امتنع الحمل على الضمير المنفصل في نحو : أزيد
لم يضربه إلا هو (٢) ، لأنك إذا اخترت ذلك بما تقدم فوضعت (زيداً) موضع (هو)
صار اللفظ : ألم يضربه إلا زيد ، فهذا الفعل فاعله اسم ظاهر ، وهو (زيد) وقد
تمدى إلى ضميره الذي هو الهاء في (يضربه) وذلك غير جائز إلا في (فقد) أو (عدم)
أو في باب (ظننت) ولأجله أيضاً امتنع الحمل على السبب في نحو : أزيد ضربه غلامه ،
وأهدد لم يضربها إلا غلامها ، لأنه بالاختيار المذكور إذا وضعت الاسم الأول موضع
السبب صار اللفظ : أضربه زيد ، وألم يضربها إلا هدد ، ففي هذا ونحوه تمدى فعل
الظاهر إلى مضمرة المتصل ، فهذه صور تنزيل المسائل على القانون الكلي بمراعاة
الأوجه الثلاثة ، فيقاس على ما ذكر من الأمثلة ما سواه . والله الموفق برحمته .

(١) تكلمة يلتزم بها الكلام .

(٢) كلمة : (هو) غير واضحة في الأصل .

بَابُ الْحُرُوفِ الَّتِي تَرْفَعُ الْأَسْمَ وَتَنْصِبُ الْخَبَرَ

الحُرُوفُ فِي هَذِهِ التَّرْجُمَةِ بِمَعْنَى الْكَلِمِ ^(١) وَالْأَلْفَاظِ ، لِأَنَّ أَبَا الْقَاسِمِ لَمْ يَذْكُرْ فِي
الْبَابِ إِلَّا أَفْعَالًا .

وَالْحَرْفُ يُطْلَقُ فِي الْأَصْطِلَاحِ عَلَى ثَلَاثَةِ أَشْيَاءَ ، عَلَى الْكَلِمَةِ اسْمًا كَانَتْ أَوْ فِعْلًا
أَوْ حَرْفًا ، وَهَكَذَا فَعَلَ أَبُو الْقَاسِمِ فِي هَذِهِ التَّرْجُمَةِ ، وَعَلَى حَرْفِ الْمَعْنَى الَّذِي هُوَ
قَسِيمُ الْأَسْمِ .

وَالْفِعْلُ كَحُرُوفِ الْجَبْرِ وَحُرُوفِ الْمَطْفِ وَنَحْوِهَا ، وَعَلَى حَرْفِ الْهَجَاءِ كَالْبَاءِ مِمَّنْ
(ضَرَبَ) وَالضَّادَ وَالرَّاءَ مِنْهُ ، وَكَالزَّائِ مِنْ (زَيْد) .

وَالنَّظَرُ فِي هَذَا الْبَابِ فِي أَرْبَعَةِ فُصُولٍ :

الْفَصْلُ الْأَوَّلُ : فِي عَدَدِ هَذِهِ الْكَلِمِ وَتَعْيِينِهَا

وهي : كَانَ ، وَأَمْسَى ، وَأَصْبَحَ ، وَأَضْحَى ، وَظَلَّ ، وَمَاتَ ، وَغَدَا ، وَرَاحَ ، وَآخَى ^(٢) ،
وَعَادَ ، وَصَارَ ، وَلَيْسَ ، وَ(مَا زَالَ) ماضِي (يَزَالُ) ، وَمَا أَنْفَكَّ ، وَمَا فَتَى ، وَمَا بَرَحَ ،
وَمَا دَامَ ،

(١) قلت : وتسمية الكلمة بالحرف من قبيل المجاز كتسمية الكلام بالكلمة كما قال
ابن مالك في أول ألفيته : (وكلمة بها الكلام قد يؤم) والعرب استعملت
الحرف بمعنى الكلمة ، جاء في اللسان في مادة (حرف) : وكل كلمة تقرأ على
الوجه من القرآن تسمى حرفا ، تقول : هذا في حرف ابن مسعود أي في قراءة
ابن مسعود .

هذا وقد عقب كل من ابن السيد في إصلاح الخلل : ١٥٧ - ١٥٩ ، وابن أبي
الربيع في البسيط : ٥٢٩ ، على تسمية أبي القاسم الزجاجي لعوامل هذا الباب
بالحروف ، وإنما هي أفعال ناقصة . وابن لب يروي نفس العنوان من كتاب
الجميل ص : ٥٣ ، ويشعر في تقييده عليه .

(٢) في اللسان : (آينى : آنى يئين أيضا : سار وعاد . وآنى إلى أهله : رجع إليهم
.. وتقول : أفعل ذلك أيضا ، وهو مصدر آنى يئين أيضا أي رجع .
قال الليث : الأئنى صيرورة الشيء شيئا غيره) .

و(جَاءَ) فِي قَوْلِهِمْ : مَا جَاءَتْ حَاجَتُكَ ^(١) ، وَيُرْوَى أَيْضًا : مَا جَاءَتْ حَاجَتُكَ ،
و(قَعَدَ) فِي قَوْلِهِمْ : (شَحَذَ شَفْرَتَهُ حَتَّى قَعَدَتْ كَأَنَّهَا حَرِيَّةٌ) ^(٢) . و(مَا) الْحِجَازِيَّةُ
وَأَخْتَاهَا (لَا) و(لَاتَ) ، وَأَفْعَالُ الْمُقَارِبَةِ كَقَوْلِ الشَّاعِرِ :
عَسَى الْفُؤَيْرُ أَبُؤْسًا ^(٣)

وقول الآخر :

فَأَبْتُ إِلَى فَهْمٍ وَمَا كِدْتُ أَيْيَا ^(٤)

و(مَا) الْحِجَازِيَّةُ وَأَخْتَاهَا وَأَفْعَالُ الْمُقَارِبَةِ يَتَكَلَّمُ عَلَيْهَا فِي أَبْوَابِهَا إِنْ شَاءَ اللَّهُ .

(١) قيل : أول من قالها الخوان لابن عباس حين أرسله على إليهم . انظر الهمع :

٢٠/٢ ، وشرح الجمل لابن عصفور : ٣٧٦/١ ، والكتاب : ٥١/١ ، ٥٠/١ ،

١٧٩/٢ ، ٢٤٨/٣ .

(٢) حكاه ابن الأعرابي ، اللسان : (قَعَدَ) وانظر الأشموني : ٢٢٩/١ .

(٣) هذا مثل تقوله العرب ، ويضرب مثلاً لكل ما يخشى منه الشر ، وأصله : أَنْ غَارًا

كَانَ فِيهِ نَاسٌ فَانْهَارَ عَلَيْهِمْ ، فَمَاتُوا جَمِيعًا ، فَضَرَبُوهُ مَثَلًا ، ثُمَّ تَمَثَّلَتْ بِهِ الزَّيْنَاءُ

مَلَكَةُ الْجَزِيرَةِ . وَالْفُؤَيْرُ : تَصْنِيرُ الْفَارِ ، وَالْأَبُؤْسُ : جَمْعُ يَأْسٍ أَوْ يَوْسٍ ، وَفِي

نَصَبِ (أَبُؤْسًا) لِلْعُلَمَاءِ تَخْرِيجَاتٌ ، فَقِيلَ : إِنَّهُ خَبِرَ عَيْسَى وَعَلَيْهِ سَيُؤِيهِ وَأَبُو

عَلَى ، وَقِيلَ : خَبِرَ (يَكُونُ) مَحْذُوفَةً وَعَلَيْهِ الْكُوفِيُّونَ ، وَقِيلَ : مَنْصُوبٌ بِفَعْلٍ

مَحْذُوفٍ تَقْدِيرُهُ يَصِيرُ ، وَقِيلَ : مَفْعُولٌ مَطْلُوقٌ عَامِلُهُ مَحْذُوفٌ . انظر الكتاب :

٥١/١ ، ١٥٩ ، ١٥٨/٣ ، وكتاب الأمثال : ٣٠٠ ، والمستقصى : ١٦١/٢

ومجمع الأمثال : ١٧/٢ .

(٤) هذا صدر بيت من الطويل ينسب لتأبط شرا . وعجزه :

وَكَمْ مِثْلُهَا فَارَقْتُهَا وَهِيَ تُصَفِّرُ

وَأَبْتُ : رَجَعْتُ . فَهْمٌ : قَبِيلَةُ الشَّاعِرِ . تُصَفِّرُ : مِنْ صَفِيرِ الطَّائِرِ .

انظر الشاهد في الحماسة لأبي تمام : ٧٢/١ ، والرواية فيها (وَلَمْ أَكْ) وَصَحَّ

ابْنُ جَنَى رَوَايَةَ (وَمَا كِدْتُ) ، شرح الحماسة لابن جنى : ل/٣٧ ، والخصائص

٣٩١/١ ، والتوطئة : ٢٧١ ، وشرح الجمل لابن عصفور : ١٣٠/١ - ٥٤٠ ،

وشرح الكافية الشافية : ٤٥٢/١ ، وأوضح الصالك : ٣٠٢/١ ، والهمع :

١٤١/٢ ، والأشموني : ٢٥٩/١ ، والخزانة : ٥٤١/٣ .

والكلام في هذا الباب إنما هو على البواقي ، وإنما قيّدنا كون (زَالَ) من هذا الباب بأن يكون ماضٍ (يَزَالُ) ، تحرّزاً من (زَالَ) التي هي ماضٍ (يَزُولُ) ، لأن هذه ليست من هذا الباب ولا تدخل لها فيه ، إنما هي بمنزلة (قَامَ يَقُومُ) وهي من ذوات الواو بدليل (يَزُولُ) ووزنها (فَعَلَ) أصلها : (زَوَلَ)

وأما (زَالَ) التي هي من هذا الباب ، فقد جعلها الفارسي / من ذوات الياء ، (١٢٤ / ب) من مادة (التَّزِيلِ) بمعنى التفرّق ، قال تعالى : (فَزَيَّلْنَا بَيْنَهُمْ) (١) أَي : فَرَقْنَاهُ ، ووزنها (فَعِلَ) أصلها (زِيلَ) ألا ترى أَنَّ المضارع الذي هو (يَزَالُ) جاء على (يَفْعَلُ) أصله (يَزِيلُ) .

الفصل الثاني : في أقسام هذه الكلم

ولها أربعة انقسامات :

أحدها : أَنَّهُ تَنْقَسِمُ بِالنَّظَرِ إِلَى التَّامِّ وَالنَّقْصَانِ إِلَى قَسْمَيْنِ : قِسْمٌ لَا يَسْتَعْمَلُ إِلَّا نَاقِصاً ، ومعنى هذا أَنَّهُ أَبَدٌ لَا بُدَّ لَهُ مِنْ اسْمٍ وَخَبَرٍ ، وَلَا يَكْتَفِي بِفَاعِلٍ كَسَائِرِ الْأَفْعَالِ مِنْ غَيْرِ هَذَا الْبَابِ ، وَهُوَ : لَيْسَ ، وَمَا زَالَ ، وَمَا فَتَى (٢) ، وَجَاءَ ، وَقَعَدَ فِي الْمُثَلِّينِ .

وقِسْمٌ يَسْتَعْمَلُ نَاقِصاً تَارَةً وَتَاماً أُخْرَى ، وَهُوَ : مَا بَقِيَ مِنْ أَفْعَالِ هَذَا الْبَابِ ، يَسْتَعْمَلُ نَاقِصاً يَرْفَعُ الْأِسْمَ وَيَنْصِبُ الْخَبَرَ ، وَيَسْتَعْمَلُ أَيْضاً تَاماً يَكْتَفِي بِفَاعِلٍ كَسَائِرِ الْأَفْعَالِ فِي غَيْرِ هَذَا الْبَابِ كَقَوْلِهِ تَعَالَى : (وَإِنْ كَانَ دُورُ عُسْرَةٍ) (٣) فَ (دُورٌ) فَاعِلٌ

(١) من الآية : (٢٨) من سورة يونس . وانظر تفسير القرطبي : ٣٣٣ / ٨ . واللسان (زيل) .

(٢) قال السيوطي في الهمع : ٨٢ / ٢ : (ثم منها ما لزم النقص ، وهو (ليس) باتفاق ، و (زال) خلافاً للفارسي فإنه أجاز في (الحلبيات) : أَنَّهُ تَأْتِي تَامَةً قِيَاساً لاسمَاءً ، و (فتى) خلافاً للصفاة فإنه ذكر في (نوادر الإعراب) استعمالها تامة نحو : فتئت عن الأمر فتاً : إذا نسيته) . وانظر شرح الجمل لابن عصفور

بـ (كَان) ولا تفتقر هنا إلى غيره ، وصارت (كَان) هنا بمنزلة (حَضَرَ) كما تقول :
وإن حَضَرَكَ وعسرة .

الانقسام الثاني : أنها تنقسم إلى ما يَزَادُ قِيَّاساً بين الشيئين المتلازمين وهو
(كَان) وَحْدَهُمَا ، وإلى ما لا تجوز زيادته إلا أن سُمِعَ وهو ما بَقِيَ . فمثال زيادة (كَان)
بين المتلازمين قولهم في باب التصحُّب : مَا كَانَ أَحْسَنَ زَيْدًا ، عند أكثر النحويين .
الأصل : مَا أَحْسَنَ زَيْدًا ، لكنهم زَادُوا (كَان) بين المبتدأ الذي هو (مَا)
وخبرها الذي هو الجملة بعده ، وقول الشاعر :-

سَرَاةً بَنَى أَبِي بَكْرٍ تَسَامَى عَلَى كَانٍ - الْمُسَوِّمَةِ الصِّرَابِ (١)

الأصل : عَلَى الْمُسَوِّمَةِ ، فَرَادَ (كَان) بين الجار والمجرور . وكذلك أيضاً قول

الآخر :-

فَكَيْفَ إِذَا مَرَرْتُ بِدَارِ قَوْمٍ وَجِيرَانٍ لَنَا - كَانُوا - كِرَامٍ (٢)

(١) من الوافر ، ولم أعر على نسبته ، وسرارة : جمع سار . وتسامى : أصله تتسامى
من السمو ، والمسمومة : هي الخيل ، والصراب : الخيل العربية .

وهو من شواهد اللمع : ٣٩ ، والتبصرة : ١٩٢ / ١ ، وشرح شواهد الجمل
لابن سيدة : ل / ١١ ، والتواطئة : ٢١١ ، وأصلاح الخلل : ١٢٥ ، والأشمونى
٢٤١ / ١ ، والمهم : ١٠٠ / ٢ .

(٢) من الوافر للفرزدق من قصيدة يمدح فيها هشام بن عبد الملك . ورواية صدره
في ديوانه : ٢٩٠ / ٢ : فكيف إذا رأيت ديار قومي

وهو من شواهد سيبويه : ١٥٣ / ٢ ، والمقتضب : ١١٦ / ٤ ، ومجاز القرآن
٧ / ٢ - ١٤٠ ، والجمل : ٦٢ ، وشرحه لابن عصفور : ٤٠٩ / ١ ، والبسيط :
٦٠٨ ، وشرح الكافية الشافية : ٤١٢ / ١ ، والتصريح : ١٩٢ / ١ ، وأصلاح
الخلل : ١٢٤ ، وأوضح المسالك : ٢٥٨ / ١ ، واللسان والتاج (كون)
والخزانة : ٣٧ / ٤ . ويروى صدره في الكتاب :

فكيف إذا رأيت ديار قومي

فـ (كِرَامٍ) نعتٌ لجيرانٍ ، و (كَانَ) زائدةٌ ^(١) ، فَصِلَ بِهَا بَيْنَ النَّعْتِ وَالْمَنْعُوتِ ،
وكذلك أيضاً قولُ العربِ : " وَلَدَتْ فَاطِمَةُ بِنْتُ الْخُرْشَبِ الْكَلْبَةَ مِنْ بَنِي عَبْسٍ لَمْ يُوْجَدْ
- كَان - مِثْلَهُمْ " ^(٢) فـ (مِثْلَهُمْ) مفعولٌ لَمْ يَسْمَ فاعلهُ بِيُوجَدُ ، و (كَانَ) زائدةٌ بَيْنَ
الْعَامِلِ وَالْمَعْمُولِ ، وتقولُ أيضاً: إِنَّ مِنْ أَفْضَلِهِمْ - كَان - زَيْدًا ^(٣) ، فزَيْدًا اسْمُ (إِنَّ)
و (مِنْ أَفْضَلِهِمْ) فِي مَوْضِعِ الْخَبَرِ ، و (كَانَ) زائدةٌ فَصَلَّتْ بِهَا بَيْنَ (إِنَّ) وَاسْمِهَا ،
وَالشَّيْئَانِ الْمُتَلازِمَانِ كَالْعَامِلِ وَالْمَعْمُولِ وَالنَّعْتِ وَالْمَنْعُوتِ وَنَحْوِ ذَلِكَ .

وَأَخْتَلَفَ النَّحْوِيُّونَ فِي (كَانَ) الزَّائِدَةِ عَلَى قَوْلَيْنِ :

أَحَدُهُمَا : أَنَّهَا لَا تَحْتَاجُ إِلَى فَاعِلٍ وَإِنَّمَا هِيَ بِمَنْزِلَةِ اسْمِ الزَّمَانِ ، فَإِذَا قُلْتَ : زَيْدٌ
- كَان - قَائِمٌ ، فَكَأَنَّكَ قُلْتَ : زَيْدٌ أَمْسٍ قَائِمٌ ، وَهَذَا قَوْلُ الْفَارِسِيِّ ^(٤) ، وَتَبِعَهُ عَلَيْهِ ابْنُ
أَبِي الرِّبِيعِ ^(٥) .

وَالْقَوْلُ الثَّانِي : أَنَّهَا لَا بُدَّ لَهَا مِنْ فَاعِلٍ ، وَفَاعِلُهَا فِي نَحْوِ قَوْلِهِ : عَلَى كَانَ الْمَسُومَةُ
الْعَرَابِ ، ضَمِيرٌ يَحْوِي عَلَى الْكُونِ الْمَفْهُومِ مِنْ (كَانَ) ، وَإِلَى هَذَا الثَّانِي ذَهَبَ
الْقَاضِي أَبُو سَعِيدٍ السَّيْرَافِيُّ ^(٦) .

(١) هَذَا مَذْهَبُ سَيِّوِيهِ وَالْجُمْهُورِ ، وَخَالِفَهُمُ الْمَبْرَدُ فِي ذَلِكَ فَعِنْدَهُ أَنَّ (كَانَ)
لَا يَصِحُّ أَنْ تَكُونَ هُنَا زَائِدَةً ، لِأَنَّ (كَانُوا) رَفَعْتَ الضَّمِيرَ ، وَكَانَ الزَّائِدَةُ
لَا تَرْفَعُ وَلَا تَنْصِبُ . انْظُرِ الْمُقْتَضِبَ : ١١٦/٤ - ١١٧ ، وَتَابِعَهُ ابْنُ هِشَامٍ
فِي أَوْضَحِ الْمَسَالِكِ : ٢٥٨/١ .

(٢) قَائِلُهُ قَيْسُ بْنُ غَالِبِ الْبَدْرِيِّ ، وَفَاطِمَةُ زَوْجُ زِيَادِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْمُبَسِّقِيِّ ، وَهِيَ مِنْ
مَنْجَبَاتِ الْعَرَبِ وَأَوْلَادِهِمْ : الرِّبِيعِ وَقَيْسُ وَعِمَارَةُ وَأَنْسٌ . انْظُرْ شَرْحَ الْمُفْضَلِيَّاتِ
٢٩ - ٣٦٢ ، وَشَرْحَ ابْنِ عَقِيلٍ : ٢٨٩/١ ، وَشَرْحَ الْمُفْضَلِ : ١٠٠/٧ .

(٣) الْكِتَابُ : ١٥٣/٢ .

(٤) الْمَهْمُجُ : ١٠١/٢ ، وَحَاشِيَةُ الْإِيضَاحِ : ٩٨/١ .

(٥) الْبَسِيطُ : ٦٠٧ .

(٦) وَوَافَقَهُ الصَّمِيرِيُّ ، انْظُرْ شَرْحَ السَّيْرَافِيِّ : ١٤/٣ - ١٥ ، وَالتَّبَصُّرَةُ : ١٩٢/١ ،
وَالْمَهْمُجُ : ١٠٢/٢ ، وَالْخَزَانَةُ : ٣٤/٤ .

وَمِثَالُ مَا سَمِعَ مِنْ زِيَادَةٍ غَيْرِ (كَانَ) مَا حَكَاهُ الْأَخْفَشُ مِنْ قَوْلِهِمْ : (مَا أَصْبَحَ أَبْرَدَ هَا وَ مَا أَمْسَى أَدْفَا هَا)^(١) ف (مَا) مُبْتَدَأٌ فِيهِ مَعْنَى التَّعَجُّبِ ، وَ (أَبْرَدَ هَا) فِعْلٌ مَا عِيٍّ وَمَفْعُولٌ هُوَ الْهَاءُ ، وَفَاعِلٌ (أَبْرَدَ) ضَمِيرٌ مُسْتَتِرٌ فِيهِ يَعُودُ عَلَى (مَا) ، وَالْجُمْلَةُ مِنَ الْفِعْلِ وَالْفَاعِلِ وَالْمَفْعُولِ / فِي مَوْضِعِ خَبَرٍ (مَا) ، وَالْمَعْنَى : مَا أَبْرَدَ هَا ، وَ (أَصْبَحَ) (١٢٥ / أ) زَائِدَةٌ بَيْنَ الْمُبْتَدَأِ وَالْخَبَرِ ، وَالْمَعْنَى : مَا أَبْرَدَ هَا فِي الصَّبَاحِ ، وَكَذَلِكَ الْكَلَامُ فِي قَوْلِهِمْ : مَا أَمْسَى مَا أَدْفَا هَا ، الْمَعْنَى : مَا أَدْفَا هَا فِي الْمَسَاءِ ، وَحَمَلَ ابْنُ أَبِي الرَّيِّحِ (أَصْبَحَ وَأَمْسَى) فِي هَذَا الَّذِي حَكَاهُ أَبُو الْحَسَنِ عَلَى أَنَّهُمَا غَيْرُ زَائِدَتَيْنِ ، لِأَنَّ زِيَادَةَ مَا سِوَى (كَانَ) لَمْ تَثْبُتَ^(٢) ، فَأَصْبَحَ عِنْدَهُ فِي مَوْضِعِ خَبَرِ الْمُبْتَدَأِ الَّذِي هُوَ (مَا) وَاسْمُهَا ضَمِيرٌ مُسْتَتِرٌ فِيهِ يَعُودُ إِلَى (مَا) وَالْجُمْلَةُ الَّتِي هِيَ (أَبْرَدَ هَا) فِي مَوْضِعِ خَبَرِ (أَصْبَحَ) وَكَذَلِكَ (أَمْسَى) فِي قَوْلِهِمْ : مَا أَمْسَى أَدْفَا هَا ، وَهَذَا مُقْتَضَى مَذْهَبِ أَبِي الْقَاسِمِ^(٣) ، لِأَنَّهُ حَمَلَ قَوْلَهُمْ : مَا كَانَ أَحْسَنَ زَيْدًا ، عَلَى أَنَّ (كَانَ) فِيهِ لَيْسَتْ بِزَائِدَةٍ ، كَمَا ذَكَرَهُ ابْنُ أَبِي الرَّيِّحِ فِيهَا حَكَاهُ أَبُو الْحَسَنِ .

وَزَعَمَ ابْنُ أَبِي الرَّيِّحِ أَيْضًا أَنَّ هَذَا الَّذِي حَكَاهُ الْأَخْفَشُ أَكْثَرُ النَّحْوِيِّينَ يَطَاعِنُونَ فِيهِ وَيُرْوَنَ مَصْنُوعًا^(٤) .

الانقسام الثالث : أَنَّ هَذِهِ الْأَلْفَاظَ تَنْقَسِمُ إِلَى مُتَصَرِّفٍ وَغَيْرِ مُتَصَرِّفٍ ، فَفِي مُتَصَرِّفٍ : لَيْسَ ، وَدَامَ ، وَجَاءَ ، وَقَعَدَ ، فِي الْمَثَلِينَ الْمُسَمَّوَيْنِ ، لَا يُقَالُ مِنْ هَذِهِ

(١) انظر الأشموني : ٢٤١ / ١ ، وشرح الفصل : ١٥١ / ٧ - ١٥٢ ، وفي شرح

الجميل لابن عصفور : ٤١٥ / ١ : (وزعم أهل الكوفة أن أَمْسَى وَأَصْبَحَ تَزْدَانِ

كَ (كَانَ) وَحُكُوا : مَا أَصْبَحَ أَبْرَدَ هَا وَأَمْسَى أَدْفَا هَا ، يَمْنُونَ الدُّنْيَا) وَانْظُرْ

كَذَلِكَ الْبَسِيطُ : ٦٢١ ، وَالْمُسَاعَدُ : ٢٦٨ / ١ ، وَالْهَمْعُ : ١٠٠ / ٢ ، وَضَهَجْ

الْأَخْفَشُ الْأَوْسَطُ : ص ٢٥٢

(٢) انظر البسيط : ٦٢١ .

(٣) الجمل ص : ١١٦ - ١١٧ .

(٤) البسيط : ٦٢١ .

الأربعة سيوى لفظ واحد^(١) ، فلا يُقال : لا أَكَلْتُكَ ما يَدُّومَ زَيْدٌ قَائِمًا ، على أن يكونَ (يَدُّومَ) مُضَارِعٌ (دَامَ) الناقصة ، فزَيْدٌ اسْمُهَا و(قَائِمًا) خَبَرُهَا . إِنَّمَا يُقَالُ : مَا دَامَ^(٢) خَاصَّةً .

وكذلك أيضاً (جَاءَ) و(قَعَدَ) لا يستعمل لهما مُضَارِعٌ ، ولا يستعملان ناقصين إلا في المثليين المسموعين خَاصَّةً ، لأنَّهما في ذينك المثليين بمنزلة (صَارَ) فمعنى قولهم : مَا جَاءَتْ حَاجَتُكَ : مَا صَارَتْ حَاجَتُكَ ، ف(ما) مبتدأ فيه معنى الاستفهام ، و(جَاءَتْ) في موضع الخبر ، واسمها ضميرٌ مستترٌ فيها يعود إلى (ما) وَأَنْتَ حَمَلًا على معنى (ما) لأنها الحاجة في المعنى ، ألا ترى أن المعنى : أَيْ حَاجَةٌ صَارَتْ حَاجَتُكَ وَحَاجَتُكَ خَبَرٌ (جَاءَتْ) وَحَكَى سَيُورِيهِ أَنْ يَحْضُرَ الصَّرْبَ يَقُولُ : مَا جَاءَتْ حَاجَتُكَ^(٣) ، برفع الحاجة على أنها اسمُ (جَاءَتْ) و(ما) خَبَرُهَا مقدَّمٌ عليها ، كأنك قلت : أَيْ حَاجَةٌ صَارَتْ حَاجَتُكَ . ومعنى قولهم : (شَحَذَ شَفْرَتَهُ حَتَّى قَعَدَتْ كَأَنَّهَا حَرِيَّةٌ) : حَدَّ شَفْرَتَهُ حَتَّى صَارَتْ مِثْلَ الْحَرِيَّةِ ، فَاسْمُ (قَعَدَتْ) ضَمِيرٌ مُسْتَتِرٌ فِيهَا يَعُودُ إِلَى الشَّفْرَةِ وَالْجُمْلَةُ بَعْدَهَا مِنْ (كَأَنَّ) وَاسْمُهَا وَخَبَرُهَا فِي مَوْضِعِ نَصْبٍ خَبَرًا لـ (قَعَدَتْ) .

وَذَهَبَ الزَّمْخَشَرِيُّ إِلَى أَنَّ (قَعَدَ) تَسْتَعْمَلُ نَاقِصَةً بِمَعْنَى (صَارَ) فِي غَيْرِ هَذَا ، وَأَنَّهَا تَتَصَرَّفُ ، وَجَعَلَ مِنْ ذَلِكَ قَوْلَهُ تَعَالَى : (فَتَقَعَّدَ طُومًا مَحْسُورًا)^(٤) وَقَوْلُهُ سُبْحَانَهُ : (فَتَقَعَّدَ مَذْمُومًا مَخْذُولًا)^(٥) وَمَا كَانَ نَحْوَ هَذَا ، فَالْمَعْنَى عِنْدَهُ : فَتَصِيرُ^(٦)

(١) انظر الهمع : ٧ / ٢ ، وشرح الجمل لابن عصفور : ٣٨٣ / ١ .

(٢) رجع العلامة الصبان أن (دَامَ) الناقصة لها مصدر ، واستدل على ذلك بأمرين ، انظرهما في حاشيته على الأشموني : ٤٣٠ / ١ .

(٣) وفي الكتاب : ٥١ / ١ (وزعم يونس أنه سمع رؤية يقول : مَا جَاءَتْ حَاجَتُكَ ، فيرفع) .

(٤) من الآية : (٢٩) من سورة الاسراء .

(٥) من الآية : (٢٢) من سورة الاسراء .

(٦) الكشف : ٤٤٤ / ٢ - ٤٤٧ .

ملوماً محسوراً ، فاسمها ضميرٌ مستترٌ للمخاطب (ملوماً) خبرها ، وأكثر النحويين (١)
يقصرون ذلك على ما تقدم ، ويرون القصور في الآيتين ليس بمعنى الصيرورة ، وإنما
هو بمعنى الذل ، والمعرب كثيراً ما تضرع عن الذل بالصوت بالأرض ، وهذا من باب
المجاز ، والضمير في (تقعد) عندهم فاعل ، و (ملوماً) حالٌ منه . (٢)

والمتصرف من هذه الأفعال ما عدا / الأربعة المذكورة ، تقول : كان زيد قائماً (٥٨٠/ب)
ويكون زيد قائماً ، وكُن قائماً ، وكذلك : مازال زيد عالماً ، وما يزال زيد عالماً .

الانقسام الرابع : أنها تنقسم قسمين ، قسم يلزم أداة النفي ولا يستعمل في حال
نقصانه إلا بها ظاهرة أو مقدرة (٣) ، وهو : زال وأنفك ، وفتى ، ورح . تقول : ما
زال زيد عالماً ، ولا ينفك زيد قائماً ، ولن يرح زيد ضاحكاً ، وما فتى زيد عالماً .
ومثال كون أداة النفي مقدرة قوله تعالى : (تالله تفتوا) (٤) التقدير : تالله
لا تفتوا ، وحذفت (لا) لدخولها على جواب القسم ، و (لا) النافية يجوز حذفها في
هذا الموضع على ما يذكر في باب القسم إن شاء الله تعالى . تقول : والله يقوم زيد ،
تعني : والله لا يقوم . ومثل الآية أيضاً قول الشاعر :-

فقلت : يمين الله أبرج قاعداً (٥)

أراد : لا أبرج . ونفى هذه الأفعال الأربعة إيجاباً في المعنى ، ولذلك لا تدخل
(إلا) على خبرها ، ألا ترى أنك إذا قلت : مازال زيد عالماً ، فالمعنى اثبات العلم
لزيد (٦) ، فلا يجوز أن يقال : مازال زيد إلا عالماً ، فأما قول ذي الرمة :

-
- (١) انظر شرح الجمل لابن خروف : ٤٤ ، وشرح الجمل لابن عصفور : ٣٨٣ / ١ .
(٢) اقتفى المصنف في الكلام على (جاء وقعد) وهكاية مذهب الزمخشري والرد عليه ،
أثر ابن أبي الربيع ، انظر البسيط : ٥٣٧ .
(٣) انظر شرح الجمل لابن عصفور : ٣٨٦ / ١ .
(٤) من الآية : (٨٥) من سورة يوسف .
(٥) تقدم البيت بكامله وتخريجه في ص : ٣٥١ .
(٦) انظر الجمل : ٦١ ، والبسيط : ٦٠١ ، والمهمع : ٩٧ / ٢ .

حَرَّاجِيحٌ لَا تَنفَكُ إِلَّا مَنَاحِةً عَلَى الْخَسْفِ أَوْ تَرْبِي بِهَا بِلْدًا فَقَرًّا (١)
 فظَاهِرُهُ أَنَّ (مَنَاحِةً) خَبَرُ (تَنفَكُ) ، فَيَكُونُ عَلَى هَذَا قَدْ أُدْخِلَ (إِلَّا) عَلَى خَبَرٍ
 (مَا أَنْفَكُ) وَقَدْ حَمَلَ ابْنُ جُنَى (إِلَّا) فِي هَذَا الْبَيْتِ عَلَى الزِّيَادَةِ ، قَالَ : وَقَدْ جَاءَتْ
 زَائِدَةٌ (٢) فِي قَوْلِ الْآخِرِ :

أَرَى الدَّهْرَ إِلَّا مُنْجِنُونًا بِأَهْلِهِ وَمَا صَاحِبُ الْحَاجَاتِ إِلَّا مُطْلَلًا (٣)
 هَكَذَا أُنْشِدَهُ : أَرَى الدَّهْرَ مُنْجِنُونًا بِأَهْلِهِ وَزَادَ (إِلَّا) . وَكَذَلِكَ هَذَا الْبَيْتُ أَرَادَ :
 مَا تَنفَكُ مَنَاحِةً ، وَعَلَى الزِّيَادَةِ أَيْضًا حَمَلَهُ ابْنُ أَبِي الرَّيْعِ (٤) ، وَذَكَرَ الصِّمَرِيُّ (٥) أَنَّ أَكْثَرَ

(١) مِنَ الطَّوِيلِ لَذِي الرَّصَّةِ . وَحَرَّاجِيحٌ : جَمْعُ حَرَجٍ بضم فسكون كعصفور وهي
 الناقة السمينية الطويلة أو الضامرة ، والمراد بالخسف : حبسها عن المرعى .
 انظر الشاهد في ديوانه : ٢٤٠ ، والكتاب : ٤٨ / ٣ ، ومعاني القرآن : ٢٨١ / ٣ ،
 وفيه (قلائص) مكان (حراجيح) ، والتبصرة : ١٨٩ / ١ ، وأما ابن الشجري :
 ١٢٤ / ٢ ، والمحتسب : ٣٢٩ / ١ ، والانصاف : ١٥٦ / ١ ، وشرح المفصل
 ١٦٠ / ٧ ، والافصاح للفاروق : ٢١٩ ، وشرح الجمل لابن عصفور : ٣٩٨ / ١ ،
 والبسيط : ٦٠٣ ، وشرح الكافية الشافية : ٤١٢ / ١ ، والمغني : ٧٣ / ١ ،
 والهمع : ٩٧ / ٢ .

(٢) المحتسب : ٣٢٨ / ١ .

(٣) مِنَ الطَّوِيلِ يَنْسَبُ إِلَى بَعْضِ الْمَرْبِ مِنْ بَنِي سَعْدٍ . وَالْمُنْجِنُونَ : الدُّوَلَابُ الَّذِي
 يَسْتَقِي عَلَيْهِ ، وَرَوَايَةُ الْبَيْتِ كَمَا فِي أَوْضَحِ الْمَسَالِكِ : ٢٧٦ / ١ ، وَالْأَشْمُونِي : ٢٤٨ / ١
 وَمَا الدَّهْرُ إِلَّا مُنْجِنُونًا بِأَهْلِهِ وَمَا صَاحِبُ الْحَاجَاتِ إِلَّا مُطْلَلًا
 وَانْظُرِ الْمُحْتَسِبَ : ٣٢٨ / ١ ، وَالْمَغْنِي : ٧٣ / ١ ، وَالْهَمْعُ : ١١١ / ٢ ، وَالْخَزَانَةُ
 ١٢٩ / ٢ .

(٤) البسيط : ٦٠٣ .

(٥) هُوَ أَبُو مُحَمَّدٍ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ إِسْحَاقَ الصِّمَرِيِّ . أَخَذَ عَنْ أَبِي سَحِيدٍ السَّيرَافِيِّ
 وَالرَّمَانِيِّ وَالْحُسَيْنِ بْنِ عَلِيٍّ النُّعْمِيِّ الْبَصْرِيِّ . كَانَ فُهِمًا عَاقِلًا ، صَنَفَ كِتَابَ التَّبَصُّرَةِ
 فِي النُّحُوِّ وَأَحْسَنَ فِيهِ التَّعْلِيلَ عَلَى مَذْهَبِ الْبَصْرِيِّينَ ، وَلَأَمَلُ الْمَضْرَبِ بِاسْتِصْمالِهِ
 عَنَاءٌ تَامَةٌ . لَمْ تَذَكَرِ الْمَصَادِرُ تَارِيخَ وَفَاتِهِ وَلَا مِيلَادَهُ .

انظر ترجمته في بغية الوعاة : ٤٩ / ٢ ، وانباه الرواة : ١٢٣ / ٢ .

النحويين حَطُّوا هذا البيت على الغلط والضرورة ، ثُمَّ قَالَ : (وَوَجَّهَهُ عِنْدِي أَنَّهُ
أَدْخَلَ (إِلَّا) فِي هَذَا الْكَلَامِ ، لِأَنَّ لَفْظَهُ نَفْيٌ ، وَإِنْ كَانَ الْمَعْنَى عَلَى الْإِيجَابِ (١) ، فَيَكُونُ
هَذَا مِنْ مِرَاعَاةِ اللَّفْظِ كَمَا قَالَ جَدِيمةُ الْأَبْرَشِ :

رَبِّمَا أَوْفَيْتُ فِي عَـلَمٍ تَرْفَعُنْ شَيْئِي شَمَالَاتٍ (٢)

فَأَدْخَلَ النُّونَ الْخَفِيفَةَ فِي (تَرْفَعُنْ) مَعَ أَنَّهُ إِنَّمَا وَقَعَ فِي الْوَاجِبِ ، وَمَوْضِعُ نُونِ التَّوَكُّيدِ
فِي الْمَضَارِعِ إِنَّمَا هُوَ غَيْرُ الْوَاجِبِ كَالنَّهْيِ وَالِاسْتِفْهَامِ ، فَإِنَّمَا أَدْخَلَ النُّونَ هُنَا فَمِنَ
الْوَاجِبِ لِأَنَّ (رَبِّ) تَقْلِيلٌ ، وَالتَّخْفِيفُ بِمَنْزِلَةِ النَّفْيِ ، لِأَنَّهُ نَفْيُ الْكَثِيرِ فَشَبَّهَ التَّقْلِيلَ
بِالنَّفْيِ وَأَدْخَلَ النُّونَ فِي (تَرْفَعُنْ) وَكَذَلِكَ (مَا أَنْفَكَ) لَفْظُهُ نَفْيٌ وَإِنْ كَانَ الْمَعْنَى عَلَى
الْإِيجَابِ ، فَأَدْخَلَ (إِلَّا) بِحَكْمِ اللَّفْظِ وَتَشْبِيهِهَا لِهَذَا بِالنَّفْيِ الْمَحْضِ وَلَمْ يُرَاعِ الْمَعْنَى .
وَهَذَا الَّذِي قَالَهُ الصِّمَرِيُّ صَحِيحٌ ، وَمِرَاعَاةُ اللَّفْظِ دُونَ الْمَعْنَى مَوْجُودَةٌ فِي كَلَامِ
الْمَرْبِ ، أَلَا تَرَى إِلَى قَوْلِ الشَّاعِرِ :-

لَمَّا أَغْضَلْتَ شُكْرَكَ فَانْتَصَحَنِي وَكَيْفَ وَمِنْ عَطَائِكَ جَلَّ مَالِي (٣)

كَيْفَ أَدْخَلَ لَامَ الْقَسَمِ عَلَى (مَا) النَّافِيَةِ فِي قَوْلِهِ (لَمَّا) ، فَإِنَّمَا فَحَلَ ذَلِكَ ، لِأَنَّ
(مَا) تَكُونُ بِمَعْنَى (الَّذِي) فِرَاعِي لَفْظًا (مَا) وَإِنْ كَانَ الْمَعْنَى عَلَى النَّفْيِ . وَكَذَلِكَ
أَيْضًا قَوْلُ الْآخِرِ :

(١) التبصرة : ١٩٠/١ .

(٢) من المديد ، أوفيت : يقال أوفيت على الشيء إذا أشرفت عليه ، و (في) هنا بمعنى
(على) . والشمالات : جمع شمال بالفتح وهي الريح التي تهب من هذه الجهة
والعلم : الجبل .

وهو من شواهد الكتاب : ٥١٨/٣ ، والمقتضب : ١٥/٣ ، والنوادر : ٢١٠ ،
والأزهية : ٩٣ - ٢٧٥ ، والإيضاح : ٢٥٣/١ ، وشرح المفصل : ٤٠/٩ ،
والمقرب : ٧٤/٢ ، والمغنى : ١٣٥/١ ، ١٣٧ ، ٣٠٩ ، والخزانة : ٥٦٧/٤ - ٥٦٨
(٣) من الوافر ، ينسب للنايعة وليس في ديوانه المطبوع ، وهو من شواهد المغنى :
٦٨٠/٢ ، وفيه (فاصطنعني) مكان (فانتصحنني) ، وشرح أبيات المغنى
للبيضاوي : ٥٦/٨ ، وشرح شواهد للسيوطي : ٩٥٦/٢ .

وَرَجَّ الْفَتَى لِلْخَيْرِ مَا إِنَّ رَأْيَتَهُ عَلَى السَّنِّ خَيْرًا لَا يَزَالُ يَزِيدُ (١)

(١/١٢١)

ف (ما) ها هنا في قوله : (ما إِنَّ رَأْيَتَهُ) مصدرية ، وهي في موضع نصب على الظرفية لأنَّ التَّقْدِيرَ : مَدَّةَ رُؤْيَتِكَ إِيَّاهُ ، وَزَادَ بَعْدَهَا (إِنَّ) وهي لا تَزَادُ إِلَّا بَعْدَ (مَا) النَّافِيَةِ ، مَا ذَاكَ إِلَّا رَعَى لِلْفِظِ (ما) ، لَأَنَّهَا تَكُونُ لِلنَّفْيِ . وكذلك أيضًا قَوْلُ الْآخِرِ :

يَرْجَى الْعَبْدُ مَا إِنَّ يَلَاقِي وَتَعْرِضُ دُونَ أَبْعَدِهِ خُطُوبُ (٢)

زَادَ (إِنَّ) أيضًا بَعْدَ (ما) التي بمعنى (الذي) رعيًا للفظها ، لَأَنَّهَا تَكُونُ نَافِيَةً وَهَذَا النَّوعُ كَثِيرٌ فِي كَلَامِ الْعَرَبِ .

وما ذكره الصِّمَرِيُّ من تَخْطِئَةِ ذِي الرُّمَّةِ وتلحينه فهو منسوبٌ للأصمعي (٣) والجرمي (٤) .

وفي البيت أيضًا تأويلان آخران :

(١) من الطويل للمعلوط القريب كما في شرح شواهد المغني للسيوطي : ٨٥/١ ،

٨٦ ، ٧١٦/٢ .

وانظره في الكتاب : ٢٢٢/٤ ، والأزهية : ٤٢ - ٩٦ ، والخصائص : ١١٠/١ ،

والمقرب : ٩٧/١ ، وإصلاح الخلل : ٣٦٨ ، وشرح المفصل : ١٢٠/٨ ، وشرح

الكافية الشافية : ٣٩٨/١ ، والجني الداني : ٢١١ ، والمهم : ١١٨/٢ ،

والخزانة : ٥٣٦/١ .

(٢) من الوافر قاله جابر بن ريان الطائي (شاعر جاهلي) كما ذكر في الخزانة :

٥٦٧/٣ ، وفيها : (ما لا ان يَلَاقِي) مكان : (ما ان يَلَاقِي) ويروى في المغني :

٢٥/١ ، ٦٧٩/٢ ، والجني الداني : ٢١١ ، والمهم : ١١٧/٢ ، والدرر :

٩٧/١ :

يَرْجَى الْمَرْءُ مَا ان لَا يَرَاهُ وَتَعْرِضُ دُونَ أَدْنَاهُ الْخُطُوبُ

(٣) هو عبد الملك بن قريب بن عبد الملك بن علي بن أصمع أبو سعيد الأصمعي البصري

اللمضي ، أحد أئمة اللغة والضرب والأخبار والطح والنوادر .

روى عن أبي عمرو بن العلاء ونافع بن نعيم ، وروى عنه أبو عبيد القاسم بن سلام

أبو حاتم السجستاني وأبو الفضل الرياشي . له تصانيف بلغت الأربعين منها :

غريب القرآن ، وخلق الانسان ، والأجناس ، والابل والخيول ، والأضداد ، وغير

ذلك توفي سنة ٢١٦ هـ وقيل : ٢١٥ هـ عن ثمان وثمانين سنة . انظر ترجمته في

بخية الوعاة : ١١٢/٢ ، ١١٣ ، وانباه الرواة : ١٩٧/٢ .

(٤) انظر شرح المفصل : ١٠٧/٧ .

أحدهما : أَنَّ (تنفك) فيه تامةٌ مثلها في قوله تعالى : (منفكين حتى تأتيهم)
 البينة^(١) والمعنى : لا تنفك عن التعصب ، و (مناخة) على هذا منصوبٌ على الاستثناء
 المنقطع ، كأنه قال : لكنّها مناخةٌ على الخسف ، أى : على غير علفٍ أو نرمى بها بلداً
 قفراً ، وهذا التأويل للقاضي أبي سعيد السيرافي .^(٢)

والتأويل الثاني : قاله الفراء^(٣) وهو أن (تنفك) هي الناقصة ، وخبرها في قوله
 (على الخسف) و (مناخة) تنصب على الحال مقدّم من تأخير ، والمعنى : لا تنفك على
 الخسف أو نرمى بها بلداً قفراً إلا في حال إناختها . وقال بعض البغداديين : إنَّ
 (تنفك) هنا تامةٌ ، بمعنى تنفصل ، و (مناخة) حال ، أى : ما ينفك بعضها من
 بعضي ، إما لأنّها مقطرة على نسقٍ ، مربوطٌ بعضها ببعضي ، أو لأنّها مصطحبةٌ ففى
 التبارى في السير إلا في حال إناختها ، أى : لا ينفصل بعضها من بعضي إلا في هذه
 الحال ، فإذا انيخت زالت عن الاتصال ، وإناختها على غير علفٍ . يريد : أنّها تنأخ
 معدّةٌ للسير فلا ترسل من أجل ذلك في المرمى ، وهذا القول ارتضاه ابنُ عصفور في
 شرح الجمل^(٤) ، وذكر أنّ (أو) من قوله (أو نرمى) في هذا الوجه بمعنى (إلى أن)
 أى : إناختها إلى أن نرمى بها بلداً قفراً ، و (نرمى) على هذا منصوبٌ بإضمار
 (أن) بعد (أو) ولكنه سكن الياء ضرورةً

(١) من الآية : (١) من سورة البينة .

(٢) شرح السيرافي : ٢١٨ / ٣ .

(٣) معاني القرآن : ٢٨١ / ٣ .

(٤) الذى قال ان (تنفك) تامة هو الفراء كما نقل البغدادى ، ونقل ابن الانبارى
 فى الانصاف : ١٥٩ / ١ : أنه قول الكسائى رواه عنه هشام . وانظر الخزانة :

٥١ / ٤ ، ومعاني القرآن : ٢٨١ / ١ .

(٤) شرح الجمل لابن عصفور : ٣٩٨ / ١ ، ٣٩٩ .

(٥) شرح الجمل لابن عصفور : ٣٩٩ / ١ .

وهذا الذي ذكر في (أو) خلاف مذهب سيوييه ، لأنه أنشد البيت شاهداً
لرفع الفصل بعد (أو)^(١) فقد حصل في هذا البيت للنحويين ستة أقوال : قول
الأصمعي والجرمي ، وقول ابن جني ، وقول الصيمري ، وقول السيرافي ، وقول الفراء ،
وقول بعض البغداديين ، والله سبحانه أعلم .

وقسم لا يلزم أداة النفي مطلقاً وهو ما عدا الأربعة المذكورة ، فهذا القسم
يجوز أن يستعمل مصاحباً لأداة النفي وأن يستعمل دونها نحو : كان زيد قائماً ،
وما كان زيد قائماً ، والنفي هنا حقيقي ولذلك يجوز دخول (إلا) على الخبر فتقول :
ما كان زيد إلا قائماً ، غير أن (دام) من هذا القسم لا تستعمل ناقصة إلا صلة
لـ (ما) المصدرية ، ولذلك لا تقع أول كلام فتقول : لا أكلّمك ما دام زيد قائماً ، فـ (ما)
مصدرية وهي في / موضع نصب على الظرفية ، لأنّ التقدير : لا أكلّمك مدة دام زيد ، (١٢٦ / ب)
قال تعالى : (ومنهم من إن تأمنه يد يئار لا يؤده إليك إلا ما دمت عليه قائماً)^(٢)
فالتاء في (دمت) اسمها ، و (قائماً) خبرها ، و (ما) مصدرية قامت مقام الظرف ،
والتقدير : لا يؤده إليك إلا مدة دام قيامك عليه .

الفصل الثالث : في معاني هذه الأفعال

أما (كان) فإذا كانت ناقصة فلها معنيان :
أحدهما : أن تكون بمعنى (صار) نحو قول الشاعر :
بتيهاء قفرٍ والمطى كأنها قطا الحزن قد كانت فراخاً بيوضها^(٣)

(١) الكتاب : ٤٨ / ٣ .

(٢) من الآية : (٧٥) من سورة آل عمران .

(٣) من الطويل نسبه ابن منظور في اللسان : (كون) لابن أحم الباهلي (إسلامي
مخضرم) وهو في ديوانه : ١١٩ ، ونسبه ابن السيد في إصلاح الخلل : ١٧٣ ،
لذي الرمة وليس في ديوانه ، ونسبه ابن يمين في شرح المفصل : ١٠٢ / ٧ إلى
ابن كثر .

والتيها : الصحراء يفضل فيها السارى . قفر : خلاء موحشة ، والحزن :
ما ارتفع من الأرض ، وقطا الحزن أكثر عطشا لأنه قليل الماء فهي سريحة الطيران =

أى : قد صارتُ بيوضها فراخاً .

والثانى : أن تكون للدلالة على زمانٍ مقتضى الجملة ، فإذا قلت : كان زيد قائماً دلتُ (كان) على أن مقتضى الجملة الذى هو القيام فيما مضى ، وإذا قلت : سيكون زيد قائماً ، دلتُ (سيكون) على أن القيام فيما يستقبل ، وإذا قلت : يكون زيد قائماً ، دلتُ (يكون) على أن القيام إما فى الحال أو فيما يستقبل ، لأن (يكون) مضارعٌ مبهمُ الزمانِ وإذا كانت زائدةً فمعناها أيضاً الدلالة على زمانٍ مقتضى الجملة ، فإذا قلت : زيدٌ كان قائماً ، دلتُ (كان) على مضى القيام .

وإذا كانت تامةً فلها أربعة معانٍ : تكون بمعنى (حدث) نحو : كان مطرٌ ، أى : حدث مطرٌ ، ومعنى (حضر) نحو قولهم : كان لبنٌ ، أى : حضر لبنٌ ، قال تعالى : (وإن كان ذو عسرة ^(١)) أى : وإن حضر ذو عسرة ، ومعنى (كفل) تقول : كنت الصبي ، أى : كفلته ، والتاء فى (كنت) فاعلةٌ ، والصبي مفعولٌ به ، ومعنى (غزل) ، تقول : كنت الصوف ، أى : غزلته . ومما جاءت فيه (كان) تامةً بمعنى الحدوث قوله تعالى : (كن فيكون ^(٢)) أى : أحدث فيحدث . وكذلك أيضاً قول الشاعر :

وعينان قال الله كونا فكانتا فعولان بالالباب ما تفعل الخمر ^(٣)

أى : قال : أحدثا فحدثا ، و (فعولان) نعتٌ لعينان . وأما قول الآخر :

= فشبه سرعة ابلهم بسرعة القطا . وانظر الفصول الخمسون : ١٨٢ ، وشرح

الجميل لابن عصفور : ٤١٢/١ ، والأشمونى : ٢٣٠/١ ، والخزانة : ٣١/٤ .

(١) من الآية : (٢٨٠) من سورة البقرة . وانظر الجمل : ٦٢ .

(٢) من الآية : (٨٢) من سورة يس .

(٣) من الطويل لذي الرمة من قصيدة يهجو بها بنى امرئ القيس بن زيدة مناة .

وانظر فى ديوانه : ٢٩٧ ، والأزهية : ١٩٤ ، والخصائص : ٣٠٢/٢ ، وأمالى

المرتضى : ٢٠/١ ، وشرح التسهيل : ١١٩/١ ، والمساعد : ٧٣/١ ، والاقتراح

١٣٩ ، ومعجم الشواهد : ١٥٠/١ .

بِاللّهِ قُولُوا كَذَا بِأَجْمَعِكُمْ يَالَيْتَ مَا كَانَ كَانَ لَمْ يَكُنْ (١)

فـ (كَانَ) الأولى ناقصة واسمها ضميرٌ مستترٌ فيها يعودُ على (ما) ، لأنها بمعنى (الذى) ، و (كَانَ) الثانية تامة وهى مع فاعليها الضمير المستتر فيها فى موضع نصب خبراً لكان قبلها ، و (يكن) تامة أيضاً وفاعلها أيضاً ضميرٌ مستترٌ ، والتقدير : ياليت الذى كَانَ حَدَثَ لَمْ يَحْدَثْ .

وَأَمَّا (أَمْسَى ، وَأَصْبَحَ ، وَأَضْحَى) فإذا كانت ناقصة فلها معنيان .

أحدهما : أَنْ تَكُونَ بمعنى (صَارَ) كقول الشاعر :-

أَصْبَحْتُ لَا أَحْمِلُ السَّلَاحَ وَلَا أَمْلِكُ رَأْسَ الْبَعِيرِ إِنْ نَفَرَا (٢)

أى : صِرْتُ لَا أَحْمِلُ السَّلَاحَ . وكقول الآخر :

وَكُنْتُ بِهِ أَكْنَى فَأَسَيْتُ كُلَّمَا كُنَيْتُ بِهِ فَاضَتْ دُمُوعِي عَلَى نَحْرِي (٣)

أى : فَصِرْتُ كُلَّمَا . وكقول الآخر :

ثُمَّ أَضْحُوا لَعِبِ الدَّهْرِ بِهِمْ وَكَذَلِكَ الدَّهْرُ حَالًا بَعْدَ حَالٍ (٤)

أى : ثُمَّ صَارُوا لَعِبِ الدَّهْرِ بِهِمْ .

والمعنى الثانى : أَنْ تَكُونَ للدلالة على اقتران مضمون الجملة بالأزمة التى

تشاركها فى الحروف ، الْمَسَاءُ فى (أَمْسَى) وَالصَّبَاحُ فى (أَصْبَحَ) وَالضُّحَى فى (أَضْحَى) / (١٢٧/أ)

(١) أورده ابن منظور فى اللسان (كون) من غير عزو ، شاهدنا على (كان) الزائدة برواية :

بِاللّهِ قُولُوا بِأَجْمَعِكُمْ يَالَيْتَ مَا كَانَ لَمْ يَكُنْ

وانظر شرح الجمل لابن بابشاذ : ص ٢٩ .

(٢) تقدم تخريجه فى ص : ٤٦١ .

(٣) من المأويل ، ولم أقف على نسبته ، انظره فى التوطئة ص : ٢١١ ، ويشير الشاعر الى سوء محاطة ابنه له .

(٤) من الرمل ، وينسب لعدى بن زيد العبادى ، وليس فى ديوانه المطبوع .

انظره فى التوطئة : ٢١١ ، والمساعد : ٢٥٦/١ ، والهمع : ٧٣/٢ ، والدرر

(أَضْحَى) وقد قيل أن (أَضْحَى) للضحى وللضحا معاً (١) والضحى : وقت
إضاءة الشمس وصفائها ، والضحا وقت استحرارها ، فتقول : أَسَى زيد قائماً ، فدلت
(أَسَى) على اقتران القيام بالمساء ، وأصبح زيد صائماً ، فدلت (أَصْبَحَ) على
اقتران الصيام بالصباح ، وأضحى زيد قائماً ، فالمعنى أن القيام مقترن بالضحى .
ويجوز أن يكون اقترانه بالضحا في القول الآخر .

وإذا كانت تامة دلت على دخول الفاعل في الأزمنة المذكورة ، تقول : أَصْبَحْتُمْ
كم تنامون ؟ أَى : دخلتم في الصباح وخرجتم عن وقت النوم ، وتقول أيضاً : أَسَيْتُمْ
كم تعملون ؟ أَى : دخلتم في المساء . وكذلك تقول : أَضَحَيْتُمْ ، أَى : دخلتم في
الضحى أو في الضحا أيضاً على القول الآخر ، وقد تكون (أَصْبَحَ) منها للدلالة على
الإقامة في الصباح ، ومنه قوله : (إِذَا سَمِعْتَ بِسَرِّ الْقَيْنِ فَأَعْلَمْ بِأَنَّهُ مُصْبِحٌ) (٢) أَى : مقيم
في الصباح .

وَأَمَّا (ظَلَّ) فَإِنْ كَانَتْ نَاقِصَةً فَلَهَا مَعْنِيَانِ :

أحدهما : أَنْ تَكُونَ بِمَعْنَى (صَارَ) ومنه قوله تعالى : (ظَلَّ وَجْهَهُ مُسْوِداً) (٣) أَى :
صَارَ وَجْهَهُ مُسْوِداً ، وقوله سبحانه : (فَظَلَّمْتَ تَفْكَهُونَ) (٤) أَى : فَصَرَّيْتُمْ تَعْجِبُونَ مِمَّا
نَزَلَ بِكُمْ فِي زَعِكُمْ ، وقيل معنى (تَفْكَهُونَ) : تَدْمُونَ (٥) .

(١) انظر اللسان (ضحا) .

(٢) هذا مثل يضرب للرجل يعترفه الناس بالكذب فلا يقبل قوله وإن كان صادقاً

وأصله أن القين (الحداد) إذا خُفَّ عنه شغلُه قال : انى سائر الليل

ليستصنعه أهل الماء خوف الفوت ، ثم يصبح وهو غير سار ، انظر كتاب

الأمثال : ٤٧ ، والمستقصى : ١ / ١٢٤ ، واللسان : (قين) وانظر شرح الجمل

لابن عصفور : ١ / ٤١٣ - ٤١٤ .

(٣) من الآية : (١٧) من سورة الزخرف ، ومن الآية (٥٨) النحل .

(٤) من الآية : (٦٥) من سورة الواقعة .

(٥) معاني القرآن : ٣ / ١٢٨ .

والمعنى الثانى : أن تكون للدلالة على صاحبة الصف للموصوف نهاره ، فتقول
ظَلَّ زَيْدٌ قَائِمًا ، أَيْ : صَاحَبَ الْقِيَامُ زَيْدًا جَمِيعَ النَّهَارِ . (١) وإن كانت تامة فصعناها
الإقامة نهارًا ، فتقول : ظَلَّ زَيْدٌ ، أَيْ : أَقَامَ نَهَارًا .

وَأَمَّا (بَاتَ) فإذا كانت ناقصة فصعناها الدلالة على صاحبة الصف للموصوف
لَيْلَهُ ، فتقول : بَاتَ زَيْدٌ سَاهِرًا ، أَيْ : صَاحَبَهُ السَّهَرُ جَمِيعَ لَيْلِهِ ، وإذا كانت تامة
كانت بمعنى (عَرَسَ) والتعرس هو النزول لَيْلًا ، فتقول : بَاتَ زَيْدٌ ، بمعنى : عَرَسَ
زَيْدٌ ، ومن هذا قول الشاعر :

وَبَاتَ وَبَاتَتْ لَهُ لَيْلَةٌ كَلَيْلَةِ ذِي الْعَائِرِ الْأَرْمَدِ (٢)

أَيْ : وَعَرَسَ وَعَرَسَتْ لَيْلَةٌ ، ففاعل (بَاتَ) الأولى ضميرٌ مستترٌ فيها ، وفاعل الثانية
(لَيْلَةٌ) وَأَرَادَ : وَبَاتَ فِي لَيْلَةٍ ، لَكِنَّهُ نَسَبَ الْفِعْلَ إِلَى اللَّيْلِ اتِّسَاعًا وَجَازًا ، كَمَا
يُقَالُ : نَهَارُهُ صَائِمٌ وَلَيْلُهُ قَائِمٌ . (٣)

وَأَمَّا (غَدَا وَرَاحَ) فَإِنْ كَانَتَا نَاقِصَتَيْنِ فَلَهُمَا مَعْنِيَانِ :
أَحَدُهُمَا : أَنْ تَكُونَ بِمَعْنَى (صَارَ) فتقول : غَدَا زَيْدٌ عَالِمًا ، وَرَاحَ زَيْدٌ عَالِمًا ،
أَيْ : صَارَ كَذَلِكَ .

والثانى : أَنْ تَكُونَ لِلدَّلَالَةِ عَلَى اقْتِرَانِ مَضْمُونِ الْجُمْلَةِ بِالزَّمَانِ (٤) الَّذِى يَشَارِكُهَا
فِي الْحُرُوفِ ، وَهُوَ الْغَدُ وَفِي (غَدَا) وَالرَّوَّاحُ فِي (رَاحَ) ، فتقول : غَدَا زَيْدٌ قَائِمًا ،
وَرَاحَ زَيْدٌ قَائِمًا ، وَالْمَعْنَى : اقْتِرَانُ الْقِيَامِ بِهَذَا الزَّمَانِ .

(١) انظر شرح الجمل لابن عصفور : ٤١٢/١ .

(٢) من المتقارب لا مرئ القيس بن عانس (صحابى) من قصيدة له مطلعها :

تطاول ليلك بالأشمَد ونام الخلى ولم ترقد

العائر : يطلق على القذى الذى تدمع له العين وعلى الرمد ، وعلى كل ما أعلَّ
العين .

وهو من شواهد التوطئة : ٢١٢ ، وأوضح المسالك : ٢٥٤/١ ، والتصريح :

١١٩/١ ، والأشمونى : ٢٣٦/١ .

(٣) انظر الكتاب : ٣٣٧/١ .

(٤) انظر شرح الجمل لابن عصفور : ٤١٦/١ .

وإن كانتا تامتين فمعناهما السَّيْرُ في الزمانِ المذكورِ ، فتقول : غَدًا زَيْدٌ ، أَيْ :
سَارَ في الْغَدَاةِ ، وَرَاحَ عَمْرُو ، أَيْ : سَارَ في وَقْتِ الرِّوَاكِ ، ومنه قولُه عليه السَّلَامُ :
(مَنْ رَاحَ فِي السَّاعَةِ الْأُولَى)^(١) أَيْ : مَنْ سَارَ ، وَفَاعِلُهَا غَمِيرٌ مُسْتَتِرٌ فِيهَا يَحُودُ إِلَى
(مَنْ) .

وَأَمَّا (آخَى) ، وَ(عَادَ) فَإِنْ كَانَتَا نَاقِصَتَيْنِ فمعناهما / معنى (صَارَ) تقول : (١٢٢ / ب)
آخَى زَيْدٌ عَالِمًا ، أَيْ : صَارَ عَالِمًا ، وَقَالَ تَعَالَى : (حَتَّىٰ عَادَ كَالْعُرْجُونِ الْقَدِيمِ)^(٢)
أَيْ : صَارَ مِثْلَ الْعُرْجُونِ الْبَالِي .

وإن كانتا تامتين كانتا بمنزلة (رَجَعَ) فتقول : آخَى زَيْدٌ إِلَى الْقِيَامِ ، وَعَادَ زَيْدٌ
إِلَى بَلَدِهِ ، أَيْ : رَجَعَ إِلَيْهِ .

وَأَمَّا (صَارَ) فَإِنْ كَانَتْ نَاقِصَةً فمعناها : تَحَوَّلَ الشَّيْءُ عَنْ صِفَتِهِ الَّتِي كَانَ عَلَيْهَا
إِلَى صِفَةٍ أُخْرَى ، فتقول : صَارَ زَيْدٌ عَالِمًا ، أَيْ : تَحَوَّلَ عَنِ الْجَهْلِ إِلَى الْعِلْمِ .^(٣)
وإن كانت تامة كانت بمعنى (انتقل) نحو : صَارَ زَيْدٌ إِلَى الْبَادِيَةِ ، أَيْ : انتقلَ
إِلَيْهَا .

وَأَمَّا (لَيْسَ) فَلَا نَتَفَاءُ الصِّفَةِ عَنِ الْمَوْصُوفِ فِي الْحَالِ إِذَا لَمْ يَتَقَيَّدَ الْخَبَرُ بِزَمَانٍ ،
فإن تَقَيَّدَ بِزَمَانٍ نَفَتْ عَلَى حَسَبِ تَقْيِيدِهِ فتقول : لَيْسَ زَيْدٌ قَائِمًا ، وَلَيْسَ زَيْدٌ يَقُومُ ،
فالمعنى انتفاءُ الْقِيَامِ عَنْ زَيْدٍ فِي الْحَالِ ، لِأَنَّ الْخَبَرَ الَّذِي هُوَ (قَائِمٌ) أَوْ (يَقُومُ)

(١) أخرجه البخاري (فتح الباري : ٣٦٦ / ٢) في باب فضل الجمعة ، حديث رقم
(٨٨١) بلفظ : (من اغتسل يوم الجمعة غسل الجنابة ثم راح فكأنما قرب
بدنة . . . الخ)

ومسلم بشرح النووي : ١٣٥ / ٦ في الجمعة - باب الطيب والسواك يوم الجمعة ،
حديث رقم (١٠) بمثل لفظ البخاري المذكور .

وزاد أصحاب الموطأ عن مالك بعد قوله (ثم راح) (في الساعة الأولى) انظر
الموطأ : ١٠١ / ١ - كتاب الجمعة - باب العمل في غسل يوم الجمعة ، حديث
رقم (١) .

(٢) من الآية : (٣٩) من سورة يس .

(٣) انظر شرح الجمل لابن عصفور : ٤١٦ / ١ .

لم يقيّد بزمان ، وتقول : ليس زيد قائماً غداً ، وليس زيد قائماً أمس ، فالمعنى انتفاء القيام عن زيد في الزمان الذي قيّد الخبر به . وقد نص سيويوه على أنك تقول : ما زيد ضربته ^(١) ، على أن تكون (ما) حجازية بمنزلة (ليس) فنفت هنا الخبر الماضي كما ترى ، وإجازته ذلك في (ما) الحجازية إجازة منه له في (ليس) . وسَمِعَ للعرب فيما حكاه سيويوه (ليس خلق الله مثله ^(٢)) فنفت هنا أيضاً الخبر الماضي الذي هو (خلق الله مثله) واسم (ليس) هنا ضمير الأمر أو الشأن مستتر فيها أي : ليس الأمر أو الشأن خلق الله مثله .

وأما : (ما زال ، وما انفك ، وما فتى ، وما برح) ^(٣) أربعتها فلصاحبة الصفة للموصوف مذكّر أمكن أن يكون قابلاً لها ، فإذا قلت : ما زال زيد عالماً ، فالمعنى صاحبة العلم لزيد منذ صار قابلاً له ، وكذلك الثلاثة البواقي ، وتنفي هذه الأربعة ماضية اللفظ بـ (ما) ومضارعتها بـ (لم) و (لن) و (لا) نحو : ما زال زيد عالماً ، ولم يزل زيد عالماً ، ولن يزال زيد عالماً ، ولا يزال زيد عالماً ، وتنفي أيضاً ماضية اللفظ بـ (لا) في الدعاء نحو : لا زال زيد على خير ، تريد : الدعاء له بذلك .

وإذا استعملت (ما انفك) تامة كانت بمعنى (ما انفصل) فتقول : ما انفك زيد عن عمرو ، أي : ما انفصل عنه .

وإذا استعملت (برح) تامة كان معناها (ذهب) أو (ظهر) فتقول : ما برح زيد من هنا ، أي : ما ذهب وقالوا : (برح الخفاء) ^(٤) أي : ظهر ، وكذلك

(١) في الكتاب : ١٤٦/١ : (فان جعلت (ما) بمنزلة (ليس) في لغة أهل الحجاز لم يكن إلا الرفع ، لأنك تجيء بالفعل بعد أن يحمل ما هو بمنزلة فعل يرفع ، كأنك قلت : ليس زيد ضربته) .

(٢) الكتاب : ٧٠/١ .

(٣) انظر الجمل : ٥٣ ، وشرحه لابن عصفور : ٤١٧/١ ، والبسيط : ٥٣٩ .

(٤) الفاجر : ٣٥ ، وفيه : (قال الأصمعي : معناه : ظهر المكتوم وهو من البراح ، كأنه في براح من الأرض . وقال غيره : برح الخفاء : أي زال الخفاء فصار الأمر ظاهراً) . وانظر الجمع : ٨٣/٢ .

تقول : ما يَرِحُ الخَفَاءُ ، أى : ما ظَهَرَ .

وَأَمَّا (مَادَامَ) فإذا كانت ناقصةً فمعناها صاحبة الصفة للموصوف في الحال (١) ،
فإذا قلت : لا أَكَلَمَكَ مَادَامَ زَيْدٌ قائماً ، ففهم أن القيامَ صاحبٌ لزيدٍ في الحال ،
وإذا كانت تامةً فمعناها الدلالة على بقاء الفاعل ، فإذا قلت : لا أَكَلَمَكَ مَادَامَ زَيْدٌ ،
فالمعنى : لا أَكَلَمَكَ ما بقي زَيْدٌ ، أى : مدةً بقاءه .

وَأَمَّا (جَاءَ وَقَعَدَ) في المثلين (٢) فممنزلة (٣) (صَارَ) الناقصة .

الفصل الرابع : في عطية وأحكام ما تعمل فيه

وفيه مسائل :

السؤال الأول : في عطية ، وكلُّ هذه الأفعال المذكورة في هذا الباب تدخل
على المبتدأ والخبر ، فيرتفع / المبتدأ بها اسماً لها ، وينتصب الخبر خبراً لها (٤) ، (١/١٢٨)
ويسمى أيضاً اسمها فاعلاً وخبرها مفعولاً . وقد أطلق سيويه هذه التسمية عليهما (٥)
فكلُّ ما جاز أن يكون مبتدأً جاز أن يكون اسماً لهذه الأفعال ، إلا ما له صدر الكلام
من المبتدآت كاسماء الشرط وأسماء الاستفهام و(كم) الخبرية وما لزم الرفع على
الابتداء من الأسماء ، ك(أيمن الله) و(ما) التعجبية .

وتنفرد (دَامَ) وما نفى ب(ما) من هذه الأفعال بأنها لا تدخل على مبتدأ
خبره مفرد (٦) لا زم التصدير نحو : أين زيد؟ وكيف عمرو؟ ومتى القيام؟ ألا ترى

(١) انظر شرح الجمل لابن عصفور : ٤١٨/١ .

(٢) تقدم ما في ص : ٤٩٨/٤٩٣ .

(٣) في الأصل : (فمنزلة) ، والوجه ما أثبت .

(٤) هذا هو ذهب البصريين ، وذهب الكوفيون إلى أن هذه الأفعال دخلت على

المبتدأ والخبر فنصب الخبر وبقى المبتدأ على رفعه . انظر الكتاب : ١٣١/٢

وشرح الجمل لابن عصفور : ٤١٨/١ - ٤١٩ ، والهمع : ٨٣/٢ .

(٥) الكتاب : ٤٩/١ .

(٦) الهمع : ٧٢/٢ .

أَنَّ (أَيْنَ) وقعتْ خبراً للمبتدأ بعدها ولها صدرُ الكلام لما فيها من معنى الاستفهام وكذلك (كَيْفَ) و (مَتَى) فلا يجوز دخول (مَا دَامَ) على هذه الجملة ، ولا دخول (مَا زَالَ) ، و (مَا انْفَكَّ) و (مَا فَتَى) ، و (مَا بَرَحَ) وكذلك سائر ما دخلت عليه (ما) من أفعال هذا الباب ، فلا يقال : لا أكلّمك أينَ مَا دَامَ زيدٌ ، ولا يقال أيضاً : أينَ مَا زَالَ زيدٌ ، ولا : كيفَ مَا بَرَحَ زيدٌ ، ولا : متىَ مَا انْفَكَّ القيامُ ، ولا : أينَ مَا كَانَ زيدٌ ، ولا : أينَ مَا أصبحَ عمرو^(١) ، وتقول : أينَ كَانَ زيدٌ ؟ ومتى كَانَ القيامُ ؟ وكيفَ كَانَ زيدٌ ؟ لعدم دخول (ما) على (كَانَ) فالاسم المرفوع بعدها اسمها ، واسم الاستفهام قبلها في موضع الخبر .

وإنما امتنع دخول ما ذكر على هذا المبتدأ المذكور لما يلزم من تقديم الخبر ، وذلك في هذا ممتنع ، أمّا في (دَامَ) فلوقوعها صلة ل (ما) المصدرية ، فلو قدّمت خبرها على (ما) لكانت قد قدّمت بمعنى الصلة على الموصول ، وذلك لا يجوز على ما تقرّر في باب الموصولات^(٢) ، لأنّ الصلة إنّما هي (دَامَ) واسمها وخبرها ، فصار خبرها بمعنى الصلة .

وأما فيما نفى ب (ما) من هذه الأفعال ، فلأنّ (ما) النافية لها صدرُ الكلام فلا يعمل ما بعدها فيما قبلها ، فلو قدّمت خبر النفي بما عليها لكانت قد أعطت ما بعدها فيما قبلها ، نعم يلزم ابن كيسان جواز ذلك في (مَا زَالَ) و (مَا انْفَكَّ) و (مَا فَتَى) لأنّه يجيز تقدّم أخبار هذه الأربعة عليها^(٣) لفقد معنى النفي في (ما) المصاحبة لها ، فصار عنده كلّ واحدٍ من هذه الأفعال الأربعة مع (ما) الداخلة عليه

(١) ويجوز ذلك الكوفيون كما في المصحح : ٧٢ / ٢ ، وحاشية الصبان : ١ / ٢٢٦ .

(٢) انظر ما تقدم في ص : ٨٠ .

(٣) هذا الذي أجازّه ابن كيسان من تقدّم أخبار هذه الأربعة عليها هو مذاهب الكوفيين ، وذهب البصريون والفراء إلى المنع ، وسيدكر المصنف ذلك بعد قليل انظر المصحح : ٨٤ / ٢ ، والتوطئة : ٢١٤ ، وشرح المفصل : ١١٣ / ٢ ، والانصاف ١ / ١٥٥ ، والبسيط : ٥٤٢ - ٥٤٣ ، وابن كيسان النحوي : ١٨١ - ١٨٣ .

حكمه حكم الإيجاب ، ولذلك امتنع دخول (إلا) على خبرها ، ولأجله أيضاً لا يكون لهذا النفي جواب منتصب بعد الفاء ، فلا يقال : ما زال زيد إلا قائماً ، على ما تقدم ، ولا ما زال زيد قائماً فنكره ، كما يجوز ذلك في النفي في غير هذه الأفعال الأربعة ، فكما حكم لهذا النفي هنا بحكم الإيجاب فيما ذكر فينبغي أن يحكم له بحكمه في جواز تقدم الخبر ، فأجاز لذلك أن تقول : قائماً ما زال زيد ، فيلزمه ولا بد جواز : أين ما زال زيد ، وكيف ما انفك عمرو ، ومتى ما برح القتال ، وقد نسب ابن مالك ما ذكر أنه مذهب ابن كيسان من جواز تقدم خبر (ما زال) وأخواتها الثلاثة عليها ، إلى بعض الكوفيين^(١) ولم ينسبه لابن كيسان . ولما / ذكر ابن مالك امتناع دخول (مادام) (١٢٨ / ب)

والمنفي ب (ما) على المبتدأ الذي خبره ما ذكر ، اطلق المنع ولم ينبه على أن من مذهبهم في (ما زال) وأخواتها جواز تقدم الخبر ، يميز دخولها على المبتدأ المذكور ، وقد كان ينبغي له أن ينبه على ذلك لما التزمه في كتابه الكبير^(٢) من تتبع الخلاف ، وكذلك أيضاً كان ينبغي له أن ينبه على أن مذهب الفراء امتناع دخول (زال) وأخواتها على ذلك المبتدأ الذي خبره ما ذكر ، وإن كانت منفية بغير (ما) ، لأنه ذكر أن مذهب الفراء امتناع تقدم خبر (زال) وأخواتها الثلاثة عليها مطلقاً^(٣) ، كانت منفية ب (ما) أو بغيرها فلا يجوز عنده : قائماً لا يزال زيد ، ولا : ضاحكاً لن يزال عمرو ، ولا : منطلقاً لم يزل بكر ، فلا شك في امتناع : أين لا يزال زيد ، وكيف لم يزل زيد ؟ ومتى لن يزال القتال ؟ على مذهبهم ، فتخصيص المنفي ب (ما) وحدها من غير تنبيه على الخلاف غير لا ثقي بطريقته ، وإنما كان اللائق باختصاره وجميعه للمذاهب أن يقول : ويختص ما يمتنع تقدم خبره عليه بعدم الدخول على ذي خبر مفرط طلبى عوض . قوله (وتختص (دام) والمنفي ب (ما) بعدم الدخول على ذي خبر مفرط طلبى)^(٤)

(١) التسهيل : ٥٤ .

(٢) يقصد : كتابه : (تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد)

(٣) التسهيل : ٥٤ ، وانظر اوضح المسالك : ١ / ٢٤٦ .

(٤) التسهيل : ٥٢ .

وَكُلُّ مَا جَازَ أَنْ يَكُونَ خَبَرًا لِلْمُبْتَدَأِ فَإِنَّهُ يَصَحُّ أَنْ يَكُونَ خَبَرًا لِهَذِهِ الْأَفْعَالِ إِلَّا الْجُمْلَةَ
الَّتِي لَا تَحْتَمِلُ الصِّدْقَ وَالْكَذِبَ (١) ، فَتَقُولُ : كَانَ زَيْدٌ قَائِمًا ، وَكَانَ زَيْدٌ قَامَ ، وَكَانَ زَيْدٌ
يَقُومُ ، وَكَانَ زَيْدٌ أَبُوهُ قَائِمٌ ، لِأَنَّكَ تَقُولُ : زَيْدٌ قَائِمٌ ، وَزَيْدٌ قَامَ ، وَزَيْدٌ يَقُومُ ، وَزَيْدٌ
أَبُوهُ قَائِمٌ . وَلَا يَجُوزُ أَنْ تَقُولَ : كَانَ زَيْدٌ اضْرِبُهُ ، وَلَا : كَانَ زَيْدٌ لَا تَضْرِبُهُ ، لِأَنَّ (اضْرِبْ)
و (لَا تَضْرِبْ) طَلَبُ لَا يَحْتَمِلُ الصِّدْقَ وَالْكَذِبَ ، فَلَا يَقَعُ خَبَرًا لِهَذِهِ الْأَفْعَالِ ، وَإِنْ كَانَ
يَقَعُ خَبَرًا لِلْمُبْتَدَأِ ، إِذْ تَقُولُ : زَيْدٌ اضْرِبُهُ ، وَزَيْدٌ لَا تَضْرِبُهُ ، فَأَمَّا قَوْلُ الشَّاعِرِ :

وَكُونِي بِالْمَكَارِمِ ذَكْرِيْنِي
وَدِّلِي دَلَّ مَاجِدَةٍ صَنَاعِ (٢)

فَأَوْقَعَ (ذَكْرِيْنِي) وَهُوَ طَلَبُ خَبَرًا لـ (كُونِي) و (بِالْمَكَارِمِ) مَتَعَلِّقٌ بِذَكْرِيْنِي ، وَالتَّقْدِيرُ
وَكُونِي ذَكْرِيْنِي بِالْمَكَارِمِ ، وَالْيَاءُ فِي (كُونِي) شَوَالِ اسْمٍ أَوْ ضَمِيرٍ مُسْتَتِرٍ ، أَيْ : (وَكُونِي
أَنْتِ) عِنْدَ الْأَخْفَشِ وَالْمَازِنِ اللَّذَيْنِ يَرَيَانِ أَنَّ الْيَاءَ لَيْسَتْ ضَمِيرًا وَأَنَّهَا عَلَامَةُ تَأْنِيثٍ ،
وَهَذَا الْبَيْتُ شَاذٌ نَادِرٌ لَا يُقَاسُ عَلَيْهِ ، وَهُوَ مِنْ وَضْعِ الْأَمْرِ مَوْضِعِ الْخَبَرِ (٣) ، كَأَنَّهُ قَالَ :
وَكُونِي بِالْمَكَارِمِ تَذَكْرِيْنِي ، فَوَضَعَ (ذَكْرِيْنِي) مَوْضِعَ (تَذَكْرِيْنِي) فَالْلَفْظُ لَفْظُ الْأَمْرِ
وَالْمَعْنَى عَلَى الْخَبَرِ ، وَالْأَمْرُ قَدْ يَوْضَعُ (مَوْضِعُ) (٤) الْخَبَرِ كَقَوْلِهِ تَعَالَى : (قُلْ مَنْ كَانَ
فِي الضَّلَالَةِ فَلْيَمْدُدْ لَهُ الرَّحْمَنُ مَدًّا) (٥) أَيْ : فَيَمْدُدْ لَهُ الرَّحْمَنُ مَدًّا ، وَقَوْلُهُ سُبْحَانَكَ :
(اتَّبِعُوا سَبِيلَنَا وَلْنَحْمِلْ خَطَايَاكُمْ) (٦) الْمَعْنَى : وَنَحْمِلْ خَطَايَاكُمْ ، وَمِنْ هَذَا أَبُو عَلِيٍّ

(١) انظر شرح الجمل لابن عصفور : ٣٧٩/١ - ٣٨٠ .

(٢) من الوافر ، رواه أبو زيد في النوادر : ٣٠ ، ٥٨ لرجل من بني نهشل (جاهلي)
يخاطب زوجته . والصناع : الحاذقة بصمليدين . والدل : قريب المعنى من
الهدى وهما من السكينة والوقار في الحياة والنظر والشماثل .

وهو من شواهد التوطئة : ٢١٥ ، وشرح الجمل لابن عصفور : ٣٨٠/١ ،

والتسمييل : ٥٢ ، والمعنى : ٥٨٥/٢ ، والهمع : ٧٢/٢ ، والدرر : ٨٣/١ ،

وحاشية الصبان : ٢٢٦/١ ، والخزانة : ٥٧/٤ .

(٣) شرح الجمل لابن عصفور : ٣٨٠/١ .

(٤) تكملة يلتزم بها الكلام .

(٥) من الآية : (٧٥) من سورة مريم .

(٦) من الآية : (١٢) من سورة الممتكبت .

الشلوسين في توطئته : (١) أَنَّهُ إِنَّمَا يَمْتَنِعُ وَقَعُ الْجُمْلَةِ الَّتِي لَا تَحْتَمِلُ الصِّدْقَ وَالْكَذِبَ خَبَرًا
لِكَانَ وَأَخَوَاتِهَا عِنْدَ مُخَالَفَةِ مَعْنَى (كَانَ) أَوْ غَيْرِهَا مِنْ أَخَوَاتِهَا لِمَعْنَى تِلْكَ الْجُمْلَةِ فَقَطْ ،
وَأَمَّا إِنْ اتَّفَقَا فِي الْمَعْنَى فَذَلِكَ جَائِزٌ ، فَوَافَقَ عَلَى امْتِنَاعِ : كَانَ زَيْدٌ هَلْ / ضَرَبَتْهُ (٢) ؟ (١٢٤/أ)
وَكَانَ زَيْدٌ أَضْرِبْهُ ، وَكَانَ زَيْدٌ لَا تَضْرِبْهُ ؟ لَا اخْتِلَافَ مَعْنَى (كَانَ) بِمَعْنَى الْجُمْلَةِ الَّتِي هِيَ
هَلْ ضَرَبَتْهُ ؟ أَوْ أَضْرِبْهُ ، أَوْ لَا تَضْرِبْهُ ؟ إِنْ كَانَ خَبَرُ (٣) وَالْجُمْلَةُ دَالِبٌ (و) (٤) هَلْ
ضَرَبَتْهُ (سْتَفْهَامٌ ، وَأَضْرِبْهُ أَمْرٌ ، وَلَا تَضْرِبْهُ نَهْيٌ ، وَخَالَفَ فِي مِثْلِ قَوْلِكَ : كُنْ أَضْرِبْ
زَيْدًا ، فَأَجَازَ هَذَا وَنَحْوَهُ لَا تَفَاقٍ (كُنْ) وَالْجُمْلَةُ الَّتِي هِيَ (أَضْرِبْ زَيْدًا) فِي الْمَعْنَى ،
إِنْ كِلَاهُمَا دَالِبٌ ، أَلَا تَرَى أَنَّ (كُنْ) أَمْرٌ و (أَضْرِبْ زَيْدًا) كَذَلِكَ ، فَاسْمٌ (كُنْ) ضَمِيرٌ
مُسْتَتِرٌ فِيهَا لِلْمَخَاطَبِ ، وَالْجُمْلَةُ الطَّالِبَةُ بَعْدَهُ فِي مَوْضِعِ الْخَبَرِ ، وَعَلَى هَذَا جَاءَ الْبَيْتُ ،
فَلَيْسَ بِضَرُورَةٍ وَلَا شَائِئٍ فِي مَذْهَبِهِ مِنْ حَيْثُ اتَّفَقَ (كُونِي) مَعَ (ذَكَّرْنِي) فِي الْمَعْنَى الَّتِي
هُوَ الْمَطْلَبُ كَمَا تَقَدَّمَ فِي الْمَثَالِ الْمَذْكُورِ .

المسألة الثانية : فِي حُكْمِ الْأَسْمِ وَالْخَبَرِ فِي هَذَا الْبَابِ بِالنَّظَرِ إِلَى التَّعْرِيفِ وَالتَّنْكِيرِ .

وَيَجُوزُ عَلَى الْجُمْلَةِ ثَلَاثُ صُورٍ : أَنْ يَكُونَا مَعْرِفَتَيْنِ ، وَأَنْ يَكُونَا نَكْرَتَيْنِ ، وَأَنْ يَكُونَ
أَحَدُهُمَا مَعْرِفَةً وَالْآخَرُ نَكْرَةً .

فَإِذَا كَانَا مَعْرِفَتَيْنِ ، فَإِمَّا أَنْ تَكُونَ أَحَدَاهُمَا مَشَبَّهَةً بِالْأُخْرَى فِي الْمَعْنَى أَوْ لَا تَكُونَ
كَذَلِكَ . إِنْ كَانَتَا أَحَدَاهُمَا مَشَبَّهَةً بِالْأُخْرَى لَزِمَ جَعْلُ الْمَشَبَّهَةِ الْأَسْمَ وَالْمَشَبَّهِ
بِهَا الْخَبَرَ ، وَلَا يَجُوزُ الْعَكْسُ لِفَسَادِ الْمَعْنَى إِذْ ذَٰلِكَ ، فَتَقُولُ : كَانَ زَيْدٌ زُهَيْرًا (٥) ،
وَكَانَ زَيْدٌ حَاتِمًا ، تَرِيدُ : كَانَ زَيْدٌ مِثْلَ زُهَيْرٍ ، وَكَانَ زَيْدٌ مِثْلَ حَاتِمٍ ، وَلَا يَجُوزُ فِي
هَذَا وَنَحْوِهِ أَنْ يُقَالَ : كَانَ زُهَيْرٌ زَيْدًا ، وَلَا : كَانَ حَاتِمٌ زَيْدًا ، مَعَ إِدَارَةِ تَشْبِيهِ زَيْدٍ

(١) التوطئة : ٢١٥ .

(٢) انظر التوطئة : ٢١٥ .

(٣) يقصد الجملة الخبرية .

(٤) تكملة يلتزم بها الكلام .

(٥) شرح الجمل لابن عصفور : ٤٠٠/١ .

بزميرٍ أو بحاتم ، إذ يُفهم من جعلٍ زهيرٍ وهاتمٍ الاسمَ تشبيهماً بزيدٍ . وإن لم يكن المعنى على التشبيه جعلت أيتهما شئت الاسمَ والأخرى الخبرَ ، أنت بالخيار في ذلك ، إلا أنه إن كانت أحدهما أعرف من الأخرى فالأحسن أن تجعل التي هي أكثر تعريقاً الاسمَ والأخرى الخبرَ ، فتقول : كان زيدٌ أخاك ، وإن شئت قلت : كان أخوك زيداً ^(١) ، لأن زيداً وأخاك متساويا الرتبة في التعريف ، لأن أخوك مضاف إلى المضمير فهو في مرتبة العلم مثل زيدٍ ، فلك الخيار في جعل أيتهما شئت الاسمَ والأخرى الخبرَ ، لأن كل واحدةٍ منهما معلومةٌ من حيث هي معرفةٌ ، وإنما المجهول عند المغايب النسبة فحسب ، فهو يعلم زيداً كعلمنا مالكا والشافعي وأبا حنيفة مثلاً ، ويعلم أخاه بعينه ، لكنه يجعل أن ذلك الأخ هو زيدٌ ، فهو يجعل النسبة بين الاسمين ، فاخبرته بحصولها ، فلا فرق بين جعل زيدٍ الاسمَ ، و(أخوك) الخبرَ أو العكس . وتقول : كان زيدٌ الراكبَ ، وكان الراكبُ زيداً ، لأنهما معرفتان أيضاً على ما تقدّم ، وقولك : كان زيدٌ الراكبَ ، أحسن من قولك : كان الراكبُ زيداً ، لأن زيداً أعرف من الراكب ، إذ العلم قبل المصروف بالألف واللام في المرتبة ، فجعل الأعراف الاسمَ والأقل تعريقاً الخبرَ أولى ^(٢) من العكس ، مع أن العكس جائزٌ ، وعليه جاء قول الشاعر :

لَقَدْ عَلِمَ الْأَقْوَامُ مَا كَانَ دَاءَهَا يَـشْهَلَانِ / إِلَّا الْخِزْيَ مِمَّنْ يَقُولُهَا ^(٣)

(١٢٩ / ب)

ألا تراه جعل الأعراف خبراً ، وهو (دأؤها) والأقل تعريقاً الاسمَ وهو (الخيزي) وذلك أن (دأؤها) في مرتبة العلم من حيث أضيف إلى المضمير ، و(الخيزي) بالألف واللام . وكذلك أيضاً : كان أخوك هذا ، أولى من : كان هذا أخاك ، لأن

(١) انظر التبصرة : ١ / ١٨٥ .

(٢) انظر شرح الجمل لابن عصفور : ١ / ٤٠١ .

(٣) من الدوايل ، ولم أقف له على نسبة . والشاعر ينسب سبب انهزام القوم في جيبيل (شهلان) إلى قائد هذه الكتيبة الموصوف بالجبن .

وهو من شواهد سيوريه : ١ / ٥٠ ، وفيه : (وقد) بالواو مكان (لقد) وشرح

المفصل : ٧ / ٩٧ .

العلم قبل المبهم في التصريف ، على أن ابن عصفور ذكر أن المبهم لا تجعله العَرَبُ
خبراً إلا للمضمر نحو : هَا أَنَا (١) ، وَلَا يَجُوزُ زَيْدٌ هَذَا ، إِنَّمَا يَقَالُ : هَذَا زَيْدٌ ،
وَاطْلَاقَاتِ النَّحْوِيِّينَ تَقْتَضِي أَنَّ هَذَا لَا يِلْزَمُ وَأَنَّ الْمَبْهَمَ كَغَيْرِهِ مِنَ الْمَعَارِفِ .

وَأَعْلَمُ أَنَّ (أَنْ) مع الفعل في تأويل مصدرٍ معرفٍ ، وَإِذَا اجْتَمَعَتْ مَعَ غَيْرِهَا مِنْ
المعارفِ فَالْغَالِبُ أَنَّ تَكُونَ هِيَ الْأَسْمُ وَغَيْرُهَا الْخَبَرُ ، وَكَذَلِكَ (أَنَّ) مع اسْمِهَا
وَخَبَرُهَا : قَالَ تَعَالَى : (مَا كَانَ حُجَّتَهُمْ إِلَّا أَنْ قَالُوا) (٢) ، (وَمَا كَانَ جَوَابَ قَوْمِهِ إِلَّا أَنْ
قَالُوا) (٣) أَيْ : مَا كَانَ حُجَّتَهُمْ إِلَّا قَوْلُهُمْ ، وَمَا كَانَ جَوَابَ قَوْمِهِ إِلَّا قَوْلُهُمْ ، أَلَا تَرَى
أَنَّهُ لَمْ يَقْرَأْ فِي السَّبْحِ إِلَّا يَنْصَبُ الْجَوَابَ وَالْحُجَّةَ (٤) ، عَلَى جَعْلٍ (أَنْ قَالُوا) هُوَ الْأَسْمُ ،
وَقَرِئَ فِي الشَّاذِّ بِالْوَجْهِ الْآخِرِ الَّذِي هُوَ الْقَلِيلُ ، وَهُوَ رَفْعُ الْحُجَّةِ وَالْجَوَابِ (٥) ، عَلَى
جَعْلِهِمَا الْأَسْمُ وَ (أَنْ قَالُوا) الْخَبَرُ ، وَقَالَ سُبْحَانَهُ : (ثُمَّ لَمْ تَكُنْ فَتَنْتَهُمُ إِلَّا أَنْ
قَالُوا) (٦) فَكَثُرَ الْقُرَاءَةُ السَّبْعَةُ عَلَى الْوَجْهِ الْكَثِيرِ وَهُوَ نَصَبٌ (٧) (الْفِتْنَةُ) عَلَى أَنَّهَا الْخَبَرُ ،

(١) شرح البطل لابن عصفور : ٤٠٢/١ ، وانظر الهمع : ٩٤/٢ .

(٢) من الآية : (٢٥) من سورة الباقية .

(٣) من الآية : (٨٢) من سورة الأعراف . وفي النمل : (٥٦) والعنكبوت : (٢٤)

(٢٩) : (فما كان ... الآية) . وانظر الكتاب : ٥٠/١ .

(٤) وقراءة (حجتهم) بالنصب هي قراءة الجمهور . انظر الاتحاف : ٣٩٠ ، والنشر

٣٧٢/٢ .

(٥) قرأ برفع (الحجة) الحسن ، وعبيد بن عمير ، وجاء من بعض الطرق عن

رويس عن يعقوب وعن أبي بكر عن عاصم ، ورواية عبد الحميد بن بكار عن ابن
عامر .

وقرأ برفع (الجواب) الحسن . انظر البحر المحيط : ٤٩/٨ ، ٣٣٤/٤ ،

والاتحاف : ٣٩٠ ، والنشر : ٣٧٢/٢ ، والكشاف : ٥١٣/٣ .

(٦) من الآية : (٢٣) من سورة الأنعام .

(٧) النصب قراءة نافع وأبي عمرو ، وأبي بكر من طريق العليبي ، وأبي جعفر ، وخلف

انظر الاتحاف : ٢٠٦ ، والتفسير : ١٠١ - ١٠٢ ، والنشر : ٢٥٧/٢ .

وَقَرَأَ ابْنُ كَثِيرٍ وَابْنُ عَامِرٍ وَحَفْصٌ ، (فِتْنَتُهُمْ) بِالرَّفْعِ (١) عَلَى أَنَّهُ الْاسْمُ ، وَ(أَنَّ قَالُوا)
 الْخَبَرُ ، عَلَى الْوَجْهِ الْقَلِيلِ . وَكَذَلِكَ أَيْضاً قُرِئَ فِي السَّبْعِ بِالْوَجْهِينِ قَوْلُهُ تَعَالَى :
 (لَيْسَ الْبِرُّ أَنْ تُولُوا) (٢) فَقَرَأَهُ حَمْزَةً وَحَفْصٌ بِنَصْبٍ (الْبِرُّ) عَلَى أَنَّهُ الْخَبَرُ ، وَ(أَنَّ
 تُولُوا) الْاسْمُ ، وَهَذِهِ الْقِرَاءَةُ عَلَى الْوَجْهِ الْكَثِيرِ . وَقَرَأَ الْبَاقُونَ بِرَفْعٍ (الْبِرُّ) (٣) وَتَحْتَمِلُ
 هَذِهِ الْقِرَاءَةُ وَجْهَيْنِ : أَحَدُهُمَا وَأَقْوَاهُمَا أَنَّ يَكُونَ اسْمٌ (لَيْسَ) ضَمِيرُ الْأَمْرِ
 وَالشَّانِ (٤) وَأَنَّ يَكُونَ (الْبِرُّ) اسْمٌ لَيْسَ ، وَ(أَنَّ تُولُوا) الْخَبَرُ عَلَى
 الْوَجْهِ الْقَلِيلِ ، وَإِنَّمَا ضَعَفَ هَذَا الْوَجْهُ لِمَا فِيهِ مِنْ جَعْلِ الْأَقْلِ تَعْرِيفًا لِّلْاسْمِ
 وَالْأَعْرَفُ الْخَبَرُ ، لِأَنَّ (أَنَّ تُولُوا) يَتَقَدَّرُ بِمَصْدَرٍ مضافٍ إِلَى الضَّمِيرِ (الْبِرُّ) مَعْرُفٌ
 بِالْأَلْفِ وَاللَّامِ ، وَالتَّقْدِيرُ : لَيْسَ الْبِرُّ تَوَلَّيْتُمْ ، وَ(تَوَلَّيْتُمْ) فِي مَرْتَبَةِ الْعِلْمِ مِنْ حَيْثُ
 أُضِيفَ إِلَى مَضْمَرٍ ، فَهَذَا الْوَجْهُ عَلَى هَذَا مِثْلُ الْبَيْتِ الْمُتَقَدِّمِ ، عَلَى أَنَّ ابْنَ أَبِي الرَّيْبِ (٥)
 وَابْنَ عَصْفُورٍ (٦) قَدْ ذَكَرَا أَنَّ (أَنَّ) وَالْفِعْلُ وَ(أَنَّ) مَعَ صِلَتِهِمَا فِي قُوَّةِ الْمَضْمَرِ فَفِي
 التَّعْرِيفِ لَشَبَهِهِمَا بِهِ مِنْ جِهَةِ امْتِنَاعِ وَصْفِهِمَا وَالْوَصْفِ بِهِمَا مِثْلُ الْمَضْمَرِ ، فَهُمَا عَلَى
 هَذَا فِي أَوَّلِ مَرْتَبَةٍ مِنْ قَبِيلِ أَعْرَفِ الْمَعَارِفِ ، وَلِذَلِكَ يَجْعَلَانِ الْاسْمَ إِذَا اجْتَمَعَا مَعَ
 غَيْرِهِمَا مِنَ الْمَعَارِفِ ، فَهَذَا الْوَجْهُ إِذَا ضَعِيفٌ مِنْ جِهَةِ جَعْلِ أَعْرَفِ الْمَعَارِفِ الْخَبَرَ
 وَهُوَ (أَنَّ تُولُوا) ، وَالْمَعْرُفُ بِالْأَلْفِ وَاللَّامِ الْاسْمُ مَعَ أَنَّهُ فِي آخِرِ مَرْتَبَةٍ مِنْ مَرَاتِبِ
 التَّعْرِيفِ ، هَذَا الْحُكْمُ الَّذِي ذَكَرْنَاهُ فَيُطَاوَلُ إِذَا اجْتَمَعَ لَكَ بَعْدَ (كَانِ) أَوْ شَيْءٍ مِّنْ

(١) انظر حجة القراءات : ٢٤٣ ، والسبعة : ٢٥٤ / ٢٥٥ ، والكشف عن وجوه

القراءات السبع : ١ / ٤٢٦ .

(٢) من الآية : (١٧٧) من سورة البقرة .

(٣) انظر معاني القرآن : ١ / ١٠٣ ، وحجة القراءات ص : ١٢٣ ، والبحر المحيط :

٢ / ٢٠٢ .

(٤) بيان في الأصل بمقدار كلمتين .

(٥) البسيط : ٥٨٢ .

(٦) شرح الجمل لابن عصفور : ١ / ٤٠٢ .

أخواتها معرفتان ، هو طريقة أبي الحسن بن بابشاذ ^(١) ، غير أنه لم يخصّ المعرفتين اللتين قصد تشبيه أحدهما بالأخرى بحكمهما / الذي ذكرنا ، وعلى طريقته مشى (١٣٠ / أ) الشلوين وابن أبي الربيع ، غير أن ابن أبي الربيع خصّ المعرفتين المشبهة أحدهما بالأخرى بحكمهما المتقدم ، وزاد في بعض تواليه أن مثل قولهم : زيدٌ صد يقى ^(٢) ، إذا دخلت عليه (كان) أو شيء من أخواتها فليس لك جعل أيتها شئت الاسم والأخرى الخبر على الإطلاق ، بل إن قصدت معنى الحصر لزمك جعل (صد يقى) الاسم (زيد) الخبر ، فتقول : كان صد يقى زيدا ، والمعنى لم يكن لي من الناس صد يقى إلا زيد ، فنفي الصداقة عن غيره وحصرتها فيه ، وإن لم تقصد الحصر لزمك جعل

(١) هو أبو الحسن طاهر بن أحمد بن بابشاذ - كلمة أعجمية بسكون الباء الثانية أو كسرهما وأعجام الذال أو هاءها ، معناها : الفرح والسرور - ابن داود ابن سليمان بن إبراهيم المصري ، أصله من الديلم ، ولد ونشأ بمصر ، ثم وفد إلى العراق لتجارة اللؤلؤ ، ثم رجع إلى مصر وتصدر للإفادة في جامع عمرو بن العاص ، وله مصنفات نحوية منها : شرح الجمل للزجاجي ، وشرح الأصول لابن السراج والتعليق المشهور بتعليق الخرفة ، والمقدمة المحسبة ، وشرح النخبة ، والتذكرة في القراءات السبع ، والمفيد في النحو . توفي سنة ٤٦٩ هـ . انظر ترجمته في بغية الوعاة : ١٧ / ٢ ، وانباء الرواة : ٩٥ / ٢ ، ونشأة النحو : ٢١٤ ، وانظر طريقته في شرح الجمل له : ٢٥ ، ٢٦ .

(٢) قال ابن أبي الربيع في البسيط : ٥٨٢ - ٥٨٣ : (. . .) الثاني : أن يكون المعنى يختلف فلتست في هذا النوع بالخيار ، لأن المعنى يتغير . ومثال ذلك : زيد صاحب ، وصاحب زيد ، فانك إذا قلت : زيد صاحب ، فانه لا يقتضي بالظهور انه لا صاحب لك إلا زيد ، لأن اللفظ ليس فيه تعريض لنفي الصفة عن غير زيد ، فان قلت : صاحب زيد ، فالظاهر من هذا اللفظ أنه لا صاحب لك إلا زيد ، لأنك إذا قلت : صاحب زيد ، وبجعل صاحب مبتدأ وزيدا خبرا ، فالمقصود الأخبار بتعيين صاحبك ، كأن قائلا قال لك : أعلم أن لك صاحباً خاصاً بك ، فعينه لي ، فقلت : صاحب زيد ، وعلى هذا تجعل (صاحب) مبتدأ . وأما ان قلت : زيد صاحب ، فالقصد الأخبار عن زيد باتصافه بهذا الوصف ، وليس فيه تعريض لغيره أنه لا يتصف به .

زيد الاسم و (صديق) الخبر ، فتقول : كَانَ زَيْدٌ صَدِيقِي ، والمعنى أَنَّ زَيْدًا لَهُ هَذِهِ الصِّفَةُ الَّتِي هِيَ الصَّدَاقَةُ مِنْ غَيْرِ تَعَرُّضٍ لِحَصْرِهَا فِيهِ ، بَلْ يَحْتَمِلُ أَنَّ تَكُونَ أَيْضًا لِغَيْرِهِ مَعَهُ ، وَأَنَّ يَكُونَ انْفَرَدَ بِهَا . ومعنى النحويين ^(١) خَالَفَ فِي هَذَا وَزَعَمَ أَنَّ قَوْلَكَ : كَانِ صَدِيقِي زَيْدًا ، وَكَانَ زَيْدٌ صَدِيقِي ، سَوَاءٌ مِنْ جِهَةِ الْمَعْنَى وَلَيْسَ فِي وَاحِدٍ مِنْهُمَا تَعَرُّضٌ لِلْحَصْرِ ، فَعَلَى هَذَا الْقَوْلِ تَكُونُ بِالْخِيَارِ أَيْهَ شَعْتَ جَعَلْتَهُ الْاسْمَ وَالْآخَرَ الْخَبَرَ وَالْمَعْنَى وَاحِدٌ كَقَوْلِكَ : كَانَ زَيْدٌ هَذَا ، وَكَانَ هَذَا زَيْدٌ . وَقَدْ رَدَّ أَبُو الْحَسَنِ بِسَنَ خُرُوفِ عَلَى ابْنِ بَابِشَانَ مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ فِي الْمَعْرِفَتَيْنِ ، وَذَهَبَ فِيهِمَا مَذْهَبًا آخَرَ . حَاصِلُهُ : أَنَّ الْمَخَاطَبَ إِذَا كَانَ يَجْهَلُ أَحَدَى الْمَعْرِفَتَيْنِ وَيَعْلَمُ الْآخَرَى جَعَلَتِ الْمَعْلُومَ الْاسْمَ وَالْمَجْهُولَ الْخَبَرَ فتقول : كَانَ زَيْدٌ أَخَاكَ ، إِذَا كَانَ الْمَخَاطَبُ يَعْرِفُ زَيْدًا وَلَا يَعْلَمُ الْأُخُوَّةَ ، وتقول : كَانَ أَخُوكَ زَيْدًا ، إِذَا كَانَ الْمَخَاطَبُ يَعْرِفُ أَخَاهُ وَيَجْهَلُ اسْمَهُ ، فَكَأَنَّكَ قُلْتَ : كَانَ أَخُوكَ مَسْمًى بِهَذَا الْاسْمِ ، قَالَ : وَالْخَبَرُ يَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ مَجْهُولًا أَبَدًا عِنْدَ الْمَخَاطَبِ ، وَالْاسْمُ أَبَدًا وَهُوَ الْمَخْبَرُ عَنْهُ يَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ مَعْلُومًا ، لِأَنَّكَ إِنَّمَا تَخْبِرُ الْمَخَاطَبَ بِمَا كَانَ يَجْهَلُهُ عَمَّا يَعْرِفُ . قَالَ : وَهَذَا هُوَ الْمَعْتَبَرُ لِغَيْرِ ^(٢) ، فَاعْتَبَارُ الْأَقْلِ تَعْرِيفًا وَالْأَعْرَفُ فِي هَذَا الْبَابِ خَطَأٌ ، إِذْ قَدْ يُمْكِنُ أَنْ يَكُونَ الْمَجْهُولُ مِنْهُمَا هُوَ الْأَعْرَفُ ، فَيَلْزِمُكَ وَلَا بُدَّ جَعْلُهُ الْخَبَرَ وَجَعْلُ الْأَقْلِ تَعْرِيفًا الْاسْمَ ، فَيَجِبُ أَنْ تَقُولَ : كَانَ الْمُتَكَلِّمُ أَخَاكَ ، إِذَا كَانَتْ الْأُخُوَّةُ مَجْهُولَةً لِلْمَخَاطَبِ وَالْمُتَكَلِّمُ مَعْلُومًا عِنْدَهُ ، فَقَدْ لَزِمَكَ هُنَا كَمَا تَرَى جَعْلُ الْمَعْرِفِ بِالْأَلْفِ وَاللَّامِ الْاسْمَ ، وَجَعْلُ الْمُضَافِ إِلَى الْمَضْمَرِ الْخَبَرَ ، قَالَ الشُّلُومِيُّ : وَهَذَا الَّذِي قَالَهُ ابْنُ خُرُوفٍ لَيْسَ بِشَيْءٍ ، فَإِنَّ الْقِيَاسَ وَلَا بُدَّ اعْتِبَارُ الْأَعْرَفِ وَالْأَقْلِ تَعْرِيفًا ، فَيَجْعَلُ الْأَعْرَفُ الْاسْمَ وَالْأَقْلُ تَعْرِيفًا الْخَبَرَ ، لِأَنَّ الْأَعْرَفَ مَعَ مَا هُوَ دُونَهُ فِي التَّعْرِيفِ بِمَنْزِلَةِ الْمَعْرِفَةِ مَعَ النِّكَرَةِ ، فَكَمَا تَجْعَلُ الْمَعْرِفَةَ الْاسْمَ وَالنِّكَرَةَ الْخَبَرَ كَذَلِكَ يَنْبَغِي أَنْ يَجْعَلَ الْأَعْرَفُ الْاسْمَ وَالْأَقْلُ تَعْرِيفًا

(١) انظر البسيط : ٥٨٣ - ٥٨٤ ، وغاية الأمل : ١٢٣ ، والأشباه والنظائر :

١١٥ / ٣ وما بعدها .

(٢) شرح الجمل لابن خُرُوف : ٤٣ .

الخبر ، قَالَ : وما ذكره من أَنَّهُ يعتبر المعلوم والمجهول / ففاسدٌ ، لأنَّ كلَّ واحدٍ (١٣٠ / ب) من الاسم والخبر هنا معرفةٌ ، فلا بدَّ أن يكون كلَّ واحدٍ منهما معروفاً عند المخاطب لكونه معرفةً ، وإنما المجهول في ذلك أن كلَّ واحدٍ منهما هو الآخر ، لا الاسم الذي هو خبرٌ ، لأنَّه لا يصحُّ ذلك فيه ، وكيف يكون مجهولاً وهو معرفةٌ ؟ . قَالَ : والدليل على بطلان اعتبار المعلوم والمجهول في المعرفتين في هذا الباب قولُــه تعالى : (فَمَا كَانَ جَوابَ قَوْمِهِ إِلَّا أَنْ قَالُوا) (١) ، (وَمَا كَانَ حُجَّتُهُمْ إِلَّا أَنْ قَالُوا) (٢) و (ثُمَّ لَمْ تَكُنْ فَتَنَتُهُمْ إِلَّا أَنْ قَالُوا) (٣) ألا ترى أَنَّهُ لو صحَّ ما ذكره ابنُ خروفٍ من أَنَّ الخبر يلزم أن يكون هو المجهول من المعرفتين لم ينبغ أن يُقرأ ذلك كله بالوجهين أصلاً للمضادة الحاصلة بينهما واختلاف المعنى فيهما ، فبان بذلك كله صحة ما قاله ابنُ بابشاذٍ وبطلان ما ذهب إليه ابنُ خروفٍ ، والله سبحانه أعلم .

و طريقة ابنِ عصفورٍ (٤) في المعرفتين أن تجعل التي تقدم (٥) **المخاطب بجهلها** الخبر والأخرى الاسم كما تقدّم في مذهب ابنِ خروفٍ ، فإن كان المخاطب يعلمها إلا أَنَّهُ يجعل النسبة بينهما وأنَّ احداهما هي الأخرى ، فالمختار جعل الأعراف منهما الاسم والأخرى الخبر إن اختلفتا في التعريف ويجوز العكس ، فإن تساوت مرتبتهما فيه كنت بالخيار ، فتجعل أيتهما شئت الاسم والأخرى الخبر ، وهذا الذي قاله فيما إذا كان المخاطب يعلمها / ما تقدّم في مذهب أبي علي الشلوين . هذا تمام الكلام على ما إذا وقع بعد (كان) أو شيء من أخواتها معرفتان .

(١) من الآية : (٢٤ ، ٢٥) من سورة العنكبوت ، وكذلك من الآية : (٥٦) من سورة النمل .

(٢) من الآية : (٢٥) من سورة الجاثية .

(٣) من الآية : (٢٣) من سورة الانعام .

(٤) قال ابن عصفور في شرح الجمل : ٣٩٩ / ١ : (فان كانا معرفتين جعلت الذي

تقدّر أن المخاطب يعلمه الاسم ، والذي تقدّر أن المخاطب يجهله الخبر ،

فتقول : كان زيد أخا عمرو ، فإذا قدّرت أن مخاطبك يعلم زيدا ولا يعلم أنه

أخو عمرو ، فان قدرته يعلم أخا عمرو ولا يعلم أن اسمه زيد قلت : كان أخو

عمرو زيدا) . وانظر منه ص : ٤٠١ .

(٥) في الأصل (تقدّم)

وَأَمَّا إِنْ وَقَعَ بَعْدَهَا نَكْرَتَانِ فَأَنْتَ بِالْخِيَارِ أَيْضًا تَجْعَلُ أَيْتَهُمَا شَتَّى الْأَسْمَ وَالْأُخْرَى
 الْخَبَرَ إِذَا كَانَ فِي ذَلِكَ فَاعِدَةً ^(١) ، وَلَمْ يَكُنْ فِي الْكَلَامِ إِحَالَةٌ ، إِلَّا أَنَّهُ إِذَا كَانَتْ أَحَدَى
 النِّكَرَتَيْنِ أَقْرَبَ إِلَى الْمَصْرِفَةِ مِنَ الْأُخْرَى بَأَن يَكُونَ فِيهَا مَخْصَصٌ بِوصفٍ أَوْ مَحْمُولٌ أَوْ
 نَحْوَهُمَا ، فَالْأَوَّلَى جَعَلُ التِّي هِيَ أَقْرَبُ الْأَسْمَ وَالْأُخْرَى الْخَبَرَ فَتَقُولُ : لَيْسَ ذَاكَ كَرِيمٌ
 رَجُلًا مَذْمُومًا ، وَلَيْسَ رَجُلٌ مَذْمُومٌ ذَاكَ كَرِيمٌ ، أَنْتَ مَخِيرٌ لَتَسَاوَى هَاتَيْنِ النِّكَرَتَيْنِ فِي
 وَجُودِ الْمَسْمُوعِ ، لِأَنَّ أَحَدَاهُمَا مَخْصَصَةٌ بِالْصِّفَةِ وَالثَّانِيَّةُ مَخْصَصَةٌ بِالْإِضَافَةِ ، وَتَقُولُ
 لَيْسَ كُلُّ أَسْوَدٍ تَمْرًا ، وَمَا كَانَ كُلُّ أَبْيَضٍ شَحْمًا ^(٢) ، وَيُضَعَفُ أَنَّ تَقُولُ : لَيْسَ تَمْرٌ كُلُّ
 أَسْوَدٍ ، وَمَا كَانَ شَحْمٌ كُلُّ أَبْيَضٍ ، لِأَنَّ (كَلًّا) لَهَا مَسْوُوعٌ وَهُوَ الْعَمُومُ ، بِخِلَافِ تَمْرٍ
 وَشَحْمٍ ، وَإِنَّمَا جَازَ جَعْلُهُمَا الْأَسْمَ مَعَ خُلُوهُمَا مِنَ الْمَسْوُوعِ لِلْإِخْبَارِ فِي أَنْفُسِهِمَا لِأَجْلِ
 مَعْنَى النِّفَى فِي (لَيْسَ) وَ(مَا كَانَ) . فَإِنْ قُدَّ الْمَسْوُوعُ مِنْ جِهَةِ نَفْسِ النِّكَرَةِ وَمِنْ جِهَةِ
 النَّاسِخِ لَمْ يَجْزُ جَعْلُهُمَا الْأَسْمَ ، فَلَا يُقَالُ : كَانَ رَجُلٌ خَيْرًا مِنْ زَيْدٍ ، وَكَذَلِكَ لَا يُقَالُ :
 كَانَ رَجُلٌ فِي الدَّارِ ، فَاسْمُ (كَانَ) وَأَعْوَاتِهَا إِذَا كَانَ نَكْرَةً يَشْتَرِطُ فِيهِ وَجُودُ مَسْوُوعٍ
 لِلْإِخْبَارِ عَنْهُ ، وَلِهَذَا يُلْزَمُ تَقْدِيمُ الْخَبَرِ فِي مِثْلِ : كَانَ فِي الدَّارِ رَجُلٌ ^(٣) ، وَتَقُولُ : مَا / (١٣١ / أ)
 كَانَ أَحَدٌ مِثْلَكَ ، فَإِنْ قُلْتَ : مَا كَانَ مِثْلَكَ أَحَدًا ، كَانَ مُحَالًا مِنَ الْكَلَامِ ، إِلَّا أَنْ
 تَرِيدَ الْإِتِّسَاعَ وَالْمَجَازَ ، وَوَجْهُ الْإِحَالَةِ أَنَّكَ إِذَا قُلْتَ : مَا كَانَ مِثْلَكَ أَحَدًا ، بَرَفَعِ
 (مِثْل) فَقَدْ أَثْبَتَ لِمَخَاطِبِكَ مِثَالًا ^(٤) ، كَأَنَّكَ إِنَّمَا تَخْبُرُ عَنْ حَقِيقَةٍ مُتَصَوِّرَةٍ ثَابِتَةٍ ، فَكَيْفَ
 تَثْبِتَ لَهُ مِثَالًا وَتَنْفَى أَنَّ يَكُونَ مِنَ الْأَحْدِيثِ ؟ هَذَا مُحَالٌ ، لِأَنَّهُ لَا يَمِثُلُ إِنْسَانٌ
 شَخْصًا إِلَّا ذَلِكَ الشَّخْصُ مِنَ الْأَحْدِيثِ ، إِلَّا أَنْ تَتَجَوَّزَ لِقَصْدِ الْمَبَالْغَةِ فِي تَحْقِيقِ
 شَأْنِهِ ، فَيَجُوزُ وَيَكُونُ الْمَعْنَى لَيْسَ أَمثَالُهُ مِنْ جِنْسِ الْأَحْدِيثِ إِنَّمَا أَمثَالُهُ مِنَ الْبِهَائِمِ ،
 وَهَذَا الْمَعْنَى كَمَا تَقُولُ : كَلِمَتُ زَيْدًا وَمَا كَلِمَتُ أَحَدًا إِنَّمَا كَلِمَتُ بِهِيمَةٍ ، وَلَمْ يَذْكُرْ

(١) شرح الجمل لابن عصفور : ٤٠٣ / ١ ، والبسيط ص : ٥٩٠ .

(٢) انظر الكتاب : ٦٥ / ١ - ٦٦ .

(٣) انظر البسيط : ٥٩٠ .

(٤) البسيط : ٥٩٥ - ٥٩٦ .

(١) في هذه المسألة إذا استتممتها على المجاز ولا تساع إلا للذم .
 وذكر أبو القاسم أنها تُقال على جهة المدح أيضاً ، وحمله على ذلك أن (أحداً)
 عنده بمنزلة إنسان (٢) ، فإذا قلت : ما كان مثلك أحداً ، فكأنك قلت : ما كان المماثل
 له إنساناً ، فنفيت عن من يشبهه الإنسانية ، وفقى محتملاً لوجهين :
 أحدهما : أن يكون ما هو أعلى من الإنسان فيخرج إلى جنس الملائكة مجازاً ،
 وتكون المسألة على هذا مدحاً ، فالمعنى : ما كان الذي يماثلك إنساناً إنما هو ملك
 كقوله تعالى : (مَا هَذَا بَشَرًا إِنْ هَذَا إِلَّا مَلَكٌ كَرِيمٌ) (٣) واستشهد أبو القاسم لوجود
 هذا المعنى في كلام العرب بقول الشاعر :-

فَلَسْتُ لَأَنْسِيَّ وَلَكِنْ لَطَلْتُ تَنْزَلَ مِنْ جَوِّ السَّمَاءِ يَصُوبُ (٤)

أَلَا تَرَى أَنَّ الْمَعْنَى : لَسْتُ لِإِنْسَانٍ وَلَكِنَّكَ لَطَلْتَ تَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ .
 والوجه الثاني : أن يكون المماثل في المسألة ما هو أخص من الإنسان فيخرج إلى

(١) الكتاب : ٥٥/١ .

(٢) الجمل : ٥٩ - ٦٠ .

(٣) من الآية : (٣١) من سورة يوسف .

(٤) من الطويل وأختلف في نسبة قائله ، قيل : لرجل من عبد القيس يمدح النعمان
 وقيل : هو لأبي وجزة يمدح عبد الله بن الزبير ، وقيل : لعليمة بن عبدة
 التميمي وهو الراجح . ويروى (لملأك) مكان (لملك) لغة في ملك أحد
 الملائكة .

والجو : الهواء بين السماء والأرض ، ويصوب : ينزل .

وهو من شواهد سيبويه : ٣٨٠/٤ ، ومجاز القرآن : ٣٣/١ ، والأزهية :
 ٢٦٠ ، والمنصف : ١٠٢/٢ ، وأما ابن الشعري : ٢٠/٢ ، ٢٩٢ ، والجمل
 ٦٠ ، وشرح أبياته لابن سيده / ١١٣ ، وإصلاح الخلل : ٥٤ ، والبسيط :
 ٥٩٦ - ٥٩٨ ، وشرح شواهد الشافعية : ٢٨٩ ، واللسان : (صوب) .

جنس البهائم أو الجمادات على ما تقدّم ، ومن اقتصر في المسألة على معنى الذم ف (أحد) عنده بمعنى عاقل ، فلا يكون ماعداً الأحديين على هذا إلا أخط منهم ، إن لا يوجد في العالم أرفع من العقلاء ، قال ابن أبي الربيع : وهذان الاطلاقان صحيحان ، يوجد (أحد) بمعنى إنسان ويوجد أيضاً بمعنى عاقل ،^(١) وعلى حسب هذين الاطلاقين يكون المدح والذم ، والله سبحانه أعلم.

وأما إن وقع بعد (كان) أو شيء من أحوالها معرفة ونكرة ، فإنك تجعل المعرفة الاسم والنكرة الخبر^(٢) ، ثم النكرة إن كان فيها تخصيص من جهة المعنى تقرب به من المعرفة جاز مع ذلك العكس على ضعف ، وهو جعل تلك النكرة الاسم والمعرفة الخبر ، وإن لم يكن في النكرة ذلك لزم الوجه الأول ، ولم يجوز عكسه إلا في ضرورة . فمثال ما يجوز فيه الوجهان لكون النكرة مخصصة قولك : كان زيد خيراً منك ، وكان زيد مثلك ، هذا هو الوجه ، لأن (زيداً) معرفة فينبغي أن يكون الاسم ، و (خيراً مثلك) و (مثلك) نكرتان فتكونان خبرين ، ويجوز ضعيفاً جعلهما اسمين وتكون المعرفة الخبر ، وجاز هذا الوجه هنا لتخصيص (مثلك) بالإضافة ، و (خير منك) بالمعمول الذي هو المجرور بعده لأنه يتعلق به ، حكى / سيويه : إن مثلك زيد ، وإن خيراً (١٣/ب) منك عمرو ، وإن قريباً منك زيد^(٣) ، لأن (قريباً) أيضاً مخصص معموله بعده ، فيجوز على هذا الذي حكاه سيويه : كان مثلك زيداً ، وكان خير منك زيداً ، وكان قريب منك زيداً ، تجعل النكرة الاسم والمعرفة الخبر ، ولا فرق بين باب (كان) وباب

(١) انظر البسيط : ٥٩٢ .

(٢) وفي الكتاب : ٤٧/١ : (وأعلم أنه إذا وقع في هذا الباب نكرة ومعرفة فالذي تشغل به (كان) المعرفة ، لأنه هذا الكلام) . وانظر شرح الجمل لابن عصفور :

٤٠٣/١

(٣) وفي الكتاب : ١٤٢/٢ : (وتقول : إن قريباً منك زيداً ، إذا جعلت قريباً منك موضعه ، وإذا جعلت الأول هو الآخر قلت : إن قريباً منك زيد . وتقول : إن قريباً منك زيد ، والوجه إذا أردت هذا أن تقول : إن زيداً قريباً أو بعيداً منك ، لأنه اجتمع معرفة ونكرة) .

(إِنَّ) ، فما أجازَهُ في باب (إِنَّ) جازِ في باب (كَانَ) .

ومثال ما يلزم فيه جعلُ المعرفةِ الاسمَ والنكرةُ الخبرَ لعدمِ تخصيصِ النكرةِ قولُكَ :
 كَانَ زَيْدٌ قائماً ، وَكَانَ حَسَنًا أَنْ تَقُومَ ، فزَيْدٌ هُوَ الاسمُ و(قَائِمٌ) الْخَبَرُ ، كَذَلِكَ
 أَيْضاً تَجْعَلُ (أَنْ) وَالْفِعْلَ الاسمَ و(حَسَنًا) الْخَبَرُ ، لِأَنَّ (أَنْ) وَالْفِعْلَ كَمَا تَقَدَّمَ
 مَعْرِفَةٌ ، قَالَ تَعَالَى : (وَمَا كَانَ صَلَاتُهُمْ عِنْدَ الْبَيْتِ إِلَّا مُكَاءً وَتَصَدِيَةً)^(١) وَقَالَ سُبْحَانَهُ
 (أَكَانَ لِلنَّاسِ عَجَبًا أَنْ أَوْحَيْنَا^(٢)) (أَنْ أَوْحَيْنَا) اسْمٌ (كَانَ) و(عَجَبًا) الْخَبَرُ ، وَقَوْلُهُ
 (لِلنَّاسِ) فِيهِ قَوْلَانِ :^(٣)

أَحَدُهُمَا : أَنَّهُ تَبْيِينٌ مَحْمُولٌ عَلَى عَامِلٍ مَحذُوفٍ ، فَهُوَ جُمْلَةٌ فِي التَّقْدِيرِ جِيءَ
 بِهَا تَبْيِينًا لِلْمَرَادِ ، وَالتَّقْدِيرُ : أَعْنَى لِلنَّاسِ ، فَيَتَعَلَّقُ بِأَعْنَى أَوْ ذَلِكَ لِلنَّاسِ ، فَيَتَعَلَّقُ
 بِمَحذُوفٍ خَبَرٍ لِلْمَبْتَدَأِ الَّذِي هُوَ (ذَلِكَ) ، وَهَذَا مِثْلُ مَا قَالُوهُ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى :
 (وَكَانُوا فِيهِ مِنَ الْذَاهِبِينَ)^(٤) وَ(إِنِّي لَكُمَا لَمِنَ النَّاصِحِينَ)^(٥) (فِيهِ) وَ(لَكُمَا) مَتَعَلِّقَانِ
 بِعَامِلَيْنِ مَحذُوفَيْنِ وَالتَّقْدِيرُ : وَكَانُوا أَعْنَى فِيهِ مِنَ الزَّاهِدِينَ ، وَإِنِّي أَعْنَى لَكُمَا لِمَنْ

(١) مِنَ الْآيَةِ : (٣٥) مِنْ سُورَةِ الْأَنْفَالِ . وَقُرَأَ الْأَعْمَشُ (صَلَاتُهُمْ) بِالنَّصْبِ ، (الْإِلَّا
 مُكَاءً وَتَصَدِيَةً) بِالرَّفْعِ . وَهَذَا لَا يَجُوزُ إِلَّا فِي الشَّعْرِ عِنْدَ الضَّرُورَةِ . انْظُرْ
 الْمُحْتَسِبَ : ٢٧٨/١ ، وَالْبَحْرَ الْمُحِيطَ : ٤٩٢/٤ .

(٢) مِنَ الْآيَةِ : (٢) مِنْ سُورَةِ يُونُسَ .

(٣) وَفِي الْبَحْرِ الْمُحِيطِ : ١٢٢/٥ : (اسْمٌ (كَانَ) (أَنْ أَوْحَيْنَا) وَ(عَجَبًا) الْخَبَرُ وَ
 (لِلنَّاسِ) فَقِيلَ : هُوَ فِي مَوْضِعِ الْحَالِ مِنْ (عَجَبًا) ، لِأَنَّهُ لَوْ تَأَخَّرَ لَكَانَ صِفَةً ،
 فَلَمَّا تَقَدَّمَ كَانَ حَالًا .

وَقِيلَ : يَتَعَلَّقُ بِقَوْلِهِ (عَجَبًا) وَلَيْسَ مَحذُوفًا بَلْ هُوَ بِمَعْنَى (مَعْجَبٌ) وَالْمَصْدَرُ
 إِذَا كَانَ بِمَعْنَى الْمَفْعُولِ جَازٍ تَقَدَّمَ مَحْمُولُهُ عَلَيْهِ كَاسْمِ الْمَفْعُولِ .

وَقِيلَ : هُوَ تَبْيِينٌ ، أَعْنَى لِلنَّاسِ .

وَقِيلَ : يَتَعَلَّقُ بِكَانَ وَإِنْ كَانَتْ نَاقِصَةً ، وَهَذَا لَا يَتِمُّ إِلَّا إِذَا قَدَرْتَ دَالَةً عَلَى
 حَدَثٍ . . .) وَانْظُرِ الْمَعْنَى : ٤٣٦/٢ .

(٤) مِنَ الْآيَةِ : (٢٠) مِنْ سُورَةِ يُوسُفَ .

(٥) مِنَ الْآيَةِ : (٢١) مِنْ سُورَةِ الْأَعْرَافِ .

الناصحين ، وجرى بهذه الجملة بياناً ، وقدّر بعضهم : وكانوا زاهدين فيه من الزاهدين ، وإنّي ناصح لكم من الناصحين ^(١) ، فحذفت لدلالة ما بعده عليه ، وإنما لم يجر أن يتعلّق (فيه) بالزاهدين بعده ، و(لكم) بالناصحين بعده أيضاً لوجهين :

أحدهما : أن الزاهدين والناصحين مخفوضان بـ (من) والمخفوض لا يعمل فيما قبل خافضة كما تقدّم .

والثاني : أن الألف واللام فيهما موصولة بمعنى (الذين) ومعمول الصلّة صلّة ، فلو كان (فيه) متعلقاً بزاهدين بعده و(لكم) متعلقاً بناصرين ، لكان ذلك من تقدّم بعض الصلّة على الموصول ، وذلك لا يجوز ، على أن أبا إسحاق الزجاج أجاز تعلّق (فيه) و(لكم) بالصلّة بعدهما ^(٢) ، وإليه ذهب ابن مالك ^(٣) ، وكذلك هذه الآية أعنى قوله تعالى : (أَكَانَ لِلنَّاسِ عَجَبًا أَنْ أَوْحَيْنَا ^(٤)) لا يجوز أن يكون (للناس) متعلقاً بـ (عَجَبٍ) لأنه مصدر موصول فلا يتقدّم عليه معموله لأنه صلته ، والصلّة لا يجوز تقدّمها على الموصول ، فلهذا قدّر له عامل كما فعل في الآيتين الأخريين . ونظيره مما جاء فيما هو بمنزلة المصدر قول الشاعر :-

وإنّي امرؤٌ من عصبةٍ خندٍ فيّةٍ أبت للأعادي أن تذبح رقابها ^(٥)

(١) قال أبو حيان في البهر: ٢٩١/٥ : (حُذِفَ تَطْلُقُ الْجَارِ إمّا) (بأعنى) مضمرة أو بمحذوف يدلّ عليه (من الزاهدين) ، أي وكانوا زاهدين فيه من الزاهدين أو بالزاهدين ، لأنه يتسامح في الجار والظرف فيجوز فيهما ما لا يجوز في غيرهما) . وانظر مشكل اعراب القرآن : ٣٠٨/١ ، والبيان : ٣٥٢/١ .

(٢) اعراب القرآن للنحاس : ٦٤/١ - ٦٥ .

(٣) شرح الكافية الشافية : ١٠١٩/٢ .

(٤) من الآية : (٢) من سورة يونس . وقد تقدّم .

(٥) من الطويل لعامة بن عقيل بن بلال بن جرير ، كما في المقتضب : ١٩٩/٤ .

وقد روى المبرد لعامة في الكامل كثيراً . تذبح : في اللسان : (وذبحه

تذبيحاً : ذلّه ، حكاه أبو عبيدة وحده ، والصواب بالبدال وكان شمر يقول

ذبحته ذلته بالذال من ذاح يذبح إذا ذل . وقال : ذاح يدوخ دوحاً : =

فَقَوْلُهُ (لِلْأَعَادِي) مَحْمُولٌ عِنْدَ بَعْضِهِمْ عَلَى هَذِهِ ، وَالتَّقْدِيرُ : ذَلِكَ لِلْأَعَادِي أَوْ أَعْنَى
لِلْأَعَادِي ، وَلَا يَتَعَلَّقُ بِ(تَذِيخ) لِأَنَّهُ صِلَةٌ لـ (أَنْ)

وَالْقَوْلُ الثَّانِي : أَنْ يَكُونَ (لِلنَّاسِ) مَتَعَلِّقًا بِ(عَجَبٍ) عَلَى أَنْ يَكُونَ بِمَعْنَى (مُعْجَبٍ)
كَأَنَّهُ قَالَ : أَكَانَ إِيْحَاؤُنَا لِرَجُلٍ مِنْهُمْ مُعْجِبًا لِلنَّاسِ ، فَقَدَّمَ (لِلنَّاسِ) عَلَى عَالِيهِ ،
وَالْمَصْدَرُ قَدْ يَقَعُ بِمَعْنَى اسْمِ الْفَاعِلِ ، تَقُولُ : مَرَرْتُ بِرَجُلٍ عَدَلٍ ، أَيْ : عَادِلٍ ، / وَعَلَى (١٣٢ / أ)
هَذَا حَمَلَ الْبَصْرِيُّونَ قَوْلَ الشَّاعِرِ :-

يَا شَاةَ مَنْ قَنَصٍ لِمَنْ حَلَّتْ لَهُ حَرَمْتُ عَلَى ، وَلَيْتَهَا لَمْ تَحْرِمِ (٢)

(مَنْ) عِنْدَهُمْ نَكْرَةٌ مَوْصُوفَةٌ بِقَنَصٍ ، وَهُوَ بِمَعْنَى اسْمِ الْفَاعِلِ ، كَأَنَّهُ قَالَ : يَا شَاةَ
شَخْصٍ قَانَصٍ أَوْ رَجُلٍ قَانَصٍ (٣) ، فـ (قَنَصٌ) عِنْدَهُمْ نَعْتٌ لـ (مَنْ) عَلَى مَا ذَكَرْنَا مِنَ الْمَعْنَى ،
خِلَافًا لِلْكُوفِيِّينَ حَيْثُ ذَهَبُوا فِيهِ إِلَى أَنَّ (مَنْ) زَائِدَةٌ (٤) ، وَ(قَنَصٌ) خُفِصَ بِإِضَافَةِ شَاةٍ
إِلَيْهِ . وَمِنَ الْمَصْدَرِ الَّذِي بِمَعْنَى اسْمِ الْفَاعِلِ قَوْلُهُ تَعَالَى : (قُلْ أَرَأَيْتُمْ إِنْ أَصْبَحَ
مَأْوُكُمْ غَوْرًا) (٥) أَيْ : غَائِرًا ، فَقَدْ ثَبَتَ مِنْ هَذَا أَنَّ الْمَصْدَرَ يَأْتِي بِمَنْزِلَةِ اسْمِ الْفَاعِلِ ،
كَمَا قَدْ يَأْتِي أَيْضًا بِمَنْزِلَةِ اسْمِ الْمَفْعُولِ فِي نَحْوِ قَوْلِهِ تَعَالَى : (هَذَا خَلْقُ اللَّهِ) (٦) أَيْ :
مَخْلُوقُ اللَّهِ ، وَفِي نَحْوِ قَوْلِهِمْ : (هَذَا بِرَّهِمْ ضَرْبُ الْأَمِيرِ) أَيْ : مُضْرُوبُ الْأَمِيرِ ، وَفِي
نَحْوِ قَوْلِهِ سُبْحَانَهُ : (وَالْأَرْضُ جَمِيعًا قَبْضَتُهُ) (٧) أَيْ : مُقْبِوْضَتُهُ (بِجَمِيعَا) حَالٌ مِّنْ

= ذَلْ وَخُضِعَ . انْظُرْ : حَاشِيَةُ الْمُقْتَضِبِ : ١٩٩ / ٤ ، وَالْمَنْصَفِ : ١٣٠ / ١ وَفِيهِ

(تَذَل) مَكَانَ (تَذِيخ) وَأَعْرَابُ الْحَمَاسَةِ لَابِنِ جَنَى : ل / ٩ ، إِضَاحُ شَوَاهِدُ

الْإِضَاحُ : ١٧ / ١ ، وَشَرْحُ الْمَفْصَلِ : ٢٩ / ٧ ،

(١) الْبَحْرُ الْمَحِيطُ : ١٢٢ / ٥ .

(٢) تَقْدِمُ تَخْرِيجُهُ فِي ص : ٣١٥ .

(٣) انْظُرِ الْمُسَاعِدَ : ١٦٤ / ١ ، وَشَرْحُ الْمَفْصَلِ : ١٢ / ٤ .

(٤) الْمَغْنَى : ٣٢٩ / ١ .

(٥) مِنَ الْآيَةِ : (٣٠) مِنْ سُورَةِ الْمُلِكِ . وَانْظُرْ مَعَانِيَ الْقُرْآنِ : ١٧٢ / ٣ .

(٦) مِنَ الْآيَةِ : (١١) مِنْ سُورَةِ لُقْمَانَ .

(٧) مِنَ الْآيَةِ : (٦٧) مِنْ سُورَةِ الزَّمَرِ . وَانْظُرِ الْبَيَانَ : ٣٢٦ / ٢ .

ضميرٍ تحمله لقيامه مقام مقبوضة ، و (قبضة) هو العامل في هذه الحال ، فالمصدر إذا وقع موقع اسم الفاعل أو اسم المفعول يعمل فيما قبله ويتحمل الضمير ، لأنه حينئذٍ غير موصول ، إذ ليس مقدراً بـ (أن) والفعل .

وهذا القول الثاني في هذه الآية أعني قوله تعالى : (أَكَانَ لِلنَّاسِ عَجَبًا) هو مذ هب ابن أبي الربيع ، و (عجب) فيه نكرة مخصصة بالمعمول الذي هو (للناس) فليس من هذا القسم وإنما هو من القسم قبله ، وهو الذي يجوز فيه الوجهان والأحسن جعل المصرفة الاسم والنكرة الخبر ، فقراءة ابن مسعود رضي الله عنه وهي : (أَكَانَ لِلنَّاسِ عَجَبٌ أَنْ أَوْحِينَا) برفع (عجب) يجوز فيها على هذا القول من أن (عجباً) فيها يجوز أن يكون نكرة مخصصة بمعنى (مُعْجِب) ثلاثة أوجه :

أحدها : أن يكون (عجب) اسم (كان) و (أَنْ أَوْحِينَا) الخبر والتقدير : أَكَانَ مُعْجِبٌ لِلنَّاسِ إِيحَاؤُنَا ، وتكون هذه القراءة على هذا جاءت على الوجه القليل ، مثل قولك : كَانَ خَيْرٌ مِنْكَ زَيْدًا .

والثاني : أن يكون اسم (كَانَ) ضمير الأمر أو الشأن ، و (أَنْ أَوْحِينَا) مبتدأ و (عجب) خبره متقدم عليه في موضع (مُعْجِب) و (الناس) متعلق به ، تقديره : أَكَانَ الْأَمْرُ أَنْ أَوْحِينَا مُعْجِبٌ لِلنَّاسِ ، أو يكون (عجب) مبتدأ و (الناس) في موضع خبره ، و (أَنْ أَوْحِينَا) على حذف حرف الجر يتصل بـ (عجب) والجملة من المبتدأ والخبر في موضع نصب خبراً لـ (كَانَ) ، و (عجب) على هذا باقي على أصله ليس في موضع (مُعْجِب) ، إذ لا حاجة بنا إلى ذلك وليس المعنى عليه ، والتقدير : أَكَانَ الْأَمْرُ لِلنَّاسِ عَجَبٌ مِنْ أَنْ أَوْحِينَا ، ثُمَّ حُذِفَتْ (مِنْ) ، وموضع (أَنْ أَوْحِينَا) بعد حذفها نصب خاصة عند الخليل ، ويجوز مع ذلك أن تكون في موضع خفض بمن المحذوفة في قول سيويه ، على ما تقرر في باب أقسام الأفعال في التمدى .^(٣)

(١) انظر البسيط ص : ٥٨٢ وما بعده .

(٢) انظر تفسير القرطبي : ٣٠٦ / ٨ .

(٣) انظر ما تقدم في ص : ١٨٤ - ١٨٥ .

والوجه الثالث : أَنْ يَكُونَ (عَجَبٌ) اسْمَ (كَانَ) / و(للناس) في موضع خبره ، (١٣٢ / ب)
 و(أَنْ أَوْحِينَا) على حذف (مِنْ) يتعلق ب(عَجَبٍ) كما ذُكِرَ ، و(عَجَبٌ) أيضاً على أصله
 والمعنى : أَكَانَ لِلنَّاسِ عَجَبٌ مِنْ أَنْ أَوْحِينَا . وهذا أجود الأوجه الثلاثة ، يليه
 الوجه الذي قبله ، وأما الأول فضعيف فلا ينفي الحمل عليه مع وجود المندوحة عنه ،
 وأما على القول الآخر من أَنْ (عَجَبًا) نكرة غير مخصصة ، وهو القول الأول في الآية
 فلا يجوز أَنْ يَكُونَ هو اسم (كَانَ) و(أَنْ أَوْحِينَا) الخبر ، لأن النكرة غير المخصصة
 كما تقدم (١) إذا اجتمعت مع المعرفة لا تجعل الاسم إلا في الشعر ، فإنما يجوز في
 الآية على هذا القول وجهان :

أحدهما : أَنْ يَكُونَ (عَجَبٌ) مبتدأ ، و(للناس) خبره ، و(أَنْ أَوْحِينَا) على
 حذف (مِنْ) يتعلق ب(عَجَبٍ) والجملة في موضع نصب خبراً ل(كَانَ) واسمها ضمير الأمر
 أو الشأن مستتر فيها .

والثاني : أَنْ يَكُونَ (عَجَبٌ) اسم (كَانَ) و(للناس) في موضع خبرها ، و(أَنْ أَوْحِينَا)
 على حذف (مِنْ) كما تقدم ، وهذا الوجه أجود ما تحمل عليه هذه القراءة في كل قول
 كما ذُكِرَ ، والله أعلم .

وأما قوله تعالى : (أَوَلَمْ يَكُنْ لَهُمْ آيَةٌ أَنْ يَعْلَمَهُ ^(٢)) فيقرأ في السبع على وجهين
 برفع آية ونصبها ، و(يَكُنْ) مع رفع (آية) بالتاء ^(٣) ومع نصبها بالياء ^(٤) .
 أما النصب فلا إشكال فيه ، لأن المعرفة الذي هو (أَنْ يَعْلَمَهُ) اسم (كَانِ)

(١) انظر ما تقدم في ص : ٥٢٤

(٢) من الآية : (١٩٧) من سورة الشعراء .

(٣) بالتاء في (تكن) ورفع (آية) هي قراءة ابن عامر كما سيذكر المؤلف بعد ، وقراءة
 سائر السبعة بالياء المثناة التحتية ونصب (آية) ، انظر حجة القراءات : ٥٢١ ،

والسبعة : ٢٧٣ ، والكشف عن وجوه القراءات السبع : ٢ / ١٥٢ .

(٤) في الأصل : (بالتاء) وهو خطأ .

والنكرة الذي هو (آية) الخبر ، وأما الرفع فحطه أبو على الفارسي على أن (أن يعلمه) مبتدأ و (آية) خبره ، والجملة في موضع نصب خبرا لـ (كان) واسمها ضميرُ القصة مستترٌ فيها ، والتقدير : أولم تكن القصة لهم آية أن يعلمه ^(١) ، وهذه القراءة التي هي (أولم تكن لهم آية أن يعلمه) هي قراءة ابن عامر ^(٢) ، وإنما لم يجوز عند الفارسي أن يكون (آية) اسم (تكن) و (أن يعلمه) الخبر ، لما في ذلك من جعل النكرة الاسم والمعرفة الخبر ، ويجوز أيضا في هذه القراءة وجه آخر ، وهو أن يكون (آية) اسم (تكن) و (لهم) في موضع خبرها ، و (أن يعلمه) على حذف (في) يتعلق بـ (لهم) لأنه قد قام مقام ما يتعلق به وهو الفعل أو اسم الفاعل ، والتقدير : أولم تكن لهم آية في أن يعلمه ، أي : أولم تكن آية مستقرة لهم أو كائنة لهم في أن يعلمه ، ويجوز أيضا فيها أن يكون (آية) الاسم و (لهم) في موضع الخبر و (أن يعلمه) بدل من (آية) بدل شيء من شيء ^(٣) .

وأعلم أن ضمير النكرة يجري مجراها ^(٤) في هذا الباب ، فإن عاد على نكرة مخصصة بوصف أو معمول أو يتضمنها معنى الاستفهام أو الشرط أو نحو ذلك ، جاز أن يجعل الاسم والمعرفة الخبر ، وعلى هذا جاء قولهم : ما جاءت حاجتك ، فاسم (جاءت) ضمير مستتر فيها يعود إلى (ما) و (حاجتك) الخبر ، و (ما) هنا استفهامية فهو ^(٥) عند غير ابن كيسان نكرة مخصصة لما فيها من معنى الاستفهام ، فلذلك جاز أن يجعل ضميرها الاسم ، والمعرفة التي هي (حاجتك) الخبر .

وأما ابن كيسان فيرى أن / (ما) الاستفهامية معرفة ^(٦) ، فالاسم هنا عنده ضمير (١٣٣ / أ)

(١) انظر الايضاح : ١٠٥ / ١ .

(٢) حجة القراءات : ٥٢١ .

(٣) انظر المعنى : ٤٥٣ / ٢ - ٤٥٤ ، والتبيان : ١٠٠١ / ٢ .

(٤) انظر شرح الجمل لابن عصفور : ٤٠٤ / ١ .

(٥) كذا في الأصل ، والوجه : (فهي) .

(٦) الأشموني : ١٠٤ / ١ - ١٠٥ ، وهداية السبيل : ل ٥٥ / أ .

مصرفة فلا كلام فيه ، وأما الرواية الأخرى التي هي (ما جاءت حاجتك)^(١) برفع الحاجة فلا كلام فيها أيضاً ، لأنه من جعل المصرف الاسم والنكرة الخبر ، والمعرفة هي (حاجتك) والنكرة (ما) الاستفهامية ، وعلى هذا أجاز سيويو (من كان أخاك)^(٢) مثل (ما جاءت حاجتك) فلا سم ضمير النكرة المخصصة ، والمعرفة التي هي (أخوك) الخبر ، وأجاز : من كان أخوك^(٣) ، مثل : ما جاءت حاجتك ، على جعل اسم الاستفهام المتقدم الخبر ، قال أبو علي الشلوبين : إنما أجاز (ما جاءت حاجتك) و (من كان أخاك) على جعل ضمير النكرة الاسم والمعرفة الخبر ، لأن اسم الاستفهام قريب من المعرفة جداً لأنه يتقدر بها ، ألا ترى أن قولك : من كان أخاك ، في معنى : أزيد كان أخاك أم عمرو أم عبد الله أم بكر ؟ وكذلك (من كان أخوك) في معنى : أزيد كان أخوك أم عمراً أم عبد الله أم بكرًا ؟ فاسم الاستفهام إنما هي اختصار المعارف الصاحبة للمهمزة و (أم) ، وإن عاد الضمير على نكرة غير مخصصة في نفسها بشيء مما ذكر لم يجز جعله الاسم وجعل المصرف خبراً إلا في ضرورة ، فلا يقال : أسفه كان زيداً أم حليم ، لأن الضمير في (كان) لسفه ، وهو في نفسه عارٍ من التخصيص فلا يجوز الاخبار بالمصرف عن ضميره ، وكذلك لا تقول : أرجل كان زيداً أم صبي .

ومثال ما جاء في الشعر من الاخبار عن النكرة بالمصرف قول حسان بن ثابت :

كَانَ سَبِيئَةً مِنْ بَيْتِ رَأْسٍ يَكُونُ مِزَاجُهَا عَسَلٌ وَمَاءٌ^(٤)

(١) الكتاب : ٥٠/١ ، ٥١ ، ١٧٩/٢ ، ٢٤٨/٣ .

(٢) الكتاب : ٥٠/١ ، وانظر البسيط : ٥٣٧ .

(٣) الكتاب : ٥٠/١ .

(٤) من الوافر من قصيدة يمدح بها النبي صلى الله عليه وسلم وذلك قبل فتح مكة ويهجو أبا سفيان . والسبيئة : الخمر المشتراة ، تقول : سبأت الخمر إذا اشتريتها .

وبيت رأس : اسم لقريتين فيهما كروم كثيرة ، أحدهما بالأردن والأخرى من نواحي حلب . وفي الديوان ومعاني القرآن : (خبيئة) مكان (سبيئة) وفي البسيط (من ذات عرق) مكان (من بيت رأس) . =

أَلَا تَرَى أَنَّهُ جَمَلَ المعرفة الذي هو (مَزَاجُهَا) الْخَبْرُ ، والنكرة التي لا تخصيص فيها التي هي (عَسَلٌ) الاسم ، هذه طريقة سيوييه وأبي القاسم وأكثر النحويين في هذا الباب ، وقد ذكر الفارسي في بعض تواليفه في هذا البيت وجهاً آخر يخرج به عن هذه الضرورة ^(١) ، وهو أَنَّ (مَزَاجاً) مصدر ، والمصادر كثيراً ما تقع ظرفاً على حذف مضاف هو الظرف في الأصل فيحذف ويقوم المصدر مقامه ، وقد ذكر سيوييه من ذلك قولهم : سِيرَ عَلَيْهِ مَقْدَمَ الْحَاجِ ، وَخُفُوقَ النَّجْمِ ، وَخِلَافَةَ فَلَانٍ ، وَصَلَاةَ الْعَصْرِ ، فَالتقدير : زَمَنَ مَقْدَمَ الْحَاجِ ، وَزَمَنَ خُفُوقَ النَّجْمِ وَزَمَنَ خِلَافَةَ فَلَانٍ ، وَوَقْتَ صَلَاةِ الْعَصْرِ ، ثُمَّ حُذِفَ الْمَضَافُ الَّذِي هُوَ الظَّرْفُ وَأُقِيمَ الْمَضَافُ إِلَيْهِ الَّذِي هُوَ الْمَصْدَرُ مَقَامَهُ فَصَارَ يَصْرَبُ بِإِعْرَابِهِ ، وَكَذَلِكَ (مَزَاجُهَا) هُنَا عَلَى مَا ذَكَرَهُ الْفَارِسِيُّ يَكُونُ ظَرْفًا وَالْخَبْرُ مَعْدُوفٌ ، وَ(عَسَلٌ) هُوَ الْاسْمُ ، وَكَأَنَّ الْأَصْلَ : يَكُونُ فِيهَا وَقْتُ مَزَاجِهَا عَسَلٌ وَمَاءٌ ، فَعَسَلٌ اسْمٌ (يَكُونُ) وَوَقْتُ ظَرْفٌ ، وَ(فِيهَا) فِي مَوْضِعِ الْخَبْرِ ، ثُمَّ حُذِفَ الظَّرْفُ وَقَامَ الْمَصْدَرُ مَقَامَهُ فَصَارَ ظَرْفًا مِثْلَهُ ، وَحُذِفَ أَيْضًا الْخَبْرُ لِفَهْمِ الْمَعْنَى .

وَلَمَّا حَكَى أَبُو عَلِيٍّ الشَّلُومِيُّ هَذَا الْقَوْلَ رَدَّهُ بِأَنَّ قَالَ : إِنْ سَيَّوِيَهُ رَحِمَهُ اللَّهُ رَأَى أَنَّ هَذَا الْوَجْهَ الَّذِي تَأَوَّلَهُ لَا يَسْتَقِيمُ إِلَّا بِتَقْدِيمِ حَذْفِ الضَّمِيرِ مِنْ (يَكُونُ) / فَيَكُونُ (١٣٣ / ب)

= انظر الشاهد في : ديوانه : ٧١ ، والكتاب : ٤٩ / ١ ، وشرح أبياته لابن السيرافي : ٥٠ / ١ ، ومعاني القرآن : ٢١٥ / ٣ ، والمقتضب : ٩٢ / ٤ ، والأصول : ٩٤ / ١ ، والتبصرة : ١٨٦ / ١ ، والعجة لابن خالوية : ١٧١ ، والمحتسب : ٢٧٩ / ١ ، والجمل : ٥٨ ، وشرح أبياته لابن سيده : ل / ١١٣ ، وشرح المفصل : ٩٣ / ٧ ، وشرح الجمل لابن عصفور : ٤٠٥ / ١ ، والبسيط : ٥٨٦ - ٦٤٤ ، والخزانة : ٤٠ / ٤ .

(١) قال ابن بابشاذ في شرح الجمل : ل / ٢٦ : (وفي تقديره هذه الرواية) يحنى رواية نصب المزاج ورفع العسل) - قولان :

أحد هما : تخرجه عن الضرورة وهو قول أبي علي ، قال : مزاجها يتنصب على الظرف تشبيها ، وإذا كان ظرفاً لم يكن منتصباً بـ (كان) .

والقول الآخر : أن مزاجها منصوب بـ (كان) نفسها وهو معرفة . . . وانظر الخزانة : ٦٤ / ٤ .

(٢) الكتاب : ٢٢٢ / ١ .

التقدير : يكون فيها وقت مزاجها غسل وماء ، وحذف الضمير المجرور من الصفة لا يكون إلا شاذاً إن كان ، فلذلك لم يحمل سيبويه البيت عليه وحمله على ما ذكره ، مع أن ذلك خروج عن الظاهر ، فإن الظاهر ألا حذف ، والمزاج ليس بظرف ، وما ذكره الشلوين من حذف الضمير المجرور هنا الذي هو (فيها) فمعناه أن الجملة التي هي (يكون مزاجها غسل وماء) في موضع الصفة لسبب أو السلافة على الرواية الأخرى .

والضمير المجرور من (فيها) المقدر يعود إلى المنصوت ، وحذف الضمير المجرور المائد على الموصوف من صفته شاذ كما ذكر . لكن هذا الرد لا يلزم هنا ، لأن الشذوذ في حذف الضمير المجرور من الصفة إنما هو إذا كان ذلك الضمير هو الذي وقع به الربط بين الصفة والموصوف ، أما إذا حصل الربط بغيره فليس حذفه إذا فهم بشان ، ويكون إن ذاك من الحذف للاكتفاء بفهم المعنى وليس حينئذ بحرف رابط ، إن الربط قد حصل بغيره ، وهذا البيت قد حصل فيه الربط بين الصفة والموصوف بالضمير المضاف إليه في قوله (مزاجها) ، لأنه أيضاً يعود إلى المنصوت ، والربط بين الصفة والموصوف والصلة والموصول والمبتدأ والخبر وغير ذلك يكتفى فيه بضمير واحد فحسب ، فإن وجد ضميران حصل الربط بواحد منها والآخر جيء به لأجل المعنى لا للربط ، فحذف أحد الضميرين إن ذاك إذا فهم ليس من باب حذف الرابط ، وما ذكره من حذف ضمير الجر إنما هو إذا كان هو الرابط ، فالبيت إذاً ليس ما ذكر ، على أن ظاهر كلام سيبويه في قوله تعالى (واتقوا يوماً لا تجزي نفس عن نفس شيئاً) (١) أن الضمير المحذوف من الصفة هنا ضمير جر ، لأنه قدره (لا تجزي فيه) (٢) وهذه الجملة أعني قوله تعالى (لا تجزي نفس عن نفس شيئاً) في موضع الصفة ليوم (٣) ، لا ضمير فيها يكون رابطاً سوى ذلك المحذوف . ومعنى النحويين أبقى كلام سيبويه في هذه الآية

(١) من الآية : (٤٨) والآية : (١٢٣) من سورة البقرة .

(٢) الكتاب : ٣٨٦/١ ، وانظر معاني القرآن للاخفش : ٨٨/١ - ٨٩ .

(٣) البيان : ٨٠/١ .

على ظاهره ، فإن كان ذلك كذلك وسلمنا أن البيت في ذلك التأويل من حذف الرابط على ما ذكر الشلوسين ، فحمل البيت عليه ولا بُدَّ أولى لورود مثله في القرآن ، من حطبه على الإخبار عن النكرة المحضة بالمعرفة ، لكن بمعنى النحويين ^(١) أبى أن يرد في القرآن حذف ضمير الجرم مع أنه رابط ، فتأول كلام سيويه على أنه لم يتعرّض في ذلك التقدير لتفسير الإعراب وإنما فسر المعنى فحسب ، والضمير في الآية إنما حذف بعد أن صار ضمير نصب متصلاً بالفعل من باب الاتساع في الظروف ، فالتقدير قبل الحذف :

(لا تجزیه نفس) والمعنى ولا بُدَّ (لا تجزى فيه) كما قدّر سيويه ، وفي التأويل المتقدم حذف خبر (كان) وهو المجرور المقدّر ، وذلك جائز عند فهم المعنى ، تقول : كان زيد ، في جواب من قال لك : من كان القائم ؟ تريد : كان / زيد القائم ، أو كان (١٣٤ / ١) زيد إياه . وعلى حذف خبر (كان) أيضا جاء قول الشاعر :-

فَكَانَ تَنَابُيْنَا وَعَقْدُ عِذَارِهِ وَقَالَ صِحَابِي قَدْ شَأَوْنَا فَاطِلِبِ ^(٣)

أى : فكان تنابينا وعقد عذاره مقرونين أو متلازمين أو نحو هذا في المعنى ، وكذلك أيضا قول الآخر :-

إِنِّي ضَمِنْتُ لِمَنْ أَتَانِي مَا جَنَى وَأَبَى فَكَانَ وَكُنْتُ غَيْرَ عَدُوٍّ ^(٤)
أى : فكان غير عدوٍّ وكُنْتُ غَيْرَ عَدُوٍّ ، فحذف الأول استغناءً بالثاني ، على أنه

(١) انظر المعنى : ٥٠٣ / ٢ - ٥٠٤ .

(٢) البيان : ٨٠ / ١ .

(٣) تقدم تخريجه في ص : ٣٥٣ .

(٤) من الكامل ونسب في الكتاب : ٧٦ / ١ والانصاف : ٩٥ / ١ للفرزدق ولم أجده

في ديوانه المطبوع ببغروت .

وانظر الشاهد في : معاني القرآن : ٤٣٤ / ١ ، ٣٦٣ / ٢ ، والبيان لابن الانباري

١٦٤ / ٢ ، والرد على النحاة : ٩١ ، والنقائض : ٩١٠ ، وشرح الجمل لابن

عصفور : ٤٣٠ / ١ ، وفيه (لكل شخص) مكان (لمن أتاني) ويروى في المصادر

المذكورة (غدور) بدل (عدور) .

قَدْ حُكِيَ أَنَّ بَعْضَ النَحْوِيِّينَ (١) يَمْنَعُ حَذْفَ خَيْرٍ (كَانَ) وَأَخَوَاتِهَا ، وَهُوَ مَذْهَبُ ابْنِ عَصْفُورٍ فِي بَعْضِ تَوَالِيْفِهِ ، وَالصَّحِيحُ جَوَازُهُ ، كَمَا يُحَذَفُ خَيْرُ الْمَبْتَدَأِ وَخَيْرُ (إِنَّ) وَعَلَى هَذَا التَّأْوِيلِ مِنْ كَوْنِ (مِرَاجِعِهَا) ظَرْفًا ، يَكُونُ الْعَامِلُ فِي الظَّرْفِ الَّذِي هُوَ (مِرَاجِعِهَا) الْمَجْرُورُ الْمَحذُوفُ لَوُقُوعِهِ خَيْرًا ، فَفِيهِ مَعْنَى الْفَعْلِ وَهُوَ الْاسْتِقْرَارُ ، وَمَعْنَى الْفِعْلِ يَجُوزُ أَنْ يَحْمَلَ مَحْذُوفًا فِي الظَّرْفِ أَوِ الْمَجْرُورِ ، وَلَا يَحْمَلُ فِي غَيْرِهِمَا كَالْحَالِ إِلَّا ظَاهِرًا مَقْدَمًا . وَيُمْكِنُ إِذَا جَعَلْنَا (مِرَاجِعِهَا) ظَرْفًا أَنْ تَكُونَ (يَكُونُ) تَامَّةً تَحْتَاجُ إِلَى فَاعِلٍ خَاصَّةٍ ، وَقَاعِلُهَا (عَسَلٌ) وَهِيَ الْعَامِلَةُ فِي الظَّرْفِ ، وَلَا بُدَّ أَيْضًا مِنْ تَقْدِيرٍ (فِيهَا) وَيَكُونُ مُتَعَلِّقًا بِهَا ، أَعْنَى بِ (يَكُونُ) وَالْمَعْنَى يُوْجَدُ فِيهَا وَقْتَ مِرَاجِعِهَا عَسَلٌ وَمَاءٌ وَهَذَا أَوَّلَى مِنَ التَّأْوِيلِ الْأَوَّلِ الَّذِي هُوَ جَعْلُ (يَكُونُ) نَاقِصَةً ، وَ (مِرَاجِعِهَا) ظَرْفًا لِمَا فِيهِ مِنْ حَذْفِ الْمُدَّةِ وَهُوَ خَيْرٌ (كَانَ) ، وَلَا شَكَّ أَنَّهُ لَيْسَ فِي حَسَنِ الْحَذْفِ إِذَا فُهِمَ كَالْفَضْلَةِ ، أَلَا تَرَى أَنَّهُمْ اتَّفَقُوا عَلَى جَوَازِ حَذْفِ الْفَضَلَاتِ عَلَى الْجُمْلَةِ إِذَا عَلِمَتْ مِنْ جِهَةٍ الْمَعْنَى .

(١) قَالَ ابْنُ جَنِّي فِي شَرْحِ الْحَمَاسَةِ : ل / ١٣٤ - ١٣٥ : (وَأَعْلَمُ أَنَّ حَذْفَ أَخْبَارِ (كَانَ) وَأَخَوَاتِهَا يَضْعَفُ فِي الْقِيَاسِ ، وَقَلِمَا وَجَدَ فِي الْاسْتِحْصَالِ . وَإِنْ قُلْتَ : قَدْ عَلِمَ أَنَّ خَيْرَ (كَانَ) يَتَجَانِزُ بِهِ شِبْهَانِ ، أَحَدُهُمَا : خَيْرُ الْمَبْتَدَأِ لِأَنَّهُ هُوَ أَصْلُهُ . وَالْآخَرُ : الْمَفْعُولُ بِهِ إِذَا كَانَ مَنْصُوبًا بِمَعْدٍ مَرْفُوعٍ بِفَعْلِهِ ، وَلَيْسَ ظَرْفًا وَلَا مَصْدَرًا وَلَا حَالًا وَلَا تَمْيِيزًا وَلَا مَفْصُولًا لَهُ وَلَا مَفْعُولًا مَعَهُ . وَكُلُّ وَاحِدٍ مِنْ خَيْرِ الْمَبْتَدَأِ وَمِنْ الْمَفْعُولِ بِهِ قَدْ شَاعَ فِي الْكَلَامِ حَذْفُهُ وَأَطْرَدَ ، وَهُوَ وَاقِفٌ بَيْنَهُمَا وَآخِذٌ لِلشَّبهِ مِنْ كُلِّ مِثْلٍ مِنْهُمَا فَمِنْ أَيْنَ - لَيْتَ شَعْرَى - قَبِيحٌ وَقُلْ حَذْفُهُ ؟ فَالْجَوَابُ : أَنَّهُ دَخَلَ أَمْرٌ لَمْ يُوْجَدِ فِي وَاحِدٍ مِنْهُمَا ، وَذَلِكَ أَنَّ (كَانَ) النَّاقِصَةَ إِنَّمَا أَلْزَمْتَ الْخَيْرَ تَمْوِيضًا لَهَا مَا اخْتَرَمَ مِنْهَا مِنْ دَلَالَةِ الْحَدَثِ ، فَجَاءَ مَتَمِّمًا لَهَا ، وَعَوَاضًا مِنَ الْمَخْتَرَمِ مِنْهَا . فَلَوْ حَذَفْتَهُ لِنَقَضْتَ الْفَرَضَ الَّذِي جِئْتَ بِهِ لَهُ وَمِنْ أَجْلِ ذَلِكَ فَجَرَى فِي ذَلِكَ نَحْوًا مِنْ ادْغَامِ الْمَلْحَقِ لِمَا فِي ذَلِكَ مِنْ نَقْضِ الْفَرَضِ الَّذِي أُرِيدَ مِنْ احْتِذَاءِ الْمِثَالِ الْمَلْحَقِ بِهِ ، وَكَحَذْفِ الْمُؤَكَّدِ لِمَا فِيهِ مِنْ تَنَاقُضِ الْمَطْلَبِ . . .) . وَانْظُرْ أَمَّا إِلَى ابْنِ الشَّجَرِيِّ : ١ / ٣٢١ ، ٣٢٢ ، وَالْبَحْرُ الْمَحِيْطُ :

وَقَدْ اُخْتَلَفُوا كَمَا قَدْ مَنَّا فِي جَوَازِ حَذْفِ خَبَرٍ (كَان) فَإِذَا أَنْتَ حَمَلْتَ (يَكُون) عَلَى التَّمَامِ لَمْ يَلْقَ حَذْفٌ عَمْدَةً يَخْتَلِفُ فِي جَوَازِ حَذْفِهَا ، إِنَّمَا حَذَفَتْ فَضْلَةً قَدْ عَلِمَتْ مِنْ جِهَةِ الْمَعْنَى ، وَلَا يَمْنَعُ أَحَدٌ مِثْلَ هَذَا ، وَمَأْخُذُ سَيُوبِيهِ فِي الْبَيْتِ كَمَا ذَكَرَ الشَّلُوبِيَّيْنِ هُوَ الظَّاهِرُ ، لِأَنَّهُ لَا حَذْفَ فِيهِ وَلَا تَقْدِيرَ ، مَعَ أَنَّ (عَسَلًا) وَ (مَاءً) وَإِنْ كَانَا نَكْرَتَيْنِ عَارِبَيْنِ مِنَ التَّخْصِصِ فَفِيهِمَا مَا يُحَسِّنُ جَعْلَهُمَا الْأَسْمَ بَعْضَ حَسَنِ ، وَهُوَ أَنََّّهُمَا مِنْ أَسْمَاءِ الْأَجْنَاسِ وَأَسْمَاءِ الْأَجْنَاسِ قَدْ يُرَادُ بِنَكْرَتَيْهَا مَا يُرَادُ بِمَعْرِفَتَيْهَا ، فَنَكْرَتُهُمَا وَمَعْرِفَتُهُمَا إِنْ ذَاكَ سَوَاءٌ فِي الْمَعْنَى ، فَيَحْسَنُ لَذَلِكَ أَنَّ تَجْرِيَا مَجْرَى وَاحِدًا فِي الْأَحْكَامِ الْإِعْرَابِيَّةِ ، فَلِذَلِكَ جَعَلَهُمَا الشَّاعِرُ الْأَسْمَ مَعَ وَجُودِ الْمَعْرِفَةِ ، أَلَا تَرَى أَنََّّهُ لَوْ قَالَ : يَكُونُ مِرَاجِعُهَا الْحَسَلُ وَالْمَاءُ (١) ، لَمْ يَخْتَلِفِ الْمَعْنَى بِالتَّعْرِيفِ ، كَمَا تَقُولُ شَرِبْتُ مَاءً وَشَرِبْتُ الْمَاءَ ، بِمَعْنَى وَاحِدٍ ، ذَكَرَ هَذَا الْمُحَسِّنُ لِهَذِهِ الضَّرُورَةِ هُنَا السَّيْرَافِي (٢) ، وَابْنُ بَابِشَانَ (٣) ، وَالصِّمَرِيُّ (٤) ، وَالشَّلُوبِيَّيْنِ ، وَابْنُ أَبِي غَالِبٍ ، وَمِثْلُهُ وَجْهَهُ ابْنُ جِنَى الْقِرَاءَةُ الشَّاذَّةُ : (وَمَا كَانَ صَلَاتُهُمْ عِنْدَ الْبَيْتِ إِلَّا مَكَاءً وَتَصَدِيَّةً) (٥) بِنَصْبِ صَلَاتِهِمْ وَرَفْعِ الْمَكَاءِ وَالتَّصَدِيَّةِ (٦) ، وَهُوَ حَسَنٌ ، أَلَا تَرَى أَنَّ الْخَلِيلَ وَسَيُوبِيهِ اتَّفَقَا عَلَى أَنَّ (خَيْرًا مِنْكَ) / فِي قَوْلِ الْحَرْبِ : مَا يَصْلَحُ بِالرَّجُلِ خَيْرٌ مِنْكَ أَنْ يَفْعَلَ كَذَا (٧) (١٣٤ / ب) نَعَتْ لِلرَّجُلِ مَعَ أَنَّهُ مَعْرُوفٌ وَ (خَيْرٌ) نَكْرَةٌ ، وَلَا تَنَحْتُ الْمَعْرِفَةَ بِالنَّكْرَةِ ، لَكِنْ جَوَّازَ

(١) انظر شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي : ٥١ / ١ ، والبسيط : ٥٨٧ .

(٢) انظر شرح السيرافي : ٣١٤ / ١ / ١ .

(٣) شرح الجمل له : ل / ٢٦ .

(٤) التبصرة : ١ / ١٨٦ .

(٥) من الآية : (٣٥) من سورة الأنفال . وانظر المحتسب : ٢٧٨ / ١ ، ٢٧٩ .

(٦) وهي قراءة الأعمش والمطلى عن عاصم ، ورويت عن علي رضي الله عنه .

انظر شوان ابن خالويه : ٤٩ ، والبحر المحيط : ٤٩٢ / ٤ .

(٧) وفي الكتاب : ١٣ / ٢ : (ومن الصفة قولك : ما يحسن بالرجل مثلك أن يفعله ذاك) .

ذَلِكَ هُنَا ، لِأَنَّ (خَيْرًا) لَا يُمْكِنُ تَصْرِيفَهُ مَعَ وَجْهِ (مِنْ) بَعْدَهُ ، وَلِلرَّجُلِ هُنَا جَنْسٌ وَمَعْنَاهُ كَمَعْنَى النِّكَرَةِ لَا فَرْقَ بَيْنَهُمَا ، أَلَا تَرَى أَنَّهُ لَوْ قَالَ : مَا يَصْلَحُ بِرَجُلٍ خَيْرٌ مِنْكَ أَنْ تَفْعَلَ ، لَأُعْطِيَ مِنَ الْمَعْنَى مَا تَعَطَّيَهُ الْمَصْرِفَةُ ، فَعُمُولٌ لَذَلِكَ مَعَامِلَةُ النِّكَرَةِ ، فَنَعَتٌ بِهَا إِنْ هُوَ مُرَادِفٌ لَهَا فِي الْمَعْنَى ، وَهَذَا نَظِيرٌ مَا ذَكَرُوهُ فِي الْبَيْتِ ، عَلَى أَنَّ ابْنَ مَالِكٍ خَالَفَ سَبِيوِيهِ فِي هَذَا فَأَعْرَبَ (خَيْرًا) بَدَلًا مِنَ الرَّجُلِ لَانْعَتًا ، فِرَارًا مِنْ نَعْتِ الْمَصْرِفَةِ بِالنِّكَرَةِ ، وَظَاهِرُ كَلَامِ سَبِيوِيهِ فِي الْمَسْأَلَةِ مَا قَدْ مَنَاهُ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

وَيَتَفَرَّعُ مِنْ مَذْهَبِ سَبِيوِيهِ فِي هَذَا مَسْأَلَةٌ غَرِيبَةٌ مِنْ بَابِ النِّعْتِ ، وَهِيَ تَبْعِيَّةُ النِّعْتِ الْحَقِيقِيِّ لِمَنْصُوتِهِ فِي وَاحِدٍ مِنْ وَجْهِهِ الْإِعْرَابِ خَاصَّةً ، وَذَلِكَ نَحْوُ قَوْلِكَ : مَا يَصْلَحُ بِالنِّسَاءِ خَيْرٌ مِنْكَ أَنْ يَفْعَلَ كَذَا ، أَلَا تَرَى أَنَّ (خَيْرًا) نَعْتُ لِلنِّسَاءِ ، وَلَمْ يَتَّبِعْهُ فِي التَّصْرِيفِ وَلَا فِي الْجَمْعِ وَلَا فِي التَّأْنِيثِ ، إِنَّمَا تَبِعَهُ فِي وَاحِدٍ مِنْ وَجْهِهِ الْإِعْرَابِ خَاصَّةً ، وَهُوَ الْخَفَضُ .

وَقَدْ وَجَّهَ أَيْضًا بَعْضُ النَّحَاةِ الْبَيْتَ الْمَذْكُورَ عَلَى وَجْهِ آخَرَ ، وَهُوَ أَنَّ جَعَلَ الْوَاوَ الْعَاطِفَةَ فِي قَوْلِهِ (وَمَاءٌ) بِمَعْنَى (مَعَ) كَالْوَاوِ الْعَاطِفَةِ الَّتِي فِي (أَنْتَ وَشَأْنُكَ) (وَكُلُّ رَجُلٍ وَضِيعَتُهُ) فَإِذَا كَانَتِ الْوَاوُ فِي هَذَا الْمَوْضِعِ بِمَعْنَى (مَعَ) كَانَ التَّقْدِيرُ : يَكُونُ مَزَاجُهَا عَسَلٌ مَعَ مَاءٍ ، وَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ كَانَ فِي مَعْنَى يَكُونُ مَزَاجُهَا عَسَلٌ مَزُونٌ بِمَاءٍ ، فَصَارَتِ النِّكَرَةُ الَّتِي هِيَ (عَسَلٌ) فِي هَذَا الْبَيْتِ كَأَنَّهَا مَوْصُوفَةٌ ، وَالنِّكَرَةُ الْمَوْصُوفَةُ مَخْصُصَةٌ ، وَالنِّكَرَةُ إِذَا كَانَتْ مَخْصُصَةً بِالْمَصْفَةِ أَوْ بَتَضَمُّنِهَا مَعْنَى الِاسْتِفْهَامِ أَوْ بِالْمَعْمُولِ يَجُوزُ جَعْلُهَا الْأِسْمَ وَجَعْلُ الْمَصْرِفَةِ خَيْرًا عَلَى مَا تَقَرَّرَ قَبْلُ ، مِنْ أَنَّ ذَلِكَ جَائِزٌ فِي الْكَلَامِ ، فَعَلَى هَذَا التَّأْوِيلِ يَصِيرُ هَذَا الْبَيْتُ شَبِيهًا بِقَوْلِ الْآخِرِ :-

قَفِي قَبْلَ التَّفَرُّقِ بِأَضْبَاعَا
وَلَا يَكُ مَوْقِفٌ مِنْكَ الْوَدَاعَا (١)

(١) من الوافر للقطامي (عمير بن شبيب التغلبي) من شعراء الدولة الأموية ، توفي سنة ١١٠ هـ ، من قصيدة يمدح بها زفر بن الحارث . وضباع : ابنة زفر ، وقيل ابنة الحارث الكلابي . =

فَسَاغَ أَنْ يَكُونَ (مَوْقِفٌ) الْاسْمَ وَهُوَ نَكْرَةٌ وَالْمَصْرِفَةُ الْخَبَرُ ، لِأَنَّ هَذِهِ النُّكْرَةَ مَخْصُصَةٌ
بِالصِّفَةِ الَّتِي هِيَ (مِنْكَ) ، لِأَنَّ هَذَا الْمَجْرُورَ فِي مَوْضِعِ النَّعْتِ لِمَوْقِفٍ ، فَلَيْسَ هَذَا
الْبَيْتَ بِضَرُورَةٍ ، فَإِذَا جُعِلَ بَيْتٌ حَسَنًا بِمَنْزِلَةِ هَذَا التَّأْوِيلِ الْمَذْكُورِ خَرَجَ أَيْضًا عَنْ
الضَّرُورَةِ ، وَصَارَ مَا يَجُوزُ فِي الْكَلَامِ وَلَكِنْ ضَعِيفًا ، وَذَلِكَ خِلَافَ لِقَوْلِ سَيِّوِيهِ فِيهِ ،
إِنْ نَصَّ (١) عَلَى أَنَّهُ مِمَّا يَخْصُ الشَّعْرَ ، فَيُظْهِرُ أَنَّ سَيِّوِيهِ لَمْ يَحْمِلْ عَلَى هَذَا التَّأْوِيلِ ،
وَلَعَلَّهُ رَأَى لَيْسَ بِمَنْزِلَةِ الْوَصْفِ الصَّرِيحِ ، إِذْ هُوَ وَصْفٌ مَعْنَوِيٌّ فَحَسَبَ ، وَلَمْ يَقْتَرِنْ بِلَفْظِ
النُّكْرَةِ مَخْصُصٌ ، فَلَيْسَ بِمَنْزِلَةِ الْوَصْفِ وَلَا يَقْوَى قُوَّتُهُ ، وَإِنْ كَانَ تَخْصِيصًا مَا مِنْ حَيْثُ
شَبَّهَهُ بِالْوَصْفِ الصَّرِيحِ ، فَيَكُونُ مُحَسَّنًا لِهَذِهِ الضَّرُورَةِ / كَالْتَّأْوِيلِ قَبْلَهُ لَا مَخْرَجًا عَنْ (١٣٥/أ)
الضَّرُورَةِ ، وَالْمَشَبَّهَ بِالشَّيْءِ لَا يَقْوَى قُوَّتُهُ ، وَهَذَا التَّأْوِيلُ الْأُخَيْرُ حَكَاهُ أَبُو عَلِيٍّ
الشَّلُوبِينِ وَرَأَى يَنْهَى مَخْصُصًا لِلنُّكْرَةِ كَالْوَصْفِ الصَّرِيحِ ، لَكِنَّهُ انفَصَلَ لِسَيِّوِيهِ بِأَنَّ النُّكْرَةَ
الْمَخْصُصَةَ لَا تَجْعَلُ الْاسْمَ وَالْمَصْرِفَةَ الْخَبَرَ إِلَّا فِي الشَّعْرِ أَوْ فِي كَلَامٍ ضَعِيفٍ (٢) ، فَعِنْدَهُ
أَنَّ هَذَا التَّأْوِيلَ مُحَسَّنٌ لِلضَّرُورَةِ أَيْضًا لَا مَخْرَجَ عَنْهَا ، وَهَذَا الْإِنْفِصَالُ الَّذِي ذَكَرَهُ
لَا يَنْهَى ، لِأَنَّ سَيِّوِيهِ قَدْ أَجَازَ الْإِخْبَارَ بِالْمَصْرِفَةِ عَنِ النُّكْرَةِ الْمَخْصُصَةِ قِيَاسًا فِي
الْكَلَامِ ، أَلَا تَرَاهُ أَجَازَ أَنْ تَقُولَ : إِنْ قَرِيبًا مِنْكَ زَيْدٌ (٣) ، وَلَيْسَ بِمَسْمُوعٍ مِنَ الْمَكْرَبِ ،
وَإِنَّمَا هُوَ قِيَاسٌ مِنْهُ ، وَكَذَلِكَ أَيْضًا فَعَلَّ فِي قَوْلِكَ : كَمْ مَالُكَ (٤) جَعَلَ (كَمْ) الْمَبْتَدَأَ

= انظره في ديوانه : ٣٧ ، وسَيِّوِيهِ : ٢ / ٢٤٣ ، وشرح أبياته لابن السيرافي :

١ / ٤٤٤ ، والمقتضب : ٤ / ٩٤ ، والتبصرة : ١ / ١٨٦ ، والايضاح : ١ / ٩٩ ،

واللمع : ٣٧ ، والجمل : ٥٩ ، والحلل : ٥١ ، والافصاح : ٦٣ ، وشرح

المفصل : ٧ / ٩١ ، والبسيط : ٤١٤ - ٥٨٨ ، وغاية الأمل : ١٣٧ ، والمغنى :

٢ / ٤٥٣ ، والمساعد : ١ / ٢٦٣ ، ٢ / ٥٥٩ ، والخزانة : ١ / ٣٩١ - ٤ / ٦٤ .

(١) الكتاب : ٢ / ٢٤٢ .

(٢) انظر البسيط : ٥٨٩ .

(٣) وفي الكتاب : ٢ / ١٤٢ ، (وتقول : إِنْ قَرِيبًا مِنْكَ زَيْدًا ، إِذَا جَعَلْتَ قَرِيبًا مِنْكَ

مَوْضِعَهُ ، وَإِذَا جَعَلْتَ الْأَوَّلَ هُوَ الْآخِرُ قُلْتَ : إِنْ قَرِيبًا مِنْكَ زَيْدٌ) .

(٤) انظر المساعد : ١ / ٢٢٠ .

مع أنها نكرة ، و (مَالِك) الخبر وهو معرفة ، فلو كَانَ (عَسَل) في البيت عنده نكرة مخصصة لما جعل ذلك ضرورة . فإن قلت : قد تقدم أن ضمير النكرة في هذا الباب له حكم النكرة التي يعود عليها وإن كان معرفة ، ف (مَرَّاجَهَا) إذا في بيت حسن له حكم النكرة من حيث هو مضاف إلى ضمير النكرة ، ألا ترى أن المزاج مضاف إلى الهاء (١) ، والهاء تعود إلى سبيغة أو سلافة على الرواية الأخرى ، وسبيغة وسلافة نكرتان ، فلهذه الهاء إذا حكم النكرة ، وكذلك ما أضيف إليها يكون حكمه في هذا الباب حكم النكرة فصار الإخبار في البيت إنما هو من قبيل الإخبار بنكرة عن نكرة ؟

فالجواب أن هذه الهاء عائدة على نكرة مخصصة ، لأنها تعود إلى السلافة أو السبيغة الموصوفة بقوله (من بيت رأس) إن هذا المجرور في موضع الصفة لها ، وضمير النكرة المخصصة إذا اجتمع مع النكرة المحضة له حكم المعرفة ، بهذا انفصل ابن أبي غالب عن هذا السؤال ، وقد أشد المازني بيت حسن هذا : (يكون مزاجها عسلاً وما) (٢) برفع المزاج وتصب (عَسَل) و رفع (ما) ، وهذا على الوجه الذي ينبغي من جعل المعرفة الاسم والنكرة الخبر ، لكن فيه إشكال من جهة رفع (ما) والمعنى على عطفه على (عَسَل) ، ووجهه أنه فاعل بفعل محذوف يفسره المعنى وتقديره : يكون مزاجها عسلاً ويخالطه ماءً أو ويمارجه ماءً ، ونظيره قول الآخر :

وعسى زمان ، يا ابن مروان ، لم يدع من المال إلا مسحاً ، أو مجلف (٣)
يجوز في (مجلف) هنا أن يكون فاعلاً بفعل محذوف تقديره : أو بقي مجلف ،

(١) يقصد : الهاء مع الألف .

(٢) انظر شرح السيرافي : ٣١٤ / ١ ، والمقتضب : ٩٢ / ٤ ، وشرح المفصل : ٩٤ / ١ .

(٣) من الطويل للفرزدق . والمسحت : الذي دخله الفرس والحرام ، والمجلف : الذي

ذهب معظمه وبقي منه شيء يسير ، والمجرف : المستأصل الذي لم يبق منه بقية .

وانظر الشاهد في ديوانه : ٢٦ / ٢ ، وفيه (الا مسحاً أو مجرف) ، والخصائص :

٩٩ / ١ ، والانصاف : ١٨٨ / ١ ، والجمل : ٢١٣ ، واصلاح الخلل : ٢٦٨ ، ٢٨٩

والحلل : ٢٨١ ، والخزانة : ٣٤٧ / ٢ ، وما بعدهما وفيها (الا مسحاً أو مجلف) .

واللسان (سحت - جلف) .

وَقَدْ ذَكَرَ ابْنُ بَاشَانَ أَنَّ فِي الْبَيْتِ أَيْضًا رِوَايَةً ثَالِثَةً ، وَهِيَ رَفْعُ الْمَزَاجِ وَالْحَسَلِ مَعًا (١) ،
وَلَا إِشْكَالَ فِي هَذِهِ الرِّوَايَةِ ، لِأَنَّ (مِزَاجَهَا) مُبْتَدَأٌ ، وَ(عَسَلٌ) خَبَرُهُ ، وَ(مَاءٌ) عَطْفٌ
عَلَيْهِ ، وَالْجُمْلَةُ مِنَ الْمُبْتَدَأِ وَالْخَبَرِ فِي مَوْضِعِ نَصْبٍ خَبَرًا لـ (يَكُونُ) وَاسْمُهَا ضَمِيرُ الْأَمْرِ
أَوِ الشَّأْنِ مُسْتَرْتَفٍ فِيهَا ، وَالتَّقْدِيرُ : يَكُونُ الْأَمْرُ مِزَاجَهَا / عَسَلٌ وَمَاءٌ .
(١٣٥/ب)

وَمِثَالُ مَا جَاءَ فِي الشُّعْرِ مِنَ الْإِخْبَارِ عَنْ ضَمِيرِ النِّكَرَةِ بِالصَّرْفَةِ قَوْلُ الشَّاعِرِ :-

أَسْكِرَانُ كَانَ ابْنُ الْمَرَاغَةِ إِذَا هَجَا تَمِيمًا يَبِطُنُ الشَّامَ أُمُّ مَسَاكِرَ (٢)

وقول الآخر :

أَلَا مَنْ مَبْلَغُ حَسَنٍ عَنِّي أَسْحَرَكَانَ طَبِكَ أُمُّ جُنُونٍ (٣)

(١) قَالَ ابْنُ بَاشَانَ فِي شَرْحِ الْجَمَلِ : ل / ٢٦ : (وَفِي هَذَا الْبَيْتِ ثَلَاثُ رَوَايَاتٍ
رَفْعُ الْحَسَلِ وَالْمَزَاجِ ، وَهَذَا عَلَى ضَمِيرِ الشَّأْنِ أَوْ الْقِصَّةِ . وَيُرْوَى بِرَفْعِ الْمَزَاجِ
وَنَصْبِ الْحَسَلِ ، وَالطَّاءُ عَلَى حَالِهِ مَرْفُوعٌ ، لَكِنْ ارْتِفَاعُهُ فِي هَذَا الْوَجْهِ عَلَى تَقْدِيرِ
فَعَلٍ ، كَأَنَّهُ قَالَ : وَغَالَطَهَا مَاءٌ . وَالرِّوَايَةُ الثَّالِثَةُ رِوَايَةُ صَاحِبِ الْكِتَابِ بِنَصْبِ
الْمَزَاجِ وَرَفْعِ الْحَسَلِ) .

(٢) مِنَ الطَّوِيلِ لِلْفَرَزْدَقِ فِي هَجَاءِ جَرِيرٍ . وَالْمَرَاغَةُ : الْإِثْنَانِ الَّتِي لَا تَمْتَنِعُ عَنْ
الْفُحُولِ ، يُشِيرُ إِلَى أَنَّ أُمَّ جَرِيرٍ رَاعِيَةٌ هَمِيرٌ . وَيُرْوَى (بِجُوفٍ) مَكَانَ (بِبَطْنٍ)
انْظُرْهُ فِي دِيَوَانِهِ بِشَرْحِ الصَّادِي : ٢ / ٤٨١ ، وَهُوَ مِنْ شَوَاهِدِ سَيَوِيهِ : ١ / ٤٩ ،
وَشَرْحُهُ لِلْسَّيْرَافِيِّ : ١ / ٣١٣ ، وَالْمُقْتَضَبُ : ٤ / ٩٣ ، وَالْخَصَائِصُ : ٢ / ٣٧٥ ،
وَشَرْحُ الْجَمَلِ لِابْنِ عَصْفُورٍ : ١ / ٤٠٤ ، وَالْبَسِيطُ : ٥٨٠ ، وَالْمَغْنَى : ٢ / ٤٩٠
وَالْمِهْمَجُ : ١ / ٢٣٣ ، وَالْخَزَانَةُ : ٤ / ٦٥ .

(٣) مِنَ الْوَافِرِ لِأَبِي قَيْسِ بْنِ الْأَسْلَتِ الْأَنْصَارِيِّ ، يَخَاطِبُ حَسَنَ بْنَ ثَابِتٍ .

وَالطَّبُّ هُنَا : الْعِلَّةُ وَالسَّبَبُ . وَيُرْوَى عَجْزُهُ فِي دِيَوَانِهِ : ٩١ .

أَطَّبَّكَانَ دَاؤُكَ أُمُّ جُنُونٍ

انْظُرِ الْكِتَابَ : ١ / ٤٩ ، وَجُمْهُرَةُ اللَّفْظَةِ : ١ / ٣٤ ، وَشَرْحُ الْكَافِيَةِ لِلرُّضِيِّ :

٢ / ٣٠٠ ، وَالتَّاجُ (طَبِّ) ، وَالْخَزَانَةُ : ٤ / ٦٨ .

وَقَوْلِ الْآخِرِ :

فَإِنَّكَ لَا تَبَالِي بِعَدِّ حَوْلِ أَطْبِئْ كَانَ أَمَّكَ أَمْ حِمَارُ (١)
 أَمَّا الْبَيْتُ الْأَوَّلُ فَفِيهِ رَوَايَتَانِ ذَكَرَهُمَا سَيُوه : (٢) أضعفهما رَفَعُ (السَّكَرَانِ) وَنَصَبُ
 (الابْنِ) مِنْ قَوْلِهِ (ابْنِ الْمَرَاغَةِ) وَعَلَى هَذِهِ يَقَعُ الِاسْتِشْهَادُ بِهِ ، لِأَنَّ اسْمَ (كَانَ) ضَمِيرٌ
 مُسْتَتَرٌ فِيهَا يَعُودُ إِلَى (سَكَرَانَ) فَهُوَ ضَمِيرٌ نَكْرَةٌ وَ(ابْنِ الْمَرَاغَةِ) مَنْصُوبٌ عَلَى أَنَّهُ خَبَرُ
 (كَانَ) وَهُوَ مَعْرِفَةٌ بِالْإِضَافَةِ إِلَى الْمَرَاغَةِ ، فَقَدْ أَخْبَرَ كَمَا تَرَى بِالْمَعْرِفَةِ عَنْ ضَمِيرِ النِّكَرَةِ
 الَّتِي لَيْسَتْ مَخْصُصَةً ، وَضَمِيرُهَا وَإِنْ كَانَ مَعْرِفَةٌ يَجْرِي مَجْرَى النِّكَرَةِ فِي هَذَا الْبَابِ ، لِأَنَّهُ
 نَكْرَةٌ مِنْ حَيْثُ الْمَعْنَى ، وَالْإِخْبَارُ إِنَّمَا بَابُهُ أَنْ يَكُونَ عَنِ الْمَعْرِفَةِ عِنْدَ الْمُخَاطَبِ مِنْ جِهَةِ
 الْمَعْنَى لِتَحْصُلِ الْفَائِدَةِ لَهُ بِالْإِخْبَارِ عَنْهُ ، فَمَا لَيْسَ كَذَلِكَ فَهُوَ نَكْرَةٌ فِي بَابِ الْإِخْبَارِ ،
 أَلَا تَرَى أَنَّهُ لَا فَرْقَ فِي الْمَعْنَى بَيْنَ قَوْلِكَ : أَسَكَرَانُ كَانَ ابْنُ الْمَرَاغَةِ ، وَقَوْلِكَ : أَكَّانَ
 سَكَرَانَ ابْنُ الْمَرَاغَةِ ، فَإِنْ قُلْتَ : فَمَا مَعْنَى مَا نَصَّ عَلَيْهِ سَيُوه مِنْ أَنَّ ضَمِيرَ النِّكَرَةِ مَعْرِفَةٌ ؟
 فَالْجَوَابُ أَنَّ ذَلِكَ التَّحْرِيفَ إِنَّمَا هُوَ أَمْرٌ لَفْظِيٌّ ، فَمَعْنَى ذَلِكَ أَنَّهُ قَدْ عَرَفَ اللَّفْظَ الَّذِي
 يَقَعُ عَلَيْهِ وَهُوَ اللَّفْظُ الْمَذْكُورُ قَبْلَهُ لَا غَيْرَ ، أَلَا تَرَى أَنَّكَ لَوْ أَعَدْتَ لَفْظَ تِلْكَ النِّكَرَةِ لَمْ تَعُدْهُ
 إِلَّا مَعْرِفًا بِالْأَلْفِ وَاللَّامِ فَتَقُولُ : جَاءَنِي رَجُلٌ فَأَكْرَمْتُ الرَّجُلَ ، الْمَعْنَى : فَأَكْرَمْتُ ذَلِكَ

(١) مِنَ الْوَافِرِ ، نَسَبَ فِي الْكِتَابِ : ٤٨/١ إِلَى خَدَاشِ بْنِ زَهِيرٍ ، وَنَسَبَهُ بِمَعْضَمِهِمُ إِلَى
 ثُرَوَانَ بْنِ فَزَارَةَ بْنِ عَبْدِ يَفُوثِ الْعَامَرِيِّ ، صَاحِبِي أَدْرَكَ الْإِسْلَامَ وَأَسْلَمَ ، وَوَفِدَ
 عَلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ . وَاسْتَشْكَلَ بَعْضُهُمُ الْإِخْبَارَ عَنِ الْأُمِّ ، بِظَبْيٍ أَوْ
 حِمَارٍ لِأَنَّهُمَا مَذْكُرَانِ ، وَرَدَ ذَلِكَ بِأَنَّ الْمُرَادَ بِالْأُمِّ هُنَا مَعْنَاهُ الْعَامُ وَهُوَ الْأَصْلُ
 لِكُلِّ شَيْءٍ .

وَانْظُرْهُ فِي الْمَقْتَضَبِ : ٩٤/٤ ، وَفَرَحَةَ الْأُدَيْبِ : ٥٣ ، وَشَرْحَ الْمَفْصَلِ : ٩٤/٧ ،
 وَشَرْحَ الْجَمَلِ لِابْنِ عَصْفُورٍ : ٤٠٥/١ ، وَالْبَسِيطِ : ٥٨٠ ، وَشَرْحَ الْكَافِيَّةِ
 لِلرُّضِيِّ : ٣٠٠/٢ ، وَالْمَغْنِيِّ : ٥٩٠/٢ ، وَشَرْحَ أَبْيَاتِهِ لِلْبَغْدَادِيِّ : ٢٤٣/٧ ،
 وَالْمُسَاعَدِ : ٦٥/٢ ، وَالْخَزَانَةِ : ٢٣٠/٣ .

(٢) الْكِتَابُ : ٤٩/١ .

الرجل المذكور ، فالتصريف إنما هو كونك لم ترد إلا ذلك المذكور وإن كان مجهولاً من جهة المعنى لا يدري من هو ، فذلك الضمير إذا قلت : جاءني رجل فأكرمته ، أي : فأكرمت ذلك الرجل المذكور ، فلما كان المخاطب يعرف أن المراد هو الأول لا غيره ، صار معروفًا له من هذه الجهة ، وأما كونه زيدًا أو عمرًا أو غيرهما ممن المعينين المعروفين بأعيانهم فمجهول عند مخاطبك ، فبالنظر إلى هذا المعنى الذي ذكرنا جعل سيويه ضمير النكرة نكرة في هذا الباب ، وأنشد الأبيات الثلاثة على الإخبار عن النكرة بالمعرفة ضرورة ، و (سكران) يجوز فيه وجهان :

أن يكون مبتدأ والجملة بعده في موضع الخبر ، فهي على هذا في موضع رفع ، وأن يكون اسمًا لـ (كان) مضمرة تفسرهما (كان) الظاهرة بعده من باب الاشتغال ، وخبر (كان) المضمرة محذوف تقديره : أكان سكران ابن المراغة ، وحذف خبر (كان) المضمرة ، لأن المفسر الظاهر في باب الاشتغال يتنزل منزلة المفسر المحذوف (كان) الظاهرة في البيت كأنها المحذوفة وخبرها كأنه خبر المحذوفة ، وهذا الوجه

الثاني في إعراب (سكران) هو / المختار لأجل همزه الاستفهام الداخلة عليه ، وقد (١/١٣٦) تقدم في باب الاشتغال أن الهمزة إذا دخلت على الاسم المشتغل عنه اختير فيه الحمل على إضمار فعل (١) ، غير أن في هذا الوجه هنا ضعفًا من جهة الإخبار عن النكرة الذي هو (سكران) بالمعرفة الذي هو (ابن المراغة) المحذوف لدلالة الظاهر عليه وقيامه مقامه ، ألا ترى أن التقدير : أكان سكران ابن المراغة ؛ و (سكران) نكرة هو اسم (كان) و (ابن المراغة) معرفة هو الخبر ، وهذا الضعف من هذه الجهة ليس في الوجه الأول الذي هو جعل (سكران) مبتدأ والجملة بعده في موضع الخبر ، فهذا إنما هو إخبار بنكرة عن نكرة ، لأن الجمل في حكم النكرات .

وأما الرواية الثانية وهي :

(١) انظر ما تقدم في ص : ٤٤٥

(٢) تكلمة يلتزم بها الكلام .

أَسْكَرَانَ كَانَ ابْنُ الْمَرَاغَةِ إِذَا هَجَا تَمِيمًا بِيَطْنِ الشَّامِ أَمْ مَتَاكِرُ

بنصب (سَكَرَانَ) ورفع (ابنِ الْمَرَاغَةِ) و (مَتَاكِرِ) فلا إشكال في هذه الرواية ولا ضرورة ، لجعل النكرة فيها الخبر والمعرفة الاسم ، ف (سَكَرَانَ) المتقدم خبرٌ (كَانَ) متقدّمٌ عليها ، و (ابنُ) اسمُها ، وأما (مَتَاكِرُ) آخر البيت فهو في المعنى عطفٌ على (سَكَرَانَ) لكنه رفعه خبراً لمبتدأ محذوفٍ والتقدير : أَمْ هُوَ مَتَاكِرُ ، كقولهم إِنَّهَا لِابِلٌ أَمْ شَاءٌ (١) ، ف (شَاءٌ) كما تقدّم في بابِ الْعَطْفِ (٢) خبرٌ مبتدأ محذوفٍ تقديره : أَمْ هِيَ شَاءٌ ، والكلام في قوله في البيت الثاني : (أَسْكَرَانَ كَانَ طَبَكٌ) وفي قوله في البيت الثالث : (أَطْبَى كَانَ أَمَّكَ) كالکلام في البيت الأول على الرواية الأولى فيه لا فرق بينهما ، والله تعالى أعلم . وهنا انتهى الكلام في المسألة الثانية .

المسألة الثالثة : في رتبة الاسم والخبر في هذا الباب بالنظر إلى التقديم والتأخير .

وأعلم أن مرتبة الفعل في هذا الباب التقديم ، ثم يليه الاسم ثم الخبر ، وإن كان للخبر (٣) معمولٌ فمرتبته أن يقع بعد عامله الذي هو الخبر فتقول : كَانَ زَيْدٌ أَكَلًا طَعَامَكَ ، هذا هو الأصل ، و (طَعَامَكَ) مفعولٌ بـ (أَكَلٍ) ثم قد يجوز مخالفة هذا الترتيب ، وقد تجب لعارضي يعرض على ما سيأتى بيانه .

أما الاسم فلا يتقدّم على الفعل أبداً ، فإذا قلت : كَانَ زَيْدٌ قائماً ، فزيدٌ هو الاسم . فإن قلت : زَيْدٌ كَانَ قائماً ، فلا يعرب حينئذٍ اسماً لـ (كَانَ) وإنما هو مبتدأ ، واسم (كَانَ) ضميرٌ مستترٌ فيها يعود عليه (٤) ، والجملة من (كَانَ) ومعمولها في موضع الخبر ، فليس (زَيْدٌ) على هذا مقدماً من تأخير الاسم لم يتقدّم بوجه ، ألا ترى أنه ضميرٌ مستترٌ فيها بعدها ، لكن الاسم قد يتأخر عن الخبر ويصير الخبر مقدماً عليه ، وهما بهذا النظر على ثلاثة أقسام : قسم يلزم فيه تقدّم الاسم على الخبر ، وقسم يلزم

(١) الكتاب : ١٧٢/٣ .

(٢) انظر ما تقدم في ص : ١١٨ .

(٣) في الأصل : (للاسم) وهو خطأ .

(٤) انظر الجمل : ٥٧ .

فيه تقدّم الخبر على الاسم ، وقسم يجوز فيه الوجهان .

فأما القسم الذي يلزم فيه تقدّم الاسم على الخبر ^(١) ، فهو في أربعة مواضع :

أحدها : أن يكون الاسم ضميراً متصلاً نحو : كنت قائماً ، وزيدٌ كان قائماً .

والثاني : / أن يكون الاسم والخبر قد عُدَّ الفرق بينهما نحو : كان هذا (١٣٦) ب

عيسى ، فإذا جعلت (هذا) هو الاسم ، و(عيسى) هو الخبر لم يجوز أن تقول : كان

عيسى هذا ، لئلا يلتبس على المخاطب فيجعل (عيسى) هو الاسم ، لأنَّ المتقدّم هو

الاسم أبداً عند عدم الفارق . والفرق يكون بظهور الإعراب في واحدٍ منهما أو في تابع

من توابعه على ما تقدّم في باب الفاعل ^(٢) ، أو يكون أحد الاسمين لا يجوز أن يكون الاسم

نحو : كانت سلمى حبلى ، فلا يمنع أن تقول : كانت حبلى سلمى ، فتقدّم الخبر الذي

هو (حبلى) لأنه لا يلتبس ، وإن لا يجوز جعل (حبلى) الاسم لأنه نكرة ، و(سلمى)

مصرفة ، إنما يجوز مثل هذا في الشعر على ما تقدّم في المسألة الثانية ^(٣) .

والثالث : أن يكون الخبر مقروناً ب(إلا) نحو : ما كان زيدٌ إلا قائماً ، فلا يجوز

تقدّم الخبر هنا فلا يقال : ما كان قائماً إلا زيدٌ .

والرابع : أن يكون الخبر في معنى المقرون ب(إلا) نحو : إنما كان زيدٌ قائماً

فلا يجوز إنما كان قائماً زيدٌ ، لأنَّ المعنى : ما كان زيدٌ إلا قائماً ، وزاد أبو الحسن

ابن عصفور في بعض تواليفه خامساً وهو أن يكون الخبر فعلاً قد رفع ضميراً للاسم متصلاً

نحو : كان زيدٌ يقوم ^(٤) ، ف(يقوم) في موضع الخبر وفاعله ضمير متصل يعود إلى الاسم

الذي هو (زيد) فلا يجوز أن تقول : كان يقوم زيدٌ ^(٥) ، على أن يكون (يقوم) مقدّماً

من تأخير ، والحكم كما لو كان مؤخراً من كون زيدٍ هو الاسم و(يقوم) في موضع الخبر ،

(١) انظر شرح الجمل لابن عصفور : ٣٩١ / ١ .

(٢) انظر ما تقدّم في ص : ٧٦ .

(٣) انظر ما تقدّم في ص : ٥٢٤ .

(٤) انظر شرح الجمل لابن عصفور : ٣٩١ ، ٣٩٢ ، والمهمع : ٩١ / ٢ .

(٥) يقول أبو حيان في البحر المحیط : ١٠٩ / ٥ : (مسألة : كان يقوم زيد ، على أن

(زيد) اسم (كان) فيها خلاف ، والصحيح المنع)

وفاعله ضمير متصل لزيد ، هذا لا يجوز عنده إنما يجوز : كَانَ يَقُومُ زَيْدٌ ، عَلَى أَنَّ (زَيْدٌ)
 فاعل بـ (يَقُومُ) و (يَقُومُ زَيْدٌ) في موضع خبر (كَانَ) واسمها ضمير الامر مستتر فيها ، أى :
 كَانَ الْأَمْرُ أَوِ الشَّأْنُ يَقُومُ زَيْدٌ ، وليس (يَقُومُ) على هذا مقدماً من تأخير ، وعلى هذا
 جاء عنده قوله تعالى : (كَانَ يَقُولُ سَفِيهًا)^(١) فاسم (كَانَ) ضمير الامر أو الشأن
 و (سَفِيهًا) فاعل بيقول والجملة من الفعل والفاعل في موضع خبر (كَانَ) .

وكذلك أيضاً عند قوله تعالى : (أَوَلَمْ تَكُ تَأْتِيكُمُ رُسُلُكُمُ بِالْبَيِّنَاتِ)^(٢) ف (رُسُلُكُمْ)
 فاعل بـ (تَأْتِيكُمُ) والجملة في موضع خبر (تَكُ) واسمها ضمير القصة ، أى : أَوَلَمْ تَكُ
 الْقِصَّةُ تَأْتِيكُمُ رُسُلُكُمْ بِالْبَيِّنَاتِ ، وكذلك أيضاً قوله سبحانه : (ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ كَانَتْ تَأْتِيهِمْ
 رُسُلُهُمْ)^(٣) فاسم (كَانِ) ضمير القصة أيضاً و (رُسُلُهُمْ) فاعل ، ولا يجوز عنده في شيءٍ
 من هذا ونحوه أَنْ يَكُونَ الْاسْمُ الْمُتَأَخِّرُ اسْمَ (كَانَ) والفعل مع فاعله الذي هو ضمير
 ذلك الاسم في موضع الخبر مقدماً من تأخير .

وهذا الذي منعه قد نص على جوازه ابن جني^(٥) وابن الباذش^(٥) ، ولم يحكما في

(٢) من الآية : (٤) من سورة الجن .

(٣) من الآية : (٥٠) من سورة فاطر .

(٤) من الآية (٢٢) من سورة غافر .

(٥) الخصائص : ٢٧٣ / ١ - ٢٧٤ .

(٦) هو الامام أبو الحسن علي بن أحمد بن خلف الأنصاري الفرناطي المعروف
 بابن الباذش (٤٤٤ - ٥٢٨ هـ) ، أحد الأعلام المشاهير بالأندلس ، ومن
 المحققين البصريين بضروب القراءات والآداب ، العارفين بالحديث ورجاله ، مع
 الدين والزهد والفضل والانقباض عن أهل الدنيا . صنف : شرح كتاب سيوييه ،
 وشرح المقتضب ، وشرح اصول ابن السراج ، وشرح الايضاح ، وشرح الجمل ،
 وشرح الكافي للنحاس .

و (الباذش) لقب له ولأسرته ولا ينفك عنه أحمد المكنى بأبي جعفر صاحب كتاب (الاقناع
 في القراءات السبع) . انظر ترجمته في انباه الرواة : ٢ / ٢٢٧ ، وغاية النهاية :

٥١٨ / ١ ، وبغية الوعاة : ٢ / ١٤٢ .

ذلك خلافاً لأحدٍ ، وجَوَّزَهُ أيضاً الشُّلُوبِيُّ ، وَذَكَرَ أَنَّ أَبَا بَكْرٍ بِنَ طَلْحَةَ ^(١) مَنَعَ ذَلِكَ ،
فَابْنُ عَصْفُورٍ فِي ذَلِكَ مَتَّبِعٌ لِابْنِ طَلْحَةَ عَلَى هَذَا ، وَالْمَسْأَلَةُ إِذَا قُلْتَ : كَانَ يَقُومُ زَيْدٌ ،
مِنْ بَابِ الْأَعْمَالِ ، لِأَنَّهُ قَدْ تَقَدَّمَ عَامِلَانِ وَهُمَا (كَانَ) وَ(يَقُومُ) وَتَأَخَّرَ عَنْهُمَا مَعْمُولٌ
وَاحِدٌ وَهُوَ / (زَيْدٌ) ، وَكُلُّ وَاحِدٍ مِنَ الْعَامِلِينَ يَطْلُبُهُ مِنْ جِهَةِ الْمَعْنَى ، (كَانَ) (١٣٧ / أ)
تَطْلُبُهُ بِأَنْ يَكُونَ اسماً لَهَا ، وَ(يَقُومُ) يَطْلُبُهُ بِأَنْ يَكُونَ فاعلاً بِهِ ، فَيَجُوزُ وَجْهَانِ :

أحدهما : أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ الْاسْمُ مَعْمُولاً لِلأَوَّلِ الَّذِي هُوَ (كَانَ) وَفَاعِلُ الثَّانِي
ضَمِيرٌ يَحْوَدُ عَلَيْهِ ، وَالْفِعْلُ الثَّانِي عَلَى هَذَا مُؤَخَّرٌ فِي التَّقْدِيرِ ، وَهَذَا هُوَ الْوَجْهُ الَّذِي
مَنَعَ ابْنَ عَصْفُورٍ ، وَلَا يَنْبَغِي أَنْ يُنْعَمَ ، لِأَنَّ (كَانَ) عَامِلٌ لَفْظِيٌّ كَسَائِرِ الْأَفْعَالِ فَلَا
وَجْهَ لِأَنَّ تَخَرُّجَ الْمَسْأَلَةِ مِنْ بَابِ الْأَعْمَالِ ، إِنَّمَا يَكُونُ هَذَا الَّذِي ذَكَرَهُ ابْنُ عَصْفُورٍ فِي
الابْتِدَاءِ مَعَ غَيْرِهِ مِنَ الْعَوَامِلِ اللَّفْظِيَّةِ نَحْوُ : يَقُومُ زَيْدٌ ، فَلَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ (زَيْدٌ) مَرْفُوعاً
بِالابْتِدَاءِ ، وَ(يَقُومُ) حَبَرٌ مَقْدَمٌ وَفَاعِلُهُ ضَمِيرٌ زَيْدٌ ، وَيَجْعَلُ الْمَسْأَلَةَ مِنْ بَابِ الْأَعْمَالِ ،
لِأَنَّ الْابْتِدَاءَ عَامِلٌ مَحْنُوقٌ فَهُوَ ضَعِيفٌ ، فَإِذَا اجْتَمَعَ مَعَ الْعَامِلِ اللَّفْظِيِّ لَمْ يُسْرَعَ
وَمَطَّلَ حُكْمُهُ .

وَأَمَّا (كَانَ) وَسَائِرُ أَخَوَاتِهَا فَعَوَامِلُ لَفْظِيَّةٌ كَسَائِرِ الْأَفْعَالِ فَلَا تَجْرِي مَجْرَى الْابْتِدَاءِ
فِي ذَلِكَ ، وَإِنَّمَا زَعَمَ ابْنُ عَصْفُورٍ أَنَّ ذَلِكَ مَمْنُوعٌ فِي (كَانَ) وَأَخَوَاتِهَا ، لِأَنَّهَا دَاخِلَةٌ
عَلَى الْمَبْتَدَأِ وَالْخَبَرِ ^(٢) ، فَكَمَا لَمْ يَجُزْ ذَلِكَ فِي الْابْتِدَاءِ لَا يَجُوزُ فِي نَاسِخِهِ ، وَالْفَرْقُ بَيْنَهُمَا
مَا ذَكَرْنَا .

وَالْوَجْهُ الثَّانِي : أَنْ يَكُونَ (زَيْدٌ) مِنْ قَوْلِكَ : كَانَ يَقُومُ زَيْدٌ ، فاعلاً بِ(يَقُومُ) وَاسمٌ

(١) هُوَ مُحَمَّدُ بْنُ طَلْحَةَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ خُلْفِ الْأُمَوِيِّ الْأَشْبِيلِيِّ أَبُو بَكْرٍ
الْمَعْرُوفُ بِابْنِ طَلْحَةَ . كَانَ أَمَامًا فِي صِنَاعَةِ الصَّرِيَّةِ ، مَوْصُوفًا بِالْعَقْلِ وَالذِّكَاةِ ،
وَكَانَ يَمِيلُ فِي النُّحُوْلِ إِلَى مَذْهَبِ ابْنِ الطَّرَاوَةِ . أَخَذَ عَنْ ابْنِ مَلِكُونَ وَغَيْرِهِ ، لَهُ
شَرْحٌ عَلَى كِتَابِ الْجَمَلِ لِلزُّبَيْدِيِّ وَاسْمُهُ (بَغْيَةُ الْأَمَلِ فِي شَرْحِ الْجَمَلِ) . وَلَمَّا
بَيَّابَرَةُ سَنَةِ ٥٤٥ هـ ، وَتُوفِيَ بِأَشْبِيلِيَّةِ سَنَةِ ٦١٨ هـ . انْظُرْ تَرْجُمَتَهُ فِي بَغْيَةِ
الْوَعَاةِ : ١٢١ / ١ .

(٢) انْظُرْ شَرْحَ الْجَمَلِ لِابْنِ عَصْفُورٍ : ٣٩٢ / ١ .

(كان) ضميرٌ مستترٌ فيها يعودُ على زيدٍ ، وهذا على إعمالِ الثاني وهو المختارُ عندَ البصريين ، والأوّل هو المختارُ عند الكوفيين (١) ، ولم يذكر ابنُ عصفورٍ هذا الوجهَ الثاني . ويجوزُ أيضاً معَ هذين الوجهين الوجهُ الذي ذكرَ ابنُ عصفورٍ ، فجملَةٌ ما يجوزُ لك في هذه الآياتِ وما كانَ نحوها ثلاثة أوجهٍ ، ويمتنعُ بلا شكٍّ أن يكونَ الاسمُ المرفوعُ المتأخراً مبتدأً ، واسمُ (كان) ضميرٌ مستترٌ يعودُ عليه ، وكذلك فاعلُ الفاعلِ الثاني ، والفاعلُ الثاني مع فاعله في موضعِ خبرٍ (كان) والجملَةُ التي هي (كان) مع اسمِها وخبرِها في موضعِ خبرِ المبتدأِ مقدّمةٌ من تأخيرٍ هذا الوجه لا يجوزُ أصلاً لما تقدّمَ في وجهِ امتناعِ الابتداءِ والخبرِ في نحو قولك : يقومُ زيدٌ ، من أنَّ العاملَ المعنوي لا حكمَ له مع العاملِ اللفظي ، والله أعلمُ .

وأما القسمُ الثاني وهو حيث يلزمُ تقدّمُ الخبرِ على الاسمِ فذلك خمسةُ مواضعٍ : أحدها : أن يكونَ الخبرُ ضميراً متصلاً بالفعلِ والاسمُ ليس كذلك نحو : القائمُ كانهُ زيدٌ ، فزيدٌ اسمُ (كان) والهاءُ المتصلةُ بها هي الخبرُ ، وتقدّمُ هذا الخبرُ هنا على الاسمِ واجبٌ ، لأنّه ضميرٌ متصلٌ بها .

وأعلمُ أن اتّصالَ الخبرِ في هذا البابِ (كان) وأخواتها إذا كانَ ضميراً قليلاً ، إنما وردَ في الشعرِ أو في قليلٍ من الكلامِ نحو قولِ الشاعرِ :-

فإن لا يَكُنْها أو تَكُنْه فأنّه أخوها ، غَدَتْه أمّه بلبانِها (٢)

- (١) القول في أولى العاملين بالعمل في التنازع من مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين . انظر المسألة رقم (١٣) من الانصاف : ٨٣/١ وما بعدها .
- (٢) من الطويل لابي الأسود الدؤلي يخاطب مولى له كان يحمل تجارة الى الهواز ، وكان اذا مضى اليها يتناول شيئاً من الشراب ، فاضطرب أمر البضاعة . ويريد بأخيها الزبيب أو نبيذه . واللبان : اللبن للادميين خاصة . ديوانه : ٨٢/١ وهو من شواهد سيبويه : ٤٦/١ ، والمقتضب : ٩٨/٣ ، والانصاف : ٨٢٣/٢ ، والمشوف المعلوم : ٦٩٣/٢ ، والرد على النحاة : ٩٢ ، والاقتضاب : ٣٩٢ ، وشرح المفصل : ١٠٧/٣ ، والمقرب : ٩٦/١ ، وشرح الجمل لابن عصفور : ٤٠٧/١ وشواهد التوضيح : ٢٨ ، والخزانة : ٤٢٦/٢ ، واللسان : (لبن) ، ويروى (ارضعته) مكان (غذته) .

فَالِهَاءُ فِي (يَكْنُهَا) وَفِي (تَكْنُهُ) هِيَ الْخَبْرُ ، فَأَتَى بِالْخَبَرِ كَمَا تَرَى مَتَّصِلًا بِـ (كَانَ)
وَمِثَالُ مَا جَاءَ مِنْ ذَلِكَ فِي الْكَلَامِ / مَا وَقَعَ فِي الْحَدِيثِ : (كُنْ أَبَا خَيْثَمَةَ فَكَأَنَّهُ) ^(١) (١٣٧ / ب)
وَقَوْلُهُمْ (عَلَيْهِ رَجُلًا لَيْسَنِي) ^(٢) فَالِهَاءُ فِي (كَأَنَّهُ) وَالْيَاءُ فِي (لَيْسَنِي) هُمَا الْخَبَرَانِ
وَإِنَّمَا الْأَفْصَحُ فِي خَبَرِ (كَانَ) وَأَخَوَاتِهَا إِذَا كَانَ ضَمِيرًا الْإِنْفِصَالُ ^(٣) كَقَوْلِهِ :
لَكِنْ كَانَ إِيَّاهُ لَقَدْ حَالَ بَعْدَنَا . . . عَنِ الْعَهْدِ وَالْإِنْسَانُ قَدْ يَتَغَيَّرُ ^(٤)
فـ (إِيَّاهُ) هُوَ خَبَرُ (كَانَ) ، وَأَتَى بِهِ مُفَصَّلًا ، لِأَنَّ ذَلِكَ هُوَ الْوَجْهُ ، وَكَذَلِكَ أَيْضًا
قَوْلُ الْآخِرِ :

لَيْتَ هَذَا اللَّيْلَ شَهْرًا لَا تَرَى فِيهِ عَرِيًّا ^(٥)
لَيْسَ إِيَّايَ وَإِيَّاسَ كَ وَلَا نَخْشَى رَقِيًّا

- (١) أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ (شَرْحُ النَّوَوِيِّ) : ١٧ / ٩٠ - فِي كِتَابِ التَّهْوَةِ ، مِنْ حَدِيثِ
تَهْمَةَ كَعْبِ بْنِ مَالِكٍ وَصَاحِبِيهِ . وَالرَّوَايَةُ فِيهِ (فَبَيْنَمَا هُوَ عَلَى ذَلِكَ رَأَى رَجُلًا
مُبِيتًا يَزُولُ بِهِ السَّرَابُ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : كُنْ أَبَا خَيْثَمَةَ
فَإِذَا هُوَ أَبُو خَيْثَمَةَ الْأَنْصَارِيُّ) . وَعَلَى هَذِهِ الرَّوَايَةِ لَا شَاهِدَ فِي الْحَدِيثِ .
- (٢) انْظُرِ الْكِتَابَ : ٣٥٩ / ٢ ، وَشَرْحُ الْمَفْصَلِ : ١٠٧ / ٣ .
- (٣) وَزَعَمَ ابْنُ الطَّرَاوَةِ أَنَّ الْأَجُودَ وَالْأَفْصَلَ الْوَصْلَ . وَقَدْ ذَكَرَ الْأَشْمُونِيُّ أَنَّ هَذَا هُوَ
الَّذِي اخْتَارَهُ الرَّمَانِيُّ ، وَقَدْ رَجَحَهُ ابْنُ مَالِكٍ وَابْنُ بَدْرٍ الدِّينَ . انْظُرْ شَرْحَ
الْجَمَلِ لِابْنِ عَصْفُورٍ : ١ / ٤٠٧ ، وَشَوَاهِدُ التَّوْضِيحِ / ٢٧ ، وَالْأَشْمُونِيُّ :
- ١ / ١١٨ ، وَمَا بَعْدَهَا ، وَابْنُ الطَّرَاوَةِ النَّحْوِيُّ : ٩٤ - ٩٥ .
- (٤) مِنَ الطَّوِيلِ لِعَمْرُو بْنِ رَبِيعَةَ مِنْ قَصِيدَةٍ فِي دِيوانِهِ مَطْلَعُهَا :
- أَمِنْ آلِ نَعْمٍ أَنْتَ غَايِ فَجُكَّرِ غَدَاةٍ غَدِ أُمِّ رَائِحٍ فَمُهْجَرِ
انْظُرْهُ فِي دِيوانِهِ : ١٢٠ ، وَشَرْحُ السِّيَرَانِي : ٣ / ١٤٠ ، وَالتَّبَصُّرَةُ : ١ / ٥٠٦ ،
وَالْتَوَطُّؤَةُ : ١٧٧ ، وَشَرْحُ الْمَفْصَلِ : ٣ / ١٠٧ ، وَالْمَقْرَبُ : ١ / ٩٥ ، وَالتَّصْرِيحُ
١ / ١٠٨ ، وَالْأَشْمُونِيُّ : ١ / ١١٩ ، وَالْخَزَانَةُ : ٢ / ٤٢٠ .
- (٥) الْبَيْتَانِ مِنْ مَجْزُوءِ الرَّمْلِ وَهُمَا لِعَمْرُو بْنِ رَبِيعَةَ ، وَفِي الْخَزَانَةِ : ٢ / ٤٢٤ ، (أَنَّ
صَاحِبَ الْأَغَانِي وَالْجَوْهَرِي فِي الصَّحَاحِ نَسَبَاهُ إِلَى الشَّاعِرِ الْعَرَجِيِّ) .
وَعَرَبِيًّا : أَيْ أَحَدًا ، فَفَعِيلٌ بِمَعْنَى مُفْعِلٍ أَيْ مُتَكَلِّمًا يَخْبِرُ عَنَّا وَيَعْرِبُ عَنْ حَالِنَا
انْظُرْهُمَا فِي دِيوانِهِ : ٤٣٩ .
وَهُمَا مِنْ شَوَاهِدِ سَبِيحِيهِ : ٢ / ٣٥٨ ، وَالْمَنْصَفُ : ٣ / ٦٢ ، وَشَرْحُ الْمَفْصَلِ :
٣ / ٧٥ ، ١٠٧ ، وَشَرْحُ الْجَمَلِ لِابْنِ عَصْفُورٍ : ١ / ٤٠٦ .

ف (إِيَّاي) هو خَبَرٌ (لَيْسَ) وَفَصْلَهُ كَمَا تَرَى .

والثاني : أَنْ يَكُونَ الاسمُ مقرونًا بـ (إِلَّا) نحو : مَا كَانَ قائمًا إِلَّا زَيْدٌ .

والثالث : أَنْ يَكُونَ في معنى المقرونِ بها نحو : إِنَّمَا كَانَ قائمًا زَيْدٌ ، لأنَّ المعنى مَا كَانَ قائمًا إِلَّا زَيْدٌ .

والرابع : أَنْ يَكُونَ الاسمُ نكرةً لا مستَوْغً للاخبارِ ^(١) عنها إِلَّا كَوْنِ خَبَرِهَا ظرفًا أو مجرورًا متقدِّمًا عليها نحو : كَانَ فِي الدَّارِ رَجُلٌ ، وَكَانَ عِنْدَكَ ثَوْبٌ ، فَتَأَخَّرَ (رَجُلٌ وَثَوْبٌ) عَنِ الْخَبَرِ الَّذِي هُوَ الْمَجْرُورُ أَوِ الظَّرْفُ لَا زِمَ إِذْ لَا مَسْتَوْغً للاخبارِ عنه مع تأخير الخبرِ .

والخامس : أَنْ يَكُونَ الاسمُ قد اتَّصَلَ بِهِ ضميرٌ يعودُ على شيءٍ في الخبرِ نحو : كَانَ عَلَى التَّمْرِ مِثْلُهَا زَيْدًا ^(٢) ، فمِثْلُهَا هُوَ اسمٌ (كَانَ) و (عَلَى التَّمْرِ) في موضعِ الخبرِ ، وَهَذَا الْخَبَرُ لَا زِمَ التَّقْدِيمِ لِعَوْدِ الضَّمِيرِ الْمُتَّصِلِ بِالاسْمِ إِلَى التَّمْرِ ، وَكَذَلِكَ أَيْضًا تَقُولُ : كَانَ فِي الدَّارِ سَاكِنُهَا ، وَكَانَ مَالِكُ الثَّوْبِ لَا يَسُهُ ، وَكَانَ ضَارِبُ هِنْدٍ مَالِكُهَا ، لَا يَجُوزُ تَأْخِيرُ الْخَبَرِ فِي شَيْءٍ مِنْ نَحْوِ هَذَا .

وَأَمَّا الْقِسْمُ الثَّالِثُ الَّذِي أَنْتَ فِيهِ بِالْخِيَارِ ، فَهُوَ مَا عَدَا الْقَسْمَيْنِ الْمُتَقَدِّمَيْنِ نَحْوُ : كَانَ زَيْدٌ قائمًا ، هَذَا هُوَ الْأَصْلُ ، وَيَجُوزُ : كَانَ قائمًا زَيْدٌ ^(٣) ، قَالَ تَعَالَى : (وَكَانَ حَقًّا عَلَيْنَا نَصْرُ الْمُؤْمِنِينَ) ^(٤) وَقَالَ سُبْحَانَهُ : (أَكَانَ لِلنَّاسِ عَجَبًا أَنْ أَوْحَيْنَا) ^(٥) فـ (نَصْرٌ) هُوَ الْاسْمُ و (حَقًّا) الْخَبَرُ ^(٦) تَقَدَّمَ عَلَيْهِ ، وَكَذَلِكَ فِي الْآيَةِ الْأُخْرَى (أَنْ أَوْحَيْنَا) هُوَ اسْمٌ (كَانَ) و (عَجَبًا) الْخَبَرُ قَدَّمَ عَلَى الْاسْمِ .

(١) انظر شرح الجمل لابن عصفور : ٣٩١ / ١ .

(٢) انظر الجمل : ٢٤٥ ، والتوطئة : ٢٨١ ، والبسيط : ٥٤٨ ، وشرح ابن عقيل :

٢٤١ / ١ .

(٣) انظر شرح الجمل لابن عصفور : ٣٩٤ / ١ .

(٤) من الآية : (٤٧) من سورة الروم . وقد أتى بها الزجاجي في الجمل : ٥٤ .

(٥) من الآية : (٢) من سورة يونس .

(٦) ومنهم من أعرب (علينا) خبر (كان) و (نصر المؤمنين) اسمها ، ويكون (حقا)

منصوبا باضمار فعل لا يظهر . انظر البحر المحيط : ١٧٨ / ٧ .

وأعلم أنَّ الخبر أيضاً قد يتقدَّم على الفعل في هذا الباب ، وهو بهذا النظر على ثلاثة أقسام : قسمٌ يلزم فيه تقدُّيمه ، وقسمٌ يلزم فيه تأخيرُه ، وقسمٌ يجوز فيه الوجهان .
 أمَّا القسم الأول فإنَّ يعرض فيه ما يوجب التَّقديم كأنَّ يكون الخبر من أدوات الصدور : اسم شرطٍ أو اسم استفهامٍ أو (كم) الخبرية . مثال اسم الشرط : أَيَّهم كان زيدٌ أكرمهُ ، فزيدٌ اسمٌ (كان) وأَيَّهم الخبر ، لزم تقدُّيمه على الفعل الذي هو (كان) لتضمنه معنى الشرط . ومثال اسم الاستفهام قولك : أَيَّهم كان زيدٌ ، وأَيَّهم كان أخوك ، ف (أَيَّهم) هو الخبر وهو واجب التَّقديم على فعله لتضمنه معنى الاستفهام ، ومن هذا قولهم : (ما جاءت حاجتك) في رواية رفع الحاجة ، فحاجتك اسمٌ (جاءت) و (ما) الخبر ، وجب تقدُّيمه لأنَّه اسم استفهام . ومثال (كم) الخبرية قولك : كم درهم كان مالى ، إذا جعلت (مالى) هو الاسم / فتكون (كم) هي الخبر ، ولا (١٣٨ / أ) يجوز تأخيرها عن الفعل للصدورية التي لها ، وكذلك تقول : كم ثوب كانت أثواب زيدٍ ، وكذلك أيضاً (كم) الاستفهامية لها صدور الكلام فتلزم التَّقديم ، وإنَّما لم تذكر لأنَّها داخله في أسماء الاستفهام وقد ذكرت .

وأما القسم الذي يلزم فيه تأخير الخبر عن الفعل بأنَّ يعرض مانع من التَّقديم ، وذلك مثل أن يكون الخبر ضميراً متصلاً نحو : القائم كانه زيدٌ ، فالهاء هي الخبر ويلزم أن تكون تلى الفعل ، ومثل أن يقترب الخبر (إلّا) أو يكون في معنى ذلك نحو : ما كان زيدٌ إلّا قائماً ، وإنَّما كان زيدٌ قائماً . ولا يتقدَّم خبر (مادام) عليها اتفاقاً (١) ، لأنَّ (ما) المصاحبة لها موصولة صدورية وخبرها من الصلة وبعض الصلة لا يتقدَّم على الموصول ، وكذلك أيضاً لا يتقدَّم خبر (ما زال) و (ما انفك) و (ما فتى) و (ما برح) عليها مادامت منفية بـ (ما) لأنَّ (ما) النافية لها صدور الكلام فلا يعمل ما بعدها فيما قبلها فلو قدَّمت الخبر على (ما) فقلت : قائماً ما زال زيدٌ ، لكنك قد أعطيت ما بعده (ما) النافية فيما قبلها وذلك لا يجوز ، هذا مذْهَبُ جمهور النحويين ، وأجاز ذلك

(١) انظر أوضح المسالك : ٢٤٤ / ١ ، والمساعد : ٢٦٢ / ١ .

ابن كيسان وكثير من الكوفيين ^(١) مطلقاً سواءً أنفيت بـ (ما) أم بخيرها ، وقد تقدست
العلة في ذلك عند ابن كيسان في أول الفصل الرابع ^(٢) من هذا الباب .

وزهد الفراء ^(٣) إلى امتناع تقدم أخبار هذه الأربعة عليها مطلقاً ، سواءً أنفيت
بـ (ما) أم بخيرها ، فلا يقال عنده : قائماً لا يزال زيد ، ولا : قائماً لم يزل زيد ،
ولا : قائماً لن يزال زيد ، ولا : قائماً ما زال زيد ، فوافق الجمهور في (ما) وخالفهم
في غيرها ، فمنع وهم مجيزون .

وأما سائر الأفعال في هذا الباب إذا نفيت بما سوى هذه الأربعة ، فلا يتقدم
الخبر حينئذٍ على (ما) ولا يخالف في هذا ابن كيسان ، فلا يقال : قائماً ما كان زيد ،
ولا ضاحكاً ما أصبح عمرو ، ويجوز ذلك مع غيرها من أدوات النفي سوى (لا) الواقعة
جواباً للقسم فإنها حينئذٍ من أدوات الصدور ، فلا يتقدم في هذا الباب خبر منفيها
عليها بمنزلة (ما) فلا يقال : قائماً والله لا يكون زيد ، ولا ضاحكاً والله لا يزال عمرو .
واختلف في الخبر إذا كان جملةً هل يجوز تقديمه على فعله ^(٤) حيث لا مانع من
الموانع المذكورة أم لا ؟ على قولين :

أحدهما : الجواز وهو قول الجمهور فتقول : أبوه قائم كان زيد ، تريد : كان زيد
أبوه قائم ، فزيد اسم (كان) و (أبوه قائم) جملة من مبتدأ وخبر في موضع الخبر ،
وكذلك تقول : يقوم أبوه كان زيد ، تريد : كان زيد يقوم أبوه ، فقد مت الجملة
الواقعة خبراً .

والقول الثاني : المنع ، ذهب إليه قوم من النحويين .

وكذلك اختلف أيضاً في خبر (ليس) هل يتقدم عليها أم لا ؟ على قولين : الجمهور ^(٥)

(١) الانصاف : ١٥٥ / ١ ، والتواضع : ٢١٤ ، والبسيط : ٥٤٢ ، وشرح المفصل : ١١٣ / ٧

(٢) انظر ص : ٥١٢ / ٥١٣

(٣) أوضح المسالك : ٢٤٦ / ١ ، والهمع : ٨٩ / ٢

(٤) انظر الهمع : ٩٠ / ٢ ، والمساعد : ٢٦٢ / ١

(٥) منهم سيبويه والفارسي وابن برهان والزمخشري والشلوبين وابن عصفور ، والفراء .

انظر الهمع : ٨٨ / ٢ ، ٨٩ ، والايضاح للفارسي : ١٠١ / ١ ، والانصاف : ١٦٠ / ١

على / الجواز فتقول : قائماً ليس زيد ، تريد : ليس زيد قائماً . وأبو العباس المبرد (١٣٨ / ب) ذهب إلى المنع ^(١) ، قال : لأن (ليس) لا تتصرف في نفسها ^(٢) ، أي : لا يستعمل منها سوى هذا اللفظ ، فلا يقال منها مضارع ولا أمر ولا غير ذلك ، كما يقال ذلك من (كان) ونحوها ، وما لا يتصرف في نفسه لا يتصرف في معموله ، فلا يقال : قائماً ليس زيد . ولا بد لخبرها أن يتأخر عنها ، نعم تقدم على الاسم جائز باتفاق من المبرد وغيره نحو : ليس قائماً زيد . وقد استدلل أبو علي الفارسي على بطلان قول المبرد بأمرين :

أحدهما : أنه قد سلم جواز تقدم خبرها على اسمها فكما يتقدم على الاسم وتتصرف فيه هذا النوع من التصرف ، فكذلك يتقدم الخبر عليها .

والثاني : أنه يجوز تقدم معمول خبرها عليها ، قال الله تعالى : (أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ) ^(٣) ألا ترى أن (يوم) ظرف والنائب له الخبر الذي هو (مصروف) وقد تقدم على (ليس) ولا يتقدم معمول اللفظ إلا حيث يجوز أن يتقدم ذلك اللفظ ، فتقدم معمول (مصروف) على (ليس) دليل على صحة تقدم (مصروف) عليها ، إذ لو لم يجوز تقدمه عليها لم يجوز تقدم معموله هناك ، ومثل هذا أيضاً استدلل الفارسي لجواز تقدم خبر المبتدأ عليه ^(٤) ، إن قد تقدم معمول الخبر على المبتدأ في قوله :

كَلَّا يَوْمَ مَوَالَةٍ وَصَلَّ أَرَوَى ظَنُونُ ، أَنْ مَطَرُ الظُّنُونِ

وقد تقدم ذلك ، والكلام على هذا البيت في باب الابتداء ^(٥) ، فإن قلت هذا

(١) وعليه جمهور الكوفيين والزجاج وابن السراج والسيرافي والجرجاني وأبو البركات الأنباري وابن مالك وأكثر المتأخرين . انظر الهمع : ٨٨ / ٢ ، وشرح التسهيل : ص ٥٤ ، والتوطئة : ٢١٤ ، والخصائص : ١٨٨ / ١ ، وقواعد المطارحة : ل / ٢٣

(٢) المقتضب : ١٩٠ / ٤ ، والأشباه والنظائر : ٥٦ / ١ .

(٣) من الآية : (٨) من سورة هود . وانظر الانصاف : ١٦٣ / ١ .

(٤) انظر الايضاح للفارسي : ٥٢ / ١ .

(٥) تقدم تخريبه في ص ٤٠٩ .

الذي عول عليه الفارسي من أن المفعول لا يتقدم إلا حيث يصح تقدم العامل غير صحيح (١) ، إذ لا يطرد له ، ألا ترى أنك تقول : إن في الدار زيدا جالساً ، وإن أملك عمراً قائماً ، فالمجرور الذي هو (في الدار) متعلق بخبر (إن) الذي هو (جالس) ، و (زيداً) هو اسمها ، فهذا المجرور مفعول لخبر (إن) وتقدمه على اسمها جائز مع أن تقدم الخبر على الاسم هنا ، أعني في باب (إن) غير جائز إذا كان الخبر ليس بظرف ولا مجرور ، فقد تقدم المفعول هنا حيث لا يتقدم العامل ، وكذلك الظرف الذي هو (أملك) في المثال الآخر منصوب بالخبر الذي هو (قائم) وقد تقدم على الاسم ، و (قائم) هذا لا يجوز تقدمه على الاسم ، فقد حصل تقدم المفعول حيث لا يتقدم العامل ، فتكون الآية التي هي قوله تعالى : (أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ) بمنزلة هذين المثالين ، مما تقدم فيه المفعول حيث لا يتقدم العامل ، ولا يكون في هذه حجة على المبرد فيما ذهب إليه .

فالجواب : أن ما عول عليه الفارسي في استدلاله هو الأصل والمطرود ، فيجب البقاء معه والتمسك به وألا يخرج عنه ما أمكن (٣) ، وأما الخروج عنه في نحو ما مثل به في باب (إن) فشأن الخروج عن ذلك الأصل ، فلا يقاس عليه غيره ولا يراعى ، ألا ترى أنك / لا تقدم مفعول الخبر في نحو قولك : إن زيدا أكل طعامك ، فلا تقول : إن (أ/١٣٩) طعامك زيدا أكل ، لأن تقدم مفعول خبر (إن) على اسمها إنما سمع فيما إذا كان المفعول ظرفاً أو مجروراً خاصة ، فلا يمتد إلى غيرهما لشذوذه فيهما .

وأما ما احتج به المبرد من أن (ليس) غير متصرف في نفسها إذ لا تختلف بنيتها على الزمان فلا يستعمل منها أمر يخص الاستقبال ولا مضارع للحال أو الاستقبال ، فقد اقتصر بها على لفظ المضى كما ترى ، فهي لذلك قد عدت التصرف في نفسها ، ومالا يتصرف في نفسه لا يتصرف في مفعوله ، فقد انفصل ابن أبي الربيع عن ذلك ، بأن قال :

(١) انظر الاعتراض على استدلال الفارسي في عدة السالك : ٢٤٥ / ١ - ٢٤٦ .

(٢) من الآية : (٨) من سورة هود ، وقد تقدمت .

(٣) انظر البسيط ص : ٥٤٦ .

هي وإن لم تتصرف في نفسها باختلاف لفظيها للزمان ، فقد عوّض من تصرفها تقييد خبرها بما تريد من الأزمنة ^(١) ، تقول : ليس زيد قائماً أمس ، وليس زيد قائماً الآن ، وليس زيد قائماً غداً ، قال : ولو تصرفتم لم تدل إلا على الأزمنة ، فأغنى تقييد خبرها بالأزمنة عن ذلك ^(٢) ، فلما كان فيها ما يقوم مقام التصرف صارت كأنها متصرفة ، وما يتصرف في نفسه يتصرف في معموله ، وقد ذهب ابن مالك من المتأخرين مذهب المبرد في امتناع تقدم خبر (ليس) عليها وراه الأصح ^(٣) .

وأما القسم الثالث وهو الذي يجوز فيه الوجهان ، فما عدا القسمين المتقدمين نحو : كان زيد قائماً ، وإن شئت قلت : قائماً كان زيد .

وأعلم أن الخبر الجائز التقدم على فعله إذا كان له معمول فالوجه إذا تقدم أن يتقدم معه معموله ، فتقول : قائماً أبوه كان زيد ، ف(قائماً) هو خبر (كان) و(أبوه) فاعل به فهو معمول له من حيث ارتفع به و(زيد) هو الاسم ، والأصل : كان زيد قائماً أبوه ، ثم قدّمت الخبر مع معموله . وكذلك أيضاً تقول : أكل طعماً كان زيد ، وجالساً في الدار كان زيد ، والأصل : كان زيد أكل طعماً ، وكان زيد جالساً في الدار ، فطعماً وفي الدار معمولان للخبر ، فإن أردت تقديم الخبر وحده وابقاء الم معمول متأخراً ، فأما أن يكون ذلك الم معمول مرفوعاً أو في موضع رفع أو غير ذلك . فإن كان مرفوعاً أو في موضع رفع لم يجز أن يتقدم الخبر ويبقى الم معمول متأخراً ، فلا يجوز في قولك : كان زيد قائماً أبوه ، أن تقول : قائماً كان زيد أبوه ^(٤) ، لأن معمول (قائم) الذي هو (أبوه) مرفوع ، وكذلك لا تقول : مجلساً كان زيد في داره ، تريد : كان زيد مجلساً في داره ، و(مجلساً) هو الخبر و(في داره) في موضع رفع به مفعولاً

(١) البسيط : ٥٤٦ وعبارته : (وهو أن (ليس) - وإن كانت غير متصرفة في نفسها -

لها بعض التصرف ، وذلك أنك تنفي بها الماضي والحال والاستقبال) .

(٢) البسيط : ٥٤٦ .

(٣) شرح الكافية الشافية : ٣٩٧ / ١ ، والتسهيل : ٥٤ .

(٤) انظر المساعد : ٢٦٢ / ١ .

لم يُسمَّ فاعلهُ ، فيمتنع تقديم الخبر هنا وابقاء المفعول متأخراً ، لأنَّ ذلك المفعول في موضع رفع .

وإن لم يكن المفعول مرفوعاً ولا في موضع رفع ، فإما أن يكون ظرفاً أو مجروراً أو غير ذلك ، إن كان ظرفاً أو مجروراً جاز تقديم الخبر وحده ، فتقول : جالسا كان زيد في الدار ، / والأصل : كان زيد جالسا في الدار ، وفي الدار يتطرق جالس فهو (١٣٩ ب) مفعول له . وكذلك أيضاً يجوز في قولك : كان زيد قائما عندك ، أن تقول : قائما كان زيد عندك ، لأنَّ المفعول ظرفٌ .

وإن كان المفعول ليس بظرف ولا مجرور جاز أيضاً تقديم الخبر وحده وابقاء المفعول مؤخراً ولكنه قبيح جداً ، فإذا قلت : كان زيد أكلاً طعامك ، (فطعامك) مفعول باكل ، فيقبح أن يقدم (أكل) وحده على (كان) ويبقى مفعوله الذي هو (طعامك) مؤخراً ، فقبيح أن يقال : أكلاً كان زيد طعامك (٢) . هذا حكم تقديم الخبر على الفعل .

وأما تقديم مفعوله إن كان له مفعول ، فإما أن تريد تقديمه على الخبر وحده أو على الاسم أو على الفعل .

فأما تقديمه على الخبر وحده فجائز ما لم يعرض مانع من موانع تقديم المفعول على عامله ، فتقول : كان زيد طعامك أكلاً ، تريد : كان زيد أكلاً طعامك ، فقدمت مفعول الخبر عليه .

ومثال ما عرض فيه مانع قولك : ما كان زيد أكلاً إلا طعامك ، هنا لا يجوز تقديمه على الخبر الذي هو (أكل) لأنه مقرون بـ (إلا) .

وأما تقديمه على الاسم فإن قدمته مع الخبر بعده ، أعني بعد الخبر جازت المسألة سواء أكان الخبر اسماً نحو : كان أكلاً طعامك زيد (٢) ، أم فعلاً نحو : كانت تأخذ

(١) انظر شرح الجمل لابن عصفور : ٣٩٥ / ١ .

(٢) انظر شرح ابن عقيل : ٢٨٠ / ١ ، والهمع : ٩٣ / ٢ .

زيداً الحمى ، والأصل : كان زيدٌ أَكَلًا طَعَامَكَ ، وكانت الحمى تأخذُ زيداً ، ثُمَّ
 قَدَّمَتِ الْخَبَرَ مع معمولِهِ الواقعِ بعده على الاسمِ ، فلا خِلَافَ في جواز ذلك إلا ما تقدَّمَ
 من مذ هبِ أبي بكر بن طلحة وابنِ عصفورٍ ، في امتناعِ تقديمِ الخبرِ على الاسمِ إذا كان
 فعلاً رافعاً لضميره المتصلِ فلا يجوزُ على مذ هبِهما أن يُقالَ : كانت تأخذُ الحمى زيداً ،
 على أن تكونَ (الحمى) اسمٌ (كان) و (تأخذُ زيداً) في موضعِ الخبرِ . وقد تقدَّمَ وجهُ
 امتناعِ ذلك عند هما والردُّ عليهما (١) . وقد بالغَ الشَّلَوِيُّ في الردِّ على أبي بكر بن طلحة
 حيث ذهبَ هذا المذهبُ ونسبَهُ إلى التقصيرِ والجهلِ بالفرقِ بين حالة الابتداءِ
 وحالة دخولِ (كان) وقد تقدَّمَ وجهُ الفرقِ بينهما في القسمِ قبل هذا .

وإن قَدَّمَتِ المعمولَ وحده على الاسمِ مع بقاءِ الخبرِ مؤخرًا ، فإن كانَ المعمولُ
 ظرفاً أو مجروراً جازتِ المسألةُ ، فإذا قلتَ : كان زيدٌ جالساً في الدَّارِ ، أو جالساً
 عندك جاز لك تقدِيمُ الظرفِ والمجرورِ على زيدٍ ، فتقولُ : كان في الدَّارِ زيدٌ جالساً (٢) ،
 وكان عندك زيدٌ جالساً ، وإن لم يكن ظرفاً ولا مجروراً امتنعتِ المسألةُ مطلقاً سواءً
 أكان الخبرُ اسماً أم فعلاً ، فإذا قلتَ : كان زيدٌ أَكَلًا طَعَامَكَ ، أو كانت الحمى
 تأخذُ زيداً ، لم يجوزِ تقدِيمُ (الطَّعامِ) ولا (زيد) على الاسمِ ، فلا يُقالُ : كانَ
 طَعَامَكَ زيدٌ أَكَلًا ، ولا : كانت زيداً الحمى تأخذُ (٣) ، على أن يكونَ زيدٌ المرفوعُ

والحمى اسمين لـ (كان) فهذا وما كان نحوه غير جائزٍ عند البصريين ، وأجاز ذلك (١٤٠ / أ)
 الكوفيون مطلقاً (٤) وإليه ذهبَ ابنُ الطَّراوةِ . نعم يجوزُ عند البصريين أن يُقالَ :
 كانَ طَعَامَكَ زيدٌ أَكَلًا ، وكانت زيدٌ الحمى تأخذُ ، على أن يكونَ اسمٌ (كان) ضميرُ
 الشَّأنِ أو الأمرِ ، واسمٌ (كانت) ضميرُ القصةِ ، والجملةُ بعد (كان) أو (كانت)
 مبتدأ وخبرٌ في موضعِ الخبرِ (٥) ، وقدَّمَ معمولُ الخبرِ على المبتدأ والخبرِ الذي هو العاقلُ

(١) انظر ما تقدم في ص : ٤٦ / ٥٤٧

(٢) انظر شرح الجمل لابن عصفور : ١ / ٣٩٢ .

(٣) الايضاح : ١ / ١٠٦

(٤) الأشموني : ١ / ٢٣٧ .

(٥) انظر البسيط : ٥٧٨ .

هو (أكل) أو (تأخذ) في المثالين المتقدمين ، وعلى هذا الوجه حملوا قول الشاعر :
قَنَّافِدُ هَدَاجُونَ حَوْلَ بُيُوتِهِمْ بما كَانَ إِيَّاهُمْ عَطِيَّةً عَوْدًا (١)

فاسم (كان) عند البصريين ضمير الأمر خاصة ، و (عطية) مبتدأ ، و (عود) في موضع خبره ، و (إياهم) مفعول بـ (عود) (٢) فقدّم معمول خبر المبتدأ عليه ، والجملة في موضع خبر (كان) والجملة من (كان) وجميع ما بعدها صلة (ما) والعائد عليها محذوف تقديره (عوده) . وأجاز السيرافي أيضاً في هذا البيت أن تكون (كان) زائدة (٣) والجملة من المبتدأ والخبر صلة لـ (ما) فزاد (كان) بين الصلة والموصول وهكذا حكم زيادتها أن تكون بين الشيئين المتلازمين ، ولا يجوز أن يكون (عطية) اسم (كان) و (عود) في موضع خبرها ، و (إياهم) مفعول به إلا عند الكوفيين وابن الطراوة ، ويمضه غيرهم لما تقدّم من أنهم يمتنعون تقدّم معمول الخبر على الاسم في مثل هذا ، ومنه ذهب ابن عصفور أن هذا البيت ضرورة لا يقاس عليه (٤) ولا يجوز عنده واحد من الوجهين اللذين حمله البصريون عليهما من زيادة (كان) ، أو جعل اسمها ضمير الأمر أو الشأن ، لما يلقي على كل واحد منهما من تقدّم معمول الفعل الواقع خبراً للمبتدأ على المبتدأ ، ألا ترى أن (إياهم) في كلا الوجهين معمول (عود) وهو فعل في موضع خبر المبتدأ الذي هو (عطية) وقد تقدّم على المبتدأ ، ومن مذهبهم أن ذلك لا يجوز بحال إذا كان الخبر فعلاً كما وقع في البيت ، فإن كان اسمها نحو : طَعَامَكَ زَيْدٌ أَكَلْتُ ، لم يمتنع ، وقد تقدّم ذكر مذهبهم هذا في باب الاشتغال (٥) ، فيجوز عنده : كَانَ طَعَامَكَ زَيْدٌ أَكَلْتُ ، وكانت زيدا الحمى آخذة ، على إضمار الأمر أو الشأن في (كان) ، وإضمار القصة في (كانت) لا يخالف في جواز هذا ، ويمتنع

(١) تقدم تفريجه في ص : ٤٢٥ ، وانظر الخزانة : ٥٨ / ٤ .

(٢) شرح الجمل لابن عصفور : ٣٩٣ / ١ ، والاشموني : ٢٣٨ / ١ ، والمهم : ٩٢ / ٢ .

(٣) شرح السيرافي : ١٥٢ / ١ ، والمهم : ٩٢ / ٢ .

(٤) شرح الجمل لابن عصفور : ٣٩٣ / ١ .

(٥) انظر ما تقدم في ص : ٤٢٤ / ٤٢٥ .

عنده : كَانَ طَعَامَكَ زَيْدٌ يَأْكُلُ ، وَكَانَتْ زَيْدًا الْحُمَّى تَأْخُذُ ، عَلَى الْإِضْمَارِ الْمَذْكُورِ ،
فَلَأَجَلَ هَذَا كَانَ الْبَيْتُ عِنْدَهُ ضَرْوَةً . وَهَذَا الَّذِي مَنَعَهُ مِنْ تَقَدُّمِ مَعْمُولِ الْفِعْلِ
الْوَاقِعِ خَبْرًا لِلْمَبْتَدَأِ عَلَى الْمَبْتَدَأِ ، قَدْ نَصَّ عَلَى جَوَازِهِ الْبَصَرِيُّ (١) وَالْفَارِسِيُّ (٢) ، وَالسَّيْرَانِيُّ (٣) ،
وَابْنُ بَابِشَانَ وَالشَّلُومِيُّ ، وَابْنُ أَبِي الرَّيِّعِ . وَلَمْ يَنْقُلْ أَحَدٌ مِنْهُمْ فِي ذَلِكَ خِلَافًا ،
قَالَ ابْنُ أَبِي الرَّيِّعِ لَمَّا ذَكَرَ الْمَسْأَلَةَ : كَانَتْ زَيْدًا الْحُمَّى تَأْخُذُ ، عَلَى إِضْمَارِ الْقِصَّةِ :
لَا أَعْلَمُ فِي جَوَازِهَا خِلَافًا (٤) .

وَاخْتَلَفَ الْبَصَرِيُّونَ الْمَانِعُونَ لِتَقَدُّمِ مَعْمُولِ خَبَرِ (كَانَ) وَأَخَوَاتِهَا عَلَى الْإِسْمِ مَعَ
تَأْخِيرِ الْخَبَرِ فِي الْعَلَّةِ فِي ذَلِكَ ، فَقَالَ سَيِّدِيهِ : (لَأَنَّكَ أَوْلَيْتَ كَانَ مَا لَيْسَ مَعْمُولًا لَهَا) (٥)
يَعْنِي أَنَّكَ لَوْ قُلْتَ : كَانَتْ زَيْدًا الْحُمَّى تَأْخُذُ ، عَلَى أَنَّ يَكُونُ الْحُمَّى اسْمًا (كَانَتْ) وَ(تَأْخُذُ)
الْخَبَرُ وَزَيْدًا مَفْعُولٌ / بِتَأْخُذُ ، لَكُنْتَ قَدْ أَوْقَعْتَ بَعْدَ (كَانَ) زَيْدًا وَالْيَاءَ لَهَا وَهُوَ (١٤٠/ب)
مَعْمُولٌ لِغَيْرِهَا الَّذِي هُوَ (تَأْخُذُ) ، وَأَخَّرْتَ مَعْمُولِيهَا اسْمَهَا وَخَبَرَهَا بَعْدَ ذَلِكَ
وَهَذَا لَا يَحْسُنُ وَلَا يَجُوزُ ، أَعْنَى إِيْلَاءَ الْحَامِلِ مَعْمُولٍ غَيْرِهِ وَتَأْخِيرَ مَعْمُولَاتِهِ عَنْهُ بِعَدَدِ
ذَلِكَ ، وَهَذَا لَا يَخْتَصُّ بِيَابِ (كَانَ) بَلْ هُوَ مُطَّرَدٌ فِي كُلِّ عَامِلٍ عَلَى الْإِطْلَاقِ ، لَوْ قُلْتَ :
جَاءَ فَرَسًا زَيْدٌ رَاكِبًا ، تَرِيدُ : جَاءَ زَيْدٌ رَاكِبًا فَرَسًا ، لَمْ يَجْزِ لَأَنَّكَ أَوْلَيْتَ (جَاءَ) مَعْمُولٌ
(رَاكِبًا) وَأَخَّرْتَ مَعْمُولِيهِ ، فَاعْلُهُ الَّذِي هُوَ زَيْدٌ ، وَالْحَالُ الَّتِي هِيَ (رَاكِبًا) . فَهَذَا
لَيْسَ بِجَائِزٍ فِي جَمِيعِ الْأَبْوَابِ إِلَّا فِي الظُّرُوفِ وَالْمَجْرُورَاتِ عَلَى مَا تَقَدَّمَ ، لَا تَسَاعُ الْعَرَبُ
فِيهَا كَثِيرًا .

وَهَذَا الَّذِي مَنَعَهُ الْبَصَرِيُّونَ فِي الْأَلْفَاظِ شَبِيهٌ بِالْمَعْنَى الْمُسْتَكْرَهَةِ عِنْدَ الْعَرَبِ ، الَّذِي
جَعَلُوهُ ضَلَالًا وَضَرَبُوهُ فِي الْقُبْحِ وَسُوءِ النَّظَرِ مِثْلًا ، أَلَا تَرَى إِلَى قَوْلِهِ :

(١) الْمُقْتَضِبُ : ١٠١/٤

(٢) الْإِيضَاحُ : ١٠٦/١

(٣) شَرْحُ السَّيْرَانِيِّ : ١٥٢/١

(٤) الْبَسِيطُ : ٦٢١ - ٦٢٢

(٥) الْكِتَابُ : ٧٠/١

كَمْ رَضِعَةٍ أَوْلَا نَ أُخْرَى وَضِيَّتْ بَنَى بَطْنُهَا هَذَا الضَّلَالُ عَنِ الْمَقْصِدِ (١)

كيف جعل فعل المرضعة لأولا ن أخرى وضيت ، ببنى بطنها هذا الضلال عن المقصد ،
فيضارع هذا المصنوع في الألفاظ إيلاء المامل معمول غيره الذي لا يطلبه ، وتأخير
معموله الذي يطلبه عنه ، فليكن هذا في الألفاظ قبيحاً كما هو في المعاني ، ومثل
هذا البيت قول الآخر :

كَتَارَكَةٍ بَيْضَهَا بِالْعَرَاءِ وَطُحْقَةٍ بَيْنَى أُخْرَى جَنَاحَا (٢)

ألا تراه استقبح من الطير هذا الوصف أن تحضن بينى غيرها وتترك بيضها بوجه
الأرض ، وهذا الذي علل به سيويه - رحمه الله - علل أيضاً أبو القاسم فقال :
"لأنك أوليت (كان) ما ليس باسم لها ولا خبر" (٣) ولم يجعل أبو علي الفارسي بهذا ،
بل علل ذلك بالفصل بين (كان) ومعمولها بأجنبي منهما (٤) ، يعني أنك لو قلت :
كانت زيدا الحمى تأخذ ، على الوجه المتقدم الذي هو جعل الحمى اسم (كانت)

(١) من الطويل من قصيدة في الحماسة للعددي بن الفرج العجلي ، الملقب
بالعباب شاعر مقل من شعراء الدولة الأموية ، وقيل : لأبي الأخيل العجلي
من قصيدة له قالها في آخر أيام بني أمية . وحكى عن العرب أنهم يقولون : أحق
من جهيزة ، وهي عرس الذئب ، لأنها تدع ولدها وترضع ولد الضبع .
انظر الحماسة لأبي تمام : ٣٧٨ / ١ ، وشرح الجمل لابن عصفور : ٣٩٢ / ١ ،
والمستقصى : ٧٧ / ١ ، والحيوان : ١٩٧ / ١ ، ويروى عجزه فيه :

* بنيتها فلم ترقع بذلك مرقعا *

(٢) من الطويل لأبراهيم بن هرمة القرشي . يعني النعامة التي تحضن بيض غيرها
وتضيق بيض نفسها . وقيله :

فاني وتركي ندى الأكرمين وقد حي بكفى زنداً شجاعا

انظر كتاب الأمثال : ٢٩٤ ، والحماسة الشجرية : ٩٠٢ / ٢ ، والشعر والشعراء

٠٧٥٤

(٣) الجمل : ٥٧ ، وعبارته : (ولو قلت : كان طعامك زيد أكلاً ، لم يجز لأنك
أوليت الدعام (كان) وليس باسم لها ولا خبر .

(٤) الايضاح : ١٠٦ / ١

و (تأخذ) الخبرُ وزيداً معمول (تأخذ) ، لکنْت قد فصلتَ بين (كان) ومعمولِها الذى هو اسمُها يزيد الذى هو معمول (تأخذ) فزيداً اذاً أجنبيٌّ من (كان) واسمُها انْ ليس معمولاً لواحدٍ منهما فلا يجوزُ الفصلُ به ، فقد حصلَ في تعليلِ المنعِ فسى تلكَ المسألةِ طريقَتانِ يبنى عليها خلافُ في المسألةِ الآتيةِ . وإنْ قدَّمَتِ المعمولَ مع الخبرِ مؤخراً عن معمولِهِ على الاسمِ ، فإنْ كانَ المعمولُ ظرفاً أو مجروراً جازتِ المسألةُ مطلقاً ، فتقولُ : كانَ في الدارِ جالساً زيدٌ ، وكانَ عندَكَ قائماً عمروٌ ، تريدُ : كانَ زيدٌ جالساً في الدارِ ، وكانَ عمروٌ قائماً عندَكَ ، فالمجرورُ متعلقٌ بجالسٍ ، والظرفُ معمولٌ لقائمٍ ، ثمْ قدَّمَتِ المعمولَ مع عاملِهِ الذى هو الخبرُ ، وذلكَ الخبرُ مؤخرٌ عن المعمولِ ، فهذا في الظرفِ أو المجرورِ جائزٌ باتِّفاقٍ .

وإنْ كانَ المعمولُ غيرَهما نحو : كانَ زيدٌ أكلاً طعامَكَ ، وكانتِ الحمى تأخذُ زيداً ، فقولُ : كانَ طعامَكَ أكلاً زيدٌ ، وكانتِ زيداً تأخذُ الحمى ، وقيلَ يمتنعُ مطلقاً ^(١) ، فتقولُ : كانَ طعامَكَ أكلاً زيدٌ ، وكانتِ زيداً تأخذُ الحمى ، وقيلَ يمتنعُ مطلقاً ^(٢) إلا أنْ يضمَرَ في (كان) ضميرُ الأمرِ أو الشأنِ وفي

(كانت) ضميرُ القصةِ ، وتصيرُ الجملةُ بعدَ ذلكَ في موضعِ نصبٍ / خبراً لـ (كان) (١٤١/أ) ولا بُدَّ انْ ذاكَ من رفعِ (أكل) ونحوه في المثالِ الأولِ وما أشبهه ، لأنَّ الجملةَ انْ ذاكَ تصيرُ اسميةً من مبتدأٍ وخبرٍ ، فتقولُ : كانَ طعامَكَ أكلُ زيدٌ ، وأما نحو : كانتِ زيداً تأخذُ الحمى ، فتصيرُ الجملةُ بعدَ (كانت) عندَ إضمارِ القصةِ فيها فعليةً ويكونُ الحمى فاعلاً بـ (تأخذ) ولا يجوزُ أنْ يكونَ (الحمى) انْ ذاكَ مبتدأً ، و (تأخذ) قبله في موضعِ خبره ، والجملةُ في موضعِ خبرٍ (كانت) لأنَّ العاملَ اللفظيَّ قد تقدَّمَ فلا بُدَّ من إعطائه في الحمى ^(٣) ، ولا يجوزُ قسمةُ عنه وإعطاءَ الابتداءِ بحالٍ ، لأنَّ عاملَ

(١) وصححه ابن عصفور في شرح الجمل : ١ / ٣٩٣ .

(٢) انظر اصلاح الخلل : ١٧٠ ، والبسيط : ٥٧٤ ، والهمع : ٢ / ٩٢ .

(٣) وفي الحاشية : (يعنى أن الفعل الذى هو (تأخذ) قد تقدم على الحمى فلا بد من أن يكون الحمى فاعلاً به ، ولا يجوز أن يكون مرفوعاً بالابتداء) و (تأخذ) في موضع خبره مقدماً من تأخيرٍ ، لأنَّ (تأخذ) عاملٌ لفظيٌّ فلا يجوزُ أنْ ترفعَ الحمى بعده بالابتداء ، انْ الابتداءُ عاملٌ معنويٌّ فهو ضعيفٌ فلا يكون له حكم مع العامل القوي وهو اللفظي) .

معنوي^١ ، وقيل : يجوز إذا كان الخبر اسماً نحو : كَانَ طَعَامُكَ أَكْلًا زَيْدٌ ، وَكَانَتْ زَيْدًا أَخَذَهُ الْحُمَى ، ويمتنع إذا كان فعلاً نحو : كَانَتْ زَيْدًا تَأْخُذُ الْحُمَى ، وهذا القول مبنى على أنه لا يجوز رفع الحمى بكانت مع تقديم (تأخذ) كما لا يجوز رفعه بالابتداء فإن اضمرت في (كَانَتْ) القصة وجعلت الحمى فاعلاً بـ (تأخذ) جازت المسألة . فقد تحصل في ذلك ثلاثة أقوال :

الأول : قول أبي بكر بن السراج^(١) وهو مقتضى كلام الفارسي المتقدم في امتناع : كَانَتْ زَيْدًا الْحُمَى تَأْخُذُ ، لأنه علل المنع هناك بالفصل بين العامل والمعمول بأجنبي^٢ منها كما ذكر ، ولا شك في فقد هذا المانع هنا ، ألا ترى أنك إذا قلت : كَانَ طَعَامُكَ أَكْلًا زَيْدٌ ، وَكَانَتْ زَيْدًا تَأْخُذُ الْحُمَى ، فالفصل بين (كان) ومعمولها الذي هو (أكل) أو (تأخذ) وهو خبرها ليس بأجنبي^٣ منهما لأنه معمول الخبر ، فليس إذاً بأجنبي^٤ منه ، وإن كان أجنبياً من (كان) فلم يحصل ولا بد الفصل بأجنبي^٥ من (كان) ومعمولها معاً .

والثاني الذي هو المنع مطلقاً إلا مع الاضمار هو قول سيويوه وتحليله امتناع المسألة المتقدمة بإيلاء (كان) ما ليس معمولاً لها جازها هنا ، وقد نص سيويوه على امتناع : كَانَتْ زَيْدًا تَأْخُذُ الْحُمَى^(٢)

والثالث : الذي هو الجواز مع كون الخبر اسماً والمنع إذا كان فعلاً إلا مع الاضمار في (كان) هو مذهب أبي بكر بن طاعة وابن عصفور ، بناءً على مذهبهم المتقدم من امتناع تقديم خبر (كان) إذا كان فعلاً لضمير الاسم المتصل على الاسم ، وقد تقدم رده^(٣) ، ولما كان مذهب سيويوه امتناع نحو : كَانَتْ زَيْدًا تَأْخُذُ الْحُمَى ،

(١) الأصول : ٩٨ / ١ - ٢٢١ .

(٢) الكتاب : ٧٠ / ١ وفيه : (لو قلت : كَانَتْ زَيْدًا الْحُمَى تَأْخُذُ ، أو تَأْخُذُ الْحُمَى

لم يجوز ، وكان قبيحاً) .

(٣) انظر ص : ٥٥٧ / ٤٢٥

على أن يكون (الحَيَّ) اسم (كانت) و (تأخذ) قبله في موضع الخبر ، لم يجز في قول الشاعر :

فأصبحوا والنوى على ممرسهم وليس كل النوى يلقى المساكين^(١)

أن يكون (المساكين) اسم (ليس) و (يلقى) في موضع الخبر ، لأنه يكون قد أولى (ليس) (كل النوى) وهو مفعول بيلقى فليس باسم لها ولا خبر ، فكان يكون البيت مثل ما تقدم من قولك : كانت زيدا تأخذ الحى ، ولما كان من مذهبه امتناع نحو هذا ، حمل البيت على أن اسم (ليس) فيه ضمير الأمر أو الشأن ، و (المساكين) فاعل بيلقى ، و (كل النوى) مفعول به مقدم على عامله الذى هو (يلقى) ، والجملة الفعلية بعد (ليس) في موضع نصب خبراً لها ، فيكون البيت مثل قولهم : / " ليس (١٤١ / ب) خلق الله مثله " (٢) أى : ليس الأمر خلق الله مثله ، ومثل قول الشاعر :-

هى الشفاء لدائى لو ظفرت بها وليس منها شفاء الداء جذول^(٣)

(١) من البسيط لحيد الأرقط (شاعر إسلامي مجيد) يصف أضيافاً جياعا نزلوا به

فقد لهم تما . وقد كان من بخلاء العرب . والبيت من قصيدة مطلقها :

لا مرحبا بوجه القوم ان حضروا كأنها ان أناخوها الشياطين

والمعرس : المنزل الذى ينزله المسافر آخر الليل .

وهو من شواهد سيبويه : ١ / ٧٠ ، ١٤٧ ، وشرح أبياته لابن السيرافى : ١ / ١٧٥

والمقتضب : ٤ / ١٠٠ ، وفرحة الأديب : ٤٣ ، وأمالى ابن الشجرى : ٢ / ٢٠٣ ،

وشرح المفصل : ٧ / ١٠٤ ، وإصلاح الخلل : ١٧١ ، والبسيط : ٥٧٥ ، والخزانة

٥٨ / ٤

(٢) الكتاب : ١ / ٧٠ .

(٣) من البسيط لهشام أخو نوى الرمة كما فى الكتاب ، يصف امرأة يحبها وهى تهجره

وفى كسر السيوطى فى شرح شواهد المغنى أن البيت برسته من قصيدة كمب بن زهير

(بانث سعاد) . هذا وقد بحثت عن هذا البيت فى (بانث سعاد) فلم أجده

وهو من شواهد سيبويه : ١ / ٧١ ، ١٤٧ ، وشرحه للسيرافى : ١ / ١٥٤ ، والمقتضب

٤ / ١٠١ ، والتبصرة : ١ / ١٩٥ ، والجمل : ٦٤ ، وإصلاح الخلل : ١٦٣ ، وشرح

المفصل : ٣ / ١١٦ ، والمغنى : ١ / ٢٩٥ ، والهمع : ٢ / ٦٤ ، ومعجم الشواهد :

٢٩٤ ، ويروى (ان) مكان (لو) و (النفس) مكان (الداء) .

أى : وليس الأمر (شفاء الداء مبدؤ منها) جملة من مبتدأ وخبر في موضع خبر
 (ليس) فإن قلت : كيف أبطل سيوييه في هذا البيت أن يكون المساكين اسم (ليس)
 و (يلقى) في موضع الخبر مقدماً من تأخير من جهة أنك كنت تولى (ليس) ما ليس
 باسم لها ولا خبر ، وظاهر هذا الكلام أنه لو لم يكن فيه هذا المانع لكان ذلك الوجه
 جائزاً ، ونحن لو فرضنا فقدان هذا المانع لما جاز أيضاً هذا الوجه لمانع آخر ، وهو
 أنه لم يعمل في (يلقى) ضمير المساكين ، لأنه لو أضمر فيه المساكين لقال : (يلقون)
 لأنك إنما تقول : المساكين يلقون ، قال تعالى : (لِمَسَاكِينَ يَعْمَلُونَ فِي الْبَحْرِ) (١)
 ولا يقال : المساكين يلقى ، ولا : المساكين يعمل ، على أن يكون في (يلقى) ، وفي
 (يعمل) ضمير المساكين مفرداً على معنى من ذكر إلا قبيحاً ضعيفاً ، وقد نص سيوييه
 في باب الأعمال على قبحه حيث قال : (وإن قلت : ضرتني وضرت قومك ، فجاءت
 " وهو قبيح " أن تجعل اللفظ كالواحد كما تقول : هو أجمل الفتيان وأحسنه ، وأكرم
 بنيه وأنبله) (٢) يعنى : أنك إذا قلت : ضرتني وضرت قومك ، فهو على أعمال الفعل
 الثانى الذى هو (ضرت) في القوم ، وفاعل (ضرتني) ضمير مستتر فيه يعود على القوم
 فإنما الوجه أن تقول : (ضرتوني) لأن القوم جمع ، فإذا قلت (ضرتني) كنت قد
 أتيت بضمير الجمع مفرداً حملاً على معنى من يذكر ، وذلك قبيح ضعيف ولكنه جائز ،
 لأنهم قد قالوا : هو أجمل الفتيان وأحسنه ، والضمير في (أحسنه) يعود إلى
 الفتيان وهو جمع ، فكان ينبغي أن يقولوا : وأحسنهم (٣) وكذلك قولهم : أكرم
 بنيه وأنبله ، المعنى وأنبلهم ، لكنه جاء على معنى (وأنبل من ذكر وأحسن من ذكر)
 فقد نص سيوييه كما ترى على قبح هذا الوجه وضعفه ، فكيف ترك ذكره في هذا البيت
 وأن يحده مانعاً آخر من جعل (المساكين) اسم (ليس) ولم يقتصر على ذكر أحد
 المانحين وهو ما يلقى من إيلاء (ليس) ما ليس بمعمول لها ؟

(١) من الآية : ٧٩ من سورة الكهف .

(٢) الكتاب : ٧٩ / ١ - ٨٠ .

(٣) فى الأصل (وأجملهم) وهو سهو .

فالجواب : أنه استغنى بذكر أحد المانعين لما كان هذا المانع الثاني ظاهراً
لا يخفى كل الخفاء فذكر ما قد يخفى كونه مانعاً ، لاسيما ومعنى النحويين في مثل البيت
لا يمتنع ذلك كإبن السراج ^(١) والفارسي فعلى هذا لو فقد ذلك المانع الذي ذكر
سيبويه لما جاز أيضاً أن يكون (المساكين) اسم (ليس) و(يلقى) الخبر ، لأجل
ما تقدم من المانع الثاني إلا على ما تقدم من الضعف والقيح ، وليس كل المـ
يقول : هو أحسن الفتیان وأجمله ، إنما يقوله بعضهم ، وهو على جوازه كما تقدم
ضعيف لا يقال به ما وجدت عنه مندوحة ^(٢) ، ألا ترى (أن) سيبويه كيف لم يذكر في
البيت أن يكون (المساكين) فاعلاً يلقى واسم (ليس) ضمير يعود على المساكين على
معنى من يذكر ، وكانت تكون المسألة من باب الإعمال / على إعمال الثاني ، والاضمار ^(٣) (أ/١٤٢)
في الأول على المعنى بمنزلة المسألة التي ذكرها سيبويه في باب الإعمال (ضربني وضربت
قومك) ^(٤) ومن قبيل هذا : (هو أحسن الفتیان وأجمله) فلم يمدل سيبويه عن هذا
إلى الإضمار لأمر في (ليس) - والله أعلم - إلا لما ذكر في باب الإعمال من قبح المسألة
وضعفها ، فرأى أن ذلك لا يقال به ما وجدت عنه مندوحة ، وهذا مما يدل
أن ما ذكر من وجود المانع الثاني في البيت صحيح عند سيبويه ، إذ لم يذكر في هذا
البيت هذا الوجه الذي هو مثل : ضربني وضربت قومك ، وعدل عنه إلى غيره مع أنه
لم يكن ليلقاه فيه محذور سوى الإضمار على المعنى فحسب ، فعدله عنه إلى إضمار
الأمر بيّن أنه لا يقول به ما وجدت عنه مندوحة لقبه وضعفه ، ولهذا الذي
ذكر لا ينبغي أن يفصل عن هذا السؤال الوارد على كلام سيبويه ، بأنه لم ير ذلك
الوجه الثاني مانعاً ، لأنه وإن كان قبيحاً جائزاً عنده كما ذكر في باب الإعمال ، فلو فقد

(١) انظر الأصول : ٩٨/١ - ٩٩ ، والمساعد : ٢٧٦/١ .

(٢) تكملة يلتزم بها الكلام .

(٣) الكتاب : ٧٩/١ .

المانع الذي ذكر لجواز عنده كون (المساكين) اسم (ليس) و(يُلْقَى) الخبر، فيقال على هذا الانفصال: فَمَهْلًا لما جَعَلَ سببويه (المساكين) فاعِلٌ (يُلْقَى) أَضْمَرُ فـي (ليس) ضميرُهُم على ما تقدّم ، وليس في هذا مانعٌ لا ما ذكر من إيلاء (ليس) غير معمولٍ بها ولا غير ذلك ، فإنما الصواب في الانفصال ما تقدّم ، والله أعلم . وهنا انقضى الكلام على تقديم معمول الخبر على الاسم وحده أو مع الخبر .

وأما تقدّمه على الفعل فجائزٌ مطلقاً وحده أو مع الخبر ، وقبل الخبر أو بعده ، لكن ذلك كله إنما يكون حيث يجوز تقدّم الخبر على ما مضى ، فتقول : طَعَامَكَ كَانَ زَيْدٌ أَكَلًا ^(١) ، وزيداً كانت الحمى تأخذُ ، قال الشاعر :

وَجَّ الْفَتَى لِلْخَيْرِ مَا إِنْ رَأَيْتَهُ عَلَى السِّنِّ خَيْرًا لَا يَزَالُ يَزِيدُ ^(٢)

ف(خيرًا) مفعولٌ بخير (يزال) الذي هو (يزيد) فهذا مثل : زيداً كانت الحمى تأخذُ ، وتقول أيضاً : طَعَامَكَ أَكَلًا / زيد ، وزيداً تأخذُ كانت الحمى ، فتقدّم معمول والخبر معاً مع تقدّم معمول على الخبر ، وكذلك أيضاً تقول : أَكَلًا طَعَامَكَ كان زيدٌ ، وتأخذُ زيداً كانت الحمى ، فتقدّم معمول الخبر مع الخبر مع تأخير معمول عن الخبر ، كل ذلك جائزٌ اتفاقاً ، إلا إذا كان الخبر فعلاً نحو : زيداً تأخذُ كانت الحمى ، وتأخذُ زيداً كانت الحمى ، فيمتنع تقدّمه مع معمول عند مَنْ يمتنع تقدّم الجملة الواقعة خبراً على الفعل في هذا الباب على ما تقدّم ^(٣) .

(١) لا يجوز هذا المثال على مذاهب ابن عصفور ، لأنه منع تقديم معمول الخبر وحده فقال في شرح الجمل : ٣٩٣/١ : (فان قدمته وحده لم يجز ، كان ظرفاً أو مجروراً أو غير ذلك ، فلا تقول : في الدار كان زيد قائماً ، ولا : ييـوم الجمعة كان زيد منطلقاً ، ولا : طَعَامَكَ كان زيد أَكَلًا ، لكثرة الفصل بين معمول الذي هو صلة الخبر والحامل الذي هو الخبر) . وأجاز ذلك المبرد وابن السراج .

انظر المقتضب : ١٠١/٤ ، والأصول : ١٩٩/١ .

(٢) تقدم تخريجه في ص : ٥٠٢

(٣) انظر ما تقدم في ص : ٥٦١

المسألة الرابعة : في أحوال الخبر بالنظر إلى كونه مفرداً أو جملةً .

وأعلم أن الخبر في هذا الباب يكون مفرداً ويكون جملةً ، كما يكون ذلك في خبر المبتدأ ، وقد يتصور في المثال الواحد جملةً جملةً ومفرداً ، لكن على وجهين مختلفين ، ومن أمثلة ذلك قولك : زيدٌ كان أبوه منطلقاً^(١) ، فيتصور لك هنا ثلاثة أوجه ، يكون الخبر في وجهين منها جملةً ، ويكون في الثالث / مفرداً . (١٤٢ / ب)

أما الوجه الذي يكون الخبر فيه مفرداً خاصةً ، فإن يكون (أبوه) اسم (كان) فلا بد من نصب (منطلق) خبراً لها ، وتكون الجملة من (كان) واسمها وخبرها في موضع خبر المبتدأ الذي هو (زيد) فتقول على هذا : زيدٌ كان أبوه منطلقاً .

وأما الوجهان اللذان يكون الخبر فيهما جملةً خاصةً فأحدهما : أن تجعل اسم (كان) ضميراً الاسم الذي قبلها وهو (زيد) مستتراً فيها ، و (أبوه) على هذا مبتدأ و (منطلق) خبره ، والجملة من المبتدأ والخبر في موضع نصب خبراً لـ (كان) والجملة من كان واسمها وخبرها في موضع خبر زيد .

والوجه الثاني : مثل هذا ولكن تجعل اسم (كان) ضميراً الأمر أو الشأن ، واللفظ في كلا الوجهين واحد ، وهو أن تقول : زيدٌ كان أبوه منطلقاً ، ومما جاء محتملاً للوجهين قول الشاعر :

إذا ما المرء كان أبوه عبس^(٢) فحسبك ما تريد إلى الكلام^(٢)

ف (أبوه عبس) مبتدأ وخبر في موضع خبر (كان) واسمها ضمير يعود على المرء ، ويحتمل أن يكون ضمير الأمر أو الشأن ، ويتبين لك الفرق بين هذين الوجهين إذا شئت أو جمعت ، فتقول على أن يكون اسم (كان) ضميراً الاسم المتقدم عليهما :

(١) انظر البسيط : ٥٦٧ - ٥٦٨ وقد بين ابن أبي الربيع فيه جملة الأوجه المتصورة في هذا المثال .

(٢) من الوافر نسبه سيويو لرجل من بني عبس .
وانظره في : الكتاب : ٣٩٤ / ٢ ، والتبصرة : ٥١٥ / ١ ، والايضاح : ١٠٢ / ١
واللسان : (نصر - منى) ، ومعجم الشواهد العربية : ٣٧٠ .

الزبدان كانا أبواهما منطلقان ، والزبدون كانوا آباؤهم منطلقون ^(١) ، فيكون الضميرُ على حسَبهما يعودُ عليه ، فإن جعلتَ اسمَ (كان) ضميرَ الأمرِ أو الشأنِ كان الضميرُ إفراداً في الأحوالِ كُلِّها ، فتقولُ : الزبدانِ كان أبواهما منطلقان ، والزبدون كان آباؤهم منطلقون ^(٢) ، لأنَّ المعنى في الأحوالِ كُلِّها (كان الأمرُ) .

ومما يحتملُ الأوجهَ الثلاثةَ جميعاً نحو قولك : زيدٌ كان أبوه موسى ، يجوزُ أن يكونَ (أبوه) اسمَ (كان) و (موسى) الخبرُ ، وأن يكونَ (أبوه موسى) مبتدأً وخبراً في موضعِ خبرٍ (كان) واسمُها ضميرُ زيدٍ أو ضميرُ الأمرِ أو الشأنِ . ومما جاء محتملاً للأوجهِ الثلاثةِ والأربعةِ أوجهٌ آخرُ مما قوله تعالى : (لَمَنْ كَانَ لَهُ قَلْبٌ) ^(٣) فيجوزُ أن يكونَ (قلبٌ) اسمَ (كان) و (له) في موضعِ خبرِها ، والجملةُ من (كان) مع اسمِها وخبرِها صلةٌ لـ (مَنْ) والمائدُ عليها الضميرُ من قوله (له) فهذا وجهٌ .

الوجهُ الثاني : أن يكونَ اسمُ (كان) ضميراً مستتراً فيها يعودُ إلى (مَنْ) و (قلبٌ) مبتدأً و (له) في موضعِ خبرِها ، والجملةُ من المبتدأِ والخبرِ في موضعِ نصبٍ خبراً لـ (كان) والجملةُ من (كان) وما بعدها في كلِّ وجهٍ من هذه الوجوهِ سوى السادسِ والسابعِ صلةٌ لـ (مَنْ) .

الوجهُ الثالثُ : مثلُ هذا إلا أنَّ اسمَ (كان) ضميرُ الأمرِ أو الشأنِ ، فهذه جملةُ الأوجهِ الثلاثةِ المتصورةِ في المثالِ الأولِ .

الوجهُ الرابعُ : أن يكونَ اسمُ (كان) ضميرَ (مَنْ) و (له) في موضعِ خبرِها ، و (قلبٌ) فاعلٌ به ، أعني بـ (له) لاعتماده من حيث وقعَ خبراً .

الوجهُ الخامسُ : أن تكونَ (كان) تامةً ^(٤) بمنزلةِ (حَضَرَ) و (قلبٌ) فاعلٌ بِهَا ،

(١) في الأصل : (منطلقين) بالياء والنون .

(٢) ومثل هذين المثالين وما قبلهما بين ابن أبي الربيع في البسيط : ٥٦٩ ، الفرق بين الوجهين في الأمثلة .

(٣) من الآية : (٣٧) من سورة (ق) .

(٤) انظر المعنى : ٢ / ٥٥٩ .

و(له) يتصلقُ بها .

الوجه السادس : أن تكون (كأن) زائدة بين الصلة والموصول و(له قلب) مبتدأ

وخبر صلة ل(من) .

الوجه السابع : / مثل هذا في زيادة (كأن) غير أن الصلة المجرور وحده ، (أ/١٤٣)

فيتعلق لذلك بفعل محذوف ، و(قلب) فاعل به من حيث قام مقام الفعل المحذوف

أى : الذى استقر له قلب ، ويجوز أيضاً فى (من) فى كل واحد من هذه الوجهة

أن تكون نكرة موصوفة وصفتها ما تقدم أنه يكون صلة حين موصوليتها ، والتقدير :

لشخص كان له قلب ، غير أن كونها موصولة أكثر من كونها نكرة موصوفة ، فقد تصور

فى (كان) فى هذه الآية التمام والنقصان والزيادة ، وعلى النقصان يتصور فيها إضمار

الأمر أو الشأن وعدمه . وقد أورد سيويه فى هذا الفصل مع البيت المتقدم الحديث

الذى هو قوله صلى الله عليه وسلم : (كل مولود يولد على الفطرة حتى يكون أبواه هما

اللذان يهودانه أو ينصرانه)^(١) ويروى أيضاً (اللذين) بالنصب وجهاً واحداً وعلى

الرفع وجهين ، فالنصب على أن (أبواه) اسم (يكون) و(هما) فصل ، و(اللذين)

الخبر ، وأحد وجهي الرفع أن يكون (أبواه) اسم (يكون) و(هما) مبتدأ ،

و(اللذان) خبره ، والجملة من المبتدأ والخبر فى موضع نصب خبراً ل(يكون) .

والوجه الثانى : أن يكون اسم (يكون) ضمير الاسم المتقدم وهو المولود ، مستتراً

فيها و(أبواه)^(٢) مبتدأ وما بعده خبره ، وعلى هذا الوجه أورد البيت المتقدم

(١) هذا جزء من حديث شريف أخرجه من أحاديث متقاربة تختلف عن هذه الألفاظ

البخارى (فتح الباري) : ٢/٣١٩ - كتاب الجنائز ، باب إذا أسلم الصبي فمات

هل يصلى عليه ، والترمذى فى سننه : ٣/٣٠٣ ، من حديث أبى هريرة " كل

مولود يولد على الفطرة فأبواه يهودانه أو ينصرانه . . . ، وسلم (بشرح النووى) :

٢٠٧/١٦ - ٢٠٩ فى القدر ، باب معنى كل مولود يولد على الفطرة ، حديث

رقم (٢٥) .

وانظره فى الجامع الصغير : ٢/٩٤ والكتاب : ٢/٣٩٣ ، والمفنى : ٢/٤٩٨ ،

والتبصرة : ١/٥١٤ ، والايضاح : ١/١٠١ ، والبسيط : ٥٦٩ .

(٢) فى الأصل : (أبوه) وهو تحريف .

شاهداً ، وما ذكره سيوييه على رواية نصب (الذين) من كون (هما) فصلاً ، يحتمل أيضاً مع ذلك أن يكون بدلاً من الأبوين بدل شيء من شيء .

وأما قوله في الوجه الثاني من وجهي الرفع إن ما بعد (أبواه) خبر له فيدخل تحت أوجهه^(١) :

أحدها : أن يكون (هما) مبتدأ ثانياً ، و(الذان) خبره ، والجملة في موضع خبر (أبواه) .

والثاني : أن يكون (هما) فصلاً ، و(الذان) خبر (أبواه) .

والثالث : أن يكون (هما) بدلاً من (أبواه) و(الذان) خبر (أبواه) أيضاً ، فقد تصور أن في (هما) إذا كان (أبواه) (مبتدأ)^(٢) ثلاثة أوجه كما ذكر ، والجملة من (أبواه) وما بعده في هذه الأوجه الثلاثة في موضع نصب خبراً ليكون ، ويجوز أيضاً في هذا الحديث وجه آخر على رواية الرفع لم يذكره سيوييه كما لم يذكره في البيت المتقدم ، وهو إضمار الأمر أو الشأن في (يكون) فيكون هذا الضمير هو الاسم ، و(أبواه) مبتدأ^(٣) ، ويتصور أن ذاك في (هما) الأوجه الثلاثة المذكورة على حسب ما تقدم ، و(يولد) في هذا الحديث في موضع الصفة لمولد ، و(كل) مبتدأ ، و(على الفطرة) في موضع خبره ، والمعنى : كل مولود مولود على الفطرة (حتى يكون) جبار ومجبر ، أعني أن (حتى) هنا حرف جر ، و(يكون) منصوبة بإضمار (أن) بعد (حتى) و(أن) مع منصوبها مقدرة بمصدر هو مجرور (حتى) وهذا المجرور متعلق بالمجرور الآخر الذي هو (على الفطرة) لوقوعه خبراً متعلقاً باسم الفاعل المحذوف وقائماً مقامه ، وهذه الصفة التي هي (يولد) مؤكدة كقوله تعالى : (ولا طائر طائر^(٤) يباير بجناحيه) ألا ترى أن (يباير بجناحيه) نعمت لطائر مؤكد إن لو سكنت عنه لكان

(١) انظرها في المعنى : ٤٩٨/٢ .

(٢) تكملة يلتئم بها الكلام .

(٣) ذكر هذا الوجه ابن أبي الربيع في البسيط : ٥٧٠ .

(٤) من الآية : (٣٨) من سورة الأنعام ، وانظر البسيط : ٥٧٠ .

مفهوماً ، وكما قَالَ سبحانه : (لَا تَتَّخِذُوا الْهَيْهِنَ اِثْنَيْنِ)^(١) فـ (اِثْنَيْنِ) صفةٌ لِـ لا هَيْنٍ مؤكدةٌ ، ولا يجوزُ أَنْ تكونَ (يُولَدُ) خبراً لِـ (كُلِّ)^(٢) و (حَتَّى) متعلقةٌ بِهِ ، لِأَنَّهُ يَصِيرُ المصنوعُ : يُولَدُ حَتَّى يَكُونَ ، أَيْ : يَبْقَى عَلَى الْوِلَادَةِ إِلَى أَنْ يَهْتَدِيَ أَبْوَاهُ أَوْ يَنْصَرَّاهُ ، وهذا لا يُمْكِنُ ، أَعْنَى استمرارَ الْوِلَادَةِ إِلَى زَمَنِ التَّهْوِيدِ أَوْ التَّنْصِيرِ ، إِلَّا أَنْ تَجْعَلَ (حَتَّى يَكُونَ) مطلقاً بِمَحذُوفٍ ، أَيْ : وَيَبْقَى عَلَى الْفِطْرَةِ حَتَّى يَكُونَ (أَبْوَاهُ)^(٣) ، فحينئذٍ يجوزُ أَنْ (تَجْعَلَ)^(٤) (يُولَدُ) هوالغُبرُ .

ومن الأمثلة في هذه المسألة أيضاً قولك : زيدٌ كَانَ وَجْهُهُ حَسَنٌ^(٥) ، فيتصورُ لَكَ هنا جَعْلُ الْخَبَرِ مُفْرَداً عَلَى وَجْهَيْنِ ، وجعله جملةً على وَجْهَيْنِ آخَرَيْنِ فتقولُ : زَيْدٌ كَانَ وَجْهُهُ حَسَنًا ، وتجعلُ الْخَبَرَ مُفْرَداً فتَنْصِبُهُ عَلَى أَنْ يَكُونَ (وَجْهُهُ) اسماً (كَانَ) أَوْ بَدَلاً مِنْ ضَمِيرٍ مُسْتَتِرٍ فِيهَا هُوَ اسْمُهَا يَمُودُ إِلَى زَيْدٍ ، وهذا بَدَلٌ بَعْضٍ مِنْ كُلِّ ، لِأَنَّ الْوَجْهَ بَعْضُ زَيْدٍ ، وتقولُ : زَيْدٌ كَانَ وَجْهُهُ حَسَنًا ، (فتجعلُ)^(٦) الْخَبَرَ جملةً على أَنْ يَكُونَ اسماً (كَانَ) ضَمِيرُ الْاسْمِ الْأَوَّلِ الَّذِي هُوَ زَيْدٌ أَوْ ضَمِيرُ الْأَمْرِ أَوِ الشَّيْءِ ، و (وَجْهُهُ) مبتدأ ، و (حَسَنٌ) خبره ، والجملةُ في مَوْضِعِ نَصْبِ خَبَرٍ لِـ (كَانَ) ومثْلُ ذلك أيضاً : زَيْدٌ كَانَ عِلْمُهُ نَافِعًا ، وزَيْدٌ كَانَ عِلْمُهُ نَافِعًا ، غَيْرَ أَنْ أَبْدَالَ (عِلْمُهُ) هَاهُنَا مِنْ ضَمِيرِ زَيْدٍ يَكُونُ (بَدَلٌ)^(٧) اشتمالٍ . ومن هذا قولُهُ تَعَالَى : (إِنَّهُ كَانَ وَعْدُهُ مَأْتِيًا)^(٨) فـ (وَعْدُهُ) إمَّا اسْمٌ (كَانَ) وإمَّا بَدَلٌ اشتمالٍ^(٩) مِنْ اسْمِهَا ، وَيَكُونُ ضَمِيرًا مُسْتَتِرًا يَعُودُ إِلَى الْهَاءِ فِي (إِنَّهُ) و (مَأْتِيًا) خَبَرُ (كَانَ) فِي كِلَا الْوَجْهَيْنِ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

(١) من الآية : (٥١) من سورة النحل .

(٢) انظر البسيط ص : ٥٧١ .

(٣) تكلمة يلتزم بها الكلام .

(٤) تكلمة يلتزم بها الكلام .

(٥) البطل : ٥٦ ، وانظر المسألة في البسيط : ٥٦٤ .

(٦) في الأصل : (فجعل) وهو تحريف .

(٧) تكلمة يلتزم بها الكلام .

(٨) من الآية : (٦١) من سورة مريم .

(٩) انظر التبيان : ٨٧٧ / ٢ .

ومن هذا القبيل أيضاً بيت حبيب بن أوس الطائي (١) :

مَنْ كَانَ مَرَعَى عَزْمِهِ وَهَمُومِهِ رَوْنَى الْأَمَانِي لَمْ يَزَلْ مَهْزُولاً (٢)

يقول : مَنْ عَوَّلَ عَلَى الْأَمَانِي خَابَ ، ف (رَوْنَى) يجوز لك رفعه ونصبه وكلاهما على وجهين : أَمَّا النَّصْبُ فَأَحَدٌ وَجْهِيهِ أَنْ يَكُونَ (مَرَعَى) اسْمَ (كَان) و (رَوْنَى) الْخَبَرُ ، والثاني : أَنْ يَكُونَ اسْمُ (كَان) ضَمِيرًا مُسْتَتَرًّا فِيهَا يَحُودُ عَلَى (مَنْ) و (مَرَعَى عَزْمِهِ) بدلٌ من ذلك الضمير بدل اشتغال كالأية ، و (رَوْنَى) خبر (كَان) .

وَأَمَّا الرَّفْعُ فَأَحَدٌ وَجْهِيهِ أَيْضًا أَنْ يَكُونَ اسْمُ (كَان) ضَمِيرَ (مَنْ) مُسْتَتَرًّا فِيهَا ، والثاني أَنْ يَكُونَ الْاسْمُ ضَمِيرَ الْأَمْرِ أَوِ الشَّأْنِ ، و (مَرَعَى) فِي كَلَامِ وَجْهِي الرَّفْعِ مُبْتَدَأٌ ، و (رَوْنَى) خَبْرُهُ وَالْجُمْلَةُ مِنَ الْمُبْتَدَأِ وَالْخَبَرِ فِي مَوْضِعِ نَصْبٍ خَبَرًا ل (كَان) ، وَهَذَا الْبَيْتُ لَمْ يَأْتِ بِهِ الْفَارْسِيُّ فِي الْإِيضَاحِ شَاهِدًا ، إِنْ لَيْسَ حَبِيبٌ بِعَرَبِيٍّ وَلَا يَسْتَشْهَدُ إِلَّا بِمَا هُوَ مِنْ كَلَامِ الْعَرَبِ أَوْ مِنْ أَشْعَارِهِمْ ، وَإِنَّمَا جَاءَ بِهِ عَلَى جِهَةِ التَّمْثِيلِ كَمَا لَوْ اخْتَرَعَ لِنَفْسِهِ مَثَلًا (٣) .

ومن الأمثلة في هذه المسألة أيضاً قولك : كَانَ زَيْدٌ وَجْهُهُ حَسَنٌ ، فِهْذِهِ وَنَحْوُهَا لَكَ فِيهَا جَمْعُ الْخَبَرِ جُمْلَةً عَلَى وَجْهَيْنِ ، وَجَعَلَهُ مُفْرَدًا عَلَى وَجْهِ وَاحِدٍ كَالْمَثَالِ الْمَذْكُورِ أَوَّلَ الْمَسْأَلَةِ .

أَمَّا الْوَجْهَانِ اللَّذَانِ يَكُونُ الْخَبَرُ فِيهِمَا جُمْلَةً لِأَخِيرٍ / فَأَحَدُهُمَا : أَنْ يَكُونَ زَيْدٌ (١٤٤ / أ)

(١) هو أبو تمام الشاعر العبّاسي المشهور صاحب ديوان الحماسة .

(٢) من الكامل من قصيدة في مدح نوح بن عمر السكسكي ، انظر ديوانه بشرح

الخطيب التبريزي : ٦٦ / ٣ ، والإيضاح : ١٠٢ / ١ ، وحواشيه : ١٠٣ / ١ ، والبسيط : ٥٧١ ، والكافي لابن أبي الربيع : ٢٣٦ / ١ ، والبحر المحييط :

٠٩٠ / ١

(٣) وقد نقد عليّ أبي عليّ الفارسي الاستشهاد ببيت حبيب ، وقالوا : كيف

يستشهد بكلام من هو مولد ، وقد صنف الناس فيما وقع له من اللحن في شعره .

واعتذر عنه باعتذارات منها ما أشار إليه هنا المصنف رحمه الله .

وانظر الكافي لابن أبي الربيع : ٢٣٦ / ١ ، والبحر المحييط : ٠٩٠ / ١ .

اسم (كان) و (وجهه) مبتدأ ، و (حسن) خبره ، والمبتدأ والخبر معاً في موضع خبر (كان) .

والثاني: أن يكون اسم (كان) ضمير الأمر أو الشأن ، وزيد مبتدأ و (وجهه) مبتدأ ثانٍ و (حسن) خبر المبتدأ الثاني ، والجملة من المبتدأ الثاني وخبره في موضع خبر المبتدأ الأول ، والمبتدأ الأول مع خبره في موضع نصب خبراً لـ (كان) وإن شئت إذا أضمرت في (كان) الأمر أو الشأن ، ورفضت زيدا بالابتداء جعلت (وجهه) بدلاً من زيد ، بدل بعضي من كل ، و (حسن) خبر زيد ، والجملة من المبتدأ والخبر في موضع خبر (كان) غير أنه متى أمكن في الاسم الابتداء والبدل ، فذهب سيويه (١) أن الابتداء أحسن ، لاشتغال الكلام مع البدل على حذف ، إذ هو على نية تكرار العامل ، والكلام مع الابتداء خالٍ من الحذف فكان لذلك أولى .

وأما الوجه الذي يجعل الخبر عليه مفرداً فتنصب (حسناً) فتقول : كان زيد وجهه حسناً ، فإن يكون زيد اسم (كان) ، و (وجهه) بدل من زيد ، و (حسناً) خبر (كان) ومثل هذا أيضاً قولك : كان زيد خلقه حسن ، وخلقه حسناً ، وكان زيد ماله كثير ، وماله كثيراً (٢) ، لكن (خلقته) و (ماله) ونحوهما إذا جعلته بدلاً مما قبله إنما يكون بدل اشتغال ، ومن هذا القبيل قول الشاعر :

فَمَا كَانَ قَيْسٌ هَلِكُهُ هَلِكٌ وَاحِدٌ وَلَكِنَّهُ بَنِيَانٌ قَوْمٌ تَهْدَمَانِ (٣)

يجوز في (هلك واحد) الرفع والنصب ، فالرفع على أن يكون (قيس) اسم (كان) و (هلك) مبتدأ ، و (هلك واحد) خبره ، والجملة في موضع نصب خبراً لـ (كان) أو يكون اسم (كان) ضمير الأمر أو الشأن ، و (قيس) مبتدأ ، و (هلك) مبتدأ ثانٍ ، و (هلك واحد) خبره ، والمبتدأ الثاني وخبره في موضع خبر الأول الذي هو قيس ، وقيس وخبره في موضع نصب خبراً لـ (كان) . والأول أحسن ، أو يكون اسم (كان) ضمير

(١) الكتاب : ١٥٥/١ .

(٢) الجمل : ٥٦ .

(٣) تقدم تخريبه في ص : ١٦٣ .

الأمر أو الشأن ، و (قيسٌ) مبتدأ ، و (هلكه) بدلٌ اشتغالٍ من قيسٍ ، و (هلكٌ)
واحدٌ (خبرٌ قيسٍ ، و قيسٌ مع خبره في موضعٍ خبرٍ (كان) .
والنصب على أن يكون (قيسٌ) اسم (كان) و (هلكه) بدلٌ اشتغالٍ منه و (هلكٌ)
واحدٌ (خبرٌ (كان) .

مسألة : بها اختتامُ الباب ، يتكلمُ فيها في موضعين :

أحدهما : فيما تدلُّ عليه أفعالُ هذا الباب ، هل هو الحدث والزمان كسائر
الأفعال أم الزمان خاصة ؟

والثاني : في بنائها للمفعول وفي لفظة (مَكُون) الواقعة في كلام سيويه ^(١) في
هذا الباب ، وساقها أيضاً أبو القاسم في باب (إن) ^(٢)

أما الموضع الأول ، فإنَّ أبا بكر بن السراج وأبا عليَّ الفارسيَّ ذهبا إلى أنَّ أفعالَ
هذا الباب مخالفةٌ لسائر الأفعال ، إذ الأفعال كلها لها دلالةٌ على حدثٍ وزمانٍ ،
فإذا قلتَ : (قام) دلَّ على الحدث الذي هو القيام وعلى كونه في الزمان الماضي . وإذا
قلتَ (تم) فهم منه القيام وكونه فيما يستقبل من الزمان ، وإذا قلتَ (يقوم) فهم منه
القيام وكونه إما في الحال أو في المستقبل ، وأفعالُ هذا الباب عندهما مجردةٌ من
الدلالة / على الحدث للدلالة على الزمان ^(٣) ، فلا دلالةَ لها على حدثٍ أصلاً وإنما (١٤٤ ب)

(١) وفي الكتاب : ٤٦ / ١ : (فهو كائن ومكون ، كما تقول ضارب ومضروب) .

(٢) وفي الجمل : ٦٥ : (. . لأن (كان) متصرفه ، تقول : كان يكون ، فهو كائن
ومكون) .

(٣) هذا الذي ذهب ابن السراج والفارسي من أنَّ الأفعال الناقصة مجردة من
الدلالة على الحدث ، ذهب إليه الصبرد ، وابن جنى ، والجرجاني ، وابن
برهان والشلوبين ، وابن أبي الريج ، وابن برهان ، وهو الظاهر من كلام
سيويه . انظر المقتضب : ٩٧ / ٣ ، ٨٦ / ٤ - ٨٧ ، والأصول : ٩٢ / ١ ،
والإيضاح : ٩٦ / ١ ، والتوطئة : ٢١٠ ، والمفني : ٤٣٦ / ٢ ، والمساعد :
٢٥٢ / ١ ، والهمع : ٧٤ / ٢ ، واللمع : ٣٦ ، وقواعد المطارحة : ل / ٢٠ .

تدل على الزمان فَحَسَبَ ، فإذا قلت : زيدٌ أخوك ، فالمعنى الاخبار عن زيدٍ بالأخوة ، ثم إذا أدخلت (كان) فقلت : كان زيدٌ أخاك ، دللت على أن ذلك الخبر الذى هو الأخوة في الزمان الماضى ، ألا ترى أنها لم يحدث مع دخولها معنى سِوَى الزمان الماضى ، فلم توضع عندهما إلا لذلك ، وزعمنا أنه مذهبٌ سيئويه رحمه الله حيث قال لما مثل بقولك : كان عبدُ الله أخاك ، (وأدخلت (كان) لتجعل ذلك فيما مضى) (١) ألا تراه أنه لم يذكر (كان) معنى سِوَى الدلالة على الزمان الماضى ، وإلى مذهبيهما هذا ذهب من المتأخرين ابنُ أبي الربيع (٢) وابنُ عبيدة ، ورجحاه الشلوحيين في شرح الكتاب (٣) ، ومنوا على هذا المذهب أن الأفعال في هذا الباب لا تعمل فى شيءٍ غير المبتدأ والخبر ، فلا تعمل فى ظرفٍ ولا مجرورٍ ولا فى حالٍ ولا تحمل فى شيءٍ من الأشياء سِوَى اسمها وخبرها ، ترفع الاسم وتنصب الخبر تشبيهاً لها بالفعل المتعدى إلى واحدٍ نحو ضربَ زيدٌ عمراً ، ولا عمل لها سِوَى ذلك الذى حصل بالتشبيه فلا يتعدى ، فأما قوله تعالى : (أَكَانَ لِلنَّاسِ عَجَبًا أَنْ أَوْحَيْنَا (٤) فليس (للناس) متعلقاً ب (كان) عند هؤلاء إذا جعلناها ناقصةً ، وإنما يتعلّق بعجبٍ على أن يكون فى معنى (معجبٍ) أو بفعلٍ محذوفٍ ، ويكون مع فعله جملة أتى بها للبيان ، وقد تقدم بسطُ هذين الوجهين فى الكلام على هذه الآية قبل هذا (٥) . أو تعمل (كان) تامةً ويتعلّق (للناس) بها ، ويكون (أن أوحينا) فاعلاً (كَـانَ) و (عَجَبًا) حالٌ منه ، والفاعل فيها (كان) ، ويكون المعنى : أوجد للناس أيجاداً

(١) الكتاب : ٤٥ / ١ .

(٢) البسيط : ٥٣٢ .

(٣) لأبى على الشلوحيين شرح أو تطبيق على كتاب سيئويه ، وهو من آثاء المفقودة ، ذكره السيوطى فى بضية الوعاة : ١٢٥ / ٢ ، ونقل عنه فى الأشباه والنظائر : ٤٤ / ١ ، وقال القفطى : ٣٣٣ / ٢ : (وقيل انه صنف شرحا لكتاب سيئويه ، لم يظهر بعد) .

(٤) من الآية : (٢) من سورة يونس ، وانظر الهمع : ٧٤ / ٢ ، والمغنى : ٤٣٦ / ٢ .

(٥) انظر ما تقدم فى ص : ٥٤٩ .

إلى رجلٍ منهم ذلك عجباً ، وهذا الكلام على جهة الإنكار ، أى : ليس فى ذلك من عجبٍ فإنه تعالى يختص برحمته وفضله من يشاء .

وزهب ابنُ خروف^(١) وأبو عليّ الشَّلويسين في توطئة^(٢) وأبو عبد الله بن أبى غالب وابنُ عصفور^(٣) إلى أن أفعال هذا الباب دالة على الحدث والزمان^(٤) معاً كسائر الأفعال ، فإذا قلنا : زيدٌ أخوك ، فمقتضى هذه الجملة أخوه زيدٌ للمخاطب فإذا أدخلنا (كان) فقلنا : كان^(٥) زيدٌ أخاك ، فالمعنى الإخبار عن ذلك المعنى الذى هو الأخوة بكونه فيما مضى ، أى : بوجوده فى الزمان الماضى ، وقد تعلّق أصحاب هذا المذهب من كلام سيبويه زاعمين أنه مذهبٌ بقوله حيث مثل بقوليك : (كان عبد الله أخاك ، فأردت أن تخبر عن الأخوة)^(٦) فظاهر هذا الكلام أن مراده فأردت أن تخبر عن مقتضى الجملة التى هى قولك : عبد الله أخوك ، وهذه الأخوة بكونه فيما مضى ، أى : بوجوده فى الزمان الماضى ، والكون الذى بمعنى الوجود هو الحدث ، وليس فى قولك : كان عبد الله أخاك ، ما تخبر به عن الأخوة إلا الحدث الذى دلّت عليه (كان) الذى اقترن بالزمان ، وليست (كان) على المذهب الأول إلا بمنزلة لفظ الزمان فلم تؤثر فى الجملة شيئاً سوى الدلالة على زمان الخبر خاصة ، / فكانت قلت : عبد الله أخوك أمس ، فلم تخبر عن الأخوة بشيء ، فلو كان (أ/١٤٥) على مذهب سيبويه لقال : فأردت أن تخبر بالأخوة وأدخلت (كان) لتجعل ذلك فيما مضى .

فإن قلت الزمان يخبر به عن الماضى فتقول : الأخوة أمس ، فقول سيبويه : (فأردت أن تخبر عن الأخوة)^(٦) يعنى بالزمان الذى دلّت عليه (كان) ، ألا ترى أن النحويين

(١) شرح الجمل لابن خروف : ٤٤ ، والهمع : ٢/٧٤ .

(٢) التوطئة : ٢١٠ .

(٣) انظر شرح الجمل له : ٣٨٥/١ - ٣٨٦ .

(٤) واليه أيضاً ذهب ابن مالك وابن هشام ، انظر التسهيل : ٥٣ ، والمفنى :

٢/٤٣٦ ، والمساعد : ١/٢٥٢ .

(٥) الكتاب : ١/٤٥ .

(٦) الكتاب : ١/٤٥ .

يقولون : إِنَّ الزَّمانَ يَكُونُ خَبَرًا عَنِ الْمَعْنَى وَيُعْرَبُونَ (أَمْسَ) فِي قَوْلِكَ : الْأَخُوَّةُ أَمْسَ ،
خَبَرًا عَنِ الْأَخُوَّةِ .

فَالْجَوَابُ : أَنَّ الْأَخْبَارَ الَّتِي أَرَادَ سَيُوقِيهِ إِنَّمَا هِيَ مَعْنَى وَلَيْسَ بِإِعْرَابٍ يَتَوَجَّسُّهُ
إِلَى الْأَلْفَاظِ ، أَلَا تَرَى أَنَّكَ إِذَا قُلْتَ : كَانَ عَبْدُ اللَّهِ أَخَاكَ ، فَلَيْسَ فِي قَوْلِكَ (عَبْدُ اللَّهِ
أَخَاكَ) لَفْظُ الْأَخُوَّةِ دَلَالًا لَخَبَرٍ ، فَيَقَالُ إِنَّ (كَانَ) هِيَ خَبَرُهُ ، وَإِذَا تَبَيَّنَ هَذَا هُوَ
مَعْنَى الْأَخْبَارِ فِي كَلَامِ سَيُوقِيهِ ، تَعَيَّنَ وَلَا بُدَّ أَنَّ الْخَبَرَ عَنِ الْأَخُوَّةِ إِنَّمَا هُوَ بِحَدِّثٍ ،
لَأَنَّكَ إِذَا قُلْتَ : الْأَخُوَّةُ أَمْسَ ، فَالْخَبَرُ فِي الْمَعْنَى إِنَّمَا هُوَ الْحَدِّثُ الْوَاقِعُ فِي ذَلِكَ
الزَّمانَ ، وَلَيْسَ شَيْءٌ مِنَ الزَّمانِ يَكُونُ خَبَرًا مِنْ جِهَةِ الْمَعْنَى بِوَجْهِ ، إِنَّمَا الْخَبَرُ
الْمَعْنَوِيُّ الْوَاقِعُ فِيهِ أَوِ الثَّبُوتُ أَوِ الْاسْتِقْرَارُ ، أَلَا تَرَى أَنَّ النَّحْوِيِّينَ يَقُولُونَ فِي الظَّرْفِ
فِي نَحْوِ : الْأَخُوَّةُ أَمْسَ ، أَنَّهُ فِي مَوْضِعِ الْخَبَرِ لَا خَبَرٌ بِنَفْسِهِ ، إِنَّمَا الْخَبَرُ ذَلِكَ الْمَحْدُوفُ
الَّذِي يَتَمَلَّقُ بِهِ الظَّرْفُ ، وَلَيْسَ فِي قَوْلِ سَيُوقِيهِ بَعْدَ هَذَا (وَأَدْخَلْتَ كَأَنَّ لَتَجْمَلَ
ذَلِكَ فِيمَا مَضَى) ^(١) مَا يَدُلُّ عَلَى الْمَذْهَبِ الْأَوَّلِ ، إِنْ يَحْتَمَلُ أَنْ يُرِيدَ : وَأَدْخَلْتَ
(كَانَ) أَيْ : هَذِهِ الصِّيغَةُ الْمَعْنِيَّةُ لَتَجْمَلَ ذَلِكَ الْخَبَرُ الَّذِي هُوَ كَوْنُ الْأَخُوَّةِ ، أَيْ :
وَجُودُهَا فِيمَا مَضَى ، فَذَلِكَ إِشَارَةٌ إِلَى الْخَبَرِ الْمَفْهُومِ مِنْ قَوْلِهِ (أَنْ تُخْبِرَ) فَكَأَنَّهُ قَالَ :
وَأَتَيْتَ بِهِذِهِ الصِّيغَةَ لَتَجْمَلَ وَجُودَ تِلْكَ الْأَخُوَّةِ فِيمَا مَضَى ، وَعَلَى هَذَا الْمَذْهَبِ تَمَلُّ
(كَانَ) وَأَخَوَاتُهَا فِي الظَّرْفِ وَالْمَجْرُورِ وَالْحَالِ وَالْمَفْعُولِ مَعَهُ وَالْمَفْعُولِ مِنْ أَجْلِـهِ
وَالْمُسْتَنَى ، كَمَا تَمَلُّ سَائِرُ الْأَفْعَالِ فِي هَذِهِ الْأَشْيَاءِ ^(٢) .

وَمَا احْتَجَّ بِهِ أَصْحَابُ الْمَذْهَبِ الْأَوَّلِ أَنَّهُ لَمْ يَوْجَدْ قَطُّ مِنْ كَلَامِ الْعَرَبِ : كَأَنَّ
زَيْدٌ قَائِمًا كَوْنًا ^(٣) ، فَلَمْ يَمْدِّ وَ (كَانَ) إِلَى الْمَصْدَرِ كَمَا يَمْدُّونَ سَائِرَ الْأَفْعَالِ إِلَيْهِ
فَيَقُولُونَ : قَامَ زَيْدٌ قِيَامًا ، وَخَرَجَ زَيْدٌ خُرُوجًا ، قَالُوا : فَلَوْلَا أَنَّ الْأَمْرَ كَمَا قُلْنَاهُ مِنْ
أَنَّ (كَانَ) لَيْسَتْ دَالَّةٌ عَلَى حَدِّثٍ وَإِنَّمَا هِيَ دَالَّةٌ عَلَى الزَّمانِ خَاصَّةً لَتَحَدَّثَ إِلَى الْحَدِّثِ

(١) الكتاب : ٤٥/١ .

(٢) انظر المصحح : ٧٤/٢ .

(٣) انظر شرح الجمل لابن عصفور : ٣٨٥/١ ، والبسيط ص : ٥٣١ .

الذي هو المصدر ونصبته ، لكنّها لما لم تكن دالة على الحدث لم تنصبه ، وإنما هي دالة على مجرد الزمان خاصةً فلذلك لم تتعدّ إلى الحدث ، لأنّ الفعل إنّما يتعدّى إلى الحدث لدلالته عليه ، فلمّا كانت أفعال هذا الباب لا تدلّ على الحدث لم تتعدّ إليه .

ومّا احتجّ به أصحاب المذهب الثاني بثلاثة أشياء :

أحدها : أنّ في قولهم : ابقأ الفعل على بابه من الدلالة على الحدث والزمان معاً ، إنّ قد ثبت ذلك في سائر الأفعال بالاتفاق فلا وجه لخراج باب (كان) من القاعدة الثابتة للأفعال مع إمكان البقاء معها .

والثاني : أنّ هذه الأفعال تكون/ أمراً ونهياً ، تقول : كن قائماً ، ولا تكن (١٤٥/ب) قائماً ، والأمر لا يكون إلّا أمراً بحدث وكذلك النهي لا يكون إلّا نهياً عن حدث ، ولا يتصور الأمر بالزمان ولا النهي عنه (١) ، ولأجل هذا الثاني صار الشلويين ففى توطئة (٢) إلى هذا المذهب الأخير .

والثالث : أنّه يستعمل مصدرها (٣) عاملاً عليها فتقول : أعجبني كونك قائماً ، وعجبني كون زيد أخاك ، والمصدر لا يدلّ على زمان ، وقد انفصل ابن أبي غالب عما احتجّ به الأولون من عدم تعدّيها إلى المصدر بأنّ العرب قد تستغني بالشئ عن الشئ إذا كان في معناه ألا تراهم استغنوا في الغالب (ترك) عن (وذّر) و(ودّع) (٤) فلا يقولون : وذّرت الشئ ولا ودّعته غالباً ، ولكنهم استغنوا عنهما ب(تركتّه) لأنّ (وذّر) و(ودّع) بمعنى (ترك) وكذلك لا يقولون : (وذّر) ولا (ودّع) استغنوا

(١) انظر شرح الجمل لابن عصفور : ٣٨٦/١ .

(٢) قال الشلويين في التوطئة : ٢١٠ (واختلف فيها ، هل هي دالة على الحدث مع الزمان أو مجردة للدلالة على الزمان ، والأظهر أنها مجردة ، والدليل على ذلك الأمر والنهي ، ولا يصح توجيهها إلا على الأحداث) .

(٣) في الأصل : (مصدرها) وهو تحريف .

(٤) انظر الخصائص : ٣٩١/١ .

عنهما بـ (التَّركِ) إذ كان المعنى واحداً ، فكذلك هاهنا لما كان نفس الخبر يفهم منه كونه وجوداً ، والكون بمعنى الوجود وهو مصدر (كَانَ) استغنى به عن ذلك المصدر (١) ، إذ قد حصل معناه منه وهو منصوب بالفعل مثله ، فعاقبوا بينه وبينه وجعلوه عوضاً منه فلم يجمعوا بينهما .

وأما ما زعموه بناءً على ذلك المذهب الأول من أنها لا تعمل في شيء سوى اسمها وخبرها ، فقد ذكر سيوييه في نحو قول العرب : ما أنت وقصعة من ثريد ، وما أنت وزيد (٢) ، أنه على إضمار (كَانَ) وهي الناصبة للمفعول معه الذي هو (وقصعة) والتقدير : ما تكون مع قصعة من ثريد ، فقد جعلها سيوييه كما ترى عاملة في غير اسمها وخبرها ، واسمها ضمير المخاطب مستتراً فيها ، و (ما) المتقدمة خبرها وهي استفهامية ، وليس لك أن تجعل (كان) المقدرة هنا تامة ، لأن (ما) إذ ذاك تكون مبتدأ ولا ضمير في خبرها الذي هو (تكون) المقدرة يعود إليها ، وهذا من سيوييه ظاهر في أن مذهب القول الثاني لا الأول .

وقد انفصل الشلوسين في شرح الكتاب عن ثلاثة الأشياء التي احتج بها أصحاب هذا المذهب الثاني .

أما الأول وهو أن في قولهم ابقاء هذه الأفعال على القاعدة الثابتة في سائر الأفعال من الدلالة على الحدث والزمان معاً ، وإذا أمكن ابقاء الفعل على أصله فلا ينبغي أن يخفى عنه . فقال أبو علي الشلوسين : وجه خروجها عن القاعدة المطردة التنبيه على أن السبب في المجرى بالفعل إنما هو الدلالة على الزمان ، وإن كان مع دلالة على الزمان يدل على الحدث ، فإن السبب الأقوى في مجيئه هو الزمان ، فدلو على هذا المعنى وأنه الأصل في الأفعال بأن جردوا بعض أنواعها وهو أفعال هذا الباب للدلالة على ذلك الأصل وحده وهو الزمان ، وكان ذلك إشعاراً منهم بأن هذا

(١) انظر البسيط : ٥٣٤ ، وشرح المفصل : ٩٠ / ٧ .

(٢) الكتاب : ٢٩٩ / ١ - ٣٠٣ .

المعنى الذى هو الدلالة على الزمان ، هو الذى وضعت الأفعال له ولأجله جئى بهما ،
ولذلك يجرد الفعل للدلالة عليه / ولا يجرد للدلالة على الحدث ، فهذه الأفعال (١٤٦ / أ)
على هذا خرجت عن القاعدة المطردة منبهة على الأصل فى الفعل ، والشئ الجارى
على قاعدة مطردة فى الاستعمال إذا كان له أصل سوى ذلك الذى أستمع عليه ، قد
يخرج بعضه عن تلك القاعدة منبهة على الأصل ، كما يقولون فى (الخونة والحوكة)
ونحوهما أنه جاء صحيح المين التى هى الواو ، منبهة على الأصل فى نحو (باب)
(دار) و (جار) فقد كان يجب أن تعمل تلك الواو ، وتقلب ألفا نحو (الخونة
والحوكة) ، لتحركها وافتتاح ما قبلها كما قالوا : (سادة وقادة) ، لكنهم صححوا
الواو فى ذلك ^(١) إشماراً منهم بأنه الأصل فى هذا كله . والله أعلم .

وهذا من الشلوين توجيه لخروج هذه الأفعال عن القاعدة المطردة بمجرد
تسليمه ، والأصل البقاء مع ما اطرده حتى يدل دليل واضح لاحتمال فيه على الخروج
عنه .

وما ذكر أنه السبب الذى لأجله جئى بالأفعال من الدلالة على الزمان خاصة
وانجر معه الحدث ، فهو مختلف فيه بين النحويين ، وهى مسألة نزاع ، فأكثر
النحويين على ما ذكر ، وبعضهم يرى عكس هذا ، أن السبب الذى لأجله جئى
بالأفعال إنما هو الدلالة على الحدث وتعيين الماضى منه والمستقبل والحاضر وانجر
مع ذلك الزمان ، وهذا الثانى هو مذ هب أبى الحسين بن الطراوة ^(١) ، والأول الذى
عليه الأكثر هو مذ هب سيويه رحمه الله .

وأما الحجة الثانية لهذا المذهب الأخير من كون أفعال هذا الباب يستعمل
منها الأمر والنهى ولا يتوجهان على الأحداث ، فانفصل عنها أبو على الشلوين
بأن (كان) والخبر مآ يقومان مقام الفعل الدال على الحدث والزمان ، فلا ينكر

(١) أى فى : الخونة والحوكة .

(٢) وتبعه فى ذلك تلميذه السهيلي . انظر الافصح لابن الطراوة : ل / ٤ ونتائج

توجهُ الأمر والنهي على (كَانَ) في ذلك لما كانت هي والخبر كالفعل وحده ، والفعل يُؤمر به وينهى عنه ، ألا ترى أنك إذا قلت : كَانَ زَيْدٌ أَخَاكَ ، (كَانَ) دالةٌ على الزمان الماضي ، والخبر الذي هو (أَخَاكَ) دالٌّ على الحدث الذي هو وجود الأخوة ، فصارت (كَانَ) مع خبرها بمنزلة (أَخَاكَ) إذا قلت : أَخَاكَ زَيْدٌ ، لأن هذا الفعل الذي هو (أَخَاكَ) يدلُّ على الحدث الذي هو الأخوة وعلى الزمان الماضي بمنزلة (كَانَ) مع خبرها ، فصارت هنا (كَانَ) مع خبرها بمنزلة هذا الفعل وحده ، فكما يؤمر بهذا الفعل وينهى عنه فيقال : آخِ زَيْدًا ، وَلَا تُوَاخِ عَمْرًا ، فكذلك يُؤمر بِكَانَ مع خبرها وينهى عنه .

وانفصل بعضهم ^(١) بانفصال آخر وهو أنها لما كانت أفعالاً لتصرفها تصرّف الأفعال في قولك : كَانَ وَيَكُونُ وَأَنْتَ كَائِنٌ ، ولحمليها عطفاً من الرفع والنصب إذا قلت : كَانَ زَيْدٌ قَائِمًا ، بمنزلة : ضَرَبَ زَيْدٌ عَمْرًا ، ولا تنفصل الضمائر والعلامات بها ، إذا قلت : كَانَا ، وَكَانُوا ، وَيَكُونُونَ ، وَكَانَتْ ، وَكُنْ ، فلما كانت هكذا أَرَادُوا أَنْ تَسْتَجْمَعَ أَحْكَامُ الْأَفْعَالِ وَتَصَرُّفَاتُهَا / كُلِّهَا ، فاستعملوا منها الأمر والنهي (١٤٦/ب) لذلك ، أعني لأن تجرى في ذلك مجرى سائر الأفعال الدالة على الحدث والزمان ، فالأمر والنهي على هذين الانفصاليين في أفعال هذا الباب إنما هو بالحمل على غيرها ، وذلك مجاز ولا بد ، وهو على المذهب الثاني حقيقة ، والتسكُّ بالحقيقة هو الأصل ولا يمدلُّ عنها إلى المجاز إلا بدليل واضح .

وأما الحجة الثالثة وهي استعمال المصدر من أفعال هذا الباب عاملاً عطفاً ، والمصدر لا يدلُّ على الزمان ، فقال الشلوهين أيضاً في الانفصال : إِنَّهُ لَا يَمَعْدُ أَنْ يَقَالَ : أَعْجَبَنِي كَوْنُ زَيْدٍ أَخَاكَ ، والمعنى : أَعْجَبَنِي أَنَّ كَانَ زَيْدٌ أَخَاكَ ، فيكون المصدر الذي هو (كَوْنٌ) يرادُّ به الماضي من حيث هو في تقدير (كَانَ) الماضية ،

(١) انظر شرح التسهيل لابن مالك ص : ١٣٥ - ١٣٦ .

و (أَنْ) مع الفعلِ تتناوبُ هي والمصدرُ فلا يُنكرُ أَنْ يوضعَ المصدرُ موضعَ (أَنْ) والفعلُ في ذلك إذا فُهِمَ المعنى . قَالَ ابنُ أَبِي الرَّيْحِ : وَلَوْلَا أَنْ قَوْلَكَ : أَعْجَبَنِي كَوْنُ زَيْدٍ عَالِمًا ، جِئْتُ بِهِ لِلزَّمَانِ بِمَنْزِلَةِ (أَنْ كَانَ) لَمَا صَحَّ أَنْ يُقَالَ (كُونَ) إِذَا لَحْدَتْ ل (كَانَ) الناقصة ولم يؤتَ بها للدلالةِ عليه إِذَا كَانَ مَفْهُومًا قَبْلَ دُخُولِهَا ، وَإِنَّمَا جِئْتُ بِهَا لِلدَّلَالَةِ عَلَى الزَّمَانِ خَاصَّةً . وَكَذَلِكَ أَيْضًا (كَائِنْ) لَوْلَا أَنَّهُ بِمَنْزِلَةِ (يَكُونُ) فِي التَّصَرُّعِ لِلزَّمَانِ لَمَا صَحَّ أَنْ يُقَالَ (١) .

وبالجملة فِكَلَا المذهبين مَكْنُ أَنْ يُقَالَ وَلَهُ وَجْهٌ ، وَكَلَامُ سَيُوبِيهِ يَحْتَمِلُهُ ، وَفِي الْمَسْأَلَةِ اضْطِرَابٌ كَمَا تَرَى ، وَاللَّهُ الْمُوفِيُّ لِلصَّوَابِ بِرَحْمَتِهِ .

وَأَعْلَمُ أَنَّ (لَيْسَ) مِنْ أَفْعَالِ هَذَا الْبَابِ لَا دَلَالَةَ فِيهَا عَلَى حَدَثٍ وَلَا عَلَى زَمَانٍ اتِّفَاقًا ، وَإِنَّمَا مَعْنَاهَا كَمَعْنَى الْحَرْفِ تَفِيدُ النَّفْيِ ك (مَا) و (إِنْ) ، تَقُولُ : لَيْسَ زَيْدٌ يَقُومُ ، كَمَا تَقُولُ : مَا زَيْدٌ يَقُومُ ، وَإِنْ زَيْدٌ يَقُومُ ، فَلَا فَرْقَ فِي الْمَعْنَى بَيْنَ (لَيْسَ) و (مَا) و (إِنْ) وَلِهَذَا نَهَبَ الْفَارْسِيُّ إِلَى أَنَّهَا حَرْفٌ (٢) ، إِذَا مَعْنَاهَا مَعْنَاهُ . وَذَهَبَ سَيُوبِيهِ وَالْجُمْهُورُ إِلَى أَنَّهَا فِعْلٌ (٣) ، لَجَرِيَانِ أَحْكَامِ الْأَفْعَالِ عَلَيْهَا مِنْ اتِّصَالِ الضَّمَائِرِ وَعَلَامَةِ التَّأْنِيثِ إِذْ قُلْتُ : (لَسْتُ) و (لَسْتَ) و (لَسْنَا) ، وَالزَّيْدَانِ قَائِمِينَ ، وَالزَّيْدُ وَنَ لَيْسُوا قَائِمِينَ ، وَلَيْسَتْ هُنْدٌ قَائِمَةٌ ، وَالْهِنْدَاتُ لَسْنَ قَائِمَاتٍ ، وَهَذَا كُلُّهُ مِنْ أَحْكَامِ الْأَفْعَالِ لَا يَكُونُ إِلَّا فِي فِعْلٍ ، فَدَلَّ هَذَا عَلَى أَنَّهَا فِعْلٌ ، لَكِنْ مِنْ جِهَةِ الْأَحْكَامِ خَاصَّةً دُونَ الْمَعْنَى ، وَأَصْلُهَا عِنْدَهُمْ (لَيْسَ) عَلَى وَزْنِ (فَعِلٌ) (٤) فَسَكَنْتُ الْيَاءَ تَخْفِيفًا ،

(١) انظر البسيط : ٥٣٢ - ٥٣٣ .

(٢) وينسب أيضا القول بحرفيه (ليس) لابن السراج وابن شقير وابن كيسان واحتجوا بسكون وسطها وبإيلائها الفعل في قولهم : (ليس خلق الله أشعر منه) . انظر شرح الأبيات المشككة للفراسي : ل / ٣ ، والحلبيات : ١٦٣ - ١٦٤ ، والأصول : ٩٣ / ١ ، وفيه وافق ابن السراج الجمهور على أن (ليس) فعل ، والجني الداني :

٤٤٤ ، واللسان : (ليس) .

(٣) الكتاب : ٣٧ / ٢ .

(٤) انظر البسيط ص : ٦٢٠ ، والمهمص : ٧٩ / ٢ ، واللسان : (ليس) .

فَصَارَ (لَيْسَ) ، لِأَنَّ الْفِعْلَ الَّذِي عَلَى وَزْنِ (فَعِلَ) أَوْ (فَعِلَ) أَوْ (فَعِلَ) يَجْمُوزُ
تَسْغِيفَهُ بِالتَّسْكِينِ فَتَقُولُ فِي (عَلِمَ : عَلِمَ) وَفِي (ظُرِفَ : ظُرِفَ) وَقَالَ الشَّاعِرُ :

* لَوْ عَصَرَ مِنْهُمَا الْبَانُ وَالْمِسْكُ انْقَصَرَ (١)

أَرَادَ : لَوْ عَصَرَ. وَقَالَ الْآخَرُ فِي (فَعِلَ) :

فَإِنْ أَهْجَهُ يَضْجَرُ كَمَا ضَجَرَ بَارِزٌ مِنْ الْأُذُنِ دَبَّرَتْ صَفْحَتَاهُ وَقَارِيَهُ (٢)

أَرَادَ : (ضَجَرَ) وَ(دَبَّرَ) فَأَذْهَبَ الْكُسْرَةَ تَخْفِيفًا ، وَكَذَلِكَ (فَعِلَ وَفَعِلَ) فِي
الْأَسْمَاءِ يَجْمُوزُ أَيْضًا فِيهِمَا التَّسْكِينُ تَخْفِيفًا ، فَيَقَالُ فِي (عَضِدَ) وَ(كَتَفَ) : عَضَدٌ
وَكَتَفٌ ، قَالَ الشَّاعِرُ :

* فَبَاتَ مُنْتَصِبًا وَمَا تَكَرَّرَ سَا (٣)

أَرَادَ : (مُنْتَصِبًا) فَسَكَنَ الْحَرْفَ الْمَكْسُورَ.

وَالزُّمُو (لَيْسَ) التَّخْفِيفَ إِذَا كَانَتْ غَيْرَ مُتَصَرِّفَةٍ وَمَعْنَاهَا / كَمَعْنَى الْحَرْفِ فَلَيْسَتْ (١٤٧/أ)

(١) مِنَ الرَّجْزِ لِأَبَى النَّجْمِ الْوَالِئِ ، يَصِفُ شَعْرَ جَارِيَةٍ يَتَمَهَّدُ بِالْبَانِ وَالْمِسْكِ وَيَكْثُرُ
فِيهِ مِنْهُمَا حَتَّى لَوْ عَصَرَا مِنْهُ لَسَالَا . وَقَدْ صَحَّفَ الرَّجْزُ فِي الْأَصْلِ بِهَذَا النُّحُو :
لَوْ عَصَرَ مِنْهَا الْبَابُ يَوْمًا لَا نَعَصَرَ

انظر الكتاب : ١١٤/٤ ، والمنصف : ٢٤/١ ، والاقتضاب : ٤٦٢ ، والتصريح :
٢٩٤/١ ، وشرح شافية ابن الحاجب : ٤٣/١ ، وإصلاح المنطق : ٣٦ ، واللسان
(عصر) ، والبيان لابن الأنباري : ٢٣٨/٢ .

(٢) مِنَ الطَّوِيلِ لِلْأَخْطَلِ يَهْجُو كَعْبَ بْنِ جَعْفَلٍ . دِيَوَانُهُ : ٢١٧ .
وَانْظُرْ إِصْلَاحَ الْمُنْطِقِ : ٣٦ ، وَالْمُنْصَفِ : ٢١/١ ، وَشَرْحَ الْمَفْصَلِ : ١٢٩/٧ ،
وَالْمَشُوفِ الْمُحَلَّمِ : ٧٤٣/٢ ، وَاللِّسَانِ وَالتَّاجِ (ضَجَرَ ، أَدَمَ) . وَالْبَارِزُ :
مَالُهُ ثَمَانِي سَنِينَ مِنَ الْإِبِلِ . وَالْأُدْمَةُ فِي الْإِبِلِ : لَوْنٌ فِيهِ غُبْرَةٌ . وَالْخَارِبُ : طَائِفٌ مِنَ
السَّنَامِ وَالْحَنْقِ .

(٣) مِنَ الرَّجْزِ لِلْحَاجِبِ فِي وَصْفِ ثَوْرٍ وَهَشِيٍّ ، وَيُرْوَى (مُنْتَصًا) بِتَشْدِيدِ الْمَدِّ مِنْ
(انْتَصَى) أَيْ اسْتَوَى وَاسْتَقَامَ . وَيُحَدِّثُ :

* إِذَا أَحْمَسَ نَبَأَةً تَوَجَّسَ *

وَالْمَكْرُوسُ : الَّذِي رُمِيَ بِنَفْسِهِ ، وَالنَّبَأَةُ : الصَّوْتُ يَسْمَعُهُ وَلَا يَفْقَهُهُ ، تَوَجَّسَ :
تَسَمَّعَ . =

بفعلٍ حقيقيٍّ ، فأرادُ وَاِذْلِكَ أَنْ تَفَارِقَ الْفَعْلَ الْحَقِيقِيَّ فِي اللَّفْظِ ، فَلَزِمَتْ فِي اللَّفْظِ
 بِنَاءُ (لَيْسَ) مِنْ أُنْبِيَةِ الْأَفْعَالِ وَقَدْ كَانَ يَجِبُ أَنْ يُقَالَ فِيهَا (لَاسَ) إِنْ الْأَصْلُ
 (لَيْسَ) ^(١) فَتَحَرَّكَ الْيَاءُ وَقَدْ انْفَتَحَ مَا قَبْلَهَا فَتَسَكَّنَ ثُمَّ تَنَقَّلَبَ أَلْفًا ، لَكِنَّهُمْ اجْتَنَبُوا
 ذَلِكَ فِيهَا ، لِأَنَّهُ إِعْلَالٌ إِلَّا يَدْخُلُ الْحُرُوفَ وَلَا مَا أَشْبَهَهَا ، وَ(لَيْسَ) شَبِيهَةٌ
 بِالْحَرْفِ فَلَا يَدْخُلُهَا ، وَلَا يَكُونُ وَزْنُهَا فِي الْأَصْلِ (فَعَلَ) وَأَصْلُهَا (لَيْسَ) ، لِأَنَّ (فَعَلَ)
 فِي الْأَفْعَالِ الْمُعْتَلَّةِ الْعَمِينَ بِالْيَاءِ فِي غَايَةِ النَّدْوِ لَا يَكُونُ يَوْجِدُ مِنْهُ إِلَّا (هَيَّوْ)
 وَكَذَلِكَ أَيْضًا لَا يَكُونُ أَصْلُهَا (لَيْسَ) عَلَى وَزْنِ (فَعَلَ) ، لِأَنَّهَا لَوْ كَانَتْ كَذَلِكَ لَمْ تَخَفُفْ
 بِالتَّسْكِينِ خَاصَّةً ، بَلْ كَانَ يَجِبُ فِيهَا لَتَحَرُّكِ الْيَاءِ وَانْفِتَاحِ مَا قَبْلَهَا أَنْ تَنَقَّلَبَ أَلْفًا
 بَعْدَ التَّسْكِينِ فَيُقَالُ : (لَاسَ) ، وَأَمَّا التَّسْكِينُ فَحَسَبَ فَلَا يَكُونُ فِي الْمَفْتُوحِ إِلَّا أَنْ وَجِدَ
 فِي الشَّعْرِ وَيَكُونُ ضَرُورَةً قَبِيحَةً جَدًّا نَحْوَ قَوْلِ الشَّاعِرِ :

وَمَا كُلُّ مِتَاعٍ وَلَوْ سَلَفَ صَفْقُهُ بِرَاجِعٍ مَا قَدْ فَاتَهُ بَرْدَادُ ^(٢)

أَرَادَ : (سَلَفَ) ، فَسَكَّنَ الْمَفْتُوحَ ضَرُورَةً ، فَتَحَمَّيْنَا لِهَذَا أَنَّ وَزْنَهَا فِي الْأَصْلِ
 (فَعِلَ) ، وَهِيَ عَلَى مَذْهَبِ الْفَارَسِيِّ حَرْفٌ بِمَنْزِلَةِ (لَيْتَ) ، لَيْسَ لَهَا أَصْلٌ سِوَى
 لَفْظِهَا ، وَمَعْنَى أَتَمَلَّ بَ (لَيْسَ) ضَمِيرٌ رَفَعَ لِحَتَكَلِّمٍ أَوْ مُخَاطَبٍ أَوْ نَوْنٌ جَمَاعَةِ الْمُؤَنَّثِ

= انظره في ديوانه : ١٣٠ ، والخصائص : ٢ / ٢٥٤ ، ٣٣٨ ، وشرح المفصل :
 ١٤٠ / ٩ ، وشرح الشافية : ١ / ٤٥ ، وشرح شواهد ما : ٣٢ ، والتكملة
 للفارسي : ٨ ، واللسان (گردش)

(١) انظر النصف : ١ / ٢٥٨ - ٢٥٩ ، والمتع : ٢ / ٤٤٠ ، والبسيط : ٦٢٠ .

(٢) من الطويل للأخطل ، ويروي (منهون) مكان (مبتاع) و(بوداد) مكان
 (برداد) ، والمبتاع : المشتري ، والصفق : مصدر صفق البائع صفقا إذا ضرب
 بيده على يد صاحبه عند كمال المباينة بينهما . والرداد - بكسر الراء - مصدر
 (راد) البائع صاحبه إذا فاسده البيع .

انظره في ديوانه : ١٧٤ / ١ ، والنصف : ٢١ / ١ ، والمحتسب : ١ / ٥٣ ، ٦٢ ،
 ٢٤٩ ، والخصائص : ١ / ٣٣٨ ، والاقتضاب : ٤٦٢ ، وشواهد الشافية :

حُذِفَتْ يَأْوِمَا لِالتَّاءِ السَّاكِنِينَ ، لِأَنَّ السَّيْنَ حِينَئِذٍ تَسْكُنُ ، فَتَقُولُ كَمَا تَقْدَمُ : (لَسْتُ)
(لَسْنَا) ، و (لَسْتَ) و (لَسَنَّ) .

وَأَمَّا الْمَوْضِعُ الثَّانِي : وَهُوَ أَنَّ هَذِهِ الْأَفْعَالَ لِلْمَفْعُولِ الَّذِي لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ ، هَلْ
يَجُوزُ فَيَقَالُ : كَيْنَ وَمَكُونٌ ، كَمَا يَقَالُ : قِيلَ وَمَقُولٌ ، أَمْ لَا يَجُوزُ ذَلِكَ فِي أَفْعَالِ هَذَا
الْبَابِ ؟ فِيهِ لِلنَّحْوِيِّينَ أَقْوَالٌ :

الْقَوْلُ (الْأَوَّلُ) (١) : أَنَّ ذَلِكَ جَائِزٌ فِيهَا عَلَى قِيَاسِ سَائِرِ الْأَفْعَالِ ، فَيُحْذَفُ الْأِسْمُ
لأنَّ شَبِيهَهُ بِالْفَاعِلِ وَيَرْفَعُ الْخَبَرَ لِأَنَّهُ شَبِيهٌ بِالْمَفْعُولِ ، فَيَجْعَلُ بِمَنْزِلَةِ الْمَفْعُولِ الَّذِي
لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ ، لِأَنَّ قَوْلَكَ : كَانَ زَيْدٌ قَائِمًا ، شَبِيهٌ بِ (ضَرَبَ زَيْدٌ عَمْرًا) فَكَمَا أَنَّكَ تَرُدُّ
(ضَرَبَ) لَمَّا لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ وَتُحْذَفُ الْفَاعِلُ وَتَقِيمَ الْمَفْعُولُ مَقَامَهُ فَتَرْفَعُهُ مَفْعُولًا لَمْ يُسَمَّ
فَاعِلُهُ ، فَتَقُولُ : ضَرَبَ عَمْرُو ، وَكَذَلِكَ تَفْعَلُ فِيمَا أَشْبَهَهُ فَتُحْذَفُ الْمَشَبَهَةُ بِالْفَاعِلِ وَتَرْفَعُ
الْمَشَبَهَةَ بِالْمَفْعُولِ فَتَقُولُ : كَيْنَ قَائِمٌ ، وَتَقُولُ عَلَى هَذَا : الْقَائِمُ مَكُونٌ ، كَمَا تَقُولُ : عَمْرُو
مَضْرُوبٌ ، وَهَذَا قَوْلُ الْفَرَّاءِ (٢) وَهُوَ فَاسِدٌ غَيْرُ صَوَابٍ عِنْدَ جُمْهُورِ النُّحَوِيِّينَ ، لَمَّا فِيهِ
مِنْ بَقَاءِ الْخَبَرِ دُونَ مَخْبَرٍ عَنْهُ لَا فِي اللَّفْظِ وَلَا فِي التَّقْدِيرِ ، وَذَلِكَ لَا يَجُوزُ أَجْمَاعًا ،
وَذَلِكَ أَنَّ الْفَاعِلَ فِي بَابِ الْمَفْعُولِ الَّذِي لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ يُحْذَفُ اقْتِصَارًا فَلَا يَكُونُ
مَرَادًا وَلَا مَقْدَرًا ، وَلَا يَجُوزُ حَذْفُ الْمَبْتَدَأِ وَحْدَهُ وَلَا خَبَرِهِ اقْتِصَارًا بِوَجْهِهِ ، لِأَنَّ الْمَبْتَدَأَ
وَالْخَبَرَ وَكُلَّ مَا أَصْلُهُمَا ذَلِكَ لَا يَسْتَفْنِي أَحَدُهُمَا عَنِ الْآخَرِ ، فَلَا بُدَّ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا
مِنْ / الْآخِرِ ، أَمَّا فِي اللَّفْظِ أَوْ فِي التَّقْدِيرِ فَيَجُوزُ حَذْفُ الْاِخْتِصَارِ ، لِأَنَّ الْمَحْذُوفَ (١٤٧ ب)
مَرَادٌ وَمَقْدَرٌ ، وَأَمَّا حَذْفُ الْاِخْتِصَارِ فَلَا سَبِيلَ إِلَيْهِ بِوَجْهِهِ ، وَاسْمُ (كَانَ) وَأَخَوَاتُهَا مَبْتَدَأٌ
فِي الْأَصْلِ فَيَجِبُ أَلَّا يُحْذَفَ لَفْظًا وَتَقْدِيرًا وَيَبْقَى خَبَرُهُ ، وَقَدْ لَزِمَ هَذَا الْمَحْذُورُ وَلَا بُدَّ

(١) كَلِمَةُ (الْأَوَّلُ) سَاقِطَةٌ مِنَ الْأَصْلِ ، وَبِهَا يَلْتَمِصُ الْكَلَامُ .

(٢) إِصْلَاحُ الْخِلَلِ : ١٨٠ ، وَشَرْحُ الْجَمَلِ لِابْنِ عَصْفُورٍ : ٣٨٥ / ١ ، ٥٣٥ ، وَقَوَاعِدُ

الْمُطَارَحَةِ ل / ٢٠ ، وَالْمِهْمَعُ : ٢٧١ / ٢ .

(٣) شَرْحُ الْجَمَلِ لِابْنِ عَصْفُورٍ : ٥٣٥ / ١ .

في قولِ الفراءِ ، وإذا امتنع أن يقال : كين قائم لما تقدّم امتنع أيضاً أن يقال : القائم مَكُونٌ ، لأنه لا يقع اسمُ المفعول إلا على ما يرفعُ بفعلِ المفعول ، فتقول : عمرو مَضْرُوبٌ ، لأنك تقول : ضَرَبَ عمرو .

والقول الثاني : أن ذلك جائز بشرط أن يكون الخبر فعلاً ، وأن يردّ لما لم يسمّ فاعله مثلها ^(١) فتقول في قولك : كَانَ زيدٌ يَقُومُ : كين يقام ، وفي : كَانَ زيدٌ يَضْرِبُ عمراً : كين يَضْرِبُ عمرو ، وهذا قولُ الكسائي ، والفراء ^(٢) أيضاً يجيز ذلك ، وفيه من الفساد ما تقدّم في القول الأول .

القول الثالث : أن ذلك جائز ، فيقال : كين ومَكُونٌ ، لكن بشرط أن تحذف الجملة التي هي الاسم والخبر معاً ويقام مقام الفاعل مصدر (كان) أو ضميره ^(٣) ، ثم يوتى بعد ذلك المصدر أو الضمير بالجملة التي كانت (في الأصل) ^(٤) الاسم والخبر تفسيراً له ، فتقول على هذا : كين الكونُ زيدٌ قائمٌ ، فالكونُ هو الذي تنزل منزلة المفعول الذي لم يسمّ فاعله ، و (زيدٌ قائمٌ) جملةٌ من مبتدأ وخبر مفسرةً لذلك الكون ، ألا ترى أنه لو قال قائلٌ : هَلْ كَانَ زيدٌ منطلقاً ؟ لقلت له : قد كان ذلك ، وإنما تريد : قد كان ذلك الكونُ ، فيفهم المخاطب من ذلك أن زيداً منطلقٌ ، فالكونُ هو في المصنى ما تضمنته الجملة التي هي (زيدٌ منطلقٌ) من الانطلاق فلاجل هذا تأتي بها بعد الكون مفسرةً له ، ثم يجوز اضمار المصدر الذي هو (الكون) لدلالة (كان) عليه فتقول : كين زيدٌ منطلقٌ ، ومَكُونٌ زيدٌ منطلقٌ ، ففي (كين) و (مَكُون) ضميرٌ مستترٌ مرفوعٌ يعودُ على الكونِ المفهوم منها ، والمبتدأ والخبر بعد ذلك تفسيرٌ لها ولذلك الضمير وبيانٌ لمعناه ، وهذا قولُ السيرافي ^(٥) وعليه حملُ مذَهَبِ سيوييه ،

(١) أي : مثل كان وأخواتها .

(٢) انظر شرح الجمل لابن عصفور : ٣٨٥ / ١ ، وإصلاح الخلل / ١٨٠ ، والهمج

٠٢٧١ / ٢

(٣) انظر شرح الجمل لابن عصفور : ٥٣٥ / ١

(٤) تكملة يلتئم بها الكلام .

(٥) انظر شرح السيرافي : ١٥٧ / ١ ، وإصلاح الخلل : ١٧٩ ، وشرح الجمل لابن

عصفور : ٣٨٥ / ١ ، ٥٣٥

وَاتَّبَعَهُ فِي ذَلِكَ أَبُو عَلِيٍّ الشَّلُومِيُّ ، وَأَبُو عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي غَالِبٍ ، وَأُورِدَا عَلَى أَنْفُسِهِمَا فِي ذَلِكَ اعْتِرَاضاً ، وَهُوَ أَنَّ الْكَلَامَ إِنَّمَا هُوَ فِي (كَانَ) الناقصة وفي سائر أخواتها في حال النقصان أيضاً دون التمام ، وفي ذلك تكلم سيوييه ، و(كَانَ) الناقصة وسائر أخواتها لا مصادرها تحمل فيها ، فكيف يرفع فيها المصدر مفعولاً لم يُسم فاعله ولا مصدر لها ؟ ويلزم من ذلك جواز أن تنصب المصادر ، وإنما المصدر للتامية ، والتامة والناقصة شيان مختلفان ، وهذا الاعتراض لابن السيد^(١) أورده على مذهب السيرافي المتقدم .

أما الشَّلُومِيُّ فانفصل عن هذا بأن قال : كَانَ يَكُونُ هَذَا قَوْلًا لَوْلَمْ تَكُنْ (كَانَ) التامة أصلاً للناقصة ، فأما إذا كانت أصلاً لها فليستا شيئين مختلفين ، إِنَّمَا هُمَا شَيْءٌ وَاحِدٌ ، وَلَمْ نَرْجِعْ إِلَى الْأَصْلِ الَّذِي هُوَ / التامة وتركنا الفرع الذي هو الناقصة (١٤٨/أ) إلا لما تعذر غرضنا في الفرع ، وذلك أَنَّ (كَانَ) الناقصة مشبهة بالفعل المتعدي نحو (ضَرَبَ) ومرفوعها الذي هو اسمها مشبه بالفاعل ، و(منصوبها الذي)^(٢) هو خبرها مشبه بالمفعول ، فصار : كَانَ زَيْدٌ قَائِماً ، شَبِيهاً بِضَرَبَ زَيْدٌ عَمراً ، وَلَمَّا بَنَيْنَا لِلْمَرْفُوعِ بِ(كَانَ) الناقصة اسم الفاعل كما بنيناها للمرفوع بالفعل المتعدي من حيث هو شبه به ، قلنا : زَيْدٌ كَائِنٌ قَائِماً ، كَمَا تَقُولُ : زَيْدٌ ضَارِبٌ عَمراً ، كَانَ تَامٌ هَذَا التَّشْبِيهِ وَلَا بُدَّ أَنْ نَبْنِيَ لِلْمَنْصُوبِ بِ(كَانَ) الناقصة اسم المفعول كما نبنيه للمنصوب بالفعل المتعدي ، فَكَانَ يَنْبَغِي أَنْ نَقُولَ : الْقَائِمُ مَكُونٌ ، كَمَا نَقُولُ : عَمْرٌ مَضْرُوبٌ ،

(١) قال ابن السيد في اصلاح الغلط : ١٨٠ (هذا الذي قاله السيرافي غلط ، لأن (كَانَ) الناقصة ليس لها مصدر عند النحويين ، إِنَّمَا تَدُلُّ عَلَى الزَّمَانِ وَحْدَهُ ، وَلَوْ كَانَ لَهَا مَصْدَرٌ لَمْ تَسَمَّ نَاقِصَةً ، فَلَا يَجُوزُ أَنْ تَقُولَ : كَانَ زَيْدٌ مُنْطَلِقاً كَوْنًا ، كَمَا زَعَمَ وَلَكِنْ الَّذِي يُمْكِنُ أَنْ يَحْمَلَ عَلَيْهِ قَوْلُ سَيُويِيهِ أَنَّ يَكُونُ أَرَادَ (كَانَ) التامة ، لِأَنَّ (كَانَ) التامة فعلٌ صحيحٌ يجرى مجرى الأفعال الصِّحَاحِ الَّتِي لَا تَتَعَدَّى إِلَى مَفْعُولٍ نَحْوِ (قَامَ) وَ(تَعَدَّى) وَسَيُويِيهِ يَجْمِيزُ فِي هَذَا النَّوعِ مِنَ الْأَفْعَالِ أَنْ تَصَاحَ لَهَا لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ) .

(٢) ما بين القوسين مكرر في الأصل .

مثل ما ذهب إليه الفراء ، لكن تمحذر هذا من الوجه المتقدم ^(١) في الرد على الفراء ، وهو أنه يؤدي إلى الاختصار على خبر المبتدأ دون المبتدأ ، وليس لنا أن نتقلع عن تكميل هذا التشبيه وتتميمه مع إمكانه بوجه ما ، وهو ممكن غير متحذر في ما هذا المنصوب عوًى منه وهو المصدر ، فطلبنا الوصول إلى ذلك المصدر حتى نرد (كان) له ونرفعه بها مفعولاً لم يسَم فاعله ليتم التشبيه بين (كان) الناقصة والفعل المتعدي ، فلم يأت لنا الوصول إلى ذلك المصدر إلا بأن نحذف الخبر مع الاسم حتى لا يقتصر على أحدهما دون الآخر ، وحين حذفناهما رجعنا بـ (كان) إلى أصلها من التمام لزوال ما به يكون النقصان من الاسم والخبر في اللفظ والتقدير ، فردنا (كان) إلى مصدرها ونيناها له ، وكنا بذلك كأننا إنما بنينا هذا البناء من (كان) الناقصة لوجهين :

أحدهما : أن (كان) الناقصة وغير الناقصة بمعنى واحد .

والثاني : أن (كان) الناقصة قد عوًى فيها الخبر من المصدر الذي كان في غير الناقصة ، فلما كانت إياها في المعنى كان خبرها عوضاً من مصدرها ومنزلة ، قوًى بذلك كونها إياها ، فكان هذا البناء وإن كان من غير الناقصة إنما هو من الناقصة ، وصار حكمنا في الأصل الذي هو (كان) التامة . فالحكم الذي تمحذرنا في الفرع وهي (كان) الناقصة كأنه حكم به في الفرع ، وبه يحصل الفرع من تتميم التشبيه بين (كان زيد قائماً) وبين (ضرب زيد عمراً) قال الشلوبين : وهذا غرض يدق إلا عن فهم محصل محقق فحذر ابن السيد لعمري في عدم فهمه إياه قائم .

وأما ابن أبي غالب فانفصل عن ذلك الاعتراض بأن امتناع أعمال (كان) الناقصة في المصدر إنما هو مع بقاء العوًى منه الذي هو الخبر ، وأما مع حذفه غير مراد ولا مقدّر فلا يمتنع أن تحمل في المصدر ، فالشلوبين في انفصاليه بنى الأمر في (كين)

(١) انظر ما تقدم في ص ٥٨٤/٥٨٥

و (مَكُون) على أنه من (كَانَ) التامة إنَّ الناقصة عنده في (شَرَحِ الْكِتَابِ) لا دلالة لها

على مصدر بوجهٍ فيرجع إليه عند حذف الاسم والخبر. وابن أبي غالب بنى في / انفصاليه (١٤٨/ب) على مذهبه من أنَّ الناقصة تدلُّ على المصدر ، لكن امتنع أنَّ تحمل فيه لجعل الخبر عوضاً منه ، فإذا ذهب ذلك العوض على الوجه الذي يجوز ذهابه عليه من ذهب الاسم معه ، لم يمتنع رجوع المصنوع منه وهو المصدر . وما ذكره الشلوين من أنَّ (كَيْنَ وَمَكُونًا) إنما يقالان من (كَانَ) التامة مأخوذ من مذهب الفارسي^(١) في التذكرة ، فإنه ذهب فيها إلى أنَّ سيويه عمل (مَكُونًا) من (كَانَ) التامة ، لأنها أصل للناقصة وليست غيرها ، فذكر أنه يقال على الجملة من هذا اللفظ الذي هو (كَانَ) ، يكون وكائن ، ومكون ، إعلماً منه بتصرفه وقوته وقربه من الأفعال الحقيقية الدالة على الحدث والزمان معاً ، فذهب الفارسي والشلوين على هذا أنه لا يقال من (كَانَ) الناقصة (كَيْنَ) ولا (مَكُون) بوجه ، ووجهها كلام سيويه على أنه بنى (مَكُونًا) من (كَانَ) التامة ، والاجماع على جواز ذلك في التامة ، إنما الخلاف في الناقصة .

القول الرابع : أنَّ (كان) وأخواتها يجوز ردها للمفعول الذي لم يسم فاعله فيقال : كَيْنَ وَمَكُون ، لكن بشرط أن تكون قد عملت في ظرف أو مجرور ، فيقام ذلك الطرف أو المجرور مقام الفاعل ، فإذا قلت : كان زيد في الدار قائماً ، على أن يكون (في الدار) متعلقاً ب (كان) جاز لك أن تقول : كَيْنَ في الدار ، ويكون (في الدار) في موضع رفع مفعولاً لم يسم فاعله ، وكذلك تقول : الدار مَكُونٌ فيها . وإذا قلت : كان زيد يوم الجمعة قائماً ، على أن يكون (يوم الجمعة) ظرفاً منصوباً ب (كان) جاز أن تقول : كَيْنَ يوم الجمعة ، ويوم الجمعة مَكُونٌ ، أو مَكُونٌ فيه ، وهذا مذهب

(١) قال أبو حيان في البحر : ٦٠ / ١ : (وَمَنْ زَعَمَ أَنَّ (كان) الناقصة لا مصدر لها فذهب مذهب مردود ، وهو مذهب أبي علي الفارسي ، وقد كثر في كتاب سيويه المعنى بمصدر (كان) الناقصة والأصح أنه لا يلفظ به معها فلا يقال : كان زيد قائماً كوناً) .

أبي الحسن بن عصفور^(١)، قَالَ : وَكَانَ النَّاqَصَةُ وَأَخَوَاتُهَا يَجُوزُ إِعْمَالُهَا فِي الظُّرُوفِ
وَالْمَجْرُورَاتِ ، وَهَذَا بِنَاءٌ مِنْهُ عَلَى مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ مِنْ دَلَالَتِهَا عَلَى الْحَدِثِ وَالزَّمَانِ كَسَائِرِ
الْأَفْعَالِ ، فَتَحْمَلُ لَذَلِكَ فِي الظُّرُوفِ وَالْمَجْرُورَاتِ وَالْأَحْوَالِ عَلَى مَا تَقَدَّمَ .

الْقَوْلُ الْخَامِسُ : أَنَّهُ لَا يَجُوزُ فِي (كَانَ) النَّاقِصَةِ وَسَائِرِ أَخَوَاتِهَا أَنْ تُبْنَى لِلْمَفْعُولِ
مَطْلَقًا ، فَلَا يُقَالُ مِنْهَا : (كَيْنَ) وَلَا (مَكُونَ) بِوَجْهِهِ مِنَ الْوُجُوهِ ، وَهَذَا مَذْهَبُ
الْفَارِسِيِّ وَالشُّلُوبِيِّ عَلَى مَا تَقَدَّمَ^(٢) عَنْهُمَا ، إِذْ جَعَلَا (مَكُونًا) فِي كَلَامِ سَيُوبِهِ مَنْ
(كَانَ) النَّاقِصَةِ . وَهَذَا أَيْضًا مَذْهَبُ ابْنِ خُرُوفٍ^(٣) وَالسَّهِيلِيِّ ، وَابْنِ أَبِي الرَّيِّعِ^(٤) ،
وَابْنِ عُبَيْدَةَ ، غَيْرَ أَنَّهُمْ اخْتَلَفُوا فِي تَوْجِيهِ كَلَامِ سَيُوبِهِ حَيْثُ قَالَ : (فَهُوَ كَائِنٌ وَمَكُونٌ)^(٥)
فَذَكَرَ كَمَا تَرَى أَنَّهُ يُقَالُ مَكُونٌ ، وَهَؤُلَاءِ قَدْ مَنَعُوا أَنْ يُقَالَ : كَيْنَ وَمَكُونٌ ، مِنْ (كَانَ)
النَّاqَصَةِ .

(١) قَالَ ابْنُ عَصْفُورٍ فِي شَرْحِ الْجَمَلِ : ٣٨٥ / ١ : (وَأَمَّا سَيُوبِهِ فَأَجَازُ أَنْ يُقَالَ : مَكُونٌ
وَلَمْ يُبَيِّنْ عَلَى أَى وَجْهِ ذَلِكَ ، لَكِنَّهُ يَتَخَرَّجُ ذَلِكَ - عِنْدِي - عَلَى أَنْ يُحْذَفَ الْمَخْبِرُ
عَنْهُ وَيُحْذَفُ بِحَذْفِ الْخَبَرِ ، ثُمَّ يَقَامُ ظَرْفٌ أَوْ مَجْرُورٌ - أَنْ كَانَ فِي الْكَلَامِ - مَقَامُ
الْمَحْذُوفِ فَتَقُولُ عَلَى هَذَا : كَيْنَ فِي الدَّارِ ، وَالدَّارُ مَكُونٌ فِيهَا ، أَى مَكُونٌ
فِيهَا أَمْرٌ أَوْ قِصَّةٌ ، أَى وَاقِعٌ) .

وَقَالَ فِي نَفْسِ الْمَصْدَرِ ص : ٥٣٥ - ٥٣٦ : (وَالصَّحِيحُ أَنَّهُ يَجُوزُ بِنَاؤُهَا لِلْمَفْعُولِ
وَهُوَ مَذْهَبُ سَيُوبِهِ ، لَكِنْ لَا بَدَّ مِنْ أَنْ يَكُونَ فِي الْكَلَامِ ظَرْفٌ أَوْ مَجْرُورٌ يَقَامُ
مَقَامَ الْمَحْذُوفِ فَتَقُولُ : كَيْنَ فِي الدَّارِ ، فَلْأَصْلُ مَثَلًا : كَانَ زَيْدٌ قَائِمًا فِي الدَّارِ ،
عَلَى أَنْ يَكُونَ فِي الدَّارِ مَتَعَلِّقًا بِ(كَانَ) حُذِفَ الْمَرْفُوعُ لِشَبْهِهِ بِالْفَاعِلِ وَحُذِفَ
بِحَذْفِ الْخَبَرِ أَنْ لَا يَجُوزُ بَقَاءُ الْخَبَرِ دُونَ مَخْبَرِ عَنْهُ ، ثُمَّ أَقِيمَ الْمَجْرُورُ مَقَامَ
الْمَحْذُوفِ) .

(٢) انْظُرْ مَا تَقَدَّمَ فِي ص : ٥٨٨

(٣) شَرْحُ الْجَمَلِ لِابْنِ خُرُوفٍ ص : ٤٤٠ .

(٤) الْبَسِيطُ ص : ٦٤٥ .

(٥) الْكِتَابُ : ١ / ٤٦٠ .

أما الفارسي في تذكرته والشلوين فقد تقدّم مذ هبهما في ذلك ، وأن (مَكُونًا) من (كَانَ) الناقصة على ما تقدّم بيانه .

وقد نقل ابن جني عن الفارسي العجز عن توجيه كلام سيويه فقال : سألت أبا علي هل يقال (مَكُون) من (كَانَ) الناقصة ؟ فقال : لا ، قلت له : فقد وقع ذلك في الكتاب أخطأ الناسخ ؟ فقال : لا ، الرواية به صحيحة ، قلت : أتقول إن سيويه أخطأ ؟ فقال : لا ، قلت : فما عندك في / ذلك . فقال : ليس كل داء يعالجُ (١٤٩ / أ) (الطبيب) ثم تلى هذه الآية : (وَكَأَيِّنْ مِنْ آيَةٍ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ يَمُرُّونَ عَلَيْهَا وَهُمْ عَنْهَا مُعْرِضُونَ) (٢) قال الشلوين : وهذا من الفارسي قول بما كَانَ عليه في وقت السؤال ، وكان أبو علي إن ذاك لم يحضره كيف يعالج المسألة ، فلذلك قال فيها ما قال .

وأما ابن خروف فوجه كلام سيويه بأنه أراد التعريف بتصرف الفعل وذلك أن (مَكُونًا) لا يمتنع من جهة الفعل ، بل الفعل يقتضيه لتصرفه إن يقال : كَانَ ، يَكُون ، وَكَأَيِّنْ ، وليس (كَانَ) بمنزلة (لَيْسَ) و (عَسَى) اللذين يمتنع ردُّهما للمفعول وصوغ اسم له منهما من جهة أنفسهما لعدم تصرفيهما ، فإنما امتنع أن يقال (مَكُون) من (كَانَ) الناقصة لأمر عارض خان عن الفعل ، وهو ما يلزم من حذف الاسم اقتصاراً لغير دليل ، فلما كان الأمر هكذا ذكر سيويه لفظ (مَكُون) ليريك تصرف (كَانَ) وأنه كـ (ضَرَبَ) بالنظر إلى التصرف دون مراعاة الأمر العارض . قال ابن خروف (فإنما أراد رحمه الله أن يعلم أنها أفعال حقيقة كسائر الأفعال ، فأجراها على قياسها ما لم يمنع من ذلك طارئ من غيرها) (٣) وتابع ابن خروف على هذه الطريقة أبو الحسين بن أبي الربيع . (٤)

(١) انظر اصلاح الخلل : ١٢٨ ، ١٢٩ . وقد ذكر فيه ابن السيد عا داريين ابن جني وأستاذاه الفارسي ، وانظر أيضا شرح اللوحة البدرية : ٨ / ٢ ، وحاشية

الصبان : ٢٣٠ / ١

(٢) الآية : (١٠٥) من سورة يوسف .

(٣) شرح الجمل لابن خروف : ٤٤٠

(٤) البسيط : ٦٤٥ ، ٦٤٦ ، وانظر شرح الجمل لابن الفغار : ٩٧ .

وَأَمَّا أَبُو بَكْرٍ بْنُ عَبْدِ قَزَعَمَ أَنَّ (مَكُونًا) فِي لَفْظِ سَيُيُوبِ لَيْسَ اسْمَ مَفْعُولٍ كَمَضْرُوبٍ ،
وَأَيْنَا هُوَ مَصْدَرٌ جَاءَ عَلَى وَزْنِ (مَفْعُولٍ) كَالْمَفْعُولِ وَالْمَفْتُونِ ، وَعَلَى هَذَا حَمَلَ بِمَنْشُ
الْمُفْسِّرِينَ قَوْلَهُ عَزَّ وَجَلَّ : (بَأَيِّكُمْ الْمَفْتُونُ) ^(١) أَيْ : بَأَيِّكُمْ الْفَتْنَةُ ، وَالْمَصْدَرُ عَلَى
وَزْنِ (مَفْعُولٍ) مَسْمُوعٌ غَيْرُ مَقِيسٍ ، وَلَحَلَّ سَيُيُوبِ قَدْ سَمِعَهُ مِنَ الْحَرْبِ ، إِذْ هُوَ أَمُونٌ
ثَقَّةٌ لَا يَنْقُلُ مِنْ نَحْوِ هَذَا إِلَّا مَا سَمِعَ ، فَكَأَنَّهُ قَالَ فَهُوَ كَائِنٌ وَكُونٌ ، وَأَتَى بِالْمَصْدَرِ
لِيُحْلِمَ بِتَصْرِفِ هَذَا الْفِعْلِ ، إِذِ الْمَصْدَرُ إِنَّمَا يَكُونُ لِلْأَفْعَالِ الْمُتَصْرِفَةِ فَكَأَنَّهُ يَقُولُ : (كَانَ)
فِعْلٌ مُتَصَرِّفٌ تَسْتَعْمَلُ مِنْهُ أُنْبِيَاءٌ وَالْفَاظُ يُقَالُ : يَكُونُ وَكَائِنٌ وَكُونٌ ، كَمَا يَسْتَعْمَلُ مِنْ
(ضَرَبَ) الْفَاظُ يُقَالُ : يَضْرِبُ ، وَضَارِبٌ ، وَمَضْرُوبٌ .

وَأَمَّا السُّهَيْلِيُّ فَرَزَعَمَ أَنَّ سَيُيُوبِ رَحِمَهُ اللَّهُ لَمْ يَقْصِدْ بِقَوْلِهِ (كَائِنٌ) وَ(مَكُونٌ) اسْمَ
الْفَاعِلِ وَلَا اسْمَ الْمَفْعُولِ ، وَإِنَّمَا أَرَادَ بِكَائِنٍ اسْمَ (كَانَ) وَمَكُونٍ الْخَبَرَ ، وَ(كَائِنٌ)
عِبَارَةٌ عَنِ الْفَاعِلِ ، وَ(مَكُونٌ) عِبَارَةٌ عَنِ الْمَفْعُولِ ، وَقَدْ سَمِيَ سَيُيُوبِ فِي التَّرْجُمَةِ اسْمَ
(كَانَ) اسْمَ فَاعِلٍ وَخَبَرَهَا اسْمَ مَفْعُولٍ ^(٢) ، فَكَأَنَّهُ قَالَ : فَالْأَسْمُ كَائِنٌ أَيْ (فَاعِلٌ) وَالْخَبَرُ
مَكُونٌ أَيْ (مَفْعُولٌ) فَلْكَانَ إِذَا كَائِنٌ وَمَكُونٌ أَيْ فَاعِلٌ وَمَفْعُولٌ ، كَمَا كَانَ (لِضَرْبٍ) ضَارِبٌ
وَمَضْرُوبٌ يُرِيدُ بِذَلِكَ تَقْرِيبَ (كَانَ) مِنْ (ضَرَبَ) مِنْ حَيْثُ كَانَ اسْمُهَا مُشَبَّهًا بِالْفَاعِلِ
وَخَبَرُهَا مُشَبَّهًا بِالْمَفْعُولِ ، فَحَلَّى هَذَا مَعْنَى قَوْلِ سَيُيُوبِ : (فَهُوَ كَائِنٌ وَمَكُونٌ) ^(٣) أَيْ :
فَهَذَا الْكَلَامُ الَّذِي بَعْدَ (كَانَ) مِنْ قَوْلِهِمْ : (كُنَّا هُمْ أَوْ يَكُنُّهَا أَوْ تَكُنُّهُ) فِي الْبَيْتِ ^(٤)
الَّذِي أَنْشَدَ ، هُوَ فَاعِلٌ وَمَفْعُولٌ كَمَا يَقَعُ بَعْدَ (ضَرَبَ) فِي قَوْلِكَ : ضَرَبَ زَيْدٌ عَمْرًا ،
فَاعِلٌ وَمَفْعُولٌ . قَالَ السُّهَيْلِيُّ لَمَّا ذَكَرَ هَذَا التَّأْوِيلَ : (وَالْعَجَبُ مِنَ الْفَارِسِيِّ / يُلْقَى (١٤٩/ب))

(١) الآية : (٦) مِنْ سُورَةِ الْقَلَمِ ، وَانْظُرْ مَعَانِيَ الْقُرْآنِ : ٣ / ١٧٣ ، وَتَفْسِيرُ غَرِيبِ

الْقُرْآنِ لِابْنِ قَتِيْبَةٍ ص : ٤٧٨ .

(٢) الْكِتَابُ : ٤٩ / ١ - ٥٠ .

(٣) الْكِتَابُ : ٤٦ / ١ .

(٤) وَهُوَ قَوْلُ أَبِي الْأَسْوَدِ الدَّؤْلِيِّ :

فَإِنْ لَا يَكُنُّهَا أَوْ تَكُنُّهُ فَإِنَّهُ
أَخُوها عَدُوُّهُ أُمُّهُ بِلَبَابِهَا

انْظُرِ الْكِتَابُ : ٤٦ / ١ .

بيده إلى العجز وهو إلا ما . فقد تحصّل من لفظة (مَكُون) الواقعة في كتاب^(١)
 سيويه واتبعه فيها أبو القاسم^(٢) سبعة أقوالٍ للنحويين ، الأربعة المذكورة أولاً
 والخاص : قول ابن خروف وابن أبي الربيع ، والسادس : قول ابن عبيدة ، والسابع
 قول السهيلي . والله الموفق للصواب برحمته .

(١) الكتاب : ٤٦ / ١ .

(٢) الجمل ص : ٦٥ .

بَابُ الحُرُوفِ الَّتِي تَنْصِبُ الاسمَ وَتَرْفَعُ الخَبَرَ

هَذَا البابُ هُوَ بَابُ (إِنَّ) وَأَخَوَاتِهَا ، والكَلَامُ فِيهِ فِي مَسَائِلَ .

المَسْأَلَةُ الْأُولَى : فِي بَيَانِ هَذِهِ الحُرُوفِ وَذِكْرِ مَعَانِيهَا .

وهي ستةٌ : (إِنَّ) و(أَنَّ) و(لَكِنَّ) و(لَيْتَ) و(لَعَلَّ) و(كَأَنَّ) ^(١)

و(أَنَّ) أَصْلُهَا (إِنَّ) بِالْكَسْرِ لَكُنَّهَا تَفْتَحُ لِمَوْجِبٍ عَلَى مَا سِيَأْتِي بَيَانُهُ ^(٢) فِي الْبَابِ

بَعْدَ هَذَا إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى ، وَلِذَلِكَ عَدَّهَا سَبْعِيوِيَّةً خَمْسَةً فَقَالَ : هَذَا بَابُ الحُرُوفِ

الْخَمْسَةِ الَّتِي تَعْمَلُ فِيهَا بَعْدَهَا كَعَمَلِ الْفِعْلِ فِيهَا بَعْدَهُ ^(٣) . أَسْقَطَ مِنْهَا (أَنَّ) اعْتِبَاراً

بِأَصْلِهَا ، إِنَّهُ هِيَ (إِنَّ) فَتَحَتْ لِمَوْجِبٍ .

وَفِي (لَعَلَّ) لَفَاتٌ أُخَرُ ، مِنْهَا (عَلَّ) و(لَأَنَّ) و(أَنَّ) . مِثَالُ (عَلَّ) فِي (لَعَلَّ)

قَوْلُ الشَّاعِرِ :-

وَعَلَّ النَّوَى فِي الدَّارِ تَجَمُّعَ بَيْنِنَا وَهَلَّ يَجْمَعُ السِّيفَانِ وَيَحْكُ فِي غَمْدِهِ ^(٥)

(١) كَلِمَةُ (كَأَنَّ) سَاقِطَةٌ مِنَ الْأَصْلِ ، وَهِيَ يَتِمُّ الْكَلَامُ .

(٢) انْظُرْ مَا يَأْتِي فِي ص : ٧٣١ - ٧٣٢

(٣) الْكِتَابُ : ١٣١ / ٢ .

(٤) قَالَ ابْنُ مَالِكٍ فِي التَّسْهِيلِ : ٦٦ : (وَقَدْ يُقَالُ فِي (لَعَلَّ) : (عَلَّ) و(لَعَنَّ))

و(عَنَّ) و(لَأَنَّ) و(أَنَّ) و(رَغَنَّ) و(لَفَنَّ) و(لَعَلَّتْ) . وَانْظُرِ الْمُغْنَى :

٢٨٦ / ١ ، وَالْجَنَى الدَّانِي : ٥٨٢ ، وَشَرْحُ الْكَافِيَةِ الشَّافِيَّةِ : ٤٧٠ / ١ ،

وَالْمَخْصَصُ : ٢٧٥ / ١٣ ، وَالْخَزَانَةُ : ٣٦٩ / ٤ ، وَالْإِنْصَافُ : ٢٢٤ / ١ - ٢٢٥ .

(٥) مِنَ الطَّوِيلِ نَسَبَهُ ابْنُ أَبِي الرَّيِّحِ فِي الْبَسِيطِ : ٦٣١ لِلْعَدِيلِ بْنِ الْفَرَجِ الْمُجَلِّي

(شَاعِرُ أُمَوِي) وَعَجَزَ الْبَيْتَ يَضْرِبُ فِي الْمَثَلِ لِقَلَّةِ الْإِتْفَاقِ .

وَفِي دِيْوَانِ الْهَذَلِيِّينَ : ١٥٩ / ١ : يَرُوي صَدْرُهُ :

تُرِيدُ بَيْنَ كَيْمَا تَجْمَعُ بَيْنِي وَمَالِدَا وَهَلَّ

وَنَسَبَ لِأَبِي ذُوَيْبِ الْهَذَلِيِّ كَمَا فِي كِتَابِ الْأَمْثَالِ : ٢٧٩ . وَانْظُرِ الْمُسْتَقْصَى :

٣٩٠ / ٢ ، وَجُمْهُرَةُ الْأَمْثَالِ : ٣٩٢ / ٢ ، وَالْكَافِي : ٢٥٥ / ١ ، وَالْمَشْهُوفُ

الْمُعْلَمُ : ٤٥٦ / ١ ، وَالْخَزَانَةُ : ٥٩٨ / ٣ .

المعنى : وَلَمَلَّ النَّوَى .

ومثال (لَأَنَّ) بمنزلة (لَعَلَّ) قول الآخر :-

عَوَّجَا عَلَى الطَّلِيلِ الْمُحِيلِ لَأَنَّا تَبَكَى الدَّيَّارُ كَمَا بَكَى ابْنُ حَذَامٍ (١)

أراد : لَعَلَّنَا تَبَكَى . ومثال (أَنَّ) بمنزلة (لَعَلَّ) ما حكاه سييويه من قولهم (إِثْتُ السُّوقِ أَنَّكَ تَشْتَرِي سَوِيْقًا) (٢) أرادوا : لَعَلَّكَ تَشْتَرِي سَوِيْقًا ، وعلى هذا عند سييويه قوله عز وجل : (وَمَا يُشْعِرُكُمْ أَنَّهَا إِذَا جَاءَتْ لَا يُؤْمِنُونَ) (٣) على قراءة (أَنَّهَا) بالفتح ، المراد عند العلماء : لَعَلَّهَا إِذَا جَاءَتْ لَا يُؤْمِنُونَ ، وفى هذه الآية قولان آخران لغير سييويه ،

أحدهما : أَنَّ (أَنَّ) ليست بمنزلة (لَعَلَّ) ، وإنما هى التى أصلها الكسر وهى على حذف لام الجبر متعلقة بمعنى الجملة التى هى قوله سبحانه : (قُلْ إِنَّمَا الْآيَاتُ عِنْدَ اللَّهِ) لأن هذه الجملة تفهم عدم انزال الآيات عليهم ، فكأنه قال : إِنَّ اللَّهَ لَا يَنْزِلُهَا عَلَيْهِمْ لِأَنَّهَا إِذَا جَاءَتْ لَا يُؤْمِنُونَ ، والجملة التى هى قوله تعالى (وَمَا يُشْعِرُكُمْ) اعتراضية فاصلة بين الحامل والمعمول ، وهذا القول لأبى عليّ الفارسيّ فى بعض

(١) من الكامل لا مرئ القيس بن حجر الكندى

انظر الشاهد فى ديوانه : ١١٤ ، وروايته (ابن خذام) بالخاء والذال المصبتين والتوطة : ٢٢٠ وفيها (ابن حزام) بالخاء المهملة والزاي المعجمة ، والبسيط : ٦٣٣ وفيه (ابن حرام) بالخاء والراء المهملتين ، وشرح المفصل ٧٩/٨ ، وشرح الجمل لابن عصفور : ٤٤٦/١ ، وجمهرة اللغة : ٢٠٢/٢ ، والمساعد : ٣٣٤/١ ، والمزهر : ٤٧٦/٢ ، والهمع : ١٥٤/٢ ، والخزانة : ٢٣٤/٢ .

(٢) الكتاب : ١٢٣/٣ وفيه (شيئا) مكان (سويقا) وهو ما يتخذ من الحنطة والشعير

(٣) من الآية : (١٠٩) من سورة الأنعام . وقراءة (أَنَّهَا) بالفتح هى قراءة غير ابن كثير وأبى عمرو ، ويعقوب وخلف وأبى بكر عن عاصم بخلاف عنه فهؤلاء قرأوا (أَنَّهَا) بكسر الهمزة ، وقرأ الباقر بالفتح . انظر البحر المحيط : ٢٠١/٤ ، ٢٠٣ ، والاتحاف : ٢١٥ ، والتسير : ١٠٦ ، والنشر : ٢٦١/٢ ، وحجة القراءات : ٢٦٥ - ٢٦٦ ، وانظر الكتاب : ١٢٣/٣ ، وشرح الجمل لابن بابشاد ل/٣٤، ٣٥ .

(١) ، وفيه ضعفٌ من جهةٍ أنه يُعَدُّ أَنْ يُفْهَمَ من قوله سُبْحَانَهُ (قُلْ إِنَّمَا
الآيَاتُ عِنْدَ اللَّهِ) امتناعُ انزالِ الآياتِ عليهم ، إن ليس في ذلك أكثرُ من تسليمِ أمرِ
الآياتِ إلى الله عزَّ وجلَّ وأنَّ أنزلَها ليس إلى أحدٍ سواه ، فالمعنى في ذلك : قُلْ إِنَّمَا
الآيَاتُ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى وَحْدَهُ فَإِنْ شَاءَ أَنْزَلَهَا وَإِنْ شَاءَ لَمْ يَنْزِلْهَا ، وهذا لا يقتضي
عَدَمَ الانزالِ .

والقول الآخر ذكره كثيرٌ من المفسرين ، وهو أَنَّ (أَنْ) هي التي أصلُها الكسرُ كما
تقدَّم في القول/ هذا ، وهي على حذفِ باءِ الجرِّ متعلقة بقوله (يُشْعِرْكُمْ) و (لا) من
قوله سُبْحَانَهُ (لا يؤمنون) زائدة ، والمعنى : وما يُدْرِيكُمْ أَنَّهَا إِذَا جَاءَتْ يُؤْمِنُونَ ، أى :
وما يُدْرِيكُمْ بايمانهم إِذَا جَاءَتْهُمْ الْآيَةُ ،

و (لا) قد تُزَادُ في مواضع كقوله عزَّ وجلَّ : (مَا مَنَعَكَ إِلَّا تَسْجُدَ إِذْ أَمَرْتُكَ) (٣) (١٥٠/أ)
أى : مَا مَنَعَكَ مِنَ السُّجُودِ ، فالتقديرُ : مَا مَنَعَكَ أَنْ تَسْجُدَ و (لا) زائدة ، ألا ترى
أنَّه لا يصحُّ أَنْ يَكُونَ المعنى : مَا مَنَعَكَ مِنْ (عَدَمِ) (٤) السُّجُودِ ، ويدلُّك على زيادتها
هنا قوله تعالى في الآية الأخرى : (مَا مَنَعَكَ أَنْ تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتَ بِيدِي) (٥) وقولُ
سبيويه أولى من هذين القولين لما تقدَّم من ضعف قول الفارسي ، ولما في هذا الأخير
من الزيادة ، وقول سبيويه كما تقدَّم سالمٌ من ذلك ، وقد ثبت كون (أَنْ) بمعنى
(لعل) من كلام العرب ، فحملُ الآية على ذلك أولى وأحسن والله أعلم .

(١) الأفعال : ٤١٢ .

(٢) وإلى زيادة (لا) ذهب الكسائي والفراء والفارسي . انظر معاني القرآن : ٣٥٠/١
والكشف : ٤٤/٢ ، وتفسير القرطبي : ٦٥/٧ ، والبيضاوي : ١٨٧ ، والبسيط .

٦٣٢ ، والمعنى : ٢٥١/١ .

(٣) من الآية : (١٢) من سورة الأعراف . وانظر مشكل أعراب القرآن : ٣٠٧/١ .

(٤) تكلمة يلتزم بها الكلام .

(٥) من الآية : (٧٥) من سورة (ص) .

وقد جعل بعضهم أيضاً (أَنَّ) في هذه الآية من هذا الباب على حذف لام الجبر تتعلّق بـ (يُشعِرُكُمْ) على أن تكون (ما) نافية ، أى : وما يُشعِرُكم بها لأنّها إذا جاءت لا يؤمنون . (١)

وأما معاني هذه الأحرف (إِنَّ) و (أَنَّ) معناهما التوكيد (٢) ، وتنفرد (أَنَّ) بكونها موصولة مصدرية لتقدّيرها مع اسمها وخبرها بالمصدر ، فتقول : عرفت أنك قائم ، ويكون التقدير : عرفت قيامك .

و (لكنَّ) معناها الاستدراك (٣) ، وذلك أنك إذا قلت : ما قام زيد لكنه قاعد ، فإنما تقوله جواباً لمن يقول : قام زيد ، فقصدك أن تخبر بمجموع أمرين : أحدهما : نفى القيام عن زيد .

والثاني : اثبات القصور له ، فإذا قلت : ما قام زيد ، فقد حصل لك الاخبار بالمعنى الأول ، وبقي عليك ما قصدته الاخبار بالمعنى الثاني فاستدركته بقولك : (لكنَّ قاعد) فقولك (لكنَّ) استدراك لما بقي عليك مما قصدت الاخبار به ، إذ قصدت كما تقدّم الاخبار بمجموع المعنيين ، وكذلك إذا قلت : ما قام زيد لكن عمراً هو القائم ، فإنما تقوله جواباً لمن يقول : قام زيد ، أو يتوهم ذلك فتقصد إلى اخباره بنفى القيام عن أثبتة له وهو زيد (٤) ، وبإثباته لمن هو له ، فتقول : ما قام زيد لكن عمراً هو القائم ، فحين قلت : ما قام زيد ، حصل الاخبار بنفى القيام عن زيد وبقي عليك المعنى الآخر فاستدركته فقلت : لكن عمراً هو القائم ، فكأنك تقول له . أما القيام الذى زعمت فحق وأما نسبته لزيد فباطل إنما هو لعمرو ، وكذلك الكلام فى (لكن) المخففة المذكورة فى باب المطفئ . وقد ذهب أبو الحسين بن الطراوة إلى إنكار معنى

(١) البيان : ٣٣٤ / ١ - ٣٣٥ ، والمغنى : ٢٥١ / ١ .

(٢) انظر الجمل : ٦٤ .

(٣) ذكر الزجاجى فى الجمل : ٦٤ : أنها للتأكيد أيضاً . وانظر أوضح المسالك :

٣٢٨ / ١ ، والمغنى : ٢٩٠ / ١ - ٢٩١ ، ومعاني الحروف للرماني : ١٣٣ .

(٤) انظر البسيط ص : ٢٠٤ .

الاستدراك ، ذكر ذلك في (لكن) الخفيفة وأن معناها أن توجب للثاني ما نفى عن الأول في نحو : ما قام زيد لكن عمرو ، وما ضربت زيدا لكن عمرا ، قال : (وذلك أن حقيقة الاستدراك أن تستدرك شيئا فاتك أولا ، وأنت إذا قلت : ما قام زيد لكن عمرو ، فلم يفتك أولا شيء ، لأن إخبارك بنفي القيام عن زيد صحيح مستقل ولم ينقص منه شيء فيستدرك بـ (لكن) وإنما جئت بعد (لكن) بخبر آخر وهو إيجاب القيام لعمرو^(١) . وما ذكره من إنكار معنى الاستدراك جار في (لكن) و (لكن) على الإطلاق في جميع أمثلهما .

نعم ما ذكره من المعنى الذي هو إيجاب ما نفى عن الأول / للثاني إنما يدر له (١٥٠/ب) في (لكن) الخفيفة إذا وقع بعدها مفرد نحو ما تقدم التمثيل به ، وقد يحشى له ذلك المعنى أيضا في (لكن) الشديدة و (لكن) الخفيفة إذا وقعت بعدها جملة ، لكن في بعض الأمثلة دون بمعنى نحو : ما قام زيد لكن عمرو هو القائم ، وما قام زيد لكن عمرو^(٢) قام ، ألا ترى أن عمرا قد أوجب له ما نفى عن الأول ، على أن هذا الإيجاب في هذا ليس من جهة (لكن) إنما حصل من لفظ الخبر ، ألا ترى أنك في هذين المثالين أخبرت عن عمرو بالقيام ، فمن ذلك حصل إيجاب القيام له ، لا أن (لكن) دللت عليه ، فلا ينبغي أن ينسب ذلك المعنى لـ (لكن) وبالجملة فالمعنى الذي ذكر من الإيجاب مخصوص بـ (لكن) إذا وقع بعدها مفرد وفي ذلك ذكره هو ، وما ذكره النحويون من الاستدراك صحيح على ما تقدم بيانه ومطرد في (لكن) و (لكن) على الإطلاق ، ولا ينبغي أن ينكر ، وإنما أنكره ابن الطراوة لما خفي عليه وجهه . وأما (كأن) فمعناها التشبيه^(٤) نحو : كأن زيدا الأسد ، ألا ترى أنك تشبّه زيدا بالأسد في الشجاعة والجرأة ، والأصل إن زيدا كالأسد ، والتشبيه حصل بالكاف

(١) الإفصاح ببعض ما جاء من الخفاء في الإيضاح : ل / ٢٦ ، وانظر الكافي : ٣١٠ / ٢

(٢) في الأصل : (أن) .

(٣) في الأصل : (عمرا) بالنصب .

(٤) انظر شرح الجمل لابن عصفور : ٤٤٧ / ١ ، والبسيط : ٦٣٠ .

ثم قدَّمت الكاف اعتناءً بمعنى التشبيه ، لأنه المقصود ، وركبت مع (إن) (١) وصارت كالحرف الواحد ، وخرجت الكاف عن أن تكون حرف جر بالتركيب ، فصار : كأن زيدا الأسد ، وإنما فتحت (أن) لدخول الكاف عليها ، لأنها في الأصل حرف جر وحروف الجر توجب فتح (إن) .

وأختلف النحويون في ثلاثة معانٍ وهي : التحقيق والتقريب والظن ، فأكثر النحويين على نفي هذه المعاني الثلاثة والاقتصار على التشبيه ، وأنها لا معنى لها سواه ، وزاد بعضهم (٢) لـ (كأن) هذه المعاني الثلاثة .

أما التحقيق فمن ذهب إليه أبو الفتح بن جني فزعم أنها قد تأتي للتحقيق (٣) مجردة من التشبيه مثل (إن) ، واستدل أصحاب هذا المذهب على صحته بقول الشاعر :

فأصبح بطن مكة مقشعراً كأن الأرض ليس بها هشام (٤)

المعنى عندهم : لأن الأرض ليس بها هشام ، لأن هذا الشاعر يرثي هشاماً بعد موته ، فهشام ليس بالأرض ، ولو كانت للتشبيه لاقتضى أن هشاماً بالأرض ، واستدلوا أيضاً بقول الآخر :

(١) القول بتركيب (كأن) من (إن) وكاف التشبيه قال به الخليل وجمهور البصريين والفراء . وقال قوم منهم أبو حيان أنها بسيطة . الكتاب : ١٥١ / ٣ ، والخصائص ٣١٢ / ١ ، والمهمع : ١٥١ / ٢ .

(٢) هم الكوفيون والزجاجي . انظر شرح الجمل لابن عصفور : ٤٤٨ / ١ ، والمغنى : ١٩٢ / ١ ، والمهمع : ١٥٠ / ٢ .

(٣) انظر المحقَّب : ١٥٥ / ٢ .

(٤) من الوافر للحارث بن خالد المخزومي في رثاء هشام بن المغيرة من سادات قريش .

وهو من شواهد شرح الجمل لابن عصفور : ٤٤٨ / ١ ، والمغنى : ١٩٢ / ١ ، والمهمع : ١٥٠ / ٢ ، وحاشية الخضري : ١٢٨ / ١ ، وحاشية الأمير : ١٦٣ / ١ ، والتصريح : ٢١٢ / ١ ، وعدة السالك : ٣٢٨ / ١ .

كَأَنِّي حِينَ أُسِّي لَا تَكَلِّمَنِي مَتَّبِعْ يَشْتَبِهِي مَا لَيْسَ مَوْجُودًا (١)

المعنى : إِنِّي حِينَ أُسِّي لَا يَكَلِّمَنِي مَتَّبِعْ "يَشْتَبِهِي مَا لَيْسَ مَوْجُودًا" ، لَأَنَّهُ يَشْتَبِهِي كَلَامُهُ وَهُوَ لَمْ يَكَلِّمْهُ ، فَكَلَامُهُ فِي حَقِّهِ غَيْرُ مَوْجُودٍ ، وَلَيْسَ الْمَعْنَى عَلَى التَّشْبِيهِ ، لِأَنَّهُ يَقْتَضِي وَجُودَ مَا اشْتَبَاهُ مِنْ كَلَامِهِ ، وَقَدْ ذَكَرَ فِي الْبَيْتِ أَنَّهُ لَمْ يَكَلِّمْهُ .

وَمَا يَتَوَهَّمُ أَنَّهَا فِيهِ لِمَعْنَى التَّحْقِيقِ قَوْلُهُ عَزَّ وَجَلَّ : (وَيَكُنَّ لَا يُفْلِحُ الْكَافِرُونَ) (٢)

لَأَنَّ (كَان) عِنْدَ سَيِّوِيهِ كَلِمَةٌ مَفْصُولَةٌ مِنْ (وَئِ) وَ (وَئِ) عِنْدَهُ اسْمٌ فِعْلٌ بِمَعْنَى

(أَتَجَبُّ) فـ (كَان) مِنْ قَوْلِهِ سُبْحَانَهُ : (كَانَهُ لَا يُفْلِحُ الْكَافِرُونَ) / يَنْبَغِي أَنْ تَكُونَ (١٥١ / أ)

لِلتَّحْقِيقِ إِذَا عَدِمَ أَفْلَاحُ الْكَافِرِينَ مُحَقَّقٌ مَقْطُوعٌ بِهِ وَالتَّشْبِيهُ يَفْسُدُ الْمَعْنَى ، أَلَا تَرَى أَنَّكَ إِذَا قُلْتَ : كَانٌ زَيْدًا لَا يَقُومُ ، عَلَى مَعْنَى التَّشْبِيهِ فَلَا بَدَّ أَنْ يَكُونَ زَيْدٌ يَقُومُ .

وَلَا حُجَّةَ لَهُمْ فِي شَيْءٍ مِنْ هَذَا . أَمَّا الْبَيْتُ الْأَوَّلُ فَمَعْنَاهُ : كَانٌ الْأَرَضَى لَيْسَ بِبَطْنِهَا هَشَامٌ وَلَا شَكُّ أَنَّهُ مَدْفُونٌ بِبَطْنِهَا ، فَمَعْنَى التَّشْبِيهِ عَلَى هَذَا صَحِيحٌ فِي الْبَيْتِ كَأَنَّهُ يَقُولُ : أَصْبَحَ بَطْنٌ مَكَّةَ مَقْشَعَرًا وَمَا كَانَ يَنْبَغِي لَهُ أَنْ يَقْشَعَرَ ، لِأَنَّ هَشَامًا بِبَطْنِ

(١) مِنَ الْبَسِيطةِ لِعَمْرِ بْنِ ربيعةَ وَهُوَ فِي دِيوانِهِ : ١٠٠ ، وَقِيلَ : لِيَزِيدَ بْنِ الْحَكَمِ

الثَّقَفِيُّ يَبْدَحُ سُلَيْمَانَ بْنَ عَبْدِ الْمَلِكِ كَمَا فِي اللِّسَانِ : (عَوْد) وَيُرْوَى عَجْزُهُ فِيهِ :

ذَوْ بَغْيَةٍ يَبْتَغِي مَا لَيْسَ مَوْجُودًا

انظُرْهُ فِي الْمَحْتَسَبِ : ١٥٥ / ٢ ، وَالْمَعْنَى : ٣٦٩ / ٢ ، وَشَرَحَ شَوَاهِدُهُ

لِلسِّيَوطِيُّ : ٧٨٨ / ٢ ، وَقَوَاعِدُ الْمَطَارَحةِ : ل / ٢٧ ، وَشَرَحَ التَّسْهِيلُ :

ل / ٨١ ، وَالْمُسَاعَدُ : ٣٠٥ / ١ .

(٢) مِنَ الْآيَةِ : (٨٢) مِنْ سُورَةِ التَّقْوِيمِ .

(٣) وَعِبَارَةٌ سَيِّوِيَّةٌ فِي الْكِتَابِ : ١٥٤ / ٢ : (وَسَأَلْتُ الْخَلِيلَ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى عَنْ

قَوْلِهِ : (وَيَكُنَّ لَا يُفْلِحُ) وَعَنْ قَوْلِهِ تَعَالَى جَدَّهُ : (وَيَكُنَّ اللَّهُ) فَزَعَمَ أَنَّهَا

(وَئِ) مَفْصُولَةٌ مِنْ (كَان) ، وَالْمَعْنَى وَقَعَ عَلَى أَنَّ الْقَوْمَ انْتَبَهَوْا فَتَكَلَّمُوا عَلَى

قَدَرِ عِلْمِهِمْ ، أَوْ نُبِّهُوا فَقِيلَ لَهُمْ : أَمَا يُشَبِّهُ أَنْ يَكُونَ هَذَا عِنْدَكُمْ هَكَذَا) .

وَانْظُرِ الْبَحْرَ الْمَحِيطَ : ١٣٥ / ٧ ، وَالْكَشَافُ : ١٩٢ / ٢ ، وَشَرَحَ الْمَفْصَلُ :

الأرض ومد فون فيها ، فحين اقشعر وحشام في الأرض صار كأن الأرض ليس هشام فيها . (١)

وأما البيت الثاني فمعنى التشبيه فيه مستقيم على أن يكون معنى قوله (يشتهى ما ليس موجوداً) أى : يشتهى ما ليس في الوجود ، أى : ما هو محال ، ولا شك أن تكليمه له ليس بمحال إذ ذاك ، فحين اشتبهى كلامه ولم يفعل مع إمكانه ، صار كأنه يشتهى ما هو محال لا يمكن وجوده .

وأما الآية فقد ذكر سيويه معنى التشبيه فيها حيث حطها على أن المعنى : أما يشبه أن يكون الأمر هكذا (٢) وأنت تقول هذا في المحقق المقطوع به قد خلت (كأن) بازاء هذا المعنى ، والله أعلم .

وعلى هذا المعنى من التحقيق حمل بعضهم (كأن) في كلام سيويه حيث تكلم في نون التشبيه وجمع المذكور السالم نحو : الزيدان والزيدان ، فقال : (والنون كأنها عوى لما منع من الحركة والتنوين) (٣) فحمل بعضهم مذهب سيويه على أن هذه النون نفس الصوى (٤) لا شبيهة بالصوى وحمل (كأن) في كلامه للتحقيق ، وأكثرهم يرى أن مذهبه أنها شبيهة بالصوى لا معنى للصوى ، و(كأن) في كلامه على هذا للتشبيه . وأما التقريب فأثبتته بعض الكوفيين (٥) معنى ل(كأن) فزعم أنها قد تكون تفيد التقريب غالباً من معنى التشبيه نحو : كأنك بالشتاء مقبلاً ، وكأنك بالصيف قد جاء ،

(١) وتخريج المصنف لهذا البيت هو تخريج ابن مالك في شرح التسهيل : ل / ٨١ ، وخرجه السيوطي في الهمع : ١٥١ / ٢ (على أنه من باب تجاهل الحارث) .

(٢) الكتاب : ١٥٤ / ١ .

(٣) الكتاب : ١٨ / ١ .

(٤) انظر شرح الجمل لابن عصفور : ١٥٢ / ١ - ١٥٣ - ١٥٤ .

(٥) انظر شرح الجمل لابن عصفور : ٤٤٨ / ١ ، والمغنى : ١٩٢ / ١ ، والهمع : ٢ / ١٥١ .

(٦) وفي المغنى : ١٩٢ / ١ (مقبل) بالرفع على أنه خبر للمبتدأ الذي هو (الشتاء) والباء فيه زائدة ، والكاف في (تأنيك) للخطاب ، وهي مضافة لا عمل لها .

أَلَا تَرَى أَنَّ الْمَعْنَى تَقْرِيبُ زَمَنِ الشِّتَاءِ وَتَقْرِيبُ زَمَنِ الصَّيْفِ ، وَلَا تَرِيدُ تَشْبِيهَ شَيْءٍ بِشَيْءٍ . وَتَأَوَّلَ هَذَا مَنْ أَنْكَرَ مَعْنَى التَّقْرِيبِ عَلَى أَنَّ التَّقْدِيرَ : كَأَنَّكَ مَلْبَسٌ بِالشِّتَاءِ مُقْبِلًا ، أَيْ : فِي حَالِ أَنَّهُ مُقْبِلٌ ، فَتَكُونُ قَدْ شَبِهْتَ الْمُخَاطَبَ فِي حَالِ أَنَّهُ غَيْرُ مَلْبَسٍ بِالشِّتَاءِ بِالْمَلْبَسِ بِهِ لِقُرْبِهِ ، فَبِالشِّتَاءِ مُتَعَلِّقٌ بِالْخَبَرِ الْمَحْذُوفِ الَّذِي هُوَ (مَلْبَسٌ) وَقَائِمٌ مَقَامَهُ ، وَالْبَاءُ فِيهِ لِلْمَصَاحَبَةِ ، وَهِيَ الَّتِي فِي نَحْوِ قَوْلِكَ : جَاءَ زَيْدٌ بِشِيَابِهِ ، أَيْ : جَاءَ زَيْدٌ وَمَعَهُ شِيَابُهُ ، وَالتَّقْدِيرُ : مَلْبَسًا بِشِيَابِهِ .

وَأَمَّا مَعْنَى الظَّنِّ فَأَشْبَهَتْهُ أَبُو الْحُسَيْنِ بْنُ الطَّرَاوَةِ فَرَعَمَ أَنَّ (كَانَتْ) قَدْ تَكُونُ بِمَعْنَى الظَّنِّ دُونَ تَشْبِيهِهِ ^(١) نَحْوُ : كَانَتْ زَيْدًا قَائِمٌ ، وَالْمَعْنَى : يَظُنُّ زَيْدٌ قَائِمًا ، لِأَنَّهُ عَلَى حَالَةٍ تَشْبِيهِ الْقِيَامِ ، فَرَأَيْهِ يَظُنُّهُ قَائِمًا إِذَا لَا يَتَحَقَّقُ فِي نَحْوِ هَذَا مَعْنَى التَّشْبِيهِ ، لِأَنَّ الْقَائِمَ هُوَ زَيْدٌ ، فَكَيْفَ تَشَبَّهَ الشَّيْءُ بِنَفْسِهِ . وَكَذَلِكَ قَوْلُ الشَّاعِرِ :-

كَأَنِّي إِذَا نَزَلْتُ عَلَى الْمُعَلَّى نَزَلْتُ / عَلَى الْبَوَاخِ مِنْ شَطَامٍ ^(٢)
(١٥١/ب)

أَلَا تَرَى أَنَّهُ لَيْسَ فِي الْبَيْتِ شَيْءٌ يَشَبَّهُهُ بِهِ نَفْسُهُ ، وَ(نَزَلْتُ) الثَّانِي هُوَ غَيْبٌ (كَانَتْ) فَإِنَّمَا الْمَعْنَى : أَظُنُّ إِذَا نَزَلْتُ عَلَى الْمُعَلَّى نَزَلْتُ عَلَى الْبَوَاخِ ، أَيْ : مَنْ رَأَى حِينَ نَزُولِي عَلَيْهِ ظَنَّنِي نَازِلًا عَلَى الْبَوَاخِ ، وَاسْتَدَلَّ أَيْضًا بِقَوْلِ الْآخَرِ :
فَيَا عَجَبًا حَتَّى كَلِيبٌ تَسْبِنِي كَانَتْ أَبَاهَا نَهَشَتْ أَوْ مَجَاشِعُ ^(٣)

(١) وَنَسَبَ الْقَوْلَ بِهِ أَيْضًا إِلَى الْكُوفِيِّينَ وَالزَّجَّاجِيَّ وَابْنَ السَّيِّدِ بِشَرْطِ أَنْ يَكُونَ الْخَبَرُ

مُشْتَقًّا . شَرَحَ الْجَمَلُ لَا بِنَ عَصْفُورٍ : ٤٤٨/١ ، وَالْمَفْنَى : ١٩٢/١ ، وَالْهَمْعُ : ١٥١/٢

(٢) مِنَ الْوَافِرِ لَا مَرِيءَ الْقَيْسِ بْنِ حَجَرٍ ، مِنْ أَبْيَاتِ يَمْدَحُ فِيهَا الْمُعَلَّى أَحَدَ بَنِي تَيْمٍ مِنْ جَدِيلَةِ طَيْفٍ . الْبَوَاخِ : جَمْعُ بَاوِخٍ وَهُوَ الشَّامِخُ الْعَالِي . شَطَامٌ : اسْمُ جَبَلٍ . يَقُولُ : نَزُولِي عَلَى الْمُعَلَّى لَا مَتَاعِي بِهِ وَتَحَصَّنِي كَنَزُولِي عَلَى أَعْلَى الْجِبَالِ .

انْظُرْهُ فِي دِيوانِهِ : ١٤٠ ، وَالْعَقْدُ الْفَرِيدُ : ٣٩٩/٣ .

(٣) ثَقَدِمَ تَخْرِيجُهُ فِي ص ١١٥ وَانْظُرْ الْإِفْصَاحَ لَا بِنَ الطَّرَاوَةِ ل ١١

المعنى : أنه يتوهم ويظن أن أباهما نهشل أو مجاشع لسببها إياي ، إذ لا ينبغي أن يسبني إلا من أبوه نهشل أو مجاشع ، وهذا في المعنى نظير قوله من قصيدة أخرى :

ولكن نصفاً لو سببت وسبني بنو عبد شمس من منافٍ وهماشم (١)

إذ لو كان الشاعر يشبه أباهما بنهشيل أو مجاشع لكان ذلك مدحاً ، وإنما مقصوده الذم ، وقد نحا ابن أبي الربيع نحو هذا المذهب في شرح الجمل ، فقال : (وتقول كأن زيدا قائم ، لما كان على حالة يشبه فيها الرجل القائم ، ويصحبها هنا معنى الظن) (٢) فقد أشار كما ترى إلى هذا المذهب بقوله (ويصحبها هنا معنى الظن) لكنه لم يخلها من معنى التشبيه كما فعل ابن الطراوة ، فهو إذا مذهب ثالث في المسألة يجمع التشبيه والظن ، والمذهب الأول انكار معنى الظن مطلقاً ، والثاني مذهب ابن الطراوة وهو تجردهما من التشبيه لمعنى الظن ، وما ذكره ابن الطراوة من أنه لا يصح معنى التشبيه في نحو قولك : كأن زيدا قائم ، من أن لفظ (قائم) واقع على زيد في المعنى فلا يصح تشبيه زيد بنفسه ، ينفصل عنه بأن الشيء قد يشبه في حالة ما بنفسه في حالة أخرى (٣) ، فإذا قلت : كأن زيدا قائم ، فانت تشبه زيدا في حال أنه

(١) من الطويل للفرزدق ، ديوانه : ٣٠٠ / ٢ ، وفيه (عدلا) مكان (نصفا) .

وهو من شواهد سيويه : ٧٧ / ١ ، والمقتضب : ٧٤ / ٤ ، وشرح المفصل : ٧٨ / ١

والانصاف : ٨٧ / ١ ، والاقتضاب : ٣٦٥ ، والجمل : ١٢٧ ، والحلل : ١٤٣ ،

والرد على النحاة : ٧٩ ، والاقتراح : ١٥٩ .

(٢) لم أجد هذا النص في الجزء الموجود من شرح الجمل (اليسيط) لابن أبي الربيع

ولعله في الجزء المفقود . ونظر معنى كلامه في كتابه الكاشي : ٢٥٥٩

قال البغدادى في الخزانة : ١٤١ / ٤ : (قال ابن طلحة الأشبيلي في شرح الجمل

(كأن) للتشبيه وقد يجيء في ضمنها الظن والتوهم كما قال الشاعر :

كأن أباهما نهشل أو مجاشع المعنى توهمت أباهما نهشلا أو مجاشع .

(٣) قال ابن عصفور في شرح الجمل : ٤٤٨ / ١ : (وزعم أبو الحسين بن الطراوة أن

(كأن) تكون بمعنى (ظننت) . واستدل على ذلك بأنك تقول : كأن زيدا قائم ،

والقائم هو زيد والشيء لا يشبه بنفسه . فالجواب عن ذلك أن الشيء قد يشبه في =

غير قائم بنفسه في حال أنه قائم ، فالمعنى ولا بُدَّ : كأنَّ زيداً قائمٌ في حال أنه غير قائم . قال ابنُ عَصْفُورٍ بعد أن ذكر أنَّ مذهب ابنِ الطَّراوة في قولك : كأنَّ زيداً قائمٌ ، أنه بمنزلة قولك : ظننتُ زيداً قائماً ، في المعنى ، فقال بعد ذلك : (ولا يتصور في نحو قولك : كأنَّ زيداً قائمٌ ، معنى الظَّنِّ لأنَّك إنما تقول ذلك وأنت تعلم أنَّ زيداً غير قائم ، لكن تشبهه حينئذٍ بنفسه حين يكون قائماً ، ولو كانت (كأنَّ) بمعنى الظَّنِّ كما زعم ابنُ الطَّراوة لوجب ألا تقول : كأنَّ زيداً قائمٌ ، حتى تكون تتوهم أنه قائمٌ ، وأما إذا قطعت بأنه غير قائم ، فلا تقول ذلك) .

وهذا الذي قاله ابنُ عَصْفُورٍ صحيحٌ ، ألا ترى أنك إذا قلت : ظننتُ زيداً قائماً وأنت لا تريد بـ (ظننتُ) معنى (علمتُ) فلا بُدَّ أن يكون قائماً في غالبِ ظنِّك ، لا تقول ذلك حتى يكون أقوى حالة عندك القيام ، وكونه غير قائم عندك مرجوحٌ ضعيفٌ وأما إذا قلت : كأنَّ زيداً قائمٌ ، فلا بُدَّ أن تكون قاطعاً بأنه غير قائم ، لكنه إذا ذاك على حالة تشبه حالة القيام ، فبين قولك : ظننتُ زيداً قائماً ، وقولك : كأنَّ زيداً قائمٌ ، على هذا بونٌ بعيدٌ لا يخفى ، ويظهر - والله أعلم - أن ابنَ عَصْفُورٍ لم يحقق مذهب ابنِ الطَّراوة في ذلك ولا فهم معنى قوله : إنَّ (كأنَّ) قد تكون بمعنى الظَّنِّ ، فأخذ ذلك على أنه يريد أن الظَّنَّ الذي في (كأنَّ) بالنسبة / إلى المتكلم ، وليس (١٥٢ / أ) كذلك ، ويظهر - والله أعلم - أن ذلك لم يردّه ابنُ الطَّراوة ، وإنما معنى قوله (أنها بمعنى الظَّنِّ) أنك إذا قلت : كأنَّ زيداً قائمٌ ، فالمعنى : يُظنُّ زيدٌ قائماً ، أي : مَنْ رآه ظنَّه قائماً لكونه على حالة تشبه القيام كما تقول : لو رأيتُ زيداً لظننتُ أنه قائماً ، ألا ترى أن قوله عز وجل : (وَتَحْسَبُهُمْ أَيْقَاظًا وَهُمْ رُقُودٌ) (١) بمنزلة كأنهم أيقاظٌ ،

= حال ما بنفسه في حال أخرى ، فتكون إذا قلت : كأنَّ زيداً قائمٌ ، مشبهاً لزيد غير قائم به قائماً ، أو يكون قائماً غير زيد ، ويكون في الكلام حذف كأنك قلت : كأن حياة زيد قائم .

(١) من الآية : (١٨) من سورة الكهف .

لا فرق بينهما في المعنى ، وكذلك قوله سبحانه : (إِذَا رَأَيْتَهُمْ حَسِبْتَهُمْ لُؤْلُؤًا مَنثورًا)^(١)
 ألا ترى أنه في المعنى بمنزلة قولك : كأنهم عند رأيهم لؤلؤ منشور ، ولما أنشأ
 الصماني^(٢) في صفة الفرس قوله :

كَأَنَّ أَذْنِيه إِذَا تَشَوَّفَا قَادِمَةً أَوْ قَلَمًا مَحْرَفَا^(٣)

رأى الحاضرون أنه قد لحن فصوّبه الرشيد عليه وقال له : قل : تخال أذنيه^(٤) ،
 فصوّب من (كأن) (تخال) وهى من أخوات (ظننت) ف(كأن) في هذا ونحوه كما
 ترى ترادف الظن والحسبان اللذين بمعنى ترجيح أحد الطرفين ، وليس ذلك الظن
 الذى تفيدُه (كأن) بالنسبة إلى المتكلم كما زعم ابن عصفور لفساده على ما تقدّم ، فإنما
 أراد ابن الطراوة وابن أبى الربيع معنى الظن على الوجه الذى تقدّم بيانه لا على ما فهمه
 أبو الحسين بن عصفور ، والله أعلم .

فهذا المذهب إذاً صحيح من جهة المعنى مستقيم على ما بيّناه . نعم إنكار ابن
 الطراوة لمعنى التشبيه من الوجه المتقدم لا يصح إذ تشبيه الشيء في حالة ما بنفسه في
 حالة أخرى سائغ على ما تبين في نحو قولك : كأن زيدا قائم ، وكذلك أيضاً تخريج
 البيت :

كَأَنِّي إِذْ نَزَلْتُ عَلَى الْمَعْلَى^(٥)

(١) من الآية : (١٩) من سورة الانسان .

(٢) هو محمد بن الذؤيب النهشلى من مخزومي الدولتين وأحد شعراء الرشيد .

(٣) من الرجز وقد نسبته ابن عصفور في شرح الجمل : ٤٢٥ / ١ : لأبي نخيلة الصماني
 وهو غير محمد بن الذؤيب .

تشويق : نصب أذنيه للاستماع . القادمة : إحدى قوادم الطير . القلم المحرف :
 المقطوط لا على جهة الاستواء .

وهو من شواهد الخصائص : ٤٣٠ / ٢ ، وشرح الكافية الشافية : ٥١٧ / ١ ، والمخصص

٨٢ / ١ ، والمغنى : ١٩٣ / ١ ، والأشمونى : ٢٧٠ / ١ ، والمجموع : ١٥٦ / ٢ ،

والدرر : ١١٢ / ١ ، والخزانة : ٢٩٢ / ٤ .

(٤) العقد الفريد : ٣٦٧ / ٥ .

(٥) تقدم تخريبه في ص : ٦٠١ .

وَأَمَّا الْبَيْتُ الْآخَرُ الَّذِي اسْتَدَلَّ بِهِ ابْنُ الطَّرَاوَةِ :

فَيَا عَجَبًا حَتَّى كَلَيْبُ تَسْبِنِي (١)

فليس التشبيه فيه في الشرع وعلو المنصب فيكون مدحاً كما ألزمه ابن الطَّرَاوَةِ (٢) ، وإنما وقع تشبيههم بنهشل ومجاشع في اجترائهم على سبّ ذوي المناصب والشرف ، فكأنه قال : كأن أباهما حيث اجترأت على سبّي نهشل أو مجاشع ، إذ لا ينبغي أن يسبني إلا من هو مثل هذين في الحسب وجلالة المنصب ، فلما فعلت كليب فعل أطلي الحسب والشرف أشبهتهم في ذلك فحسب ، وليس هذا التشبيه على هذا مدحاً لكليب ، بل ذلك غاية الذم أن يكون الرجل لا يقدر قدره فيتشبه بمن لا يضاهيه ولا يقاربه ، ولا يحتاج مع هذا إلى تقييد التشبيه في البيت على ما خرجه عليه ابن عصفور ، إذ قال : إِنَّ التشبيه في البيت راجع لكليب لا للشاعر ، فكأنه قال : كأن أباهما عندهما نهشل أو مجاشع .

وأعلم أن الذي استند إليه الأكثر في إنكار هذه المعاني الثلاثة والاقتصار على معنى التشبيه ، هو أن (كأن) قد استقر فيها التشبيه باتفاق ، فإذا أمكن أن تقر على ما استقر فيها وألا تخرج (٣) عنه إلى غيره مما لم يستقر كان الأولى ، وذلك ممكن في الشبهة (٤) التي أوردها هؤلاء المغالون بأن تأول على ما تقدم ، والله أعلم .

وَأَمَّا (لَيْتَ) فمعناها التمني (٥) خاصة ، فإذا قلت : لَيْتَ زيداً قائمٌ ، كنت قد

تمنيت قيام زيد .

وَأَمَّا (لَعَلَّ) فلها معنيان : / التَّرجى والتَّوَقُّع . (٦) أما التَّرجى ففي المحبوبات نحو : (١٥٢/ب) لَعَلَّ الله يرحمني ، ولَعَلَّ زيداً قائمٌ ، إذا كنت تحب ذلك .

(١) تقدم تخريجه في ص : ١١٥ .

(٢) الافصح : ل / ١١٠ .

(٣) في الأصل : (يخرج) بالياء المثناة التحتية .

(٤) في الأصل : (الشبه) وهو تحريف .

(٥) الجمل : ٦٤ .

(٦) الجمل : ٦٤ ، والهمع : ١٥٢ / ٢ .

وَأَمَّا التَّوَقُّعُ فِي الْمَحْذُورَاتِ نَحْوُ : لَعَلَّ الْحَدَّ يَأْتِي ، وَيُسَمِّيهِ سَيِّوِيهِ الْإِشْفَاقَ
 كَمَا سَمَّى التَّرَجِّيَ مِثْلًا (١) ، وَزَادَ ابْنُ مَالِكٍ لَهَا مَعْنِيَيْنِ آخَرَيْنِ : التَّحْلِيلَ وَالِاسْتِفْهَامَ (٢) .
 أَمَّا التَّحْلِيلُ فَنَحْوُ قَوْلِهِ سُبْحَانَهُ : (وَاتَّقُوا اللَّهَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ) (٣) وَقَوْلُهُ تَعَالَى :
 (وَأَطِيعُوا اللَّهَ وَالرَّسُولَ لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ) (٤) أَلَا تَرَى أَنَّ الْمَعْنَى : اتَّقُوا اللَّهَ لِأَنَّ تَفْلِحُوا
 وَأَطِيعُوا اللَّهَ وَالرَّسُولَ لِأَنَّ تَرْحَمُوا .

وَأَمَّا الْإِسْتِفْهَامُ فَنَحْوُ قَوْلِهِ :

لَعَلَّكَ وَالْمَحْتَمُومُ حَقٌّ بِقَاؤُهُ بَدَأَ لَكَ فِي تِلْكَ الْقُلُوبِ بَدَأُ (٥)

أَيُ : هَلْ بَدَأَ لَكَ فِي تِلْكَ الْقُلُوبِ بَدَأُ . وَقَوْلُهُ (وَالْمَحْتَمُومُ حَقٌّ لِقَاؤُهُ) بِطَرِيقَةِ
 اعْتِرَاضٍ . وَكَذَلِكَ قَوْلُ الْآخِرِ :

(١) فِي الْكِتَابِ : ٢٣٣/٤ : (وَلَيْتَ : تَمَنٍّ . وَلَعَلَّ وَعَسَى : طَمَعٌ وَاشْفَاقٌ) .

(٢) التَّسْهِيلُ : ٦١ ، وَالْيُزْيَادَةُ التَّحْلِيلُ نَزْهَبُ أَيْضًا الْأَخْفَشُ وَالْكَسَائِيُّ ، وَالْيُزْيَادَةُ الْإِسْتِفْهَامُ نَزْهَبُ الْكُوفِيُّونَ . انْظُرِ الْهَمْعُ : ١٥٢/٢ ، ١٥٣ ، وَمَعَانِي الْقُرْآنِ لِلْأَخْفَشِ : ٤٠٧/٢ .

(٣) فِي الْأَصْلِ : (فَاتَّقُوا) وَهُوَ تَحْرِيفٌ ، وَالْآيَةُ مِنْ (١٨٩) مِنْ سُورَةِ الْبَقَرَةِ ، وَمِنْ الْآيَةِ (١٣٠ - ٢٠٠) مِنْ سُورَةِ آلِ عِمْرَانَ .

(٤) الْآيَةُ : (١٣٢) مِنْ سُورَةِ آلِ عِمْرَانَ .

(٥) مِنَ الطَّوِيلِ ، لِمُحَمَّدِ بْنِ بَشِيرٍ الْفَارِسِيِّ (شَاعِرُ حِجَازٍ مِنْ شُعْرَاءِ الدَّوْلَةِ الْأُمَوِيَّةِ) . وَيُرْوَى صَدْرُهُ :

لَعَلَّكَ وَالْمَوْعُودُ حَقٌّ وَفَاؤُهُ

وَهُوَ مِنْ شَوَاهِدِ أُمِّ الْإِثْمَانَ ابْنِ الشَّجَرِيِّ : ٣٠٦/١ ، وَأُمِّ الْإِثْمَانَ الْقَالِي : ٧١/٢ ، وَسَمَطُ الْإِثْمَانَ : ٧٠٥ ، وَالْمُغْنَى : ٣٨٨/٢ ، وَشَرْحُ شَوَاهِدِهِ : ٨١٠/٢ ، وَالشُّذُورُ : ١٦٧ ، وَالْخَزَانَةُ : ٣٧/٤ ، وَاللِّسَانُ : (بَدَأَ) وَنَسَبَ فِيهِ إِلَى الشَّامِخِ بْنِ غَرَارِ الْخَطِطَانِيِّ ، وَلَمْ أَجِدْهُ فِي دِيَوَانِهِ الْمَطْبُوعِ .

لَعَلَّكَ يَأْتِيَسَا نَزَا فِي مَرِيرَةٍ مَعْدَبٌ لَيْلَى أَنْ تَرَانِي أَزُورَهَا (١)

أى : هل تعذبها لهذا ، لكنه يتخن على أن تكون (لعل) فيه للتوقع والا شفاق من تعذيب ليلى ، وتقول للرجل إذا لقيته ، لعلك تريد السوق ، وأنت لا تحسب ذلك ولا تحذره ، فهي في مثل هذا إن ثبت من كلام العرب استنفها .

وأعلم أنه قد تخن (إن) من هذا الباب فلا تحتاج إلى اسمٍ وغير ، وتكون إن جرَّ الـ بمعنى (نعم) (٢) وعليه جاء قول ابن الزبير : (إن وراكبها) (٣) للذى قال : لَعَنَ اللَّهُ نَاقَةَ حَمَاطِنِي إِلَيْكَ ، يَرِيدُ : نَعَمْ وراكبها ، ف (إن) هذه بمعنى (نعم) لا اسم لها ولا خبر ، و (راكبها) مضاف على شيء محذوف والتقدير : لَعَنَ اللَّهُ الناقة وراكبها ، فقامت (إن) التى بمعنى (نعم) مقام هذه الجملة التى هى : (لَعَنَ اللَّهُ الناقة) لأنَّ (نعم) و (لا) تقومان مقام الجمل تقول : نعم ، لِمَنْ قَالَ لَكَ : أَقَامَ زَيْدٌ ؟ فَتَعَمَّ قَامَتْ مَقَامَ قَوْلِكَ : قَامَ زَيْدٌ . وكذلك (إن) هذه التى بمعنى (نعم) على حكمها فى ذلك . وكذلك تقول : لا ، لِمَنْ قَالَ لَكَ : أَقَامَ زَيْدٌ ؟ تَرِيدُ : لَمْ يَقَمْ زَيْدٌ فقامت (لا) مقام هذه الجملة وأغنت عنها .

(١) من الطويل لقوية بن الحمير يتوعد زوج ليلى الأخيلية لمنعه من زيارتها . والنزو للتيس : حركته عند السفاد . والمريرة : الحبل المحكم الفتل . ويروى (معاقب) مكان (معدب) .

وانظره فى ديوانه : ٣٧ ، والكتاب : ٢ / ٢٠٠ ، وشرحه للسيرافى : ١٠٦ / ٣ ، والنوار : ٧٢ ، وشرح الجمل لابن عصفور : ٨٣ / ٢ - ٨٥ .

(٢) انظر التسهيل : ٦٥ .

(٣) قاله عبد الله بن الزبير بن العوام رداً على فضالة بن شريك الأسدي . فقد قاله له فضالة : إن ناقتى قد نقتب عنها فاحملى ، فقال له عبد الله : أرقمها بجلدي ، واحمها بهلب وسربها البردئين ، فقال فضالة : إنما أتيتك مستحلاً لا مستوصفاً ، لا حمل الله ناقة حمطتى إليك . فقال ابن الزبير : إن وراكبها . انظر الخبر فى الخزانة : ١٠٠ / ٢ ، والأغانى : ١٧ / ١٢ ، وانظر المفضى : ٣٨ / ١ ، والمقدمة المحسبة : ٢٦٥ / ١ ، والمساعد : ٣٢٦ / ١ .

وَمَا جَاءَتْ (إِنَّ) فِيهِ أَيْضًا بِمَعْنَى (نَعَمْ) قَوْلُ الشَّاعِرِ :

وَيُقْلَنَ شَيْبٌ قَدْ عَالَا لَكَ وَقَدْ كَبُرَتْ فَقُلْتُ : إِنَّهُ (١)

أى : فَقُلْتُ نَعَمْ ، وَالْهَاءُ فِي قَوْلِهِ (إِنَّهُ) هَاءُ السَّكْتِ لَحِقَتْ عِنْدَ الْوَقْفِ ، وَيَحْتَمِلُ أَنْ تَكُونَ (إِنَّ) فِي هَذَا الْبَيْتِ وَالْهَاءُ اسْمُهَا ضَمِيرٌ يَحْوِي إِلَى مَا يُفْهَمُ مِنْ مَسَاقِ الْبَيْتِ ، كَأَنَّهُ قَالَ : فَقُلْتُ إِنَّ الْأَمْرَ كَمَا ذَكَرْتَنَ ، وَسَكَنَ الضَّمِيرُ لِلْوَقْفِ . وَكَذَلِكَ أَيْضًا قَدْ تَخَرَّجَ (أَنَّ) مِنْ هَذَا الْبَابِ فَتَكُونُ فِعْلًا مَاضِيًا مِنَ الْأَنِينِ يَرْفَعُ الْفَاعِلَ ، فَتَقُولُ : أَنْ زَيْدٌ يَكُونُ أَيْنًا ، وَأَصْلُهُ : (أَيْنَ) فَأَدْغَمَ لاجتماعِ الْمُثَلِّينَ ، تَقُولُ : أَيْنْتُ ، وَالْمُهَنْدَاتُ أَيْنٌ ، وَإِذَا أَمَرْتَ مِنْ هَذَا الْفِعْلِ قُلْتَ : إِنَّ يَازِيدَ ، (إِنَّ) هَذِهِ فِعْلٌ أَمْرٌ مِنَ الْأَنِينِ . وَإِذَا أَمَرْتَ مِنْهُ جَمَاعَةَ الْمُؤَنَّثِ قُلْتَ : أَيْنَ يَاهَنْدَاتُ .

السَّأَلَةُ الثَّانِيَّةُ : فِي عَمَلِ هَذِهِ الْحُرُوفِ .

وهي تدخُلُ عَلَى الْمُبْتَدَأِ وَالْمُخْبِرِ فَتَنْصَبُ الْمُبْتَدَأَ اسْمًا لَهَا وَتَرْفَعُ الْمُخْبِرَ خَبَرًا لَهَا نَحْوُ : إِنَّ زَيْدًا قَائِمٌ ، دَخَلَتْ عَلَى قَوْلِكَ : زَيْدٌ قَائِمٌ ، فَنَسَخَتْ حَكْمَ الْإِبْتِدَاءِ وَأَزَالَتْهُ ، وَلِذَلِكَ جُعِلَتْ هَذِهِ الْحُرُوفُ مِنْ نَوَاسِخِ الْإِبْتِدَاءِ مِثْلَ (كَانَ) وَ(ظَنَّتُ) وَأَعْوَاتِيهِمَا .

وَهَاهُنَا ثَلَاثَةُ أُسُولَةٍ (٣) : أَحَدُهَا : أَنْ يَقَالَ : لِمَ عَمِلَتْ هَذِهِ الْحُرُوفُ ؟ وَهَذَا

(١) مِنْ مَجْزُوءِ الْكَامِلِ لِعَبْدِ اللَّهِ بْنِ قَيْسِ الرِّقِيَّاتِ . دِيوَانُهُ : ٦٦ .

وَهُوَ مِنْ شَوَاهِدِ سَبِيحِيهِ : ١٥١/٣ ، ١٦٢/٤ ، وَاللَّحْمُ : ٣٨ ، وَأَمَّا إِلَى ابْنِ الشَّجَرِيِّ : ٣٢٢/١ ، وَشَرْحُ الْمَفْصَلِ : ١٢٠/٣ ، ١٢٥ - ٦/٨ ، وَالْمُفَنِّسِيُّ : ٣٨/١ ، ٦٤٩/٢ ، وَالْخَزَانَةُ : ٤٨٥/٤ ، وَاللِّسَانُ : (أَنْ) .

(٢) وَقَالَ نَحَاةُ الْكُوفَةِ فِي خَبَرِهَا مَا قَالُوهُ فِي اسْمِ (كَانَ) مِنْ أَنَّهُ مَرْفُوعٌ بِمَا كَانَ مَرْفُوعًا بِهِ قَبْلَ دُخُولِهَا . انْظُرِ الْكِتَابَ : ١٣١/٢ ، وَالْإِنْصَافُ : ١٧٦/١ ، وَشَرْحُ الْمَفْصَلِ : ١٠٢/١ ، وَشَرْحُ اللَّحْمَةِ الْبَدْرِيَّةِ : ٢٨/٢ .

(٣) فِي لِسَانِ الْحَرْبِ مَادَّةُ (سَوَّلَ) : وَهَكَذَا ابْنُ جَنَى سَوَّلَ وَأَسْوَلَهُ ، إِشَارَةً إِلَى أَنَّهُمَا لَفْظَانِ فِي سَوَّلَ وَأَسْوَلَهُ .

كانت / غير عاملة بحروف الاستفهام ، تقول : هل زيد قائم ؟ وأزيد قائم ؟ ألا ترى (١/١٥٣) أن (هل) لم تؤثر في المبتدأ والخبر ، وكذلك الهمزة .

والسؤال^(١) الثاني : أن يقال إذا ثبت لها العمل فلم نصبت ورفعت ، فعملت

النصب والرفع معاً ؟ وهلا نصبت المبتدأ والخبر معاً أو رفعتهما أو خفضتهما ؟

والسؤال الثالث : أن يقال : لم كان عملها في المبتدأ والنصب وفي الخبر الرفع ،

وهلا حين ثبت لها الرفع والنصب كان محكوماً ، فكانت ترفع المبتدأ وتنصب الخبر ؟ .

والجواب عن السؤال الأول : أنها لما اختصت بالاسماء اختصاص الأفعال عطت^(٢) ،

ألا ترى أن هذه الحروف لا تدخل إلا على المبتدأ والخبر وهما اسمان ، ولا تدخل

على غير الأسماء كما أن الأفعال لا تدخل إلا على الأسماء فتعمل فيها ، كذلك عملت

هذه الأحرف بخلاف نحو : هل والهمزة ، فإن ذلك لا اختصاص له بالاسماء فلم يعمل

ألا ترى أنك تقول : هل قام زيد ؟ وأقام عمرو ؟ فتدخل (هل) والهمزة على الفعل

كما تدخلهما على الاسم ، فالأصل ألا يعمل في الأسماء إلا ما يختص بها ، ألا ترى

أن حروف الجر مختصة بالأسماء ولذلك أثرت فيها ، فإن قلت : إن الألف واللام

تختص بالاسم ولا تعمل فيه ، فالجواب أنها صارت معه كالجزء منه ، فإذا قلت :

جاءني الرجل ، والرجل قائم ، فالألف واللام كأنها بمعنى حروف الاسم ، فلذلك لم

تعمل فيه ، لأن معنى الكلمة لا يعمل فيها .

والجواب عن السؤال الثاني : إن هذه الأحرف أشبهت الفعل المتمدى ، فرفعت

ونصبت كما يرفع المتمدى فاعله وينصب مفعوله^(٣) نحو : ضرب زيد عمراً ، فقد رفع

(١) في الأصل : (السؤال) بدون همزة على الواو ، وكذا فيما يأتي من هذه الكلمة .

(٢) وفي شرح المفصل : ١٠٢/١ (وانما عملت لشبهها بالأفعال من وجوه منها :

اختصاصها بالاسماء كاختصاص الأفعال بالاسماء .

الثاني : أنها على لغز الأفعال إذ كانت على أكثر من حرفين كالأفعال

الثالث : أنها مبنية على الفتح كالأفعال الماضية .

الرابع : أنها يتصل بها المضمرة المنصوبة ويتعلق بها كتملقه بالفعل من نحو

ضربك وضربه وضربني) .

(٣) انظر شرح الجمل لابن عصفور : ٤٢٣/١ .

(ضَرَبَ) زَيْدًا ، وَنَصَبَ عَمْرًا ، ولما أشبهته أحرف هذا الباب عطت عمله ، فتقول :
كَانَ عَمْرًا زَيْدٌ . وشبهها بالفعل المتعدي من أربعة أوجه :

أحدها : أَنْ أَوَّخَرَهَا مَبْنِيَّةٌ عَلَى الْفَتْحِ كَاخِرٍ (ضَرَبَ)

والثاني : أَنَّهَا عَلَى ثَلَاثَةِ أَحْرَفٍ أَوْ أَرْبَعَةٍ أَوْ خَمْسَةٍ كَالْفِعْلِ ، ف(إِنَّ) و(أَنَّ) و
(لَيْتَ) عَلَى عَدَدِ (ضَرَبَ) و(كَانَ) و(لَعَلَّ) عَلَى عَدَدِ (دَخَجَ) و(لَكِنَّ) عَلَى عَدَدِ
(تَجَاوَزَ) .

والثالث : أَنَّ مَعَانِيهَا مَعَانِي الْأَفْعَالِ الْمُتَعَدِيَةِ ف(إِنَّ) و(أَنَّ) فِي مَعْنَى
(أَكَّدَ) و(لَكِنَّ) فِي مَعْنَى (اسْتَدْرَكَ) و(كَانَ) فِي مَعْنَى (شَبَّهَ) و(لَيْتَ) فِي مَعْنَى
(تَمَنَّى) و(لَعَلَّ) فِي مَعْنَى (تَرَجَّى) .

والرابع : أَنَّهَا تَطْلُبُ اسْمَيْنِ وَهِيَ الْمُبْتَدَأُ وَالْخَبَرُ ، كَمَا يَطْلُبُ الْفِعْلُ الْمُتَعَدِي
اسْمَيْنِ وَهِيَ فَاعِلُهُ وَمَفْعُولُهُ ، فَلَمَّا أَشَبَّهَتْ هَذِهِ الْأَحْرَفُ الْفِعْلَ الْمُتَعَدِيَّ مِنْ هَذِهِ
الْأَوَّجِ الْأَرْبَعَةِ ^(١) عَطَتْ عَمَلَهُ مِنَ الرَّفْعِ وَالنَّصْبِ . وَقَدْ جَعَلَ أَبُو الْقَاسِمِ مِنْ وَجْهِ الشَّبْهِ
بَيْنَ هَذِهِ الْأَحْرَفِ وَبَيْنَ الْفِعْلِ ، اتِّصَالَ ضَمَائِرِ النَّصْبِ بِهَا كَمَا تَتَّصِلُ بِالْفِعْلِ نَحْوُ
(أَنَّهُ) و(أَنَّكَ) كَضَرْبِهِ وَضَرْبِكَ ^(٢) ، وَزَادَ أَيْضًا غَيْرُهُ اتِّصَالَ نَوْنِ الْوَقَايَةِ ^(٣) كَمَا تَتَّصِلُ
بِالْفِعْلِ نَحْوُ : إِنَّنِي ، كَضَرْبِنِي ، وَلَيْسَتْ هَذِهِ الزِّيَادَةُ بِصَوَابٍ ، لِأَنَّ اتِّصَالَ الضَّمَائِرِ
وَنَوْنِ الْوَقَايَةِ بِهَذِهِ الْأَحْرَفِ إِنَّمَا كَانَ لِأَجْلِ شَبْهِهَا بِالْفِعْلِ ، وَذَلِكَ أَنَّ اتِّصَالَ
الضَّمَائِرِ وَنَوْنِ الْوَقَايَةِ مِنْ أَحْكَامِ الْأَفْعَالِ فَكَانَ يَجِبُ أَلَّا يَكُونَ فِي هَذِهِ الْأَحْرَفِ ، لَكِنَّهَا
لَمَّا كَانَتْ قَدْ أَشَبَّهَتْ الْأَفْعَالَ دَخَلَهَا ذَلِكَ الْحُكْمُ لِأَجْلِ الشَّبْهِ ، فَصَارَ اتِّصَالُ

(١) ذَكَرَ هَذِهِ الْأَوَّجِ الْأَرْبَعَةَ الزَّجَاجِيُّ فِي الْجُمْلِ ٦٥ / ، وَابْنُ أَبِي الرَّيِّعِ فِي
الْبَسِيطِ ٦٣٩ / ، وَابْنُ الْفَخَّارِ فِي شَرْحِ الْجُمْلِ ٩٧ / .

(٢) الْجُمْلُ : ٦٥ .

(٣) انْظُرْ شَرْحَ الْجُمْلِ لِابْنِ عَصْفُورٍ : ٤٢٣ / ١ ، وَالْبَسِيطُ : ٦٣٤ ، وَشَرْحَ الْكَافِيَةِ

لِلرُّضِيِّ : ٣٤٥ / ٢ .

الضمائر ونون الوقاية / دَاحِلًا في هذه الأحرف بعد الشَّبه ، إذ لأجله كان فيها ، (١٥٣ / ب)
 فالشَّبه ولا بُدَّ حاصلٌ قبله بغيره ، فصار بمنزلة عطية النصب والرفع ^(١) في كونهما
 موجبين للشَّبه ، لا فرق بينهما ، فلا وجه لعدده من وجوه الشَّبه ^(٢) . والله أعلم .
 وقيل في الجواب عن السؤال الثاني : إنَّ هذه الأحرف أشبهت (كَان) الناقصة
 من ثلاثة أوجه ^(٣) :

أحدها : أنَّها تلزم الدخول على المبتدأ والخبر بمنزلة (كَان) .
 والثاني : أنَّها تستغنى بهما فلا تفتقر معهما إلى غيرهما ، مثل (كَان) .
 والثالث : أنَّ معانيها المذكورة التي هي التوكيد والاستدراك والتشبيه والتضي
 والترجي ، إنما تتعلق بالاسم الثاني الذي هو الخبر ، كما أنَّ (كَان) معناها في
 الخبر فحسب ، فلما أشبهت هذه الأحرف (كَان) عطفها من الرفع والنصب ،
 وهذا الجواب الثاني هو قريب من طريقة ابن مالك ^(٤) .

والجواب عن السؤال الثالث من وجهين :
 أحدهما : أنَّ الأفعال ترفع الحمد وتنصب الفضلات فرفعت هذه الأحرف الخبر ،
 لأنَّه يشبه المحمداً من جهة أنَّ معاني هذه الأحرف إنما هي في الخبر على ما تقدَّم ،

(١) كلمة (الرفع) مكررة في الأصل ، وهو سهو

(٢) انظر شرح الجمل لابن عصفور : ٤٢٣ / ١ ، والبسيط ص : ٦٤٠ - ٦٤١ .

(٣) انظر الهمع : ١٥٥ / ٢ .

(٤) قال ابن مالك في التسهيل ص : ٦١ في باب الأحرف الناصبة الاسم الرافعة
 الخبر : (ولهن شبه ب (كَان) الناقصة ، في لزوم المبتدأ والخبر والاستغناء
 بهما ، فصطت عطية معكوساً لينونا معهن كمفصول قُدِّم وفاعل أخر تنبيهاً على
 الفرعية ، ولأنَّ معانيها في الأخبار ، فكانت كالحمد ، والأسماء كالفصلات ،
 فأعطيا إعرابيهما) .

(٥) وعمل ابن السراج ذلك بأنه للتفريق بين عمل (كان) وأخواتها وهي أفعال
 و (ان) وأخواتها وهي حروف . الأصول : ٢٢٨ / ١ .

أَلَا تَرَى أَنَّكَ إِذَا قُلْتَ : إِنَّ زَيْدًا قَائِمٌ ، فَإِنَّمَا أَكَّدْتَ الْخَبَرَ الَّذِي هُوَ الْقِيَامُ ، وَكَذَلِكَ إِذَا قُلْتَ : لَيْتَ زَيْدًا قَائِمٌ ، إِنَّمَا تَمَنَّيْتَ الْقِيَامَ ، وَكَذَلِكَ إِذَا قُلْتَ : لَعَلَّ زَيْدًا قَائِمٌ ، إِنَّمَا رَجَوْتَ الْقِيَامَ ، وَكَذَلِكَ : كَانَ زَيْدًا أَسَدٌ ، إِنَّمَا شَبَّهْتَ بِالْأَسَدِ ، فَلَمَّا كَانَتْ مَعَانِي هَذِهِ الْأَحْرَفِ فِي الْأَخْبَارِ لَا فِي الْأَسْمَاءِ صَارَتْ الْأَخْبَارُ كَالْحُصْدِ ، فَرَفَعْتَ كَمَا تَرَفَعُ الْحُصْدُ كَالْفَاعِلِ وَالْمَفْعُولِ الَّذِي لَمْ يَسْمَ فَاعِلُهُ ، إِذَا الْاعْتِمَادُ فِي الْفَائِدَةِ إِنَّمَا هُوَ عَلَيْهَا ، وَصَارَتْ الْأَسْمَاءُ كَالْفَضَلَاتِ فَتَنْصِبُ كَمَا تَنْصِبُ الْفَضَلَاتُ كَالْمَفْعُولِ وَالْحَالِ .

وَالْوَجْهَ الثَّانِي : أَنَّ هَذِهِ الْأَحْرَفَ لَمَّا كَانَ عَطْفُهَا الرِّفْعَ وَالتَّنْصِبَ فَرَعًا فِيهَا وَلَيْسَ بِأَصْلٍ ، لِأَنَّهُ بِالتَّشْبِيهِ بِالْفِعْلِ الْمُتَمَدِّي كَضَرْبٍ أَوْ بِيَابٍ (كَانَ) عَلَى الْقَوْلِ الْأَخِيرِ كَمَا تَقَدَّمَ ، عَطِفَ التَّنْصِبَ أَوَّلًا ثُمَّ الرِّفْعَ عَلَى الْمَكْسِ مِنَ الْأَفْعَالِ كَضَرْبَ زَيْدٍ عَمْرًا ، وَكَانَ زَيْدٌ قَائِمًا ، لِيَكُونَ مَحْمُولًا هَا كَمَفْعُولٍ قَدَّمَ وَفَاعِلٍ أَغْرَ تَنْبِيْهَا عَلَى الْفُرْعَةِ فَصَارَ قَوْلُكَ : إِنَّ زَيْدًا قَائِمٌ ، كَضَرْبَ زَيْدًا عَمْرًا ، وَكَانَ قَائِمًا زَيْدٌ ، مِنْ جِهَةِ تَقْدِيمِ الْمَنْصُوبِ عَلَى الْمَرْفُوعِ ، وَذَلِكَ فِي الْأَفْعَالِ فَرَعٌ ، فَلَزِمَتْ هَذِهِ الْأَحْرَفُ هَذِهِ الْفُرْعَةَ تَنْبِيْهَا عَلَى كَوْنِ عَطْفِهَا الرِّفْعَ ، وَالتَّنْصِبَ لَيْسَ بِأَصْلٍ لَهَا ، وَاللَّهُ سَيَحَاثِرُهَا .

وَقَدْ تَحَصَّلَ مِنْ هَذَا أَنَّ هَذِهِ الْأَحْرَفَ فِي هَذَا الْبَابِ تَنْصِبُ الْأَسْمَ الَّذِي كَانَ مُبْتَدَأً وَتَرْفَعُ الْخَبَرَ ^(١) ، وَلَا عَمَلٌ لَهَا فِيهِمَا سِوَى هَذَا عِنْدَ الْبَصْرِيِّينَ إِلَّا (لَعَلَّ) فَإِنَّهَا قَدْ تَخَفَضَ الْمُبْتَدَأُ وَتَرْفَعُ الْخَبَرَ عَلَى قَوْلِ كَثِيرٍ مِنَ النَّحْوِيِّينَ ، وَعَلَى ذَلِكَ جَاءَ قَوْلُهُ :

لَعَلَّ اللَّهُ يُمْكِنُنِي عَلَيْهَا جِهَارًا مِنْ زُهَيْرٍ ، أَوْ أُسَيْدٍ ^(٢)

يُرْوَى بِخَفْضِ الْأَسْمِ بِحَدِّ (لَعَلَّ) ، فَهِيَ عَلَى هَذَا حَرْفُ جَهْرٍ . وَمِنْ الصَّرْبِ مَنْ إِذَا

(١) انظر المهمم : ١٥٥/٢ .

(٢) من الوافر لخالد بن جعفر بن كلاب . وزهير وأسيد هما ابنا بنديمة بن رواحة

من عبس . وقوله (عليها) يريد : على فرسه المذكورة في بيت سابق .

انظر أمالي المرتضى : ٢١٢/١ ، والتواضع : ٢٢٢ ، والمساعد : ٢٩٥/٢ ، والجنى

الداني : ٥٨٣ ، وشرح الكافية للرضي : ٣٦١/١ ، والخزانة : ٣٧٠/٤ ، ٣٧٥ ،

٣٧٨ ، واللسان : (علل) ، وسر الصناعة : ٧١/٢ .

خَفَضَ بِهَا كَسْرَ لَا مِثْلَ الْأَخِيرَةِ (١) ، وَعَلَى ذَلِكَ مَا أَنْشَدَهُ أَبُو الْحَسَنِ الْأَخْفَشُ مِنْ قَوْلِ
الشَّاعِرِ :

لَحَلَّ اللَّهُ فَضْلَكُمْ عَلَيْنَا بَشَى أَنْ أَمَّكُمْ شَرِيحُ (٢)
وَكَذَلِكَ أَيْضاً قَوْلُ الْآخِرِ :

فَقُلْتُ أَدْعُ أُخْرَى / وَأَرْفَعُ الصَّوْتِ دَعْوَةً
(أ/١٥٤)

لَحَلَّ أَبِي الْمَغْوَارِ مِنْكَ قَرِيبُ (٣)
يُرْوَى بِخَفَضٍ (أَبَى) وَكَسْرِ اللَّامِ الْأَخِيرَةِ مِنْ (لَحَلَّ) عَلَى أَنَّهَا هَرْفٌ جَرَّ خَفَضَ الْأَسْمِ
وَرَفَعَتْ الْخَبَرَ الَّذِي هُوَ (قَرِيبٌ) . وَقَدْ تَأَوَّلَ بَعْضُهُمْ (٤) هَذَا الْبَيْتَ الْأَخِيرَ فَأَخْبَرَ

(١) هِيَ لُحَّةٌ عَقِيلٌ كَمَا فِي الْأَشْمُونِيِّ : ٢/٢٠٤ ، وَالْخَزَانَةِ : ٤/٣٧٠ ، وَالْجَنِيِّ
الدَّانِي : ٥٨٢ .

(٢) مِنَ الْوَافِرِ وَلَمْ أَجِدْ لَهُ نِسْبَةً . وَالشَّرِيحُ : الْمَرْأَةُ الْمَفْضَاةُ وَهِيَ الَّتِي اتَّحَدَّ
مَسْلَكًا هَا . وَهُوَ مِنْ شَوَاهِدِ الْاِقْتِضَابِ : ٤٦٠ ، وَشَرْحُ الْجَمَلِ لِابْنِ عَصْفُورٍ : ١/٤٢٧
، ٤٧١ ، وَشَرْحُ الْكَافِيَةِ لِلرَّضِيِّ : ٢/٣٦١ ، وَالْجَنِيُّ الدَّانِي : ٥٨٤ ، وَأَوْضَحَ
الصَّالِحُ : ٣/٧ ، وَشَرْحُ ابْنِ عَقِيلٍ : ٢/٥ ، وَالْخَزَانَةِ : ٤/٣٦٨ ، وَرَوَاهُ

الْبَغْدَادِيُّ (لِجَاءِ اللَّهِ) عَلَى أَنَّهَا لُحَّةٌ فِي (لَحَلَّ) . ، وَاللِّسَانُ : (عَلَلُ) وَ(لَمَمُ)
(٣) مِنَ الطَّوِيلِ لِكَعْبِ بْنِ سَعِيدِ الْغَنَوِيِّ ، وَفِي اللِّسَانِ : (سَوَيْدٌ) فِي رِثَاءِ أَخِيهِ
أَبِي الْمَغْوَارِ وَاسْمُهُ هَرَمٌ أَوْ شَيْبٌ . وَرَوَى : (ثَانِيًا وَجَهْرَةً) مَكَانَ (دَعْوَةٍ) وَيُرْوَى
أَيْضًا : (أَبَا الْمَغْوَارِ) بِالنَّصْبِ كَمَا فِي الْأَمَالِيِّ وَلَا شَاهِدَ عَلَيْهَا .

انْظُرِ الشَّاهِدَ فِي : النُّوَادِرِ : ٣٧ ، وَمَعَانِي الْحُرُوفِ لِلرَّمَانِيِّ : ١٢٥ ، وَأَمَالِيُّ
ابْنِ الشَّجَرِيِّ : ١/٢٣٧ ، وَأَمَالِيُّ الْقَالِيِّ : ٢/١٥١ ، وَالتَّوْتُةُ : ٢٢٢ ، وَشَرْحُ
الْجَمَلِ لِابْنِ عَصْفُورٍ : ١/٤٢٦ ، وَالْجَنِيُّ الدَّانِي : ٥٨٤ ، وَالْمَغْنِيُّ : ٢/٤٤١ ،
وَشَرْحُ شَوَاهِدِهِ : ٢/٦٩١ - ٦٩٢ ، وَالْمُسَاعِدُ : ٢/٢٩٤ ، وَالْأَشْمُونِيُّ :
٢/٢٠٥ ، وَالْخَزَانَةُ : ٤/٣٧٠ .

(٤) شَوَاهِدُ عَلَى الْفَارْسِيِّ كَمَا فِي الْمَغْنِيِّ : ١/٢٨٦ ، وَالْجَنِيُّ الدَّانِي : ٥٨٥ .
وَانْظُرِ شَرْحَ الْجَمَلِ لِابْنِ عَصْفُورٍ : ١/٤٢٧ .

(لَعَلَّ) فيه على أن تكون حرف جرٍّ ومحلّها باقية على ما استقرّ فيها من نصب الاسم ورفع الخبر ، فجعل اسم (لَعَلَّ) ضمير الأمر أو الشأن محذوفاً ، و(أبى) مخفوضاً بحرف جرٍّ محذوفٍ ، وقريبٌ مبتدأ على حذف الموصوفٍ وقيامه مقامه ، وخبره في المجرور الواقع بعد (لَعَلَّ) والتقدير: لعلّه لأبى المنوار منك جواب قريب ، فحذف الضمير الذي هو اسم (لَعَلَّ) وحذف أيضاً حرف الجرِّ وهو اللام وأبقى عطه ، وحذف أيضاً الموصوف الذي هو (جواب) وقامت صفته مقامه ، وهذا التأول في غاية البعد والشذوذ لما فيه من اجتماع ثلاث ضرائر ، وهي حذف ضمير الأمر ، وحذف حرف الجرِّ وابقاء عطه ، وحذف الموصوف وإقامة صفته مقامه ، وليس هذا من المواضع التي يجوز فيها ذلك .

وقد زعم بعضهم^(١) أن هذا البيت على رواية الكسري ليس فيه لفظ (لَعَلَّ) وإنما هو (لما لأبى المنوار منك قريب) و(لما) كلمة منفصلة من قوله (لأبى) و(لما) كلمة تقال للعائز دعاء له بإقالة العثرة ، فإذا قلت للعائز : (لما) فمعناه : أقال الله عثرتك . ومن شعر الناصب أبي إسحاق اللبيري^(٢) رضي الله عنه :

وكم عائز ما إن يقال له : لما
على ما عهدنا قبل في العثرات^(٣)

(١) انظر الجنى الدانى : ٥٨٥ ، وشرح الكافية للرضي : ٣٦١/٢ .

(٢) هو إبراهيم بن مسعود بن سعد التميمي أبو إسحاق اللبيري الأندلسي . كان فقيهاً زاهداً عارفاً ، من أهل العلم والحمل ، وكان شاعراً مبدعاً وشعره مدون كله في الحكم والمواعظ . وكان محدثاً وكانت له روايات عديدة . وله قصيدة مشهورة يحث فيها ولده على طلب العلم والحمل والتخلّق بالأخلاق الكريمة ، يقول في مطلعها :

تفت فؤادك الأيام فتاً
وتحت جسمك الساعات نحتاً

توفي سنة (٤٦٠ هـ) انظر ترجمته في التكملة لابن الأبار : ١٣٦/١ ، ١٣٧ .

(٣) من الطويل ، من قصيدة له في ديوانه : ٥٢ ، يندب فيها نفسه ويذكرها المحاد ، ومطلعها :

كأنني بنفسي وهي في السكرات
تعالج أن ترقى إلى اللهوات
ويروى في الديوان : (ومن عاشر) .

يريد ما يدعى له بإقالة عشرته ، و (قريب) على هذا مبتدأ قائم مقام الموصوف المحذوف
(لأبى) في موضع الخبر ، أى : لأبى المخوار منك جواب قريب ، أو فن قريب .

والفراء يرى أن صلتها متى وقع بعدها مخفوض (لهما) واللام بعد لام الجر أدغم
فيها التنوين وكثر بها الكلام حتى صارت في اللفظ (لعل) وإنما هي من حرفين ،
الثاني لام الجر ، قال : ثم فتحوها تودهما أن الكلمتين واحدة (١)

وأعلم أن هذا البيت الثاني من البيتين اللذين استدل بهما على كون (لعل)
حرف جر وإن أمكن تأويله على وجه ما ، فلا يندفع بذلك كونها من حروف الجر ، لثبوت
ذلك في البيت قبله ولا مدفع فيه ، وإذا ثبت ذلك لها فلا وجه لتكلف تأويل البيت
الثاني والتعسف في ذلك ، والله سبحانه أعلم .

وقد ذهب الفراء من الكوفيين إلى أن (لَيْتَ) يجوز أن تنصب الاسم والخبر معاً ،
فأجاز أن تقول : لَيْتَ زيدا قائماً ، واستدل على ذلك بقول الشاعر :

* يَا لَيْتَ أَيَّامَ الصَّبَا رَاجِعاً * (٣)

فدخلت عنده على قولك (أَيَّامَ الصَّبَا رَاجِعاً) فنصبت المبتدأ والخبر معاً ، وأجاز
أيضاً غيره من الكوفيين في هذه الحروف كلها أن تنصب الاسم معاً (٤) ولم يخصصوا
ذلك بـ (لَيْتَ) واستدلوا على ذلك بقول الشاعر :

(١) انظر اللسان : (علل)

(٢) معاني القرآن : ٣٥٢ / ٢ ، وشرح الجمل لابن عصفور : ٤٢٥ / ١ ، والمفنى :

٢٨٥ / ١ ، والهمع : ١٥١ / ٢ .

(٣) تقدم تخريجه في ص : ٢٨٦ .

(٤) ومن ذهب إلى ذلك أيضاً ابن سلام في طبقات الشعراء ، وابن الطراوة وابن
السيد .

انظر طبقات الشعراء : ٧٨ ، وشرح الجمل لابن عصفور : ٤٢٤ / ١ ، والمفنى

٢٨٥ / ١ ، وشرح المفصل : ٨٤ / ٨ ، والهمع : ١٥١ / ٢ ، وابن الطراوة

النحوي ص : ٩٣ - ٩٤ .

إِنَّ الْعَجُوزَ خَبَةً جَبْرُوزًا تَأْكُلُ كُلَّ لَيْلَةٍ قَفِيرًا (١)

فَنَصَبْتُ (إِنَّ) الْخَبَرَ الَّذِي هُوَ (خَبَةٌ) كَمَا نَصَبْتُ الْأَسْمَ الَّذِي هُوَ الْعَجُوزُ،

ويقول الآخر :

إِذَا أَسْوَدَ جَنَحُ اللَّيْلِ فَلَتَأْتِ، وَلَتَكُنَّ خُطَاكَ خَفَافًا ، إِنَّ حُرَّاسَنَا أَسْدًا (٢)

فَانْتَصَبَ الْأَسْمَانِ بَعْدَ (إِنَّ) فِي / قَوْلِهِ (إِنَّ حُرَّاسَنَا أَسْدًا) وَكَذَلِكَ قَوْلُ الْآخَرِ : (١٥٤/ب)

أَلِفَ الصَّفُونِ فَمَا يَزَالُ كَأَنَّهُ مِمَّا أَقَامَ عَلَى الثَّلَاثِ كَسِيرًا (٣)

فَالِهَاءُ فِي (كَأَنَّهُ) اسْمُهَا وَ(كَسِيرًا) خَبَرُهَا وَهُوَ مَنْصُوبٌ . وَمِثْلُ ذَلِكَ قَوْلُ الْآخَرِ :

كَأَنَّ أَذَنِيهِ إِذَا تَشَوَّفَا قَادِمَةٌ أَوْ قَلَمًا مُحَرَّفَا (٤)

ف(أَذَنِيهِ) اسْمُ (كَأَنَّ) وَ(قَادِمَةٌ) خَبَرُهَا جَاءَ بِهِ مَنْصُوبًا .

(١) من الرجز ولم أجد له نسبة . ويروى (في مقعدها) مكان (كل ليلة) كما فسى

الدرر ١/١١٢ . والخَبَةُ - يجوز فيها فتح الخاء وكسرها - الخداعة . والعجوز :

الكثيرة الأكل . والقفيز : مكيال معروف . وهو من شواهد الجمل لابن عصفور :

١/٤٢٥ ، والمساعد : ١/٣٠٨ ، والهمع : ٢/١٥٦ ، واللسان : (جرز) .

(٢) من الطويل نسب في الخزنة لأبي زيد الطائي ، ونسبه السيوطي لعمر بن ربيعة .

وليس في ديوان أي منهما . والجَنَح - بضم الجيم وكسرها - طائفة من الليل

والخطى بالضم جمع خطوة وهي طابيع القدمين ، وخففا : جمع خفيفة ، والحراس

جمع حارس . وهو من شواهد شرح الجمل لابن عصفور : ١/٤٢٤ ، وشرح

الكافية الشافية : ١/٥١٨ ، والمفني : ١/٣٧ ، وشرح شواهد : ١/١٢٢ ،

والمساعد : ١/٣٠٨ ، والهمع : ٢/١٥٦ ، والدرر : ١/١١١ ، والأشموني :

١/٢٦٩ ، والخزنة : ٢/١٤٤ .

(٣) من الكامل مجهول القائل ، وفي وصف فرسان في وقوفه إحدى قوائمته ويروى

(يقوم) مكان (أقام) . والصفون : قال في اللسان (صفن) : صفن الفرس

إذا قام على طرف الرابعة ، وصفنت الدابة تصفن صفونا قامت على ثلاث وثنت

سنبك يدها) .

انظر المفني : ١/٣١٨ ، وشرح شواهد : ٢/٧٢٩ ، وشرح أبياته للبغدادى

٥/٣٠١ ، والبحر المحيط : ٧/٣٨٨ ، واللسان (صفن) وفيه (فلا) مكان

(فما) و(ما يقوم) مكان (ما أقام) .

(٤) تقدم تخريجه في ص : ٦٠٤

وَمَا اسْتَدَلُّوا بِهِ أَيْضًا الْحَدِيثَ : (إِنَّ قَعْرَ جَهَنَّمَ لَسَبْعِينَ خَرِيفًا) ^(١) (قَمَرٌ) عند اسم (إِنَّ) و (سَبْعِينَ) خبرها ، وهذا كله عند البصريين لا حجة فيه ، لأنَّه متأول على أَنَّ الاسمَ الثاني المنصوب ليس بخبر .

أَمَّا البيت الأول (ف) (رواجع) فيه منصوب على الحال ، والخبر محذوف ^(٢) ، والتقدير ياليت أيام الصبا أقبلت رواجع . والحامل في الحالِ الفعل المحذوف الذي هو (أقبلت) لأنَّه حال من الضمير المستتر في (أقبلت) وهو الفاعل ، ويجوز أن تكون هذه الحال من لفظ (أيام) ويكون الحامل فيها على هذا (ليت) بما فيها من معنى التمني ، كما عطلت (كان) في الحال بما فيها من معنى التشبيه ^(٣) في قول الشاعر :

كَأَنَّهُ خَارِبًا مِنْ جَنْبِ صَفْحَتِهِ سَقُودٌ حَرْبٍ نَسُوهُ عِنْدَ مَقْتَادٍ ^(٤)

(ف) (خَارِبًا) حال من اسم (كَانَ) الذي هو الهاء في (كَأَنَّهُ) والحامل فيها على هذا (كَانَ) .

وَأَمَّا البيت الثاني فيتخرج على أن يكون (خَبَةً) منصوب بإضمار فعلٍ على الذم ، أي : أعنى خبة جرورًا ، و (تأكل) في موضع الخبر ^(٥) .

وَأَمَّا البيت الثالث فالخبر أيضًا محذوف والتقدير : إِنْ حَرَّاسُنَا تَجِدُهُمْ أَسْدًا ، أو تلفيهم أَسْدًا ، و (أَسْدًا) منصوب على الحال من الضمير المنصوب في الفعل المحذوف ^(٦) .

(١) كلمة (جهنم) مكررة في الأصل ، والحديث أخرجه مسلم (شرح النووي : ٧٢/٣) في أواخر كتاب الايمان عن أبي هريرة ، في باب (أدنى أهل الجنة منزلة فيها) برواية : (لسبعون خريفا) بالرفع على الفصح ، وفي بعض الروايات لسبعين بالنصب كما أورده المؤلف ، نص عليه النووي في شرحه .

وانظر شرح الكافية الشافية : ٥١٧/١ - ٥١٨ ، وشرح التسهيل : ل/ ٨١ .

(٢) انظر المننى : ٢٨٥/١ ، والمهمل : ١٥٢/٢ .

(٣) انظر الخصائص : ٢٧٥/٢ .

(٤) تقدم تخريجه في ص : ٢٨٥ .

(٥) شرح الجمل لابن عصفور : ٤٢٦/١ .

(٦) المننى : ٣٢/١ .

وَأَمَّا الْبَيْتُ الرَّابِعُ فَقَوْلُهُ (يَمَّا أَقَامَ) فِي مَوْضِعِ خَبَرٍ (كَانَ) وَ(مِنْ) لِلتَّبَعِيَّةِ
و(مَا) مَوْصُولَةٌ وَاقْعَةٌ عَلَى الْخَيْلِ، وَ(أَقَامَ) صَلَّتْهَا وَفِيهِ ضَمِيرٌ مُسْتَرَفَعٌ يَحْضُرُ إِلَى
(مَا) وَعَلَى مِرَاعَاةٍ لَفْظِيَّهَا، لِأَنَّ لَفْظَهَا مَفْرُودٌ مَذْكُورٌ، وَ(كَسِيرًا) حَالٌ مِنَ الضَّمِيرِ فِي
(أَقَامَ) كَأَنَّهُ قَالَ: كَانَ هَذَا الْفَرَسُ مِنَ الْغَيْلِ الَّتِي تَقِيمُ عَلَى الثَّلَاثِ فِي حَالٍ أَنْ يَهِيَ
كَسْرًا.

وَأَمَّا الْبَيْتُ الْخَامِسُ فَيَتَخَرَّجُ أَيْضًا عَلَى مِثْلِ مَا تَقَدَّمَ فِي قَوْلِ الْآخِرِ (إِنْ حَرَّاسَنَا
أَسَدًا) وَيَكُونُ التَّقْدِيرُ هُنَا: تَوْجِدَانِ قَادِمَةٍ أَوْ تَلْفِيَانِ قَادِمَةٍ أَوْ قَلَمًا مُحَرَّفًا، عَلَى
أَنَّ قَائِلَ هَذَا الْبَيْتِ وَهُوَ الْعَمَانِيُّ قَدْ لَحِنَ لِمَا أُنْشِدَهُ بِالنَّصْبِ، لَحْنَهُ الْأَصَمِيُّ،
وَأَبُو عَمْرٍو بْنُ الْعَلَاءِ بِحَضْرَةِ الرَّشِيدِ وَأَصْلَحَهُ لَهُ الرَّشِيدُ فَقَالَ لَهُ: قُلْ تَخَالُ أَنْ نَبِيَّهُ
إِذَا تَشَوَّفَا.

وَأَمَّا الْحَدِيثُ فَحُطِّبَهُ أَيْضًا عَلَى حَذْفِ الْخَبَرِ وَ(سَبْعِينَ) ظَرْفٌ (١)، وَالتَّقْدِيرُ:
إِنْ قَصَرَ جَهَنَّمَ لِيَهْوَى فِيهِ سَبْعِينَ خَرِيفًا.

السَّأَلَةُ الثَّلَاثَةُ: فِي الْمَبْتَدَأِ وَالْخَبَرِ اللَّذَيْنِ تَحْمِلُ فِيهِمَا هَذِهِ الْأَحْرَفُ.

وَكُلُّ مَا جَازَ أَنْ يَكُونَ اسْمًا لَ (كَانَ) وَأَخَوَاتِهَا، كَانَ اسْمًا لِهَذِهِ الْأَحْرَفِ، فَلَا
يَكُونُ اسْمًا أَدَاةَ شَرْطٍ وَلَا أَدَاةَ اسْتِفْهَامٍ، وَلَا (كَمْ) الْخَبَرِيَّةُ وَلَا (مَا) التَّصْجِيَّةُ
وَلَا نَحْوُ: أَيْمَنُ اللَّهِ (٢)، لِأَنَّ هَذَا كُلَّهُ لَا يَكُونُ اسْمًا لِكَانَ وَأَخَوَاتِهَا. فَأَمَّا قَوْلُ
الشَّاعِرِ:

(١) شرح الكافية الشافية: ٥١٨/١، والمفنى: ٣٧/١.

(٢) انظر شرح الجمل لابن عصفور: ٤٢٨/١.

إِنَّ مَنْ يَدْخُلُ الْكَنِيسَةَ يَوْمًا يَلْقَى فِيهَا جَانِرًا وَطِيَاءً (١)

فليست (مَنْ) فيه اسماً لـ (إِنَّ) لأنها شرطية بدليل أنها قد حُزمتِ الفعليين

بعدها ، وهما (يَدْخُلُ) و(يَلْقَى) وإنما اسْمُ (إِنَّ) ضمير الأمر أو الشأن / محذوف ، (١٥٥/أ) والتقدير : إنه مَنْ يَدْخُلُ الْكَنِيسَةَ ، و(مَنْ) مبتدأ و(يَدْخُلُ) بعده في موضع الخبر و(يَلْقَى) جواب الشرط ولذلك انجزم ، والجملة الشرطية في موضع خبر (إِنَّ) .

وَكُلُّ مَا جَبَّازٌ أَنْ يَكُونَ خَبَرًا لِيَكَانَ وَأَخَوَاتِهَا كَانَ خَبَرًا لِهَذِهِ الْحُرُوفِ ، فلا تقع خبراً لها جعل الطلب كالأمر والنهي والاستفهام كما لا تقع خبراً لِيَكَانَ وَأَخَوَاتِهَا ، بل لا بُدَّ أَنْ يَكُونَ خَبَرُهَا إِذَا كَانَ جُمْلَةً يَحْتَمِلُ الصِّدْقَ وَالْكَذِبَ نَحْوُ : إِنَّ زَيْدًا قَامَ أَبُوهُ ، وَإِنَّ زَيْدًا أَبُوهُ قَائِمٌ ، وَإِنَّ زَيْدًا إِنْ قَامَ أَكْرَمَهُ .

قَالَ ابْنُ مَالِكٍ : (وَرَبَّمَا دَخَلْتُ (إِنَّ) عَلَى مَا خَبَرَهُ نَهْيٌ) يَقُولُ : رَبَّمَا دَخَلْتُ (إِنَّ) عَلَى الْمَبْتَدَأِ الَّذِي خَبَرَهُ جُمْلَةٌ نَهْيٌ ، فيصير المبتدأ إن ذاك اسماً لها وجملة النهي خبراً لها ، يشير إلى نحو قول الشاعر :

وَلَوْ أَصَابَتْ لَقَالَتْ وَهِيَ صَادِقَةٌ
إِنَّ الرِّيَاضَةَ لَا تَنْصِبُكَ لِلشَّيْبِ (٣)

(١) من الخفيف ونسب للأخطل ولم أجده في ديوانه . والجادر : كناية عن الصبيان من أولاد النصارى ، وكنى بالطباء عن نسائهم : وقيل : يحتمل أن يريد الصور التي يصورونها في الكنيسة .

وهو من شواهد أطلي ابن الشجري : ٢٦٤/١ ، ٢٩٥ ، والجمل : ٢٢١ ، وشرحه لابن عصفور : ٤٤٢/١ ، والمقرب : ١٠٩/١ ، ٢٧٧ ، والحلل : ٢٨٧ ، والبسيط ٣١٧ ، ٨٠٧ ، والمفنى : ٣٧/١ ، وشرح شواهد : ١٢٢/١ ، ٩١٨/٢ ، والمهم : ١٦٤/٢ ، والخزانة : ٢١٩/١ ، ٤٦٣/٢ ، ١٢/٤ ، ٣٨٠ .

(٢) التسهيل ص : ٦١ .

(٣) من البسيط للجميح بن منقذ بن الطماح الأسدي ، وهو فارس شاعر جاهلي قتل يوم جبلة ، من قصيدة يذكر فيها نشوز امرأته لقلة ماله . والرياضة : تهذيب الأخلاق والشيب : جمع أشيب . وقوله :

مَرَّتْ بِرَاكِبٍ مَطْهُوزٍ فَقَالَ لَهَا
ضَرَى الْجَمِيحُ وَسَيِّهٍ بِتَعْدِيْبٍ
والمطهوز : الموسوم في أصل لحية . =

فالرياضة اسم (إن) و (لا تنصّبك) جملة نهية في موضع الخبر ، ويدلّك على أن (لا) ناهية هنا جزم الفعل بعدها ، و (تنصّبك) معناه : تنصّبك من النصب الذي هو التعب والعناء ، وهذا النهي هنا على معنى لا تتعرض لأن (تنصّبك) كقوله عز وجل : (يا بني آدم لا يفتننكم الشيطان) ^(١) أي : لا تتعرضوا لفتنة الشيطان ، ومعنى بقوله : (إن الرياضة لا تنصّبك للشيب) : أن رياضة الهرم عناء وتعب من غير فائدة ، وهو في المعنى نحو قول الآخر :

أَتَرُونِي عِرْسَكَ بَعْدَ مَا كَرِهْتُمْ
وَمِنَ الْعَنَاءِ رِيَاضَةُ الْهَرَمِ ^(٢)

ومن أمثالهم في هذا المعنى (عود يعلم العنج) ^(٣) والعود : الجمل المسنن ، ومعنى (يعلم العنج) : يراعى فيرد على رجليه ، وقريب من هذا المعنى قول الآخر :
وَالشَّيْخُ لَا يَتْرُكُ أَخْلَاقَهُ
حَتَّى يُوَارِيَ فِي شَرَى رَمْسِهِ ^(٤)
ومثل البيت المتقدم أيضا في جمل جملة النهي خبرا لـ (إن) قول الآخر :

= وهو من شواهد أمالي ابن السجري : ٣٣٢/١ ، وشرح المفضليات : ٢٦ ،
واصلاح الغلل : ١٨١ ، وشرح الكافية للرضي : ٣٤٨/٢ ، والتوطئة : ٢١٧ ،
وحواشي المفصل : ٨٠ ، وشرح الجمل لابن عصفور : ٤٢٨/١ ، والخزانة :
٢٩٥/٢ - ٢٩٦ .

(١) من الآية : (٢٧) من سورة الأعراف .
(٢) من الكامل ولم أجد له نسبة ، وعجمته مثل سائر . انظر أمثال ابن سلام : ١٢١ ،
والبيان والتبيين : ١٤٥/١ ، ٨١/٢ ، والحيوان : ٤١/١ ، ١٠٢/٣ ،
والمستقصى : ٣٤٩/٢ .
(٣) مثل يضرب لمن أخذ في تطلم شيء بعد ما كبر . انظر اللسان (عنج) وأمثال
ابن سلام : ١٢١ ، والمستقصى : ١٧١/٢ ، وعجمته الأمثال للعسكري :
٢٧٩/٢ .

(٤) من السريع لصالح بن عبد القدوس الشاعر المتكلم البليغ . كان يذهب في شعره
مذهب الحكمة . ويعدّه :

إِذَا ارْعَوَى عَادَ إِلَى جَهْلِهِ
كَذَى الضُّنَى عَادَ إِلَى نَكْسِهِ

انظره في البيان والتبيين : ١٤٥/١ ، والحيوان : ١٠٢/٣ .

إِنَّ الَّذِينَ قَتَلْتُمْ أَمْسَ سَيِّدَهُمْ لَا تَحْسَبُوا لِيَلَهُمْ عَنْ لَيْلِكُمْ نَامًا^(١)

فَالَّذِينَ اسْمُ (إِنَّ) وَ (قَتَلْتُمْ أَمْسَ سَيِّدَهُمْ) صِلَةُ الَّذِينَ ، و (لا) حَرْفُ نَهْيٍ لَا نَجْزَامَ (تَحْسَبُونَهُ) وَعَلَامَةُ جُزْمِهِ حَذْفُ النُّونِ ، وَالْجُمْلَةُ مِنْ قَوْلِهِ (لَا تَحْسَبُوا) مَعَ مَا بَعْدَهُ فِي مَوْضِعِ خَبَرٍ (إِنَّ) فَأَخْبَرَ كَمَا تَرَى بِجُمْلَةِ النَّهْيِ .

وقد تأول بعض النحويين هذين البيتين وأخرجهما عما ذهب إليه ابن مالك ، بأن جعل الخبر فيهما محذوفًا وذلك النهي محموله والتقدير : إِنَّ الرِّيَاضَةَ أَقُولُ لَكَ لَا تُنْصِبُكَ لِلشَّيْبِ . وكذلك البيت الآخر التقدير فيه : أَقُولُ لَكُمْ لَا تَحْسَبُوا لِيَلَهُمْ عَنْ لَيْلِكُمْ نَامًا^(٢) ، فالقول المحذوف هو الخبر (إِنَّ) وذلك النهي محمول القول المحذوف والقول كثيرًا ما يحذف في كلام العرب ، قَالَ تَعَالَى : (فَأَمَّا^(٣) الَّذِينَ أَسْوَدَّتْ وُجُوهُهُمْ أَكَفَرْتُمْ بَعْدَ إِيمَانِكُمْ^(٤)) أَيْ : فَيَقَالُ لَهُمْ أَكْفَرْتُمْ ، وَقَالَ سُبْحَانَهُ : (وَأَمَّا^(٥) الَّذِينَ كَفَرُوا أَفَلَمْ تَكُنْ آيَاتِي تُتْلَىٰ عَلَيْكُمْ^(٥)) . فَيَقَالُ لَهُمْ : أَفَلَمْ تَكُنْ آيَاتِي تُتْلَىٰ ، وَقَالَ عَزَّ وَجَلَّ : (وَالْمَلَائِكَةُ يَدْخُلُونَ عَلَيْهِمْ مِنْ كُلِّ بَابٍ ، سَلَامٌ عَلَيْكُمْ^(٦)) أَيْ : يَقُولُونَ سَلَامٌ^(٧) عَلَيْكُمْ . وَهَذَا التَّأْوِيلُ فِي الْبَيْتَيْنِ ذَكَرَهُ الشُّلُومِيُّ وَابْنُ عَصْفُورٍ^(٨) ، وَهُوَ ضَعِيفٌ

(١) من البسيط لأبي مكعب من بني سعد بن مالك (جاهلي) يخاطب به بني سعد ابن شعلبة في شأن غلام منهم قتلوه . وهو من شواهد أمالي ابن الشجري : ٣٣٢/٢ ، وشرح المفضليات : ٢٦ ، والمغنى : ٥٨٥/٢ ، وشرح شواهد : ٩١٤/٢ ، وعدة السالك : ٣٢٦/١ ، والهمع : ١٥٧/٢ ، والدرر : ١١٣/١ ، وحاشية الصبان : ٢٦٩/١ ، والخزانة : ٢٩٧/٤ .

(٢) انظر شرح الجمل لابن عصفور : ٤٢٨/١ .

(٣) في الأصل : (وأما) بالواو وهو تحريف .

(٤) من الآية : (١٠٦) من سورة آل عمران .

(٥) من الآية : (٣١) من سورة البقرة .

(٦) من الآيتين : (٢٣ - ٢٤) من سورة الرعد .

(٧) في الأصل : (سلم) وهو تحريف .

(٨) انظر حواشي المفصل للشلومي : ٧٩ ، ٨٠٠ .

(٩) شرح الجمل لابن عصفور : ٤٢٨/١ .

من جهة أنه إضمار ما لا يحتاج المحنى إليه ، ولو نطق به لكان عيباً ، وهو بمنزلة مَنْ يقول : زيد أقول لك أبوه قائمٌ .

ولا / تدخل أيضاً هذه الأحرف على مبتدأ خبره لازم التصدير ، لأن ذلك (١٥٥ / ب) الخبر لو وقع خبراً ل (إن) أو لشيء من أخواتها للزم تقديمه عليها ، ولا يتقدم خبر شيء من هذه الأحرف عليها ^(١) على ما سيأتي بيانه ، ^(٢) فإذا قلت : أين زيد ؟ أو كيف عمرو ؟ أو متى القيام ؟ فلا سبيل إلى دخول شيء من هذه الأحرف على هذه الجملة لما تقدم ، وأيضاً فإن الخبر إن ذلك كان يكون استفهاماً ، وذلك لا يجوز على ما ذكر من أن الطالب لا يقع خبراً لهذه الأحرف ، وإذا قلت : كم يوم سيري ، على الأخبار بكثرة أيام سيره ، ويكون (سيري) مبتدأ و (كم) ظرفاً في موضع خبره ولزم تقديمه ، لأن (كم) الخبرية من أدوات الصدور فلا تدخل أيضاً (إن) ولا شيء من أخواتها على هذا المبتدأ هنا للجملة المتقدمة خاصة ، وهي ما كان يلزم من تقدم خبر (إن) عليها وذلك لا يجوز ، ألا ترى أنك لو أدخلت (إن) لكنت بين أمرين كلاًهما ممنوع :

أحدهما : أن توقع (كم) بعد (إن) فتقول : إن كم يوم سيري ، والمعنى : إن في أيام كثيرة سيري ، وهذا لا يجوز ، لأن (كم) كما ذكر تلزم التصدير .

والثاني : أن تقدم (كم) على (إن) فتقول : كم يوم إن سيري ، وسيري اسم (إن) و (كم) ظرف في موضع الخبر تقدم لكونه من أدوات الصدور ، وهذا لا يجوز أيضاً لأن تقدم الخبر على الحرف في هذا الباب ممنوع .

وقد تحمّل من هذا أن الاسم في هذا الباب لا بد أن يكون مما يصحّ كونه مبتدأ إن ذلك ، هو الأصل فيه قبل دخول (إن) وأخواتها ، فعلى هذا لا يكون اسم (إن) وأخواتها جملة ولا ظرفاً ولا مجروراً ، كما لا يكون شيء من ذلك مبتدأ . فأما

(١) في الأصل (عليه) وهو تحريف .

(٢) انظر ما سيأتي في ص ٦٦٦

ما وقع في الحديث "إِنَّ مِنْ أَشَدَّ النَّاسِ عَذَابًا يَوْمَ الْقِيَامَةِ الْمَصُورُونَ" ^(١) ففيه قولان :
أحدهما : أَنَّ اسْمَ (إِنَّ) ضميرُ الأمرِ أو الشأنِ محذوفٌ و(المصورون) مبتدأ
و(مِنْ أَشَدَّ) قبله في موضعٍ خبره ، والجملة في موضعٍ خبرٍ (إِنَّ) ، والتقدير : إِنَّ مِنْ
أَشَدَّ النَّاسِ عَذَابًا يَوْمَ الْقِيَامَةِ الْمَصُورُونَ ، و(مِنْ أَشَدَّ) على هذا يتعلّق بمحذوفٍ
قَامَ مقامه لوقوعه خبراً .

والقول الثاني : إِنَّ (مِنْ) في قوله (مِنْ أَشَدَّ) زائدة ، و(أَشَدَّ) هو اسمُ
(إِنَّ) فلفظه خَفَضٌ بمن الزائدة ، وموضعه نصبٌ ب(إِنَّ) فعلى هذا لا يتعلّق هذا
المجرور بشيءٍ ، وهكذا الحكم في كُلِّ حرفٍ زائدٍ لا يتعلّق بشيءٍ ، إذ لا تأثير له سوى
العمل الذي هو الخفضُ ، ألا تراه لا يمتنع من كون المخفض به مبتدأً أو فاعلاً
أو مفعولاً لم يُسمَّ فاعله أو اسماً لكان وأخواتها ، كما يمتنع من ذلك الحرف الذي ليس
بزائدٍ ، مثالُ المبتدأ المخفض بحرف زائدٍ : ما في الدَّارِ من رجلٍ ، الأصل : ما في
الدَّارِ رجلٌ ، ومثالُ الفاعل : ما قام من رجلٍ ، أي : ما قام رجلٌ ، ومثالُ المفعول الذي
لم يُسمَّ فاعله : ما ضَرَبَ مِنْ رجلٍ ، أي : ما ضَرَبَ رجلٌ ، ومثالُ اسمٍ (كَانَ) :
ما كَانَ مِنْ رجلٍ في الدَّارِ ، أي : ما كَانَ رجلٌ في الدَّارِ ، وهذا القول الثاني في
هذا الحديث قاله الكسائي ^(٢) ، وهو جارٍ على قياسِ مذهب أبي الحسن الأَخْفَشِ ، لأنَّ
من مذهبِهِ زيادةُ / (مِنْ) منطوقاً من غير شرطٍ ، فهذا القول الذي قاله الكسائي (١/١٥٦)
جائزٌ ولا بُدَّ على قاعدة مذهب أبي الحسن ، وأما على مذهب سيبويه مِنْ أَنَّ (مِنْ)

-
- (١) أخرجه البخاري (فتح الباري : ٣٨٢/١٠) في اللباس ، باب عذاب المصورين
يوم القيامة ، حديث رقم (٥٩٥٠) . ومسلم (شرح النووي) : ٩٢/١٤ - ٩٣
في باب اللباس والزينة ، باب تحريم صورة الحيوان وتحريم ما فيه صورة ، حديث
رقم (٩٨) ، والنسائي في باب الزينة : ٢١٤/٨ ، وأحمد : ٣٧٥/١ ، ٤٢٦ ،
٢٦/٢ ، ٥٥٥ . وانظر شرح الكافية الشافية : ٢٣٦/١ ، وحاشية الصبان :
٢٦٩/١ ، والمغني : ٣٧/١ ، وشراهد التوضيح : ١٤٨ .
(٢) هذا هو الراجح في أعراب هذا الحديث على هذه الرواية .
(٣) انظر المغني : ٣٧/١ .

لا تَزَادُ قِيَاسًا إِلَّا بِشُرُوطٍ (١) تَتَبَيَّنُ إِنْ شَاءَ اللَّهُ فِي بَابِ حُرُوفِ الْخَفْضِ ، فَلَا تَكُونُ زِيَادَتُهَا فِي هَذَا الْحَدِيثِ قِيَاسًا بَلْ شُذُّ وَذًا وَسَمَاعًا لَا يَقَاسُ عَلَيْهِ ، لِأَنَّ مِنْ شُرُوطِ زِيَادَتِهَا عِنْدَهُ تَقَدُّمُ نَفْيِ أَوْ اسْتِفْهَامٍ قَبْلَهَا نَحْوُ : مَا فِي الدَّارِ مِنْ رَجُلٍ ، وَهَلْ فِي الدَّارِ مِنْ رَجُلٍ ، وَلَمْ يَتَقَدَّمْهَا (٢) فِي الْحَدِيثِ شَيْءٌ مِنْ هَذَيْنِ ، وَلِذَلِكَ لَمْ يَحِطْهُ سَيِّوِيهِ وَالْخَلِيلُ إِلَّا عَلَى الْقَوْلِ الْأَوَّلِ مِنْ حَذْفِ ضَمِيرِ الْأَمْرِ أَوِ الشَّانِ ، ذَكَرَ ذَلِكَ الْخَلِيلُ فِيمَا حَكَاهُ عَنِ الْعَرَبِ مِنْ قَوْلِهِمْ : " إِنْ بِكَ زَيْدٌ مَأْخُودٌ " (٣) بِرَفْعِ زَيْدٍ ، قَالَ الْخَلِيلُ : (هَذَا عَلَى قَوْلِهِ : إِنَّهُ بِكَ زَيْدٌ مَأْخُودٌ) (٤) يَعْنِي عَلَى إِضْمَارِ الْأَمْرِ أَوِ الشَّانِ مَحْذُوفًا ، فَزَيْدٌ مُبْتَدَأٌ وَ (مَأْخُودٌ) خَبَرُهُ وَبِهِ يَتَعَلَّقُ الْمَجْرُورُ الَّذِي هُوَ (بِكَ) وَالْجُمْلَةُ فِي مَوْضِعِ خَبَرٍ (إِنْ) وَهَذَا مِثْلُ الْحَدِيثِ لَا فَرْقَ بَيْنَهُمَا إِلَّا مِنْ جِهَةٍ أَنَّهُ لَا يَتَصَوَّرُ هُنَا الْقَوْلُ الثَّانِي فِي الْحَدِيثِ الْمُتَقَدِّمِ ، وَضَمِيرُ الْأَمْرِ أَوِ الشَّانِ أَوْ الْقِصَّةِ قَدْ يَحْذَفُ وَإِنْ كَانَ ذَلِكَ قَلِيلًا ضَمِيمًا عَلَى مَا سَيَأْتِي بَيَانُهُ إِنْ شَاءَ اللَّهُ ، وَمِنْهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ قَوْلِ الشَّاعِرِ :

إِنْ مِنْ يَدٍ دَخَلَ الْكَنِيسَةَ يَوْمًا * (٥)

وَأَكْثَرُ النَّحْوِيِّينَ يَرَوْنَ بَابَ جَوَازِ حَذْفِهِ الشَّمْعَ ، وَهُوَ الظَّاهِرُ مِنْ مَذْهَبِ الْخَلِيلِ

وسيويه .

(١) ذَكَرَ ابْنُ أَبِي الرَّيْعِ فِي الْبَسِيطِ : (٧١٩ - ٧٢٠) شُرُوطُ زِيَادَةِ (مَنْ) فَقَالَ : (فَأَمَّا (مَنْ) الزَّائِدَةُ فَاسْتَرْطَفْتُ فِيهَا سَيِّوِيهِ ثَلَاثَةَ شُرُوطٍ :

أَحَدُهَا : أَنْ تَدْخُلَ عَلَى نَكْرَةٍ . وَالثَّانِي : أَنْ تَكُونَ النَكْرَةُ يِرَادَ بِهَا اسْتِفْهَامُ الْجِنْسِ . وَالثَّلَاثُ : أَنْ تَكُونَ بَعْدَ غَيْرِ الْوَاجِبِ ، وَذَلِكَ قَوْلُكَ : مَا جَاءَنِي مِنْ أَحَدٍ ، وَمَا رَأَيْتُ مِنْ أَحَدٍ) وَانْظُرِ الْكِتَابَ : ٣١٥/٢ - ٣١٦ ، ٢٢٥/٤ ، وَشَرْحُ الْمِفْصَلِ : ١٢/٨ - ١٣ ، وَشَرْحُ الْجَمَلِ لِابْنِ عَصْفُورٍ : ٤٨٤/١ ، وَالْجَنَى الدَّانِي : ٣١٩ ، وَشَرْحُ الْجَمَلِ لِابْنِ الْفَخَّارِ : ١٠٦ .

(٢) فِي الْأَصْلِ : (تَتَقَدَّمُهَا) بِالتَّاءِ الْمُثَنَاءِ الْفَوْقِيَّةِ .

(٣) الْكِتَابَ : ١٣٢/٢ .

(٤) الْكِتَابَ : ١٣٤/٢ .

(٥) تَقَدَّمَ تَخْرِيجُهُ فِي ص : ٦١٩ .

وَزَعَمَ ابْنُ مَالِكٍ أَنَّ جَوَازَهُ لَا يَخَصُّ بِالشَّعْرِ ^(١) بَلْ يَجُوزُ عِنْدَهُ فِي الْكَلَامِ مُطْلَقًا إِذَا
فِيهِمُ الْمَعْنَى ، فَلَوْ جَاءَ مَا حَكَاهُ الْخَلِيلُ عَلَى الْمَطْرِدِ لِكَانَ بِنَصْبِ زَيْدٍ ، إِنَّ بَكَ زَيْدًا
مَأْخُودٌ ، فزَيْدًا اسْمُ (إِنَّ) وَمَأْخُودُ الْخَبَرِ ، وَ(بِكَ) يَتَعَلَّقُ بِالْخَبَرِ ، وَكَذَلِكَ
الْحَدِيثُ لَوْ جَاءَ أَيْضًا عَلَى الْمَطْرِدِ لِكَانَ بِنَصْبِ (الصَّوْرَيْنِ) عَلَى أَنَّهُ الْاسْمُ وَ(مِنْ
أَشَدِّ) فِي مَوْضِعِ الْخَبَرِ ، أَوْ كَانَ يَظْهَرُ الضَّمِيرُ وَلَا يَحذف فِيهِمَا . وَهَكَذَا الْحَكْمُ
أَبَدًا فِي كُلِّ مَوْضِعٍ وَقَعَ فِيهِ بَعْدَ (إِنَّ) اسْمٌ وَجُمْلَةٌ أَوْ ظَرْفٌ أَوْ مَجْرُورٌ ، فَيَجْعَلُ ذَلِكَ
الْاسْمَ اسْمًا لَهَا ، وَالْجُمْلَةُ أَوْ الظَّرْفُ أَوْ المَجْرُورُ فِي مَوْضِعِ خَبَرِهَا . قَالَ تَعَالَى :
(إِنَّ الَّذِينَ سَبَقَتْ لَهُمْ مِنَّا الْحُسْنَى أُولَئِكَ عَنْهَا مُبْعَدُونَ) ^(٢) فَ(الَّذِينَ) اسْمُ (إِنَّ)
(وَسَبَقَتْ لَهُمْ مِنَّا الْحُسْنَى) صَلَتهُ ، وَالْجُمْلَةُ بَعْدَ مِنَ الْمَبْتَدَأِ وَالْخَبَرُ فِي مَوْضِعِ خَبَرِ
(إِنَّ) . وَقَالَ سُبْحَانَهُ : (إِنَّ لَدَيْنَا أَنْكَالًا) ^(٣) فَ(أَنْكَالًا) هُوَ الْاسْمُ ، وَ(لَدَيْنَا)
ظَرْفٌ فِي مَوْضِعِ الْخَبَرِ . وَقَالَ عَزَّ وَجَلَّ : (إِنَّ فِي ذَلِكَ لَعِبْرَةً) ^(٤) وَ(إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَةً) ^(٥)
(وَأَنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ) ^(٦) وَ(إِنَّ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ لَآيَاتٍ لِلْمُؤْمِنِينَ) ^(٧) فَالْمَجْرُورُ فِي هَذَا
كَلَّمَةً كَمَا تَرَى جُعِلَ فِي مَوْضِعِ الْخَبَرِ ، وَالْاسْمُ الْمَتَّاعُ نَصِبَ اسْمًا لـ (إِنَّ) ، وَكَذَلِكَ قَوْلُهُ
تَعَالَى فِي سُورَةِ الْبَقَرَةِ : (إِنَّ فِي خَلْقِ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَاخْتِلَافِ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ) ^(٨)
إِلَى قَوْلِهِ جَلَّ وَتَعَالَى : (لَا يَاتِ لِقَوْمٍ يَعْقِلُونَ) فَ(آيَاتٍ) هُوَ اسْمُ (إِنَّ) مَنْصُوبٌ
بِالْكَسْرِ إِنْ هُوَ جَمْعٌ مَوْثِقٌ سَالِمٌ ، وَالْمَجْرُورُ الْوَاقِعُ بَعْدَ (إِنَّ) فِي مَوْضِعِ خَبَرِهَا ،
وَهُوَ (فِي خَلْقٍ) وَمَا بَعْدَهُ مِنَ الْمَغْفُوضَاتِ عَاطِفٌ عَلَى (خَلْقٍ) ، وَالْمَعْنَى : إِنَّ فِى

(١) شرح الكافية الشافية : ٢٣٦ / ١ .

(٢) الآية : (١٠١) من سورة الأنبياء .

(٣) من الآية : (١٢) من سورة المزمل .

(٤) من الآية : (١٣) من سورة آل عمران .

(٥) من الآية : (٨) من سورة الشعراء .

(٦) من الآية : (٣) من سورة الرعد .

(٧) الآية : (٣) من سورة الجاثية .

(٨) من الآية : (١٦٤) من سورة البقرة .

هذه الأشياء كلها لايات لقوم يعقلون .

فأما قوله صلى الله عليه وسلم : (إِنْ مَّا أَدْرَكَ النَّاسُ مِنْ كَلَامِ النَّبِيِّ : إِذَا لَمْ

تَسْتَحِي (١) / فافعل ما شئت (٢) فالجملة التي هي (إِذَا لَمْ تَسْتَحِي فافعل ما شئت) (١٥٦/ب

هي اسم (إِنْ) و(مَّا أَدْرَكَ) في موضع الخبر ، وبجاز وقوع هذه الجملة اسماً لـ (إِنْ)

لأنها لم تقصد قصد الجملة إنما قصدت قصد المفردات ، ألا ترى أن المعنى : إِنْ مَّا

أَدْرَكَ النَّاسُ مِنْ كَلَامِ النَّبِيِّ هَذَا الْكَلَامُ ، فصارت هذه الجملة في حكم المفرد جئ بها

هنا للاخبار عنها فحكيت ، وهذا كما تقول : لا إله إلا الله كلمة حق ، ألا ترى أنك إنما

قصدت الاخبار عن هذا الكلام بأنه كلام حق وصدق فحكيت ، فإنما قصدت قصـ

المفردات لا قصد الجمل ، وقصد الجمل هو الاخبار بضمونها وإرادة معناها الذي

لأجله وقع التركيب ، كما إذا قلت : لا إله إلا الله ، تقصد نفى أن يكون في الوجود

إلا هـ سوى الله تعالى ، وكما إذا قلت : إِذَا لَمْ تَسْتَحِي فافعل ما شئت تقصد أن الذي

لا حياء عنده لا يبالي بما يفعل ، ولست تريد الاخبار عن هذا الكلام بشيء كما في

الحديث المذكور ، حيث قصد فيه الاخبار بأن هذا الكلام من كلام النبوة ، فالجمل

إِذَا قَصِدَتْ قَصْدَ المفردات وسيقت للاخبار عنها مثلاً كما تقدم تحكى ويكون حكمها

إِنْ ذَاكَ حَكَمَ المفردات في الابتداء بها ، ووقعها اسماً في بابي (كَان) و(إِنْ) وفي

غير ذلك من المواضع التي تلزم المفردات ، فهذا الحديث من هذا القبيل ، وكذلك

قول الشاعر :

(١) كذا في الأصل : (لم تستحي) باثبات الياء على لغة الحجاز ، فالمضارع

عند هم (يستحي) بياءين ، وعلى لغة تميم (لم يستح) فالمضارع عند هم

(يستحي) بياء واحد . انظر شرح الشافية ١١٩/٣ .

(٢) أخرجه البخاري (فتح الباري : ١٠/٥٢٣) في كتاب الأدب - باب إذا لم

تستح فاصنع ما شئت - حديث رقم (٦١٢٠) . وفيه : (من كلام النبوة

الاولى) .

لَيْتَ التَّحِيَّةَ كَانَتْ لِي فَأَشْكُرُهَا مَكَانَ يَاجْمَلًا حَيَّتَ يَارْجُلُ (١)

فَقَوْلُهُ (حَيَّتَ يَارْجُلُ) مُبْتَدَأٌ ، وَ (مَكَانَ) قَبْلَهُ ظَرْفٌ فِي مَوْضِعِ خَبَرِهِ ، أَيْ : هَذَا الْكَلَامُ فِي مَكَانِ قَوْلِهَا (يَاجْمَلًا) وَهَذَا الْكَلَامُ دَاخِلٌ تَحْتَ التَّمْنَى ، فَالْمَعْنَى : لَيْتَ هَذَا الْكَلَامَ الَّذِي هُوَ (حَيَّتَ يَارْجُلُ) مَكَانَ قَوْلِهَا (حَيَّتَ يَاجْمَلُ) . وَقَدْ يَتِمُّوْرُ أَنْ يَكُونَ (حَيَّتَ يَارْجُلُ) بَدَلًا مِنْ التَّحِيَّةِ الْوَاقِعَةِ اسْمَ (لَيْتَ) ، وَالظَّرْفُ الَّذِي هُوَ (مَكَانَ يَاجْمَلًا) بَدَلٌ مِنَ الْجُمْلَةِ الَّتِي هِيَ خَبَرُ (لَيْتَ) وَهِيَ قَوْلُهُ (كَانَتْ لِي) ، لِأَنَّ هَذَا الْكَلَامَ الثَّانِي فِي مَعْنَى الْأَوَّلِ ، إِلَّا أَنَّ الْوَجْهَ الْأَوَّلَ أَبْيَنُ مِنْ جِهَةِ الْإِعْرَابِ ، وَالثَّانِي أَبْيَنُ مِنْ جِهَةِ الْمَعْنَى ، وَعَلَى كِلَا الْوَجْهَيْنِ فَقَوْلُهُ (حَيَّتَ يَارْجُلُ) لَهُ حُكْمُ الْمَفْرَدَاتِ وَلِذَلِكَ وَقَعَ مُبْتَدَأً أَوْ اسْمًا لـ (لَيْتَ) مِنْ حَيْثُ قَصِدَ قَصْدُهَا فُحْكِي ، وَكَذَلِكَ قَوْلُ الْآخَرِ :

كَيْفَ أَصْبَحْتَ كَيْفَ أَسَيِّتَ مِمَّا يَزْرَعُ الْوَدَّ فِي فُؤَادِ الْكَرِيمِ (٢)

فَقَوْلُهُ (كَيْفَ أَصْبَحْتَ) مُبْتَدَأٌ ، وَ (كَيْفَ أَسَيِّتَ) عَطْفٌ عَلَيْهِ ، وَ (مِمَّا يَزْرَعُ) فِى مَوْضِعِ الْخَبَرِ ، وَالْمَعْنَى : هَذَانِ الْكَلَامَانِ مِمَّا يَزْرَعُ الْوَدَّ وَيُورِثُ الْحُبَّ لِمَا فِيهِمَا مِنْ السُّؤَالِ عَنْ أَحْوَالِ الشَّخْصِ وَالْإِهْتِمَامِ بِهَا ، وَحَذِيفَ حَرْفِ الْعَطْفِ أَرَادَ : كَيْفَ أَصْبَحْتَ وَكَيْفَ أَسَيِّتَ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

(١) مِنَ الْبَسِيطِ لِكَثِيرِ عِزَّةٍ مِنْ قَصِيدَةِ سَبَبِهَا أَنْ عِزَّةَ هَجَرْتَهُ ، وَحَلَفَتْ لَا تَكَلِّمُهُ فَلَمَّا

تَفَرَّقَ النَّاسُ مِنْ (مَنَى) لَقِيَتْهُ ، فَحَيَّتَ الْجَمْلَ وَلَمْ تَحْيِهِ فَقَالَ :

حَيَّتْ عِزَّةَ بَعْدَ الْهَجْرِ وَانْتَصَرَفَتْ فَحَيَّ وَبَحَكَ مِنْ حَيَاكِ يَاجْمَلُ

لَيْتَ التَّحِيَّةَ كَانَتْ لِي فَأَشْكُرُهَا

وَيُرْوَى فِي دِيَوَانِهِ : ٤٥٣ (يَاجْمَلُ) بِالرَّفْعِ وَالتَّنْوِينِ . وَقَوْلُهُ (يَاجْمَلًا) كَانَ الْوَجْهَ

الرَّفْعَ وَتَرَكَ التَّنْوِينَ وَبَنَآؤُهُ عَلَى الضَّمِّ وَلَكِنَّهُ اضْطَرَّ فَنَوْنُهُ وَرَدَّ إِلَى أَصْلِهِ .

وَانْظُرْهُ فِي الْجَمْلِ : ١٦٤ ، وَفِيهِ (فَأَقْبَلَهَا) مَكَانَ (فَأَشْكُرُهَا) ، وَالْحَلَلُ : ١٩٤

وَالْمُسَاعَدَةُ : ٥٠٢ / ٢ ، وَالْمُهْمَجُ : ٤٢ / ٣ ، وَالْدَرَرُ : ١٤٩ / ١ ، وَالْأَشْمُونِيُّ :

٠١٤٤ / ٣

(٢) مِنَ الْخَفِيفِ ، لَا يَعْرِفُ قَائِلُهُ رَغْمَ تَوَارِدِهِ فِي كُتُبِ النُّحُو . وَيُرْوَى : (يَفْرَسُ) وَ (يَثْبِتُ)

مَكَانَ (يَزْرَعُ) .

وَهُوَ مِنْ شَوَاهِدِ : الْخَصَائِصِ : ٢٩٠ / ١ ، ٢٨٠ / ٢ ، وَشَرْحُ الْحَمَاسَةِ لِابْنِ جَنِّي

ل ١٢٩ ، وَأَمَالِي السَّهِيلِيِّ : ١٠٢ ، وَنَتَائِجُ الْفِكْرِ : ٢٦٣ ، وَالْبَسِيطُ : ٥٥٨ ،

وَالْمُسَاعَدَةُ : ٤٧٣ / ٢ ، وَالْمُهْمَجُ : ٢٧٤ / ٥ ، وَالْأَشْمُونِيُّ : ١١٦ / ٣ .

و(كيف) اسم استفهام خبر لأصبح متقدّم عليها ، والتاء المتصلة بها هي الاسم ،
ولزم تقدّم هذا الخبر هنا لما فيه من معنى الاستفهام ، وأسماء الاستفهام لها صدر
الكلام ، ويظهر من كلام سيويه أنّ (كيف) ظرف^(١) ك(أين) .

وقد يتصور في الحديث المتقدّم أن يكون اسم (إن) قولاً محذوفاً والجملة معموله

له ، والتقدير : إنَّ ما أدرك الناس من كلام النبوة إذا لم تستحي / فافعل ما شئت (١٥٧/أ)

أي : إنَّ من الأقوال التي أدركها الناس من كلام النبوة قولهم هذا الكلام ، والأول
أحسن من هذا لأنَّ المصدر موصول ومعموله صلتُهُ ، ولا يحذف الموصول وتبقى صلتُهُ
إلا في ضرورة كقول الشاعر :

لَكُمْ مَسْجِدًا اللَّهُ الْمَزُورَانِ ، وَالْحَصَى لَكُمْ قِيَصُهُ مِنْ بَيْنِ أَثَرِي وَأَقْتَرَا^(٢)

أي : من بين من أثرى ومن أقر ، فحذف الموصول الذي هو (من) وأبقى صلتَهُ
الجملة بعده ، وجعل بعضهم^(٣) هذا البيت من حذف الموصوف ، وجعل (من)
المحذوفة نكرة موصوفة بالجملة بعدها ، وعلى الأول أخذها ابن أبي الربيع ، على أن هذا
المصدر أعني القول ليس في الحذف غيره من المصادر ، يجوز حذفه في الكلام لكثرة
ما جاء فعله محذوفاً ، وذلك في كلامهم كثير جداً شائع ، فسهل الأمر عند هم في
حذف هذا المصدر بخلاف غيره من المصادر فإنه لا يجوز أن يحذف ويبقى معموله .

(١) الكتاب : ٢٨٥/٣ - ٢٨٦ .

(٢) من الطويل للكثير يمدح بني أمية . القيص - بكسر الصاد وفتحها - المصدر
الكثير من الناس . أثرى : يقال : ثرى الرجل يثرى ثراً وشراً فهو ثرى إذا كثر
ماله . وأقترأ : القتر والتقتير : الرقة من العيش ، وأقتر الرجل : افتقر ،
والمسجدان : هما المسجد الحرام بمكة ومسجد الرسول صلى الله عليه وسلم
بالمدينة المنورة . انظر ديوانه : ١٩٢/١ ، وإصلاح المنطق : ٣٩٧ ، والانصاف
٢/٧٢١ ، اللسان والصحاح : (ثرا ، قيص ، قتر) ، والمشوف المحلوم :
١/٣٨٥ ، وعمدة الحافظ : ٥٤٨ ، والأشمونى : ٣/٧٠ ، ومعجم مقاييس
اللغة : ٤٩/٥ .

(٣) وهو السيرانى كما علقه الناسخ في الحاشية .

فإن قلت : ومَلَّا كان هذا الحديثُ محمولاً على مثل ما حُمِلَ عليه الحديثُ المتقدمُ الذي هو : (إِنَّ من أَشدَّ الناسِ عذاباً يومَ القيامةِ المصوِّرونَ) من كونِ اسمِ (إِنَّ) ضميراً لأمر أو الشأنِ محذوفاً والجملةُ بعده في موضعِ الخبرِ ، والتقديرُ : (إِنَّهُ مِمَّا أدركَ الناسُ من كلامِ النبوةِ إذا لم تستحي فافعل ما شئتَ) .

فالجوابُ : أنَّ هذا لا يجوزُ حُمْلُ هذا الحديثِ عليه لما فيه من ارتكابِ الشذوذِ في الحديثِ من غيرِ حاجةٍ إليه ، ولا ضرورةٍ بنا تلجئُ إلى الحملِ عليه كما في الحديثِ الآخرِ ، وذلك أنَّ حذفَ ضميرِ الأمرِ أو الشأنِ أو القصةِ شاذٌّ بآبِهِ الشَّعْرُ على ما تقدمَ من مذهبِ الخليلِ وسيبويه وأكثرِ النحويينَ ، فألجأتنا الضرورةُ في الحديثِ المتقدمِ إلى ارتكابِ هذا الشَّاذِ ، إذ لا مندوحةَ لنا عنه إلا إلى ما هو مثله في الشذوذِ أو أشدَّ شذوذاً منه من زيادةٍ (من) في غيرِ موضعٍ زيادتها لتخلفِ شروطها .

وأما هذا الحديثُ الآخرُ فلنا فيه مندوحةٌ عن هذا الوجهِ الشَّاذِ إلى وجهٍ لا شذوذَ فيه ، وهو ما تقدمَ من جعلِ الجملةِ اسماً لـ (إِنَّ) على سبيلِ الحكايةِ أو كونِ الاسمِ قولاً محذوفاً على ما تقدمَ بيانهُ . فإن قلتَ : حملُ هذا الحديثِ على ذلك الوجهِ الشَّاذِ يخرجُ عن كونِ الجملةِ اسماً لـ (إِنَّ) ، والخروجُ عن ذلك أولى .

فالجوابُ : أنا لا نسلمُ أنَّ هذه الجملةَ ليست كالمفردِ في كونها اسماً لـ (إِنَّ) ، بل هي والمفردُ في ذلك سَيَّانٍ ، ليس المفردُ أولى بذلك منها لكونها في حكمه كما تقدمَ بيانهُ ، وأيضاً فإنَّ حُمْلَ الحديثِ على ذلك الوجهِ الشَّاذِ لم يخرجك ذلك من كونِ هذه الجملةِ مخبراً عنها ، إذ لا بدَّ إذ ذاكَ أعني إذا جعلتَ اسمَ (إِنَّ) ضميراً للأمرِ محذوفاً من كونِ الجملةِ التي هي (إذا لم تستحي فافعل ما شئتَ) مبتدأ ، ومِمَّا أدركَ الناسُ في موضعِ الخبرِ ، فأنت في ارتكابِ ذلك الوجهِ الشَّاذِ إنَّ خرجتَ عن جعلِ الجملةِ اسماً لـ (إِنَّ) فقد وقعتَ في جعلِها مبتدأ ، ولا فرقَ في ذلك بينَ المبتدأِ واسمِ (إِنَّ) ، إذ لا يجوزُ أن يكونَ اسمُ (إِنَّ) إلا ما يجوزُ أن يكونَ مبتدأً كما تقدمَ ، وكلاهما لا يكونُ إلا من قبيلِ المفرداتِ لا من الجُمْلِ ، ولا من الظروفِ والمجروراتِ ، فليس في هذا الحديثِ إذاً إلا ما تقدمَ من الوجهينِ ، والله أعلمُ .

المسألة الرابعة : في حذف الاسم أو الخبر في هذا الباب :

وأعلم أنه يجوز حذف الاسم وابقاء الخبر في الكلام إذا كان عليه دليل ^(١) ، وأكثر ما يكون ذلك في الشعر نحو قول الشاعر :

فَلَوْ كُنْتُ ضَبِيًّا عَرَفْتَ قَرَابَتِي
وَلَكِنْ زَنْجِيٌّ عَظِيمُ الْمَشَافِرِ ^(٢)

التقدير : ولكنك زنجيٌّ ، فحذف اسم (لكن) وهو الكاف وأبقى الخبر الذي هو (زنجيٌّ) ، إلا أن يكون الاسم ضمير الأمر أو الشأن أو القصة فإنه لا يحذف وإن عليم إلا في ضرورة ، على هذا أكثر النحويين ، وقد تقدم مذهب ابن مالك أنه يجيز ذلك في الكلام ولا ينصه بالضرورة ومثاله محذوفاً ، تقدم من قول الشاعر :

إِنَّ مَنْ يَدْخُلُ الْكَنِيسَةَ
^(٣) الْبَيْت

وكذلك قول الآخر :

إِنَّ مَنْ لَا مَ فِي بَنِي بِنْتِ حَسَّ
نَ أَلْمَ وَأَعَصِهِ فِي الْخُطُوبِ ^(٤)

(١) انظر شرح الجمل لابن عصفور : ٤٤٢/١ .

(٢) من الطويل للفرزدق يهجو أيوب بن عيسى من بني ضبة . المشافر : جمع مشفر وهو البصير كالشفة للإنسان .

انظره في ديوانه بشرح الصاوي : ٤٨١/٢ ، والكتاب : ١٣٦/٢ ، والمنصف ١٢٩/٣ ، والمحتسب : ١٨٢/٢ ، والانصاف : ١٨٢/٢ ، وشرح المفصل : ٨١/٨ - ٨٢ ، وشرح الكافية للرضي : ٣٦١/٢ ، والمقرب : ١٠٨/١ ، وشرح الجمل لابن عصفور : ٤٢٦/١ وروايته (زنجيا) بالنصب ، واللسان (شفر) والخزانة : ٣٧٨/٤ .

(٣) تقدم في ص : ٦١٩ .

(٤) من الغنيفة للأعشى ميمون بن قيس من قصيدة يمدح فيها أبا الأشعث بن قيس الكندي . ديوانه : ٣٣٥ ، وروايته :

مَنْ يَلْمِني عَلَى بَنِي ابْنَةِ حَسَّانَ

ولا شاهد عليها . وهو من شواهد سيبويه : ٧٢/٣ ، وشرح أبياته لابن السيرافي ٨٦/٢ ، والايضاح : ١٢٢/١ ، والانصاف : ١٨٠/١ ، وشرح الجمل لابن عصفور : ٤٢٧/١ - ٤٤٢ ، ٤٧٠ - ٤٧٠ ، والبسيط : ٣١٤ ، وشرح المفصل ١١٥/٣ ، وشرح الكافية للرضي : ٣٦١/٢ ، والمغني : ٦٠٥/٢ ، والخزانة : ٤٦٣/٢ ، ١٥٤/٣ ، ٣٨/٤ .

التقدير: إِنَّهُ أَيْ: إِنَّ الْأَمْرَ ، وَ(مَنْ) مبتدأ شرطية ، ولذلك لا تكون اسماً
 لـ(إِنَّ) ، وَ(لَا مَ) بعده في موضع الخبر ، وهو في موضع جزم بالشرط ، وَ(أَلَمْه) هو
 الجواب وهو المجزوم الثاني ، فحذف الهاء التي هي ضمير الأمر أو الشأن ، وأبقى
 الخبر الذي هو الجملة الشرطية بعد (إِنَّ) . وكذلك أيضاً قول الآخر :

وَلَكِنَّ مَنْ لَا يَلِقَ أَمْرًا يَنْوِيهِ
 بَعْدَتْهُ يَنْزِلُ بِهِ وَهُوَ أَعَزْلُ (١)

أى: (وَلَكِنَّه) وحذف الهاء ، والجملة بعد (لَكِنَّ) في موضع الخبر ، وَ(مَنْ)
 شرطية ولذلك لا يجوز أن تكون اسم (لَكِنَّ) ومجزؤها (يَلِقَ) وَ(يَنْزِلُ) وَ(مَنْ)
 ومع ما بعدها في موضع خبر (لَكِنَّ) .

ومثال حذف ضمير القصة قول الشاعر :-

فَلَوْ أَنَّ مَعِيَ الْيَوْمَ مِنْكُمْ إِقَامَةً
 وَإِنْ كَانَ سَرَحٌ قَدْ مَضَى فَتَسْرَعًا (٢)

التقدير: فَلَوْ أَنَّهَا ، أَيْ: فَلَوْ أَنَّ الْقِصَّةَ ، والجملة الفعلية بعد (أَنَّ) في موضع
 خبرها ، وحذف الاسم الذي هو الهاء . ويجوز أن نجعل هذا المحذوف هنا ضمير
 الأمر أو الشأن فتقديره مذكراً (فَلَوْ أَنَّه) لكن المختار أن تقديره في هذا ونحوه ضمير
 مؤنث للقصة ، لأن المرفوع بحق في الجملة بعد (أَنَّ) مؤنث وهو الإقامة ، ومتى كان
 المخبر عنه في الجملة بعد الضمير أعني الفاعل إن كانت الجملة فعلية ، والمبتدأ إن
 كانت اسمية مؤنثاً ، فالمختار فيه أعني في الضمير أن يكون للأمر أو الشأن ، ليكون

(١) من الطويل لأمية بن أبي الصلت. ينويه: مضارع نابه الأمر ، أى نزل به
 والأعزل: الذى لا سلاح معه .

وانظر الشاهد في ديوانه: ٤٦ ، والكتاب: ٧٣/٣ ، وأملى ابن الجعفى:
 ٢٩٥/١ ، والأنصاف: ١٨١/١ ، وشرح الكافية الشافية: ٢٣٦/١ ، وشرح
 التسهيل: ل/٨٣ ، والمغنى: ٢٩٢/١ .

(٢) من الطويل للراعى . وحى: أى ثبت ، وسرح: اسم رجل .
 وهو من شواهد سيبويه: ٧٣/٣ ، والحلبيات: ٢٠٨ ، والأنصاف: ١٨٠/١ ،
 واللسان: (سرع) وفيه (صرح) مكان (سرح) ، والخزانة: ٣٨/٤ ، وشرح
 التسهيل: ل/٨٣ .

مذكراً مثله ، قَالَ تَعَالَى : (فَإِنَّهَا لَا تَعْمَى الْأَبْصَارُ) ^(١) فجاءَ في قوله (إِنَّهَا) بضميرِ
القصةِ ، لأنَّ الفاعلَ الذي هو الْأَبْصَارُ مؤنَّثٌ وَقَالَ سبحانه : (فَإِذَا هِيَ شَاخِصَةٌ
أَبْصَارُ الَّذِينَ كَفَرُوا) ^(٢) فهي ضميرُ القصةِ ، لأنَّ المبتدأَ الذي هو (أَبْصَارُ) مؤنَّثٌ ،
و (شَاخِصَةٌ) خبرُهُ ، والجملةُ في موضعِ خبرٍ (هِيَ) لأنه أيضاً مبتدأٌ ، وَقَالَ عزَّ وجلَّ :
(قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ) ^(٣) فهو ضميرُ الأمرِ أو الشأنِ ، لأنَّ المبتدأَ بعده مذكَّرٌ وهو
اسمُ اللَّهِ تَعَالَى . وكذلك قوله جلَّ وتعالى : (إِنَّهُ مَنْ يَأْتِ رَبَّهُ) ^(٤) فجاءَ بضميرِ الأمرِ
أو الشأنِ في قوله (إِنَّهُ) ، لأنَّ المبتدأَ الذي هو (مَنْ) مذكَّرٌ ، وَقَالَ سبحانه :
(أَنَّهُ اسْتَمَعَ نَفَرٌ مِنَ الْجِنِّ) ^(٥) فالهاءُ في (أَنَّهُ) ضميرُ الأمرِ أو الشأنِ ، لأنَّ الفاعلَ
ب (استمع) وهو (نَفَرٌ) مذكَّرٌ ، هذا هو المختارُ كما ذكرنا ، أعني المشاكلةَ ، وتجاوزَ
المخالفةَ فيكونَ الضميرُ للأمرِ أو الشأنِ مع كونِ الفاعلِ أو المبتدأِ مؤنَّثاً ، ويكونُ للقصةِ
مع كونِ الفاعلِ أو المبتدأِ مذكَّراً ، فتقول : هو هندٌ قائمةٌ ، وأنه / تقومُ هندٌ ، قَالَ (١٥٨ / أ)
تعالى : (أَنَّهُ كَانَتْ تَأْتِيهِمْ رُسُلُهُمْ) ^(٦) وكذلك تقول : هِيَ زَيْدٌ قائمٌ ، وَأَنَّهَا يقومُ زيدٌ ،
فعلى هذا جميعُ ما تقدَّمَ من الأبياتِ التي حُذِفَ فيها الضميرُ يجوزُ لك أنْ تقدِّره مذكَّراً
ومؤنَّثاً على الإطلاقِ ، فَلَمْ أَنْ تَقْدَّرَ (إِنَّهُ مَنْ يَدْخُلُ) و (أَنَّهَا مَنْ يَدْخُلُ) و (إِنَّهُ
مَنْ لَا مَ) و (أَنَّهَا مَنْ لَا مَ) ولكنَّه مَنْ لَا يَلِيقُ ، ولكنَّهَا مَنْ لَا يَلِيقُ ، ولو أنه حقٌّ ، ولو
أَنَّهَا حقٌّ ، لكنَّه الأولى المشاكلةُ كما ذكرَ ، فتقدَّرَ الضميرُ في الأبياتِ الثلاثةِ للأمرِ
أو الشأنِ ، وفي البيتِ الرَّابِعِ وهو الأخيرُ للقصةِ ، وأما قولُ الشَّاعِرِ :

(١) من الآية : (٤٦) من سورة الحج . وانظر البسيط : ٥٧٨ ، ٦١٥ .

(٢) من الآية : (٩٧) من سورة الأنبياء .

(٣) الآية : (١) من سورة الاخلاص . وانظر البحر المحيط : ٥٢٨ / ٨ .

(٤) من الآية : (٧٤) من سورة طه .

(٥) من الآية : (١) من سورة الجن .

(٦) من الآية : (٦) من سورة التَّحَابُّن .

وَأَعْلَمُ وَأَيُّنَ أَنَّ مَلَكَكَ زَائِلٌ وَأَعْلَمُ بَأَنَّ كَمَا تَدِينُ تَدَانُ (١)

فاسم (أَنَّ) الثانية فيه ضمير محذوف ويصلح أَنْ يكون للمخاطب فيكون التقدير :
وَأَعْلَمُ بَأَنَّكَ كَمَا تَدِينُ تَدَانُ ، وَأَنْ يكون للأمير أو الشأن فيكون التقدير : وَأَعْلَمُ بَأَنَّه ،
لكن إنما يحتمل على أَنَّ الضمير للمخاطب لا غير ، لأنه إن ذاك لا يكون ضرورة ولا
شدوذاً ، إذ قد تقدم أَنَّ حذف الاسم إذا عُلِمَ ولم يكن ضمير الأمير أو الشأن جائزاً
في الكلام ، وليس لك أَنْ تحمله على الوجه الثاني ، وهو حذف ضمير الأمير أو الشأن ،
لأن ذلك كما تقدم ضرورة بابه الشعر ، والبيت لا يحمل على الضرورة ما وجدت عنها
مذوذة . نعم على مذهب ابن مالك من أَنَّ ذلك ليس مما يختص بالشعر ، يجوز
الوجهان في هذا البيت بل الأولى على مذهب حمل على الوجه الثاني ، لأنه زعمهم
أَنَّ اسم (إِنَّ) وأغواتها إذا حذف قلما يكون إلا ضمير الأمير أو الشأن (٢) . ومثل هذا
البيت أيضاً قول الآخر وهو يزيد بن الحكم بن أبي العاصي الثقفي :

فَلَيْتَ كَفَافًا كَانَ خَيْرَكَ كُلُّهُ وَشَرَّكَ عَنِّي مَا ارْتَوَى الْمَاءُ مَرْتَوًى (٣)

(١) من الكامل من أبيات قالها غويلد بن نوفل الكلابي للحارث بن أبي شمر الغساني
وكان اعتصبه ابنته . ويروى صدره في اللسان : (دين) .

يا حار ، أيقن ان ملكك زائل
ودانه دينا : أي جازاه .

انظر مجاز القرآن : ٢٣/١ ، ١٦٨/٢ ، والخزانة : ٤/٢٣٠ ، وجمهرة اللغة
٢/٣٠٦ ، وتفسير أبيات الممانى : ٢٧٧ ، وروايته : (وأعلم يقينا) . وقوله
(كما تدين تدان) من أمثال العرب : أي : كما تفعل يفعل بك . انظر
مجمع الأمثال للميداني : ٢/١٥٥ .

(٢) التسهيل ص : ٦٢ .

(٣) من الطويل من قصيدة يعاتب فيها ابن عمه عبد الرحمن بن عثمان بن أبي العاصي
انظره في البصريات : ٥٧ ، الايضاح : ١/١٢٣ ، والمقتصد في شرحه : ١/٤٦٦ ،
وأما ابن الشعري : ١/١٧٦/١٧٧/١٨٢/٢٨٥/٢٩٤ ، وأما القالسي :
١/٦٧ ، والانصاف : ١/١٨٤ ، والمفني : ١/٢٨٩ ، وشرح أبياته للبغدادى :
٥/١٨١ ، والاشباه والنظائر : ٤/١٦٨ ، والخزانة : ٤/٤٩٠ .

قاسم (لَيْتَ) عند الجمهور ضمير للمخاطب تقديره : فَلَيْتَكَ ، وعند ابن مالك
يجوز الوجهان المتقدمان ، فَلَيْتَكَ أَوْ فَلَيْتَهُ ، على أن يكون المعنى : فَلَيْتَ الْأَمْرَ
أَو الشَّأْنَ ، وهذا هو الأولى عنده .

وأعلم أن في إعراب هذا البيت إشكالا واضطرابا بين النحويين ، فينبغي أن يتكلم
عليه هنا (كفأنا) خبر (كان) متقدّم عليها و (خيرك) اسمها ، و (كله) تأكيد له ،
والجملة بعد (لَيْتَ) في موضع خبرها ^(١) ، ولا خلاف في هذا ، وإنما وقع اختلافهم في
إعراب النصف الأخير ، فزعم الفارسي ^(٢) أن (شرك) فيه وجهان : الرفع والنصب ،
فالرفع عنده بالمحطوف على اسم (كان) الذي هو (خيرك) و (مرتو) عنده معطوف على
خبر (كان) الذي هو (كفأنا) فهو منصوب وكان ينبغي أن يقول مرتويا ^(٣) ، لكنه
سكن الياء ضرورة ، فعلامة نصبه الفتحة المقدرة في الياء ، فجعل النصب مقدرا فيه
كالرفع والخفض ، وهذا من أحسن الضرورات ، لأن لهذا الاسم ونحوه من المنقوصات
حالين يكون الإعراب فيهما مقدرا ، وهما : الرفع والخفض ، وحالة واحدة يكون
الإعراب فيها ظاهرا وهي النصب ، فلا بأس على الشاعر أن يحمل هذه الحالة الواحدة
على ذينك الحالين فيسوي بينهما ، ويجوز أيضا في (مرتو) هنا أن يكون من باب
الوقف على المنصوب بالسكون ، فإنما كان مرتويا لكنه وقف عليه بالسكون وهي لفظة
لبعض العرب ، فيقول في : رأيت زيدا ، إذا وقف : رأيت زيدا ، كما يقف على
المرفوع والمخفوف / في نحو : قام زيد ، ومررت بزيد . وأكثر ما تأتي هذه اللفظة في (١٥٨/ب)
الشعر كقول الشاعر :

(١) أمالي ابن الشجري : ٢٩٥/١ ، والأشباه والنظائر : ١٧٦/٤ - ١٧٧ .

(٢) انظر الايضاح : ١٢٣/١ .

(٣) الأشباه والنظائر : ١٧٦/٤ - ١٧٧ .

شِئْزُ جَنْبِي كَأَنِّي مَهْدَأٌ جَعَلَ الْقَيْنَ عَلَى الدَّفِّ إِبْرَأَ (١)

أَرَادَ : إِبْرَأَ ، لِأَنَّهُ مَفْعُولٌ بِجَعَلَ ، لَكِنَّهُ وَقَفَ بِالْأَسْكَانِ وَهِيَ لُغَةٌ رُبِيعَةٌ (٢).

وَأَمَّا الْوَجْهَ الثَّانِي فِي (شَرَكَ) الَّذِي هُوَ النَّصَبُ ، فَهُوَ عِنْدَ أَبِي عَلِيٍّ الْفَارِسِيِّ عَدْلَفٌ عَلَى اسْمِ (لَيْتَ) الْمَحْذُوفِ ، وَ(مَرْتَوٍ) عَدْلَفٌ عَلَى الْجُمْلَةِ الْوَاقِعَةِ خَبَرًا لِلْيَتِّ ، (فَمَرْتَوٍ) عَلَى هَذَا مَرْفُوعٌ بِالضَّمِّ الْمَقْدَرَةُ فِي الْبَاءِ كَقَاشٍ وَفَازٍ ، فَكَأَنَّهُ قَالَ : وَلَيْتَ شَرَكَ مَرْتَوَعَنِي ، وَ(عَنِي) فِي كَلَا الْوَجْهَيْنِ مِنْ رَفْعِ (شَرَكَ) وَنَصْبِهِ مَتعلقٌ بِمَرْتَوٍ ، وَ(مَا) مِنْ قَوْلِهِ (مَا ارْتَوَى الْمَاءُ) ظَرْفِيَّةٌ مَصْدَرِيَّةٌ ، وَمَعْنَى هَذَا أَنَّهَا مَصْدَرِيَّةٌ تَتَقَدَّرُ بِالصَّادِرِ ، أَيْ : ارْتَوَاءَ الْمَاءِ ، وَهَذَا الْمَصْدَرُ الْمَقْدَرُ عَلَى حَذْفِ الظَّرْفِ وَقَامَتْهُ مَقَامَهُ ، كَقَوْلِهِمْ فِيمَا حَكَاهُ سَيِّوِيهِ "سِيرَ عَلَيْهِ خُفُوقُ النَّجْمِ ، وَخِلَافَةُ فَلَانٍ ، وَصَلَاةُ الْعَصْرِ" (٣) ، أَيْ : حِينَ خُفُوقِ النَّجْمِ ، وَزَمَنَ خِلَافَةِ فَلَانٍ ، وَوَقْتَ صَلَاةِ الْعَصْرِ ، لِأَنَّ الصَّلَاةَ مِنْ قَبِيلِ الْمَصَادِرِ ، وَكَذَلِكَ التَّقْدِيرُ هُنَا (مُدَّةُ ارْتَوَاءِ الْمَاءِ) وَمِثْلُ مَا فِي هَذَا قَوْلُ الشَّاعِرِ :

أَلَمْ تَرَانِي كُلَّمَا جِئْتُ طَارِقًا وَجَدْتُ بِهَا طَيِّبًا وَإِنْ لَمْ تَطِيبْ (٤)

(١) مِنَ الرَّمْلِ لَعْدِي بْنُ زَيْدِ الْمَبَادِيِّ . وَالشِّئْزُ : الْقَلْقُ مِنْ حَمٍّ أَوْ مَرَضٍ . وَمَهْدَأٌ : مِنْ أَهْدَأَ الصَّبِي إِذَا عَلَّاهُ لِيَنَامَ . وَالْدَّفُّ : الْجَنْبُ . يَقُولُ : إِنَّ الْهَمْزَ غَشِيَتْهُ فَهُوَ قَلْقٌ كَأَنَّهُ صَبَى يَتَحَاصَى عَلَى النَّوْمِ ، فَهُوَ يَعْمَلُ لِيَنَامَ ، وَكَأَنَّمَا كَوَى الْقَيْنَ - وَهُوَ الْحَدَادُ - جَنْبَهُ بِالْأَبْرِ الْمَحْمَاةِ .

انظُرْهُ فِي دِيَوَانِهِ : ٥٩ ، وَاللِّسَانُ : (هَدَأُ) وَالْخَصَائِصُ : ٩٧/٢ ، وَاصْلَاحُ الْمَنْطِقِ : ١٥٦ ، وَشَرْحُ الْمَفْصَلِ : ٦٩/٩ ، وَالْمَقْرَبُ : ٢٥/٢ ، وَشَرْحُ الْجَمَلِ لِابْنِ عَصْفُورٍ : ٤٣١/٢ .

(٢) الْأَشْمُونِيُّ : ٢٠٤/٤ .

(٣) الْكِتَابُ : ٢٢٢/١ .

(٤) مِنَ الدَّوَائِلِ لَامِرِيُّ الْقَيْسِ . وَطَارِقًا : آتِيًا بِاللَّيْلِ ، يَعْنِي أَنَّهَا طَيِّبَةٌ الرَّائِحَةِ فِي الْوَقْتِ الَّذِي تَتَغَيَّرُ فِيهِ الْأَفْوَاهُ . وَيُرْوَى : (أَلَمْ تَرَانِي) . دِيَوَانُهُ : ٤١/٠ .

وَهُوَ مِنْ شَوَاهِدِ مَعَانِي الْقُرْآنِ : ٧٩/٣ ، وَالْخَصَائِصُ : ٢٨١/٣ ، وَالتَّبَصُّرَةُ : ٤٩٩/١ ، وَشَرْحُ السِّيْرَانِي : ٤٤٧/٣ - ٤٤٨ ، وَالْخَزَانَةُ : ٢٨٤/٣ ، وَمَعْجَمُ الشَّوَاهِدِ : ٥٣/٠ .

ق (ما) من قوله (كَلَّمَا) مصدرية على حذف الظرف كما تقدم ، والتقدير : كَلَّ مَجِيئِي ، أَي : كَلَّ أَوْقَاتِ مَجِيئِي ، فلهذا يُقَالُ في (ما) هذه ظرفية مصدرية ، سَمَّيْتُ مصدرية لأنها تتقدَّر بالمصدر ، وظرفية لأنها قامت مقامَ الظرف المحذوف ، و (كَلَّ) هنا ظرف من حيث أضيفت إلى الظرف في التقدير : وإلى ما قام مقامه في اللفظ ، و (كَلَّ) إعرابها بحسب ما تضاف إليه كما تقدم بيانه في باب ما تتعدى إليه الأفعال المتعدية وغير المتعدية ^(١) ، و (الماء) في كلا هذين الوجهين على إعراب الفارسي مرفوع فاعل بارتوى ^(٢) ، إِمَّا على حذف مضاف أَي : ما ارتوى شارب الماء ، أو أصحاب الماء ، أو على أن يكون اسند الارتواء إلى الماء مجازاً واتساعاً ، على طريق المبالغة ، كما جعله أبو الطيب المتنبي (صَادِيَا) اتساعاً في قوله :

وَحَرٌّ هَجِيرٍ يَتْرُكُ الْمَاءَ صَادِيَا ^(٣)

أَي : عطشان ، وكما جعل ساعدة بن جؤنة (المَوْحِنُ كَالَا) في قوله :
حَتَّى شَاهَا كَلِيلٌ مُوهِنًا عَمِلُ بَاتَتْ طَرَابًا وَبَاتَ اللَّيْلُ لَمْ يَنْمِ ^(٤)

(١) انظر ما تقدم في ص : ٢٦٠ .

(٢) أمالي ابن الشجري : ٢٩٧ / ١ .

(٣) من الطويل وصدره :

لَقِيتُ الْمَرَوِيَّ وَالشَّنَاخِيْبَ دُونَهُ

ويروى عجزه : وَجِبَتْ هَجِيرًا يَتْرُكُ الْمَاءَ صَادِيَا .

والمروي : جمع مرواة ، وهي الفلاة الواسعة . والشناخيب : جمع سنخوب وهي

القطعة العالية من الجبل . والهجير : شدة الحر . والصادي : العطشان .

انظر المفضي : ٢٩٠ / ١ ، وتفسير أبيات المعاني : ٢٩٨ ، وديوان المتنبي

بشرح المعكري : ٢٨٩ / ٤ ، وشرح الحماسة لابن جني : ل / ١٥٢ ، وأمالي ابن

الشجري : ٢٩٧ / ١ .

(٤) من البسيط لساعدة بن جؤنة المهذلي كما ذكر المؤلف ، يصف بقراً وحشيّاً .

شأها : ساقها وأزعجها من موضعها . كليل : ضعيف واران برقاً ضعيفاً لكثرة

ما برق طوال الليل . طراباً : مسرعة .

وهو من شواهد سيويه : ١١٤ / ١ ، والمقتضب : ١١٤ / ٢ ، والمنصف : ٧٦ / ٣ =

أى : بَرَقَ كَلِيلٌ بمعنى أَنَّهُ يَكُلُّ المَوْهِنَ برؤيته وتوالى لمعانه ، والموهن وقتٌ مِن اللَّيْلِ ، فذكر أَنَّ البرقَ يتركه كالاً ، وانتصابه هنا فى رأى سيبويه على أَنَّهُ مفعولٌ بكَلِيلٍ على ما سيأتى بيانه إن شاء الله فى باب الأمثلة التى تحمل عمل اسمِ الفاعل . وهذا كما تقول : اتعبت ليلك ، أى : سرت فيه سيراً حثيثاً متعباً متوالياً ، وفى الحقيقة إنما أتعب نفسه ليلاً وكذلك هنا ، وفى الحقيقة ليس البرقُ يَكُلُّ اللَّيْلَ ، فالعربُ كما ترى تُوَقِّعُ الفعلَ على غيرِ مَنْ وَقَعَ عليه وتنسبه إلى غيرِ صاحبه ، وتصِفُ الشَّيْءَ بصفةٍ غيره ، وكُلُّ ذلك مجازٌ واتساعٌ لضربِ المبالغة ، ولا بدَّ فى ذلك من ملابسةٍ ما بين صاحبِ ذلك الفعلِ حقيقةً ومَنْ نُسِبَ إليه مجازاً ، ألا ترى إلى بيتِ ساعدةٍ كيف أوقع فيه الإكلالَ على الموهن ، وهو فى الحقيقة واقعٌ على الناظرِ إليه فيه المنتظرِ لما عسى أنْ / يكون معه (١٥٩ / أ) من النظرِ فى ذلك الوقتِ ، فهذا مما أوقع فيه الفعلُ على غيرِ مَنْ وَقَعَ عليه مجازاً .

ومثال ما نُسِبَ فيه الفعلُ إلى غيرِ صاحبه قولُ الآخر :

وَمَاتَ وَمَاتَ لَهُ لَيْلَةٌ كَلِيلَةَ ذِي الْحَائِرِ الْأَرْمَدِ (١)

ألا تراه نُسِبَ البياتِ إلى الليلةِ فى قوله (وَمَاتَ لَهُ لَيْلَةٌ) وإنما هو فى الحقيقة لصاحبها ، فالمعنى : ومات فى ليلةٍ كَلِيلَةَ ذِي الْحَائِرِ .

ومثال ما وُصِفَ فيه الشَّيْءُ بصفةٍ غيره قولهم : (نَهَارُهُ صَائِمٌ وَلَيْلُهُ قَائِمٌ) (٢) قال الشاعر :

= شرح المفصل : ٧٢ / ٦ ، والمقرب : ١٢٨ / ١ ، وشرح الجمل لابن عصفور :
٥٦٢ / ١ ، والبسيط : ٩٣٦ - ٩٣٧ ، وفيه (ظمأ) مكان (طرابا) ، وإصلاح
الخلل : ٢٢٠ ، وشرح الكافية الشافية : ١٠٣٦ / ٢ ، والمعنى : ٤٣٥ / ٢ ،
واللسان : (شأى - عمل) ، والخزانة : ٤٥٠ / ٣ .

(١) تقدم تخريجه فى ص : ٥٠٨

(٣) الكتاب : ٣٣٧ / ١

وَنِمْتُ وَمَا لَيْلُ الْمَطِيِّ بِنَائِمٍ (١)

وَالصَّوْمُ وَالنَّوْمُ لَمْ يَقَمَا مِنَ النَّهَارِ وَلَا مِنَ اللَّيْلِ فَلَيْسَا مِنْ صِفَتَيْهِمَا إِنَّمَا هُمَا مِنْ صِفَةِ الْفَاعِلِ فِيهِمَا ، وَمِنْ هَذَا الْقَبِيلِ بَيْتٌ سَاعِدَةٌ عِنْدَ مَنْ جَعَلَ مُوَهِنًا ظَرْفًا وَكَلِيلًا بِمَعْنَى كَالٍ ، فَوْصَفَ الْبَرْقَ بِالْكَالِ الَّذِي هُوَ التَّعَبُ وَالْأَعْيَاءُ ، وَلَيْسَ مِنْ وَصْفِهِ فِي الْحَقِيقَةِ ، إِنَّمَا هُوَ مِنْ وَصْفِ النَّاطِرِ إِلَيْهِ يَتَعَبُ بِذَلِكَ لَخَفَائِهِ وَضَعْفِهِ ، وَمِنْ هَذَا أَيْضًا بَيْتُ أَبِي الطَّبَّيبِ إِذَا وَصَفَ الْمَاءَ بِالصَّدَى وَهُوَ الْعَطَشُ وَمِرَادُهُ شَارِبُهُ أَيْ : إِنَّ هَذَا الْهَجِيرَ لَشَدَّتِهِ وَلَهْيِهِ يَتْرَكَ شَارِبَ الْمَاءِ فِي حَالِ شَرْبِهِ إِيَّاهُ صَادِيًا ، فَيَكُونُ إِذَا بَيْتٌ يَزِيدُ الَّذِي أَنْشَدَهُ أَبُو عَلِيٍّ الْفَارَسِيُّ عَلَى رِوَايَةٍ رَفَعَ الْمَاءُ مِنْ هَذَا الْقَبِيلِ ، نَسَبَ الْارْتَوَاءَ إِلَى الْمَاءِ وَمِرَادُهُ شَارِبُهُ مُجَازًا وَاتِّسَاعًا لِلْمَبَالْغَةِ فِي وَجُودِ ذَلِكَ لِأَجَلِهِ إِذَا شَرِبَ ، وَيَحْتَمِلُ أَيْضًا حَذْفَ الْمُضَافِ عَلَى مَا تَقَدَّمَ .

وَكَذَلِكَ أَيْضًا بَيْتُ الْمُتَنَبِّئِ يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ عَلَى حَذْفِ مُضَافٍ ، أَيْ يَتْرَكَ شَارِبَ الْمَاءِ صَادِيًا ، وَالْأَوَّلُ أَوْلَى لِلْمَبَالْغَةِ ، فَمَعْنَى الْبَيْتِ عَلَى مَا تَقَدَّمَ مِنْ مَذْهَبِ الْفَارَسِيِّ أَنَّهُ تَمَنَّى مِنْ عَدُوِّهِ أَنْ يَكُونَ خَيْرُهُ كُلَّهُ إِلَيْهِ الْكَفُّ عَنْ ضَرِّهِ وَأَنْ يَكُونَ شَرُّهُ مَرْتَوِيًا عَنْهُ أَيْ : لَا زِيَادَةَ فِيهِ عَلَى مَا عَيْدَ مِنْهُ ، فَمَعْنَى الْإِخْبَارِ عَنِ الشَّرِّ بِالْارْتَوَاءِ الْكَفُّ عَنِ الزِّيَادَةِ فِيهِ كَمَا يَكْفُ الْمَرْتَوِي مِنَ الْمَاءِ عَنِ الزِّيَادَةِ فِيهِ ، فَلَا رَتَوَاءَ فِي الشَّرِّ مُجَازًا وَاتِّسَاعًا وَحَقِيقَتُهُ إِنَّمَا هِيَ فِي شَارِبِ الْمَاءِ . وَالْكَفَّافُ هُوَ الْكَفُّ وَالْمَنْعُ وَهُوَ مُصَدَّرُ كَفَّ يَكْفُ إِذَا مَنَعَ ، وَقَدْ رَتَّ مَذْهَبُ أَبِي عَلِيٍّ هَذَا فِي هَذَا الْبَيْتِ جَمَاعَةٌ مِنَ النُّحَوِيِّينَ مِنْهُمْ _____

(١) من الدواويل لجبرير ، وصدره :

لَقَدْ لُمْتُنَا يَا أُمَّ غِيلَانَ فِي السُّرَى

وَأُمُّ غِيلَانَ : هِيَ بِنْتُ جَبْرِيرَ . وَالسُّرَى : سِيرُ اللَّيْلِ ، وَالْمَطِيُّ : جَمْعُ مَطِيَّةٍ وَهِيَ

الرَّاحِلَةُ يَمْتَلِي ظَهْرَهَا . دِيَوَانُهُ : ٤٥٤ .

وَهُوَ مِنْ شَوَاهِدِ سَيُوبِهِ : ١٦٠ / ١ ، وَأُمُّ الْإِبْنِ الشَّجَرِي : ٣٦ / ١ ، ٣٠١ ،

وَالْإِنْصَافُ : ٢٤٣ / ١ ، وَالْخَزَانَةُ : ٢٢٣ / ١ .

وَالشَّاهِدُ فِيهِ : وَصْفُ اللَّيْلِ بِالنَّوْمِ اتِّسَاعًا وَمُجَازًا .

أبو الوليد الوقشي (١) ، وأبو محمد بن السيد وغيرهما .

أما الوقشي فقال : رفع الماء في هذا من فاحش الخطأ ولا وجه له إلا النصب مفصلاً بارتوى ، وفاعله (مرتو) ومثله في فحش الخطأ رد (مرتو) على (شرك) رفعته أو نصبته ، يعني جعل (مرتو) خبراً عن شرك ، قال : لأن الشاعر إنما تمنى أن يعدوه شره ويدعه عنه ، ولا يقال في هذا المعنى ارتوى شرك عني ، ولا معنى لذلك ، والوجه في قوله (وشرك) الرفع حملاً على (كان) لأن بذلك انكشاف معنى الكفاف وتبادل الطرفين فيه .

وأما ابن السيد فقال : هذا غلط من أبي علي والصحيح : ما ارتوى الماء مرتو ، بنصب الماء على أنه مفعول بارتوى ، ويرفع مرتو على أنه فاعل به ، وارتوى ما هنا معناه (استقى) يقال : رويت الماء وارتويته ، فكأنه قال : ما استقى الماء مستق ، و (خيرك وشرك) مرتفعان بـ (كان) و (كفافاً) خبر عنهما ، و (عني) متعلق بكفاف ، فحاصل مذهبهما انكار نصب الشر ورفع الماء ، وأنه لا يجوز في (شرك) إلا الرفع بالعطف / (١٥٩ / ب) على اسم (كان) الذي هو (خيرك) و (عني) متعلق بكفاف كما ذكر ابن السيد ، و (ما) لا خلاف فيها أنها مصدرية ظرفية على ما تقدم بسطه ، لكن المامل فيها على مذهبهما ينبغي أن يكون (كفافاً) الذي يتعلق به (عني) وقد يسوغ أن يكون المامل فيها (ليت) بما فيها من معنى التمني ، والأول أولى وأحسن في المعنى . ولا يجوز عندهما إلا نصب الماء على أنه مفعول بارتوى وكذلك لا يجوز في (مرتو) إلا أن يكون مرفوعاً فاعلاً بارتوى ، قدِم فيه المفعول على الفاعل . ومعنى البيت على هذا أن الشاعر تمنى أن يكون غير عدوه وشره مكفوفين عنه لا خير له ولا شره عليه . وما ذكره ابن السيد

(١) هو هشام بن أحمد بن هشام بن خالد بن سعيد أبو الوليد الكاتب المعروف بابن الوقشي . من أهل (طليطلة) ولد سنة ٤٠٨ هـ ، وكان عارفاً بالأحكام والحدِيث وعلم الفقه والنحو والشعر والخطابة والمنطق والهندسة . وكان من أعلم الناس باللغة والنحو والعروض . توفي بدانية يوم الاثنين جمادى الآخرة سنة : ٤٨٩ هـ . وله : نكت الكامل للمبرد . انظر ترجمته في بغية الوعاة : ٣٢٧ / ٢ -

من أن (عنى) متعلق بكفاف فيه نظر من جهة أن (كفافاً) مصدر (عنى) معموله ،
 والمصدر موصول ومعموله صلته ، ولا يفصل بين الصلة والموصول بما ليس من الصلة
 إلا بجمل الاعتراض على ما تقدم بيانه في نوع منه آخر من باب الفاعل والمفعول به (١) ،
 وأنت ما هنا على ما ذكره ابن السيد قد فصلت بين المصدر ومعموله ب (كان) واسمها ،
 وليساً ولا بد من صلته ولا هما جملة اعتراض ، ألا ترى أنه لا يجوز أن تقول : ضرباً
 كان فعلك زيداً ، تريد : كان فعلك ضرباً زيداً ، فزيداً معمول الضرب ، فلا يجوز
 أن تفصل بينهما ، ولأجل هذا الذى ذكرناه من أن الفصل بين المصدر ومعموله بما
 ليس من الصلة ممنوع منوعاً في قوله سبحانه : (لَمَقْتُ اللَّهَ أَكْبَرُ مِنْ مَقْتِكُمْ أَنْفُسَكُمْ
 إِذْ تَدْعُونَ) (٢) أن يكون العامل فى (إذ) مقتاً الأول وإن كان المعنى عليه ، إذ معنى
 الآية لمقت الله إياكم حين كنتم تدعون إلى الإيمان فتكفرون ، وذلك فى الدنيا أكبر
 من مقتكم أنفسكم اليوم ، يقال لهم هذا وهم فى النار وذلك أنهم يخضون أنفسهم
 إذ ذاك فينادون بهذا الكلام والمقت هو : البغى ، أى : أبغضكم الله حين كفرتم
 به أكبر من بغضكم أنفسكم حين استقررت فى النار ، فإنما منوعاً تعلق (إذ) بالمبتدأ
 الذى هو (مقت) الأول ، لأنه مصدر وقد فصل بينهما بالخبر (٣) الذى هو (أكبر من
 مقتكم أنفسكم) وليس من الصلة وحطوه على أنه متعلق بفعل محذوف يدل عليه (مقت)
 الأول تقديره : مقتكم الله إذ تدعون ، ذكر ذلك ابن جنى (٤) فى هذه الآية ، فعلى
 قياس هذا يكون (عنى) متعلقاً بفعل محذوف يفسره (كفافاً) تقديره : يكف ذلك عني

(١) انظر ما تقدم فى ص : ٨٠ .

(٢) من الآية : (١٠) من سورة غافر . وانظر مشكل اعراب القرآن : ٢٦٣-٢٦٤

(٣) وفى البيان : ٣٢٨/٢ : (بطل أن يقال : يعمل فيه مقت الله ، لأن خبر المبتدأ قد تقدم على (إذ) وليس بداخل فى صلته ، فلو أعطته فى (إذ) لفصلت بين الصلة والموصول بخبر المبتدأ ، وهو أجنبي ، وهذا لا يجوز) .

(٤) انظر الخصائص : ٢٥٦/٣ .

وهو يكونُ العاملُ في (ما) من قوله : (مَا ارْتَوَى) وعلى هذا حملهُ ابنُ سَمُونَ (١) ،
 اللهمَّ إِلَّا أَنْ يَكُونَ هَذَا الْمَصْدَرُ فِي مَوْضِعِ اسْمِ الْمَفْعُولِ وَجَارِيًا مَجْرَاهُ ، فَحِينَئِذٍ يَجُوزُ
 مَا ذَكَرَهُ ابْنُ السَّيِّدِ ، وَالتَّقْدِيرُ : فَلَيْتَ مَكْفُوفِينَ كَانَ خَيْرُكَ وَشَرُّكَ عَنِّي ، ثُمَّ وَضَعَ الْمَصْدَرُ
 مَوْضِعَ (مَكْفُوفِينَ) عَلَى مَعْنَاهُ كَقَوْلِهِمْ : هَذَا بِرَهِمٍ ضَرَبَ الْأَمِيرُ ، أَيْ مَضْرُوبُ الْأَمِيرِ .
 وَقَوْلُهُ سُبْحَانَهُ : (هَذَا خُلِقَ لِلَّهِ) (٢) أَيْ : مَخْلُوقُ اللَّهِ ، وَهَذَا الْوَجْهَ أَرَادَ ابْنُ السَّيِّدِ ،
 وَلَا جِلَّ ذَلِكَ أَجَازَ تَعْلُقَ (عَنِّي) بِهِ ، وَهُوَ صَحِيحٌ وَعَلَيْهِ يَنْبَغِي أَنْ / يَحْمَلَ مَذْهَبُ (١٦٠ / أ)
 الْوَقْشِيُّ ، وَقَدْ تَقَدَّمَ فِي بَابِ (كَانَ) حَيْثُ تَكَلَّمَ عَلَى قَوْلِهِ عَزَّ وَجَلَّ : (أَكَانَ لِلنَّاسِ عَجَبًا
 أَنْ أَوْحَيْنَا) (٣) أَنَّهُ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ (لِلنَّاسِ) مَتَعَلِّقًا بِعَجَبٍ وَإِنْ كَانَ مُتَقَدِّمًا عَلَيْهِ ، عَلَى
 أَنْ يَكُونَ فِي مَوْضِعِ (مُعْجَبٍ) وَعَلَى مَعْنَاهُ ، ذَكَرَ ذَلِكَ فِيهَا الشَّلُوبِيُّ وَتَبِعَهُ عَلَيْهِ ابْنُ
 أَبِي الرَّيِّحِ .

وَفِي الْحَقِيقَةِ لَيْسَ الْعَامِلُ فِي هَذَا وَنَحْوِهِ نَفْسُ الْمَصْدَرِ وَلَكِنَّ الْأِسْمَ الَّذِي هُوَ فِي
 مَوْضِعِهِ وَعَلَى مَعْنَاهُ ، فَكَأَنَّهُ مِنْ قَبِيلِ الْحَمَلِ عَلَى الْمَعْنَى ، فَفِي الْآيَةِ يَكُونُ (لِلنَّاسِ) مَتَعَلِّقًا
 بِمَا هُوَ فِي مَعْنَى (عَجَبٍ) وَهُوَ (مُعْجَبٍ) لَا بِنَفْسِ (عَجَبٍ) وَقَدْ نَصَّ عَلَى هَذَا فِي هَذِهِ
 الْآيَةِ أَبُو عَلِيٍّ الشَّلُوبِيُّ وَكَذَلِكَ فِي الْبَيْتِ عَلَى هَذَا إِنَّمَا يَتَعَلَّقُ (عَنِّي) بِمَا هُوَ فِي مَعْنَى
 (كِفَافٍ) وَذَلِكَ مَكْفُوفَانِ لَا بِنَفْسِ كِفَافٍ ، فَابْنُ السَّيِّدِ عَلَى هَذَا تَجُوزُ فِي نِسْبَةِ الْحَمَلِ
 إِلَى (كِفَافٍ) وَمَرَادُهُ الْأِسْمَ الَّذِي هُوَ فِي مَعْنَاهُ ، وَقَدْ كَانَ يَنْبَغِي لَهُ أَنْ يَنْبَهَ عَلَى هَذَا
 وَمَا أَنْكَرَهُ الْوَقْشِيُّ وَابْنُ السَّيِّدِ عَلَى أَبِي عَلِيٍّ فِي هَذَا الْبَيْتِ إِذْ زَعَمَا أَنَّهُ لَا يَقَالُ : شَرُّكَ

(١) هُوَ أَبُو الْحَجَّاجِ يُونُسُ بْنُ بَيْقِي بْنِ يُونُسَ بْنِ يَسْمُونَ التَّجَمِّيُّ الْبَاجِلِيُّ ، وَيَعْرِفُ
 أَيْضًا بِالشَّنَشِيِّ . كَانَ أَدَبِيًا نَحْوِيًّا لَخْوِيًّا فَقِيهًا فَاضِلًا حَسَنَ الْخَطِّ وَالْوَرَاةِ مِنْ
 جِلَّةِ الْهَلَاءِ وَعَلِيَّةِ الْأَدْبَاءِ ، عَرِيقًا فِي الْأَدَابِ وَاللُّغَةِ . أَلَّفَ الْمَصْبَاحَ فِي شَرْحِ
 مَا اعْتَمَ مِنْ شَوَاهِدِ الْإِيضَاحِ ، وَغَيْرِهِ . تَوَفَّى سَنَةَ : ٥٤٠ هـ . انْظُرْ تَرْجُمَتَهُ فِي بَغِيَّةِ
 الْوَعَاةِ : ٣٦٣ / ٢ .

(٢) مِنَ الْآيَةِ : (١١) مِنْ سُورَةِ لُقْمَانَ . وَتَمَامُهَا : (فَأَرْوِي مَاذَا خَلَقَ الَّذِينَ مِنْ
 دُونِهِ بَلِ الظَّالِمُونَ فِي ضَلَالٍ مُبِينٍ) .

(٣) مِنَ الْآيَةِ : (٢) مِنْ سُورَةِ يُونُسَ . وَانْظُرْ مَا تَقَدَّمَ فِي ص : ٥٢٦ / ٥٢٥ .

مرتوي ، ولا ارتوي الماء ، لا ينبغي أن ينكر ، لأن المجاز ولا تساع في كلام العرب لا يحصى كثرة ، وكذلك حذف المضاف في كلامهم أكثر من أن يحصى ، وجميع النحويين على أنه مقبوس ومطارد إذا علم ، لم يخالف في ذلك أحد منهم إلا شيئاً يحكى عن أبي الحسن الأخفش أنه لا ينقاس^(١) ، وقد أنكر عليه لكثرتة وانتشاره فإذا كان الأمر على هذا فما المانع من أن يقال : شرك مرتوي ، على المجاز في نسبة الارتواء إلى الشر ، والمراد الانكفاف وعدم الزيادة ، فيصير كالمرتوي من الماء حيث كان شارب الماء إذا ارتوي منه ينكف ، ألا ترى إلى قول العرب : ضحك الأرض^(٢) ، إذا أنبتت ، ولا شك أن الأرض لا تضحك كما أن الشر لا يرتوي ، إنما يكون الضحك ممن يفتر عن شفر ، كما أن الارتواء إنما يكون من شارب الماء ، ولكن هذا على المجاز والتشبيه ، وذلك أن الأرض إذا أنبتت تبدى عن حسن النبات وتنفق عن الزهر كما يفتر الضاحك عن الشفر ، وقال الشاعر :

* وَضَحَكَ الْمَزْنَ بِهَا ثُمَّ بَغَى *
(٣)

يريد : بضحكه لمعان برقه وبكائه المطر ، ولا شك أن المزن وهو السحاب لا يضحك ولا يبيكي ، وقال الآخر :

فِي مَجْلِسِ ضَحِكِ السُّرُورِ بِهِ
عَنْ نَاجِذٍ يَهْ وَحَلَّتِ الْخُمَرُ^(٤)

ولا شك أن السُّرُور لا يضحك عن ناجذين . وقال الآخر :

إِذَا لَقِيتَ حَرْبَ عَوَانَ مُضِرَّةً
ضُرُوسَ تَهْرُ النَّاسِ أَنْيَابَهَا عَصَلُ^(٥)

(١) انظر الخصائص : ٢ / ٣٦٢ .

(٢) انظر الصناعتين : ٢٨٣ .

(٣) من الرجز ، أورده الجاهظ من غير عزو في كتابه الحيوان : ٣ / ٧٥ .

(٤) من الكامل لأبي نواس ، من قصيدة له بعنوان (مجلس السرور) . حلت الخمر :

أصبحت حاللاً ، انظره في ديوانه ص : ٤٧٨ ، والصناعتين ص : ٣٠٤ .

(٥) من الطويل لزهير بن أبي سلمى . لقيت الحرب : حملت أي اشتدت وقويت ، والحرب

العوان : التي تكرر ، الضروس : العضوض العنيفة التي تطحن المحاربين وتنهكهم

تهر الناس : أي تصيرهم يهرونها أي يكرهونها . عصل : كالحمة معوجة .

انظره في ديوانه ص : ١٠٣ ، ومعاني القرآن للزجاج : ١ / ١٢٢ ، والصناعتين ص :

٢٩١ ، واللسان (عصل) .

ومعنى لَقِحتَ : حملت بأخرى ، ولا شك أن الحرب لا تلحق إنما تلحق الأنتى من الحيوان وإنما ذلك عبارة عن شدتها بكمالها وتضاعفها كالحامل . وكذلك وصفه الحرب بأنها ضرور وليس لها أضرار تعنى بها ، والضرور هي العضو بأضرارها وإنما هذا عبارة عن إيلاها كما يكون ذلك من الضرور ، فهذا ونحوه وهو كثير جداً يشهد لصحة ما أخذ الفارسي من أن (مرتويًا) خبر عن (شرك) فلا معنى لانكاره .

وأما (ارتوى الماء) بالرفع على ما جوزه أيضاً فقد تقدم أنه / يتخجأ أما على (١٦٠ / ب) حذف المضاف وأما على المجاز والتساع على ما تقدم بسطه ، وقد تقدمت نظائره وما يشهد بصحته ، فلا وجه لانكاره أيضاً .

وبالجملة فكلاً الوجهين في هذا البيت جائز ومستقيم ، أعنى مذهب الفارسي والمذهب الآخر ، لا يمتنع واحد منهما ، ففي هذا البيت وجوه من الإعراب وضبطها أنك إذا رفعت (شرك) و (الماء) معاً فيجوز فيه من الإعراب وجهان :

أحدهما : مذهب الفارسي من أن (شرك) معطوف على اسم (كان) و (مرتوي) معطوف على خبرها ، و (الماء) فاعل بارتوى .

والثاني : أن يكون (شرك) معطوفاً على (خيرك) و (الماء) فاعل بارتوى ، و (مرتوي) في موضع نصب موضوع موضع المصدر ، فكأنه قال : فليتك كان خيرك كله وشرك كفافاً عنى ما ارتوى الماء ارتواءً ، لكنه وضع اسم الفاعل وهو (مرتوي) موضع المصدر الذي هو (ارتواء) وعلى معناه ، وهذا الوجه الثاني قاله ابن بابشاذ (١) وهو (على) المعنى الذي في مأخذ الوقشي وابن السيد كما تقدم ، وليس بسديد لما فيه من وضع اسم الفاعل موضع المصدر المؤكد بفعله المفعول به ، وذلك شأن نادر لا يقال ما وجدت عنه مندوحة ، ألا ترى أنك لا تقول : قام زيد قائماً ، تريد : قام زيد قياماً ، تنصب (قائماً) نصب المصدر ، إنما يكون هذا مع كون الفعل لازم الحذف في مثل : أقائم

(١) شرح الجمل لابن بابشاذ : ل / ٢٩٠ .

(٢) كلمة (على) مكررة في الاصل .

وقد قَعَدَ النَّاسُ^(١) ، تريدُ : أقيماً ، على أن رأى جماعةٍ من النحويين^(٢) أن (قائماً) في مثل هذا حال مؤكدة قامت مقام الفعل ، وليس في موضع المصدر ، والأصل : أتقوم قائماً ، ثم حُذِفَ الفعلُ اكتفاءً بالحال الدالة عليه ، وهي (قائماً) وكان أكثر النحويين على هذا الثاني استكراها منهم لوضع (قائم) ونحوه موضع المصدر ، وكلام سيوييه^(٣) محتمل للقولين ، والله أعلم .

والصوابُ إذا رفعنا (الماء) وأخذنا البيتَ على المعنى الذي في مأخذ الوقشي وابن السَّيد ، أن يكونَ الماءُ فاعلاً على حذفِ المضافِ كما ذكرَ قبلُ ، و(مرتو) مرفوعٌ بدلٌ منه^(٤) بدلٌ شئٍ من شئٍ ، كأنه قالَ : ما ارتوى صاحبُ الماءِ مرتويه ، ومرتوى الماءِ هو صاحبه ، وحذفَ معمولٍ (مرتو) وهو الضميرُ كما يحذفُ من الصلة في مثل قوله سبحانه : (فَاقْنِي مَا أَنْتَ قَانِي)^(٥) المعنى : فاقني ما أنت قاضيه ، أو يكونَ (الماءُ) فاعلاً إما على المجازِ والاتِّساعِ أو على حذفِ المضافِ كما تقدَّم ، و(مرتو) منصوبٌ حالاً من هذا الفاعلِ ، وتكونُ حالاً مؤكدةً ، أي : ما ارتوى الماءُ في حالِ كونه مرتوياً ، وسكنَ الياءُ إما للوقوفِ أو ضرورةٍ على ما تقدَّم قبل هذا . والحالُ يجوزُ أن تأتي مؤكدةً قال عز وجل : (فَتَبَسَّمْ ضَاحِكًا مِنْ قَوْلِهَا)^(٦) ضاحكاً حالٌ من فاعلِ (تَبَسَّمْ) وهو الضميرُ المستترُ فيه ، وقد حصلَ معناها من الفعلِ فهي إذا مؤكدة ، وتقولُ على قياسِ هذا : أقامَ زيدٌ قائماً ، على أن يكونَ (قائماً) حالاً مؤكدةً من زيدٍ ، ويجوزُ أيضاً على المعنى الذي أخذَ به الفارسيُّ في البيتِ إذا رفعنا (شرك) و(الماءُ) أن يكونَ (شرك) مبتدأً و(مرتو) خبره فيكونُ مرفوعاً / بالضمَّةِ المقدَّرة في الياءِ لأنه منقوصٌ كقائني وفاز ، و(الماءُ) (أ/١٦١) فاعلٌ على ما تقدَّم ، والجملةُ من المبتدأ والخبر معطوفةٌ بالواوِ على الجملةِ الواقعة

(١) الكتاب : ٣٤٠/١ ، وانظر المقتضب : ٢٢٩/٣ .

(٢) ومنهم السيرافي . انظر شرح الكافية للرضي : ٢١٤/١ ، وشرح المفصل ١٢٣/١

(٣) الكتاب : ٣٤٠/١ .

(٤) أي : من المضاف .

(٥) من الآية : (٧٢) من سورة طه .

(٦) من الآية : (١٩) من سورة النمل .

خبراً لـ (لَيْتَ) وهي قوله (كَفَافاً كَانَ خَيْرُكَ كُلُّهُ) فكأنه قال : وليتَكَ شَرُّكَ مَرَّتَوْ عَنِّي
ما ارتوى الماءُ ، فيكون موضعُ الجملةِ المعطوفةِ على هذا رفعاً ، لأنها عطْفٌ على
خبر (لَيْتَ) غير أن في هذا الوجهَ ضعفاً لما فيه من عطْفِ الجملةِ الاسميةِ على الفعليةِ
لأنَّ قوله (كَفَافاً كَانَ خَيْرُكَ) جملةٌ فعليةٌ ، والجملةُ بعد الواوِ جملةٌ اسميةٌ ، وقد
تقدَّم أن ذلك ضعيفٌ ^(١) وإن كان جائزاً عند الجمهورِ ، وابن الطراوةِ ^(٢) يمنعه .

ويتصور أيضاً أن تكون الواوُ واو الحالِ ، والجملةُ من المبتدأ والخبرِ بعدها في
موضعِ الحالِ من اسم (كان) والعاملُ في هذه الحالِ (كان) لأنها العاطفةُ في صاحبها
وهذا على مذهبٍ من يجهز أن تعملَ (كان) وأخواتها في الحالِ والظرفِ والمجرورِ ^(٣) ،
وليس ذلك من مذهبِ الفارسيِّ على ما تقدَّم في باب (كان) ^(٤) فهذه ستةُ أوجهٍ فيما
إذا رفعتَ (شَرُّكَ) و (الماءُ) . فإنَّ نصبَ (شَرُّكَ) مع رفعِ (الماءُ) أيضاً ، فقد
تقدَّم مذهبُ الفارسيِّ أنه معطوفٌ على اسم (لَيْتَ) المحذوفِ ، و (مَرَّتَوْ) معطوفٌ على
الجملةِ بعدها التي هي في موضعِ خبرها ، ويجوز إذا أخذنا معنى البيتِ على ما أخذه
الوقشيُّ وابنُ السَّيِّدِ أن يكونَ (وشَرُّكَ) مفعولاً معه والنَّاصِبُ له (كان) لكنَّ هذا على
مذهبٍ من يجهز في (كان) وأخواتها أن تعملَ في غيرِ اسمها وخبرها من الظَّرفِ
والمجرورِ ونحوهما ، ويجرى على هذا الوجهِ في (مَرَّتَوْ) من قوله (ما ارتوى الماءُ
مَرَّتَوْ) ما تقدَّم من مذهبِ ابنِ بابشاذٍ ، والوجهين بعده وهما البَدَلُ والحَالُ .

وأما إذا نصبتَ (الماءُ) فإنَّ رفعتَ (شَرُّكَ) لم يستقم في البيتِ إلا ما ذكره
الوقشيُّ وابنُ السَّيِّدِ من أن (شَرُّكَ) معطوفٌ على (خَيْرُكَ) و (مَرَّتَوْ) فاعِلُ (ارتوى)
و (الماءُ) مفعوله ، وإن نصبتَ (شَرُّكَ) فهو مفعولٌ معه والعاملُ فيه (كان) على
مذهبٍ من يجهز ذلك كما تقدَّم ، و (مَرَّتَوْ) فاعِلُ و (الماءُ) مفعولٌ ، ومعنى البيتِ

(١) انظر ما تقدَّم في ص : ٥٨٨

(٢) انظر البسيط : ٥١٢ ، وشرح الجمل لابن الفخار : ٨٨ .

(٣) انظر المجمع : ٢ / ٧٤ - ٧٥ .

(٤) انظر ما تقدَّم في ص : ٥٧٤

على هذا على حسبما تقدّم في مذهب الوقيشي وابن السّيد ، وقد تقدّم في باب (كان) أن سيويوه يميز عمل (كان) في المفعول معه حيث ذكر في قولهم : ما أنت وزيداً (١) ، أنه على إضمار (كان) أي : ما تكون وزيداً ، وهي الناصبة للمفعول معه الذي هو زيد ، ولا يصح أن تكون ما هنا تامة على ما تقدّم بيانه في باب (كان) ، ولا يستقيم في هذين الوجهين اللذين ذكرا في نصب الماء مع رفع (شرك) أو نصبه مذهب الفارسي لأنك ان جعلت (مرتوياً) خبراً عن الشر مع الحمل على (كان) أو على (ليت) يقي (ارتوى) بغير فاعل ، فجعلت الأوجه في هذا البيت عشرة ، ثمانية في رفع (الماء) مع رفع (شرك) ونصبه ، ووجهان في نصب (الماء) مع رفع (شرك) ونصبه أيضاً ، والمختار منهما رفع (شرك) بالمطوف على اسم (كان) ونصب (الماء) مفعولاً بارتوى ورفع (مرتوياً) فاعلاً به ، وهكذا رواه أبو علي (٢) البغدادي في الأمالي (٣) ، وهو الذي يرويه أكثر الناس / وصححه أبو الحجاج بن يسمون ، وهو الذي ذهب إليه الوقيشي (١٦١/ب) وابن السّيد على ما تقدّم بيانه ، وهو سالم من المجاز واستعمال لفظ (مرتوياً) في غير موضعه ومن حذف المضاف في قوله (ارتوى الماء) مع صحة معناه ووضوحه ، وما ذكره ابن السّيد من أن (ارتوى) في هذا البيت بمعنى (استقى) والمعنى ، ما استقى الماء مستقياً ، فإنما أرتكب ذلك لأن (ارتوى) فيه قد تعدى إلى الماء بنفسه ، ولو كان من الرّي الذي هو غرّد العطش وهو الشّبع (من) (٤) الماء لما تعدى بنفسه

(١) الكتاب : ٣٠٣/١ ، وانظر ما تقدم في ص : ٥٧٨

(٢) هو اسماعيل بن القاسم بن عيذون أبو علي القالي المعروف بالبغدادي ، ولد سنة ٢٨٨ هـ بد ياربكر. أخذ النحو والعربية والأدب عن ابن درستويه والزجاج والأخفش الصغير وابن دريد وابن السراج وغيرهم. كان أعلم الناس بنحو البصريين في عصره. صنف الأمالي ، والنوادر ، والمقصود والممدود ، والبارع في اللغة وغير ذلك. توفي بقرطبة سنة : ٣٥٦ هـ.

انظر ترجمته في بغية الوعاة : ٤٥٣/١ ، وانباه الرواة : ٢٠٤/١ ، وشذرات

الذهب : ١٨/٣ .

(٣) الأمالي : ٦٨/١ .

(٤) كلمة (من) مكررة في الأصل .

بل كان ينبغي أن يقول : ما ارتوى من الماء مرتين ، والأولى أن يكون من الرى^(١) لأنه أبين في المعنى ، ويكون على حذف حرف الجر الذي هو (من) ولما حذف انتصب الاسم ، فيكون الماء منصوباً على اسقاط حرف الجر ، وقد حكى ابن القوطية^(٢) أنه يقال : رويت من الماء ، ورويت الماء^(٣) ، فقولهم : رويت الماء ، إنما وجهه حذف حرف الجر ، فذلك يكون (ارتوى) هنا ، إذ قد سمع في الكلام في (رويت) ، وحكم (ارتويت) كحكمه لأنه بمنزلة وعلى معناه ، وفيما ذكره الفارسي من نصب (شرك) بالمعطف على اسم (ليت) المحذوف ضعف^(٤) ، وهو ما فيه من حذف المعطوف عليه ، ألا ترى أن اسم (ليت) وهو الكاف في قولك (ليتك) قد حذف مع أنه قد عطف عليها قوله (وشرك) فكان ينبغي لما عطف عليها ألا يحذفها ، لأن حذف المعطوف عليه قليل جداً لا يقاس عليه إلا في ضرورة قول الشاعر :

فَإِذَا وَذَلِكَ لَيْسَ إِلَّا ذِكْرُهُ وَإِذَا مَضَى شَيْءٌ كَانَ لَمْ يَفْعَلْ^(٥)

أراد : (فإذا هو وذلك) ، واسم الإشارة الذي هو (ذلك) محذوف على (هو) فحذف (هو) مع أنه معطوف عليه ، وذلك قبيح ارتكبه لضرورة الشعر ، فيكون ذلك البيت في نصب (شرك) على مأخذ الفارسي من هذا القبيل ، ولأجل هذا منعوا حذف

(١) انظر اللسان : (روى)

(٢) هو محمد بن عمر بن عبد العزيز بن إبراهيم بن عيسى بن مزاحم المعشروف بابن القوطية القرطبي أبو بكر النحوي . كان أماً في اللغة والعربية ، حافظاً لهط مقدماً فيهما على أهل عصره ، حافظاً لأخبار الأندلس . صنف الأفعال ، والمقصود والممدود ، وتاريخ الأندلس ، وشرح رسالة أدب الكاتب . توفي سنة ٣٦٧ هـ . انظر ترجمته في : بغية الوعاة : ١ / ١٩٨ ، وابتداء الرواة : ٣ / ١٧٨ ،

وتاريخ علماء الأندلس : ٢ / ٧٨٢ .

(٣) انظر كتاب الأفعال له ص : ١٠٥ .

(٤) في الأصل (ضعفا) بالنصب .

(٥) من الكامل لأبي كبير الهذلي (عامر بن الحليس) أحد بني سمد بن هذيل .

ويروي (حينه) مكان (ذكره) ، انظر ديوان الهذليين : ٢ / ١٠٠ ، وشرح

الكافية الشافية : ٣ / ١٢٦٠ .

الضمير من الصلة إذا أُتبع بالعطف وإن اجتمعت فيه شروط الحذف فلا يجوز في قولك الذي ضربته وزيداً عمرو ، أن تحذف الهاء فتقول : الذي ضربت وزيداً عمرو ، لأنها قد عطف عليها زيد ، وأجاز الفراء^(١) وأبو علي^(٢) الدينوري حذف هذه الهاء هنا ، وإن كانت قد عطف عليها ، وما تقدم من مذهب الفارسي في هذا البيت ذكره فسي الايضاح^(٣) ، ووقع له كذلك في التذكرة ، وتبعه عليه ابن جني ، ومن المتأخرين ابن أبي الربيع ، وانتهاء الكلام على هذا البيت انتهى الكلام على حذف اسم (إن) وأشواتها وما يتعلق به .

وأما خبرها فحذفه جائز إذا علم في الكلام وغيره نحو قولهم : إن مالا وإن ولداً وإن عدداً ، فالاسم المنصوب بعد (إن) اسمها وخبرها محذوف ، أي : إن لنا مالا ، وإن لنا ولداً ، وإن لنا عدداً ، ويقول الرجل للرجل : هل لكم أحداً إن الناس (إلب)^(٤) عليكم ؟ فيقول : إن زيدا ، وإن عمراً ، أي : إن لنا زيدا ، وإن لنا عمراً ، ومن هذا قول النبي صلى الله عليه وسلم للمهاجرين في حق الانصار : " أَلَسْتُمْ تَعْرِفُونَ ذَلِكَ لَهُمْ ؟ " قالوا : نعم : قال : فَإِنَّ ذَاكَ لَمِثْلُ مَكَافَأَةٍ لَهُمْ ، والمعنى : إن معرفتكم بصنيعهم معكم واحسانهم مكافأة منكم لهم^(٥) . ومنه أيضاً

(١) انظر المهمم : ٣١١/١ .

(٢) هو أحمد بن جعفر الدينوري أبو علي ، ختن ثعلب ، أصله من الدينور ، قدم البصرة وأخذ عن المازني كتاب سييويه ، ثم دخل بغداد فأخذ عن المبرد أيضاً مع تحمله الملام من ثعلب ، ثم وفد الى مصر متوطناً . وله مؤلفات فسي النحو منها : المذهب في النحو ، وضامرات القرآن . توفي سنة : ٢٨٩ هـ .

انظر ترجمته في بغية الوعاة : ٣٠١/١ ، وأنباه الرواة : ١٤٣/٢ .

(٣) الايضاح : ١٢٣/١ .

(٤) زيادة من الكتاب : ١٤١/٢ .

(٥) قال السهيلي في أماليه : ٤٦ : (رواه أبو عبيد (القاسم بن سلام) في شرح

الغريب) . وانظر الجني الداني : ٤٢٣ ، وشرح الجمل لابن بابشاذ : ل ٣٢

(٦) أمالي ابن الشجري : ٣٢٢/١ .

البيت المتقدم على رواية من رواه ، ولكن زنجياً عظيم المشافر بالنصب (١) ، فزنجياً
اسم (لكن) وعظيم المشافر وصف له ، وغيرها محذوف تقديره : ولكن زنجياً عظيم
المشافر لا يعرف قرابتي . وقد رجح سيبويه (٢) - رحمه الله - النصب في هذا البيت
على الرفع ، لأن حذف الخبر في كلام العرب أكثر من حذف الاسم حتى ذهب بعضهم
إلى أن حذف الاسم لا يجوز إلا في ضرورة ، سواء أكان ضميراً أمراً أو الشأن أو القصبة
أم غير ذلك ، وإليه ذهب ابن جني (٣) وأبو الحجاج الأعم (٤) ، وابن بابشاذ (٥) ،
وربما نسب لسيبويه . وعلى الضرورة حطوا جميع ما تقدم من الأبيات في حذف الأسم ،
وأجازوا أن يقدّر الاسم في البيت الأخير منها ، فليتك كفافاً أو فليته كفافاً ، على
أن يكون الاسم ضمير المخاطب أو ضمير الأمر أو الشأن وكذلك قول الآخر :
فليت دفعتم الهم عنّي ساعةً فبتنا على ما خيلت ناعى بال (٦)

(١) رواه ابن عصفور في شرح الجمل : ٤٢٦/١ ، بالنصب .

(٢) الكتاب : ١٣٦/٢ .

(٣) المحتسب : ١٨٢/٢ .

(٤) هو يوسف بن سليمان بن عيسى النحوي الشنتمري المعروف بالأعلم (لانشقان

شفته العليا) ولد بـشنتمرية (مدينة في غرب الأندلس) رحل إلى قرطبة

فتلقى عن إبراهيم الأقبلي وغيره . كان عالماً بالعربية واللغة ومعاني الأشعار ،

حافظاً لها ، حسن الضبط لها . وكانت تغلب عليه النزعة الأدبية . كف بصره

آخر حياته . له من المصنفات : شرح الجمل للزجاجي ، وشرح شواهد سيبويه

وشواهد الجمل ، وديوان زهير ، والحماسة وغير ذلك . مولده سنة ٤١٠ هـ

وتوفي بأشبيلية سنة : ٤٧٦ هـ .

انظر ترجمته في بغية الوعاة : ٣٥٦/٢ ، ومعجم الأدباء : ٦٠/٢٠ ، والصلة

رقم : ١٣٩١ .

(٥) انظر شرح الجمل له : ل / ٣٣ .

(٦) في الأصل (و) بدون الهمزة .

(٧) من الطويل لمدى بن زيد الحبادي ، انظره في ديوانه : ١٦٢ ، والنوادر

٢٥ ، وأما ابن الشجري : ١٨٣/١ - ٢٩٥ ، والايضاح : ١٠٦/١ ،

والانصاف : ١٨٣/١ ، وشرح الجمل لابن عصفور : ٤٤٢/١ ، والمفني : ٢٨٩/١ =

أى : فليتك أو فليته . ومن حذف الخبر أيضاً قول الآخر :

وما كنت ضافاً ولكن طالبا أناخ قليلاً فوق ظهر سبيل^(١)

ف (طالبا) اسم (لكن) و (أناخ) مع ما بعده في موضع الصفة لطالب ، والخبر محذوف والتقدير : ولكن طالبا منيخا أنا ، وسأخ هنا جعل النكرة الاسم والمعروفة الخبر ، لأن لهذه النكرة ستوقاً للاخبار عنها وهو الوصف ، وقد تقدم في باب (كان) أن النكرة التي لها ستوق يجوز جعلها الاسم والمعرفة الخبر^(٢) ، وإن كان المختار العكس ، وذلك جارٍ في هذا الباب ، إذ لا فرق في ذلك بين باب (كان) وباب (إن) . وقد أجاز سيويه : إن قريباً منك^(٣) ، وإن غيراً منك عمرو ، لأن هذه النكرة لها ستوق وهو المفعول ، ألا ترى أن (منك) يتعلق بقريب وكذلك (منك) الواقع بعد (خير) .

ومن حذف الخبر أيضاً قوله عز وجل : (إن الذين كفروا بالذكر لما جاءهم وإنه لكتاب عزيز لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه تنزيل من حكيم حميد^(٤))
تقديره : هلكوا وضلوا ، ويكون قوله : (وإنه لكتاب) إلى قوله (من حكيم حميد) اعتراضاً بين اسم (إن) وخبرها ، أو يكون حالاً من الذكر ، والأول أحسن . ومنهم من يقدّر الخبر : إن الذين كفروا بالذكر لما جاءهم كفروا به^(٥) وإنه لكتاب

= شرح شواهد للسيوطي : ٦٩٧/٢ ، والخزانة : ٣٨١/٤ ، وأنشد ابن

منظور في اللسان (بول) عجزه من غير عزو .

(١) من الطويل وهو للأخضر بن هبيرة كما في اللسان : (ضبط) .

والضفاط : المحدث الذي يقضى حاجته من جوفه ، وهو أيضاً الذي يختلف

على الحميم من قرية إلى قرية ينقل الصبرة والمحتاج . والمطلب هنا طالب البأسل

الضالة . انظر الكتاب : ١٣٦/٢ ، والمخصص : ١٣٢/٧ ، وشرح الجصل

لابن عصفور : ٤٤٣/١ ، وفيه : (وأقرى) مكان (قليلاً) و (سميل) مكن (سبيل)

(٢) انظر ما تقدم في ص : ٥٢٤

(٣) الكتاب : ١٤٢/٢ .

(٤) الأيمان : (٤١ - ٤٢) من سورة فصلت .

(٥) معاني القرآن : ١٩/٣ ، ومشكل اعراب القرآن : ٢٧٣/٢ ، والبحر المحييط :

٥٠٠/٧ ، والمغنى : ٥٤٩/٢

عزیزٌ ، فالواو على هذا من قوله (وإنه) وأو الحال من / الضمير المحذوف في (بيه) (١٦٢ / ب)
وَحَذَفَ (كَفَرُوا بِهِ) لَتَقْدِمَ ذَكَرِهِ ، حَيْثُ قَالَ : (كَفَرُوا بِالذِّكْرِ) وَبَقِيَ الْحَالُ ، وَهَذَا
التَّحْدِيرُ أَحْسَنُ مِنَ الْأَوَّلِ وَأَجْوَدُ ، وَمِنْهُ هَبْ أَبِي عَمْرٍو بْنِ الْمَلَاءِ ^(١) فِي هَذِهِ الْآيَةِ
أَنَّ الْخَبَرَ لَيْسَ بِمَحذُوفٍ وَهُوَ عِنْدَهُ ^(٢) الْجُمْلَةُ الَّتِي هِيَ قَوْلُهُ سُبْحَانَهُ (أَوْلَيْكَ يَنَادُونَ
مِنْ مَكَانٍ بَعِيدٍ) ، وَقَدْ اسْتَبَعَدَهُ ابْنُ عَطِيَّةٍ ^(٣) لِكثْرَةِ الْحَاطِلِ بَيْنَ الْأَسْمِ وَالْخَبَرِ ،
وَلَعَلَّ أَبَا عَمْرٍو رَأَى هَذِهِ الْجُمْلَةَ كُلَّهَا اعْتِرَاضِيَّةً ، إِذْ لَيْسَتْ أَجْنَبِيَّةً مِنَ الْأَسْمِ .
أَمَّا قَوْلُهُ (وَإِنَّهُ لِكِتَابٌ عَزِيزٌ) إِلَى قَوْلِهِ (حَمِيدٌ) فَتَعْرِيفٌ بَرَفِيعٌ قَدْ رُذِرَ الذِّكْرَ الَّذِي
كَفَرُوا بِهِ وَهُوَ الْقُرْآنُ ، وَهَذَا وَنَحْوُهُ مِنْ أَحْسَنِ مَا يَعْتَرِضُ بَيْنَ الشَّيْئَيْنِ الْمُتَلَازِمَيْنِ .
وَأَمَّا قَوْلُهُ سُبْحَانَهُ (مَا يُقَالُ لَكَ إِلَّا مَا قَدْ قِيلَ لِلرُّسُلِ مِنْ قَبْلِكَ) ^(٤) فَيَحْسُنُ أَيْضًا
وَقَوْعُهُ اعْتِرَاضًا ، لِأَنَّ فِيهِ تَسْلِيَةً لِلنَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنْ كُفْرِهِمْ بِمَا جَاءَهُمْ بِهِ
وَقَوْلِهِمْ إِنَّهُ كَذَّابٌ وَإِنَّ مَا جَاءَهُ بِهِ أَسَاطِيرُ الْأَوَّلِينَ ، فَقَالَ اللَّهُ تَعَالَى لِنَبِيِّهِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ
وَالسَّلَامُ حَيْثُ ذَكَرَ مَنْ كَفَرَهُ وَكَذَّبَهُ : مَا يَصْدُرُ لَكَ مِنْهُمْ مِنَ الْإِذَايَةِ وَالتَّكْذِيبِ قَدْ
صَدَرَ مِثْلُهُ لِلرُّسُلِ مِنْ قَبْلِكَ مِنْ أَمَمِهِمْ ، فَالاعْتِرَاضُ بِهَذِهِ الْجُمْلَةِ هُنَا سَدِيدٌ ، كَمَا
تَقُولُ لِلرَّجُلِ إِذَا خُولِفَ فِي مَسْأَلَةٍ مَا : إِنَّ الَّذِي خَالَفَكَ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ

(١) أَبُو عَمْرٍو بْنُ الْمَلَاءِ بْنِ عَمَارٍ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْمَازِنِيُّ النَّحْوِيُّ الْقُرِّيُّ ، أَحَدُ الْقُرَاءِ
السَّبْعَةِ الْمَشْهُورِينَ ، اسْمُ كُنْيَتِهِ (زَيْنَان) . كَانَ إِمَامَ أَهْلِ الْبَصْرَةِ فَفَسَى
الْقُرْآنَ وَالنَّحْوَ وَاللُّغَةَ . أَخَذَ عَنْ جَمَاعَةٍ مِنَ تَابِعِيْنَ ، وَقَرَأَ الْقُرْآنَ عَلَى سَعِيدِ
ابْنِ جَبْرِ وَمَجَاهِدٍ . تَوَفَّى سَنَةَ أَرْبَعٍ وَقِيلَ : ثَمَعٌ وَخَمْسِينَ وَمِائَةً .
انْظُرْ تَرْجُمَتَهُ فِي بَغِيَّةِ الْوَعَاةِ : ٢٣١ / ٢ - ٢٣٢ ، وَمَرَاتِبِ النَّحْوِيِّينَ : ١٣ ،
وَطَبَقَاتِ الْقُرَاءِ : ٢٨٨ / ١ .

(٢) انْظُرِ الْبَحْرَ الْمَحِيْطَ : ٥٠٠ / ٧ .

(٣) الْمَصْدَرُ نَفْسُهُ .

(٤) مِنَ الْآيَةِ : (٤٣) مِنْ سُورَةِ فَصَّلَتْ . وَقَوْلُهُ تَعَالَى (إِلَّا مَا قَدْ قِيلَ) مَكْرَرٌ فَنَسِيَ
الْأَصْلَ .

- وقد خُولِفَ فيها من قبلِكَ - مبطلٌ فيرُحَقِّقُ ، فمبطلٌ خبرٌ (إنَّ) وقد فصلتَ بينَـه وبينَ الاسمِ بقولِكَ (وقد خُولِفَ فيها من قبلِكَ) وهى جملةٌ اعتراضيةٌ ، وقوله عزَّ وجلَّ (إنَّ رَبَّكَ لَذُو مَغْفِرَةٍ وَذُو عِقَابٍ أَلِيمٍ) من وصفِ الذِّكْرِ أيضاً ومطلقٌ فى المعنى بقولِهِ (ما يُقَالُ لَكَ إِلَّا ما قَدْ قِيلَ لِلرَّسُولِ من قبلِكَ) ، لأنَّ المعنى : لَذُو مَغْفِرَةٍ لِّمَن آمَنَ بِكَ وما جئتَ به ، وَذُو عِقَابٍ أَلِيمٍ لِّمَن صَدَرَ لَكَ مِنْهُ الْإِذَايةُ والتَّكذِيبُ ولم يؤمنَ بما جئتَ به . وكذلك أيضاً قوله جلَّ وتعالى : (وَلَوْ جَعَلْنَاهُ) إلى قوله : (وهو عليهم عَمَى) (١) هو أيضاً من وصفِ الذِّكْرِ الذى كَفَرُوا به ، وفيه بيانُ الحِكمةِ فى كونه عَرَبِيًّا غيرَ أعجميٍّ ، فقد تبيَّن أنَّ هذه الجملةَ الفاصلةَ على قولِ أبى عمرو ليس شئٌ منها أجنبيًّا فيمتنعُ الفصلُ به .

ويتصور أيضاً فى هذه الآية أوجهٌ آخرُ من الإعرابِ سوى ما تقدَّمَ .

أحدها : أنَّ يكونَ قوله سبحانه (ما يُقَالُ لَكَ إِلَّا ما قَدْ قِيلَ لِلرَّسُولِ من قبلِكَ) جملةٌ لا موضعَ لها من الإعرابِ مفسِّرةٌ للخبرِ ومؤيدةٌ معناه على حَسَبِما قالوه فى قولِهِ عزَّ وجلَّ : (وَعَدَ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَهُمْ مَغْفِرَةٌ وَأَجْرٌ عَظِيمٌ) (٢) إذ حملوا هذه الجملةَ من المبتدأ والخبرِ وهى قوله سبحانه (لَهُمْ مَغْفِرَةٌ وَأَجْرٌ عَظِيمٌ) على أنَّها جِئَتْ بها لتفسيرِ المفعولِ الثانى لـ (وَعَدَ) وليستَ فى موضعِ نصبٍ مفعولاً لها ، لأنَّ (وَعَدَ) لا تتوجَّهُ على الجملِ ، ألا ترى أنَّ مفعولَها الثانى إذا نُصِبَ فأنَّما انتصابُهُ على إسقاطِ حرفِ الجرِّ الذى هو الباءُ وحروفِ الجرِّ لا تدخلُ على الجملِ ، فإذا قلتَ : وَعَدْتُ زَيْدًا خَيْرًا ، فالأصلُ : وَعَدْتُ زَيْدًا بِخَيْرٍ ، فالأصلُ فى هذه الآية (وَعَدَ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ مَغْفِرَةً / وَأَجْرًا عَظِيمًا) (٣) فالَّذِينَ (١٦٣) مع صلتِهِ هو المفعولُ الأوَّلُ ، و (مَغْفِرَةً) هو المفعولُ الثانى ، ثم حُذِفَ المفعولُ الثانى وسيقتَ الجملةُ لتفسيرِهِ وتؤيدى معناه . ومن هذا القبيلِ أيضاً قوله سبحانه :

(١) من الآية : (٤٤) من سورة فصلت .

(٢) الآية : (٩) من سورة المائدة . وانظر المغنى : ٢ / ٤٠٢ .

(٣) الآية : (٩) من سورة المائدة .

(وَلَا يَحْزَنُكَ قَوْلُهُمْ إِنَّ الْعِزَّةَ لِلَّهِ جَمِيعًا) (١) وقوله تعالى : (فَلَا يَحْزَنُكَ قَوْلُهُمْ إِنَّآ نَعْلَمُ مَا يُسْرُونَ وَمَا يُعْلِنُونَ) (٢) المعنى : وَلَا يَحْزَنُكَ قَوْلُهُمْ لِأَنَّ الْعِزَّةَ لِلَّهِ جَمِيعًا ، فَلَا يَحْزَنُكَ قَوْلُهُمْ لِأَنَّا نَعْلَمُ مَا يُسْرُونَ وَمَا يُعْلِنُونَ ، و(قَوْلُهُمْ) المراد به كفرهم وما كانوا يقولونه للنبي صلى الله عليه وسلم من ساهرٍ ومجنونٍ وشاعرٍ وغير ذلك ، أى : لَا يَحْزَنُكَ كَفَرُهُمْ بَكَ لِأَنَّ الْعِزَّةَ كُلَّهَا لِلَّهِ فَسَيَنْصُرُكَ عَلَيْهِمْ ، وكذلك الآية الأخرى ، المعنى فيها : لَا يَحْزَنُكَ كَفَرُهُمْ لِأَنَّا نَعْلَمُ سِرَّهُمْ وَنَجْوَاهُمْ فَسَنَجْزِيهِمْ جَزَاءَ كَفَرِهِمْ ، فالجملة من (إِنَّ) واسمها وخبرها لا موضع لها من الأعراب مفسرة للجملة ومحصلة لها ، لكنها من حيث اللفظ على الاستئناف .

ولهذا النحو نظائر كثيرة ، فلك أن تجعل هذه الآية من هذا القبيل ، وكان الأصل : إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا بِالذِّكْرِ لَمَّا جَاءَهُمْ مَا يَصُدُّرُكَ مِنْهُمْ إِلَّا مَا قَدْ صَدَرَ لِلرُّسُلِ مِنْ قَبْلِكَ أَوْ نَحْوُ هَذَا فِي الْمَعْنَى ، فحذفت الجملة الواقعة خبراً وفُسِّرَتْ بقوله جَلَّ وَتَعَالَى (مَا يُقَالُ لَكَ إِلَّا مَا قَدْ قِيلَ لِلرُّسُلِ مِنْ قَبْلِكَ) ويكون قوله (وَإِنَّهُ لَكِتَابٌ عَزِيزٌ) إِلَى قَوْلِهِ (مِنْ حَكِيمٍ حَمِيدٍ) اعتراضاً أَوْ حَالاً مِنَ الذِّكْرِ ، والاعتراض أحسن ، وهذا الوجه يرجع إلى حذف الخبر ، وإنما يختلف مع ما تقدّم سوى قول أبي عمرو من جهة التقدير .

والوجه الثانى : أَنَّ يَكُونُ (الذين) على حذف مضابٍ تقديره : إِنَّ مِنْبُؤَ الَّذِينَ كَفَرُوا لَا يَأْتِيهِ الْبَاطِلُ ، فيكون الخبر الجملة التى هى (لَا يَأْتِيهِ الْبَاطِلُ) (٣) وقوله (إِنَّهُ لَكِتَابٌ عَزِيزٌ) اعتراضاً أَوْ حَالٌ مِنَ الذِّكْرِ عَلَى مَا تَقَدَّمَ ، ويجوز أن يكون الخبر (تنزيلٌ من حكيم حميدٍ) ويكون قوله (لَا يَأْتِيهِ الْبَاطِلُ) فِي مَوْضِعِ الصِّفَةِ لِكِتَابٍ ، والمراد بمنبؤ الذين كفروا الذكر الذى كفروا به وهو القرآن ، لأنهم حين لم يؤمنوا به ولم

(١) من الآية : (٦٥) من سورة يونس .

(٢) الآية : (٧٦) من سورة يس .

(٣) انظر البحر المحيط : ٥٠٠/٧ : ٥٠١ .

يعملوا بما فيه نَبَذُوه وراءَ ظهورهم . قَالَ تَعَالَى : (وَلَمَّا جَاءَهُمْ رَسُولٌ مِّنْ عِندِ اللَّهِ مُصَدِّقٌ لِّمَا مَعَهُمْ نَبَذَ فَرِيقٌ مِّنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ كِتَابَ اللَّهِ وَرَاءَ ظُهُورِهِمْ كَانَهُمْ لَا يَعْلَمُونَ) (١) وَإِنْ شئتَ قَدَرْتَ المضافَ : إِنْ جَاءِيَ الَّذِينَ كَفَرُوا ، وَجَاءِيهِمْ هُوَ الْقُرْآنُ لِقَوْلِهِ (لَمَّا جَاءَهُمْ) وَقَالَ تَعَالَى : (وَلَمَّا جَاءَهُمْ كِتَابٌ مِّنْ عِندِ اللَّهِ) (٢)

الوجه الثالث : أَنْ يَكُونَ الْخَبَرُ قَوْلُهُ عَزَّ وَجَلَّ : (إِنْ رَبَّكَ لَذُو مَغْفِرَةٍ لِّذُنَّ وَعِقَابٍ أَلِيمٍ) (٣) ثُمَّ يَجُوزُ أَنْ ذَاكَ فِي الْاسْمِ أَنْ يَكُونَ عَلَى حَذْفِ مضافٍ وَلَا يَكُونُ كَذَلِكَ ، فَإِذَا أُخِذَ عَلَى حَذْفِ مضافٍ فَالتقديرُ : إِنْ مَنبُوءُ الَّذِينَ كَفَرُوا بِالذِّكْرِ لَمَّا جَاءَهُمْ إِنْ رَبَّكَ لَذُو مَغْفِرَةٍ لِّمَن آمَنَ بِهِ وَذُو عِقَابٍ أَلِيمٍ لِّمَن كَفَرَ بِهِ ، وَإِنْ شئتَ قَدَرْتَ المضافَ : إِنْ جَاءِيَ الَّذِينَ عَلَى مَا تَقَدَّمَ ، ثُمَّ حُذِفَ المضافُ وَأُقِيمَ المضافُ إِلَيْهِ مَقَامَهُ ، وَحُذِفَ أَيْضًا مَعْمُولٌ (مَغْفِرَةٌ) وَمَعْمُولٌ (عِقَابٌ) وَهُمَا الْمَجْرُورَانِ الْمُتَعَلِّقَانِ بِهِمَا ، لِأَنَّ (لِمَن آمَنَ بِهِ) يَتَعَلَّقُ بِمَغْفِرَةٍ ، وَ(لِمَن كَفَرَ بِهِ) يَتَعَلَّقُ بِعِقَابٍ وَإِنْ شئتَ بِالْأَلِيمِ وَإِنْ شئتَ كَانَ الْمَجْرُورُ الْوَاقِعُ بَعْدَ مَغْفِرَةٍ فِي مَوْضِعٍ / لَهَا يَتَعَلَّقُ بِمَحذُوفٍ ، وَالْمَجْرُورُ الْوَاقِعُ (١٦٣) /

بَعْدَ عِقَابٍ فِي مَوْضِعِ الصِّفَةِ لَهُ أَيْضًا يَتَعَلَّقُ بِمَحذُوفٍ ، فَيَكُونُ عَلَى هَذَا مِنْ حَذْفِ الصِّفَةِ لَا مِنْ حَذْفِ الْمَعْمُولِ ، وَالْمَعْمُولُ وَالصِّفَةُ يُحذفَانِ لِفَهْمِ الْمَعْنَى ، وَ(بِهِ) بَعْدَ (آمَنَ) أَوْ بَعْدَ (كَفَرَ) هُوَ الضَّمِيرُ الْعَائِدُ إِلَى الْبَتْدَاءِ الَّذِي صَارَ اسْمًا (إِنْ) مِنَ الْجُمْلَةِ الْوَاقِعَةِ غَيْرًا لَهُ ، لَكِنَّهُ حُذِفَ لِأَنَّهُ مَا اشْتَمَلَ عَلَيْهِ ذَلِكَ الْمَعْمُولُ أَوِ الْوصْفُ الْمَحذُوفُ ، أَلَا تَرَى إِلَى قَوْلِهِ تَعَالَى : (أَيْنَ شُرَكَائِيَ الَّذِينَ كُنْتُمْ تَزْعُمُونَ) (٤) ، كَيْفَ حُذِفَ الضَّمِيرُ الْعَائِدُ عَلَى الْمَوْصُولِ بِحَذْفِ الْمَعْمُولِ ، لِأَنَّهُ مَا اشْتَمَلَ عَلَيْهِ ، وَالْأَصْلُ : أَيْنَ شُرَكَائِيَ الَّذِينَ كُنْتُمْ تَزْعُمُونَ أَنَّهُمْ شُرَكَائِيَ ، فَأَنَّهُمْ شُرَكَائِيَ مَفْعُولٌ (تَزْعُمُونَ) حُذِفَ ، وَحُذِفَ فِي جُمْلَتِهِ الْعَائِدُ إِلَى الَّذِينَ وَهُوَ الضَّمِيرُ الْمُتَعَلِّقُ بِ(إِنَّ) فَتَكُونُ

(١) الآية : (١٠١) من سورة البقرة .

(٢) من الآية : (٨٩) من سورة البقرة .

(٣) من الآية : (٤٣) من سورة فصلت .

(٤) من الآية : (٦٢) من سورة القصص .

هذه الآية ، أَعْنَى قَوْلَهُ تَعَالَى : (إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا بِالذِّكْرِ) ^(١) من هذا القبيل ، لكن على حذف المضاف من الأول كما تقدّم .

وأما إن لم يؤخذ الاسم على حذف مضاف ، فتكون الجملة الواقعة خبراً على حذف الضمير المائد إلى الاسم ، والتقدير : إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا بِالذِّكْرِ لَمَّا جَاءَهُمْ إِنَّ رَبَّكَ لَذُو مَغْفِرَةٍ لِمَن آمَنَ وَذُو عِقَابٍ أَلِيمٍ لَهُمْ ، أَيْ : لِلَّذِينَ كَفَرُوا بِالذِّكْرِ ، ثُمَّ حُذِفَ الضمير من الخبر وهو (لَهُمْ) كما قالوا : إِنَّ السَّمَنَ مَنَوانٍ بِدَرِهِمْ يريدون : مَنَوانٍ منه بدَرِهِمْ ، فَحُذِفَ الضمير ، وكقوله عز وجل : (وَلَمَن صَبَرَ وَغَفَرَ إِنَّ ذَلِكَ لَمِنْ عَزْمِ الْأُمُورِ) ^(٢) عند من أخذها على حذف الضمير وهو مذ هب الفارسي ، أَيْ : إِنَّ ذَلِكَ مِنْهُ لَمِنْ عَزْمِ الْأُمُورِ ، وذلك إشارة إلى الصبر والغفران على ما تقدّم بيانه في باب الابتداء ^(٣) الوجه الرابع : أن يكون الخبر قوله (لَا يَأْتِيهِ الْبَاطِلُ) وليس في الأول حذف ،

ويقوم مقام الضمير المائد إلى الاسم من هذه الجملة الواقعة خبراً (الْمَاءُ) ففى (يَأْتِيهِ) ، لأنها تعود إلى الذكر المقيد بالاسم ، فأغنى عن الضمير المائد على الاسم كأن الأصل : إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا بِالذِّكْرِ لَمَّا جَاءَهُمْ وَإِنَّهُ لَكِتَابٌ عَزِيزٌ ، لَا يَأْتِي الذِّكْرُ الَّذِي كَفَرُوا بِهِ الْبَاطِلُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِ ، ثُمَّ جُعِلَ مكان الذكر الموصوف ذلك الضمير ، وهذا الوجه على طريقة ابن طاهر الخدب ^(٤) فى قوله عز وجل : (وَلَمَن صَبَرَ وَغَفَرَ إِنَّ ذَلِكَ لَمِنْ عَزْمِ الْأُمُورِ) ، لأن (ذَلِكَ) عنده يقوم مقام المائد على (مَنْ) لأنه إشارة إلى الصبر المقيد بالأول ، أَيْ : إِنَّ صَبْرَهُ لَمِنْ عَزْمِ الْأُمُورِ ، ثُمَّ

وُضِعَ اسْمُ الْإِشَارَةِ مَوْضِعَ الصَّبْرِ الْمَاضِي إِلَى ضَمِيرِ (مَنْ) ، فأغنى اسم الإشارة لذلك عن الرجوع إلى (مَنْ) ، وكذلك فى قوله تعالى : (وَالَّذِينَ يَتُوفُونَ مِنْكُمْ وَبِذُرُوعٍ أَزْوَاجًا يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ) ^(٥)

(١) من الآية : (٤١) من سورة فصلت .

(٢) الآية : (٤٣) من سورة الشورى .

(٣) انظر ما تقدم فى ص : ٣٢٩ .

(٤) تقدمت طريقته فى ص : ٣٣٠ .

(٥) من الآية : (٢٣٤) من سورة البقرة . وانظر اعراب القرآن للنحاس : ٢٦٩/١ ،

ومشكل اعراب القرآن : ٩٩/١ ، والبيان لابن الأنبارى : ١٦١/١ .

فَالنُّونُ فِي (يَتَرَتَّبْنَ) الْعَائِدَةُ إِلَى الْأَزْوَاجِ تُغْنِي عَنِ الْعَائِدِ إِلَى الْمَوْصُولِ لِأَنَّهَا فِي مَوْضِعِ الْأَزْوَاجِ الْمُضَافِ إِلَى ضَمِيرِهِ ، وَالْأَصْلُ : يَتَرَتَّبْنَ أَزْوَاجَهُمْ ، (فَالنُّونُ) ^(١) تَعُودُ إِلَى الْأَزْوَاجِ ، وَقَدْ عَلِمَ أَنَّ هَؤُلَاءِ الْأَزْوَاجِ أَزْوَاجُ الْمُتَوَفِينَ ، وَكَذَلِكَ اسْمُ الْإِشَارَةِ فِي الْآيَةِ الْمَذْكُورَةِ يَرْجِعُ إِلَى الصَّبْرِ ، وَقَدْ عَلِمَ أَنَّهُ لِمَنْ ، فَبِهَذَا الْمَقْدَارِ يَكْتَفَى فِي الرِّبَاطِ ، فَتَكُونُ هَذِهِ الْآيَةُ عَلَى هَذَا مِنْ هَذَا الْقَبِيلِ ، لِأَنَّ الْهَاءَ فِي (يَأْتِيهِ) تَعُودُ إِلَى الذَّكْرِ وَمَحْلُومٌ أَنَّهُ الَّذِي كَفَرُوا بِهِ .

وَيَتَصَوَّرُ أَيْضًا فِي هَذِهِ الْآيَةِ عَلَى مَذْهَبِ الْكُوفِيِّينَ ^(٢) الَّذِينَ / يَجِيزُونَ زِيَادَةَ (١٦٤) / الْوَاوِ ، أَنَّ تَكُونَ الْوَاوُ مِنْ قَوْلِهِ (وَإِنَّهُ لَكِتَابٌ عَزِيزٌ) زَائِدَةٌ ، وَيَكُونُ الْخَبَرُ (إِنَّهُ لَكِتَابٌ عَزِيزٌ) وَالْكَلامُ فِي الرِّبَاطِ عَلَى حَسَبِ مَا تَقَدَّمَ فِيمَا إِذَا كَانَ الْخَبَرُ (لَا يَأْتِيهِ) إِمَّا أَنْ يَكُونَ الَّذِينَ عَلَى حَذْفِ مُضَافٍ ، أَوْ تَكُونَ الْهَاءُ فِي (إِنَّهُ) مُغْنِيَةً عَنِ الْعَائِدِ إِلَى الَّذِينَ عَلَى طَرِيقَةِ ابْنِ طَاهِرٍ الْمَذْكُورَةِ ، وَقَدْ نُقِلَ عَنْ بَعْضِ الْكُوفِيِّينَ ^(٣) أَنَّ الْخَبَرَ هُوَ قَوْلُهُ (وَإِنَّهُ لَكِتَابٌ) وَهِيَائِهِ مَا ذَكَرْنَا ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

وَمَنْ حَذَفَ الْخَبَرَ أَيْضًا قَوْلُهُ عَزَّ وَجَلَّ : (أَيَحْسَبُونَ أَنَّمَا نُمِدُّهُمْ بِهِ مِنْ مَالٍ وَنَيْنٍ * نُسَارِعُ لَهُمْ فِي الْخَيْرَاتِ) ^(٤) فَ(مَا) الْمُتَصِلَةُ بِ(أَنَّ) مَوْصُولَةٌ بِمَنْزِلَةِ (الَّذِينَ) وَ(نُمِدُّهُمْ بِهِ) صَلَّتْهَا وَالْعَائِدُ عَلَيْهَا الْهَاءُ فِي (بِهِ) ، وَخَبَرُهَا مَحْذُوفٌ يَفْسِّرُهُ (نُسَارِعُ لَهُمْ فِي الْخَيْرَاتِ) ، فَهَذِهِ الْجُمْلَةُ مَفْسَّرَةٌ لِلْخَبَرِ وَصِيئَةٌ لَهُ ، لَا مَوْضِعَ لَهَا مِنَ الْإِعْرَابِ عَلَى حَسَبِ مَا تَقَدَّمَ فِي قَوْلِهِ عَزَّ وَجَلَّ : (وَعَدَ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَهُمْ مَغْفِرَةٌ وَأَجْرٌ عَظِيمٌ) ^(٥) . وَالتَّقْدِيرُ : أَيَحْسَبُونَ أَنَّمَا نُمِدُّهُمْ بِهِ مِنْ مَالٍ وَنَيْنٍ مُسَارِعَةً مِمَّا لَهُمْ فِي الْخَيْرَاتِ ، فَحُذِفَ الْخَبَرُ وَجُمِلَتِ الْجُمْلَةُ تَفْسِيرُهُ ، وَيَجُوزُ أَيْضًا أَنْ تَكُونَ الْجُمْلَةُ فِي

(١) كَلِمَةُ (فَالنُّونُ) مُكَرَّرَةٌ فِي الْأَصْلِ .

(٢) انْظُرِ الْبَحْرَ الْمُحِيطَ : ٥٠١ / ٧ .

(٣) مَعَانِي الْقُرْآنِ : ١٩ / ٣ .

(٤) الْآيَاتَانِ : (٥٥ - ٥٦) مِنْ سُورَةِ الْمُؤْمِنِينَ . وَانْظُرِ الْبَيَانَ : ١٨٦ / ٢ .

(٥) الْآيَةُ : (٩) مِنْ سُورَةِ الْعَائِدَةِ .

موضع خبر (أن) وحذف الضمير ، والتقدير : نَسَارَ لَهُمْ بِهِ ^(١) في الخيرات ، فعلى هذا لا تكون هذه الآية من حذف الخبر .

ومن حذف الخبر أيضاً قوله عز وجل : (إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا وَيَصُدُّونَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ وَالْمَسْجِدِ الْحَرَامِ الَّذِي جَعَلْنَاهُ لِلنَّاسِ سَوَاءً الْعَاكِفُ فِيهِ وَالْبَابِ) ^(٢) تقدير الخبر : هلكوا وصلوا أو نحو هذا .

وأعلم أنه قد يجب حذف الخبر في هذا الباب فلا يجوز ظهوره ، وذلك أن تسد مسده وأوالمصاحبة أو الحال نحو قولك : إِنَّ كُلَّ رَجُلٍ وَضِيعَتُهُ ، وَإِنَّ زَيْدًا وَكِتَابَهُ ، وَحَكِي سَيِّوِيهِ : إِنَّكَ مَا وَخِيرًا ^(٣) ، فالخبر في هذا كله محذوف تدل عليه وتفسره الواو الحافظة ، لما فيها من معنى المصاحبة ، فهي في المعنى بمنزلة (مع) كأنك قلت : إِنَّ كُلَّ رَجُلٍ مَعَ وَضِيعَتِهِ ، وَإِنَّ زَيْدًا مَعَ كِتَابِهِ ، وَإِنَّكَ مَعَ خَيْرٍ ، و (ما) في قولهم — (إِنَّكَ مَا) زائدة ، وتقدير الخبر : إِنَّ كُلَّ رَجُلٍ وَضِيعَتُهُ مَقْتَرَنانِ ^(٤) أو متلازمان ، والاسم المنصوب بعد الواو عطف على اسم (إن) ، وعلى هذا حمل سيويوه قول الشاعر :

فَمَنْ يَكُ سَائِلًا عَنِّي فَإِنِّي وَجَرَّةٌ لَا تَرُودُ وَلَا تَمَارُ ^(٥)

أى : فَإِنِّي وَجَرَّةٌ مَقْتَرَنانِ أو متلازمان ، وقد تقدم الكلام على هذا ونحوه في باب الابتداء وتقدمات طريقة ابن أبي الربيع فيه ، إنه مما حذف فيه من الأول ما أثبت نظيره في الثاني ، ومن الثاني ما أثبت نظيره في الأول ، والتقدير عنده ^(٦) : إِنَّ زَيْدًا مَعَ كِتَابِهِ وَكِتَابُهُ مَعَهُ ، ففيه على هذا حذف شيئين ، خير زيد ، وخبر الكتاب .

(١) انظر مشكل اعراب القرآن : ١١٢/٢ .

(٢) من الآية : (٢٥) من سورة الحج . وانظر البحر المحيط : ٣٦٢/٦ ، والخزانة

٠٣٨٢/٤٠ ٤٤١/٢

(٣) الكتاب : ٣٠٢/١ ، وانظر المصحح : ١٦١/٢ .

(٤) في الكتاب : ٣٠٠/١ ، (مقرونان)

(٥) تقدم تخريج البيت في ص : ٣٥٤ ، وانظر الكتاب : ٣٠٢/١ .

(٦) انظر البسيط : ٤٦٩ .

ومثال الحال السادة سد الخبر قولك : إن ضربي زيداً قائماً ، وإن أكثر
شربي السويق ملتوتاً^(١) ، فخير (إن) محذوف لا يظهر عند أكثر النحويين ، تقديره :
إذا كان قائماً ، أو إذا كان قائماً ، وإذا كان ملتوتاً ، أو إذا كان ملتوتاً ، فحذف
الطرف الواقع خبراً مع الفصل الذي أضيف إليه ، ومقت الحال سادة سد الخبر
المحذوف ، وقد تقدم الكلام في هذا أيضاً في باب الابتداء^(٢) ، وأن مذهب ابن أبي
الربيع جواز ظهور هذا الخبر ، وكذلك أيضاً يلزم حذف خبر (ليت) / من قولهم : (١٦٤ / ب)
(ليت شعري) مردفاً باستفهام^(٣) نحو قول الشاعر :

ألا ليت شعري هل يرى الناس ما أرى

من الأمر أو يبدؤهم ما بدأ ليا^(٤)

وقول الآخر :

ليت شعري هل ثم هل آتينهم أو يحولن من دون ذاك الردى^(٥)

(فـ) (شعري) اسم (ليت) بمعنى (علمي) والجملة بعده في موضع نصب معمولاً له ،

(١) شرح الكافية الشافية : ٤٧٧ / ١ .

(٢) انظر ما تقدم في ص : ٣٥٦ ، ٣٨٧ .

(٣) معنى قول المؤلف (مردفاً باستفهام) يعني إذا قلت : ليت شعري أكان كذا ،
فقولك : (أكان كذا) سد سد الخبر .

(٤) من الطويل لزهير بن أبي سلمى .

يقول : هل يرى الناس من الرشد ما أرى ؟ أي يظهر لهم ما يظهر لي أن الناس
يموتون .

انظره في ديوانه ص : ٢٨٤ ، والكتاب : ١٧٧ / ٣ ، وهداية السبيل : ل / ٥٥ .

(٥) من الخفيف للكميت بن زيد الأسدي ، وهو في هاشمياته ص : ٢٤ ، وشرح

السيرافي : ٧١ / ٤ ، وشرح المفصل : ١٥١ / ٨ ، وعمدة الحافظ : ٥٧١ ،

والمعنى : ٣٥٠ / ٢ ، وصدرة في الهمع : ٢١٠ / ٥ ، والأشمونى : ٨٣ / ٣ ،

ويروى عبزه : أو يحولن دون ذاك حمام .

والحمام - بكسر الحاء - الموت ، والردى - بفتح الراء - الهلاك ، ويروى (أم)

مكان (أو) .

وهو معلق عنها لأجل الاستفهام ، والخبر محذوف لا زِم الحذف سَدَّتِ الحال مسدده
تقديره : لَيْتَ عَلَيَّ بهذا موجود أو حاصل ، أو ثابت ، أو نحو هذا في المعنى ،
ومذهب الزجاج ألاَّ حذف هنا وأن الجملة الاستفهامية في موضع خبر (لَيْتَ)^(١) و (شِعْرَى)
هنا بمعنى على يراد به المعلوم كأنك قلت : لَيْتَ معلومى كَأَنَّ كذا ؟ وأكثر النحويين
على خلاف قول أبي إسحاق هذا ، وإن كان كلام سيوي^(٢) أظهر في مذهب منه فسي
مذهب الأكثر ، وهو عندهم مأول . والله أعلم .

المسألة الخامسة : في حكم التقديم والتأخير في هذا الباب .

وأعلم أنك تُقدِّم أولاً الحرف ، ثم يليه الاسم ، ثم يليه الخبر ، ثم محمول الخبر
إن كان له محمول ، فتقول : إِنَّ زَيْدًا قَائِمٌ ، وَإِنَّ زَيْدًا أَكَلَ طَعَامَكَ ، وَإِنَّ زَيْدًا فِي
الدَّارِ ، ولا تجوز مخالفة هذا الترتيب إلا في ثلاثة مواضع خاصة :

أحدها : أَنَّهُ يجوز أن تُقدِّم الخبر على الاسم بشرط أن يكون الخبر ظرفاً
أو مجروراً^(٣) ، فتقول : إِنَّ زَيْدًا فِي الدَّارِ وَإِنْ شِئْتَ قَدَّمَتَ الخبر على الاسم لأنه مجرور
فقلت : إِنَّ فِي الدَّارِ زَيْدًا ، قال تعالى : (إِنَّ فِي ذَلِكَ لَعِبْرَةً)^(٤) و (إِنَّ فِي ذَلِكَ
لَايَةً)^(٥) و (إِنَّ فِي خَلْقِ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ) إلى قوله (لَايَاتٍ لِّقَوْمٍ يَعْقِلُونَ)^(٦) و (إِنَّ إِلَيْنَا
إِيَابَهُمْ) ، ثم إِنَّ عَلَيْنَا حِسَابَهُمْ^(٧) فقدَّم المجرور الواقع خبراً في هذا كله على الاسم ،
وكذلك تقول في الظرف : إِنَّ زَيْدًا عِنْدَكَ ، وَإِنْ شِئْتَ قَدَّمَتَ الخبر على الاسم لأنه

(١) انظر الهمع : ١٦٢ / ٢ .

(٢) انظر الكتاب : ٢٣٨ / ١ .

(٣) البسيط : ٦٤٢ ، وشرح الجمل لابن عصفور : ٤٣٩ / ١ .

(٤) من الآية : (١٣) من سورة آل عمران .

(٥) من الآية : (٧٧) من سورة الحجر .

(٦) من الآية : (١٦٤) من سورة البقرة .

(٧) الآيتان : (٢٥ - ٢٦) من سورة الفاشية .

طرف^(١) فقلت : إِنَّ عِنْدَكَ زَيْدًا ، قَالَ تَعَالَى : (إِنَّ لَدَيْنَا أَنْكَالًا)^(٢) فَلَدَيْنَا ظَرْفٌ فَنُصِغَ الْخَبَرُ مُقَدَّمٌ عَلَى الْأَسْمِ .

والثاني : أَنَّهُ يَجُوزُ تَقْدِيمُ مَحْمُولِ الْخَبَرِ عَلَيْهِ مُطْلَقًا ، سِوَاهُ أَكَّانِ الْمَحْمُولِ ظَرْفًا أَوْ مَجْرُورًا أَوْ غَيْرَ ذَلِكَ ، مَا لَمْ يَعْضُ مَا نَحْنُ ، فَتَقُولُ : إِنَّ زَيْدًا طَعَامَكَ أَكَلُ ، وَإِنَّ زَيْدًا فِي الدَّارِ قَائِمٌ . فَإِنْ عَضُ مَا نَحْنُ مِنْ مَوَاقِعِ تَقْدِيمِ الْمَحْمُولِ عَلَى الْعَامِلِ لَمْ يَجْزِ التَّقْدِيمُ هُنَا ، وَذَلِكَ مِثْلُ أَنْ يَكُونَ الْخَبَرُ مُوَصُولًا أَوْ صِلَةً لِلْأَلْفِ وَاللَّامِ أَوْ مَقْرُونًا بِلَاغِ الْقَسَمِ ، فَلَا يَجُوزُ تَقْدِيمُ الْمَحْمُولِ عَلَى الْخَبَرِ فِي نَحْوِ : إِنَّ الْقَبِيحَ ضَرَبَكَ زَيْدًا ، فزَيْدًا مَحْمُولُ الْخَبَرِ الَّذِي هُوَ (ضَرَبَ) وَلَا يَجُوزُ تَقْدِيمُهُ عَلَيْهِ فَلَا يَقَالُ : إِنَّ الْقَبِيحَ زَيْدًا ضَرَبَكَ ، لِأَنَّ هَذَا الْخَبَرَ مَصْدَرٌ مُوَصُولٌ فَلَا يَتَقَدَّمُ مَحْمُولُهُ عَلَيْهِ ، وَكَذَلِكَ لَا يَجُوزُ فِي نَحْوِ : إِنَّ الْقَبِيحَ أَنْ تَضْرِبَ زَيْدًا ، لَا يَقَالُ : إِنَّ الْقَبِيحَ زَيْدًا أَنْ تَضْرِبَ ، لِأَنَّ هَذَا الْخَبَرَ الَّذِي هُوَ (أَنْ تَضْرِبَ) مُوَصُولٌ فزَيْدًا مِنَ الصِّلَةِ ، فَلَا يَتَقَدَّمُ عَلَى الْمَوْصُولِ الَّذِي هُوَ (أَنْ) وَكَذَلِكَ أَيْضًا لَا يَتَقَدَّمُ الْمَحْمُولُ فِي نَحْوِ : إِنَّ زَيْدًا الضَّارِبُ عَمْرًا ، لَا يَقَالُ : إِنَّ زَيْدًا عَمْرًا الضَّارِبُ ، لِأَنَّ الْخَبَرَ الَّذِي هُوَ (ضَارِبُ) قَدْ وَقَعَ صِلَةً لِلْأَلْفِ وَاللَّامِ ، الدَّخْلَةُ عَلَيْهِ . وَكَذَلِكَ لَا يَتَقَدَّمُ الْمَحْمُولُ فِي مِثْلِ : إِنَّ زَيْدًا لِيُضْرَبَنَّ عَمْرًا ، لَا يَجُوزُ : إِنَّ زَيْدًا عَمْرًا لِيُضْرَبَنَّ ، لِأَنَّ هَذِهِ اللَّامَ الدَّخْلَةَ عَلَى الْخَبَرِ جَوَابٌ قَسَمٍ مَحْذُوفٍ .

وَأَمَّا لَامُ / الْإِبْتِدَاءِ إِذَا دَخَلَتْ عَلَى الْخَبَرِ فِي هَذَا الْبَابِ عَلَى مَا سَيَأْتِي بِمَعْنَى (أ/١٦٥) إِنْ شَاءَ اللَّهُ ، فَلَا تَضَعُ مِنْ تَقْدِيمِ الْمَحْمُولِ عَلَى الْخَبَرِ ، فَإِذَا قُلْتَ : إِنَّ زَيْدًا لِيُضْرَبَ عَمْرًا ، وَإِنَّ زَيْدًا لِيَأْكُلَ طَعَامَكَ ، جَازِلٌ تَقْدِيمُ عَمْرٍو وَطَعَامِكَ عَلَى الْخَبَرِ ، فَتَقُولُ إِنْ شِئْتَ : إِنَّ زَيْدًا عَمْرًا لِيُضْرَبَ ، وَإِنَّ زَيْدًا طَعَامَكَ لِيَأْكُلَ . قَالَ عَزَّ وَجَلَّ : (إِنَّ رَبَّهُمْ بِهِمْ يَوْمَئِذٍ لَخَبِيرٌ)^(٣) فَبِهِمْ وَيَوْمَئِذٍ مَحْمُولَانِ لَخَبَرِ (إِنَّ) الَّذِي هُوَ (خَبِيرٌ) يَتَعَلَّقَانِ بِهِ

(١) وإنما جاز ذلك لأن العرب اتسمت في الظروف ما لم تتسع في غيرها . انظر شرح

الجميل لابن عصفور : ٤٣٩/١ .

(٢) من الآية : (١٢) من سورة المزمل .

(٣) الآية : (١١) من سورة الحاديات .

وقد تقدّم عليه ، ولا يعمل ما بعد لام الابتداء فيما قبلها إلا إذا وقعت بعد (إنّ) خاصة نحو ما ذكرنا ، ولا يجوز ذلك فيها إذا لم تقع بعد (إنّ) فإذا قلت لأنّ ضارب زيداً ، فلا يجوز أن تقدّم (زيداً) على اللام الداخلة على (أنا) لأنّها لام الابتداء فلها صدر الكلام ، فلا يقال : زيداً لأنّ ضارب ، فاختصّ هذا الموضع بخروج هذه اللام عن الصدرية في هذا ، كما اختصّ أيضاً بجواز دخول هذه اللام على الفعل المضارع فيه ، وعلى الاسم الذي ليس بمبتدأ ، ولا تدخل هذه اللام في غير هذا الموضع إلا على الاسم المبتدأ خاصة ، ولها صدر الكلام إذ ذاك ، وسيأتى الكلام على هذه اللام بعد هذا إن شاء الله .

والموضع الثالث : أنّه يجوز تقدّم معمول الخبر على الاسم بشرط أن يكون ذلك معمول ظرفاً أو مجروراً ، فإذا قلت : إنّ زيداً قائمٌ عندك ، وإنّ زيداً جالسٌ في الدار ، جاز لك تقدّم الظرف والمجرور على الاسم فتقول إنّ شئت : إنّ عندك زيداً قائمٌ ، والعاقل في (عندك) قائمٌ ، وكذلك تقول : إنّ في الدار زيداً قائمٌ ، وفي الدار يتعلّق بقائم .

وقد نصّ سيويه على جواز : إنّ بك زيداً مأخوذٌ ، وإنّ لك زيداً واقفٌ ^(١) و(بك) متعلّق بمأخوذٍ ، و(لك) متعلّق بواقفٍ ، وأنشد على ذلك قول الشاعر :

فلا تلحنى فيها فإنّ بحبّها أخاك مصاب القلب جم بلائله ^(٢)

(١) الكتاب : ١٣٢/٢ .

(٢) من الطويل ولم أقف له على نسبة . تلحنى : يقال : لحاه يلحاه ويلحوه لحياً ولحواً : لأمه وعذله . والجم : الكثير . والبلايل : جمع بليله - بالفتحة - شدة الهمّ والوساوس .

وهو من شواهد سيويه : ١٣٣/٢ ، والمقرب : ١٠٨/١ ، وشرح الجمل لابن عصفور : ٤٤٠/١ ، والمغنى : ٦٩٣/٢ ، وشرح شواهد : ٩٦٩/٢ ، والمساعد : ٣٤/٢ ، والأشمونى : ٢٧٢/١ ، والهمع : ١٦٠/٢ ، والخزانة :

ف (أَخَاكَ) اسم (إِنَّ) و (مَصَابٌ) خبرها و (بِحَبِّهَا) متعلق بمصَابٍ قَدَمَهُ على الاسم والتقدير : فَإِنَّ أَخَاكَ مَصَابُ الْقَلْبِ بِحَبِّهَا ، هذا مذهب جمهور النحويين ، وقد ذهب ابن عصفور في شرح الايضاح إلى منع تقدم معمول الخبر على الاسم وإن كان ظرفاً أو مجروراً ، وتأول البيت على أَنَّ (بِحَبِّهَا) إمَّا أَنْ يَكُونَ متعلقاً بِإِنَّ ، قَالَ : (لَأَنَّ) (إِنَّ) وَأَخَوَاتَهَا يجوزُ إعمالُها في الظروف والمجرورات (١) ، وإمَّا أَنْ يَكُونَ متعلقه بمعامل محذوف (٢) تقديره : أَصِيبَ بِحَبِّهَا ، والجملة اعتراضية بين (إِنَّ) واسمها والاعتراض بين (إِنَّ) واسمها جائزُ قول الشاعر :-

كَأَنَّ ، وَقَدْ أَتَى حَوْلَ كَمِيلٍ أَنَا فِيهَا حَمَامَاتٌ مُشُولٌ (٣)

ف (أَنَا فِيهَا) اسم (كَأَنَّ) و (حَمَامَاتٌ) خبرها ، وقوله (قَدْ أَتَى حَوْلَ كَمِيلٍ) جملة اعتراضية بين (إِنَّ) واسمها ، وما ذكره من جوازِ تعلقِ ظرفِ والمجرورِ بِإِنَّ فيه نظرٌ ، إِنَّمَا يَمُوزُ ذَلِكَ مِنْ هَذِهِ الْحُرُوفِ فِيمَا يَقْوَى فِيهِ مَعْنَى الْفِعْلِ ، وَذَلِكَ (كَأَنَّ) و (لَيْتَ) و (لَعَلَّ) وَأَمَّا (إِنَّ) فَلَا سَبِيلَ إِلَى تَعَلُّقِ شَيْءٍ بِهَا ، لِأَنَّهَا لَا تَحْدُثُ فِي الْجُمْلَةِ مَعْنًى أَكْثَرَ مِنَ التَّوَكُّيدِ ، فَلَا يَنْبَغِي أَنْ تَعْمَلَ فِي شَيْءٍ ، أَلَا تَرَى أَنَّ (مَا) النَّافِيَةَ و (لَمْ) وَنَحْوَهُمَا لَا تَعْمَلُ فِي ظَرْفٍ وَلَا مَجْرُورٍ وَإِنْ كَانَتْ يُفْهَمُ مِنْهُمَا مَعْنَى الْفِعْلِ الَّذِي هُوَ / النَّفْيُ ، (١٦٥/ب) وَإِذَا كَانَتْ (كَأَنَّ) لَا تَعْمَلُ مَعَ أَنَّهَا فَعْلٌ مُتَصَرِّفٌ فِي ظَرْفٍ وَلَا مَجْرُورٍ عَلَى قَوْلِ أَكْثَرِ

(١) انظر المقرب : ١٠٧/١ - ١٠٨ .

(٢) انظر شرح الجمل لابن عصفور : ٤٤٠/١ .

(٣) من الوافر لأبي الغول الطاهوي في وصف دار مهجورة . حول كميل : أي كامل . وأثافيها : جمع أثفية : ما يوضع عليه القدر . قال ابن هشام في المفضي : ٣٩٢/٢ : وقد يمكن أن تكون هذه الجملة (وقد أتى حول) حالية تقدمت على صاحبها وهو اسم (كَأَنَّ) .

وهو من شواهد ابن عصفور في شرح الجمل : ٤٤٠/١ ، والمساعد : ٥٢/٢ ، والمفضي : ٣٩٢/٢ ، وشرح شواهد : ٨١٨/٢ ، والهمع : ٥٤/٤ ، والدرر : ٢٠٦/١ ، واللسان : (ثفا) ، وفيه (جديد) مكان (كميل) .

النحويين ، فإن لا تعمل (إن) فيهما أولى وأخرى ، لأنها حرف عمل بالتشبيه بالفعل فلا ينبغي أن يتمدى ما ثبت له بذلك من العمل إلا بسمع ثابت كما سَمِعَ ذلك فى (كأن) ، ولا يقاس عليها فى ذلك إلا ما شاركها فى قوة معنى الفعل (ليت) ، وقد نص ابن جنى^(١) على ذلك فى (كأن) و(ليت) . وأيضاً فإنك إذا علقته ب(إن) صار المعنى كأنه قال : أوكد بحبها ، وهذا لا معنى له ، وليس هذا المجرور الذى هو (بحبها) مما يقتضى معنى التوكيد ليتعلق به ، فإنما ينبغي أن يعمل معنى الحرف فى الطرف أو المجرور أو الحال إذا قوى فيه معنى الفعل وكان معنى الكلام على تعلُّقه بذلك المعنى صحيحاً ، ألا ترى إلى صحته فى قول الشاعر :

كأنه خارجاً من جنب صفحته البيت (٢)

تقديره : أشبهه فى حال خروجه من جنب صفحته بسفود حرب ، وهذا معنى صحيح مستقيم ، ولذلك حمل على أن الحال التى هى (خارجاً) نصب ب(كأن) لما فيها من معنى التشبيه^(٣) ، وفى هذه المواضع الثلاثة المتقدمة تجوز مخالفة الترتيب المتقدم خاصة ، فلا يتقدم شيء مما فى حيز (إن) عليها بوجه ، لأنها من أدوات الصدور ، وأيضاً فإنها أعنى هذه الحروف لا تتصرف فى نفسها^(٤) فلا تتصرف فى محمول لها بالتقديم أو التأخير ، وكذلك أيضاً إذا كان خبرها غير الطرف والمجرور لم يتقدم على الاسم لما ذكر من أن هذه الحروف من حيث كانت حروفاً لا تتصرف فى نفسها فلا تتصرف فى محمولها ، وإنما تتقدم إذا كان ظرفاً أو مجروراً اتساعاً ، وهم مما يتسمون فى الظروف والمجرورات كثيراً فيجيزون فيها ما لا يجوز فى غيرها ، ألا ترى أنك تقول : كان فى الدار زيد قائماً ، ولا يجوز : كان طحامك زيد أكلاً ، على ما تقدم

(١) انظر نص ابن جنى فى الخصائص : ٢٧٥/٢ ، ٢٧٦ .

(٢) تقدم تخريجه فى ص : ٢٨٥ .

(٣) الخصائص : ٢٧٥/٢ .

(٤) البسيط : ص ٦٥٣ .

بيانه في باب (كَانَ) ^(١) وكذلك يجوز : أفى الدار تقول زيداً قائماً ، فتعمل (تقول)
عمل (تظن) تنصب المفعولين وهما المبتدأ والخبر ، ولا تمتد بالظرف ولا بالمجرور
فصلاً بينه وبين أداة الاستفهام ، ولا يجوز : أنت تقول زيداً قائماً ، لفصلك بين
أداة الاستفهام ، وتقول ب (أنت)

ومن شروط عمل القول عمل الظن ألا يفصل بينها وبينه إلا بظرف أو مجرور ، وأن
يكون القول فعلاً مضارعاً ، وأن يكون فاعله مخاطباً ^(٢) نحو : أتقول زيداً قائماً ،
فإن فقد أحد هذه الشروط ارتفعت الجملة بمده مبتدأ وخبراً ، ولم يجز إلا عمل على
لغة أكثر العرب ، وهذا سيئين إن شاء الله مكملاً في باب القول .

وكذلك تقول : أفى الدار زيد قائم ، على أن يكون زيد فاعلاً بفعل محذوف يفسره
(قائم) من باب الاشتغال ، ولا يجوز أن تقول : أهد أنت تضربها ، برفع هدى ، على
أن يكون (أنت) فاعلاً بفعل يفسره (تضرب) من الباب المذكور لأجل الفاصل بينه
وبين الهمزة ، على ما تقدم بيانه في باب الاشتغال ^(٣) فقد بان لك بهذا / كـ (١٦٦ / أ)
أن الظروف والمجورات يتسع فيها ما لا يتسع في غيرها ، فلذلك جاز في هذا الباب
تقديم الخبر إذا كان ظرفاً أو مجروراً ، ولذلك أيضاً جاز تقديم مفعول الخبر على
الاسم إذا كان المفعول ظرفاً أو مجروراً على ما تقدم من مذهب جمهور النحويين ،
ولا يجوز ذلك في غير الظرف والمجرور ، لا يقال : إن طمأنتك زيداً أكل لأمرين :
أحدهما : أنت أوليت (إن) ما ليس باسم لها ولا خبر ، وإذا كان ذلك مضموعاً
في باب (كَان) على ما تقدم ^(٤) فامتناعه في هذا الباب أولى وأحرى ، لأن (كَان)
وأخواتها عوامل قوية ، لأنها أفعال وأكثرها متصرف ، وعوامل هذا الباب حروف عملت
بالتشبيه بالأفعال فعملها ضعيف جداً .

(١) انظر ما تقدم في ص : ٥٥٣

(٢) انظر البسيط : ٦٩٤ .

(٣) انظر ما تقدم في ص : ٤٤٧

(٤) انظر ما تقدم في ص : ٥٥٨

والثاني : أن تقدم معمول إنما يجوز حيث يجوز تقدم العامل على ما مضى بيانه ^(١) في الكلام على تقدم خبر (ليس) عليها في باب (كان) ، والخبر في هذا الباب هو العامل لا يتقدم على الاسم ، فلا ينبغي أن يتقدم عليه معموله ، ألا ترى أنك لو قلت : إن أكل طعامك زيداً ، لم يجز ، فذلك يجب ألا يجوز : إن طعامك زيداً أكل . ولهذا الوجه الثاني منع ابن عصفور تقدم معمول الخبر الظرف أو المجرور على الاسم ^(٢) ، ويلزمه أن يجوز تقدم معمول الخبر في مثل قولك : إن زيداً في الدار اليوم ، فالיום منصوب بالخبر الذي هو (في الدار) وهذا الخبر يجوز تقدمه على الاسم ولا بد فليجز تقدم معموله فيجوز أن تقول : إن اليوم زيداً في الدار ، وينبغي أن لا يخالف ابن عصفور في هذا ونحوه ، لأن الذي لأجله منع : إن في الدار زيداً قائم ، مفقود هنا ، وكذلك يجوز : إن اليوم زيداً عندك ، لأن اليوم منصوب بالخبر الذي هو (عندك) ، وهو ما يجوز تقدمه على الاسم لأنه ظرف ، فإن قلت : فإذا كان الظرف والمجرور يتسع فيهما ما لا يتسع في غيرهما فينبغي أن يجوز تقدمهما على الاسم خبرين أو معمولين له ، فيقال : في الدار إن زيداً ، وعندك إن عمراً ، وفي الدار إن زيداً قائم ، وعندك إن عمراً جالس .

فالجواب أن هذا لا يجوز بوجه ولا سبيل إلى تقدم شيء مما في خبر (إن) عليها ، لأن هذا النوع من الاتساع في الظروف والمجرورات بأن جوزوا فيها ما لا يجوز في غيرها ليس بقياس ^(٣) ، لشذوذه وخروجه عن المطرد ، فيقصر إذاً على ما ورد فيه ، ولم يرد في هذا الباب إلا في موضحين :

أحدهما : تقدم الظرف والمجرور على الاسم إذا كانا خبرين .

والثاني : تقدم فيهما عليه معمولين للخبر على حسبما تقدم ، فلا يقاس على هذين

(١) انظر ما تقدم في ص : ٥٥٣

(٢) شرح الجمل لابن عصفور : ٤٣٩ / ١

(٣) في الأصل : (بقياش) بالشين المعجمة وهو تحريف .

الموضعين تقدُّمُهُما على (إِنَّ) وأيضاً فالمانع من التقدُّم على (إِنَّ) أقوى إن هي من أدوات الصدور ، ولا تتصرف في نفسها فلا تتصرف في معموليها ، وما قوى فيه المانع لا يقاس على ما ضعف فيه ، والله أعلم .

المسألة السادسة : في اتصال (ما) بهذه الأحرف (١)

وأعلم أنَّ (ليت) إذا اتصلت بـ (ما) فلَكَ فيها ثلاثة أوجهٍ كُلُّها ثابتةٌ في كلام العرب :

أحدها : أن تكون (ما) المتصلة بها مهيئةً ، وذلك إذا وقع بعد ها فعلٌ نحو :

ليتما يقوم زيد ، فـ (ليت) / ها هنا لا تعمل شيئاً ، وكانت قبل اتصال (ما) بهما (١٦٦/ب)

لا تدخل على الأفعال بوجهٍ ، فلما اتصلت (ما) بها (هياتها للدخول على الفعل وسوِّفت ذلك فيها ، ولذلك سُميت مهيئةً . وقد زعم ابن عصفور أنها إذا اتصلت بها

(ما) باقية أيضاً على اختصاصها بالأسماء فلا تدخل على الأفعال (٢) ، فلا يقال : ليتما يقوم زيد ، فيسقط هذا القسم على مذهبه ، فلا تكون عنده مهيئةً أصلاً .

الوجه الثاني : أن تكون (ما) هذه أعنى المتصلة بـ (ليت) كافةً فيطلَّ عملها ،

ويرتفع بعدها المبتدأ والخبر فتقول : ليتما زيد قائمٌ ، وذلك أن (ليت) قبل لَحاقِ

(ما) كانت تعمل في المبتدأ النَّصب ، وفي خبره الرَّفع ، تشبيهاً بالفعل المتعدي على

ما تقدَّم بيانه أول الباب ، فلما لحقتها (ما) رُكِّبت معها وخرجت بذلك عن شبه

الفعل ، لأنَّ الفعل لا يكون فيه تركيبٌ ، ولما خرجت بالتركيب عن شبه الفعل لم

تعمل عملَه ، فلم تنصب ولم ترفع ، وصارت تُسمَّى حرفَ ابتداءٍ ، وبقي بعدها المبتدأ

(١) شرح الجمل لابن عصفور : ٤٣٣/١ ، والهمع : ١٨٩/٢ .

(٢) شرح الجمل لابن عصفور : ٤٣٤/١ . وقال ابن هشام في المننى : ٢٨٦/١

(وتقترب بها) (ما) الحرفية فلا تزيلها عن الاختصاص بالأسماء ، فلا يقال : ليتما

قام زيد ، خلافاً لابن أبي الربيع ولاحق القزويني . ونقل أبو حيان عن الفراء :

أنه يجوز إيلاء الفعل (ليت) ، لأنها بمعنى (لو) . وانظر الهمع : ١٩٠/٢ ،

والارتشاف : ٦٠٣ .

(٣) انظر ما تقدم في : ٦٠٨/٦٠٩

والخبر مرفوعين ، ولأجل هذا سُمِّيَتْ (ما) هذه كافةً ، لأنها منعتها ما كان لها من العمل وجبستها عن ذلك .

والكفُّ هو المنع والحبس ، وعليه جاء قول النابغة في أحد الوجهين :
 قَالَتْ : أَلَا لَيْتَمَا هَذَا الْحَمَامُ لَنَا إِلَى حَمَاتِنَا ، أَوْ نَصْفُهُ فَقَدْ^(١)
 ذَكَرَ سَيُوبُهُ^(٢) فِي رَفْعِ الْحَمَامِ وَجْهَيْنِ :

أحدهما أن تكون (ما) كافةً على ما تقدّم ، و (هذا) مبتدأ و (الحمام) نعتٌ له و (لنا) في موضع خبر المبتدأ ، و (نصفه) على هذا مرفوعٌ عطفاً على (هذا) . فاليست على هذا الوجه بمنزلة قولك : لَيْتَمَا زَيْدٌ قَائِمٌ .

والوجه الثاني : أن تكون (ما) اسمَ (لَيْتَ) موصولةٌ بمنزلة (الذي) و (هذا) خبرٌ مبتدأٌ محذوفٍ ، و (الحمام) نعتٌ له ، والمعنى : لَيْتَ الَّذِي هُوَ هَذَا الْحَمَامُ لَنَا ، وَحُذِفَ الضَّمِيرُ الْمُبْتَدَأُ مِنَ الصَّلَةِ كَمَا حُذِفَ فِي قَوْلِهِ عَزَّ وَجَلَّ : (مَثَلًا مَا بَعُوضَةٌ)^(٣)

(١) من البسيط للنابغة الذي بيّنا من قصيدة يسترضى بها النعمان بن المنذر ويعتذر فيها له عما كان قد ألقى إليه من الوشائيات ، وقد عدّها بعضُ العلماء في المعلقات ومطالعها قوله :

يَادَارِمِيَّةَ بِالْعَلِيَاءِ فَالْسُنْدُ أَقْوَتْ وَطَالَ عَلَيْهَا سَالِفُ الْأُمَدِ

قوله (فقد) اسم فعل بمعنى يَكْفِي أو خَسِي ، أو اسم بمعنى كاف .

انظره في ديوانه : ٢٤٠ ، والكتاب : ١٣٧/٢ ، ومجاز القرآن : ١/٣٥ ، ٥٨/٢ ، وأما ابن الشجري : ١٤٢/٢ ، والأزهية : ٧٧-١١٩ ، والخصائص : ٤٦٠/٢ ، واللمع : ٢٣٣ ، والانصاف : ٤٧٩/٢ ، والتوطئة : ١٦٨-٢١٦ ، والمقرب : ١١٠/١ ، وشرح الجمل لابن عصفور : ٢٥١/١ - ٤٣٤ ، والمعنى : ٦٣/١ ، وشذور الذهب : ٢٨٠ ، والخزانة : ٦٧/٤ ، ٢٩٧ .

(٢) انظر الكتاب : ١٣٨/٢ .

(٣) من الآية : (٢٦) من سورة البقرة . وقراءة الجمهور بالنصب ، انظر البحر المحيط : ١٢٢/١ - ١٢٣ ، والمحاسب : ٢/٢٥٥ ، ومعاني القرآن : ١/٢٢-٢٣ .

فَيَمِّنُ قَرَأَ (بَعُوضَةٌ) بِالرَّفْعِ ، وَهِيَ قِرَاءَةٌ شاذَّةٌ ، قَرَأَ بِهَا الضَّحَّاكُ ^(١) ، وَابْرَاهِيمُ
ابْنُ أَبِي عُبَيْلَةَ ^(٢) ، وَرُؤَيْبَةُ بْنُ الْحِجَّاجِ ^(٣) ، وَهِيَ عَلَى حَذْفِ الضَّمِيرِ الْمُبْتَدَأِ الْعَائِدِ عَلَى
الْمَوْصُولِ الَّذِي هُوَ (مَا) ، وَ (بَعُوضَةٌ) خَبَرٌ لَذَلِكَ الضَّمِيرِ ، وَالتَّقْدِيرُ : مَثَلًا الَّذِي
هُوَ بَعُوضَةٌ فَمَا فَوْقَهَا ، وَ (مَا) فِي هَذِهِ الْآيَةِ بَدَلٌ مِنْ (مَثَلٍ) أَوْ مَفْعُولٌ ^(٤) أَوَّلٌ لِيُضْرَبَ
عِنْدَ مَنْ يَرَى أَنَّ (ضَرْبَ) ^(٥) مَعَ الْمَثَلِ تَتَعَدَّى إِلَى اثْنَيْنِ مِنْ أَخَوَاتِ (ظَنَنْتُ) . وَمِثْلُهَا
أَيْضًا فِي ذَلِكَ قَوْلُهُ عَزَّ وَجَلَّ : (تَمَامًا عَلَى الَّذِي أَحْسَنَ) ^(٦) بَرْفَعِ (أَحْسَنَ) ^(٧) فِي قِرَاءَةِ
شاذَّةٍ ، قَرَأَ بِهَا يَحْيَى بْنُ يَعْمَرَ ^(٨)

(١) هُوَ الضَّحَّاكُ بْنُ مَزَاحِمٍ أَبُو الْقَاسِمِ الْهَلَالِيُّ الْخُرَاسَانِيُّ ، تَابِعِيُّ ، وَوَرَدَتْ عَنْهُ
الرِّوَايَةُ فِي حُرُوفِ الْقُرْآنِ . سَمِعَ سَمِيدَ بْنَ جَبْرِ وَأَخَذَ عَنْهُ التَّفْسِيرَ . تَوَفَّى سَنَةَ
٥٠١ هـ . انْظُرْ طَبَقَاتُ الْقُرَاءَةِ لِابْنِ الْجَزَرِيِّ : ٣٣٧ / ١ .

(٢) تَابِعِيُّ أَخَذَ الْقِرَاءَةَ عَنْ أُمِّ الدَّرْدَاءِ الصَّفَرِيِّ هَجِيمةَ بِنْتُ يَحْيَى الْأَوْصَابِيَّةِ ،
كَمَا قَرَأَ عَلَى الزَّهْرِيِّ وَرَوَى عَنْهُ وَعَنْ أَبِي أُمَامَةَ وَأَنْسَ . تَوَفَّى سَنَةَ أَحَدَى ، وَقِيلَ
سَنَةَ اثْنَيْنِ ، وَقِيلَ : سَنَةَ ثَلَاثٍ وَخَمْسِينَ وَمِائَةٍ . طَبَقَاتُ الْقُرَاءَةِ لِابْنِ الْجَزَرِيِّ
١٩٠ / ١ .

(٣) هُوَ رُؤَيْبَةُ بْنُ الْحِجَّاجِ التَّمِيمِيُّ مِنْ مَخْضَرِ الدُّوَلَتَيْنِ الْأُمَوِيَّةِ وَالْعَبَّاسِيَّةِ مَاتَ
أَيَّامَ الْمَنْصُورِ سَنَةَ ١٤٥ هـ ، انْظُرْ تَرْجُمَتَهُ فِي الْمَوْتَلَفِ وَالْمُخْتَلَفِ : ١٧٥ ،
وَالشَّعْرُ وَالشُّعْرَاءُ : ٤٩٥ / ٢ ، وَتَارِيخُ الْأَدَبِ الْعَرَبِيِّ لِبروكلمان : ٢٢٧ / ١ ،
هَذَا وَلَمْ يَتَرَجَّمْ لَهُ ابْنُ الْجَزَرِيِّ فِي طَبَقَاتِ الْقُرَاءَةِ .

(٤) انْظُرْ مُشْكَلُ أَعْرَابِ الْقُرْآنِ : ٣١١ / ١ . ٣٢٢ / ١ .
(٥) ذَهَبَ ابْنُ أَبِي الرَّيْعِ فِي كِتَابِهِ الْبَسِيطِ فِي شَرْحِ الْجُمْلِ : ٣١٢ : إِلَى أَنَّ (ضَرْبَ)
تَتَعَدَّى إِلَى اثْنَيْنِ مِنْ أَخَوَاتِ (ظَنَنْتُ) وَاسْتَدَلَّ بِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى : (إِنْ لَمْ يَكُنْ)
لَا يَسْتَحْيُ أَنْ يَضْرِبَ مَثَلًا مَا بَعُوضَةٌ) .

(٦) مِنَ الْآيَةِ : (١٥٤) مِنْ سُورَةِ الْأَنْعَامِ . وَانْظُرِ الْكِتَابَ : ١٠٨ / ٢ .
(٧) وَهِيَ أَيْضًا قِرَاءَةُ الْحَسَنِ وَأَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ السُّلَمِيِّ ، وَأَبِي رَزِينٍ . انْظُرِ الْبَحْرَ
الْمَحِيطَ : ٢٥٥ / ٤ ، وَزَادَ الْمَسِيرَ : ١٥٤ / ٣ .

(٨) يَحْيَى بْنُ يَعْمَرَ الْمَدَنِيُّ ، تَابِعِيُّ فَقِيهٍ أَدِيبٌ نَحْوِيٌّ مَبْرَزٌ ، سَمِعَ ابْنَ عَمْرٍو وَأَبَا
هَرِيرَةَ ، وَأَخَذَ النَّحْوَ عَنْ أَبِي الْأَسْوَدِ . تَوَفَّى سَنَةَ ١٢٩ هـ . تَرْجُمَتُهُ فِي طَبَقَاتِ
الْقُرَاءَةِ : ٣٨١ / ١ .

وعبد الله بن إسحاق ^(١) (أحسن) خبر مبتدأ محذوف ، وهو الضمير المائد على

الذي ، أي : على الذي هو أحسن ، فيكون هذا البيت في هذا الوجه الثاني من هذا القبيل ، ويخرج على هذا من هذا الفصل الذي هو اتصال (ما) بليت ، إذ المراد

ب (ما) هاهنا أعني في هذا الفصل إنما هو ^(٢) التي ليست اسماً للحرف الذي اتصلت

به ، ويجب في (نصفه) على هذا الوجه النصب بالعطف على (ما) ولا يجوز رفعه

بالمطاف على (هذا) على أن تكون (ما) واقعة على شيئين : هذا الحمام ونصفه ،

ويكون المعنى : ليت اللذين هما هذا الحمام ونصفه لنا ، وإنما / امتنع هذا للفصل (١٦٧ / أ)

بين أبعاض الصلة بخبر (ليت) الذي هو (لنا) ، وهو أجنبي عن الصلة وذلك

أن المصطوف على الصلة أو على شيء منها صلة أيضاً ، فلو جعلت (ونصفه) عطفاً على

(هذا) لكان من الصلة ، وأنت قد فصلت بينه وبين الصلة ب (لنا) والموصول لا يخبر

عنه ولا يستثنى منه ولا يتبع بشيء من التوابع إلا بعد استيفائه صلاته ، نعم يجوز الرفع

ويكون ضرورة بالمطاف على الضمير الفاعل المستتر في (لنا) ، لأنه من حيث قام مقام

الخبر المحذوف قد تحمل الضمير الفاعل الذي كان فيه ، وهو يعود إلى (ما) وهذا

ضرورة ، إذ تقدم في باب المطاف ^(٣) أن الضمير المرفوع المتصل لا يعطف عليه من

غير تأكيد ولا فصل إلا في ضرورة ، فإنما الأولى على هذا الوجه الثاني (ونصفه)

بالنصب على ما تقدم ، إذ لا ضرورة فيه ولا تكلف ، وفيه روايتان النصب والرفع كما في

الحمام أيضاً النصب والرفع ، وسيأتي وجه النصب في الحمام . فهذا البيت على الوجه

الأول من الوجهين اللذين ذكر سيبويه في رفع الحمام (ليتما) فيه حرف ابتداء ،

كقته (ما) عن العمل ، ونظر ذلك سيبويه بقول الشاعر :

(١) هو عبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي البصري مولى آل الحضرمي ، كان أول من

بصح النحو وملك القياس وشرح المثل . أخذ القراءة عرضاً من يحيى بن يعمر

وهارون بن موسى الأعور . توفي سنة ١١٧ هـ . طبقات القراء لابن الجزري : ١ / ٤١٠

ومراتب النحويين : ١٢٠

(٢) كذا في الأصل ، والوجه (هي) .

(٣) انظر ما تقدم في ص : ١٤٢ ، ١٤٣ .

أَعْلَاقَةُ أُمِّ الْوَلِيدِ بَعْدَ مَا أَفْنَانُ رَأْسِكَ كَالثَّفَامِ الْمَخْلُسِ (١)

ف (بَعْدَ مَا) (٢) فِي هَذَا الْبَيْتِ قَدْ كَفَّتْهَا (مَا) عَنِ الْعَمَلِ الَّذِي هُوَ الْخَفْئُ ، وَهَيَّأَتْهَا لِلدُّخُولِ عَلَى الْجُمْلَةِ ، وَكَانَتْ قَبْلَ اتِّصَالِ (مَا) بِهَا لَا تَدْخُلُ إِلَّا عَلَى الْأَسْمِ الْمَفْرَدِ تَخْفِضُهُ بِالْإِضَافَةِ ، ف (مَا) الْمُتَّصِلَةُ بِ (بَعْدَ) هُنَا كَأَنَّ مَهْيِئَةً ، وَ (أَفْنَانُ) مُبْتَدَأٌ وَ (كَالْثَّفَامِ) فِي مَوْضِعِ خَبَرِهِ .

فَإِنْ قُلْتَ : لِمَ لَمْ يَجْعَلْ سَيِّرِيهِ (مَا) هَذِهِ الْمُتَّصِلَةُ بِ (بَعْدَ) مُوَصُولَةً مُصَدَّرِيَةً ، وَ (بَعْدَ) مُضَافَةً إِلَى (مَا) مَعَ صِلَتِهَا الَّتِي هِيَ الْجُمْلَةُ مِنَ الْمُبْتَدَأِ وَالْخَبَرِ ، وَكَانَتْ تَكُونُ (بَعْدَ) غَيْرَ مَكْفُوفَةٍ عَنْ عَطْفِهَا ؟

فَالْجَوَابُ أَنَّ (مَا) الْمَصْدَرِيَّةَ لَا تُوَصَّلُ إِلَّا بِالْجُمْلَةِ الْفَعْلِيَّةِ ، عَلَى مَا تَقَدَّمَ فَنُصِيَ فِصْلُ الْمَوْصُولَاتِ (٣) مِنْ بَابِ الْفَاعِلِ وَالْمَفْعُولِ بِهِ ، فَلَوْ جَعَلْتِ (مَا) هُنَا مُصَدَّرِيَةً وَالْجُمْلَةُ بَعْدَهَا مِنَ الْمُبْتَدَأِ وَالْخَبَرِ صِلَتُهَا لَكُنْتَ قَدْ وَصَلْتَ (مَا) الْمَصْدَرِيَّةَ بِالْجُمْلَةِ الْأَسْمِيَّةِ وَذَلِكَ لَا يَجُوزُ ، عَلَى أَنَّ بَعْضَ النُّحَوِيِّينَ قَدْ أَجَازَ أَنْ تُوَصَلَ (مَا) الْمَصْدَرِيَّةَ بِالْجُمْلَةِ الْأَسْمِيَّةِ (٤) ، وَحَمَلَ هَذَا الْبَيْتَ عَلَى ذَلِكَ . وَبَعْضُهُمْ أَيْضًا أَجَازَ اسْتِثْنَاءَهُ ذَلِكَ فِي الْضَّرُورَةِ ، وَرَأَى هَذَا الْبَيْتَ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مِنْ ذَلِكَ الْقَبِيلِ ، وَمَا غَنَدُ سَيِّرِيهِ فِيهِ مَا تَقَدَّمَ .

(١) مِنَ الْكَامِلِ لِلْمُرَادِ بْنِ سَمِيدٍ الْفُقَعَسِيُّ يَخَاطِبُ نَفْسَهُ . وَأَفْنَانُ الشَّجَرُ : خَصْلُهُ ، جَمْعُ فَنَنْ وَأَصْلُ الْفَنَنِ الْخَصَنُ . وَالثَّفَامُ : شَجَرٌ إِذَا بَيَسَ أَبْيَشَ . وَالْمَخْلُسُ : مَا اخْتَلَطَ فِيهِ الْبَيَاضُ بِالسَّوَادِ .

وَهُوَ مِنْ شَوَاعِدِ الْكِتَابِ : ١١١٦/١ ، ١٣٩/٢ ، وَالْمُقْتَضِبُ : ٥٤/٢ ، وَأَمَّا لِي ابْنُ الشَّجَرِ : ٢٤٢/٢ ، وَالْأَزْهِيَّةُ : ٣١٤ ، وَاصْلَاحُ الْمَنْطِقِ : ٤٥ ، وَالتَّوَطُّعُ : ٢٥٣ ، وَالْمُقَرَّبُ : ١٢٩/١ ، وَالْبَسِيطُ : ١٤١ ، وَشَرْحُ الْمَفْصَلِ : ١٣١/٨ ، وَالْمَشُوفُ الْمُعْلَمُ : ٥٠٠/١ ، وَشَرْحُ الْكَافِيَةِ الشَّافِيَةِ : ١٠٢٦/٢ ، وَالْمُهْمَعُ : ١٩٤/٣ ، وَالْمُسَاعَدُ : ٢٤٣/٢ ، وَالْخَزَانَةُ : ٤٩٣/٤ .

(٢) يَقَعْدُ (بَعْدَ) .

(٣) انْظُرْ مَا تَقَدَّمَ فِي ص : ٧٨ .

(٤) هَذَا مِنْ هَذِهِ طَائِفَةٍ مِنَ النُّحَوِيِّينَ مِنْهُمْ : الْأَعْلَمُ وَابْنُ هَشَامٍ ، وَابْنُ أَبِي الرَّيِّعِ ، =

وَمَا وَقَعَتْ (ما) فيه أيضاً كافةً قوله عز وجل : (قَالُوا يَا مُوسَى اجْعَلْ لَنَا إِلَٰهًا كَمَا لَهُمْ آلِهَةٌ)^(١) فهذه الكاف من (كما) مكفوفة عن عطفها الذي هو الجر ، كفتها (ما) عن ذلك .

الوجه الثالث : أن تكون (ما) المتصلة بـ (ليت) زائدة^(٢) ، وذلك إذا بقي عطفها الذي كان لها قبل لَحَاقِ (ما) من نصب الاسم ورفع الخبر ، فتقول : ليتما زيداً قائماً كما تقول : ليت زيداً قائماً ، وعلى ذلك جاء بيت النابغة المتقدّم :

أَلَا لَيْتَمَا هَذَا الْحَمَامَ لَنَا (٣)

على رواية نصب الحمام ، فـ (ما) من قوله (ليتما) زائدة ، و (هذا) اسم (ليت) والحمام نعت له ، و (لنا) في موضع خبرها ، ولا بدّ / مع ذلك من نصب (ونصفه) (١٦٧/ب) بالعطف على (هذا) وإن رفع العطف على الضمير المستتر في (لنا) على ما تقدّم كان ضرورة .

ونظير هذا في زيادة (ما) وكونها لا أثر لدخولها قوله عز وجل : (فِيمَا نَقُضُهُمْ مِيثَاقَهُمْ)^(٤) .

فـ (ما) زائدة ، و (نقضهم) مخفوف بالباء ، والمعنى : فنقضهم . وكذلك قوله تعالى : (فِيمَا رَحِمَهُ مِنَ اللَّهِ لَئِنْ لَمْ يَأْتِ)^(٥) المعنى : فبرحمته و (ما) زائدة^(٦) . وكذلك

= والرضى . انظر شرح الجمل لابن عصفور : ١٨١/١ ، والمفنى : ٣١١/١ ، وشرح الكافية للرضى : ٣٨٦/٢ .

(١) من الآية : (١٣٨) من سورة الأعراف . وانظر المفنى : ٣١٠/١ .

(٢) الارتشاف : ٦٠٣ ، والخصائص : ١٦٧/١ .

(٣) انظر البيت وتخرجه في ص : ١٤٤ ٦٦٨/١

(٤) من الآية : (١٥٥) من سورة النساء ، و (١٣) من سورة المائدة . والقصد بزيادة (ما) التوكيد .

(٥) من الآية : (١٥٩) من سورة آل عمران .

(٦) ذكر القرطبي في تفسيره : ٢٨٤/٤ : أن (ما) ليست زائدة على الاطلاق ، وإنما أطلق عليها سيبويه معنى الزيادة من حيث زال عطفها .

قوله سبحانه : (مِمَّا خَطِيئَاتِهِمْ أُغْرِقُوا) ^(١) أى : من خطيئاتهم أُغْرِقُوا أى : من أجلها ، و (من) هذه للتعليل و (ما) زائدة . فهذا حكم (لَيْتَ) إذا اتصلت بها (ما) .

وأما خمسة الأحرف الباقية فلم تسمع (ما) إذا اتصلت بها إلا على أحد وجهين : أحدهما : أن تكون مهيئة ، وذلك إذا وقع بعدها الجمة الفعلية فهيأتها (ما) للدخول على الأفعال ، وقد كانت قبل ذلك لا تدخل إلا على الجمة الاسمية ، ومثال ذلك قول الشاعر :

أَعْدُ نَظْرًا يَا عَبْدَ قَيْسٍ لَعَلَّمَا أَضَاءَتْ لَكَ النَّارُ الْجَمَارَ الْمُقِيدَا ^(٢)
 فد (لعلما) هنا داخلة على الفعل الذى هو (أضأت) وقال الآخر :
 وَلَكِنَّمَا أَجْدَى وَأَمْتَحَ جَمَدُهُ بِفَرْقٍ يَخْشِيهِ بِهَجْمِهِجٍ نَاعِقُهُ ^(٣)

(١) من الآية : (٢٥) من سورة نوح .

(٢) من الطويل للفرزدق يهجو جريرا ويندد بعبد قيس وهو من عدى بن جندب ابن العنبر . أضأت : قال فى اللسان (ضوأ) : يقال : ضأت وأضأت بمعنى أى استنارت وصارت مضيئة ، وأضأته ، يتعدى ولا يتمدى .
 وفى البيت إشارة الى أن أهل جرير أصحاب حمير وهائم فهم رعاة ليس لهم ما يفخرون به .

انظره فى ديوانه : ١ / ١٨٠ ، والرواية فيه (فرما أضأت) ولا شاهد عليها ،
 وأما لى ابن الشجرى : ٢ / ٢٤١ ، والايضاح : ١ / ١٢٧ ، وشرح المفصل : ٨ / ٥٧ ،
 وشرح الجمل لابن عصفور : ١ / ٤٣٥ ، والمفنى : ١ / ٢٨٧ ، وشذور الذهب :
 ٢٧٩ ، والهمع : ٢ / ١٩٠ ، والدرر : ١ / ١٢٢ ، والأشمونى : ٢ / ٢٨٤ .

(٣) من الطويل : للرأى يهجو رجلا من بنى نُمير اسمه (قيس بن عاصم النُميرى) يلقب بالحلال . وكان غيره بليله فهجاه الرأى وغيره أنه صاحب غنم . وقيله :
 وَغَيْرِنِي إِلَّا بِلَ الْحَلَالِ وَلَمْ يَكُنْ لِيَجْمَلْهَا لَابِنَ النَّبِيَّةِ خَالِقُهُ
 أمتعه جده : أى حفظه من الغنم . والفِرْق : القطعة من الغنم الضالقة ،
 يخشيه : يخوفه . وهججهج : زجر للسباع والدِّقَاب . والناعق : الرأى هاجنا ،
 ديوانه : ١٠٨ / ١ ، واصلاح المضائق : ٧ ، والمشوف المعلم : ٢ / ٥٩٨ ، واللسان
 والصحاح والتاج (فرق) .

فَدَخَلَتْ (لَكُنَّا) على الفعل وهو (أَجْدَى) . وَقَالَ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى : (كَأَنَّمَا يُسَاقُونَ إِلَى الْمَوْتِ) ^(١) ذ (كَأَنَّمَا) دَخَلَتْ على الجملة الفعلية ، وهي (يُسَاقُونَ) . وكذلك قوله عز وجل : (إِنَّمَا يَأْتِيكُمْ بِهِ اللَّهُ إِنْ شَاءَ) ^(٢) فما في (إِنَّمَا) مهيئة لوقوع الفعل بعد ها . ومثله قوله سبحانه : (أَفَحَسِبْتُمْ أَنَّمَا خَلَقْنَاكُمْ عَبَثًا) ^(٣) فما في (إِنَّمَا) ايضاً مهيئة .

والوجه الثاني : أن تكون (ما) المتصلة بهذه الأحرف الخمسة كافةً ، وذلك إذا وقع بعد ها الجملة الاسمية ، ولم تؤثر فيها بل تقع مبتدأ وخبراً ، ومثال ذلك قوله تعالى : (إِنَّمَا اللَّهُ إِلَاهٌ وَاحِدٌ) ^(٤) وقول الشاعر :-

تَحَلَّلْ وَعَالِجْ ذَاتَ نَفْسِكَ وَأَنْظُرْ أَبَا جُعَلٍ لَعَلَّمَا أَنْتَ حَالِمٌ ^(٥)

فوقع بعد (إِنَّمَا) في الآية المبتدأ والخبر مرفوعين . وكذلك بعد (لَعَلَّمَا) في البيت ، ف (ما) المتصلة بهما كافةً ، لأنها منعت من الفعل الذي كان لهـ هذه الأحرف لو لم تلحق ، وهو أن تنصب الاسم وترفع الخبر . ولم يسمع من العرب في هذه الأحرف غير هذين الوجهين ، ولم يسمع بقاء عملها على أن تكون (ما) زائدة .

(١) من الآية : (٦) من سورة الأنفال .

(٢) من الآية : (٣٣) من سورة هود .

(٣) من الآية : (١١٥) من سورة المؤمنين .

(٤) من الآية : (١٧١) من سورة النساء .

(٥) من الطويل لسويد بن كراع الحَقِيلِيّ ، يهزأ برَجَلٍ تَوَعَّدَهُ . قوله (تَحَلَّلْ) أى

أخرج من يمينك وذلك أن يياشر من الفعل الذي يقسم عليه مقدار ييربسه قسمه ويحلله ، والتحلل أيضاً : أن يخرج من يمينه بكفارة أو حنت يوجب الكفارة . (انظر اللسان : حلل)

وهو من شواهد سيويه : ١٣٨ / ٢ ، وأمالى ابن الشجرى : ٢ / ٢٤١ ، وشرح المفصل : ٥٤ / ٨ ، ٥٨ ، ١٣١ ، والتبصرة : ٢١٥ / ١ ، وشرح سقط الزند : ١٧٣١ ، والازهية : ٨٧ ، ومعجم الشواهد العربية : ٣٤١ .

قال الجزولي : (١) وموضع السماع (ليت) ، يعني أن موضع سماع الزيادة وثقاء العمل إنما هو (ليت) .

وأختلف النحويون في قياس الخمسة على (ليت) في ذلك على ثلاثة أقوال :
أحدهما : أنه لا يجوز مطلقاً ، فليس لك في هذه الخمسة الأعمال مع اتصال
(٢) على وجه ، وهو مذهب أبي الحسن الأخفش (٣) والظاهر من كلام سيوييه (٤) .
القول الثاني : القياس مطلقاً ، فيقال على هذا ، إنما زيداً قائمٌ ، وعلمت أنما
زيداً قائمٌ ، ولكنما زيداً قائمٌ ، ولعلماً زيداً قائمٌ ، وكأنما زيداً قائمٌ ، فتبقى على
ما كان لها من العمل ، تنصب الاسم وترفع الخبر ، فتكون على هذا مثل (ليتما) في
جواز الأوجه الثلاثة المتقدمة ، وهو مذهب أبي القاسم الزجاجي (٥) .

(١) هو أبو موسى عيسى بن عبد المرزب بن يلبخت - اسم بربري معناه : ذو الحظ -
من قبيلة (جزولة) من قبائل البربر بمراكش . لزم ابن برى لما حج وقرأ عليه
كتاب (الجمال) . أخذ العربية عن جماعة منهم : الشلويني ، وكان اماماً
لا يشق فباره مع جودة التفهيم وحسن العبارة . صنف (المقدمة) السمتة
بالقانون أغرب فيها وأتى بالمعجائب ، وهي في غاية الإيجاز مع الاشتغال على
شيء كثير من النحول يسبق إلى مثلها . توفي سنة : ٦٠٧ هـ . ترجمته في البغية
٣٦٢/٢ ، وانباه الرواة : ٣٧٨/٢ ، ومعجم المؤلفين : ٢٧/٨ .

(٢) المقدمة الجزولية : ص / ٢٤ .

(٣) شرح الجمل لابن عصفور : ٤٣٤/١ ، والارتشاف : ٦٠٣ .

(٤) انظر الكتاب : ١٣٨/٢ - ٤١٨ ، ١٣٠/٣ ، ١٥٣ ، ٢٢١/٤ .

(٥) قال ابن مالك في شرح الكافية الشافية : ٤٨٠/١ - ٤٨١ (وحكى ابن برهان
أن الأخفش روى عن العرب : إنما زيداً قائمٌ ، فأعمل (أن) مع زيادة (ما) .
وحكى مثل ذلك الكسائي في كتابه) .

(٦) ووافقه الزمخشري وابن مالك . انظر الجمل : ٢٩٥ ، والمهم : ١٩١/٢ ،

والتسهيل : ٦٥ ، وشرح الجمل لابن عصفور : ٤٣٣/١ .

القول الثالث : أن القياس على (ليتما) جائز في (كأنما) و (لعلما) خاصة ،
 فيقال : كأنما زيدا قائم ، ولعلما زيدا قائم ، ولا يقاس^(١) عليها (إنما) ، و (أنما)
 و (لكنما) فلا / يقال : إنما زيدا قائم . ووجه الفرق قرب (كأن) و (لعل) من (أ/١٦٨)
 (ليت) ، ويعد الثلاثة منها ، وذلك أن (كأن) و (لعل) قد نقلتا الكلام الذي
 دخل عليه من الخبر إلى غير الخبر ، وذلك موجود في (ليت) فقولك : زيد قائم ،
 جملة خبرية تحتل الصدق والكذب فإذا أدخلت عليها واحدا من هذه الثلاثة
 صارت غير خبرية ، وليس هذا المعنى موجودا في (إن) و (أن) و (لكن) ففارقته
 (ليت) فلا تقاس عليها . وهذا مذهب أبي بكر بن السراج^(٢) ، وقد سوغ ابن مالك
 القياس على (ليتما) في (كأنما) و (لعلما) و (لكنما) فأجاز أن تقاس هذه الثلاثة
 على (ليتما) في بقاء عطية وزيادة (ما)^(٣) .

وقد حصل من هذا أن هذه الأحرف كلها في هذا الباب إذا اتصلت بها (ما)
 مهيئة أو كافة فلا اسم لها إن ذاك ولا غير . وهذا مذهب جمهور النحويين ، وذهب
 ابن درستويه^(٤) إلى أنها لم تخرج باتصال (ما) عما ثبت لها من عطية في اسم

(١) في الأصل : (يقال) وهو خطأ .

(٢) وهو أيضا مذهب أبي اسحاق الزجاج وابن أبي الربيع . انظر شرح الجمل لابن

عصفور : ٤٣٣/١ ، والهمع : ١٩١/٢ .

(٣) التسهيل : ٦٥ .

(٤) هو عبد الله بن جعفر بن درستويه بن المرزبان ، أبو محمد الفارسي الفسوي

النحوي ، نحوي جليل القدر ، مشهور الذكر ، تلقى عن جماعة منهم : المبرد ،

وابن قتيبة ، وشعلب ، وغيرهم . لازم المذهب البصري مع التعصب الشديد له

تصانيفه في غاية الجودة ، منها في النحو : الارشاد ، وأسرار النحو . وله

أيضا : الهجاء ، وشرح الفصيح ، والرد على شعلب في اختلاف النحويين ،

وتفسير كتاب الجرمي . توفي ببغداد سنة ٣٤٧ هـ .

انظر ترجمته في بغية الوعاة : ٣٦/٢ ، وانباء الرواة : ١١٣/٢ : ١١٤ .

وخبر ، فزعم أنها إذا وقع بعد ما الفعل أو المبتدأ والخبر مرفوعين على ما تقدم بيانه ،
 ف (ما) المتصلة بها إذا ذاك اسمها وهي عنده اسم لا حرف نكرة مبهم غير موصوفة
 بمنزلة ضمير الأمر أو الشأن أو القصة (١) ، والجملة بعد ذلك من الفعل والفاعل أو من
 المبتدأ والخبر في موضع الخبر ، ف (ما) عنده من قوله تعالى : (إِنَّمَا يَأْتِيكُمْ بِهِ اللَّهُ) (٢)
 اسم (إن) والجملة التي هي (يَأْتِيكُمْ بِهِ اللَّهُ إِنْ شَاءَ) في موضع رفع خبراً لـ (إن) ،
 و (ما) هاهنا واقعة في المعنى على الأمر أو الشأن أو كالضمير في قوله عز وجل : (أَنَّهُ
 كَانَتْ تَأْتِيهِمْ) (٣) و (إِنَّهُ مِنْ يَأْتِيهِ) ، والجملة الواقعة خبراً مفسرة لمعنى (ما)
 وموضحة له على حسب الجملة الواقعة بعد ضمير الأمر أو الشأن ، ولأجل أن تلك
 الجملة هي (ما) في المعنى ، لم يفتقر فيها إلى ضمير يعود على (ما) كما كان ذلك في
 الجملة المفسرة لضمير الأمر على ما تقدم بيانه في باب الابتداء (٤) . وكذلك عنده قوله
 عز وجل : (إِنَّمَا اللَّهُ إِلَهُ وَاحِدٌ) ف (ما) اسم (إن) والجملة الاسمية بعد في موضع
 خبرها ، والمعنى إن الأمر الله إله واحد ، وعلى هذا عنده جميع ما تقدم من نحو هذا .
 المسألة السابعة : في حكم ما يخفف من هذه الأحرف .

وأعلم أنه يجوز أن تخفف (إن) و (أن) و (لكن) و (كأن) ، ومعنى تخفيفها
 أن تحذف نونها الثانية المفتوحة وتبقى الأولى الساكنة ، فتصير بعد التخفيف (إن) ،
 و (أن) و (لكن) و (كأن) .

(١) قال السيوطي في المجمع : ١٩١ / ٢ ، (ورد بأنها لو كانت كذلك لاستعملت
 من جميع النواسخ كضمير الشأن) .

(٢) من الآية : (٣٣) من سورة هود .

(٣) من الآية : (٦) من سورة التغابن .

(٤) من الآية : (٧٤) من سورة طه .

(٥) انظر ص : ٣١٧ .

(٦) من الآية (١٧١) من سورة النساء . وذهب الفارسي إلى أن (ما) في الآية
 نافية واستدل بأنها أفادت معنى المحصر كإفادة النفي والاثبات بـ (لا) . انظر

فَأَمَّا (إِنَّ) إِذَا خَفَّفْتَ فَلَكَ فِيهَا وَجْهَانِ مَطْلَقًا : الإِعْمَالُ وَالْإِلْفَاءُ .

فَالْإِعْمَالُ هُوَ أَنْ تَبْقَى نَاصِبَةً لِلْإِسْمِ رَافِعَةً لِلْخَبَرِ عَلَى مَا كَانَتْ عَلَيْهِ قَبْلَ التَّخْفِيفِ ،

فَتَقُولُ : إِنَّ زَيْدًا قَائِمٌ ، وَإِنْ زَيْدًا لِقَائِمٌ ، قَالَ عَزَّ وَجَلَّ : (وَإِنْ كَلَّا لَمَا لِيُؤْفِقِينَهِمْ

رَبِّكَ أَعْمَالَهُمْ)^(١) فـ (إِنَّ) هَاهُنَا مُخَفَّفَةٌ مِنَ الثَّقِيلَةِ وَهِيَ مَحْطَّةٌ عَلَى مَا كَانَتْ عَلَيْهِ قَبْلَ

التَّخْفِيفِ فـ (كَلَّا) اسْمُهَا وَ (مَا) خَبَرُهَا ، وَهِيَ مُوصُولَةٌ وَاللَّامُ الدَّاخِلَةُ عَلَيْهَا لَامُ الْإِبْتِدَاءِ

الَّتِي تَدْخُلُ عَلَى خَبَرِ (إِنَّ) الْمَشْدُودَةِ عَلَى مَا سَيَأْتِي^(٢) بَيَانُهُ بَعْدَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى ،

وَالْمَعْنَى : وَإِنْ / كَلَّا لِلَّذِينَ لِيُؤْفِقِينَهِمْ رَبِّكَ أَعْمَالَهُمْ ، وَقَوْلُهُ (لِيُؤْفِقِينَهِمْ) جَوَابُ قَسَمِ (١٦٨ / ب)

مَحْذُوفٌ تَقْدِيرُهُ : وَاللَّهُ لِيُؤْفِقِينَهِمْ ، وَالْقَسَمُ وَجَوَابُهُ مَعًا صَلَاحٌ لـ (مَا) .

فَإِنْ قُلْتَ : وَكَيْفَ وَقَعْتَ (مَا) عَلَى الْعَاقِلِ هُنَا ؟ فَالْجَوَابُ أَنَّ وَقْعَهَا عَلَى جَنْسِ

مَنْ يَعْقِلُ جَائِزٌ ، قَالَ عَزَّ وَجَلَّ : (فَانْكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ)^(٣) أَيْ : فَانْكِحُوا

هَذَا الْجَنْسَ ، وَإِنَّمَا الَّذِي يَمْتَنِعُ وَقْعُهَا عَلَى شَخْصٍ مِنْ أَشْخَاصٍ مَنْ يَعْقِلُ ، فَلَا تَقُولُ

جَاءَنِي مَا جَاءَكَ ، وَأَنْتَ تَرِيدُ زَيْدًا أَوْ عَمْرًا مِثْلًا ، هَذَا وَنَحْوُ هُوَ الَّذِي يَمْتَنِعُ عِنْدَ

أَكْثَرِ النُّحَوِيِّينَ ، وَحُضُّهُمْ^(٤) يَجِيزُ ذَلِكَ ، فَلَا يَمْنَعُ وَقْعُ (مَا) عَلَى مَنْ يَعْقِلُ مَطْلَقًا

وَيَنْسِبُهُ لِسَيُوبِهِ ، وَأَبُو عَلِيٍّ الْفَارَسِيُّ يَرَى أَنَّ (مَا) فِي هَذِهِ الْآيَةِ زَائِدَةٌ^(٥) وَأَنَّ الْخَبَرَ

(١) مِنَ الْآيَةِ : (١١١) مِنْ سُورَةِ هُودَ . وَقِرَاءَةُ تَخْفِيفِ (إِنَّ) هِيَ قِرَاءَةُ نَافِعٍ

وَابْنِ كَثِيرٍ وَأَبِي بَكْرٍ . وَقَرَأَ الْبَاقُونَ بِتَشْدِيدِ النُّونِ . انْظُرِ الْبَحْرَ الْمَحِيْطَ :

٢٦٦ / ٥ ، وَالنَّشْرُ : ٢ / ٢٩٠ - ٢٩١ ، وَهَجَةُ الْقِرَاءَاتِ : ٣٥٠ - ٣٥٢ ،

وَمَعَانِي الْقُرْآنِ : ٢٨ / ٢ ، وَالْإِتْعَافُ : ٢٦٠ .

(٢) انْظُرْ مَا سَيَأْتِي فِي ص : ٧٢٤ فَمَابَعْدُهَا .

(٣) مِنَ الْآيَةِ : (٣) مِنْ سُورَةِ النِّسَاءِ .

(٤) مِنْهُمْ ابْنُ دُرُسْتَوِيهِ وَأَبُو عُبَيْدَةَ وَطَبِي وَابْنُ خُرُوفٍ .

انْظُرِ الْمُقْتَضِبَ : ١٠٨ / ١ ، وَشَرْحَ الْجَمَلِ لِابْنِ عَصْفُورٍ : ١٧٣ / ١ ، وَتَوْضِيحَ

الْمَقَاصِدِ : ١٢٩ / ١ ، وَالْبَحْرَ الْمَحِيْطَ : ٣ / ١٦٢ ، ٨ / ٤٧٨ ، وَالْهَمْجُ :

٣١٥ / ١

(٥) ذَكَرَ ذَلِكَ مَكِّي فِي مُشْكَلِ أَعْرَابِ الْقُرْآنِ : ١ / ٤١٦ وَلَمْ يَنْسِبِهِ .

جملة القسم ، لكنه لما أريد دخول لام الابتداء على الخبر وكان في دخولها عليه اجتماع لامين ، زيدت (ما) لتدخل عليها لام الابتداء ، لئلا تباشر لام القسم ، وإلى هذا ذهب أبو الحجاج الأعمى ، وإلى أنها موصولة ذهب ابن أبي غالب ، ووجهه بأن الأصل عدم الزيادة ، وبأنك إذا ادعيت زيادتها لزمك دخول اللام على لام القسم لأن الزائد في تقدير السقوط .

وبالجملة (إن) المخففة إذا عطفت فحكمها حكم المشددة مطلقاً لفرق بينهما واللام الواقعة بعدها في نحو : إن زيدا قائم ، وفي نحو الآية المتقدمة ، لام الابتداء كالواقعة بعدها المشددة .

وأما الإلغاء فيها إذا خففت بأن لاتحمل شيئاً بل يرتفع ما بعدها بالابتداء والخبر ، وتلزم إن ذاك اللام في الخبر ، فرقاً بين (إن) هذه المخففة من الثقيلة وبين (إن) النافية ، فتقول : إن زيدا قائم ، فزيد مبتدأ وقائم خبره ، و (إن) هذه مخففة من (إن) ولا عمل لها فلا تحتاج إلى اسم وخبر ، بل هي طغاة واللام الداخلة على خبر المبتدأ وهو قائم لازمة لا يجوز اسقاطها لئلا تلتبس (إن) هذه بـ (إن) النافية تقول : إن زيدا قائم^(١) ، والمعنى : ما زيدا قائم ، فإنما تفرق بين المخففة والنافية هنا بوجود اللام وعدمها ، فإن وجدت علمت أنها المخففة ، وإن فقدتها علمت أنها النافية وليس لك حذف هذه اللام إلا حيث يؤمن اللبس لفهم المعنى كقوليه عز وجل : (وآتواهم إن الحمد لله رب العالمين)^(٢) في قراءة من قرأ (إن) بالكسر وهي قراءة شاذة^(٣) فهي المخففة ، والحمد بعدها مبتدأ ، و (لله) في موضع الخبر ، ولم تدخلها هنا اللام لأن هذا لا يلتبس بالنفي فقد فهم المعنى .

(١) (إن) النافية إذا دخلت على الجملة الاسمية ، فأجاز عملها الكسائي وأكثر

الكوفيين وطائفة من البصريين ، ومنهم جمهور البصريين . واختلف النقل عن

سيبويه والجرى . انظر المعنى : ٢٣ / ١ ، ٢٤ ، والأشمنى : ٢٥٥ / ١ .

(٢) من الآية : (١٠) من سورة يونس . وانظر البحر المحيط : ١٢٧ / ٥ .

(٣) لم أقف على هذه القراءة في كتب القراءات والتفسير التي اطلعت عليها .

وكذلك لا تلزم في مثل: **إِنْ زَيْدٌ مَا ضَرَبْتَهُ** ، فلا تحتاج هاهنا إلى اللام ، لأنَّه قد
أَمِنَ أَنْ تَكُونَ (إِنْ) هنا نافية لأجل وقوع النفي بعد ها ، والنفي لا يدخل على النفي .
 ويجوز في **(إِنْ)** هذه أعني المخففة من الثقل إذا ألغيت أن تدخل على الأفعال
 ولكن بشرط أن تكون من نواسخ الابتداء ^(١) ، وذلك باب **(كَانَ)** وباب **(ظَنَنْتَ)**
 وأفعال المقاربة ، ولا بدَّ مع ذلك من اللام داخله على الذي كان خبراً للمبتدأ قبل
 دخول الناسخ فارقة بين **(إِنْ)** هذه وبين **(إِنْ)** النافية .

ومثال ذلك في **(كَانَ)** قوله عز وجل : **(وَإِنْ كَانُوا مِنْ قَبْلِ لَيْلٍ ضَلَالٍ مُبِينٍ)** ^(٢) **(١/١٦٩)**
 وقوله تعالى : **(وَإِنْ كَانُوا لَيَقُولُنَّ لَوْ أَنَّ عِنْدَنَا ذِكْرًا مِنَ الْأَوَّلِينَ)** ^(٣) وقوله سبحانه :
(وَإِنْ كَانُوا لَمَكْرَهُمْ لَتَزُولَ مِنْهُ الْجِبَالُ) ^(٤) في قراءة الكسائي بفتح اللام والرفع ^(٥) **(إِنْ)**
 في هذه الآي وفي نحوها مخففة من الثقل ، وقد دخلت اللام الفارقة على خبر **(كَانَ)**
 في قوله : **(لَيْلٍ ضَلَالٍ)** وفي قوله : **(لَيَقُولُنَّ)** وفي قوله : **(لَتَزُولَ)** . وكذلك قوله
 تعالى : **(وَإِنْ كَانَتْ لَكَبِيرَةً إِلَّا عَلَى الَّذِينَ هَدَى اللَّهُ)** ^(٦) . ودخلت اللام لتفريق
 بينها وبين **(إِنْ)** النافية ، لأن **(إِنْ)** النافية بغير لام . قال تعالى : **(لَوْ أَرَدْنَا**
أَنْ نَتَّخِذَ لَهَوًا لَا نَتَّخِذَنَاهُ مِنْ لَدُنَّا إِنْ كُنَّا فَاعِلِينَ) ^(٧) أي : ما كنا فاعلين للهـو ،

(١) انظر المصحح : ١٨٢/٢ .

(٢) من الآية : (١٦٤) من سورة آل عمران .

(٣) الآيتان : (١٦٧ - ١٦٨) من سورة الصافات .

(٤) من الآية : (٤٦) من سورة إبراهيم .

(٥) أي بفتح اللام الأولى ونعم الثانية . وقرأ الباقون : **(لَتَزُولَ)** بكسر اللام الأولى

وفتح الأخيرة . ووافق الكسائي في قراءته هذه ابن محيص .

انظر الاتحاف : ٢٧٣ ، وحجة القراءات : ٣٧٩ ، والتيسير : ١٣٥ ، والبحر

المحيط : ٤٣٧/٥ .

(٦) من الآية : (١٤٣) من سورة البقرة . وانظر مشكل اعراب القرآن : ٧٤/١ .

(٧) الآية : (١٧) من سورة الأنبياء .

و (إِنْ) نافيةٌ . وَقَالَ سُبْحَانَهُ : (وَإِنْ كَانَ مَكْرَهُمْ لَيَتَزَوَّلَ مِنْهُ الْجِبَالُ) على قراءة الجماعة بكسر اللام والنصب ، ف (إِنْ) على هذه القراءة نافيةٌ واللام في (لَيَتَزَوَّلَ) حرفٌ جَرٍّ ، وهي لامُ الجحود . وكذلك دخلت على (كَانَ) في قوله عَزَّ وَجَلَّ : (وَإِنْ كُنْتَ مِنْ قَبْلِهِ لَمَنِ الْخَاطِئِينَ) (١) ، وقوله تعالى : (إِنْ كَانَ وَعْدُ رَبِّنَا لَمَفْعُولًا) (٢) وقوله تعالى : (وَإِنْ كُنَّا عَنْ يَدَيْهِمْ لَخَاطِئِينَ) (٣) .

ومثال ذلك في (ظَنَنْتُ) قوله تعالى : (وَإِنْ ظَنَنْتَ لَمَنِ الْكَاذِبِينَ) (٤) ف (إِنْ) مخففة من الثقيلة دخلت على (ظَنَّ) والمجرور الذي هو (مَنِ الْكَاذِبِينَ) مفعولها الثاني ، والكاف هي المفعول الأول ، ودخلت اللام الفارقة على المجرور الواقع خبراً ، وكذلك دخلت على (وَجَدَ) في قوله تعالى : (وَإِنْ وَجَدْنَا أَكْثَرَهُمْ لَفَاسِقِينَ) (٥) و (وَجَدَ) هذه من أغوات (ظَنَنْتَ) ومفعولها الثاني قوله (لَفَاسِقِينَ) ودخلت عليه اللام الفارقة .

ومثال دخولها على (كَانَ) من أفعال المقاربة قوله جَلَّ وتعالى : (وَإِنْ يَكَادَ الَّذِينَ كَفَرُوا لَيُزْلِقُونَكَ) (٦) فيزلقونك خبر (يَكَادُ) و (الَّذِينَ) اسمها ، ودخلت اللام الفارقة على الخبر .

وكذلك قوله تعالى : (وَإِنْ كَادَ لَيَفْتِنَنَّكَ عَنِ الَّذِي أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ) (٧) وقوله سبحانه : (وَإِنْ كَادَ لَيَسْتَفِزُّوكَ مِنَ الْأَرْضِ) (٨) . فهذه الآي ونحوها وقعت (إِنْ) المخففة الطنأة فيها داخلة على الأفعال الناسخة للابتداء .

(١) من الآية : (٣) من سورة يوسف .

(٢) من الآية : (١٠٨) من سورة الاسراء .

(٣) من الآية : (١٥٦) من سورة الانعام .

(٤) من الآية : (١٨٦) من سورة الشعراء .

(٥) من الآية : (١٠٢) من سورة الاعراف . وانظر مشكل اعراب القرآن : ١/٣٢٤ .

(٦) من الآية : (٥١) من سورة القلم . وانظر مشكل اعراب القرآن : ٢/٤٠٠ .

(٧) من الآية (٧٣) من سورة الاسراء .

(٨) من الآية : (٧٦) من سورة الاسراء .

ومثال كونها داخلية على الجملة الاسمية من المبتدأ والخبر قوله تعالى : (إِنْ كَلَّ
نَفْسٍ لَّمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ)^(١) ف (إِنْ) مخففة مفعلة ، و (كَلَّ) مبتدأ ، و (عَلَيْهَا حَافِظٌ)
في موضع الخبر واللآم في (لَمَّا) هي الفارقة ، و (مَّا) زائدة ، والمعنى : إِنْ كَلَّ
نَفْسٍ لَعَلَّهَا حَافِظٌ . وكذلك قوله تعالى : (وَإِنْ كَلَّ لَمَّا جَمِيعٌ لَدَيْنَا مُحْضَرُونَ)^(٢) أي :
وَإِنْ كَلَّ لَجَمِيعٌ ، و (مَّا) زائدة ، واللآم الداخلة عليها هي الفارقة ، ولا يجوز عند
البصريين دخول (إِنْ) المخففة على فعل ليس من النواسخ إلا شاذاً نادراً ، لا يقاس
عليه ، كقولهم : (إِنْ يَزِينُكَ لَنَفْسِكَ ، وَإِنْ يَشِينُكَ لِهَيْه)^(٣) والهاء في (هَيْه) هاء
السكت ، فدخلت (إِنْ) المخففة على (يَزِينُ) وعلى (يَشِينُ) وليس من النواسخ ،
واللآم في الفاعل الذي هو (نَفْسُكَ) و (هِي) هي الفارقة ، ولا بد منها على ما تقدم .
فإِنْ قلت : وكيف انفصل ضمير الفاعل في قولهم : (وَإِنْ يَشِينُكَ لِهَيْه) فالجواب :
أَنَّ الموجب لا انفصاله هنا دخول اللآم الفارقة عليه ، وقد أشار / ابن مالك إلى هذا (١٦٩ / ب)
في باب المضمير^(٤) حيث يتمين انفصال المضمير .
ومن دخولها أيضاً على فعل غير ناسخ قول الشاعر :

(١) الآية : (٤) من سورة الطارق . وقرأ ابن عامر ، وعاصم ، وحمة ، وأبو جعفر

(لَمَّا) بتشديد الميم فيها وعليها تكون (لَمَّا) بمعنى (أَلَا) و (إِنْ) بمعنى

(مَّا) . وقرأ باقي الحشرة بتخفيف الميم في (لَمَّا) وعليها تكون (مَّا) زائدة

و (إِنْ) مخففة من الثقيلة . انظر الالتحاف : ٤٣٦ ، وحجة القراءات : ٧٥٨ .

(٢) الآية : (٣٢) من سورة يس . وقرأ (لَمَّا) بتشديد الميم ابن عامر وعاصم

وحمة والكسائي ، وابن جمار عن أبي جعفر . وقرأ الباقر بتخفيف الميم .

انظر حجة القراءات : ٥٩٧ ، والالتحاف : ٣٦٤ .

(٣) جاء في أصول ابن السراج : ٣١٦ / ١ (حكى الفراء : إِنْ يَزِينُكَ لَنَفْسِكَ ، وَإِنْ

يَشِينُكَ لِهَيْه) وانظر الاشموني : ٢٩٠ / ١ ، والمهم : ١٨٣ / ٢ ، وفي أصل

المخطوط : (تَزِينُكَ وَتَشِينُكَ) بالتاء .

(٤) التسهيل : ٢٦٠ .

سَلَّتْ يَمِينَكَ إِنْ قَتَلْتَ لِمُسْلِمًا حَلَّتْ عَلَيْكَ عَقُوبَةُ الْمُتَعَمِّدِ (١)

فَدَخَلَتْ (إِنْ) الْمُخَفَّفَةُ فِيهِ عَلَى (قَتَلْتَ) وَلَيْسَ مِنَ التَّوَاسُخِ ، وَ (مُسْلِمًا) مَفْعُولٌ
بِقَتَلْتَ ، وَ دَخَلَتْ اللَّامُ الْفَارِقَةُ ، وَ هَذَا كُلُّهُ وَمَا كَانَ نَحْوَهُ قِيَاسٌ مُطَّوَّرٌ عِنْدَ الْكُوفِيِّينَ (٢)
وَالْأَخْفَشِ وَابْنِ كَيْسَانَ ، وَإِلَيْهِ ذَهَبَ مِنَ الْمُتَأَخِّرِينَ ابْنُ مَالِكٍ (٣) وَهُوَ ظَاهِرٌ مِنْ هَسْبِ
الزَّمْخَشَرِيِّ ، نَأْجِزُوا أَنْ تَقُولَ : إِنْ قَامَ لَزِيدٌ ، وَإِنْ ضُرِبَتْ لَزِيدٌ ، وَإِنْ مَرَّتْ لَبَزِيدٌ ،
وَإِنْ ضُرِبَ لَزِيدٌ ، وَإِنْ جُلِسَ لَفَى الدَّارِ ، عَلَى أَنَّ الْفَرَاءَ وَجَمَاعَةً مِنَ الْكُوفِيِّينَ لَا يَرَوْنَ
(إِنْ) هَذِهِ فِي جَمِيعِ مَا تَقَدَّمَ - وَقَعَتْ بِعَدِّهَا جُمْلَةٌ اسْمِيَّةٌ أَوْ فِعْلِيَّةٌ - مُخَفَّفَةٌ مِنَ الثَّقِيلَةِ
كَمَا ذَهَبَ إِلَيْهِ بِمُجْهَوِرِ الْبَصْرِيِّينَ ، بَلْ هِيَ عِنْدَهُمْ تَفِيدُ النَّفْيَ ، وَاللَّامُ بِعَدِّهَا
لِلْإِيْجَابِ (٤) فَ (إِنْ) عِنْدَهُمْ نَافِيَةٌ وَاللَّامُ فِيمَا بِعَدِّهَا بِمَنْزِلَةِ (إِلَّا) فَعِنْدَهُمْ أَنَّ قَوْلَهُ
تَعَالَى : (إِنْ كُلُّ نَفْسٍ لَمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ) بِمَعْنَى : مَا كُلُّ نَفْسٍ إِلَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ ،
بِمَنْزِلَةِ قَوْلِهِ عَزَّ وَجَلَّ : (إِنَّ الْكَافِرِينَ إِلَّا فِي غُرُورٍ) (٦) وَ (إِنْ نَحْنُ إِلَّا بَشَرٌ مِثْلُكُمْ) (٧)

- (١) من الكامل لماتكه بنت زيد بن عمرو بن نوفل القرشية المددوية (صحابية) ترضى
زوجها الزبير بن العوام ، وتدعو على قاتله عمرو بن جرموز المجاشعي .
والشلل : ييس في اليد أو ذهابها . وعقوبة المتعمد : القتل في الدنيا
والعذاب في الآخرة . ويرون : (وبعث) مكان : (حلت) .
وهو من شواهد الأزعمية : ٣٧ ، والمحاسب : ٢٥٥ / ٢ ، والانصاف : ٦٤١ / ٢
وشرح المفصل : ٧١ / ٨ ، وشرح الجمل لابن عصفور : ٤٣٨ / ١ ، والتصريح
٢٣١ / ١ ، وشرح ابن عقيل : ٣٨٢ / ١ ، والهمع : ١٨٣ / ٢ ، والخزانة :
٣٤٨ / ٤ .
(٢) انظر شرح الجمل لابن عصفور : ٤٣٨ / ١ ، والتصريح : ٢٣١ / ١ ، والهمع :
١٨٣ / ٢ .
(٣) التسهيل : ٦٥ ، والمساعد : ٣٢٧ / ١ .
(٤) في الاصل : (الايجاب) وهو تحريف . وانظر الهمع : ١٨٣ / ٢ ، ومشكل اعراب
القرآن : ٤٠٠ / ٢ .

(٥) الآية : (٤) من سورة الطارق . وانظر معاني القرآن للفراء : ٢٥٤ / ٣ .

(٦) من الآية : (٢٠) من سورة الطه .

(٧) من الآية : (١١) من سورة ابراهيم .

وقوله تعالى : (وَإِنْ كَانُوا مِنْ قَبْلُ لَفِي ضَلَالٍ مُبِينٍ)^(١) بمعنى : مَا كَانُوا مِنْ قَبْلُ إِلَّا فِي ضَلَالٍ مُبِينٍ ، بمنزلة قوله سبحانه : (إِنْ كَانَتْ إِلَّا صِحَّةً وَاحِدَةً)^(٢) . والكسائي^(٣) من الكوفيين يرى مثل مذهب البصريين في الجملة الاسمية نحو : إِنْ زَيْدٌ لِقَائِمْ ، ومثل رأي الفراء في الجملة الفعلية نحو قوله سبحانه : (إِنْ كَانَ وَعْدُ رَبِّنَا لَمَفْعُولًا)^(٤) . ومذهب جمهور البصريين ما تقدّم من أنّ (إِنْ) في ذلك كلفه مخففة من الثقلية ، واللام فيما بعد ما فارقة على ما تقدّم بيانه . ولا ينقاس ذلك عند هم إلا في الجمل الاسمية والأفعال النواسخ للابتداء خاصة ، لكنهم اختلفوا في تلك اللام الواقعة بعد ما على قولين :

أحدهما : أنها لام الابتداء التي تدخل في خبر (إِنْ) في مثل قولك : إِنْ زَيْدًا لِقَائِمْ ، على ما سيأتي بيانه بعد إِنْ شاء الله . وهذا مذهب أبي الحسن الأخفش ، وابن الأثير^(٥) ، وابن ملكون^(٦) ، وإليه ذهب من المتأخرين ابن مالك ، وابن أبي غالب^(٧) ، ولزومها عند هم هو الفارق .

(١) من الآية : (١٦٤) من سورة آل عمران .

(٢) من الآيتين : (٢٩ - ٥٣) من سورة يس .

(٣) انظر معاني القرآن : ٢٥٤ / ٣ .

(٤) من الآية : (١٠٨) من سورة الاسراء .

(٥) هو : علي بن عبد الرحمن بن مهدي بن عمران ، أبو الحسن ، ابن الأخضر الأشبيلي . لقوى ، مقدم في الصربية ، دينا ذكيا . أخذ عن الأعلم وأخذ عنه جماعة منهم : القاضي عياشي . من آثاره : شرح الحماسة ، وشرح شعر حبيب توفي سنة ٥١٤ هـ . انظر ترجمته في : بغية الوعاة : ١٧٤ / ٢ ، ومجمع المؤلفين ١٢٠ / ٧ ، ١٢١ ، والاعلام : ١١٢ / ٥ .

(٦) هو : ابراهيم بن محمد بن منار بن سميد بن ملكون الحضرمي الأشبيلي ، أبو اسحاق ، نحوي جليل ، ألف شرح الحماسة ، والنكت على تهرة الصميري وغير ذلك . توفي سنة ٥٨٤ هـ . انظر ترجمته في بغية الوعاة : ٤٣١ / ١ .

(٧) ونسب أيضا هذا المذهب (أنها لام الابتداء) الى سيويه والأخفش الأوسط والصغير ، وابن عصفور ، وأكثر البغداديين ، انظر الهمع : ١٨١ / ٢ ، وشرح ابن عقيل : ٣٨٠ / ١ ، والتصريح : ٢٣٢ / ١ .

والثاني : أنها ليست لام الابتداء بل هي لام أخرى تسمى الفارقة ، وهذا مذهب
 الفارسي وابن أبي العافية ، والشلمون ، وابن أبي الربيع .^(١) وقاعدة هذا الخلاف
 تظهر فيما إذا دخل على (إن) هذه ما يوجب فتحها كباب (علمت) نحو قولك :
 علمت أن كان زيد لقائاً ، وعلمت أن زيد لقائم ، فمن يرى أن هذه اللام الفارقة هي
 لام الابتداء يبقى (إن) على كسرها وتكون (علمت) عنده معلقة ، لأنه قد تقدم في
 فصل التعليل من باب أقسام الأفعال في التعدى^(٢) أن لام الابتداء توجب تعليل
 الفعل الداخل التي هي فيها^(٣) كقولك : علمت لزيد قائم ، وعلمت إن زيداً لقائم .
 قال تعالى : (أفلا يعلم إذا بعثنا ما في القبور . وحصل ما في الصدور . إن ربهم بهم
 يومئذٍ لخبير)^(٤) . ومن لا يرى هذه اللام لام الابتداء يفتح (إن) المخففة بمعد / (١٧٠ / أ)
 (علمت) فيقول : علمت أن زيد لقائم ، وعلمت أن كان زيد لقائاً ، ومثل هذا أيضاً
 ما وقع في الحديث من قول رسول الله صلى الله عليه وسلم حين ذكروا فتنة القبر فقال :
 (فأما المؤمن فيقول : هو رسول الله هو محمد ، جاءنا بالبينات والهدى ، فأما
 وصدقنا واتبعنا ، فيقال له : نعم صالحاً ، قد علمنا إن كنت لمؤمناً)^(٥) وفي موضع آخر :
 قد نعلم أن كنت لمؤمناً . فعلى المذهب الأول يبقى (إن) على كسرها ، فتقول : قد

(١) انظر البسيط : ٦٥١ / ٦٥٣ ، والتصريح : ٢٣٢ / ١ ، والهمع : ١٨٣ / ١ - ١٨٤
 والمساعد : ٣٢٧ / ١ .

(٢) انظر ص : ٢٠٤ ، ٢٠٦ .

(٣) كذا في الأصل ، والمبارة قلقة .

(٤) الآيات : (٩ - ١٠ - ١١) من سورة الحاديات .

(٥) أخرجه البخاري (فتح الباري : ٢٨٩ / ١) في كتاب الوضوء ، باب من لم يتوضأ

الا من الغشي المشغل ، حديث رقم (١٨٤) .

ومسلم في صحيحه (بشرح النووي : ٢١١ / ٦) في كتاب الكسوف - باب ما عرض

على النبي صلى الله عليه وسلم في صلاة الكسوف من أمر الجنة والنار ، حديث

رقم (١١) برواية (هو محمد هو رسول الله) و (قد كنا نعلم أنك لتؤمن به

فمن صالحاً) .

وانظر شرح ابن عقيل : ٣٨٠ / ١ ، والأشمونى : ٢٨٨ / ١ .

علمنا إن كنت لمؤمنًا ، وعلى المذهب الثاني تفتحها فتقول : قد علمنا أن كنت لمؤمنًا .
وكذلك الرواية الأخرى (قد نعلم أن كنت لمؤمنًا) . وحجة أصحاب المذهب الأول أن هذه اللام لو كانت لمجرد الفرق وليست لام الابتداء ، لوجب سقوطها عند فتح (إن) إذا دخل عليها ما يوجب فتحها كالحديث المذكور ، وكان يجب أن تقول : قد علمت أن زيد قائم ، وعلمت أن كان زيد قائمًا ، وتحذف اللام استغناءً عنها ، إذ المعلّة التي جئ بها من أجلها قد ذهبت بالفتح ، لأنك إنما كنت جئت بها للفرق بين (إن) المخففة من الثقيلة وبين (إن) النافية ، فلما فتحها عند دخول (علمت) عليها لم يحتج إذ ذاك إلى فرق ، لأن (أن) لا تلتبس ب(إن) النافية فيحتاج إلى الفرق بينهما ، فكانت هذه اللام لو فتحت (إن) تصير لا فائدة لها ، فكان يجب سقوطها .

وانفصل ابن أبي العافية عن أصحاب المذهب الثاني عن هذا ، بأن هذه اللام بقيت بعد فتح (إن) للاشعار والاعلام أن (أن) هذه بعد العلم في مثل الحديث مضيرة من المكسورة الطغاة ، التي لا ينوي معها اسم ولا خبر لها ، فبقيت هذه اللام لتشعر بذلك وتفرق بين (أن) هذه الطغاة وبين (أن) المخففة من (أن) المفتوحة المشددة ، لأن (أن) هذه أعني المخففة من (أن) لها اسم وخبر ، واسمها منونٌ مقدرٌ معها على كل حال ، على حسب ما يأتي بيانه ^(١) بعد إن شاء الله . فتقول في المخففة من (أن) : علمت أن زيد قائم ، بخير لا ، واسمها ضمير الأمر أو الشأن محذوفٌ مقدرٌ ، والجملة التي هي (زيد قائم) في موضع خبرها ، والتقدير : علمت أنه زيد قائم . وتقول في المفتوحة من (أن) المخففة من (أن) : علمت أن زيد لقائم ، ولا اسم لهذه ولا خبر ، لا في اللفظ ولا في التقدير ، بل هي طغاة على حكم المكسورة المخففة ، لأنها مفتوحة منها ، ولا بد من هذه اللام فارقة بين هذه وبين (أن) المتقدمة المخففة من (أن) التي لها اسم وخبر .

فإن قلت : ثبوت هذه اللام على هذا الانفصال إنما يصح فيما إذا كانت الجملة التي وقعت بعد (أن) اسمية نحو ما تقدم من قولك : علمت أن زيداً لائقاً ، لأنَّه لو سقطت هذه اللام لالتبس (أن) هذه بـ (أن) المخففة من (أن) على ما تقدم . فأما إن كانت الجملة فعلية كالحديث المتقدم ، فقد كان ينبغي سقوط هذه اللام وأن تقول : علمت أن كان زيداً قائماً على أن تكون (أن) هذه المفتوحة من (أن) ، ولا يحتاج هنا إلى اللام ، إذ الفرق حاصل بدونها ولا لبس مع / سقوطها ، لأن (ب) (أن) هذه تباشر الفعل ولا يحتاج إلى فصل بينها وبينه ، وليست (إن) المخففة من (إن) كذلك ، بل لا بد من الفصل بينها وبين الفعل بـ (قد) أو غيرها مما سيأتي ^(١) ذكره بعد إن شاء الله تعالى . فتقول في المخففة من (إن) : علمت أن قد كان زيداً قائماً ، فتفصل بـ (قد) بين (إن) والفعل الذي هو (كان) ، ولا بد من ذلك ، ولا تفتقر إلى ذلك في المفتوحة من (أن) ، فكان ينبغي أن تقول : علمت أن كان زيداً قائماً ، والفرق حاصل بولاية الفعل للمفتوحة من (أن) وعدم ولا يتهم للمخففة من (إن) .

فالجواب : أنه لما وقع اللبس في الجملة الاسمية وافتقر إلى اللام فيها ، حملت الجملة الفعلية عليها في ذلك ، ليجري الباب مجرى واحداً ، فلزمت اللام مطلقاً ، وأيضاً فإنك قد تفصل بين الفعل وبين (أن) المفتوحة من (أن) في مثل قولك : علمت أن قد كنت لائقاً : فلو لم تأت باللام لوقع اللبس ، فلا بد منها في مثل هذا فارقة ، فإذا لم تفصل فينبغي أن يبقى الحكم كذلك في لزوم اللام . واحتج ابن أبي العافية لصحة ما ذهب إليه بأن هذه اللام قد وجدناها داخلية على المفعول به في مثل قوله عز وجل : (وإن وجدنا أكثرهم لفاسقين) ^(٢) وفي مثل قول الشاعر :

(١) انظر ما سيأتي في ص : ٦٩٤

(٢) من الآية : (١٠٢) من سورة الاعراف .

..... إِنْ قُلْتَ لَسَلَمًا (١)

على ما تقدّم . وتدخّل أيضاً على خبر (كَانَ) و(كَادَ) في مثل ما تقدّم من قوليه
تعالى : (وَإِنْ كُنْتُمْ مِنْ قَبْلِهِ لَمَنِ الْغَافِلِينَ)^(٢) وفي مثل قوله سبحانه : (إِنْ كَادَتْ
لَتُبْدِي بِهِ)^(٣) .

وتدخّل أيضاً مطلقاً في فصيح الكلام على خبر المبتدأ في مثل قوله تعالى :
(وَإِنْ كُنَّا لَمُبْتَلِينَ)^(٤) ، ولأَمُ الْإِبْتِدَاءِ لا تدخّل على شيء من هذا ، إِنَّمَا أَصْلُهُمَا
أَنْ تَدْخُلَ عَلَى الْمُبْتَدَأِ فِي مِثْلِ قَوْلِ الشَّاعِرِ :

وَأَنْتَ أَشْجَعُ مِنْ أَسَاةٍ إِذَا دُعِيَ نَزَالَ وَلَسَّحَ فِي الذُّعْرِ^(٥)

ف(أَنْتَ) مبتدأ ، واللّام الداخلة عليه لأَمُ الْإِبْتِدَاءِ ، ولا تدخّل على الخبر بقياس
إِلَّا بَعْدَ (إِنْ) في مثل: إِنْ زَيْدًا لِقَاءُ . ولا تدخّل على الفعل إِلَّا إِذَا وَقَعَ خَبَرًا لـ (إِنْ)
وكان مضارعاً نحو : إِنْ زَيْدًا لَيَقُومُ ، على ما سيأتي بيانه^(٦) بعد هذا إِنْ شَاءَ اللَّهُ .
ولا تدخّل على المفعول به مطلقاً ، ولا على خبر (كَانَ) ولا خبر (كَادَ) ، وَأَصْلُهُمَا
الدخول على الاسم المبتدأ خاصة ، وَإِنَّمَا دَخَلَتْ عَلَى الْخَبَرِ بَعْدَ (إِنْ) لَمَّا كَانَ هُوَ

(١) تقدم البيت بتمامه في ص : ٦٨٣

(٢) من الآية : (٣) من سورة يوسف .

(٣) من الآية : (١٠) من سورة القصص .

(٤) من الآية : (٣٤) من سورة يس .

(٥) من الكامل لزهير بن أبي سلمى ، يضحج هرم بن سنان المري بأنه شجاع مقدام
إِذَا اشْتَدَّتْ الْحَرْبُ وَلَجَّ النَّاسُ فِي الذُّعْرِ ، أَي تَتَابَعُوا فِي الْفَزَعِ .

ويرى صدره في الديوان : ٨٩ ، وفي الكتاب : ٢٢٠ / ٣ .

وَلِنَفْعِمْ حَشْوُ الدَّرْعِ أَنْتَ إِذَا *

وانظر المقتضب : ٣ / ٣٧٠ ، وإصلاح المنطق : ٣٣٦ ، والتبصرة : ١ / ٢٥٢ ،

والجمل : ٢٣٣ ، والانصاف : ١ / ٥٣٥ ، ورواية صدره فيه كرواية المصنف ،

وشرح المفصل : ٤ / ٢٦ ، ٥٠ ، ٥٢ ، والمخصص : ١٧ / ٦٧ ، والمشوف

المعلم : ١ / ٦٨ ، والخزانة : ٣ / ١١٠ .

(٦) انظر ما سيأتي في ص : ٧٢٥

المبتدأ في المعنى ، فصَارَ شبيهاً به ، وإنما دَخَلَتْ على الفعل المضارع الواقع خبراً
 لـ (إِنَّ) لمشابهته الاسم ، فصارت كأنَّها دَخَلَتْ على اسم هو المبتدأ في المعنى ،
 وهذا سبقتين مكملاً بعد إِنَّ شاءَ الله تعالى .

فقد تحَصَّلَ من هذا أَنَّ هذه اللَّامَ الواقعة بعد (إِنَّ) المخففة من (إِنَّ) مخالفة
 للام الابتدائية في أماكن دخولها ، ولما خالفها في ذلك وجبَ أَنْ يحكمَ بأنها غيرها
 وليست لَامَ الابتدائية ، ألا تَرَاهُمْ أجمعوا على أَنَّ لَامَ القسم ليست لَامَ الابتدائية ، وأنها
 غيرها مع كون لَامَ الابتدائية تقع جواباً للقسم في مثل : والله لزيد قائمٌ ، وإنما اجمعوا
 على أنها غيرها من قبل أنها تدخل على الأفعال مطلقاً ، ماغية كانت أو مضارعة
 تقول : والله / لقام زيدٌ ، قال الشاعر :

(١٧١ / أ)

حَلَفْتُ (لَهَا) ^(١) بالله حلفه فاجبر لنا ما ، فما إِنَّ مِنْ حديث ولا صالٍ ^(٢)

فدَخَلَتْ لَامُ القسم على (نأما) وكذلك تقول : والله لأقومنَّ ، قال تعالى :
 (فَوَرِّثَكَ لَنَسْأَلَنَّهُمْ) ^(٣) ، وَلَامُ الابتدائية ليست كذلك ، فلما وجدوها مخالفة لها ففى
 المحل حكموا بأنها ليست إياها ، فكذا ينبغى أَنْ يحكمَ على هذه اللَّامَ اللازمة
 لـ (إِنَّ) المخففة بأنها ليست لَامَ الابتدائية ، لدخولها حيث لا تدخل لَامُ الابتدائية .

(١) كلمة (لها) ساقطة من الأصل .

(٢) من الطويل لا مرئ القيس من لا ميته التى مطالعها :

الأعم صباحاً أيها الطلل البالى وهل يضمن من كان فى المصر الخالى

الصالى : الذى يوقد النار للدفء أو الدعام . والفاجر هنا الكاذب ، و (إِنَّ)
 زائدة مؤكدة للنفي ، وكذلك (من) زائدة .

ديوانه : ٣٢ ، والأزهية : ٤١ ، والتبصرة : ١ / ٧٧ ، ٤٥٢ ، ولايضاح :

١ / ١١٧ - ١١٨ ، وإصلاح الغلل : ١٨٤ ، وشرح الجمل لابن عصفور :

١ / ٥٢٧ ، والمقرب : ١ / ٢٠٥ ، والبسيط : ٦٦١ ، والمغنى : ١ / ١٧٣ ،

والهمع : ٢ / ١١٥ ، ٤ / ٢٤٨ ، والخزانة : ٤ / ٢٢١ .

(٣) من الآية : (٩٢) من سورة العنكبوت .

ووجه آخر أيضا لصحة القول بأن هذه اللام ليست لام الابتداء ، وهو أن يقال :
 وذلك أنهم لما أرادوا أن يدخلوا (إن) المشددة في حروف الابتداء خففوها ،
 فزال عنها بذلك شبه الفعل فأكدوا بها إن ذاك الجملة الفعلية ، كما أكدوا بها
 الجملة الاسمية ، لأن الجملة التي كانت منته من دخولها مشددة على الفعلية هي
 شبهها بالفعل ، لأنها بذلك تحدث النصب والرفع كما يحدثها الفعل ، فمن حيث
 لم يدخل الفعل على الفعل لم تدخل (إن) المشددة عليه ، فلما خففت (إن) دخلت
 في حروف الابتداء ، كما دخلت فيها وهي مشددة بزيادة (ما) عليها ، إذا قلت :
 إنما زيد قائم ، وإنما يقوم زيد . فلو كان ما ادعاه أصحاب المذهب الأول من
 أن (إن) المشددة والمخففة المعطاة قد تدخل اللام - وهي لام الابتداء في خبرها -
 وقد لا تدخل ، فإذا خففت والفيت لزمها هذه اللام بعينها ، لئلا يقع اللبس بين
 النافية والموجبة المؤكدة ، لو كان هذا صحيحا لدخلت هذه اللام في خبر المبتدأ
 من الجملة الواقعة بعد (إنما) مرة ولم تدخل أخرى ، وفي امتناعهم (عن) ذلك
 البتة دليل على أنه لا وجه لدخول هذه اللام على خبر المبتدأ إلا مع إعمال (إن)
 مشددة أو مخففة ، فيحصل من هذا امتناع دخولها مع المفعلة مطلقا إن الجملة
 مع وجودها كالحالية منها ، والاتفاق على أنها لا تدخل قياسا في خبر المبتدأ
 من الجملة الحالية منها ، ولا فرق بين الجملة الواقعة بعد (إن) المخففة المفعلة
 وبين الجملة الواقعة بعد (إنما) ، فإذا لم يجوز دخول لام الابتداء في إحدى الجملتين
 وجب ألا يجوز في الأخرى ، فإذا كان الأمر على ذلك كانت اللام إذا مع (إن) المخففة
 المفعلة لمجرد الفرق على كل حال لما عرّض اللبس بينها وبين النافية ، ولما لم يحتج
 إلى فرق في (إنما) ، إن لا لبس معها لم يكن لدخول اللام معنى ، هذا كله معنى

كَلَامِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي الصَّافِيَةِ فِي الْاجْتِهَادِ لَمَّا ذَهَبَ إِلَيْهِ (١) .

وَأَصْحَابُ الْمَذْهَبِ الْأَوَّلِ أَنْ يَقُولُوا فِي الْإِنْفِصَالِ عَنْ هَذَا كُلِّهِ : أَنَّهُ كَانَ الْقِيَاسُ فِي (إِنَّ) الْمَخْفَفَةِ إِذَا الْفَيْتُ إِلَّا تَلَحُّقَ مَعَهَا لَامٌ بِوَجْهِ بِمَنْزِلَةِ (إِنَّمَا) لَكِنْ دَعَتْ إِلَيْهِ ضَرُورَةُ الْإِلْتِبَاسِ بِالنَّافِيَةِ ، فَلَحَقَتْ لَذَلِكَ لَامٌ لِتَحْصُلِ الْفَرْقِ وَتَزِيلِ اللَّبْسِ ، وَيَنْبَغِي أَنْ يَدَّعَى فِيهَا أَنَّهَا هِيَ اللَّاحِقَةُ مَعَ (إِنَّ) وَهِيَ لَامُ الْإِبْتِدَاءِ لِأَمْرَيْنِ :

أَحَدُهُمَا : أَنَّ الْمَخْفَفَةَ أَصْلُهَا الْمَشْدُودَةُ ، وَالتَّخْفِيفُ فِيهَا عَارِضٌ عَرَضِيٌّ ، وَمَعْنَاهَا

مِنِ التَّوَكِيدِ مَعْنَى / الْمَشْدُودَةِ ، فَرُوِيَ فِيهَا أَصْلُهَا وَمَعْنَاهَا وَلَحَقَتْ تِلْكَ اللَّامُ الَّتِي (١٧١ / ب) كَانَتْ تَلْحَقُ مَعَهَا فِي الْأَصْلِ لَمَّا دَعَتْ الْحَاجَةَ وَالْجَاءَتِ الضَّرُورَةُ إِلَى لِحَاقِ لَامٍ مَعَهَا .

وَالثَّانِي : أَنَّ كَوْنَ هَذِهِ اللَّامِ غَيْرَ لَامِ الْإِبْتِدَاءِ دَعْوَى لَا يَنْبَغِي أَنْ يُقَالَ بِهَا إِلَّا بِدَلِيلٍ لَا يَحْتَمِلُ التَّأْوِيلَ ، لِأَنَّهَا تَوْدِي إِلَى اثْبَاتِ حَرْفٍ مِنْ حُرُوفِ الْمَعْنَى فَيُ

كَلَامِ الْحَرْبِ لَمْ يَثْبُتْ بَعْدَ فِي غَيْرِ هَذَا ، فَذَلِكَ اثْبَاتُ لَفْظٍ ، وَلَا تَثْبُتُ اللَّفْظُ بِأَدَلِيَةٍ مُحْتَمَلَةٍ ، بِخِلَافِ مَا إِذَا جُعِلَتْ هَذِهِ اللَّامُ هِيَ لَامُ الْإِبْتِدَاءِ ، فَلَيْسَ فِي ذَلِكَ زِيَادَةٌ

حَرْفٍ فِي كَلَامِ الْحَرْبِ ، وَإِنَّمَا دَخَلَتْ هَذِهِ اللَّامُ هُنَا عَلَى خَبَرِ الْمُبْتَدَأِ وَعَلَى الْمَفْعُولِ بِهِ وَعَلَى خَبَرِ (كَانَ) وَخَبَرِ (كَادَ) ، وَإِنْ كَانَتْ فِي غَيْرِ هَذَا الْمَوْضِعِ لَا تَدْخُلُ فِي هَذِهِ

الْأَمَاكِنِ ، لِأَنَّهَا لَمَّا لَمْ يَجْزَأَنْ تَجْتَمِعَ مَعَ (إِنَّ) لِأَنَّهَا مَعًا لِمَعْنَى التَّوَكِيدِ ، فَكُفِّرَ الْجَمْعُ بَيْنَ حَرْفَيْنِ بِمَعْنَى وَاحِدٍ (٢) ، أُخِّرَتْ إِلَى خَبَرِ الْمُبْتَدَأِ لِمَا كَانَ هُوَ الْمُبْتَدَأُ فِي

الْمَعْنَى ، فَكَانَتْهَا دَاخِلَةً عَلَى الْمُبْتَدَأِ عَلَى حَسَبِ دُخُولِ هَذِهِ اللَّامِ فِي خَبَرِ (إِنَّ)

الْمَشْدُودَةِ ، وَكَذَلِكَ أُخِّرَتْ إِلَى الْمَفْعُولِ الثَّانِي فِي بَابِ (ظَنَنْتُ) ، وَإِلَى خَبَرِ (كَانَ) وَ(كَادَ) ، لِأَنَّ هَذِهِ أَخْبَارٌ لِلْمُبْتَدَأِ فِي الْأَصْلِ ، فَدَخَلَتْ عَلَيْهَا لِمَا كَانَ ضَرُورَةً

(١) هَذَا الْمَذْهَبُ الَّذِي ذَهَبَ إِلَيْهِ ابْنُ أَبِي الصَّافِيَةِ وَاحْتَجَّ لَهُ ، مِنْ أَنَّ هَذِهِ اللَّامَ

الْفَارِقَةَ بَيْنَ (إِنَّ) الْمَخْفَفَةِ الشَّقِيْلَةَ وَالنَّافِيَةِ مَخَالِفَةً لِلَّامِ الْإِبْتِدَاءِ وَشَأْنُهَا غَيْرُ

شَأْنِ لَامِ الْإِبْتِدَاءِ ، مَذْهَبُ أَصَحِّ النَّظَرِ بِدَلِيلِ الشُّوَاهِدِ الَّتِي احْتَجَّ بِهَا

وَهِيَ شَوَاهِدُ كَثِيرَةٌ تَوْجِبُ اسْتِقَامَةَ هَذَا الْمَذْهَبِ .

(٢) انْظُرِ الْبَسِيْطَ : ٦٥٣ - ٦٥٤ .

التأخير مراعاة لأصلها ، ودخول هذه اللام في سبب هذه الأماكن شاذ لا يقاس عليه عند البصريين على ما تقدم (١) ، وكما أن (إن) هذه المخففة وهي بمعنى (إن) المشددة قد صارت تدخل على ما ليس مبتدأ كظننت و(كان) و(كأن) و(إن) لا تدخل على شيء من ذلك ، كذلك لا الابتداء التي معها تدخل على ما لم تكن تدخل عليه حيث كانت مع (إن) فتوسع فيها كما اتسع في (إن) وهذا تمام الكلام على تخفيف (إن) وتحصل منه أن (إن) المخففة منها يجوز إعمالها في الأسماء الظاهرة إعمال المشددة من غير فرق بينهما ، والخاصة فلا يكون لها عمل ، وقد ذكر سيبويه فيها وجهاً آخر ، وهو إعمالها في ضمير الأمر أو الشأن منصوباً معها ، ووقع الجملة بعدها في موضع خبرها على نحو ما يأتي في (أن) المخففة من (أن) ، وذلك في قولهم (أما إن جزاك الله خيراً) (٢) ف(أما) هنا تنبيه واستفتاح ك(ألا) و(إن) مخففة من (إن) معطلة ، واسمها ضمير الأمر أو الشأن محذوف ، و(جزاك الله خيراً) جملة فعلية في موضع خبر (إن) ، والتقدير : أما إنه جزاك الله خيراً ، وهذا قليل ، ووجهه أن هذه الجملة الفعلية دعاء ، وقد يجوز في الدعاء ما لا يجوز في غيره ، ألا ترى أن سيبويه قد حكى عن العرب أنهم يقولون : (أما أن جزاك الله خيراً) (٣) على أن يكون (أن) بالفتح مخففة من (أن) معطلة في ضمير الأمر محذوفاً مقدراً بعدها ، والجملة بعدها في موضع الخبر ، وقد ولي الفصل (أن) من غير فصل بينهما ، وباب (أن) المخففة ألا تلي الفعل بل يفصل بينهما ، وجاز أن يليها هذا الفصل هنا لأنه دعاء ، وفعل الدعاء لا يلزم فيه ما يلزم في غيره من اشتراط الفصل على حسب ما يتبين بعد في تخفيف (أن) إن شاء الله تعالى .

(١) انظر ص : ٦٨٢

(٢) انظر الكتاب : ١٦٨/٣ ، وكلمة (الله) في المثال أصابها طمس في الأصل

ذهب بكل حروفها .

(٣) الكتاب : ١٦٧/٣ .

فَإِنْ قُلْتَ : وَلَمْ حَمَلْ / سَيُؤَيِّه (إِنْ) فِي هَذَا عَلَى أَنَّهَا مَحْمُوكَةٌ (إِنْ) وَلَا نَظِيرَ (١٧٢/أ) لَدَيْكَ ، وَهَلَّا جَعَلَهَا مَفْعَاً عَلَى حَسَبِ مَا طَرَدَ فِيهَا فِي غَيْرِ هَذَا ؟ فَالْجَوَابُ : أَنَّ مَعَهُ مِنْ ذَلِكَ أَمْرَانِ :

أَحَدُهُمَا : دَخُولُهَا عَلَى غَيْرِ نَاسِخٍ ، وَ(إِنْ) الْمَفْعَاةُ لَا تَدْخُلُ (عَلَى فَعْلٍ) (١) مِنْ الْأَفْعَالِ إِلَّا عَلَى النَّوَاسِخِ فِي مَذْهَبِ الْبَصَرِيِّينَ عَلَى مَا تَقَدَّمَ .
وَالثَّانِي : فَقَدْ اللَّامُ بَعْدَ (جَزَاكَ) وَقَدْ تَقَدَّمَ أَنَّ الْمَفْعَاةَ لَا يَدْخُلُ مَعَهَا مِنَ اللَّامِ الْفَارِقَةُ عَلَى الْإِطْلَاقِ ، دَخَلَتْ عَلَى نَاسِخٍ أَوْ غَيْرِهِ .

فَإِنْ قُلْتَ : وَكَيْفَ جَعَلَ جُمْلَةَ الدُّعَاءِ خَبَرًا لـ (إِنْ) وَهِيَ طَلَبٌ ، وَقَدْ تَقَدَّمَ أَوَّلُ الْبَابِ أَنَّ الْخَبَرَ فِي هَذَا الْبَابِ لَا يَكُونُ بِجَمَلِ الطَّلَبِ (٢) فَالْجَوَابُ : أَنَّهُ مَأُولٌ عَلَى حَذْفِ الْقَوْلِ ، كَمَا قَالُوا فِي قَوْلِهِمْ : (وَجَدْتُ النَّاسَ أَخْبَرَ تَقْلَهُ) (٣) وَفِي قَوْلِهِ :

* جَاءُوا بِمَذْقٍ هَلْ رَأَيْتَ الذَّنْبَ قَطُّ * (٤)

(١) فِي الْأَصْلِ كَلِمَتَانِ غَيْرِ وَاحِدَتَيْنِ ، وَلَعَلَّ بِمَا أَثْبَتَ يَسْتَقِيمُ الْكَلَامُ .

(٢) انْظُرْ مَا تَقَدَّمَ فِي ص : ٦١٩

(٣) مِنْ حَدِيثِ أَبِي الدَّرْدَاءِ الْأَنْصَارِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - وَتَقْلَهُ - بِكُسْرِ اللَّامِ وَضَمِّهَا -

لَفْتَانِ فَصِيحَتَانِ ، وَالْقَلَى : الْبُغْضُ ، وَمَعْنَى الْحَدِيثِ - وَهُوَ مِثْلُ يَضْرِبُ فِى الذَّمِّ لِسَوْءِ مَحَاشِرَةِ النَّاسِ - جَرَّبَ النَّاسَ فَإِنَّكَ إِذَا جَرَّبْتَهُمْ قَلَيْتَهُمْ وَتَرَكْتَهُمْ لِمَا يَظْهَرُ لَكَ مِنْ بَوَاطِنِ سَرَائِرِهِمْ . انْظُرْ كِتَابَ الْأَمْثَالِ لِابْنِ سَلَامٍ : ٢٧٦ ،

وَالْمُسْتَقْصَى : ٩٣/١ ، وَاللِّسَانُ (قَلَا) وَالْمَعْنَى : ٥٨٥/٢ ، وَالنِّهَايَةُ فِي غَرِيبِ

الْحَدِيثِ : ٢٠٥/٤ ، وَشَرْحُ التَّسْهِيلِ لِلْسَّلْسِلِيِّ : ٥٦٧/٢ .

(٤) مِنَ الرَّجْزِ وَقَبْلَهُ :

* حَتَّى إِذَا جَنَّ الظَّلَامُ وَاخْتَلَطَ * هـ

هُوَ لِلْمَجَاجِ يَذْكُرُ أَنَّ قَوْمًا أَخَافُوهُ وَأَطَاعُوا عَلَيْهِ حَتَّى دَخَلَ اللَّيْلُ ، ثُمَّ جَاءُوا وَابْلَغُوا مَخْلُوبًا بِالْمَاءِ حَتَّى صَارَ لَوْنُهُ يَحَاكِي لَوْنَ الذَّنْبِ . وَقِيلَ لِرَاجِزٍ غَيْرِهِ .

وَهُوَ مِنْ شَوَاهِدِ الْمُحْتَسَبِ : ١٦٥/٢ ، وَشَرْحُ الْمَفْصُولِ : ٥٣/٣ =

والتقدير هنا : أما إنه يقال لك جزاك الله خيراً ، وكذلك تأويل كل ما يرد من نحو هذا ، والله سبحانه أعلم .

وأما على رواية فتح (أن) بعدها في معنى (حقاً) كأنك قلت : حقاً أنه جزاك الله خيراً .

وأما (أن) إذا خففت فهي باقية على اختصاصها بالأسماء فلا يجوز الغاؤها ، بل تبقى معطلة^(١) تنصب الاسم وترفع الخبر ، لكن اسمها إنما يكون محذوفاً ، والغالب أن يكون ضمير الأمر أو الشأن ، وتقع بعدها جملة في موضع الخبر ، ثم يجوز أن تكون الجملة الواقعة خبراً لها اسمية أو فعلية ، فإن كانت اسمية وليت (أن) ولا يشترط وجود فاصل قد يكون وقد لا يكون . قال تعالى : (وَآخِرُ دَعْوَاهُمْ أَنِ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ)^(٢) ف (أن) مخففة من (أن) واسمها محذوف ضمير الأمر أو الشأن والتقدير : وآخِر دَعْوَاهُمْ أَنَّهُ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ ، وقال الشاعر :

= وأوضح المسالك : ٣ / ٣١٠ ، والتصريح : ٢ / ١١٢ ، والمفني : ١ / ٢٤٦ ،
٥٨٥ / ٢ ، وشرح ابن عقيل : ٢ / ١٩٩ ، ١ / ٢٧٥ ، والهمع : ٥ / ١٧٤ ،
والأشموني : ٣ / ٦٤ .

والشاهد فيه : قوله (بمذوق هل رأيت ...) فان ظاهره يفيد وقوع الجملة الاستفهامية نعتاً للنكرة وهي (مذوق) وليس الأمر على ما هو الظاهر ، بل النعت قول محذوف تقديره (بمذوق مقول فيه هل رأيت ...) وهذه الجملة معمولة له .

(١) ذكر السيوطي في الهمع : ٢ / ١٨٤ : أن في أعمال (أن) المخففة من (أن) ثلاثة مذاهب :

أحد ما : أنها لا تحمل شيئاً لا في ظاهر ، ولا في مضمير ، وتكون حرفاً مصدرياً مهيئاً كسائر الحروف المصدرية ، وعليه سيويو والكوفيون .

الثاني : أنها تحمل في المضمير وفي الظاهر ، وعليه طائفة من المغاربة .

الثالث : أنها تحمل جوازاً في مضمير ، لا ظاهر . وعليه الجمهور .

(٢) من الآية : (١٠) من سورة يونس .

فِي فِتْيَةِ كَسْيُوفِ الْهِنْدِ قَدْ عَلِمُوا أَنَّ هَالِكَ كُلٌّ مِّنْ يَخْفَى وَيَنْتَمِلُ (١)
 أَيْ : أَنَّهُ هَالِكَ كُلٌّ مِّنْ يَخْفَى ، وَ (هَالِكَ) خَيْرٌ مَّقْدَمٌ ، وَ (كُلٌّ) مَبْدَأٌ (٢) . وَقَالَ
 الْآخِرُ :

أَكَا شَرُّهُ وَأَعْلَمُ أَنَّ كِلَانَا عَلَى مَا سَاءَ صَاحِبُهُ حَرِيصٌ (٣)
 أَيْ : وَأَعْلَمُ أَنَّهُ ، وَ (الهاءُ) لِلأَمْرِ أَوْ الشَّانِ ، وَ (كِلَانَا) مَبْدَأٌ ، وَ (حَرِيصٌ) خَبَرُهُ ، وَ (عَلَى مَا سَاءَ) يَتَمَلَّقُ بِحَرِيصٍ ، وَأَجَازُ سَيُويهِ أَنْ يُقَالَ : قَدْ عَلِمْتُ أَنَّ مَنْ يَأْتِنِي آتِيهِ (٤) ، فَاسْمٌ (أَنْ) أَيْضاً ضَمِيرُ الأَمْرِ مَحذُوفٌ ، وَ دَخَلَتْ (أَنْ) هَذِهِ عَلَى جُمْلَةٍ الشَّرْطِ ، لِأَنَّ (مَنْ) شَرْطِيَّةٌ وَهِيَ مَبْدَأٌ ، وَ (يَأْتِنِي) فِي مَوْضِعِ الْخَبَرِ وَهُوَ مَجْزُومٌ

(١) مِنَ الْبَسِيطِ لِلأَعَشَى مَيْمُونُ بْنُ قَيْسٍ مِنْ مَعْلَقَتِهِ . غَيْرَ أَنَّ عَجْزَهُ فِي الدِّيَوَانِ : ٥٩ ،

مُخْتَلَفٌ عَنْ رِوَايَةِ الْمُصَنِّفِ ، إِذْ يَرُورِي فِيهِ :

أَنَّ لَيْسَ يَدْفَعُ عَنْ ذِي الْحَيْلَةِ الْحَيْلُ

وَهُوَ مِنْ شَوَاهِدِ سَيُويهِ : ١٣٧/٢ ، ٧٤/٣ ، وَالْمُقْتَضَبُ : ٩/٣ ، وَالْخَصَائِصُ :

٤٤١/٢ ، وَالْمَحْتَسَبُ : ٣٠٨/١ ، وَالْإِنْصَافُ : ١٩٩/١ ، وَشَرْحُ الْمَفْصَلِ :

٧١/٨ ، وَشَرْحُ الْكَافِيَةِ الشَّافِيَّةِ : ٤٩٧/١ ، وَالْفُصُولُ الْخَمْسُونَ : ٢٠١ ، وَالْهَمْعُ

١٨٥/٢ ، وَالْخَزَانَةُ : ٥٤٧/٣ .

(٢) وَالْجُمْلَةُ مِنَ الْمَبْدَأِ وَخَبَرُهُ فِي مَحَلِّ رَفْعِ خَبَرِ (أَنْ) الْمَخْفَقَةِ مِنَ الثَّقِيلَةِ .

(٣) مِنَ الْوَافِرِ : نَسَبُهُ سَيُويهِ لِمَدْيِ بْنِ زَيْدِ الْمُبَادِي وَلَيْسَ فِي دِيَوَانِهِ .

أَكَا شَرُّهُ : أَضَاحَكُهُ ، يُقَالُ : كَشَرَ عَنْ نَابِهِ إِذَا كَشَفَ عَنْهُ . انْظُرِ الْكِتَابَ : ٧٤/٣

وَشَرْحُهُ لِلْسِّيْرَافِيِّ : ٢٣٤/٣ ، وَأَطَالِي ابْنَ الشَّجَرِيِّ : ١٨٨/١ ، وَالْإِنْصَافُ :

٢٠١/١ ، ٤٤٣/٢ ، وَشَرْحُ الْمَفْصَلِ : ٥٤/١ .

وَالشَّاهِدُ فِيهِ : قَوْلُهُ (كِلَانَا حَرِيصٌ) حَيْثُ وَقَعَتْ هَذِهِ الْجُمْلَةُ مِنَ الْمَبْدَأِ

وَالْخَبَرِ فِي مَحَلِّ رَفْعِ خَبَرِ (أَنْ) الْمَخْفَقَةِ مِنَ الثَّقِيلَةِ .

(٤) الْكِتَابُ : ٧٣/٣ .

بأداة الشرط ، ومجزؤها الثاني (آته) ، وَقَالَ عَزَّ وَجَلَّ : (وَالْخَاسِئَةُ أَنْ لَعْنَةُ اللَّهِ عَلَيْهِ)^(١) ثُمَّ قَالَ : (وَالْخَاسِئَةُ أَنْ غَضِبَ اللَّهُ عَلَيْهَا)^(٢) ف(أَنْ) فيهما مخففةٌ من الثقلية واسمها ضمير الأمر أو الشأن محذوف ، والاسم المرفوع بعدها مبتدأ ، و(عليه) في موضع الخبر ، وكذلك (عليها) في موضع الخبر . وكذلك قول الشاعر :

بَكَتْ جَزَعًا وَاسْتَرْجَعَتْ ثُمَّ آذَنْتَ رَكَائِبُهَا أَنْ لَا إِلَيْنَا رَجُوعُهَا^(٣)

ف(أَنْ) من قوله : (أَنْ لَا إِلَيْنَا) مخففةٌ من الثقلية ، ويجوز في اسمها المحذوف أَنْ يَقْدَرُ ضمير الأمر أو الشأن وهو الأحسن لكثرة ، وَأَنْ يَقْدَرُ ضمير المؤنث المذكور أول البيت ، فالتقدير على الأول (أنه لا إلينا رجوعها) ، وعلى الثاني (أنها لا إلينا رجوعها) فاسم (أَنْ) المخففة / على هذا التقدير الثاني غير ضمير الأمر ، وذلك (١٧٢/ب) جائز لكنه قليل . وقد يجوز سيويوه في قولك : قَدْ عَلِمْتَ لَا تَقُولُ ذَاكَ^(٤) ، فَقَدَرُهُ : أَنَّكَ لَا تَقُولُ ذَاكَ ، وكذلك فَعَلَ فِي قَوْلِكَ : أَرْسَلَ إِلَيْهِ بَأَنَّ مَا أَنْتَ وَذَا^(٥) ، فَقَالَ :

-
- (١) من الآية : (٧) من سورة النور . وقرأ بتخفيف النون الأعرج وأبورجاء وقتاده وعيسى وسلام وعمرو بن ميمون ، ورويت عن عاصم . انظر المحتسب : ١٠ / ٢ .
- (٢) من الآية : (٩) من سورة النور . وهذه قراءة يعقوب والحسن . وقرأ نافع (أن غضب) بتخفيف (أن) بعدها فعل ماضٍ . وقرأ الباقر بتشديد النون ونصب (غضب) . انظر البحر المحيط : ٤٣٤ / ٦ ، والاتحاف : ٣٢٢ ، وحجة القراءات : ٤٩٥ ، والحجة لابن خالويه : ٢٦٠ .
- (٣) من الطويل ، لم أجد له نسبة . استرجعت : إما قالت : أنا لله وأنا إليه راجعون ، وإما طالب الرجوع . ركائب : جمع ركوبة وهي الرحلة تركب . آذنت : أشمرت وأعلمت .
- وهو من شواهد سيويوه : ٢٩٨ / ٢ ، والمقتضب : ٣٦١ / ٤ ، وأما ابن الشجري ٢٢٥ / ٢ ، وشرح الفصل : ١١٣ / ٢ ، ٦٥ - ٦٦ ، والبسيط : ٤٧٢ ، والهمع : ٢٠٧ / ٢ ، والأشمونى : ١٨ / ٢ ، والخزانة : ٨٨ / ٢ .
- (٤) الكتاب : ١٦٥ / ٣ .
- (٥) الكتاب : ١٦٣ / ٣ ، وفيه : (أَرْسَلَ إِلَيْهِ أَنْ مَا أَنْتَ وَذَا) .

(كَأَنَّهُ يَقُولُ : أَرْسَلَ بِأَنَّكَ مَا أَنْتَ وَذَا)^(١) فَجَعَلَ اسْمَهَا ضَمِيرَ الْمُخَاطَبِ ، وَكَذَلِكَ أَيْضًا قَدَّرَ اسْمَهَا ضَمِيرَ الْمُخَاطَبِ فِي قَوْلِكَ : كَتَبْتُ إِلَيْهِ أَنْ لَا تَقُولَ ذَاكَ^(٢) ، فَقَالَ سَيُؤَيِّدُهُ (إِنَّهُ عَلَى قَوْلِكَ بِأَنَّكَ لَا تَقُولَ ذَاكَ ، تَعْبِيرُهُ بِأَنَّ ذَا قَدْ وَقَعَ مِنْ أَمْرِهِ)^(٣) . وَكَذَلِكَ قَدَّرَ الْأِسْمَ الْمَحذُوفَ أَيْضًا ضَمِيرَ خُطَابٍ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى : (أَنْ يَا إِبْرَاهِيمَ . قَدْ صَدَّقْتَ الرُّؤْيَا)^(٤) فَقَالَ : كَأَنَّهُ قَالَ جَلَّ وَعَزَّ : أَنْكَ قَدْ صَدَّقْتَ الرُّؤْيَا يَا إِبْرَاهِيمَ^(٥) وَسَيَأْتِي الْكَلَامُ فِي هَذِهِ الْآيَةِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ . وَهَذَا الْبَيْتُ قَدْ فَصِّلَ بَيْنَ (أَنْ) الْمَخَفِّفَةِ وَالْجُمْلَةِ بـ (لَا) النَّافِيَةِ ، فَهُوَ أَحْسَنُ مِنْ قَوْلِكَ : عَلِمْتُ أَنْ زَيْدٌ قَائِمٌ ، مِنْ غَيْرِ فَصْلِ ، لِأَنَّ الْفَصْلَ فِي هَذَا الْبَابِ كَأَنَّهُ عَوْنٌ عَمَّا ذَهَبَ مِنْ (أَنَّهُ) ، وَقَدْ ضَعُفَ سَيُؤَيِّدُهُ : عَلِمْتُ أَنْ عَبْدِ اللَّهِ مُنْطَلِقٌ ، لَمَا فِيهِ مِنْ عَدَمِ التَّصْوِيفِ عَمَّا حُذِفَ ، وَزَعَمَ أَنَّ الصَّرْبَ قَلَمًا نَتَكَلَّمُ بِهِ فِي مِثْلِ هَذَا إِلَّا بِالْهَاءِ وَالتَّشْدِيدِ^(٦) ، فَقَوْلُ : عَلِمْتُ أَنَّهُ عَبْدُ اللَّهِ مُنْطَلِقٌ ، وَلِذَلِكَ أَيْضًا زَعَمَ أَنَّ التَّخْفِيفَ فِي مِثْلِ : قَدْ عَلِمْتُ أَنْ لَا يَقُولَ ذَاكَ ، أَقْوَى مِنْهُ فِي مِثْلِ : عَلِمْتُ أَنْ عَبْدِ اللَّهِ مُنْطَلِقٌ ، لِأَجْلِ وَجُودِ التَّصْوِيفِ فِي (أَنْ لَا يَقُولَ) وَفَقْدِهِ فِي هَذَا ، وَمِثْلُ الْبَيْتِ فِي وَجُودِ الْيَعْنِيِ مَعَ الْجُمْلَةِ الْأَسْمِيَةِ قَوْلُهُ تَعَالَى : (وَطَنُوا أَنْ لَا مَلْجَأَ مِنَ اللَّهِ إِلَّا إِلَيْهِ)^(٨) أَيْ : أَنَّهُ لَا مَلْجَأَ . وَ(رَجُوعُهَا) فِي الْبَيْتِ مِمْتَدًّا ، وَ(الْيُنَا) فِي مَوْضِعِ

(١) الْكِتَابُ : ١٦٣ / ٣ .

(٢) الْكِتَابُ : ١٦٦ / ٣ وَفِيهِ : (كَتَبْتُ إِلَيْهِ أَنْ لَا تَقُلْ ذَاكَ) .

(٣) الْكِتَابُ : ١٦٦ / ٣ .

(٤) مِنَ الْآيَتَيْنِ : (١٠٤ - ١٠٥) مِنْ سُورَةِ الصَّافَّاتِ .

(٥) الْكِتَابُ : ١٦٣ / ٣ ، بِزِيَادَةِ (نَادِيْنَاهُ) قَبْلَ (أَنْكَ) .

(٦) انْظُرْ مَا يَأْتِي فِي ص : ٦٩٩ .

(٧) الْكِتَابُ : ٧٤ / ٣ وَفِيهِ (وَلَا تَخَفْ (أَنْ) إِلَّا عَلَيْهِ ، كَمَا قَالَ : قَدْ عَلِمْتُ أَنْ لَا يَقُولَ ذَاكَ ، أَيْ أَنَّهُ لَا يَقُولُ . وَقَالَ عَزَّ وَجَلَّ : (أَفَلَا يَرْوُونَ أَنْ لَا يَرْجِعَ إِلَيْهِمْ قَوْلًا) . وَلَيْسَ هَذَا بِقَوِيٍّ فِي الْكَلَامِ كَقُوَّةِ أَنْ لَا يَقُولَ ، لِأَنَّ (لَا يَقُولُ) مِنْ ذَهَابِ

الْعَلَامَةِ . أَلَا تَرَى أَنَّهُمْ لَا يَكَادُونَ يَتَكَلَّمُونَ بِهِ بِغَيْرِ الْهَاءِ ، فَيَقُولُونَ : قَدْ عَلِمْتُ أَنْ عَبْدِ اللَّهِ مُنْطَلِقٌ .

(٨) مِنَ الْآيَةِ : (١١٨) مِنْ سُورَةِ التَّوْبَةِ .

خبره ، وفي هذا شد وث عند سيبويه من جهة عدم تكرار النفي ، ومن مذهبه أن (لا)
النافية إذا دخلت على الجملة الاسمية فلا بد من تكرار النفي إلا في ضرورة (١) ، وسيأتى
بيان هذا مكملاً والكلام عليه في باب (لا) إن شاء الله عز وجل .

ويجوز في (أن) المخففة إذا دخلت في اللفظ على الجملة الاسمية أن تؤثر فيها
تأثير المشددة ، فيكون اسمها ظاهراً كاسم المشددة فتقول : علمت أن زيداً قائمٌ ،
وظننت أن عمراً منطلقٌ ، لكن هذا قليل (٢) : أعني أن يكون اسمها غير محذوف
بابه الشعر كقول الشاعر :

فلو أنك في يوم الرخاء سألتني فراقك لم أبخل وأنت صديق (٣)

فالكاف في (أنك) اسم (أن) غير محذوف ، و (سألتني) في موضع خبرها .
وإن كان خبر (أن) المخففة جملة فعلية ، فإما أن يكون الفعل ظاهراً
أو محذوفاً ، إن كان محذوفاً فلا كلام ، والاسم كما تقدم ضمير محذوف ، والغالب
أن يكون ضمير الأمر أو الشأن على ما تقدم . ومثال ذلك قولك : أول ما أقول أن بسم
الله (٤) ، فاسم (أن) ضمير شأن محذوف تقديره : أنه بسم الله ، و (بسم الله)

(١) انظر الكتاب : ٢٩٧/٢ ، ٢٩٨/٢ .

(٢) انظر الهمع : ١٨٧/٢ ، والأشمونى : ٢٩٠/١ .

(٣) من الطويل مجهول القائل . يصف نفسه بكثرة الجود حتى لو سأله الحبيب
الفراق لأجابه ، كراهية رد السؤال . صديق : يقال : امرأة صديق وصديقه
فصيل بمعنى اسم المفعول ، أو بمعنى فاعل أى مصادقة .

وهو من شواهد الأهمية : ٥٤ ، وتوضيح المقاصد : ٣٥٤/١ ، والمغنى :

٣١/١ ، وشرح شواهد : ١٠٥/١ ، وشرح ابن عقيل : ٣٨٤/١ ، والهمع

١٨٧/٢ ، والأشمونى : ٢٩٠/١ ، ويروى (طلاقك) مكان (فراقك) .

(٤) الكتاب : ١٦٥/٣ .

يَتَمَلَّقُ بِفَعْلٍ مَحذُوفٍ فِي مَوْضِعِ الْخَبَرِ تَقْدِيرُهُ : أَبْدَأُ بِسْمِ اللَّهِ ، وَمَنْ يَرَى مِنَ النَّحْوِيِّينَ أَنَّ (بِسْمِ اللَّهِ) يَتَمَلَّقُ بِمَحذُوفٍ خَبَرًا لِمَبْتَدَأٍ مَحذُوفٍ. ^(١) تَقْدِيرُهُ : ابْتَدَأْتُ بِسْمِ اللَّهِ ، فَالْجُمْلَةُ هُنَا عَلَى مَذْهَبِ اسْمِيَّةٍ وَالْأَصْلُ : أَوَّلُ مَا أَقُولُ أَنَّهُ ابْتَدَأْتُ بِسْمِ اللَّهِ ، وَلَيْسَ مِنْ هَذَا الْقَبِيلِ الْآيَةُ الَّتِي / ذَكَرَهَا سَيُيُوهِي وَهِيَ قَوْلُهُ تَعَالَى (وَنَادَيْنَاهُ أَنْ يَا إِبْرَاهِيمُ . قَدْ صَدَّقْتَ الرُّيَا) ^(٢) عَلَى أَحَدِ الْوَجْهَيْنِ اللَّذَيْنِ ذَكَرَ سَيُيُوهِي فِي هَذِهِ الْآيَةِ ، وَهُوَ أَنْ تَكُونَ (أَنْ) مُخَفَّفَةً مِنَ الثَّقِيلَةِ ، فَاسْمُهَا ضَمِيرُ خُطَابٍ مَحذُوفٍ وَلَيْسَ الْمُنَادَى الْوَاقِعُ بَعْدَهَا هُوَ الْخَبَرُ ، وَإِنَّمَا خَبَرُهَا فِي قَوْلِهِ (قَدْ صَدَّقْتَ الرُّيَا) فَهُوَ فَعْلٌ ظَاهِرٌ وَالْمَعْنَى : وَنَادَيْنَاهُ أَنَّكَ قَدْ صَدَّقْتَ الرُّيَا يَا إِبْرَاهِيمُ ، كَمَا تَقُولُ : إِنَّكَ يَا زَيْدُ قَائِمٌ ، فَتَفْصِيلُ الْمُنَادَى بَيْنَ (أَنْ) وَخَبَرِهَا ، وَالْفَصْلُ بِهِ بَيْنَ الشَّيْئَيْنِ الْمُتَلَازِمَيْنِ لِأَنَّهُ مِنْ جُمْلَةِ الْاعْتِرَاضِ وَهُوَ مِنْ قَبِيلِ الْجُمْلَةِ الْفَعْلِيَّةِ ، لِأَنَّ الْمُنَادَى مَفْعُولٌ بِفَعْلٍ مَحذُوفٍ نَابِتٍ (يَا) مَنَابَهُ ، فَالْمَعْنَى إِذَا قُلْتَ : يَا إِبْرَاهِيمُ . أَنَادَى إِبْرَاهِيمَ . وَيَجُوزُ أَنْ تَقْدَّرَ الْأَسْمُ الْمَحذُوفُ ضَمِيرُ شَأْنٍ أَوْ الْأَمْرِ ، فَيَكُونُ التَّقْدِيرُ : أَنَّهُ قَدْ صَدَّقْتَ الرُّيَا يَا إِبْرَاهِيمَ ، وَلَكِنْ سَيُيُوهِي إِنَّمَا قَدَّرَهُ ضَمِيرًا لِلْمَخَاطَبِ كَمَا تَقْدَّمَ .

وَالْوَجْهُ الْآخَرُ فِي هَذِهِ الْآيَةِ أَنْ تَكُونَ (أَنْ) بِمَعْنَى (أَيُّ) ، وَهِيَ الَّتِي يَسْمُونَهَا حَرْفَ عِبَارَةٍ وَتَفْسِيرُ ، وَالْمَعْنَى : وَنَادَيْنَاهُ أَيُّ يَا إِبْرَاهِيمُ ، ف(أَنْ) هُنَا عَلَى هَذَا الْوَجْهِ بِمَنْزِلَتِهَا فِي قَوْلِهِ عَزَّ وَجَلَّ . (وَانْطَلَقَ الْمَلَأْمُهُمْ أَنْ امْشُوا) ^(٣) الْمَعْنَى : أَنَّهُمْ انْطَلَقُوا فِي الْقَوْلِ فَقَالُوا امْشُوا وَاصْبِرُوا ، فَالْمَعْنَى : وَانْطَلَقَ الْمَلَأْمُهُمْ أَيُّ امْشُوا .

وَإِنْ كَانَ الْفَعْلُ مِنَ الْجُمْلَةِ الْفَعْلِيَّةِ الْوَاقِعَةِ خَبَرًا ظَاهِرًا ، فَإِنَّمَا أَنْ يَكُونَ الْفَعْلُ مُتَصَرِّفًا أَوْ غَيْرَ مُتَصَرِّفٍ . إِنْ كَانَ غَيْرَ مُتَصَرِّفٍ وَلَى (أَنْ) وَلَا يَفْتَقِرُ فِيهِ إِلَى فَصْلٍ ، وَمِثَالُهُ

(١) انظر البيان : ٣٢/١ ، والتبيان : ٣/١ ، وشرح الجمل لابن عصفور : ٤٦٥/١

وما بعدها .

(٢) من الآيتين : (١٠٤ - ١٠٥) من سورة الصافات ، وانظر الكتاب : ١٦٣/٣ .

(٣) من الآية : (٦) من سورة (ص) . وانظر التبيان : ١٠٩٢/٢ ، والبيان

قوله تعالى : (وَأَنَّ لَيْسَ لِلْإِنْسَانِ إِلَّا مَا سَعَى) (١) (أَنَّ) مخففة من الثقيلة واسمها ضمير الأمر أو الشأن محذوف ، و (لَيْسَ) مع اسمها وخبرها في موضع خبر (أَنَّ) والتقدير : وأنه ليس للإنسان إلا ما سعى . وكذلك قوله عز وجل : (وَأَنَّ عَسى أَن يَكُونَ قَدْ اقْتَرَبَ إِلَيْهِمْ) (٢) التقدير : أَنَّهُ عَسى أَن يَكُونَ .

وإن كان متصرفاً فإما أَن يكون في معنى الدعاء أولاً ، إن كان في معنى الدعاء ولي (أَنَّ) أيضاً ، إذ لا يصح دخول (قَدْ) ولا السين ولا سوف على فعل الدعاء ، قال تعالى : (وَالْخَاسِئَةُ أَنْ غَضِبَ اللَّهُ عَلَيْهَا) (٣) المعنى : والخاسية أنه غضب الله عليها ، و (غَضِبَ اللَّهُ عَلَيْهَا) دعاء ، ولذلك جاز أن يباشر (أَنَّ) من غير فاصل ، إذ لا تدخل (قد) عليه . وحكى سيويه : أما أن جزاك الله خيراً (٤) ، وقد تقدم الكلام عليه ، قال سيويه : (ولو قلت : أما أن يفر الله لك جاز لأنه دعاء ، ولا تصل هنا إلى السين . ومع هذا أنه قد كثر في كلامهم حتى حذفوا فيه (إنه) ، و (إنَّه) لا تحذف في غير هذا الموضع . سمعناهم يقولون : أما إن جزاك الله خيراً ، شبهوها بأنه ، فلما جازت إن كانت هذه أجوز (٥) . تقول : إننا جاز أن تقول : أما أن يفر الله لك ، من غير فصل لأمرين :

أحدهما : أن السين لا يصح دخولها على فعل الدعاء .

والثاني : أن الدعاء قد كثر في كلامهم فتوسعوا فيه لذلك ، وكذلك أيضاً خففوا (أَنَّ) إذا كان خبرها دعاء ، وجعلوا اسمها ضمير الأمر أو الشأن محذوفاً على حكم (أَنَّ) المخففة ، تشبيهاً لها بها واجراءً لها مجراها ، ولا يجوز في (أَنَّ) المخففة (١٧٣ / ١٧٣) أن تكون على حكم (أَنَّ) في إضمار الأمر معها منوياً ، إلا في الدعاء خاصة ، فإذا كانوا

(١) الآية : (٣٩) من سورة النجم . وانظر التبيان : ٢ / ١١٩٠ .

(٢) من الآية : (١٨٥) من سورة الاعراف .

(٣) من الآية : (٩) من سورة النور ، على قراءة من قرأ - وهو نافع - (غضب) بصيغة

الماضي . انظر الاتحاف : ٣٢٢ .

(٤) الكتاب : ١٦٧ / ٣ ، وانظر ما تقدم في ص : ٦٩٢ .

(٥) الكتاب : ١٦٧ / ٣ - ١٦٨ .

قد يجوزُ ذَلِك في (إِنَّ) مع الدعاء ، فإن يجوزُ في (أَنَّ) معه من غير فصلٍ أولى وأخرى .

ومن الأمثلة في الدعاء أيضاً قوله جلَّ وتعالى : (نُودِيَ أَنَّ بُورِكَ مَنْ فِي النَّارِ وَمَنْ حَوْلَهَا) (١) ف (أَنَّ) مخففةٌ من الثقلية واسمها ضميرٌ أمرٍ محذوفٌ ، و (بُورِكَ) في موضع الخبر وهو دعاءٌ ، ولذلك جاز أن يلي (أَنَّ) من غير فصلٍ ، والتقدير : نُودِيَ أَنَّهُ بُورِكَ مَنْ فِي النَّارِ وَمَنْ حَوْلَهَا ، ولم يذكر ابنُ جني في (الخطاريات) في هذه الآية غير هذا الوجه ، ويجوز فيها وجهٌ آخر وهو أن تكون (أَنَّ) فيها بمعنى (أَيُّ) حرف عبارة وتفسير (٢) والمعنى : نُودِيَ موسى ، أَيُّ بُورِكَ مَنْ فِي النَّارِ ، كما أجاز سيوييه الوجهين في قوله تعالى : (وَنَادَيْنَاهُ أَنْ يَا إِبْرَاهِيمُ قَدْ صَدَّقْتَ الرُّؤْيَا) (٣) على ما تقدم بيانه ، وقد نصَّ على جواز هذين الوجهين في (أَنَّ بُورِكَ) ابنُ بابشاذ (٤) .

وإن كان الفصلُ الواقعَ خبراً لـ (أَنَّ) المخففة ليس في معنى الدعاء ، فلا بُدَّ من الفصلِ بينه وبين (أَنَّ) بـ (قَدْ) أو بالسين أو بسوف أو بـ (لَوْ) أو بـ (مَا) أو بـ (لَا) النافيتين ، أو بـ (كَمْ) أو بـ (كَنَ) ولا يجوز تركُ الفصلِ (٥) بشيءٍ مما ذكر إلا في ضرورةٍ ، أو حيثُ سُمِعَ من الكلام ولا يقاسُ عليه .

مثال الفصلِ بـ (قَدْ) قولك : علمتُ أنَّ قد ذهبَ زيدٌ ، أَيُّ : أَنَّهُ قد ذهبَ

(١) من الآية : (٨) من سورة النمل . وانظر مشكل اعراب القرآن : ١٤٤/٢ ،

والبيان : ٢١٩/٢ .

(٢) ذكر هذا الوجه في (أَنَّ) الحكوى ، وذكر أيضاً وجهاً ثالثاً وهو أنَّ تكونَ (أَنَّ) مصدرية والفعلُ صلةٌ لها . والتقدير : لبركة مَنْ فِي النَّارِ ، أو ببركة .

انظر التبيان : ١٠٠٤/٢ .

(٣) من الآيتين : (١٠٤ - ١٠٥) من سورة الصافات ، وانظر ص : ٦٩٧/٦٩٩

(٤) شرح الجمل لابن بابشاذ ص : ١٠٥ .

(٥) وعند ابن مالك يجوز الفصل وتركه والأحسن الفصل . انظر شرح ابن عقيل :

١/٣٨٥-٣٨٦ ، وشرح الجمل لابن عصفور : ١/٤٣٧ .

زَيْدٌ ، قَالَ تَعَالَى : (لِيَعْلَمَ أَنَّ قَدْ أَهْلَعُوا رِسَالَاتِ رَبِّهِمْ) (١) أَيْ : أَنَّهُمْ قَدْ أَهْلَعُوا
أَوْ أَنَّهُ قَدْ أَهْلَعُوا .

ومثال الفصل بالسين قوله عز وجل : (عَلِمَ أَنَّ سَيَكُونُ مِنْكُمْ مَرَضَى) (٢) أَيْ : أَنَّهُ
سَيَكُونُ مِنْكُمْ .

ومثال الفصل بسوف قوله : علمتُ أَنَّ سوف يذهب زيدٌ .

ومثال الفصل بـ (لَوْ) قوله تعالى : (أَوَلَمْ يَهْدِ لِلَّذِينَ يَرِثُونَ الْأَرْضَ مِنْ بَعْدِهِ
أَهْلُهَا أَنَّ لَوْ نَشَاءُ أَصْنَاهُمْ بِذُنُوبِهِمْ) (٣) فـ (أَنَّ) مخففةٌ من الثقلية واسمها محذوفٌ
يجوزُ أَنْ يَكُونَ ضَمِيرُ الْأَمْرِ ، وَالتَّقْدِيرُ : أَنَّهُ لَوْ نَشَاءُ ، وَأَنْ يَكُونَ ضَمِيرُ الْمُتَكَلِّمِ أَوْ ضَمِيرُ
جَمَاعَةِ الْخَافِعِينَ ، فَيَكُونُ التَّقْدِيرُ : أَنَّهُ لَوْ نَشَاءُ أَوْ أَنَّهُمْ لَوْ نَشَاءُ أَصْنَاهُمْ ، وَالْأَوَّلُ
أَوْلَى لِمَا تَقَدَّمَ مِنْ أَنَّ الْغَالِبَ فِي اسْمِ (أَنَّ) الْمَخَفَّةُ أَنْ يَكُونَ ضَمِيرُ الْأَمْرِ أَوِ الشَّأْنِ ،
وـ (لَوْ) مع ما بعدها في موضع خبر (أَنَّ) و (أَنَّ) مع اسمها وخبرها فاعل (يَهْدِي)
ومثلها أيضًا قوله سبحانه : (أَفَلَمْ يَبَيِّنْ لِلَّذِينَ آمَنُوا أَنَّ لَوْ يَشَاءُ اللَّهُ لَهَدَى النَّاسَ
جَمِيعًا) (٤) أَيْ : أَفَلَمْ يَعْلَمْ الَّذِينَ آمَنُوا أَنَّ لَوْ يَشَاءُ اللَّهُ ، وَ (يَبَيِّنُ) هنا بمعنى
(يَعْلَمُ) (٥) فِي قَوْلِ أَكْثَرِ الْمَفْسِرِينَ كَقَوْلِ الشَّاعِرِ :

أَقُولُ لَهُمْ بِالشَّعْبِ ، إِذْ يَبْسُرُونَنِي أَلَمْ تَيَاسُوا أَنِّي ابْنُ فَارِسٍ زُهْدِمِ (٦)

(١) من الآية : (٢٨) من سورة الجن .

(٢) من الآية : (٢٠) من سورة المزمل .

(٣) من الآية : (١٠٠) من سورة الاعراف . وانظر التبيان : ٥٨٤ / ١ .

(٤) من الآية : (٣١) من سورة الرعد .

(٥) انظر معاني القرآن : ٦٣ / ٢ - ٦٤ ، وتفسير القرطبي : ٣١٩ / ٩ - ٣٢٠ ،

والبحر المحيط : ٣٩٢ / ٥ ، وقيل : يبين بمعنى (علم) لغة هوازن ، وقيل

لغة النخع . اللسان والصاحح : (ياس) .

(٦) من الطويل لسحيم بن وشيل اليربوعي ، أورده القرطبي في تفسيره : ٣٢٠ / ٩ ،

وقال : (أنشد في ذلك أبو عبيدة لمالك بن عوف النصرى) ، مع أن أبا عبيدة

نسبه لسحيم بن وشيل . زهد م : فرس كانت لسحيم . ويروى (لأهل) مكان =

أَيُّ : أَلَمْ تَعْلَمُوا أَنِّي ابْنُ فَارِسٍ زَهْدِيمٍ ، وَوَقَعْتُ بَعْدَ (تَيَأَسُّوْا) فِي هَذَا الْبَيْتِ
(أَنَّ) الَّتِي وَقَعَ التَّخْفِيفُ مِنْهَا فِي الْآيَةِ ، وَاسْمُ (أَنَّ) الْمَحْذُوفُ فِي هَذِهِ الْآيَةِ لَيْسَ
إِلَّا ضَمِيرَ الْأَمْرِ أَوِ الشَّأْنِ .

وَقَدْ قُرِيَءَ فِي الشَّانِ : (أَوَلَمْ يَتَبَيَّنْ) (١) الَّذِينَ آمَنُوا أَنَّ لَوْ يَشَاءُ اللَّهُ (ف (أَنَّ)
الْمُخَفَّفَةُ مَفْعُولٌ (يَتَبَيَّنْ) وَقَدْ رَدَّ ابْنُ الْبَارِثِ عَلَى بَعْضِ الْمَفْسِرِينَ فِي حُطِّهِمْ لِهَاتَيْنِ
الْآيَتَيْنِ عَلَى أَنَّ (أَنَّ) فِيهِمَا هِيَ الْمُخَفَّفَةُ مِنَ الثَّقِيلَةِ ، وَزَعَمَ أَنَّ مَذْهَبَ الْخَلِيلِ
وَسَيِّوِيهِ أَنَّ (أَنَّ) الدَّاخِلَةُ عَلَى (لَوْ) / زَائِدَةٌ مُؤَدَّةٌ بِجَوَابِ الْقَسَمِ ، وَلَيْسَ رَدُّهُ لَذَلِكَ (١٧٤/أ)
بِصَحِيحٍ وَإِنَّمَا الزِّيَادَةُ الَّتِي ذَكَرَ سَيِّوِيهِ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي (أَنَّ) الدَّاخِلَةِ عَلَى (لَوْ) بِحَدِّ
الْقَسَمِ كَقَوْلِهِمْ : أَمَا وَاللَّهِ أَنَّ لَوْ فَعَلْتَ لَفَعَلْتُ ، وَهَذَا وَنَحْوُهُ مَثَلُ ذَلِكَ سَيِّوِيهِ (٢)
وَقَوْلِ الشَّاعِرِ :

أَمَا وَاللَّهِ أَنَّ لَوْ كُنْتَ حُرًّا وَمَا بِالْحُرِّ أَنْتَ وَلَا الْقَمِينُ (٣)
ف (أَنَّ) زَائِدَةٌ ، وَ (لَوْ) مَعَ مَا بَعْدَهَا جَوَابُ الْقَسَمِ ، وَالْمَعْنَى : أَمَا وَاللَّهِ لَوْ
فَعَلْتَ ، وَأَمَا وَاللَّهِ لَوْ كُنْتَ حُرًّا . وَكَذَلِكَ قَوْلُ الْآخِرِ :

= (لَهُمْ) وَ (يَأْسُرُونِي) مَكَانَ (يَيْسُرُونِي) وَ (تَعْلَمُوا) مَكَانَ (تَيَأَسُّوْا) .
انْظُرِ الْبَحْرَ الْمَحِيطَ : ٣٩٢/٥ ، وَالْمَحْتَسِبَ : ٣٥٧/١ ، وَمَجَازَ الْقُرْآنِ :
٣٣٤/١ ، وَاللِّسَانَ وَالتَّاجَ (زَهْمٌ) وَ (يَأْسُ)
(١) قَرَأْ بِذَلِكَ : عَلِيٌّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، وَابْنُ عَبَّاسٍ ، وَابْنُ أَبِي طَلَيْكَةَ ، وَعَدْرَمُ
وَالْجَحْدَرِيُّ وَعَلِيُّ بْنُ حُسَيْنٍ ، وَزَيْدُ بْنُ عَلِيٍّ ، وَجَعْفَرُ بْنُ مُحَمَّدٍ ، وَأَبُو يَزِيدَ
الْمَدَنِيُّ ، وَعَلِيُّ بْنُ بَدِيْعَةٍ ، وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ يَزِيدَ . انْظُرِ الْمَحْتَسِبَ : ٣٥٧/١ ،
وَمُغْتَمِرُ شَوَّازِ ابْنِ خَالَوَيْهِ : ٦٧ ، وَتَفْسِيرُ الْقُرْطُبِيِّ : ٣٢٠/٩ ، وَالْبَحْرَ
الْمَحِيطَ : ٣٩٢/٥ .

(٢) انْظُرِ الْكِتَابَ : ١٠٧/٣ .

(٣) مِنَ الْوَافِرِ ، مَجْهُولُ الْقَائِلِ ، وَيُرْوَى صَدْرُهُ :

لَوْ أَنَّكَ يَا حُسَيْنُ خَلَقْتَ حُرًّا

وَيُرْوَى (وَلَا الْخَلِيقَ) (وَلَا الْحَقِيقَ) مَكَانَ (وَلَا الْقَمِينَ) .

انْظُرِ مَعَانِيَ الْقُرْآنِ : ١٩٢/٣ ، وَلَا انْصَافَ : ٢٠٠/١ ، وَتَفْسِيرُ الْقُرْطُبِيِّ : ١٨/١٩ ،
وَالْمَغْنَى : ٣٣/١ ، وَشَرْحُ شَوَّازِهِ : ١١١/١ ، وَعُدَّةُ السَّالِكِ : ١٦١/٤ ،
وَالْخَزَانَةُ : ١٣٣/٢ .

فَأَقْسِمُ أَنَّ لَوِ التَّقِينَا وَأَنْتُمْ لَكَانَ لَكُمْ يَوْمٌ مِنَ الشَّرِّ مُظْلِمٌ (١)

المعنى : فَأَقْسِمُ لَوِ التَّقِينَا وَأَنْتُمْ ، و(أَنَّ) زائدةٌ بعد القسم .

وأختلف الناس في (أَنَّ) هذه الزائدة بعد القسم وقبل (لَوْ) ، فقيل : زِيدَتْ توكيداً ليتلقى بها القسم بمنزلة اللام الواقعة جواباً للقسم في قولك : واللہ لَقَامَ زَيْدٌ ، فجعلت بدلاً من هذه اللام جواباً للقسم بمنزلتها ، ولذلك لا تجتمع معها فلا يقال : واللہ لَأَنَّ لَوْ جِئْتَنِي لِأَكْرَمَتَكَ وهذا مذہب الأعلیم ، وابنِ عصفور (٢) . وقيل : إِنَّ جَوَابَ الْقَسَمِ إِنَّمَا هُوَ (لَوْ) ، وبها تُلْقَى الْقَسَمُ و(أَنَّ) زائدةٌ لمجرد التوكيد فحسب ، بمنزلة (مَا) في قوله تعالى : (فَبِمَا رَحْمَةٍ) (٣) ، ومنزلة (أَنَّ) بعد (لَمَّا) في مثل قوله تعالى : (فَلَمَّا أَنْ جَاءَ الْبَشِيرُ) (٤) المعنى : فَلَمَّا جَاءَ ، وهذا الثاني أظهر من الأول في كلام سيويہ رحمہ اللہ ، لأنه سَمَّاها لَغْوًا (٥) ، أي : زائدةٌ . ولو كانت يتلقى بها القسم كاللام لم ينبغ أَنْ تُسَمَّى زائدةً ، ألا تراهم لا يطلقون لفظ الزيادة على اللام في نحو قولك : واللہ لَقَامَ زَيْدٌ ، لأنه حرفٌ جِيءَ به بآراءٍ معنًى ، فإنما هو حرفٌ رابطٌ للجملة بعده بالقسم ، كواو الحال في مثل قوله :

وقد اغتدى والطير في وكناتها * (٦)

(١) من الطويل للمسيب بن علس يخاطب بني عامر بن نهل .

وهو من شواهد سيويہ : ١٠٧/٣ ، والتبصرة : ٤٥١/١ ، وشرح الكافية

الشافية : ١٥٢٩/٣ ، والمغنى : ٣٣/١ ، وشرح شواهد : ١٠٩/١ ،

والتصريح : ٣٣٣/٢ ، وأوضح المسالك : ١٦٠/٤ ، والاشموني : ٤٥١/١ .

(٢) انظر المقرب : ٢٠٥/١ ، وشرح الجمل لابن عصفور : ٥٢٨/١ ، والمغنى :

٣٣/١ ، والخزانة : ٢٢٥/٤

(٣) من الآية : (١٥٩) من سورة آل عمران .

(٤) من الآية : (٩٦) من سورة يوسف وفي الأصل (ولمَّا)

(٥) الكتاب : ١٥٢/٣ .

(٦) تقدم تخريجه في ص : ٢٧٤ .

وأيضاً فإنَّ سيبويه ذكرَ (أَنَّ) هذه مع (أَنَّ) الواقعة بعد (لَمَّا) فقالَ : (فَأَمَّا
الوجهُ الذي تكونُ فيه لغواً ، فنحو قولك : لَمَّا أَنَّ جاءَ زيدُ ، وأما واللهِ أَنَّ لـ
فعلتُ) (١) ، فظاهرُ هذا أَنَّ (أَنَّ) في كلامِ المثاليين على حدِّها في الآخرِ زائدةٌ ، دَخُلُهَا
ومُخْرِجُهَا سَيَّانٌ . وأيضاً فإنه أعنى سيبويه نظرَها باللامِ الداخلةِ على (إِنَّ) في مثلِ :
واللهِ لَئِنْ فعلتَ لأفعلنَّ (٢) ، ولو كانتَ (أَنَّ) هذه عنده يتلقى بها القسمُ لنظرَها
باللامِ الداخلةِ على (أفعلنَّ) لأنها هي الرابطةُ بينها تلقى القسمُ . وإلى هذا المذهبِ
الثاني ذهبَ من المتأخرين ابنُ مالكٍ (٣) ، وذهبَ ابنُ أبي غالبٍ وابنُ الضائعِ إلى أنَّ
قولك : واللهِ أَنَّ لو فعلتَ لفعلتَ (٤) ، بمنزلةِ قولك : واللهِ لَئِنْ فعلتَ لأفعلنَّ ، ف(أَنَّ)
زائدةٌ موطئةٌ للقسمِ كاللامِ في (لَئِنْ) لأنَّ اللامَ في (لَئِنْ) هي لامُ التوطئةِ ، وكذلك
(أَنَّ) هذه ، وكان الأصلُ دَخُولُ اللامِ على (لَوْ) لكنَّهم كَرِهُوا اجتماعَ اللَّاميين ،
وجوابُ القسمِ قولك (لفعلت) ويدلُّ على جوابِ (لَوْ) ، كما أَنَّ (لا فعلنَّ) بمـ
(لَئِنْ فعلتَ) هو جوابُ القسمِ وحذفٌ . وجوابُ الشرطِ لدلالةِ جوابِ القسمِ عليه .
وهذا القولُ أظهرُ في كلامِ سيبويه من القولين قبله ، واللهُ سبحانه أعلمُ . وليسَ
هذا موضعُ استيفاءِ الكلامِ في هذا ، وإنما ذلك في بابِ القسمِ إن شاء الله تعالى ،
وإنما الغرضُ هنا أَنَّ (أَنَّ) التي تدخلُ / على (لَوْ) إنما حكمَ سيبويه (٥) والنحويين (١٧٤/ب)
بزيادتها إذا وقعت بعد القسمِ فحسبَ ، لا على الإطلاقِ ، و(لا) أيضاً ذُكِرُوا أَنَّها
إذا دخلتْ على (أَنَّ) لا تكونُ إلا مسبوقَةً بالقسمِ ، فتكونُ إذ ذاك في الآيتين ونحوهما

(١) وفي الكتاب : ١٥٢/٣ : (فَأَمَّا الوجهُ الذي تكونُ فيه لغواً فنحو قولك : لَمَّا
أَنَّ جاءوا ذهبَت ، وأما واللهِ أَنَّ لو فعلتَ لأكرمتك) . وانظر منه : ٢٢٢/٤ .

(٢) الكتاب : ١٠٧/٣ .

(٣) شرح الكافية الشافية : ١٥٢٩/٣ ، والتسهيل : ٢٣٣ .

(٤) المصحح : ٢٤٣/٤ .

(٥) انظر الكتاب : ١٠٧/٣ .

(٦) في الاصل : (لَوْ) وهو خطأ ، وانظر المصنف : ٣٣/١ ، ٣٤ .

زائدة ، ويقدر قبلها قسم محذوف ، ولا معنى لالتزام هذا ، إذ المخففة ممن
(أن) تصلح مع وجود شروطها في كل موضع تصلح فيه المشددة ، والمشددة تصلح
هنا ، وشروط التخفيف موجودة من الفصل ووقع الخبر جملة وحذف الاسم ، فلا وجه
لما قاله ابن الباز في تينك الآيتين ، وتخطئته من ذكر من المفسرين أنها المخففة ،
ولله در ابن مالك حيث قال : (تَزَادُ (أَنْ) جَوَازًا بَعْدَ (لَمَّا) وَبَيْنَ الْقَسَمِ وَ(لَوْ)) (١)
فَنَصَّ كَمَا تَرَى عَلَى أَنَّ (أَنْ) لَا تَزَادُ جَوَازًا إِذَا دَخَلَتْ عَلَى (لَوْ) حَتَّى تَكُونَ مَسْبُوقَةً
بِالْقَسَمِ . وكذلك نص الصيرفي على هذا في (تبصرته) فقال : (فَأَمَّا (أَنْ) التي تكون
زائدة ، فلها موضعان :

أحدهما : أن تقع بعد (لَمَّا) كقولك : لَمَّا أَنْ جِئْتُ جَاءَ ، كما قال الله عزَّ
وجلَّ (فَلَمَّا أَنْ جَاءَ الْبَشِيرُ) ، (وَلَمَّا أَنْ جَاءَتْ رُسُلُنَا لُوطًا) (٢) ومعناها التوكيد ،
وتحسين الكلام (٣) .

والموضع الآخر : أن تقع بعد القسم مع (لَوْ) كقولك : والله أَنْ لَوْجَعْتَنِي
لَأَكْرَمْتُكَ (٤) .

وقد ذكر أيضاً ابن مالك (لَوْ) في الفواصل بين الفعل و(أَنْ) المخففة ممن
الثقيلة ، وتمثيل ذلك ما تقدم من الآيتين صحيح على ما تقدم . وكذلك أيضاً ذكر ابن
بابشاد جواز أن تكون (أَنْ) في قوله تعالى : (وَأَنْ لَّوِ اسْتَقَامُوا عَلَى الطَّرِيقَةِ) (٥) مخففة
من (أَنْ) أي : وأنه لو استقاموا ، فتكون هذه الآية مثل الآيتين المتقدمتين في
تخفيف (أَنْ) ، فالتخفيف في هذه الآية ونحوها جائز سائغ . نعم لا يمتنع أن تكون
(أَنْ) في الآيات الثلاث زائدة ، ويقدر قبلها قسم محذوف على حسب ما ذكر ابن الباز في

(١) التسهيل ص : ٢٣٣ .

(٢) من الآية : (٣٣) من سورة العنكبوت .

(٣) في نص التبصرة المحقق (تحقيق) مكان (تحسين) .

(٤) التبصرة : ١/٤٦٥ .

(٥) من الآية : (١٦) من سورة البعن .

أَمَّا الْآيَةُ الْأُولَى فَيَكُونُ فَاعِلٌ (يَهْدِي) فِيهَا ضَمِيرًا مُسْتَتِرًا يَحُودُ إِلَى الْمَعْنَى الْمَفْهُومِ
مِمَّا قَبْلَهَا ، كَأَنَّهُ قَالَ : أَوَلَمْ يَهْدِ هَذَا الْحَدِيثُ أَوْ هَذَا الْأَخْذُ أَوْ هَذَا الْإِهْلَاكُ (١) ،
أَوْ نَحْوَ هَذَا فِي الْمَعْنَى ، وَالْمَعْنَى عَلَى هَذَا : أَوَلَمْ يَهْدِ لِلَّذِينَ يَرِثُونَ الْأَرْضَ مَنْ
بَعْدَ أَهْلِهَا إِهْلَاكُ الَّذِينَ كَانُوا يَحْمَرُونَ بِهَا قُلُوبَهُمْ وَأَخَذَ نَاهِمٌ بِذُنُوبِهِمْ . أَوْ يَكُونُ
الْفَاعِلُ ضَمِيرُ اللَّهِ تَعَالَى ، وَالْمَعْنَى : أَوَلَمْ يَهْدِ اللَّهُ لِلَّذِينَ يَرِثُونَ الْأَرْضَ ، أَيْ : أَوَلَمْ
يَبَيِّنْ لَهُمْ ، وَيُؤَيِّدُ هَذَا أَنَّهُ قُرِئَ فِي الشَّانِ : (أَوَلَمْ نَهْدِ لِلَّذِينَ يَرِثُونَ الْأَرْضَ) (٢) عَلَى
أَن يَكُونَ الْفَاعِلُ ضَمِيرُ الْمُتَكَلِّمِ وَهُوَ اللَّهُ تَعَالَى ، فَتَكُونُ أَحَدَى الْقَرَاءَتَيْنِ مَفْسُورَةً
بِالْأُخْرَى ، وَقَدْ ذَكَرَ بَعْضُ الْمَفْسُرِينَ ، أَعْنَى : أَن يَكُونَ الضَّمِيرُ فِي (يَهْدِي) لِلَّهِ تَعَالَى ،
ثُمَّ ابْتَدَأَ تَعَالَى بِجُمْلَةٍ قَسَمِيَّةٍ فَقَالَ : أَن لَوْ نَشَاءُ أَصْبَأَهُمْ بِذُنُوبِهِمْ ، وَالْقَسَمُ مَحذُوفٌ
تَقْدِيرُهُ : وَاللَّهِ أَن لَوْ نَشَاءُ أَصْبَأَهُمْ ، وَعَلَى هَذَا يُوَقَّفُ عَلَى قَوْلِهِ تَعَالَى : (مِنْ بَعْدِ
أَهْلِهَا) .

وَأَمَّا الْآيَةُ الثَّانِيَّةُ فَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ (يَبَيِّنُ) فِيهَا عَلَى مَا كَثُرَ فِيهَا مِنْ مَعْنَى الْيَأْسِ
الَّذِي هُوَ انْقِطَاعُ الرَّجَاءِ وَالطَّمَعِ وَيَكُونُ مَحْمُولُهُ مَحذُوفًا لِفَهْمِ / الْمَعْنَى ، وَالتَّقْدِيرُ : (١٧٥ / أ)
أَقْلَمَ يَبَيِّنُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنْ إِيْمَانٍ هَؤُلَاءِ الْكُفَّارِ ، ثُمَّ ابْتَدَأَ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى بِجُمْلَةٍ

(١) قَالَ أَبُو حَيَّانٍ فِي الْبَحْرِ : ٣٤٩ / ٤ - ٣٥٠ : (وَالْفَاعِلُ بِيَهْدِي يَحْتَمِلُ وَجْهًا :

أَحَدُهُمَا : أَن يَحُودَ عَلَى اللَّهِ وَيُؤَيِّدُهُ قِرَاءَةً مِنْ قَرَأَ (نَهْدِ) بِالنُّونِ . وَالثَّانِي :

أَن يَكُونَ ضَمِيرًا عَائِدًا عَلَى مَا بَيْنَهُمْ مِنْ سِيَاقِ الْكَلَامِ السَّابِقِ ، أَيْ أَوَلَمْ يَهْدِ

مَا جَرَى لِلْأُمَمِ السَّالِفَةِ أَهْلَ الْقُرَى وَفِيهِمْ ، وَعَلَى هَذَيْنِ الْوَجْهَيْنِ يَكُونُ (إِنْ لَوْ

نَشَاءَ) وَمَا بَعْدَهُ فِي مَوْضِعِ الْمَفْعُولِ بِيَهْدِ . الثَّالِثُ : أَن يَكُونَ الْفَاعِلُ بِيَهْدِ

قَوْلُهُ : (إِنْ لَوْ نَشَاءَ) فَيَنْسَبُ الْمَصْدَرُ مِنْ جَوَابِ (لَوْ) وَالتَّقْدِيرُ : أَوَلَمْ

نَبِيِّنَ وَنُوضِحَ لِلْوَارِثِينَ مَا لَهُمْ وَعَاقِبَتُهُمْ) .

(٢) قِرَاءَةُ (نَهْدِ) بِالنُّونِ هِيَ قِرَاءَةُ مُبَاهِدٍ وَابْنِ عَبَّاسٍ ، وَالسَّلْمِيُّ . انْظُرْ مُخْتَصَرُ

الشَّوَارِظِ لِابْنِ خَالَوَيْهِ : ٤٥٠ .

قَسَمَةٍ فَقَالَ : أَنْ لَوْ يَشَاءُ لَهَدَى النَّاسَ جَمِيعًا ، وَالتَّقْدِيرُ : وَاللَّهُ أَنْ لَوْ يَشَاءُ اللَّهُ لَهَدَى النَّاسَ . وهذا قول الكسائي ، ^(١) أَعْنَى : أَنْ (يَيْقِنَنَّ) هنا ليست بمعنى (يَعْلَمُ) ، وإنما بمعنى ضد الرجاء والدَّاعِ . وكذلك أيضاً يجوز أن يكون (يَيْقِنَنَّ) بمعنى (يَعْلَمُ) ^(٢) مضمناً معنى القسم ، لأن أفعال القلوب يجوز أن تضمّن معنى القسم ^(٣) ، وتتلقّى بما يتلقّى به القسم ، فيكون قوله : (أَنْ لَوْ نَشَاءُ) على هذا جواب القسم ، والله سبحانه أعلم .

وأما الآية الثالثة : فلا إشكال في حملها على حذف القسم ، والمعنى : والله أن لو استقاموا على الطريقة لا سقيناهم ، فكذلك المأخذين في هذه الآية ونحوها صحيح لا إشكال فيه على ما بيّناه . وكذلك أيضاً يجوز الوجهان في قوله تعالى : (فَلَمَّا خَسِرَ تَبَيَّنَتِ الْجَنُّ أَنْ لَوْ كَانُوا) ^(٤) يجوز أن يكون التقدير : أَنَّهُمْ لَوْ كَانُوا ، وتكون (أَنْ) مفعول ^(٥) (تَبَيَّنَتِ) ويجوز أن تكون (تَبَيَّنَتِ الْجَنُّ) مضمناً معنى القسم ^(٦) ، لأنّه بمعنى (عَلِمَتِ الْجَنُّ) وأفعال القلوب تضمّن القسم ، فيكون على هذا (أَنْ لَوْ كَانُوا) جواب القسم ، وهذا الوجه الثانى الزم ابن الباز في هذه الآية على نحو ما تقدّم من مذهبه ، على أن هذه الآية على مذهب أكثر المفسرين في معناها ينبغي أن لا تكون (أَنْ) فيها إلاّ مخففة بدلاً من (الْجَنُّ) بدّل اشتغال ^(٧) ، لأنّ معناها في قول الجمهور : تبين للإنس أن الجن لو كانوا يعلمون الغيب ما لبثوا من العذاب المبهين ، فليست هذه مثل ما تقدّم ، والله سبحانه أعلم . وهنا انتهى الكلام على

(١) ومثله قال الفراء . انظر معاني القرآن : ٦٣/٢ ، وتفسير القرطبي : ٣٢٠/٩ ،

والبحر المحيط : ٣٩٢/٥ .

(٢) انظر البحر المحيط ط : ٣٩٢/٥ .

(٣) انظر الكتاب : ٣٠/٣ - ٥٠٤ ، والمقتضب : ١٣٢/٢ - ٣٢٥ ، ٢٧٣/٣ ،

١٧٥/٤ - ٣٨٣ .

(٤) من الآية : (١٤) من سورة سبأ .

(٥) انظر مشكل اعراب القرآن : ٢٠٦/٢ .

(٦) انظر البحر المحيط : ٢٦٧/٧ .

(٧) انظر تفسير القرطبي : ٢٨١/١٤ ، والتبيان : ١٠٦٥/٢ .

الفصل ب (لَو) .

ومثال الفصل ب (ما) النافية قولك : علمت أن ما قام زيد .

ومثال الفصل ب (لا) النافية قولك ، قد علمت أن لا تقول ذاك ، وتيقنت أن لا يفعل^(١)

أى : علمت أنك لا تقول ذاك ، وتيقنت أنه لا يفعل ، قال تعالى : (أفلا يرون أن لا

يرجع إليهم قولاً)^(٢) أى : أنه لا يرجع ، وقال سبحانه : (لئلا يعلم أهل الكتاب

ألا يقدرُونَ على شيء من فضلِ الله)^(٣) أى : أنهم لا يقدرُونَ ، وهكذا وقعت في مصحف

أبى .^(٤) وقال عز وجل : (وحسبوا أن لا تكون فتنة)^(٥) أى : أنه لا تكون فتنة ، على

قراءة من قرأ (تكون) بالرفع .

ومثال الفصل ب (لم) قوله تعالى : (أَيْحَسِبُ أَنْ لَمْ يَرَهُ أَحَدٌ) يجوز أن تكون

(أن) هذه مخففة من الثقيلة ، أى : أَيْحَسِبُ أَنْ لَمْ يَرَهُ أَحَدٌ ، ويجوز أن تكون^(٦)

(١) انظر الكتاب : ١٦٥ / ٣ .

(٢) من الآية : (٨٩) من سورة طه . وقرأ أبو حيوة بنصب (يرجع) وهى من

الشوان . انظر شوان ابن خالويه : ٨٩ ، والبحر المحيط : ٢٦٩ / ٦ .

(٣) من الآية : (٢٩) من سورة الحديد . وانظر الكتاب : ١٦٦ / ٣ ، والبحر

المحيط : ٢٢٩ / ٨ .

(٤) هو أبى بن كعب بن قيس أبو المنذر الأنصارى ، قرأ على النبى صلى الله عليه وسلم

القرآن العظيم ، وقرأ عليه النبى صلى الله عليه وسلم للإرشاد والتعليم ، توفى

سنة ٩٠ هـ ، وقيل : ٢٠٠ هـ ، وقيل : غير ذلك . انظر طبقات القراء لابن الجوزى :

٣١ / ١ .

(٥) من الآية : (٧١) من سورة الطائفة . وقراءة الرفع فى (تكون) هى قراءة أبى

عمرو ، وحزمة والكسائى وخلفه . وقرأ الباقر بن النصب . انظر حجة القراءات :

٢٣٣ ، والنشر : ٢٥٥ / ٢ ، والتيسير : ١٠٠ ، والاتحاف : ٢٠٢ .

(٦) الآية : (٧) من سورة البلد

(٧) فى الاصل : (يكون) بالمشنة التحتية .

مصدرية كالتى فى قوله عز وجل : (ولا يجزيكم شئان قوم أن صدوركم) (١) ، وتقول : علمت أن لم يقم زيد ، فهى هنا مخففة من الثقيلة لأجل فعل التحقيق الذى تقدمها وهو (علمت) ، لأن (أن) المصدرية التى ليست مخففة من (أن) لاتعمل فيها أفعال التحقيق ، إنما تعمل فيها أفعال الشك والتردد كـ (أرجو ، وأطمع ، وأخاف ، وأخشى ، وحسبت ، وخلت ، وظننت) تقول : أرجو أن تخرج ، وأطمع أن تذهب ، وأخاف أن تأتى . قال تعالى : (إلا أن يخافا ألا يقيما حدود الله) (٢) / وقال (١٧٥/ب) تعالى : (وإن خفيتم ألا تقسطوا) (٣) وقال سبحانه : (فخشي أن يرهقهما) (٤) وقال تعالى : (أحسب الناس أن يتركوا) (٥) وقال جل وتعالى : (أم حسبتم أن تدخلوا الجنة) (٦) وتقول : خلت أن تقوم ، وظننت أن تخرج ، قال سبحانه : (تظن أن يفعل بها فاقرة) (٧) وكذلك قوله تعالى : (إن ظننا أن يقيما) (٨) فـ (أن) فى هذا كله وفى ما كان نحوه هى الناصبة للفعل ، ولم يحمل فيها شئ من أفعال التحقيق ، بخلاف (أن) وما خفف منها ، فإنما تعمل فيها أفعال التحقيق كـ (علمت) ، و (تيقنت) و (تحققت) و (ظننت) التى بمعنى العلم . قال تعالى : (واعلموا أنكم ملاقوه) (٩) وتقول : تيقنت أنك قائم . وكذلك تحققت أنك تخرج ، وقال سبحانه : (

(١) من الآية : (٢) من سورة الطائفة . وانظر التبيان : ٤١٢/١ .

(٢) من الآية : (٢٢٩) من سورة البقرة .

(٣) من الآية : (٣) من سورة النساء .

(٤) من الآية : (٨٠) من سورة الكهف .

(٥) من الآية : (٢) من سورة المائدة .

(٦) من الآية : (٢١٤) من سورة البقرة ، ومن الآية : (١٤٢) من سورة

آل عمران .

(٧) الآية : (٢٥) من سورة القيامة .

(٨) من الآية : (٢٣٠) من سورة البقرة . وانظر الكتاب : ١٦٧/٣ .

(٩) من الآية : (٢٢٣) من سورة البقرة .

(١) فَظَنُوا أَنَّهُمْ مَوَاقِعُوهَا (١) وَقَالَ تَعَالَى : (الَّذِينَ يَظُنُّونَ أَنَّهُمْ مَلَاقُوا اللَّهَ) ، (٢) وَظَنُوا أَنَّهُمْ مَلَاقُوا اللَّهَ إِلَّا إِلَيْهِ (٣) . وَلَا يَحْمِلُ فِي (أَنْ) وَمَا خُفِّفَ مِنْهَا مِنْ غَيْرِ أَفْعَالِ التَّحْقِيقِ ، إِلَّا (ظَنَنْتَ) وَ (حَسِبْتَ) وَ (خِلْتَ) حَمَلًا عَلَى (عَلِمْتَ) ، فَيَجُوزُ أَنْ تَقُولَ : ظَنَنْتُ أَنَّكَ خَارِجٌ ، وَأَنْتَ لَا تَتَيَقَّنُ ذَلِكَ بَلْ تَشَكُّ فِيهِ ، وَكَذَلِكَ : حَسِبْتُ أَنَّكَ لَا تَخْرُجُ وَخِلْتُ أَنَّكَ تَذْهَبُ ، فَهَذِهِ الثَّلَاثَةُ تَعْمَلُ فِي (أَنْ) وَ (أَنَّ) عَلَى الْإِطْلَاقِ ، نَاصِبَةً لِلْفِعْلِ كَانَتْ أَوْ مَخْفُفَةً ، وَلَأَجْلِ هَذَا جَاءَتِ الْقَرَأَتَانِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى : (وَحَسِبُوا أَنَّ لَا تَكُونُ فِتْنَةً) (٤) بِنَصْبِ (تَكُونُ) عَلَى أَنْ تَكُونَ (أَنْ) نَاصِبَةً ، وَبِالرَّفْعِ عَلَى أَنْ تَكُونَ مَخْفُفَةً مِنَ الثَّقِيلَةِ . قَالَ الْفَارَسِيُّ : (وَلَوْ قُلْتُ : عَلِمْتُ أَنَّ يَقُومَ زَيْدٌ ، فَنَصَبْتُ الْفِعْلَ بِ (أَنْ) لَمْ يَجْزِ) (٥) فَضَعَهُ لِأَنَّ (عَلِمْتُ) مِنْ أَفْعَالِ التَّحْقِيقِ فَلَا تَعْمَلُ فِي (أَنْ) النَّاصِبَةِ لِلْفِعْلِ ، وَقَدْ أَجَازَ سَيِّوِيهِ أَنْ تَقُولَ : مَا عَلِمْتُ إِلَّا أَنْ تَقُومَ ، وَمَا أَعْلَمُ إِلَّا أَنْ تَأْتِيَ (٦) ، إِذَا لَمْ تُرِدْ أَنَّكَ عَلِمْتَ ذَلِكَ وَتَيَقَّنْتَهُ وَلَكِنْ تَكَلَّمْتَ بِهِ عَلَى وَجْهِ الْإِشَارَةِ عَلَى الْمُخَاطَبِ بِأَنْ يَفْعَلَ الْقِيَامَ وَالْإِتْيَانَ ، تُشِيرُ عَلَيْهِ بِذَلِكَ وَتَرَى أَنَّهُ الرَّأْيُ السَّادِدُ ، كَمَا تَقُولُ : أَرَى مِنَ الرَّأْيِ أَنْ تَقُومَ ، فَلَبِثَ هُنَا تُخَبِّرُ أَنَّ الْقِيَامَ يَكُونُ وَلَا يَدُ ، وَكَذَلِكَ

(١) مِنَ الْآيَةِ : (٥٣) مِنْ سُورَةِ الْكَهْفِ ، وَفِي الْأَصْلِ : (وَظَنُوا أَنَّهُمْ مَلَاقُوهُ)

وَلَيْسَ فِي الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ آيَةٌ بِهَذَا الشَّكْلِ ، فَهُوَ وَهْمٌ مِنَ النَّاسِخِ .

(٢) مِنَ الْآيَةِ : (٢٤٩) مِنْ سُورَةِ الْبَقَرَةِ .

(٣) مِنَ الْآيَةِ : (١١٨) مِنْ سُورَةِ التَّوْبَةِ . وَكَلِمَةُ (إِلَّا) سَاقِطَةٌ مِنَ الْأَصْلِ .

(٤) مِنَ الْآيَةِ : (٧١) مِنْ سُورَةِ الْمَائِدَةِ ، وَتَقْدِمُ تَوْضِيحُ الْقَرَأَتَيْنِ فِي هَامِشٍ

ص : ٧٠٩

(٥) الْإِيضَاحُ : ١ / ١٣٢ .

(٦) الْكِتَابُ : ٣ / ١٦٨ وَفِيهِ : (وَتَقُولُ : مَا عَلِمْتُ إِلَّا أَنْ تَقُومَ ، وَمَا أَعْلَمُ إِلَّا أَنْ تَأْتِيَ ، إِذَا لَمْ تُرِدْ أَنْ تُخَبِّرَ أَنَّكَ قَدْ عَلِمْتَ شَيْئًا كَأَنَّا الْبَيِّنَةُ ، وَلَكِنَّكَ تَكَلَّمْتَ بِهِ عَلَى وَجْهِ الْإِشَارَةِ كَمَا تَقُولُ : أَرَى مِنَ الرَّأْيِ أَنْ تَقُومَ ، فَأَنْتَ لَا تُخَبِّرُ أَنَّ قِيَامًا قَدْ ثَبَتَ كَأَنَّا أَوْ يَكُونُ فِيمَا تَسْتَقْبِلُ الْبَيِّنَةَ ، فَكَأَنَّهُ قَالَ : لَوْ قُصِمَ . فَلَوْ أَرَادَ غَيْرَ هَذَا الْمَعْنَى لَقَالَ : مَا عَلِمْتُ إِلَّا أَنْ سَتَقُومُونَ) .

أَيْضًا أَجَازَ أَنْ تَقُولَ : أَخَشَى أَنْ لَا تَفْعَلَ (١) ، تَرِيدُ : أَنَّكَ لَا تَفْعَلُ ، تَخِيرُ أَنَّكَ تَخْشَى
أَمْرًا قَدْ اسْتَقَرَّ عِنْدَكَ أَنَّهُ كَائِنٌ وَلَا بَدَّ ، وَلَيْسَ مَعَ ذَلِكَ وَجْهُ الْكَلَامِ .

وَمِثَالُ الْفَصْلِ بِ (لَنْ) قَوْلُهُ عَزَّ وَجَلَّ : (أَيْحَسِبُ الْإِنْسَانُ أَنْ لَنْ نَجْمَعَ عِظَامَهُ) (٢)
قَالَ الْفَارَسِيُّ : (أَنْ) هُنَا مَخْفَفَةٌ مِنَ الثَّقِيلَةِ وَلَا تَكُونُ النَّاصِبَةُ لِلْفِعْلِ (٣) ، لِأَنَّ بَعْدَهَا
(لَنْ) وَهِيَ تَدُلُّ عَلَى الْاسْتِقْبَالِ ، وَكَذَلِكَ (أَنْ) النَّاصِبَةُ فَلَا يَجُوزُ أَنْ يَجْتَمِعَا ،
وَمِثْلُ هَذِهِ الْآيَةِ أَيْضًا قَوْلُهُ عَزَّ وَجَلَّ : (وَأَنْتُمْ ظَنُّوْا كَمَا ظَنَنْتُمْ أَنْ لَنْ يَبْعَثَ اللَّهُ أَحَدًا) (٤)
وَقَوْلُهُ سُبْحَانَهُ : (أَيْحَسِبُ أَنْ لَنْ يَقْدِرَ عَلَيْهِ أَحَدٌ) (٥) ، هَذَا وَنَحْوُهُ (أَنْ) فِيهِ مَخْفَفَةٌ
مِنْ (أَنْ) ، وَقَدْ فَصَّلَ بَيْنَهَا وَبَيْنَ الْفَصْلِ (لَنْ) .

وَمِثَالُ مَا جَاءَ فِي الشُّعْرِ مِنْ وَلَا يَةَ الْفِعْلِ ل (أَنْ) الْمَخْفَفَةُ مِنْ غَيْرِ فَاصِلٍ قَوْلُ الشَّاعِرِ :
فَلَمَّا رَأَى أَنْ ثَمَرَ اللَّهِ مَالَهُ وَأَثَلَ مَوْجُودًا وَسَدَّ مَفَاقِرَهُ (٦)

أَي : فَلَمَّا رَأَى أَنَّهُ ثَمَرَ اللَّهِ مَالَهُ ، فَخَفَّفَ (أَنْ) وَحَذَفَ اسْمَهَا وَأَوَّلَاهَا الْفِعْلَ
الَّذِي هُوَ فِي مَوْضِعٍ / خَيْرَ مَا ضَرُورَةً ، وَكَانَ الْوَجْهُ لَوْلَا الضَّرُورَةُ أَنْ يَفْصَلَ بِ (قَدْ) فَيَقُولُ (١٧٦/أ)
أَنْ قَدْ ثَمَرَ .

وَمِثْلُ ذَلِكَ أَيْضًا قَوْلُ الْآخِرِ :

(١) الْكِتَابُ : ١٦٢/٣ .

(٢) الْآيَةُ : (٣) مِنْ سُورَةِ الْقِيَامَةِ .

(٣) الْأَفْعَالُ : ٢١٨ - ٢٢٢ .

(٤) الْآيَةُ : (٧) مِنْ سُورَةِ الْجَنِّ .

(٥) الْآيَةُ : (٥) مِنْ سُورَةِ الْبَلَدِ .

(٦) مِنَ الطَّوِيلِ لِلنَّابِغَةِ الذَّبْيَانِي مِنْ قَصِيدَةٍ يَذْكُرُ فِيهَا مَا كَانَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ يَزِيدَ بْنِ

سِنَانِ الْمَرْي ، وَيَعَاتِبُ بَنِي مَرْءَةٍ . قَوْلُهُ (ثَمَرَ اللَّهِ مَالَهُ) أَي كَثْرَهُ وَأَصْلَحَهُ ، وَأَثَلَ

مَوْجُودًا : أَي كَثَّرَ إِبْلَهُ ، وَالْمَفَاقِرَ : الْفَقْرَ ، وَانْظُرِ الشَّاهِدَ فِي : دِيَوَانِهِ : ١٥٥ ،

وَمِنْحَةُ الْجَلِيلِ : ٣٨٦/١ ، وَالْخَزَانَةُ : ٥٥٦/٣ .

أَنَّ تَقْرَأَ عَلَى أَسْمَاءَ وَيَحْكُمَا رَمَى السَّلَامَ ، وَأَلَّا تُشْعِرَا أَحَدًا (١)
 (فَأَنَّ) في قول ابنِ جني (٢) في هذا البيتِ مخففةٌ من (أَنَّ) ، والتقديرُ : أنكما
 تَقْرَأَ ، أو أنه تَقْرَأَ ، ولذلك ثبت النونُ التي هي علامةُ الرَّفْعِ في (تَقْرَأَ) ولو كانتِ
 النَّاصِبَةُ لَحَذَفَهَا فَقَالَ : أَنْ تَقْرَأَ ، كقوله تعالى : (أَنْ يَصَالِحَا) (٣) . وَذَهَابَ
 الزَّمْخَشَرِيُّ (٤) وَطَائِفَةٌ (٥) إِلَى أَنَّ (أَنَّ) في هذا البيتِ هي المصدريةُ النَّاصِبَةُ لِلْفِعْلِ ،
 ويدلُّ على ذلك عطفه (أَنَّ) النَّاصِبَةُ عَلَيْهَا في قوله : (وَأَنْ لَا تُشْعِرَا) ، ولكنه رَفَعَ
 (تَقْرَأَ) بِحَدِّهَا حَقْلًا (٦) الْمَصْدَرِيَّةَ لِشَرَاكِهْمَا في التَّقديرِ ، كما هَمِلَتْ (مَا)
 الْمَصْدَرِيَّةَ عَلَى (أَنَّ) فَنَصَبَ بِحَدِّهَا الْفِعْلَ ، لِشَبْهِهَا بِهَا ، كما جاء في الْحَدِيثِ :

(١) من البسيط ، مجهول القائل ، وهو ثالث ثلاثة أبيات أنشدتها ثعلب في مجالسه
 ٣٢٣/١ ، ولم ينسبها . وانظر : الخصائص : ٣٩٠/١ ، والمنصف : ٢٧٨/١
 وشرح المفصل : ١٥/٧ ، والانصاف : ٥٦٣/٢ ، وشرح الجمل لابن عصفور :
 ٤٣٧/١ ، والبسيط : ٥٤ ، وشرح الكافية الشافية : ١٥٢٧/٣ ، والجنى
 الداني : ٢٢٠ ، والمغنى : ٣٠/١ ، ٦٩٧/٢ ، وأوضح المسالك : ١٥٦/٤ ،
 والأشمونى : ٢٨٧/٣ ، والخزانة : ٥٥٩/٣ .

(٢) الخصائص : ٣٩٠/١ ، وشرح المفصل : ١٤٣/٨ .

(٣) من الآية (١٢٨) من سورة النساء . و(يصالحا) بالادغام في الصاد ومعدّها
 ألف هي قراءة الجماعة . وقرأ عاصم وحمة والكسائي وخلف (يصلحا) كما فسّى
 المصحف بضم الياء وسكون الصاد ، وقرأ عاصم الجعدي (يصلحا) بفتح الياء
 وتشديد الصاد . انظر البحر المحيط : ٣٦٣/٣ ، والاتحاف : ١٩٤ ،
 والمحتسب : ٢٠١/١ ، وحبّة القراءات : ٢١٣ - ٢١٤ ، ومختصر شوان
 ابن غالية : ٢٩ ، والتيسير : ٩٧ .

(٤) المفصل : ٣١٥ .

(٥) منهم الأبنباري وابن يعيش وتبعهما شراح الألفية ، انظر الانصاف : ٥٦٣/٢
 وشرح المفصل : ١٥/٧ ، والمغنى : ٣٠/١ ، وأوضح المسالك : ١٥٦/٤ ،
 وشرح ابن عقيل : ٣٤٣/٢ .

(١) (كما تكونوا يولى عليكم) ف (ما) مصدرية و (تكونوا) بعد ما منصوب بها ، تشبيهاً لها ب (أن) إن هي مصدرية مثلها ، فكذلك يرفع الفعل بعد (أن) تشبيهاً لها ب (ما) أختها ، وعلى ذلك أيضاً جاء قوله تعالى : (لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يَتِمَّ الرِّضَاعَ) (٢) فى قراءة شاذة برفع (يتم) على ذلك حمل جماعة من النحويين هذه الآية . وقد نص (٣) ابن مالك على ذلك ، وعلى توجيه الحديث بما ذكر . ف (أن) هذه هي المصدرية الناصية ، لأن العامل فيها (أراد) وليس من أفعال التحقيق . وأيضاً فقد ولى الفعل (أن) وذلك منوع فى المخففة من (أن) على ما تقدم ، فلذلك لا يستقيم حمل (أن) هذه على أنها مخففة من (أن) ، لأنه قد تقدم أن (أن) وما خفف منها إنما تعمل فيها من الأفعال أفعال التحقيق ، ك (علمت) و (تيقنت) ، و ليست (أراد) من هذا القبيل ، إنما هي من قبيل (أحب) و (رضى) و (غضب) ، وهذه كلها وما جانسها من أفعال التراخي ، إنما تقع بعدها (أن) لا (إن) قال تعالى : (تُرِيدُونَ أَنْ تَمْدُدُوا) (٤) و (يُرِيدُ الشَّيْطَانُ أَنْ يُوقِعَ) (٥) وقال الشاعر :

أَتَضَرَّبُ أَنْ يَقَالَ أَبُوكَ عَفَّ وَتَرْضَى أَنْ يَقَالَ أَبُوكَ زَانِ (٦)

(١) أورده السيوطى فى الجامع الصغير : ٩٦/٢ - وعزاه للديلمى فى مسند الفردوس

عن أبى بكر ، وللمبيهقى فى شعب الإيمان عن أبى اسحاق السبيعى رسالة ، ورمز له ب (ن) يعنى نضعف .

وأورده ابن هشام فى المغنى : ٦٩٧/٢ وقال : والمعروف فى الرواية (كما تكونون) وانظر شرح الكافية للرضى : ٣٤٤/٢ ، وحاشية الصبان : ٢٨٧/٣ ، ولايضاح فى شرح المفصل : ٢٣٤/٢ .

(٢) من الآية : (٢٣٣) من سورة البقرة . وقراءة رفع (يتم) هي قراءة مجاهد كما

فى شوان ابن خالوية : ١٤ ، وفى المغنى : ٣٠/١ (ابن معين) .

(٣) شرح الكافية الشافية : ١٥٢٧/٣ ، وشرح التسهيل : ل/٨٩ .

(٤) من الآية : (١٠) من سورة ابراهيم .

(٥) من الآية : (١١) من سورة المائدة .

(٦) من الوافر لمجد الرحمن بن الحكم من أبيات له أوردها الجاهظ فى الحيوان ومجده

وأشهد أن رحمتك من زياد كرحم الفيل من ولد الأتان

وانظره فى شرح السيرافى : ٤٩/٤ ، والحيوان : ١٤٦/١ ، ٧٣/٧ - ٢٣٥ ،

والخزانة : ٥١٨/٢ .

فَأَوْقَعَ (أَنَّ) النَّاصِبَ بَعْدَ (تَغَضُّبٍ) وَ(تَرَفُّسٍ) ، وَمِنْ هَاهُنَا رَدُّ وَادِّهَبَ الْمَبْرَدُ
فِي قَوْلِ الشَّاعِرِ :

أَتَغَضُّبُ أَنْ أَدْنَا قَتِيَّةَ حَزَّتَا جِهَا رَا وَلَمْ تَغَضُّبْ لِقَتْلِ ابْنِ خَازِمٍ (١)

وَذَلِكَ أَنَّ الْخَلِيلَ وَسَيَّوِيهَ (٢) زَعَمَا أَنَّ (أَنَّ) فِي قَوْلِهِ (أَنَّ أَدْنَا قَتِيَّةَ حَزَّتَا) يُلْزَمُ
كُسْرُهَا عَلَى أَنَّ تَكُونَ شَرْطِيَّةً ، وَلَا يَجُوزُ فَتْحُهَا ، لِأَنَّهَا إِنَّمَا كَانَتْ تَكُونُ (أَنَّ) الْمَصْدَرِيَّةَ
الَّتِي تَنْصَبُّ الْأَفْعَالُ ، وَ(أَنَّ) هَذِهِ لَا يَفْصَلُ بَيْنَهَا وَبَيْنَ الْفِعْلِ بِالْأَسْمِ ، إِنَّمَا يَلِيهَا
الْفِعْلُ لَا الْأَسْمَ ، فَلَوْ فَتَحْتَ (أَنَّ) فَقُلْتَ : أَتَغَضُّبُ أَنْ أَدْنَا قَتِيَّةَ حَزَّتَا ، لَكُنْتَ
قَدْ فَصَلْتَ بَيْنَهَا وَبَيْنَ الْفِعْلِ الَّذِي هُوَ (حَزَّتَا) ، بِالْأَسْمِ الَّذِي هُوَ (أَدْنَا) ، وَذَلِكَ
لَا يَجُوزُ ، فَلَا يَجُوزُ أَنْ تَفْتَحَ ، وَخَالَفَهَا الْمَبْرَدُ فَأَجَازَ فَتَحَهَا عَلَى أَنْ تَكُونَ الْمُخَفَّفَةُ
مِنْ (أَنَّ) (٣) ، كَأَنَّهُ قَالَ : أَتَغَضُّبُ مِنْ أَنَّهُ أَدْنَا قَتِيَّةَ حَزَّتَا ، فَ(أَدْنَا) عَلَى هَذَا

(١) مِنَ الطَّوِيلِ لِلْفَرَزْدَقِ مِنْ قَصِيدَةٍ لَهُ يَدْحُ فِيهَا سُلَيْمَانُ بْنُ عَبْدِ الْمَلِكِ وَيَهْجُو

جَرِيرًا . وَقَتِيَّةٌ : هُوَ قَتِيَّةُ بْنُ مُسْلِمٍ الْبَاهِلِيُّ الْقَائِدُ الْمَشْهُورُ . حَزَّتَا : قَطْعَتَا .
وَابْنُ خَازِمٍ : هُوَ عَبْدِ اللَّهِ بْنُ خَازِمِ السَّلْمِيِّ أَمِيرُ خِرَاسَانَ مِنْ قَبْلِ ابْنِ الزَّيْثَرِ .
وَكَانَ وَكَيْحُ بْنُ أَبِي أَسْوَدٍ التَّمِيمِيِّ قَتَلَ قَتِيَّةَ الْبَاهِلِيَّ ، وَبَاهِلَةُ مِنْ قَيْسٍ . وَكَانَتْ
تَمِيمٌ قَتَلَتْ ابْنَ خَازِمِ السَّلْمِيِّ ، وَسَلِمٌ مِنْ قَيْسٍ أَيْضًا . فَفَخَّرَ الْفَرَزْدَقُ عَلَيْهِمْ
وَزَعَمَ أَنَّ قَيْسًا غَضِبَتْ لِقَتْلِ قَتِيَّةٍ وَلَمْ تَغَضُّبْ لِقَتْلِ ابْنِ خَازِمٍ .

انْظُرْهُ فِي : الدِّيَّانِ بِشَرْحِ الصَّائِي : ٢ / ٨٥٥ ، وَفِيهِ (لِيَوْمٍ) مَكَانَ (لِقَتْلِ)
وَالْكِتَابِ : ٣ / ١٦١ ، وَمَعَانِي الْقُرْآنِ : ٣ / ٢٧ ، وَفِيهِ (تَجَزَعُ) مَكَانَ (تَغَضُّبِ)
فِي الشُّطْرَيْنِ ، وَالْمَعْنَى : ١ / ٢٦١ ، وَشَرْحُ شَوَاهِدِهِ : ١ / ٨٦ ، وَالْمَهْمُجُ : ٤ / ١٤٨
وَالْخَزَانَةُ : ٣ / ٦٥٥ ، وَالْكَامِلُ : ٢ / ٧٧ .

(٢) انْظُرِ الْكِتَابَ : ٣ / ١٦١ - ١٦٢ .

(٣) قَالَ ابْنُ هِشَامٍ فِي الْمَعْنَى : ١ / ٢٧ : (وَقَالَ الْخَلِيلُ وَالْمَبْرَدُ : الصَّوَابُ (أَنَّ) أَدْنَا)
بِفَتْحِ الْمَهْمَزِ مِنْ (أَنَّ) ، أَيْ لِأَنَّ أَدْنَا ، ثُمَّ هِيَ عِنْدَ الْخَلِيلِ (أَنَّ)
الْناصبِ ، وَعِنْدَ الْمَبْرَدِ أَنَّهَا (أَنَّ) الْمُخَفَّفَةُ مِنَ الثَّقِيلَةِ . وَيَرُدُّ قَوْلَ الْخَلِيلِ
أَنَّ (أَنَّ) النَّاصِبَ لَا يَلِيهَا الْأَسْمُ عَلَى إِضْطَارِّ الْفِعْلِ ، وَإِنَّمَا ذَلِكَ لِأَنَّ الْمَكْسُورَةَ

مبتدأ ، و (حَزَنًا) في موضع خبره ، / والجملة في موضع خبر (أَنْ) واسمها محذوف (١٧٦/ب)
 ضمير الأمر أو الشأن . وَرَدَّ عَلَى الْمَرْدِ بِأَنْ (تَغَضَّبَ) لا يعمل في (أَنْ) وما خَفَّفَ منها ،
 إِنَّمَا تَقَعُ (أَنْ) بعد (تَغَضَّبَ) إذا كانت المصدرية الناصبة للفعل ، فلذلك لم يَحِجَّ
 الخليل وسيبويه على (أَنْ) المحققة من (أَنْ) هنا ، لا متناع ذلك من جهة العامل .
 فَإِنْ قُلْتَ : كَوْنُ (إِنْ) هنا في هذا البيت شرطية كما ذكر الخليل وسيبويه مُشْكِلاً
 من جهة أَنَّ الشرط يقتضي استقبال الفعل ، فيقتضي ذلك أَنَّ أُنِى قَتِيَّةَ لم تُحْزَنَ
 بعد ، حين قَالَ الْفَزْدَنُ هَذَا الشُّعْرَ ، وَأَنَّهُمَا تُحْزَنَانِ فِيمَا يَسْتَقْبِلُ ، وقد أحاط
 العلم أَنَّ الْفَزْدَنَ لم يَقُلْ هَذَا الشُّعْرَ إِلَّا بعد قتل قتيبة وحَزَنَ أُنِيه ، وبهذا يصح
 رَدُّ الْمَرْدِ مذنب الخليل وسيبويه في هذا البيت ، أَنَّ (إِنْ) شرطية .

فَالْجَوَابُ : أَنَّ هَذَا مِنْ وَضْعِ السَّبَبِ مَوْضِعِ السَّبَبِ ، أَرَادَ : أَتَغَضَّبُ إِنْ افْتَخَرْتُ
 مُفْتَخِرٌ بِحَزْنِ أُنِي قَتِيَّةَ ، فَالْحَزَنُ سَبَبٌ لِلْإِفْتَخَارِ فَلِذَلِكَ حُذِفَ الْإِفْتَخَارُ وَأُقِيمَ سَبَبُهُ وَهُوَ
 الْحَزَنُ مَقَامَهُ (١) ، وَالْإِفْتَخَارُ بِذَلِكَ مُسْتَقْبَلٌ ، وَهَذَا النَّوعُ كَثِيرٌ فِي كَلَامِ الْعَرَبِ ، وَنَظِيرُهُ
 قَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى : (وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَايُنَا قَوْمَ إِنْ صَدُّوكُمْ) (٢) عَلَى قِرَاءَةِ مَنْ قَرَأَ (إِنْ صَدُّوكُمْ)
 بِالْكَسْرِ أَيْ : إِنْ افْتَخَرُوا بِصَدِّكُمْ وَإِنْ سُرُّوا بِصَدِّكُمْ ، أَوْ نَحْوُ هَذَا فِي الْمَعْنَى .

ومن هذا القبيل أيضاً قول الشاعر :

إِنْ يَقْتُولَكَ فَإِنَّ قَتْلَكَ لَمْ يَكُنْ عَارًا عَلَيْكَ وَرَبِّ قَتْلٍ عَارٌ (٣)

أى : ان افتخروا بقتلك لأن القتل كان قد وقع ، والافتخار به هو المستقبل .

وكذلك قول الآخر :

(١) انظر المغني : ٢٦/١ .

(٢) من الآية : (٢) من سورة المائدة . وقراءة (ان) بالكسر هي قراءة ابن كثير ، وأبى عمرو . وقرأ الباقر بفتحها .

انظر : حجة القراءات : ٢٢٠ ، النشر : ٢٥٤/٢ ، الاتحاف : ١٩٨ .

(٣) من الكامل ، لثابت بن قنينة . وتقدم تخريبه في ص : ٨٧ .

إِنْ يَقتُلُوكَ فَقَدْ ثَلَّتْ عُرُوشُهُمْ بِمَعْتِيَةِ بْنِ الْحَرْثِ بْنِ شَهَابٍ (٢)

أى : إِنْ افْتَخَرُوا بِقَتْلِكَ وَالْقَتْلُ قَدْ وَقَعَ. وَحَمَلَ الْفَارْسِيُّ هَذَا وَنَحْوَهُ عَلَى أَنَّ الْمُرَادَ بِهِ فَعْلٌ مِثْلُ الْفَعْلِ الَّذِي قَدْ وَقَعَ (٣) ، وَلَيْسَ الْمُرَادُ بِهِ الْفَعْلُ الَّذِي قَدْ وَقَعَ ، فَمَعْنَى الْآيَةِ عِنْدَهُ : وَلَا يَجُزُّ مِنْكُمْ شَيْءٌ قَوْمٌ لِمِثْلِ هَذَا الْفَعْلِ أَنْ تَحْتَدُوا ، وَكَذَلِكَ بَيْتُ سَيِّبِيهِ عِنْدَهُ مَعْنَاهُ : أَتَغْضَبُ أَنْ عَزَّ مِثْلُ أَنْ نِي قَتِيَّةَ ، أى : أَتَغْضَبُ أَنْ وَقَعَ مِثْلُ هَذَا الْفَعْلِ .

وقريب من هذا قول الشاعر :

إِذَا مَا انْتَسَبْنَا لَمْ تَلِدْنِي لَعِيَّةٌ وَلَمْ تَجِدِي مِنْ أَنْ تُقَرِّي بِهِ بَدَأَ (٤)

فَقَوْلُهُ (لَمْ تَلِدْنِي لَعِيَّةٌ) قَدْ وَقَعَ فِيهَا مَضَى ، وَهُوَ جَوَابُ (إِذَا) ، وَلَا بُدَّ فِي جَوَابِ (إِذَا) أَنْ يَكُونَ مُسْتَقْبَلًا ، وَوَجْهٌ هَذَا أَنَّ هَذَا لَيْسَ الْجَوَابُ فِي الْحَقِيقَةِ وَلَكِنَّهُ قَائِمٌ مَقَامَهُ ، وَإِنَّمَا الْمَعْنَى : إِذَا مَا انْتَسَبْنَا لَمْ تَجِدِي مَوْلُودَ لَعِيَّةٍ ، وَهَذَا مِنَ الْمَجَازِ وَالِاتِّسَاعِ ، وَهُوَ كَثِيرٌ فِي كَلَامِ الْعَرَبِ .

- (١) من الكامل ، لأبي ذؤاب الأسدي وهو : ربيعة بن عبيد بن سعد بن مالك (شاعر جاهلي من شعراء بني أسد) قاتل عتيبة بن الحارث بن شهاب يوم خو . ترجمته في : المؤلف : ١٨٣ ، والأمالى : ٧٢/٢ ، وسطى اللالكسى : ٧٠٦/٢ ، وجمهرة أنساب العرب : ٢١٥ ، والحيوان : ٤٢٦/٣ ، وانظر : اصلاح الخلل : ٣٧٠ ، ودلائل الاعجاز : ١٦٩ ، والحطاسة لأبي تمام : ٤٠٦/١ ، وشرحها لابن جني : ل / ١٢٥ . وروى (فقد هتكت حجابهم) مكان (فقد ثلثت عروشهم) . وشرح السيرافي : ٤٩/٤ .
- (٢) انظر المسائل المنثورة لأبي علي الفارسي : ل / ١٦٣ .
- (٣) من الطويل لزائدة بن صمصة الفقعسي يعرض بزوجه وكانت أمها سريسة . وقبله :

رمتني عن قوس المد وواعدت عبيدة زاد الله ما بيننا بُعدا

انظر المغني : ٢٦/١ ، وشرح شواحه : ٨٩/١ ، وحاشية الأمير : ٢٥ ، وشفور الذهب : ٣٣٩ .

وَمَا جَاءَ فِي الشَّعْرِ أَيْضًا مِنْ وَلَا يَةِ الْفَعْلِ لـ (أَنَّ) الْمَخْفَفَةِ مِنْ (أَنَّ) وَلَيْسَ ذَلِكَ الْفَعْلُ فِي مَعْنَى الدَّعَاءِ قَوْلَ الْآخِرِ :

قَرُومٌ تَسَامِي عِنْدَ بَابِ دِفَاعِهِ كَأَنَّ يُوْخَذُ الْمَرْءَ الْكَرِيمَ فَيُقَاتَلُ (١)

هَكَذَا أَنْشَدَهُ سَيَبُويه رَحِمَهُ اللَّهُ بِرَفْعٍ (يُوْخَذُ) عَلَى أَنَّ (أَنَّ) مَخْفَفَةٌ مِنْ (أَنَّ) وَالْكَافُ

حَرْفٌ جَمْعِيٌّ فِي مَوْضِعِ خَبَرِ الْبِتْدَاءِ الَّذِي هُوَ (دِفَاعَةٌ) ، وَكَانَ يَجِبُ لَوْلَا الضَّرُورَةُ أَنْ يَأْتِيَ

بـ (مَ) الزَّائِدَةُ بَعْدَ الْكَافِ فَاصِلَةً / بَيْنَهَا وَمِنْ (أَنَّ) ، أَلَا تَرَاهَا تَلْزِمُ فِي مِثْلِ قَوْلِكَ (أ/١٧٧) هَذَا حَقٌّ مِثْلَ كَمَا أَنَّكَ هُنَا (٢) ، وَفِي مِثْلِ قَوْلِكَ : كَمَا أَنَّه لَا يَعْلَمُ فَتَجَاوَزَ اللَّهُ عَنْهُ ،

فَالْكَافُ فِي نَحْوِ هَذَا جَارَةٌ ، وَسَجَرُورُهَا (أَنَّ) مَعَ صَلَاتِهَا ، وَ (مَ) زَائِدَةٌ لَا زَمَةَ ، وَلَا يَجُوزُ

حَذْفُهَا إِلَّا فِي الشَّعْرِ كَهَذَا الْبَيْتِ ، وَإِنَّمَا لَزِمَتْ (مَ) الزَّائِدَةُ هُنَا كَرَاهَةً أَنْ يَجِيءَ

لَفْظُهَا مِثْلَ لَفْظِ (كَأَنَّ) الَّتِي صَارَتْ بِالْتَّرْكِيْبِ حَرْفًا وَاحِدًا ، أَلَا تَرَى أَنَّكَ لَوْلَمْ تَجِيءَ

بـ (مَ) فَقُلْتَ : هَذَا حَقٌّ كَأَنَّكَ هُنَا ، لِمَا رَالِ الْفَلْظُ كَلْفِظِ (كَأَنَّ) الَّتِي هِيَ حَرْفٌ

تَشْبِيهِ ، وَأَنْتَ لَا تَرِيدُ ذَلِكَ وَإِنَّمَا تَرِيدُ أَنَّ الْكَافَ خَافِضَةٌ لِمَا بَعْدَهَا ، وَلَيْسَتْ مُرَكَّبَةٌ

مَعَ (أَنَّ) إِنَّمَا الْمَعْنَى : هَذَا حَقٌّ مِثْلَ نَطْقِكَ ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى : (إِنَّهُ لَحَقُّ مِثْلَ مَا

أَنْتُمْ تَنْطَلِقُونَ) فَشُلُّ هُنَا فِي الْآيَةِ نَظِيرَةٌ هَذِهِ الْكَافِ ، لِأَنَّهَا بِمَعْنَاهَا ، وَ (مَ)

بَعْدَهَا أَيْضًا زَائِدَةٌ ، وَ (مِثْلَ) مَضَافَةٌ إِلَى (أَنَّ) مَعَ صَلَاتِهَا ، وَلَيْسَتْ زِيَادَةً (مَ)

بَعْدَ (مِثْلَ) فِي هَذَا وَنَحْوِهِ عَلَى اللَّزُومِ بِمَنْزِلَةِ (مَ) الزَّائِدَةِ بَعْدَ الْكَافِ ، لِأَنَّ اتِّصَالَ

(مِثْلَ) بـ (أَنَّ) لَا يُوَقِّعُ لَبْسًا كَاتِّصَالَ الْكَافِ بـ (أَنَّ) وَاجْتِافَةِ الْأَسْمَاءِ إِلَى (أَنَّ) وَ (أَنَّ)

(١) مِنَ الطَّوِيلِ لِلنَّابِغَةِ الْجَمْعِيَّةِ ، يَصِفُ قَوْمًا اجْتَمَعُوا لَدَى مَلِكٍ مُحَجَّبٍ لِلتَّخَاصُمِ ،

وَالْقُرُومُ : السَّادَةُ ، وَأَصْلُ الْقُرْمِ الْفَعْلُ مِنَ الْإِبِلِ ، وَضَبَطَ فِي الْكِتَابِ بِالْخَفْضِ .

تَسَامِي : أَصْلُهُ تَسَامَى أَيْ تَرْتَفَعَ بِمَعْنَى يَفْتَخِرُ بَعْضُهُمْ عَلَى بَعْضٍ وَيَسْمُو بِنَفْسِهِ

وَعَشِيرَتُهُ . دِيَوَانُهُ : ١٣١ ، وَالْكِتَابُ : ١٤١ / ٣ ، وَشَرَحَ أَبِيَاتَهُ لَابْنُ السِّيرَافِيِّ :

١٥٨ / ٢ ، وَشَرَحَ السِّيرَافِيُّ : ٣١ / ٤ - ٣٤ ، وَالْأَصُولُ : ٣٢٨ / ١ .

(٢) انْظُرِ الْكِتَابَ : ١٤٠ / ٣ وَفِيهِ : (وَهَذَا حَقٌّ مِثْلَ مَا أَنَّكَ هَا هُنَا) .

(٣) مِنَ الْآيَةِ : (٢٣) مِنْ سُورَةِ الذَّارِيَّاتِ ، وَانْظُرِ أَعْرَابَ الْقُرْآنِ لِلنَّحَاسِ : ٢٣٥ / ٣

وَمَشْكَلُ أَعْرَابِ الْقُرْآنِ : ٣٢٣ / ٢ - ٣٢٤ .

(١) فتقول: هذا حق مثل أنك ما هنا ، وهذا حق مثل أنك تنطق ، وقد يجوز في هذا أن تبني (مثل) على الفتح لإضافتها إلى منى وهو (أن) ، وقد سمي (٢) ذلك في الآية ، وقد مضى الكلام على هذا في باب الإعراب. (٣) وحكى سيويه من إضافة الأسماء إلى (أن) و(أن): إنه أهل أن يفعل ، وجئته مخافة أن يفعل ، قال: (وسمعتنا فصحاء العرب يقولون: لحق أنه ذاهب ، فيضيفون ، كأنه قال: ليقين ذاك أمره). (٤) يعني أن حق مبتدأ ، و(أنه ذاهب) في موضع خفي بإضافة (حق) إليه ، والخبر محذوف تقديره: لحق أنه ذاهب أمره أو شأنه ونحو هذا في المعنى. وأنشد أيضاً على الإضافة إلى (أن) قول الشاعر:

تَظَلُّ الشَّمْسُ كَاسِفَةً عَلَيْهِ كَابَةً أَنَّهَا فَقَدَتْ عَقِيلًا (٥)

أى: كابة فقدتها عقيلًا ، أى: كابة لقدحها له ، وكأن قولهم: لحق أنه ذاهب، مما حذف فيه الخبر لسد المضاف إليه مسدده ، ألا ترى أنه يجوز ألا تضيف فتقول: لحق أنه ذاهب. وهذا البيت الذي أنشده سيويه ضرورة على حذف (ما) الزائدة بعد الكاف وهو:

قروم تسامى كابة (٦)

من أفتح الضرورات وخارج عن القياس جداً ، لأن فيه ثلاث ضرائر: حذف (ما) الزائدة وعليه أنشده سيويه ، وولاية الفعل لـ (أن) المخففة من غير فاصل ،

(١) في الأصل: (جائز) بالتذكير.

(٢) قرأ بفتح اللام في (مثل) ابن كثير ونافع ، وأبو عمرو ، وابن عامر وحقق عن عاصم. وقرأ بضم اللام منها حمزة والكسائي ، انظر السبعة: ٦٠٩ ، وحيمة القراءات: ٦٧٩ ، والكشف عن وجود القراءات: ٢٨٧/٢ ، والاتحاف: ٣٩٩

(٣) انظر ما سبق في ص: ٦ والحديث عن آية الذاريات (٢٣)

(٤) الكتاب: ١٥٧/٣

(٥) من الوافر ولم أقف له على نسبة. الكابة: الحزن والضم. انظره في: الكتاب:

١٥٧/٣ ، وشرحه للسيراني: ٤٤/٤ ، وشرح التسهيل: ل/٨٤

(٦) تقدم تخريجه في ص: ٧١٨

والنَّصْبُ بَعْدَ الْفَاءِ فِي الْوَاجِبِ فِي قَوْلِهِ (فَيَقْتَلَا) فَهُوَ فِي هَذَا النَّصْبِ بِمَنْزِلَةِ قَوْلِ الْآخَرِ:

سَأَتْرُكُ مَنْزِلِي لِبْنِي تَمِيمٍ وَأَلْحَقُ بِالْحَبَازِ نَاسْتَرِيحًا (١)

فَنَصَبَ (استريح) فِي الْوَاجِبِ إِذْ لَمْ يَتَقَدَّمْهُ نَفْيٌ وَلَا نَهْيٌ وَلَا اسْتِفْهَامٌ وَلَا غَيْرُ

ذَلِكَ مِنَ الْأَشْيَاءِ الَّتِي يَتَنَصَّبُ الْفِعْلُ الْمَضَارِعُ بَعْدَهَا إِذَا اقْتَرَنَ بِالْفَاءِ ، وَسَيَأْتِي

الْكَلَامُ عَلَى هَذَا فِي أَبْوَابِ النَّوَاصِبِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ . وَكَذَلِكَ أَيْضًا قَوْلُ الْآخَرِ :

ثُمَّ لَا تَجْزِنَنِي عِنْدَ ذَاكُمْ وَلَكِنْ سَيَجْزِينِي إِلَّا لَهُ فَيَمْقِبًا (٢)

/ ضرورة من حيث انتصب بعد الواجب ، فهذا البيت إذا من هذا القبيل ، (١٧٧ / ب)

أَلَا تَرَى أَنَّ قَوْلَهُ (فَيَقْتَلَا) مَنْصُوبٌ ، وفيه أيضاً ضرورة رابعة على مذهب السيرافي (٣) ،

لأنه يرى أَنَّ هذه الكاف التي تَزَادُ بَعْدَهَا (ط) لَدَ خُولِهَا عَلَى (أَنَّ) لَا تَجِيءُ إِلَّا بَعْدَ

جُمْلَةٍ فَتَقُولُ : هَذَا حَقٌّ كَمَا أَنَّكَ هُنَا ، فَوَقَعَتِ الْكَافُ بَعْدَ الْجُمْلَةِ الَّتِي هِيَ قَوْلُكَ :

هَذَا حَقٌّ ، وَمَنْعَ أَنْ يُقَالَ : قِيَامٌ زَيْدٍ كَمَا أَنَّكَ هُنَا ، عَلَى أَنْ تَكُونَ الْكَافُ مَعَ مَخْفُوضِهَا

فِي مَوْضِعِ الْخَبَرِ لَوْ قَوِّعَهَا إِذْ ذَلِكَ بَعْدَ الْمَفْرُودِ الَّذِي هُوَ الْمَبْتُدَأُ ، وَقَدْ وَقَعَتِ الْكَافُ

فِي هَذَا الْبَيْتِ فِي مَوْضِعِ الْخَبَرِ لِلْمَبْتُدَأِ ، الَّذِي هُوَ (دِنَاعُهُ) فَهَذِهِ ضَرْبَةٌ رَابِعَةٌ فِيهِ ،

(١) من الوافر للمغيرة بن حنبل التميمي المصنفي .

وهو من شواهد سيويه : ٣٩ / ٣ ، والمقتضب : ٢٤ / ٢ ، وأما ابن الشجري :

٢٧٩ / ١ ، والتبصرة : ٤٠٣ / ١ ، وشرح المفصل : ٥٥ / ٧ ، والمقرب : ٢٦٣ / ١

وشرح الكافية الشافية : ١٥٥٠ / ٣ ، والمفني : ١٧٥ / ١ ، وشرح شواهد :

١٦٩ / ١ ، والشذور : ٣٠١ ، والهمع : ٢٦٥ / ١ ، والخزانة : ٦٠٠ / ٣ ، ويروى

(لأستريحاً) ولا شاهد عليها .

(٢) من الطويل للأعشى ميمون بن قيس ، وهو من أنشاد يونس في الكتاب . أعقبه

الله : جازاه . يقول : لا أرجو بما أصنع منكم جزاءً وإنما ثوابي على الله . انظره

في : ديوانه : ١١٧ وفيه (هنالك) مكان (ثم) ، والكتاب : ٣٩ / ٣ ، وشرحه

للسيرافي : ٣١٠ - ٢١٤ ، ٣١ / ٤ ، والأزهية : ٢٧٢ ، والرد على النحاة :

١١٩ ، وسر الصناعة : ٥٤ / ٢ ، والخزانة : ٢٩٥ / ٤ .

(٣) شرح السيرافي : ٣١ / ٤ .

لكنه لم يسلم للسيراني في ذلك ، لأنها دعوى لا دليل عليها ، وقد ثبت في هذا البيت ، ولهذه الضرائع المتوفرة في هذا البيت وخروجه عن القياس من هذه الجهات . قال أبو عثمان المازني ^(١) : أنا لا أنشده إلا :

..... كَأَن يُؤْخَذَ الْمَرْءُ الْكَرِيمُ فَيُقْتَلُ ^(٢)

بنصب (يؤخذ) ، لأنها (أن) الناصبة للأفعال دخلت عليها كاف التشبيه ، ولا شك أن هذا الذي قاله المازني صحيح حسن من جهة القياس لزوال تلك الضرائع كلها ، وبصير (يقتل) منصوباً بالعطف على (يؤخذ) ، فإن كان أراد المازني تخطئة سيويه في إنشاده ، فلا معنى لذلك ، لأن سيويه لم ينقل إلا ما ثبت عنده ، فرفع (يؤخذ) ثابت بالسمع على ما نقله سيويه ، ووجهه ما ذكر وهو ضرورة قبيحة ، وإن كان أراد أن الصحيح في القياس نصب (يؤخذ) وذلك مسلم لا ينزع في ذلك ، لكن السماع في البيت على خلافه ، فعلى هذا لا يكون بين المازني وسيويه خلاف ، وعلى هذا الوجه الثاني عمل ابن أبي غالب كلام المازني ، فلم يجعله خلافاً لقول سيويه . وأما السيراني فضعف رفع (يؤخذ) من الوجوه المتقدمة ، وقال : (إن وجهه الكلام فيه النصب) ^(٣) . ولعله أيضاً أراد تضعيف هذا السماع من جهة القياس ، وإن القياس والوجه كان أن ينصب ، وإلا فلا معنى لانكار كون الرفع ثابتاً في البيت ، إن سيويه رحمه الله الثقة فيما نقله والثبت فيه . فلا يجوز أن يظن به أنه لم يحقق السماع في ضبط (يؤخذ) وأن الرفع فيه ينظر منه لا بالسمع ، هذا لا يجوز ولا يصح ، كيف وهو إنما أنشده على الضرورة والخروج عن القياس ، ولا يصح ذلك إلا مسموع السماع ، والله أعلم .

(١) شرح السيراني : ٣١ / ٤ ، والأصول : ٣٢٨ / ١ .

(٢) تقدم البيت كاملاً وتخرجه في ص : ٧١٨ .

(٣) شرح السيراني : ٣١ / ٤ - ٣٤ .

وَأَمَّا (كَأَنَّ) إِذَا خُفِّفَتْ فَحُكِّمَهَا حُكْمُ (أَنَّ) الْمَخَفَّفَةِ ، مِنْ (أَنَّ) فَلَا تُلْفِى (١) ،
 بَلْ لَا بُدَّ لَهَا مِنْ اسْمٍ وَخَبَرٍ ، وَاسْمُهَا يَلْزَمُ الْحَذَفَ ، وَالغَالِبُ أَنَّ يَكُونَ ضَمِيرَ الْأَمْرِ
 أَوِ الشَّأْنِ ، وَخَبَرُهَا جُمْلَةٌ ، فَإِنْ كَانَتْ اسْمِيَّةً وَلَيْتَهَا وَلَمْ يَشْتَرَطْ وَجُودُ فَاصِلٍ ، وَإِنْ
 كَانَتْ فِعْلِيَّةً لَزِمَ الْفَصْلُ بَيْنَ (كَأَنَّ) وَسَيِّنِ الْفِعْلِ ، وَيَكُونُ الْفَاصِلُ (قَدْ) أَوْ (لَمْ) .
 وَمِثَالُهَا دَاخِلَةٌ عَلَى الْجُمْلَةِ الْاسْمِيَّةِ الْوَاقِعَةِ خَبَرًا لَهَا قَوْلُكَ : كَأَنَّ زَيْدٌ قَائِمٌ ،
 تَرِيدُ : كَأَنَّهُ زَيْدٌ / قَائِمٌ ، أَيْ : كَأَنَّ الْأَمْرَ زَيْدٌ قَائِمٌ ، فَحُذِفَتِ الْاسْمُ عِنْدَ التَّخْفِيفِ ، (١/١٧٨)
 وَالْجُمْلَةُ الَّتِي هِيَ (زَيْدٌ قَائِمٌ) فِي مَوْضِعِ الْخَبَرِ ، وَلَا يَجُوزُ أَنْ تَعْمَلَ عَمَلَ الْمَشْدُودَةِ
 فِي اسْمٍ غَيْرِ مَحذُوفٍ إِلَّا فِي ضَرُورَةٍ كَقَوْلِهِ :

* كَأَنَّ وَرِيدَ بِهِ رِشَاءٌ خَلْبٌ (٢) (٣) *

فَ (وَرِيدَ بِهِ) (٤) اسْمٌ (كَأَنَّ) وَهُوَ تَشْنِيَةٌ مَنْصُوبٌ بِالْيَاءِ ، وَ (رِشَاءٌ) خَبَرُهَا .
 وَمِثَالٌ طَاجَعٌ مِنْ اسْمِهَا ضَمِيرًا مَحذُوفًا لَا يُرَادُ بِهِ إِلَّا مَرْقُولُ الْآخِرِ :

- (١) قَالَ السَّيَوْتِيُّ فِي الْهَمْعِ : ١٨٧/٢ - ١٨٨ : (وَفِي أَعْمَالِهَا حِينَئِذٍ الْأَقْوَالُ
 الثَّلَاثَةُ فِي (أَنَّ) أَحَدُهَا : الْمَنْعُ وَعَلَيْهِ الْكُوفِيُّونَ . وَالثَّانِي : الْجَوَازُ مُطْلَقًا
 فِي الْمَضْمَرِ وَالْبَارِزِ . . . وَالثَّلَاثُ الْجَوَازُ فِي الْمَضْمَرِ ، لَا فِي الْبَارِزِ . . .) .
 وَانْظُرْ شَرْحَ الْجَمَلِ لِابْنِ عَصْفُورٍ : ٤٣٦/١ ، وَالْجَنَى الدَانِي : ٥٧٤ - ٥٧٥ .
 (٢) فِي الْأَصْلِ : (وَرِيدَ) .
 (٣) مِنَ الرَّجْعِ الْمَشْهُورِ لِرُؤْيَا بَنِ الْعَجَّاجِ . وَرِيدَ بِهِ : مِثْنَى (وَرِيدَ) وَهُوَ عَرَقٌ فِي
 الرِّقْبَةِ ، وَهِيَ وَرِيدَانُ . رِشَاءٌ - بِكسْرِ الرَّاءِ - وَهُوَ الْهَبْلُ . خَلْبٌ : أَصْلُهُ بَضْمُ
 الْخَاءِ وَتَسْكِينُ اللَّامِ وَلَكِنَّهُ وَقَفَ بِنَقْلِ الْحَرَكَةِ مِنَ الْبَاءِ إِلَى اللَّامِ ، وَهُوَ الْبِئْسَرُ
 الْبَحْمِيدَةُ الْقَصْرُ . وَيُرْوَى (رِشَاءٌ) بِالتَّثْنِيَةِ .
 انْظُرْهُ فِي دِيَوَانِهِ : ١٦٩ ، وَالْكِتَابُ : ١٦٤/٣ - ١٦٥ ، وَشَرْحُ أَبْيَاتِهِ لِابْنِ
 السَّرَافِيِّ : ٧٥/٢ ، وَالْإِنْصَافُ : ١٩٨/١ ، وَشَرْحُ الْمَفْصَلِ : ٨٢/٨ ، وَالْمَقْرَبُ :
 ١١٠/١ ، وَأَوْضَحُ الْمَسَالِكِ : ٣٧٥/١ ، وَشَرْحُ الْكَافِيَةِ لِلرُّضِيِّ : ٣٦٠/٢ ،
 وَالْخَزَانَةُ : ٣٥٦/٤ ، وَاللِّسَانُ : (خَلْبٌ) .
 (٤) فِي الْأَصْلِ : (فَوْرِيَّةٌ)

ويوماً تَوَافِينَا بِوَجْهِ مُقْسِمٍ كَأَنَّ ظَبِيَّةً تَعْطُو إِلَى وَارِقِ السَّلَمِ (١)

فاسم (كَأَنَّ) هنا ضميرٌ محذوفٌ يعودُ على المرأةِ المتقدِّمِ ذِكْرَها ، كَأَنَّهُ قَالَتْ :
 كَأَنَّهُمَا ظَبِيَّةٌ ، وَظَبِيَّةٌ خَيْرُهَا . وروى (كَأَنَّ ظَبِيَّةً) بنصبِ (ظَبِيَّةٍ) على أَنَّ يكونَ اسْمُ
 (كَأَنَّ) ، وخبرُها محذوفٌ ، والتقديرُ : كَأَنَّ ظَبِيَّةً تَعْطُو إِلَى وَارِقِ السَّلَمِ هذه المرأةُ ،
 فهذا البيتُ على هذه الروايةِ مثلُ الذي قبله في ظهورِ الاسمِ ، ويروى أيضاً : كَأَنَّ
 ظَبِيَّةً بِالْخَفْضِ على أَنَّ تكونَ (أَنَّ) زائدةً شذوذاً ، و(ظَبِيَّةٍ) مخفوفةٌ بالكافِ وهي حرفٌ
 جَرٌّ كَأَنَّهُ قَالَتْ : كَذَلِكِ .

ومثالُ كونِ خبرِها جملةً فعليةً قد فُصِّلَ بَيْنَ الْفِعْلِ مِنْهَا وَبَيْنَ (كَأَنَّ) بِ(قَدْ)
 قولُ الشاعر :

لَمَّا تَزَلْ بِرَحَالِنَا وَكَأَنَّ قَدْ (٢)

أَرَادَ : وَكَأَنَّ قَدْ زَالَتْ ، أَيْ : وَكَأَنَّهُمَا قَدْ زَالَتْ ، فَحَذَفَ الضَّمِيرَ الَّذِي هُوَ اسْمُ
 (كَأَنَّ) وَالْفِعْلُ الَّذِي بَعْدَ (قَدْ) .

ومثالُ الْفَصْلِ بَيْنَ (كَأَنَّ) وَالْفِعْلِ بِ(لَمْ) قَوْلُهُ عَزَّ وَجَلَّ : (كَأَنَّ لَمْ يَخْنُوا فِيهَا) (٣)
 أَيْ : كَأَنَّهُمْ لَمْ يَخْنُوا .

(١) من الطويل ، نسبه سيويوه لابن صريم اليشكري ، وقيل : لكعب بن أرقم اليشكري
 وصححه في اللسان وذكر ثلاثة أبيات بعد هذا البيت . وقيل : لزيد بن
 أرقم . وقيل : لحبباء بن أرقم . والأول أقرب إلى الصحة لا تفاق أغلب الكتب
 في النسبة إليه . والوجه المقسم : الحسن . وتعطو : تمد عنقها . وارق السلم :
 المورق .

وهو من شواهد سيويوه : ١٣٤/٢ ، ١٦٥/٣ ، والانصاف : ٢٠٢/١ ، وأما
 ابن الشجري : ٣/٢ ، وشرح المفصل : ٧٢/٨ ، والتوطئة : ٢٢١ ، والمقرب :
 ١١١/١ ، والمغنى : ٣٢/١ ، وشرح الكافية الشافية : ٤٩٦/١ ، والخزانة :
 ٤٨٩-٦٤/٤ ، واللسان (قسو) . وعمدة الحافظ : ٢٤١/٣٣١ ، والأصول :
 ٢٩٧/١ ، والمحتسب : ٣٠٨/١ ، ١٠٣/٢ .

(٢) تقدم تخريجه في ص : ١٥ .

(٣) من الآية : (٩٢) من سورة الأعراف .

وَأَمَّا (لَكَنَّ) إِذَا خَفَّتْ فَتَلْزَمُ الْإِلْفَاءَ ^(١) وَلَا يَجُوزُ إِعْمَالُهَا ، فَتَقُولُ : مَا قَامَ زَيْدٌ
لَكَنَّ عَمْرُو قَائِمٌ ، و (لَكَنَّ) طِفَاةٌ لَا عَمَلَ لَهَا فِي اللَّفْظِ وَلَا فِي التَّقْدِيرِ .

المسألة الثامنة : فِي دُخُولِ لَامِ الْإِبْتِدَاءِ فِي هَذَا الْبَابِ .

وَأَعْلَمُ أَنَّهُ انْفَرَدَتْ (إِنَّ) مِنْ بَيْنِ سَائِرِ أَخَوَاتِهَا بِدُخُولِ لَامِ الْإِبْتِدَاءِ فِي جُمْلَتِهَا .
وَمَوَاضِعُ دُخُولِهَا مَعَهَا أَرْبَعَةٌ :

أَحَدُهَا : أَنْ تَدْخُلَ عَلَى (إِنَّ) لَكَنَّ بِشَرْطِ أَنْ يَبْدُلَ مِنَ الْهَمْزَةِ فِي (إِنَّ) هَاءٌ ،
كَقَوْلِ الشَّاعِرِ :

أَلَا يَأْسَنَا بَرَقَ عَلَى قَلْلِ الْحَصَى لِهِنَّكَ مِنْ بَرَقٍ عَلَى كَرِيمٍ ^(٢)

الْأَصْلُ : (لَأَنَّ) وَأَبْدَلْتُ الْهَمْزَةَ هَاءً ، وَاللَّامُ الدَّاخِلَةُ عَلَيْهَا هِيَ لَامُ الْإِبْتِدَاءِ ^(٣) ،
وَالْكَافُ اسْمُهَا وَ (كَرِيمٌ) خَبَرُهَا ، وَهَذَا قَلِيلٌ .

(١) ظَاهِرُ كَلَامِ سَيُوبَةَ فِي (لَكَنَّ) أَنَّهَا إِذَا خَفَّتْ أَهْمَلْتُ ، قَالَ : (وَلَوْ أَنَّهُمْ
إِذَا خَذُوا بِعَمَلِهِ بِمَنْزِلَةِ (إِنَّمَا) كَمَا يَجْعَلُونَ (إِنَّ) : بِمَنْزِلَةِ (لَكَنَّ) لَكَانَ وَجْهًا
قَوِيًّا) .

وَقَدْ ذَكَرَ الْمَبْرَدُ جَوَازَ إِعْمَالِهَا بِحَدِّ التَّخْفِيفِ ، قَالَ فِي الْمَقْتَضِبِ : (وَقَوْلُكَ
(لَكَنَّ) بِمَنْزِلَةِ (إِنَّ) فِي تَخْفِيفِهَا وَتَثْقِيلِهَا فِي النِّصْبِ وَالرَّفْعِ وَمَا يَخْتَارُ فِيهِمَا
لَأَنَّهَا عَلَى الْإِبْتِدَاءِ دَاخِلَةٌ) . وَقَدْ نَسَبَ إِلَى يُونُسَ وَالْأَخْفَشِ جَوَازَ الْأَعْمَالِ .

انْظُرِ الْكِتَابَ : ١٦٥/٣ ، وَالْمَقْتَضِبُ : ٥١/١ ، وَشَرْحُ الْمَفْضَلِ : ٨٠/٨ ،
وَالْبَحْرُ الْمَحِيطُ : ٣٢٦/١ - ٣٢٧ ، وَالْمِهْمَجُ : ١٨٨/٢ .

(٢) مِنَ الطَّوِيلِ نَسَبَ فِي اللِّسَانِ (لِهِنَّ) لِمُحَمَّدِ بْنِ سَلَمَةَ . وَقِيلَ : لِأَعْرَابِيٍّ مِنْ بَنِي
نَحِيرٍ ، يَتَشَوَّقُ إِلَى دِيَارِهِ وَكَانَ فَوَّالًا سَرًّا . وَالْقَلْلُ : جَمْعُ قَلَّةٍ وَهِيَ أَعْلَى الْجِبَلِ .

انْظُرِ مِجَالِسَ شُعَلَبَ : ٩٣/١ ، وَأَمَالِي الْقَالِي : ٢٢٠/١ ، وَالنُّوَادِرُ : ٢٨ ،
وَالْخَصَائِصُ : ٣١٥/١ ، وَالْبَسِيَّةُ : ٦٥٨ ، وَالْمَقْرَبُ : ١٠٧/١ ، وَشَرْحُ الْجَمَلِ
لِابْنِ عَصْفُورٍ : ٤٣٣/١ ، وَالْمُضَنَّى : ٢٣١/١ ، وَالْمِهْمَجُ : ١٧٩/٢ ، وَالْخَزَانَةُ :
٣٣٩/٤ .

(٣) وَنَقَلَ صَاحِبُ الْمَصْحَاحِ عَنْ أَبِي عُبَيْدٍ أَنَّ الْكَسَائِيَّ قَالَ أَنَّ هَذِهِ اللَّامُ لَيْسَتْ
لَامَ (إِنَّ) وَأَنَّهَا هِيَ جَوَابُ لِقَسَمِ مُحَمَّدٍ وَف. الْمَصْحَاحُ (لِهِنَّ) .

والموضع الثاني : أَنْ تدْخُلَ هذه اللَّامُ على اسم (إِنَّ) ، لكن بشرط أَنْ يفصلَ بينه وبين (إِنَّ) بظرفٍ أو مجرورٍ ، كقوله تعالى : (إِنْ فِي ذَلِكَ لَآيَةٌ)^(١) ، و (إِنَّ) فِي ذَلِكَ لَعِبْرَةٌ^(٢) ، ف (آية) اسم (إِنَّ) ، دَخَلَتْ عَلَيْهِ لَامُ الْإِبْتِدَاءِ ، لِأَنَّهُ قَدْ فَصَلَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ (إِنَّ) بِالْمَجْرُورِ ، الَّذِي هُوَ فِي مَوْضِعِ الْخَبَرِ ، وَتَقُولُ : إِنَّ فِي الدَّارِ لَزَيْدًا قَائِمٌ ، فَادْخَلْتَ اللَّامَ عَلَى الْاسْمِ لَمَّا فَصَلْتَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ (إِنَّ) بِالْمَجْرُورِ ، الَّذِي يَتَمَلَّقُ بِالْخَبَرِ ، لِأَنَّ الْخَبَرَ هُوَ (قَائِمٌ) ، وَفِي الدَّارِ يَتَمَلَّقُ بِهِ .

والموضع الثالث : الْخَبَرُ بِشَرْطَيْنِ : أَحَدُهُمَا : أَنْ لَا يَلِي (إِنَّ) .

والثاني : أَنْ يَكُونَ اسْمًا أَوْ ظَرْفًا ، أَوْ مَجْرُورًا أَوْ فِعْلًا مَضارعًا ، أَوْ جُمْلَةً اسْمِيَّةً ، فَتَقُولُ : إِنَّ زَيْدًا لَقَائِمٌ ، وَإِنَّ زَيْدًا لَعِنْدَكَ ، وَإِنَّ زَيْدًا لَفِي الدَّارِ ، وَإِنَّ زَيْدًا لَيَقُومُ ، قَالَ تَعَالَى : (وَإِنَّ رَبَّكَ لَيَحْكُمُ)^(٣) ، وَكَذَلِكَ تَقُولُ : إِنَّ زَيْدًا لِأَبُوهِ قَائِمٌ .

وَاخْتَلَفَ فِي دُخُولِهَا / عَلَى الْفِعْلِ الْمَاضِي غَيْرِ الْمُتَصَرِّفِ إِذَا وَقَعَ خَبَرًا ، فَضَمُّهُ مِنْ (١٧٨ ب) أَجَازَ^(٤) ذَلِكَ فِي نَحْوِ : إِنَّ زَيْدًا لَنَعَمَ الرَّجُلُ ، وَضَمُّهُ مِنْ مَنْعِهِ^(٥) وَجَعَلَ اللَّامَ فِي نَحْوِ هَذَا جَوَابَ قَسَمٍ مَحذُوفٍ ، الْمَعْنَى : إِنَّ زَيْدًا وَاللَّهِ لَنَعَمَ الرَّجُلُ ، وَالْجُمْلَةُ الْقَسَمِيَّةُ فِي مَوْضِعِ الْخَبَرِ ، وَلَا تَدْخُلُ عَلَى الْخَبَرِ فِي نَحْوِ : إِنَّ عِنْدَكَ زَيْدًا ، وَإِنَّ فِي الدَّارِ عَمْرًا ، لَوْلَا يَتَهُ (إِنَّ) .

فَإِنْ كَانَ الْخَبَرُ فِعْلًا مَاضِيًا مُتَصَرِّفًا لَمْ يَجْزِ دُخُولُ لَامِ الْإِبْتِدَاءِ عَلَيْهِ ، فَإِنْ وَرَدَ نَحْوُ إِنَّ زَيْدًا لَقَامَ^(٦) ، فَاللَّامُ جَوَابُ قَسَمٍ مَحذُوفٍ .

(١) مِنَ الْآيَةِ (٧٧) مِنْ سُورَةِ الْحَجَرِ ، وَمِنَ الْآيَةِ : (١١) مِنْ سُورَةِ النحل .

(٢) مِنَ الْآيَةِ : (١٣) مِنْ سُورَةِ آلِ عِمْرَانَ .

(٣) مِنَ الْآيَةِ : (١٢٤) مِنْ سُورَةِ النحل .

(٤) وَمِنْ هَؤُلَاءِ : الْأَخْفَشُ وَالْفَرَاءُ وَابْنُ عَصْفُورٍ ، وَابْنُ مَالِكٍ ، انْظُرْ شَرْحَ الْجَمَلِ

لِابْنِ عَصْفُورٍ : ٤٣٢ / ١ ، وَالْمُهَمَّجُ : ١٧٤ / ٢ ، وَالتَّصْرِيحُ : ٢٢٢ / ١ .

(٥) نَقَلَ أَبُو حَيَّانٍ أَنَّ الصَّفَّارَ ، وَابْنَ السَّيِّدِ عَنْ سَيِّبِيهِ مِنْهَا ذَلِكَ . انْظُرِ الْمُسَاعَدَ

٣٢١ / ١ ، وَالْمُهَمَّجُ : ١٧٤ / ٢ .

(٦) قَالَ ابْنُ هِشَامٍ : وَالَّذِي نَحْفِظُهُ أَنَّ الْأَخْفَشَ وَهَشَامًا أَجَازَاهَا عَلَى اخْتِصَارٍ (قَدْ)

التَّصْرِيحُ : ٢٢٣ / ١ ، وَانْظُرِ الْمُسَاعَدَ : ٣٢١ / ١ .

والموضع الرابع : أن تدخل على معمول الخبر بشرطين أيضا :

أحدهما : أن لا يلي^(١) (ان) ،

والثاني : أن يتقدم على الخبر نحو : ان زيدا لطعامك أكل ، ف(طعامك) معمول

الخبر الذي هو (أكل) ، وقد تقدم عليه ، فلذلك دخلت عليه اللام . وكذلك تقول :

ان زيدا عندك جالس ، على أن يكون (جالس) الخبر ، و(عندك) معمول له ، وان

زيدا لفي الدار جالس ، و(جالس) أيضا هو الخبر ، و(في الدار) يتملق به ،

ولا يجوز دخولها على المعمول في نحو : ان في الدار زيدا جالس ، ففي الدار متعلق

بالخبر الذي هو (جالس) ، ولا يجوز دخول اللام عليه ، لأنه قد ولي (ان) ،

ولا يجوز دخول هذه اللام^(٢) مع شيء

من أخوات (ان) ، ويجوز ذلك الكوفيين^(٣) مع (لكن) وأنشدوا :

..... ولكنني من حبها لصميد^(٤)

ف(صميد) خبر (لكن) ، وقد دخلت عليه اللام ، وتأول هذا قوم على أن الأصل :

ولكن انتني^(٥) من حبها لصميد ، و(صميد) على هذا خبر (ان) ثم حذفت الهمزة

(١) أي المعمول . وانظر البسيط : ٦٥١ - ٦٥٢ ، وشرح الجمل لابن عصفور :

٠٤٢٩/١

(٢) انظر البسيط : ٦٥٣ .

(٣) انظر البسيط : ٦٥٦ - ٦٥٧ ، وشرح الجمل لابن عصفور : ٤٣٠/١ ، والمساعد

٠٣٢٢/١

(٤) هذا عجز بيت من الطويل مجهول القائل ، وصدره :

يلومونني في حب ليلي عوانلي

ويروى (لحميد) مكان (لحميد) ، وقوله : (يلومونني) جاء على لغة (أكلونني

البرافيث) . وهو من شواهد معاني القرآن : ٤٥٦/١ ، والانصاف : ٢٠٩/١ ،

واصلاح الخلل : ١٨٢ ، والبسيط : ٦٥٧ ، وشرح الجمل لابن عصفور : ٤٣٠/١

وشرح المفصل : ٦٤/٨ ، والمخني : ٢٣٣ - ٢٩٢ ، والاقتراح : ٧٢ ،

والهجع : ١٧٦/٢ ، والخزانة : ٤٧٤/٤ .

(٥) انظر شرح المفصل : ٦٤/٨ ، والمخني : ٢٣٣/١ .

فاجتمعت أربع نونات ، نون (لكن) والنونات الثلاث في (إنتى) فحذفت نون (لكن) كراهية اجتماع الأمثال . وذكر ابن عصفور أن الأصل : (لكن إنتى) ثم حذفت الهمزة فاجتمعت ثلاث نونات ، الأولى والثانية منها ساكنتان ، فحركات الثانية منهما بالفتح هرواً من التقاء الساكنين ، فصار (لكننى) .

ومعنى البصريين يحمل هذا البيت على الضرورة ، أو على زيادة اللام (٢) .

المسألة التاسعة : في العطف على الموضع في هذا الباب .

وأعلم أنه يجوز العطف على موضع اسم (إن) و (لكن) باتفاق (٣) ، ولكن بشرط تأخير المعطوف عن الخبر ، فتقول : إن زيدا قائم وعمرو ، ويكون (عمرو) مرفوعاً بالعطف على موضع اسم (إن) قبل دخولها . وكذلك تقول في (لكن) : ما قام زيد لكن عمراً قائماً ، فيكون (خالداً) مرفوعاً بالعطف على موضع (عمرو) قبل دخول (لكن) ويجوز أيضاً أن تقدم المعطوف على الخبر فيبقى على حسب ما كان مع التأخير ، لأنه أصله ، فتقول : إن زيدا وعمرو قائم ، تريد : إن زيدا قائم وعمرو ، لكنك قد متته .

واختلف في (أن) هل يجوز العطف على موضع اسمها أم لا ؟ على قولين : ظاهر مذهب أبي القاسم الجواز ، وهو مذهب ابن جني ، وأكثرهم على المنع (٥) إلا في الموضع الذي تصلح فيه الجملة مكان (أن) كقولك : ظننت أن زيدا قائم وعمرو ، فيجوز أن يكون عمرو / معطوفاً على موضع اسم (أن) الذي هو زيد ، ألا ترى أنه يصلح أن (١/١٧٩) تقول : ظننت لزيد قائم وعمرو ، ف (ظننت) لما كانت تقع بعد ما الجملة إذا علقت عن

(١) شرح الجمل لابن عصفور : ٤٣٠ / ١ - ٤٣١ .

(٢) شرح ابن عقيل : ٣٦٥ / ١ ، والمساعد : ٣٢٣ / ١ .

(٣) البسيط : ٦٨٠ ، وشرح الجمل لابن عصفور : ٤٥١ / ١ ، والمساعد : ٣٣٥ / ٢ .

(٤) انظر البسيط : ٦٧٩ ، وقد اختار ابن مالك هذا المذهب في التسهيل : ٦٦ ،

وفي الالفية ، انظر شرح ابن عقيل : ٣٧٥ - ٣٧٧ ، والمساعد : ٣٣٦ / ١ .

(٥) قال ابن عقيل في المساعد : ٣٣٧ / ١ (وقال الشلوين : مذهب الأكثرين المنع .

وهو الصحيح) .

الصل ، جَازَ أَنْ يَصْطَفَ عَلَى مَوْضِعِ اسْمٍ (أَنَّ) الواقعة بعد ها على توهم وقوع الجملة بعد ها ، فلا يجوز الصطاف على الموضع في مثل قولك : أَعْجَبَنِي أَنْ زَيْدًا قَائِمٌ وَعَمْرُو ، لأنَّ (أَعْجَبَنِي) يطلب (أَنَّ) بعده على الفاعلية ، فلا يصح أَنْ تقع الجملة موقعَ (أَنَّ) في مثل هذا ، لأنَّ الفاعل لا يكون جملةً .

وأما باقي الحروف وذلك : (كَانَ) و(لَيْتَ) و(لَعَلَّ) فلا يجوز الصطاف على موضع اسمها بوجه ، فلا يُقَالُ : كَانَ زَيْدًا قَائِمٌ وَعَمْرُو ، ولا : لَيْتَ زَيْدًا قَائِمٌ وَعَمْرُو ، ولا : لَعَلَّ زَيْدًا قَائِمٌ وَعَمْرُو ، على أَنْ يكون (عمرو) مرفوعاً بالصطاف على موضع زيد قبل دخول الحرف ، وقد تعصّل من هذا أَنَّ حروف هذا الباب بالنظر إلى الصطاف على مواضع أسمائها الذي هو الرفع ثلاثة أقسام :

قسم يجوز ذلك فيه باتّفاقي وهو (أَنَّ) و(لَكِنْ) .

وقسم لا يجوز ذلك فيه باتّفاقي ، وهو (كَانَ) و(لَيْتَ) و(لَعَلَّ) .

وقسم فيه خلاف وهو (إِنْ) ، وحيث جاز الصطاف على الموضع فشرطه تأخير

المعطوف عن الخبر لفظاً أو تقديراً كما تقدّم ، فلا يُقَالُ : إِنْ زَيْدًا قَائِمًا وَعَمْرُو قَائِمًا ،

لأنَّ المعطوف الذي هو (عمرو) ليس بمتأخر عن الخبر الذي هو (قائم) ، لا في

اللفظ ولا في التقديم . ألا ترى أنه لا يُقَالُ : إِنْ زَيْدًا قَائِمًا وَعَمْرُو ، فإن قلت :

إِنْ زَيْدًا وَعَمْرُو قَائِمٌ ، جاز ، لأنَّ افراد (قائم) يدلُّ على أَنَّ الأصل : إِنْ زَيْدًا قَائِمٌ

وعَمْرُو ، فالمعطوف هنا مؤخر في التقديم .

ومعنى الصطاف على الموضع في هذا الباب أَنْ (إِنْ) داخلة على المبتدأ والخبر ،

(١) قال ابن أبي الربيع في البسيط : (٦٨١) وأما : كَانَ وَلَيْتَ وَلَعَلَّ ، فالرفع فيها

من وجه واحد ، وهو الصطاف على الضمير المستتر في الخبر ، ويكون فيه قبح ،

فتقول : كَانَ زَيْدًا قَائِمٌ هُوَ وَعَمْرُو ، ولَيْتَ مُحَمَّدًا خَاجٌ هُوَ وَخَالِدٌ ، ولا يجوز

الصطاف على الموضع ، لأنَّ الموضع قد تغيّر بدخول هذه الحروف ، وانتقل من

الخبر إلى غير الخبر . وانظر شرح الجمل لابن عصفور : ٤٥٧/١ .

(٢) أجاز ذلك الكسائي ، انظر المساعد : ٣٣٦/١ .

فتنصب المبتدأ وترفع الخبر ، فاسمها مبتدأ مرفوع في الأصل قبل دخولها ، فلذلك أن تعطف عليه بمراعاة أصله من الرفع بالابتداء ، فإذا قلت : **إِنَّ زَيْدًا قَائِمٌ وَعَمْرُو** ، فهو على تقدير : **زَيْدٌ قَائِمٌ وَعَمْرُو** ، ^(١) ولذلك في رفع المعطوف الواقع بعد الخبر في هذا الباب وجه آخر ، وهو أن يكون معطوفاً على الضمير المستتر في الخبر إذا كان الخبر مما يتحمل الضمائر فتقول : **إِنَّ زَيْدًا قَائِمٌ وَعَمْرُو** ، وكأنَّ زَيْدًا قَائِمٌ وَعَمْرُو ، على أن يكون (عمرو) مرفوعاً بالمعطوف على الضمير الفاعل بقاء ، وهو المستتر فيه ، وهذا جارٍ في جميع أحرف هذا الباب ، لكنه ضعيف جداً ، بآيه الشعر ، **إِلَّا أَنْ تُؤَكَّدَ** ^(٢) ذلك الضمير بضمير رفع منفصل أو تفصل بين الخبر والمعطوف بفصل ، فحينئذ يحسن في الكلام ، فتقول : **إِنَّ زَيْدًا قَائِمٌ هُوَ وَعَمْرُو** ، ولعلَّ زَيْدًا سائر هو وخالد . وكذلك تقول : **إِنَّ زَيْدًا قَائِمٌ الْيَوْمَ وَعَمْرُو** ، وكأنَّ زَيْدًا ضارباً عمراً وخالد ، على أن يكون عمرو وخالد مرفوعين بالمعطوف على الضمير المستتر في قائم وضارب ، لأجل الفصل بالطرف والمفعول ، ولا يجوز تقدير المعطوف على الخبر في هذا الوجه لا متناع تقدير المعطوف على المعطوف عليه إلا في الضرورة على ما تقدم في باب المعطف ، فلا يقال / **إِنَّ زَيْدًا قَائِمٌ وَعَمْرُو** ^(١٧٩/ب) قائم ، على أن يكون عمرو معطوفاً على الضمير في (قائم) . وقد ذكر أبو القاسم أيضاً في الاسم المرفوع بعد حرف المعطف في هذا الباب وجهاً آخر ، وهو أن يكون مرفوعاً بالابتداء ^(٣) ، ابتداءً يخصه ، لا بالابتداء المنسوخ الذي كان لاسم (إن) ففى الأصل على الصافي المتقدم ، فتقول : **إِنَّ زَيْدًا قَائِمٌ وَعَمْرُو** ، على أن يكون عمرو مبتدأ وخبره محذوف لدلالة خبر (إن) عليه ، كأنك قلت : **إِنَّ زَيْدًا قَائِمٌ وَعَمْرُو قَائِمٌ** ^(٤) ، وكذلك : **مَا قَامَ زَيْدٌ لَكِنْ عَمْرًا قَائِمٌ وَخَالِدٌ** ، على أن يكون خالد مبتدأ وخبره محذوف

(١) شرح الجمل لابن عصفور : ٤٥٥/١ .

(٢) شرح الجمل لابن عصفور : ٤٥٥/١ ، ٤٥٧ ، والبسيط : ٦٧٩ .

(٣) الجمل : ٦٨ ، وانظر البسيط : ٦٧١ .

(٤) انظر البسيط : ٦٧٧ .

لدلالة خبر (لكن) عليه ، والتقدير : ومالده قائم ، والجملة بعد الواو معطوفة على الجملة قبلها ، عطاف الجملة لا عطاف المفردات ، فيمتنع على هذا الوجه أن تقول : إن زيدا قائم لا عمرو ، على أن تكون (لا) عاطفة ، لأن (لا) إنما يعطف بها المفردات لا الجملة ، وما بعدها في هذا الوجه جملة لا مفرد ، ويجوز ذلك على الوجه الأول من العطف على الموضع ، لأنه من قبيل عطاف المفردات .^(١)

وهذا الوجه الذي زاده أبو القاسم لا يجوز مع (كأن) ولا مع (ليت) ، ولا مع (لعل) ، وهو جائز حسن ، وكأنه راجع إلى معنى العطف على الموضع ، وهو قريب منه والفرق بينهما ما تقدم من أن المراد ابتداء آخر يختص به سوى الابتداء المنسوخ ، وفي العطف على الموضع يكون الرفع بذلك الابتداء المنسوخ ، كأنه موجود رافض ، للاسمين ، وقرئ آخر : أن هذا من عطاف الجملة ، والآخر كأنه من عطاف المفردات ، والله سبحانه أعلم .

وأعلم أن الحمل على الموضع في هذا الباب مختص بالعطف ، ولا يجوز فيما سواه من التوابع ، فالنعت والتوكيد وعطاف البيان والبدل إنما تجرى على لفظ^(٢) الاسم لا على موضعه ، سواء أكانت مقدمة على الخبر أم متأخرة عنه نحو : إن زيدا الكريم قائم ، وإن زيدا نفسه قائم ، وإن زيدا أمك قائم ، وكذلك إن تأخرت هذه التوابع عن الخبر ، لأن هذه الأشياء إن تأخرت عن الخبر فأصلها التقديم عليه وولايتها المتبوع ، لأنها بيان له ، فصارت كالمنطوق المتقدم على الخبر لفظاً وتقديراً . وقد تقدم أنه لا يجوز فيه إن ذاك الحمل على الموضع .

(١) البسيط : ٦٧٧ .

(٢) انظر شرح الجمل لابن عصفور : ٤٥٨ / ١ ، والمساعد : ٣٣٨ / ١ .

بَابُ الْفَرْقِ بَيْنَ (إِنْ) وَ (أَنَّ)

أَعْلَمُ أَنَّهُ وُضِعَ هَذَا الْبَابُ لِيَتَيْنَ الْمَوَاضِعَ الَّتِي تَقَعُ فِيهَا (إِنْ) مَكْسُورَةً وَالْمَوَاضِعَ الَّتِي تَفْتَحُ فِيهَا ، وَالضَّابُّ لَذَلِكَ عَلَى الْجُمْلَةِ : أَنَّ كُلَّ مَوْضِعٍ يَقْدَرُ بِمَصْدَرٍ مَرْفُوعٍ أَوْ مَنْصُوبٍ أَوْ مَخْفُوعٍ (إِنْ) فِيهِ مَفْتُوحَةٌ ^(١) ، وَكَذَلِكَ إِذَا وَقَعَتْ بَعْدَ عَامِلٍ نَصَبٍ مِنْ نَوَاسِخِ الْإِبْتِدَاءِ ، يَنْصَبُ الْمَبْتَدَأُ وَالْخَبَرُ كَبَابِ (ظَنَنْتُ) . وَكَذَلِكَ إِذَا وَقَعَتْ بَعْدَ (لَوْ) أَوْ (لَوْلَا) وَمَا عَدَا ذَلِكَ (إِنْ) فِيهِ مَكْسُورَةٌ ^(٢) .

وَأَمثلة ذلك : أَعْجَبَنِي أَنَّ زَيْدًا قَائِمٌ ، تَفْتَحُ (أَنَّ) هُنَا ، لِأَنَّهَا تَقْدَرُ بِمَصْدَرٍ هُوَ فَاعِلٌ (أَعْجَبَنِي) ، أَلَا تَرَى أَنَّ التَّقْدِيرَ : أَعْجَبَنِي قِيَامُ زَيْدٍ ، وَكَذَلِكَ إِذَا قُلْتَ : عَرَفْتُ أَنَّكَ قَائِمٌ ، لِأَنَّ التَّقْدِيرَ : عَرَفْتُ قِيَامَكَ . وَكَذَلِكَ : عَجِبْتُ مِنْ أَنَّكَ قَائِمٌ ، أَيْ : مِنْ قِيَامِكَ / وَتَقُولُ أَيْضًا : ظَنَنْتُ أَنَّكَ قَائِمٌ ، لِأَنَّهَا وَقَعَتْ بَعْدَ (ظَنَنْتُ) وَهِيَ تَنْصَبُ (١/١٨٠) الْمَبْتَدَأُ وَالْخَبَرُ . وَكَذَلِكَ : أَعْلَمْتُ زَيْدًا أَنَّ عَمْرًا قَائِمٌ ، بِالْفَتْحِ أَيْضًا ، لِأَنَّهَا فِي مَوْضِعٍ يَنْتَصِبُ فِيهِ الْمَبْتَدَأُ وَالْخَبَرُ (أَعْلَمْتُ) وَتَقُولُ أَيْضًا : لَوْ أَنَّكَ قَائِمٌ لَأَكْرَمْتُكَ ، فَتَفْتَحُ (أَنَّ) بَعْدَ (لَوْ) وَهِيَ عِنْدَ سَيِّوِيهِ فِي مَوْضِعٍ رَفَعَ بِالْإِبْتِدَاءِ ^(٣) ، وَالْخَبَرُ سَدَّ خَبَرَ (أَنَّ) سَدَّهُ ، وَلَيْسَ يَقَعُ الْمَبْتَدَأُ بَعْدَ (لَوْ) إِلَّا فِي هَذَا الْمَوْضِعِ ، وَتَلْزَمُ فِي غَيْرِهِ الدَّخُولُ عَلَى الْجُمْلَةِ الْفِعْلِيَّةِ ، وَسَاغَ هُنَا وَقَعَتِ الْجُمْلَةُ الْأَسْمِيَّةُ بَعْدَهَا ، لِأَنَّهُ لَمْ يَقَعْ بَعْدَهَا فِيهِ لَفْظُ الْأَسْمِ ، إِنَّمَا وَلِيَهَا فِي اللَّفْظِ مَا هُوَ شَبِيهٌ بِالْفِعْلِ وَهُوَ (أَنَّ) ، فَلِذَلِكَ

(١) انظر المقتضب : ٣٤٠ / ٢ ، والبسيط : ٦٩٩ ، وشرح الجمل لابن عصفور :

١ / ٤٥٩ ، وشرح ابن عقيل : ٣٥٠ / ١ ، والمهمع : ١٦٧ / ٢ - ١٦٨ .

(٢) انظر مواضع الكسر في المقتضب : ٣٤٧ / ٢ ، ٣٥٠ ، ٣٥٣ ، ١٩٤ / ٣ ،

١٠٧ / ٤ ، والبسيط : ٦٧٨ - ٦٩٠ ، وشرح الجمل لابن عصفور : ١ / ٤٦٠ ،

والمهمع : ١٦٥ / ٢ ، ١٦٦ .

(٣) الكتاب : ١٣٩ / ٣ - ١٤٠ ، وانظر شرح الجمل لابن عصفور : ١ / ٤٥٩ ،

والمهمع : ١٧٠ / ٢ .

جاءت وهي عند أبي العباس المبرد في موضع الفاعل بفعل محذوف^(١) ، والتقدير : لو
 ثبت قيامك لأكرمته . وكذلك تفتحها بعد (لولا) إذا قلت : لولا أنك قائم لأكرمته^(٢) ،
 وهي هنا في موضع رفع بالابتداء خاصة والخبر محذوف . وتقول : إن زيدا قائم ، بالكسر
 خاصة ، لأن هذا ليس من المواضع المتقدمة . وكذلك : زيد إنه قائم ، هي فيه
 مكسورة لا غير . ولك في ضبط المكسورة والمفتوحة طريقة أخرى ، وهي أن يقال : يلزم
 كسر (إن) ولا يجوز فتحها إذا وقعت أول الكلام نحو : إن زيدا قائم ، وإذا وقعت
 وفي غيرها أو في اسمها أو في معمول غيرها لام الابتداء نحو قوله تعالى : (أَفَلَا
 يَعْلَمُ إِذَا بُعِثَ رَمَلٌ فِي الْقُبُورِ * وَحُصِّلَ مَا فِي الصُّدُورِ * إِنَّ رَبَّهُم بِهِمْ يَوْمَئِذٍ خَبِيرٌ)^(٣) .
 فلولا هذه اللام الداخلة على الخبر الذي هو (خبر) لفتح (إن) ، وكذلك
 تقول : علمت إن زيدا لقائم ، بالكسر ، وعلمت إن في الدار لزيدا ، وعلمت إن زيدا
 لتمامك أكل ، فتبقى (إن) على الكسر لأجل لام الابتداء . وإذا وقعت بعد واو
 الحال كقوله تعالى : (كَمَا أَخْرَجَكَ رَبُّكَ مِنْ بَيْتِكَ بِالْحَقِّ وَإِنَّ فَرِيقًا مِنَ الْمُؤْمِنِينَ
 لَكَارِهُونَ)^(٤) فالواو الداخلة على (إن) ، واو الحال ولذلك يجب في (إن) الكسر .
 وإذا وقعت بعد (حتى) إذا كانت حرف ابتداء^(٥) نحو : أعجبتني القوم حتى
 إن زيدا يعجبني . ويجوز كسرها وفتحها في مواضع : إذا وقعت بعد القسم^(٦) نحو :

(١) وهو أيضا مذهب الكوفيين والزجاج والزمخشري وابن الحاجب . انظر المقتضب

٧٧/٣ ، والهمع : ١٧٠/٢ ، والتصريح : ٢١٧/١ .

(٢) انظر البسيط : ٧٠٠ .

(٣) الآيات : (٩ - ١٠ - ١١) من سورة العاديات .

(٤) الآية : (٥) من سورة الأنفال . وانظر الهمع : ١٦٥/٢ .

(٥) انظر البسيط : ٦٨٨ - ٦٨٩ .

(٦) قال ابن عصفور في شرح البطل : ٤٦٠/١ ، (واختلف فيها بعد القسم نحو :

والله أن زيدا قائم ، فمنهم من لم يجزأ الا الفتح . ومنهم من أجاز الفتح

والكسر ، واختار الفتح . ومنهم من أجازهما واختار الكسر . ومنهم من لم يجزأ

الا الكسر . وهو الصحيح .) . وانظر البسيط : ٦٩٢ - ٦٩٣ ، وتوضيح

المقاصد : ٢٤٢/١ ، ومنهج السالك : ٧٥/١ .

أَحْلَفَ بِاللَّهِ إِنَّ زَيْدًا قَائِمٌ ، وَالْغَالِبُ فِيهَا الْكُسْرُ ، وَقَدْ التَّزَمَهُ بَعْضُهُمْ (١) .
 وَإِذَا وَقَعَتْ بَعْدَ الْقَوْلِ نَحْوُ : أَتَقُولُ إِنَّ زَيْدًا قَائِمٌ ، وَنَحْوُ : قُلْتُ إِنَّ زَيْدًا
 مُنْطَلِقٌ ، فَالْفَتْحُ عَلَى لَفْظٍ مَنْ يَمَعِلُ الْقَوْلَ عَمَلُ الظَّنِّ ، فَيَنْصَبُ بِهِ الْمَبْتُدَأُ وَالْخَبَرُ مَالِقًا
 فَيَقُولُ : قُلْتُ زَيْدًا مُنْطَلِقًا ، وَأَتَقُولُ زَيْدًا مُنْطَلِقًا ، وَهِيَ لَفْظَةٌ لِبَعْضِ الْعَرَبِ (٢) ، وَالْكَسْرُ
 عَلَى لَفْظٍ مَنْ لَا يَجْرِيهِ مَجْرَى الظَّنِّ وَلَا يَنْصَبُ بِهِ الْمَبْتُدَأُ وَالْخَبَرُ بَلْ يَقُولُ : قُلْتُ زَيْدًا
 مُنْطَلِقًا ، وَأَكْثَرُ الْعَرَبِ عَلَى أَنَّ لَا يَجْرِي مَجْرَى الظَّنِّ إِلَّا بِأَرْبَعَةِ شُرُوطٍ : أَنْ يَكُونَ
 فِعْلًا مُضَارِعًا (٣) ، وَأَنْ يَكُونَ بَتَاءُ الْخِطَابِ فِي أَوَّلِهِ ، وَأَنْ تَتَقَدَّمَ ذَلِكَ الْفِعْلُ أَدَاةُ
 اسْتِفْهَامٍ ، وَأَنْ لَا يَفْصَلَ بَيْنَ هَذِهِ الْأَدَاةِ وَبَيْنَ الْفِعْلِ بِمَا عَدَا الظَّرْفِ وَالْمَجْرُورِ (٤) :
 أَتَقُولُ زَيْدًا مُنْطَلِقًا ، قَالَ الشَّاعِرُ :

مَتَى تَقُولُ الْقُلُوصَ الرَّوَاسِمَا يَدْنِينَ أُمَّ قَاسِمٍ وَقَاسِمَا (٥)

(ف) تَقُولُ (في هذا البيت قد عمل في المبتدأ والخبر عمل الظَّنِّ ، فنصبهمَا ،

فَالْقُلُوصَ / مفعوله الأول والرَّوَاسِمَ نعت للقلوص ، و(يَدْنِينَ) في موضع المفعول الثاني ، (١٨٠/ب)

- (١) وهو مذاهب البصريين . انظر المقتضب : ١٠٧/٤ ، والمهمع : ١٦٦/٢ ،
 وأوضح المسالك : ٣٤٢/١ .
 (٢) وهم بنو سليم ، انظر التصريح : ٢٦٢/١ ، وشرح الجمل لابن عصفور : ٤٦٢/١
 والمهمع : ٢٤٥/٢ .
 (٣) قال ابن هشام : وسوى به السيرافي قلت ، والكوفي قل . التصريح : ٢٦٢/١ .
 (٤) هذا الشرط اشتراطه سيويوه والأخفش . التصريح : ٢٦٣/١ ، والمهمع :
 ٢٤٢/٢ ، وانظر الشروط في البسيط : ٦٩٤ .
 (٥) البيت من أرجوزة لهديبة بن الخشرم العذري . والقلوص : جمع قلووص وهي الشابة
 من النوق وأول ما يركب من إناث الإبل . والرَّوَاسِمَ : جمع راسمه اسم فاعل من
 الرسيم وهو نوع من سير الإبل الحثيث . ويدنين : مضارع أدنى أدناؤه معناه
 قرب . ويروي : أم حازم وحازما .
 وهو من شواهد : الجمل : ٣١٥ ، وشرحه لابن عصفور : ٤٦٤/١ ، وشذور
 الذهب : ٣٧٩ ، وشرح ابن عقيل : ٤٤٧/١ ، وفيه (يحملن) مكان (يدنين)
 وشواهد التوضيح ص : ٩٢ ، والمهمع : ٢٤٦/٢ ، والأشمونى : ٣٦/٢ .

وهذا الإعمال في هذا البيت فصيح لوجود الشروط الأربعة ، ألا ترى أن (تقول) فعل مضارع وفي أوله تاء المضارعة التي للمخاطب ، لأن فاعله ضمير المخاطب المستتر فيه ، وقد تقدمت أداة استفهام وهي (متى) لأنها ظرف من أسماء الاستفهام ، ولم يفصل بينهما ، ففتح (إن) بعد القول إذا وجدت فيه هذه الشروط إذا حسن فصيح ، بخلافه إذا لم توجد أو نقص منها شيء ، وسيحكم الكلام على القول في بابيه إن شاء الله عز وجل .

ويجوز أيضاً الوجهان في (إن) إذا وقعت بعد (أما) في مثل قولك : أما أنك عاقل (١) ، فالكسر على أن تكون (أما) حرف تنبيه ك (ألا) . والفتح على أن تكون (أما) بمعنى (حقا) (٢) و (أن) مع صلتها في موضع المبتدأ ، وقد تقدم ما حكاه سيويه من أنهم يقولون : أما إن جزاك الله خيراً ، وأما أن جزاك الله خيراً (٣) و (إن) مخففة من (إن) ، و (أن) مخففة من (أن) .

وكذلك يجوز الوجهان إذا وقعت (إن) بعد (إذا) (٤) المفاجأة نحو قول الشاعر :
وَكُنْتُ أَرَى زَيْدًا كَمَا قِيلَ سَيِّدًا
إِذَا أَنَّهُ عَبْدُ الْقَفَا وَاللِّهَازِمِ (٥)

(١) البسيط : ٦٩٨ ، وانظر المقتضب : ٣٥٣ / ٢ ، ٩ / ٣ .

(٢) المصحح : ١٦٧ / ٢ ، وفي شرح الجمل لابن عصفور : ٤٦١ / ١ (أحقا) .

(٣) الكتاب : ١٦٧ / ٣ ، وانظر ما تقدم في ص : ٧٠٠ / ٦٩٢ .

(٤) انظر البسيط : ٦٩٥ ، وشرح الجمل لابن عصفور : ٤٦١ / ١ .

(٥) من الطويل مجهول القائل . واللهازم : جمع لهزمة وهي عظم ناتئ في أصل الحنك الأسفل . والقفا : موضع الصفع واللهزمة موضع اللكز . يريد أنه ليئس من ذليل .

وهو من شواهد سيويه : ١٤٤ / ٣ ، والمقتضب : ٣٥١ / ٢ ، والخصائص :

٣٩٩ / ٢ ، وشرح الجمل لابن عصفور : ٤٦١ / ١ ، وشرح المفصل : ٩٧ / ٤ ،

١٦٣ ، ٦١ / ٨ ، وأوضح المسالك : ٣٣٨ / ١ ، ٣٠٣ / ٤ ، والتصريح : ٢١٨ / ١

وشرح ابن عقيل : ٣٥٦ / ١ ، والجنى الداني : ٣٧٨ / ٤١١ ، وشذور الذهب

٢٠٧ ، والمصحح : ١٦٨ / ٢ ، والغزاة : ٦٥٥ / ٣ ، ٣٠٣ / ٤ .

يُروى بفتح (إنه) وكسرها ، لأن (إذا) هذه التي للمفاجأة ، ومن حكمها
 يجوز أن يقع بعدها المفرد والجملة ، فإذا قدرت (أن) الواقعة بعدها في موضع
 المفرد لزم الفتح ، وإذا قدرت في موضع الجملة لزم الكسر. (١)

وكذلك أيضاً يجوز الوجهان في مثل قولك : أول ما أقول : أنتي أحمد الله (٢) ، فالكسر
 على معنى : أول ما أقوله هذا الكلام الذي هو أنتي أحمد الله . والفتح على معنى : أول
 ما أقول حمد الله ، أي : أن أحمد الله : ولم تميّن لفظاً يقع الحمد به ، وما عدا
 هذه المواضع التي يلزم فيها الكسر ، والتي يجوز فيها الوجهان ، يلزم فيها فتح
 (أن) نحو : أعجبنى أن زيدا قائم.

والله سبحانه ولي التوفيق بمنه وفضله ، وصلى الله على سيدنا محمد وعلى أهله ،
 ألفيت فيما قيدت هذا منه ما نصه ،

هذا آخر ما وجدت من هذا التقييد لمؤلفه رحمه الله ورضي عنه .

(١) اختلف النحاة في (إذا) الفجائية هذه ، أهى حرف أم ظرف ؟ فعلى الأول

الأخفش واختاره ابن مالك ، وعلى الثاني المبرد والزجاج واختاره ابن عصفور
 والزمخشري ، فمن قال بحرفيتها يجوز كسر همزتها ويجوز عند هم أيضاً فتحها
 ومن قال بظرفيتها يجوز فتح همزتها ، انظر المغني : ٨٧/١ ، والبسيط ص :

٦٩٥ - ٦٩٧ ، وشرح الجمل لابن عصفور : ٤٦١/١ .

(٢) انظر هذه المسألة في الكتاب : ١٤٣/٣ ، والايضاح : ١٣٠/١ - ١٣١ ،

والبسيط : ٧١١ وما بعدها ، وشرح الجمل لابن عصفور : ٤٦٤/١ ، وما

بعدها ، وشرح الجمل لابن الفخار : ١٠٤ ، وما بعدها ، والهمـ

١٦٩/٢ ، والمسائل المنثورة لأبي على الفارسي : ل/١٥٣ .

الفصل الثاني

فهرس الآيات القرآنية منسوقة على السور

الآية	رقمها	رقم الصفحة
سورة الفاتحة : ١		
(اياك نعبد)	٥	٦٨
(اهدنا الصراط صراط الذين)	٧٠٦	١٦٠ ، ١٦٦
سورة البقرة : ٢		
(لا ريب فيه)	٢	٧
(أولئك على هدى من ربهم وأولئك هم المفلحون)	٥	١٣٩
(سواء عليهم أأنذرتهم أم لم تنذهم لا يؤمنون)	٦	٣٠٠ ، ٣١٦
(صم بكم عى)	١٨	٣٩٩
(مثلاً ما بمعوذة)	٢٦	٦٨٨
(ويقطعون ما أمر الله به أن يوصل)	٢٧	١٦٠ ، ١٦٣
(اسكن أنت وزوجك)	٣٥	١٤٢
(وإياى فارهبون)	٤٠	٤٢٣ ، ٤٥٥
(وإياى فاتقون)	٤١	٤٢٣ ، ٤٥٥
(واستعينوا بالصبر والصلاة وإنها لكبيرة)	٤٥	١٩٤ ، ٣٨٨
(الذين يظنون أنهم ملاقوا ربهم)	٤٦	١٧٤ ، ١٧٨
(اضرب بعصاك الحجر فانفجرت)	٦٠	١٤٥
(ولقد علمتم الذين اعتدوا منكم فى السبت)	٦٥	١٧٥
(لا فارض ولا بكر عوان بين ذلك)	٦٨	٣٢٩
(ولما جاءهم كتاب من عند الله صدق لما معهم)	٨٩	٦٥٥
(ومن الذين اشركوا يود أحدهم لو يعمر)	٩٦	٧٠ ، ١٠٦
(ولما جاءهم رسول من عند الله صدق لما معهم نبذ فريق من الذين أوتوا الكتاب كتاب الله وراء ظهورهم كأنهم لا يعلمون)	١٠١	٦٥٥
(ولقد علموا لمن اشتراه ماله فى الآخرة من خلاق)	١٠٢	٢٠٧
(واتقوا يوماً لا تجزى نفس عن نفس شيئاً)	١٢٣	٢٤٤ ، ٥٣٣
(وإذا ابتلى إبراهيم ربه)	١٢٤	٦٧
(وقالوا كونوا هوداً أو نصارى)	١٣٥	١١٦

رقمها	رقم الصفحة	الآية
١٤٣	٦٨٠	(وإن كانت لكبيرة إلا على الذين هدى الله)
١٦٤	٦٦٠ ، ٦٢٥ ، ٤٢	(إن في خلق السموات والأرض)
١٦٤	٤٢	(والفلك التي تجري في البحر)
١٦٧	١٣٢	(لو أن لنا كرة فنتبرأ)
١٧٠	٣٧٥ ، ١٢٦	(أولو كان آبائكم)
١٧١	٣٣٥	(ومثل الذين كفروا كمثل الذي ينعق)
١٧٧	٣٣٥	(ليس البر أن تولوا)
١٧٧	٣٠٧	(والصابرين في البأساء والضراء)
١٧٧	٥١٨	(والموفون بعهدهم إذا عاهدوا)
١٧٧	٣٠٧	(ولكن البر من آمن)
١٨٤	٢٩٧	(وأن تصوموا خير لكم)
١٨٥	٢٣٨	(شهر رمضان الذي أنزل فيه القرآن)
١٨٧	١٩٧	(فكلوا وشربوا حتى يتبين)
١٨٩	٦٠٦	(واتقوا الله لعلكم تفلحون)
٢١٤	١١٦	(حتى يقول الرسول)
٢١٤	٧١٠٠ ، ٢٧٧	(أم حسبتم أن تدخلوا الجنة ولما يأتكم)
٢١٥	٢١٥ ، ٢٠٩	(يسألونك ماذا ينفقون)
٢١٧	١٦٤ ، ١٦٣ ، ١٦٠	(يسألونك عن الشهر الحرام قتال فيه)
٢١٧	١٤٢	(وكفره والمسجد الحرام)
٢١٩	٧١	(يسألونك ماذا ينفقون قل العفو)
٢٢١	٣٠٢	(ولعبد مؤمن خير من مشرك)
٢٢٣	٧١٠	(واعلموا أنكم ملاقوه)
٢٢٦	٢٢٩	(للذين يؤلون من نسائهم)
٢٢٩	٧١٠	(إلا أن يخافا ألا يقيما حدود الله)
٢٣٠	٧١٠	(إن ظنا أن يقيما)
٢٣٣	٧١٤	(لمن أراد أن يتم الرضاعة)
٢٣٤	٦٥٦ ، ٣٢٥	(والذين يتوفون منكم ويذرون أزواجاً يتربصن بأنفسهن)
٢٤٠	٣٠١	(وصية لأزواجهن)

رقم الصفحة	رقمها	الآية
٧١١	٢٤٩	(الذين يظنون أنهم ملاقوا الله)
٣٩١	٢٥٨	(ألم ترالى الذى حاج إبراهيم)
٣٩١	٢٥٩	(أو كالى مَرَّ على قرية)
١٣٨، ١٣٤، ١٣٢	٢٧١	(وان تخفوها وتؤتوها الفقراء فهو خير لكم ويكفر) (الذين ينفقون أموالهم بالليل والنهار سرا وعلانية)
٣٥٧	٢٧٤	(فلهم أجرهم عند ربهم)
٦٢	٢٧٥	(فمن جاءه موعظة)
٥٠٥، ٤٩٤	٢٨٠	(وان كان ذو عسرة)
٣٧٥	٢٨٢	(فإِنَّ آثِمَ قلبه)
(سورة آل عمران : ٣)		
٧٢٥، ٦٦٠، ٦٢٥	١٣	(إِنَّ فى ذلك لعبرة) (ومنهم مَنْ إِنْ تأمَّنْه بدينار لا يؤدِّه إليك إِلَّا ما دمت عليه قائماً)
٥٠٤، ٢٤٤	٧٥	(فيه آيات بينات مقام إبراهيم)
١٧٠	٩٧	(ولله على الناس حج البيت مِنْ استطاع إليه سبيلاً)
١٦٤، ١٦٢	٩٧	(وأما الذين اسودَّت وجوههم أَكْفَرْتُمْ بعد إيمانكم)
٦٢١، ٣٦٦	١٠٦	(وما الله يريد ظُلماً للعالمين)
٤٦٨	١٠٨	(واتقوا الله لعلَّكم تفلحون)
٦٠٦	٢٠٠/١٣٠	(وأطيعوا الله والرسول لعلَّكم ترحمون)
٦٠٦	١٣٢	(وأنتم الأعلىون)
٤٨	١٣٩	(أم حسبتم أَنْ تدخلوا الجنة ولما يعلم الله الذين جاهدوا منكم)
٢٧٧	١٤٢	(قل إِنَّ الأمر كله لله)
٣٤١، ٣٤٠	١٥٤	(يفضى طائفة منكم وطائفة قد أَهْمْتهم أنفسهم)
٤٦٣	١٥٤	(فبما رحمة من الله لنت لهم)
٧٠٤، ٦٧٢	١٥٩	(وان كانوا من قبل لفي ضلال مبين)
٦٨٤، ٦٨٠	١٦٤	(ولا يحسبن الذين ييخلون بما آتاهم الله من فضله هو خيراً لهم)
١٩٦، ١٩٤	١٨٠	

الآية	رقمها	رقم الصفحة
(لا يفرِّق قلبك تثمِّم الذين كفروا في البلاد ، متاع قليل)	١٩٧/١٩٦	٣٠٦
(سورة النساء : ٤)		
(تساءلون به والأرحام)	١	١٤٢
(وإن خفتن ألا تقسطوا)	٣	٧١٠
(فانكحوا ما طاب لكم من النساء)	٣	٦٧٨، ٨٣
(واللذان يأتيانها منكم فآذوهما)	١٦	٣٦٢/٣٢٧، ٣٢٦
(ولا تقربوا الصلاة وأنتم سكارى)	٤٣	١٣٧
(أو جاءوكم حصرت صدورهم أن يقاتلكم)	٩٠	٢٧٧
(و الذين كفروا لو تغفلون)	١٠٢	٧٠
(ومن يكسب خذلانية أو اثماً ثم يرم به بريئاً)	١١٢	١٤٧
(واتخذ الله إبراهيم خليلاً)	١٢٥	١٧٦
(أن يصلحاً)	١٢٨	٧١٣
(إن يكن غنياً أو فقيراً فالله أولى بهما)	١٣٥	١٤٧
(فيما نقضهم ميثاقهم)	١٥٥	٦٧٢
(وإن من أهل الكتاب إلا ليؤمنن)	١٥٩	١٠٧
(والمقيم الصلاة والمؤتة الزكاة)	١٦٢	٣٠٧
(لم يكن الله ليغفر لهم)	١٦٨	
(إنما الله إله واحد)	١٧١	٦٧٧، ٦٧٤
(سورة المائدة : ٥)		
(ولا يجرمكم شنآن قوم أن صدوكم)	٢	٧١٦، ٧١٠، ١٨٢
(ولا يجرمكم شنآن قوم على ألا تعدلوا)	٨	١٨٢
(اعدلوا هو أقرب للتقوى)	٨	١٩٤
(وعد الله الذين آمنوا وعملوا الصالحات لهم مغفرة وأجر عظيم)	٩	٦٥٧، ٦٥٣، ٢١١، ٧١
(ان هب أنت وربك)	٢٤	١٤٢
(والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما)	٣٨	٣٦٣، ٣٦٠، ٣٢٦
(وحسبوا ألا تكون فتنة)	٧١	٧١١، ٧٠٩، ١٧٨
(ثم عموا وصموا كثير منهم)	٧١	١٦٤

الآية	رقمها	رقم الصفحة
(فهل أنتم متبهون)	٩١	٣٧٦
(يريدُ الشيطان أن يوقعَ)	٩١	٧١٤
(وَمَنْ عَادَ فَيَنْتَقِمُ اللَّهُ مِنْهُ)	٩٥	١٣٢
(لتعلموا أَنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ)	٩٧	١٧٧
(أَوَلَوْ كَانَ آبَاؤُهُمْ)	١٠٤	٣٧٥
(عليكم أنفسكم)	١٠٥	٥٧٠٥٦
(سورة الانعام : ٦)		
(وجعل الظلمات والنور)	١	١٧٦
(وما تأتيهم من آية من آيات ربهم إلا كانوا عنها معرضين)	٤	١٣١ ، ٥٤
(قل أغير الله اتخذ ولياً فاطر السموات)	١٤	١٠٤
(ثم لم تكن فتنتهم إلا أن قالوا)	٢٣	٥١٧ ، ٦٢ ، ٥٩
(قد نعلم أنه ليحزنك)	٣٣	٥٢١
(ولقد جاءك من نبأ المرسلين)	٣٤	٢٠٦
(ولا طائر يطير بجناحيه)	٣٨	٥٦٩
(والذين كذبوا بآياتنا صمٌ وبكم في الظلمات)	٣٩	٣٩٩
(أخذناهم بالبأساء والضراء)	٤٢	٢٣٢
(وعنده مفاتح الغيب لا يعلمها إلا هو)	٥٩	٤١٤
(أتحمجونى)	٨٠	٩٥
(فبهذا هم مقتدره)	٩٠	٢٢٤
(وما يشعركم أنها إذا جاءت لا يؤمنون)	١٠٩	٥٩٤
(الله أعلم حيث يجعل رسالته)	١٢٤	٢٥٤
(ما أشركنا ولا آباؤنا)	١٤٨	١٤٣
(ثم آتينا موسى الكتاب تماماً على الذى أحسن)	١٥٤	١١٥
(وإن كنا عن دراستهم لغافلين)	١٥٦	٦٨١
(لا ينفع نفساً إيمانها لم تكن آمنت من قبل)	١٥٨	٦٧

الآية	رقمها	رقم الصفحة
(سورة الأعراف : ٧)		
(مَا مَنَعَكَ إِلَّا تَسْجُدَ إِذْ أَمَرْتُكَ)	١٢	٥٩٥
(إِنِّي لَكُمَا لَمِنَ النَّاصِحِينَ)	٢١	٥٢٥
(وَلِبَاسِ التَّقْوَىٰ ذَٰلِكَ خَيْرٌ)	٢٦	٣١٨
(يَا بَنِي آدَمَ لَا يَفْتِنَنَّكُمُ الشَّيْطَانُ)	٢٧	٦٢٠
(قَالُوا وَجَدْنَا عَلَيْهَا آبَاءَنَا وَاللَّهُ أَمَرْنَا بِهَآ)	٢٨	٤٦٢ / ٤٦١
(كَمَا بَدَأَكُمْ تَعُودُونَ)	٢٩	٤٥٩
(فَرِيقًا هَدَىٰ وَفَرِيقًا حَقَّ عَلَيْهِمُ الضَّلَالَةُ)	٣٠	٤٥٨ / ١٤٠
(هَٰذِهِ نَاقَةُ اللَّهِ لَكُمْ آيَةٌ)	٧٣	٢٧١ / ١٣١
(قَالَ الْمَلَأُ الَّذِينَ اسْتَكْبَرُوا مِنْ قَوْمِهِ لِلَّذِينَ اسْتَضَعْفُوا)		
(لِمَنْ آمَنَ مِنْهُمْ)	٧٥	١٥٩
(وَمَا كَانَ جَوَابَ قَوْمِهِ إِلَّا أَنْ قَالُوا)	٨٢	٥١٧
(مَا لَكُمْ مِنْ إِلَهِ غَيْرِهِ)	٨٥	
(كَأَنْ لَمْ يَخْنُوا فِيهَا)	٩٢	٧٢٣
(أَوَلَمْ يَهْدِ لِلَّذِينَ يَرِثُونَ الْأَرْضَ مِنْ بَعْدِ أَهْلِهَا أَنْ		
(لَوْ نَشَاءُ أَصْبَا هُمْ بِذُنُوبِهِمْ)	١٠٠	٧٠٢
(وَإِنْ وَجَدْنَا أَكْثَرَهُمْ لَفَاسِقِينَ)	١٠٢	٦٨٧ / ٦٨١
(قَالُوا يَا مُوسَى اجْعَلْ لَنَا إِلَٰهًا كَمَا لَهُمْ آلِهَةٌ)	١٣٨	٦٧٢
(وَاخْتَارَ مُوسَىٰ قَوْمَهُ سَبْعِينَ رَجُلًا)	١٥٥	١٨٤
(أَنْ اضْرِبَ بِحَصَاكَ الْحَجَرَ فَانْبَجَسَتْ)	١٦٠	١٤٥
(وَأَنْ عَسَىٰ أَنْ يَكُونَ قَدْ اقْتَرَبَ أَجْلُهُمْ)	١٨٥	٧٠٠
(مَنْ يَضِلَّ اللَّهُ فَلَا هَادِيَ لَهُ وَيَذَرُهُمْ)	١٨٦	١٣٨ / ١٣٤
(سَوَاءٌ عَلَيْكُمْ أَدَعَوْهُمْ أَمْ أَنْتُمْ صَاغِتُونَ)	١٩٣	٣٠٠

(سورة الأنفال : ٨)

(كَمَا أَخْرَجَكَ رَبُّكَ مِنْ بَيْتِكَ بِالْحَقِّ وَإِنَّ فَرِيقًا مِنَ الْمُؤْمِنِينَ

(لَكَارْهُونَ)	٥	٧٣٢
(كَأَنَّمَا يُسَاقُونَ إِلَى الْمَوْتِ)	٦	٦٧٤
(وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ)	٣٣	٢٧

رقم الصفحة	رقمها	الآية
٥٢٦/٥٢٥	٣٥	(وما كان صلاتهم عند البيت إلا مكاءً وتصدية)
٢٥٥٠، ٢٥٠٠، ١٠٥	٤٢	(والركب أسفل منكم)
٢٥٨، ٢٥٦		
١٧٥	٦٠	(لا تعلمونهم الله يعلمهم)
٣٩٦	٦٧	(تريدون عرش الدنيا والله يريد الآخرة)
		(سورة التوبة : ٩)
٢٥٩، ٢٥٦	٥	(واقعدوا لهم كل مرصد)
٤٤٢	٦	(وإن أحد من المشركين استجارك)
		(أم حسبتم أن تتركوا ولما يعلم الله الذين جاهدوا منكم)
٢٧٧	١٦	(إن الله وعد الشهود عند الله اثنا عشر شهراً)
١٥٣، ٦٤	٣٦	(منها أربعة حرم فلا تظلموا فيهن)
٦٤	٣٦	(والله ورسوله أحق أن يرضوه)
١٤٦	٦٢	(وخضتم كالذي خاضوا)
٧٨، ٧٧	٦٩	(اللهم رسلهم)
٥٨	٧٠	(ومن أوفى بعهده من الله)
٣٧٦	١١١	(وظنوا أن لا ملجأ من الله إلا إليه)
٧١١، ٦٩٧	١١٨	
		(سورة يونس : ١٠)
٥٤٩، ٥٢٦، ٥٢٥	٢	(أكان للناس عجباً أن أوحينا)
٦٤١، ٥٧٤		
٦٩٤، ٦٧٩	١٠	(وآخر دعوانهم أن الحمد لله رب العالمين)
٥٨	١٣	(وبعثهم رسلهم)
٢٠٩	١٤	(لننظر كيف تعملون)
٤٢	٢٢	(حتى إذا كنتم في الفلك وجرين بهم)
١١٦	٢٤	(أأنها أمرنا ليلاً أو نهاراً)
٤٩٤	٢٨	(فزيلنا بينهم)
		(وما كان هذا القرآن أن يفترى من دون الله ولكن تصديق)
١٢٣	٣٧	

رقم الصفحة	رقمها	الآية
٨٥، ٤٢	٤٢	(ومنهم مَنْ يستمعون إليك)
٨٥	٤٣	(ومنهم مَنْ ينظر إليك)
٣٧٥، ١٢٦	٥١	(أَتُمْ إِذَا مَا وَقَعَ آمَنْتُمْ بِهِ)
		(وما يعزب عن ربك من مثقال ذرة في الأرض ولا في السماء ولا أصغر من ذلك ولا أكبر)
١٣٣/١٣١/١٢٧	٦١	
١٣٥		
٦٥٤	٦٥	(ولا يعزُزُكَ قولهم إِنَّ العِزَّةَ لِلَّهِ جَمِيعًا)
٨٤	٦٦	(أَلَا إِنَّ لِلَّهِ مِنْ فِي السَّمَوَاتِ وَمِنْ فِي الْأَرْضِ)

(سورة هود : ١١)

٥٥٣، ٥٥٢، ٤٠٩	٨	(أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ)
١٢٦	١٤	(فَبَلِّغْ أَنْتُمْ رَسُولًا)
١٠٦	١٨	(أَلَا لَعْنَةُ اللَّهِ عَلَى الظَّالِمِينَ)
١٨٢	٢٥	(وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا نُوحًا إِلَى قَوْمِهِ أَنْتِ لَكُمْ نَذِيرٌ مُبِينٌ)
٦٧٧، ٦٧٤	٣٣	(إِنَّمَا يَأْتِيكُمْ بِهِ اللَّهُ إِنْ شَاءَ)
		(قَالُوا يَا هُودُ مَا جِئْتَنَا بِبَيِّنَةٍ وَمَا نَحْنُ بِتَارِكِي آلِهَتِنَا)
٤٦٢	٥٣	(عَنْ قَوْلِكَ وَمَا نَحْنُ لَكَ بِمُؤْمِنِينَ)
١٢٥	٧١	(فَبَشِّرْنَاهَا بِاسْحَاقَ وَمِنْ وَرَاءِ اسْحَاقَ يَعْقُوبَ)
٢٧١	٧٢	(وَهَذَا بَطْلَى شَيْخًا)
١٩٣	١٠٧	(فَعَالٌ لِمَا يَرِيدُ)
٦٧٨	١١١	(وَإِنَّ كَلًّا لِمَا لِيُوفِّيَنَّهُمْ رَبُّكَ أَعْمَالِهِمْ)

(سورة يوسف : ١٢)

٦٨٨، ٦٨١	٣	(وَإِنْ كُنْتَ مِنْ قَبْلِهِ لَمَنِ الْخَافِلِينَ)
		(إِنِّي رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ رَأَيْتُهُمْ لِي)
٤٧٩/٤٥	٤	(سَاجِدِينَ)
١٤١	٦	(وَيَتِمَّ نِعْمَتَهُ عَلَيْكَ وَعَلَى آلِ يَعْقُوبَ)
٣٥٥/٣٠٨	١٨	(قَالَ بَلْ سَوَّلَتْ لَكُمْ أَنْفُسُكُمْ أَمْرًا فَصَبْرٌ جَمِيلٌ)
٥٢٥	٢٠	(وَكَانُوا فِيهِ مِنَ الزَّاهِدِينَ)
٥٢٣	٣١	(وَمَا هَذَا بِبَشَرًا إِنْ هَذَا إِلَّا مَكٌّ كَرِيمٌ)

رقم الصفحة	رقمها	الآية
٣٧	٣٦	(ودخل معه السجن فتيان)
١٩١	٤٣	(إِنْ كُنْتُمْ لِلرُّؤْيَا تَعْبُرُونَ)
٢٦٧	٤٧	(تَزْرَعُونَ سَبْعَ سِنِينَ دَأْبًا)
٢٧٩	٧١	(قَالُوا وَأَقْبِلُوا عَلَيْهِمْ مَاذَا تَفْقَدُونَ)
١٧٥	٧٢	(وَأَنَا بِهِ زَعِيمٌ)
٣١٣، ٥٩	٨٢	(وَأَسْأَلُ الْقَرْيَةَ)
٤٩٩/٣٥١/١٨٩	٨٥	(تَا لِلَّهِ تَفْتَدُوا)
٣٩١	٩٠	(إِنَّهُ مِنْ يَتَّى وَيَصْبِر)
٧٠٦/٧٠٤	٩٦	(فَلَمَّا أَنْ جَاءَ الْبَشِيرُ)
		(وَكَأَيِّنْ مِنْ آيَةٍ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ يَمُرُّونَ عَلَيْهَا وَهُمْ عَنْهَا مُعْرِضُونَ)
٥٩٠	١٠٥	(مَا كَانَ حَدِيثًا يُفْتَرَى وَلَكِنْ تَصْدِيقُ)
١٢٣	١١١	(سُورَةُ الرِّعْدِ : ١٣)
٦٢٥	٣	(إِنْ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ)
١٢٦، ١١٩	١٦	(أَمْ هَلْ تَسْتَوِي الظُّلُمَاتُ وَالنُّورُ)
٦٢١	٢٤، ٢٣	(وَالْمَلَائِكَةُ يَدْخُلُونَ عَلَيْهِمْ مِنْ كُلِّ بَابٍ ، سَلَامٌ عَلَيْكُمْ)
		(أَفَلَمْ يَبْأَسِ الَّذِينَ آمَنُوا أَنْ لَوْ يَشَاءُ اللَّهُ لَهْدَى النَّاسَ جَمِيعًا)
٧٠٢	٣١	(سُورَةُ إِبْرَاهِيمَ : ١٤)
٧١٤	١٠	(تَرِيدُونَ أَنْ تَصْدُقَنَا)
٦٨٣	١١	(وَإِنْ نَحْنُ إِلَّا بَشَرٌ مِثْلُكُمْ)
٣٢٤	١٨	(مِثْلَ الَّذِينَ كَفَرُوا بِرَبِّهِمْ أَعْمَالُهُمْ كَرَمَادٍ)
٢٢	٢٢	(وَمَا أَنْتُمْ بِمُصْرِخِينَ)
١٣	٢٦	(خَبِيثَةً اجْتَنَّتْ)
٦٨٠	٤٦	(وَإِنْ كَانَ مُكْرَهُمْ لَيَتَزَوَّلَ مِنْهُ الْجِبَالُ)
		(سُورَةُ الْحَجَرِ : ١٥)
١٧٩	٥٢، ٥١	(وَتَبَيَّنَ عَنْ ضَيْفِ إِبْرَاهِيمَ ، إِنْ دَخَلُوا)

رقم الصفحة	رقمها	الآية
١٧٢	٦١	(جاء آل لوط المرسلون)
٣٥٠	٧٢	(لعمر ك إنهم لفي سكرتهم يعمهون)
٧٢٥، ٦٦٠	٧٧	(إن في ذلك لآية)
٦٨٩	٩٢	(فوربك لنسألنهم)
١٨٦	٩٤	(فاصدع بما تؤمر)

(سورة النحل : ١٦)

١٤٣	٣٥	(ما عبدنا من دونه من شيء نحن ولا آبائنا)
٥٧٠، ٤٥٥، ٨٩	٥١	(وقال الله لا تتخذوا إلهين اثنين)
٣٥٩	٥٣	(وما بكم من نعمه فمن الله)
٥٠٧	٥٨	(ظل وجهه مسوداً)
١٧٦	٧٦	(وضرب الله مثلاً رجلين)
١٧٦، ١٤٤	٨١	(وجعل لكم سراويل تقيكم الحر)
٧٢٥	١٢٤	(وإن ربك ليحكم)

(سورة الاسراء : ١٧)

٢٣٥	١	(سبحانه الذي أسرى بعبده ليلاً)
٤٥٨	١٢	(وكل شيء فصلناه تفصيلاً)
٤٥٨	١٢	(وجعلنا الليل والنهار آيتين)
٤٥٨	١٣	(وكل إنسان ألزمناه طائره)
٤٩٨	٢٢	(فتقدم مذموماً مخذولاً)
٤٩٨	٢٩	(فتقدم ملوماً محسوراً)
٣١٨	٣٦	(إن السَّمْعَ والبَصَرَ والفؤاد كُلٌّ أُنْطِقَ كان عنه مسؤولاً)
٣٧٨	٥١	(قل عسى أن يكون قريباً)
٦٨١	٧٣	(وإن كانوا ليفتنونك عن الذي أوحينا إليك)
٦٨١	٧٦	(وإن كانوا ليستفزونك من الأرض)
٣٧٨	٧٩	(عسى أن يبعثك ربك مقاماً محموداً)
٤٤١	١٠٠	(قل لو أنتم تملكون خزائن رحمة ربي)
٦٨٤، ٦٨١	١٠٨	(إن كان وعد ربنا لمفعولاً)
٦٧	١١٠	(أيّاماً تدعو فيه الأسماء الحسنى)

الآية	رقمها	رقم الصفحة
(سورة الكهف : ١٨)		
(لنعلم أيّ الحزبين أحصى لما لبثوا أمداً)	١٢	٢١٤، ٢٠٤
(وتحسبهم أيقاظاً وهم رقود)	١٨	٦٠٣
(عسى أن يهدين ربّي)	٢٤	٣٧٨
(إنّ الذين آمنوا وعلّوا الصالحات إنّنا لانضيق أجراً من أحسن عملاً)	٣٠	٣٢٠
(أولئك لهم جناتٌ عدن)	٣١	٣٢٠
(فظنوا أنهم مواقعوها)	٥٣	٧١١
(من لدنّي)	٧٦	٩٥
(لساكنين يعطون في البحر)	٧٩	٥٦٣
(فخشينا أن يرهقها)	٨٠	٧١٠
(سورة مريم : ١٩)		
(واشتعل الرأس شيباً)	٤	٢٧٠
(فأجاءها المخاض إلى جذع النخلة)	٢٣	١٧٣
(إنه كان وعده مأتياً)	٦١	٥٧٠
(ولهم رزقهم فيها بكرةً وعشيا)	٦٢	٢٤٠
(لنحشرنهم والشیاطین)	٦٨	١٤٤
(ثم لننزعن من كل شیعۃٍ أيّهم أشدّ)	٦٩	٢١٢، ٨١، ٦
(قل من كان في الضلالة فليمد له الرحمن مدداً)	٧٥	٥١٤
(وقالوا اتّخذ الرحمن ولداً)	٨٨	١٧٦
(سورة طه : ٢٠)		
(فاقض ما أنت قاض)	٧٢	٦٤٤، ٨٢
(إنه من یأت ربّه)	٧٤	٦٧٧، ٦٣٢
(أفلا یرون ألاّ یرجع إلیهم قولاً)	٨٩	٧٠٩
(فقبضت قبضةً من أثر الرسول)	٩٦	٢٥٩
(وأمر أهلك بالصلاة)	١٣٢	١٨٦

الآية	رقمها	رقم الصفحة
(سورة الانبياء : ٢١)		
(وَأَسْرُوا النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا)	٣	١٦٧، ٦٥
(لَوْ أَرَدْنَا أَنْ نَتَّخِذَ لَهُمْ لَهْوًا لَا تَخَذُ نَاهِ مِنْ لَدُنَّا إِنَّ كُنَّا		
فَاعِلِينَ)	١٧	٦٨٠
(مِنَ الْمَاءِ)	٣٠	٣٣١
(كُلٌّ فِي فَلَكٍ يَسْبَحُونَ)	٣٣	٦٣، ٤٥
(خَلَقَ الْإِنْسَانَ مِنْ عَلَجٍ)	٣٧	٣٢٩
(أَفَأَنْتُمْ لَهُ مُنْكَرُونَ)	٥٠	٣٧٥، ١٢٦
(فَجَعَلَهُمْ جَذًا إِذَا)	٥٨	٤٥
(وَمِنَ الشَّيَاطِينِ مَنْ يَغُوصُونَ لَهُ وَيَعْمَلُونَ)	٨٢	٨٦
(فَإِذَا هِيَ شَاخِصَةٌ أَبْصَارُ الَّذِينَ كَفَرُوا)	٩٧	٦٣٢
(إِنَّ الَّذِينَ سَبَقَتْ لَهُمْ مِنَّا الْحُسْنَىٰ أُولَٰئِكَ عَنْهَا مُبْعَدُونَ)	١٠١	٦٢٥
(سورة الحج : ٢٢)		
(إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا وَيَصُدُّونَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ وَالْمَسْجِدِ		
الْحَرَامِ الَّذِي جَعَلْنَاهُ لِلنَّاسِ سَوَاءً الْعَاكِفُ فِيهِ وَالْبَادِ)	٢٥	٦٥٨، ٤٠٧، ٤٠٥
(لَنْ يَنَالَ اللَّهُ لَهْوَهَا)	٣٧	٦٧
(وَثَرٌ مَّعْطَلَةٌ)	٤٥	٧٤
(فَإِنَّهَا لَا تَعْمَى الْأَبْصَارَ)	٤٦	٦٣٢
(وَالَّذِينَ كَفَرُوا وَكَذَّبُوا بِآيَاتِنَا فَأُولَٰئِكَ لَهُمْ عَذَابٌ مُهِينٌ)	٥٧	٣٥٧
(قُلْ أَفَأَنْبِيَاكُمْ بِشَرٍّ مِنْ ذَلِكُمُ النَّارِ وَعَدَّاهُمُ اللَّهُ)	٧٢	٣٠٦
(سورة المؤمنون : ٢٣)		
(فَأُولَٰئِكَ هُمُ الْعَادُونَ)	٧	٤٦
(وَأَنْ هَذِهِ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً وَأَنَا رَبُّكُمْ فَاتَّقُونَ)	٥٢	١٨١
(أَيْحَسِبُونَ أَنَّمَا نُمِدُّهُمْ بِهِ مِنْ مَّالٍ مَبْنُونٍ ، نَسَارِعَ لَهُمْ		
فِي الْخَيْرَاتِ)	٥٦، ٥٥	٦٥٧
(سُبْحَانَ اللَّهِ عَمَّا يُصِفُونَ ، عَالِمِ الْغَيْبِ)	٩٢، ٩١	٤٢٦، ١٠٥
(فَإِذَا نَفَخَ فِي الصُّورِ فَلَا أَنْسَابَ بَيْنَهُمْ يَوْمَئِذٍ وَلَا يَتَسَاءَلُونَ)	١٠١	٣٧١

الآية	رقمها	رقم الصفحة
(أفحسبتم أنما خلقناكم عبثاً)	١١٥	٦٧٤
(سورة النور : ٢٤)		
(والزانية والزاني فاجلدوا كل واحدٍ منهما مائة جلدة)	٢	٣٢٦، ٣٢٦، ٣٢٦ ٣٦٢، ٣٦٠، ٣٢٧
(فاجلدوهم ثمانين جلدة)	٤	٢٢٦
(والخامسة أن لعنت الله عليه)	٧	٦٩٦
(والخامسة أن غضب الله عليها)	٩	٧٠٠، ٦٩٦
(ومن يكرههن فإن الله من بعد إكراههن غفور رحيم)	٣٣	٣٣١
(من شجرة مباركة زيتونة)	٣٥	١٠٨
(فمنهم من يمشى على بطنه)	٤٥	٨٤
(ومنهم من يمشى على رجلين)	٤٥	٨٤
(ومن يطع الله ورسوله ويخش الله ويتقه)	٥٢	١٣٨

(سورة الفرقان : ٢٥)

(إن شاء جعل لك خيراً من ذلك جنات تجري من تحتها الأنهار ويجعل لك قصوراً)	١٠	١٣٨
(ويقولون حجراً محجوراً)	٢٢	٢٣٠
(وكفى بربك هادئاً ونصيراً)	٣١	٥٤
(فدمرناهم تدميراً)	٣٦	٤٥٨
(وقوم نوح لما كذبوا الرسل أغرقناهم)	٣٧	٤٥٨
(وكلاً ضربنا له الأمثال)	٣٩	٤٥٨
(أهذا الذي بعث الله رسلاً)	٤١	٨١
(ومن يفعل ذلك يلق أثاماً ، يضاعف)	٦٩/٦٨	١٦٠

(سورة الشعراء : ٢٦)

(فظلت أعناقهم لها خاضعين)	٤	٣٩٦، ٣٨٩
(وما رب العالمين)	٢٣	٨٤
(أن أضرب بعصاك البحر فانقلب)	٦٣	١٤٥
(هل يسمعونكم إذ تدعون)	٧٢	١٧٧

الآية	رقمها	رقم الصفحة
(كذبت قوم نوح)	١٠٥	٥٨
(قالوا أنؤمن لك وتتبعك الأزدلون)	١١١	٢٧٩
(كذبت قوم لوط)	١٦٠	٥٨
(إني لعمركم من القالين)	١٦٨	٤٦
(وإن نظنك لمن الكاذبين)	١٨٦	٦٨١
(أولم يكن لهم آية أن يعلمه)	١٩٧	٥٢٩
(وسيعلم الذين ظلموا أي منقلب ينقلبون)	٢٢٧	٢٢٢، ٢٠٤

(سورة النمل : ٢٧)

(نودى أن يورك من فى النار ومن حولها)	٨	٧٠١
(قالت نملة يا أيها النمل ادخلوا مساكنكم لا يحطمنكم)	١٨	٤٥
(فتبسم ضاحكاً)	١٩	٦٤٤، ٢٧١، ٢٦٥
(فناظرة بم يرجع المرسلون)	٣٥	٢١٤
(فما كان جواب قومه إلا أن قالوا)	٥٦	٥٢١
(بل هم منها عمون)	٦٦	٤٦
(لقد وعدنا هذا نحن وآباؤنا)	٦٨	١٤٣
(ردف لكم)	٧٢	١٩١
(إنما أمرت أن عبد رب هذه البلدة)	٩١	١٨٢

(سورة القصص : ٢٨)

(إن فرعون وهامان وجنودهما كانوا خاطئين)	٨	١٤٥
(إن كادت لتبتدى به)	١٠	٦٨٨
(لعلى أطلع)	٣٨	٩٥
(أين شركائ الذين كنتم تزعمون)	٦٢	٦٥٥
(ويكأنه لا يفلح الكافرون)	٨٢	٥٩٩

(سورة الحنكوت : ٢٩)

(أحسب الناس أن يتركوا)	٢	٧١٠
(اتبعوا سبيلنا ولنحمل خطاياكم)	١٢	٥١٤
(فما كان جواب قومه إلا أن قالوا)	٢٩/٢٤	٥٢١

الآية	رقمها	رقم الصفحة
(ولما أن جاءت رسلنا لوطاً)	٣٣	٧٠٦
(إِنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ مَا تَدْعُونَ مِنْ دُونِهِ مِنْ شَيْءٍ)	٤٢	٢٠٤، ٦٨
(وما يحفلها إِلَّا الْعَالَمُونَ)	٤٣	٤٤
(سورة الروم : ٣٠)		
(وَإِنَّ تَمْيِيمَهُمْ سَيِّئَةٌ بِمَا قَدَّمْت أَيْدِيَهُمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ)	٣٦	١٣٢
(وَكَانَ حَقًّا عَلَيْنَا نَصْرَ الْمُؤْمِنِينَ)	٤٧	٥٤٩
(وَلَكِنْ أَرْسَلْنَا رِيحًا)	٥١	٢٠٧
(سورة لقمان : ٣١)		
(هَذَا خَلْقُ اللَّهِ)	١١	٥٢٧
(إِنْ تَكْ مُّثْقَالُ حَبَّةٍ مِنْ خَرْدَلٍ فَتَكُنْ فِي صَخْرَةٍ أَوْ فِي السَّمَوَاتِ أَوْ فِي الْأَرْضِ يَأْتِ بِهَا اللَّهُ)	١٦	٣٩٠
(وما تدرى نفسٌ ماذا تكسبُ غداً وما تدرى نفسٌ بأى أرضٍ تموت)	٣٤	٢٠٨
(سورة السجدة : ٣٢)		
(تنزيل الكتاب لا ريب فيه من رب العالمين ، أم يقولون افتراه)	٣٠٢	١١٨
(سورة الاحزاب : ٣٣)		
(تدور أعينهم كالذى يغشى عليه)	١٩	٢٥٩
(وما كان محمد أباً أحديهم من رجالكم ولكن رسول الله)	٤٠	١٢٣
(هو الذى يصلى عليكم وملائكته)	٤٣	١٤٣
(سورة سباء : ٣٤)		
(ينبئكم إذا مزقتم كل ممزق أنكم لفي خلقٍ جديدٍ)	٧	٢٢٢، ٢١٥، ٢١٠
(يا جبال أوبي معه والطير)	١٠	١٢٧
(فلما خر تبينت الجن أن لو كانوا)	١٤	٧٠٨
(لولا أنتم لكنا مؤمنين)	٣١	٣٤٤
(بل مكر السوء والنجار)	٣٣	٢٤٦

رقم الصفحة	رقمها	الآية
٤٢٦	٤٠	(أهولاً : إياكم كانوا يعبدون)
٢١٣، ٢١٠، ٢٠٨	٤٦	(ثم تتفكروا ما بصاحبكم من جنة)
		(سورة فاطر : ٣٥)
٦٧	٢	(ما يفتح الله للناس من رحمة . . . وط يصيبك)
		(سورة يس : ٣٦)
٦٨٤	٥٣ / ٢٩	(إن كانت إلا صيحة واحدة)
٦٨٨، ٦٨٢	٣٢	(وإن كل لما جميع لدينا محضرون)
٥٠٩	٣٩	(حتى عاد كالصرجون القديم)
٤٢	٤١	(في الفلك المشحون)
٦٥٤	٧٦	(فلا يحزنك قولهم إنا نعلم ما يسرون وط يعلنون)
١٣٢	٨١	(أوليس الذي خلق السموات والأرض بقادر)
٥٠٥	٨٢	(كن فيكون)
		(سورة الصافات : ٣٧)
١٢٦	١٧	(أو أبائنا الأولون)
٤٤٤، ٣٦٩	٦١	(لمثل هذا فليعمل الماطون)
١٨٧	١٠٢	(أفعل ما تؤمر)
٧٠١، ٦٩٩، ٦٩٧	١٠٥ / ١٠٤	(أن يا ابراهيم ، قد صدقت الرؤيا)
٦٨٠	١٦٨ / ١٦٧	(وإن كانوا ليقولون لو أن عندنا ذكراً من الأولين)
٣٠١	١٨١	(وسلام على المرسلين)
		(سورة ص : ٣٨)
٦٩٩	٦	(وانطلق الملائمهم أن أمشوا)
٤٨	٤٧	(وأنهم عندنا لمن المصطفين)
		(وإن للمتقين لحسن مآب ، جنات عدن مفتحة لهم
٣٩٦، ٣٨٤	٥٠ / ٤٩	الابواب)
٥٩٥	٧٥	(ما منعك أن تسجد لما خلقت بيدي)
٣٥٠	٨٥ / ٨٤	(قال فالحق والحق أقول ، لأملأن جهنم)

الآية	رقمها	رقم الصفحة
(سورة الزمر : ٣٩)		
(ترى الذين كذبوا على الله وجوههم مسودة)	٦٠	٢٧٣
(تأمروني أعبد)	٦٤	٩٤
(والأرض جميعاً قبضته)	٦٧	٥٢٧
(سورة غافر : ٤٠)		
(لمقت الله أكبر من مقتكم أنفسكم إذ تدعون)	١٠	٦٤٠
(ذلك بأنهم كانت تأتيهم رسلهم)	٢٢	٥٤٥
(أولم تكن تأتيكم رسلكم بالبينات)	٥٠	٥٤٥
(سورة فصلت : ٤١)		
(وأما ثمود فهديناهم)	١٧	٤٢٢، ٣٦٧، ٣٦٦
(إن الذين كفروا بالذكر لما جاءهم وإنه لكتاب عزيز ، لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه تنزيل من حكيم حميد)		
(ما يقال لك إلا ما قد قيل للرسل من قبلك)	٤٣	٦٥٦، ٦٥١
(إن ربك لذو مغفرة وذو عقاب أليم)	٤٣	٦٥٥، ٦٥٢
(ولو جعلناه . . . وهو عليهم عسى)	٤٤	٦٥٣
(وظننوا ما لهم من محيص)	٤٨	٢١٤، ٢٠٨
(سورة الشورى : ٤٢)		
(كذلك يوحى إليك وإلى الذين من قبلك)	٣	١٤٢، ١٤١
(ذلك الذي يبيش الله عباده)	٢٣	٧٧
(إن يشاء يسكن الريح)	٣٣	١٩٦
(ويعلم الذين يجادلون في آياتنا ما لهم من محيص)	٣٥	٢٠٨
(ولمن صبر وفقر إن ذلك لمن عزم الأمور)	٤٣	٦٥٦، ٣٣٦، ٣٢٨
(إلى صراط مستقيم ، صراط الله)	٥٣/٥٢	١٦٦/١٦٠
(سورة الزخرف : ٤٣)		
(ظل وجهه مسوداً)	١٧	٥٠٧
(وجعلوا الملائكة الذين هم عباد الرحمن إناثاً)	١٩	١٧٥
(قل أولو جئتمكم)	٢٤	٣٧٥/١٢٦
(لجعلنا لمن يكفر بالرحمن لبيوتهم)	٣٣	١٥٩
(هل ينظرون إلا الساعة)	٦٦	٢١٤

الآية	رقمها	رقم الصفحة
(سورة الجاثية : ٤٥)		
(إِنَّ فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ لَآيَاتٍ لِلْمُؤْمِنِينَ)	٣	٦٢٥
(وَفِي خَلْقِكُمْ وَمَا يَبْتِثُّ مِنْ دَابَّةٍ آيَاتٍ)	٤	١٤٧
(وَاجْتِلَافِ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ وَمَا أَنْزَلَ اللَّهُ مِنَ السَّمَاءِ مِنْ رِزْقٍ فَأَحْيَا بِهِ الْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا وَتَصْرِيفِ الرِّيَّاحِ آيَاتٍ)	٥	١٤٨
(أَمْ حَسِبَ الَّذِينَ اجْتَرَحُوا السَّيِّئَاتِ أَنْ نَجْعَلَهُمْ كَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ سَوَاءً مَحْيَاهُمْ وَمَمَاتِهِمْ)	٢١	٤٠٧/٤٠٦
(مَا كَانَ حُجَّتُهُمْ إِلَّا أَنْ قَالُوا)	٢٥	٥٢١/٥١٧
(وَأَمَّا الَّذِينَ كَفَرُوا أَظْلَمُ تَكُنْ آيَاتِي تَتْلَىٰ عَلَيْهِمْ)	٣١	٦٢١، ٣٦٧
(سورة الاحقاف : ٤٦)		
(مِنَ الْأَرْضِ)	٤	٣٣١
(أَتَعِدُّ أُنْفِي)	١٧	٩٤
(سورة محمد صلى الله عليه وسلم : ٤٧)		
(فَضْرَبَ الرَّقَابَ)	٤	٥٥
(وَلَوْ يَشَاءُ اللَّهُ لَانتَصَرْنَا مِنْهُمْ)	٤	١٩٦
(مِثْلَ الْجَنَّةِ التِّي وَعَدَ الْمُتَّقُونَ فِيهَا أَنْهَارٌ)	١٥	٣٢٤
(سورة الفتح : ٤٨)		
(وَكَفَىٰ بِاللَّهِ شَهِيدًا)	٢٨	٥٤
(سورة الحجرات : ٤٩)		
(أَيَعْبُدُ أَحَدُكُمْ أَنْ يَأْكُلَ لَحْمَ أَخِيهِ مَيْتًا)	١٢	٢٨٩
(سورة (ق) : ٥٠)		
(لِمَنْ كَانَ لَهُ قَلْبٌ)	٣٧	٥٦٧
(سورة الذاريات : ٥١)		
(كَانُوا قَلِيلًا مِنَ اللَّيْلِ مَا يَهْجَعُونَ)	١٧	٢٩٧، ٢٤٣
(إِنَّهُ لَحَقُّ مِثْلٍ مَا أَنْتُمْ تَنْطِقُونَ)	٢٣	٧١٨، ٦
(سورة الطور : ٥٢)		
(أَمْ لَهُ الْبَنَاتُ وَلَكُمْ الْبَنُونَ)	٣٩	١١٨

رقمها	رقم الصفحة	الآية
		(سورة النجم : ٥٣)
٣٩	٧٠٠	(وَأَنَّ لَيْسَ لِلْإِنْسَانِ إِلَّا مَا سَعَى)
		(سورة القمر : ٥٤)
٧	٣٨٦، ٣٨٤، ٢٩١	(خَشَعَا أَبْصَارَهُمْ يُخْرَجُونَ)
١٠	١٨٢	(فَدَعَا رَبَّهُ أَنِّي مَغْلُوبٌ)
٢٤	٤٤٥	(أَبْشِرْنَا مِنَّا وَاحِدًا نَتَّبِعُهُ)
٣٤	٢٤٣، ٢٤٢	(إِلَّا آلَ لُوطٍ نَجَّيْنَاهُمْ بِسَحَرٍ)
٤٩	٤٦٩	(إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ)
		(سورة الرحمن : ٥٥)
٤/٣	٤٧٦	(خَلَقَ الْإِنْسَانَ ، عَلَّمَهُ الْبَيَانَ)
٧/٦	٤٧٦	(وَالنَّجْمُ وَالشَّجَرُ يَسْجُدَانِ ، وَالسَّمَاءُ رَفَعَهَا)
		(سورة الواقعة : ٥٦)
٦٥	٥٠٧	(فَظَلَّمْتَ تَفَكَّهُونَ)
٦٩	٤٤٥	(أَأَنْتُمْ أَنْزَلْتُمُوهُ)
٨٩		(فَرُوحٌ وَرِيحَانٌ)
		(سورة الحديد : ٥٧)
١٠	٣٣٧	(وَكَذَلِكَ وَعَدَ اللَّهُ الْحَسَنَى)
١٨	٣٩١، ١٣٩	(إِنَّ الْمَصْدُوقِينَ وَالْمَصْدَقَاتِ وَأَقْرَضُوا)
		(وَجَعَلْنَا فِي قُلُوبِ الَّذِينَ اتَّبَعُوهُ رَافِقَةً رَحِيمَةً وَرَهْبَانِيَّةً)
٢٧	٤٦٣، ١٧٦	(ابْتَدَعُوهَا)
		(لَعَلَّ يَعْلَمَ أَهْلُ الْكِتَابِ إِلَّا يَاقُدُ رُونَ عَلَى شَيْءٍ مِنْ فَضْلِ)
٢٩	٧٠٩	(اللَّهِ)
		(سورة الممتحنة : ٦٠)
١٢	٦٢	(إِذَا جَاءَكَ الْمُؤْمِنَاتُ)
		(سورة البقرة : ٦٢)
٨	٣٦٤، ٣٥٩، ٣٥٧	(قُلْ إِنَّ الْمَوْتَ الَّذِي تَفِرُونَ مِنْهُ فَإِنَّهُ مَلَأْتُكُمْ)
١١	١٤٧	(وَإِذَا رَأَوْا تِجَارَةً أَوْ لَهْوًا انْفَضُّوا إِلَيْهَا)

<u>الآية</u>	<u>رقمها</u>	<u>رقم الصفحة</u>
(سورة المنافقون : ٦٣)		
(سواء عليهم أستغفرت لهم أم لم تستغفر لهم)	٦	٣٠٠
(لولا أخرجتني إلى أجل قريب فأصدق وأكن)	١٠	١٣٢ ، ١٣٤ ، ١٣٥
(سورة التغابن : ٦٤)		
(إِنَّه كانت تأتيهم)	٦	٦٣٢ ، ٦٧٧
(سورة الطلاق : ٦٥)		
(خلق سبع سموات ومن الأرض مثلهن)	١٢	١٢٥
(سورة الطك : ٦٧)		
(أولم يروا إلى الطير فوقهم صافات ويقبضن)	١٩	١٣٩
(إن الكافرون إلا في غرور)	٢٠	٦٨٣
(قل أرايتم إن أصبح ماؤكم غوراً)	٣٠	٥٢٧
(سورة القلم : ٦٨)		
(بأبيكم الحفتون)	٦	٥٩١
(ودوا لو تد هن)	٩	٧٠
(وإن يكاد الذين كفروا ليزلقونك)	٥١	٦٨١
(سورة الحاقة : ٦٩)		
(الحاقة ، ما الحاقة)	٢/١	٣٢٢
(فإذا نفخ في الصور نفخة واحدة)	١٣	٢٢١ ، ٢٤٩
(سورة المعارج : ٧٠)		
(إنهم يرونه بسيّداً ، ونراه قريباً)	٧/٦	١٧٤
(عن اليمين وعن الشمال)	٣٧	٢٥٤
(سورة نوح : ٧١)		
(والله أنبتكم من الأرض نباتاً)	١٧	٢٢٧
(مما غطيّاتهم أغرقوا)	٢٥	٦٧٣

الآية	رقمها	رقم الصفحة
(سورة الجن : ٧٢)		
(أَنَّهُ اسْتَمَعَ نَفَرٌ مِنَ الْجِنِّ)	١	٦٣٢، ٣٧٠
(كَانَ يَقُولُ سَفِيهُنَا)	٤	٥٤٥
(وَأَنَّهُمْ ظَنُّوا كَمَا ظَنَنْتُمْ أَنَّ لَنَا بِهِكَ اللَّهُ أَحَدًا)	٧	٧١٢، ١٧٨، ١٧٤
(وَأَن لَّوِ اسْتَقَامُوا عَلَى الطَّرِيقَةِ)	١٦	٧٠٦
(وَأَنَّ الْمَسَاجِدَ لِلَّهِ فَلَا تَدْعُوا مَعَ اللَّهِ أَحَدًا)	١٨	٣٧٠، ١٨٢
(لِيَعْلَمَ أَنَّ قَدْ أَبْلَغُوا رَسُولَاتِ رَبِّهِمْ)	٢٨	٧٠٢
(سورة المزمل : ٧٣)		
(وَتَبَتَّلْ إِلَيْهِ تَبْتِيلًا)	٨	٢٢٨، ٢٢٧
(إِنَّا لَدَيْنَا أَنكَالًا)	١٢	٦٦١، ٦٢٥
(عِلْمٌ أَنَّ سَيَكُونُ مِنْكُمْ مَرْضَى)	٢٠	٧٠٢
(سورة المدثر : ٧٤)		
(وَرَبِّكَ فَكْبِّرْ ، وَشِيبَاكَ فَطَهِّرْ ، وَالرَّجْزَ فَاهْجِرْ)	٥ / ٤ / ٣	٤٢٢، ٣٧٠
(وَلِرَبِّكَ فَاصْبِرْ)	٧	٣٧٠
(سورة القيامة : ٧٥)		
(أَيْحَسِبَ الْإِنْسَانُ أَنَّ لَنَا نَجْمٌ عَظَامَهُ)	٣	٧١٢
(إِلَى رَبِّهَا نَظَرَةٌ)	٢٣	٢١٤
(تَنْظُرُ أَنَّ يَفْعَلَ بِهَا فَاغْرَةٌ)	٢٥	٧١٠
(سورة الانسان : ٧٦)		
(سَلَا سَلًا)	٤	١٢
(قَوَارِيرًا ، قَوَارِيرًا)	١٦ / ١٥	١٢
(إِذَا رَأَيْتَهُمْ حَسِبْتَهُمْ لُؤْلُؤًا مَنْثُورًا)	١٩	٦٠٤
(يَدْخُلُ مَنْ يَشَاءُ فِي رَحْمَتِهِ وَالظَّالِمِينَ أَعَدَّ لَهُمْ عَذَابًا أَلِيمًا)	٣١	٤٥٧
(سورة النبأ : ٧٨)		
(إِنَّا لِلْمُتَّقِينَ مَنَازِلًا ، حُدُودًا)	٣٢ / ٣١	١٦٦

الآية	رقمها	رقم الصفحة
(سورة النازعات : ٧٩)		
(بناها ، رفع سمكها فسواها ، واغطش ليلىها وأخرج ضحاها)	٢٩/٢٨/٢٧	٤٦١
(والأرض بعد ذلك دحاها ، أخرج ماءها ومرعاها)	٣١/٣٠	٤٦١، ٤٦٠
(والجبال أرساها)	٣٢	٤٦٠
(فأما من طفئ ، وآثر الحياة الدنيا ، فإنَّ الجحيم هي المأوى)	٣٩/٣٨/٣٧	٣٣٤
(وأما من خاف مقام ربه ونهى النفس عن الهوى ، فإنَّ الجنة هي المأوى)	٤١/٤٠	٣٣٣
(كأنهم يوم يرونها لم يلبثوا)	٤٦	٢٤٧، ٢٣٤
(سورة التكويد : ٨١)		
(إذا الشمس كورت)	١	٤٣٧
(وما هو على الغيب بضنين)	٢٤	١٧٤
(سورة الانفطار : ٨٢)		
(إذا السماء انفطرت)	١	٤٣٧
(سورة المطففين : ٨٣)		
(ويل للمطففين)	١	٣٠٤، ٣٠١
(على الراءك ينظرون ، هل ثوب الكفار ما كانوا يفعلون)	٣٦/٣٥	٢١٤، ٢٠٩، ٢٠٦
(سورة الانشقاق : ٨٤)		
(إذا السماء انشقت)	١	٤٦٥، ٤٣٦
(سورة البرق : ٨٥)		
(قتل أصحاب الأخدود ، النار)	٥/٤	١٦٤
(إنَّ الذين فتنوا المؤمنين والمؤمنات ثم لم يتوبوا فلم لهم عذاب جهنم ولهم عذاب الحريق)	١٠	٣٦٤، ٣٥٩

الآية	رقمها	رقم الصفحة
(سورة الطارق : ٨٦)		
(وَإِنْ كَلَّ نَفْسٍ لِّمَا عَلَيْهَا حَافِظٌ)	٤	٦٨٣ ، ٦٨٢
(سورة الفاشية : ٨٨)		
(أَفَلَا يَنْظُرُونَ إِلَى الْإِبْلِ كَيْفَ خُلِقَتْ ، وَإِلَى السَّمَاءِ كَيْفَ رُفِعَتْ ، وَإِلَى الْجِبَالِ كَيْفَ نُصِبَتْ ، وَإِلَى الْأَرْضِ كَيْفَ سُطِحَتْ)	٢٠ / ١٩	٢١٧ ، ٢١٦ ، ٢١٤
(وَإِنَّ إِلَيْنَا إِيَابَهُمْ ، ثُمَّ إِنَّ عَلَيْنَا حِسَابَهُمْ)	٢٦ / ٢٥	٦٦٠
(سورة الفجر : ٨٩)		
(دُكَّا دُكَّا)	٢١	١٥٠
(صَفًّا صَفًّا)	٢٢	١٥٠
(سورة البلد : ٩٠)		
(أَيْحَسِبُ أَنْ لَنْ يَقْدِرَ عَلَيْهِ أَحَدٌ)	٥	٧١٢
(أَيْحَسِبُ أَنْ لَمْ يَرَهُ أَحَدٌ)	٧	٧٠٩
(سورة الليل : ٩٢)		
(فَأَمَّا مَنْ أَعْطَى وَاتَّقَى)	٥	١٩٧
(سورة الضحى : ٩٣)		
(وَأَمَّا الْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ ، وَأَمَّا السَّائِلَ فَلَا تَنْهَرْ)	١٠ / ٩	٤٢٢ ، ٣٦٨ ، ٦٨
(سورة الطلق : ٩٦)		
(أَنْ رَأَاهُ اسْتَفْنَى)	٧	١٩٥
(لَنْسِفًا بِالْأَنْصَابِ ، نَاصِيَةٍ)	١٦ / ١٥	١٦٦
(فَلْيَدْعُ نَادِيَهُ)	١٧	٣١٣
(سورة القدر : ٩٧)		
(سَلَامٌ هُوَ حَتَّىٰ مَطْلَعِ الْفَجْرِ)	٥	١١٥
(سورة البينة : ٩٨)		
(مَنْفَكِينَ حَتَّىٰ تَأْتِيَهُمُ الْبَيِّنَةُ)	١	٥٠٣

<u>الآية</u>	<u>رقمها</u>	<u>رقم الصفحة</u>
(سورة العاديات : ١٠٠)		
(فالمغيرات صباحاً ، فأثرن به نقماً)	٤ / ٣	١٣٩
(أفلا يعلم إذا بُعِثَ ما في القبور ، وَحُصِّلَ ما في الصدور ، أَنَّ رَبَّهُمْ بِهِمْ يَوْمَئِذٍ خَبِيرٌ)	١١ / ١٠ / ٩	٢٠٦ ، ٢٦١ ، ٦٨٥ ، ٧٣٢
(سورة القارعة : ١٠١)		
(القارعة ما القارعة)	٢ / ١	٣٢٢
(سورة التكاثر : ١٠٢)		
(كلا سوف يعلمون ، ثم كلا سوف يعلمون)	٣ / ٢	١٥١
(سورة العصر : ١٠٣)		
(إِنَّ الْإِنْسَانَ لَفِي خُسْرٍ ، إِلَّا الَّذِينَ آمَنُوا)	٣ / ٢	٩٨
(سورة الكوثر : ١٠٨)		
(إِنَّ شَانِئَكَ هُوَ الْأَبْتَرُ)	٣	٤٠٤
(سورة النصر : ١١٠)		
(إِذَا جَاءَ نَصْرُ اللَّهِ وَالْفَتْحُ)	١	٣٧٠
(سورة المد : ١١١)		
(تَبَّتْ يَدَا أَبِي لَهَبٍ)	١	٣٥
(سورة الاخلاص : ١١٢)		
(قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ)	١	٣١٧ ، ٣٢٢

فهرس القراءات القرآنية *

الآية	رقمها	القراءة	رقم الصفحة
<u>سورة البقرة</u>			
(مثلاً ما بعوضة)	٢٦	برفع (بعوضة)	٦٦٨
(ليس البر أن تولوا)	١٧٧	بنصب البر ورفع	٥١٨
(حتى يقول الرسول)	٢١٤	بنصب (يقول)	١١٦
(وكفر به والمسجد الحرام)	٢١٧	بخفض (المسجد)	١٤٢
(يسألونك ماذا ينفقون قل العفو)	٢١٩	على قراءة رفع (العفو)	٧٠
(لمن أراد أن يتم الرضا)	٢٣٣	برفع (يتم) على قراءة شاذة	٧١٤
(وإن تخفوها وتؤتوها الفقراء فهو خير لكم ويكفر)	٢٧١	يجزم (ويكفر)	١٣٨ / ١٣٤
<u>سورة آل عمران</u>			
(قل إن الأمر كله لله)	١٥٤	بنصب (كله) ورفع	٣٤١ / ٣٤٠
(ولا يحسبن الذين يدخلون بها)		على قراءتي (التاء والياء)	
(آتاهم الله من فضله هو خيراً لهم)	١٨٠	في (يحسبن)	١٩٦
<u>سورة النساء</u>			
(تسألون به والأرحام)	١	على قراءة خفض الأرحام	١٤٢
(أوجاءكم حصرة صدورهم)	٩٠	على قراءة (حضرة)	
		بالنصب على الحال	٢٧٨
<u>سورة المائدة</u>			
(ولا يجرمكم شئنا أن صدكم)	٢	على قراءة من قرأ	
		(أن صدكم) بالكسر	٧١٦
(وحسبوا أن لا تكون فتنة)	٧١	برفع (تكون)	٧١١ / ٧٠٩

* ولم أشر إلى اسم القارئ هنا اكتفاءً بذكر اسمه في هوامش التحقيق .

الآية	رقمها	القراءة	رقم الصفحة
<u>سورة الانعام</u>			
(ثم لم تكن فتنتهم إِلَّا أَن قالوا)	٢٣	بالتاء في (تكن) ونصب الفتنة	٦٢
(وما يشعركم أَنها إِذا جاءت لا يؤمنون)	١٠٩	على قراءة (أَنها) بالفتح	٥٩٤
(تماماً على الذي أحسن)	١٥٤	برفع (أحسن)	٦٦٩
<u>سورة الأعراف</u>			
(ولباسُ التقوى ذلك خير)	٢٦	على قراءة الرفع في (ولباس)	٣١٨
(وما كان جواب قومه إِلَّا أَن قالوا)	٨٢	بنصب (الجواب) ورفعه	٥١٧
(أولم نهد للذين يرثون الأرض من بعد أهلها)	١٠٠	على قراءة (نهد) بالنون في الشاذ	٧٠٧
(مَنْ يضلِّل الله فلا هادى له ويذرهم)	١٨٦	بجزم (يذرهم)	١٣٨ / ١٣٤
<u>سورة الانفال</u>			
(وما كان صلاتهم عند البيت إِلَّا مكاءً وتصديةً)	٣٥	بنصب (صلاتهم) ورفع المكاء والتصدية	٥٣٦
(تريد عرض الدنيا والله يريد الآخرة)	٦٧	بخفص الآخرة	٣٩٦
<u>سورة يونس</u>			
(أَكان للناس عَجَبٌ أَن أوحينا)	٢	برفع (عجب)	٥٢٨
(وآخِر دعواهم إِن الحمد لله رب العالمين)	١٠	في قراءة من قرأ (إِن) بالكسر	٦٧٩
(ولا أصفر من ذلك ولا أكبر)	٦١	برفع (اصفر وأكبر) ونصبهما	١٣٣ / ١٢٧
			١٣٥

<u>الآية</u>	<u>رقمها</u>	<u>القراءة</u>	<u>رقم الصفحة</u>
<u>سورة هود</u>			
(ولقد أرسلنا نوحاً إلى قومه أنى لکم نذیرٌ مبینٌ)	٢٥	على قراءة (أنى) بالفتح	١٨٢
(فبشرناهما بإسحاق ومن وراء إسحاق یعقوب)	٧١	بفتح (یعقوب)	١٢٥
<u>سورة يوسف</u>			
(إنه من یتقی ویصبر)	٩٠	بأشبات یا (یتقی)	٣٩١
<u>سورة الرعد</u>			
(أولم یتبین الذین آمنوا/لو یشاء الله)	٣١	فی قراءة (یتبین) مکان (بیئس) وهی قراءة شاذة ٧٠٣	
<u>سورة ابراهيم</u>			
(وإن کان مکرهم لتزول منه الجبال)	٤٦	بفتح اللام الأولى ورفع الثانية فی (لتزول) ، ونکسر الأولى ونصب الثانية على قراءة الجماعة ٦٨٠ / ٦٨١	
<u>سورة الکہف</u>			
(من لدنی)	٧٦	باشمام الدال وتخفيف النون ، وضیم الدال وتشديد النون	٩٥
<u>سورة الحج</u>			
(سواءً العاکف فیہ والباد)	٢٥	على قراءة رفع (سواءً) ونصبها	٤٠٦ / ٤٠٧
<u>سورة المؤمنین</u>			
(سبحان الله عما یصفون ، عالم الغیب)	٩٢ / ٩١	على قراءة الخفض فی (عالم الغیب)	١٠٥ / ٤٢٦

الآية	رقمها	القراءة	رقم الصفحة
<u>سورة الشعراء</u>			
(أَوَلَمْ يَكُنْ لَهُمْ آيَةٌ أَنْ يَعْلَمَهُ)	١٩٧	برفع (آية) ونصبها ، ويكن مع رفع آية بالتاء ومع نصبها بالياء	٥٢٩
<u>سورة سبأ</u>			
(يَا جِبَالُ أَوِّىْ مَعَهُ وَالطَّيْرُ)	١٠	برفع (الطير)	١٢٧
(قَالَ فَالْحَقُّ وَالْحَقُّ أَقُولُ ، لَأَمْلَأَنَّ جَهَنَّمَ)	٨٥ / ٨٤	برفع (الحق) الأول	٣٥٠
<u>سورة فصلت</u>			
(وَأَمَّا ثَمُودَ فَهَدَيْنَاهُمْ)	١٧	بنصب (ثمود)	٤٢٢ / ٣٦٧
<u>سورة الجاثية</u>			
(وَفِي خَلْقِكُمْ وَمَا يَبُتُّ مِنْ دَابَّةٍ آيَاتٍ)	٤	على قراءة (آيات) بالنصب	١٤٧
(وَاجْتِلَافِ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ وَمَا أَنزَلَ اللَّهُ مِنَ السَّمَاءِ مِنْ رِزْقٍ فَأَحْيَا بِهِ الْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا وَتَصْرِيفِ الرِّيَّاحِ آيَاتٍ)	٥	على قراءة (آيات) بالنصب	١٤٨
(سَوَاءٌ مَحْيَاهُمْ وَمَمَاتُهُمْ)	٢١	على قراءة (سواء)	
(مَا كَانَ حَبْبُهُمْ إِلَّا أَنْ قَالُوا)	٢٥	بالرفع والنصب بنصب (الحبة) وهرقمها على قراءة شاذة	٤٠٧ / ٤٠٦ ٥١٧
<u>سورة القمر</u>			
(خَاشِعًا أَبْصَارُهُمْ)	٧	على قراءة الافراد في (خشعا)	٣٨٦
(إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ)	٤٩	بنصب (كل)	٤٦٩

<u>الآية</u>	<u>رقمها</u>	<u>القراءة</u>	<u>رقم الصفحة</u>
<u>سورة الحديد</u>			
(وَكُلُّ وَعْدٍ عِنْدَ اللَّهِ حَسْبَى)	١٠	على قراءة رفع (كل) ونصبها على قراءة الجماعة ٣٣٧	
<u>سورة المنافقين</u>			
(لَوْلَا أَخَّرْتَنِي إِلَى أَجَلٍ قَرِيبٍ فَأَصَّدَّقْتُ وَأَكُنَّ)	١٠	على قراءة الجزم في (وأكن) ونصبها على قراءة أخرى ١٣٥/١٣٤	
<u>سورة الإنسان</u>			
(سَلَسَلًا)	٤	على قراءة من نون	١٢
(قَوَارِيرًا قَوَارِيرًا)	١٦/١٥	على قراءة من نون	١٢
<u>سورة التكويم</u>			
(وَمَا هُوَ عَلَى الْغَيْبِ بِظَنِينٍ)	١٤	على قراءة (ظنين) بالظاء	١٢٤

فهرس الأحاديث والآثار

رقم الصفحة	الحديث
٦٤٨	× أَلَسْتُمْ تَصْرَفُونَ ذَلِكَ لَهُمْ ؟ قَالُوا : نَعَمْ ، قَالَ : فَإِنَّ وَذَلِكَ .
١٦٥ ، ١٦٤	× إِنْ الرَّجُلُ لِيَصِلَ الصَّلَاةَ وَمَا كَتَبَ لَهُ نَصْفُهَا ، ثَلَاثُهَا ، رُبْعُهَا ، إِلَى الْعَشْرِ .
٦١٧	× إِنْ عَقَرَجْتَهُمْ لِسَبْعِينَ خَرِيفًا .
٦٢٩ / ٦٢٨ / ٦٢٦	× إِنْ مَا أَدْرَكَ النَّاسَ مِنْ كَلَامِ النَّبِيِّ إِذَا لَمْ تَسْتَحْ فَافْعَلْ مَا شِئْتَ .
٦٢٩ / ٦٢٣	× إِنْ مِنْ أَشَدِّ النَّاسِ عَذَابًا يَوْمَ الْقِيَامَةِ الْمَصُورُونَ .
٣٠٣	× إِنَّهُ سَمِعَهُ وَرَجُلٌ يَسْأَلُهُ .
٤٠٦ ، ٣٧٦ ، ٣٧٥ ، ٢٢١	× أَوْ مَخْرَجِيَّ هُمْ .
٣٧٦ ، ٦٥	× يَتَحَاقِبُونَ فِيكُمْ مَلَائِكَةٌ بِاللَّيْلِ وَمَلَائِكَةٌ بِالنَّهَارِ .
٦٨٥	× فَأَمَّا الْمُؤْمِنُ فَيَقُولُ : هُوَ رَسُولُ اللَّهِ ، هُوَ مُحَمَّدٌ جَاءَنَا بِالْبَيِّنَاتِ ، فَأَمَّا وَصَدَقْنَا وَاتَّبَعْنَا ، فَيَقَالُ لَهُ : نَمُّ صَالِحًا ، قَدْ عَلِمْنَا أَنَّ كُنْتَ لِمُؤْمِنًا .
٥٦٨	× كُلُّ مَوْلُودٍ يُوَلَّدُ عَلَى الْفِطْرَةِ حَتَّى يَكُونَ أَبَوَاهُ هُمَا اللَّذَانِ يَهُودَانِهِ أَوْ يَنْصَرَانِهِ .
٥٤٨	× كُنْ أَبَا خَيْثَمَةَ .
٧١٤	× كَمَا تَكُونُوا يُولَى عَلَيْكُمْ .
٣٤٥	× لَوْلَا قَوْمُكَ حَدِيثُ عَهْدِهِمْ بِكَفَرٍ لَأَقَمْتُ الْبَيْتَ عَلَى قَوَاعِدِ إِبْرَاهِيمَ .
٥٢	× لَيْسَ فِي الْخَضِرَوَاتِ صَدَقَةٌ .
٥٠٩	× مَنْ رَاحَ فِي السَّاعَةِ الْأُولَى .
١٧٢	× مَنْ طَلَبَ الْقُوَّةَ لَمْ يَتَعَدَّ .
٢٣٧	× مَنْ قَامَ رَمَضَانَ إِيْمَانًا وَاحْتِسَابًا غُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ .
٣٠٣	× تَمْرَةٌ خَيْرٌ مِنْ جَرَادَةٍ .
٦٩٣	× وَجَدْتُ النَّاسَ اخْبِرْتَهُ تَقْلَهُ .

فهرس الأبيات الشعرية * وأنصاف الأبيات

رقم الصفحة

البيت

حرف الهمزة

٦٢٤، ٦١٩	يَلْقَى فِيهَا جَانِراً وَظِيَاءً	إِنَّ مِنْ يَدِ غُلِّ النَّيْسَةِ يَوْمًا
٦٣٠		
١٥٢	وَلَا لِلْمَا بِهِمْ أَبَدًا دَوَاءً	فَلَا وَاللَّهِ لَا يَلْفَى لَمَّا بِي
١٧٩	حَدَّثْتُمُوهُ لَهُ عَلَيْنَا الْمَلَاءُ	أَوْ مُنْعَمٌ مَا تَسْأَلُونَ فَمَنْ
٥٣١	يَكُونُ مَزَاجُهَا عَسَلٌ وَمَسَاءُ	كَأَنَّ سَبِيئَةً مِنْ بَيْتِ رَأْسٍ
٦٠٦	بَدَا لَكَ فِي تِلْكَ الْقُلُوصِ بَدَاءُ	لَعَلَّكَ وَالْمَحْتَمُومِ حَقٌّ لِقَاؤُهُ
٢٦٨	إِنَّمَا الْمَيِّتُ مَيِّتٌ الْآحْيَاءُ	لَيْسَ مِنْ مَاتَ فَاسْتَرَحَ بِمَيِّتٍ
٢٦٨	كَاسِفًا بِالْهَافِ قَلِيلُ الْبَرْجَاءُ	إِنَّمَا الْمَيِّتُ مِنْ يَعِيشُ كَثِيرًا

حرف الباء الموحدة

٥٤	وَكَاَنَّ ذَاهِبِينَ لَهُ ذَاهِبًا	يَسُرُّ الْمَرْءَ مَا ذَهَبَ اللَّيَالِي
٣٠٥	بِهِ عَسَمٌ يَتَفَى أَرْبَابًا	مَرْسَعَةً، بَيْنَ أَرْسَافِهِ
٤٥٤	عَدَلَتْ بِهِمْ طُهْيَةٌ وَالْخُشَابَا	أَشْعَلِيَّةَ الْفَوَارِسِ أَمْ رِيَا حَا
٥٤٨	لَا نَرَى فِيهِ عَرِييَا	لَيْتَ هَذَا اللَّيْلُ شَهْرًا
٥٤٨	لَا نَعْشَى رَقِييَا	لَيْسَ إِيَّائِي وَإِيَّيَا
٧٢٠	وَلَكِنْ سَيَجْزِينِي إِلَّا لَهُ فَيَعْقِبَا	ثُمَّ لَا تَجْزُونَنِي عِنْدَ ذَاكُمْ
٤٦	إِذَا مَا بَنُو نَعَشٍ دَنَوْا فَتَصَوَّوْا	شَرِبْتُ بِهَا وَالْذِيكَ يَدْعُو صَبَاحَهُ
٥٧	فَقُلْ فِي مَقِيلٍ نَحْسُهُ مَتَفَيِّبٌ	فَظَلُّ لَنَا يَوْمٌ لَذِيذٌ بِنَعْمَةٍ
٦٥	بَحُورَانِ يَعَصُرْنَ السَّلِيلَ أَقَارِبُهُ	وَلَكِنْ دِيَا فَيُّ أَبَوِهِ وَأُمِّهِ

* لم اذكر هنا بحر البيت ولا قائله اكتفاءً بذكر ذلك في هوامش التحقيق.

البيت

رقم الصفحة

٧٧	على حدثان الدهر إن يتقلب	رأيت بنى عصى الألى يخذلوننى
١٢٨ ، ١٨٣ ، ٣٩٣	ولا ناعب إلا ببين غرابها	مشائيم ليسوا مصلحين عشيرة
١٨٢	إلى ولا دين بها أنا طالبيه	وما زرت سلمى أن تكون حبيبة
٢٠٠	أنى رأيت ملاك الشيمة الأدب	كذاك أدبت حتى صار من خلقى
١٩٣ ، ٢٢٥	والمرء عند الرشاء إن يلحقها ديب	هذا سراقه للقرآن يد رسنه
٢١٣	بنى شاب قرناها تصر وتقلب	كذبتم ميت الله لا تنكحونها
٢٦١	فيه كما غسل الطريق الثعلب	لدى بهز الكف يحصل متنه
٢٩٠	إلى حبيبا ، إنها لحبيب	لئن كان برد الماء حران صاديا
٣٤٥	لأبوا خزايا وإلياب حبيب	فوالله لولا فارس الجون منهم
٤٦٠	وطول العهد أم مال أصابوا	وما أدرى أغيرهم تنبأ
٥٠٢	وتعرض دون العدة خطوب	يرجى الفتى ما إن يلاقى
٥٢٣	تنزل من جو السماء يصوب	فلست لأنسى ولكن لطمك
٥٢٦	أبت للأعادي أن تذيخ رقابها	وانسى امرؤ من عصبه غند فيسي
٥٨٢	من الأدم دبرت صفحته وغاريه	فإن أهجه يضجر كما ضجر بازل
٦١٣	لحل أبي المغوار منك قريب	فقلت أدع أخرى وارفع الصوت دوة
٣٩	يدعسها بالسهمى المقلب	وظل لشيران الصريم فما غم
١٢١	حين استوى ودأ من الحبيب	البدر أشبه ما رأيت بهما
١٢١	في الجيد والعينين واللب	ويل للرشاء لم يخطها شهما
١٦١	فإنك ما أحدثت بالمجرب	فإن تنأ عنها حقبة لا تلاقها
١٨٦	فقد تركتك ذا مال وذا نشب	أمرتك الخير فافعل ما أمرت به
٣٢١ ، ٣٦٧	ولكن سيرا في عراض المواكب	فأما القتال لا قتال لديكم
٣٩٤	فإن الحوادث أودى بهما	فأما ترينى ولن لمسة

البيترقم الصفحة

٤٩٥	على كان المسومة العراب	سراة بنى أبى بكر تسامى
٦١٩	إنّ الرياضة لا تنصبك للشيب	ولو أصابت لقات وهى صادقة
٦٣٠	ن ألمه وأعصه فى الخطوب	إنّ من لأم فى بنى بنت حسا
٧١٧	بعتية بن الحارث بن شهاب	إنّ يقتلوك فقد ثلثت عروشهم
٥٣٤، ٣٥٣	وقال صحابى : قد وشأنك فاطلب	فكان تنادينا وعقد غذاره
٦٣٥	وجدت بها طيباً وإن لم تطيب	ألم ترأنى كلما جئت طارقاً

حرف التاء المثناة

٣٨٧	كما صدئ الحديد على الكماء	ترى أرباقهم متقلد بهم
٧٤	ومضى ذو وحفرت وذو دلويت	فإن الماء ماء أبى وجدي
٥١٠	ترفعن ثوبى شمالات	ربما أوفيت فى علم
٢٧٦	حتوف المنايا أكثرت أوأقلت	فلست أبالى بعد يوم مطرق
٢٨٠	ولم تكثر القتل بها حين سلّت	بأيدى رجال لم يشيموا سيوفهم
٦١٤	على ما عهدنا قبل فى العشرات	وكم عاثر ما إن يقال له لماً

حرف الجيم

١٦١	تجد خطباً جزلاً وناراً تأججاً	مضى تأتنا تلم بنا فى ديارنا
-----	-------------------------------	-----------------------------

حرف الحاء المهملة

٥٥٦	وطحقة بينى أخرى جناحاً	كتاركة بيضها بالمرء
٧٢٠	والحق بالهجاز فاستريحاً	سأترك منزلى لبنى تميم
١٩٥	وعما ألقى منها مترحلاً	لقد كان لى عن ضرتين عد متنى
١٥١	كساع إلى الهيجا بغير سلاح	أخاك أخاك إن من لا أخا له
٤٥٩	وما شئ حميت بمستباح	أبحت حمى تهامة بعد نجد

البيست

رقم الصفحة

حرف الدال المهملة

٣٨ - ٣٦	قد تمنعانك أن تضام وتضهدا	يدان بيضاوان عند محلّهم
٥٧	أجندلاً يحملن أم حد يدا	ما للجمال مشيها وثيها
٧٣	كالذ تربي زينة فاصطيها	فكنت والأمر الذي قد كيها
١٣٣	فلسنا بالجمال ولا الحد يدا	معاوي إنا بشر فأسجها
١٥١	أخذت على موثقاً وعمها	لا لا أبوح بحبّ بثنة إنهمها
٢٢٥	ويت كما بات السليم مسهدا	ألم تفتض عيناك ليلة أرمها
٥٥٧، ٤٢٥	بما كان إياهم عطية عودا	قنافذ هدا جيون حول بيوتهم
٥٩٩	مقيم يشتهي ما ليس موجدوا	كانني حين أسي لا تكلمني
٦١٦	خطاك خفافاً، إن حراسنا أسدا	إذا أسودّ جنح الليل فلتات، ولتكن
٦٧٣	أضأت لك النار الحمار المقيدا	أعد نظراً ياعبد قيس لعلمها
٧١٣	منى السلام، وألا تشمرا أحدا	أن تقرأن على أسماء ويحكمها
٧١٧	ولم تجدي من أن تقرّ به بددا	إذا ما انتسبنا لم تلدني لثيمة
٢٤١	لأمر ما يسود من يسود	عزمت على إقامة ذي صباح
٢٩٢	شحوب وإن تستشهدى العين تشهد	وبالجسم مني بيّنا لو علمته
٣٣٨	فأخرى الله رابعة تعهدوا	ثلاث كلهن قتلت عمها
٣٩٩	وهذا عروس باليامة خالبد	أترضى بأننا لم تجف دماؤنا
٤٦٧	ولا جدّاً إذا ازدحم الجمدود	فلا حسبا فخرت به لتيهم
٥٦٥، ٥٠٢	على السنّ خيراً لا يزال يزيده	وجّ الفتى للخير ما إن رأيته
٥١٦	بشعلان إلا الخزي ممن يقودها	لقد علم الاقوام ما كان داءها
٧٦	هم القوم كل القوم يا أم خالد	وإن الذي هانت بفلج دماؤهم
٧٩	لهم دانت رقاب بني معد	من القوم الرسول الله منهم

البيترقم الصفحة

١٠٥	ركبان مكة بين الفيل والسعد	والمؤمن العائدات الطير يصحها
١٤٤، ٦٦٨	إلى حماقتنا ، أو نصفه فقيد	قالت : ألا ليتما هذا الحمام لنا
٦٧٢		
٢٦١	ولأقبلن الخيل لآبة ضرغيد	فلا يفنيكم قنا وعوارضنا
٢٧٤	تجد خير نار عند ها خير موقد	متى تأته تمشو إلى ضوء ناره
٢٨٥	سفود شرب نسوة عند مفتاد	كانه خارجا من جنب صفحتيه
٤٠١	بنوهن أبناء الرجال الأبعاد	بنونا بنو أبنائنا ، وبناتنا
٥٠٨، ٦٣٧	كليلة ذي العائر الأرميد	ومات هات له ليليلة
٥٥٩	بنى بطنها هذا الضلال عن المقصد	كمرضعة أولاد أخرى وضيعت
٥٨٣	براجع ما قد فاته بمراد	وما كل مبتاع ولو سلف صفقة
٥٩٣	وهل يجمع السيفان ويحك في غمد	وعلى النوى فى الدار تجمع بيننا
٦١٢	جهارا ، من زهير ، أو أسيد	لحل الله يمكنى عليهم
٦٨٣، ٦٨٨	حلت عليك عقوبة المعمد	شلت يمينك إن قتلت لسلما

حرف الذال

٢٢٧	فأما تشكروا المعروف منا	وإن شقتم تعاونا عوازا
-----	-------------------------	-----------------------

حرف الراء المهمل

٣٤	روانف أليتك وتستطارا	متى ما تلقى فردين ترتجف
٧٣	أوجيلا أشم مشمرا	والذ لو شاء لكنت صخرأ
١٠٩	لقائل يا نصر نصر نصرا	إنى وأسطار سطر سطرأ
١٣٧	ويحر عطاء يستحق المعابرأ	فألفيته يوما يبهر عدا
١٩٩	وفى الأراجيز غلت اللوم والخور	أبا الأراجيز يا ابن اللوم توعدنى
٢٧٠	حقى ذهبن كلاً كلاً وصدورا	مشق الهواجر لبعصهن مع السرى
٢٧٦	أطال فألمى أو تناهى فأقصرا	إذا ما انتهى علمى تناهى عنده

البيت

رقم الصفحة

٣٢٢	نَحْصَ الْمَوْتَ ذَا الْغَنَى وَالْفَقِيرَا	لا أرى الموتَ يَسْبِقُ الموتَ شَيْءٌ
٥٠٦، ٤٦١	أَطْلَكَ رَأْسَ الْبَعِيرِ إِنْ نَفْسَا	أَصْبَحْتَ لَا أَحْمِلُ السَّلَاحَ وَلَا
٤٦٢	وَحْدَى وَأَخْشَى الرِّيحَ وَالْمَطَرَا	وَالذَّئِبَ أَخْشَاهُ إِنْ مَرَرْتُ بِهِ
٥٠٠	عَلَى الْخُسْفِ أَوْ نَرْمِي بِهَا بِلْدَا قَفْرَا	حَرَا جِيحَ لَا تَنْفَكُ إِلَّا مَنَاخِصَةً
٦١٦	مَّا يَقُومُ عَلَى الثَّلَاثِ كَسِيْرَا	أَلِفَ الصَّفْوُونِ مَّا يَزَالُ كَانَسَهُ
٦٢٨	لَكُمْ قَبِصَةٌ مِنْ بَيْنِ أَثَرِي وَأَقْتَرَا	لَكُمْ مَسْجِدَا اللَّهِ الْمَزُورَانِ ، وَالْحَصَى
٧	يَرِثُ شَرِيهَ إِنْ فِي الْمَقَامِ تَدَابَّرَا	عَلَى حِينٍ مِنْ تَلَبَّثَ عَلَيْهِ ذَنُوبُهُ
٣٠	وَالْحِمْرَانِ أَبُو بَكْرٍ وَلَا عَمْرُ	مَا كَانَ رَضَى رَسُولَ اللَّهِ فَعَلِمَهَا
٤٧	فَقَدْ بَرِئْتُ مِنَ الْإِخْنِ الصُّدُورِ	فَقَلْنَا أَسْلِمُوا إِنَّا أَخَوُكُمْ
٥٩	بَنَا الْحَدَثَانِ ، وَالْأَنْفِ النَّصُورِ	وَحَمَّالِ الْمِثْنِ إِذَا أَلَمَّتْ
٢٩٢	طِبَاءُ أَعَارَتْهَا الْعَيُونَ الْجَانَا	وَتَحْتَ الْعَوَالِي فِي الْقَنَا مُسْتَظَلَّةُ
٢٩٨	بَأَنَّكَ فِيهِمْ غَنِيٌّ مُضِرٌّ	بِحَسْبِكَ فِي الْقَوْمِ أَنْ يَعْلَمُوا
٣٦٧، ٣٢١	وَلَكِنْ أَعْجَازًا شَدِيدًا ضَرِيرَهَا	فَأَمَّا الصُّدُورُ لَا صُدُورَ لِمَجْفِرٍ
٣٣٩	فَثُوبٌ نَسَبْتُ وَثُوبٌ أَجْرٌ	فَأَقْبَلْتُ زَحْفًا عَلَى الرِّكْبَتَيْنِ
٣٣٩	وَيَوْمَ نِسَاءٍ وَيَوْمَ نَسْرٍ	فَيَوْمٌ عَلَيْنَا وَيَوْمٌ لَنَا
٦٥٨، ٣٥٤	وَجِرْوَةٌ لَا تَرُودُ وَلَا تَعَارُ	فَمَنْ يَكُ سَائِلًا عَنِّي فَإِنِّي
٣٦٤، ٣٧١	أَنْتَ فَانْظُرْ لَأَيِّ ذَلِكَ تَصِيرُ	أَرْوَاحٌ مَوْدَعٌ أَمْ بِكَ
٤٥٦		
٣٩٤	وَمِدْرَهْنَا الْحَسَامُ إِذَا نَغِيرُ	أَلَا هَلَكَ الشَّهَابُ الْمُسْتَنِيرُ
٤٠٩	أَبُوهُ ، وَلَا كَانَتْ كَلِيبٌ تَصَاهِيرُهُ	إِلَى مَلِكٍ مَا أُمُّهُ مِنْ مَحَارِبِ
٤٦٥	فَقَامَ بِفَاسٍ بَيْنَ وَصْلِكَ جِازِرُ	إِذَا ابْنُ مُوسَى بِلَالًا بَلَفْتَهُ
٥٠٥	فَعُولَانِ بِالْأَلْبَابِ مَا تَفْعَلُ الْخَمْرُ	وَعَيْنَانِ قَالَ اللَّهُ : كَوْنَا فكَانَتَا
٥٤٣، ٥٤٤	تَمِيمًا بِجَوِّ الشَّامِ أَمْ مَتَسَاكِينُ	أَسْكَرَانِ كَانَ ابْنُ الْمِرَاغَةِ إِذَا هَجَا

البيت

رقم الصفحة

٥٤١	أُظِيَّ كَانُ أُمِّكَ أَمْ حِمَارُ	فَلَيْتَكَ لَا تَبَالِي بِعَدِّ حَمُولِ
٥٤٨	عَنِ الْعَهْدِ وَالْإِنْسَانِ قَدْ يَتَغَيَّرُ	لَعْنُ كَانَ إِيَّاهُ لَقَدْ هَالِ بِعَدَدِنَا
٦٠٧	مَحْذَبٌ لَيْلَى أَنْ تَرَانِي أَزْوَاجَا	لَعَلَّكَ يَأْتِيَانَا فِي مَرِيضَةٍ
٧١٢	وَأَثَلُ مُوسَى وَسَدِّ مَفَاقِرِهِ	فَلَمَّا رَأَى أَنَّ ثَمَرَ اللَّهِ مَالَهُ
٧١٦، ٨٧	عَارًا وَرَبُّ قَتْلٍ عَسَارُ	إِنْ يَقْتُلُوكَ فَإِنَّ قَتْلَكَ لَمْ يَكُنْ
٦٤٢	عَنِ نَاجِدِهِ وَحَلَّتِ الْخُمُورُ	فِي مَجْلِسِ ضَحْكَ السُّرُورِ بِهِ
٣٧	بِجَنبِ عَنِيَّةٍ رَحِيًّا مَدِيرِ	كَأَنَّا غَدَوَةٌ وَنِيَّ أَبِينَا
٩٨	حَرَّاسُ أَبْوَابِ عَلَى قُصُورِهَا	بَاعَدَ أَمْ الْعَمْرُ مِنْ أَسِيرِهَا
١٣٧	يَقْصِدُ فِي اسْتَوْقِهَا وَجَائِزِ	بَاتَ يُفَشِّيهَا بِعَضْبٍ بَاتِزِ
١٤١	مِنْ حُمْرِ الْجِلَّةِ جَبَابٍ حَشَوْرِ	أَبَاكَ آيَةً بِيَّ أَوْ مَصْدَرِ
١٤٣	دَعَا يَا الْكَلْبُ وَاعْتَزَيْنَا لِعَامِرِ	فَلَمَّا لَحَقْنَا وَالْجِيَادُ عَشِيَّةَ
١٨٨	أَضْرَبَ بِالسَّيْفِ رِقَابَ الْكُفْرَةِ	أَنَا الَّذِي سَمَّيْتُ أُمِّيَّ حَيْدَرَةَ
١٩٢	سُودَ الْمَاجِرِ لَا يَقْرَأُ بِالسُّورِ	هَنَّ الْحَرَائِرُ وَلَا رَبَّاتُ أَحْمَرَةِ
٢٢٩	سَبْحَانَ مَنْ عَلِمَ الْفَاحِشِ	أَقُولُ لَمَّا جَاءَنِي فَخْزُهُ
٢٣٠	فَحَطَّتْ بَرَّةً وَاحْتَلَّتْ فَجَارِ	أَنَا اقْتَسَمْنَا خَطَاتِنَا بَيْنَنَا
٢٦٥	وَهَلْ بَدَارَةُ يَا لِلنَّاسِ مِنْ عَارِ	أَنَا ابْنُ دَارِهِ مَحْرُوفًا بِهَا نَسَبِي
٢٩٤، ٢٨٧	فِيهِمْ وَرَهْطُ رَيْحَةٍ بِنْ هَذَا	رَهْطُ ابْنِ كُوزٍ مُحَقِّبٍ أَنْ رَاعِيهِمْ
٤٦٧، ٤٢٦	وَلَا ذَا ضِيَاعٍ هُنَّ يَتَرَكْنَ لِلْفَقْرِ	فَلَا ذَا جَلَالٍ هَبْنَهُ لَجَلَالِهِ
٥٠٦	كَتَبْتُ بِهِ فَاضَتْ دُمُوعِي عَلَى نَحْرِي	وَكُنْتُ بِهِ أَكْنَى فَأَصْدَيْتُ كُلَّمَا
٥٣٤	وَأَبْسَ فَكَانَ وَكُنْتُ غَيْرَ غَدُورِ	إِنِّي ضَمَنْتُ لِمَنْ أَتَانِي مَا جَنِي
٦٤٩، ٦٣٠	وَلَكِنْ زَنْجِي عَظِيمُ الْمَشَافِرِ	فَلَوْ كُنْتُ ضَبِيًّا عَرَفْتُ قَرَابَتِي
٦٨٨	دَعَيْتُ نَزَالَ وَلَسَّجِي فِي الدُّعْرِ	وَلَأَنْتَ أَشْجَعُ مِنْ أَسَامَةِ إِذْ

البيت

رقم الصفحة

شئز جنبي كَأَنِّي مُهَيَّـدٌ جَعَلَ الْقَيْنُ عَلَى الذَّقِّ ابْرُرُ ٦٣٥

حرف البازي

إِنَّ المَجْمُوزَ خَيْفَةً جَمْرُوزًا تَأْكُلُ كُلَ لَيْلَةٍ فَقِيْرًا ٦١٦

حرف السين المهملة

وَيْضَاءُ مِنْ نَسَجِ ابْنِ دَاوُدَ نَشْرَةً تَخَيَّرْتُهَا يَوْمَ اللِّقَاءِ الْمَلَابِسَا ١٨٥

فَأَصْبَحْتُ بِقَرْقَرَى كَوَانِسَا فَلَا تَلْمُهُ أَنْ يَنَامَ الْبَائِسَا ٤٤٠

أَلَيْتَ حَبَّ الْعِرَاقِ الدَّهْرَ اطْعُمُهُ وَالْحَبَّ يَأْكُلُهُ فِي الْقَرْيَةِ السُّوسُ ١٨٩

تَقُولُ وَصَكْتُ وَجْهَهَا بِيَمِينِهَا أَبْطَلِي هَذَا بِالرَّحَى الْمُتَقَاعِسُ ٢٧٩

وَالشَّيْخُ لَا يَتْرَكَ أَخْلَاقَهُ حَتَّى يُوَارِيَ فِي ثَرَى رَمْسِهِ ٦٢٠

أَعْلَاقَةُ أُمِّ الْوَلِيدِ بَعْدَ مَمْسَا أَفْنَانُ رَأْسِكَ كَالثَّغَامِ الْمَخْلُسِ ٦٧١

حرف الصاد المهملة

أَكَاشِرُهُ وَأَعْلَمُ أَنَّ كَلَانِسَا عَلَى مَا سَاءَ صَاحِبُهُ حَرِيصُ ٦٩٥

حرف الضاد المفعلة

إِذَا أَكَلْتُ سَمَكًا وَفَرَضَـا ذَهَبْتُ طَوْلًا وَذَهَبْتُ عَرْضَـا ٢٧٠

بَتِيهَا قَفَرٍ وَالْمَطَى كَأَنَّهُـا قَطَا الْحَزْنَ لَدَى كَانَتْ فَرَاخًا بِيَوْضَهَا ٥٠٤

حرف الحين المهملة

أَنَا ابْنُ التَّارِكِ الْبَكْرِى بِشَرِّ عَلَيْهِ الطَّيْرُ تَرْقُبُهُ وَقَوْعُـا ١١١

يَا لَيْتَنِي كُنْتُ صَبِيًّا مَرْضَعُـا تَحْطِنِي الذَّلْفَاءُ حَوْلًا أَكْتَمُـا ١٥٧

ذَرِينِي إِنْ أَمَرَكُنِي يَاعَاـا وَمَا أَلْفَيْتَنِي حَلَمِي مَضَاعُـا ١٦٨

تَعَدُّونَ عَقْرَ النَّيِّبِ أَفْضَلَ مَجْدِكُمْ بَنَى ضَوْطَرَى لَوْلَا الْكَمَى الْمُقْنَمَا ٤٣٥، ١٧٦

وْخَيْرُ الْأَمْرِ مَا اسْتَقْبَلَتْ مِنْهُ وَلَيْسَ بِأَنْ تَتَّبِعَهُ اتِّبَاعُـا ٢٢٨

إِذَا الْمَرْءُ لَمْ يَخْشَ الْكَرْبَهَةَ أَوْشَكَتْ حَبَالُ الْهَوَيْنِي بِالْفَتَى أَنْ تَقْدَلَمَا ٣٢٣

فَمَنْ نَحْوُ نَوْمِهِ يَبِيتُ وَهُوَ آمِنٌ وَمَنْ لَا نَجْزُهُ يَمْسُ مِنَّا مَفْرَعُـا ٤٣٤

البيت

رقم الصفحة

٥٣٧	ولا يك موقفك الوداعا	قفى قبل التفرق يا ضباعا
٦٣٣	وان كان سرح قد مضى فسرعا	فلو ان حق اليوم منكم اقامة
٧	وقلت ألما أصح والشيب وازع	على حين عاتبت المشيب على الصبا
٣٠	لنا قمران والنجوم الطواليع	أخذنا بأفاق السماء عليهم
٦٠	سور المدينة والجبال الخشيع	لما أتى خبر الزبير تواضعت
١١٣	فجنبا أريك فالتلاع الدوافع	عفا ذو حسا من فرتنا بالفوارع
١٧٠	لستة أعوام وذا العام سابيع	توهمت آيات لها فحرفت بها
١٧٠	ونوى كعذم الحوض أثلم خاشيع	رماد ككحل المين لا يا أبينه
١٨٣	وجودا إذا هب الرياح الزعازع	منا الذى اغتير الرجال ساحة
٢٠٥	أيشد ان قاضاك أم يتضرع	فوالله ما أدرى غريم لويتسه
٢٥٧	ضربا خلف النجم لا يتلسع	فوردن والعميق مقعد رابى الـ
٣٤٩	فان قوصى لم تأكلهم الضبيع	أبا خراشة أما أنت ذا نفير
٣٩٩	الضايا بأخرى ، فهو يقطان هاجع	ينام باحدى مقلتيه ، ويتقضى
٤٣٥ ، ٤٣٦	إلى ، فهلا نفس ليلى شفيها	ونبت ليلى أرسلت بشفاعية
٤٨٦		
٦٠١ ، ٦٠٥	كان أبها نهشل أو مجاشيع	فيا عجبا حتى كليب تسبني
٦٠٥		
٦٩٦	ركائبها أن لا إلينا رجوعها	بكت جزعا واسترجمت ثم أدنت
١٢٨	اتسع الخرق على الراقع	لا نسب اليوم ولا خلعة
٤٨٧ ، ٤٤٢	واذا هلكت فعند ذلك فاجزعى	لا تجزعى إن منفسا أهلكته
٥١٤	ودلى دل ماجدة صناع	وكونى بالمكارم ذكرينى
٣٣٨	على ذنبا كله لم أصنع	قد أصبحت أم الخيار تدعى

البيترقم الصفحة

حرف الفاء

٦١٦٠٦٠٤	كَأَنَّ أَذْنِيهِ إِذَا تَشَوَّفَ نَاصَا	قَادِمَةً أَوْ قَلَمًا مَحْرَفًا
٥٣٩	وَعَشَّ زَمَانُ يَابْنِ مَرْوَانَ لَمْ يَدْعَ	مِنَ الْمَالِ إِلَّا مَسْحَتًا أَوْ مَجْلَفًا
١٩٤	إِذَا نَهَى السَّفِيهَ جَمْرِي إِلَيْهِ	وِخَالَفَ ، وَالسَّفِيهَ إِلَى خِلَافِ

حرف القاف

٣٣٢	إِنَّ الْخَلِيْلَ أَجَدَّ الْبَيْنَ فَانْفَرَقَا	وَعَلَقَ الْقَلْبَ مِنْ أَسْمَاءَ مَا عُلِقَا
٣٣٢	وَأَنَسَانُ عَيْنِي يَحْسِرُ الْمَاءُ تَارَةً	فَيَدُ وَتَارَاتِ يَجْمُ فِيهِ فَرَقَ
٣٨٨	وَأَنَّ امْرَأًا أَسْرَى إِلَيْكَ وَدُنَاكَ	مِنَ الْأَرْضِ مَوْتَةً وَيَدَا سَطَقَ
٣٨٨	لَمَحْقُوقَةً أَنْ تَسْتَجِيبِي لَصَوْتِهِ	وَأَنْ تَعْلَمِي أَنَّ الصَّانَ مَوْفَقَ
٦٧٣	وَلَكِنَّا أَجْدَى وَأَمْتَحَ جَدُّهُ	بِفَرْقٍ يَخْشِيهِ بِهَجْمِهِ نَاعِقَةً
٦٩٨	فَلَوْ أَنَّكَ فِي يَوْمِ الرَّخَاءِ سَأَلْتَنِي	فِرَاقَكَ لَمْ أَبْخُلْ وَأَنْتَ صَدِيقُ
٧٨	جَمَعْتَهَا مِنْ أَيْنَاقِ مَوَارِقِ	لِذَوَاتٍ يَنْهَضْنَ بِغَيْرِ سَائِقِ
٣٠٨	إِذَا جِئْتَ بَوَابًا لَهُ قَالَ : مَرْحَبًا	أَلَا مَرْحَبٌ وَادِيكَ غَيْرُ مَضِيْقِ
٤٣٣	فَمَتَى وَاعْلُ يَنْبَهُمْ يُحْيِيْهِ	وَتَعَطَّفَ عَلَيْهِ كَأَنَّ السَّاقِي

حرف الكاف

٢٧٥	فَلَمَّا غَشِيَتْ أَظْفَارُ فَيَرْدِهِمْ	نَجَعَتْ وَأَرْهَنَهُمْ مَا لِكَيْلَا
٢٥٣	تَجَانَفَ عَنْ جَوِّ الْيَمَامَةِ نَاقَتِي	وَمَا قَصَدَتْ مِنْ أَهْلِهَا لِسَوَائِكَا

حرف اللام

٧٦	أَبْنَى كَلْبِيَّ إِنَّ عَمِيَّ اللَّيْلُ إِذَا	قَتَلَا الطُّوْكَ وَفَكَكَا الْأَغْلَالَ
١٢٤	أَبُو حَنْشٍ يُوْرِقُنَا وَطَلُّ الْقَلْبِ	وَعَمَارٌ وَأَوْنَةٌ أَثَالَا
٣٤٧	يَذِيبُ الرَّعْبَ مِنْهُ كُلَّ عَضْبٍ	فَلَوْ الْفَمْدُ يَمْسُكُهُ لَسَالَا
٣٩٥	أَجِدُّكَ لَنْ تَرَى بِشْمِيلَ بَنَاتِ	وَلَا بَيْدَانِ نَاجِيَةٍ نَذِيرَا

البيت

رقم الصفحة

٣٩٥	ببعض نواشع الوادى حمولا	ولا متدراك والشمس طفلا
٥٠٠	وما صاحب الحاجات الا محلا	أرى الدهر الا منجونا بأمله
٥٧١	روى الأمانى لم يزل مهزولا	من كان مرعى عزمه وهموم
٦٤٩	وان فى السفر ما مضى مهلا	ان محلا وان مرتحلا
٧١٨، ٧١٩	كان يؤخذ المرء الكريم فيقتلا	قروم تسامى عند باب دفاعه
٧٢١		
٧١٩	كأبة أنها فقدت عقيلا	تظل الشمس كاسفة عليه
٣٥٥، ٣٥٨	صبر جميل فكلانا مبتلى	يشكو إلى جمل طول السرى
٦١	ولا أرض أبقل أبقالها	فلا مزنة ودقت ودقها
٤٥٧	فكل جزاء الله عنى بما فعل	أميران كانا أخيانى كلاهما
٧١	أنحب فيقضى أم ضلالها طل	ألا تسألان المرء ماذا يحاول
١٨٧	رب المباد إليه الوجه والعمل	استغفر الله ذنبا لست محصيه
٢٠١	وصحابتك أخاك ذاك قليل	يا عمرو إنك قد ملئت صحابتى
٢٤٥	قليل سوى الطعن النبال نوافله	ويوم شهدناه سليما وعامرا
٢٦٢	إذا لم يحام دون أنثى حليها	وكرار خلف المهجرين جواده
٢٩٢	يلوح كأنه خلل	لمية موحشا طلل
٣٠٩	وهاج أهواءك المكنونة الطلل	اعتاد قلبك من سلمى عوائده
٣٠٩	وكل حيران سار ماؤه خضيل	ريح قواء أذاع المعصرات به
٣٨٦	بصيرا بها لم تعد عنها مشاغله	يجران ثنيا خيرها عظم جازة
٤٨٦	لعلك تهديك القرون الأوائل	فإن أنت لم ينفعك علمك فانتسب
٥٦٢	وليس منها شفاء الداء مئذول	هى الشفاء لدائى لو ظفرت بها
٦٢٧	مكان يا جملا حبيت يارجل	ليت التحية كانت لى فاشكرها
٦٣١	بعدته ينزل به وهو أعزل	ولكن من لا يلق أمرا ينووه

البيت

رقم الصفحة

٦٤٢	ضروس تهرّ الناس أنيابها عَصْلُ	إذا لحقت حربٌ عوانٌ مضرة
٦٦٢	أخاك مصاب القلب جم بلابله	فلا تلحنى فيها فإن بحبها
٦٦٣	أثافيها حمامات مشـوَل	كأنّ ، وقد أتى حولٌ كميـلٌ
٦٩٥	أن هالك كل من يخفى وينتمل	في فتية كسيوف الهند قد علموا
٦	حماة في غصونٍ ذات أوقال	لم يمنع الشرب منها غير أن نطقت
٣٤	ظرف عجوز فيه ثنتا حنظل	كأنّ خصيه من التدلـل
٧٩	ولا الأصيل ولا ذى الرأى والجدل	ما أنت بالحكم الترضى حكومتـه
١٢٩	صفيف شواء أو قد ير معجـل	وظلّ طهاة اللحم من بين منضج
١٧٥	فأنى شريت الحلم بعدك بالجهل	فإن تزعمينى كنت أجهل فيكم
٢٦٠	فقال لك الويلات إنك مرجـلى	ويوم دخلت الخدر خدر عنيـزة
٢٨٢	تسمى ببزتها لكل جهـول	الحرب أول ما تكون فتية
٣٠٤	فترب لأفواه الوشاة وجنـدل	لقد ألب الواشون ألباً لجمعهم
٣٣١	وأد معها يذرين حشو المكاحل	وما أنس ملأ أشياء لا أنس قولها
٣٣٨	بالحق لا يحمد بالباطـل	وخالد يحمد ساداتنا
٤٩٩، ٣٥١	ولو قطعوا رأسى لَدَيْكَ وأوصالى	فقلت : يمين الله أبرح قاعداً
٥٠١	وكيف ومن عطاءك جل مالى	لما أغفلت شكرى فانتصحنى
٥٠٦	وكذلك الدهر حالاً بعد حال	ثم أضحوا لعب الدهر بهم
٦٥١	أناخ قليلاً فوق ظهر مسيـل	وما كنت ضافطاً ولكن طالباً
٦٥٠	فبتنا على ما خيلت ناعى بال	فليت رفعت الهم عنى ساعة
٦٨٩	لناموا ، فما إن من حديث ولا صالى	حلفت بالله حلقة فاجـر
١٨٨	وكان أبوك يسمى الجمـل	سميت كميأ بشر الحظـام
٢٢٨، ٢٢١	على وألت حلقة لم تحلـل	ويوماً على ظهر الكثيب تعذرت

رقم الصفحة

البيت

٢٤٦	طَبَّاحُ سَاعَاتِ الْكُرَى زَادَ الْكَسْلَ	رَبِّ ابْنِ عِمِّ لَسْلَيْمٍ مَشْمَعْلَ
٢٥٤	مَكَانَ الْقِرَادِ فِي أُسْتِ الْجَمَلِ	وَأَنْتَ مَكَانَكَ مِنْ وَائِلِ
٣٠٣	بَشَقٍ وَشَقٍّ عِنْدَنَا لَمْ يَحْوُلْ	إِذَا مَا بَكَى مِنْ خَلْفِهَا انْحَرَفَتْ لَهُ
٤٣٣	أَيْنَمَا الرِّيحُ تَمِيلُهَا تَمِيلُ	صَعْدَةً نَابِتَةً فِي حَائِلِ
٦٤٧	وَإِذَا مَضَى شَيْءٌ كَانَ لَمْ يَفْعَلِ	فَإِذَا وَذَلِكَ لَيْسَ إِلَّا ذِكْرُهُ

حرف الميم

٥٧٢٠١٦٣	وَلَكِنَّهُ بَنِيَانٌ قَوْمٌ تَهْدِ مَـ	فَمَا كَانَ قَيْسٌ هَلَكَهُ هَلَكٌ وَاحِدٌ
٢٧١	عَلَى خُلُقٍ نَشَأَتْ بِهِ غَلَامَـ	دَعَى لَوَمِيٍّ وَمَعْتَبَتِي أَمَامَـ
٣١٤	كُفْصَنِ الْأَرَاكِ وَجْهَهُ حِينَ وَشَمَـ	أَقُولُ وَفِي الْأَكْفَانِ أَرْوَعٌ مَا جَدُّ
٤٢٣	نَأْلِفَاهُمْ الْقَوْمَ رَوِي نِيَا مَـ	فَأَمَّا تَمِيمٌ تَمِيمُ بْنُ مَـ
٦٢١	لَا تَحْسَبُوا لَيْلَهُمْ عَنْ لَيْلِكُمْ نَامَا	إِنَّ الَّذِينَ قَتَلْتُمْ أَمْسَ سَيِّدُهُمْ
٧٣٣	يَدَيْنِ أَمِّ قَاسِمٍ وَقَاسِمَ مَـ	مَتَى تَقُولُ الْقُلُوصُ الرُّوَّاسِ مَـ
٧٢	وَنَعْبُدُهُ وَإِنْ جَعَدَ الْعَصُومُ	نَصَلِّي لِلَّذِي صَلَّتْ قَرِيْبُ شَـ
١١٩	أَمْ حَبْلُهَا إِذَا نَأَتْكَ الْيَوْمَ مَصْرُومُ	هَلْ مَا عَلِمْتَ وَمَا اسْتَوْدَعْتَ مَكْتُومُ
١٦٧	عَلَى جُودِهِ لَضَنٌّ بِالْمَاءِ حَاتِمُ	عَلَى حَالِهِ لَوْ أَنَّ فِي الْقَوْمِ حَاتِمًا
١٧٨	كَرَامًا مَوَالِيَهَا لَثِيمًا صَمِيمَهَا	نَبِئْتُ عَبْدَ اللَّهِ بِالْجَوِّ أَصْبَحْتَ
١٩٠	كَلَامَكُمْ عَلَى إِذَا حَرَامُ	تَمْرُونَ الدَّيَّارِ وَلَمْ تَمُوجِجُوا
٢٠٦	إِنَّ الْمَنَايَا لَا تَطْيِشُ سَهَامَهَا	وَلَقَدْ عَلِمْتُ لَتَاتِيَنَّ مَنِيَّتِي
٢٥٥	مَوْلَى الْمَخَافَةِ خَلْفَهَا وَأَمَامَهَا	فَقَدْتُ ، كَلَا الْفَرَجَيْنِ تَحْسَبُ أَنَّهُ
٢٥٨	مَنَاطُ الثَّرِيَّا قَدْ تَعَلَّتْ نَجُومَهَا	وَإِنَّ بَنِي حَرْبٍ كَمَا قَدْ عَلِمْتُمْ
٢٨٣	قَبْلَ التَّفَرُّقِ مَيَسَّرُ وَنَدَامُ	عَهْدِي بِهَا الْحَيِّ الْجَمِيعِ وَفِيهِمْ
٤٣٧	مَحْقَبٌ مِنْ قَدَاحِ النَّبْعِ مَقْرُومُ	وَقَدْ يَسُرُّ إِذَا مَا الْجُوعُ كَلَفَهُ

البيت

رقم الصفحة

٤٣٩	- وإن لم ألقه - الرجل الظلوم	إذ هو لم يخلفني في ابن عمي
٤٦٧	بالدار لو كلمت ذا حاجة صمم	لا الدار غيرها بصدى الأنيس ولا
٤٩٥	وجيران لنا - كانوا - كرام	فكيف إذا مررت بدار قوم
٥٩٨	كان الأرض ليس بها هشام	فأصبح بطن مكة مقشعرا
٦١٣	بشيء إن أكرم شريفا	لعل الله فضلكم علينا
٦٧٤	أبا جهل لعلما أنت حالي	تحلل وعالج ذات نفسك وانظر
٧٢٤	لهنك من برق على كريم	ألا ياسنا برق على قليل الحمى
٢٨٣	وقد زال الهمالج بالفرسان واللجم	عهدى بهم يوم باب القريتين
٣٠٩	فعمائتين فهضب ذي أقدام	لمن الدار غشيتها بسحام
٣٠٩	ولميس قبل حوادث الأيام	ديار لهند والرباب وفرتني
٣٥٨	ولو رام أسباب السماء بسلم	ومن هاب أسباب المنية يلقيها
٥٦٦	فحسبك ما تريد إلى الكلام	إذا ما المرء كان أبوه عبس
٥٩٤	نبكى الديار كما بكى ابن حزام	عوجا على الدلل المحيل لأتينا
٦٠٤، ٦٠١	نزلت على البواخ من شمَام	كأنني إذ نزلت على المصلّى
٦٠٢	بنو عبد شمس من مناف وهاشم	ولكن نصفًا لو سبيت وسبتني
٦٢٠	ومن العناء رياضة الهرم	أتروض عرسك بعد ما هرمت
٦٢٧	يزرع الود في فؤاد الكريم	كيف أصبحت كيف أصبحت ممّا
٧٠٢	ألم تيأسوا أني ابن فارس زهدم	أقول لهم بالشعب ، إذ يبسروني
٧٠٤	لكان لكم يوم من الشر مظلّم	فأقسم أن لو التقينا وأنتم
٧١٥	جهاراً ولم تغضب لقتل ابن حازم	أفغضب أن أذنا قتيبة حزنّا
٧٢٣	كان ظبية تعطلو إلى وارق السلم	ويوماً توافينا بوجه مقسّم
٧٣٤	إذا أنه عبد القفا واللهمازم	وكنت أرى زيدا كما قيل سيداً

البيت

رقم الصفحة

١٧	سريعاً ولا يُدَّ بالظلم يظلم	جبرئ متى يظلم يماقِبْ بظلميه
٣٥	على النابح العاوي أشدَّ رجماً	هما نفثا في في من فمويهما
٦٠	كفى الأيتام فقد أبى اليتيم	إذا بعضُ السنين تعرَّفَتْنا
٦٤	وقلنا للنساء بها أقيمى	تركنا الخيل والنعم المفدى
١٠٧	يفضلها في حسب وميسم	لو قلت ما في قومها لم تيشم
٢٧٠	أشقَّ رحيب الجوف معدل الجرم	طويلٌ مثل النعق أشرف كاهلاً
٥٢٧، ٣١٥	حرمت على ، وليتها لم تحرم	ياشاة من قنص لمن حلت له
٦٣٦	باتت طراباً ويات الليل لم ينم	حتى شأها كليل مؤمناً عميل

حرف النون

٤٧	بكين وقد يننا بالأبيننا	فلما تفقدن أصواتننا
٤٧	وكنيت له كشر بني الأخيننا	وكان لنا فزارة عم سـوـوـ
٤٨	مق كنا لأمك مقتويننا	تهددني وتوعدني رويـدا
١٩٢	أنخنا للكلاكل فارتميننا	فلما أن تواقفنا قليـلا
٢٥٣	إذا جلسوا منا ولا من سوائنا	ولا ينطق الفحشاء من كان منهم
٢٦٢	عند الصفاة التي شرقى حورنا	هبت جنوباً فذكرى ما ذكرتكـم
٤٠	شهر ربيع وجماد بيننا	فعلته لا تنقض شهريننا
٣١٣	يلقحه قوم وتنتجوننا	أكل عام نعم تحووننا
٥٤٠	أسجر كان طبعك أم جنون	ألا من مبلغ حسان عـنـي
٦٣٣	وأعلم بأن كما تددين تدان	وأعلم وأيقن أن ملكك زائل
٧١٤	وترضى أن يقال أبوك زان	أتغضب أن يقال أبوك عـفـ
٣١	عينه فانشى بلا عينيـن	جاد بالعين حين أعى هـواه
٣٤	فيصبح جافراً قرع الصبان	وان الفحل تنزع غصيتنا

البيترقم الصفحة

٣٦	جرى الديان بالخبر اليقين	قلو أنا على حجرٍ ذنبنا
٥١	وقد جاوزت حدَّ الأرحمين	وما يدري الشعراءُ مني
٧٢	ولكنَّ بالمفريبِ نبئيني	دعي ماذا علمتِ سأتقييه
٩٦	لستُ من لهو ولا اللهو مني	أيها السائلُ عنه وعنِّي
١١٧	بسبح رمين الجمر أم بثمان	لمصرِك ما أدري وإن كنت داريًا
١٢٠	فاعرف منك غش من سميتني	فأما أن تكونَ أخى بحقي
١٢٠	عدَّ وأتقيك وتتقينني	والأفاطرحني واتخذنني
١٣٠	بصوتٍ أن ينادي داعيان	فقلت ادعي وادع فإن اندي
١٧٣	أدفعه عني ويسرند ينني	قد جعل النحاس يفرند ينني
١٨٨	كان سويقتيها منجلان	وما صفراءُ تكني أم عمرو
١٨٩	أخاها ، ولم ارضع لها بلبان	دعني أخاها أم عمرو ، ولم يكن
٥٥٢ ، ٤٠٨	ظنون ، أن مطرح الظنون	كلا يومى طوالة وصل أروى
٥٤٧	أخوها عذته أمه بلبانها	فإن لا يكنها أو تكنه فإنته
٥٦٢	وليس كل النوى تلقى المساكين	فأصبحوا والنوى على مفرسهم
٧٠٣	وما بالحرَّ أنت ولا القمين	أما والله أن لو كنت حُرًّا
١٥	من طلل كالأحمي أنهجن	يا صاح ما هاج الدمع الذرفن
٥٠٦	يأليت ما كان كان لم يكن	بالله قولوا كذا بأجمعكم
٦٠٨	ك وقد كبرت فقلت إنته	ويقلن شيب قد عالا

حرف الياء

١٢٢	وشم اذا أصبحت أصبحت غاد يا	أراني اذا ما بتت على هوى
١٨٣ ، ١٢٩	ولا سابق شيئًا اذا كان جائيًا	بدا لي أني لست مدرك ما مضى
٣٩٣		

البيترقم الصفحة

٣٧٢، ٣٦٣	وأكرومه الحيين خلوكما هيا	وقائلة خولان فانكح فتاتهم
٤٥٦		
٦٥٩	من الأمر أو بيد ولهم مبدءا ليا	ألا ليت شعري هل يرى الناس ما أرى
	حرف الالف اللينة	
٥٨، ٤٩	والدَّهْرُ بالإنسان د وَّأرى	أطرباً وأنت قنَّسَـررى
٦٥٩	أو يحولن من دون ذاك الردى	ليت شعري هل تمَّ هل آتينهم
٧٢	وان انفقته الا للـذى	وليس المال فاعلمه بمـال
٧٢	لأقرب أقربيك وللقـصى	ينال به الحلاء وتصدفـيه
٣٥٢	نعم وفريق ليمن الله ما ندرى	فقال فريق القوم لما نشدتهم
٤٦٢	ورما هنا بالطعن تنتظم الكلى	تغلى الجماجم والألف سيوفنا
٦٢٣	وشرك عني ما ارتوى الماء مرتوى	فليت كفاً كان غيرك كلـه
٤٣٩	إذا الكواكب خاويـه	من كل غيث في السنيـن

أنصاف الأبيات مرتبة على حسب ورودها في الكتاب

٧	* ويوم دخلت الخدر خدر عنيـزة *
٧٢٣، ١٥	* ما تزل برحالنا وكأن قـدين *
١٦	* وقائم الأعماق خاوى المخترقـن *
٢٥	* لصمري لقوم قد نرى أـمن فيهم *
٣٣	* ترتج ألباه ارتجاج الوطـب *
٧٤	* فحسبى من ذى عندهم ما كفينـا *
٧٧	* تيد الألى يأتينها من ورائـها *
٨٠	* نكن مثل من ياذب يصطـحبـان *
٨٤	* وهل ينعمن من كان في الحـصر الخالى *

البيترقم الصفحة

١٠٥	* وجاء عليه كل اسحم هطال *
١٠٧	* ترمى بكفى كان من أرض البشر *
١٠٨	* أقسم بالله أبو حفص عـــــ *
١١٤	* إِنَّ الْخَلِيلَ أَجَدَّ الْبَيْنِ فَانْفَرَقَا *
١١٥	* فَيَا عَجَبًا حَتَّى كَلَيْبٌ تَسْبِنُنِي *
١٥٥	* قَدْ صَبَرْتَ الْبَكْرَةَ يَوْمًا أَجْمَعَا *
٥٨٢	* فَبَاتَ مُنْتَصًا وَمَا تَكَرَّدَ سَـ *
٢٢٣	* وَرَضِيَتْ فَذَلَّتْ صَعْبِيَّةٌ أَى إِذْ لَالَ *
٢٤٥	* فِي لَيْلَةٍ يَحِبُّهَا الطَّعْمُ سَـ *
٧٠٤، ٢٧٤	* وَقَدْ اخْتَدَى وَالطَّيْرُ فِي وَكُنَاتِهَا *
٦١٥، ٢٨٦	* يَا لَيْتَ أَيَّامَ الصَّبَا رَوَّاجِمَا *
٦٤٩	
٤٩٣	* فَابْتَ إِلَى فَهْمٍ وَمَا كَدَتْ آثِمَا *
٥٨٢	* لَوْ عَصَرَ مِنْهَا الْبَانُ وَالْمَسْكُ انْعَصَرَ *
٦٣٦	* وَحَرٌّ هَجِيرٍ يَتْرَكَ الْمَاءَ صَادِيَا *
٦٣٨	* وَنَمَتْ وَمَا لَيْكَ الْمَطَى بِنَائِمِ *
٦٤٢	* وَضَعَكَ الْمَزْنَ بِهَا ثُمَّ بَكَسِي *
٦٩٣	* جَاءُوا بِحَذَقٍ هَلْ رَأَيْتَ الذَّنْبَ قَطْ *
٧٢٢	* كَأَنَّ وَرِيدَهُ رِشَاءٌ غَلَسِبِ *
٧٢٦	* وَلَكِنِّي مِنْ حَبِّهَا لَحْمِيْدُ *

فهرس الأمثالرقم الصفحة

٥٠٧

إذا سمعت بسري القين فاعلم أنه أصبح

٣٠٤

أمت في الحجر لا فيك

٣٠١

شرأهر ذا ناب

٣٠١

شر ما جاءك إلى مخة عرقوب

٣٠٢

شيء ما جاء بك

٤٩٣

عسى الفوير أبوسا

٦٢٠

عود يعلم المنج

١٩٤

من كذب كان شرأ له

فهرس لبعض الأساليب والنماذج النحوية

رقم الصفحة	إئت السوق أنك تشتري لنا سويقاً
٥٩٤	اتته كتابي فاحتقرها
٥٩	اجتمعت أهل اليمامة
٥٩	أخطب ما يكون الأمير قائماً
٣٥٥٠ ٢٨٢	أغوك والدنيا يد مها
٤١١	أرخص ما يكون البرقفيزين بد رهم
٢٨٢	أرسل إليه بأن ما أنت وذا
٦٩٦	أرسلها الحراك
٢٦٦	اشتعل الصماء
٢٢٣	أقائماً وقد قعد الناس
٦٤٣	أكثر شربي السويق ملتوتاً
٦٥٩٠٣٥٥	ألكوني البراغيث
٠٦٥٠٦٤٠٦٢٠٥٩	
٣٨٧٠٣٨٦٠٣٧٦٠٣٧٣	أما أنت منطلقاً انطلقت معك
٣٤٩٠٣٤٨	أما ترى أي برق هاجنا
٢٠٩	أما إن جزاك الله خيراً
٧٣٤٠٧٠٠٠٠٦٩٢	أما والله أن لو فعلت لفعلت
٧٠٥٠٧٠٣	امطيتك فرسى مهرة
٢٧١	أما العسل فانا شراب
٣٦٨	أنت وشأنك
٥٣٧٠٣٥٣	إن بك زيدا ما غود
٦٦٢٠٦٢٥٠٦٢٤	إن تزينك لنفسك وإن تشبينك لهيه
٦٨٢	إن خيراً منك عمرو
٦٥١٠٥٢٤٠٣١٦	إن غيرها ابلاً وشاء
٦٤٩	إن قريباً منك زيد
٦٥١٠٥٣٨	إنك ما وخيراً
٦٥٨٠٣٥٤	إن لك زيدا واقف
٦٦٢	

رقم الصفحة

٥٢٤٠٣١٦	إِنَّ مِثْلَكَ زَيْدٌ
٦٠٧	إِنْ مِنْ أَفْضَلِهِمْ كَانَ زَيْدًا
١١٨	إِنَّ وَرَاقِبَهَا
٤٧٥	إِنَّهَا لِابْنِكَ أُمٌّ شَاءَ
٩٨	إِنَّهُمْ أَجْمَعُونَ ذَاهِبُونَ
٥١٠	إِنَّهُ أَهْلٌ أَنْ يَفْعَلَ
٤٠٥	أَهْلَكَ النَّاسَ الدِّينَارُ الصَّفَرُ وَالْدِرْهُمُ الْبَيْضُ
٢٧٦	بِرَحْمَةِ الْخَفَاءِ
١٥٨	تَمِيزُ أَنَا
٢٦٦	جَاءَ الْقَوْمُ طَرًّا
١١٥	جَاءَ الْقَوْمُ قَضَّيَهُمْ بِقَضِيضِهِمْ
٣٩٣	جَاءُوا الْجَمَاءَ الْخَفِيرَ
١٠٠	جَاءَ النَّاسُ حَتَّى الْأَمِيرِ
٦٣٠٦٢	حَسْبُكَ يَوْمَ النَّاسِ
٢٧٢	حَسَنٌ بِسَنٍ
٦٠	حَضَرَ الْقَاضِيَ الْيَوْمَ امْرَأَةٌ
٢٧١	خَلَقَ اللَّهُ الزَّرَاقَةَ يَدَيْهَا أَطْوَلُ مِنْ رِجْلَيْهَا
١٤٤	ذَهَبَتْ بَعْضُ أَصَابِعِهِ
٢٢٣	ذَوْنُكَ مَطِيئِي نَاقَةٌ
١٨٩٠١٧٣	رَاكِبُ النَّاقَةِ طَلِيحَانٌ
٣٠٢	رَجَعَ زَيْدُ الْقَهْقَرَى
٨٣	رَحِبْتُكُمْ الطَّاعَةَ
٣١٤	رَجُلٌ خَيْرٌ مِنْ امْرَأَةٍ
٣١٤	رَكِبْتَ مَا رَكِبْتَ
٤١١	زَيْدٌ حِينَ طَرَّ شَارِبُهُ
٥٧٠	زَيْدٌ حِينَ يَقْلُ وَجْهُهُ
	زَيْدٌ وَالرَّيْحُ يَبَارِيهَا
	زَيْدٌ كَانَ عِلْمُهُ نَاقِمًا

رقم الصفحة	
٥٦٦	زيد كان أبوه منطلق
٥٧١، ٥٧٠	زيد كان وجهه حسن
٣١٧، ٣١٦	سواء على أقمت أم قعدت
٦٣٥	سير عليه غفوق النجم
٤٩٨، ٤٩٣	شحن شفرته حتى قعدت كأنها حربة
١٠٠	شيطان ليطان
١١٥	شتم زيدا الناس حتى الأراذل
٣٨٧، ٣٥٥، ٢٨١	ضربى زيدا قائماً
٦٥٩	
٢٦٦	طلبت جهدي وطاقتي
٥٤٩، ٤٠٤	على التمرة مثلها زيدا
٢٦٩	علمته الحساب باباً باباً
٥٤٨	عليه رجلاً ليسني
٢٦٩	في الدار رجل قائماً
٤٠٤، ٢٩٧	في الكتاب أنك قائم
٦٠	قطعت بعض أصابعه
٦٢	قال فلانة
٧٠٩، ٦٩٧، ٦٩٦	قد علمت ألا تقول ذاك
٢٧٥	قمت وأصك عينه
٦٠٠	كانك بالصيف قد جاء
٦٠٠	كانك بالشتاء مقبلاً
٢٧٣	كلمته فوه إلى في
٦٥٨، ٥٣٧، ٣٥٢	كل رجل وضيعته
٥٥٨، ٥٥٧، ٥٥٦	كانت الحمى تأخذ زيدا
٥٦١، ٥٦٠، ٥٥٩	
٥٦٥، ٥٦٢	
٢٧٦	لأضربه ذهب أو مكث

رقم الصفحة	
٧١٩	لحق أنه زاهب
٥٦٢، ٥١٠	ليس خلق الله مثله
٢١	ليس بقرشياً ودعنا من تمران
٢٧٣	لقيته عليه جبة وشي
٢٥٩	له صوت صوت الحمار
٦٤٦، ٥٧٨	ما أنت وزيداً
٥٧٨	ما أنت وقصعة من شريد
٦٩	ما أحسن زيداً
٤٩٧	ما أصبح أبردا وما أمسى أدفاها
٥٣٠، ٤٩٨، ٤٩٣	ما جاءت حاجتك
٥٥٠، ٥٥١	
٧١١	ما علمت إلا أن تقوم
٩٨	ما فعلت العشرون درهم
١٠٦	ما منهما مات حتى رأيته في حال كذا وكذا
٧٦٩	مررت بما قعدة رجل
٤٠٦	مررت برجل سواء هو والمدم
٤٠٤	مشنوء من يشنوءك
٥٠٨، ٢٨٢، ٢٤٧	نهاره صائم وليله قائم
٦٣٧	
٣٩٩	هذا هلوها مض
٢٧١	هذا خاتم جديد
٣٨٧، ٢٨٧	هذا بسر أطيّب منه رطباً
٦٤١، ٥٢٧	هذا درهم ضرب الأمير
٣١٢	الهلال الليلة
٦٤٨	هل لكم أحد إن الناس الب عليكم
٥٦٣، ٣٩٣، ٣٩٢	هو أجمل الفتيان وأحسنه وأكرم بنيّه وأنبله
٥٦٤	
٢٥٧	هو منى منزلة الشفاف

رقم الصفحة

٢٥٧

هو مَنَى منزلة الولد

٢٥٧

هو مَنَى منزلة القابلة

٢٥٧

هو مَنَى مزجر الكلب

٢٥٨

هو مَنَى مناط الشريا

ولدت فاطمة بنت الخرشب الكلمة من بنى عيس لم يوجد

٤٩٦

- كان - مثلهم

٧٠٥

والله لئن فعلت لأفعلن

٧٠٥

والله أن لو فعلت لفعلت

فہرس الاعلام

رقم الصفحة

الأبدي : (أبو الحسن علي بن محمد بن عبد الرحيم الخشني) ٥٢

779

إبراهيم بن أبي عبلة

ابن الباز: (أبو الحسن علي بن أحمد بن خلف الأنصاري) ٥٤٥ ، ٧٠٣ ، ٧٠٦ ،

Y. A.

ابن بابشاذ : (أبو الحسن طاهر بن أحمد المصري) ٥١٩ ، ٥٢٠ ، ٥٢١

Y. 7. Y. 1. 70. 730. 733. 008. 030. 037

- 30. - 387.217

ابن أبي الربيع

١٤٠٥، ٣٩٦، ٣٧٩، ٣٧٧، ٣٧٦، ٣٦١، ٣٥٦، ٣٥٢

(١٢) ، (١٣) ، (١٤) ، (١٥) ، (١٦) ، (١٧) ، (١٨) ، (١٩) ، (٢٠) ، (٢١)

٥١٨، ٥٠٠، ٤٩٧، ٤٩٦، ٤٩٥، ٤٩٤، ٤٩٣، ٤٩٢، ٤٩١

٧٥٩، ٧٥٨، ٧٤٨، ٧٤١، ٧٢٨، ٧٠٤، ٧٠٢، ٥١٩

• 7150

ابن أبي العافية : (محمد بن عبد الرحمن بن عبد العزيز) ، ١٣٥ ، ١٣٦ ، ١٣٧

75) 7AY 7AT 7AO 717

٤٤٧٥٠٤٤٩٠٤٤٨

ابن أبي غالب

67Y9:0A8:0AY:0A7:0YY:0Y0:0T9:0T7

• Y F I : Y • O • 7 A E

743

ابن الأخضر: (علي بن عبد الرحمن بن مهدي)

٢١٧٠٢١٦٠ ٢١

۵
! این جینی :

٠٤٣٦٠٤١٦٠٤١٥٠٤٠٤٠٣٩٥٠٣٧١٠٣٦٣٠٣٢٥

• 33, 133, • • • 3, 0, 0, 7, 030, 09, 090, •

• Y5Y, Y)3, Y. 1, 77E, 70. 7E8, 7E.

0071007.0373

ابن خروف : (علی بن محمد بن علی نظام الدین)

• 093102 • 60A660Y0

رقم الصفحة

- ٦٧٦ ابن درستويه
ابن السراج : (أبو بكر محمد بن السري)
١٤٨٠٨٨٠٢٨
٦٧٦٠٥٧٣٠٥٦٤٠٥٦١٠٢١٣٠١٩٨
- ٥٨٦٠٤٦٩٠٤٦٨ ابن السيد البطليوسي
٦٤٦٠٦٤٥٠٦٤٤٠٦٤٣٠٦٤١٠٦٤٠٠٦٣٩٠٥٨٧
ابن الضائع : (أبو الحسين علي بن محمد الاشيلي الكتامي)
٤١٥٠٢١٦٠٤٨٤
٧٠٥
- ٤٢٢٠٤٢١٠٣٣٠ ابن طاهر الخدب : (أبو بكر محمد بن أحمد)
٦٥٧٠٦٥٦٠٤٦٨٠٤٦٧٠٤٤٩٠٤٢٧٠٤٢٤
٢٦١٠٢٣٩٠٢٣٨ ابن الطراوة
٤٨١٠٤٨٠٠٤٧٨٠٤٦٢٠٤٥٣٠٤٤٦٠٣٩٩٠٣١٥
٦٠٣٠٦٠٢٠٦٠١٠٥٩٧٠٥٩٦٠٥٧٩٠٥٥٧٠٥٥٦
٠٦٤٥٠٦٠٥٠٦٠٤
- ٣٤٢٠٣٣٧٠٢٢٣ ابن عامر :
٥٣٠٠٥١٨
٤٥٢٠٤٢٧ ابن العريف : (الحسين بن الوليد بن نصر أبو القاسم)
١٩٨٠٦٣٠٥٣ ابن عصفور :
٤٢٥٠٤٢٤٠٣٦١٠٣٠٥٠٢٤٨٠٢٢٦٠٢١٦٠٢٠٢
٤٨٨٠٤٨٣٠٤٧٩٠٤٦٨٠٤٦٦٠٤٤٠٠٤٣٩٠٤٣٠
٥٤٧٠٥٤٦٠٥٤٤٠٥٣٥٠٥٢١٠٥١٨٠٥١٧٠٥٠٣
٦٠٥٠٦٠٤٠٦٠٣٠٥٨٩٠٥٧٥٠٥٦١٠٥٥٧٠٥٥٦
٠٧٢٧٠٧٠٤٠٦٦٦٠٦٦٣٠٦٢١
- ٦٥٢٠٣٢٨٠٣٢٧ ابن عطية : (الاطام أبو محمد الحافظ القاضي عبد الحق بن غالب)
ابن فورك :
٦٤٧ ابن القوطية : (محمد بن عمر بن عبد العزيز)

رقم الصفحة

٥١٨،٧٥	ابن كثير
٥١٣،٥١٢،٣٠١	ابن كيسان
٦٨٣،٥٥١،٥٣٠	
١١٨،٧٨،٧٠،٢١	ابن مالك
٣٧٣،٣٦١،٣٥٦،٣٤٦،٣٠٤،٢٨٩،٢٠٣،٢٠٢	
٤٤٥،٤٤٣،٤٣٧،٤٣١،٤٣٠،٤٢٨،٤١٠،٣٩٧	
٥٢٦،٥١٣،٤٧١،٤٦٨،٤٦٦،٤٦٥،٤٥٢،٤٤٨	
٦٣٠،٦٢٥،٦٢١،٦١٩،٦١١،٦٠٦،٥٥٤،٥٣٧	
٧٠٦،٧٠٥،٦٨٤،٦٨٣،٦٨٢،٦٧٦،٦٣٤،٦٣٣	
٠٧١٤	
٦٨٤	ابن ملكون :
٥٢٨	ابن مسعود
٤٥٠	ابن ولاد : (أبو الحباس أحمد بن محمد)
٣١٩،٢٣٨،٢٣٧	أبو اسحاق الزجاج
٦٦٠،٥٢٦	
٥٦١،٥٥٦،٥٤٦	أبو بكر بن طلحة
٤٤٤،٣٧١،٣٧٠	أبو بكر بن عبيدة
٥٩٢،٥٩١،٥٨٩،٥٧٤،٤٧٨	
٧٠٤،٦٧٩،٦٥٠	أبو الحجاج الأعلم
٦٤٦،٦٤١	أبو الحجاج بن يسمون
٦٣٨،٦٣٦	أبو الطيب المتنبئ
٤٤٩	أبو الحباس بن مضاء
٤٤٠،٤٣٦،٩٢	أبو عثمان الطازي
٧٢١،٥٣٩،٥١٤	

رقم الصفحة

أبو عليّ البغداديّ

٦٤٦

أبو عليّ الدينوري : (أحمد بن جعفر)

٦٤٨

أبو عليّ الشلّوبين

٠٢٣٩، ١٩٨، ١٨٠

٠٥٢١، ٥٢٠، ٥١٩، ٥١٥، ٥١٤، ٤٠٧، ٣٢٤، ٢٧٨

٠٥٥٦، ٥٤٦، ٥٣٨، ٥٣٦، ٥٣٤، ٥٣٣، ٥٣٢، ٥٣١

٠٥٨٦، ٥٨٠، ٥٧٩، ٥٧٨، ٥٧٧، ٥٧٥، ٥٧٤، ٥٥٨

٠٦٨٥، ٦٤١، ٦٢١، ٥٩٠، ٥٨٩، ٥٨٧

أبو عليّ الفارسيّ :

٠١٦٤، ١٣٧، ٥٠٠، ٢٨

٠٣٠٦، ٢٩٠، ٢٧٨، ٢٦٠، ٢٥٨، ٢٥٤، ٢٤٧، ٢٤٦

٠٣٦٣، ٣٦٠، ٣٥٤، ٣٣٦، ٣٢٩، ٣٢٣، ٣٢٢، ٣١٩

٠٤١٥، ٤٠٩، ٤٠٨، ٤٠٧، ٣٩٦، ٣٩٥، ٣٩٢، ٣٨٤

٠٤٩٦، ٤٩٤، ٤٧٦، ٤٧٥، ٤٧٤، ٤٦٤، ٤٣٦، ٤١٦

٠٥٦٤، ٥٦١، ٥٥٩، ٥٥٨، ٥٥٣، ٥٥٢، ٥٣٢، ٥٣٠

٠٥٩١، ٥٩٠، ٥٨٩، ٥٨٨، ٥٨٢، ٥٨١، ٥٧٣، ٥٧١

٠٦٤١، ٦٣٩، ٦٣٨، ٦٣٦، ٦٣٥، ٦٣٤، ٥٩٥، ٥٩٤

٠٧١١، ٦٧٨، ٦٥٦، ٦٤٨، ٦٤٧، ٦٤٥، ٦٤٤، ٦٤٣

٠٧١٧، ٧١٢

أبو عمرو بن العلاء :

٠٣٨٦، ٣٤٠، ٧١

٠٦٥٤، ٦٥٣، ٦٥٢، ٦١٨

أبو القاسم الحريري :

٣١

أبو القاسم الزجاجي :

٠٢٣٣، ٢٢٠، ٢٢٠، ٢

٠٥٢٣، ٤٩٧، ٣٩٢، ٣٩٦، ٣٩٠، ٣٨٥، ٣٨٤، ٢٨٨

٠٧٢٩، ٧٢٧، ٦٧٥، ٦١٠، ٥٩٢، ٥٧٣، ٥٥٩، ٥٣٢

٠٧٣٠

أبو الوليد القشّبيّ :

٠٦٤٤، ٦٤١، ٦٣٩

٠٦٤٦، ٦٤٥

رقم الصفحة

أبي بن كعب

٧٠٩

الأخفش الأوسط : أبو الحسن سعيد بن مسعدة

١٨٠، ١٤٨، ٩١

١٨٠، ٣٢٨، ٣٢٤، ٣٢٣، ٣١٣، ٢٨٢، ٢٨٢، ٢٨١

٣٧٨، ٣٧٥، ٣٧٤، ٣٧٣، ٣٦٤، ٣٦٣، ٣٥٦، ٣٥٥

٤٣٧، ٤٣٦، ٤٢٨، ٤٠٦، ٤٠٥، ٣٨٢، ٣٨١، ٣٨٠

٥١٤، ٥١٣، ٤٦٥، ٤٥٣، ٤٤٩، ٤٤٨، ٤٤٥، ٤٣٩

٦٨٤، ٦٨٣، ٦٧٥، ٦٤٢، ٦٢٣، ٦١٣

الأصمعي

٦١٨، ٥٠٤، ٥٠٢

امرؤ القيس

٣٠٩، ٣٠٥

جذيمة الأبرش

٥٠١

الجري

٥٠٢، ٢٦٠، ٢٥٤، ٣٢

٥٠٤

جرير

٤٥٤، ٤٥٣، ٤٣٦

الجزولي : (أبو موسى صاحب الكراسية)

٦٧٥، ٢٠٢، ٢٨

حبيب بن أوس الطائي : (أبو تمام)

٥٧١

حسن بن ثابت

٥٣٩، ٥٣١

حفص بن سليمان الكوفي

٥١٨، ٤٠٨

حمزة بن حبيب الزيات

٣٨٦، ٣٥٠، ١٢٧

٥١٨، ٤٠٨

الخليل بن أحمد الفراهيدي

٢١٣، ٢١٢، ١٨١

٦٢٤، ٥٣٦، ٥٢٨، ٤٤٠، ٣٤٢، ٣٤١، ٣٤٠، ٢٥٩

٧١٦، ٧١٥، ٧٠٣، ٦٢٩، ٦٢٥

ذو الرمة

٥٠٢، ٤٩٩

الرشيد

٦١٨، ٦٠٤

رقم الصفحة

رؤية بن العجاج

الزَّيَّاءُ

الزمخشري

زھیر بن أبی سلمیٰ

ساعده بن جعفر

سرحید بن الصریب

السہیلی :

لله يومه يسجد

[illegible]

رقم الصفحة

٥٤١، ٥٣٨، ٥٣٧، ٥٣٦، ٥٣٤، ٥٣٣، ٥٣٢، ٥٣١
 ٥٧٢، ٥٦٩، ٥٦٤، ٥٦٣، ٥٦١، ٥٥٩، ٥٥٨، ٥٤٢
 ٥٨٦، ٥٨١، ٥٧٩، ٥٧٨، ٥٧٦، ٥٧٥، ٥٧٤، ٥٧٣
 ٥٩٥، ٥٩٤، ٥٩٣، ٥٩٢، ٥٩١، ٥٩٠، ٥٨٩، ٥٨٨
 ٦٣٥، ٦٢٩، ٦٢٨، ٦٢٤، ٦٢٣، ٦٠٦، ٦٠٠، ٥٩٩
 ٦٦٢، ٦٦٠، ٦٥٨، ٦٥١، ٦٥٠، ٦٤٦، ٦٤٤، ٦٣٧
 ٦٩٦، ٦٩٣، ٦٩٢، ٦٧٨، ٦٧٥، ٦٧١، ٦٧٠، ٦٦٨
 ٧٠٥، ٧٠٤، ٧٠٣، ٧٠١، ٧٠٠، ٦٩٩، ٦٩٨، ٦٩٧
 ٧٣١، ٧٢١، ٧١٩، ٧١٨، ٧١٧، ٧١٦، ٧١٥، ٧١١
 ٧٣٤

٢٠٤، ١٣٤، ١٣٣

السِّيرافي

٥٥٧، ٥٣٦، ٥٠٤، ٥٠٣، ٤٩٦، ٤٧٣، ٤٤٩، ٢١٥

٧٢١، ٧٢٠، ٥٨٦، ٥٨٥، ٥٥٨

٤٠٨

الشَّطَّاح بن ضَرَار

٥٠٤، ٥٠١، ٥٠٠

الصِّيمري

٧٠٦، ٥٣٦

٦٦٩

الضَّحَّاك بن مَزَاحِم

٣٥٠

عاصِم بن أَبِي النُّجُود

٦٧٠

عبد الله بن أَبِي إِسْحَاق الحَضْرَمِي

١٩٠

علي بن سُلَيْمَانَ (الأَخْفَش الصغير)

٦١٨، ٦٠٤

العَمَانِي : (مُحَمَّد بن الذَّؤَيْب النهشَلِي)

٦٤٩

عمر بن عبد العزيز (رَضِيَ الله عنه)

٣٦١، ١٦٢، ٨٣

الْفَرَّاء

٥٥١، ٥١٣، ٥٠٤، ٥٠٣، ٤٨٠، ٤٦٠، ٤٥٩، ٣٩٥

٦٨٤، ٦٨٣، ٦٤٨، ٦١٥، ٥٨٦، ٥٨٥، ٥٨٤

رقم الصفحة

٤٥٤،٤٣٦،٤١٠	الفرزدق
٧١٦	
٣٩١	قنبل : (محمد بن عبد الرحمن المخزومي)
٣٨٦،٢٩٦،١٦٢	الكسائي
٦٨٠،٦٢٣،٥٨٥،٤٧١،٤٧٠،٤٦٩،٤١٩،٤٠٧	
٧٠٨،٦٨٤	
٢١٥،١٨٩،٢٧	المبرد
٣٦٠،٣٥٧،٣٣٠،٣٠٤،٢٧٨،٢٧٠،٢٦٨،٢٤٨	
٥٥٤،٥٥٣،٥٥٢،٤٣٠،٤٢٥،٣٩٦،٣٦٨،٣٦١	
٠٧٣٢،٧١٦،٧١٥،٥٥٨	
٣٤٧	المصري
٦٦٨،١٧٠،١٠٥	الناطقة الذبياني
٦٧٢	
٦٦٩	يحيى بن يجر
٦٣٨،٦٣٣	يزيد بن الحكم الثقفي
٢٧٨	يعقوب بن اسحاق
٢١١،٢٠٣،٢٣،١٤	يونس بن حبيب
٢١٢	

فهرس الكتب

رقم الصفحة	اسم الكتاب
٣٣٦، ٣٢٩، ٢٩٠، ٥٠	الايضاح : لأبي عليّ الفارسي
٦٤٨، ٥٧١، ٤٠٩	
٧٠٦	التبصرة : للصيمري
٦٤٨، ٥٨٩، ٥٨٨	التذكرة : لأبي عليّ الفارسي
٥١٣	التسهيل : (كتاب ابن مالك)
٢٩٩	تفسير الزمخشري
٥٧٧، ٥٧٥، ٥١٥	التوطئة : لأبي عليّ الشلومين
٧٠١	الخطاريات : لابن جنّي
٦٦٣	شرح الايضاح : لابن عصفور
٦٠٢	شرح الجمل : لابن أبي الربيع
٥٨٨، ٥٧٨، ٥٧٤	شرح الكتاب : لأبي عليّ الشلومين
٤٧٦	القوانين : لابن أبي الربيع
٤٧٧	الكافي : لابن أبي الربيع
٥٩٢، ٥٩٠، ٤٠	كتاب سيبويه
٣٠٣	الموطأ : للإمام مالك بن أنس

فهرس القبائل والطوائف

رقم الصفحة	
١٥٨	أهل الحجاز
٤١١، ١٥٨	بنو تميم
٧٦	بنو هذيل
٢٤١	خششم
٦٣٥	ربيعة
٥٠٣	بعض البغداديين
٧٤	بعض الطائيين
١٧، ١٦، ١٤، ٤	بعض النحويين ، أكثر النحويين ، جمهور النحويين
٢٣٢، ٢٢٩، ٢٢٠، ٢١٥، ٢٠٣، ١٦٩، ٥٣، ٣١، ٣٠	
٢٦١، ٢٦٠، ٢٥٧، ٢٥٤، ٢٥٠، ٢٤٩، ٢٤٨، ٢٣٨	
٤٢٦، ٣٥٥، ٣٤٩، ٣٢٤، ٢٩٩، ٢٨٩، ٢٨٧، ٢٦٤	
٤٩٦، ٤٩٥، ٤٨٠، ٤٦٨، ٤٥٣، ٤٤٩، ٤٤٥، ٤٢٩	
٥٥٢، ٥٥١، ٥٣٧، ٥٣٤، ٥٣٢، ٥٠٤، ٥٠١، ٤٩٩	
٦٦٥، ٦٦٤، ٦٣٣، ٦٦٠، ٦٢٤، ٥٩٨، ٥٨٤، ٥٧٦	
٠٧١٤، ٦٩٩	
٥٨، ٥٧، ٢٦	البصريون
٢٧٣، ٢١٩، ١٦٢، ١٥٧، ١٥٥، ١٥٢، ١٤٢، ١٣٦	
٣٦١، ٣٤٨، ٣٣٤، ٣٢٥، ٣١٥، ٢٩١، ٢٩٠، ٢٧٤	
٥٤٧، ٥٢٧، ٤٨١، ٤١١، ٣٩٧، ٣٩٦، ٣٨٤، ٣٨٢	
٦٨٤، ٦٨٣، ٦٨٢، ٦١٧، ٦١٢، ٥٥٨، ٥٥٧، ٥٥٦	
٠٧٢٧، ٦٩٣، ٦٩٢	
١٤٢، ٥٧، ٢٦	الكوفيون
٣١٥، ٢٩٠، ٢٧٣، ٢١٩، ٢١١، ٢٠٣، ١٥٥	
٣٨٠، ٣٧٢، ٣٦١، ٣٥٠، ٣٤٩، ٣٤٨، ٣٣٤، ٣٢٥	
٥١٣، ٤١١، ٣٩٧، ٣٩٠، ٣٨٩، ٣٨٥، ٣٨٤، ٣٨٢	
٦٥٧، ٦١٥، ٦٠٠، ٥٥٧، ٥٥٦، ٥٥١، ٥٤٧، ٥٢٧	
٠٧٢٦، ٦٨٤، ٦٨٣	

فهرس مراجع التحقيق والد راسسة

أولا : (١) القرآن الكريم .

ثانيا : المخطوطات والمصورات .

- ارتشاف الضرب من لسان العرب / لأبى هيان / مصورة مركز البحث العلمى بمكة رقم (٨٧ نحو) عن نسخة دار الكتب المصرية رقم (٨٢٨ نحو)
- الاغفال لأبى على الفارسى / دار الكتب المصرية برقم (٦٩٩ تفسير ٨٧٥ ، ٥٢ تفسير)
- الافصاح ببعض ما جاء من الخطأ فى كتاب الايضاح / لابن الدراوة / مصورة الزميل عياد الثبتي عن نسخة الأسكوريال رقم (١٨٣٠)
- التذييل والتكميل (شرح التسهيل) لأبى حيّان / مصورة مركز البحث العلمى بمكة رقم (٧٣ نحو) عن نسخة دار الكتب المصرية رقم (٦٢)
- شرح الألفية للشاطبى / مصورة مركز البحث العلمى بمكة رقم (٢٧٠ نحو) عن نسخة المكتبة الأزهرية رقم (١٤٨٧) .
- شرح الأبيات المشككة لإعراب / لأبى على الفارسى / نسخة محفوظة بالمكتبة المركزية بجامعة أم القرى رقم (٣١٨٠)
- شرح تسهيل الفوائد لابن مالك / مصورة مركز البحث العلمى بمكة (٧٠٢ نحو) عن نسخة الخزانة العامة بالرباط رقم (٢١٣ ق)
- شرح الجمل لابن خروف / مصورة الزميل عياد الثبتي / عن نسخة مكتبة جامع بن يوسف بمراكش رقم (٣٠٤)
- شرح الجمل لابن بابشاذ / شريط مصور بمركز البحث العلمى بمكة رقم (٦٩٠) عن نسخة الفاتيكان بايداليا رقم (١٠٩١)
- شرح الجمل لابن الضائع ، شريط مصور بمركز البحث العلمى بمكة تحت رقم (١٦٣ نحو) مصور من دار الكتب المصرية برقم ٢٠ نحو - ٣٦٢٢ .

- شرح الجمل لابن الفخار الخولاني / مصورة الزميل عياد الثبتي / عن نسخة
الخزانة العامة بالرباط رقم (١٦٦٤ ك)
- شرح ديوان الحماسة لابن جنى / مصورة مركز البحث العلمي بمكة
- شرح شواهد الجمل / لابن سيده / مصورة الزميل عياد / عن نسخة المكتبة
الأحمدية بتونس رقم (١٤٩٣)
- شرح كتاب سيوييه للسيرافي / مصورة مركز البحث العلمي بمكة رقم (١٩٦ - ٢٠٠)
نحو / عن نسخة دار الكتب المصرية رقم (١٣٧ نحو)
- شرح المقدمة الجزولية للأبدي / مصورة الزميل عبد الرحمن المشيمين / عن نسخة
الزاوية الحمزاوية رقم (٢٩)
- عنوان الإفادة لأخوان الاستفادة / للراعي الغرناطي / شريط مصور بمركز البحث
العلمي بمكة رقم (٤٠٧ نحو) عن نسخة الخزانة العامة بالرباط رقم
٠ (١٦٥٢)
- غاية الأمل في شرح الجمل / لابن بزيظة / شريط مصور بمركز البحث العلمي بمكة
رقم (٥٤٠) عن نسخة كوبرلي بتركيا رقم (١٤٨٤)
- فتح المنان في الأجمة الثمان لعبد الله بن شبل ، مصورتى عن مكتبة برلين برقم
(٦٧٥٣)
- فهرس السراج / شريط مصور بمركز البحث العلمي بمكة رقم (٨٩٧ تاريخ) عن
نسخة الخزانة العامة بالرباط رقم (١٢٤٢ ك)
- قواعد المطارحة لابن إياز / شريط بمركز البحث العلمي بمكة برقم (٥٤٤) عن
مكتبة ولي الدين بتركيا برقم (٣٠٢)
- الكافي في الافصاح عن مسائل كتاب الايضاح / لابن أبي الربيع / مصورة الزميل
عياد الثبتي / عن نسخة الزاوية الحمزاوية بالمغرب رقم (١٧) .
- المسائل البصريات / لأبي علي الفارسي / شريط مصور بمركز البحث العلمي بمكة رقم
(٦٥١) عن نسخة مكتبة شهيد علي بتركيا رقم (٢٥١٦) ضمن مجموعة .
- المسائل الحلبيات / لأبي علي الفارسي / شريط مصور بمركز البحث العلمي بمكة رقم
(٣٨٥) عن نسخة دار الكتب المصرية رقم (٢٦١)

- المسائل الشيرازيات لأبي علي الفارسي / شريط مصور بمركز البحث العلمي بمكة رقم (٦٧٦) عن نسخة راغب باشا بتركيا رقم (١٣٧٩)
- المسائل المنشورة لأبي علي الفارسي / شريط مصور بمركز البحث العلمي بمكة رقم (٦٥١ / ٤) (مجاميع) عن نسخة شهيد علي بتركيا رقم (٢٥١٦)
- مجموع في علوم البلاغة لابن جني / شريط مصور بمركز البحث العلمي بمكة رقم (٥٧٨) عن نسخة الاسكوريال .
- المقدمة الجزولية لأبي موسى الجزولي / شريط مصور بمركز البحث العلمي بمكة رقم (١٨١) عن نسخة المكتبة الازهرية رقم (٤١٥)
- الطخس في ضبط قوانين العربية / لابن أبي الربيع / رسالة دكتوراة بمكتبة الدراسات العليا بالجامعة الاسلامية بالمدينة المنورة - اعداد - علي بن سلطان الحكمي .
- النكت الحسان في شرح غاية الاحسان - لأبي حيان الأندلسي / شريط بمركز البحث العلمي بمكة رقم (٣٨٨ نحو) مصور عن نسخة مكتبة شتريتي برقم (٥٦٣٣)
- هداية السبيل إلى بيان مسائل التسهيل / لعبد القادر المكي ، شريط بمركز البحث العلمي بمكة رقم (٤٤ نحو) مصور من مكتبة الاسكوريال رقم (١٣)

ثالثا : الرسائل العلمية :

- ايضاح شواهد الايضاح لأبي علي القيسي / رسالة دكتوراه / إعداد محمد الدعجاني / نسخة د . محمد ابراهيم البنا .
- الأجوبة المرضية عن الأسئلة النحوية / للراعي الأندلسي - تحقيق ودراسة / رسالة ماجستير بالمكتبة المركزية لجامعة أم القرى رقم (٣٧١) اعداد / سلامة عبد القادر المراقى .
- البسيط شرح جمل الزجاجي لابن أبي الربيع - تحقيق ودراسة / رسالة دكتوراه بالمكتبة المركزية بجامعة أم القرى رقم (٤٣٠) إعداد عياد الثبتي
- التركيب في المفردات والأدوات صوره وآثاره / رسالة ماجستير / إعداد محمد غالب عبد الرحمن / نسخة بحوزتي .

- الجمل لابن شقير - تحقيق ودراسة / رسالة ماجستير / بالمكتبة المركزية بجامعة أم القرى رقم (٢٦٠) إعداد / علي بن سلطان بن علي الحكيم .
- حواشي المفصل للشلوهين - رسالة ماجستير - إعداد / حماد الثمالي - بالمكتبة المركزية بجامعة أم القرى برقم (٤٣٩)
- سر صناعة الإعراب لابن جنى (الجزء الثانى) رسالة ماجستير - إعداد / أحمد ماطر العطية - بالمكتبة المركزية بجامعة أم القرى برقم (٨٢٧)
- شفاء العليل فى إيضاح التسهيل / لأبى عبد الله محمد بن عيسى السلسلى - تحقيق ودراسة / رسالة دكتوراة بالمكتبة المركزية بجامعة أم القرى رقم (٤٨٦) إعداد / عبد الله على الحسينى .
- المغنى فى النحو لابن فلاح / تحقيق ودراسة / رسالة دكتوراة ، إعداد / عبد الرزاق عبد الرحمن السعدى / نسخة بحوزتى .

رابعاً : المطبوعات :

- أبو الحسين بن الطراوة وأثره فى النحو / د . محمد إبراهيم البنا / دار الاعتصام طأولى ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م .
- ابن الطراوة النحوى / للدكتور عياد الشبتي / مطبوعات نادى الطوائف الأدبى طأولى ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م .
- ابن كيسان النحوى / حياته وآثاره وآراءه / د . محمد إبراهيم البنا / دار الاعتصام طأولى ١٣٩٥هـ - ١٩٧٥م .
- اتحاف فضلاء البشر فى القراءات الأربع عشر للدبى طى بتصحيح على محمد الضبياع مطبعة عبد الحميد حنفى بالقاهرة - ١٣٥٩هـ .
- الاحاطة فى أخبار غرناطة / للسان الدين بن الخطيب / ت محمد عبد الله عنان / طأولى / الخانجى بالقاهرة ١٣٩٥هـ - ١٩٧٥م .
- أخبار النحويين البصريين / للسيرافى / ت / محمد عبد المنعم خفاجة وطه الزينى / طأولى عيسى الحلبي بالقاهرة - ١٣٧٤هـ - ١٩٥٥م .
- الأزهية فى علم الحروف للمهروى / ت / عبد المعين الطوحى / دمشق - ١٣٩١هـ - ١٩٧١م .

- أزهار الرياض في أخبار القاضي عياض للمقرئ / ت / مصطفى السقا وآخرين / مطبعة
لجنة التأليف والترجمة والنشر بالقاهرة - ١٣٥٨ هـ - ١٩٣٩ م.
- أسرار العربية - لأبي البركات الأنباري / ت محمد بهجة البيطار / مطبعة الترقى
بدمشق / ١٣٧٧ هـ - ١٩٥٧ م.
- الأشباه والنظائر في النحو للسيوطي / ت / طه عبد الرؤوف / مكتبة الكليات الأزهرية
١٣٩٥ هـ - ١٩٧٥ م.
- إصلاح الخلل الواقع في الجمل للزجاجي / لابن السيد البطليوسي / ت سميد
عبد الكريم سعودي / دار الرشيد ببغداد / ١٩٨٠ م.
- إصلاح المنطق لابن السكيت / ت. أحمد شاكر وعبد السلام هارون / دار المعارف
بمصر ط / الثالثة / ١٩٧٠ م.
- الأصمعيات / ت. أحمد محمد شاكر وعبد السلام هارون / دار المعارف بمصر
ط / الثالثة (بدون) .
- الأصول في النحو لابن السراج / ت . عبد الحسين القتلي / مطبعة النظم - النجف
١٩٧٣ م.
- إعراب القرآن المنسوب للزجاج / ت . إبراهيم الأبياري / منشورات وزارة الثقافة
بمصر / المطابع الأميرية / ١٣٨٣ هـ - ١٩٦٣ م.
- إعراب القرآن للنحاس / ت. زهير غازي زاهد ، مطبعة العاني ببغداد .
- الأفغاني لأبي الفرج الأصبهاني / بتصحيح الشيخ أحمد الشنقيطي / مطبعة
التقدم بمصر (بدون) .
- الإفادات والإنشادات / لأبي إسحاق الشاطبي / ت. د . محمد أبو الأجنان /
مؤسسة الرسالة ببيروت / ط / أولى ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م.
- الإفصاح في شرح أبيات مشكلة الإعراب / للفارقي / ت. سعيد الأفغاني - مؤسسة
الرسالة ببيروت / ط / ثالثة ١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠ م.
- الأفعال لابن القوطية / ت. علي فودة / مطبعة مصر / ط. أولى - ١٩٥٢ م.
- الاقتراح في علم النحو للسيوطي / ت أحمد محمد قاسم / ط أولى / مطبعة السعادة
بالقاهرة ١٣٩٦ هـ - ١٩٧٦ م.

- الاقتضاب لابن السيد البطلليوسي / دار الجيل - بيروت ١٩٧٣ م.
- الأملى لأبي علي القالى / دار الكتاب العربى ببيروت (بدون) .
- أملى السهيلي / ت . د . محمد إبراهيم البنا / مطبعة السعادة بالقاهرة - ١٩٧٠ م
- الأملى الشجرية لابن الشجرى / دار المعرفة ببيروت (بدون) .
- أملى المرتضى (غرر الفوائد ودرر القلائد) ت . محمد أبو الفضل إبراهيم - مطبعة عيسى الحلبي / ط . أولى ١٣٧٣ هـ - ١٩٥٤ م.
- إنباء الفُمر بأنباء العمر لابن حجر العسقلاني / ت . د . حسن حبشي / المجلس الأعلى للشئون الإسلامية بالقاهرة ١٣٨٩ هـ - ١٩٦٩ م.
- إنباء الرواة على أنباء النحاة / للقفطى / ت . محمد أبو الفضل إبراهيم / دار الكتب المصرية / ١٩٧٣ م.
- الانصاف فى مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين / لأبي البركات الانباري / ت . محمد محي الدين عبد الحميد / القاهرة (بدون) .
- أوضح المسالك الى ألفية ابن مالك / لابن هشام الانصارى / دار الفكر / ط . / سادسة ١٣٩٤ هـ - ١٩٧٤ م.
- الايضاح المضدى / لأبي علي الفارسي / ت . حسن شاذلى فرهود / مطبعة دار التأليف بمصر / ط . أولى ١٣٨٩ هـ - ١٩٦٩ م.
- الايضاح فى شرح المفصل / لابن الحاجب / ت . د . موسى بنائى العليلى / مطبعة الحائى ببغداد : ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م.
- الايضاح فى علل النحو / للزجاجي / ت . د . مازن المبارك / دار النفائس ببيروت ط . / ثانية ١٣٩٣ هـ - ١٩٧٣ م.
- البحر المحيط / لأبي حيان الاندلسي / مطبعة السعادة بمصر - ١٣٢٨ هـ.
- برنامج المجارى / لمحمد المجارى الاندلسي / ت . د . محمد أبو الأجفان / دار الغرب الاسلامي / ط . / أولى ١٩٨٢ م.
- برنامج ابن جابر الوادى آشى / لمحمد بن جابر الوادى آشى / ت . د . محمد الحبيب الهيلة / مطبعة الشركة التونسية لفنون الرسم ، ١٩٨١ م ، منشورات مركز البحث العلمى بمكة .

- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة / للسيوطي / ت. محمد أبو الفضل إبراهيم
عيسى الحلبي / ط. أولى / ١٣٨٤هـ - ١٩٦٤م.
- البهجة المرضية في شرح الألفية / للسيوطي / عيسى الحلبي / ط. / ثلاثة ١٩٥٩م.
- البيان في غريب إعراب القرآن / لأبي البركات الأنباري / ت. طه عبد الحميد طه
ومصطفى السقا / دار الكتاب العربي للطباعة والنشر / القاهرة - ١٣٩٨هـ
١٩٦٩م.
- البيان والتبيين / للجاحظ / ت. حسن السندوي / دار الفكر ببيروت (بدون).
- تأويل مشكل إعراب القرآن / لابن قتيبة / ت. السيد أحمد صقر / ط. ثانية -
دار التراث / القاهرة - ١٣٩٣هـ - ١٩٧٣م.
- تاج الحروس من جواهر القاموس / طبعة الكويت / ت. جماعة من المحققين فسي
تواريخ مختلفة.
- تاريخ بغداد / للخديب البغدادي / بيروت (بدون).
- تاريخ الأدب العربي / لبروكلمان / ترجمة د. عبد الحليم النجار / دار المعارف
بمصر - ١٩٧٤م.
- التبصرة والتذكرة / للصيمري / ت. د. فتحي أحمد مصطفى / ط. أولى منشورات
مركز البحث العلمي بكلية الشريعة مكة المكرمة - دار الفكر بد مشفق
١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م.
- التبيان في إعراب القرآن / للحكيري / ت. محمد علي البجاوي / عيسى الحلبي
بالقاهرة ١٩٧٦م.
- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد / لابن مالك / ت. محمد كامل بركات / دار الكتاب
العربي للطباعة والنشر بالقاهرة - ١٣٨٨هـ - ١٩٦٨م.
- التصريح على التوضيح / للشيخ خالد الأزهرى / عيسى الحلبي (بدون).
- تفسير أبي السموء (ارشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الحكيم) دار الفکر
ببيروت - ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م - توزيع ونشر دار الافتاء بالرياض.
- تفسير أبيات المعاني / لأبي المرشد سليمان بن علي المصري / ت. مجاهد محمد
محمود / د. محسن فياض / دار المأمون للتراث بد مشق / ١٣٩٩هـ -
١٩٧٩م - منشورات مركز البحث العلمي بمكة المكرمة.

- تفسير البيضاوى (أنوار التنزيل وأسرار التأويل) دار الجيل (بدون)
- تفسير الطبرى / لمحمد بن جرير الطبرى / دار الكتب المصرية .
- تفسير غريب القرآن / لابن قتيبة / ت . السيد أحمد صقر / دار الكتب العلمية
بيروت / ١٣٩٨ هـ - ١٩٧٨ م .
- تفسير القرطبي (الجامع لأحكام القرآن) لأبى عبد الله محمد بن أحمد الانصارى
القرطبي / دار الكتب المصرية / دار القلم / ط / الثالثة / ١٣٨٦ هـ -
١٩٦٦ م .
- التكملة لأبى على الفارسي / ت . حسن شاذى فرهود / الرياض / ١٤٠١ هـ -
١٩٨٠ م . منشورات جامعة الرياض .
- التكملة لكتاب العلة / لابن الأبار القضاى / نشرة عزت العطار / مطبعة
السعادة بمصر - ١٣٧٥ هـ - ١٩٥٥ م .
- تنوير الحوالك شرح موطأ الامام مالك / للسيوطى / المكتبة الثقافية ببيروت ١٩٧٣ م
- تهذيب اللغة للأزهري / ت . جماعة من العلماء / الهيئة العامة للتأليف والنشر
بالقاهرة / ١٣٨٧ هـ - ١٩٦٧ م .
- توضيح المقاصد والمسالك شرح ألفية ابن مالك / للمرادى / ت . د . عبد الرحمن
على سليمان / ط / ثانية / مطبعة الفجالة الجديدة بالقاهرة (بدون) .
- التوطئة لأبى على الشلوين / ت . يوسف أحمد المطوع / دار التراث العربى
بالقاهرة - ١٩٧٣ م .
- التيسير فى القراءات السبع / لأبى عمر بن سعيد الدانى / بتصحيح اوتيرتزل /
استانبول / مطبعة الدولة - ١٩٣٠ م .
- الجامع الصغير فى أحاديث البشير النذير / للسيوطى / ط . رابعة / دار الكتب
العلمية .
- الجمل للزجاجى / ت . ابن أبى شنب / ط / ثانية / مطبعة كلنسليل بباريس
١٣٧٦ هـ - ١٩٥٧ م .
- جمهرة أشعار العرب / لابى الخطاب القرشى / ت . محمد على البجاوى / الفجالة
بالقاهرة / ط / أولى (بدون) .

- جمهرة أنساب العرب / لأبي محمد بن جزم الاندلسي / ت. هارون / ط. الثالثة
دار المعارف بمصر ١٣٩١ هـ / ١٩٧١ م.

- جمهرة اللغة لابن دريد / دار صادر بيروت / مصورة عن طبعة حيدرآباد / الهند
١٣٥١ هـ.

- جمهرة الأمثال / لأبي هلال العسكري / ت. محمد أبو الفضل و/ عبد المجيد
قطامي / المؤسسة العربية الحديثة بالقاهرة / ط / أولى - ١٣٨٤ هـ -
١٩٦٤ م.

- الجنى الدانى فى حروف المعانى / للمرادى / ت. د. فخر الدين قباوة / محمد
نديم فاضل / المكتبة العربية بحلب / ١٣٩٣ هـ - ١٩٧٣ م.

- حاشية الأمير على المغنى / عيسى الحلبي بالقاهرة (بدون) .

- حاشية الخضرى على ابن عقيل / الحلبي بالقاهرة / ط. أخيرة / ١٣٥٩ هـ - ١٩٤٠ م.

- حاشية الصبان على الأشمونى / لمحمد على الصبان / عيسى الحلبي (بدون) .

- حاشية يس الحلبي الحمصى على التصريح / عيسى الحلبي .

- حجة القراءات / لابن زنجلة / ت. سعيد الأفغانى / مؤسسة الرسالة ببيروت / ط.
ثانية / ١٣٩٩ هـ - ١٩٧٩ م.

- الحلل السندسية للأمير شكيب ارسلان / منشورات مكتبة الحياة ببيروت (بدون) .

- الحلل فى شرح أبيات الجمل / لابن السيد البطليوسى / ت. مصطفى اطم / ط. /
أولى / الدار المصرية - ١٩٧٩ م.

- الحماسة لأبي تمام / ت. د. عبد الله عبد الرحيم عسيان / مطبوعات جامعة الامام
محمد بالرياض / مطابع الهلال للاؤفست / ١٤٠١ هـ - ١٩٨١ م.

- الحماسة الشجرية / لابن الشجرى / ت. عبد المعين الطوحي وأستاذ الحلبي / وزارة
الثقافة بدمشق - ١٩٧٠ م.

- الحيوان للجاحظ / ت. عبد السلام هارون / عيسى الحلبي بالقاهرة / ط. / ثانية
١٩٦٤ م.

- خزانة الأدب للبغدادى / بولاق / ١٢٩٩ هـ.

- الخصائص / لابن جنى / ت . محمد على النجار / دار الهدى للطباعة والنشر
ببيروت ط / ثانية (بدون) .
- درة الحجال / لابن القاضى / ت . د . محمد الأحمدي أبو النور / دار التراث
بالقاهرة / مكتبة العتيقة بتونس / ط / أولى / ١٣٩٠هـ - ١٩٧٠م .
- الدرة الفاخرة فى الأمثال السائرة / للإمام حمزة الاصبهاني / ت . د . عبد المجيد
قطامش / دار المعارف بمصر / ١٩٧١م .
- دلائل الإعجاز / لعبد القاهر الجرجاني / بتصحيح الامام محمد عبده وآخرين /
ط / السادسة / مطبعة محمد على صبيح بالقاهرة / ١٣٨٠هـ - ١٩٦٠م .
- الدياج المذهب فى معرفة أعيان المذهب / لابن فرحون المالكي / ت . محمد
الأحمدي أبو النور / دار التراث بالقاهرة - ١٩٧٢م .
- ديوان أبى تمام بشرح الخطيب التبريزي / ت . محمد عبده عزام / دار المعارف
بمصر / ط / ثانية / ١٩٧٠م .
- ديوان أبى الأسود الدؤلى / ت / محمد حسن آل ياسين / منشورات مكتبة
النهضة ببغداد / ط / ثانية / ١٣٨٤هـ - ١٩٦٤م .
- ديوان أبى نواس / ت . أحمد عبد المجيد الفزالي / مطبعة مصر بالقاهرة ١٩٥٣م .
- ديوان ابن أحر / ت . د . حسين عطاوان / مجمع اللغة العربية بدمشق (بدون) .
- ديوان أبى اسحاق الالبيرى / ت . د . محمد رضوان الداية / مؤسسة الرسالة
ببيروت / ط / أولى / ١٣٩٦هـ - ١٩٧٦م .
- ديوان أبى الدمينه / صنعة أبى العباس ثعلب ومحمد بن حبيب / ت . راتب
التفاح / مطبعة المدني / نشر دار المعرفة / ١٣٧٨هـ - ١٩٥٩م .
- ديوان أبى قيس بن الأسلت الأوسى / ت . د . حسن محمد باجمودة / مطبعة السنة
المحمدية بالقاهرة / ١٩٧٣م .
- ديوان بشر بن خازم الأسدي / ت . د . عزة حسن / دمشق / ١٣٧٩هـ - ١٩٦٠م .
- ديوان الأعطل / شرح ايليا سليم الحاوى / دار الثقافة ببيروت / ١٩٦٨م .
- ديوان الأعشى الكبير / ت . د . محمد حسين / المطبعة النموذجية بالقاهرة / ١٩٥٠م .

- ديوان أمرى القيس / ت. محمد أبو الفضل ابراهيم / دار المعارف بمصر / ط /
ثانية / ١٩٦٤ م. وشرحه للسند وبي .
- ديوان جرير / دار بيروت للطباعة / ١٣٩٨ هـ - ١٩٧٨ م.
- ديوان جبران الخود / مطبعة دار الكتب المصرية / ١٩٥٠ م.
- ديوان حسان بن ثابت - رضى الله عنه / ت. سيد حنفى حسنين وحسن كامل /
النهضة العربية بالقاهرة / ١٣٩٤ هـ - ١٩٧٤ م.
- ديوان الخطيعة بشرح ابن السكيت والسكري والسجستاني / ت. نعمان أمين طه ،
الخطيب بالقاهرة / ط / أولى / ١٣٧٨ هـ - ١٩٥٨ م.
- ديوان حميد بن ثور الهلالى / صنعة عبد العزيز الميضى / القاهرة / دار الكتب
المصرية ١٣٧١ هـ - ١٩٥١ م.
- ديوان ذى الزمة / بعناية ببيلى / المكتب الاسلامى للطباعة والنشر ببيروت / ط /
أولى / ١٣٨٤ هـ - ١٩٦٤ م.
- ديوان رؤية / نشره وليم بن الورد / ليسك / ١٩٠٣ م.
- ديوان زهير / دار بيروت للطباعة والنشر ١٣٩١ هـ - ١٩٧٩ م.
- ديوان الشماخ بن ضرار / ت / صلاح الدين الهادى / دار المعارف بمصر - ١٩٦٨ م.
- ديوان السباج / ت. د. د. عزة حسن / دار الشرق بسوريا - ١٩٧١ م.
- ديوان عدى بن زيد العبادى / ت. محمد جبار المعبيد / بغداد - ١٩٦٥ م.
- ديوان علقمة الفحل / ت. لطفى المقال ودربة الخطيب / دار الكتاب العربى
بحلب / ط / أولى - ١٣٨٩ هـ - ١٩٦٩ م.
- ديوان عمر بن أبى ربيعة / ت. محمد محى الدين عبد الحميد / مطبعة السمادة
بمصر / ط / ثانية ١٣٨٠ هـ - ١٩٦٠ م. - وطبعة دار صادر ببيروت.
- ديوان عنتر بن شداد / ت. عبد المنعم عبد الرؤوف و ابراهيم الابيارى / المكتبة
التجارية بالقاهرة (بدون) .
- ديوان الفرزدق / دار بيروت للطباعة والنشر / ١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠ م / وشرحه بعناية
عبد الله الصاوى / مطبعة الصاوى بالقاهرة .

- ديوان القطامي / ت. د. ابراهيم السامرائي وأحمد مطلوب / بيروت / ١٣٧٩هـ.
- ديوان كثير عزة / ت. د. احسان عباس / دار الثقافة ببيروت / ١٣٩١هـ.
- ديوان لبيد بن ربيعة / ت. د. احسان عباس / الكويت - ١٩٦٢م.
- ديوان المتلمس الصنعى / ت. حسن كامل الصيرفي / الشركة المصرية للطباعة والنشر
١٣٩٠هـ - ١٩٧٠م.
- ديوان المتنبي بشرح العكبري / ضبط وتصحيح مصطفى السقا وآخرين / دار المصرفة
ببيروت - طبعة بالأوفست - ١٣٩٧هـ - ١٩٧٨م.
- ديوان مجنون ليلى / ت. عبدالستار فراج / دار مصر للطباعة / ١٣٨٢هـ.
- ديوان النابغة الذبياني / ت. محمد ابو الفضل ابراهيم / دار المعارف بمصر
١٩٧٧م.
- ديوان النابغة الجعدي / جمع عبدالعزيز رباح / منشورات المكتب الاسلامي
بدمشق ط / أولى - ١٣٨٤هـ - ١٩٦٤م.
- ديوان الهذليين / نسخة مصورة من مطبعة دار الكتب المصرية / الدار القومية
للطباعة بالقاهرة - ١٣٨٥هـ - ١٩٦٥م.
- الذيل والتكملة لكتاب الصلة / لابن عبد الطك المراكشي / ت. د. محمد بن شريفة
ود. احسان عباس / دار الثقافة ببيروت.
- الرد على النحاة لابن مضاء / ت. د. محمد ابراهيم البنا / دار الاعتصام / ط أولى
١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م.
- رصف المعاني في شرح حروف المعاني / لابن عبد النور المالقي / ت. أحمد محمد
خراط / مكتبة زيد بن ثابت بدمشق - ١٣٩٥هـ - ١٩٧٥م.
- الزجاجي ومذهبه في النحو واللغة / للدكتور عبد الحسين المبارك ، م / جامعة
البصرة ببغداد - ١٩٨٠م.
- السبعة في القراءات / لابن مجاهد / ت. د. شوقي ضيف / دار المعارف بمصر
ط / الثالثة - ١٩٨٠م.
- سر صناعة الإعراب لابن جني / الجزء الأول / ت. مصطفى السقا وآخرين م / مصطفى
الحلي بالقاهرة / ط / أولى - ١٣٧٤هـ - ١٩٥٤م.

- سنن الترمذى / بتصحيح عبد الرحمن محمد عثمان / مطبعة الفجالة الجديدة
بالقاهرة (بدون)

- سنن الدارقطنى / ت. السيد عبد الله هاشم المدنى / دار المحاسبة للطباعة
بالقاهرة ١٣٨٦ هـ - ١٩٦٦ م.

- سنن أبى داود / ت. محمد محى الدين عبد الحميد / دار الفكر ببيروت (بدون) .

- السنن الكبرى للبيهقى / دار الفكر ببيروت (بدون) .

- سنن النسائى / شرح السيوطى / دار الفكر ببيروت / ط. أولى ١٣٤٨ هـ - ١٩٣٠ م.

- سمط اللآلى فى شرح أمالى القالى / لأبى عميد البكرى / ت. عبد العزيز الميى / لجنة
التأليف والترجمة والنشر بالقاهرة - ١٣٥٤ هـ - ١٩٣٦ م.

- سيويه امام النحاة - لعلى النجدي ناصف - المطبعة العثمانية بالقاهرة - ١٩٢٩ م.

- شجرة النور الزكية فى طبقات المالكية / لمحمد بن مخلوف / المطبعة السلفية / ط.
أولى ١٣٤٦ هـ / طبعة جديدة بالأوفست / دار الكتاب العربى ببيروت.

- شذور الذهب فى معرفة كلام العرب / لابن هشام الانصارى . / القاهرة (بدون) .

- شذرات الذهب فى أخبار من ذهب / لابن العماد الحنبلى / المكتب التجارى
ببيروت (بدون) .

- شرح أبيات سيويه / لابن السيرافى / ت. محمد على سلطانى / مطبعة الحجاز
بدمشق ١٣٩٦ هـ - ١٩٧٦ م.

- شرح أبيات مغنى اللبيب / للبغدادى / ت. عبد العزيز رباح وأحمد يوسف دقانى
دار المأمون للتراث بدمشق - ١٤٠١ هـ - ١٩٨١ م.

- شرح ابن عقيل لألفية ابن مالك مع كتاب ضحة الجليل / لمحمد محى الدين عبد الحميد
شرح الاشمونى / لأبى الحسن علي بن محمد / مطبعة عيسى الحلبي بالقاهرة (بدون)
دار الفكر بالقاهرة / ط. الخامسة عشرة بالقاهرة (بدون)

- شرح الألفية للمكودى / مع حاشية ابن حمدون / عيسى الحلبي بالقاهرة (بدون) .

- شرح التسهيل لابن مالك / ت. عبد الرحمن السيد / مكتبة الانجلو المصرية ط. أولى
١٩٧٤ م.

- شرح جمل الزجاجى / لابن عصفور / ت. د. صاحب أبو جناح / ط. أولى / مؤسسة
دار الكتب - جامعة الموصل / ١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠ م.

- شرح ديوان الحماسة للمرزوقي / ت. أحمد أمين وعبد السلام هارون / مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر بالقاهرة / ط. ثانية / ١٣٨٧ هـ - ١٩٦٧ م.
- شرح ديوان زهير / نسخة مصورة عن دار الكتب المصرية / الدار القومية للطباعة والنشر بالقاهرة ١٣٨٤ هـ - ١٩٦٤ م.
- شرح الشافية للرضي / ت. محمد نور الحسن وآخرين / ط. أولى - دار الكتب العلمية بيروت : ١٣٩٥ هـ - ١٩٧٥ م.
- شرح شواهد المغنى للسيوطي / بتصحيح محمد محمود / مكتبة الحياة ببيروت (بدون)
- شرح عمدة الحفاظ وعدة اللافظ / لابن مالك / ت. عدنان الدوري / مطبعة الطائي بغداد / ١٣٩٧ هـ / ١٩٧٧ م.
- شرح القصائد العشر / للتبريزي / ت. فخر الدين قباوة / دار الآفاق ببيروت / ط. / رابعة ١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠ م.
- شرح الكافية الشافية لابن مالك / ت. د. عبد المنعم هريدي / دار المأمون للتراث ط. أولى / ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م - منشورات مركز البحث العلمي بمكة المكرمة.
- شرح كافية ابن الحاجب / للرضي / دار الكتب العلمية ببيروت (بدون) .
- شرح اللمعنة البدرية في علم العربية / لابن هشام الانصاري / ت. د. هادي نهر جامعة بغداد - ١٣٩٧ هـ - ١٩٧٧ م.
- شرح المحلقات السبع / للزوزني / دار الحياة ببيروت (بدون)
- شرح المفصل / لابن يعيش / عالم الكتب ببيروت / ومكتبة المتنبي - القاهرة (بدون)
- شرح المقدمة المحسبة / لابن بابشاذ / ت. خالد عبد الكريم / الكويت / ط. أولى ١٩٧٦ م.
- شرح مقامات الحريري / للمشرقي / ت. محمد أبو الفضل ابراهيم / مطبعة المدني بالقاهرة - ١٩٧٣ م.
- شعر الأسود بن يعفر / صنعة الدكتور نور حمود القيسي / مطبعة المعارف ببغداد (بدون) .

- شعر الحارث بن خالد المخزومي / جمع وتحقيق / د . يحيى الجبوري / مطبعة النعمان / النجف - بغداد / ط . أولى - ١٣٩٢ هـ - ١٩٧٢ م .
- شعر الراعي النعمري وأخباره / جمع وتقديم ناصر الحاني / مراجعة عز الدين التنوخي / دمشق / ١٣٨٣ هـ - ١٩٦٤ م .
- شعر عمرو بن معد يكرب / ت . مطاع الطرابيشي / دمشق / ١٣٩٤ هـ - ١٩٧٤ م .
- شعر الكميت بن زيد الأسدي / جمع وتقديم / د . داود سلوم / مطبعة النعمان بالنجف / بغداد / ١٩٦٩ م .
- شعر نصيب بن رباح / جمع وتقديم / د . داود سلوم / مطبعة الارشاد ببغداد ١٩٦٧ م .
- شعر النمر بن تولب / صنعة الدكتور نور حمود القيسي / مطبعة المعارف ببغداد (بدون) .
- الشعر والشعراء لابن قتيبة / ت . أحمد محمد شاکر / دار المعارف بمصر ١٩٦٦ م .
- شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح / لابن مالك / ت . محمد فؤاد عبد الباقي / عالم الكتب ببيروت (بدون) .
- شواهد الكشف / لمحبد الدين أفندي / مطبوع مع تفسير الكشف / دار المعرفة ببيروت .
- الصحاح للجوهري / ت . أحمد عبد الغفور عطار / القاهرة ط . الثالثة ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م .
- الصاحبي في فقه اللغة / لأحمد بن فارس / المطبعة السلفية .
- صحيح مسلم بشرح النووي / دار الفكر ببيروت (بدون) .
- ضرائر الشعر لابن عصفور / ت / السيد ابراهيم محمد / دار الاندلس / ط أولى / ١٩٨٠ م .
- طبقات النحويين واللغويين / للزبيدي / ت . محمد أبو الفضل ابراهيم / دار المعارف بمصر / ط أولى / ١٩٧٣ م .

- الطالع السعيد الجامع اسماء نجباء الصعيد / للأد فوى / ت. سعد محمد حسن /
الدار المصرية للتأليف والترجمة - ١٩٦٦ م.
- عدة السالك الى تحقيق أوضح المسالك / لمحمد محي الدين عبد الحميد / مطبوع
بها مش أوضح المسالك لابن هشام الانصارى .
- العقد الفريد / لابن عبد ربه / ت. أحمد أمين وأحمد الزين وإبراهيم الانبارى
دار الكتاب العربى ببيروت - ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م.
- غاية النهاية فى طبقات القراء / لابن الجزرى / عنى بنشره / ج . برجستراسر
مطبعة الخانجى بمصر - ١٣٥١ هـ - ١٩٣٢ م.
- غيث النفع فى القراءات السبع / للفاقى / الحلبي بالقاهرة / ط الثالثة / ١٣٧٣ هـ
١٩٥٤ م.
- الفاخر للمفضل بن سلمة / ت . عبد العليم الطحاوى ومحمد على النجار / الحلبي /
ط / أولى / ١٣٨٠ هـ - ١٩٦٠ م.
- فتح البارى شرح صحيح البخارى / تصحيح وتحقيق عبد العزيز بن باز ومحمد
فؤاد عبد الباقي / نشر وتوزيع دار الافتاء بالرياض (بدون) .
- فتح القدير الجامع بين فنى الرواية والدراية والتفسير / للشوكانى / ط / ثانية /
الحلبى ١٣٨٣ هـ - ١٩٦٤ م.
- فرحة الأديب فى الرد على ابن السيرافى / للاسود العندجاني / ت. محمد على
سلطاني / دمشق / ١٤٠١ هـ - ١٩٨١ م.
- الفصول الخمسون لابن معطى / ت. د . محمود محمد الطناحى / الحلبي بالقاهرة
١٩٧٧ م.
- فقه اللغة وسر العربية لأبى منصور الثعالبي / ت. مصطفى السقا وآخرين / الحلبي
بالقاهرة / ط / أخيرة - ١٣٩٢ هـ - ١٩٧٢ م.
- الفكر السامى فى تاريخ الفقه الاسلامى / لمحمد بن الحسن الثعالبي / المكتبة
العلمية بالمدينة المنورة / ١٣٩٧ هـ - ١٩٧٧ م.
- الفهرس لابن النديم / مطبعة الاستقامة بالقاهرة (بدون) .

- فوات الوفيات والذيلى عليها / لابن شاكر الكتبي / ت. د. د. احسان عباس / دار صادر
بيروت / ١٩٧٣ م.

- الكامل للمبرد / ت / محمد أبو الفضل ابراهيم والسيد شحاته / دار نهضة مصر
(بدون)

- كتاب الأمثال / لأبي عبيد القاسم بن سلام / ت. د. د. عبد المجيد قطامش / دار
المأمون للتراث بدمشق / ط / أولى ١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠ م / منشورات
مركز البحث العلمى بمكة المكرمة .

- الكتاب لسيويه / ت. عبد السلام هارون / الهيئة المصرية العامة للكتاب / ط /
ثانية / ١٩٧٧ م.

- كتاب الصناعتين / لأبي هلال العسكري / ت / محمد على البجاوى ومحمد أبو الفضل
الحلبى بالقاهرة - ١٩٧١ م.

- كتاب اللامات / للهروى / ت. يعى علوان / مكتبة الفلاح بالكويت / ط / أولى
١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠ م.

- الكشف عن وجوه القراءات السبع / لمكى بن أبى طالب / ت. د. د. محى الدين رمضان
دمشق - ١٣٩٤ هـ - ١٩٧٤ م.

- الكتبية الكامنة فيمن لقيناه بالاندلس من شعراء المائة الثامنة / للسان الدين بن
الخطيب / ت. د. د. احسان عباس / دار الثقافة ببيروت .

- الكشف عن حقائق التنزيل للزمخشري / دار المعرفة ببيروت .

- كشف الظنون عن أسامى الكتب والفنون / للحاج خليفة / مكتبة المثنى ببغداد .

- الكواكب الدرية على متعة الأجرومية / لمحمد بن أحمد الأهدل / دار الكتاب العلمية
بيروت (بدون) .

- لسان العرب لابن منظور / دار الفكر ببيروت (بدون) .

- الملح فى العربية / لابن جنى / ت. فائز فارس / دار الثقافة بالكويت (بدون) .

- مجاز القرآن / لابن عبيدة / ت. فؤاد سزكين / مكتبة الخانجي بمصر / ط / أولى
١٣٨١ هـ - ١٩٦٢ م.

- مجالس شملب / ت. عبد السلام هارون / دار المعارف بمصر / ط / الثانية -
٠م١٩٦٩
- مجالس العلماء / للزجاجي / ت. عبد السلام هارون / الكويت - ٠م١٩٦٢
- المحتسب لابن جنى / ت. على النجدي وعبد الحليم النجار وعبد الفتاح شلبى /
المجلس الأعلى للشئون الإسلامية بالقاهرة - ١٣٨٩هـ - ٠م١٩٦٩
- المحرر الوجيز (تفسير) لابن عطية - ت. أحمد صادق الملاح ، مطابع الاهرام
بالقاهرة ١٣٩٩هـ - ٠م١٩٧٩
- المحكم والمحيط الاعظم فى اللغة / لابن سيده / ت. عبد الستار احمد فراج /
الحلبى بالقاهرة ط / أولى ١٣٧٧هـ - ٠م١٩٥٨
- المدارس النحوية / د . شوقي ضيف / دار المعارف بمصر - ٠م١٩٦٨
- مراتب النحويين لأبى الطيب اللغوى / ت. محمد ابو الفضل ابراهيم / ط / ثانية /
م / النهضة المصرية للطباعة والنشر ١٣٩٤هـ - ٠م١٩٧٤
- المرتجل فى شرح الجمل لابن الخشاب / ت. على حيدر / دمشق - ١٣٩٢هـ -
٠م١٩٧٢
- المزهر فى علوم اللغة للسيوطى / ت. محمد احمد جاد المولى وعلى النجاوى ومحمد
أبو الفضل / ط / أولى / دار احياء الكتب المصرية (بدون) .
- المسائل المشككة المعروفة بالبغداديات - لأبى على الفارسى - ت. صلاح الدين
السنكارى - مطبعة الحانى ببغداد ١٩٨٣م .
- المساعد على تسهيل الفوائد - لابن عقيل - ت. محمد كامل بركات - (الجـزء
الاول والثانى) منشورات مركز البحث العلمى بجامعة أم القرى - مطبعة
دار الفكر بدمشق ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م (للأول) والثانى ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م .
- المستقصى فى أمثال العرب / للزمخشري / ط / أولى / حيدرآباد - ١٣٨١هـ -
٠م١٩٦٢
- المسائل البغداديات لابى على الفارسى / ت. صلاح الدين السنكارى ، م / الحانى
ببغداد ١٩٨٣م .
- المسائل السفرية فى النحولابن هشام الانصارى / ت. د . على حسن البواب / المطبعة
الوطنية بالرباط / ط / أولى - ١٤٠٣هـ .

المسائل

- المسائل في غريب لغة العرب / لأبي طاهر التميمي / ت. محمد عبد الجواد / وزارة الثقافة المصرية - ١٣٧٧هـ - ١٩٥٧م.
- مشكل اعراب القرآن / لمكي القيسي / ت. ياسين محمد السواس / دار المأمون للتراث / ط / ثانية (بدون) .
- مسند الامام أحمد / المكتب الاسلامي للطباعة والنشر / بيروت / ط / ثانية - ١٣٩٨هـ - ١٩٧٨م.
- المصون في الأدب / لأبي هلال العسكري / ت. عبد السلام هارون / الكويت / ١٩٦٠م.
- معاني الحروف - المنسوب للرماني / ت. د. د. عبد الفتاح شلبي / دار الشروق / ط / الثانية / ١٤٠١هـ - ١٩٨١م.
- معاني القرآن للأخفش / ت. د. د. فائز فارس / ط / ثانية ١٤٠١هـ - ١٩٨١م.
- معاني القرآن للزجاج / ت. د. د. عبد الجليل عبده شلبي / المكتبة المصرية ببيروت صيدا - ١٩٧٣م.
- معاني القرآن للفراء / ت. محمد علي النجار وآخرين / الدار المصرية للتأليف والترجمة بالقاهرة / مطبعة سجل العرب .
- معجم الأدباء / دار المأمون بالقاهرة - ١٣٥٧هـ.
- معجم شواهد العربية / لعبد السلام هارون / مكتبة الخانجي بمصر / ط / الأولى ١٣٩٢هـ - ١٩٧٢م.
- معجم المؤلفين / عمر كحالة / دمشق - ١٣٨٠هـ.
- المعجم المفهرس لألفاظ القرآن / لمحمد فؤاد عبد الباقي / دار الكتب المصرية (بدون) .
- معجم مقاييس اللغة لابن فارس / ت. عبد السلام هارون / الحلبي بالقاهرة / ط / ثانية - ١٣٩٠هـ - ١٩٧٠م.
- المعيار المغرب والجامع مع المغرب عن الفتاوى علماء الاندلس وافريقيا والمغرب / لأحمد بن يحيى الونشريسي / ت. محمد حجي وجماعة من الفقهاء / دار الغرب الاسلامي ببيروت.

- معنى اللبيب عن كتب الاعراب لابن هشام الانصارى / ت. محمد محى الدين
عبد الحميد / دار المأمون للتراث ببيروت / مطبعة المدنى بالقاهرة
(بدون) .

- المفصل فى علم العربية للزمخشري / دار الجيل ببيروت / ط / ثانية (بدون) .
- المفضليات بشرح الأنباري / بعناية / كارلوس يعقوب / مطبعة الآباء اليسوعيين
ببيروت - ١٩٢٠ م .

- المقتضب للمبرد / ت. محمد عبد الخالق عضيمة / دار التحرير بالقاهرة / منشورات
المجلس الأعلى للشئون الإسلامية ، الجزء الاول طبع سنة ١٣٨٢ هـ ،
والثاني والثالث سنة ١٣٨٦ هـ ، والرابع سنة ١٣٨٨ هـ .

- المقتصد فى شرح الايضاح للجرجاني / ت. كاظم بحر المرجان / دار النشر بالعراق
١٩٨٢ م .

- المقرب لابن عصفور / ت. احمد عبد الستار وعبد الله الجبوري / مطبعة العائلى
ببغداد / ط / أولى ١٣٩١ هـ .

- المنصف لكتاب التصريف / لابن جنى / ت. ابراهيم مصطفى وعبد الله امين /
وزارة المعارف بمصر / مطبعة الحلبي - ١٩٥٤ م .

- منهج الأغشى الأوسط فى الدراسة النحوية / عبد الامير محمد أمين / مؤسسة
الأعلى ببيروت / ط / أولى - ١٣٩٥ هـ - ١٩٧٥ م .

- منهج السالك فى الكلام على ألفية ابن مالك / لابی حيان / ت. سدن جليزر - نيوهافن
بأمريكا - ١٩٤٧ م .

- المؤلف والمختلف للأمدى / ت. عبد الستار فراخ / الحلبي بالقاهرة - ١٣٨١ هـ -
١٩٦١ م .

- الموطأ للإمام مالك بن أنس / ت. محمد فؤاد عبد الباقي / دار احياء التراث ببيروت
(بدون) .

- نتائج الفكر للسهيلى / ت. د. محمد ابراهيم البنا / منشورات جامعة قاريونس
بليبيا ، مطابع الشروق ببيروت - ١٣٩٨ هـ - ١٩٧٨ م .

- نشير الجمان فى شعر من نظمى واياه الزمان / لاسماعيل بن الاحمر / ت. د. محمد
رمضان الداية / مؤسسة الرسالة ببيروت / ط / أولى : ١٣٩٦ هـ - ١٩٧٦ م .

- النجوم الزاهرة لابن تغرى بردى الأتابكى / المؤسسة المصرية العامة للطباعة
- النحو الوافى / عباس حسن / دار المعارف بمصر / ط / الرابعة - ١٩٧٦ م.
- نزهة الألباء فى طبقات الأدباء / لابی البركات الانبارى / ت. محمد ابو الفضل ابراهيم / نهضة مصر بالقاهرة - ١٣٨٦ هـ.
- نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة / للطنطاوى / دار المعارف بمصر / ط / الخامسة ١٣٩٣ هـ - ١٩٧٣ م.
- النشر فى القراءات العشر / لابن الجزرى / دار الكتب العلمية ببيروت (بدون) .
- نفح الطيب للمقرئ / ت. د. احسان عباس / دار صادر ببيروت - ١٣٨٨ هـ - ١٩٦٨ م.
- النقائص بين جرير والغزدق / مطبعة بريل / ١٩٠٧ م / طبعة بالافست / مكتبة الشئى ببغداد .
- النهاية فى غريب الحديث لابن الأثير / ت. د. محمود الطناحى / عيسى الحلبي بالقاهرة / ١٣٨٣ هـ - ١٩٦٣ م.
- نهاية الأندلس وتاريخ العرب المنتصرين / محمد عبدالله عنان / مطبعة مصر بالقاهرة / ط / أولى / ١٣٦٨ هـ - ١٩٤٩ م.
- النوادر فى اللغة لأبى زيد الأنصارى / دار الكتاب العربى ببيروت - ١٣٩٧ هـ - ١٩٦٧ م.
- نيل الابتهاج بتطريز الدياج / للتبكتى / مطبوع بهامش الدياج المذهب / مطبعة السعادة بالقاهرة / ط / أولى - ١٣٢٩ هـ.
- هاشميات الكميت بتفسير أبى رياش أحمد القيسى / نشره جوزيف هوروقس - مطبعة بريل لايدن - ١٩٠٤ م.
- هدية العارفين لاسماعيل البغدادى / مكتبة الشئى ببيروت.
- همع الهوامع فى شرح جمع الجوامع / للسيوطى / ت. د. عبدالخالق سالم مكرم / دار البحوث العلمية بالكويت : ١٣٩٥ هـ - ١٩٧٥ م.

فهرس الأبواب والفصول والمساءل

الموضوع	رقم الصفحة
الكلام وما يتألف منه	١
باب الإعراب	٤ - ٩
باب معرفة علامات الإعراب	٩ - ٢٤
باب الأفعال	٢٤ - ٣٠
باب التثنية والجمع	٣٠ - ٥٤
باب الفاعل والمفعول به	٥٤ - ٦٩
نوع منه آخر (الموصولات)	٦٩ - ٨٧
باب ما يتيح الاسم في إعرابه	٨٧
باب النعت	٨٧ - ٩١
الضمائر	٩١
اسم الإشارة	٩٦
المعلم	٩٧
المصرف بالألف واللام	٩٨
المضاف إلى معرفة	٩٩
باب المعطف	١٠٨ - ١٤٧
عطف البيان	١٠٨
عطف النسق وفيه ثلاثة فصول	١١٢
الفصل الأول في المعطف وحقيقته	١١٢
الفصل الثاني في المعاطف	١١٢
الفصل الثالث في المعطوف والمعدول عليه	
وفيه مسائل	١١٢
المسألة الأولى : في المعطوف المفرد	١٢٦
المسألة الثانية : ان المفرد لا يحذف إلا على ما هو من	
جنسه لفظاً أو تقديراً	١٣٧
المسألة الثالثة : في العامل في المعطوف إذا كان مفرداً	١٤٠
المسألة الرابعة : في تقسيم الأسماء في المعطف عليها	١٤١

رقم الصفحة

- ١٤٤ المسألة الخامسة : في جواز حذف حرف العطف والمصطوف معاً
- المسألة السادسة : في الاسم إذا افتقر إلى خبر أو ضمير وعطف
- ١٤٥ على ذلك الاسم غيره قبل الخبر أو الضمير
- ١٤٧ المسألة السابعة : في العطف على محمولي عاقلين
- ١٥٠ - ١٥٩ باب التوكيد
- ١٥٠ التوكيد اللفظي
- ١٥٢ التوكيد المعنوي وفيه مسائل
- ١٥٢ المسألة الأولى : في ألفاظه
- ١٥٤ المسألة الثانية : في معاني هذه الألفاظ
- ١٥٥ المسألة الثالثة : في المؤكد
- ١٥٦ المسألة الرابعة : فيما ينصرف من هذه الألفاظ وما لا ينصرف
- المسألة الخامسة : فيما يجوز منها أن ينصرف به وحده وما لا يجوز
- ١٥٦
- ١٥٧ المسألة السادسة : في ترتيبها إذا اجتمع بعضها مع بعض
- المسألة السابعة : فيما يلحق هذه الألفاظ ويجرى مجراها في التبعيه والمعنى
- ١٥٧
- ١٥٩ - ١٧٢ باب البدل وفيه ثلاثة فصول
- ١٥٩ الفصل الأول : في حقيقة البدل
- ١٦٠ الفصل الثاني : في أنواع البدل
- ١٦٠ بدل الشيء من الشيء
- ١٦١ بدل البعض من الكل
- ١٦٣ بدل الاشتغال
- ١٦٤ بدل البداء
- ١٦٥ بدل الفلظ
- ١٦٥ بدل النسيان

رقم الصفحة

- ١٦٦ الفصل الثالث : في أحكام البدل مع المبدل منه
وفيه مسائل
- ١٦٦ المسألة الأولى : في التصريف والتنكير
- ١٦٧ المسألة الثانية : في الإظهار والإضمار
- ١٦٩ المسألة الثالثة : في البدل من أسماء الاستفهام
- ١٦٩ المسألة الرابعة : في البدل من الجمع أو المفرد
- ١٧٢ - ٢١٨ باب أقسام الأفعال في التعمدي وفيه ثلاثة فصول
- ١٧٢ الفصل الأول : في حقيقة التعمدي
- ١٧٢ الفصل الثاني : في أقسام الأفعال بالنظر إلى التعمدي وعدمه
- ١٨١ الفصل الثالث : في أحكام الأفعال مع مفعولاتها ، وفيه مسائل
- المسألة الأولى : في حذف حرف الجر من كل مفعول وصل إليه فعله به
- ١٨١ المسألة الثانية : في دخول حرف الجر على كل مفعول يتعمدى إليه فعله بنفسه
- ١٩١ المسألة الثالثة : في تعدي الفعل إلى الاسم ظاهراً ومضمراً
- ١٩٣ المسألة الرابعة : في اتحاد الفاعل والمفعول في المعنى
- ١٩٥ المسألة الخامسة : في حذف المفعول الواحد والاثنين فما زاد
- ١٩٦ المسألة السادسة : في قطع الفعل عن النصب الذي يعمل به في المفعول من غير حذف للمفعول
- ١٩٨
- ٢١٨ - ٢٩٧ باب ما تتعمدى إليه الأفعال المتعمدية وغير المتعمدية ، وفيه مقدمة وأربعة فصول
- ٢٢٠ الفصل الأول : في المصدر ، وفيه ست مسائل
- ٢٢٠ المسألة الأولى : في حده
- المسألة الثانية : في الأسماء التي ليست بمصادر ولكنها تقوم مقام المصدر الذي هو الحدث
- ٢٢٠
- ٢٢٦ المسألة الثالثة : في الناصب للمصدر وحكمه معه
- ٢٢٩ المسألة الرابعة : في أقسام المصدر بالنظر إلى التصرف والانصراف

رقم الصفحة

	المسألة الخامسة : في المصدر المشبه به
٢٣٢	المسألة السادسة : في تثنية المصدر وجمعه
٢٣٢	الفصل الثاني : في ظرف الزمان وفيه مسائل
٢٣٢	المسألة الأولى : في حده
	المسألة الثانية : في أقسام أسماء الزمان بالنظر إلى الإبهام
٢٣٤	والاختصاص والحدود
	المسألة الثالثة : في ما يقتضي الاستغراق من ظروف الزمان وما
٢٣٥	لا يقتضيه
	المسألة الرابعة : في أقسام ظرف الزمان بالنظر إلى التصرف
٢٣٩	والانصراف
٢٤٣	المسألة الخامسة : في ما يقوم مقام اسم الزمان وليس باسم له
٢٤٤	المسألة السادسة : في حكم ظرف الزمان مع العامل فيه
٢٥٠	الفصل الثالث : في ظرف المكان ، وفيه مسائل
٢٥٠	المسألة الأولى : في حده
	المسألة الثانية : في أقسام اسم الزمان بالنظر إلى الإبهام
٢٥٠	والاختصاص والحدود
٢٥١	المسألة الثالثة : في انقسامه بالنظر إلى الاشتقاق وعدمه
	المسألة الرابعة : في ما يقتضي الاستغراق من ظروف المكان وما
٢٥٢	لا يقتضيه
	المسألة الخامسة : في أقسام ظرف المكان بالنظر إلى التصرف
٢٥٢	والانصراف
٢٥٥	المسألة السادسة : في ما يقوم مقام اسم المكان وليس باسم مكان
٢٥٦	المسألة السابعة : في حكم اسم المكان مع الناصب له
٢٦٤	الفصل الرابع : في الحال ، وفيها مسائل
٢٦٤	المسألة الأولى : في حدها
٢٦٦	المسألة الثانية : في شروط الحال
٢٧٢	المسألة الثالثة : فيما يقع موقع الحال
٢٨١	المسألة الرابعة : في الحال التي تسد مسد الخبر

رقم الصفحة

	المسألة الخامسة : في العامل في الحال
	المسألة السادسة : في تقديم الحال على صاحبها أو على العامل فيها
٢٩٠	
٢٩٧ - ٤١٢	باب الابتداء ، وفيه ثلاثة فصول
٢٩٧	الفصل الأول : في المبتدأ وفيه مسائل
٢٩٧	المسألة الأولى : في حده
٢٩٩	المسألة الثانية : في العامل فيه
٢٩٩	المسألة الثالثة : فيما يشترط في المبتدأ
٣٠٦	المسألة الرابعة : في حذف المبتدأ وإثباته
٣١١	الفصل الثاني : في الخبر ، وفيه مسائل
٣١١	المسألة الأولى : في حده وأقسامه
٣٤٣	المسألة الثانية : في حذف خبر المبتدأ وإثباته
٣٥٦	المسألة الثالثة : في دخول الفاء على الخبر
٣٧٢	المسألة الرابعة : في الفاعل الذي يسد مسد الخبر
٣٨٢	المسألة الخامسة : في الخبر السببي والحقيقي
٣٩٨	المسألة السادسة : في الرفع للخبر
٣٩٨	المسألة السابعة : في تعدد الخبر
٤٠٠	الفصل الثالث : في الأحكام المشتركة بين المبتدأ والخبر وفيه مسائل
٤٠٠	المسألة الأولى : في التقديم والتأخير
٤١٠	المسألة الثانية : في أحكام المبتدآت والأخبار إذا اجتمعت
٤١٢ - ٤٩٣	باب اشتغال الفعل عن المفعول بضميره ، وفيه فصلان
٤١٢	الفصل الأول : في حده
	الفصل الثاني : في إعراب ذلك الاسم المتقدم وفيما يحمل عليه من ضمائره أو أسبابه ، وفيه مسألتان
٤١٧	

رقم الصفحة

- ٤١٧ المسألة الأولى : في إعرابه ، فله أحوال خمس
- ٤١٨ حال يجب فيها رفعه بالابتداء
- ٤٣٠ حال يجب فيها حمل الاسم المتقدم على إضمار فعل
- ٤٤٥ حال يجوز فيها في الاسم المتقدم الرفع بالابتداء والحمل على إضمار فعل والمختار الحمل على إضمار فعل
- ٤٧١ حال يجوز فيها الوجهان على السواء
- ٤٧٧ حال يجوز فيها في الاسم المشتغل عنه الرفع بالابتداء والحمل على إضمار فعل والمختار الرفع بالابتداء
- ٤٧٧ أربع مسائل تتعلق بهذه الأحوال الخمس
- المسألة الأولى : إذا اجتمع لك في مسألة طلب المشاكلة بالرفع بالابتداء وطلب الهمزة أو الأمر أو النهي بالفعل
- ٤٧٧ المسألة الثانية : أن الحمل على إضمار فعل حيث يجوز من مسائل هذا الباب فهو في بعضها أحسن من بعض
- ٤٧٨ المسألة الثالثة : أن الفعل الذي يحمل عليه الاسم المشتغل عنه في جميع مسائل هذا الباب لازم الحذف لا يظهر أبداً
- ٤٧٩ المسألة الرابعة : أن ما تقدم من أن الاسم المشتغل عنه إذا كان منصوباً محمول على إضمار فعل يفسره المتأخر
- ٤٨٠ المسألة الثانية من الفصل الثاني : وهي ما يحمل عليه ذلك الاسم من ضائره أو أسبابه عند حمله على إضمار الفعل
- ٤٨٢ باب الحروف التي ترفع الاسم وتنصب الخبر ، وفيه أربعة فصول
- ٥٩٣ - ٤٩٣ الفصل الأول : في عدد هذه الكلم وتعيينها
- ٤٩٣ الفصل الثاني : في أقسام هذه الكلم
- ٤٩٤ الفصل الثالث : في معاني هذه الأفعال
- ٥٠٤ الفصل الرابع : في عطها وأحكام ما تعمل فيه ، وفيه مسائل
- ٥١١ المسألة الأولى : في عطها
- ٥١١ المسألة الثانية : في حكم الاسم والخبر في هذا الباب بالنظر إلى التصريف والتنكير
- ٥١٥

رقم الصفحة

٥٤٣	المسألة الثالثة : فى رتبة الاسم والخبر فى هذا الباب بالنظر الى التقديم والتأخير
٥٦٦	المسألة الرابعة : فى أحوال الخبر بالنظر الى كونه مفردا أو جملة
٥٧٣	مسألة بها اختتام الباب ، يتكلم فيها فى موضعين
٥٧٣	الموضع الأول : فيما تدل عليه أفعال هذا الباب ، هل هو الحدث والزمان كسائر الأفعال أم الزمان خاصة ؟
٥٨٤	الموضع الثانى : هو رد هذه الأفعال للمفعول الذى لم يسم فاعله
٧٣٠ - ٥٩٣	باب الحروف التى تنصب الاسم وترفع الخبر ، وفيه مسائل
٥٩٣	المسألة الأولى : فى بيان هذه الحروف وذكر معانيها
٦٠٨	المسألة الثانية : فى عمل هذه الحروف
٦١٨	المسألة الثالثة : فى المبتدأ والخبر اللذين تحمل فيهما هذه الأحرف
٦٣٠	المسألة الرابعة : فى حذف الاسم أو الخبر فى هذا الباب
٦٦٠	المسألة الخامسة : فى حكم التقديم والتأخير فى هذا الباب
٦٦٧	المسألة السادسة : فى اتصال " ما " بهذه الأحرف
٦٧٧	المسألة السابعة : فى حكم ما يخفف من هذه الأحرف
٧٢٤	المسألة الثامنة : فى دخول لام الابتداء فى هذا الباب
٧٢٧	المسألة التاسعة : فى المصطف على الموضع فى هذا الباب
٧٣٥ - ٧٣١	باب الفرق بين (إِنْ) و (أَنْ)
٨٢٨ - ٧٣٦	الفهارس العامة
٧٥٩ - ٧٣٦	فهرس الآيات القرآنية
٧٦٤ - ٧٦٠	فهرس القراءات القرآنية
٧٦٥	فهرس الأحاديث النبوية والآثار
٧٨٣ - ٧٦٦	فهرس الأبيات الشعرية وانصاف الأبيات
٧٨٤	فهرس الأمثال

رقم الصفحة

٧٨٩ - ٧٨٥

فهرس لبعض الأساليب والنماذج النحوية

٧٩٧ - ٧٩٠

فهرس الأعلام

٧٩٨

فهرس الكتب

٧٩٩

فهرس القبائل والخواص

٨٢٠ - ٨٠٠

فهرس مراجع التحقيق والدراسة

٨٢٨ - ٨٢١

فهرس الأبواب والفصول والمسائل